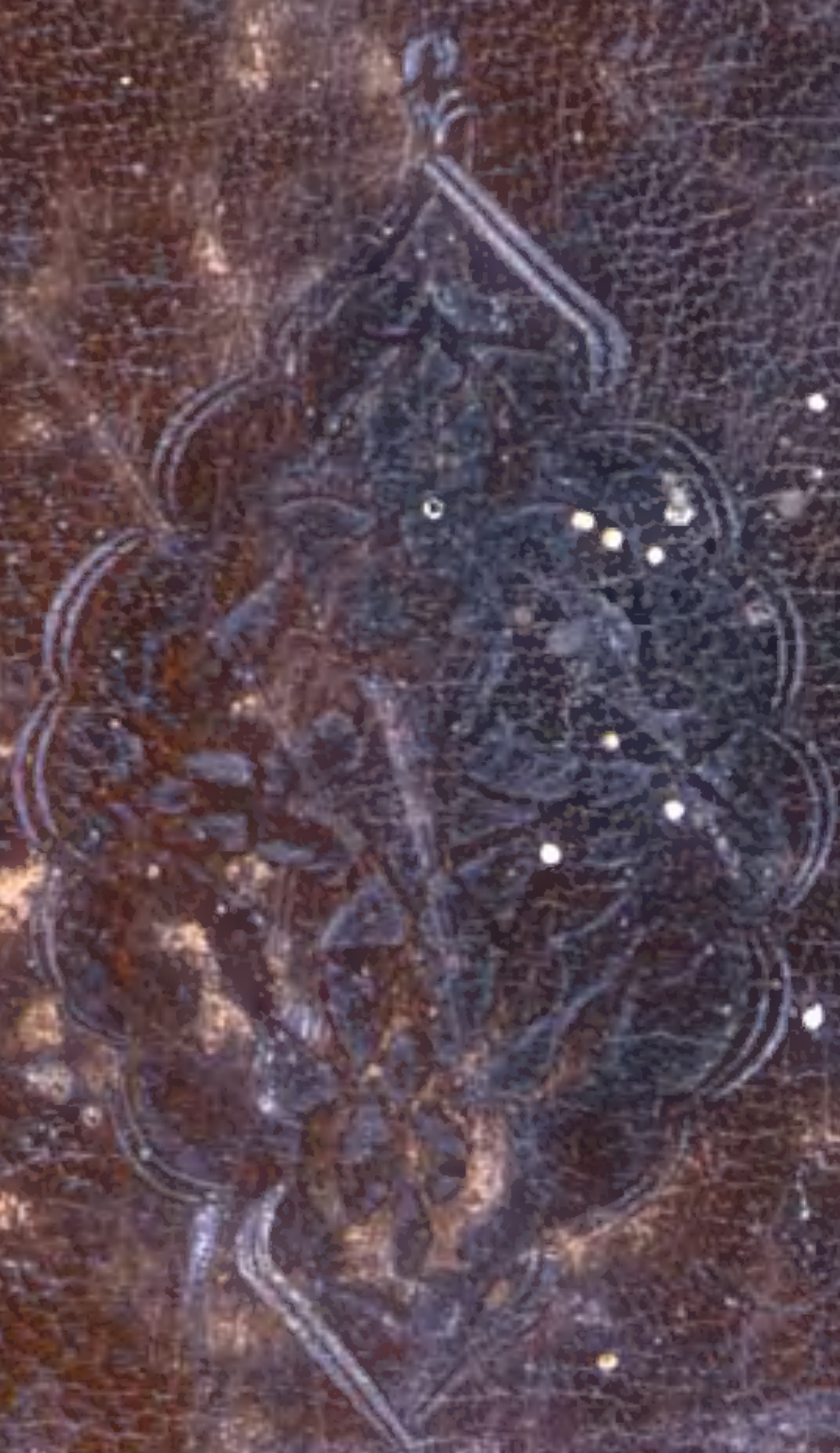






18  
begin.









الاول

بسط وجامعين وزيادات يلازم  
انظام الرواية نواحيها في راسه

فصول عاد و فقه اكر اليمين

اصول الملك الرعي

والمات الرقوع ولزوم المرأة في غدا  
انما الرقوع من زوجها ولو لم يمسها  
لانه المنة للزوج وعليها البينة  
فلا يبطل ما بطلها

فصول الاحكام

٢١٨

ولو انقلبت المرأة للرجوع فمقتولة فلو كان من الولد فقال له لا  
سواء من منتهى ولا تالاهن باسك وقال الوالد سويك لانه وانما  
لصحة فانه القاص لا يملك احد ما كان ينظر الى الصلة له وانه يتفق  
عز الوالد بانه لا يملك ماله ودهه ويلبس ودهه ويشرب ودهه يدقم  
الاولاد والا فلا حتى في قاه

دخل مع الـ صر المـ



Süleymaniye Kütüphanesi  
KISI AMCA ZADE  
HÜSEYİN PAŞA  
Yer: 4403  
Eski Kütüphane 218

الملك  
ملك  
ملك  
ملك

الملك  
ملك  
ملك  
ملك

الملك  
ملك  
ملك  
ملك



بسم الله الرحمن الرحيم . ربهم بالخبر بالبر  
 وباسمه يتداكل كتاب ويحكم . ويترك كل خطاب وينظم . وبالصلوة على رسوله محمد بنوكل  
 بركة بعده . ويتضاعف كل حال سعيه . ثم بالتأمل الى وصحة البر من المهاجرين  
 والنصرة . يستفتح كل امر متعلق . ويستفتح كل امر متعلق . **وبعد** فان العلم خير من كل  
 مردود الاحقاب . وذكر توارثه لاغاب . وقبته بغيرها المدحرون . وحليته بتجملها بالاول  
 والآخر . من خطيها اناله كل يوم دفعة واصطفا . واحله كل ساعة محلا بقاء . وهو اول  
 المجد والآخر . وباطن الشرف وظاهره . وعين السور وغرته . ونور ناظر الجبال قرته . وجوهه  
 نابع الكمال ورته . جنبه هو الاخيب . ومورده هو العزيز . وحره هو الاربع . ومسعا  
 هو الاربع . وتعريف المعرف . من باب المردود . كان الزيادة على الحد نقصان من  
 الحدود . وعلم الفقه اشرف العلوم قدرا . واغنى امرا . واعظم اجرا . وانما عايدة . واعين  
 عايدة . واعلا مرتبة . واسما مقبلة . واكبرها مقبلة . واكثرها مقبلة . يلا عيون المؤمنين  
 نور . وقلوبهم سرور . ويزيد صدورهم اشرا . ويفيد اعمدهم اتقا . وانفاها هذا  
 لان ما كان من العلم من استغناء على سنن النظام . واستمر على تيرة الاجتماع . والالتزام  
 ما ذاك ما يعرفه احكام من احكام . والمسير بين الحائز والفاسد . وجو احكام . وان لا ينقطع  
 كنه صفاته . ولوان اعصابي جميعا تكلم . وعلم القوي هو العلم الاكبر . والخط الاوفر والعلو الاكرم  
 والمراد اعظم . والمنية الكبرى التي من طهرها فازدحمه . وبان ربحه . وتم تحفه . والبغية العظمى  
 التي من حازها نال عز امتضا . واثباتا لمرادها . وما لا في الدنيا ثمن لاختلاف . وما لا في  
 الجفنى تحضر اطراف . وحلا فيها سابع الذبول . باذي الخرد والنجور . نعم وانارها التي اشرف  
 من النجوم في الظلم . واشهر من النور على العلم . اجل من ان يزيد . وصفي اداعة . واشتهر داه  
 وبقيدها شري الساع . وانت راو ليس يزيد الشمس نور او . بجه اطالة ذي . وصفتها  
 ما . ولما ينزل الله تعالى لاسلا في الحكام . حدود لانام . وبدور الايام . شفعهم له في غصبة  
 الانام . من اهل الاسلام . من جنس النبي . وصاح المسلم . وفطرا الاهتمام لرعاية حقوق الدين .  
 ما اوجب لهم الذكر النبي منزلة الهور والايام . والذكر الشني على الشهرة والاعوام . قد سارت  
 تصانيفهم في البلاد من الشمس البدو . وطارت اليهم في العباد هبوب الزحف في البر والبحر .  
 لا جرم جازوا بذلك طيب الشرب ما بقي بقاء الدهر . وخير خلال الجمل ان يحكي الجمل . وحق على

بعد الاعقاب



الفهر

الصفتان يشبه الصقر المجازي لاهتمام في هذا العمل الذي نفذت فيه العلم بالابر والتواكل  
 ولم ينل دوابة ولا قلوبا . وعصفت فيه ابناء العلم فوايب الزمن . ولشبت فيهم محال المحن .  
 ونزل فيهم كل بلي . ولقي كل خفية من اذى النحال . وحليته في الفضل من ذوب الفضول  
 حتى مع . فقل . لهم منهم على انما جراد قتل . وكاد ان يتبعوا القمل الضفدع . فليس الصلح معهم  
 ولبت شعري ان ما ذكره دحض خض نبعة دون نبعة . ونال رفعة من البلاد غير رفعة . ام معنى  
 شمل الدنيا بأسرها . وعم لار من من فطره ليا فطره . نعم دعنا له بنا الى القدر . دعنا لاجاب  
 اليها عالم وجهول . مع كل محمل سرب عقارب . وعلى اشرف كل ثنية سنا يدعوا الى الفتي بآفة  
 بان الكون بحكمة العلم موسوما . وفي جملته منظوما . وفي رياض الفقه راتعا ومن اقوال الاقوال  
 طائفا . وقيض سبحانه ان يكون التفقه صنعتي ابرى به واريش . والمفا ضيعتي انقلب ظله  
 واعيش لا استبرخ ظلم الزمان الاجهد الصباح . ولا اطير بدرك الجحاح الابعدا الجحاح . واري  
 نفسي فيه خطا لا يبين ارجاء . ولا تحلف انواع . فقد تغلب لي مدامي طعن الغي . ونبت  
 سيد العمام . ان الآدم مطولات النضائيف الفقهية داتا . والطالع معولاب الفناوي الشرعية  
 قاعد اکت وقابله . والكتاب احب الي من كل حبيب . واعني لبي من كل محبة . فاهتر لضبط  
 المسائل الشرعية كادوس للاقطار . وانما على جمع النوازل الدينية كادوا الى القرار . ومن  
 الذي لا يرتع لنبل لامل . واتي قلب لا ينشط على الجدل . ومان جمعت هذا الدرر الصغير  
 القدر الكبير القدر غر رفوايد اسلامية . وودد رفوايد احكامية . من قوله من عدة تصانيف  
 مقبولة . ومخولة من عدة تاليف متخولة . نقلتها بافض جارة . وانها واكبر انسان واعمر . وعرضت فيه  
 بيات صدوي على ذوي الالباب عمن نبأ صدوري على الخطيب . ونزعت هذا المجموع  
 المنقول في السمع . والمعقول بفصول احكام لا شمل كل فصل على اصول تنسحب عنها نقول  
 قصدي فيما ابتعته ناظري . واتجست فيه خاطري . بقبي نفع كانه المسلسل . وعامة المؤمنين  
 ورجائ من الله الكريم في ذلك الجزر الجذيل . ومن انما طيد فيه الدعاء بالجيل . وجسي في نعم  
 الوكيل **نهرست معاني هذا الدرر** من الفصول بانواعها واجناسها هذا الدرر ينهل  
 على اربعين فضلا **الفصل الاول**

في مسائل العقائد والكرامة وما يصل به من عزل القاصي والوصفي والوكيل والامور والرسول وفيه  
 بيان ما يصبر به دار السلام ودار الحرب وفيه بيان حد الاجتهاد وفيه بيان ما يجرى حكام

شعر

نقطة

لا

في اصول الاحكام



القاضي وفيه بيان ما يلزم الجاني والقيم والنوحي **الفصل الثاني** في القضاة في المحرمات وفيه دعوى القضاة من غير تسمية القاضي ودعوى القضاة من غير تسمية القاضي ودعوى القضاة من غير تسمية القاضي  
**المادة ١٧** في من يصح خضعا لغيره ومن لا يصح وفي من يشترط خضعة لغيره من الدعوى من لا يشترط وفيه ما يتعلق بمسائل القاضي فيما عدا القضاة ودعوى العبيد والدعوى عليهم وفيه دعوى الصبيك والدعوى عليهم وفي آخر ما يحدث بعد الدعوى من قبل القضاة  
**المادة ٢٤** في قيام بعض اهل الحق عن البعض في الدعوى والحكمات وفيه دعوى الدين ثم دعوى الميراث ثم الدعوى على الورثة وفي آخره ابحاث الدين من في بدو مال الميت  
**الفصل الخامس** في القضاة على القضاة والقضاة الذي يتعدي الى غير القاضي عليه وفيه بعض ما يتعلق به ودعوى المدعي وفيه بيان جبر لان على حق نفسه وفيه تفسير المحرر وحكمه عينه الحكم بعد ما اقيمت عليه الدية او بعد ما اقر قبل الحكم عليه وفيه حيلة ابحاث الدين على القضاة وفيه حيلة ابحاث فضل القضاة للدين وفيه ابحاث حرمة امرأة القضاة عليه حيلة ابحاث العتق على القضاة ثم حيلة ابحاث الرهن على القضاة ثم حيلة ابحاث القضاة في اموال القضاة في القضاة  
**الفصل السادس** في بيان انواع الدعوى وشرايط صحتها وبيان ما ينسحب منها وما لا ينسحب وفيه ظهور المشهود به بخلاف ما شهدوا واطمأنوا في الدعوى بخلاف ما ادعى وفيه دعوى النشر باجازه البيع وفيه ان مجرد امر السلطان اكرامه وفيه دعوى الاعيان والاموال بغير اقرار او ان اقرار ما هو وفيه شرايط صحة الشهادة على الميراث **الفصل السابع** في التسفيع في الدعوى ودعوى الدفع وما يتعلق به وفيه اقراره لا دفع له ثم اني بالدفع او قال لا يثبت في اقامه وفيه ان قول القضاة الثلاثة ان دعوى الشرايع القضاة ودعوى مطلق الملك وفيه رواية ابن سماعة عن محمد بنهما انه رجع عن ان يقول علم القاضي كالبينة وفيه تخليف في اليد على دعواه الوديقة وفيه ان بينة الاكراه اولى وان بينة الخلع اولى وفيه ما يتعلق بها في الدعوى وفيه بعض ما يلزم رجوع احدي البينتين على الاخرى ثم دفع دعوى الميراث وفيه ان المهر لم يفسد حتى ينفق آخره الشاخص في النسب وفيه ان محرم ما عدا النكاح ففسخ له **الفصل الثامن** في دعوى الخلع مع ذي اليد وفي ذكر النكاح في الدعوى وفيه بيان ما سبق في النكاح وما لا يثبت وفيه معرفة الخلع من ذي اليد والشهادة على اليد المنقضية والخلاف على دعوى مجرد اليد وفيه ان اليد

وفيه حيلة

بنيته

على القضاة وهل يثبت لا اقرار وفي آخره الشهادة على اليد في القضاة **الفصل التاسع** في الامانة والنسبة والتعريف في الدعوى والشهادة وفيه بيان ما يتعلق به في الدعوى المحاضر والسجلات وفيه انه يجوز السجل لا يجوز المحضر وفيه اذا شهد احدان هذين فقال آخرانا اسعد بئنا اسعد هو يثبت وفيه ان هل يثبت المدعى لك شهد باخبار العدلين ان المقررة فلا يثبت فلا يثبت هل يشترط ثبوت معرفة الشهود المتعاقدين بوجههم او ان يثبت في الوباق لم يثبت  
**الفصل العاشر** في دعوى الوفاء والشهادة عليه وفيه حكم مستغلات لا وفاق والولاية عليه وفي دعوى الوفاء من الوفاء عليه وفيه ما جاز او حيا او نحوها وفيه ما يتعلق به عن دعوى الوفاء او عن دعوى الوفاء وفيه ما عتق اثم ادعى انه دفعت او بعد اثم ادعى ان كان حرا وفيه الشهادة على الوفاء من غير الدعوى ودعوى الوفاء من غير ذكر الوفاء وفيه غصب الوفاء وحله وانه باي طريق سكن الوفاء بحبل جازم وفيه الشرايط الوفاء الوفاء استبدال الوفاء وفيه كتب ائني شهدا في كل بيع الوفاء هل يكون ذلك منه قضاة يجوز البيع وفيه عطلة القاضي في رايه الوفاء المحاضر من غير شرط الوفاء وفي آخره بيان حكم التيسيل **الفصل الحادي عشر** في تحديد العتق ودعواه والشهادة عليه وما يدخل في دعوى العتق وغيره وفيه ما يحتاج فيه لما ذكره في اصل وما لا يحتاج اليه وما يقع فيه حد وما لا يقع وفيه تغير ارض ميان دين وفيه اذا ادعى محدودا وبين حدوده وموضعها ولم يبين انه ما هو كرم او دار او ارض هل يقع دعواه ام لا وفيه دعوى سكنى دار بينان حدوده والدار وفيه حكم الخلط في بعض الحدود وفيه ان هذا اذا ادعى نقص في شهادته قبل القضاة **الفصل الثاني عشر** في الاختلاف بين الدعوى والشهادة وفي اختلاف الشهود وما يتعلق بذلك وفي آخره تفسير القضاة والضعفة  
**الفصل الثالث عشر** فيما يسمع فيه الشهادة من غير الدعوى وفي الشهادة بالنسبة والشهادة في الشهادة على النفي وفي انه هل يجري الخلف فيما يثبت فيه الشهادة من غير الدعوى  
**الفصل الرابع عشر** في دعوى النكاح ودعوى النكاح ودعوى المهر والنفقة ودعوى ايجار وما يتعلق به وفيه ان يوم الموت لا يدخل تحت القضاة ويوم القتل يدخل وفيه ان الشهادة بالا يجب فيما هو معاوضة شهادة بالقبول حتى لو شهدوا على نكاح لا يثبت ولم يشهدوا على قبول من اليه القبول بئنا وفيه دعوى الزوج في النكاح وفيه الصلح من غير النكاح وما يتعلق بقضايي مهر ولبته وفيه بعض الامور المتعلقة اذ ادعى المهر وفيه حيل في ايجار وفيه دعوى الزوج بالمرأة في اي بلد

الوقت

دعواه

ذلكم

فيه



وفيه المراجعة الصغرى اذا زنت اليه وجه قبل منصرف الصدق كان للولي مردا اليه وفيه انقراض  
منلوحة لم تظهر في كتابها هل له ان يتردد وفيه الاتفاق على معنونة العزم ما ينصل بذلك وفيه دفع  
الزوج العجل في المراجعة بالجمعة وفيه ظهور المرأة ببيتها وقد تزوجها على ان يكون في آخره منلوحة  
العجل اذا تزوجت باخروجت بالولد من الثاني وما ينصل بذلك من المسائل

**الفصل الخامس عشر** في مسائل الاستخفاف والغور وما يتعلق بذلك وفيه بيان  
انه متى ينفخ البيع باستخفاف البيع باقرار المشتري او بتكوله لم يبرأ بطلان صحته وعيوب استخفاف البيع  
من المشتري على ما يبعه ثم دعوى الرجوع بالتمسك عند الاستخفاف وفيه ان العلم بكونه مستخفا لا يمنع  
الرجوع ثم قوله شرط متى نزل سم له عايد يستلزم دفع دعوى الاستخفاف وفيه بطلان الدعوى بقضاء  
القاضي وفيه ابرار المشتري البائع عن عهده ثم استخفاف الواسخ وفيه ابرار المشتري المستخفي  
انهم شهدوا عليه بزوهره على ما يبعه وفيه وصل العين الى المشتري بعد الاستخفاف هل يلزم ان  
يرد ذلك على ما يبعه وفيه اغتراف المدعي عليه بالمدعي بعد اقامه البينة قبل القضاة وفيه استنجيل  
وعوض البائع عنه ثم استخفاف البيع بما زاد برجه وفيه استخفاف بدل الصلح وما يتعلق بذلك وفيه  
بيع النافضة للاستخفاف وفيه ثم الاستخفاف بعد ما احسن المشتري في الداد بئرا ومرتبة ثم استخفاف  
بعض البيع اما ان يما او مفرزا ثم ظهر بعض البيع مسخا او طريقا او مقبلا او وقتا ثم حكم بآحاد  
الشريك او زاعته في ارض المشتري بغير اذن شريكه ثم ما يواحد به الكفيل بالملك عند استخفاف  
البيع ثم حكم استخفاف البيع والبيع سات من غير ارب ثم قبل الغدر ثم غرور الامة مشترية وقول  
العبد اشترى فاني عبده ثم معرفة استخفاف بدل العقود

**الفصل السادس عشر** في مسائل الاستخلاف وما يتعلق به وفيه بيان ما صدق فيه بالعين او بالدين  
ثم شرط صحة العقد بالنكول وفيه ان للفتى تحجب بقول من ادعى به وفيه انكسار وفيه اتمت عليه  
بينة **الفصل السابع عشر** في بيان العقود التي يتعين فيها العقود في بيان ان الجدل  
والدورون هل يصلح فيها او لا يصلح وفي اي موضع يتعين وفي موضع لا يتعين وفيه حكم المليات  
وذوات البتم اذا جعلت ثما او اجرة ثم الاحكام التي تجب الدائير فيها محرر الدائم على العبد ثم تجانس  
القبيض وبنائها وما ينوب احد القبيض على الاخر في العقود والصفقات والامانات

**الفصل الثامن عشر** في من كتب شهادة في كتاب ثم ادعى لنفسه او شهد لغيره الاول  
وفيه بيان ان الشهادة هل هو اقرار او كتاب ثم ما اذا اطلق او اعتق بلفظ لا يثبت معناه ثم بيع الهاذل

فيما كان في كتابه  
بيان

ان

والتي لا  
اي

في

معرفة

وصوره ثم ان الامر بالخبرة هل يحضر اقرار من الامر وفيه ما اذا اقال الشاهد لاشهاد وفيه ثم شهد او قال  
المدعي لا يثبت ثم اني بالبينة او قال لا دفع لي ثم جاء بالدفع وفيه ما اذا شهدوا بالدار للمدعي ثم قالوا البينة  
للمدعي عليه او اقر المدعي بالبينة للمدعي عليه اقام المدعي عليه بينة ان البينة لم يمان ان البينة ولا سيما هل  
لها حصص من الفسخ نعم اذا ذكر ان هذه في شهادة شيا لا يجتمع اليه ثم بينت خلافه وفيه بعض مسائل  
ما سبق في الفصل السادس عشر من ظهور المدعي بخلاف ما ادعى او ظهور الشهود به بخلاف ما شهدوا وفيه ما اذا  
احتجوا ان هذه في لا يثبت على ما وفيه وفيه في اي باب العنان هل ان هذه وفيه بيان موضع جتنا  
ان هذه في ليرتد هذه او ان فلان او لا يجتمع وفيه ما اذا شهدوا وفيه ثم اقام البينة على ابرار  
او انكر المدعي عليه وخلف بالطلاق ثم اقام البينة على ابدال وقد مر جهته في الفصل الاستخفاف وفيه ما  
اذا اقال ان عدل ليرتد او ان فلان ثم قال وانه او قال ليس للمدعي هذا ثم قال هو المدعي ثم قال

ان هذه في **الفصل التاسع عشر** في مسائل بيع الوفا واحكامه وشروطه  
واقسامه **الفصل العشرون** في مسائل الاجارات المعهودة بمرتبته الواسعة  
فيما بين المستقر من **الفصل الحادي والعشرون** فيما بين من اثنى الثاني  
الى الولد والارث وما لا يورث وما يورث واحد بما دون الآخرة **الفصل الثاني والعشرون**  
في مسائل الخلع وما ينصل به وفيه الطلاق بشرط الزوج عن المهر وفيه حيلة ابرار اب الوكيل زوج  
موكلا من مكي من المهر وفيه الاحتيال بالالصغير **الفصل الثالث والعشرون**

في مسائل الامانة وما يتعلق به وفيه القرفة بين ما دام وما كان وفادته شهدا قد طو لنا السلام في  
ذلك في فصله في تعليقه وفيه معرفة اسماء البهائم ثم حيلة المرأة التي تزوج وتنفق ان لا يعطيه  
من تزوج والمهر ثم احكام المعطوفه بعضها على بعض عرف او او بحرف الواو ويندرج فيها حكم  
شروط الامانة بالبداء كانت منعطفه بجملة او وف فيها حكم كله او في موضع البيع وفي موضع الايمان  
وفيها ان البيان في العتق المهر يقين او ايقاع ببداء **الفصل الرابع والعشرون**  
في صفات القبول واحكامها وفيه ما يندرج من الصفات البينة بالاجاز في الاحكام وفيه حكم  
القصور وفيه ان القصور في النكاح لا يصلح هذا وان كان من بعده حاضرا ثم ان الاجاز في الفعل اذا  
تزوج وفيه ان القصور في النكاح لا يملك الفسخ وفي البيع يملك وما يباح في ذلك من بيع القصور ثم شراره  
ثم لم يخلع ثم ما يندرج من الصفات بالاجاز وما لا يندرج من الاجاز لانها في الافعال

**الفصل الخامس والعشرون** في اقسام الاجارات وكيفية بيان خيار العتق في النكاح

الامور في

فيما كان في كتابه  
بيان  
فيما كان في كتابه  
بيان  
فيما كان في كتابه  
بيان











ثم اسم البعل ثم اسم الشاة ثم اسم الكباش ثم اسم الدجاجة والدبك ثم اسم الحمار واللاتان ثم اسم الحبل  
والفرس والبرذون والشهري **الفصل السابع والثلاثون** في مسائل التي تفرقت  
في هذا الفصل العثماني في بيدها الذي زاد عليه جدي ووالدي رحمهما الله وبما اتفق في أخافه  
بما يلحق به ذلك **الفصل الثامن والثلاثون** في مسائل جريان كلمة الكفر على الناس  
عالمًا بأنها كفر أو غير عالم به وفي الخطأ في ذلك وفي حديث النفس بالكفر والبري به وما ينصل بذلك أنه  
الواقع الأول في صفة ما يان ثم فيما يقال من الفاظ في ذات الله تعالى وصفاته ثم في ذكر المحال  
عز وجل ثم فيما ينفصل فعل الله تعالى ثم فيما يقال في كلمة الله تعالى غير من المتفرقات ثم في تعليل  
ما يكون تخيير كقوله بالشرط ثم فيما يعود له الغيب ثم فيما يعود له الانبياء عليهم السلام ثم في رد  
أمر الله به واعطاء ثم فيما يعود إلى الدلالة عليهم السلام ثم فيما يتعلق بالقرآن وقبته ان الإجماع  
هل يرفع الخلاف للتعذر ثم فيما يتعلق بالصلوة ثم فيما يتعلق بالنكاح ثم فيما يتعلق بصوم رمضان ثم فيما يتعلق  
بإطاعت ثم فيما يتعلق بالإدراك ثم فيما يتعلق بالنسب وأمورها كالبيع والحبس والبران  
والعصا ونحوها ثم فيما يتعلق بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر ثم فيما يتعلق بالحلال والحرام ثم فيما يتعلق  
في العلم والعلماء والصالحين والبرار ثم فيما يتعلق عند طلب أحد الخصم من إخوان بذهب معه  
إلى باب القاضي أو إلى الشريعة ثم فيما يتعلق لغرض كالقراض ونحوه وما ينصل بذلك ثم في  
ينبغي لغيره ثم في التشبيه بالخمر وفي ترجيح الكافر على المسلم وملازمة الذي أسلم على ترك  
دينه ثم في الذنوب إلى صيانة المحجور وإهداء اليهم في البرور والتبذير وقبول صدقاتهم في ذلك  
اليوم ثم في إيراد الحواشي للقادمين والغزو والذبح لأجلهم ثم فيما يتعلق بالباطل والنجاسة و  
الأكاسير وفي السجود لغير الله تعالى ثم في كلام الفقه والحنان في بعض مسائل آخر ثم في تعليم الكفر  
وتلقيه ولا يلام إلا إذا نادى من دين الإسلام أعادنا الله من ذلك ثم في المتفرقات وقبته جدد  
الشيخ على ظن أنه قد بطل هل يجب مراهوقبته ما ينبغي لنفسه من فرائض أبواب الأدب  
وما لا يصدق وقبته بيا حكم البين بغير الله تعالى ثم في هذا الفصل وقبته حكم إيراد  
أحد الذين وجبت عن الإسلام بغير الله من ذلك **الفصل التاسع والثلاثون** في المسائل  
في أفراد أحد الودثة بالدين أو بالوصية أو بوارث أو وقبته أحد الورثة إذا أقر بالدين أو أفتت به  
البينة على أحد من متون من كل الدين أو حصته وقبته أفراد أحد من الدين ثم شهدوا أو به هل ينقل  
وقبته بيع الوارث شيئًا من الغنم المستغرة بالدين وقبته إقامة البينة على الحكم المفرد وقبته إنبات

على تمام

من الحج

ولم يبطل

الدين

الدين على الدين وقبته أفراد الوصي بدين على الدين ثم أفراد الوصي بدين على الدين ثم أفراد أحد الورثة  
بالوصية وقبته امرأة ولدت بعد موت زوجها وقبته شرًا بطل صحة أفراد الرجل بالنسب ثم شرًا بطل صحة أفراد  
المرأة به **الفصل العاشر والاربعون** في المتفرقات وأنها اجناس الأول في العتق وحرية  
الأصل وقبته مثله تجري العتق بدقته وفي أبيها وقبته بيان ان الناس أفراد إلا في مسائل  
بيان ثم ان الظاهر لا يصلح للاستحقاق ثم ما إذا انقضى البيع والسيعة ثم سلم ثم أدى أنه حرم التناقص في  
دعوى الحرية ثم ان التناقص في دعوى الحرية ثم ان التناقص في موضع الحنك لا يمنع صحة الدعوى ثم ما إذا  
أقام العبد بينة على اعتاق المغيث وقدم اجناس هذين في فصلها بآثم وقبته ان الفسخ بالحرية هل  
يكون قضاء على كافة الناس وقبته دققة في دعوى حرية لأصل وقبته ضرورة الولد حرام من زوج  
رفيقين من غير اعتاق ولا وصية وقبته الشهادة القينة على عتق العبد وأما حرية أصل الثقلان  
إذا ادعى فعل نفسه وأقام الشهادة على فعل رجل أو على العكس الثالث فيما يثبت ضنا وحكمًا ولا  
يثبت قضاء وقبته من الحجج لجازته ابتداء بخوارقها الرابع في افتد العتق جدي ونصحي  
بورافده الخامس فيما يحكم فيه الحال من المال وقبته إنبات حتى التيسيل وقبته الشهادة على اليد  
للتقصية والله أعلم بالحقيقة والصواب • وإليه المرجع والمآب

**الفصل الحادي عشر**

في مسائل القضاء والحكمة وما ينصل بذلك من عزل القاضي والوكيل والمأمور والرسول  
وقبته مسائل نصب الوصي والمؤبد بدات أو لا بما يعبر به دار الإسلام وأدركت لا فتقارنا إليه  
في ما نأخذ مكانا بسبب استيلاء الخلفاء على هذه الديار أتاها الله ما يسعدهم في الدارين  
**قوله** وبما التوفيق اختلف أصحابنا رحمهم الله ان دار الإسلام متى تغير دار الحرب قال إمام  
الاعظم رحمه الله لا يصير دار الحرب إلا بأجودا أحكام الشريعة فيها وان تكون منسلة بدار الحرب  
يكون بينها وبين دار الحرب مصراخ للمسلمين وان لا يفتي فيهم مسلم أو ذمي أو مشرك إلا بالامان الأول فقام بوجد  
هذه الشروط الثلاثة لا يصير دار الحرب وقوله وان لا يفتي فيهم مسلم أو ذمي أو مشرك إلا بالامان الأول فقام بوجد  
وان لا يفتي فيهم مسلم أو ذمي أو مشرك إلا بالامان الأول فقام بوجد  
مسلم أو ذمي أو مشرك إلا بالامان الأول فقام بوجد  
دار الحرب سرًا كانت منسلة بدار الحرب أو لم يكن يفتي مسلم أو ذمي أو مشرك إلا بالامان الأول فقام بوجد  
ما ذهبنا في ذلك إلى اننا أجمعنا ان دار الحرب بغير دار الإسلام بأجودا أحكام أهل الإسلام فيها وان

العبد

فيها



وان بنيها كانوا أصلياً ولم تكن منسوبة بدار السلام بان كان بينهما وبين دار السلام مصراً خلاً  
 اوجب فكذلك وجب ان تغير دار الاسلام دار الحرب اذا اجد فيها احكام الشرك ولغير بنيها مسلم اوجب  
 امتثالاً بالامان الاول او كانت وسط دار السلام باجر احكام الشرك فيها اعتناء واحداً بما لا اوجب  
**وكذا** ان هذه البلدة صارت دار الاسلام باجر احكام الاسلام فيها فباني بني من احكام دار السلام  
 فيها بني دار السلام على ما عرفت اذا ثبت بولادة فاني بني من العلي بن ابي طالب هكذا ذكر شيخ  
 الاسلام ابو بكر بن سريج سراً اصل وذكر رحمه الله في موضع آخر من ان دار السلام لا يصير دار الحرب  
 اذا اتى بني من احكام دار السلام وذكر شيخ الاسلام ابو البشير رحمه الله في سبيل ايمان ان دار  
 الاسلام لا تغير دار الحرب ما لم يطل جميع ما به صارت دار السلام كما ذكره في احكام المرتدين  
 وذكر شيخ الاسلام السبكي في مسوطه ان دار السلام محكومة بكونها دار السلام فيسفي  
 هذا الحكم يفتا حكم واحد فيها ولا يصير دار السلام دار الحرب الا بعد زوال الفرائد ودار الحرب يصير  
 دار السلام بزوال بعض الفرائد ويوان يوجب فيها احكام اهل الاسلام وكذلك الامني واقفانه  
 انها صارت دار الاسلام بهذه الاعلام الثلاثة فلا يصير دار الحرب ما بقي في سبيلها وذكر السيد  
 ناصر الدين رحمه الله في المنشوران دار السلام ان صارت دار السلام باجر احكام دار السلام  
 فباني عليه من احكام دار السلام بخرج جانب الاسلام وذكر رحمه الله في المتن ان البلاد  
 التي في ايدي الكفار لا شك انها بلاد الاسلام لا بلاد الحرب لانها غير متاخمة لبلاد الحرب ولا انهم لم  
 يظهر فيها احكام الكفر بل القضاة مسلمون والديوك الذين يطبقونهم عن ضرورة مسلمون وان  
 كان عن غير ضرورة فذلك ايضا وكل مخرج فيه وال مسلم جمعهم بجهة منه اقامه الجمع والاياد واخذ  
 الاجازة وتقليد القضاة وتزويج ما ياي لا سيما السلام عليهم واما طاعة الكفرة فتلك موادة او مخافة  
 داما بلاد غلبها دولة كما دمجهم للمسلمين اقامه الجمع والاياد ويغير القاضي قاضياً بنزاع المسلمين ويحب  
 عليهم ان يلقوا واليها من ذلك في تأسيس النظائر في القضاة قال اصبهان دار الحرب يوجب  
 ما يندري بالشهاد لان احكامها لا يوجب في دارهم وحكم دارهم لا يوجب في دارنا وعندنا في دار  
 الحرب لا يوجب ما يندري بالشهاد **بيان ذلك** حربي اسلام في دار الحرب قتل مسلم داخل دارهم بان  
 افضا من عليه عندنا ودية وعندنا في عليه القضاة من على هذا الوان مسلم مستأمن  
 وحلاد دار الحرب وقتل احداً ما حاجه لا قضاة من عليه عندنا وعندنا في عليه القضاة من على  
 هذا المسلم اذا ضرب الحر او ذبي او قذف في دارهم لا يوجب عليه اي عندنا وعندنا في كية ذكر

انك اذا كنت تعلمت في  
 بني من بني العلي بن ابي طالب  
 ان الحكم

ايضاً فيه الاصل المختلف بين الحسين بن ابي يوسف وجران اسيرين اذا قتل احداً ما صاحبه في دار الحرب  
 التي عليه عند الحسين رحمه الله وابي يوسف الا الحنان لانه بيع لم يضار كواحد من اهل الحرب وعند محمد بن  
 الدية لان له حكم نفسه فاعبر حكم نفسه عن صرح والله اعلم **اخلاف العلماء في قتل القضاة**  
 قال بعضهم يكره لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من ابتلي بالقضاة فقتله فمقتله بغير سبيل كذا رواه  
 الخفاف وروى عن عبد الله بن وهب انه استغنى فلم يقبل ويحاشى من دخل من له وكان كل من يضل  
 عليه تخش وجهه ويترقب بناءً فجاء واحد من اصحاب علي بن ابي طالب الكوفة وقال يا عبد الله لو قتل  
 القضاة وعدلت كان خيراً فقال يا هذا ادعك هذا لما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول القضاة  
 يحسدون مع الاطباء والعلماء يحسدون مع الانبياء والسنهوران ابا حنيفة رحمه الله كلف قتل القضاة  
 فابي حنيفة ضرب تسعين سوطاً فلما خاف على نفسه شاور اصحابه فسيق له ابو يوسف وقال لو قتل القضاة  
 الناس من ابا حنيفة لو امرت ان اخرج الحر سباحة لكنت افقد بعل وكأني بك فاصينا ففلس له ولم  
 ينظر اليه بعد ذلك ومن العلماء من رخص ذلك ولكن ينبغي ان يكون على كفة نفسه عالماً بالكتاب  
 والسنة واجتهاد الرأي واجتهاد الجهد لبطل القضاة وسرط صبره المرء مجتهد ان يعلم من  
 الكتاب والسنة مقدار ما يتعلق بالاحكام دون الواضعات قبل ان يهاجم صوابه الكثر خطابه حل  
 له الاجتهاد واولاها وكونه عالماً او مجتهداً ليس شرطاً حتى لا يهاجم اذا استغنى بغير قاضيا  
 ثم اجمع العلماء ان المنع يجب ان يكون من اهل الاجتهاد ولا يثبت احكام الشرع وانما يكتف بذلك  
 اذا علم بالادلة الشرعية الا يري ما روي عن ابي حنيفة رحمه الله انه قال لا يحل لاحد من بني بني قتل احدي  
 يعلم ان قتل ذلك كسر في الملتقط واذا كان صوابه الكثر خطابه حل له ان يفتي وان لم يكن  
 من اهل الاجتهاد ولا يحل له ان يفتي لاطورين الحكاية فيحكي ما يحفظ من اقوال الفقهاء وكون القاضي  
 عدلاً ليس شرطاً ايضا حتى قال اصبهان رضي الله عنهم ان القاضي يفتي ان يكون قاضياً بالعدالة  
 شرطاً او لويه في ظاهر الرواية وفي رواية النواويس شرط لصحة التخليد وهو عدل ثم فسق  
 سيحى القول ولكن لا ينعزل به احد قلعة الشيخ ويحى على السلطان ان يعزله ويجوز نقله القضاة  
 من السلطان كما يجوز من السلطان العادل فظاهره وامس كما يتر فلان الصواب  
 رضي الله عنهم نقلوا الاعمال من معاوية بعد ما اظهر الخلاف لعلي رضي الله عنه واخفى مع علي بن ابي طالب  
 ونقلوا امرهم يد مع نفسه وجوزوا والتابعون نقلوا امر الحاجج مع انه كان يلوأج زمانه  
 ويجوز نقله القضاة من اهل البيعة فانه ذكر في باب اخوان من سبيل اصل اذا غلب اهل البيعة على عديته

الاجتهاد وبذل الجهد  
 لئلا يفتقد  
 يجب ان يكون  
 من اهل الاجتهاد



واستعملوا عليه فاضيا ففني بآسيا ثم ظهر اهل العدل على تلك المدينة فرفعوا قضاياه الى قاضي اهل العدل  
فانه ينفذ منها ما كان عدلا وكذلك لو فني باراء الفقه بضميه اذا كان مختلفا فيه كافي سائر القضاة  
وذكر الحفاف في ادب القاضي اذا كان القاضي من اهل البني ايضا لا ينفذ القاضي العدل قضاياه  
واشاره القاضي الى انه ينفذ قضاياه فان لم ينفذ فان اهل العدل والفاسق يصلح قاضيا على ما قاله  
وذكر الفقيه ابو اللب في ادب القاضي من النوازل المتقلب اذا ولي رجلا قضا بلده  
وفني ذلك القاضي مختلف فيه ثم رفعه الى قاض آخر فان وافق رايه امضا وان خالف ابطله  
بمنزله حكم الحاكم وذكر في الفتاوى المتقلبة من اهل البني يعي وجها واستيلا الباني لا ينزل  
قضاة العدل ويعي عن الباني لهم حتى لا يترجم الباني بعد ذلك لا ينفذ قضاياه بل بعد ذلك ما لم  
ينفذهم سلطان العدل نائبان الباني صار سلطانا بالعلم والغلبة وذكر في الفتاوى  
ايضا انه يجوز صلوة الجمعة خلف المتقلب الذي لا عهد له ولا منشور له من الخليفة اذا كانت سيرة  
في رعيته سيرة الامم التي من رعيته حكم الولاية لان هذا يثبت السلطة فيتحقق الشرط ثم  
لا بد من معرفة اهل البني ثم انما رجوع كل امام الحق بغير حق بيانه وهو ان السليمان اذا اجتمعوا  
على امام وصاروا آتية فيخرج عليه طائفة من المؤمنين فان كان خروجه عليهم ظلم فليسوا باهل  
وعليه ان يترك الظلم وينصهم ولا ينبغي للناس ان يعينوا اماما عليهم لان فيه اعانة على الظلم ولا  
ان يعينوا تلك الطائفة على امام ايضا لان فيه اعانة لهم على خروجه على امام وان لم يكن خروجه  
عليه ظلم ظلمهم ولكن ادعوا الحق والولاية وقالوا الحق معنا ثم اهل البني فكل من يتوب عن الفتن  
ان ينصر امام المسلمين هو الاخر حتى لا يمتدحون في ان صاحب السيف فانه صلى الله عليه وسلم  
قال الفتنه نابتة لعن الله من ابتغى بها دنياه فافوا شاكلوا باؤن لكن لم يفرغوا على الخروج بعد  
فليس للامام ان يتوكل لهم لان الغم على الجماعة لم يوجد بعد كذا ذكره واقرب اللاشي وذكر  
القلايني في تهذيبه قال بعض الشيخ لو لا على من اسلم عنه ما ريت القضاة مع اهل القبلة وكان  
على من اسلم عنه ومن تبع من اهل العدل وخصمه ومن تبع اهل البني في زماننا الحكم للخلية ولا يدري  
العادلة والباغية فكل يطلبون الدين القضي اذا اخذ القضاة بالرسالة هل يصرف قضيتا  
اختلفت في فيه الصحيح انه لا يصرف قضيتا ولو فني لا ينفذ قضاياه ثم ينفذ القضاة بالرسالة  
او السنفاء اذا فني في مختلف فيه ثم رفعه الى قاض آخر فان وافق رايه امضا وان خالف رايه ابطله بمنزلة  
حكم الحاكم بخلاف من تقلد القضاة بالاختلاف كذا ذكره ادب القاضي من النوازل وذكر في الحجة

اذا كان القاضي من البني  
لا ينفذ القاضي العدل قضاياه

يجوز صلوة الجمعة  
لا ينفذ قضاياه

حكم  
فانما الباني

منه

بعض من

قار بعض من زماننا هذا فبني تقلد القضاة بالرسالة فلا يحتاج فيه الى الفرض اما الذي طلب القضاة بالسفاهة  
فهو الذي قلده سواه في تقلد القضاة في المجتهدين القضاة في اذارتهم وحكم لا ينفذ قضاياه فيها  
او رتبى وبندها بمرش وذكر امام البردوي لا ينفذ فيما ارتبى ايضا وقال بعض من ان  
قضاة بما ارتبى فيها بمرش باطلة وبالقول الاول اخذ من لاية السرخسي وهو اختيار الحفاف  
وان ارتبى ولد القاضي او كانه او بعض اعماله فان كان باصر ورضا فهو ما ارتبى القاضي سواه  
ويكون قضاؤه مردوا وان كان بغير علم القاضي ينفذ قضاؤه وكان على المرتبى رد ما قبض منه وذكر  
في العدة القاضي اذا اخذ الرسالة وقضى او فني ثم ارتبى او اخذ ابن القاضي او من لا يقبل منها منه  
له لا ينفذ قضاؤه لانه لما اخذ هو المال او اخذ ابنه بغير علم لنفسه او لا ينفذ القاضي الذي  
اخذ الرسالة ثم بعث اليه في المذهب او الى رجل آخر ليسمع الخصومة بين اثنين فيحكم بينهما  
لا ينفذ قضاة الثاني وحكمه لان القاضي الاول على هذا نفسه حين اخذ الرسالة وان كتب  
الثاني ليسمع الخصومة واخذوا مثل الحجة يعي حكم المذكور ليعي اني الدخيرة القضي عني ثم  
ابصر فهو على قضائه ونفى قضاؤه لا ينفذ في حال عيانه لتعليق القضاة وامان بالشرط يجوز  
وكذا يجوز اضافتها لما وقت المستقبل وكذا يجوز تأجيل القضاة برمان بان قال القاضي  
هذا البلدة هذا الشهر او هذا اليوم ويكنى فاضيا بقدر ذلك وكذا يجوز تقييد القضاة بمكان  
حتى لو قيد القاضي انما يسمي بمسجد معين لا يكون له ان يقضي مسجد آخر وكذا يجوز استثناء سماع  
بعض الخصومات او سماع خصومة رجل بعينه ولا يصرف قضاياه في المسئلة وكذا لو قال  
خصومة فلان حتى ارجع من سرب لا يجوز له ان يسمع ويقضي حتى يرجع وكذا في حادثة ثم قل  
له اسمح خصومة فلان نائبه بمسند العلاء لا يفرض عليه ذلك اذا قلده السلطان رجلا قضا  
بلدة لا يدخل فيه السواد والعربي ما لم يكن منشور السلطان له مكتوبا في البلدة والسواد  
السلطان اذا قلده قضاة ما حينه لا يصرف قضاياه احد ما لا يجوز كالوكيل وكذا في حال  
ان يتخذ كل واحد منهم بالقضاة هل يجوز لادوية في هذا او كان ظير الدين رضي الله عنه يقول ينبغي  
ان يجوز القضي عني اذا لم يكن مأذونا في الاستئناف فاستخلف غيره لا ينفذ قضاياه حليفه سواه  
كان الاستئناف في محنة او في مرضه وان استخلف غيره باذن امام يكون حليفه فاضيا من  
جهة امام حتى لا يملك القاضي عزله الا اذا قال الخليفة في وقت من وقت واستبدل من يشاء  
بلد من له بخلاف المأمور باقامته الحجة فان لم يزل يستخلف غيره ولم يزل باذن امام وكذا الوجه

حكم القاضي  
فيما ارتبى

لو

اذا

في الاما

في قضاء



بهذا التبريد لا يفر وان لم ياذن له المومي ونام هذا في الحيرة واذ لم يكن مأذوناً في الاستخلاف وحكم  
 خليفة في مجلس القاضي بن يد به جاز كما لو قبل البيع اذا دخل غير بيع الثاني بحضره الاول ولو حكمه غيبته  
 ثم دفع قضاءه الى القاضي فجاز قضاءه فقد قضاه عند استخفافه القاضي اذا جاز حكم الحكم  
 في المجنوبات كذا ذكر في فتاوى طبر الدين رضي الله عنه **السلطان** اذا قال لرجل جعلتك قاضياً  
 ليس ان يخلو الا اذا اذن له في ذلك صريح او دلالة بان يفر جعلتك قاضي القضاة هو الذي  
 يتصرف في القضاة وتقليد اعم لا كذا ذكر في الذخيرة واجاب الامام نجم الدين الدمشقي عن  
 محض ان غير صحيح لانه ذكر فيه ان هذا القاضي من جهة قاضي القضاة فلا ولي فيه ان قاضي القضاة  
 ما دون بالاختلاف من جهة السلطان **السلطان** اذا امر عبده على بلية وامر بنصب القاضي  
 جاز له التقليد بطريق النيابة **السلطان** ولو قضي هو لا ينفذ في العلوة لوصلي امر غيره  
 جاز وكذا قال السلطان لرجل فلان ولايت رابته وادم لا يملك نصب القاضي لان ذلك يتوهم  
 لتبعض الاموال ولو جعله ابراهيم بده وجعل خراجها له واطلق له التصرف في الرعية كما تقتضيه  
 الامانة فله ان ينفذ ولا يعجز اذا قال الخليفة لو ابي البلية هو كراي يدين ثلثه كن قضا را او  
 قال فله من شئت وجه وكذا قال في رتبة كراي احد الامام في الولاية لو قال لو قبل  
 وكل من شئت وجه وكذا قال احد الامام في رتبة كراي احد الامام في الولاية لو قال لو قبل  
 الوكالة في كتاب الوكالة ايضا على خلاف ما ذكره اهل بده اذا تبايعوا على سلطان احد  
 بغير سلطانا ومن ذلك في القضاة لا يجوز ان يكون في الاول ضرر في الضرر في الثاني **السلطان**  
 اذا قلده خلافاً بده بعد ايام فله ان يرضى ليعزل الاول هل ينزل الاول ليعزل الثاني ليعزل  
 قبل ان ينزل فله وجه وان قبل لا ينزل فله وجه ايضا وهو لا يظروا كسبه وبنوا حصار صدر  
 الاسلام الى البيروني في نوادر حديث شيخ الاسلام برون الدين السلطان المولى اذا كان صغيراً  
 فبلغ هل ينصب سلطانا ام يحتاج الى تقليد جديد اجاب نعم انه يحتاج الى تقليد جديد وذكر في  
 المستفي عن محمد بن النضر اذا استوفى فاسم ليس له ان يرضى بالناس وكذا البصير اذا استغنى ثم  
 بلغ يحتاج الى تقليد في العبد واثبات في فتاوى النسي سلطان مات والفقير  
 الرعية على ابن صغير له وجه سلطانا ما حال الخطبة والقضاة وتقليد ايام مع عدم ولايته قال  
 ينبغي ان يكون الاتفاق على ان يعظم فيصير سلطانا لم ينفذ التقليد منه وهو يعد نفسه بتقال من  
 السلطان ويعد نفسه لشرفه ويكون السلطان في الحقيقة هو الوالي **السلطان** شرط لثقة القضاة

قاضي

قاضي القضاة هو الذي يتصرف في القضاة وتقليد اعم لا كذا ذكر في الذخيرة

وكلم

جديد

في ظاهر الرواية وفي رواية النوادر ليس بشرط وكثير من مجتاهديهم انه تعالى اخذ بالرواية النوادر  
 باعتبار الحاجة وكذا امراتنا بالقسمة في الرشق جاز بانفاق الروايات لأن القسمة ليست من افعال  
 القضاة وكذا اخرج الى الفري ونصب قضاة امور الصغرى وفي الوقف او في شيك لا يتم جاز  
 كذا حكى فتوى طبر الدين المرعشي لانه ليس بقضاة ولا هو من افعال القضاة وذكر في الفصل الثاني الملبس  
 من افعاله دات المحبط وقال هذا مستطرد لان القاضي لا يفعل ذلك بولاه القضاة لا يري انه  
 لو لم يؤذن له بذلك لم يكن من جهة القضاة في الحكم فيمنع من شرطه المسمى في افعال القاضي من  
 المتقي قال ابو يوسف قضاة امير المؤمنين اذا جوامع امير المؤمنين للموضع فلم ينفذوا لان هو لا  
 ليسوا بقضاة ارضاء لثقة الخليفة وامن ما خرج فلما نصبه لم ينفذ وان خرج القاضي وحده لم  
 يجز قضاؤه وفي مستقرات فتوى علا الدين الديناري بهذا اللفظ مردى محمد وبن رادعوى  
 كروان محدود ولا ينافي قاضي بيت وبينه شهوداين قاضي حكم وان ذكر من اجاب رحمه الله  
 تواند اذا كان في مراهبه من قلده **ما يكون حكماً من القاضي** اذا قال القاضي ثنت عندي ان  
 لهذا اذا اهل يكون حكماً منه قال بعضهم يكون حكماً وكان من اسلام محمود كذا وزجدي  
 يقول يدين ليعزل فله وجه وكذا قال في رتبة كراي احد الامام في الولاية لو قال لو قبل  
 والصحيح ان قوله حكمت او قضيت ليس بشرط وان قوله ثنت عندي يكفي وكذا اذا قال طهر  
 عندي صح عندي علمت فهذا حكم فله في المحبط وفي فتاوى رشيد الدين قال شمس الدين  
 اهلواني قول القاضي ثنت عندي يكون حكماً منه وبه نأخذ في الاول ليس من الثبوت بالبينه  
 لو لا ان قراره ان حكم القاضي بالبينه بخلاف الحكم بالقرار وفي ذنب القضاة من العدة اذا قال  
 القاضي المدعى عليه لا اري لك حقاً في هذا المدعى لا يكون حكماً منه وكذا اقول بعد الشبهة وطلب الحكم  
 سلم الحدود ولا المدعى لا يكون هذا حكماً منه هكذا ذكر المسئلة في الباب الاول من فتاوى رشيد الدين  
 وقال وقيل انه يكون حكماً لان امر الزام وحكم وتصرف الخيرة على ان امر القاضي لا يكون قضاة فانه  
 قال فيها لو قال القاضي المدعى عليه ان محدود بان مدعى ده لا يكون حكماً وينبغي ان يقول حكم كروم  
 بان محدود ودر اين مدعى را قلت ويد على ما ذكره طبر الدين المرعشي في شرطه انه اذا وقف  
 وقف على الفقراء واحتاج بعض فرائده فرفع الامر الى القاضي حتى يعطى لهم من هذا الوقف شيئاً لا يكون  
 هذا قضاء من القاضي ولكنه منزلة القوي حتى لو اراد الرجوع في المستقبل كان له ذلك  
 بان يعطى غيرهم من الفقراء جميع الغلة فلما اذا قال حكمت ان رابعاً على غير فرائده فقد حكمه وهذا

ما كان له القضاة

ثم

ثم

ثم

ثم

فان على من هذا الوقف







بأخصومة ثم غزله حال غيبة الختم بهذا على وجه آخر لا يرى في كل الطالب وفي هذا الوجه العزل  
صحيح وأن كان المطلوب غائباً والثاني لا يكون وكل المطلوب ذاته على وجهين أحدهما أن يكون  
الوكيل من غير التمسر أحد في هذا الوجه العزل صحيح وأن كان الطالب غائباً والثاني أن يكون الوكيل  
بالتمسر الختم وفي هذا الوجه أن كان الوكيل غائباً وثبت الوكيل لم يعلم بالتوكيل مع عزله على كل حال وإن  
كان الوكيل حاضراً وقت التوكيل أو غائباً ولكن قد علم بالوكالة ولم يرد ما كان كانت الوكالة بالتأمر  
الطالب لا يبيع عزله حال غيبة الطالب وتصح حال حضرته رضى به الطالب أو يحط هذا إذا كان  
الوكيل يطلب الطالب أما إذا كان بالتأمر الثاني حال غيبة الطالب فعزله بحضرة القاضي صحيح وأن  
كان الطالب غائباً وأن عزله بحضرة الطالب مع العزل أيضاً ولو وكل رجلاً بطلاق امرأته حين  
بالتأمر المرأة ثم عزله بغيرها وذلك قال بعضهم لا يملك ذلك وقال بعضهم يملك وهو الصحيح قد  
اجتمع في فتاوى طهري الدين وعزل العزل في باب الرهن لا يبيع وإن كان بحضرة الرهن ثم لم يرض به الرهن  
موت الوكيل أو الوصي أو الوكيل أو المضارب وقد ذكرنا أن الوكالة بتطاول الوقت هذا هو المذكور  
في عامة الكتب في مجلات القاضي لا يبيع جلال الدين رحمه الله أن دعوى الجارة المفسوخة بموت الزوج  
علاكم بالأجل جائز لأنه وإن صار معزولاً بموته لكن المحض متعلق به وفي فتاوى بعض الأئمة  
عن جدب شيخ الإسلام برهان الدين رضى الله عنه هذه الدعوى على الوكيل لا تصح لأن سائر  
موت الزوج كالأنت في بنتها فيها وهناك لا يطلب الوكيل كالأنت وذكره سيد الدين في  
فتاواه في هذه المسئلة اختلاف الشافعي رضى الله عنه قال بعضهم تصح الدعوى على الوكيل وقال بعضهم  
لا تصح وفي فتاوى شيخ الإسلام على نظام الدين رضى الله عنه الوكيل لا يبيع الجائز إذا باع ثم مات الوكيل لا  
ينعزل الوكيل هذا إذا مات الوكيل فلو مات الوكيل لا يبيع أو بالرائع الطالبه لم يكن يبيع في قول بعض  
الوكلاء يبيع إذا مات قبل قبض الرهن فيبيع بغيره يتنقل الوكيل كذا ذكر في أول دعوى الرهن في  
أثناء مسئلة وذكره ما دون المحيط أن الوكيل إذا غاب ومات يتنقل المحض في الوكيل وذكر  
في الزيادة الوكيل لا يبيع إذا مات ثمك الوكيل الرهن بالغيب وهكذا ذكره في عن القنطين وفي  
مات بالعيوبين يبيع فتاوى القاضي خان رضى الله عنه الدواب لغيب يبيع الوكيل وعلمه مادام الوكيل  
حياً فإلا من أهل لزوم العبد وأن لم يكن من أهل لزوم بان كان عبداً أو صبيّاً محجوراً عليه كان  
الرد بالعيب على الوكيل وإن كان من أهل وجوب العبد عليه مات ولم يبيع وارثاً ولا وصياً كان  
الرد على الوكيل فقلت فيه إنسان لئلا أنه لو كان له وارث أو وصي لا يبيع الوكيل الرد بالغيب قال

اراد

ما

ان

ان

رضي الله عنه والوكيل ليس إذا اشترى شيئاً وسلم وجد الوكيل به عيارة على الوكيل ثم الوكيل بايعه  
وذكر في وكالة الصغرى الوكيل مادام حياً وإن كان غائباً لا يتنقل المحض إلى الوكيل كذا ذكره خواجه  
زادني لا بدعية الأصل في كونه فمخاطبة للصغرى وفي وكالة الصغرى في فصل الوكيل بالسر إذا وكل  
شراً وبغية مات في وجد الوكيل به عيارة حتى الرد لو ادعى الوكيل أو وصيه وكلم بمن له وارث أو وصي  
حتى الرد للوكيل رواية الزيادة وفي رواية أخرى القاضي يبيع وصياً فيه وفي فتاوى جدب  
شيخ الإسلام برهان الدين الوكيل لا يبيع إذا باع ومات حتى طالبه الرهن يكون لورثته أو وصيه  
حاشية الجامع الصغير بخط شيخ الإسلام جلال الدين رحمه الله في نسخة مني وكان بليد جدي وبلغ في الفتاوى  
مبلغ الوكيل لا يبيع أو السر إذا غاب أو ارثاً ومات ترجع المحض إلى الوكيل وهذا موافق لرواية  
ما دون المحيط على ما في وجوه الفقه للفتاوى وكيال الوكيل ينزل بعزل الوكيل لا ينزل  
بونه وذكره دعوى الرهن في أولها الوصي إذا مات في كاية الطالبه بايع من مال الصغير  
لورثته الوصي أو وصيه فإن لم يكن له وارث أو وصي تعبد القاضي وصياً إذا مات **المضارب**  
ولذلك عروض في كاية البيع لوصي المضارب لا يربح لأن له البيع كانت المضارب في حبوس  
يتنقل في أمر تمام مقامه بخلاف العبد في باب الرهن فإنه إذا مات لا يبيع الوصي حتى البيع  
وقيل إن رواية البيع تكثر في المضارب كلها وهو صحيح لأن الحق كان للمضارب ولكن  
الملك لمب المال كما في مال مشترك بين اثنين فيكون الأمر بينهما في باب إقرار المضارب من مضاربة  
الأصل **عزل الوصي** أو الوكيل أو القاضي نفسه في باب قبول الوصي من أدب القاضي لمصلحة الكل  
رحم الله الوكيل أو الوصي إذا زاد الوكالة أو الوصية لا يخرج من الوكالة أو الوصية لم يعلم الوكيل أو الوصي  
الوكيل أو الوصي لا يبيع عزله الوكيل أو الوصي نفسه بل السر على الوكيل أو الوصي إذا لم يتنقل الوصاية  
في حبوس الوصي لم يرد وقيل بعد وفاته صار وصياً لا يبيع من الوصاية إلا من يخرج القاضي إذا ارث  
يرتد برده فلا يبيع وصياً إلا أن يبيع القاضي في فتاوى سيد الدين القاضي إذا قال عزله نفسي أو  
أوجب نفسي عن القضاء وسمي السلطان ينزل كافي الوكيل لمبايدون سماع السلطان فلا يرد  
إذا كتب كتاباً إلى السلطان أن عزله نفسي إلى الكتاب إلى السلطان صار القاضي معزولاً وقيل  
لا ينزل القاضي بعزل نفسه لأنه تأييد عن العامة وحق العامة متعلق بقضائه فلا يملك عزله  
**وصي القاضي** إذا عزل نفسه بغير محض القاضي هل ينزل بتبني لغيره علم القاضي لعزل الوكيل  
وعزل القاضي نفسه فإنه يشترط فيه علم الوكيل بالسلطان

أخبرني  
الشيخ  
الشيخ  
الشيخ

منه  
الشيخ  
الشيخ  
الشيخ

اشترى

الملك

غيره

والوصي

أي الوصي أو الممثل الوصاية  
الوصي أو الممثل الوصاية

لما



الفصل الثاني

في القضية المجتهدات وفي دعوى القضاء من غير تسمية الفاعل وذكره النوازل روي عن محمد بن الحسين رحمه الله ان كل من اختلف فيه الفقهاء يتفق فيه القاضي كان قضاءه جائزا او لم يكن لقاض آخر ان يطلعه ولم يذكر فيه الخلاف قال الفقيه رحمه الله به نأخذ وذكره المحيط قال ابن سماعة عن محمد بنهما الله وانما يجوز ذلك ما اختلف فيه الناس وحكم به حاكم من اهل الامصار فاخذ بعضهم بقول واحد وبعضهم بقول الآخرون قال رحمه الله ان لم يكن خلاف بعض العلماء لا يصير المحل محل الاجتهاد وما لم يعتبر في دعوى فاعله لا يرب ان ابن عباس رضي الله عنه كان من فقهاء الصحابة رضي الله عنهم ثم لم يسوغوا الاجتهاد في زمانه حتى انكر عليه ابو سعيد الخدري رضي الله عنه ان يعجز خلافة فيه حتى لو فني قاض بجواز بيع الدرع بالدرهمين لا يندفع فضاؤه ثم نوله وانما يجوز ذلك ما اختلف فيه الناس في بيع الدرهم بحقيقته لا اختلاف في ميوزة المحل مجتهدا فيه وفي بعض المواضع لا يرب لانه العبرة بالشبهة الدليل لا الحقيقة لا اختلاف واكتفاء رحمه الله لم يعتبر الخلاف بيننا وبينه في واما غيره الخلاف بين المتقدمين وفقه الصحابة رضي الله عنهم ومن بعدهم من السلف كما ذكر في المحيط **واما حاصل** ان العبرة هو الدليل لا القائل حتى ائتمر الفقهاء به في هذه الرجال مع الناس في حد او قاص وان لم يكن حصوله في محل مختلف فيه نص على هذا في المحيط ايضا **م اعلم** ان القضية في المجتهدات نافذة عندنا وعند ابن ابي ليلى وجب العلماء ان يفتي في كل موضع اختلفوا فيه في خلاف ويترك قول المخالف ويتقضي برأيه حتى يجمع على قول جميع العلماء باتفاق الروايات واما اذا كان لا يعرف موضع الاجتهاد ولا اختلاف في نقاد قضائه روايتان عن اصحابنا رحمه الله تعالى رواية الجامع الكبير والكبير يندفع وكل الروايات لا يندفع فلا يتبع احراز من الفقه جدي فلو ادعى المدعي في مسألة الصلح على انكاره بدل الصلح فقال المدعي عليه لا يربني او اوف بربف والصلح لانه كان على انكاره وانه لا يرب على قول ابن ابي ليلى وان يفتي قاضا في عليه يصح الصلح ويبطل قول المخالف فندفع فضاؤه على قوام جميع باتفاق الروايات كما ذكره طهر الدين في شروطه وذكره شرح الطحاوي والجامع للفتاوى التي في ايام ابن مجتهدا وكسنة فقي يتقيد فقيه ثم بين انه خلاف مدعية يتقيد وليس له نقضه وله ان يتقصه كداري عن محمد بن احمد وقال ابو يوسف ما ليس له نقضه لتبين نقضه والقاضي اذا كان مجتهدا وهو يعلم برأي نفسه فقي برأي غيره

العلماء  
والعلماء على الاصطلاح

عنده

الناظر في دعوى  
من غير تسمية  
الفاعل وذكره  
النوازل روي  
عن محمد بن  
الحسين رحمه  
الله ان كل من  
اختلف فيه  
الفقهاء يتفق  
فيه القاضي  
كان قضاءه  
جائزا او لم  
يكن لقاض  
آخر ان يطلعه  
ولم يذكر فيه  
الخلاف قال  
الفقيه رحمه  
الله به نأخذ  
وذكره المحيط  
قال ابن  
سماعة عن  
محمد بنهما  
الله وانما  
يجوز ذلك ما  
اختلف فيه  
الناس وحكم  
به حاكم من  
اهل الامصار  
فاخذ بعضهم  
بقول واحد  
وبعضهم  
بقول الآخرون  
قال رحمه  
الله ان لم  
يكن خلاف  
بعض العلماء  
لا يصير المحل  
محل الاجتهاد  
وما لم يعتبر  
في دعوى  
فاعله لا يرب  
ان ابن عباس  
رضي الله عنه  
كان من  
فقهاء  
الصحابة  
رضي الله  
عنهم ثم  
لم يسوغوا  
الاجتهاد  
في زمانه  
حتى انكر  
عليه ابو  
سعيد  
الخدري  
رضي الله  
عنه ان  
يعجز  
خلافة  
فيه حتى  
لو فني  
قاض  
بجواز  
بيع  
الدرع  
بالدرهمين  
لا يندفع  
فضاؤه  
ثم نوله  
وانما  
يجوز  
ذلك  
ما  
اختلف  
فيه  
الناس  
في  
بيع  
الدرهم  
بحقيقته  
لا  
اختلاف  
في  
ميوزة  
المحل  
مجتهدا  
فيه  
وفي  
بعض  
المواضع  
لا  
يرب  
لانه  
العبرة  
بالشبهة  
الدليل  
لا  
الحقيقة  
لا  
اختلاف  
واكتفاء  
رحمه  
الله  
لم  
يعتبر  
الخلاف  
بيننا  
وبينه  
في  
واما  
غيره  
الخلاف  
بين  
المتقدمين  
وفقه  
الصحابة  
رضي  
الله  
عنهم  
ومن  
بعدهم  
من  
السلف  
كما  
ذكر  
في  
المحيط  
**واما  
حاصل**  
ان  
العبرة  
هو  
الدليل  
لا  
القائل  
حتى  
ائتمر  
الفقهاء  
به  
في  
هذه  
الرجال  
مع  
الناس  
في  
حد  
او  
قاص  
وان  
لم  
يكن  
حصوله  
في  
محل  
مختلف  
فيه  
نص  
على  
هذا  
في  
المحيط  
ايضا  
**م  
اعلم**  
ان  
القضية  
في  
المجتهدات  
نافذة  
عندنا  
وعند  
ابن  
ابي  
ليلى  
وجب  
العلماء  
ان  
يفتي  
في  
كل  
موضع  
اختلفوا  
فيه  
في  
خلاف  
ويترك  
قول  
المخالف  
ويتقضي  
برأيه  
حتى  
يجمع  
على  
قول  
جميع  
العلماء  
باتفاق  
الروايات  
واما  
اذا  
كان  
لا  
يعرف  
موضع  
الاجتهاد  
ولا  
اختلاف  
في  
نقاد  
قضائه  
روايتان  
عن  
اصحابنا  
رحمهم  
الله  
تعالى  
رواية  
الجامع  
الكبير  
والكبير  
يندفع  
وكل  
الروايات  
لا  
يندفع  
فلا  
يتبع  
احراز  
من  
الفقه  
جدي  
فلو  
ادعى  
المدعي  
في  
مسألة  
الصلح  
على  
انكاره  
بدل  
الصلح  
فقال  
المدعي  
عليه  
لا  
يربني  
او  
اوف  
بربف  
والصلح  
لانه  
كان  
على  
انكاره  
وانه  
لا  
يرب  
على  
قول  
ابن  
ابي  
ليلى  
وان  
يفتي  
قاضا  
في  
عليه  
يصح  
الصلح  
ويبطل  
قول  
المخالف  
فندفع  
فضاؤه  
على  
قوام  
جميع  
باتفاق  
الروايات  
كما  
ذكره  
طهر  
الدين  
في  
شروطه  
وذكره  
شرح  
الطحاوي  
والجامع  
للفتاوى  
التي  
في  
ايام  
ابن  
مجتهدا  
وكسنة  
فقي  
يتقيد  
فقيه  
ثم  
بين  
انه  
خلاف  
مدعية  
يتقيد  
وليس  
له  
نقضه  
وله  
ان  
يتقصه  
كداري  
عن  
محمد  
بن  
احمد  
وقال  
ابو  
يوسف  
ما  
ليس  
له  
نقضه  
لتبين  
نقضه  
والقاضي  
اذا  
كان  
مجتهدا  
وهو  
يعلم  
برأي  
نفسه  
فقي  
برأي  
غيره

والقضاء

قال ابو حنيفة رحمه الله  
وقال يرد قضاءه  
وقال يرد قضاءه  
وقال يرد قضاءه

قال ابو حنيفة رحمه الله  
وقال يرد قضاءه  
وقال يرد قضاءه  
وقال يرد قضاءه

قال ابو حنيفة رحمه الله يندفع فضاؤه وقال يرد قضاءه وكان لم يكن له رأي في المسئلة فاستفتي فقيها فافتاه ففتي بفتياه ثم حدث له رأي لا يرد قضاءه ولو كان له رأي وقضي برأيه ثم حدث له رأي آخر لا ينفذ قضاءه الاول ويحل برأيه في الثاني **والاصل** في هذا ان تبدل الرأي بين له انتفاع النص بحل المجتهد في المستقبل لا في الماضي هذه الجملة في فتاوى القاضي طهر الدين وذكر المحيط والذخيرة واقضي القاضي في فصل مجتهد فيه وهو لا يعلم بذلك اختلف الشيخ فيه بعضهم قالوا يندفع فضاؤه وما منهم على انه لا يجوز واما يندفع اذا علم بكونه مجتهدا فيه قال محمد بن الحسن في هذا هو المذهب وهذا شرط اوله في القضاء في المجتهد وهو ان يصير الحكم حادما فيجوز فيه الخصومة صحى يبيد القاضي في جميع على جميع **م القاضي** اذا قضى في محل اجتهاد وهو يرب خلاف ذلك ذكره بعض الواضع انه لا يندفع فضاؤه بغيره انه يندفع ولم يذكر خلافا في الصحيح ان فيه خلافا بين المجتهد رحمه الله وصاحبه كسنة وتكسنة ما لا يندفع حتى لو صارت الى وانه معلوم للسلطان كان له ان ينفذ ذلك عندهما كما ذكره فتاوى طهر الدين اسحق وذكر صاحب المحيط اختلاف الروايات في هذه المسئلة وقال في خلاف في بعض المواضع في نقاد القضاء وفي بعضه ذكر الخلاف في حل اقدام على القضية قال رأي في بعض الكتب عن الصحابة في نقاد قضية القاضي بخلاف رأيه روايتان وكان محمد بن كاهن حنيفة يفتي بعدم النفاذ في هذه الصور والصدور الشهيد وطهر الدين المرغيبا كانا يفتيان بالنفاذ وما يفعل فضاؤه وما نأخذ بتقليد من سافى المذهب التبين للضامة وبيع المبرر واسبا ذلك ان كان التقليل الحكم بطلان البين بجواز بيع المبرر من لا يرب ذلك كانت المسئلة على الخلاف وكان جواز حكم ان يفتي على الخلاف كما لو فعل التقليل بنفسه وان كان التقليل للحكم ميري ذلك كان جواز الحكم من يفتي بالاشفاق الا يجب ان السلف كانوا يندفعون الاعمال من خلفاء العباسية وبرون ما يحكمون به على اربابهم فندا وان كان ذلك في فتاوى الخلفاء لا يرب في المسئلة اجدهم ابن العباس رضي الله عنه كذا ذكره المحيط وذكر القاضي اراسم طهر الدين عن عبد الواحد السبكي انه قال ما يفعل القضية من التوقيض المتأخر في الذهب في كتبه العين العنافة وبيع المبرر وغير ذلك انما يجوز اذا كان لغرض من يرب ذلك بان قال لا يرب اجتهاد في ذلك اما اذا كان لا يرب ذلك لا يرب وقال غيره هذا احتياط وبيع التوقيض وان كان لا يرب ذلك ولا تصير المسئلة مجتهدا بوقوع الاختلاف فيها تصير مجتهدا بوقوع الاختلاف في سلمه ذكره جميع النوازل في مسئلة التفريق بوقوع التفتية اذا كتب القاضي لا عام يرب ذلك ووق بينهما يقع التفرقة



وذكرنا في كتابنا في مسائل النكاح في كتابنا في فصل النكاح في هذه  
مسألة عن المهر في النكاح لا يوجب الزنا عند اختلافنا في ذلك هذا الخلاف  
اذا جاز انفاق المهر او اذا ثبت المهر في النكاح كان النكاح في المهر وقرب بينهما  
تقد قضاؤه بالنكاح وان كان حنفيا لا ينبغي ان ينفق بخلاف مذهبه الا اذا كان مجتهدا ورفع  
احتماله على ذلك فان قضي محال لارأيه من غير اجتهاد فنعني حنفية في حوزة قضائية وروايات  
ولو لم ينفق ولكن امرت في المهر ليقضي هذه الاحكام بقضي النكاح اذ لم يرس في الامر والامر ان  
كان الزوج غائبا فرفع الزوجه كالمهر في النكاح واقامت البينة ان زوجها الغائب عاجز عن النفقة  
وطلبت من التمسك ان ينفق بينهما فان كان القاضي حنفيا فقد ذكرنا في كتابنا في مسائل النكاح في هذه  
مسألة عن سرقته جاز توقيفه لانه قضي في فصله في سبب الجوع النفقة والقضاء على القاضي  
وكل واحد منهما مجتهد في نفسه في ظاهر الدين المرعي في كونه هذه النفقة في النكاح على الغائب  
انا يجوز عندنا ان ينفق في نفسه احد الزوجين من غير حنفية نعم انه اذا ثبت المهر به وكذا  
لم يثبت المهر به وهو الجوع عند القاضي لان المال غايه وراي في كتابنا في مسائل النكاح في هذه  
مسألة عن المهر في النكاح في كتابنا في مسائل النكاح في هذه المسألة فان علم القاضي بذلك لا يجوز  
قضاؤه وذكر في الدخول في سبب سبب السلام ابو الحسن السعدي عن عاب من امر ابيه عيشة  
منقطعة ولم يحلف هذه المرأة نفقة فرفع الامر الى القاضي فثبت له عام يرى التفرق بين الجوع  
النفقة تفرق بينهما هل تنفع الزوجة قال نعم اذا تحقق الجوع النفقة قبل فان كان للزوج  
هنا عار واما ان هل ينفق الجوع قال نعم اذا لم يكن من جنس النفقة لانه لا يجوز بيع هذه المسألة  
للنفقة لانه بمنزلة القضاء على الغائب قال صاحب الدخول في هذا الجواب نظر والهي اذ لا يصح  
قضاؤه لان الجوع لا يوجب حالة العينية لجواز التمسك في كتابنا في مسائل النكاح في هذه المسألة فان  
الانفاق فان رفع هذا القضاء الى القاضي او فاجاز قضاؤه قال نعم انه لا ينفق لان هذا القضاء ليس  
مجتهد فيه لما ذكرنا ان الجوع لم يثبت وذكر في مسند الدين في كتابنا في مسائل النكاح في هذه  
مسألة عن قضاؤه قبل الجوع قال في الفقه اذا كان الزوج حاضرا يجلس القاضي الزوج مدة ثم اذا شهد  
الشهود على الجوع قبل بینه لانه اذ ذكر شهود الدين وقبل فيه نفع نامل ذكر في جميع النوازل سبب  
السلام عطاء ابن عمر عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
وقد التزم في هذه المسألة هل يجوز للقاضي ان ينفق في المهر ليقضي هذه النفقة لانه

بينهما

ينفذ

النفقة

القاضي

كان

النفقة

بشهادة النفقة قال نعم وللقاضي الحق ان يفعل ذلك بنفسه اخذ بهذا المذهب وان لم  
يكن مذهبه وذكر في العدة ويجوز للقاضي ان ينفق في المهر ليقضي هذه النفقة لانه  
كان التزويج في هذه المسألة وللقاضي الحق ان يفعل ذلك بنفسه اخذ بهذا المذهب وان لم  
في النكاح بغير ولي لو طلقها لكان تزويجها قبل الزوج المحلل اذا قضي بغير هذا النكاح وان لا يقع  
الطلاق اخذ بقولهم وقال في الدين كان استأجر ليرى ذلك ولكن لو جعل في سبب  
المهر ليعقد بينهما ويقضي القاضي يجوز اذ لم يحد الحائض المكتوب اليه في كتابنا في مسائل النكاح في هذه  
القضاء لا يظهر ان النكاح الا حرام وفيه شبهة وهكذا ذكر في كتابنا في مسائل النكاح في هذه  
لجواز النكاح بغير مهر وقد قضاؤه وهكذا ذكر في كتابنا في مسائل النكاح في هذه المسألة  
في محله ابن شوهر منت وقال الرجل ابن زن منت اختلفوا في انعاده النكاح وتوفي بالنكاح  
صار نفقة عليه وتوفي في كتابنا في مسائل النكاح في هذه المسألة لان احكام  
منصوص عليها في الكتاب وعند محمد ينفق وما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما موثوقا ومروغا  
انه قال الحرام لا يحرم اكله يؤيد قول محمد فان كان مجتهدا فيه فينفق حكم كذا ذكر في المحيط في  
بعض فوايد الامة القاضي اذا قضي لجواز النكاح التي ترى بامره او بانها نفق عند محمد خلافا لابي يوسف  
وذكر في المحيط اذا اذن في رجل امه ولم يدخل بها فزوي القاضي في كتابنا في مسائل النكاح في هذه  
بذلك فقد قضاؤه لانه قضي في محله مجتهد فيه ثم نقض هذا القاضي حق المحكوم عليه في حق النفقة  
ان كان عاقل فذلك عندنا وعند ابي يوسف اذا كان المحكوم له بعقد اكره وقضي القاضي باجل  
لا يترك رأي نفسه باياه القاضي وذكر في كتابنا في مسائل النكاح في هذه المسألة فان  
القضاء جاز ان عند من روى انه اذا تزوج امرأة بلا مهر ينفق ويطلق في الوقت ولو قضي  
لجواز هذا النكاح ينفق وتوفي لجواز منعة النكاح لا يجوز وصورة اذا قال لامرأة انتع بك  
لما امة بكذا اختلفوا في كتابنا في مسائل النكاح في هذه المسألة فان قاضي في ذلك فاضر بحكم  
في المحيط وبسببه ايضا وتوفي برونك المرأة بعيب على او جنون او نحو ذلك ينفق قضاؤه  
لان عمر رضي الله عنه كان يزوج المرأة بالعيوب المجتهد وتوفي برونك المرأة الزوج الواحد من هذه العيوب  
نفذ ايضا لان هذا يختلف بين اصحابنا رحمهم الله محمد بنون بالرد وفيه ايضا وتوفي بطلان  
المهر من غير بینه ولا اقرار احد يقول بعض الناس ان قدم النكاح بوجوب سقوط المهر لان الظاهر سقوط  
امان لا ينفق او با لا ينفق هذا القضاء باطل وبسببه ايضا قضي القاضي لا يجوز ابطال قضاؤه واجاز لوراحه

يجوز

بغير

بغير

في ان النكاح خلافا في مسائل النكاح في هذه المسألة  
في ان النكاح خلافا في مسائل النكاح في هذه المسألة

في ان النكاح خلافا في مسائل النكاح في هذه المسألة  
في ان النكاح خلافا في مسائل النكاح في هذه المسألة

في ان النكاح خلافا في مسائل النكاح في هذه المسألة  
في ان النكاح خلافا في مسائل النكاح في هذه المسألة

في ان النكاح خلافا في مسائل النكاح في هذه المسألة  
في ان النكاح خلافا في مسائل النكاح في هذه المسألة

في ان النكاح خلافا في مسائل النكاح في هذه المسألة  
في ان النكاح خلافا في مسائل النكاح في هذه المسألة

في ان النكاح خلافا في مسائل النكاح في هذه المسألة  
في ان النكاح خلافا في مسائل النكاح في هذه المسألة

في ان النكاح خلافا في مسائل النكاح في هذه المسألة  
في ان النكاح خلافا في مسائل النكاح في هذه المسألة

في ان النكاح خلافا في مسائل النكاح في هذه المسألة  
في ان النكاح خلافا في مسائل النكاح في هذه المسألة

في ان النكاح خلافا في مسائل النكاح في هذه المسألة  
في ان النكاح خلافا في مسائل النكاح في هذه المسألة

في ان النكاح خلافا في مسائل النكاح في هذه المسألة  
في ان النكاح خلافا في مسائل النكاح في هذه المسألة

في ان النكاح خلافا في مسائل النكاح في هذه المسألة  
في ان النكاح خلافا في مسائل النكاح في هذه المسألة



فأما بغير رضاها ففقي في المذهب سلطان الرجعة لكون الرضا شرطاً عند قبيل ينبغي ان  
لا ينفذ قضاءه كذا ذكره في المدخلة وفي الصوري وحكم القاضي في الخلع انه في حكم سائر المحرمات  
فان خواهر زاده رحمه الله ذكر فيه اختلاف الصحابة رضي الله عنهم فاذا اذني يكون فتنى فتنى  
وتوفي سلطان الطلاق قبل النكاح او بالسلام في الحيوان يجوز وتوفي بان من طلق امرأته انجلى ثلثا  
او قبل الدخول بامرأة لا تطلق لا ينفذ قضاءه وفي المتن في ذي القعدة في طهر الدين اذا طلق امرأته  
وسى جلي او حايض او طلقها ثلثا قبل الدخول ففقي فافق سلطان طلاق انجلى والحايض ويطلق  
ما زاد على عموم مذهب البعض لا ينفذ قضاءه وكذا الوقي سلطان طلاق من طلقها ثلثا بحكم  
واحد او في طهر جامع فيه قضاءه باطل في سائر الدين وتوفي بعدم دفع طلاق السكران يجوز  
نفذ لانه مختلف في رخص الصحابة رضي الله عنهم وفي سائر الدين اذا فقي باسقاط العن بجوز  
وذكره باب دعوى النكاح من فداوي رخص الدين الزوج الثاني اذا طلقها بعد الدخول ثم تزوجها  
ثانياً في العدة ثم طلقها قبل الدخول فمن رخصها اول قبل انقضاء العن وحكم حاكم بغير هذا النكاح  
نفذ قضاؤه لان الاجتهاد في هذه الصورتين مآل واحد فقول تعالى يا ايها الذين امنوا اذا كنتم  
المؤمنات من طلقتموهن كايه واوراها مذهب رخص وتوفي بجواز طلع اب على صفة نفذ ذكره  
خلع الدخيلة عن خمس اية اكلوا في التراب اذا طلع الصغيرة على صداها وراى الخلع حيز المعافاة  
كانت لا تحس العشرة مع زوجها فان على قول مالك بغير الخلع وبزول الصداق وبغير الزوج  
عن الصداق فان فقي بذلك فاض نفذ قضاؤه لانه مجتهد فيه وتوفي في عده بمدة التمس  
بالاسم حتى خلعها من خارج الشريعة عن مالك انه قال المرأة اذا طلقها زوجها ومعها سنة اتمت  
تربية الدم بحكم ما يابى حتى تنقضي عدها بعد ذلك بثلثة اشهر وروي عن ابن عمر رضي الله عنهما في ذلك  
فعل هذا فتمت قبل ان يبلغ حد لا يارس وموخر من سنة اذا انقطع الدم على الحيض والحسن  
او انقطع ذلك قبل سنة او سنين كما اثنان جدي شيخ الاسلام برهان الدين رحمه الله اذ  
طلقها زوجها ومعها سنة اتمت تربية الدم بثلثة اشهر وروي في ذلك فافق من ينفذ لانه مجتهد  
فيه وهذه المسئلة يجب حفظها فانما كثر الوقوع وتوفي بنصف الجواز من طلق امرأته قبل الدخول  
وقد نبغنا لغيره ونجرت لا ينفذ قضاؤه لانه خلاف الجمهور وتوفي بالفرقة في زوجين اعتق  
البت واحداً منهم نفذ قضاؤه لانه مجتهد فيه فانك ان فقي بقولان بالفرقة وتوفي بشهادة  
الابن لابييه او بشهادة ارباب لابن نفذ عند ابى يوسف خلافاً لجمهور وتوفي بالشهادة على الشهادة

مطلوب  
في اسقاط العن

الطهر  
قبل  
ينبغي ان

في النكاح  
فانما كثر الوقوع

شهر

فيما دون مبرة سفر نفذ قضاؤه لانه مجتهد فيه فابو يوسف لا يشرط مبرة السفر وتوفي بشهادة  
شاهد على خط ابيه لا ينفذ قضاؤه وتوفي بشهادة شهود على وصية مخومة من غير شري في عليهم  
الا وكذا اذا فقي باذنه وقدمى كذا اذا فقي بشهادة من شهدوا على صك ايدى كسرون  
ما فيه الا انهم يعرفون خطوطهم وخطهم امضاء الآخر ولم يكن للاول ان يفعل ذلك وتوفي  
ففي عين من شهد ذكره بعض المواضع انه ينفذ وفي بعضه انه لا ينفذ وفي آخيه الجاهل انه يتوقف  
على امضاء فاضل آخر وتوفي في حد او فاضل بشهادة رجل وامرأة ينفذ قضاؤه وليس ذلك لكونه  
مختلفاً فيه بل لانه حصل في موضع اشتباه الدليل وتوفي بشهادة المجرورة في القذف نفذ قضاؤه  
والحدود في القذف لا ينفذ قضاؤه اذا فقي وتوفي بشهادة الزوج لزوجته ينفذ قضاؤه وتوفي  
لامرأة نفسها لا ينفذ قضاؤه بحسب ادعي او تم الى استغنى فقي بقضية ثم رفع الجاهل  
او فاضل لا يجوز امضاءه وتوان اعمى فقي بقضية ثم رفع الجاهل فامضاء نفذ في اهل بيته  
شهادة خلافاً لجمهور او ترفع فاضل لا يري جواز قضائه ابطال لان نفس الفضا مجتهد  
فيه وتوان امرأته استغنى جاز قضاؤه في كل شيء الا في الحدود والقصاص من ثلثت الحدود  
والقصاص فامضاء فاضل نفذ قضاؤه وتوفي في ثلثت قضاؤه لا ينفذ قضاؤه هذه الجملة في الحيض  
وتوفى الناضى بين الزوجين بشهادة امرأة واحدة بوضاع برفقاً وتوفي لولده على اجني بشهادة  
الاخايب لا يجوز وتوفي بشهادة ولد لا اجني ثم رفع ذلك لا قابض الا بطلان دعوى فاضل طهر الدين  
وتوفي بشهادة النسابة في حد او فاضل نفذ قضاؤه وتوفي لغيره لغيره اذا طلق منه ذلك فامروى  
عن شريح وجماعة من التابعين انهم جوزوا ذلك كذا ذكر في فروع الجامع القاضى اذا فقي  
المسئلة المجتة ينفذ قضاؤه لانه مختلف في فداوي وسيد الدين وتوفي لجواز رخص  
ينفذ قضاؤه وكذا ذكره شريط ابى نصر الدوسي فانه قال واذا ادعى الدهن سلفاً ينبغي لغير  
بلحق بحكم حاكم حتى يبعه وتوان فاضل جرح على من يدعي حتى يجرم رفع ذلك الى فاضل آخر فقي  
بطلان الجرح اطلقه واجازنا صنع جاز اطلاق الثاني لان قضاؤه الاول كان في فصل مختلف  
فيه وكان الاختلاف في نفس القضا لان جرح الاول ليس بقضا بل بعدم التقبل والمغنى عليه نفذ  
قضاؤه الثاني جرح فاضل طهر الدين وكذا شريح الطحاوي اذا جرح على السيف بالف ولم يصر  
مخوفاً عليه عند ابى حنيفة لغيره بخلاف ما اذا حكمه فصل مختلف في موضع آخر انه يصير كالمغنى  
عليه لان هذا الخلاف وقع في نفس القضا انه يجوز القضا بالجرح لا ذكره النوازل اذا فقي بجواز

في النكاح

في النكاح  
فانما كثر الوقوع



الدرم باله رهن أو بخوار منع الفداء أو قضي بخوار بيع نصيبك كمن عبد عنه أحد الشريكين وهو  
معه فلما من آو ان يبطله وتوفي بخوار بيع المال ليس له ان يبطله فان ابطله ليس له اجازة  
في الجاه في التناوب وفي السيد الكبير وتوفي بخوار بيع فسد سببا جل مجهول ينفذ فضاءه اذا  
خوصم اليه في ذلك حل للشرب اما كوتوفي بخوار بيع المديون فضاءه وفي الفضا بخوار  
بيع ام الولد روايات ظاهرة انه لا ينفذ وفي فضاء الجاهع انه يتوقف على امضاء فاض لو ان امضى ذلك  
الفضا فضاء وان ابطله بطل هذا الوجه لا فاديل واما بيع الشايب برضا فمعه اظهره اوين  
الصغير المرتبة وتوفي محل من ذلك النسبة هذا لا ينفذ فضاءه كذا في الصغير وذكر في الجرح  
وذكر في النوازل انه ينفذ عند اي جنبه خلا قالابي يوسف وتوفي في المازن في البيع انه لا  
ما و ثمانية لانواع كلها ينفذ وتوفي بطلان عن المرأة عن دم العبد بناء على قول بعض الناس  
انه لا حق لمن في الفضا من ينفذ فضاءه وتوفي في بعض ضمان الخلاص واجب عليهم تسليم الدار عند  
الاستحقاق والنفذ فضاءه وتوفي في ضمان الخلاص او في ضمان العدة بالرجوع بالنزاع عند الاستحقاق  
نفذ فضاءه لان عند اي جنبه رعا ضمان الخلاص لم ينفذ له تسليم الدار واستخلاص عند  
الاستحقاق و ضمان العدة ضمان التمسك القديم عند ابايع و ضمان الدرك ضمان الرجوع بالاستحقاق  
وعند ما كل ذلك واحد وهو الضمان بالنزاع عند الاستحقاق في المحيط المسمى اذ افعى في  
الغيب وهو لا يري ذلك قال محمد لا ينفذ قال ابو يوسف ينفذ وذكر القاضي رحمه الله في  
حينه مع يوسف ويلم القوي في القوي وذكر في الجاهع للفناء وتوفي في الغائب  
نزع اليه فاض آو واربط لا ينفذ و ذكر في فصل ايم من ادب القاضي من المحيط اذا افعال  
معه ما ينفذ على رجل الف ثم ان الخيال له قدم المحيل فاض لا يري له احواله فوجب براءة الاصيل  
وذلك قبل ان يحد الخيال عليه وقبل ان يفسد او مات معلق حل للمحيل ليركف ما له عليه  
حق اذا كان من دأ المحيل ان احواله فوجب براءة الاصيل لان على كل واحد ان يبيع راي نفسه  
في المحندات ما لم يضر مضيقا عليه فادفع القاضي الباقي للمحال له بطلان المحيل وجعل احواله بمنزلة  
التمثال ثم اراد المحيل ليركف على براءة نفسه لا ينفذ ذلك لان فضاء القاضي حصل في فصل محند  
فيه لان كذب يرفق والقسم بن تعين ان احواله لا يوجب براءة الاصيل فضاء المحيل متفقا عليه  
ولا ينفذ راي نفسه على حاشية ادب القاضي من المحيط بخط في هذا الفصل فوايد نظره في  
الحاضر المردودة من الذخيرة القاضي اذا قضي الرضا في نقد فضاءه لان على راية النوازل ليس

في تفسير ضمان الخلاص للمحيل

مطلوب في الفضا على الغائب

من

نزهة

شرط الصحة الفضا فادفع خارج المصير يكون فضاءه في فصل مختلف فيه فنفذ قلت كذا ذكره انه  
مستحل ينبغي ان لا ينفذ اعلى رواية النوازل ان نفس الفضا مجتهد فيه فينبغي ان يتوقف على امضاء  
قاضي آو كفضاء المحرود في القذف وفي بعض النوازل ان في ذكر احده في الدعوى واخصر ما  
اخلافا فادفع قاضيه دون ذكر احده ينفذ فضاءه لانه مجتهد فيه ذكره كواسيل الخلع من قبل  
الذخيرة المرأة اذا حلفت وقالت كل شيء امك لا تلمس منه فهو المالكين له يمكن لها حيله في ذلك  
هذه اذ كذا اخصر في قال من كاية المحل الى في هذا النوع شبهة لان عند بعض العلماء التذلل المضاف  
لا يبيع فلو رفع امره الى القاضي وحكم بطلان ذلك التذلل يبطل فضاءه فاعلم ان فيه شبهة واداف  
العزم للطالب ان لم افضك مالك اليوم فامر ان طاقى ذلك فتواري وخشي الغيب لم لا يظهري ان الغائب  
اليوم فاجز القاضي بالفضا ففضت القاضي عن الغائب وكذا دأمر الوكيل يقبض المأمر المطلوب حتى  
يقبض المال وحكم به حاكم آو فان ابا يوسف رحمه الله قال من يجر كذا ذكر في الفضا  
وهذا اقولهم وان حصل قول لي يوسف وذكر القاضي رحمه الله القاضي ينفذ عن الغائب وكذا  
ويقبض ما على المطلوب فلا بحث قال القاضي وعلم القوي والمصلحة معادة ذكرت في الفصل  
الفضا على الغائب وذكر في السبوط القاضي اذا قضي للغائب او عليه وليس له ختم حاكم ليس ذلك  
عنده ولو قضي ينفذ لكونه مجتهدا فيه فان في المجتهد نفس الفضا فينبغي ان يتوقف  
على امضاء قاضيه كذا اذا قضي لمرأته براءة رجل يتوقف على امضاء قاضيه لان الخلاف وقع  
في نفس الفضا فقلت ليس كذلك المجتهد سبب الفضا وهو لمرأته هل يخرج حجة  
في ختم حاكم للفضا ام لا فادفع القاضي حجة وقضي ينفذ فضاءه كذا قضي منه في المحرود في القذف قلت  
وذكر القاضي الامام طبر الدين المحاسب يتخلف في فضاءه ان نفس الفضا مختلف فيه فيوقف على  
امضاء قاضيه كذا لو كان محمدا في قذف وكذا رايته في بعض شيوخ الجاهع من تعين الاستدلال  
وفي بعض شيوخ الجاهع للمسلم المتقدم جملة فضاء الفضا على ثلثة اقسام قسم من ينفذ  
بخلاف الثمن والراجح وهذا باطل ليس لاجد لم يجز له ولكل واحد من الفضا نقضه اذ ارفع اليه  
وكتم من ينفذ موضع مختلف فيه وفي هذا ينفذ فضاءه وليس لاجد نقضه وقسم من ان ينفذ  
بشيء يعين فيه اختلاف بعد الفضا اي يكون اختلاف في نفس الفضا فبعضهم يقولون ينفذ فضاءه  
وبعضهم يقولون لا يتوقف على امضاء قاضيه لان اجازة جاز وبصر كان القاضي الثاني فقي مجتهد  
فيه وليس للثالث نقضه ولا باطل الثاني بطل وليس لاجد لم يجز له بيان هذه الافام مرة الشارة

صدقة

والله اعلم

الطالب

مطلوب القاضي وكذا على الغائب

مطلوب القاضي وكذا على الغائب



ما ذكرناه من ان لا ياتي خلال ما ذكره ان شاء الله تعالى **المدعي اذ اوكل ابن القاضي**  
**فقص له وما ينصل بذلك** ذكر محرم في شرح كتاب الوكالة اذ اخضع رجلان في فوكل  
احدهما ابن القاضي او عبده او مسكينة او مملوكا ليجوز سدادته له لم يجز قضاء القاضي للوكيل خاصة  
ولو قصي للخصم على الوكيل جاز بمنزلة قضائه على ابنه وعبده لاستناده اليه واذ كان ابن القاضي وصي  
بيتم لم يجز قضاء له في امر البيتم لان فيما يقضي به للبيتم من البيعتين ثبت للوصي فيكون بمنزلة قضائه  
لا ابنه ولو وكل رجل ببيع او شراء او فسخ جاز وكذلك الوكيل بالخصوصية جاز حتى لو عزل  
عن القصة بغير وكيله ولو اراد القاضي ان يجعل مكان نفسه وجلا لا يؤم بحر لان لم يقض  
اليه الوكيل ذلك حتى لو قال له الوكيل ما صنعت من شيء فهو جائز فوكل القاضي وجلا لا يحاط اليه  
جاز الوكيل ان الموكل جاز صنفه على العموم الا انه لا يجوز قضاء الوكيل لانه يكون ذلك  
لقضائه لنفسه من وجه لانه وكيله وكذا لو كان هذا وكيل ابنه او بعض التجوز سدادته  
له ولو وكل القاضي وجلا ببيع للبيتم من امر خاصه المستحب في عينه جاز قضاء الوكيل  
في ذلك لان الوكيل هنا نائب عن البيتم لا عن القاضي حتى اذ اخضع عند يرجع به في مال البيتم ولو  
ان وجلا وصي القاضي بثلث ماله او وصي لادخل لم يجز قضاء القاضي لذلك لبيت بني من اسبابه  
لان له نصيبا مما يقضي به للبيت وكذلك اذا كان القاضي احد ورثة البيت انه خاص  
لبيته وكذا لا يجوز ان يقضي عند دعوى الوصي فذلك عند عدم الوكيل من الوصي وكذلك  
اذا كان الوصي ابن القاضي او امرائه لا يرب انه لا يبيع فيما يدعي للبيت دين لان هذا القضا تهتم  
محل حقه ولو وكلت امرأة القاضي وجلا بالخصوصية لم يأت منه وانقضت عدتها فقصي لوكيلها  
جاز وكذلك وكيل مكاتبه اذا اعتق المكاتب قبل القضاء والخاص بالان المعينة وقت القضاء  
ويستفي ان تكون الية مستفيدة منه هذه المحل في كتاب القاضي في الوكالة من وكالة محرم لانه  
**دعوى القضا في غير سببه القاضي** متولي اوقفا اذا اوقف او ترقب فيه ترقفا او فلتب  
في الصك او هو متولي لهذا الوقف ولم يذكر انه متولي من اي جهة لا يجوز وكذا الوصي لانه  
يختلف احكامه باختلاف نصيبه وتقليده لان وصي اب ووصي لحيه ووصي الام والوصي  
من جهة القاضي يختلف احكامهم وكذا المتولي فان كتب انه متولي من جهة الحاكم او وصي من  
جهة الحاكم ولم يستم القاضي الذي قاله جاز لان جهة المتولية صارت معلومة ويعرف ذلك القاضي  
بأنظر الى تاريخ الصك فالواقف هذا القياس اذا احتج به لا كتابة القضاء في الجهاد كالوقف واجاز

[illegible]

المنع ويحذف لك لو كتب وقضى بصحة فاض من فضاة المسلم ولم يسم ذلك القاضي جاز فان لم  
 يكن القاضي قاضي بذلك والمحاسب كتب كذا بالاسم في انه يكون محضا فاذ كان ذكر محض كتاب  
 الوقف ما يدل على انه لا بأس به فانه قال اذا خان الواف ان يبطله فاض فانه يكتب في  
 صك الوقف وقد قضي به فاض لان في الحقيقة التصرف وقع صحيحا فاما يبطل ابطال القاضي  
 وبجناية هذا الكلام يمنع فاض آخر من ابطاله فيبني صحيحا اما هذا لا يكون كذا تبطله حقيقة  
 ومعنى غير صحيح لكن يمنع البطلان لا يبطل في مجموع النوازل والذي جري الرسم في زماننا  
 انهم يكتبون اقرار الواف ان فاضيا من فضاة المسلم فاض يلزم هذا الوقف وذلك ليس في  
 ولا يحمل به المقصود هكذا حكم عن شمس الامنة الرضوي لان اقراره لا يكون محج على القاضي الذي  
 يريد ابطاله واذ لم يكن فاض فاض في الوقف فافتران يكون كذا محضا ولا رخصة في الكذب وبه  
 لا يتم المقصود ايضا كذا ذكر القاضي خان وقاضي طبر الدين في الفتاوى وقال القاضي طبر  
 الدين واختار بعض المتأخرين من بجناية اذ اكتب في الصك وقد قضي بصحة هذا الوقف فاض  
 من فضاة المسلم ولم يسم القاضي جاز وذكر الشيخ الزمخشري في مسند الدين في اوفنا و  
 في موضع يكون القضاة سببا لنسب الحكم بشرط في ذلك ذكر القاضي ان فاض كذا فلان بن  
 فلان حكم كذا في الحصة الثانية بالتعاقب وكذا في الطلاق بسبب لعنة وكذا في الفرقة بسبب  
 الادراك اذ اذوقه غير راب ولجذ وكذا اذ اذوقه نفسها من غير لغو وكذا في الفرقة بسبب  
 الالباس لا اسلام فان هذه المواضع لا بد ان يذكر ان فاض كذا فلان بن فلان حكم بينهما  
 بالفرقة لان تقرير القاضي في هذه المواضع سبب لنسب الحصة فان الحصة تنوقف على تقريره  
 فلا بد من ذكر القاضي ليس معلوما اما في العضة بصحة الوقف فلا بد من ذكره ويكتفي بقوله  
 وسلم الى المتولي وقد قضي فاض من صحته من فضاة المسلم لان القضاة ليس بسبب لنسب الوقف  
 انما هو شرط النجوم والاصل شرط لان سببا لا بد من الذكر لان الحكم لا يثبت  
 من غير نسب السبب وفي الجمل لا يتحقق السبب وكذا الرجوع عند الاستيفاء لا بد ان  
 يذكر القاضي لان سبب الرجوع القضاة فلا بد من ذكر القضاة من العلوم وكذا الاقرار لا بد من ذكره  
 بين ان فاضيا من القضاة بان شاهد هذا المدعي محمد ودني قد فذ في القبل بام يندر القاضي  
 والا كذلك اذا كان القضاة شرط لان الحكم يضاف الى السبب ولهذا قلنا ان السبب ههنا اذا  
 شهد ان هذا القضاة ان دخل الدار فان حو وسهد آخران على الدخول ثم رجعوا يجب ان يثبت

وکلمه سزا و دلول بر قال ان سزا  
 فکرمه کنوا محسنا علی کل واحد  
 از کتب گفته لیست از کتب سزا  
 عه النفاخر بل بر قبیل ما اشافه  
 جواهر الامام المصنف از شیخ  
 صاحب کنی سلطان شیخ  
 شیخ سعیدی افضل دقه القلیه  
 بقوله و الله دره دروغ معنی  
 به از است گفته دیگر و قد جوز  
 العلماء الاسلام و فخر الاسلام  
 ثلثه مواضع و کلام ادراج اشغال  
 ما نحو بعد در کتب و کتب انقلبه  
 طاسطه کالمر

في بيان الواضع التي ليس فيها  
 الواضع وكما في  
 في بيان الواضع  
 في بيان الواضع

عليك القدر من المسئلة

کل  
بکنا

३३

فقد



في ان يهدي البين لا على شدي الدحول لانهما شهدا على السب وبما ان على الشرط وذكر في الحول  
في ادب القاضي اذا شهد شاهدان ان قاضيا من القضاة شهدا انه فقي هذا الرجل على هذا بالف  
درم او نحو من الحق او قالوا شهدان قاضيا من قضاة السب فقي هذا الرجل على هذا بالف  
درم او قالوا شهدان قاضي الكوفة فعل ذلك ولم يسموا القاضي فانه لا يقبل هذه الشهادة ما لم يسموا  
القاضي الذي فقي به وينسبوه **وعلى** من لا يسمي **وقال** من ان القضاة يندم العتود فاذا شهدوا  
بالعتود ولم يسموا العاقد لا يصح معلون **قال** ليس في هذا الموضوع خاصة بل في جميع اقسامه  
اذا شهدوا ولم يفعل ولم يسموا القائل لا يقبل شهادتهم وذكرنا اول دعوى الخيرة وادعى رجل ادعاء  
رجل فقام صاحب البينة على المدعي اني اشترت هذه الدار من صبيك في صررك بكذا  
الا ان لم يسم الوصي واقام على ذلك بينة هل نسمع دعواه وبينتة اختلاف المبيع فيه وكذا الوادعي  
ان فلا باع هذه الدار مني باطلاق القاضي صررك ولم يسم القاضي واقام على ذلك بينة اخذوا  
بينه وعلى هذا اذا شهدوا على الوقف وسلم الوافق اياه الى المتولي الا انهم لم يسموا الواقف  
او سمع دون المتولي ففيه اختلاف **المبيع** **قال** ان في دعوى الفعل والشهادة على الفعل  
هل بشرط تسمية القائل فيه اختلاف المبيع وادلة الكتب فيه ستارة وذكر في كتاب  
الحمد وان المدعي عليه اذا اقام البينة ان يهود المدعي محدودون في العتق لا بد وان يهود  
من خدم هذه المسئلة وما ذكر من لاي في ادب القاضي دليل على تسمية القائل بشرط ذكر  
بينة الزبائن اذا ادعى رجل انه وارث فلان البينة والشرطي بل كذا شهدا على قضائه ان  
هذا الرجل وارث فلان البينة لا وارث له غيره فلكي ينجح وادنا ولم بشرط تسمية ذلك القائل  
وذكر في دعوى اصله لقرابة دعوى النسخ اذا ادعى رجل انه في يد رجل وجاء به بشهادة  
ان قاضي بلد كذا فقي هذه الامة على صح ولم بشرط تسمية القاضي وذكرنا في اقرار المتقاضي ادعى دارا  
في يدي رجل اني اشترت به من كذا بلك بالف درهم ولم يسم الوكيل شهد اليهود على الشراء لم يسم الوكيل  
نسمع دعواه وشهادة يهود هذه الجملة في الخيرة **قال** وهذه المسائل كلها ان تسمية  
القائل لبشرط صحة الدعوى الشهادة فتأمل عند الفتوى والله سبحانه وتعالى اعلم

**الفصل الثالث**

فمن يبيع ختما لغرة ويمنه لا يصح ويمنه بشرط حضرة ويمنه بشرط السماع الدعوي ويمنه بشرط  
بعد الدعوى قبل القضاة **المسألة** هل يبيع ختما لغرة وصورة رجل استأجره رجل وادعى على

فلم يسم

الامام

بين

ووصي

هذا المساجد والملك غائب انه اساجر قبل صاحب البينة هذه الدابة من الملك واقام بينة فالمساجر  
الذي صاحب البينة هل ينصب ختما اختلف المتأخرون فيه **قال** بعضهم ينصب ختما واليه هذا  
القول مال الشيخ احمد الطراي وفيه كما سلام البردوي رحمه الله وجه ذلك لصاحب البينة هو  
المساجر الثاني يدعي الملك لتبعية في المنفعة ومن يدعي الملك لتبعية في بني ينصب ختما لمن  
يدعي الملك في ذلك **النسبة** الطريق انتصب المدعي عليه ختما للمدعي ودعوى العرف **قال**  
صاحب الخيرة وهذا القول اقرب الى العقواب وبعض بخلافهم **قال** لا ينصب ختما  
ونسخ البينة عليه انا بدون دعوى الفعل عليان قال اساجر من فلان قبل ان يساجر وسلم  
البينة لا اليه لا ينصب ختما وبه كان يفتي طهري الدين المغربي **قال** من لايه الشرطي المساجر  
الثاني لا يكون ختما حتى يحضر الملك ببنية المساجر لانه لا يدعي ملك العين فلا يكون ختما للاول  
**والحاصل** ان المساجر لا يكون ختما لم يدعي اياه ولا لم يدعي الرهن ولا لم يدعي الشراء  
المشترى يكون ختما للكل كذا هو هو بل في هذا القول مال الشيخ اسام الدعوى بخلافه كذا  
ذكر في الخيرة وفي فتاوي قاضي طهري الدين **قال** ادب القاضي من المتقاضي رجل ونسب على طريق المساجر  
ناقد بيني فيه بناء او زرع فيه درعا او دفعه الى ابن ثمة اهل الطريق في قاموه فاقام الذي  
في يده بينة انه في يده من قبل فلان وكله به ودفعه اليه هل ينصب ختما لم كان طريقا  
ما يشكك لا يعلم ان طريق له بينة فلا خصوصية بينهم حتى يحضر **قال** كان شيئا لا يشكك فهو ختم وذكر  
في الخيرة ايضا اجل باع من آخر شيئا فادعى ثالث له الباع او منه المبيع او منه منه قبل ان يبيع  
من فلان لا خصوصية للمدعي والمشتري حتى يحضر الباع واداه فاقام المدعي البينة عليه ان يتبر  
بينه كذا ذكر في بيع اجماع الخواهر اذ كذا المسئلة ايضا في الفصل الاول من دعوى الصغر  
وذكر في كتاب الاحاديث من شرح الشيخ الاسلام **قال** سيجاب رجل استاجر ثوبا ثم ان ربه  
الدواب اياه وانه من غيره واعاد اخري او باع فوجد المساجر الدواب في ايديهم فان كان باع  
من غير فيبعه جازوا ان باع من غير عذر كان للمساجر له باخذ فاما اخذ كان المشتري  
ياخذ ان شاء بغير حتى تنقضي مدة ايجان ثم ياخذ او لا يشاء **قال** نسمع لانه تغير المعنى عليه  
فله ايجار وان ذهبها رب الدابة من غيره او اعاد او اوجها فان كانت ايجان او ولي معرفة  
فله ان يسرد من ايديهم وان لم تكن ايجان او ولي معرفة واداه اقام البينة فانه يتظر ان كانت  
الدابة في يد الوهاب له فله ان يبيع البينة وياخذ ما ذكر كان الواهب غائب ان الوهاب يدعي الملك

وقفتها سنة ثم غلبها مني هذا المدعي عليه لا ينصب ختما

الصحة

مسائل

ما يجيب عليه

الامام



هو ختم به قاذوا اخذها وصفت من اجازة فليس للموحد له لئلا يخذل لانه انتفض البعير  
 الهبة بغير البعير ومنه وكيفية الاتعاب بالبعير وكذلك اذا كانت في يد المشتري فالمشتري  
 ختم فله ان يقيم البينة عليه وتكرار في يد المستعير او المستاجر قاذوا اراد ان يقيم البينة عليها وكان  
 وكما جاز من اهل ظاهره او لم يكن طاهره واقام المستعير والمستاجر الثاني البينة على ما عار  
 وكما جازت رتب الالة غايب فلا يقبل بينة المستاجر عليها وهي المسئلة المحضة كذا ذكر في شرح  
 اجازات اصله فوضع فيه ان المشتري يكون ختم المستاجر كما ذكر القاضي امام طبر الدين وانه  
 خلاف ما ذكره الدجزة وفي الصغير للمشتري لا يمكن ختم المستاجر واما من المشتري من اجازة  
 على بيع ختمه الذي قبل البعير بدون حفرة البائع سئل جدي شيخ الاسلام برهان الدين  
 رحمه الله ان جاز ان يشرط حفرة البائع وما استغنى عن منقاة هذه المسئلة فاجاب  
 كبر من سئل سمعت ابا جيثم القاضي امام علاني الدين يد رافه قال لا يشرط حفرة البائع  
 فحصل فيه اختلاف المسألة وفي دعوى الغرض بشرط حفرة الراعي والمرتبة الرهن  
 بالانفاق في الدجزة وبما يبعد ان شاء الله تعالى وسادس ادعى عجزه انه اشترى هذه الدار من فلان  
 بيتا جازي او فلان غايب وصاحب البعير يدعيه لنفسه شبع وعمل الذي ويمنه عليه هكذا كان  
 يفتي جدي كما اذا ادعى البعير البات وكذا لو ادعى الرهن والمشتري شرعا سدا بغير ختم الذي  
 اذ انتفى البعير وقبل البعير فاقسم هذا البائع وحده كذا ذكر في فتاوى رشيد الدين وتو اشترى طرية  
 ولم يقبض حتى استخفها رجل بالبينة فالتكفي لا يسمع بينة المشتري ولا ينفى له بما جارية عالم  
 بخلاف البائع والمشتري لان الملك للمشتري والبيع للبائع فيشرط حفرة هذا لان هذه البينة بتطل ملك  
 المشتري وبيع البائع فعاد كغير الرهن وكان لا يستحق ان بعد البعير بشرط حفرة المشتري  
 دون البائع واخذ بالشفقة نظر لا يستحق ان في الدجزة وذكر في فتاوى رشيد الدين  
 للمشتري لانه الدعوى البائع فتر لم يكن العجز به وكان في يد المشتري لان البائع غائب للمشتري  
 غائب الغائب فادعى المشتري على الغائب فله ان يقيم البينة عليه ولا بد من العمل وبما  
 بطرية او هذا الفصل في حيز هذا في محل شرط حفرة البائع الدجزة سادس فقال وفي دعوى  
 المستاجر بشرط حفرة المستاجر لان الملك للراعي والبيع للمستاجر فيشرط حفرة هذا لان  
 وتو اشترى دارا ولم يقبض حتى غصب رجل من البائع لكان المشتري قد انتموا جازا فاقسم هو المشتري  
 ولا فاقسم هو البائع كذا ذكر في المسألة الدجزة وفي فتاوى القاضي طبر الدين كذا في لو اشترى من تباري

هذا هو الوجه في ان المشتري لا يشرط حفرة البائع

هذا هو الوجه في ان المشتري لا يشرط حفرة البائع

هذا هو الوجه في ان المشتري لا يشرط حفرة البائع

رشيد الدين ان في ظاهر الرواية نسمع دعوى المشتري اذ كان في يد المشتري وفيه المسئلة فيها اذا باع البائع  
 من آخر قبل فند المشتري فان اصل كل من يدعي الملك لنفسه وذو البعير رضى وبقول  
 لا بل هو ملكي فند البعير يصح ختمه لكن بدون تسليم البينة عليه في يد المشتري  
 الدين اذا جاز ان وسلم وغض ان الدار من يد المستاجر قد عمى الملك على الغائب لا يعيدون  
 حفرة المستاجر لانه يدعي الملك البعير المستاجر فيشرط حفرة ويشرط المستاجر على الغائب بغير  
 حفرة لانه نسمع ان ملك المستعير بعد جازان فله ان يقيم البينة بغير حفرة لانه عاربه لاجماع  
 المستعير اذا وجد الدار المستعيرة في يد رجل نزع له له فهو ختم وان قال الذي في يده او دعوى  
 الذي اعمرها منه فليس ختم المستعير او الغائب اذا كان مقر بالوديعه والغصب لا يقصد  
 حيا للمشتري وينصب ختم لوارث المودع والغصب منه حتى لو ادعى غيبا في شره لانه اشتراه  
 من فلان الغائب وصاحب البعير يقول انا مبيع اخوه وابنه والغائب والكفر مقر بالان كونه  
 قال لا ادري امامت فلان ولم يمت او قال لا ادري لاني وادنه ام لا فاقام البينة على الدعوى والوارث  
 يقبل وينصب ختم هذا اذا كان المودع او الغائب مقر بالوديعه والغصب اما اذا ادعى  
 الملك لنفسه فانه ينصب ختم كذا ذكر في الدجزة وفي فتاوى طبر الدين ورايت في موضع نفي  
 المودع لا ينصب ختم للمشتري من المودع وينصب ختم لوارث المودع الا اذا قال المشتري في  
 اشترى من فلان وامري بالبعير فله ان ينصب ختم الذي وذكر في الباب الاول من همان  
 اجماع الكبر عبيد في يد رجل يراه ليس له وانه لفلان الغائب واقام رجل بينة انه اشتراه من فلان  
 ونقد المشتري فانه لا يثبت له حتى يحضر الغائب لانه انفق ان البعير للغائب فلا ينصب له كما ختم  
 وتو انكر صاحب البعير لا يمكن ملك الغائب فغنى عليه وعلى ذلك الغائب لو اقر صاحب البعير  
 لفلان الغائب فادعى رجل ان اشتراه من المشتري ونقد المشتري وصدر ذو البعير لا يؤمر بالسليم ليه  
 للذي كذا ذكر في اجماع وتو اشترى شيا بشرط اجماع فادعاه آخر بشرط حفرة البائع والمشتري  
 عند لي حيزه دعاه كذا ذكر رشيد الدين في فتاواه وذكر في دعواه اس في فتاواه والمشتري بالبائع  
 لا يمكن ختم للمشتري وذكر في دعوى الدجزة ولو اشترى بئس بئس بئس او دم او خر او صخر بغير المشتري  
 ثم استخف ان بالبينة في الشر بالبينة والدم لا يمكن ختم ولا يسمع البينة عليه او استخفى البعير  
 من المشتري بالملك المطلق ورجع المشتري على باعوا المشتري فاقام البائع بينة على المشتري وان الغائب  
 للمشتري وقع باطلا وليس لك الرجوع بالمشتري على المشتري قبل هذه البينة لغيره السبق اختلاف البعير

هذا هو الوجه في ان المشتري لا يشرط حفرة البائع

هذا هو الوجه في ان المشتري لا يشرط حفرة البائع

هذا هو الوجه في ان المشتري لا يشرط حفرة البائع

هذا هو الوجه في ان المشتري لا يشرط حفرة البائع



فيه وتجرى بترط حضرة واختار من رتبة السخى انه لا بترط حضرة وهكذا انى بترطه كذا ذكره  
 فتاوى طهر الدين ذكره كتاب الاحكام سئل عن الدين النسخي والصدور الشهيد حاتم الدين النسخي  
 عليه اذا اراد الرجوع على بابته بالنسبة فقام البائع البيعة او على فصول ذلك من جهة السخى ببيع  
 او نحو هل بترط حضرة السخى لبيع هذه البيعة نعم واجاب حاتم الدين نعم هو المختار لم يسئل  
 حاتم الدين هذا لو تصب النسخي ختم من السخى السماع هذه البيعة على التنازع ونحن ليدفع  
 سحلا للمشتري حتى يتردد البيع من يد السخى قال لا يجوز وفي فوايد حيدى شيخ اسلام بان  
 الدين قال كان يبنى من رتبة السخى انه هل يقبل هذه البيعة بدون حضرة السخى وكان  
 النسخي منسلا سلام محمود لا ور جندى يبنى انما لا يقبل ذلك كذا كتب منسلا انما لا يقبل ذلك  
 دون التليد وذكر كراما رجل من الدين الكبير النسخي لشيخ امام المعروف نحو اخر زاده  
 ذكره هذه المسئلة في السير الكبير اختلاف بين اصحابنا رحمه الله وذكرنا المحجة وقبل على قيس  
 قول محمد وابي يوسف لا بترط حضرة السخى لقبول هذه البيعة وقيل فاس قول لى حيدى رحمه  
 والى يوسف اول لا بترط حضرة وهذه القول اطهر واشبه في فتاوى مرشد الدين **المشتري**  
 شرارة فاسدا اذا ادعى استرداد النسخية ان ذلك دفع فاسدا وانكر البائع البيع او اقر بترط  
 حضرة البيع لان لنفسه حكم ابتداء البيع وفي ابتداء البيع بترط فون البيع موصوفة اتمها بمقدور  
 التسليم معلومة بخلاف ما اذا ادعى العبد حربه لاصل حيث لا بترط حضرة العبد وله لزوم  
 النسخ **الموصل** ينتب ختم الوصل في مالى به فان ففى الاول بالملك ولم يقبل شيئا  
 هل ينتب ختم ان خاصه لى النسخي الذي ففى الاول بالملك ينتب ختم ونسخ البيعة  
 وان خاصه لى فايز آلا ينتب ختم وان نسخ البيعة عليه والوصى له بعين ينتب ختم  
 لمزيد في ذلك العين سيب الشرا من الدوى في الذخيرة والغرم لا ينتب ختم الغرم سواء قبض  
 الغرم اول منتب اول يقبض والوصى له لا ينتب ختم الغرم ايضا وهذا اذا كان موثقا بالملك لا غير  
 فان كان موثقا بازاد على الملك وصحت بان لم يكن نعم وادى فاقصى له ختم الغرم ويقبض الوارث  
 لان السخى ما زاد على الملك من ختم يقبض الوارث **والودع** والغائب والدين لا يكون ختم  
 للوصى له اذا كان الذي قبله المال مقر بان للمال لبيت والحكم ذلك وانه او وصية فان قال الذي  
 في به للمال هذا ملكى وليس عندي من ملك البيت صار ختمه اذا جعله النسخي ختمه يقبض له الملك  
 مالى بدادى عليه والختم في الباب الوصاية عليه وادى البيت او موثقا او غرم لبيت عليه دين

فاضى  
على التنازع  
اجاب بدين

الامام  
قاله

في غير البيعة  
في غير البيعة

شئ

وقال بعض من تجا الغريم الذي له على البت دين لا يمكن ختمه ادعى دارا في يد رجل ان فلانا الغائب  
 اشتراها منك رجل واحد والبد البيع يقبل بيعة المدعى عليه وكذلك لو كان المشتري حاضرا  
 منكر الشرا وهذا بمنزلة من ادعى دارا في يد رجل وقال اشترى من فلان وكان فلان اشترى بها  
 منك وذكره دعوى المشتري قال ابو يوسف لو قال ذواليد فذكرت بيعته من فلان الذي ترمع انك  
 وكلته بالشرائك فلان غائب فلا خصومة بينه وبين ذواليد وكذلك لو قال كنت بيعته من فلان  
 الذي ترمع انك اشترى به منه وهى يدي حتى يدفع الشرا او قال او عني فلا خصومة بينهما وكذلك  
 دارين نوع ميراث ادعى رجل انه اشترى من بعضهم نصيب الذي ووث من ابيه وهو غائب واقر  
 الاول بنصيب الغائب لجا بشهود يشهدون له على الشرا لا يقبل بيعة او قالوا هذه الدار لنا لا  
 حق لفلان فيها قبلت بيعة المدعى رجل جاء بيمينك باسم غيره فحل في ذلك الرجل وقال هذا  
 المال الذي في هذا الصك باسم فلان عليك قد افترقه فلان لى ولي البيعة على ذلك فان انكر المدعى عليه  
 لم يكن لفلان الغائب عليه شي فهو ختم يقبل بيعة هذا المدعى عليه ويقبضه بالمال ولا يفر بالمال للرجل  
 الذي في الصك اسمه لا يقبل بيعة هذا على الغائب الذي الصك باسمه حتى يخبر ويؤلف لى يوسف ولوى  
 عن لى حيدى رحمه الله انه لا يقبل بيعة وانكر المدعى عليه لى لفلان الغائب عليه شي كتب محب سماع  
 لا يجرى فيها لى من ادعى دارا فقال انه كانت لفلان مائة باع من فلان وانا من قبضه قاداد  
 اخذها بالشفعة فقال ذواليد دى دار لم يكن لفلان قط واقام البيعة على دعواه قال محمد اذا  
 عا قولي وهو قول لى حيدى رحمه الله فلا خصومة بينهما حتى يخبر الشرا بغير الدار من البائع  
 وصى بخبره اجتمع لى لم يكن قبض الدار وتعد لى يوسف ذواليد ختم ويقبض بالشفعة ويدعى  
 اليه ويأخذ النسخة ويضعه على يدي عدل فيكون ذلك قفا في الشرا والمشتري ولو كان المشتري حاضرا  
 منكر الشرا قال محمد رحمه الله افنى الدار للشفيع واجعل الهمد على المشتري وادى النسخ اليه  
 هذه الجملة فتاوى طهر الدين رحمه الله وذكرنا المحجة اذا اراد الشفع اخذ بالشفعة وذلك  
 قبل قبض المشتري البيع بترط حضرة البائع والمشتري للشفعة لان الملك للمشتري  
 واليد للبائع فعلا ركه عيب المصون والستار وادى السخى استنار البيعة بترط حضرة البائع  
 والشفعة ذكره بعض المواضع في هذه المسئلة اختلاف الشيخ وفي اشراط حضرة الودع مع الوودع  
 اختلاف الشيخ ايضا وفي دعم الفتياء هل بترط حضرة الشرا عني في اختلاف الشيخ ايضا بعضهم  
 شرطوا بعضهم لو ان كان البذر من قبلهم بترط حضرة من لا منهم مستاجر ولا رافى وان كان البذر

ما يطل

المدعى

شئ



الفصل

ابواب

20

من يد المودع لان العبد يد ابيه

قولاً من آری جهان ای ای مضمر بضم و اتصال  
موسیر آری ای نظر الماده و المراتب و آری ای  
شخص من الحزن و طمانه و المراتب و آری ای  
ان فخر صاحب الکتاب و موسیر آری ای  
القیل کما یفیه الحق ان نظر فی غیبه



وَسَلِّمْ - يَسْعَه

## الفصل

115

فقد قيل في

حضرة العبي عند الدعوى شرط سواد كان العبد معتقا او مدعى عليه والصحيح انه لا يثبت طاحضة  
الاطفال الرضخ عند الدعوى هكذا ذكر في المحبر وذكر في سبب الدين في فتاواه لا يثبت طاحضة  
الصبي عند نصبا نوحى بل يثبت ان يكون الناقض عالما بوجوده وان يكون العبي في ذلله فانه هذا  
دليل على انه لا يثبت طاحضة حضور الصبي عند الدعوى والفقه وكل المختار انه لا يثبت طاحضة عند الدعوى  
وذكر في المحبر والدخيرة ولو ادعى دينا على المبت وكلية ورثة معار لا يثبت طاحضة الكل  
لكن حضرة الواحد يكفي واذا قامت البيعة على اقل من الجوس لا يثبت لهما حضرة رب الدين لكن  
ان كان رب الدين او وكيله حاضرا بطلت الدعا في حضرة وان لم يكن احدهما حاضرا بطلت بطلب العبد  
الماذون اذا حقه دين التجار وطلب الغرامة من الناقض في بيع العبد لا يبيع العبد الا بحضرة المولى في  
بين رقبته العبد وكسبه فان كسبه يباع وان لم يكن المولى حاضرا واذا شهد شاهدان على  
ماذون بغير الغنص او بوجبة استهلك او شهدوا على اقران بذلك او شهدوا ببيع او امانة او  
شر او انكر العبد ذلك ومولا عايب قبلت شهادتهما ولا يثبت طاحضة المولى ولو كان مكان الماذون  
محجورا والباقي محالة لا يثبت محالة انما لا يتقبل حتى لا يجاب المولى ببيع العبد اما بقبول الشاهد  
على العبد وينفي عليه حتى يواخذه بعد العتق وان كان المولى حاضرا مع العبد فان ادعى المدعى استهلاك  
مال او غنص مال فالناقص ينفى على المولى ولا ادعى استهلاك ووجبة او استهلاك بفاعية  
على العبد المحجور فعتقه ما لا نسع هذه البيعة على المولى ونسح على العبد ويواخذه بعد العتق  
بله يوسف نسح البيعة على المولى ولا شهدوا على العبد بذلك من ينفى المولى سواد كان حاضرا  
او غائبا ولو ادعى على اقرانه فتا عين عبده بقتة الف درهم وحج المدعى عليه دعواه والمدعى مقر العبد  
حتى قام المدعى بيعة على دعواه فالناقص لا نسع بيئته ولا ينفى بالادس على المدعى على المبحر العبد  
ولو كان العبد ممتا او صغيرا لا يبيع نفسه فانه ينفى بالارش للمدعى على الناقض ولا يثبت طاحضة  
حضرة العبد وكذلك لو ادعى عليه انه فتا عين برذونه وقيمة الف درهم فانكر المدعى عليه  
فانام المدعى بيعة على دعواه فالناقص ينفى بوجه قيمة البرذون للمدعى على المدعى عليه ولا يثبت البرذون  
حاضرا او الغنص الذي اذن له ابو او وصي ابيه في التجار بئزلة العبد الماذون له في التجار  
اذا شهد الشهود عليه بما هو من ضمان التجار بئزلة العبد الماذون له في التجار بئزلة العبد الماذون له في التجار  
المحكمة الذخيرة وفي فتاوى سبب الدين الصبي الماذون اذا ادعى عايبا ان محالة لا يثبت طاحضة  
وذكر المولى المدعى على ان محالة لا يثبت طاحضة المولى لان العبد معتق فيسمع دعواه على الغير

عایضہ

علم

علي المولى

الارشى بوزن العرش  
دية اجاعات  
محمدي

البرذون الداية قال الكافي  
الانثى من البرذون ذواته  
ممن صالح

24



في الخلاصة لو ادعى جرحا في دابة او في قاني نوب لا يشترط احضار الدابة والنوب لسماع هذه  
 البينة لان المدعى في الحقيقة الجز الغائب من الدابة والنوب للمضارب ان يبيع عبد المصاهرة  
 اذ اركبه دين سواد كان رب المال حاضرا او غائبا لان الدابة النوب له ولا يغير حضور رب المال  
 اذا استحق مال المصاهرة فان كان فيه ربح فالمضارب خسر بقدر حصته من الربح ولا يشترط حفرة  
 رب المال لهذا القدر وان لم يكن فيه ربح فالحكم برب المال دون المضارب او يكل بشر الدار اذا اشترى  
 الدار وقبضها فجاء الشئع واراد ان ياحد الدار من يد الوكيل كان له ان ياحد ما ورا يشترط حفر  
 الموكل لو كان المشتري وهو الوكيل لم ياحد الدار فالشئع لا ياحد الا بحفر الموكل او دجلة وبحفرة البائع  
 او دجلة قال فعلى هذه اذا استحق المشتري من يد الوكيل بشر الدار لا يشترط حفرة الموكل للقبض عليه  
 ويكتفي بحفرة الوكيل لقيام مقام الموكل في المسئلة شهدا على غائب انه طلق امرأته هذه فلما لا  
 يقبل وتزك ان الرجل حاضرا او المرأة غائبة تقبل وكذلك لو شهدوا انه اعتق امرأته وهي غائبة تقبل  
 لأن المرأة والجارية لو حفرنا وكذبنا لم يلتفت الى تكذيبهما وكل من حفر وكذب لم يلتفت الى تكذبه  
 لا يبايى انه حفر اولم يحفر اذا ادعى من مبيع فبر مقتضى بشرط حفرة البيع عند الدعوى ليشهد البيع  
 عند القاضي لان البيع لم يتم بحيث لم يوجد التسلیم بخلاف ما اذا ادعى من مبيع مقتضى حب لا يشترط  
 احضار المبيع في الحقيقة ودعوى الدين في فساد ربه الدين وبهت ايضا المشتري اذا ادعى على  
 البائع فليعلم البيع لا يلتفت الى دعواه ما لم يحفر التزاد لم يكن مؤجلا فاذا حفر كان يحضر البائع على احضار  
 المبيع وكذا لو ادعى تبليغ العبد المسافر محبته انا فحضره عند ارجانه لا تسمع حتى يحضر مال ارجانه  
 يعني اذا كان مقتبضا وكذا لو ادعى تبليغ الزهر من الزهر لا يحضر على احضار العبد المهره ما لم  
 يحفر الزاهر فدر الدين وبهت ايضا احضار الزهر من الزهر لا يشترط لصحة نوب الدين في الزركة  
 بالبينة تقي اذا ثبت الدين لا يمكن من المطالبة ما بان اثبات الزركة ولا يمكن اثبات الزركة ما بالاحضار  
 لان التفتي بشرط الاحضار لا يثبت فيقول رب الدين للقاضي فكلهم احضار الزركة لا يتم البينة انا  
 ملكا بينهم فاذا حفر وامتد ما يغني الدين يكفي دله بشرط احضار الباني كقول القصور وكذا  
 القتل الخطاء على التايل مقبولة والبينة على ذلك مسوغة بدور حفرة العاقلة كذا اهل عن صدي شيخ  
 الاسلام بان الدين وفي فساد ربه الدين رجل غصب عبدا فاقام اخو البينة على الغاصب ان  
 العبد ملكي وفضي له ثم ان الغصب منه اقام البينة على الغاصب ان العبد ملكي لا يقبل ببينته لان غير  
 الملك المطلق لا يقع كالمملوك بل يدعى في غرضه البينة غصب مني فسمع في حق دعوى العمان لا تترك

بعد  
لان منام

ان دعوا على الغائب لاول صحبته وان كان العيب في يد غائب الغائب وتوافم الغائب منه  
بينه على القضي له ان هذا العبد ملكي يتقبل وكذا الوادي ان العبد ملكي غيب من فلان واقام البينة  
يقبل وذكر خمس الائمة السخية الباب لاول من دعوى اصل ان دعوى الغيب على عزمي اليد  
ودعوى الملك غير معتولة ودعوى لواء الاستخفاف في البيع الذي يرجع فيه بالنزول الذي يرجع  
من يبيع اجماع من غيبته فذبحا حتى لم ينقطع حتى المالك ثم استخف رجل فانه يبيع الغائب  
التيان لانه استخفى منه عين ما غيب وتام هذا بان بعد هذا ما بل الاستخفاف لانه انما  
وكان ما ذكر في اجماع مخالف ما ذكر خمس الائمة وروى عبد الله بن قيس ان بعد الدعوى **ادعى** اذ ادعى اذ  
في يد رجل فاقام المدعي عليه بينة ان الدار كانت ملكا لبعثها من فلان منذ سنين وسلمها اليه ثم اودعها  
وغاب فالتفتي بالمدعي عن دعوى اليد لصدقه في ذلك فلا خصومة بينهما ولم تذهب الدعوى  
في اليد فيها ادعى ان القاضي علم ان الدار كانت لفلان فادعى اليد فادعى اليد لبيت يده خصومة  
وعلم القاضي فوفى بقدر المدعي فندفع الخصومة ايضا وان كان القاضي لا يعلم لا يندفع الخصومة بكونه  
للبيع من فلان وقال ادعني فلان تندفع الخصومة واذا لم يتقبل بينة على البيع وكايداع من فلان يفتي  
القاضي عليه نادى احضر الغائب بعد ما فتي القاضي فاقام البينة ان الدار ان سلمه القاضي من  
اي وجه صادت الدار له فان لم يبين شيئا يتقبل بينة وينفي الدار له وان قال صادت لي  
جهة السر امر في اليد فالتفتي برب يتقبل بينة على ذلك لان القضاة بالدين اطلقوا على اليد فصار  
من تلقى ذلك من جهة **هـ** اذا حضر بعد الحكم للمدعي فلما اذا حضر قبل الحكم للمدعي لاقام البينة  
على ذلك اطلق صار الغائب مع المدعي منزلة الحكمين يدعيان ملكا مطلقا فان ادعى  
السر امر في اليد منذ سنين واقام البينة به قبلت بينة في دفع بينة المدعي على المدعي عليه لانه بين  
انما قامت على غير خصم ويقال للمدعي ان بينتك على هذا الذي حضر ان بينتك لاولي فندفعت هذا  
الذي ذكرنا فادعى المدعي ملكا مطلقا وقال ذوا اليد بعث من فلان وسلمها اليه ثم اودعها و  
فان القاضي يبال المدعي لصدقه في ذلك او علم القاضي فلا خصومة بينهما واذا لم يفر ولم يعلم القاضي فانه  
ينفي بينة المدعي فان فتي ثم حضر الغائب لا يلتفت الى دعواه فلو حضر قبل القضاة وان بينته على  
ما قال صاحب سمع بينة في حق دفع بينة المدعي على ذي اليد لتمام على غير اخم ويقال للمدعي ان بينتك  
على الذي حضر فان لم اكد ان هو اولى وان لم يعد فلا يفتي له فيني وكو حضر قبل القضاة ولم يعد البينة على ما قال  
صاحب الا انه صدق صاحب اليد فيما قال لم تندفع خصومة المدعي من ذي اليد على ما ادعى **هـ** اذا

قبل القضاء  
في

ما زاد على ما على الشرايين في اليوم قال الربا استمرى الدار  
وقا البندقة شدة هذا وقد الكون ولم البض  
الدار قال صاحب الموعظ من فلاة  
منذ شدة سبها اليوم وروعيها

اذا اودعنا فانظر اليه  
من ذبي البذر في شرا الدعي  
يسمع دعواه

[illegible]



كله اذا باع قبل الدعوى اما اذا باع بعد الدعوى بان ادعى ثم قاما من عند القاضي ومكثا زمانا ثم قدما  
 الى القاضي فجاء المدعى بشاهد من بيده لئلا يدار له فقال القاضي عليه انها كانت لي بعيتها من فلان بعد  
 فقام من مجلس القضاء وقال دهنها من فلان وسلمها اليه ثم ادعيتها وقاب فان المدعى باق وقالوا  
 البعاد لم يفر هو بذلك ولكن علم القاضي بذلك ولم يعلم القاضي بذلك البتة لان صاحب اليد اقام  
 بيته على اقرار المدعى بذلك ولا خصوصية بينهما ولكن لم يكن من ذلك واقام صاحب اليد بيته على ادعى  
 قال في السمع بيته ولا تندفع الخصومة عن ذي اليد وكذلك لو اقام المدعى بهذا واحدا ثم  
 قاما من عند القاضي وباع المدعى عليه ثم تقدم الى القاضي بوجوه هذه الوجوه وهذه الخلاف ما اذا  
 اقامت هذين فقبل القاضي القاضي فقاما من عند القاضي وباع ذي اليد من فلان ثم قدما الى القاضي  
 فادعى ذي اليد انه باع من فلان بعدما قاما من عند القاضي ثم ان فلانا ادعوا هاتين وقاب ادعى  
 بذلك او علم القاضي به لا تندفع الخصومة عن ذي اليد ولو اقر بالدار لغيره بعدما اقام شاهدا واحدا  
 او هذين بغير اقرار باطلا ولا يندفع به الدعوى **قوله** الذي ذكرنا في حق الدعوى اقامته  
 البيعة قبل القضاء وذكرنا المحيط ايضا جاز في بريد دار جاء رجل وادعى انها دار فطلب القاضي من  
 المدعى بيته فقاما من عند القاضي فباع ذي اليد الدار من رجل فباعه صحيح حتى لو تقدم بعد ذلك  
 الى القاضي وجاء المدعى بشهود ان الدار له وقد علم القاضي ببيع المدعى عليه او اقر المدعى بذلك  
 فلا خصوصية بينهما وان كانت الدار في يد المدعى عليه **وكذلك** لو اقام المدعى شاهدا واحدا ثم قاما  
 من عند القاضي فباع المدعى عليه الدار من رجل فباعه صحيح حتى لو تقدم بعد ذلك الى القاضي وجاء  
 المدعى بشاهد آخر فالت في السمع خصوصية الدعوى اذا علم القاضي بالبيع واقر المدعى بذلك ولو اقام  
 للمدعى شاهدين فقبل الاول لم يقض القاضي بشا دهنها ثم قاما من عند القاضي فباع المدعى الدار لا يندفع  
 حتى لو تقدم بعد ذلك الى القاضي فانه يقضي بتلك البيعة على المدعى علم اقر المدعى بذلك او علم به  
 القاضي فزف بين الفاهد الواحد وبين شاهد في ظاهر الدار **قوله** وروى ابن سماعة عن يونس انه سئل  
 بين ان هدا الواحد وبين ان هدين وابطل بيع المدعى عليه هبته في الفصل **قوله** ادعى اذا اقام شاهدا  
 واحدا او شاهدين لم يقض القاضي بالدار بشيء وان هدين بعد من اقر المدعى علم بالدار لرجل او  
 حجة المدعى ان هدا او ظهرت عدالة ان هدين والدار في يد المدعى فبقي على الغير فذكر الجمل  
 في المحيط وفي قارب الاحكام اذا قام رجلان في بيعه فلم يقدم الى القاضي فباع المدعى على جان  
 وبعد التنبه الى القاضي لا يجوز الا اذا علم انه ترك الخصومة ولو باع بعد التقديم الى القاضي قبل ان يبيعه

المدعى

في البيعة بينه وبين غيره  
 في البيعة بينه وبين غيره

بيع المدعى

والغيره

قوله

المشترى اياه واقام على هذه البيعة لا يقبل ولو باع بحضرة القاضي واقر المدعى بالبيع فلا خصوصية بينهما واذا  
 باع بعد اقامة البيعة بحضرة القاضي لم يبرئ منه ويوصف في دعوى المشتري ادعى اذا اوجبه واقام شاهدين  
 فلم يقض القاضي بشيء باع المدعى عليه ذلك اني ادعوه فاقبل من اجزئ بيعة ولا هبته قال ابو الفضل  
 هذا خلاف جواب اصل وقبضه ايضا لو ادعى اذ اذ به رجل وحده المدعى عليه ذلك فقبل المدعى  
 البيعة فذهب عليه وباعه فبيعته جاز فان كان قد اقام البيعة ثم باع بعد ذلك فان قدرت  
 على المشتري اطلت البيع وان لم اقدر عليه وعذرت البيعة خربت المدعى لئلا اخذ من البايع  
 قبضه **قوله** وقبضه اقر من يندفع المشتري **قوله** في بيعها يكون اقرارا من المدعى عليه  
 من قاضي وشهد الذين اشترى عبدا فاستخذه رجل واقام البيعة فقبل ان يقضي للمشتري بولائه  
 العبد على ما يريه بالعيب بنفسه القاضي بشرائطه لا يندفع عنه دعوى المدعى لئلا لما اقام البيعة  
 عليه صار خفي فلا يجوز له اخراج العبد عن ملكه ولو كان المشتري لم يقم البيعة والباقي كما لا يندفع  
 الخصومة عن المشتري لانه لم يبرئ خصمه بعد لان الكرم ما يكون الباب لرب البايع فاصب المشتري  
 فاصب وفاصب الفاصب يبرأ بالرد على الفاصب كما لو اذنت له بالبيعة كذا هبته **قوله**  
 في الباب الاول من قضاياه ادعى ان الذابة التي يدرك ملكي فانكروا اليد فقبل للمدعى البيعة  
 دفع الدار لرجل آخر فقام المدعى لرجل آخر الذي ملك فلان ودفع اليه فاقع عليه ان كان  
 حق لا يحسن القاضي المدعى عليه على اخفاء لان مجرد الدعوى من قضاياه البيعة لم يبرئ خصما فلم ينعزل  
 حق المدعى به لئلا يري ان بعد الدعوى لو باع من غيره ببيع البيع لكن لو اقام شاهدين فقبل للمدعى  
 البيعة لا يبرئ **قوله** ذلك لو اقام شاهدا واحدا ليس له ان يندفع لغيره من صاخره **قوله**  
 في الباب الثاني من قضاياه ادعى ان الدار ملكي فقال ذو اليد بعته من فلان وكان ملكي ومجرب  
 في يدي بالملك والملك واقام البيعة لا يبرئ لانه لا اقر بانه كان ملكي فظهر انه ختم فلا يبرئ اخراج نفسه  
 من ان يكون خفي والله اعلم **الفصل الرابع**

المدعى

المدعى

الدفع

في

فمنه فاصب الفاصب  
 يبرأ بالرد على الفاصب  
 كان في يدي

بيع



لا ينتهي خفي ولو اشترى نصف العبد من رجل ثم ادعى نصفه رجل آخر كان خفي المدعي لان الاصل  
 ورد على النصفين سبيل الشئ نصف فيما كان يملكه ونصف فيما كان ودبغة لانه لم يظهر ان البائع  
 باع ما يملكه لانه باع ما يملكه فلو كان النصف الآخر في يده لكان يتبعه فاذا كان كذلك لم يكن احد  
 النصفين اولى من الآخر في استحقاق الا انه لا يقضي بنصف ما اشترى وهو التبع ويرجع المشتري  
 على البائع بنصف الثمن لانه استحق نصف البيع وهو نصف العبد وتوقف نصيب الآخر  
 لانه ان يحضر الغائب وذكرنا دعوى المشتري بوجه الله في رجل ادعى دارا قال نصفه  
 لي ونصفه لفلان وقال ذو اليد نصفها لي والنصف الآخر لفلان واقام المدعي البيعة ان له نصفها  
 قال يقضي له بالنصف ويكون النصف الباقي بين الذي يدينه وبين الذي اقر بالنصف بنصفه وذكرنا المشتري انما  
 لو اقام رجل بيعة انه اشترى دارا من نفوسهم ايديهم وبعضهم حاضر وبعضهم غائب فانه يقضي على  
 الحاضر الا في حصته في قول لي حنيفة ولي يوسف اذا كان الحاضر مفرقا بنصيب الغائب وان ادعى حصة  
 من رجل احد ما غائب او ادعى حصة او رهنها منه والدار في يد الحاضر اهل الغائب وهم مقرون  
 بنصيب الغائب واقام البيعة على ذلك وعلى الفقيه فان هذا لا يجوز فيس قول لي حنيفة ردها وقال  
 ابو يوسف انني بنصفه غير مقسوم في الصدقة والحصة فاذا قدم الغائب بنصفه عليه واما الرهن  
 فلا يقضي الحاضر بشئ حتى يقدم الغائب فاذا قدم كلف لم يقم البيعة بحضرته اذ ذكرنا المشتري ذكر  
 في الحبيط ولو ادعى دار من نفوسهم ايديهم وبعضهم حاضر وبعضهم غائب الحاضر مفرقا للغائب بنصيبه  
 حاصر للبيع فان المدعي بيعة على دعواه فانما يقضي لاهل الحاضرة حصته عند بي حنيفة وهو قول  
 لي يوسف فابو حنيفة ردها الله عز وجل اصله ان الحاضر لا ينتهي خفي عن الغائب مثل هذا فلا يجوز  
 الفقه انما الحاضر فصاعدا الغائب لا يربى البائع لو كان واحدا والمشتري حاضر فغائب فالحاضر  
 لا ينتهي خفي عن الغائب وابو يوسف فرق بينهما فقال اذا كان المشتري واحدا والبائع اثنين  
 ان الفقه لا يتعدي لبي الغائب ولو كان البائع واحدا والمشتري اثنين تعدي الفقه الى الغائب  
 والفرق ان البائع اذا كان اثنين فحق البائع غير متصل لآخر لان الصفة متفرقة فاشترى  
 انما لو خطبا رجلا باسبع فقبل فغيب احد ما كان له ذلك فلا ينتهي خفي عن الغائب فاما  
 اذا كان المشتري اثنين فحق الحاضر متصل لآخر لا يربى له لو خطب اثنين باسبع فقبل احدهما  
 لم يجر ان ينتهي خفي عن الغائب فاما اذا كان الحاضر مفرقا بنصيب الغائب فالحاضر فاما اذا  
 كان حاضرا فغائب فالحاضر يقضي بالدار كله للمدعي انما نصيب الحاضر فلا يسقط ما في نصيب الغائب

في البيع  
 في البيع  
 في البيع

فمن يدينه ولو  
 البائع لثمنه ويدين  
 له نصف المشتري  
 لثمنه

فلان

فلان ذا اليد ينتهي خفي نصيب الغائب حيث جرد ملكه منه والدعي انتهي خفي عن الغائب  
 في ايات الملك في نصيبه لانه لا يتوصل الى ايات ملكه على اخره نصيب الغائب لانا بات الملك  
 للغائب في ايات الشراعية وذكرنا النوازل عن محمد بن زيد في رجل باع دارا وقال الغائب عبد  
 بالف درهم واقام البيعة يقضي على الحاضر بنصف الثمن ولا يقضي على الغائب الا النصف الغائب وبعد  
 البيعة عليه ولو كان قد من كل واحد منهما على صاحبه من النوازل جاز ويقضي عليها ولا يحتاج الى اقامة  
 البيعة ثانيا على الغائب اذ ذكرنا بيع النوازل وذكرنا الحبيط ولو ادعى رجل اني وفلان الغائب  
 اشترينا هذه الدار من هذا الرجل الف درهم ونقدنا له الف واقام البيعة على ذلك فعلى فاس  
 قول لي حنيفة ردها الله يقضي الحاضر الغائب ويدفع الى الحاضر نصف الدار ويؤمض النصف الباقي على يد  
 فاس ولا فاس حتى يحضر الغائب فان حضر الغائب الشرا بطل نصيبه ذلك وصار نصيب الحاضر  
 وهذه الاختلاف وذكرنا المسئلة في الحبيط وقال يقضي على الحاضر ولا يقضي على الغائب لم يذكر  
 خلافا وذكرنا دعوى المشتري عن لي يوسف في رجل باع دارا من رجل بيعة وبينه وبين آخر غائب من غير  
 وجه للبرهان وقال الذي هو في يده بل هو بيني وبين فلان كقول سائر الذين غي المدعي من غير برهان فقام  
 للمدعي البيعة ان نصفه له فانه يقضي بالربع لان النصف الذي في يده هذا الحاضر هو المدعي ومن  
 الذي يزعم انه سديك بنصفه لوان الذي في يده هذا العبد لي ولفلان كقول المدعي لفلان  
 الذي قلت نصفه والنصف الآخر لي فانام البيعة يقضي له بالنصف وكقول الذي في يده العبد  
 نصف هذا العبد لفلان وهو دفعه الى والنصف الآخر لا ادنى من هو فقال المدعي نصفه لفلان  
 كما ذكرت وانه دفعه اليك ولكن النصف الآخر لي واقام البيعة له يقضي على الحاضر فلان الغائب  
 الدافع وذكرنا المشتري انما يقضي على يوسف في رجل باع دارا نصيبها من رجل غير مقسوم  
 واسند له بالقبض وباع النصف الآخر من آخر ثم استحق رجل نصف الدار قال هو خفي عن المشتري جميعا  
 باخذ من كل واحد نصف ما في يده وباتهما ظفيرا فمخيم باخذ منه نصف ما في يده ولو اجاز بيع الاول  
 لم اجعل بيعة وبين المشتري خصوص ولو باع نصفه من رجل غير مقسوم وقبض المشتري ثم جاء المدعي بغير  
 خفي للمشتري وخفي للبائع وباع من كل واحد منهما نصف ما في يده وقال البائع انا اسم اليك جاني  
 يدي من هذه الدار وهو النصف غير مقسوم جاز ذلك وراخصه بينه وبين المشتري ولم يكن لو كان  
 هذا في كرتين طعام في يدي رجل فباع منهما كرا او دفعه ثم استحق رجل نصف الطعام فانه ضم للبائع  
 والمشتري قال ابن سنان ودوي عن لي يوسف ولا احفظ عنه انه قال لو باع نصف الدار غير مقسوم

نصف الدار فاذا قدم الغائب على البائع  
 البيعة وعلى قوله يوسف يقضي بالدار كلها

فانه  
 بينه وبين الآخر  
 ولا يحقق المشتري

ابو يوسف  
 البائع والمشتري



ولم ينصفه المشتري حتى جاء مدعي النصف فاحتمل فيه الباقي دون المشتري وبقضى للدعي الباقي بنصف  
الدار وبقال للباقي سلم المشتري نصفه فذكره المشتري هكذا وادفع ما أول من هذه المسألة بغير رواية  
في مسألة صارت واقعة القوي وهي دار بين اثنين من غير جهة البراء غاب أحدهما فادعى رجل نصف  
هذه الدار فقال على هذا الحاضر هل تسع هذه المسألة من المشتري دليل على أنه يكون خفي المدعي نصف  
ما في يده وهو الربع وذلك انبعاثا في ريب الدين في أرباب الدعوى بسبب الغيب لا بد  
والمشتركون رجلين ادعى رجل نصف هذه الدار على أحدهما يكون مدعى الربع وهو نصف ما في يده  
لأن النصف في يده فله ربع ما في يده لأنه لو كان مدعى لذلك الذي في يده يكون مدعى النصف  
المعبر وهو ربع النصف المعبر وذلك في باب السداد على ذلك بسبب وبغيره من فتاواه  
أيضا ادعى على رجلين الدار التي في أيديهما على إقام البينة على أحدهما فان كانت الدار بيد أحدهما  
حكم البراء يكون النصف عليه فقام على الغيب لأن أحد الورثة ينصف خصما عن الباقي والآخر  
لم يكن كل الدار به لا يكون هذا قضاء على الغيب بل يكون قضاء باني بد الحاضر ولو كانت في  
أيديهما ادعى به أحدهما بحكم الشراء لا يكون النصف على أحدهما فقام على ما ذكره في دعوى المشتري في كل  
ادعى أن له نصف هذه الدار في يد رجلين فقامت بعد الدعوى وقبلها وغاب أحدهما  
فقام المدعي الحاضر منها وفي يده نصف مقسوم فشهد شهوده لمزج النصف الذي في يده هذا الحاضر  
للدعي وقد ادعى المدعي نصف الدار فقال في باطله لأنهم شهدوا بانتماء ادعاء **دعوى الدين**  
ذكره المشتري أيضا رجل اقام بينة أن له ولفلان الغيب على هذا الف درهم وقضى القاضي بنصف  
أحدهم ثم قدم الغيب ليس لأن باخذ من الغريم شيئا إلا أن يتم البينة وله لمزج من سركه نصف ما أخذ  
بما ذكره بالشركة وذكره سركه الخير إذا كان الدين بين ثلاثة على أن يغاب اثنان وحضر الثالث فطلب  
نصيبه فحضر الدين على الدرع وفي المشتري أن إباحته رضي الله عنه قال افغى على الحاضر بنصف  
المال قال أبو يوسف اتقى على الحاضر والغيب جميع المال قال رحمه الله أعلم أن جهة أدفعه  
المسألة في البسوط واجابة الكل على ما مضى وأصله عند أبي حنيفة رحمه الله الفضاة وعلى الحاضر ينصف  
عليه وذكر صاحب القضية في بعض هذه المسائل أن على قول أبي حنيفة ينصف الفضاة على الحاضر  
وذكره بعضه أنه يتعدي الفضاة إلى الغيب فإن ذكر قول أبي يوسف مع أبي حنيفة وإن ذكر  
قوله خلاف قوله فكان عن أبي حنيفة وإبان في القبول كلها سواء كان أحد الشريكة مدعيا  
أو مدعى عليه وكذا عن أبي يوسف وذكره عن محمد وإبان وأما الذي فلا وجه له وكذلك لو كان كل واحد

لأنه لو كان  
بنصفه عن الباقي

لو كان الدين بين ثلاثة على أن يغاب اثنان وحضر الثالث فطلب  
نصيبه فحضر الدين على الدرع وفي المشتري أن إباحته رضي الله عنه قال افغى على الحاضر بنصف  
المال قال أبو يوسف اتقى على الحاضر والغيب جميع المال قال رحمه الله أعلم أن جهة أدفعه  
المسألة في البسوط واجابة الكل على ما مضى وأصله عند أبي حنيفة رحمه الله الفضاة وعلى الحاضر ينصف  
عليه وذكر صاحب القضية في بعض هذه المسائل أن على قول أبي حنيفة ينصف الفضاة على الحاضر  
وذكره بعضه أنه يتعدي الفضاة إلى الغيب فإن ذكر قول أبي يوسف مع أبي حنيفة وإن ذكر  
قوله خلاف قوله فكان عن أبي حنيفة وإبان في القبول كلها سواء كان أحد الشريكة مدعيا  
أو مدعى عليه وكذا عن أبي يوسف وذكره عن محمد وإبان وأما الذي فلا وجه له وكذلك لو كان كل واحد

وإبان

سما فبئلا عن صاحبه أو كان أي فبئلا عن الغيب أو كان أصيل على الحاضر والغيب قبل عنه فهذا  
كله سواء وينصف الحاضر خصما عن الغيب هكذا في القضية قال أبو بكر الرازي أن كان  
كل واحد منهما كفيلا عن صاحبه بامر فاجواب كافي بالقضية أنه ينصف الحاضر خصما عن الغيب  
لأن المال الذي يدعيه على الكفيل عن ما ثبت على الكفيل عنه لأنه ثبت له من الرجوع بذلك فبئلا عن  
عن الغيب وأما إذا كان كل واحد منهما كفيلا عن صاحبه بغير أمر فالحاضر لا ينصف خصما عن  
الغيب لأن ما يدعيه على الكفيل ليس بسبب لما يدعيه على الغيب بل ما يري أنه لا يرجع به على الغيب  
فلا ينصف خصما عنه وقوله أو كان أصيل على الحاضر والغيب كفيلا عنه فإنه نظر لأنه  
يجوز أن يكون المال على أصيل دون الكفيل كما قبل الكفاية بخلاف ما إذا كان أصيل على الغيب  
والحاضر كفيلا عنه لا يجوز أن يكون المال على الكفيل دون أصيل فكان من ضرورة وجوب المال  
على الكفيل وجوبه على أصيل ما ينصف الحاضر خصما عن الغيب ومن هذا الجنس ما ذكر ابن  
سما عن محمد بن رجل باع غنما من رجلين بالف درهم على رجل واحد منهما كفيلا عن صاحبه ثم  
الباع لقي أحدهما الرجلين وأقام عليه البينة أن له على هذا وعلى فلان الغيب الف درهم وكل واحد منهما  
كفيل عن صاحبه بامر فانه يقضى على الحاضر بالف درهم خمسمائة بسبب الكفاية وخمسمائة  
بسبب الأصالة فان حضر الغيب قبل لمزج الباقي من الحاضر الف درهم لم يكن للباقي أن ياخذ  
من الذي حضر الخمسمائة وهي أصلية لأن الفضاة على كفيلا بها فضاة عليه والفضاة على الكفيل  
عنه لا يكون فضاة على الكفيل وذكره في البينة أيضا ولو كان لرجل على الف درهم وبها كفيلا بالملوك  
فلحق الطالب أصيل قبل لمزج الباقي الكفيل وأقام عليه بينة أن له عليك كذا أو فلان كفيلا بامر  
فانه يقضى على أصيل بالف درهم ولا يكون هذا قضاء على الكفيل حتى لو لقي الكفيل ليس له أن ياخذ  
منه شيئا قبل لمزج البينة عليه ولو لقي الكفيل أو لا ادعى لرجل على فلان الفضاة وانت كفيلا  
بها على عنه بامر وأقام البينة بينت المال عليه وعلى الغيب وينصف الكفيل خصما عن أصيل  
وأما أصيل فلا ينصف خصما عن الكفيل وذكره في المحرط رجل ادعى على رجل الف درهم لنفسه  
وفلان الغيب من مزج به باعاه وأقام البينة قال أبو حنيفة يقضى بنصف الحاضر دون الغيب  
حتى لو حضر الغيب لا يحتاج إلى إعادة البينة قال وذكر صاحب القضية بعد هذا ما يدل على  
رجوع أبي يوسف إلى قول أبي حنيفة رحمه الله وذكر لمزج في ظاهر الرد أنه مع أبي حنيفة رحمه الله  
وأنه لا الف ميراثا بينه وبين الغيب لا يخل الغيب إعادة البينة خلاف أحكام من أن الدين

لأنه

عليه

مشاركة

الحاضر

ذكره

فمن الكفيل بغير أمر  
لأنه لو كان  
بنصفه عن الباقي

فمن الكفيل بغير أمر  
لأنه لو كان  
بنصفه عن الباقي

لأنه لو كان  
بنصفه عن الباقي

كلنا عادة البينة وقال أبو يوسف  
يقضى بنصف الحاضر دون الغيب  
حتى لو حضر الغيب



هذا هو النص في نسخة  
التي في يد الشيخ  
الشيخ محمد بن الحسين

اذا كان مشتركا بين السندتين لا وجه لاثباته بغيره فثبت حقا على كل حال  
قال محمد بن ماله ابو حنيفة رحمه الله قيس وما قاله ابو يوسف استحق وهو اخذ بالاسم  
قال يوسف كذا ذكره المتن ثم على قول لي يوسف وهو اذا حضر الغائب وصدر الكافر نبي  
ادعى كان باخبار ان شاء شارك المدعى فيها فيصير ثم يتبعان المطلوب وان ساء اتباع المطلوب  
وياخذ نصيبه **بعض ما ياب** دعوى الدين والسهادة عليه في آخر بيان انواع الدعاوى فينظر  
فيه وبعضها كمنع لغير ما يسمع فيه الشهادة بدون الدعوى **دعوى الميراث** ذكره في نهايات  
المحيط اذا ادعى الميراث من ابيه لنفسه ولا خوته فلا بد فلا بد وقال اليهود لا تعلم  
له وارثا غيرهم واخوته كلف غيبته اجمعوا على ان هذه البيعة في استحقاق جميع الدار للميت  
مقبولة لان احد الورثة يثبت حقا من الميت فبابه على له وعليه لا يري انه لو ادعى على الميت  
دنيا فخره احد من بيته في الكل اجمعوا على انه يدفع الى الكافر نصيبه من غير متقسم  
واجمعوا على انه لا يدفع الى الكافر نصيب الغائب ثم بعد هذا قال ابو يوسف ومحمد بن يوسف نصيب  
الغائب ويوضع على يدي عدل قال ابو حنيفة لا يؤخذ وقد اجمعوا على ان صاحب اليد لو كان  
مقرا لا يؤخذ نصيب الغائب من يده هذا هو الكلام في العتار لما استقر فلا شك ان على  
توليها يؤخذ نصيب الغائب من يده ويوضع على يدي عدل واختلف المشايخ على قول لي حنيفة  
قال بعضهم لا ينجح من يده وقال بعضهم ينجح من يده ويوضع على يدي عدل واجمعوا على انه  
ان كان مقرا لا ينجح من يده **ثم** فصل العتار اذا حضر الغائب هل ينجح في اعادة البيعة قبل  
تجراح وقبل لا ينجح وهو لا يصح كذا قال لو ادعى الدين سبب الميراث فانه يقضي نصيب الكافر  
والغائب **هذا** الذي ذكرنا اذا ادعى بعض الورثة والبعض غائب اما لو طلب بعض الورثة  
القسمه والبعض غائب يسمع ذرية الميت الشهادة ما يجوز منها وما لا يجوز من سدادات اجماع  
احد او لا اذا كان حاضرا وطلب نصيبه والباقي غيبه لا يقسم الذافي ولما اقام البيعة على ذلك  
لان القسمه في معنى القضاة وانه فليكن ذلك فلا يبرهن مقفله ومعنى عليه ومملك ومملك  
فلو غاب واحد من الورثة وحضر اثنان واذا ائتمروا اذ ائتمروا وهي ميراث بيننا وبيننا ونسأله الغائب  
وطلب القسمه او طلب احد من القسمه منه قال ابو حنيفة رحمه الله لا يقسم الذافي بينهما حتى يتبين  
البيعة على ما ادعى وقال لا يقسم في هذه الدعوى اقرارا و**اجمعوا** على ان الورثة لو كان متقولا  
يقسم بدون البيعة و**اجمعوا** على انهم لو ادعوا السركة بالسرأ وطلبوا القسمه يقسم باقرارهم

هذا هو النص في نسخة  
التي في يد الشيخ  
الشيخ محمد بن الحسين

مل

ذلك

بدون

هذا هو النص في نسخة  
التي في يد الشيخ  
الشيخ محمد بن الحسين

بدون البيعة اذا كان الكل حضورا قال وهذا كله اذا كان الكافر اثنى والغائب واحدا  
فلو كان الكافر واحدا لا يقسم الذافي وان اقام البيعة على ذلك لان القسمه في معنى القضاة على ما بين  
هكذا ذكره في نهايات اجماع وذكره في حجاب القسمه اجمعوا على ان الورثة المتقولا في العتار  
والمتقولا المشترك سبب السرأ والهبة والصدقة وغيرها يقسم بين السركاء باقرارهم ولا  
يكلهم اقامة البيعة على اصل السبب ودوي عن حنيفة رحمه الله ان العتار المشترك سبب السرأ  
لا يقسم ايضا قبل اقامة البيعة كما في العتار المتقولا عند قال وفي ذلك المشترك بسبب السرأ  
الميراث لا يقسم بينهم اذا لم يكن فيهم غائب لا يقسم بينهم حتى يحضر الغائب لان الحضور ليسوا اجمعوا على ان  
سواء كان الغائب واحدا او اكثر **الدعوى على الورثة** ذكره في باب الشهادة في الموارث من  
شهادات اجماع وجل حاشا وترك للميتين وادان الغائب اثنان وبنى ابن الدار في يده نصيبه  
له ونصيب الغائبين في بقعة عنده والدار غير مقسومة فادعى رجل كذا فان ادعى ملكا من كذا  
او ادعى اثنان من ابيهم فان التباقي يقضي له بالدار كلها لان بعض الورثة خضع عن جميعهم لان  
الخصومة تورطت على الميت وكل واحد من الورثة يكون حقا عن الميت ثم اذا حضر اثنان و  
صدقا في الميراث نفذ القضاة عليهم جميعا وان قالوا الدار اذا اشتريتها او وراثتها من  
رجل لو ملكا لم يخذلني الدار لانه ظهر ان الكفر لم يكن حقا عنها فلم يحجز القسمه عليها ويقال  
للمدعي اعد البيعة فان احاد يقضي له ولا فلا ولو لم تكن الدار كلها في يد الكافر كان نصيب الغائبين  
ود بقعة عندك فان القضاة لا ينفذ عليهم ايضا وانما يكون الكافر حقا في نصيبه الذي يديه  
فيقضي عليه بذلك ونسمع البيعة عليه هكذا ذكره في نهايات اجماع وذكر المحيط رجل ادعى  
ان ميتا غيبا واحدا بعد ورثته واقام البيعة على ذلك وبعض هذا الذي يدعي هذا الكافر  
وبعضه في يد وكيل الغائب وهذا الحاضر مقر بان هذا الشيء ميراث لم من ابيهم قال محمد بن ماله  
افق على هذا الكافر يدفع ما في يده ولا اخذ ما في يد وكيل الغائب **وكان** ذلك كذا في هذا  
الكافر قضيت عليه بذلك ودفعه الى المدعي فان قدم الغائب وقال قد كان هذا ليدفع لنا  
من غير الوالد لا يتقبل **فاما** اصل ان احد الورثة يثبت حقا عن الميت في عين هو في يد  
ذلك الوارث لا في غير الميراث يده حتى لو ادعى عتار من التركة واحضر وارثا ليس له العتار  
في يده لم يسمع دعواه عليه **دعوى الدين** احد الورثة يثبت حقا عن الميت وان لم يكن في  
يده شيء من التركة كذا ذكره المحيط **هذا** اذا ادعى المدعي عتار من التركة على بعض الورثة فان ادعى

هذا هو النص في نسخة  
التي في يد الشيخ  
الشيخ محمد بن الحسين

هذا هو النص في نسخة  
التي في يد الشيخ  
الشيخ محمد بن الحسين

الورثت نصيب  
خصي عن الميت  
ما هو في يد الورث

هذا هو النص في نسخة  
التي في يد الشيخ  
الشيخ محمد بن الحسين



فمن اشهر الاشهر  
اولها في الورقة صفار  
وانه لا يوقر ولا يبارح

الدين على الميت وبعض الورثة حاضر والبعض غائب او منهم صغير فلاح اما ان اقر الحاضر بالدين او انكر  
فان كان في الورثة صفار وافر الجار بالدين على راب بحتاج العديم الى اقامة البينة لينبت  
دينه في حق الصفار لان اقرارهم لا يعمل في الصفار كذا ذكره في كتابي وسيد الدين ذكر  
شخص راى اكلوا في اثبات الدين على الميت من ادب القام في لسان الورثة اذا اقر بالدين بلزمه  
ذلك حتى يستوفى جميع حصته وهذا قول علمائنا وعندهم مخالفة لا يلزمه وذكره النوازل  
اذا ادعى على ميت واقرب بعض الورثة بذلك فني قول اصحابنا يؤخذ من حقيقة الصدوق جميع الدين  
قال الفقيه ابو الليث هو القياس لكن للاختلاف عندنا ان يؤخذ منه ما يخفف من الدين  
وهو قول الشيخ والميرزا بن علي بن سفيان النوري وغيرهم ممن تابعهم وهذا القول  
البعيد الضعيف وذكره شيخنا في كتابنا من اجتنابهم له وهذا ما يراه في كتابنا  
في اللقب وهو ان يغني القام عليه باقران لان مجرد اقراره لا يحمل الدين في نصيبه وانما يحل  
فقطه التام في وانما يظهر ذلك بشدة ذكرها في الزيادة في دي لسان الورثة اذا اقر بالدين  
ثم شهد هو ورجل آخر ان الدين كان على الميت فيقبل ويصح منها هذه الفرق فلو كان الدين  
محمل نصيبه مجرد اقراره لكان لا يقبل شهادة ما فيه من دفع الغرم قال رحمه الله ويصح  
ان يحتفظ هذه الزيادة فان فيها فائدة عظيمة وذكره في هذه الباب رحمه الله اذا اقر الورثة  
بالدين فاد الطالب ان يفهم البينة على حق يمكن حتم في جميع مال الميت بسمع بينة لانه اذا اقام  
يستوفي دينه من جميع الزكاة وذكره في ايضا اذا ادعى على الميت دينه والورثة الجاهلون  
والعبيد حاضر فيقبل القام عن الصغير وكذا يدعى عليه واذا فقي على الوكيل يكون فقط على جميع الورثة  
غير ان العديم يستوفي دينه من نصيب الحاضر اذا اقر بدينه على نصيب الجار فاذا حضر الجار يرجع  
به ذلك عليهم لان الدين مستند على الميراث هكذا ذكره في اكلوا في هذه المسئلة وبطل  
ان الدين اذا ثبت على احد الورثة بالبينه يستوفي جميع الدين ما في يده لا ما يخصه ورايت  
في طريقه بعض من يجنا احد الورثة اذا اقر بالدين يؤخذ جميع الدين من نصيبه عندنا ولو  
ثبت الدين على واحد منهم بالبينه لا يستوفى منه ما يخصه بالجماع وذكره في كتابي وسيد الدين  
الزكاة اذا كانت غير مستوفاة والغرم ثبت الدين على واحد من الورثة بجميع الحاضر نصيبه  
ويغني ما يخصه من الدين وليس له ولا يبيع نصيب غيره لبعض الدين لان ذلك ملك الورثة  
لما اقر ولو كانت الزكاة مستوفاة لم يبيع ما يرضى الغرماء وذكره في الزيادة ولو كانت الزكاة

دينا

ابناء

ما يظن  
فمن قول الشافعية  
احد الورثة مع ائمتين

فمن اقله  
ولله امار الحديث  
شبهه والضعف في آخر

ما يظن  
احد الورثة لو صدق  
الدين واختلفت بالبينة  
واحد منهم لا يوقر جميع

الاف

الاف والدين لاف وقد قسمت بين ثلثة بنين باضرب الدين من كل واحد منهم ثلث الف لو ظهر  
جملة عند الناس من اما اذا اقر باحد من باضرب جميع ما في يده وفي طريقه بعض المتابع احد الورثة اذا  
اقر بالدين وبعض الورثة غائب او غصب بعض الزكاة غاصبت يؤخذ جميع الدين من نصيب الغائب بالجماع  
ولو ثبت الدين باقر الورثة غاب بعضهم او غصب بعض الزكاة غاصبت يؤخذ جميع الدين من هذا  
الباقى والحاضر كذا المحيط رحلان ورا اذا امرت ابيها باع احدها نصفه من رجل ثم  
اقام رجل بينة انما دان ودرهما من ابيه قال محمد الفقيه على المشتري قضاء على البائع والفقهاء  
على كراهية قضاء على المشتري من ان يقول المشتري لم يرب هذا من ابيه وقبضه ايضا رجل اشترى  
مدا بالاف درهم وفيه العبد ثم اخذ البائع المشتري بالثمن فقام المشتري بينة انه حال البائع بالثمن  
على فلان بن فلان النفلان المحتمل عليه غيب فحضر فان المال لا يتم عليه بالبينة التي قامت على العمل  
ذكر السليبي في آخر فضل الفقهاء على الغائب وذكره متفرقات منها وايت المحيط اذا كانت الدار  
بين شريكين ثم تبرأت او غدر ذلك غاب احدهما فادعى رجل على الحاضر انه اشترى من الغائب  
نصيبه فانه لا يقبل بينته لانه يفهم بينة على الغائب وليس عنه خصم حاضر اما اذا كانت الشبهة  
لا جهة برارت فظاهر كذا كان في كونه لا يرب لان احد الورثة ينصب خصما عن باقي  
الورثة فمادعى على الميت وهما دعوى السند نوجت على الغائب لا على الميت فلم ينصب الحاضر  
خصما عن الغائب فلا يقبل هذه البينة بخلاف ما لو كانت ميراثهم وادعى للميت في نصيبه  
او كلها من لبيت الذبي ودعوا عنه حيث يغني عن ذلك الحاضر والغائب لان احد الورثة ينصب  
خصما عن الميت وعن باقي الورثة فمادعى على الميت فيقبل كذا ادعى على الميت وبعض الورثة  
حضور والبعض غيب فانه ينصب الحاضر خصما عن الغائب كذا هيئت ابيات الدين على من يده  
مال الميت هل يعمد في الزيادة من الدعوى والشهادة من واقعات السرا كبر فيه اختلاف  
المتابع وصورة ما ذكره رجل ذهب جميع ماله في مرض موته او اوصى ثم جاء قوم بعد موته  
وادعوا على الميت فالتام في على من يسمع بينتهم قال رضي لا سلام على السعد يجعل الثاني  
خصم عما هم عنه في ذلك وسمع عليه البينة وقال شمس كانه السرا سمع البينة على من يده  
المال والله سبحانه اعلم

**الفصل الحاس**

في الفقهاء الغائب والفقهاء الذي يتعدى الى الغير لغني عليه وفيه ما يلحقه والفقهاء  
اموال الغائبين في مرضه كراهية السرا في اول عمره لاصل الفقهاء على الغائب لا يجوز عندنا ان كان

وهي المرفوعة على ما  
اولوهم



غائب عن المجلس حاضرا البلد او كان غائبا عن البلد ذكر القاضي طهر الدين في فتاواه ولو ادعى غائبا  
 شيئا ليس للقاضي ان يعرض عنه ويجلأ ولو ان قاضيا سمع بينة على الغائب من غير جمع ودليل  
 وفعي على الغائب في فناء قضايه على الغائب روايتان ذكر من ابي السرحي شيخ الاسلام ابو بكر  
 انه ينفذ قضاؤه وغيرهما من الباع قالوا لا ينفذ في مفقود حواضر راد لا ينبغي للقاضي ان  
 ينفذ على الغائب من غير جمع كالزجل لا ينفذ على الغائب الا ان مع هذا وكل وجلا وانفذ الخصومة بينهم  
 حاضرة وعليه الفتوى وذكر كرسد راسلام ابو البراء شيخ المفقود قول وانفذ الخصومة  
 بينهم دليل على الزجل لا ينفذ ما يحكم ويفضي في بينهم با هو موجب الخصومة لان الزجل لا  
 يدخل تحت الفناء وما لم ينفذ القاضي لا ينفذ في مثل هذا لا ينفذ ايا حاضرا غائبا على الغائب على ما عليه  
 عامة الشارع فينبغي له ان ينفذ على الحاضر ولا ينفذ في الغائب واما اذا كان للدي  
 شيئا وما يدعيه على الغائب لا يكون شيئا لثبوت ما يدعيه على الحاضر لا محالة بل قد يكون شيئا  
 وقد لا يكون شيئا وقد ذكرنا انه لا ينفذ خصما ولكن ينفذ في حق الحاضر دون الغائب فيبانه  
 في مسلمين احدهما رجل قال لراة رجل غائب ان زوجك وكلني ان احملك اليه فتالت  
 انه قد طلقني ثلثا واقامت البينة على ذلك ينفذ بقدره الوكيل عنها ولا ينفذ بالطلاق على  
 الغائب حتى لو حضر الغائب انكر الطلاق بخلاف المرأة اليه اقامت البينة لان للدي على الغائب  
 وهو الطلاق ليس بسبب لثبوت ما يدعي على الحاضر وهو قهره بالوكيل لا محالة ان الطلاق من  
 محقق فلا يوجب قهره بالوكيل فان لم يكن دليلا بالوكيل قبل الطلاق فكان للدي على الغائب شيئا  
 لثبوت الدي على الحاضر مزوج دون وجه فقلنا بانه ينفذ بقدره الوكيل ولا ينفذ بالطلاق على ما  
 والثانية رجل جاء الى عبد ابن وقال ان مولاي وكلني ان احملك اليه فاقام العبد بينة  
 ان مولاي اعترف بقبول حق قهره الحاضر ولا ينفذ في الغائب حتى لو حضر الغائب  
 وانكر بخلاف العبد اليه اقامت البينة فذا ذكر المسئلة الثانية في الفتاوى وذكر كرسد وكالا المختصر  
 لو وكل رجلا بجان عبده فاقام العبد بينة على اعتاق الوكيل له او وكل رجلا بافراج امرأته فاقامت  
 بينة على الطلاق او وكل رجلا بقبضه ان فاقام دوا البينة على السد امر الوكيل في هذه  
 الصلح يدفع الى الوكيل ولا ينفذ في اقاموا السكدة عليها بل توقف لان يجر الوكيل وكله  
 بقبضه الدين فاقام بينة على ان يبايعه الطالب بقبول ذلك من قبل الدين كالتزام بعينه في قول  
 به حينئذ رهاه وعندى بوقف الكل العين والدين وهله ان ذاب الوكالة من الدعاوي والبيات

فمن قال القضي  
 على الغائب وعدم  
 عليه القضي

فيما ذكره في الفتاوى  
 في ما ذكره في الفتاوى

ذكره

وكان

انه

واما اذا كان المدعي شيئا ونفس ما ادعى على الغائب لا يكون شيئا لثبوت ما يدعي على الحاضر لا باعتبار  
 البتة وقد ذكرنا لا ينفذ الى بينة المدعي في حق الحاضر ولا في حق الغائب فيبانه في ما قبلها  
 ما لو ادعى شيئا جارية ثم ادعى المشتري ان البائع كان زوجها من فلان الغائب قبل الشترها ... وقد اشترتها  
 ولم اعلم بذلك وانكر البائع وعواه فاقام بينة على ذلك بريدر جارية لا ينفذ هذه البينة  
 لان في حق الحاضر ولا في حق الغائب لان المدعي شيئا انكلا على الغائب واراد على الحاضر والدي على  
 الغائب وهو النكاح نفسه ليس بسبب لثبوت ما يدعيه على الحاضر من غير اعتبار البينة لحوار ان  
 يكن من وجه لم طلقها وان اقام البينة على البتة بان شهدوا انها امراة فلان الحال لا ينفذ ايضا  
 لان البتة يقع للابتداء وتا في هذه المسئلة بعد هذا بانه ما ذكرنا فيضطره لا محالة وذكر  
 الديناري في فتاواه انه سمع هذه البينة في حق الرد بالعيب لان في حق المشتري على الغائب  
 المشتري سراد فاسدا اذا اقام البينة انه باع من فلان الغائب بر يديه ابطال حق البائع  
 في سراد اذ لا ينفذ بينة في حق الحاضر ولا في حق الغائب لان نفس البيع ليس بسبب لطلان  
 حق سراد اذ يجوز ان باع من انفسح البيع بينهما فيعود حق البائع في سراد ومهرها اذا  
 ادعى الشفعة بما جاور فقال المشتري ان الدار التي بول ليس لك انما هي لفلان فاقام الشفع  
 بينة ان الدار لك في يده اشتراها من فلان الغائب لا ينفذ في الشرا لا في حق الحاضر ولا في الغائب  
 لان للدي شيئا مختلفان الشفعة على الحاضر والبيع على الغائب وما ادعى على الغائب سراد  
 الدار ليس بسبب لثبوت حقه في الشفعة تام يثبت البتة فانه لو كان اشتراها ثم نقضها البيع  
 اوازها من ملكه بوجه من الوجوه لا يكون له الشفعة بما حذر البتة ولم يبق البينة  
 على البتة ولو اقام البينة على البتة لا ينفذ ايضا من قبل ذلك في طلاق الجاهع الا صغر  
 رجل قال لراة ان طلق فلان امرأته فالت طالق ثم ان امرأته اختلفت لاعت ان فلانا طلق  
 امرأته فلان غائب وزوج المدعية حاضرا واقام البينة لا ينفذ ولا يحكم بوقوع الطلاق عليها  
 لان بينتها على فلان الغائب لا نفع لان في ذلك ابتداء القضاء على الغائب وقد اتى بعض  
 المتأخرين بقبول هذه البينة وبوقوع الطلاق الا ان الاول اصح فان قيل ليس له لو  
 قال لراة ان دخل فلانا وان فالت طالق ثم ان امرأته اقامت بينة ان فلانا دخل الدار  
 وفلان غائب ينفذ هذه البينة ويحكم بوقوع الطلاق عليها فقلنا ليس ذلك بشفعة بل  
 الغائب اذ ليس فيه ابطال حق الغائب بخلاف مسئلة الجاهع الا صغر لان ذاك فناء على الغائب

وقد اشترتها

والاعلم

مطلبه لشفعة  
 حق

وانما يكون الشفعة

منه عند قبول  
 اشتراك المرأة في الطلاق



اول من ابطال حق الغائب خلاف حكمة الاجماع ما هو لان ذلك فضا على الغائب بابطال النكاح  
والنكاح صمد لان اذا اقام بينة على شرط حقه بان يات فعل الغائب فان لم يكن فيه ابطال  
حق الغائب قبل هذه البينة وينتصب اما من خضع عن الغائب والركاب فيه ابطال حق الغائب  
من طلاق او عتاق او بيع او ما اشبه ذلك في بعض اختلاف ان يقبل على الاخر والغائب  
جميعا وبه اخذ شيخ الاسلام ما وجد في حكي عنه فخر الدين الميرزا في كتابه انه لا يقبل هذه  
البينة ولا ينتصب اما من خضع عن الغائب وبه كان يفتي طبر الدين ومثله اي حال صغر  
يدخل صحة هذا القول والذي يفعله الناس انهم اذا ارادوا اتيان يثني على الغائب من طلاق  
او بيع او وقف او نحو مما يريدون اتيان شرط الوكالة كما شرط يدعون فخير الوكالة  
بوجود الشرط من الغائب وينعون البينة على وجوه الشرط من الغائب قول بعض المتأخرين  
ان هذه البينة لا تقبل كذكرنا اجماعا صغرا في قبولها ابطال حق الغائب كذا ذكر في المحرر  
وذكر في دعوى المستفي استنزي دارنا اطلب الشيخ السمع السمع وقال الشريفي انما اشترط  
لنلان واقام البينة ان فلا تاد كله بشرائها منذ سنة لا قبل هذه البينة لاني لو قبلت الزمت  
ابيع حق الغائب لو افعلي فباس هذا المسألة لو ادعى عليه ان ان الدار التي يده هي له  
فاجاب صاحب اليد انه وكل فلان بالشر لا يندفع عنه الخصومة وذكر في دعوى الرضوخ  
اذا قال المدعي عليه للمدعي انك بعثت هذا العبد من فلان الغائب في رعي اجماع الزاوي  
لا انه لا يقبل وذكر الشافعي ان يقبل ويندفع دعوى المدعي كالواقام البينة على اقرار بالبيع  
من فلان او على اقرار ان ملك فلان الغائب في دعوى غريب الرواية انه لا يلزم الغائب في  
هذه الصورة الا ان ينهد وان المدعي ياع من فلان وقبضه فلان ولم صاحب اليد اشترط  
من فلان جعل البيع للغائب لا ذما واجعله انما ياتي في كتاب الاحكام في الفقه واحاله  
لا غريب الرواية شيل يعقوب عن ادعي اراي بدرجل واقام البينة واقام المدعي عليه بينة  
ان المدعي ياع هذه الدار من فلان قال ابطال حجة الطالب ولا يلزم الغائب الشراذم وسيد  
الدين في باب دعوى الوكيل من ثنوا رجل وكل رجلا يبيع عن من ايمان من ماله فاراد الوكيل  
ان يثبت الوكالة يبيع عند الشافعي بحيث لو اكل الوكيل لا يثبت له الشراء فله وجهان احدهما  
لن يثبت الوكيل العبد للرجل يدعي انه وكل من ماله بالقبض فله ان يقول ذواليد لا علم لي  
بالوكالة فيثبت البينة انه وكل بالقبض والبيع فيسمع الشافعي ذلك منه وبما في التعليل اليه فيبيحه والثاني

على

انور

دعوى ثنوي قاضي خان في فصل القضاء في المجهلات رجل قدم رجلا الى القاضي وقال اني على هذا الرجل الغف  
ورهم واني غائب واما انا فاني ثنوي هذا الرجل فجعله القاضي وكلا لايه وقيل بينة الابن على المال وحكم بذلك ثم  
رفع ذلك الى قاضي آخر فان الثاني لا يجز قضاء الاول لان بينة الابن ما قامت على الغائب حتى يكون ذلك قضاء على  
الغائب وانما قامت للغائب وهذا بخلاف المنقوض فان القاضي يجعل ابن المنقوض وكلا في طلب حقوقه لان المنقوض بمنزلة  
الميت وكان للماضي نوع ولابنه في ماله وذكر في المحيط والذخيرة الاصل ان القضاء بالبينة للغائب على الغائب لا يجوز  
الا اذا كان عنه خصم حاضر اما قصدي وذلك بترك الغائب ياه واما حكمي وذلك بان يكون المدعي على الغائب سببا لثبوت  
ما يدعي على الحاضر لانه او شرطه على ما ذكر بعض المتأخرين منهم في الاسلام اليزدي وسيد القضي محمد بن محمد بن محمد بن محمد  
وقد عرفت ان لا يشترط ان يكون المدعي على الغائب سببا لثبوت المدعي على الحاضر لانه لا يملك فقط وذكر خواهر زاده ان  
الحاضر انما ينتصب خصما عن الغائب بعد ما ان ثلثة اهدا ان يكون الحاضر وكلا عن الغائب لانه ظاهر وانما ان يكون  
المدعي على الحاضر والغائب شيئا واحدا وما يدعي على الغائب سببا لثبوت يدعي على الحاضر لانه في من له لا يقتضي  
الحاضر والغائب جميعا حتى لو حضر الغائب انكر لا يثبت له الحاد وانما ان يكون المدعي شيئا مختلفين ويكون المدعي  
على الغائب سببا لثبوت يدعي على الحاضر على كل حال بحيث لا يثبت له في من له لا يقتضي الحاضر خصما عن الغائب يقتضي عليها  
جميعا فتدعي شيخ الاسلام خواهر زاده فيها اذا كان المدعي على الغائب والحاضر شيئا وفيها اذا كان المدعي شيئا واحدا  
فشرط السببية لاقتضاء الحاضر خصما عن الغائب في التعليل وذكر عامة المتأخرين في شروحه ان السببية شرط فيما اذا  
كان المدعي شيئا واحدا وهو الاشبه والاقر بالالفقه هذا اذا كان المدعي شيئا مختلفين وما يدعي على الغائب لثبوت  
ما يدعي على الحاضر لانه اما اذا كان المدعي شيئا وما يدعي على الغائب سببا لثبوت يدعي على الحاضر وقد لا يكون بان كان ما  
يشك عنه كمال فانه يظن ان كان ما يدعي على الغائب نفسه يكون سببا لثبوت يدعي على الحاضر فانه يقتضي بالبينة حتى الحاضر ولا يقتضي  
في حق الغائب حتى لو حضر الغائب انكر ذلك كالحاج الى اعادة البينة ولا ينتصب الحاضر خصما عن الغائب في هذه الصورة وهذا  
لان الغائب جعل الحاضر خصما عن نفسه لكن جعله خصما عنه في موضع لا يثبت المدعي على الغائب عن المدعي على الحاضر ضرورة  
ولا ضرورة فيما اذا كان يشك عنه فيجعل بالحققة وان كان المدعي عليها شيئا والمدعي على الغائب سببا لثبوت المدعي على الحاضر  
باعتبار البينة الموقوت المدعي والقاضي لا يثبت المدعي ولا يقتضي بالبينة لانه في الحاضر ولا في الغائب اياها  
الاصل الاول وهو اذا كان الحاضر وكلا على الغائب لظاهر لا يحتاج الى التفسير واما بيان الاصل الثاني وهو ان يكون المدعي  
على الحاضر والغائب شيئا واحدا وما يدعي على الغائب سببا لثبوت يدعي على الحاضر لانه لا يقتضي في سببها اذا  
ادعي دارا في يد رجل انما داره اشترط ان يكون فلان الغائب سببا لثبوت يدعي على الحاضر ولا يثبت المدعي ببينة  
على داره قبلت ببينة ويكون ذلك قضاء على الحاضر والغائب ينتصب الحاضر خصما عن الغائب لان المدعي شيئا واحدا والدار

كان

ط







وذكر الدباري في فتاواه انما سمع في حق الرد بالعيب ولا سمع في حق بنوت النكاح على الغائب قال  
شيخ الاسلام هذا رحمه الله ومنهم من اجاب عن هذا الطعن وقال المشتري وان ادعى تاهور  
سب لبوت ما يدعي على الحاضر من الرد بالعيب الا ان الحاضر في مثل هذا الوضع انما ينصب  
من الغائب من حيث الحكم اما اذا كان بين الحاضر وبين الغائب اتصال حتى يعبر الحاضر بذلك الاتصال  
مما ذكره من الناس فيجعل ختماء الغائب صيانة كمنوف الناس من الصباغ اما اذا لم يكن بين الحاضر  
والغائب اتصال فانه لا يجعل الحاضر ختماء الغائب من حيث الحكم لا يري انهم قالوا فينبغي  
فان ادعى او سلم ان اراد الاسترداد فقال المشتري بعينه من فلان الغائب واقام بينة على ذلك لا ينبل  
ولا يجعل البائع ختماء الغائب من حيث الحكم ولكن ما يدعي على الغائب سببا لبوت ما يدعي على الآخر  
من ابطال حقه في الاسترداد لما ذكرنا انه لا اتصال بين البائع والغائب بسبب من سبب وكان انكار  
بيعه من الغائب ولا اتصال بينهما وانما واحد من غرض الناس سر او كذبت قالوا فينبغي وكل رجلا  
بيعه عبده ووقع العبد اليه ثم اراد الوكيل له باخذ العبد منه فادعى الوكيل ان قد باعه من فلان  
الغائب اقام على ذلك بينة والوكيل شكركانه من يتبل هذه البينة ولا يجعل الوكيل ختماء في انكار  
والمشرك على ما يدعي على الغائب سببا لبوت ما يدعي على الحاضر لا نه لا اتصال بين الغائب والوكيل  
ولذلك لو ان رجلا وهب لرجل عبدا وسلم اليه ثم اراد ان يرجع فيه فقال الموهوب له  
بعته من فلان الغائب وانكر الوهاب ذلك واقام الموهوب له بينة على ذلك لا يتبل لما بينا وقما  
نحن فيه لا اتصال بين البائع وبين الزوج لانه لا تجلو اما ان يدعي المشتري ان بايعه منه زوجه  
هو من فلان او بايعه بايعة او يدعي لها زوجها ولا يذكر من زوجه فان كان يدعي ان الذي  
باعه منه زوجه من فلان واقام البينة على ذلك يعبر البائع ختماء الغائب لكان الاتصال  
وكان يدعي له زوجه فلا اشكال انه ليس من بايعة وبسبب زوجه اذ حال حبيب تركا  
يدعي له زوجه ولم يعبر من زوجه لا ينصب البائع ختماء اتصاله بجعل البائع هو الذي  
زوجه فلا ينصب ختماء بان ذلك هكذا استول في مسألة الوكيل مسألة البيع الثاني بخلاف  
الخطا لان ما ذكرنا من الاتصال ثابت فافترقا ذكره بام في حق النكاح من فتاوي سيد  
اذا ادعت امرأة على زوجها انك خلعت فقلت تاتود رنك حتى هو في كرم اذ من بسبب طلاق  
وانا في نكاحك تزوجت علي فلانة هذه وشهد الشهود على النكاح يقع الطلاق لان بالشهادة  
ثبت شرط وقوع الطلاق وهو التزوج عليها وهذه اذا ادعت فلانة اني زوجت نفسي لنفسه

المشتري

بائع

في حق الزوجين

الشهود

الشهود بعد دعوى النكاح من ثبت النكاح عليها ولو لم يكن فلانة حاضرة في مجلس القضاة وانما  
امرأة بينة انه تزوج علي فلانة وانما ليست حاضرة في المجلس لا تقبل هذه البينة لانها يثبت  
النكاح على الغائب بهذه البينة وانما لا تدعى النكاح لنفسه وهي ليست بختم البينات  
النكاح على الغائب **واحصل** انما لو ادعت فلعين طلاق لنفسه بنكاح غيرها واقامت  
بينته انه تزوج عليها فلانة في قبول هذه البينة روايتان والصحيح انها لا تقبل لان نكاح فلانة  
شرط لوقوع الطلاق فلا ينصب ختماء ابنت الشرط ثم ذكر سيد الدين في فتاواه بعد  
هذا والصحيح من اجواب فيما اذا كان بنوت الحكم على الغائب شرطا لبوت المدعي على الحاضر انه  
ينظر لكون بنوت ذلك الشرط لا يتغير حتى وان في حق الغائب كحول الدار وغيره ينصب  
ختماء وهذا بنوت النكاح عليها ضرورة حقه فلا يعبر المدعي ختماء عنها كذا ذكره في وي  
الدين وذكر صاحب الدخيرة في الحاضر المردودة ولو ادعت امرأة على رجل ضمان **الصدق**  
معلق بوقوع الفرية واقامت بينته على الحرمة الغليظة قبل في حق الحاضر الغائب وكذا  
ذكر في محاضر شرط الحول في هذه الحرمة على الغائب **فان** صاحب الدخيرة وهذا مشكل  
لان المدعي ضمان الفرية على الغائب والمال على الحاضر والمدعي على الغائب ليس بسبب لبوت  
المدعي على الحاضر بل هو شرط وفي مثله لا ينصب الحاضر ختماء الغائب فليعلم المباح فينبغي  
ان يفي بالمال ولا يفي بالفرية على الزوج فعلى قياس ما قال صاحب الدخيرة في هذه المسئلة  
ينبغي ان يكون في مسئلة دعوى وقوع الطلاق بسبب نكاح فلانة وفلان غايه اجواب  
هكذا ان يفي بطلاق المدعية ولا يفي بنكاح الغائبة واقعة الفتوى رجل  
ادعى على آوى اني اشتريت هذه الدار من فلان وهو يملكها وتثبت النكاح وفلان كآوى  
كان مشتريا لهذه الدار شرائا جائزا ايجان يبعه مني والمشتري شرائا جائزا والبائع كلامي  
غائبان وانكر ذو اليد وقال الدار اري هل هذه الدعوى ينبغي ان تسمع لان المدعي على  
الحاضر هو ذو اليد والغائب من احد وهو الشراء وما ادعى عليها سبب لبوت ما يدعي  
على الحاضر لا محالة فينبغي ختماء ويعبر عنه ادعى شرائا الدار من رجل ولا شك في القول  
عند الشيخ لان عند بعضهم الحاضر ينصب ختماء الغائب في ابنت شرط حقه وما ادعى  
الاجارة على المشتري شرائا جائزا لا تجلو اما ان كان شرط لبوت حقه او كان سببا فان كان  
سببا ينبل بالانفاق وان كان شرطاً ينبل عند بعضهم منهم في الاسلام البزدوي ونحوه

عليها

في بنوت

ذكره

يعني

ذكر السيد في حاشية النكاح والطلاق  
الحاضر ختماء الغائب وان كان  
بنها وبين زوجها وزوجها في حاشية  
العدالة عليه بوقوع الفرية

يسوع  
يسوع



الأورجندى وذكره في دعوى الدفع من الذخيرة الخارج وذو اليد إذا ادعى من واحد وتاريخ  
الحاج استنبط ذوا اليدان دعوى الحاج باطلة لأن هذه الدار حصة اشتراها الحاج كانت  
رهنًا من جهة بايعنا في يد فلان وفلان المهرين حين بلغه شرائها خارج هذه الدار باطل  
شراء لم يجز. وصح شرائها لأنه كان بعد ما فك الرهن رهنه هذا أهل يكون دفعًا اجابهم  
الدين أنه لا يكون دفعًا لأنه رهن مذنب البينة ذلك الرهن والمهرين لم يوج الرهن فكيف يصح  
دعوى الرهن وذكره في دعوى الذخيرة ادعى عينا في يد رجل أنه اشتراه من فلان الغائب صاحب  
البينة قال أنا مودع الغائب أو غيبته منه لا ينيب ختم له ولو ادعى وارث الغائب فأنكر  
الودع بالنال وأنكر الوداعة والموت أو أنكر أحدهما قام الوداع بينه وبينه علمه يتقبل وينتجب  
ختمًا ومضى عينا أنه اشتراه من فلان الغائب وصاحب يدعيه لعقبه فإنه ينتجب  
ختمًا للمشتري والوداع وفي هذا الموضع المودع إذا كان مقرًا بالودعة لا ينيب ختمًا  
للمشتري من الودع وينتجب ختمًا لو ادعى الودع إلا قال المشتري أني اشتريته وأمرني  
بالقبض منك قال لا ينيب ختمًا وختمه ذكره فصل من يعلم ختمًا لغيره فينظر  
تمامه ثم وذكره المحرط إذا أخذ رجل من رجل ألف درهم وقاب المفقول عنه فادعى  
الكفيل الطالب لئلا يف التوفيق من غير حق قال الطالب لا بل من غير عبد  
فالمقول قول الطالب فإن أراد الكفيل أن يقيم بينة على الطالب بذلك لا يقبل بينته ولا ينتجب  
الطالب ختمًا له في ذلك بخلاف ما لو كان المطلوب حاضرًا وأقام البينة على الطالب من ألف  
لأنه يدعيه عليه من غير حق ينتجب بینه وتام المسئلة فيظن أنه وذكره في البينة  
ادعى على رجل ألف درهم لنفسه وفلان الغائب من غير عبد أو نوب باعًا. وأقام بينة  
قال أبو حنيفة ينبغي بيع الكاخر دون الغائب حتى لو حضر الغائب يكلف إعادة البينة قال  
في المتن والكاخر الذي إذا كان مشتريًا من غير المشتري لا ينيب ختمًا وعذلي  
يوسف ينتجب ختمًا على كل حال وتام ذكره فصل في ما بعض أهل الحق من البعق ذكر  
في الذخيرة ولو ادعى في وفلان الغائب أن هذا الدار من صاحب اليد استولى عليها وأراد  
إقامة البينة فعلى قول أبي حنيفة لا يقبل هذه البينة لأن نصيب الكاخر لا في نصيب الغائب  
في نصيب الغائب فظاهر وأما في نصيب الكاخر فلأنه يغيره من نصيبه وذلك لا يجوز فيما يجادل  
القسمة وفيما لا يجادل وذكره المحرط أيضًا ادعى شراءه من نذرانها أن يدعى ويحكم

هذا هو  
فلم يوج شراءه

غيره

ما يطلعه  
من دعوى من الكفيل  
وإن كان له وعدم كفاية  
قوله الكفيل

في البيع والرجوع  
في البيع والرجوع  
في البيع والرجوع

بعضهم

وبعضهم غيب والكاخر في الغائب في حصته جاحد للبيع وأقام المدعي البينة على عوا. فانقضى في لا  
ينبغي لأعلى الكفيرة نعيه وذكره لو كان الباع واحدًا والمشتري اثنين حاضرًا أو غائبًا فأدعى  
المشتري الشرائكة وفلان الغائب لا ينتجب الكاخر ختمًا عن الغائب عند أبي حنيفة في كلا  
الوجهين وقال أبو يوسف إذا كان الباع واحدًا والمشتري اثنين حاضرًا وغائب ينتصب الكاخر  
ختمًا عن الغائب ويتعدى الغائب إلى الغائب وتام هذا في باب دعوى الكفيل من فاني  
وسيد الدين ادعى على امرأة فأنكرت وأقامت بينته أنها امرأة فلان الغائب لا يندفع دعوى  
الدين ولا يخرج من بين ختمًا من ادعى عبد في يدي رجل وأقام ذو اليد بينته أن العبد الذي في  
يدي ملك فلان لا يندفع عنه الكفيرة كذا قال أقام المدعي بينته أنها امرأة ينبغي لها فافزارها ما  
للغائب لا يدفع المدعي وهل يعتبر أفرادها بالسكنى للغائب في حق سقوط العين عنها على قول من يرى  
التحليف بالسكنى وذكره في هذا الباب أيضًا أنه يعم أفرادها بالسكنى للغائب ولكن يتقبل بالكذب  
ويدفع عنها العين وهو أخير والغيبه إلى جعفر وقال سلام الفعلي ما قرأ بالسكنى والمغيب  
لا يعم ولا يندفع عنها العين وقبيل أيضًا إذا شهدت هذان على الطلاق والزوج غائب لا يقبل  
الشهادة على الختم ولو كان الزوج حاضرًا يقبل الشهادتين ولو لم يوجد وعمل المرأة بطريق الحسنة وهذا  
في الشهادة عند القاضي أما إذا كان لوالامراه الغائب أن زوجها طلقك لدا خبرها بذلك واحد  
عزل فإذا انقضت عدتها حل لها أن تزوج. وذكره في دعوى الذخيرة إذا شهدوا على غائب  
أنه طلق امرأة ثلاثًا لا يقبل شهادتهم ولشأن الرجل حاضرًا أو المرأة غائبة يقبل ذلك على حق  
الإثبات لأن الإثبات والزوجة لو حضرت وكذبنا اليهود ولا يلتفت إلى قولها وكل من حضر وكذب  
اليهود لا يلتفت إلى تكذيبه لا بأبى أحقرام لم يجز وسباني ما يقبل فيه الشهادة من غير  
الدعوى وذكره في دعوى الدين بسبب من فاني وسيد الدين ولو تزوج رجل امرأة تشهد  
جماعة بحضرتها عند القاضي لشهده المرأة منكوبة فلان الغائب لا يقبل هذه الشهادة لعدم  
أخيم عن الغائب اثبات السكنى ولا يثبت الكفيلة لعدم ثبوت سكنى الغائب وذكره  
باب دعوى العتق وحرية الأصل من فاني أيضًا ادعت امرأة أني حرة لاني كنت لفلان الغائب  
وهو اعتقني وهذا استر في بغير حق وأقامت بينته على لعنف الغائب والملك له يقبل لأنها تدعى  
قهره الكاخر عنها ولا يكتفى بذلك لربا بانيات لاتف من الغائب ينتجب ختمًا فأقامت  
بينته ينبغي بعقها ويقهر يد المدعي عليه عنها وذكره في هذا الباب أيضًا ادعى الودعة على غلام

هذه  
بينته

باب

في البيع والرجوع  
في البيع والرجوع  
في البيع والرجوع

الكاخر على المرأة  
المراة بينة في البيع

ما يطلعه



انك كنت ملك اينما لا يوم الموت ونحن الوادئون فاقام العبد بينه الى كنت ملك فلان آخر  
وانا اعتقني فقبل بينه العبد وينتصب خضعا عن الغائب في ايات الملك له لان ملكه شرط  
عنه فبينت خضعا في ثوب اعانف وذكروا فيه ايضا ادعى على عبده ملكي فقال  
العبد انا ملك فلان وان فلانا غايب اقام العبد بينه على ادعى انرفع دعوي  
المدعي كالوادعي عينا فاقام ذواليد بينه انه ود بغيره في يد المدعي كذا هي لانه ابنت  
ان يدعي على نفسه نيابة عن فلان الغائب فيندفع عنه الخصومة وفي الدعوي والبيانات بعد  
بدرجل ادعى على ذي اليد انه عبد فلان الغائب وانه اعتذر واقام ذواليد بينه انه عبد فلان  
الغائب او دعه اياه وقال العبد كنت عبدا له اعتقني او قال كنت عبدا فلان لو اعتقني  
فانه لا يقبل قول العبد فترق بين هذا وبين ما اذا قال انا هو اصل حيث يقبل والترف  
ان في دعوي اعانف اقر على نفسه بالرف وادعى زوال ذلك بالامتنان فلا يجد الا بحج  
وفي قوله انا هو اصل انكر ثبوت الرف على نفسه والقول قول انكر ان يرب ان فلانا لو كان  
حاضرا ادعى العبد ملكه فقال انا هو اصل والقول للعبد ولو قال العبد انا هو اصل واقام حجاب  
اليد بينه انه عبد فلان او دعه اياه فثبت بكونه عبدا فلان ودفعته الى الذي هو في يد  
حتى لو حفر الغائب ~~المدعي~~ وانكر ان يكون العبد له لزمه وهذا بخلاف ما لو ادعى رجل عبدا  
في يد رجل واقام ذواليد بينه انه عبد فلان او دعه اياه وان دفع الخصومة لا يعبر العبد مقبلا  
لفلان الغائب حتى لو حفر وانكر ان يكون العبد له لا يلزمه العبد والترف بغيره الدعوي والبيانات  
وذكر في كتاب الوكالة من الدعوي والبيانات رجل وكل رجل يتبع دين له فل رجل وقاب  
الموكل واحد الوكيل فحضر الوكيل ما وجب من القضاة واحضر العزم وحاضره فافر الغريم بالدين وحججه  
الوكالة فاقام الوكيل بينه على ان صاحب اليد فلانا وكله وفلانا الغائب يقضي هذه المال تقضي  
الناسي موكلهما حتى اذا حفر الغائب لا يكلف اعادة البيعة وكذلك لو جحد العزم المال والتوكل  
واقام الوكيل الحاضر بينه على الدين والوكالة يقضي على العزم بالدين وجو كالمالك لان التوكل بالخصومة  
في العبد والدين توكل بالقبض منه لا يقضي الحاضر شيئا في العمل جميعا حتى يحضر الوكيل ما لا يقضي  
الخصومة والقبض في كتاب الوكيل بالخصومة والقبض لا ينفرد احدهما بالقبض وينفرد بالقبض  
ولو اقام بينه ان فلانا وكله وفلانا معه واحدا ما صنعته كل واحد منهما واحدا يقضي كل واحد  
منهما على حدة فانه يعني بوكالة الحاضر دون الغائب حتى لو حفر الغائب تكلف اعادة البيعة استوف

هذا هو الذي هو في يد المدعي كذا هي لانه ابنت ان يدعي على نفسه نيابة عن فلان الغائب فيندفع عنه الخصومة وفي الدعوي والبيانات بعد بدرجل ادعى على ذي اليد انه عبد فلان الغائب وانه اعتذر واقام ذواليد بينه انه عبد فلان الغائب او دعه اياه وقال العبد كنت عبدا له اعتقني او قال كنت عبدا فلان لو اعتقني فانه لا يقبل قول العبد فترق بين هذا وبين ما اذا قال انا هو اصل حيث يقبل والترف ان في دعوي اعانف اقر على نفسه بالرف وادعى زوال ذلك بالامتنان فلا يجد الا بحج وفي قوله انا هو اصل انكر ثبوت الرف على نفسه والقول قول انكر ان يرب ان فلانا لو كان حاضرا ادعى العبد ملكه فقال انا هو اصل والقول للعبد ولو قال العبد انا هو اصل واقام حجاب اليد بينه انه عبد فلان او دعه اياه فثبت بكونه عبدا فلان ودفعته الى الذي هو في يد حتى لو حفر الغائب وانكر ان يكون العبد له لزمه وهذا بخلاف ما لو ادعى رجل عبدا في يد رجل واقام ذواليد بينه انه عبد فلان او دعه اياه وان دفع الخصومة لا يعبر العبد مقبلا لفلان الغائب حتى لو حفر وانكر ان يكون العبد له لا يلزمه العبد والترف بغيره الدعوي والبيانات وذكر في كتاب الوكالة من الدعوي والبيانات رجل وكل رجل يتبع دين له فل رجل وقاب الموكل واحد الوكيل فحضر الوكيل ما وجب من القضاة واحضر العزم وحاضره فافر الغريم بالدين وحججه الوكالة فاقام الوكيل بينه على ان صاحب اليد فلانا وكله وفلانا الغائب يقضي هذه المال تقضي الناسي موكلهما حتى اذا حفر الغائب لا يكلف اعادة البيعة وكذلك لو جحد العزم المال والتوكل واقام الوكيل الحاضر بينه على الدين والوكالة يقضي على العزم بالدين وجو كالمالك لان التوكل بالخصومة في العبد والدين توكل بالقبض منه لا يقضي الحاضر شيئا في العمل جميعا حتى يحضر الوكيل ما لا يقضي الخصومة والقبض في كتاب الوكيل بالخصومة والقبض لا ينفرد احدهما بالقبض وينفرد بالقبض ولو اقام بينه ان فلانا وكله وفلانا معه واحدا ما صنعته كل واحد منهما واحدا يقضي كل واحد منهما على حدة فانه يعني بوكالة الحاضر دون الغائب حتى لو حفر الغائب تكلف اعادة البيعة استوف

الحاضر

الرف

للرف فقال لو وكل رجل يقضي الدين ولم يجر ما صنع كل واحد منهما فقبل احدهما ولم يقبل الآخر  
بغير الذي قبل ولو اجاز ما صنع كل واحد منهما واجاز قبض كل واحد منهما فقبل احدهما دون الآخر  
بغير ذلك ولا هكذا الجواب في الوصيين حتى لو مات رجل وترك ورثه وبناله وعليه فادعى رجل لرف  
البيت او على اليه والي فلان الغائب ومحمد ذلك الورثه والرفم فاقام الحاضر بينه على ذلك يعني بوجها  
ملزما والبيت منيب كل واحد منهما لا ينتصب كما فرضت عن الغائب فينفي بوجهاية الحاضر الذي في الاكثر  
لو تفرق وقال قد اجرت منيب كل واحد منهما وذكر في المجرى وسائر الفتاوي اذا ادعى ان علي  
وانت في علم ان شحرا لاني عليه لا يجوز وتوكل عليه لا يجوز وتفرق المسحون ينصب القاضي وكذا في  
الغائب لسمع الخصومة عليه وكذلك لو احضر رجل غيره عند القاضي لسمع الخصومة عليه والناهي يعلم  
ان الحضر ليس بغير فانه لا يسمع الخصومة عليه وانا يجوز نصب الوكيل عن خصم اخيه في بيته ولا يحضر  
محلس الحكم بعد ما ثبت امتناعه الى ان وفودي على باب وان وذكر في سنهاوات الحاضر رجل  
غاب تجا وادعى على رجل ذكرانه عن الغائب وكله يطلب كل حق له على غمائه بالكوفة وبالكسوة  
فيه والمدعي عليه ينكر ذلك فاقام المدعي بينه على ذلك فادعى القاضي عليه بالوكالة هذه المسئلة دليل  
على جواز الحكم على المسحون فانه قال ادعى على رجل ذكرانه عن الغائب لكن هذا يجوز عندنا على ما اذا  
لم يعلم القاضي بكونه مسحون اما اذا علم القاضي ذلك فلا يثبت وذكر في ادب القاضي ان الحكم على المسحون  
وقبل ينبغي ان تكون هذه المسئلة على رواية لان هذا في الحاضر فقط على الغائب وفي الفتا  
على الغائب روايات عن اصحابنا وكان ظهير الدين المرغيناني يفتي في الفتا على الغائب بعدم النفاذ كلا  
ينظر قولنا ليهدم مذهب اصحابنا وجمهورهم كذا ذكر في المجرى في الفتاوي الصغرى الحضر شرط  
لقبول البيعة اذا اراد المدعي ان يرضى من يد اخيه عن الغائب شيئا اما اذا اراد ان يرضى من  
مال كان للغائب في يده لا يرضى حاضره الحضر ولا يرضى القاضي لا يقبل الوكيل بغير  
اذا غاب المستوي قبل قبض البيع وقبل نقد الثمن فينفذ حاز للناهي لربيع البيع  
وبوي من البيع وكذلك لو استجر المالك كذا اعبا وجا بيا ووقع الكراوات وب الذابة  
في الذباب حتى انقضى اجاز فلان بوجهاية المالك ومن يرضى عليه ان يملكه فاذ اني  
بالملك ورفع امره الى القاضي فزاي ان يبيع الذابة ويدفع بعض الاجر الى المالك جاز ينظر  
فضل الفتا على الغائب الصغرى تعني هذا الودع ورجل عينا بدين وقاب للديون غيبة  
منقطعة فرفع الرهن امر القاضي حتى يبيع الرهن بدين الرهن ينبغي لرجل كان في الرهن المستبر

وكلاهما

رجل

اعطى الموكل

ط

وان الغائب

فيه فرق الا في من الغائب  
فيما كان في شرطه  
وانما اذا قلنا لا يرضى

ما يطلب  
في عيب المبيع  
قبض وقيل نقد المبيع  
المبيع والقبض

ما يطلب  
في عيب المبيع  
قبض وقيل نقد المبيع  
المبيع والقبض



وهذه المسئلة كانت واقعة الفتوى ذكر في المبسوط المدعى عليه اذا اقر ثم غاب بيقضي عليه باقراره بالاجماع  
 واوحى في ذلك فاقبت عليه البينة ثم يقضي عليه عند ابي يوسف وعند محمد لا يقضي وذكر في فتاوى قاضي خان  
 اذا غاب المدعى عليه بعد ما سمح القاضي البينة عليه او غاب الوكيل بالخصومة بعد قبول البينة قبل التعلل  
 ثم مات الوكيل ثم عدلت تلك البينة لا يقضي بها وقال ابو يوسف يقضي قال سحر ائمة اهلوا في هذا الفرق  
 بالانساق واذا غاب الموكل بعد ما اقبلت عليه البينة ثم حضر الوكيل او غاب الوكيل بعد ما اقبلت عليه البينة ثم حضر  
 الموكل يقضي عليه بتلك البينة وذكر في بعض الوارث باقامة البينة على اللدث ولو كان الوارث غائبا عنه  
 منقطعة ينعيب القاضي وجلا يطلب المحرم ويقضي عليه بتلك البينة وذكر الوارث البينة على احد  
 الورثة ثم غاب يقضي بتلك البينة على الوارث الا في ذكر الوارث البينة على ابي الصغير ثم بلغ  
 الصغير يقضي على الصغير بتلك البينة والذي توجه عليه احكام اختي لا يقضي القاضي عليه عند ابي  
 حنيفة وقال محمد بن ابي علي به نكاح ايام فان خرج وما يقضي عليه فان لم يخرج فانه غاب لا يقضي عليه  
**حيلة** اثبات الدرس على الغائب ان يجعل المدعى عن الغائب رجلا نكلا للمدعى على الغائب  
 ويجوز المدعى فانه في المجلس فيدعى المدعى على الكفيل بالالا معذرا بسبب الحكمة المطلقة فيمنع  
 الكفيل بالحكمة وينكر كون المال للمدعى على الغائب فيقيم المدعى بينة المال على الغائب فيقضي القاضي  
 على الكفيل بالمال الذي ادعاه عليه باقراره بالحكمة ثم يبرئ المدعى الكفيل من المال فيثبت المال على  
 الغائب لا يتصاب الكفيل خصما عنه لان ما يدعى المدعى على الكفيل لا يثبت الا بعد ثبوت المال على  
 الغائب وفي مثل هذه الصور يثبت الحاكم خصما عن الغائب وهو اذا كانت الحكمة بطل  
 مال له على الغائب اما اذا لم يكن بان ادعى ان له على فلان الغائب كذا وهذا الحكم كليل به بعد المال  
 واقام البينة على ذلك فففي القاضي الكفيل لا يكون ذلك قضاء على الغائب الا اذا ادعى الحكمة  
 بامر الغائب اما اذا قبل بطل المدعى على الغائب فالقضاء على الكفيل حال معين يكون قضاء على الغائب سواء  
 ادعى الحكمة بامر الغائب او بغير امره وقدم اول الفصل من هذا في هكذا ذكر المسئلة في الدرر  
 والصغري وذكر هذه كتاب النعمان من ارجع الكبير وقال والحوالة في هذا الحكم قال ايضا  
 وهذه اذا كانت الخصومة في احوالة والحكمة بين الطالب والكفيل اما اذا كان بين الكفيل والكفول  
 عنه بان قال الكفيل للكفول حكمت غمك لفلان بالماء عليك بامر ك وادبت ولي الرجوع عليك او قال  
 المحتال عليه للمجمل احلت عليك بامر ك وادبت ولي الرجوع عليك فاقام البينة بيقضي عليه بالنعمان  
 وعمل الغائب بيقضي الحق كذا الوارث لا يرد انكر اذ اقام البينة كان قضاء مثل الغائب لا يثبت

غاب

ما يطلع من الغائب  
 في احواله فان كان  
 بعد اقراره في المجلس  
 وعند اللدث

عنه

اقره

لا انكاره بعد ذلك وذكر في الصغري النعمان رجل قال لا اقره لفلان ما يقضي به له على او ما ذاب له على  
 او ما اقره مني له فتم المأمور ذلك ثم غاب رافقا قام الكفول له بينة ان له على الغائب القاد قال للمدعى انظر  
 بها على الغائب حتى يبرئ الكفيل لا يحية القاضي اليه حتى يحضر الغائب فيلزمه بخلاف ما لو كفل بكل مال له عليه  
 فاقام الطالب بينة ان له على الكفول عن الفاحش بيبيل ولكن كان الكفول عنه غائبا ثم في الفصل  
 وهو ما اذا حضر له ما يقضي به عليه او ذاب له عليه او ما لزمه اذا اقر الكفيل بدس على الكفول عنه  
 وابي ان يدفع عنه ان يحضر الغائب لم يحضر هذه اذ في فصل الفاحش على الغائب من الصغري ذكر  
 في هذا الفصل من الخبر في انشاء المسئلة وعبر الحكمة رجل قال لغير ذلك فلان الف درهم  
 وقد كذبت بها لك وجب المال على الكفيل ولم يثبت على الكفول عنه في **حيلة** اثبات الحرمة  
 على الغائب اذا اقره الرجل امرأته على نفسه محض من الشهر ثم غاب عنها قبل ثبوت الحرمة عند القاضي والادب  
 ان تزوج بزوجة اخرى ولا يكتفى ذلك الا بعد اثبات الحرمة على الزوج في مجلس الحكم بالبينة ليكن  
 موثوقا ولا يمكنها احضان البعد المسافة فاحجب **حيلة** ان تدعى على رجل حاضرا انه كان على زوجي  
**حيلة** فلان بن فلان بينة المهر كذا او بئنا اذ انك صحت لي فذلك علم ان حومت عليه بتلك  
 تطبيقات وانى قد اقرت ضمانك لتقضي مجلس النعمان وانه حر من على نفسه تلك تطبيقات  
 وصارت بينة المهر واجبة لي عليك وتطالبه بالاراد بغير المدعى عليه النعمان كما اوعت تنكر  
 العلم بوقوع الحرمة العظيمة بينهما فيحكم القاضي بالحرمة **حيلة** اخرى في اثبات هذه الحرمة  
 ان تدعى على ابن ضان نفقة العدة معلنا بوقوع الفسقة وتدعى بوقوع الفسقة وتطالبه  
 بالاراد وتقيم البينة على محض ذكرنا ولحكم القاضي بوقوع الفسقة وتدعى بوقوع الفسقة ويحكم  
 النعمان ذكرها بين الجليلين في جلايات شرط الحلو انى وقال محمد ان الزوجان قلا ويحضر  
 في رسوم الحكم من قضائى المتقدمين ولكن ينفى للقاضي في سماع مثل هذه الدعي نظر القاضي  
 ولانه وان في الظاهر ولكنه للشناعة فيه مجال اذا حضر الغائب وذكر صاحب الخبر  
 في المحاضر المردودة في محضر دعوى الحكمة بالعداوة معلقة بوقوع الفسقة على رجل والزوجة غائبة قال  
 انما ابغى هذا النعمان ويقول ببنه وبه لقضاء على الكفيل بالمال وعلى الزوج بالحرمة ولما اوعت  
 على الكفيل امره الا يتوصل اليه الاثبات امره على الغائب ثم قال وهذا احسن عندى لان ادعى سبيل  
 الزوجة على الغائب والمال على الحاضر المدعى على الغائب ليس بسبيل ثبوت ما يدعى على الحاضر بل هو شرط  
 وفي مثل هذا لا يثبت الحاضر خصما على الغائب عليه فامة المشايخ فينبغي ان يقضي القاضي بالمال ولا يقضي

المحض

عنى

في احواله البينة على  
 الكفول لا يصح غائب  
 وعدم اقامة القاضي

على الفرق

بئنا ان يحكم في امره  
 في مجلس النعمان  
 في مجلس النعمان

ان يحاط به



بالفرقة ولكن مع هذه الوقفي بحرمه فقد نفاذ لانه مختلف بين المتبع وفي الاسلام على البرزخ وسنح  
الاسلام لادرجندي يعني لان باسحاب الحاضر حتى عن الغائب في مثل هذا وقد مررت المسئلة من قبل  
**حيلة** اثبات العنق على الغائب ان يدعى رجل على رجل لا اذ يقيم البينة فيقول المدعي عليه انك  
عبد فلان ولا شهادة له فيقيم المدعي البينة ان فلانا اخذته وهو حالي اليوم فيبقى القاضي معتبره ويكنى قضاء  
على الغائب وقد مررتي منه من قبل **حيلة** اثبات الرهن على الغائب فانه لا يمان الاجامع الشارح  
ضبعة رهن يدي رجل والراهن غائب فاذا المرئى لم يبق القاضي بذلك يقيم رجلا يدعى رقبه  
الصحة فيقول ذو اليد هو رهن عندي ويقوم البينة على ذلك فيبقى القاضي بكونه رهناني بده  
وذكر هذه المسئلة في دعوى الرهن وقالة المسئلة روايتان في رواية لا يتقبل البينة على الرهن  
بغير حصة الراهن لان فيه اثبات الرهن على الغائب وانه نفاذ على الغائب واليه ماله من الرهن  
الرجعي وقالك بعضهم بقبول احد الروايتين لان الراهن لما رهن عنده فقد استخلفه فاذا  
تعد عليه الحفظ الا باقامة البينة واثبات الملك للراهن صار حقا في ذلك كما في الودجيرة اثباتها  
وهذه الحيلة ذكرها الحنفية وانما تنصص منه على قبولها عند غيبة الراهن وفي دعوى المشتري  
ادعى اذا انه ارادتها من فلان الغائب واقام ذواليد بينة ان الراد ملكه اشتراه من الذي  
بزم المرئى له رهنها واقام بينة فان المرئى يستحبها ويتقبل بينة فلان قال المشري انا اتفق البيع  
لم يبق القاضي ينفه حتى يجر الغائب ذلك لو ادعى راسبي رحمان الرهن وتو ادعى انه اشتراه  
من فلان قبل شرائه الذي في بده الراد فانه خصم يقيم له بالداد وينقض البيع الثاني فان كان المدعي لم ينفه فهو  
على بقض الباع المرئى من الرهن ويكون عنده للبايع ويملك الراد اليه وذكر في مختصر الحاكم ولو غاب الراهن  
قتل المرئى هو رهن يدي من قبل فلان بكذا وان هذا غصبه مني او سفلان مني او سفلان او اقام  
البينة يدفع اليه **النصف في اموال الغائبين والمفقودين** ذكر الرافعي واذا قضى  
بالبينة وغاب المتقاضي عليه ما عند الناس لا يدفع اليه المتقاضي له حتى يجر الغائب وكذا ذكره اخبار  
الناطقي وذاد الا في نفقة المرأة وما ولد الصغار والوالدين ذكره ابن سماعة عن محمد بن قزادر وذكر في  
الصوفي ومات وله ورثة غيب وله ماله الميراث يداقوام يرون بذلك للمقضي عليه فان القاضي  
لا يدفع من ذلك المال شيئا حتى يجر ورثته لان كان ميتا او يجر المتقاضي عليه ان كان غائبا قال في ما ذكر  
هنا كما لم يذكر في احوال ان القاضي يبق في النفقة لامرأة الغائب في ماله اذا كان موصيا الغائب مترا  
بالنكاح والود بغيره فيحتاج الى الرقب وذكر في طريقه في الاسلام البرزخ لوان رجلا جاء الى القاضي

محمد

هذا هو الوجه في دعوى الرهن

وجه

قار

وقال ان هذه الدابة ودجعة عندي وقد غاب المالك ولم يترك النفقة فترني بالانسان عليه ولا رجوع النفقة  
عليه او قال التقت هذه الدابة او ردت هذا الابن من ميرة سفر المالك غائب فطلب منه  
ان يبق في النفقة على الغائب فاذا حضر رجع عليه وكذلك امرأة جات الى القاضي وقالت ان  
زوجي غائب وطلب منه ان يفرس له النفقة فان القاضي يملكها اقامة البينة على النكاح والان المزوج  
مال ودجعة عند حاضر فان اقامت فرض له النفقة وكذلك عندي يدي رجل جاد رجل ادعى انه ملك  
اشتراه من فلان الغائب واقام البينة يبق بذلك الحاضر وباشترائه الغائب حتى لو حضر الغائب انكر  
لا يثبت له الشارة وقد مررت المسئلة بفرس وكذا لو كان رجلا قال اني بعته العبد من  
فلان وغيب قبل ان يبيع العبد وقبل ان ينفذ الميراثية منقطعة وطلب من القاضي ان يبيع  
حتى يستوفى منه فان القاضي يامر حتى يقيم البينة فان اقام يبق بيع العبد ويوفى المرئى المدعي  
من تلك في رواية ايداع مال الغائب والمفقود مذكور في فتاوي راسخ الدين وذكر شيخ الاسلام  
خواهر زاد في باب مالا يكون فيه خصومة من خرب اشهاد ان للقاضي ان يفرس مال الغائب  
وذكر فيه ايضا والقاضي ان يبيع منقول الغائب اذا خاف التلف لكن انما يبيع اذا لم يعلم مكان الغائب  
اما اذا علم فلا لا يمكن ان يبعث الغائب اذا خاف التلف فيمكن حفظ العين والمال بة حقيق  
ذكر شيخنا في الكمال في باب امرأة المفقود من ادب القاضي لمر للقاضي في رواية يبيع مال الغائب  
وفي نوادر مشي الاسلام طاهر بن محمد واحاله الى مجمع النوازل الجارية المعصومة اذا كان مائلا  
غائب فان من يبيعها للقاضي يبيع مال المفقود في باب المصيبة من مجمع النوازل سبل نجم الدين  
عن امير في بده جارية فوهبها لبعض خدمه فذا خبرته انها كانت له وقتل فخر واستولي عليها  
ان من دونها لا يدي حتى وقعت هذه الامير وان الموهوب له لمان لا يجد ورثة ذلك المقتول  
ويعلم انه لو خلاها صاعت ولو امسكها ذلك يبق في العتية برفع الامر الى القاضي فهل للقاضي  
ان يبيعها من ذبي البدنية عن الغائب حتى لا يظلم المالك كان له عذري اليد ذلك الميراث قال نعم له  
ذلك في يوسع فتاوي الدينري اذا فقد الرجل له جارية او غلام بملك القاضي يبعها ولو كان المالك  
غائب غير مفقود لا يملك بيعها وذكر في باب المادون من القاضي بل جعفر القاضي بملكته روح  
امه الغائب والمجنون وعبد ماله ان يكاتبها وان يبيعها في ادب القاضي من غير رواية  
اوامات ولا يعلم له وارث فيع القاضي ان يجوز ولو علم بوضع الوارث يجوز ويكون حظه لا يري  
انه لو باع لابق يجوز ذكر فيه ايضا القاضي يبيع عبد المفقود ومن قوله ولا يبيع لمر يبيع عنده كوكبا

يد

في امر الغائب  
باساق وولب الغائب  
روا الملقط  
في بيع على المالك ان القاضي يملك  
البينة قال في ما قضى بالنفقة  
على من فرض النفقة للزوج  
في الزوج الغائب

في امر واقع الجارية  
في امر واقع الغائب  
لا يبيع لغيره

ما يطلب من  
مستحق اقامه مال المفقود  
وهو



جاء ذكره فيه ايضا والوصي لوباع على الكبر الغائب عنان لا يجوز ذكره في تحفظ العصام ولا ينبغي على  
المنقود بدني لغريمه **ذكر** صدر الاسلام ابو البركات كتاب المنقود لا يكون للفاضي لا ينبغي في  
مال المنقود ولا عليه في من احكام الوقي حتى تقوم اليقينة على موته **وقى** في آية من مجموع النوازل للفاضي  
ان يوجد اذا خاف ان يوجب ان لم يكن له احد واما ينبغي له **و** يحفظ المنقود واقعة الفتوى فاق  
فيمضي بغيره بامتناعه في رايه بقباله وهذا هل يجوز اجاب بغيره في زماننا انه يجوز مطلقا  
وينبغي ان يجوز اذا كان الغيبة منقطع في توابعه **شيخ** الاسلام نظام الدين سبل **شيخ** الاسلام  
زبان الدين رحمه الله عن رجل غيب شيئا للفاضي هل للفاضي ولاية الغيبة منه اجاب له ذلك  
ولو كان في ملك المنقود كان له ولاية الاخذ بالطريق الاولى في ذكره في آية الباب الثاني  
واربعين من ادب القاضي بسقوطه في مال المنقود ما ليس له ذلك في مال الغائب وكانت  
واقعة الفتوى **ذكر** من الائمة السرخسي باب الاستبراء والمنقود وما يصنع بهما من  
السيرة الكبرى القاضي اذا اراد ان يخذ ودعة المنقود من ماله يد ويضعها على يدي عدل ثقة  
لا بأس به **وذكر** من الائمة الحلواني باب نفقة المرأة من ادب القاضي اذا كان المديون  
غائبا لا يبيع القاضي ماله بالدين عند بل يضمنه الله وقال لا يبيعها واما العتاد عند بل يضمنه  
لا يبيع ايضا **وذكر** عند سما في ظاهر الرواية **وقى** عنهما انها لا يبيع العتاد كما يبيع القوم  
وعلى هذا الخلاف يبيع العتاد نفقة امرأته وفي العتاد عنهما روايتان **ذكر** في ادب  
القاضي **الملك** ترميحه انه الغائب وان لم يكن الغائب مال **وقى** توابعه **شيخ** الاسلام نظام الدين  
رحمه الله سبل مولا رحمه الله عن الواشي اذا كانت بين اثنين غيب احدهما فذبح الشريك  
لا يؤكله بل الراعي فذلك هل يغيب صاحبه اجاب بانه يغيب لا يملك له يحفظه بغيره  
ولا يصح ماله غير **وذكر** في الشريك الذي غاب في العتاد ولم يترك له ماله فليس له بيعه  
لا القاضي فينصب قبالا لخطاة اجاب رحمه الله وهذا تنصيص من على القاضي لا يبيع  
قبالا لخطاة مال الغائب **وذكر** ادب القاضي من الغيرة للفاضي لا يبيع عن المنقود وصية  
لطلب ديونه من الغوا **ولا** ينبغي عن الغائب **قلت** وهل يفرق في هذا الحكم بين الغائب  
غيبة منقطع وبين مطلق الغيبة **ذكر** في باب ايات الدين على الميت من ادب القاضي لو ان  
موتا ادعوا حقوقا على ميت ووارثه غائب غيبة منقطع لا يجوز نصب الوصي وقد ورد الفتوى  
عن غائب غيبة منقطع **قلت** ان القاضي نصب قبالا له هل له ولاية الكفر من ماله في ديونه

في غيبة الغائب عنان لا يجوز ذكره في تحفظ العصام ولا ينبغي على المنقود بدني لغريمه

هذا  
الفاضي

في عدم تزويج  
رغم الغائب  
في ضمانه شريكه  
ان الغائب لم يوافق

في غيبة الغائب عنان لا يجوز ذكره في تحفظ العصام ولا ينبغي على المنقود بدني لغريمه

اجل

اجاب انت في امام صدر الدين السرخسي لا **و** اجاب من ماله تا حكام الدين العليا باوى نعم **وقى** في  
الناظر اذا مات الغريم وادعى له رجل ثجا رجل يدعي دينا على الميت والوصي غائب يغيب القاضي عن  
الميت حتى حتى يحاكم الغريم ليصل للاحق **وقى** في فتاوى سيد الدين القاضي نصب الوصي اذا كان  
الوارث غائبا وكتب في نسخة الوصاية انه جعله وصيا ووارث الميت غائب عن التسفير  
**وقى** في توابعه **شيخ** الاسلام نظام الدين سبل مولا رحمه الله عن امرأة ماتت وتركته بنتا ومعتق وزوجا  
ثجا الزوج بل القاضي وقال ان امرأتى ابرأتني من المهر ووهبته لي دان الوارث غائب وهو كانه  
والعقرب فانصب قبالا فيم عليه اليقينة على ابرائه والهيبة فنصب وانا م بينه وقضى هل يصح **اجا**  
في الكريهة منقطع في يورده **باشد** ولو كان الوارث غائبا عينة منقطع يجرى ذكره **اجا**  
رحم الله **وذكر** ادب القاضي في من غيب الرواية المدعى اذا ابرأ المدعى عليه سبل في القاضي  
وغاب وانا م المدعى عليه بينه على البراءة بحضر المدعى فطلب المدعى عليه من القاضي كتابا بالبراءة كما سمع  
فانه يجيبه الى ذلك **قلت** في فتاوى السرخسي للنس الجوسر سبل الدين يملك ابنا وبعض  
الغوا على البعض اذا غاب غيبة منقطع في قسم القاضي ماله بينهم بالخصم وهذا المسئلة  
دليل على ان القاضي لا يبيع من الغائب **ورأيت** في موضع ثقة اذا حبس المديون وغاب الطالب  
قتل الجوسر انا **وقى** المال في القاضي لست اخذ المال ووضعها على يدي عدل ولزمت اخذ  
منه كئيلة ثقة بالنسب وهذا المسئلة تدل على ان القاضي لا يبيع من الغائب من مديون  
**وقى** في سبل نعم الدين اشترى جارية وغاب البايع فاطلع المشتري على عيب فرفع كماله الى  
القاضي واثبت عند الشراء والعيب فاحضر القاضي ووضعها على يدي امين فانت في يده  
وحضر البايع ليس للمشتري ان يخذ المهر منه وكان المالك على المشتري لان اخذ القاضي لم  
يكن فهو لا المجاورة لانه لو فعل ذلك كان فضا على الغائب بل كان وقفا على يدي امين حتى اذا  
حضر الغائب وطلب المشتري الرده عليه وودعه عليه وانا م يترك في يد المشتري ذلك يقع من  
المشتري به ما يمنع الرده وكان هلاكه في يدا امين القاضي هلاكه على المشتري **وذكر** في منها دانت مجموع  
النوازل قال نجم الدين السرخسي استغنى القاضي امام صدر الاسلام ابو البركات محمد **شيخ** الاسلام  
الامام شمس الائمة السرخسي محمد بن علي بن محمد في حكم كرهه في فضا على الغائب  
واين في مذهب من استغنى را انا اصحاب ما قبله كرهه وتلقين وي كرهه  
كرهه ابن حكم قبله تلقين **د** استغنى حفي مذهب درست بودياني قال لا درستني بود الله

في

ان

بتقليد

في غيبة الغائب عنان لا يجوز ذكره في تحفظ العصام ولا ينبغي على المنقود بدني لغريمه

ثم غاب المدعى

المعلق الجوسر بعض  
الغوا

ما يملكه من امواله اشترى جارية وغاب البايع

ما يملكه من امواله اشترى جارية وغاب البايع



وما قوله الكريكي فامني ويكر اين حكم را امضا كند بعد از ان معلوم شود شريكه في مذهب بتقليد  
 كرهه است تواند امضا كردن با حجت خود قال درست ني بود امضا وني واسه اعلم و ما قوله  
 فمعي نصب كرده اند تا املاك غايب را فروشد و قام اود و نزد مستحقين قيم ملكي را دعوي  
 كرد قال ابن دعوي درست ني بود تا خصم حاضر نشود واسه اعلم و ما قوله الكريكي مدعي  
 دعوي مي كند كه اين فم ارض نصبت كرده است و فم جراب دهد كه درست من امانت  
 است قال اروي دفعه في شود باين كه امانت درست دارد واسه اعلم و كذا في فتاوي  
 خان المشري بسط اذا اراد الرد على البايع في ايام الثلثة فاحتجى البايع فطلب المشتري من القاضي  
 ان يبيع خصما عن البايع ليرده عليه اخذوا منه قال بعضهم بنصب نظر المشتري وقال بعضهم  
 لا يبيع لان المشتري لما اشترى ولم يضر منه وجلا مع احوال الغيبة فقد ترك النظر في نفسه  
 فلا يظلمه وهذا قول محمد بن مسلم و اذا لم يبيع فطلب المشتري من القاضي ان يضره عن محمد  
 فيه روايتان في رواية بحجبه القاضي ذلك فيبعت مناديا على البايع ان القاضي يقول  
 ان خصمك فلا تايريد ليرد البيع عليك فان حضرت و لا تقضت البيع فلا يفيض القاضي البيع  
 من غير اضرار وفي رواية لا يحجبه القاضي الا اضرار ايضا و ذكر في فتاوي الديار ي سوكند خور  
 كه اگر پنج روز راين كمر باسرا بخشد امن مرسلم قاصر اني كذا ككون خشد امن راضي بايد وني  
 و انكره كجاست بفا في برداشت قاضي يكي را نصب كرد و كمر باس نصبت كرد و درين صورت نزن  
 طلاق شود و باي قار برداشت حسن از ابو حنيفة واسه اعلم و ذكره في هذه الاخرى اذا اكل بفسر  
 رجل عانة ان لم يواف به غذا فاملا به الله ارام التي للطالب على الغرم على التكفل بتغيير الطالب في الغد  
 فطلبه التكفل فلم يجد حتى مضى لزمه الا ان قال و ذكره في المسئلة في فتاوي ابن ابي الليث و قال  
 اذا نصب الطالب فرفع التكفل امر على القاضي فبعت و كذا عن الطالب و سلم التكفل عنه اليه  
 براء وهو خلاف ظاهر ارواية انه اذا نصب بعض الروايات عن بي يوسف قال القاضي لو فعل  
 قاصر هذا اذا علم له الختم فغير لذلك لو حسن واسه اعلم و اذا قال الغرم للطالب ان لم اقصك  
 مالك اليوم فامره كذا فتواري الطالب و هي المطلوب ان لا يظلم اليوم فيعت هو في يمينه فاضر القاضي  
 بالقضه نصب القاضي و كذا و امر الوجيل بقبض الما من المطلوب حتى يبرأ فقبض الما و حكم  
 به حاكم آخر فان ابا يوسف قال لا يجوز له ان يكره لا قضيه و هذا قول و لم يرض قول بي يوسف بالذكر  
 و ذكر القاضي ليرد القاضي بقبض و كذا عن القاضي و يفيض الما و لا يثبت المطلوب قال القاضي و عليه

المبارك

في

الغده

المنزول

الفتوي من المحيط و قد ذكرت المسئلة في الفتا في المجتهدات واسه سبحانه و تعالى اعلم

**الفصل السادس**

في بيان انواع الدعاوي و ستر ابطا صحتها و بيان ما يسمع منها و ما لا يسمع بحسب ان يعلم ان الدعوي  
 لا تخلو اما ان يقع في الدين او في العين فان وقع في العين فلا يجوز ان كان عتقا او منقول فان  
 كان منقول فلا يجوز اما ان كان هاتكا او قاتبا فان ادعى منقول قاتبا فان امكن احضار مجلس الحكم  
 فانفاي لا يسمع دعوي المدعي و لا شهادة شهوده الا بعد احضار ما وقع فيه الدعوي مجلس الحكم حتى يبر  
 اليه الدعوي و الشهود ليقطع النزاع المدعي و بينه و قد مر في سنده الدين في الباب الثاني من فتاوي  
 دعوي احضار المدعي مجلس القضا لا بد ان يقول فواجب عليه احضار مجلس القضا ليعلم البينة عليه  
 ان كان جاحزا و لا يبرم ذكر هذه اللفظة في الدعوي لان دا اليد لو كان مقرا لا يلزم احضار  
 لانه با حضر المنزوة ذكر بعد هذا الباب ايضا دعوي عتق اصفتة املاكي و في يده فامر بالاحضار  
 ان يبيع اذا كان سيرا اما اذا كان و د بعة عند لا يبيع امر بالاحضار و لكن يطلب من التخلية  
 لان الود بعة الواجب فيه التخلية لا عين الرد فلو انكر و ابدا احضار يكون حقا ادعى عتقا في يد رجل  
 و اراد احضار مجلس القضا فانكر المدعي عليه ليس يكون في يده و لا يدعي ب هدين شهدا ان هذا العين  
 كان في يده المدعي عليه قبل هذا التاريخ بسنة هل ضمعه و هل بخر المدعي عليه على احضار بهذه البينة  
 ام لا كانت و انفعه الفتوي و ينبغي ان ينزل عنه بنت يده في الزمان الماضي و لم ينبت خروج من  
 يده و قد وقع الشك في نوال ذلك اليد فثبت اليده ما بوجه المزيل قال شمس الدين اكلواني  
 و من التقرات ما لا يمكن احضار عند القاضي كالصغر من الطعام و القطيع من الغنم فان القاضي  
 فيه بالخيار ان يشهد حضر ذلك الموضع لو تبين له ذلك و لا يكون لا يثبت له الحضور و كان ما ذوقنا  
 لا يتخلف بيعت خليفته الى ذلك الموضع و هو نظرا اذا كان القاضي يجلس في دان و وقع  
 الدعوي في حلقه لا يسمع بب دان فانه يخرج الى يده ان او يامر نائيه حتى يخرج ليشير اليه الشهود  
 بحضرة و في الغده و رب اذا كان للمدعي شيئا يتعذر نقله كالرحى فاكلم فيه بما في دان و ان شأ حضر  
 دان و يثبت امثاله اذ كرهه الحجة و ذكر القاضي في الامام ظهر الدين و هذا اما يستقيم  
 اذا كان العين المدعي المصرا اما اذا كان خارج المصركيف يتقضي القاضي به و المصركيف طحوان  
 القضا في ظاهر الرواية فطريقه ان يبعث واحدا من اعمانه حتى يسمع الدعوي و البينة و يفيض  
 ثم بعد ذلك يفيض فضا و ذكر سنده الدين في فتاوي في باب دعوي الدين بسبب و بغير سبب اليده

فيه اضرار  
المنزلة الاجل  
للفضاء

فانه لا يضر

في ابطال  
لأنه كثر المدعي  
المجلس و يبعث على  
بانه لو اقول ان اقول  
نفسه كذا



اذا كان له حمل ومونة لا يجزئ له عليه على احضاره مجلس القضاة وتغير الحمل والمونة ان يكون بحال لو  
 ابرأت تاجلا لمجلس القضاة لا يجزئ تاجلا بل يطلب ابراء هذا مال له حمل ومونة قد ذكر بعد هذا في هذا  
 الباب ايضا بورد قسيرة مائة درهم الفخار لسرنا للكنز رفعه بيد واحدة فهو مال له حمل ومونة ولا يجزئ  
 على احضاره ولا يصح دعوى احضاره في الجاهل مع الصغير لمجرب سب الاستدلال في قال بعض الحكماء يحتاج  
 في نقله الى المونة كالسك والزعفران القليل فهذا اما لاجل له ولا مونة **اختلاف بينه وبين المالك**  
**في احواله حمل** وقال بعضهم ما نقلت في المالك من هذا الحمل لم يحمل ولا مونة وذكر في سب  
 الدين في باب دعوى الدين سببا اذا ادعى بانه قد خسر بوزن كذا او كذا اشترى الفطن لا ينظر  
 وقرأ من الفصل ويقول ان كان قايما فامر بالاحضار في المنة عليه فانه لا يؤمر بالاحضار  
 لانه لم يره مونة الاحضار والحير بالاحضار يكون في موضع لا يكون له حمل ومونة في الاحضار  
 يقول المدعي للقاضي قلوا احدا اذهب به الى بيت المدعي عليه المحضر يريه لافهم المنة عليه وذكر  
 في الباب الثاني من دعوى فساد ادعى الفطن الجاني الوسط الذي اكتسب على سبيل الامانة  
 وانكر محو الاصلها وصار ذلك محض ثأله فامر بالاحضار لافهم المنة فالتقاضي لا يجزئ على احضار عليه  
 لانه بالحكم المونة لكن يرسل نائبا ليري التيب ويحكم ثمة اذا سمع عليه اليهود هذا اذا دفع الدفتر  
 في عينه هو قائم فان كان العين هالكة فهذا في الحقيقة دعوى الدين فيشرط فيه بيان التذرو  
 اكنين النوع والصفة كما في سائر الديون **اذا ادعى في منة دابة مستهلكة هل يحتاج الى ذكر**  
**المونة والذكون** اختلف المنيخ فيه وذكر الصدر السعيد اذا ادعى في منة دابة مستهلكة لا بد  
 من ذكر المونة والذكون ولا بد من بيان البين وهذا على اصله حينئذ ردها مستقيم لان  
 عند القضاة بينة المالك يتأخذ القضاة بملك المالك لان من المالك عند باو العين  
 المستهلكة فانه قال بيع الصلح من العيب المصوب المملك على الزم فبمنه فلو لم يكن العين المملك  
 ملكا لا يجوز الصلح على الزم فبمنه لانه حينئذ يكون الواجب في دمنة المملك في الغصون  
 ومودين في الدمنة **اذا صاح من الدين على الزم** لا يجوز واذا كان القضاة بالقيمة بناء على  
 القضاة بملك المملك لا بد من بيان المملك في الدعوى والشهادة ليعلم القاضي ما يقضي  
 هذا القابل يتولى مع ذكر المونة والذكون لا بد من ذكر النوع بان يقول فسرنا حارولما سمع  
 ذلك ولا يتكفي في ذكر اسم الدابة لانه مجهول **فالحاصل** ان ظاهر مذهب ابو حنيفة ردها  
 ان حق المالك العين مستهلك قائم وينتقل الى المنة بقبض المنة او بفسخ الداعي وظاهر مذهب

في هذا الباب  
 في دعوى المنة  
 في دعوى المنة  
 في دعوى المنة

في هذا الباب  
 في دعوى المنة  
 في دعوى المنة

في هذا الباب  
 في دعوى المنة

في هذا الباب  
 في دعوى المنة

في هذا الباب  
 في دعوى المنة

في هذا الباب

ان حق المالك ينقطع بتغيره مستهلك وقد ذكر في بعض القضاة ذلك ومن المنيخ  
 من ان سوطية ذكر المونة والذكون وقال المفسر في دعوى الدابة المستهلكة المنة والمدعي  
 اليهود يستغنون عن ذلك ببيان القيمة والسهادة على المنة مقبولة وكذا دعوى القيمة مسموعة  
 فلا حاجة لبيان الذكون والمونة كما يري لمن ادعى على اخيه ما لا يصدق منه له اليهودية ان  
 فاعلم القاضي السبب فقالوا استهلك دابة قال القاضي فبطل ذلك منهم وطريقه ما قلنا وذكر في لو غير  
 في دية المنة الذي ادعى اعبا ما مختلفه اكنين النوع والصفة وذكر قيمة الحمل ولم يذكر قيمته كل  
 عين على حد اختلاف المنيخ فيه بعضهم شرط التفصيل وبعضهم التقي به في حال وهو الصحيح لان  
 المدعي لو ادعى غصبه كراعيان له شرط الصحة المدعي ببيان القيمة ان ادعى لراعيان  
 قابلية بدو يوم احضار من قبيل البينة يحضرها وان قال انه قد هلك بدو او استهلك بدو  
 فبطل الحمل عليه نسمع دعواه وتقبل بينة ذكره الجاهل اذا ادعى انه غصب منه جارية ولم يذكر  
 قيمتها نسمع دعواه ويؤمر بردة الجارية فان عجز عن ردها كان القول في مقدار البينة قول  
 القاضي فاصح دعوى الغصب من غير بيان القيمة فلا يصح اذا بينة الحمل كان اولى فويل  
 يشترط ذكر القيمة اذا كانت الدعوى سرية ليعلم ان السرقة كانت فباقيها سوى ذلك فلا يشترط  
 ولا يشترط ذكر الذكون والشهادة دعوى الدابة حتى لو ادعى انه غصب منه جارية او ذكر سببته وانما البينة  
 على وفوق دعواه واحضر المدعي عليه حارولما هذا الذي زعم اليهود ذكر ذلك ايضا فظروا فاذا بعض  
 سببته على خلاف ما قالوا بان ذكر اليهود بانه مسروق الاذن وهذه الحار غير مستوفى الاذن  
 قالوا لا يصح هذا القضاة لا يمكن هذا خلافا لسانه ثم ذكر في هذا وفي طهر الدين وذكره آخر  
 كتاب الدعاوي من كتاب الدعاوي والبيت ذكره جميع الزايل ادعى حارولما عند القاضي انه غصب  
 غلاما تركه كنيان دية كل صنعة وطلب احضار ليدعيه فبينم عليه البينة فاحضر غلاما خالف بعض  
 بعض ما وصفه هو فقال المدعي هذا الذي احضره ملكي وانما البينة عليه نسمع دعواه وتقبل بينة  
 قال بعضه الجواب مستقيم فيما ادعى انه ملكه فقال هذا ملكي لم يره عليه نسمع دعواه وتقبل بينة  
 ادعى البينة آت فاما اذا قال هذا العبد الذي ادعيت له الا لا نسمع دعواه لانه ليس له حق في العبد  
 ذكر المسئلة ايضا في دعوى عترة القضاة وذكر في سبب الدين في الباب الثاني من دعوى المنة  
 طوله كذا يذكر حارولما وانما البينة على انه ملكه محضه الذي يوجب في المنة فان كان انقص من المنة  
 او ازيد لا يتقبل منه ولا يراه في اليهود في الشهادة والوصف في المنة في دعوى البيع والشراء

في هذا الباب  
 في دعوى المنة

في هذا الباب

في هذا الباب

في هذا الباب

في هذا الباب

في هذا الباب

في هذا الباب

في هذا الباب



لما في باب الشهادة اذا شهدوا بوصف فظهر بخلاف ما شهدوا لا تقبل كالوادي دابة وقال هذه الدابة  
 التي سنها اربع سنين ملكي وشهد شهود كذا فظهر انها اريد او انقص لا تقبل لظهور الكذب  
 هنا وذكر في الباب الاول من فتاواه ادعى المحمد بدو ذكر ان وزنه سبعة امساء واحد يدح  
 مجلس الدعوي فوزن المحمد بدو فردا على قدر المذكور انقص قال يبع الدعوي والفقهاء اذا جرت  
 الشهادة عليه لان الوزن في الشا رايه لغو فلو كان ازيد او انقص لا ينع صحته الدعوي من  
 هذا الجنس اعني جنس ما سبق من ظهور المدعى بخلاف ما ادعى ذكر في الدعوى ان في دعوي الارض  
 اذا ذكر انها خمس كما ينيل يدور بين حدوده واصاب واخطا في البذر اختلفت في البذر  
 وعلى هذا ادعى دارا وذكر ان فيها كذا بيتا فاذا انقص فعلى هذا وفي فصل دعوي الدور راراني  
 من فتاوي قاضي خان ادعى محمدا وادرك حدوده وقال في تعينه وفيها اشجار وكان  
 المحمدا وبتلك الحدود ولكن خالية عن الاشجار لا ينطرد دعوي المدعي وكذا لو ذكر مكان الاشجار  
 حيطا نادوا في تعينه لم ينع في شجر ولا حيطا فاذا فيها اشجار عظيمة لا ينصرف حدودها  
 بعد هذه الدعوي الا ان حدوده توافق الحدود التي ذكر بطلان دعواه ولو ادعى ارضا وذكر  
 حدوده وقال هي عشر دبريات ارض او عشرة جريب فكانت التزم ذلك لا يبطل  
 دعواه وكذا لو قال هي ارض يدور فيها خمس كما ينيل فاذا هي التزم ذلك او اقل الا ان الحدود  
 وافقت دعوي المدعي لا ينطرد دعواه لان هذا خلاف تخيل التوفيق وهو غير محتاج اليه وان وقع  
 الدعوي في عين غائب لا يعرف بان ادعى على رجل انه غضب منه ثوبا او جارية ولا بدري انه قائم او  
 هالك فان بين الجنس والصفة والقيمة فدعواه مقبولة وبينته مسموعة وان لم بين القيمة  
 استأثر في عامة الكتب الى انما مسموعة فانه ذكر في كذب الرهن اذا ادعى رجل انه رهن عنده فلو ثاب  
 وهو ينكر قال نسمع دعواه وذكر في كذب الغصب ادعى على غيره انه غضب منه جارية واقام  
 البينة على ادعى نسمع دعواه وبينته وبغضت بني رهنهم قالوا اننا نسمع دعواه اذا ذكر القيمة  
 وهذا القابل يقول دبل ما ذكر في التوب هذا وكان اللقب ابو بكر الا ان يقول دبل ما ذكر في  
 التوب ان اليهود شهدوا على اقرار المدعي عليه بالغصب فثبت غصب الجارية باقراره في المجلس  
 والصفة جميعا وعامة المتابع على ان هذه الدعوي صحيحة والبينة مقبولة ولكن في حق الجنس  
 ومعنى الجنس ان يحسمه حتى يحضر في عيدين البينة على عينه فان قال لا اقدر عليه حبس مقدار ما  
 لو قدر اخرجها لم ينع عليه بالقيمة ان لم يخرج ذكر في غصب المحمل واطلاق محرمه التوب بل

فمعه قول الشهادة  
 لولا ظهور غير ما شهد

ردة الورد في المباد  
 اليه لغو

موم

فازم

فمعه مطالعة الدعوي  
 ارض الى مبلغ بعض  
 اوصاف

مكانه

فمعه مطالعة  
 مقدار ما لو قدر  
 اخرجها

عليه قال في حرم اسلام على البردوي اذا كانت المسئلة مختلفا فيها فبينت في الفتاوى لم يختلف المدعي  
 بين القيمة فان كلمة لم يثبت يسمع دعواه وان ادعى عقارا فلا بد من ذكر القيمة التي فيها الدار  
 المدعى ان من ذكر المحلة من ذكر المسئلة لم يثبت حدود الدار فلو ثبت لزيمه ارفلان او ثبت  
 دار فلان عندنا كلا اللفظين سواء قاله صاحب الحجة وقال جماعة من اهل الشروط لم يثبت  
 دار فلان ولا يثبت دار فلان لان المحمدا يرضى المحمدا وقلت ليس كذلك لان المحمدا وانما لا  
 يرضى تحت المعية وان ذكر حد من لا يرضى في ظاهر الرواية عن اصحابنا وان ذكر المسئلة فانه ويجعل الكه  
 الرابع بارا اكد الثالث حتى ينعى الى سداد احدى الاول كل جواب عرفته في الدعوي من اجواب  
 في الشهادة وما بل يحدد العنار في فضل عاقل من مجموع هذا ان شاء الله تعالى وان ادعى  
 محمدا يذكرك جنس كالمطية والسيف ونوعه كالسيف او اخر بغيره او التري بغيره ويذكر  
 القصاص منه انها حبيدة او وسط او دونه ويذكر من كذا من سخي او سبيد ويذكر ما قدره  
 بالكيل فيقول كذا اكد ان في الدار في المطية الكيل ويذكر بغيره كذا الان الفئران  
 يتفاوت في ذاتها ويذكر سيب الوجوب لان احوال الدارين تختلف باختلاف اسبابها فان اذا  
 كان سيب السلم يحتاج فيه الى بيان مكان لا ينفك ليعلم الخرج عن الخلاف ولا يجوز الاستبدال  
 به قبل التيقن وان كان من جميع يجوز الاستبدال به قبل التيقن ولا يشرط فيه بيان مكان لا ينفك  
 وان كان من قرض لا يلزم انما جبل فيه وذكر من سبيد الدين في فتاواه ولما ادعى الدخول والذرة  
 وذكر انه دخل ارضي في سطر لا يشرط فيه ان يكون في ارضي وفيه بقال له جهلك فلا بد من التيقن  
 ويذكر كذا السلم بيان شرائطه من اعلام جنس رأس المال وغيره ويذكر نوعه وصفته وقدره  
 بالوزن ان كان وزنه وانتقاد في المجلس حتى ينعى عند لي حبيد وتوكل سيب سلم صحيح وامين  
 شرائطه كان سبيد اسلام لا ارض حبيد ينعى الدعوي وغيره من الشا كانوا لا يثبتون بعينها  
 لان السلم شرائط كثيرة لا ينفك عنها الا ان ارض من ان سوي في دعوي السبع لو قال سيب سلم  
 صحيح جوي بعينها صح الدعوي لا خلاف وعلى هذا في كل سيب له شرائط كثيرة لا بد من تعدادها  
 لصحة الدعوي عند عامة الشا ولا يكتفي بقوله سيب كذا صحيح وان لم يكن له شرائط كثيرة  
 يكتفي بقوله سيب صحيح وسيل حبيد ينعى الاسلام برف الدين عن قارب قاصد كذا  
 باسم فتاوى صحيحة ان يكتفي بذلك ام لا قال في جنس هذه المتكبل اختلاف في بعضه ذكر انه يكتفي  
 وفي بعضه انه لا يكتفي كذا السلم والقيمة يقتضي ذلك لان المسئلة اذا كانت مختلفة في الصحة

فمعه كفاية  
 ذكره كذا

فمعه موارز  
 في السلم بغير التيقن

كتبه



وعدم الصحة فذا ذكر انه صحيح بحمل انه اعتقد ذلك المذهب وكان اللاحق ان يبين ويقول فخل  
عن فلان وفيل هو في المجلس اذ يبين له القول له والكفيل حتى المذهب فيمض على مذهبه ويذكر  
في القرض ان القرض اقرضه من مال نفسه كجواز لم يكن في القرض والوجبة اقرض  
سغيره معتبرا بملك المطالبة بالاداء ويذكر ايضا القرض وصرف المستقر في ذلك الى حواج نفسه  
ليصرف ذلك في ما عليه بالايجاج لان عند لي يوسف رحمه الله القرض لا يصير في ذمة المستقر  
الا بصرفه الى حواج نفسه وفي القرض لا يشرط بيان مكان ما ياتي به ويتعين مكان العدة في ايد  
صدر الاسلام طاهر بن محمود وذكره مجموع النوازل استقرض من رجل طعنا في بلد فيه الطعام  
رجع ثم التقى في بلد فيه الطعام غالا فاحذر الطالب بحقه فليس له ذلك ولكن يؤمر بالتقدير  
حتى يوثق له في يومه في البلد الذي استقرض فيه وفي اجازات فوايد ظهير الدين المرفي في محله امام  
سرف الدين النوازي رحمه الله استقرض من آخر مكيلا ثم وقع الجلاء وانتقل اهل البدة الى بلد آخر  
وطالبه بالقرض في البلد الذي كان فيه والمستقرض سلم في البلد الذي اقرض فيه والفتنة مختلفة  
في البلد من قال شمس رابعة السرخي يلزمه فتمت في موضع القرض في قول محمد وقال القاضي امام ابو  
النير يلزمه مثل قبض فان لم يجد يجب فتمت ايما اخذ ولو ادعى حنظلة بسبب الشرا لا يسلم  
ففي اي موضع بطالبه استرا القاضي امام خراساني قال في موضع القرض في قول محمد وقال القاضي امام ابو  
بشيرة في موضع الذي كان البيع فيه فانها ذكر اذا باع حنظلة في ملكه وله حنظلة من  
بوع واحد الا انه لم يصفه الى تلك الحنظلة وقال بعث منك كذا من الحنظلة جزا البيع  
وان علم المشتري بكانه كان له ان ينادي ان استاذني في ذلك المكان ولست ترك هذه الشان  
بل انه يكون له ان ينادي به بالنسبة في ذلك الموضع وذكره سبيل الدين اذا ادعى عند حنظلة  
دينا عليه ولم يذكر بابي سبيل لا بد من بيان السبب لانه اذا كان سبيل السلم فانما يكون له حق  
المطالبة في الوضع الذي عينه وكرر كان سبيل القرض او ثمن مبيع يتعين مكان القرض والبيع  
كانا لا ينافيان ولكن سبب الغصب اذا استهلك يكون له حق المطالبة بنسبة الحنظلة في مكان الاستهلاك  
وذكر القاضي امام حلال الدين دعوى المشتريات لا يصح لا بعد بين السبب لاحتمال ان السبب للوجوب  
هو الغصب وانه مختلف باختلاف موضع الغصب في المطالبة وذكره غصب الايضاح الغصب  
اذا كان قابلا في يد الغاصب فالحق فيه منه بخلاف ذلك مشليا كان الغصب او لم يكن بل ان قال  
فعل هذا ينبغي ان يذكر في دعوى غصب المكيل والوزن سوي الدائم والله اعلم مكان الغصب

على ظاهر القول في القرض  
لا يملك المطالبة

فقد اذنا انتقلنا من بلد  
الى اخر وادعانا الى بلد  
فقد غاب

حتى يعلم انه هل له المطالبة وكذا ذكره الاخيرة ولو ادعى انه غصب منه كذا فحين حنظلة وبن  
الشرايط لا بد وان يذكر مكان الغصب وذكره دعوى العدة اذا ادعى البودجة لا بد من ذكر موضع  
ما يدعى انه في اي مصر سوا كان له محل وموئدة لم يكن في دعوى الغصب اذ لم يكن له محل وموئدة لا بد  
موضع الغصب وفي غصب غير المكيلا واستهلاكه ينبغي ان يبين قيمة يوم الغصب في ظاهر الرواية  
وفي رواية يجبر المالك ببيان يوم الغصب يوم الاستهلاك فلا بد من بيان القيمة انما قيمة  
اي اليومين وذكر ايضا في العدة اذا ادعى الغصب يشار بسبب استهلاك الاعيان لا بد وان يبين قيمتها  
في موضع الاستهلاك وكذا لا بد وان يبين الاعيان فان منها ما يكون مثليا ومنها ما يكون من ذوات  
القيم ومن هذا الجنس ما ياتي فمثل التمر فانها في جنس القرض **دعوى الكيل بالوزن**  
ولو ادعى الحنظلة او السبعير بالامانة او صانها قبل الاتع هذه الدعوى وقبل نعم واختار  
للمفتوي انه لا بد من دعواه فان ادعى بسبب القرض استهلك لا يثبت بالحق لان ذلك  
مضمون بخلاف ان ادعاه بسبب عين من اعيان ماله فانه في الذمة او بسبب السلم يثبت بالحق  
وذكر ظهير الدين المرحوم في شروطه وما ثبت كبل بالتمسك اذا سلم به وتاخره روايان عن اصحابنا  
رحمهم الله قد ذكر الحنظلة في الحرداء اذا سلم في التمر وتالا في ذوروي الطيوي عن اصحابنا انه يجوز  
واستتبت اية بخلاف من باع مائة من الحنظلة لا على وجه السلم وله حنظلة في ملكه هل  
يجوز بيع الحنظلة فيما لا يملكه من السلم بالوزن اجاب القاضي امام ظهير الدين في اختلاف  
البيع فعلى هذه الرواية الحنظلة بسبب البيع ينبغي ان يكون فيه اختلاف المبيع وذكره في العدة  
اذا ادعى الف من جنس الحنظلة بالوزن لا يصح وقبل يصح وفي الذرة والحب يعتبر العرف اما في  
السنبلية السنة القدر هو الكيل في اربعة منها هي الحنظلة والسبعير والتمر والحب وفي الذهب  
والفضة المقدار هو الوزن وذكره في الاخيرة ثم اذا ادعى كالبلة حتى يحضر الدعوى بلا  
خلاف واقام البينة على اقرار المدعي عليه بالحنظلة او السبعير ولم يذكر والصفة في اقراره قبلت  
بينه في حق الجرح على البيان لاني حق الجرح على ما ادعى وكرر ادعى الدقيق بالقياس لا يصح لانه ينافي  
لان الجرح بالقياس في ذكر الوزن حتى يثبت دعواه لا بد ان يذكر خنك او  
شبهه ويذكر مع ذلك كويحته ويذكر مع ذلك انه جبراد وسوط او روي فان كان الدعوى  
وزننا فانما يصح الدعوى اذ ادين الحنظلة فان ذهب او فضة وبعد ذلك لم يكن مضربا يقول  
كذا ادعانا او يذكر نوعه بخلاف الضرب او يبيد بوري الضرب قالوا وينبغي ان يذكر صفته انه

وان ادعاه بسبب السلم يثبت بالحق  
وذكر ظهير الدين المرحوم في شروطه

ان  
ما

ادعاه

او ما كويحته







في الدخيرة وفي فتاوى طبر الدين ولو ادعى العيب بسبب الشرا بان ادعى انه اشترى من المدعي عليه الف من  
من الطابقين ارجح حين كان في ملكه وطالبه بالتبليغ وقت لا تقطع فان كان في ملك المدعي عليه  
يوم اقصوه هذه العند امر العيب بامر القاضي بالتبليغ فان لم يكن بد من تبليغه في اليوم  
المدعي العيب عليه لانه لم يخلو اما ان هلك العيب البسيط بد البيع او استهلكه هو او غيره  
فان هلك او استهلكه البايع قبل التبليغ ينسخ البيع وان كان بفعل اجني نخير المشتري  
ان شاء فسخ البيع وان شاء اجاز واخذ العيان من المستهلك فانه ذكره يوعى من الطابقين  
هالك البيع قبل التبليغ يتبع باثنا ادر شرط الاجاز بآفة سماوية او بفعل البايع او بفعل المشتري  
البيع وان كان بفعل المشتري يصير به فاقفا وينقضي عليه امر وان كان بفعل اجني نخير المشتري  
ان شاء فسخ البيع ولست اجد اجاز وقد وقعت مثل هذه المسئلة ومعه من لو حفظه معينه  
فاستهلك البايع قبل التبليغ لا المشتري فاجاب القنطرة انه يفرق بينهما المشتري وان خلاصه اذ  
عن افران وذكروا شيد الدين وفي الدخيرة اذا ادعى نوع من العيب بان ادعى الف من العيب  
الغلاقي والورخي اكل الوسط لا بد من قبول من الغلاقي كذا ومن الورخي كذا لان بدون  
ذلك لا يدري القاضي بآفة قدر يقضي من قبله فعلى قياس هذه المسئلة اذا بايع العنان من  
العيب الطائفي والحامدي ولم يبين مقدار كل فرع منه ينبغي ان يجوز لما فيه من الاجمالة الغضبية  
في المنازعة وذكره الجاهل في الفتاوى اذا ادعى كذا اذ عاينها لا يبيع عام بقل اخر  
اد ايسر وكذا في العيب الخشائي لا يبيع ما لم يبدل اخر او ايسر قال السيد امام اجل ناصر الدين في  
في هذا الشوط نظر ادعى وقرروا ان او سئل هل لا بد وان يذكر الوزن لان الوقتين  
ويذكر مع ذلك الصغر والكبر والحلاوة والحموضة ثم يؤمر بالاحضار وقيل ينبغي ان لا يشترط  
ذكر هذه السبب في دعوى الاحضار وكذا ادعى على غيره ان باع عينا مشتركا بيني وبينه وان  
قد اجرت البيع حين وصل الى خراج البيع فاجب عليه تبليغ نصف الثمن التي لا ترفع هذه الدعوى  
ما لم يذكره الدعوى لانه العيب كان قبلي في المشتري وقت ارجاقه ولا بد من ذكر ذلك لا بد من  
ذكر رواج الثمن وقت ارجاقه فانه لو صار  
ان يذكر نفس البايع الثمن المشتري لان ارجاقه في لانهما يزل ما دون في لا بد من ارجاقه  
لا يطالب بتبليغ الثمن قبل التبليغ من المشتري وبان القاضي للمدعي ان العيب كان مشتركا بينكما  
شركة ملك ام شركة عند فان قال شركة ملك لا بد من ذكر هذه الاشياء وقال شركة عند لا حاجة

العيب

دعوى العيب

بلاية

لا يتم العيب وقت ارجاقه لان العند قد نفذ حال وجوده ولكن بشرط قبض الثمن لنصح مطالبه  
بادا نصف الثمن وفي دعوى الرهن واسماها ان كانت الدعوى سبب استهلاك وبسبب القبض  
او بسبب التمنية لا يحتاج الى احضار وفي دعوى الديار والحوصل بشرط ذكر الوزن فقد قال البصريا  
ان الحوصل من المتعين صوت اذا انفادوا و ثابتا وتيمتها لان لا نقل اصله ولا يتسحق ثقبه  
بروز الزمان وانا بشرط اذا لم يكن حاضرا فان كان عينا حاضرا لا يشترط ذكر اوصافه ادعى على  
آخر ضد من كاك لا يبيع الا بعد بيان السبب لانه في التلمي اختلفا وفي الاستراض كذلك  
لا يجوز واستراضه اخرج عند لي حنيفة لا و ثا ولا عدد او في الاستهلاك يجب التيقن وان بين الثمن  
البيع نصح الدعوى لكن ينبغي ان يذكر في الدعوى الكعك المحزن وفيه الخطم المغسول او غير المغسول  
وكذا ينبغي ان يذكر ان وجهه ابيض او من غير ذلك ينبغي ان يذكر ان على وجهه شمس ابيض  
او اسود وفي دعوى القطن لا بد ان يبين الخراب او القطن الشاسي ويذكر ان يحصل من كذا  
مما منه كذا من المحلج وقبل هذا ليس بشرط وعليه الفتوى ادعى ثمن من اكله لا بد ان يذكر  
الاجيد او الوسط او الردي ويذكر حنا برك او حنا سوداء او كوفته ليرفع الاجمالة وكذا لو ادعى قنطرة  
من التوت ينبغي ان يذكر كونه او كونه او كونه لا يرفع الدعوى لكان الاجمالة ولو ادعى  
كذا عدد من رابرة او المسئلة فان كان عينا فلا بد من احضارها وان الهه وعند ذلك  
ينبغي ان يذكر او مضاف وان وقع الدعوى في الدين فلا بد من بيان السبب لانه لا يجب  
الذمة بالاستهلاك لان لابرة والمسئلة من ذوات القيم وكذا لا يجب بالضرورة ان يرضى لا يجوز  
فاجب بالسم او يجعل ثمن في البيع وحيد يحتاج الى بيان النوع والصفة ليرفع الاجمالة والادعى  
ثمن من اجنب او من محل آخر بعينه لا بد من السبب لانه لا يجوز ان يكون سبب التلم فانه لا يبيع عند لي حنيفة  
ويجوز ان يكون سبب استهلاك وفي استهلاك الثمن اختلاف المشايخ انه معنون بالقيمة  
او بالمثل لا يجوز ان سبب الثمن وجنبه يبيع الدعوى اذا بين او مضاف وموضعه بناء على ان الجبل  
والوزن اذا استعمل استعمال برهان هو وان كان مشكلا لان المعنى الذي لا يبيع به التلم  
يتم القليل ولو ادعى من مبيع معنوم لم يبين ما ذاك البيع قال صاحب المحيطة ينبغي ان لا بد  
الثمن من دعوى فتاوى سيد الدين وفي الدخيرة لو ادعى على ثمن مبيع معنوم لم يبيع البيع  
او محدد او لم يحدد يجوز وموافق وكذا في فتاوى طبر الدين وفي قياس هذا في مسألة صلات  
دافعة القوي وموردتها ادعى على آفانه اسما الذي كلفه من سماء ووصفه كل شريك او قد

دعوى العيب

يكون

دعوى العيب  
بلاية  
دعوى العيب  
بلاية

ادعى على شخص من كذا

كذا

دعوى العيب  
بلاية  
دعوى العيب  
بلاية



حفظ مدة كذا فاجب عليه اداء الجرة المخرطة ولم يحضر ذلك العبد في مجلس الدعوى ينبغي ان يبع  
الدعوى لان هذا ايضا دعوى الدين في الحفنة وقد ذكرنا هذه المسئلة في مسائل الاحارة المخرطة  
ولو ادعى من سيج غير موقوف لا بد من احضار السبع مجلس القضاء حتى ثبت السبع عند القاضي بخلاف  
ما اذا ادعى من سيج موقوف فانه لا يشترط احضار لان هذا دعوى الدين في الحفنة ولو ادعى انه اشرك  
هذا العبد من فلان وهو موقوف وانت ابا لك انت اجبت السبع فادفع الي العبد ولم يذكر القبول اسم  
ابيه وحده هل نعم كانت واقعة الفتوى وذكرنا من زكيات دعوى الدين في هذه المسئلة مطلقا  
وقال راسع وصورتها ادعى اذ اني بدرجل فقال للدعا عليه شريك هذه الارض فلان وانت  
اجبت السبع لا يكون هذا دفعا له دعوى الدين في دعوى السعاية لا يشترط ذكر فاعين المال ذكر  
رسيد الدين في فتاواه ادعى على ابنه انه اشركني كذا اسبب آنك سعيت كذا مرابطا حتى باع  
سلطان وشهد الشهادة ابن فلان سعيت كذا باع السلطان بناحق من مدعي رانا اسبب سلطان  
بشهادة بناحق ابن مدعي سبب سعيت ابن مدعي عليه ابن مقدار مال موصوف هذه الدعوى صحيحة  
والشهادة عليها ايضا صحيحة ولا يشترط ذكر فاعين المال على المبيع لانه يدعي عليه سبب سعيه فذا  
اخذ ذلك منه يسع هذا يكون الماخوذ مصقفا على ان ياتي ايا كان آخذ بنص الدعوى والشهادة عليه  
وذكر رحمه الله واما في محضر دعوى السعاية فلا بد من بقاء السعاية لينة انه هل يجب المحض  
عليه ام لا فانه يجوز للسبع الما اصحاب السلطان وقال عليه حق واجب فامره بالدفع الي فطالبه  
بالاول واخذ المحض منه وهذه السعاية لا تكون موجبة للضمان الا ما لحق كذا اذا سفي وقال  
انه ياتي امر اتي فاحذره السلطان واخذ منه المال بهذا السبب لا يكون هذا موجب للضمان لانه تعلم  
ما هو صدق وهو قاصد للخدمة في هذا فلا يكون سعاية موجبة للضمان والوجبة للضمان  
ان ياتي بكلام كذب يكون ذلك سببا لاحد الدارين او لا يكون فصد افان الحسنة كالوقوع عند  
السلطان ان فلانا احدث ما لا وقد وجد المال فهذا موجب للضمان لان الظاهر ان السلطان  
ياخذ منه المال بهذا السبب فان ادعى الضمان على امرانه ان فلانا واخذ منه كذا امر الملك فان كان  
امر السلطان فالدعوى عليه سموية ولتر لم يكن سلطانا فالدعوى هذه عليه غير سموية وهذا لان امر  
السلطان الزام لانه لو لم يتقبل بغيره ولو هدد السلطان بالعقوبة على ما يحصل الجفر فعلم  
كان الضمان على السلطان دون المأمور فاما امر غير السلطان فليس كراه وكان هو امر امره بالابكة  
الامر لغوي في امر من بين وبين الفعل معنوا على المأمور والامر ادعى الضمان على المأمور فان كان امر سلطانا

دعوى الدين

صحة

ضمان على السلطان

الامام في

لا يبع الدعوى على المأمور وان لم يكن سلطانا تنفع الدعوى على المأمور فقلت وذكرنا السبب الكبير ان يجوز دامر  
السلطان ليس كراه وذكرنا من الناس من جعل محض دامر السلطان ان كان المأمور لا يبع  
عاقبه ان لم يفعل فهذا انما لا انما محتمل فيه **عقب** جمد او استهلك فادعى عليه محض عند  
الاستطلاع لا يبع لان في حالة الاستطلاع لا يستحق دفع الجرة واجبا عليه ولزكان الجدة من ذوات الاموال فله  
ان يدعي قيمته يوم الحفنة كذا ذكر رسيد الدين ولو ادعى مال من صنف احدها ولم يبين صنفه الآخر  
نوعه واقام البينة على ذلك لا ينيل اذا كانت الشهادة واحدة يعني لا ينفع القاضي بالمال الذي بينه وبينه  
لانها شهادة واحدة فاقابل بعض بطل كذا ذكرنا في الفتوى ووضع المسئلة فيما اذا ادعى الحاشية  
آخذ ذكر رسيد الدين في فتاواه ان القاضي ينبغي بالمال الذي بينه وبينه و صنفه والتف ديبك كذا في  
احد ما يرد بعدك الى آخره وفي دعوى القيس اذ بين نوعه وصنفه وجنسه وفيه لا بد من ذكر مداه يازنانه  
خود يا كذا ذكرنا في الخبر ادعى طاحونة في يد رجل وشهد حذو داه وذكرنا ادوات القايمة في  
الطاحونة لانه لم يسم ادوات ولم يذكر كيفيتها لان نفع الدعوى وقيل نعم اذا ذكر جميع ما فيه من الادوات  
القائمة والاول اصح كذا ذكرنا في الخبر وفي فتاوى رسيد الدين ادعى ادوات غار من كبره مع اصله  
ينبغي ان يذكر عدد الادوات للوجبة ليس معطوفا وذكر ما فيها من الادوات ايضا واقعة الفتوى  
سكني رزي دعوى كرو وبيع حذو والكرم وقال جميع ما في هذه الحدود والسكنات ملكي ولم يسم السكنات  
هل نفع الدعوى ينبغي لانه لا نفع ما بين السكنات وبيعها لانه لم يبيع الحدود والقاضي في  
فلا بد من البيان وفي دعوى الدين على الميت اذا كنت توفي فلان قبل اذ لم يمتي ذلك وخلف من الزك  
في يد الوارث ما بين هذه الدين وزيادة نفع هذه الدعوى ولم يبين لبيان الزكاة وعليه الفتوى  
لكن القايمة التي في الوارث بفضاء الدين اذا ثبت وصول الزكاة اليه وعندنا ان وصول الزكاة اليه لا يمكن  
للميت ان يات له بعد بيان لبيان الزكاة في يده بما يحصل به السلام هذه اصل في الحب طقوي في  
الاسلام لا ور حندي وذكرنا في الحاكم في سرهله اذا ادعى الدين على الميت لا حاجة لذكر كل الورثة وكيف  
ذكر الوارث واحضر مجلس الحكم فيقول واجب عليه اداء ذلك من تركته الميت اذا كان وصفا فقلت  
وانه ادعى على هذا الذي احضره فغنى في المعر بعد وفاة فواجب عليه اداء ذلك من تركته التي  
في يده وان ادعى الدين على الميت الورثة لا بد من بيان كل الورثة على من السلام لا ور حندي ادعى على  
آخيه في يده وقال كان هذا ملك ابى سيات وتركه ميراثي ولفلان وسمي عدد الورثة الا انه  
لم يبين حصته بقية فلهذا الدعوى صحيحة واذا قام البينة على عوله نفع ولكن اذا لم يسم لادعاء

في الجاه

دعوى القيس

ختم

دعوى الدين على الميت



بيع المريض

قبل

حرف قبض الهمزة الواو

تحتوى العقد

45

اليد باقاره لا يمنع صحة الدعوى امانة دعوى الملك المطلق فالمدعى يطلب من القاضي دفع الترضع وازالة اليد طلب  
 ازالة اليد ليكون الامن صاحب اليد وبقا ردي اليد لا يثبت كونه يد **ادعى** على آخر انه شق في ارضه نهرا  
 وساق فيه الماء الى ارضه لا بد وان يسمى الارض التي شق فيها النهر وان يبين موضع النهر انه من الجاني المانع  
 من منع الارض او من الجانب الايسر ويبين قدر طول النهر وعرضه كذا في الذخيرة **وذكر** قاضي خان في فتاواه  
 وبسبب عمقه ايضا فاذا بين ذلك ان اقرار المدعي عليه بذلك لزمه وان انكر حلف بالله ما حدثت في ارض هذا الرجل  
 هذا النهر الذي يدعى **وكذا** لو ادعى انه بنى في ارضه بنا ولا يثبت له دعواه حتى يبين الارض ويصف البناء وطوله  
 وعرضه وان من الحشبة والحد **وكذا** اذا ادعى غرس الشجرة في ارضه فهو على ما ذكرنا فان بين المدعي ذكر ان اول المدعي عليه  
 امر بدفع البناء والشجرة وان انكر حلف بالله ما بنيت هذا البناء وما غرست هذا الشجرة في ارض هذا الرجل فان نكل امر بدفع  
 البناء والشجرة **وذكر** قاضي خان في شهادته فاماواه رجلا في شهدا على رجل انه تقصص جاباطا فلان ان ذكر واحد  
 الحابط ويتناول الطول والعرض جازت شهادتهما وان لم يذكر واقعة لان بعد بيان الحدود والطول والعرض يعرف  
 القاضي قعته بالسؤال عن اسامه قال وعندي انه لا بد ان يذكر وان من الحدرا والحشبة ويتناول موضع لان الحابط <sup>الحد</sup>  
 مع الحابط من الحشبة فخلجان اختلافات واسم اعلم **وآدمي** سبيل في داره رجل لا بد وان يبين انه سبيل <sup>الطريق</sup>  
 او ما الوصوه ويسعى ان يبين موضع السبيل انه في مذهب البيت او في مفرقه **وكذا** اذا ادعى طريقا في داره ان يسعى  
 ان يبين طول وعرضه وموضع من الارض كذا في الذخيرة **وتحفظ** في ركنه الذي ينسعى ان يكون لفظ الدعوى في دعوى  
 الوديعه ان الى عن كذا قعته كذا قاعه ليجفره لا قيم عليه البينة على انه ملكي ان كان منكرا او اذا كان متراجما به بالتجلية حتى ادفع  
 ولا يقول قاعه بالرد لان في الوديعه واجبه الامر بالاخصار ان يكون اذا كان منكرا فاما اذا كان متراجما فليس الامر  
 بالاخصار لكن نطلب منه التجلية حتى لو ادعى ان في مفرق قلب من الزب فواجب عليه اخصار القلب لا قيم عليه البينة ان كان حادا  
 لا بد من ذكر هذه اللفظة في الدعوى لا ذكر ان ذا اليد لو كان متراجما لا يضره الاخصار **وتحفظ** في دعوى الوديعه نحو دة لا بد ان  
 ان كانت قايمة فعليه رد ما وان كانت مأكلة فعليه رد منها لوقعتها بعد الحوجه لانه الملك قبل الحوجه لا يوجب الصمان وان كانت  
 منتمكة ينسعى ان يذكر من جهة لان استهلاك قبل الحوجه في غير ما لا يوجب الصمان على الموضع واما الاستهلاك بعد الحوجه فيجب  
 عليه وعلى المتهلك كذا ذكره كسيرا اللوح **وذكر** ايضا في دعوى البضاعة والوديعه بسبب الموت مجمل لا بد وان يبين قعته يوم  
 الموت لان الواجب عليه ادائه قعته يوم الموت **وكذا** في دعوى ماله المضاربة اذا مات المضارب مجمل لا بد وان يبين ان ماله  
 المضاربة يوم مات مجمل فعند عرض لانه اذا مات مجملا وانما عرض كان له ولاية الدعوى ليقع تلك العرض **وكذا** في دعوى ماله  
 المشترك بسبب الموت مجمل لا بد وان يبين ان مات مجملا بالاشراك ام مات مجملا للثلاث بالاشراك لان ماله مشترك متصفون بالمثل  
 والمشتري متصفون بالقيمة وقد ذكرنا قبل هذا ان في دعوى الوديعه لا يستقيم المطالبة بالرد والتسليم لان الواجب على الموضع التجلية لا الرد



والسليم ويكون مؤنة الرد على الموضع فعلى هذا في الامارات التي يكون فيها مؤنة الرد على المالك لا يستلزم المطالبة بالرد وتسليم كالاخصارية والشركة والمناجزة اذ اخرج المستاجر من استعمالها فانه لا يستقيم دعواه عليها لرد وتسليم وانما يطالبه بالتخلية **وقد** العارية والغصب يطالبه بالرد وتسليم لان الرد يجب على الغاصب والمستعير **وفي** الوادي الواسع تسليم الرهن على المدين على وجه ذكره عارية مستعير الطحاوي ان مؤنة رد المرسون على الراعي فعلى هذا لو طالبه الراعي بالرد وتسليم لا يصح لانه لا يجب عليه ذلك وانما يطالبه بالتخلية كما في الوديعه وذكر شيخ الاسلام علاء الدين في شرح الكاشح باب من الضمان قيل ان باب الجانيات بثلاثة ابواب ان مؤنة رد المرسون على المدين فعلى هذا ينبغي ان يصح دعوى الرد وتسليم على المدين كالمستعير **وقد** فداوي رستيد الدين في دعوى الاكرهه على البيع وتسليم ينبغي ان يقول اني بعت من الدار منكرات وتلك التي منكرات ولي حق الاسترداد منه فاسترد منه صحت الدعوى ولو كان قد قبض الثمن بذكره وقبض الثمن منكرات ايضا ويقع البينة على جميع ذلك اما لو ادعى انه ملكي **و** يدعي بغير حق يكون مبطلا في دعواه لان بيع الملك ثبت التملك اذا اتصل بالتبضع فعلى هذا في الاسترداد بسبب البيع ينبغي ان يكون كذلك **و** ذكر رستيد الدين لو ادعى الاسترداد بسبب البيع فليست له حجة في الاسترداد بيان الف ادخلوا في بطن ما موجه فاسدا **وفي** فداوي رستيد الدين في دعوى لبايع الاكرهه على البيع لاجابة الى تعيين المكره كما لو ادعى ما لا سبب له لاجابة الى تعيين العوان وقال بعض الشيوخ لا بد من تعيين العوان والاول اصح كذا ذكر رستيد الدين **وقد** دعوى الغصب لادعى ان الجارية التي في يده ملكي في يد غيره صحت الدعوى وان لم يذكر يوم الغصب **وكذا** لو ادعى انه غصب مني من الجارية ولم يذكر من يملكها يوم لو اقام البينة على الغصب يؤخر بالرد عليه اما لا يصح ضمها في حق اقامة البينة على التملك حتى لو اقام المدعي عليه بينة بعد ذلك انما ملكه قبل ادعى لا بسبب الكفالة لا بد من بيان المال انه بائنه بغير انما على جميع الكفالة بما لا فان الكفالة بنفقة المرأة اذ لم يذكر من يملكها لا يصح الا ان يقول ما عشت ودمت كما هو **وكذا** الكفالة بغير الكفالة لا يصح **وكذا** بالدية على العاقلة ولا بد ان يتولد واجاز انكفول الكفالة في مجلس الكفالة حتى لو قال في مجلسه لا يجوز **ولو** دعت امرأة مالا على ورثة الزوج وقالت كان لي على مورثكم وقد مات قبل الاداء لا يصح الدعوى ما لم يبين السبب لاجاز ان يكون دين النفقة وانما تسقط بالوفاة من جملة في فداوي رستيد الدين ذكرنا في حق الامام جلال الدين ان في الدعوى بسبب البيع الاجارة والوصية وغير ذلك من اسباب التملك لا بد من بيان الطوع والرغبة بان يقول باع منه طابعا رابعا في حال فذا تصرفاته لانه يحتمل ان يكون مكره في ذلك العقد **وقد** ذكرنا في الحج والصلح عن التركة لا بد من بيان انواع التركة فلا بد من بيان تحديدا للعقارات وبيان الامتعة والعروض والحيوانات والمكبل والموزون وبين قسم كل نوع حتى يعلم ان الصلح لم يقع على ما يريد على قيمته نصيبه لانهم لو استهلكوا التركة ثم صالحوا **ح**

بيع الميراث

حق

سبب

ادعى بالبيع كالتحليل

في حق

لا في غيرها يترك على هذا قوله وقد تلحقه لان في هذه المسئلة لم يثبت بقول محمد ولم يحلف الغاصب الوافق وعلى ان يكون له في الغصب بينة فينبغي ملكه عليه بان الدار صارت كالمستقلة بغير وجه وقفا باقرار المدعي عليه ومن لم يكن تحليفه لا يمكن له ان يحلف المتولي ولا الوفوق عليهم ولا كذلك في غير هاتين الصور **يوجب** كما ذكرنا انه فاك الحبر في هذه المسئلة لا يحضر ولو اراد ان يحلف لباخذ العين منه لا يحلف الا بغير لان الدار صارت مستقلة بغير وجه وقفا **وقد** ذكر رستيد الدين ايضا رجل غصب عبدا من رجل فقام او البينة ان ذلك العبد ملكي وقفي له ثم اقام المصوب منه بينة على الغاصب ان ذلك العبد ملكي لا يقبل بينة لان دعوى ملك لا يبرهن الا باليد لكن لو ادعى على جرد اليد انك غصبته مني بغير عوان في حق الضمان لا يبرهن دعواه الضمان على الغاصب كاول صحيح وان كان العين في يد الغاصب **وفي** غصب نصف الدار من رجل فباعها من بين جميع الدار في يد المدعي عليه اختلف الشيوخ في بينة قال بعضهم بطلان غصب نصف الدار بغير لا يمكن ان يكون كل الدار بده وقال بعضهم غصب نصف الدار بغير بغير بان يكون الدار في يد رجل فغصب من يدا واحد بما يجوز غصبا لنصف الدار بغير لا ذكر في شروط جلال الدين رحمه الله **وقد** ذكرنا الدخيرة اذ ادعى على اخي ثلثه اسم من عن اسم هذه الدار وقال هذه الاسم الثلثة ملكي من عشرة اسم من هذه الدار المحدودة ولم يذكر ان جميع هذه الدار بده وكذا اليهود لم يشهدوا ان جميع هذه الدار بده فمنهم المدعي على صحة حجة والتمناه معتوله ادعى اذ اني يدي رجل انما له في **وقد** عليه بغير حق انما يحتاج المدعي الى اقامة البينة ان الدار بده هذه المدعي عليه وان اقر هو انما في يدي اذ ادعاها مطلقا اما اذا ادعاها بغير اشتراك من دي اليد واقر هو انما في يدي وانكر السرا منه لا يحتاج المدعي الى اقامة البينة على اليد هكذا ذكر رستيد الدين في فتاواه والفرق ان دعوى الفعل لا تقع على صاحب اليد بغير المدعي على غير صاحب اليد وههنا يدعي عليه التملك والتملك كما يكون من صاحب اليد بغير من غير صاحب اليد فان لم يثبت المدعي على الزيادة على قدره بينة لا يجوز عند لي يوسف ومجركا لغصب منه اذا صالح الفاعل على اضعاف ثمنه **دعوى الاعيان والاموال بسبب الاضرار** في الدخيرة لو ادعى عينا في يد ابيه انه لما ان صاحب اليد اقر له او ادعى عليه دراهم وقال دعواه لي على الف درهم لانه اقر بها في اقرار ابنته لان هذا الرجل اقر لثمنه العين لي او اقر لي عليه كذا اخر الدرهم صل نعم هذه الدعوى تعضت فينا بيم وتعظم قالوا لا تقع وهو قول عامتهم لان نفس الاقرار لا يعلل سببا للاسحقاق فان اقر اركا بالان ثبت اسحقاق للفرقة قد اصاب برأسه في الاما لا يصح سبب له **وقد** اختلفوا ان هل نعم دعوى اقر ادر طرف الاضطر

في حق

دعوى

قاضي

كون

ذي

ذكرنا في حاشية كتابنا في حاشية

في حاشية كتابنا في حاشية  
انما ادعى على اخي ثلثه اسم من عن اسم هذه الدار وقال هذه الاسم الثلثة ملكي من عشرة اسم من هذه الدار المحدودة ولم يذكر ان جميع هذه الدار بده وكذا اليهود لم يشهدوا ان جميع هذه الدار بده فمنهم المدعي على صحة حجة والتمناه معتوله ادعى اذ اني يدي رجل انما له في **وقد** عليه بغير حق انما يحتاج المدعي الى اقامة البينة ان الدار بده هذه المدعي عليه وان اقر هو انما في يدي اذ ادعاها مطلقا اما اذا ادعاها بغير اشتراك من دي اليد واقر هو انما في يدي وانكر السرا منه لا يحتاج المدعي الى اقامة البينة على اليد هكذا ذكر رستيد الدين في فتاواه والفرق ان دعوى الفعل لا تقع على صاحب اليد بغير المدعي على غير صاحب اليد وههنا يدعي عليه التملك والتملك كما يكون من صاحب اليد بغير من غير صاحب اليد فان لم يثبت المدعي على الزيادة على قدره بينة لا يجوز عند لي يوسف ومجركا لغصب منه اذا صالح الفاعل على اضعاف ثمنه **دعوى الاعيان والاموال بسبب الاضرار** في الدخيرة لو ادعى عينا في يد ابيه انه لما ان صاحب اليد اقر له او ادعى عليه دراهم وقال دعواه لي على الف درهم لانه اقر بها في اقرار ابنته لان هذا الرجل اقر لثمنه العين لي او اقر لي عليه كذا اخر الدرهم صل نعم هذه الدعوى تعضت فينا بيم وتعظم قالوا لا تقع وهو قول عامتهم لان نفس الاقرار لا يعلل سببا للاسحقاق فان اقر اركا بالان ثبت اسحقاق للفرقة قد اصاب برأسه في الاما لا يصح سبب له **وقد** اختلفوا ان هل نعم دعوى اقر ادر طرف الاضطر



ووجهه على ان لو قال هذا العبد ملكي وهكذا اقر به صاحب البه او قال ان علي كذا وهكذا اقر به هذا المربي  
عليه نصح الدعوى ونصح البيعة على اقران لانه لم يجعل اقرارا سبيلا للوجوب وفي هذه الصورتين لا يكره  
يختلف على اقران فيه خلاف بين يوحنا يوسف ومحمد وقبل يوحنا لانه لو سئل بنيت اقرارا للتوبي على انه لا يخلو  
على اقرارا وانما يخلو على المال قال وفي دعوى الدين اذا قال المدعي عليه ان المدعى اقر باسبغ هذا المال  
منه واقام عليه البيعة فتدقيل لا تسع لان هذا دعوى اقرارا في طريق استحقاق لان الدين يقتضي ما سألنا  
فتصير المتبوض محققا على القاضين في الدافع في المصالح هذا دعوى الدين ليقسه فكان دعوى اقرارا في طريق  
الدفع فلا يسع كذا ذكر في المحيط والخرصة وذكر قاضي خان في فتاواه في فصل دعوى المتول من دعواه  
المدعي اذا قال للقاضي ان المدعي عليه هذا اقرارا لهذا الذي في يده بالتسليم الي قال عامة المتابع سمع دعواه  
واذا اقام بيعة على هذا يامر بالتسليم اليه وذكر المصدر الشهيد في الباب الثاني والخمسين من شرح ادب القاضي في  
المدعي لو ادعى انه اقر بهذا ان هذا الذي في يده بالتسليم اليه ولم يدع انه ملكي قال بعضهم لا يسع القضي دعواه ولا يامر  
بالتسليم اليه وقال عامة العلماء انه يسع ويامر القاضي بالتسليم اليه وقد ذكرنا في الاخر ان عند عامة  
العلماء لا يسع هذه الدعوى ثم قيل قول من يقول المتابع ان اقرارا فليكن الجواب ينبغي ان نصح دعوى  
الادب سبب اقرارا وذكر في طريقه بعض من يخاف ان اقرارا ما هو ذكر القاضي ابو خازم انه اجاب عن امر  
سابق وذكر ابو عبد الله الجرجاني انه تليق الحال استدلال ابو عبد الله ما اذا اقر رجل فرد اقرارا  
ثم قيل لا يسع ولو كان اجابا راجح وكذلك المذكور الثاني بسبب اقرارا ويظهر في حق الزوائد المستملكة  
حتى لا يملك المقر له مطالبه ذلك من المقر ولو كان اجابا كان معنى تاعليه اذا استملك استدلال ابو خازم  
ما اذا اقر نصف دار من غاصح ولو كان تليقا اذ يصح عند بلبيس رحمه الله والمرأة اذا اقرت بالزوجة  
يسع ولو كان تليقا لا يسع كالمهر والزوج اذا اقر بدين يستوفى جميع ماله يسع ولو كان تليقا  
لا يسع وذكر غير ذلك من الامثلة في شرح اهيل اختلاف المتابع في اقرارا هل هو سبب للملك ام لا قال محمد  
بن الفضل لا استدلال بغير احد بهما المربوض الذي عليه من اقرارا بجميع ماله لا يجزي مع اقرارا ولا يتوقف  
على امانة الوارث ولو كان تليقا لا ينفذ لا ينفذ الا بقدر الثلث عند عدم ارجازة والثانية العبد لا دون  
اذا اقر رجل بعين في يده مع اقرارا ولو كان تليقا كان بغير اقرار العبد فلا يسع وذكر في الحاشية ما يوجب هذا  
قال اذا اقر المسلم بغير رجل مع اقرارا حتى يؤمر بالتسليم اليه ولو كان تليقا لا يسع وذكر الوارث رجل لا يجزي  
لا يملك المقر مع اقرارا حتى لو ملك المقر بغير اقرارا يؤمر بالتسليم اليه المقر له ولو كان تليقا لا يسع  
لانه تليق بالمدعي لو ادعى على نفسه فانه انما اقر على اقرارا بالله ما اقرت له بهذا المال

لنه

الاختلاف

مطلب  
اقرارا هل هو سبب للملك ام لا

الاقرار

اختلاف

اختلاف المتابع فيه قال ابو نصر الدوسي انه ان يخلو بالاسماء اقرت لي بها وقال ابو انفسم الصفا وليس  
ذلك وهذا الاختلاف بناء على ذكرنا من الاختلاف ان اقرارا هل هو سبب للملك ام لا وهذا  
اجمله في اقرارا في قاضي خان وذكر هناك من يدعي اقرارا في يده لم يكن بينهما بيع ولا سبب  
او من اسباب الملك قال محمد الفضل صح اقرارا حكيما ولا يخل للمقر له ولا يرد المقر بهذا اقرارا يملكها  
سند اقرارا بملكه لان اقرارا اجابا وليس يملكه وكان لا يسع دعوى الخلال سبب اقرارا لا يسع دعوى التليق  
التي سبب اقرارا في ذكره في قاضي خان ادعى شيئا في يده وقال هذا ملكي من صاحب البه اقر  
بده عليه بغير حق لو لا يكون هذا دعوى الغصب على البه وذكره الوفا المدعي دعواه هذا ملكي كان في  
يدي ولا صاحب البه احدث بده عليه بغير حق ولو قال هو ملكي كان في يدي لا لراحت الذي عليه  
بده عليه بغير حق يكون هذا دعوى الغصب على البه اقرت اذ ذكر في فصل دعوى الادب في مدعي  
فتاواه ولو ادعى لغيره العبد كان في يدي وانه اخذ من بغير حق واقام البيعة على المقر له بالتسليم  
اليه ذكره العدة عتارة يدعي عليه لا يصير هذا صاحب البه ولو علم القاضي بذلك لم يزل بالتسليم  
ولو ادعى عليه انك احدثت البه على هذا العتار وكان في يدي يخل وتوافم البيعة ان هذا الحدودي  
بده منذ عند سنين وان هذا احدث بده عليه يقتضي له البه ويامر بالتسليم اليه لكن لا يصير  
المدعي عليه بغير حق عليه حتى لو اقام بيعة بعد ذلك انه ملكه بغيره ولو شهدوا اما كانت بده منذ  
عشرين او انا كانت في يده ولم يتولوا عشر سنين لا يسخروا ما يشاء عن بل يوسف التاميل  
لو شهدوا على اقرارا المدعي عليه انا كانت في يده احسن امر القاضي بادرة اليه وذكر الوفا المدعي  
عليه احدث امر المدعي في الباب الثاني من فتاوي رشيد الدين ادعى لغيره ما حاربه ملكي في يده  
بغير حق مع الدعوى ولم يزل يخل ملكي يوم الغصب واصنافه للملكه من غير تعيين الحلة صحجة  
وقدمت المسئلة في فتاوي رشيد الدين ادعى ان قبض من حجة السوم كذا ونذر يحمي طوله كذا او قسمة  
بكذا اقر عليه تسليم عنه ان كان قاتبا ولم يزل في يده ان كان هالكا فهذا الدعوى لا يسع  
يترقب السوم ليدري بكذا اذا رضيت ان يكونه مضويا من غير بيان الامر خلافا وذكر غير ذلك  
المعرب في يده سوطيه اذا كتب في دعوى الوقف فقه فلاك وسلم على المتولي لم يذكر حال كون  
هذه الدار فارغة هل يوجب خلافا لم يذكر في مثل الوقف ذلك والطوبى والحمد  
يكفيانه لان سفل الدار يبيع جوار الصدقة الوقوفة على قول من يجعل التسليم على المتولي سوطيا  
فلا يبرز كذا يبيع المحرر عنه وذكر ايضا في موضع آخر من شرطه ولو ذكر في المحرر والمكول

ايضا

احدث

ام لا

وعرفه كذا







لا في ابن اخيه لرب وام واقام البيعة فالقاضي يسأل اليهود يحيي وائيدكم وفي واديت فتالوا  
سعدنا من الموت قال انه وادى لا يقبل هذه الشهادة ولا يثبت باقرار الميت كونه وادنا لانه حمل النسب  
على الغير لكن اذا اقر الميت في حيوته انه وادى وكان له ابن فانت ثم مات الميت فان المقر له  
يأخذ المال بحكم الوصية لان ذلك اللفظ منه وصيته والوصية تملك عند الموت وعند الموت ليس  
له وارث فيعمل الوصية في حقه حتى لو قال هو فري مات المقر وترك امه فانها تأخذ الميراث والباقي يأخذ  
ذلك الرجل وذكر في هذا الباب ايضا ادعى اني وادى لابي ابن عمك لرب وام ولم يذكر اسم الجدة لانه  
لانه لم يحصل العلم برون ذكر اسم الجدة وذكر ايضا باب بنوت النسب من فتاواه ادعى انه ابن عم  
له لرب وام ولي الميراث يحتاج ان يذكر نسبه لرب وام لانه الجدة لغير معلوم وذكر في هذا الباب  
البيع من دعوى الجاهل اصل في ما يلد دعوى النسب انه ينظر الى النسب المتنازع فيه فان كان  
ذلك بحيث لو اعترفت باقرارها كالابوة والبنوة والولادة والزوجية فان هذا الدعوى يكون  
حقا اذا انكر المدعي عليه ويقبل بينه سواء ادعى لنفسه حقا او لم يدع وان كان يحكي لغيره  
ولا يثبت ما عدا ذلك كالاخوة فانه ينظر ان ادعى حقا مع ذلك فهو حقا وان لم يدع حقا فلا  
يكون حقا وذكر احكام الشهود في المستخلص النافذ واذا ادعى على اخوانه اخوانه واراد اثبات  
نسبه لم تسع البيعة لان يدعي حقا من ميراث او غيره من نفقة او حق التزويج او احرار في القبط  
وما اشهد من اسباب التي يثبتها للمدعي لهذا الحكم على غيره كافي الزوجين والابوين والولد وولاد  
العنق وللولادة فانه يقبل منه البيعة وان لم يدع فيه حقا لانه مثبت لحق نفسه في ذلك كله وذكر في  
باب دعوى النسب من فتاوي سيد الدين اذا ادعى ان لي على اخي من محمد بن احمد كذا من المال وهو  
فهو اليهودي ان هذا اليهودي محمد بن احمد وان له عليه كذا بيت المال ولا يثبت النسب لان المدعي اليهودي  
ليسوا بحكم اثبات النسب فلا يثبت النسب لكن يثبت المال لوجوه لان في البيعة ثم قال وعلى قياس  
سأله اخي وهو من ادعى ان لي على فلان دين او انما وانت واديت وانت ابنه واسم ابيك كذا  
واسم جدك كذا واقام البيعة قبل وثبت النسب بيني وبينك كذا ادعى على اخي حيا في يوم  
سبب انه ذكره على وجه خطأ وانكوت من سيرة مزبنة هذه من اصل رد محضر هذه الدعوى  
لان الاختلاف ثابت في كل وجه الخطأ على العاقلة ابتداء والعاقلة مجتمعة وكذا نكاحه في  
ان احبني هل هو من جملة العاقلة ام لا فلا ينفق دعوى مطالبة بجميع الوجوه دل عليه من ادعى على  
او قتل خطأ فتحا كما رجلا لا يثبت حكمه عليها لان فيه الدية على العاقلة ولم يوجد منهم الحكم ولو كان عدا

اليه

فانها

في هذا الباب

نحو

نحو حكمه عليها هكذا ذكره في الجملة قاضي القضاة حامدين محمد بن الزين في خال صاحب المحبط رحمهم الله في المحاضر

### الفصل السابع

في النفاضة الدعوي وفي دعاوي الدفع وما ينصل بذلك وفي آخره النفاضة في النسب ذكر في باب  
المساومة من بيع الزيارات النفاضة كما يقع صحة الدعوى لنفسه يمنع صحة الدعوى لغيره وذكر في  
الامام جلال الدين في المحاضر من اقر بغيره فكل من يملك لنفسه لا يملك ان يدعي لغيره  
يوكاد او وصاية وهذا اذا وجد منه ما يثبت اقراره بالملك اما اذا ابراه عن جميع الدعوى ثم ادعى عليه  
ما لا يثبت الوكالة من رجل او وصاية منه يسمع مدعوى العدة وذكر في فتاوي قاضي  
خان ادعى اقرارا لنفسه ثم ادعى انما لفلان وقف عليه يسمع كالوادعي لنفسه ثم ادعى لغيره بالوكالة  
ولو ادعى الوقف او لزم ادعاه انما له لا يسمع كالوادع لغيره ثم ادعاه وذكر احكام الشهود رحمه  
فيما احضر من اصول الزيارات في باب المسومة من الشراء والمساومة وما اشهد ذلك من عقود ارجاء  
وغيرها ينعان صاحبها من الدعوى على وجه الاحتياط لانفسه ولغيره من جميع البيوع ومن نقل  
في خصوصه لان قاضي المدعي عليه يثبت على ما دونه سبقت منه او استعان او استجى رادعا كونه  
ذلك اخرج من الوكالة لانه لو فعل ذلك عند القاضي اوجه من اكسومة والوكيل على حق ان كان له شرط  
ان اقران عليه غير جابر وذكر القاضي الامام جلال الدين في الفتاوى في كذا المحاضر والسجلات من تصنيف  
في محضر جليل على من اقر بغيره فكل من يملك لنفسه لا يملك لغيره بوصاية او وكالة  
وذكر في دعوى العدة شهود المدعي عليه اذا شهدوا على استيجار المدعي او على استيذاع او على استيذاع  
من المدعي عليه ادر غير بطل دعواه سواء ادعى لنفسه او لغيره وقال النفاضة في الدعوى لنفسه  
يمنع الدعوى لغيره وذكر في شمس كاية البرخي في باب الدعوى من وجهين من دعوى البسوط لو ادعى عبثا  
انه لم ادعى انه لفلان وكله بالخصوص فيه واقام بينته على ذلك يقبل منه لانه لا منافاة بين الدعويين  
فان الوكيل بالخصوص قد يضيف العين الى نفسه على انه له حق المطالبة وكذا ادعى اول من اقر بغيره  
وكله بالخصوص فيم اقام البيعة انه لا يقبل لان ما هو ملوك له لا يضيفه لغيره عند الخصومة  
ولا يمكن القاضي ان يقضي له بالملك بعد ما اقرانه وكيل فيه بالخصوص باوفا او لا ولا يمكن من القضاء  
بالملك لفلان لان اليهود لم يثبتوا به وذكر في لو اقام البيعة انه لفلان لفلان بالخصوص فيه  
لا يقبل ذلك من لان الوكيل بالخصوص في عين من وجهين لا يضيفه لغيره فيمكن النفاضة من  
الدعويين على وجه لا يمكن التوفيق ولو ادعى لرجل زعم انه وكله بالخصوص فيه ثم قال بعد ذلك ان بلع من فلان

يوكاد وصاية

نفسه

يملك ان

او على استعارته

الشيء

معنى



وهو يملكه وكله فلان المشتري بالحسنة فيه وجا بالبينة على ذلك يقبل بيئته ويقع به الموكل آخره وفق  
بين الدعوى بتوفيق يمكن لو عاين ذلك صححنا دعواه الثانية وتاوي هذا اذا شهد شهود  
بملكه بالثبوت اذا شهدوا بالطلاق لا يقبل الشهادة وذكر في الدرر ومراعي لغیر بالوكالة او الوصا  
ثم ادعى لنفسه لا يقبل لان بوفيق يقول كان لفلان وكله بالحسنة فيه لا يقبل بغير شفا والدين  
في هذه الحكم كالعين ذكر رشيد الدين في الباب الثاني من فتاواه الوصي اذا اقر بعين لا فم ادعى انه الصغير  
لاسمع وذكر في المتنق استاخر نو بام اقام بيئته انه لا يملك الصغير يقبل وذكر في الشهادة ان من سجد  
نوبام اقام البيئته انه لا يملك الصغير قال قبل من البيئته وذكر في خان هذه المسئلة راجع في فتاواه وقال  
هذا على الرواية التي لا تكفي استعان اقرار بالملك للمنفرد منه وانما يمكن اقرارا ملكا صغيرا قبل  
ويشترط ان لا يقر بان لا يملك له قبل لا يمنع دعواه لغیر بوكالة او وصاية كاذر تامس قبل على الكاينة  
و فهم من هذا القبيل ان اقرارا بالملك فلان بمنع دعواه ذلك لغیر النفلان كما يمنع لغيره بغيره  
وقد مر من قبل ايضا في البسوط لو ادعى الثاني ملك جارية باسمه ثم جاء بالبينة لملك اذ كان لفلان دانه  
وكلني بالحسنة فيه قبل ذلك منه لما بينا لروايل بالحسنة قد يضيف لملك الى نفسه على معنى ان له حق  
المطالبة فيمكن للمدعي في القضا بالمشهود به في اقرار فتاوي فاضي فان اذا اقر ان الدين لفلان لا ووصية في  
الثاني صح ويكفي حق الصغير لا ذلك يبراه وذكر في الجامع الصغير عن زيد رجل يقول هو ليس له وهناك  
من يعمى يكون اقرار بالملك للمدعي حتى لو ادعاه ليقبل لا يقبل قال القاضي امام طبر الدين في فتاواه  
والحاصل ان قول صاحب البدان هذا العين ليس له عند وجود المنافع اقرار بالملك للمدعي على رواية  
الجامع وعلى رواية اصل ليس اقرار بالملك له وعند عدم المنافع لا يقع بغيره حتى لو ادعى هذا العين رجل آخر  
ادعاه دوا البدان ايضا وقال هو يعمى دعوي في البدان اتفاق الروايات ولو ادعى دارا فقال المدعي عليه المدعي اقر  
قبل دعواه لست هذه الدار لي او قال ما كانت هذه الدار لي بطل بيئته المدعي ان اقام للمدعي عليه بيئته على ذلك  
وذلك لو ادعى الميراث اقام بيئته على اقرار موثر بذلك بنسخ دعوي المدعي في دعوي الدار لو قال للمدعي  
عليه ان الدعوى قد كان اقر قبل هذا انه لا حق له في هذه الدار وليس له حق في هذه الدار ولم يكن هناك  
احد يدعي الدار لا يمنع من الدعوى بعد ذلك هذه الجملة فتاوي قاضي طبر الدين في فتاوي قاضي ايضا في  
باب ما يطل به دعوي المدعي قبل القضا بعده رجل ادعى دارا في يد لفلان المدعي عليه ان الدعوى قد كان  
اقر قبل هذا ان لا حق له في هذه الدار لا يقبل هذه البيئته ولا يمكن هذا دعوى المدعي لان قوله لا يملك  
لا حق في هذه الدار او لست هذه الدار لي ولم يكن هناك احد يدعي لا يمنع من الدعوى بعد ذلك ذكر رشيد الدين

بالملك  
في قوله لا يملك له  
في قوله لا يملك له

لو ادعى دارا فقال المدعي عليه  
ان الدعوى قد كان اقر قبل دعواه لست  
به الدار لست بطل بيئته

مفترا

في فتاواه من اقرار بالملك له في هذا العين ثم ادعاه لنفسه يقبل لانه يقصد دعواه ابطال ملك الغير بخلاف  
الفصل الاول قلت هذا هو المذكور في الفتاوي وفي بعض نسخ في البعض اعلاف وانا اخص منها ما  
هو العمود في الباب وهو القول عليه في الجواب قالوا وتبين ان الله يدبر الصغار في هولاء في ابي الصواب  
اذا قال دوا البدان هذا لي او ليس ملكي او لاحق في بيئته حتى اذا ما كان في يد المدعي ذلك ولا مانع له حين ما قال  
ثم ادعى ذلك احد قتال دوا البدان هو لي صحت ذلك القول قوله وهذا التناقض لا يمنع لان قوله ليس له في البيت  
ذلك محاذير تام في بيت حقا لا احد لان اقرار المدعي بطل وانما يقتض انما يقع اذا انكر البدان حقا على احد  
ولو كان لذي اليد منافع يدعي ذلك حين ما قال هذه الاقفا التي ذكرنا فاعلى رواية الجامع بغير هذا  
اقرارا منه بالملك للمدعي وهو في باب من القضا في آول الجامع وعلى ما دعوى اصل لا يمكن اقرارا للمدعي لكن  
التاخير في رد اليد هل هو ملك المدعي فان اقر به امر بالتسليم اليه ولما انكره بامر المدعي باقائه البيئته عليه  
ولو اقر بما ذكرنا غير ذي اليد ذكر شيخ الاسلام في شرح الجامع من باب القضا ان قوله هذا ليس ملكي بل  
او ما كان لي بمنع من الدعوى بعد ذلك للتناقض وانما يمنع ذال يدعي على امر لقيام اليد والمذكور في شرح  
الجامع ادعى دارا في يد رجل اقام المدعي عليه بيئته على اقرار المدعي لدار لست ملكي او ما كان لي  
ان دفع بيئته المدعي وقد مر منها في فتاوي قاضي طبر الدين في دعوي فتاوي فاضي فان اتفقت  
الروايات على ان المدعي لو قال لا دعوى في قبل فلان او لا دعوى في قبله يعمى حتى لا يمنع دعواه  
عليه لاني حق جاد بعد البراءة ولو قال برئت من دعواي في هذه الدار يعمى ولا يمنع حتى لا يمنع دعواه  
ولو قال برئت من هذا العبد كان بريئا منه وكذا لو قال خرجت من هذا العبد ليس له ان يبرئه  
ولو قال ابرأ منك من هذا العبد ينفي العبد ودعيه عنه ويكفي ذلك ابرأ عن ضمان القيمة وقد كتبنا  
فيما يبرأ به الغاصبة في مسائل انواع الصناعات من فتاوي قاضي طبر الدين مثل هذا وذلك غضب دابة  
او نوب او دراهم وهي فاية او هاتك فان كانت هاتك فان ابرأ عن الدين ولسر كانت فاية فانه لبرأ عن ضمان  
الغضب وقد كتبت ما قبل ما برأ وما يتعلق به لا يستقصا في احكام الدين في قسم الاحكامات من  
هذا المجموع فينظر منه لا محالة ولو قال مالي في يد فلان دارا لاحق ولا يمنعها الى رستان ولا قرية  
ثم ادعى ان له قبله حقا بالري في رستان او في قرية لم يقبل بيئته وجلس هذه المسائل ينظر دعوي  
الصوري ولو قال لا بيئته لي ثم اقام البيئته هل يقبل فيه روايتان وفي المذهب يقبل ان وفق  
ولو قال المدعي عليه لا دفع لي ثم انى بالدفع قبل على حاتر الدار ليس يقبل لا يقع دفعه بالاتفاق لان  
معناه ليس له دعوي الدفع وهو قال لا دعوى لي قبل فلان ثم ادعى عليه لا دفع لدا هذا دوا البدان

انه

منه

بان لا

بعينه

وبسبب

مطل

في قوله لا يملك له  
في قوله لا يملك له



لان الدخ يحصل بالبينة على الدخ لا بدعوى الدخ فيكون قوله لا دفع لي بئني لقوله لا بينة لي ذكر  
في الباب الاول من شهادت اجماع رجل اقران هذا العبد لفلان ثم ملك مفدا راسه الشراية  
ثم اقام بينة على الشراء من فلان ولم يوقت الشهود وقتا قبل بينة وكذا لو اقران هذا العبد كان  
لفلان ثم اقام البينة انه اشتراه منه ولم يوقت الشهود وقتا جاز وكذا لو اقران هذا العبد لفلان  
في بئنه ثم ملك حينئذ ادعى انه اشتراه منه و اقام البينة ان وقت الشهود انه اشتراه قبل ولا فلا  
وكذا لو اقران هذا العبد كان لفلان لاحق فيه ثم اقام البينة انه اشتراه منه ان وقت الشهود  
وقتا بعد اقرار جاز ولا فلا وكذا في هذا الباب انما جاز اقراره لاحق له قبل فلان ثم ادعى  
عبدانه يدعه انه غيبته منه ذواليد لا يصدق الا ان يقيم البينة ويوقت وقتا بعد اقراره وهذا  
مخلاف ما اذا اقر المدعي عليه وقال صبي ماني يدعي من قبل وكثير لفلان ثم ان ملكا بائنا خضر فلان لبا  
ماني يدعي فادعى غيبته امانا يدعه انه له ملكه بعد اقراره وقا للمدعي كان هذا العبد في ملك  
يوم لا قراره لقول قوله المدعي عليه والعبد عبده الا ان يقيم المدعي بئنه انه كان في يده يوم لا قرار  
والعرف بين الناس بل بنظر هذا الباب وقام هذه المسئلة في شهادت المحبط واقعة الفتوي مرويا  
في خدمت ادمي كرمي وادعى ان دعوى كرمي كذا كذا من بئنه من بئنه است و من بئنه  
نداه ام هل سمع ذلك منه يبين ان من بئنه لفلان فله ملكا قاله كرمي و بئنه كرمي ادعى  
والبيئات اذا ادعى ملكا مطلقا ثم ادعى في وقت آت بسبب حادث على ذلك الرجل عنده ذلك الغائب  
صحت دعواه وقبالت بئنه وكذا اذا ادعى مطلقا ثم بالنتاج بنظره روايته في دعوى النتائج  
من الجنس الذي يلى هذا الجنس ولو ادعى ذلك بسبب ادلاء بعد ذلك على ذلك الرجل عنده ذلك  
الغائب ملكا مطلقا لا يسمع دعواه ولا يقبل بئنه ولو ادعى النتائج او ادعى ادعاء بسبب بعد ذلك  
بما ذلك الرجل عنده ذلك الغائب فعلى قياس ما اذا ادعى النتائج وشهد الشهود بذلك بسبب يبنى الابع  
دعواه بخلاف ما اذا ادعى مطلقا او ادعى ادعاء بسبب كذا في الدعوى والبيئات وكذا لو ادعى  
الاجماع في الفتوي في بئنه غريب الرواية اذا سبق لاقرار بالملك بالشراية لا بئنه ثم اقام البينة  
على الملك المطلق لا يقبل وكذا في المحبط رجل قال عند في الغائب هذا العبد ملكي بسبب الشراء  
من فلان او بسبب كارت منه ثم ادعى ذلك العبد عنده فاض من القضاء ملكا مطلقا قال القاضي لا يسمع  
دعواه اذا ثبت عنده انه قال قبل هذا هذا العبد ملكي بسبب الشراء من فلان والله اعلم وذكر  
قاضي خان في دعوى فتاواه في باب ما يطل به دعوى المدعي ادعى ملكا بسبب ثم ادعى بعد ذلك ملكا

بعد الاقرار

ذن

ان

مطلق

مطلقا وشهد شهوده بذلك ذكره في عامة الروايات انه لا يسمع دعواه ولا يقبل بئنه قال وكان  
حديث شمس بن ابي بصير يقول لا يقبل بئنه وكذا ذكره من قات دعواه الدخ من الدخية ادعى عينا  
في يدان ملكي مطلقا وادعى للمدعي عليه في دفع دعواه انه كان ادعى هذا العبد قبل هذا بسبب فقل  
المدعي ان ادعى ان بئنه بذلك السبب ايضا ونزلت دعوى الملك المطلق بسمع دعواه نائيا وبطل دفع  
المدعي عليه وفي فوايد طهير الدين المرغيناني ادعى محمدا مطلقا وقد ادعى قبل ذلك بسبب قال غير  
دوم سمعي نود لئن كرهواي بملك مطلق سمعي نود وفي فتاوي رشيد الدين ادعى الملك بسبب  
ادعاء ملكا مطلقا قال شمس بن ابي السرحي والقاضي الامام شمس السلام او جندب يسمع ويحمل العبد الي  
حتى اذا اقام بئنه على الملك المطلق لا يقبل بئنه ويحمل على العبد ان يقيم البينة بعد ذلك البينة  
على الملك بسبب يقبل قال رحمه الله والفتوي على انه لا يسمع ويكفر تناقضا وفي الدخية ايضا  
اذا قال المدعي عليه ان المدعي اقر في مجلس القضاء ان الدار ملكي بسبب الشراء من فلان بئنه وقا ولوم يبنى  
له بئنه واراد ان يخالف باسائه تعارفا اقرت قبل هذا انك اشتريت هذا العبد من فلان حل له ذلك  
كانت هذه المسئلة واقعة الفتوي ويبنى لمن يخلف بئنه على ما ذكره الدخية اذا ادعى اذا مقال  
المدعي عليه في دفع دعواه انك اقرت قبل هذا انك بعت هذه الدار مني واراد ان يخالف المدعي به  
له ذلك ولو اقام بئنه يقبل ويندفع دعواه والله اعلم **هذا اذا ادعى او لا بسبب في دعوى صحته**  
فلو لم يسمع دعواه بسبب ثم ادعاه مطلقا ذكره الدخية اذا ادعى او لا بسبب الشراء من فلان الدار  
المدعى يوم الدعوى في يد المدعي عليه حتى لم يسمع الدعوى بل كانت في يد غيره ثم ان المدعي ادعى هذه  
الدار في مجلس آخر على صاحب اليد ملكا مطلقا فقد قبل بسمع وقد قبل لا يسمع وهو الصحيح لان الدعوى  
وان وقعت فاسدة لم تقصد اقراره بالشراية او لا ولم يذكر القبض ولو ادعى الشراء القبض او لا  
ثم ادعاه بعد ذلك على ذلك الرجل عنده ذلك الغائب ملكا مطلقا هل يسمع قبل بئنه في بئنه  
المسألة كذا ادعى الشراء القبض وشهد الشهود له بذلك المطلق بئنه اختلاف الشيخ وهذا لان دعوى  
الشراء القبض دعوى مطلق الملك على قول بعض الشيخ واذا كان كذلك كان ادعاء او لا ملكا مطلقا  
بعد هذا لا بد من الشيخ نسمع دعواه نائيا عندهم لعدم التقاضي فلهما وباني فسر هذا المصل بعد هذا  
رسالة الله تعالى في الذي ذكره ناكله اذا ادعى الشراء من رجل معلوم اما اذا ادعى من مجهول بان  
قال شريفة من ان ثم ادعاه بعد ذلك عند القاضي ملكا مطلقا نسمع دعواه في المحبط وفي  
ولو ادعى اذا اشرا من ابيه ثم ادعاه اميرا عنه نسمع ولو ادعى ان بئنه لا بئنه ثم ادعى الشراء لا يقبل

والله اعلم

نزلت

هذا اذا ادعى الشراء

هذا الملك المطلق بئنه لا يسمع دعواه نائيا



وبيننا فقر استأجره من رجل ثم ادعى على رآه ان هذه الدار ملكي لان ابي كان اشتراها  
لاجلي في صغري وهي ملكي واقام البينة نسمع ولا يكون هذا النقص مانعا صحة الدعوى لما فيه من  
اختصاص فان رآه يستقل لنا للصغير من الصغير لنفسه والابن لا علم له بذلك وهذا كالمقامت  
المرأة بينة على الطلاق لنا بعدما اختلفت نفسها لما ان ترد بدل الخلع وتكون متدافعة لا  
ستقلال زوجها بايقاع الطلاق عليه من غير علم وكذلك الزوج اذا قاسم اخاه امرأته ميراثا واقترأ  
انه وارثا ثم اقام اخا بينة ان الزوج كان طلقا فلنا بينة بينته وبرجوعه على الزوج بما اخذ من الميراث  
وكذلك الحائض اذا ادعت بدل الحائض ثم اقامت بينة على بقاء الزوج اياها قبل الحائض بقبول ذلك القدر  
المرأة اذا سمعت ورنه زوجها الميراث وهم كالميراث وقد اقرها انها زوجته ثم وجدوا شيئا وان زوجها  
كان طلقا في صغره فانهم يرجعون عليه بما اخذ من الميراث المسبب في التفرقة وكذلك  
المعوي اشتري ثوبا في رباب او منديل فلنا نكرة قال هذا انتاعى ولم تحرمه بقبول بينته وذكر  
الدخيرة وقال بعض المتأخرين في هذه المسئلة بخلاف ذلك قلت وذكر في الصوري مسألة تنص  
فولم رجل قدم بلمه واستبرأه ارافيل له هذه دار ابيك ملك وشركا ميراثا لك فادعاهما السنو  
ميراثا عن ابيه وقال ما كنت اعلم بذلك لا نسمع كما في من الشافعي فتاوى وسيد الدين من  
فسم النكحة بين الورثة او قبل التولية للدار الوفاة او الوصاية في النكحة بعد العلم واليقين  
بان نكحة ثم اقام بعد ذلك ليقبها لا نسمع ادعى اذا محرومة في يدان بن فاجاب المدعى عليه  
انما ملكي حتى دعي بيدي ثم ادعى للمدعى على في بعض حدود ما بيدي لم نسمع لان جوابه  
اقرار ان ذلك المحرود بجهة احد ودي بيدي كذا في جواب العقبة وذكر في خواص العقبة  
جلال الدين حامد بن محمد الزيد مولى في محاضرة هذا اذا اجاب المدعى بما ذكرنا انما ملكي حتى  
وفي يدي فاما لو اجاب بغير هذا السر هذا المسلك والتفتي به ولم يزد عليه فكذا دفع بعد ذلك خطا  
احد وذكرا اذا ادعى المدعى عليه خطا في حدود المدعى اما لو ادعى ان بي الدار او غرس في الحرم  
فان كان دعواه تلك بعد قضاء الفسخ بينه المدعى لا شك انه لا يلتفت للدعوى المدعى عليه ذلك  
لانه صار منفصلا عليه وبينه الفسخ عليه غير مغبولة وسواء ادعى المدعى البناء والعروة او كانت الدعوى  
بلفظ الدار فانه نكحة في الجوامع بين البناء والولد باستحقاق الدار والامانة وكذا استحقاق النكحة  
والنكح والزوج باستحقاق لاد من لا يقبل بينة المدعى عليه ان البناء والنكحة بخلاف الزوج وانما  
وكذا ذكر في الزوج في الصغري وان كان دعوى المدعى عليه البناء او النكح قبل قضاء الفسخ فكذا لا يقبل بينة

ثلاثة

دعواه

هذا هو الوجه في دعوى المدعى عليه في الحدود  
فان كان المدعى عليه في الحدود فانه لا يقبل بينة  
المدعى عليه في الحدود فانه لا يقبل بينة

لا بينة

لا بينة دعي اليه مع الخراج وهذا الذي ذكرنا كله على رآه انه كتاب الاقضية وعلى رآه كتاب المسئلات  
ان لم يذكر شيئا من المدعى البناء في شهادتهم نسمع ودعوى المدعى عليه وبينته ولا فلا ادعى نصف ادعي يد  
رجل ثم ادعى بعد ذلك كل الدار افعى شمس الاسلام او ادعوى حبيدي انه لا يسمع دعواه ولو كان  
على العكس يقبل والصواب انه يقبل في الوجهين جميعا كذا ذكر في فتاوى القاطن طبر الدين وذكر  
وسيد الدين في فتاواه اذا ادعى نصف الدار ثم ادعى كل الدار لا نسمع لان دعواه النصف اقرار انه  
لا ملك له في الكل فاذا ادعى الكل صار متدافعا وعلى العكس يقبل وذكر في موضع آخر فتاواه لو ادعى ملك  
الدار ثم ادعى الثلث نسمع دعواه ولو ادعى الثلث وقال راجح لي فيها وراي الثلث ثم ادعى الثلث لا نسمع  
لما كان الشافعي في الاخيرة اذا ادعى عينا ونفقا بالبينة فلم يقبض المدعى حتى اقام المدعى عليه بينة  
انه انما ادعى انه له حق في هذه العين لانه كان قبل القضاء يتطلد دعوى المدعى وسكادة شهوده ولن  
كان بعد القضاء لا يبطل القضاء ادعى المدعى عليه الدار او الصغرة ان نصف من الدار او الصغرة وقد  
في يد من جهة فلا ان الغائب هل يتطلد دعوى المدعى في الكل او يقبل لابل يتطلد النصف واليه امر من  
في بيع اي يد في فتاوى قاضي خان المدعى عليه الدار اذا قال نصفها لي نصفها لفلان وديعه عندك  
ولم يقع البينة على الوديعه حتى اقام المدعى بينة على ادعى ثم ان ذا البينة اقام بينة على ادعى  
بطلت بينة المدعى في النصف فاذا بطلت في هذا النصف بطلت في النصف كما في كتاب  
رحمة الله وفيه طرق وفي فتاواه ايضا او مع رجلا نصفه او غير مقسوم او نصف عبيد ثم باع  
منه النصف كذا وسلم اليه فادعى احد النصف لك واقام البينة فاقام صاحب اليد بينة على  
الشر او الوديعه لم يكن بينهما خصومة حتى يحضر البائع لان المدعى لو استحق النصف بطلت الدعوى  
لما باع كان شريفا المدعى فانصرف بيعة الى النصف الذي كان له والمشتري ليس بخصم النصف  
الاخر ولا يرد بيعه في يده المدعى عليه الدار اذا قال المدعى انت اقررت قبل هذا انك  
بعث هذه الدار مني وادان بخلاف المدعى على ذلك له ذلك ولم اقام بينة على اقرار بذلك  
يقبل ويدعوى المدعى لو ادعى النكاح فقال المدعى عليه انت اقررت بانك اشتريته هذه  
الدابة من فلان بكذا فدعى المدعى له اقام بينة ذكر السيد امام رجل من الدار في نصف  
المشور رجل غضب جارية فادعاه رجلا فاجتمع صاحب الجارية والمستودع عند القاضي  
فاقام المودع بينة انها وديعه فلا حصص بينهما لانه ظهر انه ليس بخصم وان لم يقع البينة على الوديعه  
فهو خصم قال ابن ابي بلي لا خصومة بينهما ومن لم يقع المودع بينة وقال ابن شبرمة لا يندفع عنه

غير بطله



اخصومة وان اقام البينة وقال محمد لا بد ان يجبل الابداع على رجل معروف باسم والنسب وبينهم البينة  
على ذلك وقال ابو يوسف ان كان الرجل معروفا بالاجل لا يجبل لا يتقبل بينته على ابداع وقال اسمع  
ابو حنيفة يتقبل هذه البينة من المودع المعروف والمجهول باي صفة كان المودع لانه اثبت انه  
ليس يخيم هذه المسئلة بخمسة لان فيها خمسة اقوال على ما بينا وسي وانه ان الكتب ذكر  
في الهادي والبيانات دارا ونوب في رجل ادعى اقراره له واقام بينته على ذلك وقال ذو  
البداود وعينه فلان او قال اقرني اوارتمني من اوقال احذف هذه لارض من ارض من  
فلان او هذا الحكم معاملة منه فان اخصومة لا تدفع عنه ما لم يقم بينته على ما قال ثم ان هذه  
البينة انما يتقبل من ذي اليد بطريق احدها مختلف فيه ولا يتحقق على امارا اول فان يكون  
صاحب اليد عدلا ولا يكون معروفا بالاحتمال والنزول فان ذلك شرط عند ابي يوسف خلافا  
لما واما الثاني فان يدعى الابداع من معروف والشهود يشهدون كذلك والعرفة  
انواع ثلثة معروفة بالوجه واسم والنسب ومعروفة بالاسم والنسب دون الوجه ومعروفة  
بالوجه دون الاسم والنسب فاذا عرف الشهود المودع باسمه ونسبه وقالوا نعرفه بوجهه  
فان في يتقبل هذه الشهادة ويدفع اخصومة عن صاحب اليد ولما قالوا نعرفه باسمه ونسبه  
ولا نعرفه بوجهه لم يذكر محمد هذا الفصل في الخبائث واختلف المتأخرين فيه قبل تدفع وقبل لا تدفع  
قال ذو البداود وعينه رجل لا اعرفه وقال الشهود اودع فلان نعرفه بوجهه واسمه ونسبه ذكر  
اكتاف انه لا يتقبل ولا يدفع دعوى المدعي وكذلك اذا قال ذو البداود وعينه فلان لرجل معروف  
وقال الشهود اودع رجل لا نعرفه لا يتقبل ولا نعرفه اودع رجل نعرفه بوجهه واسمه ونسبه ونسب  
لا يشهد به فانه لا يدفع عنه اخصومة ولو شهدوا ان فلانا دفعه اليه ولم يتولوا التملك فلان او قالوا  
لا ندري لمزحى اندفعنا اخصومة عن ذي اليد وكذلك لو شهدوا على اقرار المدعي لفلان دفعه اليه  
تدفع اخصومة عنه ولو شهدوا على اقرار المدعي انها لفلان ولم يزدوا عليه وذو اليد يقول  
فلان اودعني لم يذكر محمد هذا الفصل ويحتمل تدفع اخصومة عن ذي اليد لانه ثبت وصول العين  
لا صاحب اليد من جهة فلان فكله باقر المدعي لخصومة المدعي كانت مع فلان وبعد ذلك ان تحول  
ملك الرقبة الى صاحب اليد تحول اليه اخصومة وسرافلا ولو اقر المدعي انها كانت في يد فلان فلا  
ادري دفعها الى هذا ام لا وذو اليد يقول دفعها لفلان فلا خصومة بينهما وكذا لو شهد شهود  
نبي اليد على اقرار المدعي انه دفعها الى ذي اليد رجل لا نعرفه فالتأخر لا يجعل حقا ولو شهد شهود

عليه

او غصبته منه

فلان

فلان ولم يشهد وان فلانا اودعها اياه لا يتقبل منها وتوافق ان صاحب اليد ادعاه  
لمقبضه لم يتقبل من صاحب اليد بعد ذلك بينته على ابداع اصلها وهذا الذي ذكرنا اذا ادعى المدعي  
على مطلق او سبب ولكن لم يدع فولا على صاحب اليد امارا ادعى فولا على بان ادعى ان امارا  
اودعها من ذي اليد اودعها او رهنها او غصبها منه فاقام على ذلك بينته وقال ذو البداود انما للفلان  
الغائب اودعنيها واقام البينة لا يدفع عنه اخصومة واذا لم يدفع وقضى له في فلو حصر الغائب واقام  
بينته انما وان يقضي القاضي له بها لانه لم يبرع قضيتها عليه لانه يبين ان القضاء على غيره حكم كان في  
البين من ادب القاضي ادعى عنها ان ملكه غصب منه ذو اليد فافروا اليد به لانه الصغير لا يدفع اخصومة  
والبزر لا ادعى عليه الفعل في فداوي القاضي فان ادعى ان امارا له وسلكا في يد ذي اليد غصب فاقام ذو  
البينة انما ودفعته فلان قبل تدفع عنه اخصومة لانه لم يدع الفعل على اليد وقبل لا يدفع ويؤ  
الحجج وفي الدخيرة من انصب حقا لان يدعي الفعل على لو اقام البينة على ابداع من جهة الغائب  
لا يسمع ولو اقام البينة على اقرار المدعي على ابداع من جهة فلان يسمع وتدفع عنه اخصومة وفي فتاوي  
قاضي طبرستان ادعى عنها فادعى ذو اليد ابداع من فلان وادعى المدعي بعد ذلك عليه انه غصب  
من يدعي دعوى ابداع وهذا هو دعوى ابداع من ابداع من ادعى عليه وبجمله فتاوي ريد  
الدين باب الاستحقاق ادعى الملك الغصب عليه وقال ذو البداود انا مودع فلان واقام البينة  
ثم ادعى الغصب اقام البينة انه ملكا مطلقا يتقبل وان لم يتم البينة على الغصب اقام البينة على  
الملك ولا يخرج ذو اليد من ان يكون حقا بحدود وعلى الفعل هو الغصب عليه ولو ادعى عبدا انه  
استراه من فلان ونقده اليه وقال ذو البداود وعينه فلان ذلك فلا خصومة بينهما ولو  
ادعاه انه استراه من ذي اليد بالثمن ونقده اليه واقام البينة واقام ذو اليد بينته انه  
ودفعه عنه من جهة فلان لا تدفع اخصومة والكف على سابق ان ههنا ادعى على ذي اليد  
فلا وهو وجوب تسليم الباع بواسطة ههنا اذا ادعى الشرايدون القبض منه وشهدوا  
لكذلك وبقي المسئلة بما هل تدفع اخصومة ذكر القاضي ابو الهيثم عن القضاة الثلثة في خارج باب  
سعيد البردعي والي طاهر الدباس لخصومة تدفع عن ذي اليد لان دعوى الشرايدون القبض دعوى  
مطلق الملك لا يرب ان اعلم انه لم يكن شرطا لصحة البينة حتى لو قال لغيري بعت منك عبدا وسلمته  
اليك فبعت بينته ولو كان العبد مجهولا وقال غيرهم من من لا يتدفع لان الفعل للذوق  
وهو الشرايدون مع بر او لم يبر دعوى مطلق الملك لانه لا يتقضي القاضي المدعي بانزوايد المقصود ولا يخرج

على ذي اليد

فلان ادعى الشرايدون القبض

الشرايدون



الباع بعضهم بعضا ولو جعل منزله دعوى مطلق الملك لكان الامر بخلافه وقد وضع محمد هذه المسئلة  
 في الدار وقال قانه يندفع والرواية في الدار بغير رواية في العبد والرواية في العبد بغير رواية  
 في الدار وكذلك لو اقام المدعي بيته ان صاحب البدر منها منه او اجرها او جهها له او يصدق  
 عليه وان قبضها منه و اقام البيعة على ذلك و اقام ذو اليد بيته انه اودعه فلان لا يندفع عنه  
 الخصومة وهو الصحيح والظاهر للذهب قال ولو ادعى السواد الففس من ذبي اليد او ادعى  
 ملكا مطلقا قد دفع صاحب اليد ادعى انه وديعة فلان و اقام البيعة ان دفع عنه الخصومة  
 ولو لم ينفذ بيته يؤمر بالتسليم اليه المدعي فان حضر الغائب يقال له اقم البيعة انك وانت اودعته  
 اياه فاذا اقام البيعة بغضه لم يمتد له لو بدأ وقال وديعة فلان عندي ثم قال هو للمدعي بالتسليم  
 الى التودع ثم يتيم المدعي البيعة عليه لان ذال اليد بدلت الحق التودع وانا سلم اليه المدعي لغيبته التودع  
 فاذا حضر امر بالتسليم اليه ولو صدق المدعي التودع لا يترخص له حتى يحضر الغائب كالوئيت بالبيعة  
 وكذا اذا علم الثاني ان الغائب اودعه حمله هذه المسئلة في الدرجة وفي الدار وفي البيعة  
 وادعى بدان ان ادعى لو انك فاقتر الذي هي في بدان كانت للمدعي وقال فلان اودعته  
 و اقام البيعة على ذلك فلا خصومة بينهما ولم ينفذ بيته على ما ادعاه لا يندفع عنه الخصومة فان حضر فلا  
 و صدق ذال اليد فيما قاله في دفع الدار من يد المدعي حتى يتم احاض بيته انك وكذلك ان بدأ بالافترار  
 بالوديعة قال هذه الدار اودعته فلان وهي لهذا المدعي لرا اقام البيعة على ما ادعاه تدفع عنه الدوي  
 ولا فلا يؤمر بالتسليم اليه المدعي ولو افترار لا للغائب ثم للمدعي لا يصلح بدان ان من اقر بغير الغائب  
 ثم كاضر وصدرة الحاضرة اقراره له يؤمر بالتسليم للعين الى الحاضر فان حضر اقرره بالوديعة وصدق  
 المقر بما ادعى ايداع احد الدار منه حتى يتم المدعي بيته انك وتو علم الثاني في الدار اجل وفادت  
 بعد ذلك في يد لوجها ان و حاض الذي كانت له ادعى يد الى هذا الثاني فقال ذو اليد  
 ان فلانا اودعته و اقام البيعة فلا خصومة بينهما ولا يخرج الدار من يد الذي هو بدو حتى يحضر الغائب  
 وتو علم الثاني لفلان تاغيبه من الذي كانت له وادوى الذي في بدو احد من بدو و دفعه  
 الى الذي علم انك بخلاف ما اذا علم ان فلانا اودعه هذا الذي في بدو ولم يعلم انه غيبه من المدعي ثم ان  
 محمد رحمه الله اعبر علم الثاني في هذه المسئلة حتى قال اذا علم الثاني لفلان تاغيبه من المدعي باخذ  
 من ذبي اليد و يدفعه الى المدعي وهذا جواب رواية اصل دوي ابن سمان عن لفلان تاغيبه من المدعي  
 قال ابن سمان رحمه الله هذا القول في التودع وقال الثاني لا ينفذ بيته لرا استدعاء العلم في حالة

يوم

بان

الغائب

منه فان قال المدعي كان فلان اودعني  
 فقلت يا محمد انك قد بدلتك  
 فقلت يا محمد انك قد بدلتك

النفاء حتى يهد معك هذا حد قال لعل الثاني غلط فيما يقول  
 فيترطع علمك هذا فاحني بغير علم مع سادة شانه لوجبني شاهد من هذه اذ كره الدار  
 والبيات وذكر سبيح في شرايخ اذا علم الثاني لرا الدار من المدعي قال ذو اليد اودعته  
 فلان الغائب و اقام البيعة دفع الخصومة عن نفسه لان علم الثاني بنبلة البيعة ولو اقام المدعي البيعة  
 كان الجواب هذا ذكر سيد الدين في فتاواه لو ادعى ذو اليد وديعة ولم ينفذ بيته انك حتى ينفذ  
 الثاني للمدعي قد دفعنا و لو اراد ان ينفذ بعد ذلك بيته على ما ادعاه لا يقبل بيته فلو قدم  
 الغائب هو على محضه وتو لم ينفذ ذو اليد بيته على ما ادعى من ايداع حتى صار خفا و اقام المدعي  
 من هذه الواحدة اودعته و لكن لم ينفذ الثاني بانه وجد ذو اليد بيته على ما ادعاه يقبل بيته لانه  
 ظهر ان ليس بخصم قبل من ينفذ النفاء انك اني اجمع سبيح في ذكره الى حبرة ادعى دارا و ادعى  
 ذو اليد وديعة فان في حلف الذي في يديه بانه قال ما و صبه لك او ما باعها منك فان حلف فليس  
 بخصم وان سأل كان خفا و لو اقام المدعي البيعة ان فلانا باعها منك الذي في يديه يقبل المدعي عليه حتى  
 اقام المدعي البيعة ان فلانا باعها منك الذي في يديه يقبل المدعي عليه حتى ولو ادعى في يد الوديعة ولم  
 ينفذ بيته و طلب المدعي بيته فلان الرجل ادعى اياه بخله الثاني بانه لودعها اياه و يحلف على الثاني  
 لا على العلم و ان كان على فعل الغير كمن تلمه به وهو يقول في حلف على البيات وقد مر من المسئلة  
 على الحاشية من الحجة و انه اعلم و اعيدت هنا ثانيا لهذه الزيادة و ذكر في الفصل الثامن عشر  
 من دعوته حيز من مسئلة الموصى لبيالعين على ذبي اليد ان ذال اليد لو اقام بيته انه وديعة عند  
 جهة البت الذي يدعى الوصية منه اذ قال غيبته منه فلا خصومة بينهما لانه انما دعا فقال هذا المال  
 وحصل اليه من جهة الميت كان يده يد غيبه و و دية و اياها كان لا يمكن بد خصومة في حق من  
 يدعى تملك الملك منه كان مسئلة اذا ادعى ذال اليد انه وديعة عند من جهة يدعى المدعي السدانة  
 قانه يندفع عنه الخصومة وقد مر هذا في الورق قانه لو ادعى العبد بالورثة فقال ذو اليد اودعته فلان  
 الذي يدعى الميراث عنه لا يندفع عنه المدعي في الدرجة ولو قال هو وديعة عند من جهة  
 فلان الغائب يعني رجلا لو غر الموصي اذ قال غيبته منه هو خصم الميراث بيته على ما قال لانه انصف  
 خصما بظاهر اليد فيجوز دعواه ان يده يد وديعة لا يخرج من الخصومة قال وكان الفقيه ابو بكر  
 البجلي رحمه الله يقول لا تدفع الخصومة في هذه الصورة و اقام البيعة وقاسه على ما اذا ادعى غيبته في يد  
 رجل ان اشترى من فلان الغائب و ماله ذال اليد ادعى لفلان تاغيبه من الغائب اودعته اياه و اقام البيعة

دعوى

الشرارة

عنه

منه فان قال المدعي كان فلان اودعني  
 فقلت يا محمد انك قد بدلتك  
 فقلت يا محمد انك قد بدلتك

المدعي



لا يندفع عنه الخصومة لان المدعي يدعي تلفي الملك من جهة الغائب ولم يدع ملكا مطلقا فلا يندفع عنه  
الخصومة **ع** المدعي يدعي تلفي الملك من جهة الغائب ولم يدع ملكا مطلقا فلا يندفع عنه  
الخصومة **و** ذكر في فتاوى سيد الدين لو ادعى اذا ملكا مطلقا فاقام ذوا اليد بينة انه اودعها فلان الغائب لا يندفع  
منه ثم بعد ذلك ادعى المدعي ان ذوا اليد غصب عنه ويسمع ويندفع به بينة المدعي على سبيل ادعى الغصب  
عجادي اليد في ذلك المجلس او في مجلس آخر ولو ادعى مدعي السرقة انه اشترى من فلان وقال ذوا اليد  
اودع عنده ذلك فلان دفع الخصومة عن نفسه بدون اقامة البينة وقد مر خبر من ذلك الوقال  
غصبته من ادس رفته من يدفع عنه الخصومة لا تغايرها ذلك كان للغير فلو قال مدعي السرقة  
من المودع وامر لي بالقبض منك لا يندفع عنه الخصومة ينظر في اول دعوى الغصب وذكر الباب  
الثامن دعوى الجاني المدعي اذا ادعى السرقة الغائب الذي يدعي ذوا اليد اودع عنه من يدفع  
الخصومة بينهما بغير بينة اذا خلف الذي في يده على اودع عنه فان نكل عن البينة صار خصما وان  
قال حين استخلفه القاضي ما اودع عنه ولكن غصبته منه وحلف على ذلك جعله القاضي خصما وقد  
ثبتنا قبل هذا على الحاشية من سنها دابة المحبط ان القاضي لا يلتفت لما قاله للمناقض  
ولا نقادف بينهما في المعنى وذكر في الدخلة ولو ادعى له هذه التوبة غصبه من فلان الغائب اقام  
بينة وقال ذوا اليد له ذلك الرجل اودع عنه يدفع عنه الخصومة غير ان لم يبق بينة لانها اذا  
لن ابد له ذلك الرجل وهذا اختلاف ما اذا قال هذه التوبة سرقه من فلان الغائب وقال ذوا اليد  
اودع عنه ذلك الغائب فانه لا يندفع عنه الخصومة استحقاقا ولو ادعى غيبا وقال غصبني او اخذ  
من فاقام ذوا اليد بينة على انه وصل اليه من جهة الغائب يدفع عنه الخصومة بالاجماع ولو قال المدعي سرق  
من فلان ذلك عنده وعند ذوا اليد لا يندفع ولو ادعى السرقة رجل وقال ذوا اليد اني ابتعته من ذلك  
الرجل ايضا فهو خصم لانه لا زعم له من يدعي ملكا اعترف بكونه خصما وكذا الوقال دعوى او تعدد  
على اودع منه من ذكره ووجه في دعوى الدار لو قال ذوا اليد لفلان اسكنني فيها وشهد  
في ذلك او شهدوا بغير اقرار الغائب اسكن المدعي على الدار وقالوا انه اودعها فيه اليه ولكن  
علمنا ان الدار كانت في يده هذا الذي في يده اليوم يوسيد يندفع عنه دعوى المدعي لان الشهادة بالدار  
والدار في يد اسكن شهادة بالتبليغ كان الشهادة بالهبة والدار في يد الوصيف له يوم البينة شهادة  
بالهبة والتبليغ رجل اودع اذا عند لوقه وغاب فادعى رجل انه اشترى هذه الدار من الغائب  
بيعهما بترافاق المودع بينة انه اودع بغيره عند من جهة الغائب هذا اهل يندفع الخصومة كانت وافق الفتوى

الاخيرة

وينبغي

وينبغي ان يندفع بدون اقامة البينة لانها انتقلت على ذوا اليد للغير وصل اليه من جهة الغائب في فتاوى  
عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال سئل عن الميت وكاله عامة من آخر يدعي  
حكم القاضي بما يباع عن ذوا اليد لكل بيتا جائزا فادعى رجل انه اشترى هذه الدار من فلان الموكل  
والمدعي عليه بقوله اشترى من وكيل الذي يدعي تلفي الملك عنه شرعا جازا هل يندفع الخصومة  
بدون اقامة البينة بل ان حلف الباع قال مدعيه انه اشترى من فلان الميت له دفع الخصومة عن نفسه  
قبيل على البيع البات واجاب بعض اهل الفتوى انه لا حاجة الى اقامة البينة لانه ثبت له بغيره  
يبدخصومة كافي اودع عنه والسر اذا ادعى له هذه الدار ادعى من فلان وقال ذوا اليد  
اودع عنها فلان ذلك يندفع بدون البينة وكذا دفع الدعوى في الخبر بعد هلاكه واقام المدعي عليه  
انه كان هدي ودعته اودعها او حصاده او سرقة على ما ذكرنا من الوجوه لا يقبل بينة المدعي عليه  
لان الدعوى تقع في اليدين بحكم التمسك بخلاف الخبر اذا ادعى عليه المدعي واخذ البينة من المدعي  
عليه فاذا حلف الغائب صدق المدعي عليه قال في اودع عنه وارهن ولا حاجة والمعادنة والسرقة  
يرجع المدعي على يد الغائب باخر ولا يرجع المسبوق والغاصب وان دون ويأتي في هذه الجنس  
سائل لا يخفى **هـ** اذا ادعى المدعي على الغائب انه وصل اليه من جهة الغائب فان كان الغائب  
صاحب اليد في اقراره انه وصل اليه من جهة الغائب بوجوه الوجوه التي ذكرنا فلا رجوع له امام بيم البينة  
على ادعاء من لا حاجة وارهن ويحتمل انه يدعي لنفسه دينا على الغائب بسبب على غل له ويبتكر  
وذكره اجماع وادعى على لوقه بينة دائمة او غير هلك في يده لا يندفع الخصومة من المدعي على اقامته  
البينة على ما يدعي من جهة الغير وانما يندفع الخصومة بانبات ايداع المدعي بانبات ايداع من غير  
بخلاف العيب فاذا اقر العبد فادعى على الذي اقر من يده واقام المدعي على البينة على هذه الوجوه  
كان الجواب فيه كالجواب في الموت واذا عاد العبد من سابق في فصل اودع عنه وارهن ولا حاجة  
والسرقة والمعادنة يعو على ملك الغائب وفي فصل السرقة والغصب والعارية نعو على ملك الغائب  
كان في يده لان الضمان يقتصر على ذوا اليد ان دس عشر من يده وسيد الدين لم يستقر  
ولا سبب رازار الملك الذي ابد وذكر في الصوري لاقدام على ما سئلته وما سئلته بانها  
بملك الباع على رواية اجماع وعلى رواية الزيادة لا وهو الصحيح وذكر القاضي امام علاه الدين في  
زيادة ان الصحيح رواية اجماع ولاقدام على ما سئلته وما سئلته ولا سئلته ولا سئلته  
اقراره لانه لا ملك بانها لا يندفع حتى لو اقام المدعي على بينة له المدعي استوفيه من اداسه من

له فيه

آخره



او استقامه من اذ قال بالان رسيه خريده خواست از من اين عيس را بخرم فعلا دعوى المدعى وتو ادعى الك  
 التوفيق وقال كان ملكي لکن قبضه منى ولم يدفعه الي فلما اشتريته منه لم تسع هذا المدعى  
 لان المتابعة بانه يبيع قول ملكي ويصرفه ليس ملكي ولا سند له المدعى على حتى لو اقام المدعى عليه بينه  
 ان المدعى اشترى هذا العين من فلان واقام البينة بكونه قد دفعه الى المدعى فادعى المدعى ان اقام المدعى عليه بينه  
 ان المدعى اشترى نفسه من ابي لهذا الحكم بكونه قد دفعه الى المدعى فادعى المدعى ان اقام المدعى عليه بينه  
 بينه للمدعى استأجر من هذه الارض واخذ هذه الارض من ارضه او اقام بينه ان قال بل ابن خاله راجع  
 اجابت ده تا بكم او انه قال ابن رز راجع ميا روي ده يكون دفعه بكونه افرازا انه لا ملك للمدعى  
 فيه وادعى المدعى ان ابن رز راجع ميا روي ده يكون دفعه بكونه افرازا انه لا ملك للمدعى  
 ادعى التوفيق ويقول كدور بدوم ثم اشترى اما لا يسع دعوى مطلق الملك منه وذكره دعوى المشتري  
 استجوابه وادعى ان ادعاء آخر فاستجاب له المستجواب ايضا قال فاستجاب له المستجواب ايضا  
 كان لاجل الاول وليس لاجل الثاني ولا بكونه استجاب من لاجل افرازا ان الملك له وفي قاضي الديار  
 في سابل المدعى ادعى عينا بالوكالة فقال المدعى عليه انك سبعت من هذا العين واقام البينة بكون  
 دفعه صحيحا ولو ادعى الموكل بعد ذلك صحف دعواه ولو ادعى التوفيق فقال المدعى عليه انك سبعت  
 منى وتوفر اعدت ملك من لا يسع هذا المدعى لان افرازا ادعى على الوقف لا يسع وادعى استغفار  
 يكون افرازا بالملك المستغفار منه ذكره المشتري وادعى يد رجل قال له لو ادفع الي هذه اسكنك اذ قال  
 اعطى هذا النوب اليه او هذه الدابة اركبها فادعى يد دفع اليه ثم ادعى ان الابل لنفسه يسع وتو  
 اسكني هذه الدابة او ادعى هذه الدابة او هذا النوب ثم ادعى ان نفسه لا يسع فقد جعل الاستغفار  
 افرازا بالملك المستغفار منه وروي بسع في يوسف بن اسعاف من تعرف بانه اقام بينه ان لا يسه  
 قبلت بينه ولم تجعل الاستغفار افرازا بالملك المستغفار منه كذا ذكره الرضا في الصغرى واحالة  
 الى المشتري كان وادعى ان كان يدفع لاجل فلان ثم قال المدعى ادعى فادعى ان لا يسه افرازا ان  
 لفلان يقول كان وبعث في قبض علمه وذكرنا طي ان يبيع افرازا ادعى الاول ببيع من افرازا  
 بالملك المستغفار منه كانت المسئلة واقعه الفتوى وقد ذكرنا في الاستغفار افرازا بالملك المستغفار منه  
 الدين في قضاة ادعى دابة انما ملكي فاراد ذوا اليد ابطال دعواه فقال المدعى بحضرة الشهود هذه  
 الدابة وودعها فاحفظها في العذ فاخذها المدعى لا يسع دعواه بعد ذلك لان قبول الادعاء افرازا  
 ان لا يملك له كذا انقل عن الشيخ وقيل ينبغي ان لا يسلط دعواه لان قبول الادعاء بدل على عدم الملك

هذا هو الحق في هذه المسئلة

في حق المدعى

لانه

من قول الروي بعد دعوى الملك

برجني

بطريق الدلالة وقد ادعى مدعى انه ملكه ولا يبره الدلالة مع الصريح بخلافه مدعى در ديمه شرفي كرد ياد كيلي  
 كذا يبره وادى كذا ثم ادعى الغريم لقبه ونقله هذه الاموال افرازا انه لا ملك له قال كذا من هذا  
 سمعت من انني ببحكبة عن صاحب المحبط وفي الدخلة دلاله كذا في ديمه براهيد يبره يناد  
 ثم ادعى الدلالة لنفسه ملكا مطلقا ان قال الدلالة للشرب اشترى هذا ولم يرد على ذلك تسع  
 دعواه ولم قال اشترى فانه ملك للبائع لا تسع دعواه ويكن دفعه لدعواه ان اقام البينة عليه  
 وفي قاضي رسيه الدين بجل قال اشترى هذه الدار لك فاشترىها ثم ادعى ذلك الرجل فقال  
 بيشراز انك توخر بد من خريده ام اين خانه خوشين را ببيع هذه الدعوى كانه لم يقبل بخرازا  
 فلان بكن افرازا بالملك لفلان وادام بعين باقى بخرازا بكن ملكه ويقول له بخرازا بكن ملكه  
 فتاداه البيا رجل اراه ان يشرى دارة فقال المشتري رجل اكره ان يشرى دعوى من خوي كذا كذا  
 كذا فقال ذلك الرجل ابن خانه را در دست خود و دست ترازان دارم كذا در دست دي لا يكون هذا  
 اللفظ من ابطال الحق المدعى بل لا يجوز له ان يبيع من دعواه در دست خود و دست ترازان دارم كذا  
 كذا زود تر توانم كذا في دعوى المشتري بجل ساوم رجلا كذا بخلافه في ارضه ثم ادعى ارض  
 واقام البينة بقبول مقبلي بالارض ويكن الحق للذي كانت الارض بده والارض للمدعى ادعى عينا وابنت  
 بالبينة فاقام المدعى عليه بينه انك بعت هذا العين من فلان الغائب اسافر الى الجاه والارض بالارض لا تسيل  
 هذا المدعى وذكر الناطق ان يبيع ويدفع دعوى المدعى كذا اذا اقام بينه على افرازا بالبيع من فلان ادعى  
 افرازا ان ملك فلان يقبل ببيع هذه الدابة في بيت دينا بحضرة اوارث عينا وقال هذا امر بينكم  
 فاقام الوارث بينه وبين المشتري كان يبيع هذا العين من فلان في جبهة كان دفعه بكنه اذ ذكره الدخلة  
 وذكر رسيه الدين ادعى عينا فقال ذوا اليد انك بعت هذا العين من فلان وانا اشترىته منه واقام البينة  
 يدفع دعوى المدعى ولم يكن له بينه فلم يزل المدعى وذكره المشتري بجل بده ملك فادعى رجل  
 انه له وحده واليد وقال هو لي فخلو القاي ما هو للمدعى فيشكل عمن البين والي لم يزل ينفق به  
 القاي للمدعى فقال الذي كان في يده اني كنت اشترىته منه قبل ان يبيع واقام البينة على ذلك فادعى بغي  
 به له ولا يجوز اياه البين كذا بالمشهور على الشراوى كذا فصل العيوب من بيع الدخلة اشترى منها  
 وقبضه ووجده عيبا فاراد ان يرد عيبا سواه كان فلان حاضرا او غايب فرفق ببيع هذا الدخلة ما اذا  
 اقام البينة للمشتري ببيع من فلان وفلان غايب حيث لا يقبل بينه وكان المشتري لم يرد ببيع الغيب  
 وقد قبل ببيع بغيره في هذا الفصل الثاني ايضا استدل لا يثبت كذا الناطق احكامه وصورة

لا يسع

ط

فان قالوا بالبيع بينه وبين المشتري فادعى ببيع  
 من فلان فادعى ببيع من فلان فادعى ببيع

عليه



ادعى عينا في يدي رجل انه له فاقام المدعي عليه بينة في دفع دعواه انه باع هذا العين من فلان بقبول  
بينته ولو كان البايع اقام بينته ان المشتري باع هذا العبد من هذا الرجل وهو حاضر لكنها بحمد البيع  
والشر لم يرد على المشتري الا اول ذكره الباب الثاني عشر من فتاوي رجب الدين ادعى ان املك  
مطلقا وقال المدعي عليه اني اشتريت هذه الدار من فلان وانت جوت البيع لا يسمع منه هذا الدفع  
لان لا فلان قد يبيع رجل ولا يكون المحجر ماله فلا يكون هذا الا من له ملك المدعي قلت هذا  
كانت المسئلة تحلها في نسخي لا ستره في دفعه على الرواية في مطالعني الدخلة في متفرقات  
دعوي الدفع ولم يذكر في التعليق وقال في كتاب الاستدلال في التعليق ليس كترتي والله اعلم ادعى مطلقا  
فقال المدعي عليه اني اشتريت الدار من المدعي وقال المدعي انما قلنا البيع الذي جري بيننا كان هذا دفع  
مصححا كذا الوفاة دفع وعمل المدعي عليه انك اقررت ما اشتريته كان دفعا صحيحا وكذا ادعى مطلقا  
مطلقا واقام بينته فقال المدعي عليه انك اشتريت هذا العين مني ثم اقلنا البيع واليوم هذا العين ملكي  
واقام البينة فهدا ليس يدفع لان كل واحد منهما ادعى ملكا مطلقا فتكفي بينته ان يبيع ادبي وقيل ينبغي  
ان يتقبل بينته صاحب اليد وقام هذا في المتفرقات من دعوي الدخلة واولاها ان يبيع اذا ادعى انما  
من واحد فقال ذو اليد اني اشتريت بعد ما قسمها البيع الذي جري بينكما صح الدفع ادعى ان انا  
الشر من فلان فقال المدعي عليه ادعوا كذا باطل لان في البايع الذي اشتريت هذه الدار من فلان  
كانت دفعا عند فلان ولم يرض بشرايك وحاشي ان يريه لانه كان بعد ما فاك الرهن واقام البينة  
ببيع هذا الدفع لانه لا حق لذي اليد في ذلك الرهن لان الرهن لم يبيع الرهن فليف يبيع دعوي الرهن  
كذا ذكر في الدخلة ودرر رجب الدين هذه المسئلة كذلك وقال في تعليقه ان الدفع لا يكون صحيحا  
لانما اقر بملك الرهن وبطلان الرهن فتدافع بيننا ذال بيع ان يبي لان البيع كان صحيحا البايع  
والمشتري واستناع النفاذ في الرهن فاذا بطل الرهن فقد ابيع ان يبي في حق جميع الناس كذا قاله  
الامام البرزوي واقعه القنوب ادعى على كذا اني اشتريت هذا الدار من فلان يتعا جازا وقبضت  
واليوم في يدك بغير حق فواجب عليك تسليمه الي فقال المدعي عليه ان الذي تدعي السامع باع  
من فلان يتعا جازا قبل ان يبيع منك ثم باع منك بغير اجازة فلان المشتري الاول ثم بعد ذلك ساع  
من المشتري الاول بالبيع الباتر العجيب وانا اشتريته من مشتري الباتر ايضا فهدا هو هذا الوجع  
مدفوعة عن هل يبيع هذا الدفع اذا اقام البينة ينبغي ان يبيع لان المدعي يلزمه ان يبيع في اثبات  
ملك حتى يملك اثبات السامع وقام ما يبيع حقا وادعى على المدعي فاجابه لشره بالبيع الجاز

المدعي

في دعوي الدخلة

حق

كان

لام

كان قبل شرايك ولم يجر شراوك بالبيع الجاز لانه كان في بيعي فبعد ذلك اشتريته بالبيع الباب  
وان قيل ان يبيع هذا الدفع فله وجه في الباب الخامس من فتاوي رجب الدين ادعى ان انا ملكي  
لا في اشتريته من فلان فقال ذو اليد لا بل ملكي لاني اشتريته من فلان ذلك ايضا جري الفسخ  
بينكما لذلك البيع ثم اشتريت من فلان بعد ذلك واقام البينة تسع لانه انتصت خصما عن الغائب  
في اثبات الفسخ لانه لا يمكن اثبات الشراء من فلان الغائب بعد فسخ ذلك العقد فينبغي  
خصما عنه واذا ثبت الفسخ صح البيع منه قبل القبض لان بيع العقار يجوز ولو كان في القول  
يشترط القبض بعد الفسخ لعنه البيع وفي فتاواه ايضا ادعى عينا في يدي رجل اني اشتريته  
من فلان منذ سبعة ايام وقال ذو اليد لا بل هو ملكي اشتريته من فلان الذي يدعي السامع  
منذ عشرة ايام واقام البينة بكونه لا ستره نادى فلان ان يبيعي البيع بناويح لاحي يقول  
ان يبيعه وجه في التاريخ السابق كان تلبية واذا نكر كان له ان يحلف لان مدعي التلويح ان  
لو اقر انه كان تلبية هذا العبد منه صاحب المتارخ فالا نكر كان له ان يحلف وتفسير  
التلبية انا فاضعا ان نكر البيع عند الناس يكره لا يكون فصدنا من ذلك البيع حقيقة  
ذكر في دعوي كتاب الاحكام في الفقه ادعى عينا في يدك انه حله استرا من فلان تنازع  
كذا فقام المدعي عليه بينته ان الذي تدعي تلغي الملك من جهة اقر طابعا قبل شرايك لشر هذا  
العين ملك اجبه فلان وصدة لخصم ذلك وانا اشتريته من يبي من اقر ولم يستر التاريخ في  
الافراد يجوز وبكده قبل شرايك وهكذا اذكر المسئلة صاحب الدخلة في اوابل الحاضر المردود  
وفي اول دعوي الدخلة اذا ادعى ان انا اقلنا له المدعي عليه اني اشتريت هذه الدار من وصيك  
في صغرك بكذا دم بسم الوحي او قال لشر فلان باع مني هذه الدار باطلا في البايع في حال صغرك  
ولم يسم البايع هل يسمع وهل يكره دفعا في اختلاف المتابع ولو سمى الوحي والبايع جازا بالاشهاد  
وفي فتاوي صدر الاسلام طاهر بن محمود يخط ادعى رجل على اخيه محمدا في يده وقال هذا  
ملك باع الي منك حال ما بلغت وقال ذو اليد باع مني حال صغرك قال يقول قول المدعي  
وفي الفصل الرابع من دعوي الدخلة ادعى ان انا ملكه وان انا باعته من ذي اليد في حال  
بلوغه بعد صفا وقال صاحب اليد لشر اياك باع مني حال صغرك قال يقول للابن والبينة  
لذي اليد وان اقلنا البينة يحلف بيمينه ذي اليد لانه هي المثبتة ادعى البايع على المشتري  
من البيع فقال المدعي عليه ما اشتريت العبد منك وقام المدعي بينته على العقد الذي

العبد

فقال المدعي

قبل القبض

للمدعي



ان ارسلت لمن لا ينبل للنفق كذا في الدخلة **وذكر** في العدة ادعى انه اشترى منه هذه الدخلة فانكر  
 البيع فاقام الدعي بينة على البيع ثم ادعى المدعي عليه انما قال ببيع هذا الدفع ولولم يبيع لكان له ولكن  
 ادعى انما التمر او كراة اخلف الشافعيون فيه **الباع** اذا ادعى اكراه على البيع فقال  
 المشتري اخذت التمر طائعا او سلمت طائعا واقام بينة يكون قضا وكذا في الهبة لو ادعى الوالد  
 الاكراه على الهبة فاقام الذهب له بينة على انه اخذ العوض طائعا يكون قضا ولو ادعى البائع  
 الاكراه على البيع فقال المدعي عليه انه ساقط من هذا العين بعد ذلك وانه اجازة منه  
 لذلك البيع هل يكون دفعه كان صاحب الايمان وكن اسلام ابو الفضل عبد الرحمن بن محمد  
 الترمذي استفتي عن المرأة على البيع اذا باع وسلم مكره ثم ساقط المشتري هل يكون هذا اجازة  
 لذلك البيع فقال فيه اياتا وقال ما وجدت فيه نصا والظاهر بل فيه معارضة فان الشفع  
 اذا ساقط المشتري يكون قبله للشفع فكذا يستحق اجازة لان الساقط يقتدر بملك  
 المأوم منه ويجعل له قصد الوصول الى ما في يده ولا طريق له سوى هذا فيقتضي ان  
 لا يكون اجازة هكذا افاد ولم يجز لعقوب كذا رتب خط طعن الشافعي وقد خالفنا قبل هذا  
 من فتاوي سيد الدين لم يدعي عليه اذا قل ان للدعي استيعاب متى لا يكون دفعه لا دعوى للدعي  
 عليه وفي دعوى البائع الاكراه على البيع لا حاجة الى تعيين المكره كالوادي المالك سب السعاية  
 لا حاجة الى تعيين العوان وقال بعض المتأخرين لا بد من تعيين العوان والاولى صح وكذا ثبت  
 ان اراد ان يني طائعا فاقام الدعي عليه بينة اني كنت مكرها في ذلك ان اراد بينة الاكراه ادعى  
 بالقبول لا نهائيت خلاف الظاهر في قضاة انما ولو ادعى ضيقه بسبب السرقة في البذل  
 في لو الدعوى وهكذا اخر الذي في بديه برباني ابا هاشم فقال المدعي عليه دفع الدعوى اني  
 كنت مكرها في الاقرار بالبيع لا يكون دفعه ولا قرار بالبيع مكره لا يوجب خلافا في البيع طائعا حتى  
 لو اقام بينة على ما كره على البيع ولا اراد ينبل ادعى المال على الكفيل بحكم النكاح لم يخف كاصيل وقال  
 المال جبر واجب على وكن مكره في الاقرار بتقدير لا يبيع هذا الدفع لان الدعي ادعى على كاصيل  
 وقد قبلت شفع اذا كانت النكاح باهر لان ضرر هذه الدعوى على كاصيل لا يبري من اشتريته  
 واستحق من يده فاقام البائع بينة على السخى انه باع منه قبل ان يبيع هو المشتري ببيع  
 من البائع وان لم توجد الدعوى على البائع كذا في الدخلة وفي الباب ان يبيع من غيره فتدعي ربيد  
 الدين اذا قل الرجل من لو لم يبيع ثم ان الكفيل اقام البينة على ان لا يبيع لا ينبل وكذا الوضو المهر

هذا هو الوجه في دعوى البائع  
 اذا ادعى البائع الاكراه على البيع  
 لا حاجة الى تعيين العوان  
 ولا حاجة الى تعيين المكره

ما قام

مثل الكفيل

ثم اقام البينة على دفع النكاح ولو اقام البينة على انما لا يبيع او على ان لا يبيع لان اقامه على النكاح امر  
 المال اقرار منه ببيع سبب وجوب المال فلا يسمع منه دعوى الف وبعد ذلك وينبل البينة  
 على ما بينا والبراه لان تقرير الوجوب ان بن في كذا في فتاوي قاضي خان رجل كفيل عن كره  
 في الف يبيع ثم لم ينبل اقام بينة ان كالف اني ادعاه على الكفيل عن كره لم ينبل ذلك  
 من الكفيل **وذكر** فيه ايضا رجل كفيل عن رجل بالعت ثم ادعى الكفيل لزوج كالف التي فزار  
 او فزار حرا وما اسبه ذلك مما لا يلزم واجبا لا ينبل من **ولو اقام** البينة على اقرار الكفيل  
 له لا ينبل لا يقبل بينة ولو اراد ان يخلف المطالب لا ينفذ اليه ولو كان الكفيل ادعى المال واراد  
 ان يرجع على الكفيل عنه والمطالب غائب فقال الكفيل عنه كان ان كان او فزار حرة او ما  
 ذلك واراد ان يقيم البينة على الكفيل لا ينبل بينة وبني مراد لا المال لا ينبل ويقال له اطلب  
 خصمك وخاصة فان حضر المطالب قبل ان يخلص لادان من الكفيل فخر المطالب عند الفخ لئلا  
 كان من فزار او ما اسبه ذلك بربي كاصيل الكفيل جميعا وذكر في العدة الدفع من رجعي الدعوى عليه لا يبيع  
 الا اذا كان للدعي عليه احد الورثة فقال الوارث آتاه ان المدعي قال انما يطل في الدعوى يسمع  
 ان اقام البينة وجعل جعل امر امرائه يدعى على ان لم ينصل اليه فنفقته في وقت كذا في نطق  
 نفقته متى كانت ثم لم ير المرأة ارادت ان تطلق نفقته بعد معنى ذلك الوقت ووقع اخلاف بينهما  
 في وصول النفقة في ذلك الوقت فقال في دفع دعواه الوصول انه اقرار ان لم يدفع اليه نفقته فنفق  
 لا يكون دفعه وقيل هو دفع في الوجه لان دفع الوكيل كدفع الايرب ان لو خلف لم يقض فلان  
 حقه فامر عنه فاعطاه بركة بمينة **ادعت** الطلاق الثلث واقامت البينة واقام الزوج بينة  
 انها اقرت بعد الطلاق الثلث انها اغدت بزواج لود وخلص وطلقة وانقضت عدته ونزوجه  
 وهي حلال اليوم فتدفع ليدفع بدفع والصحيح له ان يدفع يوقا او في احد ما دون الاخر  
 وان وقت وتاريخ الخلع اسبق من هذا البين يدفع وبينه المرأة مردودة ولو ادعى خلع المرأة وتوفي  
 اقرار المدعي بحرمها فهذا دفع وكذا الوارث السخى وادعى هو الخلع فهذا دفع ولو ادعى خلع امرأة  
 وادعت هي انها متكوحة فلان القاي هذا البين يدفع وقد تفرقت بل القاي وكره العدة  
 ادعت على رجل انه تزوجه على كذا امر المهر فان السخى فاقامت بينة على الخلع فادعى الزوج الخلع  
 يسمع لانه يجمل انه تزوجه منه ابوه وهو لا يعلم بذلك وفي فتاوي سيد الدين ادعت المهر على ورث  
 زوجها وادعت الورثة الخلع بعد انكار اصل النكاح لا يسمع وفي جواب صاحب المحيط ادعت النكاح

هذا هو الوجه في دعوى البائع  
 اذا ادعى البائع الاكراه على البيع  
 لا حاجة الى تعيين العوان  
 ولا حاجة الى تعيين المكره

ونزوجه  
 صح ولو ادعى نكاح امرأة واقام  
 البينة فاقامت بينة على عدم  
 الدفع انه طالعها هذا دفع طائعا







قبل الفقه بنزلة اقراره بعد الصلح وذكره اول دعوى الدخلة اذا ادعى المدعى بعد دعوى الدين ان الكد  
افرا باستيفاء هذا المال منه واقام البينة فقد قبل الاستماع بينه لان هذا دعوى اقراره طرف  
الاختلاف لان الدين تقضى بماله فيصير المتبوض معقولا على القابض بناء للدفع على عرف  
تقوى كما صل هذا دعوى الدين لنفسه فكان هذه دعوى اقراره طرف الاختلاف وقد مر ان شرط  
صحة الدعوى من هذا المجموع ادعى عشرة دنانير فقال المدعى عليه قوا اقراره كره في مراجع دود بنار  
حواشي هذا ليس يدفع لان المطالبة ليست من ازام الدين المتوصل فان الدين المتوصل بن في  
الحقيقة ولا مطالبة في احوال وذكره في دينه الدين لو قال المدعى عليه توكلت في اقراره بن حجة  
دينه في اقراره قال كفته مرارتي في دينه بنيت واقام البينة فسمع وذكر ايضا ادعى  
عقد رجل مالا او عينا فقال المدعى عليه انك اقررت في حال جواز اقرارك لغير دعوى في خصوصية  
في عليك وانبت ذلك بالبينة فسمع وتدفع دعواه وان كان يجحد انه يدعى عليه بسبب بغير اقرار  
لكن الوجه في المسقط اذا تعارضا جعل المسقط لولا ان السقوط يكون بعد الوجوب  
انصل النسخة بالاول لم ينحل في الدخلة ادعى على نفسه فاقام المدعى عليه بينة انك ابرأ من  
الدعوى فلا في سنة كذا البينة هذا الدفع وبقها ادعى مالا او فلكل المدعى عليه بن سبب لا يصح للوجوب  
كان اقراره او البينة وكذا المدعى في السب فان المدعى عليه بينة على ذلك يدفع دعوى الدين  
وان لم يكن بينة جحد المدعى عليه فيقول قوله مع اليمين قال محرم اية اكلوا في هذا قوله  
امعند البينة المال منهم عليه ولا ينفذ في قوله انه من ميسرة او دين قار وان قال هي من حشر  
واقام بينة لا يقبل عند البينة رجاءه لان البينة قد يجب عليه من حشر عنده بان يوطأ دميًا بغير اقرار  
وعندما يدفع دعوى الدين في غير بينة له بينة فالحكم ما ذكرنا فيما اذا قال قام مقامه بنيت وذكر  
رسيد الدين رجاءه ان المدعى عليه اذا اقام بينة ان للدامل قار او من غير خيعة ذلك من كذا  
ادعى عليه مائة دينار واقام المدعى عليه بينة كذا قار كره في من يدعي مدعا عليه مائة دينار وبنار  
بزر خط استأنده ام فهذا دفع صحيح وقد مر في القوي مثل هذا في رجل ادعى على ثلثه عشرين  
دينار فقال المدعى عليه قوا لكم داد بارسال اليكي بزر خط استأنده ارس و ابن بنيت دينار  
بدان سبب دعوى في كذا ومن واقام البينة على اقرار المدعى بذلك فله دفع صحيح كذا  
مصلحة التي رجل ادعى على ثلثه عشرين دينار فقال المدعى عليه قوا لكم داد بارسال اليكي بزر خط  
استأنده ارس وابن بنيت دعوى في كذا ومن واقام البينة على اقرار المدعى بذلك فله دفع صحيح

المعروف  
في سنة ١٢٠٠

مسألة

ام

٦٠  
اجاب بعض اهل عصرنا قلت واجوب كذلك فيما اذا اخذ منه الخط بالمال ما سبق انخطى به  
القابض فاما اذا دفع اليه خطه فقبضه ومن ياقبه بده حتى اخذ منه خطا بالمال يعجز بكونه يتق  
لذلك انخطى من القابض بذلك المال فيجوز ان يارب انه ذكره المحيط البراني في الفقه النعماني في فصل  
ما يجوز بيعه وما لا يجوز من مخرج البيع وجعل له على ثلثه عشرين او طعام فاشترى ماعدا بده ارم او دينار  
وتفرقا قبل نقدا لشر كان العند باطلا فلا بد منه انه وهذا افضل بحفظه وانما عنده  
غافلون فان العادة فيما بين الناس من ان لم يلحقه خطه او سخر ادماسه ذلك فضاها  
بما ضمنه غير عند غلاة البصر خطا لذهب او الفضة من ذلك ومنعونا فيما بينهم كندم رايها  
كردن وانما فاسد لكونه اقرارا عين دين بدين وذكره فتاوى سيد الدين في باب اقرار  
عشر اقرار بالرجل كتب في الحق بطريق اقرار اصابه في ادمى بعد ذلك انبى في لية الدرام وامرني  
بالاداء بالذهب فادعى الذهب بناء على ذلك لا نسمع قوله ذلك لانه رجوع كذا ذكره اختلاف  
ابن أبي نبي رحمه الله في رجل ادعى على رجل الدين رجاءه فبني اقراره بكونه خطا اقرارا بطلق  
ثم ادعى في اقراره فادعى الخط لعل في ذلك المدعى يدعي مطلق الخط بناء على مطلق اقراره هل سمع  
دفع المدعى عليه ام لا اجاب لا والله لم ادعى على ثلثه عشرين الى دفع اليك عشرة دراهم فضاقت نعم  
دفع اليك ولكن امرني ان ادفعه لفلان وقد دفعت اليه واقام البينة فضاقت في صحيح في الحق  
ادعى فبينة جارية مستهلكة فاقام المدعى عليه بينة المدعى اقرارا هذا المال المفسر اخذته فلان  
لا يمكن دفع المدعى المدعى اذا لافنا في من لا يربح يجوز ان فلا ناخذ مائة درهم عليه فادعى المدعى عليه  
في الدخلة ومثل هذا صاوت واقعة القوي في زماننا في دعوى اقراره واقعة القوي ادعى على اخذ  
مئذرا من الخطه انه قبض من رزقي الذي كان لي في ارض كذا لم يثبت دعواه حتى ادعى بعد ذلك هذه  
الخطه على هذه الوجوه على رجل لو يني لزمه دفع او لا في من لا يربح يجوز ان فبض الخطه من رزقي  
فلان ثم قبضه منه فلان لو ادعى كذا من الدخلة الوصوف فقال المدعى عليه اني لمعطيت الدين  
عوضا عن هذا الدخلة كذا دينا واقض البس في مائة ميسر سبب وجوب الدخلة لانه اذا كان سقي لا يجوز  
اخذ العوض وكذا اذا كان ميسرا لانه يصير مع القوي قبل القبض فلا بد من البيان ادعى مالا فانكر  
فقام المدعى بينة انك لم تسلمتني منذ عشرة ايام وقال المدعى عليه انك ابرأتني منذ عشرين يوما لا يصح  
دعوى لا ابرأ لك فان راجع الاستعمال عن تاريخ ابرأه وذكره في العدة ادعى لا فقال المدعى عليه  
ما كان لك علي شي فقام المدعى بينة على الدال فادعى المدعى عليه لاني سمع وكذا اقام البينة

انما الخطه فانه في زماننا في دعوى اقراره واقعة القوي ادعى على اخذ  
مئذرا من الخطه انه قبض من رزقي الذي كان لي في ارض كذا لم يثبت دعواه حتى ادعى بعد ذلك هذه  
الخطه على هذه الوجوه على رجل لو يني لزمه دفع او لا في من لا يربح يجوز ان فبض الخطه من رزقي  
فلان ثم قبضه منه فلان لو ادعى كذا من الدخلة الوصوف فقال المدعى عليه اني لمعطيت الدين  
عوضا عن هذا الدخلة كذا دينا واقض البس في مائة ميسر سبب وجوب الدخلة لانه اذا كان سقي لا يجوز  
اخذ العوض وكذا اذا كان ميسرا لانه يصير مع القوي قبل القبض فلا بد من البيان ادعى مالا فانكر  
فقام المدعى بينة انك لم تسلمتني منذ عشرة ايام وقال المدعى عليه انك ابرأتني منذ عشرين يوما لا يصح  
دعوى لا ابرأ لك فان راجع الاستعمال عن تاريخ ابرأه وذكره في العدة ادعى لا فقال المدعى عليه  
ما كان لك علي شي فقام المدعى بينة على الدال فادعى المدعى عليه لاني سمع وكذا اقام البينة

او سبب على خطه  
ط







لا يبيها فقل لا يكون دفعا وان لم يبدوا النكاح ولكن انكروا ميراثا وقالوا ليس لها الميراث بالزوجية  
 ولم يكن له دجته له عند الموت فمذا دفع ولو ادعى الميراث فاقام بينة ان الموت افرغ حال حيوته ان  
 المدعى ليس له او هو ملك المدعى او على اقرار الوارث قبل موت الميراث لا بعده انه لم يكن لابييه  
 كان كله دفعا وكذا الوهمد وان الوارث اقر ان اباها مات والدار لم يلب له كان دفعا وان شهدوا  
 ان الوارث اقر انها لبيت لابييه لانه ذهب الى اوباعها متى حال صحته لا يكون ثم اذا اقام المدعى عليه بينة  
 ان موت المدعى اقر ان هذا ملكي حال حيوته هذا دفع ولا يفل وان انا صدقته وقال بعضهم وان قل  
 لم يفل وان انا صدقته لا يكون دفعا والاولى لان لا يفرح صحيح بدون تصديق الميراث لكن يطلن تنكح به  
 ادعى اذا ميراثا عن ابيه فقال المدعى عليه ان اباك باعها ففلان في حال حيوته وصحة بكذا اداني  
 اشتري من فلان واقام البينة فقد قيل لا يبع هذا المدعى لاحتمال التوفيق وقبل بيع وهو لا يبيع اذا  
 ادعى الدين حكم الحاكم او ادعاه وارث المدعى فاقام المدعى عليه بينة لانه لا يبيع الا بالمال اليك او  
 لا يبيع الا ما كان بينة ان مودة اخي من العتق في حيوته او قال انك اخي جنتي من العتق بعد موت  
 ابيك واقام بينة يندفع دعوي المدعى في قاضي وسيد القاضي ادعى ان ميراثا عن ابيه فقال المدعى عليه  
 ان اباك اقر ان هذا دجته في يدي اليد او دعي فلان واقام بينة يندفع دعوي المدعى الا اذا ادعى الوارث  
 التوفيق ويقول ان ملك فلان دني يدك ودجته لكن ان شئني ابي من فلان دني في ملكي لاي يوم سمع انا  
 وارثه فحينئذ يغفل بينة **ثبت** بنوة الميراث بذكر الاسمي الي كذا فاقام المدعى عليه بينة ان اقر ان ابن فلان  
 لو يندفع دعوي المدعى عنه وكذا اذا ادعى المدعى عليه ان ادعى على اخوانه ان ملك فذكر اسم ابيه وجد وقفي  
 القاضي يسمي ذلك الرجل يندفع دعوي المدعى في الباب اى دعي عن ميراثي وسيد الدين دعوي  
 كذا كذا برادر زاده فلان ميت وارث كفتة كفتة كفتة كفتة **ثبت** بينة لا يكون دفعا فقل ان التوفيق  
 ممكن ان كانت بنت عم الميت ستخرج ابي الميت فاولد ولد للميت وان اخيه هكذا قال بعض من ادركه  
 امرأة ماتت فجاء رجل وادعى ميراثا وقال كان في نكاحي لاي يوم موتها فقال دنتها انك قلت  
 انك ابن مرد زني بود ميراث بردي وانبتوا بالبيدة يتقبل كذا دفعا ولكن قوله ان ابن مرد زني بودي  
 اقر ان له لبيت امرأته وقبل لا يكون هذا اللفظ اقرارا انها لبيت امرأته كذا قوله ان فلان  
 في الدلالة هب اليه لا يكون اقرارا ان فلانا لبيت في الدلالة لا محالة على ما ذكرتم معنوم كلام وظاهر  
 المذهب عندنا ان المعنوم ليس صحيحا وكذا قال انك قلت كانت امرأتي الا اني طلقته فكذا البينة  
 مان الزوج انبت نكاحها بالبيدة يوم الموت وما البينة الا دني لا ياتي في ذلك كذا ان طلقها ثم تزوجها

المدعى عليه

منه

فلا

ذكره شهد ان الحجاج في العتق وفي ما يلب الخ الميراث النسبي اذا ادعى انه عصبه الميت وابن عمه وذكر النسب  
 واقام البينة ثم اقام اخم بينة ان النسب بخلاف هذا وبين ان لم ينفذ الاول لا ينفذ الثاني  
 وان قضي بالاول لا ينفذ الثاني وكذا يطلن اقراره يوم النكاح بالكو في هذه واعترف عبده بملكه  
 يوم النكاح هذه السنة ولو اقام البينة انه ابن عمه لابييه وامه فاقام المدعى بينة انه ابن العم لاسيه  
 لا يبيها قبل العتق بالاول كان دفعا وكذا الوارث اقر ان الميت ابن عمي لابيي كذا في  
 بجميع النوازل ادعى كذا في بد حال ميراثا عن اخيه فقل اننا لم نسمع اسم ابي حرمه وابو حرمه الحارث  
 بشايع فاقام المدعى عليه بينة ان المدعى كان زعم قبل هذا انه ابن عاتقة بنت علي الحسين فجاب  
 شيخ الاسلام عطاه بن حمزة رحمه الله انه دفع له دعواه كذا ادعى عتقاني يدان ميراثا عن ابيه ثم ادعاه  
 ميراثا عن ابيه وكان نسلا لاسلام لاور حبيدي ينفذ في جنس هذه انه لا يندفع دعوي المدعى ولا يقبل  
 بينة المدعى عليه على اذاعه وتابعة في ذلك بعض ما في زمانه وبه كان يفتي طهري الدين العتيقي  
 وهو الاصول عندنا قال ايضا حبل لدرجة لاننا لو قبلنا ان يتقبل على اثبات اسم جد المدعى وان  
 ليس بحميم فيه او لنفي ما ادعاه ميراثا عن ميراثي ومي على النبي غير مستبلة وعلى هذه امثلة كانت دفعة  
 العتق ادعى على اخوانه كان لابييه على القاسم بن محمد عليك كذا وان مات قبل كسيفه شئ من  
 معارفك ميراثا للمدعى فقال المدعى عليه ان والد القاسم احمد لا ينفذ هذا دفعا دعوي المدعى ولا يقبل  
 ذلك علم اخوان شمس الاسلام عطاه بن حمزة اختيار شمس الاسلام على السفيدي واختار السيد  
 الاجل ناصر الدين رحمه الله فقلت وانا اصل لاهذا واجواب فانك به شمس الاسلام ومطابقة  
 ما من صلة الدية ومثل النسب من قاضي وسيد الدين على اى سنية وتقصده قولنا ما ذكر في  
 النسخ امرأه محتاجة خاضت على ليف من القاضي لها النفقة عليها فاقام العم بينة على جلاله اخوها  
 وهو ادعى بالنفقة عليها وانكوت المرأة ذلك فالقاضي يبرئ بالنفقة ويقول لها لست بغيره فثبت لك  
 النفقة على لراح بخلاف اذا ثبت النسب من رجل لا افضل البينة من الرجل كذا في ابواب  
 الثاني من فتاوي سيد الدين ادعى على رجل هو محمد بن عبد اسد زاده بنادانم ظهر له اسم جد  
 احمد بن عبد الله لا يطل المدعى كذا ان لا يكون لجد اسماء ادعى الميراث وقال له وارث  
 له فبري لم ادعى المدعى عليه ان ذلك اخا واختا وقد قلت لا وارث له فبري جلي فتوبى شيخ  
 الاسلام لاور حبيدي للمدعى اقر بذلك يطل المدعى الشكوة اما لو اراد المدعى عليه  
 اثباته عليه لا شمع وفي كتاب الكفاية ان يسمع له ان يسمع له في الدرجة وكان المذكور في المختار باب ما من من

السنة

دعي

قوله

لوه

ومنا ما قلنا في كتابنا  
 الاول في كتابنا على شيخ الاسلام  
 تاليفه



فتاوي وسيد الدين الوفا رحمه الله ان البيعة تجوز تقبل على من يخرج حق ابطال حج الحزم في حق نبوت ذلك  
 التي كالغاية اذا قاموا البيعة على ورثة المقتول ان قاتل ابيكم فلا ادعي دارا امراة عن ابيه فقال  
 المدعي عليه لم يكن لا يبيك فيها حتى تم ادعي المدعي عليه انه اشتراها من اب المدعي واذا ادعي ان اباه اقر  
 به له فدعوى المدعي عليه صحيح لانه لم يكن لا يبيك بعد ما اشتراها المدعي عليه ولا قال لم تكن لا يبيك  
 فط ادعي لم يكن لا يبيك فيها حتى فط لا نسج دعواه السر المتناقض وتسع دعواه او اذاني الله  
 له لعدم التناقض فتاوي وسيد الدين ادعت امرأة ان فلانا تزوجني في رجب سنة كذا  
 وتدعي المهر والميراث في تركته فاقامت الورثة بيعة ان مودتها ماتت في جمادى تلك السنة لا قبل  
 هذه البيعة لانهم يثبتون الموت والموت لا يدخل تحت النكاح ويثبت النكاح والمهر في تركته وفي فتاوي  
 ايضا ادعي انه قتل مورثي يوم كذا فاقام المدعي بيعة ان مودته كان ميتا في ذلك اليوم لا قبل  
 البيعة على الوفا في باب دعوى الجبايات وفيها ايضا ادعي دارا امراة من جمع ابيهم مات ولا  
 وارث لم سواهم ثم ظهر له دارنا اقر بجمع دعواي في قدر حصنهم من الميراث لانه لم يلقى له  
 في الزيادة وفي الفجره اذا ادعي الميراث وقال سوارف له غربي فقال المدعي عليه ان ذلك اخا  
 واخا وقد قلت لا وارث له عزبي حكى فتوى شمس السلام الادريجي ان المدعي لو اقر  
 بذلك يبطل الدعوى والشهادة اما لو اراد المدعي على ابناءه لا نسج قال صاحب الفجره وفي  
 كتاب الجبايات ان نسج بيعة تلك وكان المراد من مسئلة الجبايات اقامه العاقل البيعة على  
 ورثة المقتول ان قاتل ابيكم فدمرت بخرمة وادعي الفتوى ادعي دارا امراة عن اخيه  
 فقال المدعي عليه اني اشتريت هذه الدار من ابن اخيك لان اخاك مات وترك ابنا وانا  
 اشتريتها منه وليس لك ميراث مع وجود ابن عن نسج هذه الدار فغلبت في ما اذا اقام بيعة  
 ان له وارثا لا يبيك في تركته لا قبل اياه لانه لا ينفك فله وجه ايضا فتأمل فتعني ما  
 في الفجره ادعي له فلانا مات وترك دارا لامي ومات وترك ميراثا لي وفتى بالبيعة  
 فقال المدعي عليه لزامك التي تدعي لارثها مات قبل فلان الذي يدعي انه مات اولاد اقم  
 البيعة فقد قبل هذا في صحيح وفتى غير صحيح لما في تركته لا يدخل تحت الفجره فلا يثبت بيعة  
 المدعي عليه من فلان قبل موت فلان وفي فتاوي وسيد الدين ادعي دارا امراة عن ابيه واقام بيعة  
 فاقام المدعي عليه بيعة ان اباك اقر حاله حيا انها ملكي تسع هذا الدفع ولو اقام المدعي عليه بيعة  
 انك اقرت ان هذه الدار ملك لي وحقه به بل هذا الدفع ايضا وقد غلبت من الدفاع فيقبل

وقال اوصت المرأة الميراث  
 والمهر من المنة واقام  
 الورثة قبلت في المنة  
 موت المورث لا يبيك  
 عليه

بسمع

زمان

حفظ

بسم

بيعة الارث بلا تقصير من قول المدعي عليه ذكر التاريخ في اقرار المورث والمدعي لم يذكر التاريخ في اقرار  
 المدعي عليه فيقبل بيعة المدعي وتام هذا في الباب كما ويحتمل فتاوي اذ قال المستقر من اقرار  
 فلان ولكن ما اخذت المال كحلف المورث بالله ما اقرها ولا لان سوارف لم يذكر بوجوب المال  
 وهو يدعي انه اقرها ولا والمقرض ينكر فيحلف في الباب الثاني من فتاوي وسيد الدين وفيها ايضا  
 رجل جاء بخط فبر اقرار رجل بيل فقال المرافرة به كما ذكروا وقد طلبت ان يخط مني فقال لي موكل  
 بيار خط يتودم وشهد اليهودي يدي الثاني المدعي قال هكذا لا يكون فتا مام بشهدوا  
 على اقرار المدعي ان خط رد دست من باطل است وفي هذا الباب منه ادعي على عشرة دنانير  
 بسبب صحيح فانك في حق المدعي خط اقراره فقال المدعي عليه من اقراره كذا ام لكن ذكرته ام  
 هذا النكاح بعد اقراره فلا نسج ذلك منه وذكر الثاني امام طبراني في باب استخفاف من مزج  
 الجاهل الصغير اصابه بالجميع الموائد رجل ادعي مالا فانكر فقال المدعي انه كتب بذلك خط  
 فانكر المدعي عليه لم يكتب خط فانكر ان يكتب على يده فكتب فكان من الخط من ماله دال على انما  
 خط كاتب واحد لا يفي على مال المدعي لان هذا لا يثبت له على حاله اذ قال هذا خطي  
 وانا كتبه ولكن ليس علي هذا المال وفي القول قوله ولا نسج عليه فقلت وهكذا في المسئلة  
 في سندات الجاهل في الفتاوي في ما قبله الحسن السفيدي رحمه الله واحال هذا الجواب اليه  
 انه كذا الجواب وادعي انه ذكر في كتاب سوارف في كتاب السبيد امامنا صرح الدين رحمه الله وقد ذكر  
 في كتاب الطلاق انه لو ثبت الطلاق على الرسم في مثل ما قال لم انوبه الطلاق لا ينفذ وكذا  
 الاقرار وتاويل ما يقول ان لو كتب على الرسم ذكر الثاني طبراني رحمه الله في فتاوي  
 شطام في كونه شرط من شرط الدفع فقال لو ادعي النكاح فدفعت دعوى الطلاق او دعوى اقرار الطلاق  
 او دعوى اقرار حرمه المصاهرة او الرضاع وقد ثبتت من قبل الرمز ادعي نكاح امرأة فادعت هي  
 انها متلوحة فلان الغائب فلهذا ليس يدفع وذكر في نكاح فقب راصحكم واحال اليه فتاوي شيخ الدين  
 رحمه الله ادعي على امرأة نكاحا فانكرت وقالت انا امرأة فلان الغائب وهو موقوف واقام  
 المدعي البيعة قبلت بيعة الا ان يكون نكاح الغائب موقوف وكو ادعي عليه نكاحا فانكرت فحلفت  
 قبل اسمع بيعة عند ابي حنيفة رحمه الله وحسن هذا في دعوى النكاح وفي فتاوي وسيد الدين  
 في الباب الثاني منها تزوج امرأة فشهد على اخيه بخبرها عند النكاح في هذه المرأة متلوحة فلان  
 الغائب لا يثبت هذه الشهادة ولا يثبت بحيلولة لعدم اخف من الغائب وكو ادعي الرجوع في الهبة فدفعت

مطلوب ما اراد المستقر بالاثبات

مطلوب ما اراد المستقر بالاثبات



ان يبيع البيعة على المتعدي او على انه اذداد الوهب زبادة مستعمل دار في بدان ادعى آخر انه اشترى  
 هذه الدار من فلان بكذا دواهيكله يبيد واقام على ذلك فخرج هذه الدار على يد المدعي عليه  
 على المدعي انه اشترىها من يد المدعي الشراعية وبيع البيعة على ذلك فخرج جميع لان كل واحد منهما  
 يملك ذلك من واحد وجنيد بزوج صاحب اليد اليد ادعى عتي في يد رجل انه اشترى من فلان  
 ابن فلان في يوم كذا سنة كذا واقام بيعة على دعواه ونزج الحكم فادعى المدعي عليه دفع وعلى ان  
 الذي ادعى ملك ذلك من جهة اخرى قبل تاريخ شرائك او قبل شرائك سنة طابق ان هذه الدار  
 ملك اخيه فلان وحقه وصدة اخيه فلان في ذلك وانا اشترى هذا العبد من اخيه ذلك المثل  
 فخرجوا على طلبة هذا السيد فنفقت اجوبة المتعينين هذه الدار مع جميع من استفتوا بعد  
 ذلك المدعي عليه الدفع لوطالب من يد المدعي بان وقت ذلك كان داره متى كان في ان يسمه كان في  
 هل يحكم عليه ان يفتت اجوبة لانه لا يحكم لانه يميز من يد المدعي اليه حيث قال فلان في شرائك  
 او قبل شرائك مذكورة المحاضر المرددة ولو ادعى اية ملكا مطلقا او بالنتائج واقام بيعة على ذلك  
 فخرج هذه الدار على يد المدعي صاحب اليد بالنتائج وجنيد بزوج المدعي لان صاحب اليد  
 يدعى النتائج او يدعى الادعاء ولو ادعى ان املكها مطلقا فقال المدعي عليه وجه الدفع ان الذي  
 اقر له المدعي عليه اشترى هذه الدار من فلان وله هذه الدار منه انه لا يملك فيه هل يكون هذا  
 دفع ذكره فثواب قاضي خان ملة تدعى انه لا يكون دفع وصورة رجل ادعى في الثاني يد على حل  
 فقال الذي في يديه او دعبه فلان وقال المدعي ما او دعبه فلان وقله وبعبه ان اجابته منك فالتفتي  
 بحلف الذي في يديه الدار باسمه ما وبعبه ذلك ولا باع منك بعد ما ادعى اياك فان نكل عن الجرحه  
 خفت المدعي من هذه الملة ولعل على المدعي اذا اقر ان المدعي عليه اشترى الدار من فلان لا يكون اذ ازا  
 منه بانه لا يملك له فيه وذكره سيد الدين في باب الكا دية عشر فثواب ادعى له هذه العصبية مير  
 لا ولا خير من ابيع فلان فقال المدعي عليه انك اقرت لشرافي باع العصبية هذه منك وسلم وهذه الدار  
 منك ان ملكك لا فلا يبيع منك دعوى كارت من راب قبل لا يبيع هذا الدفع لانه يقر ان ابي باع منك  
 بيتا جازي الكا اقر بايغ فخرج من اقر فلان باع هذه الدار ادعى ان املكها فسمع الا اذا اقر ان باع بيتا  
 جازي في لا تسمع دعواه بعد ذلك وقيل اذا باع الدار في يده وقت ابيع او قال باع وسلم فهذا  
 يفي لان هذه اما يد على الملك ادعى عتي في بدان واقام البيعة من دفع هذه الدار على يد المدعي عليه  
 انه وديعة في يده اذ اجازه او رده وبيع البيعة على ذلك فخرج المدعي لانه احوال اليد على غيره وقد تم

بنيان المدعي عليه

ايضا انه

ما يطلب  
 او لا على الساع صاحب  
 اليد المدعي وهو الخارج

ادار

اراد المدعي دفع دفع يدعي عليه فعل الغصب ربيع البيعة على ذلك جنيد بزوج المدعي عليه وقد تم  
 ايضا ولو لم يكن له اليد بيعة على ابداع حتى فني النسخ في العين المدعي لم اراد المدعي عليه وجد بيعة على ابداع  
 واقامه لا تقبل بيعة وانما حصل من البيعة من المدعي عليه على ابداع مقبولة قبل الفسخ غير مقبولة بعد  
 ولو ادعى ميراثا لعصبة فخرج من يد المدعي عليه لفرار المدعي انه مردوب لا راحم وجنيد بزوج المدعي  
 ومن هذه الدار ان يبيع اذا كان قبل الفسخ بالعصبة اما بعد الفسخ فلا يبيع ولو طلبت المرأة الفسخ  
 بعد الفسخ من اجل سبب الغصب فخرج من يد المدعي عليه لفرارها لوصول ايمه او دعوى اختياره اتمام معه ولو  
 ادعى الشريك على رجل وادعى تسليم راس المال فخرج من يد المدعي عليه الفسخ وتسلم راس المال اليه ولو ادعى  
 ان من مالا فذكر فضا على سبب المدعي عليه واقام بيعة على الفسخ او كارت لا تبطل الفسخ ولا يقبل البيعة  
 فان كان المدعي عليه قبل الفسخ ادعى الفسخ او كارت وانكر المدعي ذلك فضا على سبب المدعي عليه واقام المدعي عليه بيعة  
 على الفسخ او كارت لا تبطل الفسخ وجنيد بزوج المدعي عليه فخرج من يد المدعي عليه الفسخ فان قام البايع  
 بيعة على اقرار الشريك انه باع العبد من غيره قبلت بيعة وليس للمشتري الرد ولو اقام البايع  
 بيعة للمشتري باع من فلان وفلان حاضرة يتحد والمشتري كاذن يتحد ايضا كان يجوز له ان يبيع  
 الا قاله لان يجوز مصادرة النكاح فسخ له ولا يبيع بالغير ذكره في فصل العيوب يسير فثواب في  
 خان رحمه الله ذكره باب دعوى الدين على الدين فثواب في سبب الدين يسير فثواب في  
 قاضي خان اذا قال انا وارث فلان لا يبيع ما لم يفرجه كارت ولو قال انا وارث فلان لم  
 ادعى انه وارثه وبين اجماعهم يرون ان الفسخ النسب من يد المدعي عليه وذكره حاشي ثوب النسب  
 اذ قال ليس هذا الولد مني ثم قال هو مني يبيع من لا يقر اياه ابي يغتصب حق الميراث اما حق الفسخ فانه يفت  
 فيه من رجل معين كونه مخلوقا من ماله فافا قال ليس هذا الولد مني لا يملك ابطر من الولد فافا و  
 لا النعدي يبيع ولو قال هذا الولد مني ثم قال ليس بولدي لا يبيع النقي لانه ثبت النسب واذا ثبت النسب  
 لا يفتني لاني وهذه اذا صدق الابن ثم عاد الى النعدي في بيعة البيعة لان اقرار راب لم يبطل لعدم  
 الابن فيثبت النسب ولو انكر راب اقراره فاقام الابن بيعة انه اقر ابي ابي يقبل بيعة واقراره بانه ابي يقبل  
 لانه اقراره على نفسه بانه جزو اهل اقراره بانه اخو لا يقبل لانه اقراره على الغير وذكره بعد هذه الدار ان  
 الفسخ المدعي لا يملك ما يبيع المدعي في صورة مدعي ما اذا قال ليس هذا ابي ثم ادعى انه ابنه  
 ويكره هذا الفسخ فانما اذا ادعى لثلاث وصدة فلان وبيعت بيعة ثم ادعى ان ابن فلان  
 ههنا لا يسمع لانه يتغير الباطل حتى اقراره ازل ذكر ذلك اذا قال ان لبي فلان ولم يصدق فلان لا يبيع

ثم

باب

حقني

وقد تقدم

انما تصدق على من لا يملك  
 على الغيبة فانه جزو فلان لم يصدق في الابن

ثم ادعى انه ابن فلان



افران الثاني لان الاول حق التصديق فلم يحسن اقران الثاني يؤدي ذلك الى ابطال حق التصديق للاخوان  
 لا يجوز وصار كما لو ادعى انه مولي فلان ولم يثبت في فلان ثم ادعى انه مولي فلان لوفاء لا يصح لانه ثبت الاول  
 حق التصديق فلم يعتبرنا اقران الثاني لودي الى ابطال حق الاول في التصديق كذا هذا وذكر فيه  
 ايضا ولو ان ابناء موصوف النسب من رجل فقال انا ابن فلان آخر لا يصح لانه لا يندرج في محمول  
 النسب ولا يجوز ان يثبت في من يسمي هذا اذ عرف انه موصوف النسب من غيره وذكر في ايضا رجل له ابن  
 فافترسه الرجل فجعل ماله للمفترسه لانه رضي بان يأخذ هو ماله فصار كما لو حصل جميع المال وليس في  
 صرف المال بل ذلك الرجل لم يثبت اقران في حال عدم الوارف لانه في حال اقران مات ولم يثبت  
 وارث لم يثبت ذلك للمفترسه ولو كان المفترسه موصوف النسب فقال المفترسه ابن اخي وابن عمي ومات  
 ولم يثبت له وارث فلهذا لك اجماعنا لانه لما اقر بان اخ له فقد رضي بالملك له فيعبر عنه عن الوصية وفردنا  
 المسألة قبل هذا فنعرض بل الثاني فنثبت ما بل دعوى النكاح فينظر فيه والله سبحانه اعلم

### الفصل الثامن

في دعوى النكاح مع ذب البدن في ذكر التاريخ في الدعوى والسكادة ذكر في دعوى الدخول رجل ادعى ولدا  
 او غنما او اخا متقولا في بدو رجل مطلقا او اما بينة على الملك المطلق بغير بينة الخاب عند علمائنا  
 الثلثة وهذا اذا لم يذكر ان تاريخي فاما اذا ذكره ان كان سرا فذلك في دعوى النكاح وفي تاريخ اصدقا  
 استوى بغير استنبه نادج لان التاريخ عبر عند لي حسيه في دعوى مطلق الملك وهو قول لي يوسف  
 الآف وقول محمد ادرهم اسد على قول لي يوسف ادره وهو قول محمد لا يجرى للتاريخ في دعوى مطلق الملك  
 فيبقى النكاح في دعوى حرقنا وب قاضي ظهير الدين في دعوى النكاح او اقام الخاب وهو البطلان واحد بينة  
 على النكاح مطلقا من غير تاريخ بغير بينة صاحب اليد ولو دفع في النكاح بينة ثم اقام صاحب اليد  
 بينة هل يفتي بيمينته فيما خلا من التاريخ في دعوى مطلق الملك فيما سبب النكاح لا يثبت بينة صاحب  
 اليد بل الملك بعد ما صار مقتضى علم بالانقضاء اذا اذ الخاب وهو البطلان المذكور في تاريخ  
 احدهما سبق اما اذا اقر احداهما دون الآخر فعلى قول لي حسيه رحمه الله بغير النكاح وهو بينة  
 ايضا ان يفتي به للزوج في هذه الصورة وهذه الرواية استحسن لي التاريخ في دعوى مطلق الملك حاله  
 الاثر اذ معتبر عنده ونحن الصحيح من مذهبه والشهر عنه في التاريخ حاله ان اقر في دعوى الملك  
 المطلق غير معتبر ذكره المصراية ان في دعوى مطلق الملك اذا اقر احداهما ولم يقر الآخر بغير النكاح  
 عند لي حسيه رحمه الله ومحمد ومحمد بن يوسف رحمه الله بغير النكاح وهذا ذكره في السبوط في كتاب النكاح

ذلك

هذا هو الصحيح في دعوى النكاح  
 لا يجوز ان يثبت في من يسمي هذا اذ عرف انه موصوف النسب من غيره وذكر في ايضا رجل له ابن  
 فافترسه الرجل فجعل ماله للمفترسه لانه رضي بان يأخذ هو ماله فصار كما لو حصل جميع المال وليس في  
 صرف المال بل ذلك الرجل لم يثبت اقران في حال عدم الوارف لانه في حال اقران مات ولم يثبت  
 وارث لم يثبت ذلك للمفترسه ولو كان المفترسه موصوف النسب فقال المفترسه ابن اخي وابن عمي ومات  
 ولم يثبت له وارث فلهذا لك اجماعنا لانه لما اقر بان اخ له فقد رضي بالملك له فيعبر عنه عن الوصية وفردنا  
 المسألة قبل هذا فنعرض بل الثاني فنثبت ما بل دعوى النكاح فينظر فيه والله سبحانه اعلم

هذا هو الصحيح في دعوى النكاح  
 لا يجوز ان يثبت في من يسمي هذا اذ عرف انه موصوف النسب من غيره وذكر في ايضا رجل له ابن  
 فافترسه الرجل فجعل ماله للمفترسه لانه رضي بان يأخذ هو ماله فصار كما لو حصل جميع المال وليس في  
 صرف المال بل ذلك الرجل لم يثبت اقران في حال عدم الوارف لانه في حال اقران مات ولم يثبت  
 وارث لم يثبت ذلك للمفترسه ولو كان المفترسه موصوف النسب فقال المفترسه ابن اخي وابن عمي ومات  
 ولم يثبت له وارث فلهذا لك اجماعنا لانه لما اقر بان اخ له فقد رضي بالملك له فيعبر عنه عن الوصية وفردنا  
 المسألة قبل هذا فنعرض بل الثاني فنثبت ما بل دعوى النكاح فينظر فيه والله سبحانه اعلم

مع ذب البدن اذا ادعى ملكا مطلقا في كل الصور التي ادعى الا اذا اقام صاحب اليد بينة على النكاح او اقرار  
 نادج في دعوى صاحب اليد سبق وتو ادعى حقا او فالا دعواه وهذا الخاب يعني منذ سنين في الدعوى  
 ان اقيم البينة ان هذا الخاب ملكي في جدي منذ سنة وما كسبه ذلك بغيري لدعي ولا يثبت للبينة الدعي  
 عليه لان ما ذكره لدعي من التاريخ تاريخ غيبة الخاب من يد لانا في ملكه وكان دعواه في الملك المطلق خابنا  
 عن التاريخ وصاحب اليد في التاريخ ان التاريخ حاله ان اقراد لا يعتبر عند لي حسيه رحمه الله في دعوى  
 صاحب اليد دعوى مطلق الملك لدعوى الخاب فيبقى بينة الخاب كذا ذكر في الدخول وذكر في السلام  
 نظام الدين رحمه الله في جواهره في النكاح في اوسط باب ما يدعيه الرجل من كذب الدعي وتو اقام الخاب  
 بينة له هذه الرواية منذ سنين و اقام ذو اليد الثاني بدو منذ سنين في النكاح لان صاحب اليد  
 لم يثبت البينة على الملك ودعي لي حسيه رحمه الله انما لصاحب اليد رواه عنه ابو يوسف هذا اذا ادعى الخاب في  
 ذي اليد ملكا مطلقا فان ادعى النكاح بغير بينة في اليد وكذا اذا ادعى ذو اليد النكاح  
 والخاب ملكا مطلقا هذا اذا لم يقر خابا فان اقر خابا في النكاح واد اكل سن الدابة في النكاح في تاريخ  
 على ان يثبت البينة وان يثبت الدابة في بد صاحب اليد وقضا ترك في سنخ الطوبى وان كان سن الدابة  
 في تاريخ في تاريخ فيه روايتان في رواية بغيري ما بينهما بغيري وان كان سن الدابة في تاريخ في تاريخ  
 اليد وكذا كونه الهديا واذا اشكل سن الدابة كانت بينهما ولم يثبت سن الدابة في تاريخ بطلت  
 البينة وان موضع آخر واذا اشكل سن الدابة انما بغيري ما بينهما اذا كانت الدابة في يد ثالث فان كانت  
 في يد احدهما بغيري ما بينهما اليد كذا اطالعة في موضع ثمة في مبسوط الفقير الى الله في يد صاحب  
 اقام آخر بينة انما منذ سنين في تاريخ اقام بينة فاداه في بنت منذ سنين في تاريخ دعواه لان  
 سن الدابة كذب شهوة هذا الذي ذكرنا فقام يد الخاب على ذي اليد فعلا احوالوا دعي عليه  
 فعلا بان ادعى النكاح وادعى الخاب ان ملكه غيبة في يد ابا او احوال او ادعى يد ذي اليد  
 و اقام بينة بغيري بينة الخاب والخاص بان بينة ذي اليد على النكاح على بينة الخاب على النكاح اول  
 مطلق الملك بان ادعى ذو اليد النكاح او ادعى الخاب ملكا مطلقا اذا لم يدعي على ذي اليد فعلا نحو الفقير  
 او الوديع او كاهن او الرهن او العارية او ما كسبه ذلك فاما ادعى الخاب فعلا مع ذلك فيبينه  
 الخاب اول كذا ذكر في دعوى الدخول وذكر في الفقير ابو الليث في دعوى النكاح من البسوط ما في لف  
 الذخيرة الذخيرة فقال في يد رجل اقام آخر بينة انما دعيه في يد اليد او اقراره في يد  
 وصاحب اليد اقام بينة انما دعيه في يد غيره فانه بغيري ما لصاحب اليد لانه يد ملك النكاح وكذا آخر

ذو اليد

هذا هو الصحيح في دعوى النكاح  
 لا يجوز ان يثبت في من يسمي هذا اذ عرف انه موصوف النسب من غيره وذكر في ايضا رجل له ابن  
 فافترسه الرجل فجعل ماله للمفترسه لانه رضي بان يأخذ هو ماله فصار كما لو حصل جميع المال وليس في  
 صرف المال بل ذلك الرجل لم يثبت اقران في حال عدم الوارف لانه في حال اقران مات ولم يثبت  
 وارث لم يثبت ذلك للمفترسه ولو كان المفترسه موصوف النسب فقال المفترسه ابن اخي وابن عمي ومات  
 ولم يثبت له وارث فلهذا لك اجماعنا لانه لما اقر بان اخ له فقد رضي بالملك له فيعبر عنه عن الوصية وفردنا  
 المسألة قبل هذا فنعرض بل الثاني فنثبت ما بل دعوى النكاح فينظر فيه والله سبحانه اعلم

عني

هذا هو الصحيح في دعوى النكاح  
 لا يجوز ان يثبت في من يسمي هذا اذ عرف انه موصوف النسب من غيره وذكر في ايضا رجل له ابن  
 فافترسه الرجل فجعل ماله للمفترسه لانه رضي بان يأخذ هو ماله فصار كما لو حصل جميع المال وليس في  
 صرف المال بل ذلك الرجل لم يثبت اقران في حال عدم الوارف لانه في حال اقران مات ولم يثبت  
 وارث لم يثبت ذلك للمفترسه ولو كان المفترسه موصوف النسب فقال المفترسه ابن اخي وابن عمي ومات  
 ولم يثبت له وارث فلهذا لك اجماعنا لانه لما اقر بان اخ له فقد رضي بالملك له فيعبر عنه عن الوصية وفردنا  
 المسألة قبل هذا فنعرض بل الثاني فنثبت ما بل دعوى النكاح فينظر فيه والله سبحانه اعلم

الخارج

اذا







الحيا من بيع الزبادات اذا ادعى الشرا من واحد واقام بينة والدار في يد البايع ووقت بينة احدهما دون الآخر فمضاه لوقت اول وقت بينة احدهما دون الآخر يكن شهدا معاينة القبض فالذي سنده والجماعة بينة القبض ولي وكثر شهدا على اقرار البايع بالقبض فصاحب الوقت ادعى ان الدار في يد البايع فان كانت في يد احدهما ووقت الخراج قد ابدى في تلك ولو ادعى الشرا من واحد والدار في يد البايع واقام احدهما البينة على الشرا وان مضى من عشرة ايام كانت الدار لصاحب الوقت كذا لو كانت الدار في يدي الذي اقام البينة على القبض من عشرة ايام اخذت منه ودفعته لآخر لا بينة كذا نصحت بسوق قبضته ولو اقام الذي لم يثبت به انه قبض من غيره واقام ذو اليد بينة على القبض من غيره فثبت ان اقام او اقام البينة على الشرا لم يثبت له القبض كانت الدار له لان قيام بدو في الحال بل على سبب القبض قد ثبت له التاريخ فثبت ان لا بدريه قبل قبض الخراج او بعد فلفظ البينتان ونزع حذو اليد يده القابض كذا لو كانت الدار في يد البايع ولم يوقت الشرا وقتا واقام احدهما البينة على القبض من غيره ولاحق على القبض لم يوقت فصاحب الوقت ادعى ان القبض ارعاه في حكمه يحد من وقت القبض به ان يظهر قدم آخر فالت في كل هذه الفصول لو وقتا الشرا وقت احدهما سبق فصاحب الوقت اول ادعى ان صاحب الوقت لا وقتا وادعى الشرا صاحب الوقت قبل لم يبع شراؤه ولا قبضته من صاحبه ويكون الدار لصاحب الوقت كذا لو كان الشراؤه اجملة في بيع الزبادات الخراج وقد ابدى الادعاء البينان من واحد فصاحب اليد ادعى في الشرا من غيره فثبت ان سنده الذي ذكرنا اذا ادعى الخراج وذو اليد تلقى الملك من جهة واحد ولم يوقت الادعاء على الشرا من احدهما دون الآخر فانه يفتي في اليد بها وهنا يفتي في البيع والفرق الهداية وتلك ان كان احدهما سبق في الدار في يد احدهما يفتي لا سببها تاريخ كذا هي لان كل واحد من المشتريين ختم تاريخه وكذا التجريد ولو ادعى الشرا من اثنين وادعى ملك البايع بغيره لا يجمع وتو ادعى الخراج وذو اليد كل واحد منهما الميراث من غير فاكبح ادعى في الشرا في فتاوى سنده الدين وكذا في اختلاف الدعوى من غير ادعى الفصل رحمه الله ولو ادعى صاحب اليد الاثر من ابيه وادعى خراج مثل ذلك واقام بينة يفتي الخراج في قولهم جيف وتو ادعى واحد من احدهما سبق فثبت له عند بيعه ولو ادعى يورثه محمد محمد رحمه الله يفتي الخراج ولست في الوفاة من الخراج وفي الدار في الخراج وذو اليد اذا ادعى الشرا

من اشترى من رجل دارا او غيرها فباعها لغيره قبل ان يبيعها لغيره فله ان يبيعها لغيره

ما يطلبه من البينة في البيع

من اشترى من رجل دارا او غيرها فباعها لغيره قبل ان يبيعها لغيره فله ان يبيعها لغيره

الملك

استم

من اشترى دارا في تاريخ احدهما جهلا بان ادعى المدعي انه اشترىها من زيد سند سنة واقام البينة واقام ذو اليد بينة انه اشترىها من غيره ولا يستبين شكوا في التباد يفتي الخراج وهذا التبدل كذا اذا ادعى الملك حبس فان ادعى احدهما حبس ولا وقتا مطلقا بان ادعى الخراج الملك مطلقا موثقا حبس مثلا وادعى صاحب اليد الملك حبس الشرا من غيره فلا من سنده من يملكها وقتها سنة يفتي الخراج لان اليد ختم من يبيع في انبات الملك له يمكنه ان يملكه وكان بايعه حضر واقام البينة على مطلق الملك لغيره والدار في يده لان يد المشتري يد البايع في التقدير ولو كان كذلك يفتي بينة الخراج كذا هيها ذكر ذلك لو ادعى الخراج الملك حبس من غيره واقام ذو اليد بينة انه ملكا مطلقا موثقا حبس مثلا يفتي بينة الخراج ايضا لان الخراج ختم من يبيع في انبات الملك له علم من وكان بايعه حضر واقام البينة على مطلق الملك وذو اليد اقام البينة على مطلق الملك يفتي بينة الخراج كذا هيها اذا اقام المدعي المدعى على البينة على ما ادعى من هذه الوجوه وادعى الا ان احدهما ذكر تاريخا معلوما ذكر آخر تاريخي قبل ذلك التاريخ لكن لم يبين التاريخ هل شفع بان ادعى على رجل عتدا اذ قال اشتريت من فلان من شهر واقام الآخر بينة انه اشترى من فلان ذلك ايضا قبل شراؤه فعلى ثبت سبق هذا القدر ذكر في فتاوى حديث شيخ الاسلام برهان الدين رحمه الله انه ثبت سبق هذا القدر فانه قال اذا انجا الشرا من واحد وادعى الخراج اقام البينة ان شراؤه سبق لم يذكر صاحب اليد التاريخ فتدبر الخراج يكتفي بسبق ذكر في فتاوى رحمه الله ايضا ان في دعوى المثل اذا قال احدهما شيئا من يشترى بوجه استبين قد سنده بان يكون تاريخ معين ذكره في تاريخه من لفظ كذا كذا انما من سنده بانه يفتي له بان استثنى القاضي امام ظهر الدين المحمدي بن جري عن هذه المسئلة ان الخراج وذو اليد اذا ادعى الشرا من واحد ولم يذكر تاريخا فقال احدهما بيع من يشترى بوجه تو يود واقام على هذه البينة هل يكون هو ادعى لا جواب نعم والله اعلم وذكر الديناري رحمه الله في تاريخ فتاواه ادعى الخراج اسراة فشهد منه واحد من الخراج هذا سبق في تاريخ لا وقتا لا بينة سبق هذا القدر مالم يتولوا ان شيئا هذا كان في رخصة كذا او كان الاخر كان في سجنان تلك السنة ثم قال ومن يفتي التقديرين كانوا يتولوا في السابق ثبت هذا القدر من غير بيان ولكننا وجدنا في بعض الشروط لا بد من التاريخ ونحن على ذلك وذكر الديناري ايضا في دعوى فتاواه ادعى الشرا من واحد وادعى احدهما سبق وسنده منه وكيع وي يفتي في بيع ان لا يكون بوجه استم قال لا يثبت سبق هذا القدر مالم يتولوا بيع هذا كان في العاشر

من اشترى من رجل دارا او غيرها فباعها لغيره قبل ان يبيعها لغيره فله ان يبيعها لغيره

وقبضتها في

ان

ان

لن











تقبل البيعة لان حكم احوال كان هو ذا البدل لكن لما اقراني فبضفت منه فقد اقراني ذا البدل في الحنفية لما  
هو الحال وجنس هذا ينظر منه وقد مر في من قبل الدعوى وذكر الباب ايضا اذا اقر المدعى عليه اني  
اخذت الدار من المدعى لانه كان ملكي فانه كذب المدعى لا اخذ منه لا يؤمر بالتبليغ الي المدعى لانه راد اقران  
وبقيت البيعة على ذب البدل وان صدق انها كانت في يده حتى انتمى به يد بوتر بالتبليغ الي المدعى فيجب المدعى  
في البدل فيكون عليه الجبر وعلى اقر البيعة وفي الباب ما ذكره من قول رجل غصب ارضاً وزرع فيها قارعي ابناء  
رجل كذمين من بوداست غصب من ذرع فلو انبت غصبا واحداً في يده بالبيعة يكون هو ذا البدل  
والذي ذرع خارجاً واحكم بينهما معلوم وكلمت بنيت احداث يد ملك الزارع صاحب البدل والمدعى هو  
الحال وفي دعوى الاحكام ادعى عند القاضي ان جميع المحرور والذهب في يده هذا ملكي فاقض المدعى عليه انه  
كان في يد المدعى بغير حق لا يدفع اليه المدعى ولا يقضي له بالبدل بهذا الا ان يقر ان كان في يد المدعى بغير حق  
افنى شيخ الاسلام ابراهيم السعدي واقفي غير انه يكره اقراراً بالبدل قال السيد الامام الاجل  
ناصر الدين رحمه الله عليه الفتوى وفي اول دعوى الصوري اذا ادعى الموقوف فاقض المدعى عليه ان في يده ينبل  
اقران وفي الغنا لا ينبل حتى يقيم البيعة فان انكر البدل لم يكن للمدعى بيعة قال في حقه ايضا اذا قال للمدعى  
عليه هذه الضيعة تليق في يدي فان لا ادعى له شيء حتى يبرأ فاذا اقر بالبدل حلف انما تليق بملكه حتى  
يقرب بالملك للمدعى فانكر المدعى عليه لم يكن ذلك في يده فطلب المدعى منه تجلده القاضي على ذلك حتى  
يقرب فاذا اقر بالبدل حلف على الملك فاذا اقر به بامر بترك التوضي فاذا اراد المدعى ان يقيم البيعة بعد اقرار  
بالبدل انما قال فحلف الفصل لا ينبل بيعة المدعى على الملك طالما يقيم البيعة انما في يد المدعى غير فان لم يقيم  
بيعة انما في يد المدعى عليه واقام البيعة على الملك بعد اقرار المدعى عليه بالبدل وقضى القاضي في الدعوى ذكر في  
الجامع انه لا ينفذ قضاءه وهذه اذ كان الحلف ان لا ينفذ قضاءه ما لم يقيم بيعة او يعرف القاضي انما في  
يده وذكر صاحب المحرر في دعوى فتاواه المتقدمة في فصل دعوى الغنا انما تليق بملكه  
التمود انما في يد المدعى عليه لتوجه الحكم واستماع البيعة اما لو انكر المدعى ان يكون في يده حلف  
على ذلك وينظر في باب البيعة من ادب القاضي وذكر في المصنف شروط وفي دعوى الغنا لا  
يدمر معز القاضي كونه في يد المدعى عليه فيدرك المدعى انه في يده بالبرم بغير حق وقواين هذا بينه وبين  
من الدعوى والشهادت ان المدعى عليه في الغنا فينتجب ختماً بذا من غير ان يقر في الغنا ولا  
ينتجب ختماً باعتباره فقام بنيت عند القاضي يده في الغنا لا يجعل ختماً قال ولو شهد بالملك  
الدار للمدعى ولم يشهدوا الثاني يد المدعى عليه ينبل عند محروفي ظاهر اقراره لا ينبل ما لم يشهدوا الثاني يد

سليم لقرارد  
المدعى عليه مدعي  
المدعى

هذا هو الذي في دعوى الغنا  
فيما اذا اقر بالبدل حلف على الملك  
فاذا اقر به بامر بترك التوضي  
فاذا اراد المدعى ان يقيم البيعة  
بعد اقرار بالبدل انما قال  
فحلف الفصل لا ينبل بيعة المدعى  
على الملك طالما يقيم البيعة  
انما في يد المدعى غير فان لم  
يقيم بيعة انما في يد المدعى  
عليه واقام البيعة على الملك  
بعد اقرار المدعى عليه بالبدل  
وقضى القاضي في الدعوى ذكر في  
الجامع انه لا ينفذ قضاءه  
وهذه اذ كان الحلف ان لا ينفذ  
قضاءه ما لم يقيم بيعة او يعرف  
القاضي انما في يده وذكر صاحب  
المحرر في دعوى فتاواه المتقدمة  
في فصل دعوى الغنا انما تليق  
بملكه التمود انما في يد المدعى  
عليه لتوجه الحكم واستماع  
البيعة اما لو انكر المدعى ان  
يكون في يده حلف على ذلك  
وينظر في باب البيعة من ادب  
القاضي وذكر في المصنف شروط  
وفي دعوى الغنا لا يدمر معز  
القاضي كونه في يد المدعى  
عليه فيدرك المدعى انه في يده  
بالبرم بغير حق وقواين هذا  
بينه وبين من الدعوى والشهادت  
ان المدعى عليه في الغنا فينتجب  
ختماً بذا من غير ان يقر في  
الغنا ولا ينتجب ختماً باعتباره  
فقام بنيت عند القاضي يده في  
الغنا لا يجعل ختماً قال ولو  
شهد بالملك الدار للمدعى ولم  
يشهدوا الثاني يد المدعى عليه  
ينبل عند محروفي ظاهر اقراره  
لا ينبل ما لم يشهدوا الثاني يد

المريض في

الدين

المدعى عليه فان شهدوا بالملك للمدعى في دعوى الدار ولم يشهدوا الثاني يد المدعى عليه وشهدوا ان يكون الثاني  
يد المدعى عليه ينبل كلاً ما لان احوال في الشهادة لا ينال في المدعى عليه حتى يبرأ فحلف انما في يد المدعى  
والفرق في ذلك بين البيعة فلا يحلف في يده فرفق واحد او فرفقين ثم اذا شهدوا الثاني يد المدعى  
عليه سأل القاضي عن سماع شهود انما في يده او عن معاينة لانهم ربما سمعوا اقراره انما في يده  
وظنوا ان ذلك بطلان لم الشك قال وقد استشهد على كبره من الغنا ان لم يجد اقراره هل ثبتت  
يده عليه حلفاً واذا كان فقام يذكر وان شهدوا انما في يده انهم عاينوا يد المدعى عليه لا ينبل الثاني منهم ولا يخفى  
هذا في هذه الاحكام بل في ذلك حتى لو شهدوا على اليقين والتبليغ سأل القاضي عن معاينة  
او على اقراره بالبيع بالبيع والتبليغ والكم تختلف في ذلك فان الشهادة بالبيع والتبليغ معاينة شهادة  
للملك بالبيع والشهادة على اقراره بالبيع بذلك لا يكون شهادة بالملك للبايع وعسى ان يعرف ان هذه  
بيعة من قبل القاضي ازالة هذه الشبهة هكذا حكى عن الخليل بن احمد البخاري كذا اوردوه طبر الدرس العربي في  
في شروط هذه الاحكام المذكور من جنس شرائط الدعوى والشهادة واسه اعلم

حتى

في حقه

### الفصل التاسع

في الاثبات والنسبة والتعريف في الدعوى والشهادة ذكر في المصنف في فتاواه ان كان  
في مواضع من احوال ما يحتاج اليه في الدعوى وانما كانت اتم فطناً للاحوال حتى قالوا اذا كتب الخضر  
حضر فلا يحبس احكم واحفر مع نفسه فلا تا فادعى هذا الذي عليه لا يثبت في حقه المحضر وبينه لثبت  
فادعى هذا الذي حفر على هذا الذي احفر معروان بدون بيع انه احفر هذا او ادعى على غيره فذلك لا يثبت  
ذكر المدعى والمدعى عليه انما المحضر لا يثبت في حقه هذا الذي عليه لا يثبت في حقه اذا ذكر للمدعى والمدعى  
عليه ادنى الجمل باسمها واسم ابائها بان الجمل مثلاً وقضيت لهما هذا اعل لهما هذا لا يثبت في حقه المدعى  
المدعى عليه فيكتب وقضيت لهما هذا المدعى على لهما هذا المدعى عليه واذا ثبت المحضر عند ذكره في الشهادة  
واشاروا الى المستلزمين هذين لا يثبت بوجهه دون سائر العبرة هي ما كانت عند احوالها والاعلم  
ان ادعى الي المدعى عليه عند احوالها في الاثبات في الدعوى وان ادعى الي المدعى عند احوالها في الدعوى عليه فيكون  
ذلك ان كان في الاستدلال ولا يكون معبرة ولا بد من بيان ذلك ببلغ الوجوه وقدر هذا انما في حقه اذا  
كتبه صك الاصل الطويل او فلا من فلا ان اراد بعد ما جرت المبادي الصحيحة بينهما في الاشجار  
والزراعت التي في هذه الارض لا يثبت بوجه المعركة وكذا اذا كتب بعد ما جرت المبادي الصحيحة بين المتعاقدين  
هذين في الاشجار والزراعت التي في هذه الارض لا يثبت بوجه المعركة كذا في الاشجار والزراعت التي في هذه الارض

حضر

والمدعى عليه

يكتب في

الاشارة







الدور والراجح فتاوى قاضي خان ذكره في كثير من المواضع فلا بن فلان الفلاني اذا حصل  
 باسمه واسم ابيه ولقبه لا يحتاج الى ذكر اجداد وان كان لا يحصل بذكر اب والجد لا يفتي بذلك ذكر  
 في العداية ذكر القبيح وذكر الفخذين له اجداد في التعريف ولو قال فلان بن فلان الفلاني  
 النجمي لم يجر حتى ينسبوا له الفخذ اخاصة لان التعريف لا يتم بالنسبة الى قوم لا يحصل وتكمل  
 الفرغانية نسبة عامة ومراود حندي خاصة ويكمل السمندري خاصة والتجدي عامة والنسبة الى اسم  
 الصغرى وليا للخط الكبري عامة وذكر احكامهم انه في ازل سرط ان اللدنية والقرية والكون ليست  
 بسبب التعريف ولا يقع الموضع بالاصالة اليها وان دامت وذكر في فتاوي قاضي خان اذا كان الرجل يعرف  
 باسمه واسم ابيه وجده لا يحتاج الى النسب لان التعريف لا يحصل بذكر اللقب بان كان في ركني المهر  
 غيره في ذلك مرسوم والنسب كافي احدين محرمين غير هذا لا يقع التعريف لان في المهر ركني غيره  
 في ذلك قلت والاصل ان الفخذ انا هو حصول المعرفة وارتقاء النسب ان جئت اخر ما  
 يتعلق بالتعريف ذكره في كتاب المحيط في فتاوي ظهير الدين رحمه الله اذا اجاز ان هذا عدلان  
 ان هذه المعرفة فلا بنت فلان فذلك يكفي للشهادة على اسم والنسب عندنا وهو احبنا والنفية  
 به بمراسم كاف ونعم الدين السبكي رحمه الله وعلم الفتوي الا برك ابني لو شهدا عندنا في بعض شئ وني  
 والنفية فوق الشهادة فيجوز الشهادة باخبارهما بالطريق اقل فان عرف باسمه ونسبه لا يشك  
 لما اعني العدلين ان يشهدا على شئ هو الا باليهود كاهن طريق الاستحالة على الشهادة حتى يشهدوا  
 عندنا في شئ على شئ ما بالاسم والنسب وشهدوا بالاصل الحق بطريق الاصله فيجوز ذلك بلا خلاف  
 وفي فتاوي رشيد الدين لو قال رجل اسمي اسم لي وحدي كذا اسم رجل لا يصح هذا التردد وان  
 اخبره ان كان له يشهد على اسمه ونسبه مطلقا ولا يقول شهد اعدي بكذا وكذا الجواب في الواجب  
 اني حله الشهادة فيها لا تسامع وذكر في ايضا اذا اجاز جلال عند الصك ان قد اقرت امرأة وقال انا  
 نوري فذلك ليس بشئ لان هذا القدر ليس بتعريف لان التعريف انما يكون بذكر الاسم والنسب حتى لو  
 قال انا فلانة بنت فلان فذلك ليس بتعريف وفي فتاوي النسخي والمذق اذ شهد على امرأة باسمه ونسبه  
 وهي صافرة فقال القاضي للشهود هل تعرفون المدعي علمي فقالوا لا لا تبطل شهادتهم ولو قالوا  
 نخلفنا الشهادة على امرأة اسمها كذا ولكن لا ندري له هذه المرأة هل هي تلك ام لا صحت شهادتهم وكان  
 على المدعي قامة البينة ان هذه هي التي سمعوا ونسبوا بخلاف الاول لان في الاول افرادها بالجملة  
 فبطلت شهادتهم وهكذا ذكر في المحيط ايضا ذكر الاختلاف في ادب الثاني اذا اراد الرجل ان يوثق المرأة

خاصة

بن فلان

بغيرها

على الشهادة

التي

التي تريد ان يشهد عليها او يشهد لها بوكالة او بامر من امور ينبغي ان يدخل عليها وعند جماعة من  
 النسب ممن ينق من ذلك الرجل في ثلث هذه فلا بنت فلان فان قلنا نعم نرى ابا تمام نظر  
 اليها بحضرة نسوة اخرى فيصنع به مثل ذلك كذلك يرد دابها مرارا شربا وتلك فاقا وقع موافق  
 في قلبه يقول بنت ورجال ومن امكنه يشهد عليها بذلك هكذا اذ كونه المحيط ايضا وقب  
 تعريف الواحد بكني كافي المنك والمنك وراشنان احوط والى هذا القول مال شيخنا السلام  
 خواهر زاده رحمه الله وبعضهم قالوا لا يصح التعديل دون رؤية وجهها به كان يفتي شمس السلام  
 الاذ حندي وطبر الدين الميرغاني وذكر فتاوي رشيد الدين ولو اقرت امرأة انا فلانة بنت فلان  
 لا يجعل ذلك ههنا يشهد باسمه ونسبه لان تعريف المرأة الواحدة والرجل الواحد لا يكتفي ولو  
 عرف رجلان وقال فلانة بنت فلان بنت فلان حل لها اذ آتت اياها في الاثنان من غير لفظ  
 الشهادة من التاكيد مالم يلفظ الخبر لانه يمين باسمه معني ولو كان يلفظ الخبر انا بحضرة عندي رحمه الله  
 اذا اجز به جماعة لا ينصرون اطوارهم على اللدب وتكسبها اذا اجز به عدلان انا بنت فلان بن  
 فلان جعل لم الشهادة على النسب يقع تعريف من لا يصح لشهادة لها سواء كانت لها او عليها وفي المسامح  
 من قال اذا كان الانسداد لا يصح التعريف ممن لا يصح شهادتها انا واحدا بنم الدين النسخي القول  
 الاول لان هذا اجز وليس بشهادة ولذا لم يشرط لفظ الشهادة وفي الخبر كاجب لا من ينق بكذا  
 ذكر في المحيط وذكر رشيد الدين وتوفيق طاب وراشنان الزوج يجوز ان يشهدا على شئ معبرة  
 فيصح التعريف ايضا لعدم التهمة بخلاف التعديل لان التعديل شهادة والتعريف لا وفي شهادة اجماع  
 في الفتاوى تعريف المرأة لم يشهد على موافق جلال عدلان او رجل وامرأتان ولو شهد ابو  
 وابنه جاز ولا فرق بين الشهادة لها وعليها لان التعريف ليس بشهادة ولذا لا يشرط لفظ  
 الشهادة والعدل اذا اجز بغيره هل نفع الشهادة على المرأة الشقبة بعض جنا وسعوا وقالوا  
 يصح عند التعريف وعن محمد بن منان اذا سمع صوت امرأة من وراء الحجاب وشهد عنده انان  
 انا فلانة بنت فلان بن فلان لا يجوز ان يشهد على افرادها بشرط رؤية شخصه لا رؤية وجهها  
 وذكر في اجماع الاصفهاني ابو بكر سلك المرأة اذا حشرت من وجهها فقالت انا فلانة بنت  
 فلان بن فلان وقد وهبت لزوجي ميري فان اليهود لا يحتاجون الى شهادة شاهدين انا فلانة  
 بنت فلان بن فلان ما دامت حية لانه يمكن ذلك عند شربها فان ماتت يحتاج اليهود  
 في شهادة عدلين انا فلانة بنت فلان بن فلان وما يتعلق بسايل التعريف

في

بغيره

الشهادة

ط

ما يطلبه الشرع  
 واليه النظر للوحد  
 فان شهد به

ان يشهد عليها المولى الجوارح فان كان العبد  
 ابدا للنسب عندنا اذا اقرت امرأة فاشهد  
 اجماع وشهد عندها فانها فلا يشهد على  
 اجماع من سمع اقرارها ان يشهد عليها الا اذا راها  
 شخصها يفتي على ان يشهد في يجوز



ما ذكر الشيخ الامام طبر الدين المربعاني في سنة وطرا اذا جري بين اثنين بيع او ايجان او عند اخوانهم  
على ذلك جماعة من شيوخنا في معرفة اليهود المتبايعين بوجهي واسماي وان كان هلال ابو  
لا يجنبان ذلك وغيرهم من اصحابنا يكتبون اخدا بالاحتياط فاك طبر الدين رحمه الله وعندي ان  
المتبايعين اذا كانوا مؤمنين عند الناس منهم من لا حاج بالكتابة معرفة اليهود المتبايعين ولو كانا  
مستورين فلا بد من ان لا يحتاج اليه الا الشهاده بخبر من لا بد من معرفته ليعلم ان الشهاده عليه  
غيبته او موته يحتاج اليه الشهاده باسمه ونسبه فلا بد من معرفته اسم ونسبه ولا يجوز الراجح على اجاب النباير  
باسمهم ونسبهم فليس يتسبب العاقدان باسم غيرهما ونسبهم بريد ان يذورا على اليهود حتى  
يجزوا البيع من يد مالك فلو اعتمدوا على قولها فقد تروا يد بها وبطل المالك الناس وهذا افضل كثير من  
والناس غير قليل فانهم يسمعون لفظ البيع والشراد والقرار والتعاقد من رجل لا يعرفونهم اذا استشهدوا  
بعد من صاحب البيع يشهدون على ذلك باسم والنسب ولم يكن لهم علم بذلك فيجوز  
يحتزم من مثل ذلك غاية الاحتراز صيانة لنفسه عن المجازفة لا سوال الناس عن الضباع فاك  
وطريق علم اليهود بالنسب لربهم عندهم جماعة لا يصرونوا اطولهم على الذنب عند لي حنينهم له  
وعندي شهادة رجل كافي كافي سائر الحروف فاك اذا حكمه الحق في احضار الجاهل التي سرتا اوجنته  
ينبغي ان يشهد على ان على شهادته ولا تقرب على النسب حتى اذا احتاجوا الى اولا الشهاده شهدوا  
على شهادته على النسب وعلى ما في الكتاب ما اشهدوا عليه واسم اعلم

مشايخ الشافعية  
على المذهب

### الفصل العاشر

في دعوى الوفاء والشهادة عليه وفيه حكم مستغلات اذ قاف والاولا عليه الفضيحة بالواقعة يكون  
فقدار على الناس كافة حتى من غير راية التكمولان والناهي لا ما على السعد في ان يكون قضاء على الناس  
كافة حتى لو ادعى المتولي ايضا في يد ابن انا وقت عا حجة كذا اذ ثبت الوقعة بالبيدة وقضى بها  
على ذي اليد فلو ادعى رجل اخوه الصبيعة لنفسه لا يسمع دعواه واكفا باللفظ عري لا اصل  
وذكره في يد الفقير ابى البت ان لا يكون قضاء على الناس كافة حتى لو ادعاها رجل لنفسه يسمع  
وبما اخذ الصدر السعيد واكتفى بالملك كذا ذكر في المحيط في لو فضل الفقير على الغني لم يرد  
النهي وذكروا سيد الدين فتاواه الدعوى في دار الوفاء على متولي الوفاء بحجة فلو اقام المتولي بيته  
على الوفاء اقام الدعي بيته على الملك وذا اليد هو المتولي لا يسمع بيته ذي اليد وينبغي بيته ان يبيع  
فلو اقام المتولي بيته بعد ذلك على الوفاء لا يسمع لان المتولي صار مستغنيا عن يد يد المتولي في الوقعة

ما لا يطالب  
العضد على الوقعة  
وقضى على الناس كافة

بالفتاوى

بما يشهد به في الوقعة

جنته وقد لي يوسف بن عبد الله في يد على الوقف ولا تقبل بيته الخراج على الملك بقره مراد عي عبد  
في يد رجل وقال في اليد لا يملك ما استغنته فانه يقضي بيته ذي اليد بالاجماع والفتوى على قولها وذكروا  
في فتاواه ايضا رجل ادعى الملك دار في يد المتولي بقول وقعه في يد على سجد كذا وقضى النامي للدعي  
فلو جاء متولي آخر وادعى على هذا المدعي انا وقف على سجد كذا امر جمع عمر وبقيل لان واقعه صواب  
صار مقتضا عليه لا مطلق الوفاء فيسمع دعوى الوقعة ان عروا وقف على سجد كذا او ذكر فيها ايضا الله عوي  
في دار الوقف بحجة است النامي لو امر ان تباين بوقر دار الوقف هو هو ليس بحكم لا في دار  
من النامي بالاستقلال وليس في الوقف في الاصل فلو كان ما ذكرنا من حجة  
النامي بالخصوص والما دون ليس بمثل في الوقف في الوقف وكذا لا يصح الدعوى في اكار الوقف  
دعوى الوقف وكذا اعل غدا دار الوقف اذا ثبت ان اكاره او غدا دار وقى فتاوى قاضي طبر الدين ارضي  
يدي رجل وارضى اخرى في يد رجل لو ادعى رجل ان ثمنه لا رضى وقف عليه وقعه جدي على اكاره واحدا  
ابدا ما شئتوا واحد الى جيل غيب فاقام المدعي بيته على اكاره لثمنه والامساك لواقف وقعه  
جميعا وقعا واحدا وذكره است ابطا الوقف في النامي على اكاره بقره كذا رضى وقعا لان اكاره هنا ينبغي  
خفى عن الغائب فصار كاحد الورثة ولا رضى وانه وقف وقعه من وقف بوقفه الضيق التي في  
يد اكاره فحب ولا ينبغي اكاره هنا خفي الغائب فاك رضى الله في المسئلة في اشكال  
ويشفي لثمنه بوقفه التي في يد اكاره في الوقف لا في هذا اكاره الورثة واحد الورثة انا ينبغي  
خفي عن اكاره اذا كان العبد في يد حتى لثمنه اكاره في الوقف واكاره دار العبد في يد لا  
يسمع دعواه عليه مذكرة اكاره في الوقف في ملكنا اكاره في يد الغائب فليف ينبغي بوقفه على  
اكاره والمسئلة في فتاوى لي البت رحمه الله رجل في سجد اكاره مغيرة او في خاتون في  
الناس فادعى رجل فيه دعوى والباقي غائب فني فني على بعض اهل المسجد قد فني عن جميع اهل المسجد اما الخان  
فلا حتى يخبر بانيه لا من يد الخان من ان يكل احد ايتوم بامور كذا ذكره في دار ابن رستم وذكره القيس  
ادعى في يد رجل فاقام المدعي عليه انه وقف الحكم بشرائط وليس للمدعي بيته وادخله ان  
اراد تخليفه لباخذ الحكم لشكل ليس له ذلك وان اراد تخليفه لباخذ البيعة ان نكل عن البيعة ذلك  
والن حلفه وشكل منه فبمته وذكروا الدهيرة ادعى ان في يد رجل قتال المدعي عليه انه وقف على الفداء  
وانا قيمهم صح اقرارا ويكمن وقعا فلو اراد المدعي تخليفه لباخذ البيعة لثمنه فني فني في بيته  
والي يوسف رحمه الله لا تجوز بعد اقراره بالوقف ان لا يقضي فبمته العقار وعلى فاس قول محمد بن جعفر

كشور قور الى  
صعد

ممكن

بما يشهد به في الوقعة

بما يشهد به في الوقعة

بما يشهد به في الوقعة

والمتولي

الداران في الوقعة  
بما يشهد به في الوقعة







ثم ادعى اني كنت وقفها اوقاف وقف على كذا هذه الدعوى وليس له ان يحلف الشرب اما لو قامت  
البينة قبلت كما لو شهدوا على عني الامة ببطلان الدعوى وكذا ادعى الشرب على بايعوان اراض  
التي بيعت من وقف على مسجد كذا البينة لا تبطل البيع عند الفقيه لي جعفر قال الفقيه ابو الليث  
ناخذ وقيل لا يبطل الاول اصح وان لم يبطل البائع انه وقف على كذا فمنا وبنا وبنا في ارض هذه  
الدعوى اصلا والتمويل لو ادعى صح وان لم يكن ثم سنوي ببطلان البايعين متوليا وبنت الوقفية  
وبتردد الفرض كذا ذكر هذه المسئلة في وقف العدة وذكر فاني ظهر الدين في فكاواه بايع واداء ثم  
ادعى انك انت وقفها هو قبل البيع فان اراد تخلف المدعي على ليس ذلك لان التخلف بعد صحة الدعوى  
ودعواه لا تقع للتناقص وان اقام البينة على ادعى اخلفوا فيه قبل لا يبطل لانه متناقص وقيل قبل  
واليه مال المصدر السهم لان التناقص يمنع الدعوى والدعوى ليس بشرط السماع البينة على الوقف  
لان الوقف حق له فان هو المتصرف بالغة فلا يشرط فيه الدعوى كالمادة على الطلاق وعق  
ساعة الا ان كان الوقف على خصوصه ولم يدع لا يعطى من الغلة شيئا ويعرف جميع الغلة الى الفقرة لان  
الساعة قبلت كحق الفقرة فلا يشرط حكمه الا ان حلفه وقيل ينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان كان الوقف  
على قوم باحيائهم لا يبطل البينة بدون الدعوى عند الكل وان كان على الفقرة او على المسجد عند ما يبطل  
وعند ما يبطل حلفه لا يبطل وذكر سبب الدين هذا التفصيل وقال هكذا فصل العام التفصيل  
رحمه الله وهو المختار وهو متين اي الفصل الذي له الله وقدره في كتابي ربي الله ايضا وقال  
بعضهم ان كان الوقف محلا محكوما به لا يقع بيعه ولو لم يكن محلا بعه وكذا بايع واداء ثم ادعى انك انت ملكا  
لفلان لا تسمع ولو بايع عبدا ثم ادعى ان كان حرا لا يسمع وبعضهم قالوا ان الوقف على هذا وتوابع  
جارية ثم ادعى انه اعنتها قبل ان يباعها في ذلك منه وفي فكاواه ايضا بايع جارية فشهد شاهدان على  
البائع انه كان اعنتها قبل البيع بعقوب بطل البيع ولو كان للبيع عبدا وشهد الشهود على ذلك لم  
يدع العبد ذلك لا يبطل البيع في كذا الباب الشارح من فكاواه ايضا الشرب عبدا واعنته ثم ادعى  
انه كان اعنته بايعه قبل شرائي ولي حق استرداوا المصحف الدعوى لان الحقبة هذه ادعى الدين  
لان يدعي ان بايعه لم يجر وما قبضه ويضرب حرمه ان يدعي عليه وذكر في النوازل اذا اقام بينة على انه  
وقف قبل البيع قبل بطل الفسخ البيع وليس للشرب ان يحبس الارض بالتميز وان لم يكن بينة فانقول  
قول الشرب وذكر سبب الدين في فكاواه ايضا ولو اقام الشرب البينة ان هذه الدار كانت وقف  
على اولاد فلان او على مسجد كذا او على الفقرة او على فلان وقف وسلم الى المتولي فدمر الوقف لا يسمع من الشرب

وقفاه

في الوقف على الفقرة فلا يشرط حكمه الا ان حلفه

على بايع عبدا ثم ادعى

لا يسمع من نقضه ثم مرجعه ولا يسمع من دعوى الوقفية عن الوقف عليه ادعى متولي الشرب  
ان هذه الدار وقف على اولاد فلان وابنته استحقاق على الشرب فاداد الشرب ان يرجع بالتميز  
على بايع فقال البائع لي كان وقف فلان على اولاد فلان من طاعت الوافد رفع ودنه راى الى  
التميز حتى قضى بطلان الوقف وكنت اراها للوافد فقسنا الزكرو وقف الدار في نصبي وبيع وق  
صحتي بدينه بعد ادعى الوقف ويبقى يد الشرب وذكر فيها ايضا ادعى المتولي لانه هذه الدار  
وقف على مسجد كذا لم يذكر الوافد قال سابع لي كافي جعفر ومن سماع وقال غيرهم لا يسمع  
مالم يذكر الوافد عند ما يبطل حلفه لا يبطل لان الوقف عند ما يبطل حلفه على ملك الوقف فلا بد  
من ذكره حتى لا يكون انما للمجرب في كذا في كتابي فاني ظهر الدين ادعى وقتا او شهدوا على وقف  
لم يذكر الوافد وذكر الحرافة في باب قبض الحافض من وقف الفسخ الموقوف ان دعوى الوقف انما هي  
على الوقف لا تقبل مالم يبينوا الوقف وذكر في شهادات العدة ولو شهدوا ان هذه اوقاف على اولادهم  
يبينوا الوقف ينبغي ان يبطل اذا كان قد قايما ولو ذكر الوافد لم يبينوا المهر فله ان الوقف  
قد يبطل ويعرف ان الفقرة وقف مشهور قديم لا ينفك واكثر استوي على ظاهري في الوقف  
لهذه الصيغة وقف على فلان مشهور معروف وشهد الشهود كذلك فاختار ان يحجز لان الشهادة  
على اصل الوقف لا ينفك حجة على الجواب المختار ولكن كان الوقف على قوم بايعهم واما على الشرايط فلا  
المختار هذه اذ كثر التنازع في كتابي ربي الله من سبب الدين وتبطل الشهادة على الشهادة في الوقف وكذا انما  
الرجال مع الشك في الشهادة بالتميز مع فكاواه شهد البائع مع وقال لا تشهد بالبائع قبلت ما دلتها  
والشركاء لان الشاهد بايعه بكونه شريك في شئ من ابيع الوقفية فيستحق الناصر ان هذا  
يشهد بالبائع لا بالعبان فاذا اذق من السكوت ولما افق ان رطب الدين في الال هذا المعنى  
وهذا اختلافنا حجة فيه الشهادة بالبائع فانما اذا امر حالها شهد بالبائع لا تقبل هذه الوقف ان  
شهد باوقاف على نفسه او على احد من اولاده او من اولاد اولاده وان سفلوا او على ابيه وان سفلوا  
لا تقبل شهادة وذكر الوشهد واما لو وقف على نفسه وعلى اخيه لا تقبل لان حجة ولا في حق الاخيه ليس  
هذا لان هذين اذا شهدا احد ما وقف هذه الارض على زيد وشهد باوقافه وقفه على وفان ثم  
يبطل شهادتهما وهما ان الفقرة انما انفق على من دفعه ارض وقف ولو شهد انه وقف على نفسه  
جيرانه وتمام جيرانه الفقرة جارت شهادتهما لان الجوار ليس له ان يشهد انه وقف على نفسه  
مسجد وتمام فقرة مسجد جارت شهادتهما وكذلك لو شهد اهل المدرسة بوقف المدرسة قبلت شهادتهم

ومجزم

الغلة

معيان من ميثاقه الواقف في شرب الدين في فكاواه وشهادته في الوقف

على ارضه الناح

المدعى انما هو الشرب في الوقف على اهل المدرس



ویند وند  
ویند وند

الفاضى

الحمد لله

الدعوى والبيوت **وذكر** الفصل الثامن من وصايا الدفتر في نوادر ابن سماع عن محمد اذا قال او صبت فلان  
 بجميع نصيب من هذه الدار وهو الثلث فاذا انصبه النصف منها فله النصف كما قال والسبع في هذا الخلف الو  
 فان من قال لغيري من فلان جميع نصيب من هذه الدار وهو الثلث بكذا فكلان نصيب النصف فليس على الثلث  
 وفي سبعة اقسام في الشك في ما يلزم في الرواية ولولا ما مر ان خمسة اسهم من عند بن ستماني  
 نصيب من هذه الدار فاذا انصبه سبعة اسهم خمسة اسهم للثلاثي والتمان للباقي ولو نقص من خمسة  
 اسهم فالثلاثي باجماع الثلث واخذ بجمعة من الثلث وثلثا من الثلث بده نصيبه اذ على غير الخلف  
 وقت احرص على خطو العدول والفضاء الماضية وطلب من الثماني النصف بذلك العدول ليس في  
 لربيعي بالعكس لانه لما يعني بالحق والبيوت او لا في امارا العكس فلا يصلح ان الخلف ما يوزن ويقتل  
**وكذلك** لو كان على باب الكنوز لوع مذهب ينطق بوقفه الكنوز لا يحكم للمناخي بوقفه بوقفته سالم  
 الشهود بوقفته وفي فتاوى سمرقند ان اذا عبد رجل من وقف ونقص منها ما احدثه من جمع النصف  
 لا ينفذ على اهل الوقف بل يعرف لا يرتفع لان حكمهم في الغلبة لاني الربية وهذه العمان بدل الربية ولا  
 زادوا الفاصلة فيها زيادة من عند نفسه فان كانت هي سببا ليس بالادولحكم المال بوقفه من بلا  
 سني وان كانت ما لا يقلها نحو ما غراس والبناء امر الثماني برفعه وقلم الا اذا كان بغيره بالوقف فانه يمنع عنه لو اراد  
 ان يفعل ويغير التميم او الفاسم قيمة ذلك من غلة الوقف لكانت والا يواجر الوقف ويغلي ما جره  
 كتمت فوايد صدره اسلم طاهر بن محمد ورحمهما الله **وذكر** وجوب سبج الاسلام في الخميس  
 اذا جره لثوب ايضا سو قوفه في المناسج فيها بناء فاذا جره لثوب يدي في الغلة ويح اولها في اجورها  
 من هذه فاذا جره لاس الشهود كان للثوب في نفسه الاحارة لانها اذا كانت من هذه فيعند عند اسهل من  
 ثم بعد نسخ الاحارة ينظر لكان دفع البناء لا يفر بالوقف يرفع الباني لانه ملكه ويجبر على الرفع اذا لم يرفع  
 هو وان كان دفعه بغيره لو وقف ليس لاني دفعه لانه ولو كان ملكا فليس لثوب بغيره بالوقف لم اذا  
 كان دفعه بغيره بالوقف لانه لعل وجيز اما ان دفعه اليه جره ان ماخذ الثوب بناء للوقف فيجوز من دها  
 او يثبت اليه كان اقل او لم يرض فان كان دفعه فليعلم يرض اليه اقل التمييز وبذلك بناء لاجل الوقف وان  
 لم يرض لا يملكه لاجل الوقف لان الملك بغيره لا يحجزه فيواجر لا يثبت الباني الى ان يخلص ملكه ولا يرض  
 بناء المناسج من سبج الاحارة من غيبه لانه لا يملكه على ذلك البناء حتى يملك دفعه وذكر فيه ايضا  
 حائز وقية عارنه لا تخلي صاحب العمان لثوب سبج باجره من ان كان العمان لو دفعه بغيره بغيره  
 استاجر كل من دفع العمان ويواجر من غيرة لان النقصان عن المثل لا يحجزه من ضرورة ولو كانت العمان

محفوظ و محفوظ

من غیرہ ۱۵



لو دفعنا استرجاع ما استرجع بتركه بدو وذكره مجموع التوازل سبل نعم الدين السبكي عن ارض وقف على  
تيا ملوك وكان صاحب السبكي قد استرجع الارض من اهلها ولم يرد عليها يومئذ وبعد زمان تبدل  
صاحب البناء والمتولي ويريد صاحب البناء ان يرد في مثل تلك الاجرة التي كانت في الماضي والمتولي الجديد  
لا يريد ان يرد الا في مثل الان هل المتولي ذكره في الاجرة اذا استرجع ارضه وقف تلك سنة بارة معلوم  
هي لوجوه التملك حتى جازت الاجارة فزحف اوجهها لا يفسخ الاجارة اذا ازيد او اقل منه بعد معنى مدة  
مغلي ثلثي حصة من الارض لا يفسخ العقد وعلى اية سنة الطمان يفسخ ويجدد العقد والى وقت  
الفسخ يجب السبكي طامعي ولو كانت ارض من كان لا يمكن فسخ العقد فيها بان كان فيها زرع لم يفسخ  
قالي وقف بارة بغير زيادة بعد الزيادة الى تمام السنة يحل لوجوهها وزيادتها بوجه تعذر اذا ازيدت  
عند العمل حتى لو زاد واحد ثقتنا لا تغير هذه الزيادة واخذنا في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه  
في فناء او قال بانه يفسخ العقد اذا ازيدت ارضه وذكره صاحب السبكي في التجميع لا يفسخ الاجارة  
وان ازيدت ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه  
ولو ازيدت ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه  
جاء آخر بوجه بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه  
موقوف من المتولي من ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه  
فرض صاحب السبكي تلك الزيادة هل هو اولى اجبت نعم هو اولى وفي التوازل متولي الوقف اذا سكن  
وعلاوة ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه  
معدن للاستقلال ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه  
الرجل اذا سكن دار الوقف بغير ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه  
جاءه وهو الوقف حتى ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه  
على السجدة فكنه المشتري من غرض الثاني هذا المتولي وفي غيره فادى هذا الثاني على مشتري المنزل الرابع  
كان فاسدا فعلى المشتري ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه  
الدين في الملتقط والى بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه  
بقل من ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه  
المتوفون وله ذلك اذا ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه  
قال بعضهم بغير ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه

بغير زيادة

رواية

المسمى

في فناء او قال بانه يفسخ العقد اذا ازيدت ارضه وذكره صاحب السبكي في التجميع لا يفسخ الاجارة وان ازيدت ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه

اركة المولى  
وهو الوقف  
بغير زيادة

الامام

منه

منه بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه  
الموقوف بالصفحة كان المتولي في بعض ما في الوقف بالصفحة وذكره صاحب السبكي في التجميع لا يفسخ الاجارة وان ازيدت ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه  
الوقف اذا ازيدت ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه  
نام ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه  
يجب على المتولي ان يرضى بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه  
وسكنه ثم ظهر انه وقف او كان للصغير يجب ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه  
بعض من ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه  
واحيث شئوا ياكله زمين جنانك معروض استمران موضع سريكت جهاريك طار نكاه كندك  
وقف واكرام بمرات سراجك باغلة زمين برواشن آن طلبت كندك قال بعضهم بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه  
او الربع على ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه  
الوقف اذا ازيدت ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه  
بعضهم بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه  
على سبيل الوقف الاول قال فقد وقعت هذه الحيلة في زماننا قال بعضهم بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه  
الذي يطابق ذلك الشرا بالمال الذي عند النعم الغلاب فيجوز بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه  
ثم اتفقوا على ان المتولي ضامن ولم يرض الشرا بالمال الا في السنة بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه  
بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه  
مصالح الوقف لا يربى لعلنا نعرف الاعمان ونفسه وما فضل يعرف الى امان الوقف الاول  
فاحتالوا هذه وقالوا ان الواقف كان اذن في شرائه من فضل غلته لكان في السنة بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه  
الاول ذكره في حاكم السداد في الصغير اذا ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه  
وفي السير الكبير سبيل الوقف باطل ما رواه ابن عمر بن يوسف وقيل في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه  
لش سبيل الوقف بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه  
المتولي لا يملك سبيل الوقف ما رواه ابن عمر بن يوسف او كان الواقف جوز سبيل الوقف في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه  
صاحب المحبة بتم الوقف ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه  
نقاني وصايا نظم الزندي يستحق وهكذا ذكر الصدر السديد في السنة بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه في السنة بارة بغير زيادة في ارضه

بغير زيادة

اركة المولى  
وهو الوقف  
بغير زيادة

عليه

بغير زيادة

ط

سواء المولى  
وهو الوقف  
بغير زيادة

الشراء

سبيل الوقف







و ارفق نذر مرگ  
و درو المورق و بنید  
خیزد ایام معلی با هذا ارفق نذر

الفصل الحادي عشر

في خبر العتار ودعواه والتهمة عليه وما يرضى دعوى العتار وعبره بقا ذكر الشيخ الامام الفقيه  
الحاكم ابو نصر احمد محمد السمرقندي في سرور طه اذا وقع اللغو في العتار لا يومر ذكر البلدة التي فيها الدار  
ثم من ذكر المحلة ثم من ذكر اسم فبيداه او لا يذكر الكون ثم بالمحلة اخية والتول محمد فان المذهب عند  
ان يبيد بالاربع ثم ينزل اسم الى كاخضر وقال ابو زيد البغدادى يبيد ابا الاخضر بالاربع فيقول  
دارني سكة كذا في غير كذا واقاسه على المنب حيث يقول فلان ابن فلان ثم يذكر احمد فيبيداه باهو ارب

الفتوى ولا بد من الفقه ولا بد من حرفة الموقوف عليهم بخلاف نصب الوصي حيث لا بد من حرفة الفقه  
 وأما الفتوى رجل عتيقاً موصفاً لمناصبه وقيل ان يبنى وقف على هذه المدرسة قري بالرباط  
 وجعل لقرى للفقراء وحكم فاضل بجمعة اثنى الفين في الامام صدر الدين السري له اساه ان هذا الوقف  
 وهو الصحيح فانه ذكره النوازل رجل وقف ارضاً له على اولاد فلان وجعل لقرى للفقراء وليس للثلاث  
 اولاد فلو وقف جازم تكون للفقراء فان حدث لثلاث اولاد يعرف ما جرت من الفقه في الوقف  
 على اولاد فلان اذا كان هذا في الوقف على اولاد فانه يكون كذلك بالطريق الاول وتعرف الفقه  
 على الفقهاء فان في المدرسة يعرف اليها في المستقبل كذا انما وجد الدين كاسته ونسبى كان جبراً في الفقه  
 نحو في الفتوى ان السري اذا سري اسرا بما ملك بيان الطريق ما ولي من مثله الفتوى بعض  
 من المدرسة بل هو اصل فيها قد صار موجوداً زمان لا ينفك وهو الوضع ولا كذلك في مثله الوقف  
 على اولاد والعاقل يكفيه الشهادة والغافل لا يغنيه العبارة ذكره العدة اذا جعل في المسجد  
 طريقاً او من الطريق سجداً جازماً من الوقف اذا كانت بجنب المسجد بجهة ان يزيد واسماً في المسجد  
 بآذان الفقيه وكذا من الماروا بالمحيط ولو كان ملك رجل ضاق المسجد على اهله بوضعه بالقبلة  
 كره ما منه فقد صح عن عرو وكثير من العمامة روى انه عنهم انه اخذوا ارضاً بكرة من اصحابه وادوا في المسجد  
 الاحرام وفي اسنى فنادى له يارب مسجد واسع جعل الخرب بغيره فانما المسجد لا بجهة وفي الوقف  
 المحيط لم يكن للمسجد اوقاف واصحاح المسجد بالعمارة لا بالناس ان يوروا جانباً من المسجد وكرسه  
 الدين كالمسجد لوجعل المسجد طريقاً لا بجهة ولو جعل الطريق سجداً جازماً لانه بجهة الموضع في الطريق فجاز  
 لمن جعل سجداً اما لا بجهة الضرورى المسجد فلا بجهة جعل المسجد طريقاً ولو جعل المسجد مغبرة لا بجهة وفي  
 فوايد صاحب المحيط اذا اذن لا فوام ان يجعله الاقسام من ارض الكورة في سجدهم وينزله وافية او يخذوا  
 حوايتهم موقوفة على مسجد مله كانت الكورة تحت عتوة ولا يضر بالمارة فانه بجهة امرم ورفعت  
 صلحاً لم يصح امرم لان ارض الكورة بنتى على ملكهم وذكره كتاب الاحكام في الفقه واحاله الى  
 فتاوى الشيخ السيد الذي يخبره جانبه من الطريق لا يكتفى له صلى المسجد بل هو طريق يدل الى  
 لودفع حوايطه عاد طريقاً كما كان قبله وفي فوايد الفقيه لم يجمع وقف ارضاً على انه يخدمه لان الوقف  
 باطلاً ولو جعل ارضه مسجداً على له باختيار كان المسجد مسجداً والى طاباطبا وفي فوايد صاحب  
 المحيط رجل قال في صحته وهب عشرين ديناً للمسجد كذا اهل يكن وصية قال لا واسه اعلم ولو قال  
 ارضي ذلك لا يكن وصية انما واداسلم الى النوب لان في حاله العمومي يكون تملكاً من جميع المال

ما يظلمه  
في لوقه  
القاء

ط صمد المسمى طريقا  
وعكس

لقد ضاق المحر  
على أهله توسع  
الأفد كوفي يا لك

المغاضى



















قلت هذا اذا رجع اليهود فلو قال المدعي الاستحار للمدعي على ذكره باب دعوى النكاح من فتاوى  
رسيد الدين ادعى ان الارض واسجارها ملكي سنده اليهود كذلك لم يدعي المدعي قال الاستحار وكانت له  
اليد لا يقضي له بالارض لان كذب سنوره في بعض ما شهد به وقال اذا ادعى كالم والولد وسنده  
له فصرح بالام والولد وقضى له ثم ادعى المدعي على الولد نفسه لا يسمع وقضى له بالولد بالنسبة ثم  
ادعى المدعي على الولد ليسمع عند لي يوسف خلافا لحد دفع الفتوى ادعى عرسه الكرم سوي الاستحار  
والزواجين فيه ويرى الحدود وسنده اليهود لهذا الحدود ملك المدعي ولم يستثنوا الاستحار والزواجين  
فعل يقبل شهادتهم اوجب ولا والله اعلم وكذا ذكر المسئلة في ادك عوي فتاوى رسيد الدين بهذا القدر  
ادعى بالجم واستثنى ديرة وطريق الدحول فيها ومرافقها وسنده اليهود ولم يستثنوا المحقوق والرافق  
في الشهادة لا يقبل شهادتهم لانهم شهدوا بالزيادة على ما في يديهم اذ لم يذكروا الاستثناء ولا يجوز للمدعي  
لرسيد الدين مدعى سنده السكاة في دعوى المنفعة ادعى دارا في يدي رجل وسنده انسان انما وقضى له  
ثم قال اما البناء هو الذي ليد ولما سنده ان الدار وان لم تشهد بالبناء قال سنده يملك الدار شهادة  
على البناء ويقضي عليه البناء للمدعي على وينبغي للمدعي ان يشهد عند على الدار لرسيد الدين عن البناء فان  
ما قبل لرسيد الدين البناء فاذا قضى بذلك ثم اقام المدعي بينة ان البناء لم قبل ذلك منه قال ولو اقام  
بينته على ارض يدي رجل فيها رزق ففقي له بها ثم اقام ذو اليد بينة انه زرعه بيده من حنطة فقبلت  
ذلك منه بخلاف البناء وذكر فيه ايضا ادعى ارضها فيها رزق وسنده اليهود وقضى له وقالت الشبهة لا  
ندري لمن الرزق قال اذا لم يعلم من رزق فالرزق يسمع كارض فان اقام ذو اليد بينته على رزق ولم يشهدوا  
على غيره فلك يحمل الرزق له وذكر فيه سنده دابة المحطة ارضية في يد رجل ادعى رجل اقام البينة و  
ذكر البناء في سنده اولى يذكروا ما اقاموا فاقبل لرسيد الدين الفاضي عن البناء فانه يقضي بالدار  
والبناء للمدعي فان قال المدعي بعد ما قضى بالدار والبناء ليس البناء على اياها هو للمدعي على اذ قال ذلك  
بعد الشهادة قبل القضاة فان هذا الكذب من اليهود فبطلت شهادتهم في ارض البناء وصحته  
وان قال البناء للمدعي عليه بهذا ليس كذاب هكذا ذكره الا قضيه وذكره في سنده ان  
الاصل في الشهادة اذ اذكروا البناء في سنده صار البناء مقصودا في الشهادة والقضاة فاذا اقر الدعي  
بعد ذلك بالبناء للمدعي على كان اذ ان اليهود وقطعت الشهادة والقضاة واذا لم يذكروا البناء في  
سنده ثم وقضى على بالدار والبناء للمدعي على لا يمكن ذلك اذ ان اليهود هذا اذا اقر الفاضي بعد القضاة  
ان البناء ليس له وان الفاضي على يده يقر بذلك ويكنى الفاضي على اقام البينة ان البناء لم يقضى له بالارض الا قضيه لا يسمع

تلك يد المدعي  
شهادة في  
بعض ما شهد به

ما يظن  
الشهادة بالدار  
شهادة بالبناء

ثم روي البناء

كتاب

مؤا

دعوا ولا يثبت ذكر شهود المدعي الباقين سنده ثم اولى يذكروا وعلى رواية شهادته اصل اذ لم يذكروا البناء في  
سنده ثم يسمع دعوى الفاضي عليه وان ذكره الاستحار قال وذكره المنفي اذ شهدوا على رجل فلما ذكرنا  
قال المدعي على البناء لي انا بينة واراد ان يقيم البينة على ذلك فان كان شهود المدعي جعفر واب لم الفاضي عن  
البناء فان قالوا البينة المدعي مع الدار لا يثبت الفاضي لا قول المدعي عليه ولا قالوا لا يثبت البناء انا  
سنده ان كارض للمدعي فليس ذلك بالكذب منهم بل هو دهم ويقضي للمدعي على البناء لاقام بينته ويؤمر  
بالدم وتسلم الارض للمدعي ولا يجر المدعي على بينة على البناء ففني الفاضي على بالارض بشهادة شهود  
المدعي قال وهذه الرواية توافق رواية الشهادة وتوسد شهود المدعي لدار المدعي ما قالوا او غابوا فلما  
اراد ان يقضي للمدعي بالدار بيناها قال المدعي على انا اقيم البينة لرسيد الدين اني لم يقبل ذلك سنده ويقضي بالدار  
للمدعي بيناها لان اليهود حجب سنده واما الدار فقد شهدوا بالبناء الاستحار منهم لا يدرون لمن البناء  
فيكون على ما وصفت لك في اول المسئلة وذكره الفاضل **باب** من دعوى بادية الدار اذا ادعى  
على تعرضه كرم بالبرك وقضى الفاضي بالعرض بينة اقامه ثم اختلف الفاضي بالعرض والفاضي عليه  
في الاستحار والسكنى ولا يثبت له احد منها فقبل القول قول الفاضي وقيل القول للمدعي على وفي منزلة  
ادب الفاضي فيما كتبه من المحطة المدعي على الدار اذا قال انا بينة بناء هذه الدار والمدعي يعلم ذلك  
وطلب بينته لا يحلف المدعي بخوانه فيكون المدعي عليه هو الباني ويكنى البناء للمدعي ما يجرى به المدعي  
حتى لو قال المدعي على اني بينة البناء لنفسى بغير امر المدعي يحلف الفاضي وفي فتاوى له يباري ادعى  
اذا اقبل المدعي على بناء ابن خاله كرم ارضه خوشتن راو مدعى استثناء نكره استه اذ فاني  
سؤلتك طلبه كتر اعلم ببيت كراين عارفت من كرم ام از بهر خوشتن را قال لا يحلف في فتاوى  
رسيد الدين ادعى رما ولم يذكروا البناء صرحي وقضى له اقام المدعي عليه بينة اني بينة البناء يقبل ويجز  
الفاضي على المدعي وفي فتاواه ايضا في الباب كما يجرى اذا قال والبدان زدت في العار والمدعي يدعى  
الدار سوي عارا المدعي على ويبر ذلك لكان اليهود يرون العار المحدة بنفس المدعي من الفاضي  
ليهم المدعي عليه بان يفتح الباب ليدخل المدعي واليهود يرون انرا يدان كان لا يفتح الباب لا يبرهم  
لا يجز الفاضي على ذلك وتكون بينة اليهود يرون العار فان ارضي المدعي ليدعي العوضه واليهود  
يشهدون عليه ويقضي الفاضي بما قالان يطلون الدار ويشهدون بانني فيما علموا انه قديم ولو قال  
ذواليد امتنعك عن الدخول الى البناء ملكي ليس لي ذلك يجر على الفاضي ولو شهد شهود المدعي لدار ولم  
يزيدوا على هذا ما قالوا او غابوا فادعى تعرض بناء هذه الدار لنفسه واما سنده من ذلك فالفاضي يقضي بالارض

الشهادة بالدار  
في ادعى المدعي عليه  
البناء

عليه  
راسع الارض البناء فان كان المدعي عليه  
بالبينة ان البناء بناءه اخذت لان الفاضي  
يقضي على المدعي عليه بالبناء بشهادة شهود المدعي

ح

الفاضي

فاذا قضى له بها

المحطة



الارض الذي سجدت سنوده بالدار وبقي البنايين المدعيين بغيره فان اقام المدعي بيته لرسالة بناءه عليه  
 لا يتقبل سواه اقام قبل الفقه او بعده وتكون سنود المدعي سنوده وان الارض الذي قالوا لا ينبغي البناء  
 ففي الارض وفي البناء خاصة للمدعي البناء وكذلك في جميع ما وصفت لك الارض التي يكون فيها النخل والثمار  
 وبنيان الدار اذا لم يفتروا فانما في بقية المدعي بالارض ويتبعها النخل والثمار من غير ان يكون ذلك شهادة  
 بالنخل والسنود ذلك اذا سجدوا هذه الحائز لفلان ولم يذكر الفقه او سجدوا ان هذه السيف لفلان  
 يذكر الحائز فانما في بقية السيف بالحائز وانما في بقية المدعي من غير ان يكون الحائز والفقير انما حتى لو اقام  
 الشهود عليه بينة لرسالة البناء والنخل والسنود الفقه الحائز قبلت شهادة فقي القاضي بذلك المدعي اذ يقصر  
 واذا سجدت الشهود على حجة رية في يده انما للمدعي فقي له بان غاب ان هذا او ما ظم الحائز ولد في يد  
 المدعي عليه لم يره الشهود احذ المدعي كذلك لو كان الولد ظاهرا وسجدوا بالحائز للمدعي لم يصرح الولد  
 فانه يقضي للمدعي بالحائز وبولد فان اقام ذو البديهة من الولد لم لا يثبتت لباينة ويقضي بالحائز  
 وبالولد للمدعي فان فقي القاضي بذلك في حقه الشهود فلو لم يكن الولد للمدعي وانما كان للمدعي على ما يقضي بالولد  
 للمدعي على ان اقام البينة على الولد لو كان الشهود حضورا وسلكهم القاضي عن الولد قبل الفقه فلو اهو للمدعي  
 عليه اذ لو لا ان يدرى من هو فانما في لا يقضي بالولد شي يقضي بالحائز لا يشبه الولد في هذا  
 الوجه انما لان انما موصول بالدار فتدنا بالدار سنود للمدعي من الدار اذا قالوا وقت الساعة  
 لا ينبغي البناء انما يقضي بالبناء للمدعي الدار ان ابواب من فنادى بسند الدين ادعي انما لم يسلط  
 ومعه محنت يتبعه فان اقام البينة على ملكية ائتان يقضي القاضي للمدعي ولو فقي الام بطل الولد بقا  
 وذكرنا باب عدم الشك من فناء ولد ذكرنا في ديات عيسى ابن ابي اذ ائتان الولد في قبر المدعي عليه فانما في  
 الام للمدعي لا يقضي بالولد حتى يقيم البينة كخبر من يده الولد انه لم يولد هذا المدعي ولد في ملكه من هذه لانه لو اقام  
 البينة على خلية يد رجل وشرفا في يده فقي له بان لا يقضي بالخلد ولا يشبه الولد لان الولد جاز لا يمكن  
 مقصبة عليه اجمل فثبت حاضرة كجواز ان يدعي الولادة حراما لغيره لا يمكن مقصبة عليه بحال  
 وتي برب الاستحقاق من سراج الحكم الصغير للقاضي انما سجدت الدار سنود جارية فولدت عنه ثم استغنى  
 رجل بالبينة فانه باخذ ولد او ولد اخر به رجل لم باخذ ولد او الكفر لرسالة استحقاق بالبينة استحقاق  
 من اصل ولده اقله ان الباعث اجعون فباينة هم خلاف ان اذ اركان الباعث فباينة اجعون في فصل  
 البينة هل بشرط الفقه بالولد اخلف الشك في بغيره هو انما اصل فيه خلاف الحكم بينه وبين المدعي  
 ما يدل على خلافه فان قال اذ فقي لا اصل على حتى لم يعلم له وايد لم تدخل الزوايد وكذلك اذا كانت الزوايد

لرسالة ما في تمام  
 مدونة وكر الفقه  
 وقال في مدونة حكم  
 البينة

قصة الحائرة لرجل  
 وولده عثر به للمفسر  
 عليه

في قوله

قوله ولما مات العبد المأخوذ سجدوا او الموكل ولم يعلم الوكيل فاع  
 ونقص الختم وهكذا في غير ذلك من الامور والامور  
 ان كان هو المالك عكاف ماله وكله تقضي الدار انما في  
 الدين ويصح التزيم والوكيل عليه ان يرضى انما في  
 فان في هذه الصلوة لا ضمان على الوكيل ان الام اذا اقبل ام سجد  
 وانه الهادى انما في ضمان على الوكيل ان الام اذا اقبل ام سجد  
 الامور سجدت على الوكيل انما في ضمان على الوكيل ان الام اذا اقبل ام سجد  
 العبد ونهى الوكيل انما في ضمان على الوكيل ان الام اذا اقبل ام سجد  
 السجد وسلك في يده لانه على عكاف ام الام ويكون ذلك قد يرضى  
 ولا يكون له الامور السجد سجدت الموكل انما في ضمان على الوكيل ان الام اذا اقبل ام سجد  
 اذ ابايحه الامور السجد سجدت الموكل انما في ضمان على الوكيل ان الام اذا اقبل ام سجد  
 الموكل وسجدت الموكل انما في ضمان على الوكيل ان الام اذا اقبل ام سجد  
 ولا يرضى فيها انما في ضمان على الوكيل ان الام اذا اقبل ام سجد  
 بخلاف صولة البينة لان التزيم لان الوكيل انما في ضمان على الوكيل ان الام اذا اقبل ام سجد  
 اياه البينة ما وكله تقضي الدار انما في ضمان على الوكيل ان الام اذا اقبل ام سجد  
 مع الموكل انما في ضمان على الوكيل ان الام اذا اقبل ام سجد  
 بعد الكمال في يده لان يده في هذه الصلوة ليرامانه وكله في ضمان على الوكيل ان الام اذا اقبل ام سجد  
 رب الدين انما في ضمان على الوكيل ان الام اذا اقبل ام سجد  
 ومن جمع التزيم بالمال الرب الدين الوكيل انما في ضمان على الوكيل ان الام اذا اقبل ام سجد  
 لا يلعب الى ما ذكرنا او قال فاذا الا الضلال



في بدآه وهو غائب لم يدخل الزوايد عن النفا لا تنفع كل الزوايد **قال** رحمه الله وفي هذا التعليق ان  
لما ان الحكم بالبينة النافعة على التنازع بحكم يكون **فذلك** وفي باب من الدين من قنابل وسيد الدين اذا ادعى  
عصمة هذه الدار يدخل البينة والا بنجر بطريق البينة اذا لم يستثنى من بني البينة والا بنجر **وقد** الوادعي  
بالفادسية اين يكسب جاني ملك منسب **وذكر** في قنابل ايضا ادعى العروة بينها وسند السهو على العروة  
لا يترتب في لا العروة **الا** غير **واجاب** جرب شيخ الاسلام برهان الدين عن القاضي اذا قضى بالعروة انه لا يدخل  
البينة ولا يترتب في قنابل **والسنة** في كافزار **وذكر** في السكوك اذا قضى في الارض يدخل البينة ولا يترتب  
لما اراد بنية في قنابل **شيخ** لا سلام نظام الدين رحمه الله **وذكر** في قنابل المحيط ايضا ان ذلك ثابت بالافراد  
يحمل على التلك في قنابل ولا يطر من الزوايد حتى لو اقر بجماعة لم يملك لها ولد كانت الام للمقر له دون الولد  
بجانب البينة النافعة على التنازع **بجمل** على ذلك من سلاسل بطنه من الزوايد **ففي** قنابل **شيخ**  
الاسلام نظام الدين رحمه الله النفا بآية قنابل بالولد **وذكر** في التنازع ان النفا حج كما لا يخفى  
الاقرار في قنابل الولد **لا** حج قاصر **وقد** اذا كان الولد في بدلي على اما اذا كان في ملك آخ  
بان باع رجل بغير عن النفا اخذت الشاة فيه **فقد** ان النفا اما ان يبيع هل يدخل الولد بغير  
بان استوي بغير له ولد لم يترك الولد وقت البيع **ذكر** في تذييل ان كان الولد رضيعا يدخل ولا فلا  
**وهكذا** في قنابل بغير البين الفصل رحمه الله **وتشيل** لا يخرج **ذكر** سوا كان رضيعا ولم يكن وهو الصحيح **في**  
الافراد لا يدخل الولد **ولا** كان رضيعا **وقال** بعض الفقهاء رحمه الله **وكذا** الاب والابن في التنازع على قنابل  
ليس حنيفة لا يدخل على قياس من لا يدخل **كان** رضيعا **وقال** سري جارية عاينة يدخل بغير مثلها  
ايضا لان الجارية لا يبيع عريانة بخلاف الجارية ببيع عريانة فلا تدخل البرذون الابا **وذكر** اذا كان الكا ربيع  
البرذون وقت البيع **فحينئذ** يدخل **وذكر** في ذلك المحيط اذا شهدوا ان جميع ما في قنابل من الدار  
والارضين وغيره التي هي مودعة لتلك الدار من جهة المدي لا وارث له غير ان كان الشهود يوثقون  
حدود ذلك جهات شهداء ثم وان كانوا لا يوثقون لا يجوز شهادتهم لانهم شهدوا بالجمهور **وتشيل** لا يوثقون  
بوثوق حدود ذلك لا يحمل لهم ادا الشهادة **ولم** في الاثام لم يشهدوا بها فان في لا يتقبل شهادتهم  
وهذه امور ما صوب **وذكر** في ايضا ولو شهدوا ان دار في دار هذه اهذه ولم يجدوا امر اي موضع هي  
**قال** عادة باطل ولو شهدوا ان غصب دار هذا او احدها في بنية قضيت عليه بالبينة **وفي** قنابل **المتشبه**  
ادعى دار الى يدي هل يتردد في موضعها وحدها **وذكر** في ذلك عند القاضي فلا قنابل عند  
جاء الدعي بشهو وسندوا على الدعي على بعد مقام من عند القاضي انه اقر من عند الدار التي موضعها

منه الكرم  
او عروة

اذا لم يثبت العروة  
وبان انما العروة  
رست في البينة

يدخله

عادة

القلي  
يدخل الولد مع الام  
بما ذكر

الام

الباقي موضع





في التي هي يد يد المدعي فالواد اعان فلا خوف حدود الدار لان في هذه الدار كذا في هذا الدار  
 فان ذلك جاز ويغني للمدعي وكذلك اذكر المسألة في دعوى منادى وسيد الدين ادعى وادانها ملكي فقام ذو  
 اليد بيننا ان المدعي اقر ان هذا المحرور ملكي من اليهود لم يبرحوا حدوده لا يتقبل منها دية على الدفع انهم لا يتقبلون  
 على ذلك وانما ينفذون على كذا في الدار التي بذلك وبها يحصل الدفع وجهان لهم بمعرفة حدود الدار لا يتقبلون  
 منها دية على كذا في جسر هذا صارت وانما المتوب وصورها الشيخ اذا ادعى الشيخ فقام المشتري  
 بيننا ان الشيخ اشترى هذه الدار اذ ان سلم للشيخ واليه يهود وسندوا ان هذه الشيخ اشترى  
 هذه المحرور من المشتري هذه بعد ما اشترى ولم يذكر احد من الدار ولم يعرفوا حدودها هل يتقبل هذه  
 البينة يتقبل يتقبل ويندفع بها دعوى الشيخ لانهم شهدوا على اقراره ان سلم للشيخ في هذه المحرور  
 فكذا قال بعض من عهدها في نفسه نظره في فتاوى سيد الدين ايضا ادعى وادانها ملكي لان الدار  
 التي حدودها مكتوبة في هذا المحرور ملكي واليه يهود فلو ان التي حدودها مكتوبة في هذا المحرور ملكي  
 والشهادة وكذا اذا شهدوا ان المال الذي كتب في هذه الصك يبيع هذه الشهادة والمعنى فيه  
 انما اشار به العلوم وبقية ايضا اليهود اذا شهدوا على الملك بهذا اللفظ لا يحدود ملك ابن مدعيه يتقبل  
 حد وفي انهم اسامي وانهم يدست ابن مدعيه على ثبوتها حتى لا يتقبل هذه الشهادة وبقية ايضا اذا لم يعرف  
 يهود الملك المحرور من القاضي عرف احد من اليهود شهدوا واليه يهود الدار ملك المدعي لا يتقبل لان الملك  
 انما يتقبل للمدعي بشفاعة اليهود والقاضي اعان يعرف حدود الدار اما لا يعرف الملك للمدعي بشفاعة اليهود  
 منها دية على الملك بدون ذكر احد غير مبنون وذكر فيها ايضا اليهود اذا كانوا الا يوتون احد الرابح يتركون ذكر  
 والقاضي يتقبل بشفاعة دية لان ذكر ثلث حدود كاف كجواز القضاء وقبول الشهادة في فتاوى  
 القاضي طه الدين اذا شهد اليهود لرجل يدار وقالوا ان في الدار يتقبل حدودها اذا مشينا اليها كما  
 لا خوف اسما احد ودان القاضي يتقبل ذلك منها اذا علم ولا يبعثهم مع المدعي والمدعي عليه وامين  
 له ليقف اليهود على احد ويخبره ابني القاضي فاذا قد علم وقال هذه حدود الدار التي شهدنا بها لهذا  
 المدعي يرجعون اليه القاضي بشفاعة الامانة انما وقف وسندوا باسم احد الحدود فحينئذ يتقبل القاضي الدار  
 التي شهدوا بشفاعة وكذا هذا في القرب والحوائث وجميع الضمانات وكذا شهدوا الدار التي شهدنا  
 في محله كذا التي تلاصق دار فلان بن فلان فلان في يد فلان المدعي عليه هذه الدار التي لا خوف حدودها  
 ولا يتقبل عليه قال المدعي للقاضي انا اتيك بشفاعة يهود يوتون حدود هذه الدار التي بشفاعة  
 بشفاعة ان حدودها كذا اختلف صواب هذه المسألة في الشيخ ذكرنا بعضه في الفتاوى يتقبل ذلك على ما كان في المسألة

لا يترجم على اليهود  
 في الدفع بشفاعة الحدود

متى

الدار

يطلب  
 تحت القاضى ليشين  
 ليقف اليهود على الحدود

الاول

الاول وذكرنا بعضه ان لا يتقبل لان الشهادة الاولى في هذه المسألة ليست بحج اصل بدون الشهادة الثانية  
 وكان وجودها وعدمها سواء وكذا القرب والضمانات والحوائث وجميع القرائن من هذا  
 وذكر طه الدين المرغنياني هذه المسألة في شروط وقال اختلف الروايات في هذه المسألة في شروط  
 والاطهر انما يتقبل لان تحمل الشهادة عاقلها يتخرج هذا الوجه فانه اذا شهد البائع على البئح البلدة والارض  
 او الكرم السواقة فظاهر ان اليهود لا يعرفون حدود البيع وثمن سمعوا ذكر احد من يهودهم على  
 تلك الحدود والمذكور في البيع وثمنه كانوا لا يتقبلون الحدود وحينئذ ذكر ايضا في شروطه ولو قال اليهود  
 ونحن شهدنا الدار التي في هذه كذا في محله كذا اتلاصق مسجد كذا ملك هذه الدار في حقه وكذا لا تعلم  
 السمت ايجاز فقال المدعي انا اتي بشفاعة يهود يوتون على احد ودان القاضي بشفاعة هذه الشهادة  
 يرون الذين شهدوا بالملك لم يهود والاحد واحد والذين شهدوا بالملك لم يهود ابا الملك فلا  
 يتقبل كذا في ما اذا شهدوا عند معاينة الدار لان القرف حصلت بالاثبات بدون ذكر احد وذكر  
 ايضا في شروطه واذا شهدوا عند معاينة الدار لان القرف حصلت بالاثبات بدون ذكر احد وذكر  
 وكذا لو شهدوا عند ان على اسم والنب فلا يرفع فانه شهدوا لان فلا تاعل ذلك باسم والنب  
 يتقبل شهادة كذا لا يتقبل ان شهدوا على اسم والنب فلا يرفع فانه شهدوا لان فلا تاعل ذلك باسم والنب  
 وسيد الدين ادعى ضيفه وذكر حدودها وسند اليهود لرجل الضيفه لحدودها فكذا ملك المدعي بشفاعة  
 باي موضع هي فسمع هذه الشهادة وبما القاضي المدعي باقام البينة لرجل الضيفه التي شهدت له اليهود في  
 موضع كذا وانما هذه فاذا قام البينة يتقبل وكذا في العدة ادعى دارا فقال القاضي هل تعرف حدود  
 الدار قال لا ثم لا يعرف احد من الدار لا يبيع وقال لا اعرف اسامي ايجاز يعني اصحاب الحدود ومن ذكر في  
 المرفع الثانية فسمع وتعلمت بكل هذه الكسب وهو الشهادة على البينة في العتار وغيرها فثبتا على القائم  
 في احوال بل دعوى القاضي مع ذي اليد في بطونه لا محالة وانما سمي وتقال اعلم

## الفصل الثاني عشر

في اختلافات بين الدعوى والشهادة وفي اختلافات ان يهود وما يتعلق بذلك ذكرنا منها في باب العبط  
 ادعى دارا في يدي رجل سبي نحو الشرا والميراث وما سببه ذلك اقام البينة على مطلق الملك لا يتقبل قال  
 وهذا اذا ادعى الشرا من رجل معروف بان يتول شرا يتهم فلان فلان لما ادعى الشرا من مجهول  
 بان يتول شرا يتهم من امر اقدم اقام البينة على الملك لطلن يتقبل لان الزمانيه صار مقرا بالملك  
 لبايعه لان هذا امر اقدم اقدم بغيره لانه وقع لجهول كذا في الجور هل يصار كان لم يدع الشرا هناك يتقبل

روعه لدار فقال  
 لا اعرف حدوده عام  
 بينها

بن فلان



البينة على المدعي المطلق كذا اختلفوا في ذلك فقل لا يقبل هذه الشك وان  
ادعى الشواهد محمول بان هذه شهادة بزيادة ما لا يدعيه المدعي فلا يقبل ولا بد ان ادعى الشواهد انما  
ملكه بسبب ولا ملك له فيه مطلقا ولا ادعى الملك مطلقا وشهدوا له بالملك بسبب تبين انهم شهدوا باقل ما  
ادعاه لانهم شهدوا بالملك حليف في هذه الصورتين ينبغي للتأني لرب ان المدعي ادعى الملك بهذا السبب  
الذي شهدوا به او ندعيه بسبب كذا قال ادعيه بهذا السبب تبين شهادتهم ويقضي بالملك بهذا السبب  
وان قال ادعيه بسبب كذا قال ادعيه بهذا السبب لا يقبل شهادتهم ولو ادعى الشواهد القبيض وشهدوا  
بالملك المطلق فيه اختلاف المتابع على حسب ما كتبنا في مسائل المتأخر بعضهم قالوا ان دعوى الشرايع  
القبيض دعوى مطلق الملك لا يرب ان لا يثبت هذه الدعوى اعلام حتى لمن قال لغيره بعين منك  
عبد ابيك او سلمه اليك مع دعواه ان كان العبد محمولا لا يقبل شهادتهم لان تبين ان دعوى الشرايع في  
نفسه في هذه الصورتين ولم يثبت له دعوى الملك المطلق لا يرب ان لا يقضي له بالزوايد كذا ذكرنا المحيط  
وفي فتاوى رسيده الدين رحمه الله لو ادعى ملكا مطلقا وشهدوا له بالملك بسبب تبين انهم شهدوا بالملك المطلق  
لا يقبل شهادتهم على الملك المطلق لانهم ادعاه على الملك بسبب حمل دعوى الملك المطلق على الملك  
بسبب فلا يقبل شهادتهم على الملك المطلق بعد ذلك ولو شهدوا على الملك المطلق لم تشهدوا على الملك بسبب  
يقبل شهادتهم لانهم شهدوا ببعض ما شهدوا به ولا يقبل شهادتهم قال لو ادعى المتابع فشهدوا على  
الملك المطلق يقبل ولو ادعى الملك المطلق وشهدوا على المتابع لا يقبل لان دعوى مطلق الملك دعوى  
اولية الملك على سبيل احوال الشاهد على المتابع شهادته على اولية الملك على سبيل التفرقة فشهدوا بان  
ما ادعاه فلا يقبل هذه المسئلة دليل على ان ادعى المتابع او لا ادعى الملك المطلق يقبل ولو ادعى الملك  
المطلق او لا ادعى المتابع لا يقبل وذكرنا المحيط ولو ادعى الملك بالمتابع وشهد الشهود على الملك بسبب  
محمولات ما اذا ادعى الملك مطلقا وشهدوا على الملك بسبب حيث يقبل وكذا رسيده الدين اذا ادعى الملك  
مطلقا وشهدوا ان هذين سبب وادعى مطلقا يقبل ويقضي بالملك الحادث كما اذا شهدوا جميعا بالملك  
اي بوب وان ادعى بسبب وشهدوا بغيره ولا مطلقا لا يقبل كما اذا شهدوا جميعا بالملك المطلق كذا ذكر  
رسيده الدين رحمه الله وذكرنا الباب الثاني من دعوى ايجاع لو ادعى مطلق الملك وشهدوا ان هذين  
به وادعى بسبب لا يقبل هذه المسئلة ان ادعى الشواهد الشهود قبل الدعوى لكون الداية للدعاة  
فتاوا انهم عند الدعوى شهدوا على خلاف ذلك تبين ان المتأني بان ان هذا لا يكلف ان هذين  
فكان ذكره والعدم يثبت في الباب الاول من فتاوى رسيده الدين من هذا يخرج كبر من ان يرد ذكر المتأني

ما يملك  
او اسند كل  
وقال المدعي بسبب لغيره

ان هذا في قوله  
لغة الداية في  
شهادة المتأني

الذين

فتاوا

فتاوا ولو ادعى الملك مورثا وشهد الشهود على الملك بغير تاريخ مطلقا لا يقبل ولو شهدوا على  
الملك المورث والادعى الملك المطلق لادعى الملك المورث لا يقبل شهادتهم ولو ادعى المطلق تبين  
لكل مورث ولو ادعى الشرايع وشهدوا بغير تاريخ او على العكس او القبيض مورثا وشهدوا على  
القبيض المطلق ادعى العكس من فصل ذكر التاريخ في الدعوى والشهادة في شهادات المحيط  
ادعى عتيق في يدي رجل انه ملكه وان صاحب البدن قبضه بغير حق من شهود وشهدوا له بالقبيض  
مطلقا لا يقبل شهادتهم على القبيض مطلقا من غير تاريخ محمول على اكمال المدعي ادعى القبول في الزمان الماضي  
والفعل في الزمان الماضي غير الفعل في اكمال كالو ادعى على الجور نقل من شهود وشهدوا له بالقبول في اكمال  
وكذا لو ادعى القبيض مطلقا وشهدوا له بالقبيض من شهود ادعى الفعل في الحال ومشهدوا له به  
في الماضي فلا يقبل شهادتهم الا اذا ادعى وقال اردت من المطلق القبيض من ذلك الوقت الذي شهدوا  
به الشهود فحينئذ يقبل وقيل يقبل هذا من غير توفيق لان المطلق المورث اقوى من المورث فقد شهدوا  
ما قلنا ادعاه المدعي لو ادعى الملك بسبب الشرايع من شهود وشهدوا له بالشرايع من غير تاريخ فقد قيل  
لا يقبل وقد قيل يقبل وكذا لو ادعى الملك بسبب الشرايع من غير تاريخ في الشرايع والشهود  
شهدوا له بتاريخ سنة او ما اشبه ذلك فقد قيل لا يقبل وقيل يقبل هذه المسئلة في شهادات المحيط وفي  
الباب الثاني من فتاوى رسيده الدين ادعى انك قبضت من عترة دنا بغير حق وشهدوا على القبيض  
يقبل ويحل على ان قبضه اكمال وشهدوا على القبيض في اكمال ولو قال المدعي قبضت من شهود ولم يذكر الشهود  
التاريخ لا يقبل لانهم اذا لم يذكر التاريخ حمل على القبيض في اكمال وهو ادعى القبيض في الزمان الماضي والمدعي اذا  
ادعى الفعل في زمان والشهود شهدوا على ذلك الفعل في اكمال لا يقبل اختلاف الوقت في الفعل خلا  
البيع لانه قول وساخلاف في القول لا يمنع ولو ادعى القبيض بغير حق مطلقا وشهدوا على القبيض المورث  
لا يقبل لما ذكرناه فعل المدعي اذا لم يذكر التاريخ يجعل كانه ادعى القبيض في اكمال والشهود شهدوا على القبيض  
بتاريخ سابق فلا يقبل في اكمال عترة فتاوا ادعى دنا اسيرا ثمن ابيه واقام بينة على ملكه  
فشهدوا على الملك المطلق المورث وشهدوا له ان ملكه اشتراه من فلان يقبل الشهادته على  
المورث ويقضي للمورث بالملك بسبب ويحل مطلقا ان هذا كافي على الجور وكذا لو ادعى الملك  
لنفسه مطلقا فشهدوا على الملك بسبب كافي على المطلق يقضي له بنفس الملك ولا يقضي له في  
حق الزوايد فلو شهدوا ان فلانا اقربا لبيع من بكذا لا يقبل لان لفظ الاقربا لا يضار فيه واحد  
واسم العلم في باب دعوى المتأني من فتاوى رسيده الدين اذا ادعى الشرايع من ايجاع فشهدوا ان اشتراه

ايضا

الباب

بسبب

فتاوا لو ادعى ان هذا العترة في سنة  
وشهدوا ان هذا العترة في سنة  
ولو قال المدعي في سنة  
فتاوا انهم شهدوا بان هذا العترة في سنة

الملك  
بغير شهادته ولا فان فتاوا







منه

ما يطل  
أف شهدا صديقا له وصاه  
منه ولا فراقا روي  
الذي لا يغير

کھن

يقولون ذلك الشراء والصدقة والمغنية لان النقص قد يكون عزمه ولو شهدوا على امر او الواهب او النقص  
او الواهب بالنقص جازت الشهادة **وفي** قوله من احيى في الفتاوى اذا شهد ابا له من ولم يعلى قدر  
الدين لا يجوز كذا **في** شيخ الاسلام على جميع السعدي **وفي** فصول الفقه اذا شهد اعل سبع او ارجان او اطلاق  
او عناق على كل وقد اختلف في مقدار البديل لا يقبل شهادة الا الى السماع فانه يقبل الشهادة ويرجع  
في المهر لا مهر المثل قال لا يقبل في السماع ايضا **ورأيت** في ادب القاضى من الختني او على امرأة انه تزوج  
وي تحذف ههنا تزوجها بالف ونهه آخرة انه تزوجها بالف والنزوح يقول بالف او يقول  
الف او يقول لم اسم لما شئت فالسماح جائز في قول ابن حنبل ولو لم يسمه ولو ادعى البيع وشهد  
على امرائه البائع ؛ بيعه واختلف في الزمان والمكان يقبل شهادة **وفي** باب شهادة الزور من البسيط لو ادعى  
الشراء وشهد احد على الشراء وآخ على ما فرار بالثاني بل كان لفظ الشراء يصلح للفرار ويصلح للابتداء  
نقد اتفق على امر واحد **وفي** العوي دوسكت ههنا البيع عن بيان الوقت والمكان فانما القابل  
نقلا لا يعلم ذلك يقبل شهادتهما لانهما لم يكتلف حفظ ذلك وذكره ؛ باب اختلاف الشهادة من شهادتهما  
الجميع وليس اختلاف بين ان هذين يترد ما اختلف بين العوي والشهادة لان الشهادة ان هذين  
ينبغي ان يكون كل واحد منهما مطابقة للاخرى في اللفظ الذي لا يوجب خلافا في المعنى اما المطابقة في المعنى  
والشهادة فينبغي ان يكون المعنى خاصة ولا يفرق للفظ حتى لو ادعى الغصب وشهد احد على الغصب  
وآخ على كافر ار ؛ لغصب لا يقبل ولو شهد اعل للفرار ؛ لغصب يقبل اذا استشهد به جارية فوجدت عينا  
فادان برد ؛ فانكرا البائع ان يكون ؛ وبها ذلك العيب فشهدت ههنا اشتري هذه الجارية وبها هذا  
العيب وشهد آخ على امرائه البائع ؛ لم يجر هذه الشهادة لانها تشهد اعل امرين مختلفين ؛ باب العيوب  
من يوع ببسيط شيخ الاسلام على ما سيجي بي وهكذا ذكر المسألة في فتاوى قاضي خان وقال ههنا  
كالو ادعى عينا له شهد احد ان هذين امكك وشهد آخ على امرائه البدياء امكك لا يقبل  
فتاوى قاضي خان الدين ولو ادعى الرهن شهد احد على معاينة النقص وآخ على امرائه الرهن يقبل  
المعنى لا يقبل والرهن ههنا الغصب **وفي** فتاوى سيد الدين ادعى ان باع بشرط الوفاء يقبل لان  
في البيع لفظ الكاشية ولفظ كافر واحد وبها ايضا ولو ادعى مال ارجان يموت كآخرة وشهد الشهود على  
امرائه كآخرة يقبل كآخرة يقبل ولو ادعى مال ارجان يموت كآخرة وشهد الشهود على  
المعنى على ومارا شهد على امرائه انه في يده لا يقبل وبها ايضا لو ادعى الوعد وشهد اعل امرائه الوعد ؛ بالبيع  
هل يقبل ينبغي ان لا يقبل على فاسد ؛ الغصب على فاسد ؛ القرض ينبغي ان لا يقبل ههنا النوع

نام:

امام محمد بن ابي عبد الله  
عليه السلام

وفاقاً لاسموم السبع  
لأفعال زمانة وحقان

فانكروا اليه فاستداهوا ابيه بالسيوف والوفاء  
وشهدوا انهم اقرضوا اباهم الف درهم  
المفقود في  
الديار

المسوقة  
تتمتع كل من النص وكراني العامة والخاصة  
إحدى من على الأيدي والآفة الأولى باليد



الاخير ليس من فداه في الصوري ولو ادعى المتكلم وسند على اقراره بالنكاح فيقبل كافي الغصب لو شهد  
 احدهما على المتكلم واما على اقراره بالنكاح لا يقبل كافي الغصب ايضا وفي الباب الرابع من فتاوي رشيد  
 الدين ادعى العبد بعد الطلاق وادعى الزوج انها وهبت العبدان واقام بينة فتشهد احدهما على المتكلم  
 وكاف على اقراره يقبل لان الخرافة ثابتة لان هبة الدين حكمها سقوط وكذا حكم البراءة يقبل لا يقبل  
 هذه الشهادة لاختلاف المشهور به لان لا يرد اسقاط الهبة عليك فان ربا الدين لو ابرأ الكليل  
 لا يرجع على ما قيل ولو وهب الكليل يرجع فثبت حكمه مختلف **د**ل ساء وان المحير ادعى دارا  
 فتشهد احدهما انها دار وسند كاف على اقرار صاحب اليد اما الادعي لا يقبل بخلاف ما اذا شهد احدهما  
 على الدين وكاف يقبل وكاف ادعى عتدا اقام بينة على اقرار ذي البداء الادعي يقبل بينة ويقضي العبد له اعتبارا  
 للاقرار بالتأنيث باليمنة بالتأنيث عينا **ك**ذلك لو شهد احدهما على اقرار ذي البداء العبد للادعي وسند كاف  
 على اقراره على الادعي او على فبذلك منها **و**شما ولو شهد احدهما على اقراره انه للادعي وسند كاف على اقراره  
 للادعي دفع اليه لا يقبل ولا يقضي له العبد للادعي **ك**ذلك لو شهد على اقراره للادعي دفع اليه لا يقبل  
 ولم يجعل اقراره بالبيع اقرارا بالملك للادعي وجعل اقراره بالبيع اقرارا بالملك للزوج وقام هذا في  
 المحير ولو شهد احدهما شهد على اقرار ذي البداء العبد للادعي وسند كاف **ا**نه استراه من الادعي وقال  
 الادعي صاحب اليد انما قال ان هذا لزوجي لم ابع منه شيئا يقبل البينة ويقضي العبد للادعي لانما اتفق فيها  
 هو المقصود وهو اقراره باليد للادعي دون ان يثبت السراية ليقول هذه الشهادة فيقول  
 الادعي لزوجي اليد اقرارا مني بحيث لا ان لم ابع منه حتى لو قال الادعي لصاحب اليد اقرارا بحداد من  
 دون ماخذ لا يقبل هذه الشهادة لانه يعتبر كذا باحد هديه ولو شهد احدهما شهد على اقراره في  
 اليد للادعي وسند كاف على اقراره **ا**نه استراه من الادعي او ادعته منه انضبه منه دفعي العبد  
 للادعي هذا حكم اذا قال الادعي لزوجي اليد اقرارا قال **ل**ك هذا الا ان ما بعته وما اجرته وما رهنه وما  
 غصبته وما اودعته الي او ما ذكرنا كذا لا يصير كذا بالاحد شاهدي فبايدعي ولو ادعى الطلاق  
 وسند على اقراره بالطلاق او شهد احدهما بالطلاق وكاف على اقراره بالطلاق يقبل ولو ادعت  
 الخلع واقامت البينة على اقرار الزوج بالخلع يقبل **ك**ذلك الاجاب حدي شيخ الاسلام برهان الدين رحمه  
 الله هذه الشكوك في العوي شهد احدهما **ا**نه اقرب المسجد وسند كاف اقراره في السوق او شهد احدهما  
 اقراره غدوة وسند كاف **ا**نه اقرب عتبة جارية في الشهادة على لا يرد اذا اختلف في المكان جازت شهادتهما  
 ولو شهد احدهما لرفعة النوب المصوب كذا وسند كاف على الغاصب بذلك لا يقبل وكذا في المحير لو ادعى

ما يطلب من فداه في الصوري ولو ادعى المتكلم وسند على اقراره بالنكاح فيقبل كافي الغصب لو شهد احدهما على المتكلم واما على اقراره بالنكاح لا يقبل كافي الغصب ايضا وفي الباب الرابع من فتاوي رشيد الدين ادعى العبد بعد الطلاق وادعى الزوج انها وهبت العبدان واقام بينة فتشهد احدهما على المتكلم وكاف على اقراره يقبل لان الخرافة ثابتة لان هبة الدين حكمها سقوط وكذا حكم البراءة يقبل لا يقبل هذه الشهادة لاختلاف المشهور به لان لا يرد اسقاط الهبة عليك فان ربا الدين لو ابرأ الكليل لا يرجع على ما قيل ولو وهب الكليل يرجع فثبت حكمه مختلف دل ساء وان المحير ادعى دارا فتشهد احدهما انها دار وسند كاف على اقرار صاحب اليد اما الادعي لا يقبل بخلاف ما اذا شهد احدهما على الدين وكاف يقبل وكاف ادعى عتدا اقام بينة على اقرار ذي البداء الادعي يقبل بينة ويقضي العبد له اعتبارا للاقرار بالتأنيث باليمنة بالتأنيث عينا كذلك لو شهد احدهما على اقرار ذي البداء العبد للادعي وسند كاف على اقراره على الادعي او على فبذلك منها و شما ولو شهد احدهما على اقراره انه للادعي وسند كاف على اقراره للادعي دفع اليه لا يقبل ولا يقضي له العبد للادعي كذلك لو شهد على اقراره للادعي دفع اليه لا يقبل ولم يجعل اقراره بالبيع اقرارا بالملك للادعي وجعل اقراره بالبيع اقرارا بالملك للزوج وقام هذا في المحير ولو شهد احدهما شهد على اقرار ذي البداء العبد للادعي وسند كاف انه استراه من الادعي وقال الادعي صاحب اليد انما قال ان هذا لزوجي لم ابع منه شيئا يقبل البينة ويقضي العبد للادعي لانما اتفق فيها هو المقصود وهو اقراره باليد للادعي دون ان يثبت السراية ليقول هذه الشهادة فيقول الادعي لزوجي اليد اقرارا مني بحيث لا ان لم ابع منه حتى لو قال الادعي لصاحب اليد اقرارا بحداد من دون ماخذ لا يقبل هذه الشهادة لانه يعتبر كذا باحد هديه ولو شهد احدهما شهد على اقراره في اليد للادعي وسند كاف على اقراره انه استراه من الادعي او ادعته منه انضبه منه دفعي العبد للادعي هذا حكم اذا قال الادعي لزوجي اليد اقرارا قال لك هذا الا ان ما بعته وما اجرته وما رهنه وما غصبته وما اودعته الي او ما ذكرنا كذا لا يصير كذا بالاحد شاهدي فبايدعي ولو ادعى الطلاق وسند على اقراره بالطلاق او شهد احدهما بالطلاق وكاف على اقراره بالطلاق يقبل ولو ادعت الخلع واقامت البينة على اقرار الزوج بالخلع يقبل كذلك الاجاب حدي شيخ الاسلام برهان الدين رحمه الله هذه الشكوك في العوي شهد احدهما انه اقرب المسجد وسند كاف اقراره في السوق او شهد احدهما اقراره غدوة وسند كاف انه اقرب عتبة جارية في الشهادة على لا يرد اذا اختلف في المكان جازت شهادتهما ولو شهد احدهما لرفعة النوب المصوب كذا وسند كاف على الغاصب بذلك لا يقبل وكذا في المحير لو ادعى

انهم نوبت الي صباغ ومحمد الصباغ فتشهد احدهما شهد به ان دفع اليه ليصنعه احم وسند كاف دفعه  
 اليه ليصنعه اسود او اصفر لا يقبل هذه الشهادة لانه اختلف المعقود عليه فاختلف المشهود به وكذلك  
 ان محمد رب الزوب فادعاه الصباغ **و**ذكر فيه ايضا اذا شهد شاهد على اقراره ان هذا الادعي عليه  
 الف درهم وسند كاف ان هذا الادعي ادعاه الف درهم قال هذا **ش**هاد جازية ومعنى المسئلة  
 لرب ادعي عليه الف درهم دينا مطلق ولم يتعرض للسب اما اذا ادعى احد السببين فتكذب احدهما  
 ولم يشهد على اقراره ولا كان شهد احدهما لهذا الادعي على الادعي الف درهم فقرر وسند كاف  
 له عند الف درهم فدفعه لا يقبل هذه الشهادة وينظر تمام هذا في المحير وفيه ايضا اذا شهد احدهما  
 رجل سرقة بقره واختلف في لونها يقبل عند ذي حجة رحمه الله خلا قال **و**اجمعوا في هذا الاختلاف  
 في الغصب بيع جنس الشهادة وكذا واختلف في الذخيرة والنفقة لا يقبل اجماعا وفي فتاوي رشيد  
 الدين ولو ادعى استهلاك وسند شهود على القبض يقبل ولو ادعى ان قبض مالي كذا او ربا فقبض بغير حق  
 وسند شهود انه قبض بحججه الربا يقبل شهادته ولو ادعى الغصب فتشهد على القبض بحججه  
 الربا لا يقبل لان الغصب قبض بغير اذن المالك القبض بحججه الربا فقبض بغير اذن المالك في الباب الخامس  
 اذا ادعى ان غصبته من حمارا وسند شهود ان هذا الحمار ملك الادعي وفي يد هذا بغير حق يجوز له ان يكره  
 يده بغير حق لا يرجع الادعي ان غصبته من غير الادعي لانه ولو ادعى على اقراره قبض مالي كذا انقبض  
 موجب للرد وسند على اقراره بالقبض هل يقبل كانت واقعة القبول وينبغي ان يقبل فينا على  
 الغصب وفي فتاوي رشيد الدين رحمه الله ادعى حشرة افترقة حنظل وسند شهود ان الادعي عليه  
 قال ابن موهبي كدم بدين صفت برمن فرستاد ليست لا يثبت قبض الادعي عليه كذا ان ارس اليه  
 ولم يقبض فلا يملك هذه الشهادة على القبض **و**ذكر فيه ايضا ادعى انه استهلك من مالي اقمشة كذا او عليه  
 قبضته وسند شهود كذا باع وسلم لفلان يقبل لانه استهلاك ولو شهد اذ باع ولم يذكر ان التسليم  
 يملك شهده على ما استهلاك وفيه ايضا اذا ادعى الشراء وسند احدهما شهد على البيع بهذا النذر  
 من النذر وسند كاف **ك**بايع ارباب مشوي بها ابن ثبيرة طلبتني كدود ديار يقبل هذه الشهادة  
 ان طلب الميراث اقرار منه بالبيع وفيه ايضا ادعى ان قبضتني كذا انما من القطن قبض موجب للرد  
 فتشهد وان قبضتني كذا انما لني شهد وان قبض قبض موجب لرد يقبل هذه الشهادة في  
 حق اصل القبض فيكون واجب الرضا وفيه ايضا لو ادعى ان هذا وسند والادعي دفع الدينار لرجل  
 الادعي عليه لا يقبل هذه الشهادة لان الادعي ليس بسبب لاجوب المال لانه لو ثبت قبضه يادعي

اقرار الصنفين في الغصب  
 بعد دفع الذخيرة و  
 والادعي لا يقبل  
 لا تقبل فينا على  
 غصبته من حمارا  
 وفي يد هذا بغير حق  
 يجوز له ان يكره  
 يده بغير حق لا يرجع  
 الادعي ان غصبته من غير  
 الادعي لانه ولو ادعى على  
 اقراره قبض مالي كذا انقبض  
 موجب للرد وسند على اقراره  
 بالقبض هل يقبل كانت واقعة  
 القبول وينبغي ان يقبل فينا على  
 الغصب وفي فتاوي رشيد الدين  
 رحمه الله ادعى حشرة افترقة  
 حنظل وسند شهود ان الادعي عليه  
 قال ابن موهبي كدم بدين صفت  
 برمن فرستاد ليست لا يثبت  
 قبض الادعي عليه كذا ان ارس اليه  
 ولم يقبض فلا يملك هذه  
 الشهادة على القبض وذكر فيه  
 ايضا ادعى انه استهلك من مالي  
 اقمشة كذا او عليه قبضته  
 وسند شهود كذا باع وسلم  
 لفلان يقبل لانه استهلاك ولو  
 شهد اذ باع ولم يذكر ان التسليم  
 يملك شهده على ما استهلاك  
 وفيه ايضا اذا ادعى الشراء  
 وسند احدهما شهد على البيع  
 بهذا النذر من النذر وسند  
 كاف كبايع ارباب مشوي بها  
 ابن ثبيرة طلبتني كدود ديار  
 يقبل هذه الشهادة ان طلب  
 الميراث اقرار منه بالبيع وفيه  
 ايضا ادعى ان قبضتني كذا  
 انما من القطن قبض موجب  
 للرد فتشهد وان قبضتني  
 كذا انما لني شهد وان قبض  
 قبض موجب لرد يقبل هذه  
 الشهادة في حق اصل القبض  
 فيكون واجب الرضا وفيه ايضا  
 لو ادعى ان هذا وسند والادعي  
 دفع الدينار لرجل الادعي  
 عليه لا يقبل هذه الشهادة لان  
 الادعي ليس بسبب لاجوب المال  
 لانه لو ثبت قبضه يادعي

ايضا  
 دة قنير











في العند فتأولوا لا يقبل منها دية لانه محل الشهادة على النكاح بناء على التمسع او بناء على الشهود وراى ما كان  
ويقبل لا يقبل منها دية لما قالوا لم يقبل العند بين القاصي ايماء بشهادة رجل على التمسع وتوسعه وقالوا سمعنا  
لا يقبل منها دية فلهذا ذكره فتاوي قاضي طبر الدين شهد اعل النكاح او التمسع وقالوا سمعنا ذلك  
من قوم لا يتصوروا طومر على المذهب لا يقبل ويقبل يقبل في العدة ان كان الى نكاح الفلانة على ما يترك  
من بعد ذلك انه يقال ذلك في الحجة الشهادة على القضاء بالتمسع حتى لو ادعى رجل على رجل حتى من  
الحفوف وسمع من الناس انه قاضي هذه البلدة وسمع من شهود انه قاضي بلدها فلهذا لا يقبل لانه لا يترك  
يقبل في توكيد الاسم اياه وذكر الموت اذا سمع من الناس في فلا تاعاف او اثم صنعوا ما يصنع بلوحي  
وسمع من شهود على مائة وثلثمائة في ذلك وقال ابن سمان عن عمر اذا اجرت واحد عدل بالمرء سكر  
لن تشهد به واماني النسب فلا يسعد لن تشهد به حتى تشهد عندك عدلان وهذا عندى وعلى قول  
حينئذ راعى على ما يقع في القلب وهكذا ادوب بشرب او بدخول في حنية انه لا يحل له ان يشهد بالنسب حتى  
يسمع من العامة وايجاب النكاح والقضاء بطريق الجواب في النسب فقد فرغوا اجبت في القاصي والقصي  
الثلاثة كالتفوا بخبر الواحد الميت ومن لا سبب في التمسع والتمسع في الموت قد شقق في موضع لا يمكن في  
الا واحد فلو قلنا بانه لا يسمع الشهادة باحسان ما عتد الحفوف بخلاف الاستسابة الثلاثة لان القاصي  
فيها لن يسمع النكاح في التمسع في الموت لا فرق بين الموت والنسب والقضاء والنكاح وانما اختلف  
الجواب لا اختلاف الموضع موضع مسلم الموت انه اخر واحد عدل موثوق ولم يذكر العدل والموثوق  
في الاستسابة الثلاثة فلو كان الواحد الحجة الاستسابة الثلاثة عدلان موثوقين حل لن يشهد وذكره فتاوي  
الامام طبر الدين والعجيج لم يترك في النكاح وغيره لا يقبل في شهادة الواحد ثم الاستسابة الثلاثة  
اذا ثبت الشهادة والاستسابة عند ما يجزى على شرط لا يمكن الاخبار بلفظ الشهادة ذلك اذ ذكر الحفوف  
وشح الاسلام حوازه اده اخذ الصدر الشهيد برهان الامة راعى الله في فصل الميت ما ثبت الشهادة  
بجبر الواحد لا يجمع لا يشرط فيه لفظ الشهادة بل يمكن بجبر الاخبار وذكره في شهادة ارباب العدة ولا يشرط  
لن يلفظ الخبر بالموت بلفظ الشهادة عند من شهد اما الدين يشهد عند القاصي بلفظ بلفظ  
الشهادة في الفصول الثلاثة التي شرطنا فيها شهادة العدلين ينبغي لن يشهد عند بلفظ الشهادة حتى  
يجوز له الشهادة بان في الحجة واداه شهد شاهد لم يسموت وحل فلهذا اعل وجب لن اطلق لذلك  
اطلاقا لم يبين شيئا اذ قال الامام بغير مائة واما سمعنا من الناس في الزوج الاول يقبل منها دية ويجعل على  
سبب مطلق لها اذ الشهادة هو الشهادة او العانة وفي الزوج الثاني لن يمكن موت فلان شهادة لا يقبل

لها  
لها  
الشهادة عليه

البا

الشهادة بلا خلاف والشهادة لا تثبت بقولها سمعنا من الناس لان الجمع قد يكون على وجه لا يثبت به الشهادة بان  
سمعنا من واحد غير عدل او من جماعة غير عدل فلهذا لا يقبل الشهادة ولو كان موت فلان شهيرا اذكر  
في الاضية ان يقبل وهكذا اذكر الحفوف في ادب القاصي وقال يعقوب بن يعقوب لا يقبل به اخذ الصدر  
الشهيد برهان الامة وذكر قاضي طبر الدين فتاواه الاستسابة السريعة لن يشهد عند عدلان او  
رجل وامرأتان بلفظ الشهادة من غير استسابة ويقع في قلبه لن لا يترك ذلك ولا يكتفي بشهادة الواحد  
قال في الحجة ودر قال لا تشهد لن فلا تاعاف احبنا بذلك من شهد مائة موثوقين جازت شهداها كذا  
ذكر في الاضية وهذه افضل اختلف في المسامحة بعضهم قالوا لا يجوز هذه الشهادة نظيره لمن رأى عيني في  
يد ابن يتعرف به تعرف اطلاق حل لن يشهد بذلك الذي اليد وتوسعه عند القاصي لن شهدا  
العين ملكا لا يراى به في يد يتعرف به تعرف الملاك لا يقبل منها دية كذا هذا وقد عثرنا على ادوات  
في الاضية ان يجوز لن يقبل وذكره في ادوات العدة لو شهد عند القاصي وقال لا تشهد لن فلا تاعاف اخرنا  
به ذلك من بين جازت شهداها ما هو صحيح والحفوف يجوز ذلك ايضا وفي اختلاف المسامحة وذكره في شهادة  
المتنفي لن يشهد على الميت اذا قالوا شهد انما عتد ما فر يقية ولم يأتها جازت شهداها ثم شهد قال في الحجة وكذلك  
اذا قال لا دية او شهدنا جازت يقبل الشهادة لانه لا يدين في لا يوضع على الجنان الا المينة طاعتها ولة  
الموت في استسابة عجيبة لا رواه فتاوي اذ اقام يقين الموت الا واحد ولو شهد عند القاصي لا ينبغي لشهادة  
واحد قالوا بغير ذلك على الاصل فاذا شقق حل لن يشهد على مائة يشهد هو مع ذلك ان شهد بغير شهادة  
واذا جازت رجل من ارض افي ومنه اهله ما يصنعون على الميت لم يسمع احدان يشهد على ميت  
الاخر شهادة او سمع ذلك من شهد مائة لان مثل هذه الخبر قد يكون كذبا وعند بعد ان حجة  
يقبل ذلك فلا يعتمد عليه حتى يجزى من بين من عن معانة هذه الجملة في شهادة ارباب الحجة وراى في باب  
المنفود والاسيرة ما يصنع بهما من السير الكبير الذي يجزى مائة معانة الموت لما يعتمد على حجة اذ لم يكن  
شهادة ذلك بان لم يكن من موثوقين ولا موصي له فاما اذا كان احدا ما فانه لا يعتمد على حجة لانه  
يجزى بذلك مغمنا لا لنفسه بل لمن مسمي كالتقاضي وذكره فتاوي وشهد الدين في القاصي في باب  
القاصي في حجة الشهادة بان في التمسع من المحدث في القذف او من الشوان او من العبيد اذا كانوا  
صحة في قاصه او لا حواج لجواز الشهادة عند التمسع من موصول لشهادة وتوسعه من  
الصبيان لا يجوز له ان يشهد لانه لا يعتمد على قول الصبيان وهذا في من لا يمكن كلامه معناه الما خلا  
كان العيني يميز ان يجزى لن يشهد اذا افر سئل هذا الصبي في شرط لفظ الشهادة بل هو غير الخبز يكتفي

ما يصنع

ما عتد

ما عتد



كل الشهادة استروا في قضاوا انما ورايت بخط الاستدراج من الله تعالى يجوز الشهادة على الموت بالسماع  
اذا كان الرجل معوقا شهيرا بان كان عالما او من النبال اذا كان تاجرا او من هو مثل لا يجوز الشهادة  
على موته الا بالغاينة هكذا ذكره سيد الدين في نظر هذه الرواية في من الكتب غير فتاواه وفي فتاواه ايضا  
ولو شهد رجل بالموت وشهد آخر بالحياة فالمرأة تاحد يقول من كان عدلا منهما سواء كان العدل احر  
بالموت او بالحياة ولو كانا عدلين احدهما يقول من يخرج بالموت لانه يثبت العارض في المحيط والموت في كل  
الدخول بالت مع مقبولة لانه يتعلق باحكام معروفة من الذنب والمهر والعدة ولا ضمان محلا  
الزمان حيث لا يحتمل الشهادة فيها بالت مع لان الزنا فاحشة والشهادة على المهر بالت مع مقبولة فانه ذكر  
في المتن عن محمد بن عمار انه قومه فوجاهم ملكا رجل في الخلق فقام له بغير المال فاجروا لم يفلأه حتى  
على كذا من المهر وسع للمخرج ان يشهد واعلم المهر ويقولون ان المهر كذا ولو قالوا سمعت الذين شهدوا الدلائل  
ان يقولوا ان المهر كذا لا يتقبل وكذا ما جلا عن محمد بن ابيان الشهادة على المهر بالت مع لا يجوز والشهادة على الوقف  
هل تخل الشهادة والت مع لا رواية لهذا وقد اختلف الشيخ فيه بعضهم قالوا تخل من حيث من قال يجوز الشهادة  
على اصل الوقف بالت مع اصل شرط الوقف والى مال عشرين مائة السجني وهو كالحاج لان اصله يستمر  
امام شرط فلا يشترط الشهادة وعمل العلق بالشهادة والت مع لا تخل عندنا خلافا لفتي والشهادة على  
الورا بالشهادة والت مع لا تخل عند ابي حنيفة رحمه الله ما لم يقابل اعتاق العولي وهو قول ابي يوسف وراول وعمل  
قوله لا خير بجل وقول محمد بن مطرب وذكره شمس لالة اعمد لى لى الشهادة على العلق بخلافه كالمشاهدة  
على الورا في كذا في الاضحية اما الورا فلا تشهد له ولزكان شهورا ادى به بالمتقود ولا سيما  
السيد الكبير لى الشهادة على الورا بالت مع غير مقبولة والشهادة على المهر بالملك بالت مع لا يجوز هذا في فصل  
واحد من كصالحات في اوب القبا في الحجة واذا شهد شاهد لى فلا تمام وترك هذه الدار حقا  
لا يشهد الا لعلم له ولو قالوا لا انهم لم يدركوا فلا نا البت فلا يتقبل منها دنا لانها يشهد لى بالملك لى  
بالشهادة والت مع فلا يجوز **الشهادة على النفي** الشهادة اذا قامت على الالباب وفيها نفي بان يقول في بيت الشاة  
هذا افلا نتج عنه او هذه دابة نتج عنه ولم يزل ملكا لى يتقبل فيه اختلاف الشيخ ولا يصح انما يتقبل  
فعند اذكر في الفتاوي وذكره الصغري لو شهد رجل انه استقرض من فلان كذا او صنع شيئا في مكان  
كذا فقام الشهود عليه بينة انهم لم يكن ذلك المكان الذي ذكره الا ولان كان في مكان كذا لا يتقبل الشهادة  
لانه قامت على النفي لان قوله ما كان في مكان كذا انني صوته ومعنى قوله ما كان في مكان كذا لا يتقبل الشهادة  
معنى ولزكان البينة صوته لان المقصود منى ما قامت على الشهادة لا ادى ذكره باب ما يصدق البطل في الورا

والشهادة على التو  
في الورا لا يجوز

في الورا لا يجوز

فلا يتبين امر من السيد الكبير اذا شهد اعلى جل اننا سمعنا يقول المسيح ابن الله ولم يقبل النصارى ببنات منه  
امرأة والرجل يقول وصلت يقول قول النصارى تقبل الشهادة وتقع الفزة ولو قال سمعنا يقول  
المسيح ابن الله ولم يسمع منه غير ذلك لا يتقبل هذه الشهادة ولا ينز امرأته وذكره هذا الباب ايضا اذا  
شهد اليهود ويخلف او طلاق بغير استئذان بان قالوا شهداء طلع بغير استئذان او قالوا طلق بغير  
استئذان او طلق ولم يستثن لا يتقبل قول الزني وينع الطلاق ولا يسمع من غير طلاق الخلع  
والطلاق كان القول للزوج ولا يزوج النكاحي بينهما الا بغير منة ما يكن دليل على صحة الخلع من غير  
البلا وسبب آخر في بكن القول قولنا هكذا ذكره شمس لالة السجني في السيد الكبير وقال هذه المسئلة من  
المقبل التي تقبل فيها على النفي الشهادة وذكره ان طين في واقعة واذا من لامام اهل مدينة فاضلوا  
باهل مدينة اخرى وقالوا انما سمعنا من عيسى بن ابي بكر او قاتلان في جند الشهادة  
واحال الى السيد الكبير الحسن بن زياد رحمه الله وذكره في باب النفي في الصغير اذا قل عبده حوان لم اع  
العام من اجمعت شهد من هذه النفي ككوفة لم يعنى العبد وقال محمد بن عيسى في العبد السيد قول  
له يوسف بن ابي حنيفة رحمه الله ولم يذكر في قول ابي يوسف في هذه المسئلة وجعل النافي ابو الهيثم هذه  
المسئلة بينة على مسئلة استنطاق الدعوى في الشهادة النافية على علق العبد وهي مسئلة ابابا كبر  
من ساء وابت الحجة في السيد الكبير وذكره شمس لالة السجني في باب الشهادة اهل الذمة والميراث وعمل البسوط ان  
الشرط يجوز البينة بالبينة وليس كان نفيها كقول العبد ان لم ادخل الدار اليوم فالت حرقا قام العبد  
بينة انه لم يدخلها قبل قيل في هذا الوجه امرأته يد لى بغير جنابة ثم حرقها وقال بغير جنابة  
وقد اقامت هي جنابة بغير جنابة بغير جنابة بغير جنابة بغير جنابة بغير جنابة بغير جنابة بغير جنابة  
وقد كانت فاعل الفتوى وكجى في تابل المهر باليد لى وانه قال وذكره في باب الشهادة ابابا كبر  
حلف وقال لى بغير جنابة بغير جنابة بغير جنابة بغير جنابة بغير جنابة بغير جنابة بغير جنابة  
صهرته في تلك الليلة ولم يحلف في ذلك وطلعت امرأته بحكم هذا البين بغير الشهادة لان ما فيها صهر  
النفي في الحقيقة قامت على ما يثبت للطلاق التلك والعبرة بما يصدق لى بغير جنابة بغير جنابة  
اسم واستثنى في اسلامه وشهد لى لى اسم ولم يستثنى في اسلامه بغير جنابة بغير جنابة بغير جنابة  
الاسلام ولزكان في نفي لان العنصره ابنة تاسلام وفي باب علق النفي من فتاوي سيد الدين ابي  
ابا امرأة فانت لى في اني حرمته عليه بلك تطلقك لان قال اكر فلان وروى بكثرة ابن فانت بغير جنابة  
توتارم فانت طلقك فانت في ذلك اليوم ولم يلم التماسات واقامت بينة على ذلك اندفع عنها خصومة

العام

في

في الورا لا يجوز

المرء لا يزوج  
النفي

في الورا لا يجوز

ط



الزوج وفي باب الدعوى بسبب العيب الفاسد من فساد رسل الدين وبسبب العلم بدعي العلم الصحيح والسم  
 البه يتول وقع فاسدا لانه لم يترك لاجل واقام البينة يقبل فان امام السرخي كان يقول الشهادة على الشرط  
 تقبل نفيا كان ذلك الشرط او انما تادكر شمس لاية السرخي في باب سها واهل الذمة في دعوى الميراث  
 من دعوى اصل لرسخ الميراث اذا كان يحجز بغير كالمجد والحجرة والمخ وراحت لا يعطى شيئا  
 يتم البينة على جميع الورثة او تشهد وانهم لا يعلمون له وارثا لغيره لان ميراث لاجل واخذت معلق بشرط الكلام  
 من ليل ولد ولا ولد فقام بينت هذا الشرط بالتصريح بالشهود لا يكون وادناوا لاولاد وارثا لغيره يقبل  
 عندنا وعندنا في بيل لا يقبل لانهم جازوا لاطراف لم لا معرفة بني الولد وعندنا يقبل بناء على العادة  
 فان مراد الناس من هذا الاصل له وارثا لغيره سها وعلى انما شرط الوارثة الا ان الشرط  
 نفى واثبت الشرط بالبينة يجوز نفيا كان او اثباتا كما لو قال لعبد لرسخ الدار اليوم فانت وفاقام  
 العبدية ان لم يحصل وان كان السخى للميراث لا يجب باحد اذا شهد فانه وارثه ولم يقولوا الا واث  
 له غيره او لا تعلم له وارثا لغيره يتكلم القاضي زمانا وجاز في ميراث لو كان لم يجرى بغيره لم يجمع الميراث ولا  
 مستوفى من بكتيل عند بني حنيفة نعم انه في السكتة يعني فيما اذا قالوا لا وارث له غيره وفيما اذا قالوا  
 لا تعلم له وارثا لغيره هو الاجم من مدعيه رحمه الله وعندنا باخذ من كبتل في السكتة ومن التلوم فوض  
 له دلي التلوم قيل حول وقيل سها وهذا عند بني يوسف واما الزوج والزوجة اذا ثبت احدهما الوداء  
 بالبينة ولم يثبت انه لا وارث له غيره فعند بني حنيفة رحمه الله يعني لما ذكرنا النصب بعد التلوم للزوج النصف  
 وللزوجة الربع وعند بني يوسف بغيرها بالنص النصب للزوج الربع وللزوجة النصف واما هذا انظر في  
 باب الدعوى في الاثبات وبسبب سها واهل الذمة في الميراث من دعوى سها في الميراث من سرج  
 البيوط ذكر في الاصل العاشر احاديث الحجة اذا شرط على الظاهر ان يضعها فادعته  
 بلسان فلا لولا فان محدث ذلك فالتا رضة بلسانها لم ولما ارضعت بلسانها فالتا رضة بلسانها  
 استقامت وانما كانت لاهل الصبي بنية تلادعوا فلا لولاها فالتا رضة بلسانها فالتا رضة بلسانها  
 شهدوا انها ارضعت بلسانها ولما ارضعت بلسانها لا تقبل سها واما انما قامت على السعي معقودة اخلا  
 الفصل الاول لان هناك السعي حل حتى لا يثبت وان اقاما البينة اخذت بنية الظير وانه اعلم

الفصل الرابع عشر

في دعوى النكاح ودعوى الزنا والنفقة ودعوى الجوار وما يتعلق بذلك ذكره الفتاوى في المقتوب على من  
 في النكاح ودعوى النكاح وذكره في كتاب الاحكام واحاد الى اختلاف في ميراثه وبغيره ادعت امرأة على رجل انه تزوجها

ما يحفظ

من النكاح

في دعوى النكاح ودعوى الزنا والنفقة ودعوى الجوار وما يتعلق بذلك ذكره الفتاوى في المقتوب على من  
 في النكاح ودعوى النكاح وذكره في كتاب الاحكام واحاد الى اختلاف في ميراثه وبغيره ادعت امرأة على رجل انه تزوجها

ودعوى ما يتعلق به ما وطهره فان نكل بغير المردون الذي عند بني حنيفة رحمه الله وعند بني يوسف  
 تجلج باسما من وجهه وفي فتاوي رسل الدين باب دعوى النكاح ولوم ينال الزوج في دعوى النكاح ابني  
 اعطيت المحل لا ينع ذلك صحة الدعوى لانه يدعي ملك النكاح اما لو ادعى طاعة حبة لم يقبل دست  
 بيمان وادام بوي لان الطاعة انما تجب عليها اذا اخذت المحل ذكرنا في الدخول اذا ادعى النكاح  
 بغير من اليهود لا بد ان يذكر سماع اليهود كلام النفاذ بين العلم ورحمهم الله اختلاف في الميراث  
 سماع اليهود وكلام النفاذ بين رجل هو شرط والاجماع شرط فلا بد من ذكر سماع الدعوى التي مع ذي اليد  
 اذا اقاما البينة على النكاح مطلقة من غير تاريخ بغيره صاحب اليد كالات تلك اطلق فلو كان القاضي  
 فقي القاص يدينه ثم اقام صاحب اليد بينة هل ينعى بينة صاحب اليد في اختلاف السبع والتعق عليه  
 بالمدن المطلق لو اقام البينة على الملك المطلق لا يقبل لانفق ومقدم هذه اذ في المسئلة في محضر القاضي طبر الدين  
 رحمه الله وذكره في الحجة اذا ادعى نكاح امرأة وهي بد رجل واقام بينة على ذلك وقضى بالنكاح ثم اقام  
 ذواليد بعد ذلك بينة على النكاح من غير تاريخ ينعى لصاحب اليد عند بعض السبع رحمه الله تعالى لان بنية ذواليد  
 سبق كالحج فصار كاقام بينة على النكاح بتاريخ سابق من تاريخ بعض من رحمه الله قالوا لا يقبل الا بسبع  
 بينة صاحب اليد هذه القصص واليه مال الصداق السيد والدي رحمه الله قال صاحب المحرر  
 شاف من بسبع بين ذي اليد لو اقام الحجاج بعد ذلك بينة على انه تزوجها قبل ذي اليد بغيره في باب  
 ايضا ادعى نكاح امرأة وهي ليست في احد واقام بينة على دعواه وقضى له بالمرأة فان اقام رجل او رجل  
 شرف ذلك لا يحكم له بها الا اذا شهد شهود الثاني انه تزوجها قبل اول ذواليد ايضا رجل ادعى امرأة في رجل  
 انها امرأة واقام على ذلك بينة فاقام الذي هي بينة انها امرأة قال بعض من يمتا لرسخ كل  
 واحد منها انها امرأة مطلقا لم يذكر انه تزوجها لا ينعى لذي اليد وهذا الذي قيل قال هذا عند دعوى  
 الملك فان اقام بينة على اليد اذا ادعى ملكا مطلقا واما البينة على ذلك بغيره في باب وكذا دعوى  
 الزنا رجل واحد واقام البينة على ذلك بغيره لذي اليد ومنهم من قال بغيره لصاحب اليد على كل حال  
 لان السبب مستقر في دعوى المرأة وهو النكاح فصار ذلك من دفعه الى الدعوى ولا ذلك ملك  
 العبد وفي الحواشي اذا شهد السهو بعد الدعوى ولا سها رانا امره وحلاله ولم يقولوا انه تزوجها قبل  
 لا يقبل الشهادة ما لم يشهد راعا على العند قال وفي كتاب الحدود ان الى انما تقبل فانما  
 قال اذا قال المسئوم عليه بالزنى الى فذ تزوجها او قال هي امراتي ذري عنه احدى سوي  
 الامرين على انما واحد يقبل لانه اذ هذه الجملة في نكاح النكاح في الفتاوى من سها في دعوى النكاح واث

لها

يد

في دعوى النكاح ودعوى الزنا والنفقة ودعوى الجوار وما يتعلق بذلك ذكره الفتاوى في المقتوب على من  
 في النكاح ودعوى النكاح وذكره في كتاب الاحكام واحاد الى اختلاف في ميراثه وبغيره ادعت امرأة على رجل انه تزوجها

في دعوى النكاح ودعوى الزنا والنفقة ودعوى الجوار وما يتعلق بذلك ذكره الفتاوى في المقتوب على من  
 في النكاح ودعوى النكاح وذكره في كتاب الاحكام واحاد الى اختلاف في ميراثه وبغيره ادعت امرأة على رجل انه تزوجها



الحيط ادعى على امرأة انه تزوجها وشهدوا انها منكوحة او ادعى بانها منكوحة وشهدوا انه تزوجها قبلت  
 هذه الشهادة لان الشئ سبب تبين لصورة المرافعة فكان ذكره وترك ذكره سواء ذكر في  
 باب دعوى من ثبوت ربه الدين اذا ادعى النكاح مطلقا من غير تاريخ وشهدوا انه تزوجها في سنة كذا لا قبل  
 لا كذا اب الدعي تهوده وتوكل الدعي تزوجها في سنة كذا وشهدوا على النكاح مطلقا قبل وتوكل الدعي انه تزوجها  
 اول من امر وشهدوا على الزوج في امره لا قبل وتوكل الدعي الشئ الاول من امره وشهدوا انه استراه في امره  
 قبل لان الشئ اول بعد وذكر وتوكل الدعي ابن ذن منته وشهد اليهود كذلك فقال النكاح  
 للدعي متى تزوجت او قبل اليهود متى تزوجها فكذلك الدعي والشهود لا يوجب ذلك خلافا لدعوى  
 ذكر في النكاح الحيط اذا ادعى نكاح امرأة وهي يد لو فارقته المرأة للدعي ثم اقاما البينة بدون التاريخ  
 فان بعض من رحمهم لا يفي للحاج بحكم الزمان وقال بعضهم يفي لذوي اليد فلو انها ما اقرت  
 حتى اقام الحجة اولى كالحج عوي الملك ولا اقام ذوا اليد بينة انه تزوجها كانت ينفذ اليد والى  
 بزوج وكان يده دليل سبق نكاحه كالحج عوي الملك لا يفي بحجهم انهم قالوا يحيل بكون بينة ذوي اليد  
 اولى على كل حال لان السبب متعين في باب النكاح فيصير حجة الاسماء وتوكل الدعي الحجة بينة على النكاح  
 تاريخ شهوده وقد اقام بينة على افراد ذوي اليد لنكاح ذوي اليد كان في وقت او ذكر وقتا بعد تاريخ بينة  
 الحجة كانت بينة الحجة اولى وينفذ بينة ذوي اليد اذا وفقت ذوا اليد فنكاح تزوجتها قبل تاريخ  
 التاريخ ثم حجة ذوا اليد بعد ذلك المعتمد لا ينفذ بينة ذوي اليد اذ عينا نكاح امرأة وهي ليست  
 برأى احد ما فاقاما البينة من غير تاريخ وشهدت المرأة عن ذلك فلم تقبل لاحد ما حتى تاتت البينة  
 ثم اقام احد ما البينة على افراد البينة النكاح فعلى بالنكاح كالأزواج لاحد ما بالنكاح بعد اقاما البينة  
 عينا وتوكل الدعي نكاح امرأة وهي ليست برأى احد ما فاقامت له حجة في المقرة فان اقام رآه بعد ذلك  
 بينة على النكاح فصاحب البينة اولى وتوكل الدعي البينة بعد ما اقرت لاحد ما فان وقتا فلا ذوا اليد  
 لم يوفت فالذي ركب بينة اولى ولم تكن بينة اذ زكيتا فعند بعض المشايخ يعني الذي اقرت له  
 بالنكاح سابق وهو انفس وعنده بعضهم لا يفي لو احدهما واليه في ادب النكاح في باب الشهادة  
 على النكاح وتوكل الدعي نكاح امرأة وهي لا يفي بحجهم انهم قالوا احد ما البينة على النكاح واما  
 رآه بينة على النكاح وعلى افراد المرأة بالنكاح لا يفي بحجهم من يدعي افراد بالنكاح لان رآه انب  
 بالية نكاحها وبينة افراد بالنكاح فاستوف البينة في اثبات افراد وقبل بينة من يدعي  
 افراد لان الثابت بالبينة كالثابت عينا ولو عينا افراد لاحد ما بعد ما اقاما البينة كان المقرة اولى

النكاح

في النكاح الحيط اذا ادعى نكاح امرأة وهي يد لو فارقته المرأة للدعي ثم اقاما البينة بدون التاريخ فان بعض من رحمهم لا يفي للحاج بحكم الزمان وقال بعضهم يفي لذوي اليد فلو انها ما اقرت حتى اقام الحجة اولى كالحج عوي الملك ولا اقام ذوا اليد بينة انه تزوجها كانت ينفذ اليد والى بزوج وكان يده دليل سبق نكاحه كالحج عوي الملك لا يفي بحجهم انهم قالوا يحيل بكون بينة ذوي اليد اولى على كل حال لان السبب متعين في باب النكاح فيصير حجة الاسماء وتوكل الدعي الحجة بينة على النكاح تاريخ شهوده وقد اقام بينة على افراد ذوي اليد لنكاح ذوي اليد كان في وقت او ذكر وقتا بعد تاريخ بينة الحجة كانت بينة الحجة اولى وينفذ بينة ذوي اليد اذا وفقت ذوا اليد فنكاح تزوجتها قبل تاريخ التاريخ ثم حجة ذوا اليد بعد ذلك المعتمد لا ينفذ بينة ذوي اليد اذ عينا نكاح امرأة وهي ليست برأى احد ما فاقاما البينة من غير تاريخ وشهدت المرأة عن ذلك فلم تقبل لاحد ما حتى تاتت البينة ثم اقام احد ما البينة على افراد البينة النكاح فعلى بالنكاح كالأزواج لاحد ما بالنكاح بعد اقاما البينة عينا وتوكل الدعي نكاح امرأة وهي ليست برأى احد ما فاقامت له حجة في المقرة فان اقام رآه بعد ذلك بينة على النكاح فصاحب البينة اولى وتوكل الدعي البينة بعد ما اقرت لاحد ما فان وقتا فلا ذوا اليد لم يوفت فالذي ركب بينة اولى ولم تكن بينة اذ زكيتا فعند بعض المشايخ يعني الذي اقرت له بالنكاح سابق وهو انفس وعنده بعضهم لا يفي لو احدهما واليه في ادب النكاح في باب الشهادة على النكاح وتوكل الدعي نكاح امرأة وهي لا يفي بحجهم انهم قالوا احد ما البينة على النكاح واما رآه بينة على النكاح وعلى افراد المرأة بالنكاح لا يفي بحجهم من يدعي افراد بالنكاح لان رآه انب بالية نكاحها وبينة افراد بالنكاح فاستوف البينة في اثبات افراد وقبل بينة من يدعي افراد لان الثابت بالبينة كالثابت عينا ولو عينا افراد لاحد ما بعد ما اقاما البينة كان المقرة اولى

علمه

ان

ومنه

وما ينزل بان رآه اثبت افرادها بالنكاح قلنا نعم لكن في خرافات النكاح وهما اثبت افرادها قاصدا  
 هذه الجملة في الحيط وتوكل الدعي نكاح امرأة واقرت بالنكاح لرجل حاضر في المجلس وصديق المقر فان الدعي  
 يحتاج لاثبات البينة فان اقام البينة وثبتت بحج المقرة لاثبات البينة على هذا الدعي يحضر  
 هذه المرأة واذا اقام المقرة البينة بعد اقامه البينة من الدعي صار المقر له اولى للبينة وما اقر  
 كذا ذكر في سنة شوطا كذا في ذوق الدخيرة ادعى نكاح امرأة وهي تحج وتقول انك زوجي في  
 بلد كذا وسمعت ذلك الرجل لم يسمه فاقام الدعي بينة على دعواه فانه يفي بنكاحها عليه ولا يمكن افراد  
 بالنكاح لغير الدعي ما نفا من الغضا ببينة الدعي وتوكل الدعي نكاح امرأة فانكرت ولكن لم يفر لرجل  
 لعدم اقرت بين يدي النكاح في مجلس لغير الدعي يصح افرادها ونسمع وتوكل الدعي لرجل آخر  
 ثم اقرت بين يدي النكاح في مجلس لغير الدعي يصح افرادها وتوكل الدعي لرجل آخر لهذا  
 الدعي لا يسمع افرادها لهذا الدعي من تزوج امرأة بشهادة شاسد يفي بركت المرأة النكاح وتزوجت  
 باق وقد مات شهود اول البينة لرجل من نكاح المرأة لان المحاسبة للمخلف المفقود من النكاح  
 الذي هو اقرار وتوكل الدعي نكاح امرأة بعد ما تزوجت بالنكاح لا يصح اقرارها ولكن للزوج  
 الاول من نكاح الزوج الثاني ويجلج على العلم فان نكل صار مقرا بطلان نكاحه فان نكاحه  
 المرأة ويجلجها على اثبات النكاح والحاصل انه لو ادعى امرأة نكاحا والمرأة في نكاح الغيرة لا يثبت للذكر  
 بختلف الزوج والمرأة ويبدأ بين الزوج بانه ما فعلت انها امرأة هذا الدعي فان حلف  
 انقطع الخصومة وان نكل بخلف المرأة على اثبات بانه ليست بامرأة لهذا الدعي فان نكلت  
 قضى عليه بنكاح امرأته اذ عت على رجل انه تزوجها فقال الرجل ما فعلت نكاحا  
 على فعلته فهذا اجابته وكذلك لو ادعى رجل النكاح وانكرت المرأة ثم اقرت وليس نكاح  
 الزوج النكاح كادعاء النسخ وينظر تمام هذا في فصل دعوى النكاح من الكمال اذا تزوج  
 العبد حرة ثم ادعى الولي لم ياذن له بالنكاح وقالت المرأة لاذن له بفراق بينهما لا فراق  
 ثبت والنكاح ولا يصدق في ابطال المهر بلزمه ان عت لرجل خلع ولما النكاح تداومت بين  
 العدة ولم يدخل بها يلزم نصف المهر وكذا اذا قال لا ادري اذن لم ياذن وتوكل الدعي  
 على امرأة نكاحا وشهد اليهود بهذا اللفظ ما هو دورا زن وشوى دانته ام قال في  
 لا يفي بشهادة ثم وكذا لو ايثان جنان بكشيد انكره زن وشوى بانكشيد لا يقبل وتوكل الدعي  
 احد ما ابن زن ويست وشهد لآو كانه ابن ذن ويهوده است قبل كذا في دعوى

فانكرت

لا يلزم الدعي في  
 الزوجة والى فيها

في النكاح الحيط اذا ادعى نكاح امرأة وهي يد لو فارقته المرأة للدعي ثم اقاما البينة بدون التاريخ فان بعض من رحمهم لا يفي للحاج بحكم الزمان وقال بعضهم يفي لذوي اليد فلو انها ما اقرت حتى اقام الحجة اولى كالحج عوي الملك ولا اقام ذوا اليد بينة انه تزوجها كانت ينفذ اليد والى بزوج وكان يده دليل سبق نكاحه كالحج عوي الملك لا يفي بحجهم انهم قالوا يحيل بكون بينة ذوي اليد اولى على كل حال لان السبب متعين في باب النكاح فيصير حجة الاسماء وتوكل الدعي الحجة بينة على النكاح تاريخ شهوده وقد اقام بينة على افراد ذوي اليد لنكاح ذوي اليد كان في وقت او ذكر وقتا بعد تاريخ بينة الحجة كانت بينة الحجة اولى وينفذ بينة ذوي اليد اذا وفقت ذوا اليد فنكاح تزوجتها قبل تاريخ التاريخ ثم حجة ذوا اليد بعد ذلك المعتمد لا ينفذ بينة ذوي اليد اذ عينا نكاح امرأة وهي ليست برأى احد ما فاقاما البينة من غير تاريخ وشهدت المرأة عن ذلك فلم تقبل لاحد ما حتى تاتت البينة ثم اقام احد ما البينة على افراد البينة النكاح فعلى بالنكاح كالأزواج لاحد ما بالنكاح بعد اقاما البينة عينا وتوكل الدعي نكاح امرأة وهي ليست برأى احد ما فاقامت له حجة في المقرة فان اقام رآه بعد ذلك بينة على النكاح فصاحب البينة اولى وتوكل الدعي البينة بعد ما اقرت لاحد ما فان وقتا فلا ذوا اليد لم يوفت فالذي ركب بينة اولى ولم تكن بينة اذ زكيتا فعند بعض المشايخ يعني الذي اقرت له بالنكاح سابق وهو انفس وعنده بعضهم لا يفي لو احدهما واليه في ادب النكاح في باب الشهادة على النكاح وتوكل الدعي نكاح امرأة وهي لا يفي بحجهم انهم قالوا احد ما البينة على النكاح واما رآه بينة على النكاح وعلى افراد المرأة بالنكاح لا يفي بحجهم من يدعي افراد بالنكاح لان رآه انب بالية نكاحها وبينة افراد بالنكاح فاستوف البينة في اثبات افراد وقبل بينة من يدعي افراد لان الثابت بالبينة كالثابت عينا ولو عينا افراد لاحد ما بعد ما اقاما البينة كان المقرة اولى



العين ولو ادعى الزوج انها كانت امراته وسندوا انها امراته لا ينبل كادكرنا في دعوى العين  
 مندر من قبل بل اختلاف ان هذين من هذه او اذا نزع اثبات في امره كل واحد منهما يدعي انه  
 تزوجها او اذا اقامت البينة فان القاضي لا ينبل احد من البنتين كالزوجه احد بهما على كافي  
 احد من اما باقرار المرأة او باقامة البينة على اقرارها او يكونها في يد احد من ادبان واصل به احد  
 الا لا يقيم ثبوت بينة انه تزوج قبل وكذا لو كانت في بيت احد من ادبان لا ينبل ما لو كان  
 في يده بخلاف ما اذا كان العين في يده واقام عليه الخراج بينة فان الخراج هناك ادبي  
 لان هناك ذو اليد مدعى عليه وليس مدعى وكذا لو كان لاحد من ادبان لا ينبل ما لو كان في يده  
 فان اقام ثبوت بينة انه تزوج قبل هذا فان القاضي ينفي للمدعي اقام البينة لانه ثبت له ثبوت  
 غصبه ولو لم يكن لها بينة على السبق والتاريخ وكان لها بينة على النكاح فان المرأة تلعن ذلك  
 فلا يثبت اقرارها ولو لم تقر لاحد من ادبان في بيت احد من ادبان ولا دخل به احد من ادبان  
 القاضي ينفق بينهما لانه لا تزوج به لاحد من ادبان وكذا لو كان لاحد من ادبان وقد اقرت للآخر في  
 لصاحب اليد لان اقرار المرأة لا يفي في حق ابطال حق ثبوتها وعلى القاضي الامام على السعدي  
 اذا تنازع اثبات في امره كل واحد منهما يدعي انها امراته واقام البينة على ذلك فهذا اقرار  
 ان ارضا وتادخها سواء اوارضا على السواء ولكل واحد يد اول بورا في هذه الفصول الثلاثة  
 لا يتفي المرأة لاحد من ادبان استويا في الحج فينبغي ان في كسختاف وان ارضا على السواء  
 اللز لا احد من ادبان فينفق لان حجته من حيث اليد وكذا في ارض احد من ادبان لم يزوج ثبوتها  
 البينة ادبي لان صاحب التاريخ ظهر وقت التاريخ ونكاح سراج لم يظهر انه كان منعقدا  
 وقت التاريخ فصاحب التاريخ ادبي وكذا في النكاح وتاريخ احد من ادبان سبق في التاريخ تاريخه  
 سبق ونكاح كان لاحد من ادبان تاريخ فصاحب اليد ادبي لان يد من تحت لان كل واحد  
 منها يتلف الملك من واحد فيد احد من ادبان على ملكه سبق فكان ادبي فان اقرت المرأة  
 لاحد من ادبان وللتاريخ تاريخ فانما تكون للذي اقرت لان اقرار من له اليد وهذا اذا ارضا على السواء  
 الا ان المرأة اقرت لاحد من ادبان وتزوج صدقا فان يتفي بالنكاح بينهما ويترق منها ويبرأ ولا  
 تتر لاحد من ادبان وقت بينهما وبينها لانهما استويا في الدعوى فان كان قبل الدخول لا يتفي احد من ادبان  
 بنى من المهر ولا يجب عليها العدة كذا ذكر في التناوي وذكر في النكاح الحجة اذا تنازع رجلان  
 في امره كل واحد منهما يدعي انها امراته واقام البينة فان كانت في بيت احد من ادبان واصل بها

ممن لا يثبت اثبات في امره  
 لا يقبل للثبوت بينهما الا بعد  
 معناه

بيني

بينهما

منهما

نكاح

جسم

احد

احد من ادبان ثبوت من العزل او من النكاح للبينة دليل سبق عند الا اذا اقام ثبوت بينة  
 انه تزوجها قبل فحسب يقطع اعب دليل سبق عند النكاح با سبق وكذا لم يثبت بينة احد من ادبان  
 دخل به احد من ادبان وقتا فالاول ادبي ولم يزوج وقتا وقتا وقتا وقتا وقتا وقتا وقتا وقتا وقتا  
 بينة ادبي وكذا في بيت البنتين في امره فان لم تقر المرأة بنكاح احد من ادبان وقتا وقتا وقتا  
 ولم اقرت لاحد من ادبان تزوجها قبل ثبوتها في امره الا اذا اقام ثبوت بينة انه تزوجها قبل هذا  
 هذا لان العول بالبنتين منعقد فيقطع اعب زمانا ويقتصد واحد الزوجين المرأة بينة  
 النكاح بينهما بصادقهما وهذا كما اذا كان الشايع خارجا قيام المرأة فاما اذا كان بعد وفاة  
 المرأة فهذا اقرار من ولا يغفر فيه ما فرار واليد فان ارضا وتاريخ احد من ادبان سبق في النكاح  
 بينهما وبالميراث لم يجب عليه تمام المهر ولم يزوجها او ارضا على السواء فان يتفي بالنكاح بينهما ويك  
 على كل واحد من الزوجين نصف المهر وان منها ميراث زوج واحد كسرق بين الدعوى حال الحيوة  
 المقصود هو المرأة وهي لا تصح منكر بينهما وبهذا وفاة المقصود هو الميراث وهو حال فيقبل الميراث  
 فان جات بولده ماتت بينة من الادب وبرت من ادبان من كل واحد منهما ميراث ابن كامل  
 لان البينة لا تجزى هذا الجمل في ثبوت ادب وسبق الدفن في ثبوت ادب حيزي شيخ الاسلام برهان  
 الدين رحمه الله ادعيان نكاح امرأة فقال احد من ادبان من يشترطه است بهمن قدر يثبت باسند  
 جون تاريخ معين ذكر كرهه واكره من لفظ كراهه كراهه هل يتفي لاجاب رحمه الله ابن من ادبان  
 باسند ويتفي لم يقدري تام هذا في مسائل التاريخ في الدعوى والسهوة وفي ثبوت ادب بنم الدين  
 رحمه الله ادعي على امرأة انها امرأة لرجل ادعي انها كانت امرأة ولكن طلبها وانفقت عدتها وتزوجت  
 بهذا الزوج الثاني وفي يد ويد الثاني انه تزوجها وبكر نكاح اذ لا تطلق المرأة اقامت البينة على  
 الطلاق فان عجزت المرأة عن اقامة البينة خلت الزوج اذ لا تطلق ودون بينهما وبين الزوج ذكر  
 في دعوى العدة ادعي على امرأة نكاحا فافق لك من متزوج ويوم لكمن غاب فافق في بوفاته وتزوجت  
 بعد ابعاد انقضاء العدة العدة التي ادعي اما لو كانت من دن ابن مدعي دوم ام يكن بيش اربع اذان  
 اول يوم في الثاني وبها ايضا ادعي نكاح صغيرة وقال زوجي منها قاضي جند ولم يزوجهم الثاني  
 وانسبه لا يبيع الدعوى بذيخ ان يزوجها هل كان للصغيرة ولي ام لا وهل نف في جند ولا يزوج  
 الصغار وبها ايضا يوم اخير لا يدخل تحت النفقة حتى لو ادعي صل لسان مات في يوم كذا او نفق  
 ثم ادعت امرأة على هذا البينة ان كان تزوجها بعد ذلك التاريخ ومع يتفي بالنكاح ويوم النكاح يصل تحت

من ذلك

اذا ارضا على الزوجين  
 وبني الدعوى على الزوجين  
 في حالة الحيوة  
 في حالة الزوجين  
 في حالة الزوجين

اشتركا في الزوجين  
 في حالة الزوجين

ميراث الزوجين  
 في حالة الزوجين

دعوى

الثاني

يوم الموت لا يقدر  
 على نفقته ويظهر  
 يوم القدر



النساء حتى لو ادعى على لواء قتل اياه يوم كذا وفتى ثم ادعت المرأة بعد هذا التاريخ يوم ان اياه  
 تزوجها لا تسع دقي فتدعي قاضي طبرستان قالت تزوجت زيدا بعد ما تزوجت عمرا والزوجان يدعيان  
 النكاح هي امرأة زيد وعند محمد هي امرأة عمرو واول قول لي يوسف وعليه الفتوى امرأة في دار  
 رجل يدعي انها امرأته وهي تعدد في القول قول من هي في دار فتدعي ان البديهة على اية بحفظ  
 الداد في المتاع رجل اقام بيته على امرأة انه تزوجها واقامت المرأة بيته على رجل منكرانه تزوجها فالبينة  
 بيته الرجل رجل لا امرأه كان فلان تزوجك قبل طلاقك وانقضت عدتك وانكرت المرأة  
 الطلاق لم يفرق بينهما فان حضر الغائب فغلب بها اذا ادعى النكاح ولو كانت المرأة انكرت النكاح لم يملك  
 لم يعد قاضيا وهي امرأة الثاني ولو صدق الاول الثاني في النكاح والطلاق وانكرت المرأة الطلاق  
 يقع عليها الطلاق امرأة ادعت على رجل انه تزوجها وانكر الزوج اختار بعض المتابع انه يحدف  
 الزوج باسمها هي تزوجته فلان كانت هي زوج لي في طاق باني لان الاستحسان يحرم النكاح  
 عندما وعليه الفتوى وانما يحدف باسمه والطلاق ايضا لانه يحكم في كل ما ياتي الحلف باسمه وحل  
 فلا يمنع الطلاق عليه بالحلف فتبين حلفه لا ذات زوج ولا مطلقة هذه الجملة في فتاوي قاضي طبر  
 الدين وفي فتاوي قاضي طبرستان ادعى على امرأة نكاحا وهذا قاض البينة واقامت هي بيته لزوجها امرأة  
 المدعي وهو منكر ذلك ويؤثر ما هي تزوجت فانه يفتي بنكاح الالف هذه للمدعي ولا يفتي بنكاح القاض  
 وقال يتوقف القاضي ولا يفتي بنكاح الالف هذه ولو ادعى نكاحا واقام البينة فادعت المرأة  
 انه تزوج بها او با بنتها فهذا ما ادعت نكاحا رأت سوا عند لي جنبه راسه ولو اقامت الالف هذه  
 بيته انه تزوج بها او قبلها او سوا بنته فرفق القاضي بالالف هذه وبالمدعي ولا يفتي بنكاح القاضية  
 وقالت امرأة تزوجت هذا الرجل اسلمت فالت تزوجت هذا الرجل منذ سنة في للذي اقرت  
 بنكاح اسلمت لو شهد اليهودي على امرأة لها جنت وهي نكح قال ابو يوسف ان اليهود ياتون بديات  
 واقضي به وقالت تزوجتها جنت هذا امر وهذا منذ سنة كانت امرأة صاحب راس ربي نكاح  
 اسلمت الدين ادعى انها امرأتى لان اياه زوجها حتى رضاه فهد اليهود بهذه العبان كجوف يدر  
 وير الزنى اداين وخنود واد استبان نكاح يدر اصيل لا يتبل لان هذه شهادة على النكاح وعلى رضا  
 انها ادعى انها امرأته وهي مدخولة بنكاح صحيح منذ اربع سنين واقام البينة وادعى لآقا انها امرأته ومدخولة  
 منذ خمس سنين انها اقرت له بذلك وانما في يده واقام البينة فبينة الثاني اذ كان بنت سبق نكاح  
 وثبت كونه في يده وثبت امرأته والكل يوجب للرجوع رجل تزوج امرأة فادى لوانا امرأتى

امراة

في حقه

هذا ما هو عليه في فتاوي قاضي طبرستان

هذا ما هو عليه في فتاوي قاضي طبرستان

فتاوي

فتاوي المدعي عليه كانت امرأتى لكن طلقته منذ سنين وانقضت عدتها ثم تزوجها وانكر المدعي الطلاق ويؤثر  
 بالنكاح المدعي لصلتهما على النكاح وانكاح الزوج الطلاق ولو قال بل طلقته لكن تزوجتها بعد ذلك  
 ومدعي عليه با زخواستن وير استكرست تزوجت بيا طردى عليه لبيت نكاحا من حيث الظاهر ولو ادعى المدعي انكر  
 الطلاق واقام المدعي عليه البينة انه طلقه منذ سنين وان تزوجتها وحكم القاضي بالطلاق كانت عدتها  
 من وقت الطلاق لان الطلاق من ذلك الوقت بنت بالبينة العادلة فيغير العدة من وقت الطلاق  
 ادعى على امرأة نكاحا وقال الزوجك فلا تطلقك وانقضت عدتك وانما تزوجتك فقالت المرأة  
 ما طلقني فلان اقام المدعي بيته على طلاق الزوج الاول لا يتبل لانما بيته فامتنع على الغائب ولا تسع  
 دعوى المدعي بغير حصة الغائب لانه امرأته كانت امرأة فلان فان حضر الزوج واقام البينة على طلاقه يتبل  
 ثم ينظر في اقام البينة على الزوج بعد انقضاء العدة بيت النكاح ادعى على امرأة نكاحا تزوجت اياه اياها  
 من في حال صغرها ومنه السهره انه قال زوجت بنني الكبري المسماة ذكر امر فلان وقيل فلان  
 ذلك من نفوت ابنته بوجه يتبل شهادة على النكاح فبعد ذلك يامر القاضي المدعي ان ياتي بفتى  
 ان ابنته الكبري المسماة بهذا اسم هذه ليقضي عليها بالنكاح فلو قالت انا ابنته الكبري وصدق المدعي  
 يفتي بنكاحها ولا تشهد وانما تزوج ابنته من هذه ولا يفرق ابنته بوجه فان لم يكن المدعي عليه ابنت  
 واصبة يتبل لروا الجاهل ولا تشهد وانما تزوج ابنته عاتية وليست له بهذا الاسم لاداصل ولا يفرقها  
 ان هذا من بوجه يتيم الزوج البينة انما هذه بهذا الاسم البينة اذا اقامت البينة على  
 النكاح عند البلوغ والزوج اقام البينة على العدم وهو الكوت يتبل بيته المرأة لانما ثبت الفعل  
 وهو اباد ولو ادعت امرأة نكاحا على رجل فانكره فعاد على النكاح كان لا يثبت النكاح لان في ابداء  
 لو صدق فالماذن وشويم لا يثبت النكاح ولو كان النكاح في البيع بان ادعى الشراء وانكر البائع  
 ثم صدق على ذلك يثبت البيع اذا وجد قبض البيع واعطاه الثمن لان البيع يتعقد بالتعطي دون  
 النكاح اذا شهدوا على تزوج اباب ولم يشهدوا على قول من يكون القبول اليه يتبل لان النكاح  
 معاوضة فبذلك الشهادة على اباب شهادة على القول ذلك ان شهدا حدهما كخاست ابن مرداس  
 زوجه شهدا راء ابن زين خويشتن باني مرداد يتبل ويثبت النكاح ذلك اني البيع اذا شهدا معا  
 انه باع منه هذا العبد وشهدا له هذا المستر بيته هذا العبد ويكن الشهادة على الشراء شهادة  
 على البيع ادعى على امرأة نكاحا وهي ذات زوج واقامت هذا واحد احوال بيته وبينة وفي غير ذلك  
 الزوج لا ينجح اليه احوال ولا ينجح سبيل بل لا ينجح الزوج اذا نكح الزوجان بعد ولادة في حجة

ط

ط

النكاح امرأتى  
 وانكاح الكوت  
 لقام تعبير المرأة



في صحة النكاح ومصادره فادعى الزوج الف وادعت المرأة الص واتفقا البينة قبل منتهى منتهى النكاح  
 لانه ثبت ما لم يكن ثابتا واذا كان مدعى النكاح هو الزوج ثبت حرمه الزوجي باقراره ومعنى قبلنا بينته  
 على النكاح سقط نفقة العدة لان الف ولا يوجب النفقة ونسب الولد ثابت كيفما كان لان  
 النكاح ينعى على الزوجين ولا ينعى بنوع النسب من اجله فنادى ربي سيد الدين وادعى النكاح على امرأته  
 نكاحا وادعى بدله يقول ان الذي اليد فصح المدعى للمرأة من دعواه على ان يسمع ويحكم خلقا اذا بلغ  
 البراءة وذكر في الهداية ولو ادعى على امرأته نكاحا وادعى نكاحا فصح على ذلك حتى يترك الدعوى  
 حاد وكان في معنى النكاح لانه امكن نكاحا في جانبها بناء على زعمه وفي جانبها بدلا لئلا يدخل  
 الخصومة وفي كذا ايضا ولو ادعت امرأة على رجل نكاحا فصح على كل بدل لئلا يترك الدعوى واقعة التوب  
 ادعى على امرأته نكاحا فانكرت هي ثم اختلعت من غير استخار النكاح هل يصح النكاح ولو شتمت الباب  
 اليه هل يملك التمسرد ما ذكر من التعليل بمسألة الصلح لانه امكن نكاحا في جانبها بناء على زعمه  
 وفي جانبها بدلا لئلا يدخل الخصومة فيسبب له ان يترك الدعوى واقعة التوب لئلا يترك الدعوى واقعة التوب  
 وكان والدي هو انه يقول ينبغي ان لا يسمع النكاح لان النكاح لم يثبت فكيف يسمع النكاح والبال فيشرد  
 ما عطلت لانه احده بغير حق بخلاف الصلح لان الصلح هو دعوى النكاح حائزا اما النكاح عن دعوى  
 النكاح فلا يجوز وفي كذا ربي سيد الدين في محضر دعوى النكاح على امرأة وانما انكرت النكاح وقد  
 تزوجت بآخر فتوسط للتوسط بينهما وبين الدعوى حتى اختلعت من يبال هل يسمع في زوجها الى تحريم  
 العتق قال لا ولا يلزم لانه ادعى المدعى في الصلح لانه النكاح لان نكاحا ان ثبت فكيف يسمع النكاح  
 وانما هل يملك الاختلاع ان جعل لا لانه النكاح في ذلك غير صحيح حتى الزوج فيصل الاختلاع  
 فلم يخل العدة وكان النكاح على طه صحته لان انما هو في الاختلاع انما يكون اخرازا بالنكاح واذا لم  
 يضر بخلافه وهما صحت بالاستقرار للنكاح فلا يكون للزوج حكم من النكاح بخلافه وفي صلح فنادى  
 الدينري مردى زن ديكري رادعي كد صلح كد نذ على النكاح من المدعى لا يجوز هذا الصلح وذكر  
 في كذا بوساطة ادعى على امرأته نكاحا فانكرت فصاح على ان يسمع ويحكم خلقا اذا بلغ  
 حائزا للبال لازم وهذا الزمان منها بركة انشاء النكاح لان لا قرار المحقرون بالعرض فليكن سيدا  
 فان من قال لا اؤتي بهذا العبد حتى اعطيتك مائة كان يثبنا حتى لو قال لا اعطيه ولا يجوز اذا  
 جعل هذا الزمان بركة انشاء النكاح فان كان المحضر من النكاح وادعى المدعى النكاح وادعى المدعى النكاح  
 انه تقابل وهو نظير ما لو قضي القاضي بالنكاح بشهود ذكور وبينة ذكور فظاهر اذ باطن عند لي حبيبه

لا يصح الخلع عن زوجة النكاح  
 بخلاف الصلح

الزوج

ويجوز ذلك بركة انشاء النكاح فان كان محضر من النكاح والا فلا وهو اصح ويظهر من هذا  
 في الزوجة وكذا كتب الحكم ادعى على امرأته نكاحا فانكرت هي فصاح على ان يسمع ويحكم خلقا اذا بلغ  
 بالنكاح وادعى المدعى النكاح على اصل النكاح اذ لا يبرح في الحاية لانه بركة الزيادة في المهر وكذا ادعت  
 على زوجها الطلاق على ان قائم فصح على ان يسمع ويحكم خلقا اذا بلغ  
 الاول على ان فلها التمسرد بدل الصلح وفي كذا ربي سيد الدين وادعى على امرأته نكاحا فقام البينة فلم  
 يظهروا له النكاح وادعى المدعى النكاح على امرأته نكاحا فقام البينة فلم يظهروا له النكاح وادعى المدعى النكاح  
 فانكرت فقام المدعى بينة على ذلك فلم يظهروا له النكاح وادعى المدعى النكاح على امرأته نكاحا فقام البينة فلم  
 يظهروا له النكاح وادعى المدعى النكاح على امرأته نكاحا فقام البينة فلم يظهروا له النكاح وادعى المدعى النكاح  
 النكاح وهي نكاح فقام عليها بينة من نفقة لما هو من هذه المسألة بخلاف جواب كثير من الجاهل **دعوى**  
**المهر** المرأة اذا ادعت مهر البتل ثم ادعت المسمى قبل ان المسمى يصور بعد نكاح البتل  
 في نكاح واحد بان سمي لها مهرا بعد ما نكحها ولو ادعت المسمى او لأم مهر البتل في فتاوى عمر فانه  
 بين وقد مر في ما قبل ان نفقة الزوج في ما قبل النكاح اذا طاعت الزوج فادعت امرأته على الزوج  
 مهر الزوجة من مهرها وادعى الزوج بالنكاح فذلك واجب وكذا في ما قبل النكاح فانه  
 العتق من نكاح الزوج بان يسمع منه متدارجا جرت العادة في النكاح فذلك والعول قول في الزوج  
 في ذلك وما زاد على ذلك فيقول قول المرأة وهذا المسألة تؤيد ما ذكرنا في المهر طهر الدين  
 رحمه الله الحاضر المردودة اما اذا ادعت جميع الصداق بعد موت الزوج وادعت البينة على الزوج  
 الزوج بذلك فانه لا يسمع ذلك منه لان الظاهر من المرأة لان لم يسمع من بعد نفقته من مهرها  
 فليس الظاهر من ذلك وانما هو ما ذكرنا في المهر الصغر من المرأة اذا سلمت نفسها ثم اختلف في المهر  
 يقول القاضي للمرأة لانه لم يسمع من مهرها من قبلها فليس عليها بالنكاح لان الظاهر من المرأة  
 لا لم يسمع من مهرها من قبلها فليس عليها بالنكاح لان الظاهر من المرأة  
 الظاهر من ذلك لان الظاهر انما ينفق المهر من مهرها من قبلها فليس عليها بالنكاح لان الظاهر من المرأة  
 في فصل دعوى الدين على الميت وقال لان النكاح من مهرها من قبلها فليس عليها بالنكاح لان الظاهر من المرأة  
 المهر فليس عليها بالنكاح لان الظاهر انما ينفق المهر من مهرها من قبلها فليس عليها بالنكاح لان الظاهر من المرأة  
 دليل على مهرها من قبلها فليس عليها بالنكاح لان الظاهر انما ينفق المهر من مهرها من قبلها فليس عليها بالنكاح لان الظاهر من المرأة  
 وكان ذلك على نكاح زمانهم وذكر القاضي في ما قبل النكاح فانه لم يسمع من مهرها من قبلها فليس عليها بالنكاح لان الظاهر من المرأة

علمه  
 اقرار قال الزوج كذا  
 وكذا لزم قائمها القام

اقرار قال المهر فله  
 الزوج بينة على المهر

ذلك الواجب انما  
 على استيفاء النفقة لان الزمان  
 باقوا في قبيل



منه فيعدق الدعوى الى تمام مهر مثل عند حبس جنبة لان عند حكم مهر مثل في سند له كان القول قوله  
 وذكر في دعوى العدة اذا ادعت مهر مثل وانكروا الوارث يوقف مهر مثلها ويقول  
 القاضي للوارث اكان مهر كذا على من ذلك قال لا قال كان كذا دون ما قاله المرأة الاولى لم يثبت على  
 مقدار مهر مثلها ذكر في حاشية السجني في مهر الميسر لزوجته المأهولة لودعت على ودة الزوج المهر فاما  
 لا يثبت مهر مثل عند حبس جنبة به انه اذا تقدم العمد او اقرض العقر حبس بتعدد على القاضي الوقوف  
 على مهر مثلها اما اذا لم يتقدم العمد يثبت مهر المثل عند ايضا ذكر صدر اسلام ابو البرص رحمه الله في هذا الباب  
 من شرح اصل وروي عن الكرخي انه قال لا يفتح لابي حبس في مهر مثلها اختلاف ودة الزوج من المهر يجب  
 الزوجين لا يثبت الاختلاف باعوت متقدم لانه لا يمكن الفصل بينهما في وقت متقدم لان المهر يختلف  
 باختلاف الازمنة ولا يثبت هذا السبب لانه اذا لم يكن الفصل بينهما لا يمكن الظاهر لهذا احد  
 فبذلك القول ودة الزوج يكون مدي عليهم كافي سائر الدعوى وراجع الى اختلاف هنا اما اختلاف  
 بما اذا تزوج امرأه ولم تسلم لها مهر لم يثبت احد ما يثبت مهر المثل لولا ان لا يثبت في حبس جنبة به انه عند  
 يثبت مهر المثل وذكر في سند الدين في فتاواه امرأة لما تله خطوط المهر فادعت على ودة زوجها المهر المثل  
 خطوط لا يثبت لهم بالواحد لان السبب واحد وهو في هذه المرأة واختلاف لا يثبت لاجل اوجه العدة  
 كالوادعي ثبت او لم يثبت انما بسبب هذه الجارية التي في دعوى لا يجب كالفرد واحد وانما يثبت باع الزوج  
 ثم يوقع هذا لا يثبت في ذلك احتمال فذا في النكاح امرأة ادعت على رجل نكاح وجني كذا نفقة  
 وقال الرجل نكاح وجني كذا وادعت على رجل نكاح وجني كذا نفقة  
 النكاح ويجب مهر المثل والنفقة لهما في جميع احوالهما انما يثبتان ثم يجب مهر المثل ام بخلاف ذلك  
 مهر المثل وقال تزوجتني على من الدعوى لان حمل اني متراجمول فصار كانه تزوجها ولم يسلم لثبث اؤتمت  
 المهر المسمى في الزكاة وهو مائة دينار ثم ادعت انه كان الزوج في حبس جنبة وادعاه لثبث لغيره لا يسمع دعوى  
 الثاني لانها قالت كان الزوج مائة وقد اقرضت كل المهر المائة فاذا ادعت الزيادة بعد ذلك والزيادة  
 نفق اصل العند ظاهرا في الآية الاولى لم يثبت كل المهر بل كانت بعض المهر فتصير نفقة قال بعضهم دعواها  
 لانه تدعى المائة فيعلم من العند وروى عليه ابتداء والمائة لا يجب بحكم انه زاد في الزمان الثاني قالوا بعض زيادة  
 المهر يثبت لغيره في الزيادة في المهر ليس من حيث انه يفتح العند الاول لان النكاح لا يثبت النكاح وقد  
 فيما زيادة في المهر لا يطبق العجيب فيه انه انما لا يغير العند من حيث هو الى صيغة والبعض يقبل التغير كالواجب  
 يتقانا ثم ذكر اسطر المحب في المحبس يسمع ويغير صفة العند لا اصلا ادعت المهر في تزوجها فانكر

ام

في حبس جنبة

الورد

الورد في النكاح وانما ثبت بينه على كل ما يثبت كلاً ما فلو اقامت الورد في بينه على انما ابرأت الزوج عن المهر قبل مائة  
 لا يقبل لثبث فتن كالوادعي انك بعثت هذا العمد وانه معيب وانك البسيع فاقام الحشوي البينة فادعى البسيع انك  
 ابرأتني عن هذه الغيبة لا يسمع دعواه وقبل العجيب انه يسمع دعواه على المرأة كالوادعي على انك فتنه قال قضيت  
 او ابرأتني فذكره الجاح مع الصغيرة يجوز كذا هذا او تو صفها الورد في النكاح لكن انكر هذا القدر من المهر وانثنت  
 المرأة المهر بينه ثم الورد في اقاموا البينة على ابرأ الزوج في حال حبس جنبة كذا اذا اقاموا البينة انما ابرأت  
 بعد دعوى الزوج بقبول وكون ودة الزوج بعد النكاح راصل النكاح او قبل ان يان حاله مع زوجة في حال  
 حبس جنبة لا يسمع هذا الدعوى لان دعوى الخلع بعد النكاح راصل النكاح فافض ظاهر ادعى المهر على الخلع فاقام  
 سعي على غير ذلك بينه عليه ثم ادعى الخلع من ابنته ابرأتني حال حبس جنبة او صاكتي من المهر الذي على  
 دينار المهر على ما ادعى الخلع من ابنته ابرأتني حال حبس جنبة او صاكتي من المهر الذي على دينار  
 بينه على ما ابرأت لانه اخر بموجب المال على نفسه ولو قال صاكتي من الدعوى لا يمكن ان يبرأ او يقبل بينه على ما ابرأت  
 لان التوفيق لمن لا يمكنه ليقول ابرأتني ابنته في حبس جنبة فاقام البينة على ثبوت صاكتي عن دعواها  
 امرأة ابرأت زوجة من المهر ثم قالت بي او كرهه ام لم يكن عقد في غير ذلك اقامت البينة انه تزوجها  
 بكذا المهر يقبل وينت المرأة من مهر واحد هذا الجمل من فتاوي سيد الدين وذكر في فتاوي  
 قاضي خان امرأة طالبت زوجها بمهرها فقال الزوج حرة او فتنه وصرح قال ادت الى ابها قالوا لا  
 يمكن نفقة لان لاداة الى الاب وهو ينفق للبنت بمنزلة لاداة الى الاب اذ انفق ابنته البكر من  
 رجل وفضل الزوج بها وقصر الاب المستحيين ثم رد الى الزوج ثم طلقها فذا الاجل المأهولة في البينة زمان  
 مائة او بعد بلوغها وفي الكاين لما حق الحق من مع الاب بقدر المستحيين وفي تمام مهر مثلها لما اخصرته  
 على الزوج وان صرف الزوج المستحيين الى الاب بعد ما وطى الزوج اباه ثم راد ذلك الزوج حق  
 اخصرته في كل المهر على الزوج لانه في الاب حالة يسر له ولاية البنفس من فتاوي سيد الدين وفي فتاوي  
 قاضي خان صغيرة زوجتها اتمها قبضت مهرها لم يثبت الصغيرة وطبت المهر من الزوج فان كانت ام  
 وصيه لم يكن للبنت ذلك لانه يبرئ الزوج بالدفع الى ابرام لم يكن للبنت ذلك في الزوج بل دفع الى  
 والى لم يكن وصية فكان للبنت من مهر المهر من زوجها ثم الزوج يرجع بذلك على ابرام لانهم تكن وصية  
 فليس للبنفس النفقة ما كان وكان الدفع اليها كالدفع الى اجني وكذا الجواب فيما سوي الجواب والاب والابن  
 لان مهر هو اداء لابلت النفقة حال الصغيرة فلا يملك قبض صداقها وكره ان ينفق الجاهل الولاء او الوكالة  
 في نكاح العدة الصغيرة اذا ادركت وطبت المهر من زوجها فقال الزوج دفعته الى ابنيك صار موقوف وصدة

واكثر منها ولا يبرأ  
 بعد النكاح

فلا يسمع  
 قاله

قبض مهر الصغيرة  
 كقبض لاداة



الاب لا يبع ازاره اب على البنت ولا من حذر الزوج وليس للزوج الرجوع على المهر ما اذا قال ما بعد  
الاخذ اخذ منك على ان ابرائك من مهر ابني ثم انكوت البنت لم يرجع على اب اذا رجعت البنت على  
وهكذا ذكر قاضي خان في فتاواه ادعت العذراء بعد الطلاق وادعى الزوج المأنة هبني واقام  
البينة فتشهد احدان هدين ابنة ابراء وشهد آخا انا وهبته ببنت لان الوافق ثابت لان مبة الدين حقا  
سقط الدين وكذا احكم البراءة وقبل لا يقبل اختلاف المشهور لان كبره اسقاط والمهنة غليظة فان  
وب الدين لو ابراد البنت لا يرجع على الدين ولو وهبه برجع بها وفي حق الرجوع المزايل وهبت مهرها لزوج  
ثم حانت بعد من فطلب ورثتها زوجها مهرها وقالوا كانت هبته في حق من موته وقال الزوج لا بل  
كانت الصحة فالقول قول الزوج **وعوي النقرة** من غير ما ان العدة بحجة بسبب المهر فلو تزوج  
امراة بانه نفقة ولم يبين الصنف صح العند بها وعند المطالبة تدعى على ما به درهم صدقاً فيصرف الي  
النفقة الوسطا كالون تزوج على صيف ينفق الي وصيف وسطا وقال بعض المتأخرين في نظر اب  
من المراهة لسكان مهر مثلها ما به نفقة جيدة في ذلك وكانت ردية في ذلك ولو كان مهر  
مثلها ما به نفقة جيدة والعند ورد على من تزوج مطلقة بحسن نفقة جيدة ولو كان مهر مثلها  
عمن نفقة جيدة والعند ورد على ما به مطلقة بحسن نفقة جيدة لان الزيادة تكمّل من حسن الزيد  
عليه لان النسيئة اذا كانت مجهولة في الاصل بقدر مهر المثل فاحصل وصف النسيئة بقدر بوصف  
مهر المثل على عشرة ذناير بخلاف ولا يثبت فقال الزوج انج بوه است داد. ام هذا لا يمكن جواباً على  
الدمعي لانه يدعي على العذر وليس انما ينزل للزوج انما البينة على كاديت فاذا اقام البينة لا بد من  
فقد المودعي نصحه الله وادعى في المبيع قال في ذلك است داد. وكذلك الجواب ايضاً كونه  
فتاوي شهيد الدين فتاوي قاضي خان رجل بعث الى امراته متاعاً وبعث ابو امراته الى الزوج متاعاً ايضاً  
ثم قال الزوج الذي بعثته كان صدقاً قال القول قولها بيمينه فان خلف فان كان المتاع قائماً للمراهة  
لزوجها ولو كان المتاع في مكان كان شيئاً مثلاً ردت مثل ذلك على وان لم يكن شيئاً لا يرجع على الزوج  
بما بقي من المهر والمال الذي بعث ابو امراته لانها لا يرجع على الزوج في ذلك فان كان متاعاً وبعث اب  
ما يقب له لم يرجع منه من الزوج لانه هبة لزوجي الصنف ولا يبعث اب من مال البنت بالمتاع بوضعه  
لا يرجع فيه لانه هبة احد الزوجين فلا رجوع فيه **وعوي النقرة** وادعى الزوج ان الرجل امراته  
نفقة وطلبته النفقة في بيت اب بعد فلما ذلك اذ لم يطالبه الزوج بالنفقة لان النفقة حق المرأة  
وانتال من الزوج فادام يطالبه بالنفقة فتدرك حقه وهو لا يجب بطلان صحتها وقال بعض المتأخرين

فقد فرق بين امرأ الكفلة  
وبين ما وهب  
فمن وهب امرأته  
فلا يرجع عليه  
فمن وهب امرأته  
فلا يرجع عليه  
فمن وهب امرأته  
فلا يرجع عليه

مطلوب  
فقد بعث الزوج الى  
امراة وابو فان  
الحرم

النفقة حق للمرأة

من ابنة بلع لها نفقة انما تنفق اذ لم تنفق الي زوجها والنفقة على جواب الكتاب وانما تنفق  
عزاً انتد فان كان استعجى بان استعفت لستوى الجمل فلها النفقة ولو كان الاستعجى بغير حق بان كان  
او فاما المهر او كان المهر مؤجلاً او وهبته فلا نفقة لها وكذا الجواب الصغيرة تجامع معها ولو كانت  
لا تصنع الجماع فلا نفقة لها حتى تتزوج بطريق الجماع أو كانت في بيت الزوج او في كلب ودرة اوب  
انما في المتزوجات لا نفقة لهن في بيت الزوج حتى يبلغ الجماع ويحدث في احب الصدر  
السهب صام الدين ان تبلغ سنين او اتفقت المرأة عن بيت زوجها او ابنت لم تزوج مع الى منزله  
او حب بر يبلد البلاء وقد اوفى الجمل فلا نفقة لها على ما مضى في هذا الصنف فكانت تالطن  
ولم يقطع المهر وباني المثل لها فلها النفقة لانهما محقق في هذا الصنف هذا اذا لم يخل بها فكذا في الكتاب  
عند بي صنفه رحمه الله وعده لا نفقة لها سواء اوفى المهر او لم يوفه وهذا ايضاً على ما مضى في الجمل  
ليس له ان يتزوج حتى يوفى المهر عنده وعده لا ذلك فكانت مبطلة في هذا الصنف فلا نفقة لها  
قال ابو القاسم القصار هذا في زمانه اما في زماننا لا يملك الزوج نفقة لزوجته اذ فاهما صدقاً  
او لم يوفى لفد الزمان والناس قبله قبل له في تزوجها من البلد الى الذي ادخل العكس فذلك  
ليس بزوج واذا اوفى المهر لا يملك له في المهر في ذلك وفي الجمل والنفقة على الزوج  
لزوجته اذ اوفى المهر عز وجل سكنوه من حيث سكنتم من وجهكم وذكروا العدة اذا  
اراد الزوج لزوج المرأة الى بلد لوفى وقد اوفى المهر ليس ذلك هكذا اضار النفقة رحمه الله في  
الدين المخرجي لاخذ بقول الله تعالى اولى من الاخذ بقول الفقهاء قال الله تعالى سكنوه من حيث سكنتم  
وذكروا بعب المهر في شرح الجماع الصغيرة لبعض السلف كان ابو القاسم القصار يفتي بان نفقة  
حتى لو دخل قبل ابنة المهر فليس له نفقة في بيتها لطلب المهر ولو منعته لا نفقة لها وفي السيرة  
كان يفتي بقول بعض الفقهاء حتى لو دخل قبل ابنة المهر لا يملك لزوجها من البلد الى الذي ادخل العكس  
المنجبه وهذا حسن قال هذه الكلمات فيما اذا دخل ما يرضى به من المتاع اما اذا دخل  
ومع كرهته او صغره او مجنونه لا ينفق حقها في الجسد فتدعى قاضي خان اذا زوجت صغرة فزجت  
بلا بعت زوجها قبل قبض العداق كان المهر حق ما كان قبل النكاح لزوجها الى منزله وينتهي حتى  
يدفع مهرها الى امرأته حق البتة وكذا الرضا اذا تزوج ابنة اخيه وهي صغرة وسلا الى الزوج قبل قبض  
المهر كان له الرجوع منه لان المهر لا يملك تسليمها الى الزوج قبل قبض العداق فلا يملك تسليمه وفي فتاوي  
غير ارب اذا دفع العينة لزوجها وهي لا تقبل الجاهل رجعت لا بيت اب فتاوى لا ادفعها حتى يفر

وقت الدخول  
للصغيرة في بيت  
زوجها

وان دخل بها

سواء الزوج بالزوج

منه

النفقة حق للمرأة  
فقد بعث الزوج الى  
امراة وابو فان







ان من حيث عينه انما عوض فلذلك ولم يفتح بذلك لكنها حبت ونوت ان يجوز ذلك عوضا كان  
ذلك جهة منها وبطلت نيته قال كاسترو بن ربه انه فلو استهلك المرأة ما بعث الزوج  
اليها فانكر البتة وطلب النكاح فبني لربك في ذلك لانه لما جعل القول قوله في انه عارية وحلف على ذلك بنت  
للسنة عارية في يد ما من استهلك العارية منها وكذلك لو استهلك الزوج ما بعثته اليه فبني لربك  
لما لطلب البتة بالانكاح وذكر في فصل المهر من خطبة الدخلة لو بعثت الى امرأته انما يتايم ادعى انها عارية وانما صدق  
وذكر في كتاب السيد الدين اذا بعث الزوج الى اهل زوجته استباة عند زفافها وبيعها فلما ذلت اليه  
اراد ان يسروها امرأته الذي لا يسر له ذلك اذا بعث اليه على جهة التمليك في فتاوى الفقهاء في الدين امرأته  
ما نكحها فخذت والدنيا ما نكحها فبني في المهر بقدر الصهر في ذلك في يوم النكاح والتمتع في ايام الحام فطلب الزوج  
بها المهر فان انتفى انما بعث اليه وامرأة لم تنكح ونظم من اجتمع عنده ولم يذكر النية ليس له لربك وبيعها لانها  
فعلت ذلك باذن الزوج من غير شرط النكاح وانما بعث اليه بعث اليه لزوج ونظم من اجتمع عنده وبيعها  
هو علقه كان لم الزوج علمه بالنية وانما بعث اليه في ذلك كان القول قول ام المهر لان حاصل النكاح في  
شرط النكاح وانما تنكر ذلك قال فامان وبني لربك في القول قول الزوج لان ام المرأة تدعى لاذن  
بالاستهلاك بغير عوض وهو ينكر فيقول القول قوله لم يرضه الغيرة درهم فانفق من مال صاحبه لزوجها  
وقال ابن بطيحا ان القول قول صاحب الدرهم الذي فوجده عنده لانه رجل غر بعهده وادار  
الزوج بغير نكاح واجرة جهرا اعطيت وما يرضى في المهر اذ البكر مع النكاح فزوج الرجل وادفع  
الدينيون الى ابلي المرأة بتدريسهم لرب البنت لم يرضه الى الزوج شيئا هل للزوج ان يرضى  
عليه ما زاد من شيئا لا رواه لهذا الا ان صدر السلام ابو دوي وقاد الدين النبي جمال السلام  
الربيعي في الصدر الكبير من الدين وبيع بخاري وحمل به افتوا ان الزوج يطلب ابلي المرأة بالغير  
فان جهرا والابن وما زاد علي دين شيئا من مثل وقد قدروا الجاهل بالدين كالتأخي الاسم صدر السلام  
ابن دوي وقاد الدين النبي لكل دينار من الدين ثلثة دنانير كما زاد ادعى دنانير فالزوج يطلب به هذا  
القدر ولا يبيع وما زاد على دين شيئا من مثل ذلك قد استفتيت من بعد من من يرضى بخاري  
كانت في صلاح الدين والسبح الاصل من الدين فاجابوا ان ثبت دفن لوان احتياضا في بخاري هكذا  
في فتاوى طه الدين العربي في الصحيح انه لا يرجع على امرأته دفع اليه الدين شيئا من جهازيه ورد على جهازيه ذلك  
قال الشافعي حلال الدين انما هو في جهازيه ما زاد ادعى جهازيه وفادت مردمان واكرهه جهازيه تنكح

من استهلك العارية  
فبني

داما كان

داما كان كذا دونه سند طلب كنهه فلهذا اختار الشافعي الامام حلال الدين الربيعي في وقال رحمه الله اختار الصدر  
السعيد ومولا الشافعي الامام في الدين حان رحمه الله لا يجوز له ان يرضى بها ما هو جواب الكتاب وادعى الفتوى في امرأته  
على انها بركة فافترس كبره فدعاها العجل على له لربك جمع عليه باز او على شيئا من مثل فعله في امرأته صدر  
الاسلام ابو دوي ومن وافقه من من يرضى بها في مثل هذه في مثل فاس ما ذكر في الفتاوى المسموعة  
من صاحب المحيط في في امرأته على انما بركة له لربك فوجدها في مثل ذلك الزيادة اجاب به  
لا يجوز له ان يرضى بها ما هو غيب فلا يجزى ما يرضى به لربك في الرجوع فيما زاد على شيئا من مثل  
غيره ذكر في فتاوى طه الدين العربي في انه لا يرجع له كذا ذكر في السنة الاولى انه يجزى له ما زاد على شيئا من مثل  
المحيط رحمه الله وذكر في العدة ايضا في امرأته على انها بركة فافترس كبره لانه لم يرضه لربك في  
المنشئ ذكر في السنة الثانية السجدي دعوى المبوط في باب الولادة والاشهاد عليها وادان في امرأته بوف بوجه  
ما عرفت ونزولت باق وولدت ثم جاء الاول حيا فعند له حينئذ الولد للزوج الاول سواء جات به بول  
سنة استبراد الاول من سنتين او لا كذا في صاحب النوازل الصحيح والثاني صاحب النوازل الذي فيه فصار كزوج  
امته فجات بولد ثيب النكاح الزوج وولدت الولد في امرأته في الفقيه ابو الفتح رحمه الله انهم انفقوا  
لرب الاول لو كان حاضرا او كان متغيثا محتسفا فالولد الاول فلهذا ذكر ابو يوسف في الاماني هذا الفصل  
انما في ذلك في الاول والثاني الولد او ثانيا واحدا من الاولين فلهذا ذكر ابو يوسف في الاماني هذا الفصل  
المجوز في من يرضى بها لربك في هذه الفتوى وقال ثبت النسب من الزوج الثاني وقال ابو يوسف  
جات به بول من سنة استبراد من زوجها الثاني هو الاول ولجات به لربك في امرأته فصار كزوج  
للسنة سواء ادعى او ثيبا وقال محمد جات به بول من سنة استبراد من زوجها الثاني هو الاول  
ولجات به لربك في سنة استبراد من زوجها الثاني هو الثاني فلهذا في الفقيه ابو الفتح في شرحه وقول  
مجامع به تأخذ في سنة استبراد من زوجها رجل من اهل الجاهل فلهذا في الخلاف وكذلك لو ادعت  
الطلاق ونزولت باق بعد ما عرفت والزوج الاول جاز ذلك في هذا الكافي الذي سواه كذا في الشافعي  
وفي مجموع النوازل سبل نجم الدين النبي في من تزوج امرأة صغيرة تزوج بها ثم ماتت كبرت البنت  
ونزولت برجل آخر فلهذا في الفتاوى وادعى ما كبره لم يرضه لربك في مثل هذه في مثل في مثل في مثل في مثل  
بنته والزوج الاول من امرأته لغيره هل يجوز النكاح بين هذا الزوجين وهذه البنت في مثل في مثل في مثل في مثل  
الابن لا يجوز لان في ذم امه البنت والبنت ولدت على فراشه في مثل في مثل في مثل في مثل في مثل في مثل في مثل  
بنفسه فبني لربك لان انما لم يرضه لربك وهو نظر الرجل بغير عارية العبد ثم استبراهم الشرا

في

وقد فات

منه

المرأة

زوجته

وذكره في مروج الذهب على ما يار  
ووجهه فيها

وذكره في مروج الذهب على ما يار  
ووجهه فيها

لا شئت من المولا  
لقد ادعى من عارية

مطل  
في دعوى المبوط

وان زوج غائب

بها



دو حيل من علمي بعين علي و سبل جدي شيخ الاسلام عمر صغير زوجه ابو بكر صغير قبل الوفاة كانت كالبوا  
ثم بلغ ولم يعلم يعني بالنكاح وتزوج المرأة بأقرب دولته سنة اولاد ام لرجل علم بذلك وادعى النكاح ولم يعلم اباه  
ثم اراد ان يتزوج ولد من ابنته فعل بكل ذلك اجاب نعم انه لا يجد وانه اعلم من باب نبوت النسب من فتاوي  
رسيد الدين منكونه الرجل اذا تزوجت بزوج الوفاة عينة الزوج الاول وجاءت بولد فعندل جنيها  
نودف الاول زكوة ماله الى هذا الولد لا يجوز لان نبوت سببه هذا الولد من الزوج الاول ولان مختلف  
منه لكن عندل جنيها من سببه ثابت منه ونفقة علي يعني على الزوج الاول فلا يجوز صرف الزكوة اليه ودفقها اليها  
ومن لم يتكسر العز وجأت بولد فندف الزوج زكوة ماله الى هذا الولد لا يجوز لان النسب ثابت من الزوج الاول  
والزواني نودف الزكوة الى ولد الزانية ولا تزوج زوج معروف بجور لان نسبه ينسب الى الزوج اما اذا لم يكن للزانية زوج  
لا يجوز للزاني دفع الزكوة الى هذا الولد وفي طلاق فتاوي المعرفي تزوج ببنكوه العز مولا يعلم بذلك  
وعلى عبالعدة ومن كان يعلم انما يتكسر العز لا يجال عدة بالذوق حتى لا يزوج وطبها وبه كان  
ينفي وفي حدود فتاوي قاضي خان ولو تزوج امرأة لما زوج وطبها لا يجال عدة عندل جنيها من سببه لا يعلم

من زوج مملوك  
العلم حاور  
بولد

### المسألة الخامسة عشر

في مسائل الاختلاف والغور وما يتعلق بذلك ذكره الروايات في الاختلاف  
بذلك فالقول لا يوجب فتح العدة ظاهر الرواية والبطل يوجب على الروايات كلاما انما يتفق  
وج مختلف من زوج فوج الاختلاف انما يجعلان المسخى به ومن يملك ذلك اني مرجع مسخى عليهم  
حتى لو احدثا منهم لو ادعى اقام البينة على المسخى بذلك المطلق بنبيل بنته ووجه الاختلاف في الاختلاف  
ان قلنا اذا ورثان كل واحد من الباع لا يرجع على ما يوجب عليه ولا يرجع على الكفيل سالم يتغير  
على المكفول عنه وفي الاختلاف البطل يثبت لكل واحد منهم الرجوع على ما يوجب عليه ولا يرجع على  
الكفيل ولا يثبت على المكفول عنه ووجه الاختلاف في الباع الذي يرجع فيه بالنزول لا يرجع  
من يزوج الاختلاف على ضربين قديم ومن حقه الرجوع على الباع بالنزول لا يثبت له الرجوع  
ملك غير وجدي ومن حقه الرجوع على ما يوجب عليه لانه باع ملك نفسه ثم دونه الاختلاف بسبب  
كان عند المشتري في ملكه الا يري الرجل اذا اشتري شيئا فملكه عند سنة ثم اقام رجل البينة من التي لم يند  
شهر فانه لا يرجع على ما يوجب عليه بملك نفسه ثم دونه الاختلاف بسبب  
من لو توب فقطم وخاطم قبضا فقام رجل البينة من التي لم يند شهر فانه لا يرجع على ما يوجب عليه  
بالنظر لان التي الذي اشتري بسخي عليه والذي اسخى عليه لم يند لان المشتري لو باس المسخى

في مسائل الاختلاف  
والغور وما يتعلق  
بذلك ذكره الروايات  
في الاختلاف

فيمر

فيمر ولان اسخفت ودور على ملك الحال بامر حادث لان الرجل اذا خاطب قبضا لا يجزى لربيت لاخذ  
ملكه لا سبب حادث بعد الخطبة اما بغيره الذي خاطب او باقران وكذا الجواب فيمراشرب خطبة قطبها  
ثم اسخى الدفق في حاله الغفلة للعتابي اشرب توبه وخاطم قبضا فاسخى ان باسم الفيمر لم يرجع  
المشتري على ما يوجب عليه التمسك بعد ما صار قبضا وانما قبضا ان كان له قبل هذه الصفة رجوع المشتري  
بالنظر وكذا الخطبة اذا طهرها المشتري فاسخى رجل باسم الدفق لا يرجع المشتري على ما يوجب عليه ولو كان  
له قبل الخطبة رجوع ثم طهرها ايجع وكذا اذا اشرب في محضه فقام رجل البينة ان اللهم المسخى عليه واخذ  
لم يبق للمشتري على الباع سبيل لانه لما شؤا له لا يجزى لربيت لاخذ في ملكه لا سبب حادث بعد التي الا يري  
ان رجلا لو قبض ثم اتى بفتوا ليس لملك اللهم لم يند منه فلا جاز لهذا المسخى لربيت لاخذ في ملكه  
حتى وجب بعد التي ولو كان اسخى في هذه الوجوه اقام البينة ان اللهم لاوا الخطبة كانت له او النوب كان له  
كان التي ينبغي على المشتري بالقيمة في ذات النعم وبمكسرة ووات الامثال المسخى ثم يرجع المشتري على الباع  
بالنظر لان اسخفت ودور على لاصل وكذلك على هذا في الغصب اذا غصب ثوبا ففتوا او خطبة فطهرها او  
توبه فقطم قبضا وخاطم اسخفت ان لم يري الغاصب الغصان لانه اسخى منه غرضا غفلة فقام  
المسخى البينة ان اللهم كان له او النوب او الخطبة يري الغاصب الغصان لانه اسخى على غرضه غفلة لو اشتري  
سنة فذبحه وسلمها فقام رجل البينة ان الرأس اطراف واللم واجلد كلها ينبغي له في المشتري  
يرجع على ما يوجب عليه لان هذا اسخفت على اصل النوب لا يري من غصب سنة فذبحه وسلمها لم يبدل  
حتى لملك عن غير ان في خلاف ما اذا قطع النوب وخاطم او طهر الخطبة لان من يقطع على المالك  
بذلك الفعل بحيث فقي انما فقي بملك حادث لا يملك قديم واما ههنا الملك القديم في فاذا كان كذلك كان  
للمشتري يرجع على ما يوجب عليه ولو لم يسخي على هذا السبيل ومن اقام رجل البينة لرجله له واثام اخوان  
الرأس واخوان اللهم لم يلبس المشتري لرجله على ما يوجب عليه لانه لم يثبت لاصد من اجله واللم والاطراف  
الابسة حادث في الاختلاف ودور على ملك حادث ومن الفصل الاول ودور على الاصل هكذا ذكرنا يوجع  
اي مع الكبر ووجه في المسخى اذا اقام البينة على المشتري العين له ولم يوفد وقتا ومضى له رجوع  
المشتري على ما يوجب عليه في ذكره الاجرة ما يجلي عيان في فصل الاختلاف في اسخفت في الباع على المشتري  
يوجب ثقف العدة ان يقر على ايجان المسخى ولا يوجب نفقة في ظاهر الرواية وذكر مسيد الدين فيمراشرب  
لربيع حتى ينفق فيل اذا قبض اسخى فيل ينفق بنفس الغفلة والعصاة انما ينفق ما لم يرجع المشتري  
على الباع بالنظر فاذا رجع ان ينفق حتى لو اجاز المسخى بعد ما فقي له او بعد ما قبض فيل لرجله المشتري

في مسائل الاختلاف  
والغور وما يتعلق  
بذلك ذكره الروايات  
في الاختلاف

في مسائل الاختلاف  
والغور وما يتعلق  
بذلك ذكره الروايات  
في الاختلاف



لا شتر طحضة العبد الصالح  
ما لم ين

ذو

فیکرم

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله  
والحمد لله رب العالمين

المعلم من جامع  
صالح المنيرة قبل سنة

المجلد اشترى جلدت مفصولة ومجلد  
ابن تيمية صاحبها شمس الدين الوالد زين العابدين



على البائع ٣  
 اكل ولكن يرجع بالنظر ان العلم بالاختلاف لا يوجب الرجوع على البائع بالنظر عند الاختلاف وما قبل الغدوات  
 بعد هذه ان شاء الله تعالى ذكره فتاوى الديار استرعى منها وهو يعلم انه ليس بمالك للبائع ثم استحق  
 بالنظر فلو اقام البائع بينة المشتري اقر بعد الشراء بملكه للبيع للمشتري لا يبطل حق الرجوع بالنظر وذكر في بيع  
 الحجام في الفتاوى لو قال البائع بدان شرطى فردتم كعادتيست يريد بالرجوع بالنظر لو استحق فاستحق  
 له الرجوع في فتاوى رسيده الدين اذا استحق البيع بعد ما تداولته لا يدب الكثرة فوجه بعضهم على البعض  
 بالنظر بغيره والفتاوى فان كان البائع من الباعه البيع يحتاج الى اقامة البينة على البيع في حقه وهل يحتاج الى اقامة  
 البينة على البيع في حقه وهل يحتاج الى اقامة البينة على الرجوعات وهل استحق الاول فان لم يعلم القاضي  
 بتلك الرجوعات بان لم يكن يريدها ولما كانت بين يدي فاصح ان يحتاج الى ايات الرجوعات الماصية وكذا اذا كانت  
 الرجوعات بين يدي هذا الثاني لا ان يريدها ان كانت الرجوعات بين يدي الثاني وهو ذكر لتلك لا يحتاج الى  
 اياتها وذكره الدرر اذ استحق المشتري من المشتري اقر بملكه ففصل على جميع الباعه حتى لو  
 اقام واحد من الباعه على المشتري بينة بالملك المطلق ولكن لما يرجع كل مشتري على باعه اذ ارجع على مشتريه  
 حتى لا يكون للمشتري الاوسط ليرجع على باعه من غير علم المشتري لاجز ذلك المشتري لاول  
 لا يرجع على باعه قبل ليرجع على المشتري الاوسط وذلك الا بالملك للمشتري لاول ليرجع على المشتري لاول  
 ما لم يرجع على المشتري اذ اراد ان يرجع على باعه بالنظر فان لم يبق البينة على الاختلاف لا يبطل البائع وفي  
 النظر لو اراد الرجوع بالنظر واداه سجد الاختلاف فافترقا الاختلاف وقبل السجل وبعد السجل في النظر  
 ثم اني ذلك عجز الثاني على من في النظر وتوهم الاختلاف ولكن وعد ليرجع في النظر لا يحجز على السجل والرجوع  
 لا يلزم على اذ استحق حمار من المشتري يريدها ويقتل المشتري على السجل ووجه باعه بغيره واداه  
 الرجوع على بالنظر واظهر سجد قاضي يريدها فافترقا الاختلاف وباعه الاختلاف وتكون السجل سجد قاضي يريدها  
 واقام المشتري على البينة ليرجع السجل قاضي يريدها لاجز ليرجع على باعه ويقتل المشتري على  
 بالرجوع بالنظر ما لم يشهد الشهود فاضي يريدها ففصل على المشتري على باعه والدي استرعى من هذا البائع ولقوله  
 من هذا المشتري على هذا الا ان الخط يشبه الخط فلا يجوز اعتماد على نفس السجل بل يشترط ليرجعوا  
 على فتاوى القاضي وهل يقر به المشتري على اذ استحق البيع من المشتري خلاف ما اذا نظر المشتري على  
 عيب حبله لا يرجع اذ ان النظر على اداء الباع في فصل العيب لو دفع بغيره فانيا لا يحتاج وفي فصل الاختلاف  
 لا يبرر فانيا لا يحتاج يجوز ان الثاني لا يفتي بینه المستحق او يريدها البيع وكذا لو اشتري دابة وقبضها  
 ثم علم ان البائع باع الدابة من غيره ليس له الرجوع من البائع ما لم يريدها الدابة من غيره بعض هذه الحكم من الحرج

تلك

من الرجوعات بعد ما ساد  
 له لا يبرر الكثرة  
 في الرجوعات بعد ما ساد  
 له لا يبرر الكثرة

ومعلوم بوجه النظر او او  
 بعض خبر على اوله النظر  
 في الفصل الاول وفيه اراء  
 الباع في الفصل الثاني

والنظر

والبعض من فتاوى رسيده الدين في الدرر استرعى من آخره باعه من غيره ثم المشتري لاول استرعى  
 ثانيا ثم استحق من يرجع هو على البائع اذ لم يملكه احق فتوب على السلام لا يرجع ويذهب هذا الجواب انما  
 يستقيم على الرواية التي يقول فيها ليرجع المشتري بالملك للمشتري بوجوب انقضاء البيعة في حقه في بيع المشتري  
 لاول من آخره ثانيا من الدين وصار كانه لم يبع من غيره اما على ظاهر الرواية الفتاوى بالملك للمشتري لا يوجب  
 انقضاء البيعة فيمن يبع المشتري لاول وسد ثانيا فانيا على حاله فلا يجوز له الرجوع على البائع لاول  
 ولا على البائع الثاني اما على البائع الثاني فلا بد ان يبيد لانه لو دعي كان للمردود عليه ليرجع على البائع لاول  
 فيبطل الرجوع واما على لاول فلا بد ان يبيد لانه لو دعي كان للمردود عليه ليرجع على البائع لاول  
 الذي استرعى منه اقراني فصل الاختلاف لانه لا يبيد اذ استحق العيب من المشتري او من غيره المودع  
 او الغائب لا يرجع المالك على باعه بالنظر اشارة البينة الزاوية فاذ قال في جارية في يده بعد ان قال  
 ابراهيم لمجره هذه الجارية بعته منك وسلمت اليك وقد عصبه منك عبداه وصدة بغيره فلا يبرر  
 ليرجع هذا ثم من يقره فلو استحق ان من يبيد عبداه ليس لمجره ليرجع على ابراهيم بالنظر لان في زعم  
 البائع وهو ابراهيم في زعم المشتري وهو مجر ليرجع على عبداه غاصب وان لا يفتي بغيره المشتري في ايات  
 الاختلاف على من يقره فلا يرجع على المشتري اذ اذ كان في حقه اذ كان في حقه اذ كان في حقه اذ كان في حقه  
 ٢ دعوى فتاواه المتفرقة وقال في ايضا فان كان المدعي ادعى فحله على ذي اليد بان قال عبداه الدابة  
 غصبته عن يدي بغيره فحققت ويسمى على البينة ويكره الا رجوع على باعه وذكره فصل الاختلاف  
 من يبيع الدرر واحاله الى الصوفي استرعى دابة لاجز ليرجع على باعه على الدابة ولم يفتي بغيره انما استرعى  
 واستحقه على باعه لا يكره ليرجع على باعه في فتاوى رسيده الدين اذ استحق من يبيد المودع او الغائب  
 فلا يكره ليرجع على المشتري لان الغائب المودع لا يبيع حقه لاقامة البينة وكان الفتاوى باطلا في حقه انما  
 الزند وسى اذا اشتري واذا واخذ بالشفعة شفعته وفي فهاثم استحق من يبيد المشتري رجوع  
 على المشتري بالنظر ولا يرجع بينة الباع لانه هو الذي احدث بابه وكذلك ارض من الباع انما  
 وفي مرات لها وفي احد ما في حقه ثانيا استحق نصيبه ان يكره ليرجع على المشتري بينة البناء والمشتري  
 اذا عطلت العارية في يده ثم استحق رجوع البينة وحقه فبذلك لا يرجع المشتري العجز عن الرجوع ولو عطلت  
 الدابة في يد المشتري او المودع او المشتري استحق رجوع البينة واحدة القيمة ثم كان ليرجع على الراهن  
 ولا يرجع المودع وفي حقه عمام ولو وهب لمخضبه او باع او تصدق او آو او رهن او اودع او اعاد فملكه ضمنا  
 فبينة ولا يرجع للمخضبه لو المصنف عليه والمشتري عما ضمنا على الغائب بوجه المشتري والمودع

وكان يرجع مودعا باعه من غيره  
 على البائع لاول استرعى  
 من المشتري لاول استرعى  
 من المشتري لاول استرعى

الاول

وهو الذي قاله  
 من المشتري لاول استرعى  
 من المشتري لاول استرعى

والاخذ ان يفتي بغيره  
 المشتري لاول استرعى  
 من المشتري لاول استرعى



والذين لم يلقوه عليه ورجع المشركي بالفرج على ولا ان رفته وفي كتابه  
 الدين رحمه الله اذ ادعى المسخى على المشرك واخذها من غير قضاء القاصي فقال المشرك للبايع المسخى  
 اخذ العيب من غير قضاء فادعني الى دفع البايع المزمع ان البايع اخذ المسخى واقام البيعة له  
 ملكه وحضره المشرك مع ردة الفسخ البيع بينه وبين المشرك بن احبها فبني على ملك البايع ولم يجر  
 الاستحقاق وبقي المسخى اذا اخذ الله فامر به المشرك من غير قضاء وهلك يده كمن يبيع  
 المشرك على يابو بالنزاع في بيع المشرك على انك تبعت العيب من غير حق وكان ملكي وقد  
 هلك يدك فادعني فبني كذا فبقي العيب الذي اخذته منك كان ملكي فادعني فبني  
 قبل البيعة ويرجع المشرك على يابو بالنزاع ايضا اذا استحق البيع فداد المشرك يبيع على يابو  
 بالنزاع فقال البايع لي يبيع ولم يبين وجهه لا تبعت اليه وبقي على يابو بوجه الدفع بل قال بقيت  
 غايته عن البيعة فلهذا الجواب وكذا اذا ائتم وجه الدفع فساد لو كان الدفع صحيحا وقال يبيني حاضر  
 في البيعة يهل الى المجلس الثاني المسخى على البيعة اذا اراد ان يرجع على يابو بالنزاع والبايع اراد ان يتم  
 البيعة على الشئ او على الشئ المسخى يبيع او نحو هل يترط حصة المسخى لتمام هذه البيعة  
 فبني بناء على ما يلزم من بيع حصة لغيره ومن يترط حصول لتمام البيعة اذا ادعى المسخى واقام البيعة  
 انها تجزى عنه فقام المدعي على بيعة على المسخى انك اقررت اني اشتري من فلان بدينار وعوي المسخى  
 لانه انبت ثماره فغضب الدعوى اذا استحق الدار من بيع المشرك فادعني ليرجع على يابو فقام البايع  
 بيعة بحجره المسخى ان قال قبل الدعوى ليرار ملك فلان لو قبض البيعة وبقيت ففاني دعوي الملك  
 لبقه فظهر بطلان الفسخ لم المشرك اذ ارجع على يابو بعد ثبوت الاستحقاق فادعني يابو بحجره  
 وحضره المسخى لير المسخى اقر لير هذا المدعي كان ملكي اني تركت امرا تالي وانا لو اشرت له بغير بيع  
 هذه الدار والمسخى اذا اقام البيعة على الملك المطلق واخذ الحار ورجع بعض ابايع على البعض بالبيعة والفسخ  
 ان الرجوع على اراد لير يبيع على يابو فقال يابو لير هذا الحار يبيع على يابو وليس لك الرجوع  
 على واقام البيعة على ذلك قبيل لير كان حصة المسخى لير لم يكن يابو الرجوع على حصة لير لا يبيعت حصة  
 على يابو ولو اقام المسخى بعد ذلك بيعة على الشئ لا تبطل لان البيعتين على الشئ اذا اودع تا تبطل  
 بيعة في البيعتين ظهر ان البيعة كان هو البايع الاول فكان بيعة اولي ذكر صاحب المحرر في دعوي  
 فتاواه المتقدمة اذا كان في رجل جار وجاه آف وادعني لير فقام البيعة وصل له العيب ورجع اليه فحجر لير  
 على يابو فلما اراد الرجوع على البايع المسخى من من غلب هذا الحق منك فقال البايع لاولي اقام البيعة

غيره

بالتقيد

مسألة الدفع

اذا اقيم للبيعة على السليم

لير

ان هذا الحار كان ملكي منذ سنتين لا يندفع المحرمه بهذا ذكره كتاب الدعوي والبيعات اسخى دابة من  
 يدان وقال المسخى دعوا فاقبلت لانه من سنة فقبل لير يبيع الدابة المسخى اخبر المسخى عليه  
 البايع عن الفسخ فقام البايع بيعة لير الدابة ملكه منذ سنتين يبيع القاصي بالدابة المسخى لانه ملوك  
 تارخ الملك فادعني غيبة الدابة يبيع دعوا الملك من غير تارخ والبايع ذكر تارخ الملك ودعوى  
 المشرك لانه تلقى الملك من جهة فادعني المشرك ادعني ملك يابو بدينار وعوي عن سنين غير الثاني  
 لا يبره حارة الا انفراد عند لي حصة هو الله فستطاعت وذكر التارخ وبقي الدعوى في الملك المطلق  
 فقبض الدابة المسخى والله اعلم وتوابع لير حارة لير وادعنا فقبل لير يبيع الاستحقاق وبقي  
 له القاضي اقام البايع بيعة على الدعي انه يبيع ملكي نعم هذه البيعة لانه قد برر ملكه ويبيع وادعنا  
 المسخى المشرك بعد الفسخ خذ الميراث الذي لو طبت البايع مني فادعني الرواية التي تبين البيعة  
 بالفسخ المسخى يكره فبني بدين يابو بطريق التبرع فصح وعلى الرواية الثانية لير يبيع المسخى  
 على يابو يابو فبني بدين وكان له لير بتموه ثابتا لان الدين لم يجب بعد على يابو قبل الرجوع  
 ولم يفسخ البيع السابق بخلاف الفسخ فانه ظاهر الرواية ولو طلب المشرك من البايع التبرع  
 قال المسخى خذ الميراث مني فادعني اراد ان يبره لير ذلك بانفاق الرواية لان يرجع المشرك  
 على يابو يفسخ البيع هذه اجزاء بعضها من المحبط والبعض من الغناوي الرحيمية المسخى عليه  
 اذا اراد ان يرجع على يابو فقال يابو لير يبيع فقبل على يابو يبيع على يابو واحد  
 الميراث اراد لير يرجع على يابو فادعني يابو فقام مدعي البيعة ان يبيع من لير يرجع لانه  
 لما ثبتت عليه البيعة اخذ منه الميراث دعوا النجاء بالعدم ذكره المعوي اذا رجع المشرك على  
 البايع بالمر بفسخه ثم اراد البايع اقامة البيعة على انه ملكه لا تبطل لانه مضي على اقام البيعة على التلقي  
 من المسخى على المشرك لا تبطل عند لي حصة هو الله وبشرط اقامته على المسخى وادعنا اقام على المسخى لير  
 لانه يلزم المشرك وهذا ظاهر اما اذا رجع المشرك على البايع لكن لم يقض القاضي على بالروا اقام البايع  
 بيعة على التلقي لير اقام المسخى قبيل لير لير المشرك وليس لير يفسخ اذا ابي البايع التبرع وهذا  
 ظاهر ولو اقام البيعة على المشرك يجب لير قبيل لانه لو اقام على المسخى كان لير يلزم المشرك قبيل وقفا  
 وكذا في الفصل الاول عند لي يوسف في قوله آف وموقوف محمد حرم الله ويجب لير يبيع هذا لانه  
 اظهر لانه المعوي وتام هذه المسألة الزيادة وذكرا الزيادة ان البيعة اسخى عبدا فبقيت وبها من  
 لغو اسخى رجل البيعة من يد آف فقام هو ببيعة لير المسخى تام من البايع لاولي البايع لاولي

محل

لا يبره حارة  
 قاله الزمرد

قبله

اخذ الحق دعوى  
 النجاء بالعدم

حق

علاه







ونكل المشرقي على البايغ فبمجرد جميع العبد لا يخرج المشرقي المبيع ويرجع المشرقي في فناء دار المشرقي المشرقي  
 بدوام ودفع الدار بغير عوضا عن الدار ثم استحق المبيع برجع على البايغ بالدار المشرقي المشرقي المشرقي  
 برجع على الدار المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي  
 عليه داهم فلم يفر فبما لان النقص شرط من اي نيز في الفرب في فناء دار المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي  
 ودفع اليها بحت بحت بنادار فقام استحق المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي  
 في بيع الدار بحت واحالة الى مجموع النوازل المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي  
 في المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي  
 ذكر في باب الفسخ والغدر المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي  
 بناء ثم استحق المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي  
 فلا يرجع شي ولا اقام البينة او حلفه فكل من المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي  
 المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي  
 وتوكلان المدعي اذا افضا على دار اخوي وبني كل واحد بنائي الدار التي في يديهم استحق دار بدل الصلح  
 برجع في دعواه كما مر في هذا اذا اقام المدعي بينة على دعواه او حلفه فكل من المشرقي المشرقي المشرقي  
 البينة في الدار التي كانت بدل الصلح ولا يرجع على الدار المدعى او اقام بينة الدار المدعى وليس له  
 من ينقص من عذلي بينة لان من اصل المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي  
 ويظهر حق البايغ في استرداد دبر المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي  
 المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي  
 دار بدل الصلح فان استحق الدار المدعى فليس له بينة البينة على المدعي المشرقي المشرقي المشرقي  
 في تلك نفسه وان بغيره وروى لكنه برجع على المدعي بينة دار بدل الصلح وليس له بينة دار بدل  
 الصلح عذلي بينة لان المدعي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي  
 وعند حاله لا يخذل عن الدار لان البينة لم يبطل حتى في استرداد كذا ذكر المشرقي المشرقي المشرقي  
 وهذا المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي  
 على البايغ كافي البايغ المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي  
 وفي بيع الدار المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي  
 المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي

هذا هو المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي

هذا هو المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي

ان

ان شاء الله ورجع على البايغ بما حقه من زيادة دهم ونسب ونسب النقص البايغ ورجع عليه ببيعة البينة  
 مبنيا ونقصا فبما كان فلو اذا احل المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي  
 وذكر في فناء دار المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي  
 استحق برجع المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي  
 والنزاع مبنيا فبما كان فلو اذا احل المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي  
 خلق البينة ونقصا ونقصا فبما كان فلو اذا احل المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي  
 فبما كان فلو اذا احل المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي  
 فبما كان فلو اذا احل المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي  
 والطين في فناء دار المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي  
 بالنسبة ببيعة البينة على البايغ اذا سلم النقص اليه ولم يسل لا يرجع عليه بالدين في فناء دار المشرقي  
 اذا استحق الدار المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي  
 وموافق قال ابو حنيفة رحمه الله لا يثبت في قول المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي  
 فان حلف البايغ بعد عدم البينة لا يرجع المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي  
 فبما كان فلو اذا احل المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي  
 كما هو في الطحاوي وذكر في المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي  
 نائمة وتوكلان المدعي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي  
 اذا كان البايغ وكبلا رجع المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي  
 رجل في فناء دار المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي  
 اورث من الدار المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي  
 لا يثبت حتى لو كذب الصلح فانفق المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي  
 البايغ وتوكلان المدعي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي  
 اذا كان في فناء دار المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي  
 الدين في فناء دار المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي  
 من الدار وجميع البينة او فقي له واحد الدار المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي  
 البينة لما ذكر في اول الفصل المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي

علمه  
النقص  
كله

البينة  
كان

لا يثبت الا قول المشرقي  
ولا يثبت على البايغ المشرقي  
او افسر

عند الغرور

القوم او اولاد  
كروية باؤاد  
رواه

او افسر المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي

الشيخ برادوة  
ما رواه الطحاوي  
في المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي المشرقي







جاز و جبر كان في الارض اذا انقضت حلالوا استحق منها شي او انكف البائع اخذ الباقي بحصة من شئ و ذكر في خان  
 في فتاواه ايضا في فصل البيع الموقوف و ادله جل و بنا و لا لا باع احدا ما دون كافر بغير واحد ثم احرف  
 بعض البناء قبل القبض خيرا من شئ اخذ الدار بجمع الميراث فبقي البناء حتى و دل فيه كامن  
 فما اصاب البناء يكن لصاحب البناء و ما اصاب الارض يكن لصاحب الارض **فان كان الله**  
**كل البناء** او في او احرف خيرا من شئ اخذ الارض من حصتها من الميراث و لا يشك ذلك ولا في صاحب  
 البناء و هذا **المراد** و هذا بمنزلة ما لو كان في البناء و ثمة بطرح حصص البناء من الميراث و هذا **المراد**  
 بمنزلة البناء و قد عرفت الفتوى استنوب و اذا كان الميراث بناء و في يد المشتري ثم استحق الوصية فالتزمت  
 على بائعه بجمع الميراث بحصة الوصية اجاب رحمه الله الثاني ان امام طهر الدين صاحب الميراث بجمع الوصية  
 من الميراث قبل ان يهدم المشتري بناء بائعي يرجع قال الجواب ما سئل قبل له فلو هدم بائعي بناءه  
 هل يرجع على البايع بجمع الميراث اجاب لا و انه اعلم و ذكر في بيع سرخ الطحاوي و اوصاف لا قسط لما في الميراث  
 الا اذا ورد على القبض و قال لا و اوصاف ما به خل في البيع من غير ذكر كالتأويل لا بخاري في الارض و ما طراف  
 في الحيوان و المودة في الكلب و الوزني و في فتاوي رشيد الدين استنوب بيتا ذا مسقين و فخر في السفن  
 ما لم يمت استحق السفن لا يخلو اما ان اشترى ببناء او بدون بناء و في خلا الحائز بينهم  
 الميراث على ما سئل في اصاب ما على سقط و يرجع ما اصاب ما سئل لان البناء و لا يكون  
 يتقاضي ما قبض صار مقصودا و صادر له حصته من الميراث و استحق ما على ما سئل بعد الترخيب في الميراث  
 بضمه فيمنه المنقوس و يرجع المشتري على البايع بجمع الميراث في شرط طهر الدين الميراث اذا استحق نصف  
 الدار بقا و انكف و ارجع المشتري بائعيه و عند الاستحراق و ما بيني و جمع بجمع الميراث و انكف البايع  
 و يرجع على البايع بجمع الميراث و استحق منها موضع بعينه ان كان قبل القبض فهو بائع و لا يكون له  
 القبض فلا يضاد له و يرجع بجمع الميراث و قال انكف له لربطه الكحل و يرجع بالمرور و ذكر في بيع سرخ الطحاوي  
 اذا اشترى شيئا ثم استحق بعضه فان كان شيئا لا يكتن بيمينه لا يضر كاله و لا من الكرم و زوجي  
 انكف و مصر في الباب و العبد بخير المشتري لا فلا و ذكر في لو بعت الدار بجمع الميراث و اذا استحق بعض  
 البيع فانه ينظر في استحق قبل القبض هل البيع في مقدار الميراث و المشتري بالخيار في الباقي من شئ و روي بحصة  
 من الميراث و لا يشك و روي سوا كان استحق ما استحق بوث العيش الباقي او لا يورث لان العصفية لا تخاف  
 تزحف على المشتري قبل التمام على ذكره و انه يجوز ان يترك العصفية قبل التمام و لو قبض الكل ثم استحق بعضه فان البيع  
 في مقدار الميراث على من ينظر في استحق ما استحق بوث عيش الباقي كما اذا كان المعقود و عليه شيئا

ايضا

اذا

لو كان الميراث  
 و كان المشتري  
 و كان البايع  
 و كان الميراث  
 و كان المشتري  
 و كان البايع

واحدا ما في بيعه ضرر كاله و روي في العبد و في ما استنوب بالخيار في الباقي من شئ و روي بحصة  
 من الميراث و لا يشك و روي كذلك اذا كان المعقود عليه شيئا و في الحكم في واحد فاستحق احدا فلم  
 يخبره الباقي و لا كان استحق ما استحق بوث عيش الباقي كما اذا كان المعقود عليه ثوبا و روي بغير  
 فاستحق احدا او صرة حنطة او حلة و روي فاستحق بعضه فانه لا ضرر في بيعه فيلزم الباقي المشتري  
 بحصته من الميراث و ليس له الخيار و ذكره في الحكم في سرخ و في فتاوي طهر الدين استحق بجمع الميراث و روي  
 ثم استحق بعضها كان له ان يرد الباقي بسبب الميراث بخلاف ما اذا اشترى ثوبا فاستحق احدا لا يكتن  
 لرد الباقي لان منفعة الدار يتعلق بعضها ببعض و منفعة الثوب لا يتعلق ببعضه ثوب آخر و في فتاوي طهر  
 الدين استحق ارضا فاستحق طائفة منها معلومة بطريق العامة او للقرعة لا يفتد البائع في الباقي كجمع من الميراث  
 و الميراث و روي ان بعض الدار من مسجد ذكر في المشتري لكان مسجد جماعة فسد البيع و لا كان مسجد خاص  
 لا يفتد و ذكر في التهمة اذا جمع بين دوائ و بين طريق المسلمين البيع فاستحق الطريق من الميراث  
 فان شئت رد الدار و لا يشك انكفها بحصتها اذا كان الطريق مختلطا بالدار و لا كان منفردا لزمته الدار  
 بحصتها و لا خلافه و لا كان الطريق ليس بمحدد و ليس يعرف فسد البيع و في فتاوي طهر الدين  
 في الوكيل ان رجلا يبيع ضيعة له فباعها الوكيل فظهر في قطعه وقف فارد المشتري ليرد الباقي على الوكيل و قد اقر  
 الوكيل في ذلك كان له ليرد و ما عليه في الوكيل ليرد ما على الموكل و لا يرد على الوكيل ما لم يرد  
 على الموكل و هو و الدار بالبيع و روي انكف المشتري الباقي قبل ان يفسد كالميراث و روي بغيره  
 صنف واحد و قال عامة الناس لا يفتد العبد في الباقي و هو الصحيح لان الوقف باق على ملكه  
 فهو بمنزلة الميراث و لا يفتد المشتري الباقي فانه لا امر فناء و كان ذكر في الباب الثاني من  
 سرخ الجاهل و اصل الشك و اذا و باني فيها فقام لغير البينة ليرفع الدار له يفتد الدار و باني من  
 المشتري بغيره و لا يفتد بانيه لانه يفتد بانيه و بانيه من المشتري بغيره و لا يفتد بانيه لانه يفتد بانيه  
 بالقبض من المشتري بالخيار و لا يشك اخذ نصف بناء و لا يرجع على البايع شي لان ما مضى بالقبض فقد ابرأ  
 البايع عن الزيادة و لا يشك و روي على البايع بيمينه ببناء و ترك النقص لا البيع فلو كان البايع اشترى و اشترى  
 واحدا و سلم النقص اليه و اذا حضر لآو كان لآو حصة مثل كارهة لآو لكان البايع واحدا و المشتري اشترى  
 و قال احدا و المشتري واحد كان للمشتري الميراث بجمع البايع نصف بيمينه البناء و ترك النقص على اذا  
 بقي له نصف بيمينه البناء فلم يقض شيئا من ذلك حتى هدم المشتري آو له ليرجع ذلك اليه فلو اختار روي

و لو كان  
 و لو كان  
 و لو كان  
 و لو كان  
 و لو كان  
 و لو كان







البيع عيبا وقد تعذر رده ببيع حث عند رجوعه على ما بيع بنصفان العيب لم يكن لبايعه ان يرجع  
بنصفان على البايع الاول عند بيعه بنصفان وعند رجوعه على البايع الاول باخره المشتري بان  
ولو اشتري امه واعتقه ثم تزوج فوالت منه ثم استحق البايع على بيعه بقيمة الولد مذكرة  
في فتاوى السيد الدين ولو اشتري الرجلان جارية فوالت احدهما فبقيت من شريكه فاستولوا  
ثم استحق فانه باخذ المصحح الجارية وعقرها بقيمة الولد ثم يرجع لابل بنصف النصف البايع  
لان الاستحقاق على استناد الملك فيها من جميع الواهب يكون استحقاقا على الواهب  
ويؤم الواهب بنصف قيمة الولد ليرجع على البايع رجل ورث امه من ابيه فاستولوا ثم استحق  
كان الولد ابان فبقيت لتحق الغرور ويرجع بالنصف بقيمة الولد على بايع مودة الابوي انه مودة  
بالعيب وهذا بخلاف المصحح اذا استولوا ثم استحق ليرجع على بايع المصحح كما يرى ان  
ابوي الغيب ولو اشتري جارية موصية وهو يعلم ان البايع غاصب او تزوج امراة اخبرته  
انما حرة وهو يعلم انها كاذبة فاستولوا كان الولد رقيقا لانعدام الغرور حين كان عالما بحقيقة الحال  
والله دعي برف حاشية جنة استولوا مع علمه انما مملوكا الغير ولكن يرجع بالنصف على البايع لان العلم  
بالاستحقاق لا يمنع الرجوع عند الاستحقاق ولو اشتراها وهو يعلم انها لغيرة فاقب البايع ان  
مالكها وكلها يبيعها ادعاهت وقد ادعى الى ثم جاء صاحبها وانكر الوكالة والوصية فانه باخذ  
جارية لان ملكه فيها معلوم واذا لم يثبت ويأخذ عقرها وبقيته ولدا لان الغرور قد تحقق  
ما اخبر البايع به فاذا علم المشتري بغيره ليرجع به وبالنصف على البايع لانه لم يعلم ان المهر ولو  
اشترى الوكيل له كالجارية فاستولوا الموكلة استحققت اخذها مع عقرها وبقيته ولدها  
من المشتري ويرجع به بغيره وبقيته الولد على البايع والوكيل هو الذي يملك الكفونة في ذلك لان  
البايع التزام بالعقد صفة السلامة للوكيل لا يبري له الكفونة في العيب للوكيل مع البايع دون المهر  
واذا اقرت الامانة من نفسه وجلا انما له هذا فاشترها منه فاستولوا ثم استحق البايع  
بغيره وبقيته الولد على البايع دون كاتبة هذه الجملة في باب دعوى الغرور من البسيط وذكر  
في اجناس الباطنية ولودهن عيبا وغاب والعبد مقر انه عبد ثم يبيح له لا يرجع الرهن  
بدينه على العبد ولو كان شراة يرجع بالنصف عليه ثم يرجع العبد على البايع بالنصف وذكر في باب  
الاستحقاق من الجاه الصغير رجل اشترى عبدا فاذا هو قد قال العبد لمشتري اشترى  
فاني عبد فان كان البايع حاضرا ادعاه غيبه معوزة لم يكن على العبدى ذلك كان البايع لا يدعي

في البيع عيبا وقد تعذر رده ببيع حث عند رجوعه على ما بيع بنصفان العيب لم يكن لبايعه ان يرجع بنصفان على البايع الاول عند بيعه بنصفان وعند رجوعه على البايع الاول باخره المشتري بان ولو اشتري امه واعتقه ثم تزوج فوالت منه ثم استحق البايع على بيعه بقيمة الولد مذكرة في فتاوى السيد الدين ولو اشتري الرجلان جارية فوالت احدهما فبقيت من شريكه فاستولوا ثم استحق فانه باخذ المصحح الجارية وعقرها بقيمة الولد ثم يرجع لابل بنصف النصف البايع لان الاستحقاق على استناد الملك فيها من جميع الواهب يكون استحقاقا على الواهب ويؤم الواهب بنصف قيمة الولد ليرجع على البايع رجل ورث امه من ابيه فاستولوا ثم استحق كان الولد ابان فبقيت لتحق الغرور ويرجع بالنصف بقيمة الولد على بايع مودة الابوي انه مودة بالعيب وهذا بخلاف المصحح اذا استولوا ثم استحق ليرجع على بايع المصحح كما يرى ان ابوي الغيب ولو اشتري جارية موصية وهو يعلم ان البايع غاصب او تزوج امراة اخبرته انما حرة وهو يعلم انها كاذبة فاستولوا كان الولد رقيقا لانعدام الغرور حين كان عالما بحقيقة الحال والله دعي برف حاشية جنة استولوا مع علمه انما مملوكا الغير ولكن يرجع بالنصف على البايع لان العلم بالاستحقاق لا يمنع الرجوع عند الاستحقاق ولو اشتراها وهو يعلم انها لغيرة فاقب البايع ان مالكها وكلها يبيعها ادعاهت وقد ادعى الى ثم جاء صاحبها وانكر الوكالة والوصية فانه باخذ جارية لان ملكه فيها معلوم واذا لم يثبت ويأخذ عقرها وبقيته ولدا لان الغرور قد تحقق ما اخبر البايع به فاذا علم المشتري بغيره ليرجع به وبالنصف على البايع لانه لم يعلم ان المهر ولو اشترى الوكيل له كالجارية فاستولوا الموكلة استحققت اخذها مع عقرها وبقيته ولدها من المشتري ويرجع به بغيره وبقيته الولد على البايع والوكيل هو الذي يملك الكفونة في ذلك لان البايع التزام بالعقد صفة السلامة للوكيل لا يبري له الكفونة في العيب للوكيل مع البايع دون المهر واذا اقرت الامانة من نفسه وجلا انما له هذا فاشترها منه فاستولوا ثم استحق البايع بغيره وبقيته الولد على البايع دون كاتبة هذه الجملة في باب دعوى الغرور من البسيط وذكر في اجناس الباطنية ولودهن عيبا وغاب والعبد مقر انه عبد ثم يبيح له لا يرجع الرهن بدينه على العبد ولو كان شراة يرجع بالنصف عليه ثم يرجع العبد على البايع بالنصف وذكر في باب الاستحقاق من الجاه الصغير رجل اشترى عبدا فاذا هو قد قال العبد لمشتري اشترى فاني عبد فان كان البايع حاضرا ادعاه غيبه معوزة لم يكن على العبدى ذلك كان البايع لا يدعي

ابن

ابن يرجع المشتري على العبد ثم يرجع هو على آية وكذا قال اجنبي اشترى فانه عبد والاسلام لا يلا  
يرجع على ما اجنبي قال وكذا قال بايعوا عبد فاني قد اذنت له في التجار فباعوه فمخيمه ديون ثم  
قال في اشترى فاني عبد فاشترى ثم ادعى حرة اصل وانام البينة وقد غاب البايع فلا يرجع  
على هذا العبد فانما يرجع العبد على البايع اذا حضر وكذا الوكيل اذا غاب على وجه لا يدري ان هو  
يطلب من الموكلة وهذا ذكر الدنياري هذه المسألة في بيع فناء وذكر في الحيط مسلة قول العبد  
للمشتري اشترى فاني عبد على نحو ما ذكرنا من ايج العفوة وقال من لم يبره فانه لا يرجع المشتري  
على العبد بالنصف قال الآري ان اجنبي قال اشترى فانه عبد فلا يرجع على ما اجنبي بعد ظهور الحرة  
فكذلك عمل العبد وكذا لو استند لابي يوسف بمثل امر العبد الممنوع به انتهاء على ما بيناه ثم قال  
رحم الله ومن هذا الجس من نصارت واقعه الفتوى وصورة ما يؤدى فكتاب ان جلاب كوكشفة  
خريد وخزينة مفلس آتو ورجلاب فرو رفت ومفلس ان جلاب ويكر كوكشفة ان خريد  
حواست جلاب اول دوم رالت كوكشفة ان بقصان فرد شرك او مردى نيكوست فروحت جلاب  
اول كوكشفة ان از فجاب فبقيت حساب نزد خود جلاب دوم را معلوم شد كوكشفة مفلس  
است حواست ناهجوع كوكشفة جلاب اول حكم غرور كوكشفة دوم كوكشفة جلاب اول لخماد كوكشفة  
فجاب مرد نيكوست بيقض اجوبة الغيبين ان ليس له حق الرجوع استند لا بالملك التي ذكرها  
ابويوسف على طريق الاستنباط في الجاه الصغير في هذه النية من ان ثم قال وكما مصلان  
جود الغرور ليس سبب للفناء ولا للرجوع الآري لم يرض قال لغيرة اسلك هذا الطريق فانه آمن  
فذلك ثم اخذت الغرور فلا ضمان عليه وقد حصل الغرور وانما الرجوع للفناء والرجوع ضمان السلامة  
انما ضمان قال لغيرة اسلك هذا الطريق فانه آمن فان اخذت ملكا فامض من ذلك قال وما ذكر  
من الجواب من قوله ان اخذت ملكا فامض من ذلك مخالف لما ذكره القدوري وقد ذكرنا من قال  
لغيرة من غيبه من الناس ما يفتقر الناس فامض من ذلك فانه باطل او ضمان صفة السلامة  
في عقد المعاوضة كالمشراة والاشهاد من عقود المعاوضات فانه ضمان في الغرور ويعوز اليه  
ويكر تأييده فانه منقطع للمنفعة لعل الانكشاف يرجع الى ما وعدنا على الحاشية من ان استحقاق  
مسلة بدل الصلح والاستحقاق الصلح غير ياتي باقم فتقول فكر السيد الدين في فتاواه ادعى على  
انين صلح على امر من ثم ظهر ان الامر من صلح الذي على وجهين صلح في ملكه حتى لو كان  
الدين للمعاوضة واستحق بغيره يدعى نصف العشرة ولا ينعى الصلح في ملك الغير ولو استحق

رجل

جواب

منه

في البيع عيبا وقد تعذر رده ببيع حث عند رجوعه على ما بيع بنصفان العيب لم يكن لبايعه ان يرجع بنصفان على البايع الاول عند بيعه بنصفان وعند رجوعه على البايع الاول باخره المشتري بان ولو اشتري امه واعتقه ثم تزوج فوالت منه ثم استحق البايع على بيعه بقيمة الولد مذكرة في فتاوى السيد الدين ولو اشتري الرجلان جارية فوالت احدهما فبقيت من شريكه فاستولوا ثم استحق فانه باخذ المصحح الجارية وعقرها بقيمة الولد ثم يرجع لابل بنصف النصف البايع لان الاستحقاق على استناد الملك فيها من جميع الواهب يكون استحقاقا على الواهب ويؤم الواهب بنصف قيمة الولد ليرجع على البايع رجل ورث امه من ابيه فاستولوا ثم استحق كان الولد ابان فبقيت لتحق الغرور ويرجع بالنصف بقيمة الولد على بايع مودة الابوي انه مودة بالعيب وهذا بخلاف المصحح اذا استولوا ثم استحق ليرجع على بايع المصحح كما يرى ان ابوي الغيب ولو اشتري جارية موصية وهو يعلم ان البايع غاصب او تزوج امراة اخبرته انما حرة وهو يعلم انها كاذبة فاستولوا كان الولد رقيقا لانعدام الغرور حين كان عالما بحقيقة الحال والله دعي برف حاشية جنة استولوا مع علمه انما مملوكا الغير ولكن يرجع بالنصف على البايع لان العلم بالاستحقاق لا يمنع الرجوع عند الاستحقاق ولو اشتراها وهو يعلم انها لغيرة فاقب البايع ان مالكها وكلها يبيعها ادعاهت وقد ادعى الى ثم جاء صاحبها وانكر الوكالة والوصية فانه باخذ جارية لان ملكه فيها معلوم واذا لم يثبت ويأخذ عقرها وبقيته ولدا لان الغرور قد تحقق ما اخبر البايع به فاذا علم المشتري بغيره ليرجع به وبالنصف على البايع لانه لم يعلم ان المهر ولو اشترى الوكيل له كالجارية فاستولوا الموكلة استحققت اخذها مع عقرها وبقيته ولدها من المشتري ويرجع به بغيره وبقيته الولد على البايع والوكيل هو الذي يملك الكفونة في ذلك لان البايع التزام بالعقد صفة السلامة للوكيل لا يبري له الكفونة في العيب للوكيل مع البايع دون المهر واذا اقرت الامانة من نفسه وجلا انما له هذا فاشترها منه فاستولوا ثم استحق البايع بغيره وبقيته الولد على البايع دون كاتبة هذه الجملة في باب دعوى الغرور من البسيط وذكر في اجناس الباطنية ولودهن عيبا وغاب والعبد مقر انه عبد ثم يبيح له لا يرجع الرهن بدينه على العبد ولو كان شراة يرجع بالنصف عليه ثم يرجع العبد على البايع بالنصف وذكر في باب الاستحقاق من الجاه الصغير رجل اشترى عبدا فاذا هو قد قال العبد لمشتري اشترى فاني عبد فان كان البايع حاضرا ادعاه غيبه معوزة لم يكن على العبدى ذلك كان البايع لا يدعي

والخاصة ان في جود الغرور ليس سبب للفناء



كل بدل العلم وهو لا يرجع بوجه الدعوى فاذا استحق البعوض بوجه بغير اعتبار البعوض بالكل  
 وفي اواخره مع البعوض اذا اصاب من دعواه على ان في ارضه على عبد فاستحق بغيره كان له الجواران  
 شارة ومانعي وكان على دعواه وان شاء اسكن ما بين سنة وكان على نصف دعواه لان استحقاق  
 البعض بوجه العيب الباقي لان البعوض لا يمانع المحقق عيب فيخترق اذا اصاب من الدين  
 على عبد بعينه جاز ويكون سراً للعبد بما علم من الدين فان مات في بد الدين قبل العلم بوجه  
 الطالب ال اصل حقه وهو الذي وكذلك كل شيء بعينه ولا يطله اقرانها قبل البعوض ولو صاح  
 من الدين بغيره ارام وقبضه ثم استحق بعد انقرف وجه بالدين بغيره لان معرفه في استحقاق  
 وجه ال اصل حقه ولو كان عليه الف موصلة ففقد قبل الجواز فلو استحق لم يرجع بمثلها  
 حتى يحل اصله ذلك لو باع ببيعة او صاح به على عبد فاستحق اظهره او وجد به عينا  
 فرد لا يرجع الى اصل حقه عالم قبل الجواز اذا حل اصله يرجع الى اصل حقه لا يتغير الاستيفاء  
 ولو صاح من الدين بغيره جاز فلو استحق الكراء وجد به عينا فرد وجه ال اصل حقه  
 ويوما يعلم من الدراهم ولو صاح من حايه بغيره على حبي ودينا فاستحق بدل العلم بوجه بمثلها ولا يرجع  
 بجمع الدين الاول لان التمسك لم يبق عوضا وانما هو سبقة بغيره بعد ابراء الخط عن البعض  
 والاستحقاق بوجه نفس كسبقة لا نفس الخط وكر ابراء فاستحق بدل العلم بغيره قبل الحاشية ان العلم  
 اذا وقع على سبيل الخط والاستحقاق على وجه المعاوضة بان وقع العلم على بعض الدين ففقد ود استحقاق  
 بوجه بدل العلم ولو وقع العلم على سبيل المعاوضة بان وقع العلم على خلاف جنس الدين ففقد  
 الاستحقاق لبدل العلم بوجه على اصل دعواه وهذه اذا استحق بدل العلم فان استحق العلم في ذكر  
 رسيده الدين في قهرا ادمي واز افضح المدعي علم واخذ المدعي بدل العلم لم استحق الدار من  
 يذبح البعد كان له الرجوع على المدعي وبغيره ما فعله اليه اما اذا كان ذوا اليد فظاهر لانه يجر  
 شربا فاذا استحق فلان يرجع واما اذا كان شربا يرجع ايضا لان العلم حيوان على نعم المدعي وفي زعمه  
 ان باع هذه الدار بغيره المال فاذا استحق كان للسحق على الدار ان يسترد مراه واما اذا وقع  
 المدعي شيئا الذي البدواخذ الدار منه ثم استحق الدار الرجوع الدافع بان في ربح المدعي اني  
 اخذ حقه ومثل وانما وقع المال لقطع خصومة فلا يكون المدعي باخذ الدار وبدل المال شربا فلا يرجع  
 ويكره في صلب المبسوط ايضا لانه من معرفة استحقاق بدل العقد فاستحقاق بدل العلم بوجه  
 الرجوع بعينه واستحقاق بدل ابيع بوجه الرجوع بعينه ما يبايع البدل ان كان مالها وان لم

بقتاوه

اليه

بئر

دراسة في حقه فلما ارجع  
 وان كان شربا لا يرجع  
 الاجارات

بمن مالها يرجع بعينه واستحقاق راجع بوجه الرجوع بوجه المال الذي هو قيمة المنفعة واستحقاق  
 المنفعة بوجه الرجوع بوجه الرجوع بعينه لان كانت مالها في شربا في الدخيرة اذا كانت البعوض بمثلها  
 يجب فبعض العبد كذا ذكرنا مع هذا بعد هذا بغيره وقال لو كانت راجعة عبدا او ثوبا بعينه اذا  
 استحق بوجه الرجوع بوجه الرجوع بعينه ذلك اني والفتوى على هذا قال فرف كذا راجع وانما  
 فان المهر لو استحق بوجه بعينه ذلك على الزيف واسير سحابة وتعالى اعلم

## الفصل السادس عشر

في بدل الاستحقاق وما يتعلق به من بيان ما يصدق به بالبيع او بالبيعة تجب في العلم ان استحقاق  
 يرجع في الدعوى الصحيحة دون فاسدها اذا انكر المدعي علم وينزل المدعي من شهودي او شهودي  
 غيب او مرضي اما اذا كان على بيعة حاضرة في المهر وطلب بين المدعي علم لا يثبت عند بعض من شهودي  
 لم تعد صحة الدعوى فانما يتخلف فيما سوى النقص من التفسير موضع جاز الفقه بالكون  
 وانما الكيفية التخلف فيقول ان وقع الدعوى على فعل المدعي علم من كل وجه بان ادعى على  
 رجل انك سرت هذا اني اذ قال بعينه هذا اني يتخلف على البتات وان وقع الدعوى على فعل  
 الغير من كل وجه يتخلف على العلم حتى لو ادعى في علم من بيعة حاضرة وارثه سبب الاستهلاك او ادعى على  
 اباك سرت هذا العيون مني او غيب هذا العيون مني يتخلف على العلم وهذا من حيثها فان شربا  
 المدا اني هذا العلم من سبب من التخلف على فعل الغير يجوز على العلم الا ان اراد به لعيب بريدان  
 المستزدي اذا ادعى لرجل العبد او اباك واثبت اباك او سرقته في يدته وادعى انه سرق  
 او اباك يد اباك واراد ان يتخلف الباع يتخلف على البتات بالمدعي ما يبايع بالمدعي ما سرق في يدك وعوا  
 تخلف على فعل الغير وهذا ان الباع من لم يبيع سببا عن العيوب فان تخلف بوجه الى  
 ضمن بيعة فيكون على البتات وكان في كل السلام البردي يربط على هذا الاصل جاز فادعوا للتخلف  
 على فعل نفسه على البتات وفعل الغير على العلم الا اذا كان شيئا يتخلف في جنيته كلف على البتات  
 فوج على هذا فصل الرد بعينه لان ذلك ما يتصل به لان العلم يعلم العبد سببا واجب على الباع وذكره  
 دعمه الرجوع اذا ادعى انه اشتراه وفلان فقال ذوا اليد او وعينه ذلك الرجل دفع الخصومة  
 عن نفسه اقام البيعة او لم يفع بعينه وطلب المدعي بعينه لرد ذلك الرجل او ادعى اياه بحلة الناقص البتة  
 بالله لقد اودع اياه وان كلف على العلم وان كان على فعل الغير لان فاسدها وهو القول بكون البتة  
 ولو طلب المدعي علم بغير المدعي يتخلف على العلم بالله ما تعلم لفلان اودع اياه لانه يميز على فعل الغير ولا يتعلق

بشور  
 وفي موضع لا يجوز القضاء بالكون  
 لا يجوز الاستحقاق



به في تمام هذه سائر الدفوع والشايف قد مر ذكره في جواهر الفقه لعلي بن ابي طالب  
من كتاب الرهن ولو كان الرهن في يد المتهن فانقضى في يده لغيره بالدين ابراهيم المال  
في المتهن فان ادعى الرهن هذا الرهن انكر المتهن حلف على البناء بالله ما فعلك ولو كان في  
الرهن على يد عدل فاختلف في الدلائل حلف المتهن على العلم واثبت فيما ثبت من نسخ المحيط  
في فعل المتهن في مرادب النجاشي من كل موضع وجب البين على البناء فحلف المتهن على العلم  
لا يكتفي بمعية اذ ذلك القول ولو وجب على العلم فحلف على البناء بسقط عنه الحلف لان البناء  
اقوي ولو نكل عنه بقى على حلفه وهذا الفقه مشهور في باب النسخة بالبيان من نسخة الاصح الصغير  
صاحب المحيط بجل ورت عبد الله ان لا يثبت له حلف الوارث على العلم بالله ما يعلم  
ان هذا المبدأ وهو رجل لا يفر عنه او يفر عنه من ادعاء لواء عبده ولا يثبت له  
حلف الله عليه على البناء والقسم في الوارث خلف عن الميت والبناء لا يثبت  
البين في حلف على البناء كالقوت والاكاذيب المستر او الموهوب له لانه اصل نفسه في القاب  
عن غير وان وقع له عوب على فعل المدعي علم من وجوه على فعل غيره من وجوه بان قال استرقت متى  
استرقت متى استرقت من فان بهذه الافعال فعل وفعل غير فانما يقوم باثنتين ففي هذه  
الصور واجبا في حلف على البناء وقد قيل التحليف على فعل الغير لا يكتفي على العلم اذا قال الذي  
استخلف لا علم لي بذلك فحلف على البناء الا يري ان الدعوى اذا قال قبض صاحب الوديع  
الوديع من فانه يحلف على البناء وكذا الوكيل يبيع اذا باع وسلم الى المشتري ثم اقر البائع لغير الوكيل  
قبض المشتري ومحمد الموكل فانقول قول الوكيل مع يمينه فاذا حلف برأي المشتري ويحلف الوكيل  
على البناء بالله لغيره الموكل وهذا التحليف على فعل الغير لكن الوكيل لا ادعى انه علم بذلك حيث  
قال قبض الموكل المشتري في علم بذلك فحلف على البناء فبعد هذه المسئلة على وجوه اما ان  
ادعى للمدعي دين او حلفا في غير ادعاء في غير ذلك على وجهه اما ان يدعي مطلقا او بنية على سبب  
فان ادعى دينه لم يذكر له سببا يحلف على المصلح بالله ما فعلك هذا الدال الذي ادعى ولا في  
وكذلك اذا ادعى ملكا في غير حاضرة او حلف في غير حاضرة ادعاء مطلقا ولم يذكر له سببا يحلف على المصلح  
بالله ما هذا العبر لثلاث ولا في غيره من ادعاء بنية على سبب بان ادعى عليه دين بسبب القرض  
او السرا او ادعى ملكا بسبب البيع او الهبة او ادعى غيبة او وديعة او عارية في حلف على  
حامل الدين غير في غير روية احيى بنا ولا يستخلف على السبب بالله ما استوفيت ما عرفت ما ادعى

في كل موضع وجب البين  
على البناء فحلف المتهن  
على العلم

البناء لا يثبت  
في النسخة

القول في قول الموكل  
ان يمينه وقد حلف على  
فعله غيره

عن

ما استرقت منه ما عرفت من رواية ابي يوسف بن خلف على السبب في هذه العينة وذكر العينة  
هذه الرواية مطلقة ولم يثبتها الى ابي يوسف وذكره في نسخة في المتن في رواية ابي يوسف في المتن  
غيره اذا انكر السبب يحلف على السبب استوفيت من قول ليس على ما يدعي حلف على المصلح بالله  
ليس عليك ذلك في الاسلام البزوي يثبت في بعض الاموال النقص لان المصلحة في التحليف على المصلح  
حلف على مصلح ذكر الكشاف في دعوى الوديع لانه يثبت حاضرة يحلف بالله ما فعلك هذا الدال الذي ادعى  
عليك في يدك وديعة ولا في غيره من ادعاء في يدك حلف على المصلح بالله ما فعلك هذا الدال الذي ادعى  
يدك ويثبت على يمينه فلا يكتفي بفعله في يدك بل يمين الله ولله فذلك حلف منه احيى بنا وقد استخلف  
على هذا الرواية لانه يحلف على المصلح لولا ان ادعى عندك كذا انك ادعت ح فلا تعلم  
فلا رة عندك كذا يحلف المدعي عليه بالله لانه لا يثبت له حلف الوارث على العلم بالله ما يعلم  
حصوله منه ولو ادعى في حلف العود من ما يستعمل ويحلف فان كان حاضرا لم يحلف باليمين حلف بالله ما فعلك  
البرهان المدعي من الوجه الذي يدعيه ولا في غيره من ادعاء في يدك حلف على المصلح بالله ما فعلك هذا الدال الذي ادعى  
وانكرت له ملكا للمدعي كذا حلف حتى يمكنه ان يثبت في يدك حلف على المصلح بالله ما فعلك هذا الدال الذي ادعى  
والسبب الى حلفه ويمينه على شرط بيان القيمة في ثلث المبلغ ثم اذا سمي جميع ذلك حلفا  
صحة دعواه واراد الاستحالة في حلف بالله ما فعلك هذا الدال الذي ادعى حلفا في يدك حلف على المصلح بالله ما فعلك هذا الدال الذي ادعى  
في يدك ولا يثبتك ولا قيمتها التي سماها ومن كذا اول ما سمي منها وادعى سنداً في يدك حلف على المصلح بالله ما فعلك هذا الدال الذي ادعى  
المدعي على حلف على المصلح وهو جوب ظهور الرواية بالله ما يثبتك يبيع قائم ان غلبه ادعاء  
ولو ادعت على رجل نكاحا وانكر الرجل او ادعى على المرأة نكاحا وانكرت هي ولا يثبت للمدعي منها وطالب  
ببطلان النكاح لا يستخلف عند بي حلفه بعد استخلاصه وكذلك لو ادعى على رجل حلفا في يدك حلف على المصلح بالله ما فعلك هذا الدال الذي ادعى  
الولي ذلك استخلفه النجاشي عند ما لان التكون عند ما اقراره اقرار الولي على وليته بالنكاح صحيحا  
وكذلك لو كانت الدعوى في الرهن في حلف عند بي حلفه بعد استخلاصه وكذلك لو ادعى على رجل حلفا في يدك حلف على المصلح بالله ما فعلك هذا الدال الذي ادعى  
عند ذلك وكل ما يجر فيه البذل كان التكون فيه حلفا والبذل لا يجر في النكاح فلا يجر فيه حلفا  
ولو ادعى على رجل انه زوج ابنته الكبيرة لا يحلف عند ما اقراره اقرار الولي على وليته بالنكاح صحيحا  
لان التكون عند ما اقراره اقرار الولي على وليته بالنكاح صحيحا  
عند ما ولكن يستخلف البنت على العلم اذا كانت كبيرة لانه لا يثبت حلف على فعل الغير ولو ادعى على رجل  
انه تزوج ابنته منه يستخلف الولي عند ما اقراره اقرار الولي على وليته بالنكاح صحيحا

الكره

اقوي

على السبب يحلف على المصلح  
الا ان حلف المصلح

بين حدوده

او في الامور النكاح

الولي على ادعاء في يدك حلف  
الضحية يبيع دعوى الكسوة  
لا تصح



ثم على قول لي حنيفة ان لم يحلف فان قالت المرأة للنكاح لا يمكنني ان اترقي لان هذا الزوج وانكر النكاح  
يقول انني لم افعل له ان كنت زوجتي فانت طالق فان عمل هذا التذبير لا يعتبر الزوج مقرا بالنكاح ولا يلزم  
سوى ذلك فان امرأة تخلص عن حباله وكان لا يحلف عند من النكاح لا يحلف في الزوج والى بين  
الايمان والاولاد والنسب واموية الولد وعند ما يحلف هذه اكل اذا لم يدع المدعي يدعي هذه كاشية  
ما لا انكاد ادعاء ان ادعت النكاح والطلاق وادعت المهر اول تدع الطلاق وادعت النكاح  
لا تغاف ذلك الوادي المبرأ سبب لا حوز وانكر الآخر الا حوز ثم عند ما لا كاشية الستة اذا حلف  
يحلف على المصداق الذي احب ان ضيق او دار او حانوت او عبد او ادعى من ادعى في الارض او معاملة في  
نحو وانكر المدعي حلف على المصداق بالله ما بينك وبين هذا المدعي حان قايمة ثامة لازمة اليهم في هذا  
العبر المدعي ولا يملك حق بالادعاء التي وصف ادعت امرأة على زوجها ان جعل امره بيد حاكمها  
اختارت نفسه وانكر الزوج ذلك فحلف على نكاحه اما ان ينكر الزوج الامر ولا حبان حقيق وفي هذا  
الزوج النكاح حلف الزوج على المصداق فلا خلاف فلا حلف ما هي بينك انت وقرن الزوج الذي  
ادعت لان عند بعض الحكماء الواقع بلفظ الامر باليد رجعي فلو حلفنا بالله ما هي بينك انت  
ربايتا قول هذا القابل يحلف على السبب ونحن يمتاط فيه للزوج فيحلف بالله ما قلت لها  
منه آخر بزوج تزوجتها امرتك بيدك وما نعلم انها ضارت نفسها بعد ذلك فحلف لا يبرأ  
انه تزوجها بعد ما اختارت نفسها بحكم ذلك الامر فلا يمكنه حلف على ذلك ولو اقر بذلك لم ادعي  
النكاح بعده لم ينفذ ويلزم الطلاق فيحلف في الزوج الذي قلنا واد اقر بالامر وانكر اختارها  
نفسا يحلف الزوج ايضا لانه لا يتقبل قوله انها اختارت نفسها لانه اجبرت على ذلك لكانت  
ولا لانك اختارها نفسها بعد ما قامت من المجلس فلا يتقبل قوله ويحلف الزوج بالله ما نعلم انها اختار  
نفسا في مجلس الامر الذي ادعت ان اقر بالاختيار وانكر لا يحلف بالله ما جعلت امر امرأتك هذا  
بيد قبل ان تختار نفسها في ذلك المجلس لان امر لو ثبت كان لازما على الزوج وذلك اذا ادعت  
الزوج حلف بطلان في ثلاث اشياء لا يفعل كذا وقد فعل فهو على هذا التفسير الذي ذكرنا وانكر الزوج  
الامر من حلف لان المرأة ادعت البيونة بسبب التعلوق وجواز شرط الزوج ينكر فيعتبر ما لو ادعت  
البيونة بسبب التخيير وهناك يحلف الزوج بلا خلاف ويحلف بالله ما هي بينة منك بثلث  
تقليد المستشري اذا ادعى الشرا فان ذكر نقد البش يحلف المدعي عليه بهذه العبد ملك المدعي  
والا في سبب الذي ادعى لا يحلف بالله ما بينك وبين هذا المدعي حان قايمة ثامة لازمة اليهم في هذا

والرقم

المستد

بالله

لا يعتبر قول الزوجة  
بأنه لا يقرت بشيء

فإذا حلف

فإذا حلف يستحلف القاضي باسمه عليك فبعض هذا التمسك به هذا العبد من الزوج الذي ادعى ولان  
حلف بالله ما بينك وبين هذا الشرا فان ادعى الشرا فقد انقضت دعوى البيع  
ملك مطلقا وليس يدعي العقد ولذا يصح مع جهالة البش يحلف على ملك البيع ودعوى البيع مع  
تبليغ البيع ودعوى التمسك وليس يدعي العقد ولذا يصح مع جهالة البش يحلف على ملك التمسك  
كذب الوكاية من الدعاوي والبيانات رجل مع من له عيضا في رجل وادعى من العبد عيضا  
منه الباع ان اراد اخذ العبد لا يحلف الباع ولا اراد اخذ العيضا لا يحلف لان دعوى العبد على غيره  
صاحب البش لا يصح ادعى على رجل ان اشترى منه دارا بال درهم او عيضا او غيرها وانكر المدعي عليه  
وقال لا يعرف منه شيئا قطا وطلب المدعي بيعة يحلف القاضي على المصداق بالله ما هي بينك هذه الدعا  
بالسبب الذي ادعاء بهذا التمسك ولا يحلف بالله ما بينك وبين هذا المدعي حان قايمة ثامة لازمة اليهم في هذا  
سلم ما بينك وبين المدعي عليه ولم يقبض البش يحلف بالله ما بينك وبين هذا التمسك ولا يحلف  
بالله ما اشترى بالبش الذي ادعاء وهذا ايضا في ظاهر الرواية ويحلف على العبر والتمسك كاني  
دعوى الشرا وان ادعى ان باع ولم يلم ولم يقبض من البش يحلف بالله ما هذه الدعا وانك بهذا البيع الذي  
دعي بهذا التمسك الذي سمي هذه اجواب ظاهر الرواية ايضا ولو ادعى النكاح في مال او حق حلف على المصداق  
الدعوى ولكن انما يحلف اذا ادعى كفاية صحفية منجزة او معلية بشرط متعارف ودور النكاح كانت يادنه  
او ذكر اجازة لتلك النكاح في مجلس تلك النكاح اما بدون ذلك لا يكون عينا كفاية صحفية فلا يبرأ  
التخفيف واذا حلف يحلف بالله ما بينك وبين هذا المدعي حان قايمة ثامة لازمة اليهم في هذا  
ماله قبلك تبليغ نفس فلا سبب هذه النكاح التي يدعي ادعى على كفاية ما لا يقر فاصطلى على  
حلف المدعي عليه وهو يري من المال يحلف المدعي عليه فاصطلى على كفاية ما لا يقر فاصطلى على  
بها ولم يبرأ من جهة واراد ان يستحلف عند القاضي يحلف بغير شرط لزم يكن ما استحلف  
الاول عند القاضي يستحلف القاضي ثانيا لان البش عند القاضي في بعضه من من المعبر بقاطعة  
للصحة والبيوع عند القاضي بغير قاطعة وان كان الاستحلاف ماول من القاضي لا يحلف ثانيا ذلك ان  
اصطلى على المدعي لو حلف فاصطلى على المدعي فاصطلى على المدعي فاصطلى على المدعي فاصطلى على المدعي  
التخفيف عند غير القاضي لا يعتبر كالتنوع عند غير القاضي لا يوجب الحنفي ورايت بعض الكتب ادعى لو  
قال ان حلف المدعي عليه فاصطلى او قال قد عواني بطل لا يبرأ دعواه من عليه من مؤخر  
فان ادعى حلف عند القاضي ينبغي ان يقال القاضي ليس المدعي يدعي حان قايمة ثامة لازمة اليهم في هذا

الذي سمي

الاستحلاف او ادعى المدعي عليه

هذه النكاح التي سمي هذه اجواب ظاهر الرواية ايضا ولو ادعى النكاح في مال او حق حلف على المصداق

لما حلف

المدعي

المدعي



Handwritten text, likely a signature or name, written diagonally across the page.

۱۱۱

۱۰۰

والجائزة على اليمين  
في قلب الثقة







لا يصح ويمنع باب المدعي بنية العين قال بعض من مع زماننا فزوايا لا يراى للعين ويرى لغيره  
 كما ذكره بعض المراجع وبعضهم سؤا ليهما وقالوا يخلف في الفعل جميعا كما ذكره بعض المراجع وقد قيل  
 والله التايل يستدل بنية الوقف لو ادعى اذا اقال صاحب اليد انما وقف على كذا فافترس بالوقف  
 جائز ونفس الدار وقتها ولكن لا يندفع اليه من صاحب اليد يخلف فان خلف بربر عن دعواه ولا  
 نكل من بنية المنزل للمدعي ولو اقام صاحب اليد بنية على الوقفية لا يندفع اليه من المدعي عليه ولا يندفع  
 خصومة المدعي ولا تصار وتقام قبل اقامة البينة فصار وجوده وعدمه بمنزلة اذ ادعى رجل  
 ترك سبت وتيا واراد تخلف الوصي فان كان الوصي دارنا حلة لان اقراره في نصيبه جائز وان لم  
 يكن وارثا لا يخلف لان اقراره لا يبرهن اصله لانه اقرار على الغير التمس هذا اذا اقرت له لا لا تخلف الثاني  
 وتوكل المدعي عليه ان هذا كذب واراد تخلف المدعي ما تعلم انه كاذب لا تخلف وكذا اقرار المدعي  
 عليه اينت هذا من امر مستبين ان كواحي ابن محمد وملك منته واراد تخلف ان هذا او المدعي عليه  
 واذا طلب المدعي عليه من الثاني ان يخلف المدعي له ما يخذل ياخذ بغيره لا يجيبه الثاني لما ذكر  
 ابقه رجل امار دابة من رجل او اوجها او ادعى في اقراره اقام البينة انما قال ابو يوسف  
 لا ينبغي له يمين حتى يخلف بالله ما بعث ولا وهب ولا اذنت فيها ولا هو خارج عن ملكه  
 لكان وقيل هذا قول لبني يوسف خاصة والعلم ان قول الكل فان خلف وقضى بامان  
 للمدعي فقبل له بغيره فعلمت به فالدعي بالخلف لم يثبت من الدافع وان كان بعض فان خالف الدافع  
 لا يرجع على احد وان من الثاني بغيره كان الثاني مودعا او مستأجرا او مرفقا بجمع ما مضى الدافع ولا  
 يرجع على المستعير لانه عامل لنفسه ادعى عبدا اقام البينة وادعى ذواليد انه استراه من فلان يعني جلا  
 او دس لم لا يبيع فالدعي يخلف على عوا لانه ادعى عليه معنى لو اقر به يلزمه فاذا ائذ تخلف وخلف  
 على المصلح به ما هذا الغير لذي اليد عتبرم الميت اذا ادعى بنية الدين لم يثبت بخلف الورثة على  
 العلم بالله ما تعلمون ان اباكم فبعض هذا المال ولا سببا منه ولا يبرك اليه من التمس حتى اذا طلبت  
 المدعي عليه بالطلاق فتكفل لا ينبغي عليه بالكل لانه تكل عن ماهر منى عنه شرعا وكذا اذا خلف  
 وحلف ثم قال بالله ان سؤا راس تخلف من كذا هذا اليه لا ينبغي عليه بالكل لان  
 خفي في اليمين من خلف من ادعى هل كوفيت من العرو من والدراع والدناير والضياع وانكر  
 المدعي عليه ذلك كما قالنا في جمع الكل ومجلة يمين واحدة وحل استزج جارية او بنتا لو لم  
 ثم ادعى رجل لو انه استل ذلك من ابنته قبل ان يستر به هذا منه واراد تخلف المدعي عليه بجملة الثاني

عن

عن

اذا اقر المدعي عليه  
 على عدم كونه ان

المدعي

وبعضه

على العلم

على العلم بالله ما تعلم ان هذا استزج من هذا الباع قبل شرائك اياه الا ان بنوعه ويقول قد اشترى  
 الرجل من الرجل شيئا فبعض البيع بينهما باقالة او غيره قالوا من تخلف ما تعلم من بينهما يتقافا  
 ان عنه هذه الجملة من المحبط وذكره باب القضاء في ايمان من فقه الحامد الصغير رجل ورت  
 عبدا فادعى او تخلف على علمه بالله ما تعلم من عليك فبعض هذه العبد لا المدعي بسبب الذي  
 يدعيه وتزويج له عبدا واستزاه فادعى فهو على البينات لان في كل من الوارث لا ينفذ على حقة  
 الا ان المال الذي ورثه هل كان للمدعي ام لم يكن لان لا تفيدي بغيره مال غيره ودعيه  
 ومعه بغيره فبعض قبل السنين ولا يدري الوارث انه للمدعي او لغيره فلا يقدر على تخلف على البينات  
 فيجب له تخلف على العلم بخلاف البينة والاشارة لان لا يبرهن كمال نفسه ولا يبيع كمال نفسه فلهذا  
 انه لا يخلف على البينات وذكره المحبط والدخيرة وانما يخلف على العلم فضل الميراث اذا علم الثاني  
 يكون ميراثا او لم يعلم الثاني ولكن اقر المدعي بذلك او لم يقر ولكن اقام المدعي عليه بنية على ذلك فتي هذه  
 الوجوه تخلف على العلم بالله ما تعلم من عليك فبعض هذه العبد لا المدعي فان لم يعلم الثاني خفي حال  
 ولا اقر المدعي بذلك ولا اقام المدعي عليه بنية تخلف على البينات بالله ما عليك فبعض هذه الغير ان  
 المدعي ذكره الوارث على دارت الميت يخلف على العلم وقد مر من اول الفصل هذا اذا كان المدعي عليه  
 وارثا وتزاد ادعى دارت الميت على رجل دينا او غنا لم يثبت له ما علم على البينات كما ذكره اعتبار  
 في ادب الثاني فانه قال ابن ابي ابي الميت على رجل يملك كسفا لا يثبت على البينات ولا العلم  
 ما اذا ادعى دين على الميت فانه يخلف بالله ما تعلم من فلان على ايتك هذا المال الذي ادعاه ولا يثبت  
 منه ولو ادعى الدين وارث الميت تجلوه على البينات بالله ما كان لا يبرهن عليك للثبوت ومع والاني منها  
 من الوجه الذي يدعيه وكذا في دعوى العير وفي فتاوى قاضي خان ادعى دارا ولا يثبت المدعي ولما ذكر تخلف  
 ذاليد اني دونها من يمين وعلى الوارث البينة على العلم وانما اخلف على العلم قالوا لذي اليد لم يخلف للمدعي  
 بالله ما تعلم انما حلف البينة قبل ايمه فان خلف فبعض ذلك يخلف المدعي عليه على البينات وان  
 تكل المدعي يخلف المدعي عليه على العلم بالله ما تعلم انما حلف المدعي فاقا حصل انه لو ادعى دين او غنا على وارث  
 في تخلف على العلم وتزاد ادعى الوارث دينا او غنا في تخلف البينات وذكره المحبط ولو ادعى على ميت  
 ما لا وله ورثة فكلما تخلف الورثة كليم على علمهم ان ادعى الوارث ولا يثبتني به احد من الوارث او بنة  
 ما لا لم يثبت على رجل وحلف احد من عليه عند الثاني في الكسفي حتى لم يكن لبقية الورثة لم يخلفوا لان  
 النيابة لا يبرهن في الحلف ويبرهن في استخلاف وهو مظهر لو ادعى احد من سريكي المناوضة او الغبان حقا

منه

له

الميت

دارت

قالوا لذي

المدعي

على

على



من الشدة على رجل وحلف المدعي باليمين للآفة لزوجته وسلم لودعي رجل حنقا من سكرتها وحلف احدهما  
كان له لزوجته آفة لودعي جاء السرا على رجل وحلف احدهما كان لبقية المشتري ان يخلصه بخلاف  
الودعي في مفرقات ادب الثاني من الحجة اذا اقر رجل بالراتن ومات المقر قال ورثته  
بعد موته ان ابنا اقره بان لم يبع اقران والمقر له عالم بذلك واراد ان يخلصه على ذلك لم يكن له ان  
يخلصه لان وقت اقراره حتى الورثة لم يكن منعنا بال المقر فمع اقراره وحلفه فمهم ليعلم  
ما صار حقا للمقر فلا يكون له ولا يخلصه في عي الصوري اذا اقر ومات فادعي الوداع على  
المقر انه اقر لك تلجئة بحلف المقر له باله لانه اقر ان اصرحتي وهذه اجواب الرضا في دي  
فتاوي فاني خاف ان ادعي على رجل سالة ولخرج صكيا باقر للهدب بال ما قال في الوداع لالمقر  
رد اقراره وطلب من المدعي كان له لزوجته لودعي له اقر تلجئة قال بعضهم لزوجته لودعي  
انه اقره في بال لا ينيل ذلك من الحجة السادة القامة على علق العبد لا يقبل بدون الدعي  
عند لي حنينة خلا قالها جميعا انه وتقبل البيعة على علق كانه وطلاق المرأة حصة من  
الدعي وادع حلف على علق العبد حصة بدون الدعي بال لاتفاف وامل حلف على علق الامة  
وطلاق المرأة بدون الدعي من اذ رجع في آفة كاذب الوحي انه يخلص وهكذا اذكر في سني التدوير  
وذكر حنينة السرخسي ~~في حنينة~~ ب السادة ان لا يخلص فيناقل عند الفتوى ذكر  
في ادب الثاني من نظم الزندرسني رجل قال آفة لزوجته لاليت اوصي ابنته جعلت فيما في مال  
وانكر الوصي فلا يبر عليه وكذا الوفا ان قالنا ذلك بطل حنينة ولي على موكلك مال وانكر الوكيل  
الوكالة لا يبر عليه وذكر الحجة لواقام الدعي بينه لزوجته وفي فلا ان او كبله قبلت بيعة فقد  
جعل حنينة حق سماع البيعة دون السخافة وكذا الوادعي رجلان عتيق في يد رجل واحد يدعي  
انه اشترى من فدي اليه واقره في اليه انه باع من احدهما بعيته فقال الآفة للثاني حنينة لم يبر في  
يبر عليه وكذا الوفا يبر ذلك حنينة لادعي فمحل ومضى على بطلان لا تلجئة للآفة لانه لما اقره ونكل خرج المدعي  
من يد وكذا لودعي الرجلان امرأة كل واحد يقول تزوجت فافترق لادعي وانكرت للآفة فقال  
الآفة حنينة لا يبر عليه بال لاتفاف وكذا الوفا يبر ولكن حنينة لادعي فمحل لا تلجئة للآفة وكذا الو  
ادعي احدهما السرا في اليه وادعي آفة انه ارثته منه يعني من فدي اليه وقبضه فانكر البيع وقهر  
بانه من لا يخلص للشرط وكذا الوادعي احدهما كاطارة وآفة السرا فافترق فاليه بال رجاء وانكر  
السرا لا يخلص لاجل الشرط وبطل الشرط يبر حتى تنقضي مدة الرجاء او يفتقر المهر وكذا الوادعي

اذا اقر المرفوض لرجل  
وطالبه ورث المهر كلف  
المقر

فوق بين علق المام  
والعقد والشرط  
عليه ضرورة الدعي

من لا يبر عليه لادع  
انك لوكالة او  
الوكالة

قاله

احدا

احدا على الصدف وكذا النضر وآفة السرا فافترق اليه باحد لاسر من لا يخلص وكذا الوادعي كلا المدعيين  
الاجن اداد عبا حنينة الرهن فافترق لادعي من لا يخلص لادعي وكذا الوكيل لادع اذا اراد الرد  
بال غيب والموكل فاني فقال ابيع فذري الوكيل لغيبة لا يبر على الوكيل على رضا الموكل وكذا لادع  
المرأة بال تزوج وجهه وفيها فادعي الزوج انه تزوجها بامر او رضا وانكر ذلك فادع بيمينه لا يبر عليها  
وكذا الزوج رجل امرأة رجل من الزوج انكر ان يكون امر بذلك او منى به فادع بيمينه لا يبر  
عليه وكذا الوادعي على رجل انه زوجه ابنته لم يغيث وانكر سواب لا يبر على سواب وكذا العتيق من المستعص  
اذا اختلفا في المصنع فقال لم تعمل كما امرتك وقال آفة حنينة فلا يبر على احد واذا ادعي المشتري  
على طنان كانه ولابنة له يخلص عند لي يوسف باله لانه يخلص وسلمتها وما بها هذا الغيب وقال  
لا تلجئة هذه الاجابة في النظم المسخفي على اذ اراد ان يخلص المسخفي باله ساهام ولا يبر ولا يفتقر  
في الفرج من ملكه بوجوه الوجوه حلف على ذلك هكذا اذكر في دعوي المشتري وقد كانا صلب  
في ما بل اسخفاف في فصل العتيق ادب الثاني من الحجة ادعي على رجل مال لا يحكم السادة  
ومجد الدين علم ان الدعي على قال كان في يدي من مال كذا او كذا ابيكم السادة ولكن قد دفعتم اليك  
في كذا الدعي الرفق والقبض هل يخلص الدعي على الدف والقبض من لادع لادع انكر السادة وكفر  
الادع به احدا بان قال لم يكن بيني وبينك شركة قط وما قبضت منك شي بمك السادة لا يخلص الدعي  
على القبض وقال المدعي على وقت سرائي لم يكن بيني وبينك شي من مال السادة يخلص الدعي وهذا لان  
القبض يترتب على دفع صحيح وفي الوجه الاول المدعي لم يبر على لادع ففروني الوجه الثاني من عدم النقص  
لان بطلان لبيوعك لبيوعك في مال السادة لا يفتقر اليك وادع على المشتري بيمينه  
والبايع يتكبر حلف لبايع وكذا المستوف اذا ادعي ابنته المرفوض وانكر المرفوض حلف وادع المشتري  
اذا اشتريك دفع المال وانكرت المال او السوابك القبض حلف المشتري والسوابك الذي  
كان لادع به لان المال في ايديها امانة والفقول قول لا يبر مع البير اما المال فمفوض على المشتري  
والمستوف من فلا يبر بيمين البير امانة البيعة تاديين صوت شركت ومضاهيه لو حلف رب  
المال من مال بيمينه ام لا يمكن من مطالبة المضارب والسوابك بيمينه البير وادع المشتري ابنته  
النمر وانكر البايع فانما في التلجئة اذا طرد المشتري بيمينه ولو حلف الثاني من غير طرد لادع المشتري  
حنينة ثانيا ذلك ثم اذا حلف البايع انه لم يبيع ثوب القرض فقال المشتري انما ابيع بيمينه على كذا  
فانما في رايح المشتري على او المال لم يبر عليه ايام بشرط لادع في حنينة السادة اما اذا قال السادة

البايع

ذكره

الاشترى

فيسبب  
لادع اقر لادع لا يخلص

ط

المرفوض

ادعي

ط



ينبغي عليه بالمال ولا يملك كذا ذكره المحيط وذكره باب السرك من فتاوى رجب الدين اذا ادعى مال السرك  
او المصانبة او الدبق فقل سركه ام لا يجزئ ذلك ولو ادعى الغرض او المبيع فقل سركه ام لا يملك  
ويجزيه عن المبيع والمقصود ان لا ينفذه **قال** والى اصله في كل موضع كان المال امانة في يده فقل  
قوله في الدعي مع البينة وكذا البينة بينه **ولكن** كان المال محتوياً على فالبينة بينه على الايمان ولا يملك  
قوله مع البينة **وذكر** فيها ايضا الثاني اذا حلف بغير طلب المدعي ثم طلب المدعي التحليف فالحلف بغير طلب  
**وذكر** ايضا ادعى ان اقام المدعى عليه فخله الثاني ثم علم الثاني ان المال ملك للمدعي فالبينة لا يملك كذا  
لان البينة تقتضي ثبوت الملك للمدعي امالا يجعل حكمه بطلاناً فلا يملك بالبينة انه حلف في يمينه وان  
ظهر ان ملك المدعي فقرار المدعى عليه يظهر كذا في يمينه **فقلت** اصل المسئلة لسركه ام لا حلف  
لادين علم ثم اقام المدعي البينة على الدين عند محضر البينة كذا في الحلف لان البينة حجة الظاهر  
فلا يملك كذا في يمينه وعند ابن يوسف بطلان كذا في يمينه والفقهاء في مسئلة انه اذا ادعى سركه البينة  
فحلف ثم اقام البينة بطلان كذا في يمينه **ولكن** ادعى الدين بناء على السبب حلف ان لادين علم ثم اقام البينة  
على السبب لا يملك كذا في يمينه يجوز ان وجد القرض ثم وجد ما يملكه بعد او ما يملكه كذا ذكره الله  
**وذكر** في حاشي الخاتمة في باب التعليق من فتاواه ادعت امرأة على رجل انه حلف بطلاق  
امرأته لغير ما هي امرأته فقامت المدعية البينة انها امرأته فقال الرجل فذلك امرأتي لا اتي  
طلقها لا يجزئ يمينه **وجوز** هذه المسئلة بطلان كذا في يمينه **وذكر** في ايمان الواعدت والجامع في الثاني  
عن محمد بن ابي علي على قوله ان حلف المدعى عليه بطلاق او عتاق ماله على سبب فتدبر على هذا ان  
بالف والزمن الثاني وهو سركه قال ابو يوسف حلف وقال حج لا يجزئ لاني لا ادعي له  
صادق **قال** الفقيه قول لي يوسف بوافق رواية الجامع **وذكر** في الباب سركه ام لا حلف  
الجامع لا يملك كذا في يمينه **وذكر** قال امرأته ان طالق لسركه ام لا حلف على سبب فتدبر هذا ان فلا تاتي  
افرضه الف درهم قبل البينة فتتقضي الثاني بالمال لا يجزئ ولو شهدوا بالطلاق على الف درهم  
وقضى الثاني على يمينه حلف في يمينه **والمعنى** في ذلك انه جعل شرط حلفه وجوب سبب من المال على  
وقت البينة وجوب سركه او القرض لم يملك كذا في يمينه **وقال** البينة **فقلت** حلف  
ما اذا شهدوا ان المال على وجهه ايضا ادعى على امرأته سركه فادعت فادع الزوج بينه على قولها  
فحلف في البينة لسركه ام لا حلف في يمينه فلا يجزئ الثاني لانها لو حلفت لا ينفذ عليها لانها لو اقرت بعد  
بالتزويج لا يملك كذا في يمينه **وذكر** الوافر في الثاني فليحلف في الثاني ثم علم الثاني ان المال ملك للمدعي فالبينة لا يملك كذا

هذا هو الذي ينبغي عليه بالمال ولا يملك كذا ذكره المحيط وذكره باب السرك من فتاوى رجب الدين اذا ادعى مال السرك او المصانبة او الدبق فقل سركه ام لا يجزئ ذلك ولو ادعى الغرض او المبيع فقل سركه ام لا يملك ويجزيه عن المبيع والمقصود ان لا ينفذه قال والى اصله في كل موضع كان المال امانة في يده فقل قوله في الدعي مع البينة وكذا البينة بينه ولكن كان المال محتوياً على فالبينة بينه على الايمان ولا يملك قوله مع البينة وذكر فيها ايضا الثاني اذا حلف بغير طلب المدعي ثم طلب المدعي التحليف فالحلف بغير طلب وذكر ايضا ادعى ان اقام المدعى عليه فخله الثاني ثم علم الثاني ان المال ملك للمدعي فالبينة لا يملك كذا لان البينة تقتضي ثبوت الملك للمدعي امالا يجعل حكمه بطلاناً فلا يملك بالبينة انه حلف في يمينه وان ظهر ان ملك المدعي فقرار المدعى عليه يظهر كذا في يمينه فقلت اصل المسئلة لسركه ام لا حلف لادين علم ثم اقام المدعي البينة على الدين عند محضر البينة كذا في الحلف لان البينة حجة الظاهر فلا يملك كذا في يمينه وعند ابن يوسف بطلان كذا في يمينه والفقهاء في مسئلة انه اذا ادعى سركه البينة فحلف ثم اقام البينة بطلان كذا في يمينه ولكن ادعى الدين بناء على السبب حلف ان لادين علم ثم اقام البينة على السبب لا يملك كذا في يمينه وجوز هذه المسئلة بطلان كذا في يمينه وذكر في ايمان الواعدت والجامع في الثاني عن محمد بن ابي علي على قوله ان حلف المدعى عليه بطلاق او عتاق ماله على سبب فتدبر على هذا ان بالف والزمن الثاني وهو سركه قال ابو يوسف حلف وقال حج لا يجزئ لاني لا ادعي له صادق قال الفقيه قول لي يوسف بوافق رواية الجامع وذكر في الباب سركه ام لا حلف الجامع لا يملك كذا في يمينه وذكر قال امرأته ان طالق لسركه ام لا حلف على سبب فتدبر هذا ان فلا تاتي افرضه الف درهم قبل البينة فتتقضي الثاني بالمال لا يجزئ ولو شهدوا بالطلاق على الف درهم وقضى الثاني على يمينه حلف في يمينه والمعنى في ذلك انه جعل شرط حلفه وجوب سبب من المال على وقت البينة وجوب سركه او القرض لم يملك كذا في يمينه وقال البينة فقلت حلف ما اذا شهدوا ان المال على وجهه ايضا ادعى على امرأته سركه فادعت فادع الزوج بينه على قولها فحلف في البينة لسركه ام لا حلف في يمينه فلا يجزئ الثاني لانها لو حلفت لا ينفذ عليها لانها لو اقرت بعد بالتزويج لا يملك كذا في يمينه وذكر الوافر في الثاني فليحلف في الثاني ثم علم الثاني ان المال ملك للمدعي فالبينة لا يملك كذا

سركه ام لا حلف لادين علم ثم اقام المدعي البينة على الدين عند محضر البينة كذا في الحلف لان البينة حجة الظاهر فلا يملك كذا في يمينه وعند ابن يوسف بطلان كذا في يمينه والفقهاء في مسئلة انه اذا ادعى سركه البينة فحلف ثم اقام البينة بطلان كذا في يمينه ولكن ادعى الدين بناء على السبب حلف ان لادين علم ثم اقام البينة على السبب لا يملك كذا في يمينه وجوز هذه المسئلة بطلان كذا في يمينه وذكر في ايمان الواعدت والجامع في الثاني عن محمد بن ابي علي على قوله ان حلف المدعى عليه بطلاق او عتاق ماله على سبب فتدبر على هذا ان بالف والزمن الثاني وهو سركه قال ابو يوسف حلف وقال حج لا يجزئ لاني لا ادعي له صادق قال الفقيه قول لي يوسف بوافق رواية الجامع وذكر في الباب سركه ام لا حلف الجامع لا يملك كذا في يمينه وذكر قال امرأته ان طالق لسركه ام لا حلف على سبب فتدبر هذا ان فلا تاتي افرضه الف درهم قبل البينة فتتقضي الثاني بالمال لا يجزئ ولو شهدوا بالطلاق على الف درهم وقضى الثاني على يمينه حلف في يمينه والمعنى في ذلك انه جعل شرط حلفه وجوب سبب من المال على وقت البينة وجوب سركه او القرض لم يملك كذا في يمينه وقال البينة فقلت حلف ما اذا شهدوا ان المال على وجهه ايضا ادعى على امرأته سركه فادعت فادع الزوج بينه على قولها فحلف في البينة لسركه ام لا حلف في يمينه فلا يجزئ الثاني لانها لو حلفت لا ينفذ عليها لانها لو اقرت بعد بالتزويج لا يملك كذا في يمينه وذكر الوافر في الثاني فليحلف في الثاني ثم علم الثاني ان المال ملك للمدعي فالبينة لا يملك كذا

طلاق

وهذا

وهذا فنقل الى حلف وقال الفضل رحمه الله الاقرار للغائب لا يملك فلا ينفذ البينة عنها **وقال** هذا  
ينظر في باب الحلف من فتاوى رجب الدين وفي هذا الباب فوايد حجة لا يملك احد ودسوا  
كان هذا هو حاله حتى انه نقل بخلافه الزنا وشرب الخمر وحده الشرف او كان وايترا حتى انه نقل  
وحتى العبد بخلافه الفدية حتى ان ادعى على لقائه فذره وانكر القذف لا ينفذ فيه لان الغلب  
في حق من له ثبوت فاقول في حدود الحلف الله تعالى وانما في السرك فان السرك يستحق الاجل  
انك اذا اراد للمالك اخذ المال ووقف القطع وينال له حينئذ دفع السرك واقع فنادى مالك فليكن  
لك عليه يمين وفي النقص من النفس والطرف يتخلف لالز الطنوف ينبغي بالقطع عند لي  
حينئذ يملكه وعنده ينبغي للمالك في النفس لا ينبغي ان يكون عند لي حينئذ يملكه ولكن يجزئ  
بغير الحلف وعنده ينبغي بالدية وفي المحيط ادعى على لقائه قال له باساق او با كافر او با زنديق او ادعى  
انه ضرب اوله او ما شابه ذلك من امور التي توجب التعويض او اذ تخلفه في الثاني فحلف لان  
التعويض محض حق العبد ولهذا ملك العبد اسقاطه بالعفو والعفو لا يملك وجوبه **وذكر** في حاشي الخاتمة  
صاحب الحق من اقامه ولو كان حق له فقال له انك تخذ كالحكام على كس هذا **واستخلاف**  
يجزئ في حق العبد سواء كانت عقوبة ارمالا فان حلف لاني على ولن نكح بنفسي على التعويض  
لان التعويض يرتب سبباً تجزئ لن ينفذ فيه بالثبوت ويكون التحليف فيه على الاصل لان في  
التخفيف على السبب ضرباً بالمدى بل يجوز لسركه ام لا حلف فقل ذلك الفعل لسركه ام لا حلف وعنى عنه  
وهذا اما بسقطه بالعفو فان حلف على السبب ينقض المدعى عليه فحلف على الاصل لهذا وقد  
ذكرنا لسركه ام لا حلف في حاشي الخاتمة لا يستحق في السبب والآن نذكر صورة وتفرعها  
**احد** رواية النجاشي وصورتها انما ادعت امرأة على رجل انه حلف بطلاق امرأته  
نكاحاً وانكرت في البينة المدعى منها وطلب من الشكر قال ابو حنيفة لا يستحق التحلف ولكن  
يكون على المحكوم حتى يجد البينة **وقال** لا يستحق التحلف فان نكح بنفسي نكاحاً والى في الرجوع  
وصورتها اذا ادعى الزوج على امرأته الرجوع بعد طلاقها رجعت وانكرت المرأة ذلك لسركه  
ادعى الزوج الرجوع بقوله ولن انكرت المرأة ذلك لانه ادعى امرأته انك سركه في الحال فحلف  
كانه راجع للحال لان كانت العدة منقضية لرجوعه في صدقته بينت الرجوع بنفها وقها وانكرت  
المرأة ذلك وليس للزوج بينة وطلب منها فقل قوله لا يستحق التحلف **وذكر** في حاشي الخاتمة  
انه راجع في العدة او ادعت ذلك بعد انقضاء عتقها **وذكر** في الزوج ولم يكن لها بينة وطلبت من

ط

اذن

اذا

السركه في الكتاب  
ولكن عند الحلف  
ولكن عند الحلف

في العتق ثبت الرجعة  
المراة  
وعلى قولها يتخلف

الزوج







الشرط **هـ** اجمد ذكرنا بالفضل الذي ياتي رحمه الله في البيع واذا ثبت عدم تعينها في العود قال  
 اجمدنا اذا صار في درهم بدنايزه لم يكن عندنا ذلك فاستقرضا واذا قبل الزينة فجاز  
 عندنا ان يخلو خلا قال فرودان في ذلك لو صار في درهم عندنا فاستقرضا فاستقرضا  
 غيرهما من جنس ما سمي عندنا ذلك وكذلك لو غصب من آخر الف درهم وغصب آخر الغصب  
 منه مائة دينار لم يكن الغاصب يبيعها بالدينار في درهم واما ان كان ذلك في عمل اجازة  
 وصار ما غصب كل واحد منهما دينارا فكل واحد منهما ما اشترى به من اصل درهمين فيعقد  
 اذا كان الملك في اليد لغير واحد كما في شرائب المال من غير ان يفسد به ما صار راس المال  
 عروضا ولم يكن فيه ربح واما جاز العند هنا في غصب الدرهم والدينار المعصومين وانا نعتقد  
 على مثلها دين في الذمة فوقع البيع على اير لغيره من العاقلة فنقدت لابي ان المعصوم منه  
 لولم يجر بيعه واخذ دراهمه ودينار به ونقد كل واحد منهما ما باعه من مال نفسه وما في مجلس  
 بيعه بعد فانه يبي العند على العند وهذا دليل على انعقاد العند وتنازه على مثل تلك  
 الدرهم والدينار المعصومين دين في الذمة الا ان كل واحد منهما فقيما وجب في ذمته ما غصب  
 فاجتمع له ارجازة وصار الغصب منه مفرضا من كل واحد منهما ما غصب منه حتى لا يملك  
 استرداد ما يتقود خلا ما اذا كان مكان الدرهم والدينار عيدا وجارية وباني المسئلة  
 على ما حكي في الاجازة باطل لان هناك العند يتعلق بعين المعصوم لان ما عدا المتقود يغير  
 في العود فاذا كان الملك واحدا لم ينعقد لعدم النابذة حتى لو كان مكان الجارية مائة  
 دينار وباني المسئلة جازت ارجازة لان العبد ليس يغير العند فله دينار لم يغير  
 وانا نعتقد بمثلها دين في الذمة فلم يقع العند بالدينار لولا جازة بل دفعه بما اير لغيره من مالك  
 العبد لوباء على هذا الوجه ينعقد نافذا لانه باع عبدا بدنايزه ذمة المشتري فاذا باع غيره  
 ينعقد موقوف على اجازة فاذا جازته نقد وصار العبد ملكا لمشتريه وهو غاصب الدينار فيمثل  
 تلك الدينار واما ما حصل من ارجازة في مثل هذه المسئلة في جانب غاصب العبد اجازة  
 للبيع الموقوف وفي جانب الدينار اجازة لنقد المشتري كمرجعة الزيادة وان رجل قال  
 لغيره اشترى به درهم كالعلة درهم جارية واراه الدرهم ولم يملك اليه لغيره حتى سرت  
 الدرهم ثم اشترى الوكيل جارية بالف درهم لزمت الوكيل كمال الدرهم والدينار لا يتبعان  
 في الوكيل بل قبل التسليم بل خلاف لان الوكيل وسيله الى الشراء فيعبر بنفس الشراء وانما لا

جازه

بأنه لو كان الدينار في يد الغاصب  
 لم يكن له بيعه بالدينار في درهم  
 بل كان له بيعه بالدينار في درهمين

كانت

وان الله اعلم

بنوعيان

بنوعيان في الشراء قبل التسليم فكذا انما هو وسيله الى الشراء ما بعد التسليم الى الوكيل فكل  
 اختلف المبيع فيه بعضهم قالوا بنوعيان حتى يبطل الوكيل بهلاكه كما ذكرنا في الوكيل وسيله  
 الى الشراء فيعبر بنفس الشراء وانما بنوعيان في الشراء بعد التسليم فكذا انما هو وسيله الى الشراء  
 وذلك يد الوكيل به امانة والدرهم بنوعيان في الامانة وتحتهم على انها لا تقين وقابذة النقد  
 والتسليم في قول عامة المبيع سببان احدهما توقفت بقا الوكيل لا ينفذ الدرهم المتقود فان  
 الوكيل ظاهر فيما يبيع الناس من الوكيل اذا دفع الدرهم الى الوكيل بدراهم حال قيام الدرهم في يد  
 الوكيل والآخر قطع الرجوع على الموكل فيها وجب للوكيل على الموكل وهذا لان شراء الوكيل  
 يوجب دين في الذمة لبيع على الوكيل ودينار الوكيل على الموكل فيجوز للموكل الوكيل ان يشر او دفع  
 اليه نقدا فقدر امره بان يستوفي دينه ما نقد فبعد ذلك لئلا كان ما نقد يبيع لا سنبقا بما وجب  
 للوكيل على الموكل صح كالمشرا وان كان لا يبيع بطل امره لا سنبقا وبقي الامر بالشراء على  
 حاله وصار وجوب النقد وعدمه بمنزلة كانه امره بالشراء ولم ينفذ له شيئا وكذلك لو اشترى  
 الدرهم ولكن مر بها الموكل لا حاجة لنفسه كان الجواب كما قلنا في فصل السدة ولو كان الموكل  
 دفع الدرهم الى الوكيل فصرفه من يده لاضمان عليه لانه اسبق فيما يبيع قبل الشراء ان اشترى  
 الوكيل بعد ذلك جارية بالف درهم فنقد الشراء عليه لانه لم يبق ويجوز بعد ذلك تلك الدرهم المنقود  
 عند بعض المبيع ولتوقفت بقا الوكيل لا ينفذ تلك الدرهم عند علمه المبيع ويستوي لغيره  
 الوكيل بلاك تلك الدرهم اولم يعلم لان بطلان الوكيل بهلاك تلك الدرهم امر حكلي فيستوي فيه  
 العلم بعدمه هكذا اذ كرا اجملا في الزيادة وان ثبت في منفعة غير صاحب المحيط بعد ما ذكر  
 هذه اجملا المذكورة في الزيادة وان ثبت ما قبل من هذا الجنب فكل ما دفع اليه الف درهم واهم لغير  
 يشتري له بها جارية فملك منها فخر ما يفي به الوكيل في حسمائة ثم اشترى الوكيل بعد ذلك  
 جارية بالف درهم بغير مشتريا لنفسه لان الوكيل قد بطلت وانتهت بها يتي بقدر ما هلك  
 وبقيت منه درهم فملك فبقي دينه لغيره بحسمائة والوكيل يشترى الجارية بحسمائة اذا اشترى  
 جارية بالف درهم فنقد على الوكيل لانه اشترى جارية بحسمائة لغيره كانت في ذمته  
 حسمائة بغير مشتريا لنفسه ولان كانت في ذمته الف درهم او اقل قدر ما يبيع من الناس فيه  
 بغير مشتريا لولا لانه امره بشراء جارية بالف درهم فنقدت له منقوده جارية فبقيت الف  
 درهم فاذا اشترى جارية في ذمته الف درهم فنقدت له منقوده وتودع اليه الشراء واهم ان

والدينار

بأنه لو كان الدينار في يد الغاصب  
 لم يكن له بيعه بالدينار في درهم  
 بل كان له بيعه بالدينار في درهمين

بأنه لو كان الدينار في يد الغاصب  
 لم يكن له بيعه بالدينار في درهم  
 بل كان له بيعه بالدينار في درهمين

بأنه لو كان الدينار في يد الغاصب  
 لم يكن له بيعه بالدينار في درهم  
 بل كان له بيعه بالدينار في درهمين







انه من احوال ارباع اجابية فظهر انها ام ولد به تبعين درهم النصف الرد لان لهذا النصف حكم الغصب فيتعين ويصح  
 الثاني وهو كالتقاضي بعد الصبي اذا باع عبدا وهلك قبل التملك فالمثل المقتضى لا يتبعين في روايته  
 وهو كاصح وفيه في يتبعين في تعينه في فساد الصرف لعدم القبض واما في كتاب الصرف  
 والبيع انه يتبعين مذكرة في اصول بائع شهادات اجماع كذا ذكره التواتر في فساد الرد لان يتبعين ان  
 في استيفاء من الدين المشترك حتى اذا كان لرجل الف درهم ودينار في شريكين  
 ففني الغريم نصيب احدهما فالنصف من مائة درهم من نصيب المقتضى في شريكه سواء كان المقتضى  
 مثل حقه او اوجود او اودي واستشهد محمد بن ابي اسحق في اجماع المسلمين فقال لا يربى ان رجلا  
 لو ادى على رجل الف درهم ففقداه ثم اقر المدعي انه لم يكن له على المدعي شيء حتى كان على الغريم دين وعبر  
 ما يقضي ما دام قائما لانه ملكه ملكا في ساقا لم يرد له الف بقدر دينه في الغريم لان في  
 غريمه لم يكن لصاحبه على الموهوب له والغريم سبيل ذلك الشيخ كاسام ثم الدين المتبقي منه  
 في فقه الموصوم بائع الف في فضل لواحظ الاحكام ما يتبعين من المقتضى في قبضه اخذ بعينه  
 وذلك كالدراهم التي يقبضها احد الشريكين وكالدراهم المضمومة والدراهم المدعاة المضمومة  
 بنصف المدعي والمدعي على انهما لم تكن السلم اليه في بر اذا ادي اوجود ثم يتايل ذلك رد العبد  
 بعينه بنصفه يعني بالسلم بان كان العبد اسرا في السلم فيه فقبضه العبد المستفي شيا  
 مود ف اذا اعطى اوجود ثم يموت العبد قبل القبض او قبل ان يكون اخذ العين الذي دفع في هذه الوجوه  
 كلها ولو تزوج اسرا على الف درهم فقبضه وحال المحل ثم طلقه قبل الرجوع فغلبه و نصف ثلثها  
 رد عيها عند لان عند الدراهم لا يتبعين عند القبض فله عند درهم وعند زوجي عليها رد  
 نصفه لان كانت قابلية لانه يتبعين عند في العند فله عند درهم ولا يذبط عنه ذنوب الف عند  
 لان الدراهم لما تتبعين في العند عند فلم يصل اليه غير المهر فكان دينها حادثة بعد الوجوب فلا  
 يسطر الزكوة وعند زوجي فقط فله زكوة نصف الف والقبول يتبعين في النذر با لغيره عند  
 من زوجي لو قال لله علي ان تصدق بهذا الدرهم على هذا الفقير فتصدق بدينار او على فقير او جاز  
 عند خلاقا لم يفرق ان مقترب بقدر الوقت والدرهم والفقير لا يفرق بينه والفقير فعلى ما فيه  
 قريب بل يرمي ولا فلا كالونذر بالصلوة في ارض مضمومة ولو قال لرجل اشترت بهذا الدرهم ففقدته الدراهم  
 صدقة فاشترى شيئا لزمه المصدق به لانه اشترى به وبعد الشراء باقيت على ملكه لانها لم تتبعين  
 في البيع وكان له ان يدين مكانه غير مذكرة اياه في كتابي قاضي خان ذكر خمس اية السري في بيعه

رواه قال المدعي بعد اخذ  
 الدرهم في كونه في الدين  
 شيء

السلم

المعتمد

الامر اخر في الطل الطردية في فصل بيان في الوضع من احوال الفقه لسر الدراهم والربا يتبعين في الزمان  
 كالمدينة والصدقة ذكره تعين على ذلك في ان يقول المقتضى يتبعين في عقود المعاوضات لا يتبعين في  
 الزمان كالمدينة والصدقة في يتبعين في المعاوضات يتبعين في الخطا وسائر البيع والقبول يتبعين في الزمان  
 والمعاوضات والوكالات بعد التملك لا هو الا يكون له امانة وقيل السلم لا يتبعين في وقت هذه الاصول  
 بنسخة وكالات الربا يتبعين في الزمان الوكالات التي يكون فيها غرض غير الربا وفي وكالة الجرف في الزمان الباطن  
 الثالث من ادوات اجماع المكيل الموزون اذا كان سبيقي ونقص المكيل في الزمان والرد بالعبد  
 بوجاهة رد عين ما يقضي وورد على العند وكذلك لو كان حيا فلا يجبر رد عين  
 ما يقضي به السلم لا غير كذلك لو كان مائسا لم يرد العبد بعينه بنصفه بل يرد  
 السلم وبعينه ما يقضي فدمر من ارجاس وكذلك لو كان البيع بين اثنين او السلم بين اثنين فاذ قبض احد  
 حصته كان له رد الباقي في عينه ودمر ايضا قبل وفاء اذا كان المكيل الموزون مثلي  
 فيه او سبيقي فان كان مثليا كان باع عبدا بكر حسيط وقت نصفه ثم يتايل بانه لا يرد العبد عليه  
 رد عين الطعام بل الزبير مثله والقر في المكيل الموزون اذا كان مثليا يكون عيها في الدين  
 اللزب لانه يجوز بيعه من قبل القبض ولا لانه اذا كان سبيقي او مثليا فبم في زمانه لا يجبر رد  
 عينه لان النسخ انما يلا في الميز الذي وقع في الزمان دور الغير وذكر محمد بن اسحق في قوله الباطن  
 ولو تزوج المرأة على ثمن طعام بغير عينه فتضاها كما طلقها قبل الرجوع فادب لا يعطيه  
 شرا نصف ذلك المثل في ذلك الطعام الذي قبضت فله ذلك لان كان المثل الذي تزوجها عليه قائما  
 بعينه لان المكيل الموزون لا يتبعين في معاينة الزمان او صفاتها امانا واحسانا بعد فاما  
 اذا تزوجها على ثوب هروي فاعطاه ثوبا طلقها قبل الرجوع لم يكن لها ان يعطيه الا نصف ما  
 قبضت ثم اعلم بان الاسوال في انواع النوع هو من محض كالدراهم والدينار وتزوج بصله بمثلها  
 يعطى سبيقا كالمكيلات والموزونات فمن حيث انه يسبق باعيانها فهي ميسرة ومن حيث انها يعطى بنت  
 قيمة لمثلها فهي من فان حلف على لغيره خطا يحل عليه مثلها ولو لم يكن لها ثمن لم يفسد مثلها فكان مثا  
 من زوج سبيقا من وجهه فان حلف العاقر سبيقا بان ادخل حيا في بطنه بغير سبيقا وتزوج  
 سلم محضه لكونه قد يلحق بالتمتع في بعض الاحكام باو حال حلف الباطن على كالياب التي لا يعطى فيه  
 اصلا حتى لو انكف على ثوبا لا يرد له ثوبه من كل موضع كان المكيل مثا في حيزه لا يرد  
 به قبل القبض في حيزه كالا عليه بعد هذا البيع ولا يجبر رد عينه عند النسخ في كل موضع كان سبيقا

مرويات  
 في حيزه

لا

ولا تامة لاي عليه  
 له عيش

منه لا لا حول  
 ثمنه لا نزاع



يجوز الاستبدال قبل القبض وكسب العبد الفسخ في كل موضع كان الشئ بثبوت لا يجوز الاستبدال  
 به قبل القبض ويجب رد عينه عند الفسخ ولو هلك البيع بغيره لا فائدة له وهو مسئلة الظاهر وتام هذا  
 الباب الدين والسيادة عليه من شهادات ايجاع ولو جعل المكيل او الموزون مثلاً بان جعل العنب  
 مثلاً ثم انقطع العنب عن ايدي الناس ذكره بعض المواضع انه يفسد البيع وهذا ذكره رشيد الدين في  
 الباب الثاني من فصوله وذكره في المحيط المرفوع بان العنب لو كان من جميع ينسد البيع  
 ما سقطه ليس يصح فان من استمر في بيعه فربما في الذمة انقطع اول الربط فينتقض العقد  
 والمكيل للموزون اذا جعل ثمنه في الذمة بشرط بيان مكان لا يبقا حتى لو باع عبد المكيل حنطة  
 وثنائها في الذمة فانه من شرط بيان مكان ثمنه في الذمة هو العجم ويجزى بغير مكان  
 العقد لا يبقا فذكر صاحب المحيط رحمه الله ان شئ ايجاع الصغير كسب الذم من غير  
 ومجاورة لم يكن ثمنه في البيع جاز لم يكن ايجاعاً قال صاحب شرح الاسلام في الهداية ما يصلح ثمنه  
 في البيعتين يصلح له في الاجارات انما لا يبقا صلاحه غيره وذكر في الذم  
 ما يصلح ثمنه في البيعتين يصلح له في الاجارات وما لا يصلح ثمنه في البيعتين لا يصلح له  
 في الاجارات الا المنفعة فانما تصلح له اذا اختلفت لا يصلح ثمنه وانما اعتبر الاجارة بالبيع لانها  
 يصلح ثمنه في البيعتين كالرأس برة يرد على العبد والاجارة على المتاع والفرق بينهما في المنفعة  
 لان الثمن يصير مملوكاً بنفس البيع اذ لم يكن فيه جوار والمنفعة لا تصير مملوكة بنفس العقد لانها  
 معدومة اما الاجارة فليس من شرطها ان يملك بنفس العقد فان سميت عبد الغير اجماعاً اقيم  
 القبول في رهنه مثلاً واشتق من ههنا بيانه سنة كعقد موصوف واوصاف كعقد ههنا  
 بيع ايجاع انما ان العبد من يملك له في الاجارات وقد ثبت في فصل انواع الاجارات من  
 فتاوي رشيد الدين ان العبد من ذوات الامثال في هذا ايضا ينبغي ان يبيع الاجارة اذا كانت ايجاعاً  
 عوداً او ثباتاً بشرط فيه جميع شرائط السلم خلافاً وفاقاً لان الاجارة نظير السلم فيه بشرط  
 جميع شرائط السلم وهو ان وجوب الثمن في الذمة عرف بالسنة بخلاف الثمن وانما جاء الشرع  
 بطريق السلم بشرط فيه جميع شرائط السلم لان الاجارة حيوان لا يجوز الا اذا كان عين  
 ملك الحيوان لا يبيد ثمنه في الذمة بدنه فهو مال ههنا ايجاعاً في اول اجارات الذم بما يحصى  
 الذم فيه محرم الدرهم وما لا يحصى من الفضول لبعض التلف ذكره رشيد الدين في محرم الدرهم  
 سبعة اشياء احدها اذا كان على العبد دين درهم وقد امتنع من الفسخ ففرض من ماله في رد القمي

ب

ث

ش

ج

في بيع العبد  
 في بيع العبد  
 في بيع العبد  
 في بيع العبد

الذم فيه محرم الدرهم  
 وسبعة اشياء

وانه كان له ان يقره بالدرهم حتى يقره ولا يفعل ذلك بغير الدنانير قلت يعني عند لي حنطة وفي غير  
 الدرهم انما والى اذا كانت المضاربة دراهم فأت رب المال او غزل المضارب عن المضاربة وفي يد  
 درهم او دنانير لم يكن المضارب له شئ من ثمنه ولا يقره الدرهم بالدرهم ولو كان في يده مال آخر  
 سوى الدنانير من الرهن او من المكيل او الموزون كان له ان يقره فيه حتى يحول به لدارس المال ولو لم  
 يتبعه بالدينار لم يكن له ان يقره به من الدرهم والثالث اذا كان المضاربة دراهم في يد المضارب شئ  
 مثلاً بمكيل او دنانير لم يكن له المضارب دونه المضاربة ولو اشترى بالدينار كان الشئ اعل المضاربة وهكذا  
 ذكر المثل في باب بيع مال المضاربة من مضاربة اصل غير ثمنه ذكره على قولنا ولم يذكر قول  
 لي حنطة وهو انه قال قال في البيع من يقره بالدينار لا يقره بالدينار في يده من مال  
 المضاربة ولكن له يقره من ماله في هذا الشئ في هذا الشئ على المضاربة قال وكذلك لو  
 كانت الدنانير في يده بالدرهم وقره في فسخ الدرهم وقره في فسخ الدرهم والدينار في يده من مال  
 في الحكم في المضاربة والشركات جعلت في واحد وهذا لو كان راس المال درهم مع فسخه على  
 الدنانير وعلى العكس فصار كلسود مع البيوع الصالح مع المكسرة والسداد اذ ابيع ثمنه بدينار  
 شئ ثم اشتراه بدينار من المكيل او الموزون او لو وضعه بمواقل ففرض الشئ كاول جاز ولو اشتراه  
 بدينار في اقل ففرضه من الدرهم لم يقره بالدينار في يده من مال المضاربة وقره في فسخه من مال المضاربة  
 بدينار لا يبيع من ماله لانه يجازى الى الشئ من الدنانير ربح وهو دراهم في قول لي حنطة وهو انه  
 لا يبرك في ذلك ما يكرز والظن ولو اشتراه بغير ذلك من المكيل او الموزون في اقل او وصرى امره  
 على الشئ الثاني فلم يقره بالدينار في يده من مال المضاربة في الشئ من الدرهم في يده من مال المضاربة  
 فلم الشئ ثم يقره في يده من مال المضاربة في يده من مال المضاربة في يده من مال المضاربة في يده من مال المضاربة  
 لو لم يتطاول وكان الشرا بغيره او شئ من ذوات القيم لم يكن ثمنه من مال المضاربة بل من مال المضاربة  
 ولم يكن اقل من ثمنه بل من مال المضاربة لان ههنا يحضر القيمة وفي اقل من مال المضاربة في يده من مال المضاربة  
 على الشئ يبيع عده بالدينار وقره في يده من مال المضاربة في يده من مال المضاربة في يده من مال المضاربة  
 اذ لم يتطاول الشئ كان البيع على حكم الكراه ولو باع بغيره او دنانير او درهم لم يكن البيع على  
 حكم الكراه وقد ثبت في بعض الكتب القديمة ان الدرهم والدينار جنس واحد عند رشيد الدين  
 مطلقاً عندنا في بعض الاحكام كذلك كالتواني وقيم المتكافئ وارو شئ اجنبيات وكذلك  
 في الشركات اذا كان احداهما درهم ومالكاً وديناراً ذلك اذا كان راس مال المضاربة دنانير فاشترى

ث

مارك

دنانير



بها المصارف وراهم ملكا بئس الحال منه وقد ذكرنا في حيل الرجوع قال محمد بن كذاب لا جوارب ان مستاجر الدار  
بالدراهم اذا اراد ان يملك الدار في مثل تلك السنة بالثمن من الدراهم التي استأجر بها لم يجعل الدراهم والناظر في هذا  
كثيرا واحدا مستحقا وهذا لان بعض الحكماء قالوا اجاز له ان يستفصل على الاجارة قبل ذلك الجنب فاما  
كان هذا فضلا اختل في الحكماء فاذا وجد ادى على ما هو اختلاف الجنب من حيث الحقبة بن الحكم عليه  
فانما تفسر القبطية وبيانها واما ينيوب احدنا عن كاذب وما لا ينيوب ذكر الحكماء الحليل في روايات  
الجماع كل من كان معصوما في يد ارباب بقبضة فاسترا من مال له في الشراء والقبض فادع لم يجر الى الشراء  
جديد وليس للبايع منعه من الاستيفاء الثمن وكل شيء كان معصوما او على سبيل امانة فلا يجر قبض  
جديد بعد الشراء والبايع منعه من ما لم يجد قبضه واما في الهبة فانها تقع والقبض متقاضي جميع  
الوجوه كذا ذكر رحمه الله واما في قبض البشير اذا تاجر نائب احدنا عن كاذب يعني اذا كان معصوما او غير معصوم  
بأحدنا عن كاذب واذا اخذ نائب المعصوم عن غير المعصوم لانه اقرب البشير من ينيوب عن  
الاصحاف وقبض المعصوم بغير ينيوب عن قبض غير المعصوم ولا ينيوب عن قبض المعصوم والمعصوم  
بغير الرهن فانه معصوم بالقبض فيمنع من الدين فلو باع الراهن الرهن من الرهن ينيوب قبض  
الرهن عن قبض الباع فاذا ذهب الراهن الرهن للرهن وقع العقد والقبض متقاضي جميع في يد البايع  
قبل التسليم معصوم بغيره وموالترا فلا يشرى واما لم يقبضه حتى وهبه الباع وقبله من كان هذا  
نقضا للبيع وموضع هذه المسئلة باب الثاني والرابع من بيع الكاين في دينه الطيوي ولو وقع  
او قبضه منه بعد ذلك يقع بئس الاجتناب الى قبض جديد لان في القبض ولو كان في قبض  
او قبضه فذهب له ماله لا يجزى له قبض لو اراد في القبض لان في القبض غير معصوم ولو كانت  
ودينه فباع يجزى له قبض جديد لان غير المعصوم لا ينيوب عن المعصوم ولو كان معصوما فذهب  
له لا يجزى له قبض جديد لان المعصوم ينيوب عن غير المعصوم وذكرنا في الجاهل افا استأجر الم  
الموهوب من الراهن يجر ولا يجر فاقض مجرد العقد مالم يجد قبضا للاجارة بخلاف ما اذا استأجر الرهن  
من الراهن حصة بغير قبض قبل ان يجد قبضا له حتى لو ملك قبل التسليم بعد امانة يملك امانة  
كالهبة حال الاستعمال وان اجارة لو ملك قبل ان يجد قبضا للاجارة يملك الرهن قال  
والسند اشترى الاجارة والهبة مثل العانة القبض بطريق امانة لا يجر قبضا للبيع حتى كان للبايع  
لن يقبضه من المشتري بعد البيع استيفاء الثمن فانما في الباع قبل ان اخذ الثمن منه فذا رغب  
من قبض المشتري وليس له الرجوع منه كذا اذ في مجمع النوازل وهذا يكل على اصل الذي سطر

هذا هو الوجه في الاستيفاء  
في قبض المشتري

من الاجام الى قبض جديد  
وهو ما يحتاج

او قبضه منه

مالك

ان ما كان معصوما بالقبضة يقع الشراء والقبض معا ولم يجز له قبض جديد والبايع لا يملك منعه الى استيفاء  
الثمن والمقبوض على سبيل الشراء اذا كان الثمن معصوما بالقبضة فيقبضه في قبضه ذلك ذكرنا  
باب البيوع القاسدة من العيون غضب عبدا بقبضة الف درهم ثم ازدادت قيمته حتى بلغت  
الف من الشراء الغاضب يشترى فاستأجره واصل الغاضب الى العبد بعد الشراء فعليه الفان  
وان لم يعمل اليه حتى مات فعليه الف درهم لان الزيادة في العصب بنزله الوديع في اول بيع  
بجميع النوازل سبيل نجم الدين عن اكار لو هوان في كرم اشترى في ذلك الكرم منه ثم باعه من ثمر  
اورهه اذ في مجلس العقد هل يجوز ان يملكه اذ لم يقبضه قبل ان يملكه الكرم في قبضه قال  
قبضه قبض امانة فلا ينيوب عن قبض الثمن وفي قبضه فانه في قبضه فادع رجل ادع  
عند ابن الف درهم ثم ان صاحب الوديع اخرض الوديع من الذي في يده قال ابو حنيفة لا  
يجزى قال الف درهم الوديع حتى يبيع به يد الموديع حتى لو هلك قبل ان يبيع به اليه لا يجر  
وكذا في كل ما كان اصل امانة وكذا الوفاك الموعود لصاحبها يذن في الشراء بالوديع شيئا  
والبيع لانه يؤمنه **الفصل الثامن عشر**  
في كتب شهود في صك ثم ادعاء او شهد به بغير شاهد او في شهادته في شهادته  
وغلط وجوعه ذكر محمد بن كذاب الاختلاف من اجماع الصغير رجل اشترى غلاما تشهد  
رجل على ذلك وختم فليس ذلك بشيئ ولا يجر على رجل ادعاء او شهد على الشراء في ثبت  
الشهادة في صك الشراء وختم على ذلك الصك ثم ادعاء بغير دعواه ولا يجر نفس كنية الشهادة  
على صك الشراء اقرارا ان الغلام ملك البايع وهذا لان شهود في بيع مال غير مالم يملك نفسه  
فلا يجر شهادته على بيع اقرارا بان البيع ملك البايع والشهادة بوجوه البيع لا يجر دليل صحة  
ونفاذ **باب** ما كان في قبضه الشاهد على البيع ما يوجب صحة او نفاذ بان كنية الصك بايع  
وموكله وموكله شهد بذلك فانه يطل دعواه الا ان يكون كنية الشاهد على اقراره بذلك في  
لا يطل دعواه هذا ذكر الجمل في شرح اجماع الصغير للمصدر الشهيد به انه ورثت بخط من اتق  
على حاشية اجماع عند هذه المسئلة وكوشهد في البيع عند القاضي ثم العبد بعد ذلك لا يجر  
دعواه ففي شهادته او لم يقبضه فعلى هذا يفرق فيما اذا كتب الشاهد على صك البيع وبينما اذا شهد عند  
القاضي وذكر القاضي في الدين حان وجهه في سنة هذه المسئلة وقال كنية الشاهد على البيع في  
الصك ان لا يكون اقرارا بملك البايع اذ لم يكن الصك مبدل على صحة ونفاذ لما اذا كتب فيه باسم

من

الصغيرة

بيع البيع في قبض العقد  
غير القبط

ادعاء كنية في الفصل  
البيع في احدى الشهود

المعتمد ادعى



و يتركه او باعه ينفذ بانما فكتب سند عاونه عليه لا يسمع دعواه ولا شهداؤه لغيره عند القاضي ولم ينبل منها  
ثم اذعاه لنفسه او شهد لغيره لا ينبل منها وانه لم يكتب شهادته في الصك على اقرار العاقد بن فلا يبطر  
دعواه وقد ذكرنا في طبر الدين هذه المسئلة قال ابو زيد عبيد الله بن لي بكر بن الحسين المودعي  
بحواهر زاده في غلبه هذه المسئلة انه ليس في تحمل الشهادة وختمه ما ينافي فدعواه لان له ان يقول  
انا كتبت شهادتي لاني في هذا العهد ختمت امرا لان العهد ورد على الصك فان كان فيه  
ضرر من دونه ولسر خلاص الضرر اجرة واذا امكن هذا التوفيق لا يكون منافي والدليل على صحة  
السير بانما ذكر في مجموع النوازل رجل ادعى على كذا ما لا فائدة في قتال المدعى له كتب  
في ذلك خطا فانما كان عليه ان يكتب خطه فامر له بكتب على يده فكتب فكان بين الخطين  
ظاهر دالة على انها خط كاتب واحد لا ينبغي عليه بالمال المدعي لان هذا لا يمكن اعلى مما لا موقوف  
هذه الخطي وانا كتبت وليس على هذا المال وهناك القول قوله ولا يسمع عليه كذا اذ كان في الحجة والقرار  
بالمال سند ايت اجمع في الغناوي في كتاب لي الحسن السعيد واحال هذا الجواب لبيان كذا  
اجاب وادعى انه مذكرة كتاب اقرار لم قال السيد امام ناصر الدين ابو القاسم في عظم الاج  
في الغناوي عقيب ذكر قول لي الحسن هذا وذكر محمد في كتاب الطلاق ولو كتب الطلاق على الركن  
في شمله وقال لم اوزه الطلاق لا ينفذ فكذا اقراره وانا وبل ما يقول ان لو كتب رجل الركن  
وقوله في الخبز وختمه فنفذ انتم ما ذكره من رواية المداوي لانه ان هذا اذا ثبت اسم  
في الصك جعل اسم تحت رصاص مكتوب ووضعه عليه فنفذ حتى لا يجرى فيه التزوير وروى التمد بل  
وهذا كان في عرفهم وهذا العرف لم يبق في زماننا ذكره القاضي امام طبر الدين قال وفان ثبت  
ما ذكره من اجواب في فصل كتبه الشهادة محمول على اذ اكتب سند فلان بالبيع والشر او كتبت جري  
البيع بعهدي او كتبت اقرارا ببيع والشر عند لي اما اذا كان في صك البيع باع فلان ببيع بعهدي وكتب  
سند بذلك لا يسمع دعواه بعد وحي كان في الصك باع فلان كذا او فذا ان باع ملكه وان هو كتب  
سند بذلك لا يسمع دعواه كذا ذكرنا في طبر الدين وذكر امام رشيد الدين في باب ما يكتب جواز الدعي  
عليه وما لا يجوز وهو الباب الثامن عشر من فتاواه ولولوا واحتراز الامام باع كذا من التزوير قبل القصة  
فكتب واحال كذا من التزوير سند بذلك او كتب سند بانه يبيع اقرارا بانه ملك البائع اختلف في البيع  
لاختلافه في اذ الحق في الوفاء او بغيره ولم يعرف من الوفاء بانه يبيع حتى ام لا قال  
بعضهم يبيع في جميع الواضع وقال بعضهم لا يبيع في جميع الواضع وبقعه فقلوا فقالوا لان في تعريف كذا

نحوه في كتابي  
ليس على هذا

ذلك

في تعريف كذا  
بأنه يبيع في جميع الواضع

سواء

سواء لا يعمل قوله لم اوف معنا. فلو كان في تعريف لا يمكن حده و هو له سواء كان البيع جعل بقوله ولا  
بيع البيع فان بيع الهائل لا يبيع والهازل من يتلفط بعقد ولا يكون صك الحكة او يتلفط بكلمة ولا  
يرف ما هو معتاد فاذا قال بعت ويقول لم اصدق الملك فمعه المستحب لا يثبت الملك لان في  
عادم وجود التملك لان التملك انما يوجد بالتراضي ولم يوجد في اذ اكتب في صك البيع سند بذلك  
انما كان اقرارا بانه من ملك لم لان معنى قوله سند بذلك كونه في يد المشتري يعني في الصك والمنزلة  
الصك باع ما هو ملكه وباع ببيع صحبي اجابوا وانا يصير هذا على ملك البائع والبيع العتيق ان لو  
كان جازا وصحبي ولو كتب خط بعهدي لا يمكن اقرارا بملك البائع ولو كتب سند عليه او اسند ان  
عليه يكون اقرارا لان الباع في علم كذا عن الباع اجابوا المكتوب حتى لو كتب اسند ان لا يغير لا يغير  
اقرارا او ذكره موضع كذا من هذا الباب كتبه صك بعهدي وكتب فلان بن فلان لا يمكن له  
حق الرجوع ان كذا الباع لا يوافق ولا يوافق للرجوع بكم ولو قال ان ياتي اكتب سند في  
هذه الصك فكتب المأمور سند بذلك لا يمكن اقرارا اسلم بان هذا الصك باع كذا  
لوقال رجل اكتب طلاق امراني فكتب لا يمكن ذلك اقرارا بطلاق امراته كذا ذكره رشيد  
الدين في هذا الباب وذكره في باب دعوى اقراره المفسوخ فتاواه اذ قال للصك اكتب صك  
لا اقر بانه بسم فلان لهذه الدار لا يمكن اقرارا بانه بسم فلان في تعريف بكتبه الصك  
قبل العقد وذكر في اقراره عدة الغناوي لوقال للصك اكتب فلان خط اقرارا بالبيع على كذا اقرارا  
رجل للصك لانه يبيع عليه بالمال وكذا اقرارا لرجل اكتب خط ببيع هذه الدار بكم اقرارا بالبيع  
كتبا لم يكتب وكذا لوقال اكتب طلاق امراني كان اقرارا بالطلاق في قوله كان يبيع بكم في البيع  
اقرارا بطلاق واحدة في مجموع النوازل لوقال للصك اكتب لما خط الامر على ابني حتى سافر بغير اذنا  
بني فطلقني فتاواه واحدة كانت وقالت لا اريد النواصة وطلب انك والى الزوج ولم تنفذ و  
خرج بغير امر بيده في نظيرة واحدة وصحة فكتب هذه المسئلة وما يرد عليه في الجواب وما يرد  
بما عليه في ما بل كذا في ابد على الحسية فينظر في تلك اريد وذكر القاضي طبر الدين في فتاواه  
لوقال للصك اكتب طلاق امراني فطلق كتبا لم يكتب وفي فتاوي طبر الدين المربع في ما استفتي  
عن مرد بن باز في خطه كذا وروى كان جكر تويسر اشد نكاح كذا في طلاق بنو سكر بن سكر  
شوي راكفت في شوي كفت بنو سكر واقع بنو اجاب لعمري انه سواد بكم اقرارا رجعا الى صك  
كتبه الشهادة وذكر رشيد الدين في الباب ابي سر من فتاواه اذ باع دابة من ابنه الصغير بعهدي

مطلب  
لا يصح لبيع الهائل

منه

كذا

اقرار كذا  
بالمال

سواء











المتزيلة لك اذا قال شهدت سكا... حين تنبها وهي امرأة اليوم غير من اسبراد اجاء واقام بينة انه كان  
 طلبها لتقبل لرئيس سوس في الوج الاول هو ما اذا قال الحق لا ادري طلبها ام لا ويرى انها امراته  
 اليوم لا يعرف الغريم والزوج الثاني وهو ما اذا قال انها امراته اليوم لم كان لا يعلم لاسر طلبها  
 لا يعرف ايضا البينة الشهادة فذكره والعدم سوار. وتطلب بها قلنا رجل مات فادعت امرأته  
 انها امراته الميت وادعته وانكر ولد الميت سكا... فاقامت بينة انه امراته وادعته ولا وارث له  
 من الميت غيرها وفعلها بالبراث واستتمت لهم اقام الولد بينة للميت كان طلبها في صحة  
 فان الختان بينه على المرأة ومراحي على ان هذين شيئا شهدوا انها هي امرأة لان قولها  
 مات وهي امراته زيادة غير محتاج اليها فانما لو قال كانت امراته فان القضي يقضي لها الميراث فصار  
 وجود هذه الزيادة والعدم بين له فلو اخذت هذه الزيادة لكان لا يعلما شي لا يثبت  
 بنكاح ولم يظهر كذبها في ذلك بل الولد صدقها حب اقام على الطلاق كذا انها وتوثر العزيم  
 انه كان عالما بالطلاق يوم قال وهي امراته اليوم فلو لم يثبت ذلك فالف في لا يصرم بالانكاف  
 فصار متلفا الود بغيره وهذا اصل ثم تدن اي بستان على ان هذين انما هي ما ذكرنا  
 هو لازم للفقهاء ثم ظهر خلاصتنا ومنى ما ذكرنا لا يحتاج الفقه غير بين بخلافه  
 شتا حتى لم يولي المولاة اذا مات فادعى رجل ميراثا بسبب المولاة فشهدت هذان ان هذا  
 الرجل مولي هذا الذي اسلم والا وادعته وادعته لا تعلم له وارثا غيره ففعل القضي ميراثا فاستلما  
 وهو غير من وجه لوقا اقام البينة انه كان ناقص اول الولد والى الثاني وان توفي وهذا  
 الثاني مولا. وادعته لا وارث له غيره فافعل في ينفى الميراث الثاني ويحكم الثاني بالميراث لثبوت  
 من المهور الاول لانه ظهر كذب ان هذين فيما الحكم بغيره وبيان ذلك في المولاة قولها هو  
 وارث لا وارث له غيره البينة للفقهاء له بالميراث فانهم اذا شهدوا باصل المولاة لم يقولوا انه وارث  
 فانما لا يتفعل بالميراث فانما اخذ اول الميراث يقول ان هذين مولاين انه مولا. وادعته اليوم  
 وقد ظهر كذبها ففعلنا بخلافه بل السكدة في نفي التي تقدم ذكرها فان لم يظهر كذب شهود النكاح  
 فيما يتعلق الاستخفاف للارث لان قول شهود النكاح انها امراته وادعته اليوم الموت ليس لازم  
 للفقهاء وارث فانهم لو شهدوا انها كانت امرأة فالف في ينفى الميراث اما ولم يظهر كذب الشهود  
 في انها كانت امرأة انما يظهر كذبهم في كونها امرأة له وادعته عند ولا يتعلق للميراث بذلك فلم يثبت لهذا  
 وانما وقع الزوف بين المولاين النكاح في اشراط قول ان هذين مولاين في المولا دون النكاح لان النكاح

في قولهم انما هي امراته  
 في قولهم انما هي امراته  
 في قولهم انما هي امراته

هو رواه شمس الدين  
 صرح موت وشهد الاخران  
 طلبها بعد وفاته

كان

فبعضنا

اليه

فانه

بما يطلب  
 فصح ان  
 اقل طهر كذب

في قولهم انما هي امراته  
 في قولهم انما هي امراته

الموت

لا يثبت

لا يثبت وارثا على كل حال بل قد يكون محجوبا بغيره فانما المرأة هي والله لا يثبت وارثا على كل حال  
 لانها لا تعتبر بمحجوبة بغيره فذكرت اصل والارثا وادعت هذين في كذبها سكا... سكا... سكا...  
 وما يمكن التقدير بهذا اصل ما ذكره في الباب الثاني من شهادت الجاهل لو شهد ان فلانا  
 اقرض فلانا عام اول الف درهم والمدعي عليه يحلف ففعل في ذلك ثم اقام المدعي عليه البينة ان المدعي  
 قد كان امراته قبل سنة وثمانين يوما عن كل شيء يدعيه قبله ففعل القضي بالبراة وبوقالما قاله لا يثبت  
 عليها لانه لم يظهر تعدد كذبها لان التوفيق يمكن التوجه انما عينا الغرض عام اذن فشهدا بذلك  
 ولم يعرفا البراة ولم يتوصلا لكان وكما لم يثبت على الغرض ولكن شهدا لفلان على هذا الرجل  
 الف درهم ففعل القضي في سنة وثمانين يوما المدعي عليه يدفع المال وهو كالف المدعي ثم اقام المدعي  
 عليه البينة على البراة فان ان هذين بغيره والمدعي عليه بالميراث في تغيب المدعي اول هذين  
 مرانما حلف على اي باب المانع الحال فاذا اقام البينة على البراة فقد ظهر كذبها فصارا خائنين  
 ففعلنا بخلاف الفصل الاول لان كذا يحلف المانع الحال وانا اخبرنا عن شي ماض فلم يظهر  
 كذبها وادفع محمد هذه المسئلة بسبب الطلاق للمدعي عليه اذا انكر الدال وحلف ثم شهدوا  
 على اقران بذلك لم يحلف لما انه لم يحلف على كذا يجب ولو حلفا في الحال حلف وانفع الزوف رجل  
 ادعى ازا واقامت هذين شهدا ان الدار له فان القضي ينفى البينة والدال للمدعي فان قال قبل  
 الفقه ليس البينة له انما هو المهور عليه ههنا. نكاح سكا... سكا... سكا...  
 المدعي لثبوت البينة المدعي عليه والى البينة لثبوت المدعي للمدعي عليه والثالث لثبوت المدعي عليه  
 بينة لثبوت البينة اما اذا شهدوا بالدار ثم قالوا قبل الفقه ليس البينة المدعي انما هو المهور عليه  
 يتقبل ذلك منهم وينفي المدعي بات حوتون البينة وتقول ذلك بعد الفقه كان عليه في البينة  
 للمدعي علم لان اسم الدار بينا ول البينة شتا فاذا بينا ذلك قبل الفقه كان ذلك من غير الاحتياط  
 اذا ادعى ازا شهد الشهود بذلك ونفي القضي له بالدار او لم ينفى له ان البينة كان للمدعي عليه  
 فلا يبطل فقه القاضي بالارض من المدعي وبستان لو شهدوا بالارض والمدعي فقه وحققا وبان في المسئلة  
 بحاله يبطل فقه القاضي بالارض من المدعي وتنفى جميع الدار المدعي لان في الوج الاول البينة داخل  
 بطريق التبعية فلا يثبت اقرار البينة اذ البينة المهور وفي الوج الثاني البينة داخل مضمومة فيكون كالميراث  
 بالبينة اذ البينة المهور فاذا كان المدعي عليه في هذه المسئلة ادعى البينة ففعل القضي انما هي الدار  
 للمدعي فان كان الشهود شهدوا بالارض والبينة لا يسمع دعواه كالزبد في نفي الملك من جميع المدعي

هو ضد المدعي في بعض  
 المدعي وارث هذين

ان البناء



لانه صار مقتضيا عليه بالبناء مقصودا وهذه المسئلة تدل على انه متى قال بعف منك هذه الدار  
 وبنائك ان البناء بعبري معناه مقصودا حتى لو ملك قبل في مساوية تبسقط حقيقته كان حق الفضا  
 ولكن كان النهر دسند واداررض سكنوا عن البناء بسع دعوله البناء لانه صار مقتضيا عليه  
 البناء ببيع دعواه انه مقصودا اهله اذ ذكرنا اهله هذه الجملة في آخرها ان المبسوط  
 وقد كتبنا هذه المسئلة بنفريتها من شهادات المحيط في فعل دعوى العتار فليطرحه  
 وكون سيف الدين عبد الرحيم الكرسي رحمه الله في شرحه لشرح قول لي يوسف اذا اقر المديون  
 بالبناء او بالاسجى والمدعى عليه يبطل قضاء الفاضل في اصله في الوجه وكذا لا يسع دعوى المدعى على  
 الاسجى والبناء في الفعلين ذكر صاحب المحيط رحمه الله في دعوى فناء البناء المنفردة وذكر في ايضا  
 ادعى كائناتنا وسند واليه كمال كارتوب ثم المدعى اذ يقال استثناءه ان كان مدعا عليه كرهه است  
 بطلت الشهادة لان كائنات اسم الوضوح البناء فالبناء وحلف الشهادة فالقرار ببيع البناء  
 للمدعى على كائناتنا بالشهود وذلك لادعى المدعى عليه بعض البناء او كراهة هذه المسئلة لتلقبه  
 بعد ما قفي للمدعى جميع كائنات لا يسع دعواه ولكن كان النهر دسند واداررض مقصودا لان  
 كائنات اسم الجمل فصار المدعى عليه مقتضيا عليه الكل مقصودا بخلاف الدار اذا شهد واداررض  
 وسكنوا عن البناء بسع دعواه لانه صار مقتضيا عليه في البناء كذا ذكرنا وقال المدعى عليه انما بنيت  
 بنا هذه الدار والمدعى يعلم ذلك فطلب عليه لا يخلف المدعى كذا ذكرنا وقال المدعى عليه هو الباقي و  
 بكن البناء للمدعى استبرأ في الاذغال بكنهه لنفسه بغير هذا المدعى في خلف كذا ذكرنا  
 في الجرحه فذكر كنهه في فعل دعوى العتار وذكرنا كراهية بخلاف المذكورة في المحيط فانه قال  
 ادعى دلائلنا للمدعى على بناءين خانه من كرهه ام ازهر خويشتر راو مدعى استثناءه كرهه است  
 قاضي سوكندى طلبه فاعلم بنيت كراهية من كرهه ام ازهر خويشتر قال لا يجمله النامى واما  
 غلط ان هذه الحدة وقد مر على الاستثناء في فعل دعوى العتار مع كنهه من كنهه هذا الفصل  
 وقد مر على بل ظهر المدعى بخلاف ما ادعى وطول المشهور بخلاف ما سندا في فصل بيان انواع العتاري  
 وما حثت من هذين التفسيرين هذا فلزاد فائدة لم تذكرها في واسه المنعان وعليه استعملنا

القبض

هذا  
 نقل عن المدعى بالبناء  
 او بالاسجى والمدعى عليه  
 يبطل قضاء الفاضل  
 اصله والبناء للثبوت

البناء

### الفصل التاسع عشر

في بيان بيع الوقف واحكامه وسرابطه وافتائه في البيع كراهية من كرهه ام ازهر خويشتر  
 ان البيع الذي يتعارف اهل زماننا احتيا لا الربوا وسمو بيع الوقف هوة اخفية ذهن هذا البيع

المشترى

المشترى كالمشترى في الدار من لا يملك ولا يملك له الانتفاع الا باذن مالكه وهو صاحبها لما اكل من ثمره او استعمل  
 من ثمره والدين سقط بطلان اذا كان به وقا بالدين والحقان عليه الزيادة اذا اهلك من ثمره صنف  
 والبيع استرداده اذا دفع بينه لافترق عندنا بينه وبين الرهن في حكمه لاحكام لان المنقذين  
 وليس سحبا البيع لئلا يضرهم الرهن واستثنى بالدين لان البيع يقول لعل احد بعد هذا العقد  
 رهن ملكي فلا تاو المشترى يقول انتم ملك فلان والعبرة في التمتع بالثمن والخاصة بالمعاني  
 لا للافراط والمباني فان اصابنا رهنه الله قالوا الحكم بشرطه لا يصلح حواله والحوال بشرط  
 ان لا يضر ارفاقا وفيه بالحره نفسها بخلاف اليهود مع فسخه المهرنكي ولا يستفاد الفاسد اذا ضرب  
 فيه اجل لم يطل بركته وكان السيد امام ابو شجاع على هذا وجن قدم الفاضل على السعدي  
 من يري بالسم قد استثنى هذه المسئلة فكتب انه رهن وليس ببيع فخرج السيد امامنا  
 فتواء وحكي ان السيد امام قال قلت للفاضل امام ابي الحسن انما يريد قد فسخت هذه  
 البيعتين بيرانس وفيه من عطفه وقول انه رهن وانا ايضا على ذلك في الثواب ان يحل الله  
 والمبايع وتتفق على هذا ونظر ذلك بين الناس فقال المعبر اليوم فتواء وقد ظهر ذلك بين الناس  
 في حالنا فليبرر ولينم دليله وادعى السيد امام عند فائه ولده السيد امام محمدا اياي ان لا  
 يخالف فتواء في ذلك ومعنى ولده على ذلك وانا اليوم على هذا قال نجم الدين وكان الامام  
 الراعي الزاهد يفتي بانه بيع جائز وتوى بالوعود وينتفي في ذلك لفتي امامنا لا سبي في قال وكلمته  
 ذلك مرارا فقال من راني ان ارجع عن هذا التاخر الفاضل امامنا لا يبرر عن ارجع قال وقد  
 رأيته عدة فتاوى الفاضل امامنا لا يبرر في ذلك انه رهن وبنيت رجوعه قال وسئل في بيع نصف  
 كرهه من ثمن الوقف وخرج هوة العيب للكره باهله وتقبل واخرج هذا المشترى العاقد اهل  
 واولاده وادركت الغلات فاعاد البيع بنفسه والمشترى بنفسه هل للبايع اذا نقض البيع واعطى  
 من حاشته ليربط به باحل من الغلات ام لا فقال ليربط به باحل من الغلات بغير رضاء البايع كان للبايع ان  
 يطل به باحل من الغلات ليربط به البايع ذلك واحده المشترى باذن ورضاء لم يكن له ليربط به  
 به وبنوع ذلك بعينه منه وعطية قال من يدرى التفصيل في هذا الفصل فان صاحب الثمن هو الذي  
 نقل الي كرهه فيجمل رضاءه وبغير رضاءه فاما اذا استثنى الكل ونفسه واحده غلته واحده  
 بغير رضاء البايع فتوى الحقيرة رهن وليس للمشتري ان يحل غلة الرهن فاذا اكله ضمها فاشتمت بالحق  
 على الانتفاء لذلك وسئل في بيع دارة من ثمن معلوم يقولون فانه يفسد ان استاجر من المشتري

الراشدين

البايع



هذا هو البيع المسمى بالبيع  
الذي هو البيع المسمى بالبيع  
الذي هو البيع المسمى بالبيع

مع شرطه هو ان يوافق وقبضه ونقصه المدة هل يلزمه الاجرة قال لا يلزمه رهن والراهن اذا استاجر  
الرهن من المهرتم لم يجب عليه الاجرة فلذا هذا **مسئل** عن باع كرم من رجل بيع الوفا وبشره منه  
كرمه قال نعم ولزك ان حق الحبس للمهرتم لكن يذهب هذا المشتري غير محقق والبايع الاول مالك له  
وله ان بشره ملكه ممن قبضه غير حق ثم للمهرتم حق بشره منه ونقصه حق حقه قال وكذلك  
اذا مات ولهذه الودعة ان بشره واما اعطى البايح مودع ثم بشره المشتري كاذل  
ان بشره والكم من مودع البايح كاذل ويجب ان يرد مودع ثم بشره المشتري بقصر الدين  
هذه اجابة من قاضي النسي وذكرك في مجموع النوازل قال نعم الدين النسي انقضى بانما  
رهنه اسبه هذا الزمان على صحة بقا على ما كان عليه بعض السلف لانما تلفظا بلفظ البيع  
من قبضه كسر شرطه والعبرة للفظ انما دون النقصه فان من تزوج امرأة ومن يبيع  
يطلقه بعد ما جاء بها صح العقد وقال الشيخ الامام احمد بن موسى الكشي صاحب مجموع  
النوازل ولنت عندم الدين بوقا اذ جاء فستق فقال بعث حاقق ثامن رجل رابع مائة  
عطر بغيره ثم طلب منه المشتري اقاله البيع ورد الثمن وهو يقول بعثني بيع الوفا وانا اقول  
له بعثك ببقا تا فاجاب ان النول قولك قال ان بل لو حلفني على ذلك هل نسقي لشر  
اخلف وكان من يدي لشر اخذ الحانوت منه واداء الثمن اليه وكان قصد المشتري ذلك  
ايضا ان ياخذ الثمن ويرد الحانوت بعد زمان كما هو العرف الا ان لا اقره اليوم على ان  
انقد اربعي بغيره بغيره اجاب انما ذكر كان قبل العقد وما كان في انقلب عند العقد  
لا عبرة لذلك اذا لم يذكر عند العقد سوى الاجاب والقبول وبشكله يحلف لذلك  
بعثه يتعابا تا وقد تلفظا بلفظ البيع دون الرهن فاعين ببقا اول رالة يرد الاشكال  
على هذا اذا احتاج اليه الثمن فالبايح بعثه ويؤتيه خارج ايضا واجواب انه يفعل ذلك اختيارا  
لا جبر احق لو امتنع عن ذلك لا يجبر عليه فكذا لا يجبر على ترك الوفا بذلك ايضا ويجعل  
البيع باقا ويكون للمشتري حق المطالبة في الثمن لا غير فان انتقص البيع بان كان دارا فانه  
لا يجبر البايح على عارة الثمن وكذا اذا كان البايح عبدا او دابة فذلك عند المشتري معنى لاسر  
ولاشي لو احد منهم على رافقه هذه اجابة من مجموع النوازل في لو سأل نحم الدين وفي فتاوى  
قاضي خان لشر البيع الذي اعتاده اهل سمرقند وبسموه بيع الوفا الصحيح لشر العقد الذي جري  
بينهما لشر كان بلفظ البيع لا يمكن رهنه ثم ينظر ان ذكر شرط الفسخ في البيع ففسد البيع وان لم

مطلوب  
في عدم حوله للاجارة  
في البيع الوفا

هذا هو البيع المسمى بالبيع  
الذي هو البيع المسمى بالبيع  
الذي هو البيع المسمى بالبيع

ينظر

هذا هو البيع المسمى بالبيع  
الذي هو البيع المسمى بالبيع  
الذي هو البيع المسمى بالبيع

يذكر ذلك البيع بشرط الوفا او تلفظا بالبيع اجاب وبعدها هذا البيع غير لازم فذلك يعني يكون فاسدا  
وان ذكر البيع بغير شرط ثم ذكر الشرط على وجه المواعنة جاز البيع ويلزم الوفا لو عدلان المواعنة  
فذلك يمكن لازمة فيجعل اذا احتاجه الناس وذكره العدة حكم بيع الوفا حكم البيع الفاسدا اذا افلا  
في البيع كرم كرجون يابرسد فبيع كرم بفسد العقد ولو كان الشرط بعد العقد باقيا لعقد عند  
ليه حينئذ رهنه اسبه ولم يذكر ان في مجلس العقد وفي غير مجلس العقد وفي قوله ب اقر من مختلف الودعة  
قال في بيع النخبة ان شرط النخبة في البيع فابيع فاسد ولو نواضع قبل البيع ثم يتابع خايت  
عن الشرط جاز البيع عند لي حينئذ رهنه اسبه الا اذا فاسدا فاني يتابع على ملك الموضع وكذلك  
لو نواضع الوفا قبل البيع ثم عقد خايتا عن شرط الوفا فالعقد جاز ولا عبرة للمواضع ان  
وذكره ابراهيم لو احتاج بالعقد شرط فاسد بالمعنى باصل العقد عند لي حينئذ رهنه اسبه ولو كان الشرط  
في البيع فاسدا لم يفسد ذلك ان كان العقد في صلب العقد صح احد في المجلس ولا يفسد فيما دار  
المجلس كذا بيع الحدي في السفن سلة المجلس جاز بغيره وفي رواية صاحب المحيط الشرط  
الفايد اذا احتاج بعد العقد بالمعنى باصل العقد عند لي حينئذ رهنه اسبه وهل بشرط اراي في مجلس العقد  
لحق الا لحق اخلف المشتري رهنه اسبه فذكره في السرحني والفاي في الامام ابو البراء بشرط  
وذكر الامام ابو الفضل الكرماني انه لا بشرط وهو الصحيح وفي رواية جدي شيخ الامام  
برهان الدين شبل عن ابن بريق اذا تبين ان البيع بشرط الوفا ثم ذكر الوفا بعد البيع  
وسرطاه قال يمكن البيع مع الوفا لان عند لي حينئذ رهنه اسبه الشرط الداهي بالمعنى باصل العقد وذكر  
اختصاصه في محضر لشر الشرط المفسدة للعقد اذا حلفت بعقد الصحيح التمسك وفرد و  
عندما لا يلحق ولا يفسد وذكره في محضر بقدرة ان العاقد من اذا شرط شرط فاسدا قبل العقد  
ثم عند لم يطل العقد ولو كان مقرا فاسدا يطل وذكر الشيخ الامام في الدين الرافعة في بيع فاسدا و  
في فصل احكام البيع اجاب اذا نواضع قبل البيع انه يبيع جاز ثم يتابع خايتا عن الشرط ففسد لي  
حينئذ البيع صحيح الا ان يتعاقدا على تلك الواضع في يكون البيع فاسدا مذكورة في مختلف الفقيه  
ليه الليث رهنه اسبه غرات ثم وضع المسئلة في النخبة والنخبة والوفاء واحد وقال  
بعض من باع زمانا قالوا ان الشرط اذا لم يكن في العقد جعلناه بيتا صحيح في حق المشتري  
حتى ينتفع بالمشتري كما ينتفع بتراملكه وجعلناه رهن في حق البايح حتى لا يجزى بغير المشتري  
وفي رواية لشر المشتري على قوله ورد البيع على بايع لان هذا البيع مركب منها كالبية بشرط العرف

البيعه ولو ما داره







رفت کمن عقدا را بقدر ملک باقی می دارم از برای نظریات قبل له و اگر سالها غلبه بود باشد  
و اکنون در میان سال نسخ کند حکم همین بود اجاب بود و الله اعلم و ذکره بعض فتاوی الباری  
باب اول و حسن بن اذ انک غنیه غلبه بود و فاعی جبر که ترا قالت یا نیک غلبه بر بد و الله اعلم  
و ذکره فواید بعض المتأخرین سبیل السبج الامام عطاء الدین علی بن عبد الوهاب و السبج الامام علاء الدین  
بدروا السبج الامام عطاء الدین محمد بن محمد بن خریده بیج و فاعی جبر که ترا قالت یا نیک غلبه بر بد و الله اعلم و ذکره  
باب بیج و فاعی جبر که ترا قالت یا نیک غلبه بر بد و الله اعلم و ذکره فواید بعض المتأخرین سبیل السبج الامام عطاء الدین علی بن عبد الوهاب و السبج الامام علاء الدین  
بیج و فاعی جبر که ترا قالت یا نیک غلبه بر بد و الله اعلم و ذکره فواید بعض المتأخرین سبیل السبج الامام عطاء الدین علی بن عبد الوهاب و السبج الامام علاء الدین  
خانه فی احکام الوفا و الله اعلم و سبیل الوفا و الله اعلم و ذکره فواید بعض المتأخرین سبیل السبج الامام عطاء الدین علی بن عبد الوهاب و السبج الامام علاء الدین  
خانه یاد رختان این رزیا فی حادیة هلاک شدنیست آنچه هلاک شده باشد بر خرد بود و فاعی جبر که ترا قالت یا نیک غلبه بر بد و الله اعلم و ذکره  
را بدو قالت جبر کند یا بی اجاب عطاء الدین رحمه الله اختار بود و فروشنده را خواهد خرید  
مانند و ضواهره عرض کرد و بحقیقته وی از اینها فروز و دوا اجاب منها الدین فی کذا معنی لا یکن علیه  
صان ما هلاک جبر قبل قاطبة و اجاب علاء الدین بدو ضمنی بی بود و چون سیم بدو بایع افلت  
کند و تا فواید او خرد خود بخار و یاد رختان هلاک کرد و قیمت نه ملک بروی یا بیج و فاعی جبر که ترا قالت یا نیک غلبه بر بد و الله اعلم و ذکره  
الدین باشد و اجاب علاء الدین فی و فی فواید بعض المتأخرین سبیل السبج الامام عطاء الدین علی بن عبد الوهاب و السبج الامام علاء الدین  
اذا انتقص البیع بعد المشری شرائها اتم فی اجاب حکم ان البایع بائنه لا یستحق و اخذ  
بجميع المثل وان شاء ترک قال و کان شیخ الاسلام علاء الدین و بعض شیخ سمرقند علی المثل ان  
یمکن حقیقة النقص من المثل القام بایع و یزید ان زاد قیمت النقصان علی المثل قال  
عفی و افاد و الی ان لا یبک و یعبر هذا لان هذه النظرة و لا نظریة هذا البتة و التبع ذکره فی فواید  
رجل المشری رضاع اشجی و بائنه جاز ان احرق بعض لا شی را و داد افاندم بنا و اهل للبایع  
لشیک حصة النقصان من المثل اجاب لا و یکن له ان یخیر کاذرا و قوی ایت زاننا و فراده کذا  
استادینا و یوم علی غیره و الا خیر و الی المشری و اما لفتاوی الباری فی حکم الرهن و قالوا بان اذا  
انتقص المبیع و قانی بد المشری بسفط حصة النقصان من مال الوفا علی فیه الباقی و المالك  
اصاب المالك بسفط و ما اصاب البانی یعنی کاهو حکم الرهن سبیل السبج الامام علاء الدین و الی  
قیمته المثل و مع بایة فخرت له و رفعت فیه فخر بایة بسفط من المثل و فخرت فیه  
فأعقبه و ذکره لک لواء استهک بایه و اشجان بعض فواید کلمه من و دایت فی فتوی اجاب بها جبر

سیم

یام

المشری

و یقیم المثل

شیخ الاسلام

شیخ الاسلام برهان الدین رحمه الله مرتب خانه کروی و انوار ان نهاده و بران سبب دیوار افتاد صان نقصان  
بدو مرتب باشد یا بی اجاب یحسان نقصان رهن چنانکه معهود است باشد و تا فواید بعض المتأخرین سبیل السبج الامام علاء الدین علی بن عبد الوهاب و السبج الامام علاء الدین  
باشد و المسئلة بجایه بر مشری ضمان نقصان لازم شود یا بی اجاب فی و الله اعلم سبیل السبج الامام علاء الدین علی بن عبد الوهاب و السبج الامام علاء الدین  
عطاء الدین عبد الوهاب و السبج الامام منهاج الدین و السبج الامام علاء الدین بدو خرید و فواید بعض المتأخرین سبیل السبج الامام علاء الدین علی بن عبد الوهاب و السبج الامام علاء الدین  
بود و رد عوی حال غیبت فروشنده یا بی اجاب عطاء الدین فی غیبت فروشنده و اجاب علاء الدین  
الدین بود و اجاب منهاج الدین بود و فواید بعض المتأخرین سبیل السبج الامام علاء الدین علی بن عبد الوهاب و السبج الامام علاء الدین  
شرایط اهل شرطه و البایع و المشری قال بی شرطه و الله اعلم و ذکره فواید بعض المتأخرین سبیل السبج الامام علاء الدین علی بن عبد الوهاب و السبج الامام علاء الدین  
و الدین رحمه الله و قال استغنی من فرائض هذه المسئلة فاجاب کثیر مرتب بیج سمرقند  
کاجبت المثل فی علاء الدین بدو قال بی شرطه و الله اعلم و ذکره فواید بعض المتأخرین سبیل السبج الامام علاء الدین علی بن عبد الوهاب و السبج الامام علاء الدین  
بعض المتأخرین المخرج فی المبیع جاز اعل البایع کذا الفرق و رکن مال الوفا علی البایع لانه مملک بالقبض  
و علی المشری البیعا لانه یعد مالاً موصوفاً له عند البایع او دیناله علیه و بیج هذا ایجاب فی  
علی تخمین فی مال واحد لان الدراهم لا یغنی عن العقود و الفسح و هكذا اجاب حبیب شیخ الاسلام  
حبیب سبیل السبج الامام علاء الدین قال لیه انما الرهن السهم و الامام ابن دوی و سبیل اجاب فی  
عن بیع داره بیتا جائزاً و استاجر المشری قبل القبض و سکنه هل یجوز المثل اجاب لا  
لانه ذکره الجرح فی الباب الذی بی اجاب الطویل لو اشتری عبداً و آجوه من البایع قبل القبض  
انه لا یجوز راجح و اذا کان هذا فی البیع البات فاطنک فی البیع ایجاب فی المثل لو اختلفت قیاس  
البایع کانت راجحان قبل القبض و قال المشری کانت بعد القبض لم یکن علی جواب هذه المسئلة  
فی فواید و فی سبیل السبج الامام علاء الدین بدو قال المشری لانه بدعی صحت العتد و کاف بدعی العتاد  
فیقول القول قول من یعنی العتد قلت هكذا فیقول من یعنی الما ذکره الباب الطویل موصوفه فی  
العتد و بیع المثل قبل القبض لا یجوز فکذا اجماعه و دایت فی فواید بعض المتأخرین سبیل السبج الامام علاء الدین علی بن عبد الوهاب و السبج الامام علاء الدین  
الامام ابو الفضل الدرمانی فیر بیع داره انما استاجر المشری قبل القبض هل یجوز المثل فیقول من یعنی الما ذکره  
فی فواید و بیع المبیع قبل القبض کل ما لا یجوز بیع قبل القبض لا یجوز اجماعه و ما یجوز بیع  
قبل القبض یجوز اجماعه و بیع العتد جاز قبل القبض فکذا اجماعه و قال و اجاب الفاضل الامام فی الدین  
الارستیدس انه لا یجوز بیع لان المبیع فی الاصل هو المبیع و فی حکم المقول و الله اعلم و السبج الامام علاء الدین  
ابو الفضل اوده علیه السکالاً لانه اذا آجوه المشری قبل القبض یجوز و لو کان کافال لا یجوز و فی فواید جبر

فانه

المشری

نقص

حسب سبب النقصان و ما یجوز  
للعقود کذا اجماعه



شيخ الاسلام باع داره بغير اذن له المشتري ثم اوجبه المشتري من البائع من ماله وسلم  
 البائع مذهب البائع الى الوفا الى المشتري قبل من من الايجان هل ينفسخ الاجان اجاب نعم ينفسخ  
 والله اعلم وفي فتاوي الشيخ الامام العرف براهه في وجهه انه لم يبيع الوفا على من لم يجمعه  
 بغيره فلهذا لو قبضه او من غيره كانت الاجرة له لانه لو قبضه غيره كان له الاجرة له فلهذا  
 اولى ولو اوجبه المشتري لان الرد على المالك اجب عليه وقد رد عليه والحق في البيع الفاسد  
 ان المشتري يحجب البائع من ان يبيع له في ذلك المدة ولو اراد بيعه في ذلك المدة فلهذا على قول  
 من قال بالفاو على من اوجبه من الاجان من البائع وغير البائع ويحكم الاجرة له وغلبت اكرامه على  
 ما سطره ولو معنى بعض المدة في البائع بالتمسك بالمشتري على نفس الحق والوفاء بما سطره ويجب لا يرد  
 بحسب ما معنى المدة ولو اراد المشتري ينقص البيع واسترداد التمسك له ذلك في كل حال لان  
 العند غير لازم ولكل واحد منهما حق النقص والنفسه قال ولو اشترى كرا على ان يملكه من المدة  
 فذا انصرف او التمسك فادفع البائع قبل اكل التمسك ان فوجبت المدة وصار له المدة يوجب التمسك على  
 ما معنى المدة وعلى ما يفي ففقد ما معنى يجب على البائع ان يدفع قيمة الى المشتري وان لم يخرج المدة  
 اصله لعل ان يأخذ من البائع شيئا وان معنى بعض السنة هكذا ذكره في رواه وقد ذكرنا قبل  
 هذا ان هذا قول بعض المتأخرين واخبار شيخ الاسلام بزمان الدين واورد له من المشتري حصة من  
 المدة فوجبت او لم يخرج وقاس امام في زمانه في فتاواه ايضا ولو ادرت الغلابة واخذ المشتري  
 الغلابة لعل ان ينقص البيع ولا يملك البائع بالتمسك في تمام السنة من وقت البيع الا اذا اراد ان يأخذ  
 منه نصيبا معنى ويرك نصيبا من المدة الا ان له ذلك ولو اراد ان يترك الغلابة على البائع  
 وبأخذ حصة له ذلك هذا الاشكال لو بيع كرم بحسب هذا الحكم في السنة للبائع لا للمشتري هذا في فتاواه  
 ولما كان البيع للامام لم يبرم الفصل كرم بزرع او بزرع في المدة نصيب من البائع ولو لم  
 انما متى كانت بالتسليم عليه نصيبا ثم باع البطل نصيبه من ثمره هل السنة قال ان كان البيع معاملة  
 فله السنة سواء كان نصيبه من الثمرة بزرع او بزرع المشتري لان بيع المعاملة يبيع النجاسة  
 حكمه حكم الرهن والراهن من السنة وان كان ارضه بزرع المشتري واقتضى المشتري كرم مشتري  
 بزرع البائع احد نصيبه صاحب بزرع انما لم يملك ذلك من اجب بغيره حتى يوقف على  
 اجرة سنة المشتري وقابل سنة من السنة هكذا كانت صفة الاستفتاء واجاب  
 جاز في السنة لانه قد يملك السنة واجبة لا يملك السنة بعد ما اختلفت الفتوى واجاز

وقوله

والدين

بيعه

قد راء

مشتري  
 لا يملك السنة بزرع او بزرع

مشتري اجاز السنة بزرع البائع البائع فانه يحتاج الى هذا الاكاف ليعبر منه فانه لا ينفع في البيع الموقوف  
 الا بعد النفاذ وقد اعترض على بعضهم بملك السنة في الجواب بان لا تنصرف الاجان واختلف  
 في شروط بيع لازم شود باجازه من المشتري ببيع وقا بطريقه بطلت له وما ذلك الطريق في  
 قال بان في البائع حال الوفا بملك له من هذا اجا الغلطة فان البيع وقا اذا باع البائع بالتمسك  
 يوقف على اجرة المشتري بالوفاء لم يفي البائع من المشتري الوفا والنفسه ذلك المعنى بغيره التمسك  
 لا يعود البيع اليه الموقوف الي اجاز لانه انفسه موقوف على اجاز المشتري فلا يحجز الاجاز  
 وهذه احدى ما يخالفت فيه البيع اجاز الرهن هكذا افاد جدي شيخ الاسلام على ما بينا بينك  
 من بعد سنة الله تعالى بملك وقد عرفت بعد هذا ان على الرد انفسه بزرع في شروط  
 لم اشترطه للموافقة ما افقني اليه فكري قول السلف رحمه الله وابي انفسه في شرط العتق  
 نسوة من نسج وافغات الصدر الشهيد من نسج السنة الامام نظام الدين محمد بن عمر كاشغري في  
 بالمعبر المعنى بكونه من زمان وذلك السنة كانت بخط احمد بن محمود لا حتى اجدت من نسج  
 الاسلام على الدين السمرقندي رحمه الله سبيل موافقة الملة في بيع جاز بزرع است  
 واجازت كرده وروايت شفعه است باطل شود بان اجاب رحمه الله شود بخلاف السنة  
 كاجازت كذا بيع اجازت باطل في شود لان له ملك المنفعة ولا يملك الرهن هكذا اعلل جرح  
 انه وفي قوايد جدي اذا باع ارضا بغير اذن له او بغيره في بيع وسطر الزرع في البيع ودفعه  
 الى المشتري ثم تفتى في البيع هل للبائع ان يملك بقدر قيمة الزرع من الثمرة اجاب نعم انه  
 له ذلك لان الزرع من جنس قيمة الزرع وان لم يكن من جنس قيمة الزرع له ان يملك بقدر قيمة  
 الزرع قال في السنة في اسلام نظام الدين هكذا كان يعني والدرب وكان يجعل البيع في الزرع  
 فاستردا الزرع بغير اذن له وله ان يملك بقدر قيمة الزرع من الثمرة وليس للمشتري ان يطلب  
 بذلك القدر وسبيل جدي رحمه الله عن القوائم التي يقطع مخرجات هل يملك ايجاج اجاز  
 منفسخ فاجاب رحمه الله لا يملك لانه لم يملك ولو حدثت بعد السنة لم يملك المشتري بغير  
 له فلو اشترى المشتري لم يعرف شيئا من ذلك الى ان كرم من يملك من يملك من اجاب نعم على ان  
 يعرف فيه لا يتعارف لانه لم يملك من الثمرة لانه لم يملك من الثمرة فلهذا حكم القائل بحكم القوائم  
 وهذه الحكم القوائم التي لا تكون بوجوده وقت البيع اما التي كانت موجودة وقتها وقد ذكرنا  
 البائع في البيع لا يحجز الرهن لانه صار ملكا حيث صار له فطاع الرهن فطاع من ماله

ما جازت او جازت او جازت  
 سنة قال في فتاواه البائع والراهن



ان يرفع ذلك عند الفسخ وفي رواية كبرية باع كذا ودروني زغاك كشت كره سال بدر وندرا بدخل  
 الزغاك من غير ذكر لانه بمنزلة الثمار وسيل جدي فيمنع كره يتيقا جائزا ثم باعه من المشتري يتيقا  
 بانه بعد ما مضى بعض السنة وقد خرج الثمن وانه باع بدون الغلة ايكون الغلة حصة ما مضى من  
 السنة بعد البيع البات للبايع اجاب لا يبيع وسيل كره يتيقا جائزا في بعض النسخ  
 وخرج الثمن باع من المشتري جائزا يتيقا تاو لم يذكر الثمن ايكون الثمن للبايع ام للمشتري اجاب  
 رحمه الله يبيع للبايع وسيل المشتري شرائا جائزا اذا اشترا من غير ثم ان الباع باع  
 من غيره في اول الشهر مثلا واجاز المشتري شرائا جائزا الباع في نصف الشهر لوجه نصف الشهر  
 اوجه نصف الشهر لم يكن اجاب رحمه الله للمشتري شرائا جائزا فاك واصل هذا ان الفسخ  
 اذا كان من جهة المشتري في شرائا الوفا لا يكون عذرا ولا يطرأ على المسألة لانه ليس بغير  
 فيه لانه بمنزلة البيع والبيع ليس بعذر اذا لم يكن على الباع دين ومنها المشتري غير مفسد  
 في اجازة هذا البيع فيبقى راجعة واذا بعت والعاقد هو المشتري فيكون راجعة وعلى هذا اوجه  
 ما مضى من العدة بعد الاجازة يكون للمشتري شرائا جائزا ولو كان الباع هو الذي فسخ البيع هل  
 يطرأ على المسألة اجاب رحمه الله ان كان الاجازة مدة متعارفة لا يطرأ على المسألة مدة  
 غير متعارفة بان ارجع سنين لا يبي راجعة لانه لو فسخ باع لا يفسخ بفسخ المشتري  
 بخلاف ما اذا كانت المدة متعارفة لانه يفسخ الضرر فاك لو طلب المشتري الباع بالثمن  
 ففسخ وجب للمشتري لا يفسخ الباع من المسألة لان له ان يفسخ عن اداء الثمن ما لم يفسخ  
 الاجازة لا هذا ليس بعذر وسيل رحمه الله اذا باع يتيقا جائزا ثم باعه من المشتري يتيقا بانه  
 ثم فسخ الباع هل يعود البيع الى اجازة ام لا اجاب لا يعود لانه فسخه بمنزلة البيع  
 الجديد حتى لو كان فسخي مطلقا بان كان فسخي في حق كذا فانفس بيعه الى غير وسيل رحمه  
 الله اذا باع المبيع جائزا من غير المشتري يتيقا بانه حتى توقف على اجازة المشتري جائزا  
 فلو فسخ منه او فسخ على هذا البيع البات اجاب لا يفسخ ويحتاج الى تجديد البيع وهذا  
 بخلاف الرهن فان الرهن اذا باع من غير الرهن حتى توقف لم يفسخ الرهن او لانه الرهن  
 يفسد البيع قبل له فلو باع من غير يتيقا بانه واجاز للمشتري شرائا جائزا فاك  
 بعت هذا البيع يتيقا بانه وجبت بدراهمك من ذلك فخذها فخذها هل يجوز اجازة اجاب  
 نعم يجوز اجازة ولا يحتاج الى تجديد وسيل رحمه الله الباع يتيقا جائزا اذا اخلى بالثمن بين يدي

المشتري

في غير راجعة

عن

المشتري هل يفسخ بدون القبول والقبول قبل له فلو لم يسل المشتري عن قبض الثمن هل يجوز له يفسخ دون  
 القبول اجاب لا قبل له فلو قبل بعض الثمن هل يفسخ في الوعد المؤدي اجاب نعم يفسخ وسيل  
 رحمه الله عن المشتري شرائا جائزا اذا قال الباع ضمن بوما لك ام حواه كره وكن يفسخ تراخا في ام  
 هل يفسخ بذلك البيع اجاب لا يفسخ وسيل رحمه الله دربع جائز فترده بافرو سنده كفتقد كرس  
 شتر باه فسخ كره في درست باشد ياتي اجاب رحمه الله في واسه اعلم وسيل رحمه الله عن رجل  
 باع دارا يتيقا جائزا ثم باعه من غيره يتيقا بانه ففسخ المشتري بانه مال الوفا الى المشتري شرائا جائزا  
 هل للبايع ان يطالب بذلك منه ويقول له لم دفعت اليه بغير امر ي اجاب لا واسه اعلم هذا اذا لم  
 يؤد الثمن الى الباع بل فسخ منه مال الوفا اما اذا ادب المشتري الباع ففسخ مال الوفا بغير امر الباع هل  
 له ان يرفع المسألة صارت واقعة القوي وصدرت اذا باع المالك المبيع يتيقا جائزا من غير المشتري  
 جائزا يتيقا بانه واخذ الثمن من المشتري البات ثم للمشتري البات دفع مال الوفا الى المشتري  
 شرائا جائزا بغير امر الباع لبيع لم يبيع هل له ان يرفع به على الباع كان بعض النسخ يقول يبيعي لا يرفع  
 ويكفر يتيقا بخلاف مذهب الرهن لان الرهن له ورد على ملكه فيلحق مضطرا استخلاص ملكه فلا  
 لذلك منها ورايت متفرقات اجازات الدرجة الاولى اذا باع المبيع من المشتري ثم للمشتري  
 دفع الثمن الى المسألة بجمع مال راجعة يطرأ على المسألة كان متطوعا ولم يكن صلتا  
 لا يكون متطوعا لان في الوجه الثاني هو مفسد في اداء التخليص ملكا وهو يطرأ المعبر اذا فسخ دين  
 المستعير من الوجه الاول ليس مضطرا لانه يفسخ في الزمان لا في الشيء لانه يفسخ في مال راجعة فيعلم  
 ملك المشتري له وذلك اجازة العقد اذا باع المسألة باذن المسألة حتى كان المسألة للمشتري  
 مال راجعة فلو ان المشتري اذى مال راجعة الى المسألة بغير امر لاول لبيع لم يكون متبرعا في ذلك  
 مع الرهن اذا ادب الدين وانفك الرهن بغير اذن الرهن لا يكون متبرعا وسيل رحمه الله عن باع رهن  
 بالوفا ثم باعه من غيره يتيقا بانه باعها المشتري بانه من غيره بعضه او كله ثم اجاز للمشتري شرائا جائزا  
 البيع البات هل يفسخ بيع المشتري اجاب لا فان المشتري من الفاصد لو باع ثم اجاز للمالك البيع  
 الاول لا يفسد بيعه وقدره الله من باع ارضه يتيقا جائزا ثم باع من غيره يتيقا بانه باعها من لوف  
 يتيقا بانه فاقام اجازة المشتري شرائا جائزا هو يفسد في الرهن وسيل رحمه الله اذا اخذ المشتري  
 الباع في البيع الى يتيقا بانه ففسد طلب الثمن بعد الفسخ هل له ذلك اجاب له ذلك فيات على  
 الرهن اذا كان له حمل وموئنه واخذ في بلد لوف له لبيها لبيد وسيل رحمه الله اذا باع ارض غيره

وخواه

للمرئ







البينة صاحب يد دفع مي كويدها من بين انما تواذمان كس خرد ام هم ببيع جاز و اقام البينة وارث  
 ميت يورث اموال و شراري دعوي مي كند و بيع جاز صاحب يد استدر است هل يكلف المدعي اقامه  
 البينة على البيع الذي يورثه بكتفي بملك البينة التي اقامه عند دعوي المدعي او اجاب بكلف لزكان  
 القاضي دفع المدعي انه لو لم يجعل المشتري شر اجاز اخفى و في فتوي اجاب على شيخ الاسلام نظام  
 الدين و صورته برادر برادر خود و كحل كرد كه خانه مرا فروش ببيع جاز اين برادر و حكم اين و كانت  
 اين خانه را بكي فروخت ببيع جاز بعد از مدتي موكل و فاق يافت اين و كحل از و كانت ياني اجاب  
 في فاسد علم و مساقوله بكي دين خانه دعوي مي كند بملكيت و خريده در خانه است و وارث جاز  
 برين و كحل كوي مي كند و انكه خانه در دست مست بيم فليكن كرم مدعي ابرين و كحل و لايت دعوي  
 باشد ياني اجاب و حرامه في چون صاحب يدوي نباشد و مساقوله مدعي خانه را درست كرد  
 بملكيت و كوا كذا انيد باني فاني جبر تواند كرد اين و كحل و اگر حال حيو بود است كه خانه  
 تسليم كن بوي چون خانه در دست و تصرف وي نيست اجاب في واهل علم و في تو اير مستند  
 بغير جواب و صورته باي كرمه يتعا جاز و ادم بيلم المشتري الباع حتى معنى بعض المدعي  
 هل للبايع ان يفسد سببا من الغل بعد مالم باخذ الباع لم يكتب جواب هذه المسئلة و قد ذكرنا بعد  
 هذا انه اذا اشتري و اذا يتعا جاز و الباع لم يبيع المشتري الباع حتى معنى بعض المدعي  
 المشتري و لا بملك يبيع من غير و في فوا يرد صدر اسلام طاهرين محمود و احاله الى الرهن الدخيرة  
 باع دار يتعا جاز و وقعت الحماج الى العان ففعل اهل لغاني على لمر له ارضي كان له الرجوع و اياه  
 علم و افع الفتوي باي كرمه و فاني استحق المشتري جميع غل الكرم ثم بعد البيع لم يكن للمشتري ان  
 الغلبة اود بها يكون مقدار ما شرط بعد البيع ام كل الغل يبيع لمر يكن للمشتري ان يفسد  
 على اصل بي حنيفة و بعد الشرط الا ان يكتفي بمثل العند عند ففكرانه شرط و ذلك  
 العند وقت العقد اخري باع و ان يتعا جاز بعد و نيز فقال للمشتري من اين مال  
 و فاني يفرم و اجاز المشتري خانه فعل بعد هذه الفضا و يبيع لمر لا يبيع لان المال جاز و ابيع على الباع  
 في المال ما ذكرنا من قبل هذه البينة و الباع و الباع بعد البينة فلو اضاف الفضا الى  
 ما بعد الفضا يبيع الفضا اخري فروشده ببيع جاز و در وقتي كبيع را هنوز فروش نكره انكه  
 و فاني بر مقدار بي صاحب اين صلا درست بود ياني يبيع ان لا يبيع ما ذكرنا ان المال لم يبع بعد  
 الباع و انا كحيد بعد الفضا فلم يكن على الباع دين فلا يبيع المثل و سمعت من اتق و ففت هذه المسئلة

دعوي

مطلب  
شيخ فقيه صول

بينة و ففت هذه المسئلة

في انان

في انان لغامي و انفتحت اجوبة اولاد جدي شيخ الاسلام بران الدين انه لا يبيع الصلح و عمل قول من جحد  
 البيع الذي يورثه انما يبيع الفضا و الصلح خانه فروخت ببيع جاز يرد و بنا و بدل اجاب  
 كرمه چنانكه معهود است على من جدي رحمه الله ان حكم البيع اجاز في هذه العوض حكم الرهن و  
 و لا يجوز للمشتري ان يفسد هذا المبيع كما رهن لان اذ اقامه على اجاز بعد البيع دليل على انه لم يرد  
 البيع و ان اراد اياه الرهن باع ارض يتعا جاز ان المشتري رهن لارض ثم ارض الباع مال الوفاء  
 بل المشتري حتى انفسه البيع و الزرع بفعل جبر المشتري على تفريغ الارض ام يترك يده باو المثل  
 كانت واقف القنيد و قد اجاب بغير كاية و ففت في اعقاب ففتيلا فقال لو طلب المشتري من الباع  
 مال الوفاء و طالبه باو آي فادي الباع اليه حتى انفسه البيع جبر المشتري على التفريغ و لمر لم يعطيه المشتري  
 بذلك و لكن الباع اذ يي الى مال الوفاء من غير ان يملكه بمر لا يجبر على تفريغ الارض و يترك يده باو المثل و لو  
 قبل ان يترك يده باو المثل لا الوجع فلم يرد و قد ذكرنا الفعل الثاني من اجازات الدخيرة و لو استمر  
 ارض و زرع فيها و رقام انها فاني عتد اجاز و الزرع بفعل جبر المشتري لارض و لا يفسد المثل باو المثل  
 بل الرب محمد الزرع ام يورثه بيلم قبل ان يترك لان المثل و رضى بطلاق حنيفة الزرع حيث  
 اقدم على الفضا و اخبر و قبل يترك و هذه القائل احسن من المزارع و صورته رجل دفع  
 الرهن من ارضه فافوا المشتري الزرع مزرع في الواسعة و الزرع لم يستعمله فاراد ربت لارض ان  
 يبيع الزرع الباع من ذلك و يثبت بينهما اجاز في نصف لارض حتى الى الرب محمد الزرع صيانة  
 حتى الزرع في الزرع و يفرم المزارع ارجو مثل هذه لارض ربت لارض و قد رضى المزارع هنا بطلاق  
 حنيفة في الزرع حيث اخر الزرع الى الواسعة و يثبت بينهما اجاز في نصف لارض و قد ذكرنا الفعل  
 ايضا اذا انقضت الاجاز و قد فرس المزارع في استجار الصحيح انه يوم المزارع يتفريغ لارض  
 لان جبر على ارضه المزارع و قد فرس المزارع ما اذا كان يورث حيث يترك باو المثل و لا وقت كراهي  
 لان الزرع له انما يخلو الفضا و قد ذكرنا اذا اسسوا الفضا و زرعها فاستراها هو و رضى حتى  
 انفسه لاجاز بترك الزرع في لارض حتى سخمه و يكتفي للمشتري على ما صاير الزرع ارجو مثل لارض  
 و يورثه ببيع و فوا و ششوماه در دست فوند بود و يترك انكه غل ظاهر سخمه فروشده  
 ما ر و فاني نكند داد ببيع فني كوند فلو اوردت الغل هل يكن للمشتري حقه فذكرنا انما احتكر  
 فيه فباعتها و فذا انه احتكر حده ببيع شيخ الاسلام ان احق بفسط البينة سواد و ففت الفضا اولم يخرج  
 و فاني يبيع الباع في ذلك العند ال وقت تمامه ان فني قول من يقول ان المشتري جبر على الفضا و ان لم

فانه

نفسه

ايضا

بقلم

مذاه

نفسه

تخرج







بغير ضمان وان استهلك شيئا من ذوات التيم لا يبرر فضا حبه به ما لم ينف صا ذكره جميع النوازل اذا  
 اختلف المتباين فقال المشتري اشتريته شرآ بانا قال ابيع بعنه بيع الوفاقان القول قول  
 ابيع ان المشتري يدعي زوال عينه عنه بابت وعده عني الوفاقان الزوال يكون القول قوله وذكر  
 السيد ارجل الشهيد ناصر الدين في ابيع في القبول في هذه المسئلة لسعدنا في هذا الاختلاف  
 القول قول من يدعي البتات اذا لم يشهد عليه الظاهر وموقفه ان النقص ثانيا الا اذا ادعى تغير  
 السعور في بيع فساد البتات تغير السعر هل يمنع من جعل اكل حكا اجاب بعضنا بغيره  
 احاله الى الزبادات المنسوبة الى النامي محو المرحلي وسئل جدي اذا ادعى ابيع يتي جازيا  
 والمشتري يتي بانا ادعى على العكس القول لم يكن اجاب رحمه الله لم يدعي البتات قال ذلك  
 اني في كذا ان القول قول من يدعي يتي جازيا وله وجوب حسن الترتيب في جازي هذه الاجابوا  
 فوافقتهم وان يبيع فساد البتات اذا قال ابيع بعنه بيع الوفاقان المشتري اشتريته بانا اكر  
 يبيع رايته في يود وثمة بيع يتي ازان بائنا كوي فريد استنكاه كند  
 ومن درو بيع المرفعت زمين ياد ان بها بود لا ستنين الناس في ميل زباد فظهر قول يبيع  
 بود باسو كند بانته ماها عا ستنين يتي بانا وقد ذكرنا من فساد ان تغير السعر يمنع من جعل اكل حكا  
 سئل عني رحمه الله مروي ملكي فريد يبيع جازي وقبضه كوي وبار بغير وشده باجارت داوملا  
 شدة بغير اذن ملكي بغير فروخته بود است اجرة واجب ايدياني اجاب في والله لم نقل الجواب  
 عن ابيه شيخ الاسلام برهان الدين رحمه الله ونقل عن العيني ذلك فقال لان قبض البائع مستحق  
 بجهة لوي فلا ينع من جهة كاجان كايوب يتي فساد ام استاجر لا يبيع كاجان لان قبض البائع مستحق  
 بجهة كاستر اذ ادفع الف فلا ينع من كاجان فلا ينع في تلك المسئلة بكم رواية في هذه المسئلة وسئل  
 رحمه الله يبيع جازي فروخته وبار بديكر فروخته بها خزنة اول ابيع دوم درست شود ياني اجاب  
 في وبيع بار بايد دون قيل له كفتي ان بها رضا بابت اجاب في والله اعلم هذا اخر ما عرفت عليه من  
 فدا يدعي شيخ الاسلام نظام الدين فيما يتعلق بهذا القسم واقعة المتوب اقترعه مرضه الذي  
 مات فيه انه كان يبيع في صحته كرسه من فلان الاجنبي بيا وبنار يتي جازيا وقبض من الترتيب في هذا  
 الترتيب من فلان اهل يبيع اقران في كل الما ينع من غيبه بعد في الورد اجاب اهل افاضنا في زماننا  
 وان لم يثبت على جوابه ان يبيع اقران ولم ينع فقهه وزعموا ان هذا اقرار المرفوع بالدين  
 للاجنبي وانه يبيع من كل المال على ما يدر رواية محقق القوري وغيره من الكتب واجتبه لا يبيع اقران

ما يخط (او لا يخط)  
 المتباين بالابت  
 الوفاق

الامام

من المالك المصلحة  
 الكثيرة الوقوع  
 في حيا ونا

نظام الدين

ن

منه فبقيهم وليس كالمركب في هذا بل ان هذا اقرار من المرفوع سنيقا ومن ثبت ان المرفوع بمنزلة  
 ما لو اقرانه يبيع من ان يتي بانا ونبت له في ذمة دين المرفوع صدق ذلك لمرات ثم اقر المرفوع بغير  
 ذلك الترتيب بغير من ذلك المال وهذا الما سبق في انشاء هذه المجموع من الما بل التي تدل كل واحد  
 ان البيع الحايز ليس بغير من حيث وان يبيع الوفاق ليس بغير من محض في ذمة البائع وشهنا انه لو كان دين  
 كان البيع رقعا فلا يملك المشتري المتنازع وبكلك وشهنا انه لو كان دين لما جاز البيع وقابل  
 الترتيب لانهما بغير من دانه لا بغير وشهنا انه لو كان بالدين كسئل فله سهد فاشترى الطالب عند المرفوع  
 منه وقابل الخلفا لم لا ينعوه بغيره عند الوفاق على امر وشهنا لو باع بالوفا ولم يقبض الترتيب لا ينعوه  
 من يبيع من اقر قبل الترتيب وقد سبق وشهنا تجا الزكية من مال الوفاق على البائع ولا ينعوه له لو كان  
 اقرارا سنيقا ومن ثبت للمرفوع فاقا ينعوه من جهة اقرار في الكل من غيبه بعد في الورد لا ينعوه  
 ثبت له في العي لا اقرار يبيع منه في العي وكل من ثبت المرفوع فانه لا ينعوه في كاست دالي  
 حالة العي رعاية لحي الورد فيثبت الما يبيع فيمنه في الحال لاني ما معنى اصله ابيع الكبريت  
 هذه المسئلة باؤجه من في احكام المرفوع التي جفت ما من عند كتب في اقرار منها والله الموفق للصواب  
 واقعة القبول ادعى على اقراره ان اشتراه منه يتي بانا ادعى على ذلك المدا على  
 ذلك الحكم بالوفا عند القاضي هل يسمع دعواه الثانية ينعوه في لا يسمع له لا يمكن التوفيق  
 واقعة اقر في القبول مشتري الوفا كرب لا من لير في يتي بغيره فقبل لير اكر  
 اليه البائع مال الوفا من غير طلب المسمى وانفسه البيع بغيره وكره يملك البائع المشتري من الزاد  
 فيها هل يبيع المسمى او مثل المرفوع العمل على البائع ام لا فعلى من سئل المزارع ينعوه في يتي وهذا  
 افتيتانه بحمد الله اعلم فقلت غفرت ذنوبي ولو كانت الارض معن للاستغلا بالحفة  
 كما هو المعتاد كذا القدر في من يتي فلو قبل يتي يني ان ليس للبيع من المسمى من الزاد في  
 هذه الصفة اعتب زابا اقرار المشتري لا من سنة فاذن اليه البائع الترتيب من سنة حتى انفس  
 البيع بغيره لا ينعوه هذه الصفة في حق الما فالتوفيق يتي بانا لير تغاير لا اقرار حتى بغيره وهو المستاجر  
 وذلك ذلك ههنا واقعة القبول يبيع وان يتي جازيا وقبض الوفاق يبيع بها مرفوع  
 قبل يتي في اول يتي جازيا وقبض الترتيب ابيع بانا جازيا يتي في يتي في اول يتي  
 ولم يقبض مال الثاني حتى يتي بانا بغير ابيع يتي بانا بغير ابيع يتي بانا على اقراره هذا  
 المشتري بانوفا بانا ام لا اجبت رواه اعلم وهو رواية لوي بانا بانا بانا وفتي في

عنه

يكون

كسالة يخط

انه  
 انه  
 المرفوع في العي  
 من المالك المصلحة  
 الكثيرة الوقوع  
 في حيا ونا

فبيع المسمى  
 المسمى في العي

باناه







العين وان حفظه من ذلك انما واجب على راجع الشرطه لانه اذا رجع لم يحضر ذلك العين في مجلس الدعوى هل يعم دعواه هذه صارت واقعة الفتوى وينبغي ان يعم لان هذه الدعوى الدين في الحكمه قد ذكرنا ما يجب في بيان انواع الدعاوى من هذا المجموع واقعة الفتوى اذا اتى المستقر من بيان الفرض فاختفى المفروض فلم يظفر به المدين هل يفتى في المستقر من الفرض بطلب المستقر من ليد علم المال وينبغي على راجع المهوره لان ذلك انما في لو فعل كذا لك يتقدم فضاء وكونه مما يجنبه فيه لكن الكلام في انه هل يجنبه الى ذلك ذكرنا كذا في الدر خيرة اذا قلنا ينسب رجل الى الزنا بوفاء به عذرا فالما به الدراهم التي للطالب على الغريم على التكفل فتغيب الطالب في الغد فلم يجد التكفل ولم يظفر به فرفع امره الى القاضي فتغيب وكبلا عن الطالب وسلم التكفل المتكفل عنه اليه ببراءة قال صاحب الدر خيرة هكذا ذكره الفقيه ابو العباس في فتاواه وقال لو فعل قاض هذا اذا علم ان الحكم تغيب لذلك فهو حسن وقد مر هذا عن الناطقي في كتابه البين بطلان امرائه ان لم يقف الدين الغريم اليوم في لو قال بل الفقه على الغاية فبسط ثم التمام استند من لو محسن به دينار وكتب له صدق را اقرار بهذا القدر واسناب الفرض كل سنة يكمل اكا هو المهور وكل ذلك فعل المستقر قبل منظر المال ثم لم يفرض له بدفع اليه را اربعة دينار وحبس دينارا ومعنى ذلك سنو والمقر من معرفت مجمع ذلك هل يجب راجع الشرطه كاملا ام تنقص بقسط المحسن التي تدفع اليه المستقر كانت واقعة الفتوى وفي ما بل بيع او فاما يد على وجوب راجع كاملا وصودر به باع خرسه وقال لم يفيض انما حتى صحت من هل للبايع ان يرجع شيئا من العلم بقدر ما لم يأخذ من البائع ان لا يكون له ذلك ولا يبايع من مطالبه راجع كاملا للذمة التي بعد فضاء التعفف على قيل في قوله ينبغي بمقدار راجع في الفرض راجع بوا

الاداء من المسناب والنبوت من راجع ولا كذلك هنا لا يربح الخراج الوفا لو باع ولم يفيض النقص لا يمكن من بيع ثيابا من غير راجع ان المستري او يفيض البيع فيما باع وقال اما لو باع الكل وقال قبض النقص الذي هو مال الوفا ثم ادب بغف الترخيم من بيع نصف البيع بدون امانة المستند بالوفا لما ذكرنا انه ينبغي البيع بينهما يفيض نصف مال الوفا ولا كذلك فيما باع ولم يتبعض النقص ثلثا مع الوفا فقلت هكذا اعز حيدى شيخنا سلام برهان الدين رحمه الله وقد مرنا في ما بل بيع الوفا واحكامه وكل ما اوردنا من هذا راجع الترخيم

بما بطلي  
فيه نصيب القامح  
وكلما عز صدر القومض  
قيمه

الوفاء في عير باب

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

مطلوبه اوست نصف مال الوفا  
تکلیف من مع نصف المسعومه  
الامارة

اذا م

انما يجب الاجابة فيها بقوله مستغفر الله عن هذا الذنب الذي اذنبته  
 سبق المقارنة والمداينة والعقود من استغفار المستغفر وصول المال اليه وحصوله في  
 يده لم يوجد ما هو العقود في البعوض فكأنه لم يبق بعض العقود على ارجاءه مستغفرا  
 اولم يدخل البعوض من العقود على من قبيل المساجير فلم يبق عليه ارجاء لا بعد هذه القول منه  
 بل هو احسن واوفق بالنسبة لرفق الوصي او الموالي للاستغفار من اهل البيت والوقف  
 وبدل ارجاءه معهوده كونه اذ وقف وازال ما رسده وانما اذن كانت طاعة الفتوي  
 وقد اجاب بعض ائمة زماننا وان لم يعين على جوابهم ثواب الله اعلم ورد فتوى بهذا  
 اللغظ يكي مرد دیگری را وکیل کرد که صدای زمره را زو مکرر فرض کن و بدان احادیث شرعی  
 بکن تا این بوجه شریع بر تو واجب شود من از محمد یزدی و این وکیل ضایع فرموده  
 بود من کرد و مدتی بر من گذشت این وکیل پنج مرد محافظت داده باشد از موکل تواند  
 طلب کردن یا نی یبغی لست را بکنم و درایه المطالبه لان الوکیل بالاستغفار غیر صحیح فیکس  
 الوکیل مستغفر قال لیس لم مفرقا ایا ما له بنی الخ بر تو واجب شود من از محمد یزدی و این  
 وانه مجر و عید و الله اعلم بکی را مرد گرفت بنکاه داشتن عینی هر چه بیست دسه کاغد موصوف  
 و اوصاف کاخده گفت هل یصح ارجاءه کانت طاعة الفتوي واجبت انما تع وندکرها  
 فی فضل العقود التي یجب فیها النقص عند حکم المکبل والموزون وذوات الیم اذا جعل اجرة ما هو  
 من غامق واجناسه فی شرطه واقفنه الفتوي و حلال استغفار من ثالث ما لا و استا  
 المقرض علی حفظه من هو ملکها کل ثمره بکذا ما مات احد المساجير هل یفسخ ارجاءه فی حق الا  
 من المستقرضین المساجير من امر لا ذکر فی شیخ الاسلام نظام الدین نجار . . فی الفقهاء  
 باب الاجارة الناسه ولو اجر رجلان من رجل و اذا مات احد المجر من بطلت ارجاءه فی  
 نصیه ولی نصیب الخ یقبل علی حاله و كذلك لو استا رجلان من رجل فان مات احد ما و ذکره المحرر  
 بقر المسلبین ثم قال و ذکر اذا مات احد الثمارین یبطل الذکرانی نصیه و یبقی نصیه الآخر ذرها  
 فی فضل ما يجوز من ارجاعات و ما لا يجوز فی مایل الشیخ فی ارجاءه ثم ذکر بعد ذلك فی الفصل الثانی  
 عشرة من احکام المتعلقه بالفسخ فی فتوی محمدی السلام اما و چند رجل استا بوج من رجل و ارا  
 مشرک فیهم ثم دفع المذبح الی احد ما و قبل انفسخت ارجاءه فی حصته لان دفع المساجير لمتعلق  
 و قبول الآخر ذلک لانه الفسخ و ارجاءه کا تنفسخ بعض الفسخ تنفسخ بدمر الة الفسخ لا یرى ثم ارجاء

## الاجارة م

قوله

[illegible]

二



لو كان واحدة او دفع المستحق الفسخ اليه وقبل هو ذلك ينسخ الاجازة بينهما وطريقه ما قلنا قلنا  
والعلم في المسائل كلها ان السبوع الطاري لا يمنع صحة اجازة بلا خلاف مذكرة كبر من التوبة وقد استمر  
الصبح الذي عينين وفي طلوع الشمس ما يغنيك عن رطل واقفه التوبة دفع لما لا مال ولا امر  
بان يدفع الي فلان فرضا ويجعل له عند اجازة المهوسه دفع الوكيل المال الى المستقر وقد استمر  
المستقر من الوكيل على ان يحفظ عياد دفع اليه كل شهر بكذا مات المستقر الوكيل على ينسخ الاجازة بحسب  
ام لا ينبغي ان لا ينسخ لان من عقده له اجازة باق وهو الموكل وهذا لان التوكيل بعقد اجازة من  
المقرض توكيل بقوله العبد هو اكفط والتوكيل بقوله ااعمال صحيح نص على ان السدة واقفه  
الفتوى المستقر من المقرض عند عقد اجازة المهوسه على حفظ عين كل شهر بكذا في دكان الصكالك  
وامر المستقر من كذا الوكيل بالقرض وبدل الاجازة وترك المقرض العين المستقر على حفظه بعد  
ما قبضه المستقر من عند الكاتب ليلت ما هيته واصا في مستقضى الوكيل دفع على ذلك اشهر ولم  
يكاتب الكاتب الوكيل بتمت من الزمان والعين عنده هل عدا جوا كحفظ لتلك الدنانير ام لا انفتحت له يجب  
واسه اعلم وهذا لان المستقر على ما جرد هو المقرض مطلقا كحفظه فكان له ان يحفظه يد كل من  
يعتمده وقد اعتمد هذا الكاتب على ذلك حيث تركه عند كلف وانه يعلم المستقر ورضا في موصوفه  
هذا واسه اعلم واقفه التوبة دفع المقرض العين المستقر على حفظه الى من ليس له عياله  
باكفط يحفظه زمانا هل يحك لتلك المدة ارجا المستقر ام لا فانفتحت له لوجوب واسه اعلم وهذا  
لان الرواية محفوظة ان لا جبر على العبد اذا لم يشرط عليه ان يعطى ذلك بنفسه له ان يبيع فيه بحجة  
مما به هذا لم يشرط على المقرض ذلك فله ان يحفظ المستقر من ذلك العين سيد من ثا وثا ثا ثا  
ان العين وديعة في يد المقرض وليس للودع ان يودع في عياله لاننا نقول هذا ابداع ضمنى لا يقصد  
والعينات تحالف القصد بطل ما عرف واسه سبحانه ونفعنا الله

## الفصل الحادي والعشرون

في ما يبرى من الحق للثابت في اصله الولد والارث وما لا يبرى وما يبرى الى احد مما دون  
الارث قال محمد رحمه الله ولو ان جارية لم يلم احراز العدو بدارهم فدخل سلم دارهم في سوتهم فوجوه  
له فافرجى الى دار الاسلام فلذلك القديم باخذها بقتلها يوم قبضه الموهوب له ان شاء فان قطع احد يد  
منه الموهوب له واخذ الموهوب له ارش البدن فلذلك القديم باخذها بقتلها يوم قبضه الموهوب له حكم الهبة  
ولا يخرج من قيمتها بسبب قطع البدن ولا سبيل الى ذلك القديم باخذها بقتلها يوم قبضه الموهوب له واخذها بقتلها

منه

منه

منه

منه

منه

مقدم حكم سرية عالمي القديم من حق لاخذ في الجارية الماسرة الى ولده ولم يحكم ببراءة هذا الحق  
الى الماسر في ب التوبة لم يحكم ببراءة الموهوب من حق الرجوع في الجارية الى الولد ولا الى الماسر  
فان الجارية اذا ولدت ولدا ان يرد الموهوب له او قطع به واخذ الموهوب له الماسر يرد رجوع الواهب  
من الهبة فانه لا سبيل له على الولد ولا على الماسر في البيع انما سدد حكم سرية الماسر من حق الاسترداد  
في الجارية الى الولد والى الماسر جميعا والرجوع في ذلك كما لا يقول بان حق الواهب في الرجوع وان كان  
ناثبا في الموهوب لانه لا قرار له فانه يطل بزوالم الموهوب سواد حصل الزوال بعينه بان باع  
الموهوب او وهبه من غير ان يصدق به لا يبيع للموهوب من الرجوع اصلا قلنا واخوة العين اذ لم  
يكن مسترا الا يبرى الى الولد ولا الى الماسر لان ما لا قرار له وجوه ووجهه بطله في حق احكام  
الابري من الوكيل سدا اذا اشترى قريب نفسه لا يفتق واذا اشترى زوجة لا يفسد النكاح ولو  
كان الملك يملك ذلك او لم يملكه لم يفتق من الوكيل ولكن لما كان ملك الوكيل ملكا لا قرار له لم يغيره  
حق من من احكام كذا هذا وحك ذلك حق العينة قدر الزنوة في البينة بعد حيا وان احوال لما كان  
حقا لا قرار له فان المالك سبيل من نقله لا عين او لم يبر الى الولد نكاح الواهب الرجوع في  
لما كان حقا لا قرار له لم يغيره من سرية الى الماسر والولد واما حق البائع في استرداد البيع بحكم  
فد البيع حق ثابت في العين وانه مسترد او اراد الشرب ان ينقل حقه الى غيره حال قيام العين لا  
يندره علم ولما اراد المستر بملكه اذ ملكه بده لا يطل حقه في استرداد اصلا فان الشرب يقوم قيمته  
في احوال كلها واسترداد العينة كاسترداد العين ولما سمحت فيه لغيرها ما مقام العينة اذا كان حقه في العينة  
حقا مستردا كان حق البائع اقرب من حق الواهب فببر حق البائع الى الولد والى الماسر ولم يبر  
حق الواهب الى الولد ولا الماسر لظهور مزية حق البائع على حق الواهب ولينظر اخطا وبيعه حق الواهب  
من حق البائع بيقا فاستردا واما حق مولي الماسرة الماسرة من حق الواهب دون حق البائع في البيع بيقا  
فاستردا ما حق الواهب فان حق الماسرة في الماسرة لا يطل متى ازال التملك من جميع العد والماسرة  
ملكه بضمه بالبيع او الهبة حتى كان له ان يخاصه الماسرة من الشرب الثاني ومن الموهوب له لا يطل متى  
زال الماسرة ملكا حقا بان سدا ثانيا وحق الواهب لا يطل بزوالم الملك من الموهوب للموهوب على كل  
حال فلكان حق الماسرة فوق حق الواهب من هذا الوجه واما دون حق البائع في استرداد لان حق  
البائع في الماسرة او لا يطل بزوالم البيع من ملك الشرب سدا زال بضمه او بغير ضمه وحق الماسرة  
لا يطل متى زال الماسرة من ملكه من بضمه وحق البائع من قولنا ان حق الماسرة من الماسرة من حق

منه

منه

منه

منه



البيع وفوق حق الواهب قلت لو كان حق الماسر من نظير حق البيع في البيع التام لسري حق الوالد والارث  
 كحق البيع ولو كان نظير حق الواهب لما سري الى الولد والارث جميعا كحق الواهب فاذا كان بينهما اخفاه بحق  
 البيع في حق الولد واخفاه بحق الواهب في حق الارث قلنا سري الى الولد والارث كلاهما بالبيع  
 من غير ان يكونا على هذا الوجه ولم يجعلنا العكس لاننا لو علمنا بنسب حق الواهب في حق الولد وقلنا ان  
 حق الماسر من لا سري الى الولد مع ان الولد جزء من الماسر بل من ان نعلم بهذا النسب في حق الارث  
 وان لم يسم من اهل الماسر حصة بل هو درهم او دينار من طريق ادبي في يعطل العمل بالبيع اما لو علمنا  
 بنسب حق الواهب وقلنا ان حق الماسر من لا سري الى الارث في ليس بحزم من احوال الماسر حصة  
 بالارث ان نعلم بهذا النسب في حق الولد وان جاز من احوال الماسر حصة في جميع العمل بالبيع فلاجل  
 هذا العمل علمنا على الوجه الذي ذكرنا كلاهما بالبيع وصار الجواب في الماسر نظير الجواب في المالك اذا جاز  
 موجه لئلا ياتي في كناية سري الى الولد ولا سري الى الارث في المالك الجاني اذا كان جارية  
 ولدت ولدا واختا والمولى دفعت له ولدا ولو قطعت يداه واخذت ارجله لم يخلو له من دفعها  
 بدون الارث بل ذكر شيخنا السلام في المالك اذا جاز في باب ما عجز العبد ونياضه المولى  
 بالتمسك بالاول او بالثاني لا فرق بينهما في الجبر اذا جاز في كناية ثم ولدت ولدا بعد ذلك لم يخلو له من دفع  
 فانه بدفعها دون الولد وهي مئة الكاح الصغير فرق بين هذا وبين ما اذا استملك ما لا ثم ولدت ولدا  
 بعد ذلك فانما يتبع مع الولد بالدين فقد سري الدين الى ولده الكاوت بعد الدين والنجابة لم تسري  
 ولده الى الارث بعد النجابة والفرق الصحيح بين الولد والارث بعد النجابة ان لا يدخل في كناية لانما جاز  
 ولدت لم يكن لولي النجابة في ارثه النجابة لانه لا حق مستقر في سري الى الولد اما المالك اذا جاز  
 المستقر العين وانما قلنا بان لا سري الى النجابة ملك له حق مستقر اما المالك فلا اشكال لان  
 الالة النجانية تنفصل النجانية قبل الدفع لم تفر ملكا لولي النجانية لان النجانية لا سري الى النجانية  
 عن ملكه بالدفع وبشرط استيفائها على ملكه لانه ان كان معنى جازا والبيع وان يمتنع زوال ملكه  
 ولهذا نفذ نفقات الولي فيها بعد النجانية وانما كحق المستقر لان العين انما يثبت اذا صار  
 صاحب الرقبة ممنوعا عن الرقبة في رقبته او منفعته ويتعلق حق ولي النجانية بالرقبة لم يفر  
 المولى ممنوعا عن الرقبة لان رقبته لا منفعته اما في رقبته فانه يملك فيها وهيبة رقبته  
 ولي النجانية ام يخط وانما في منفعته فانه يورثها ويختارها ولا يتبع من ذلك واذا لم يمتنع من غير  
 الرقبة لاني رقبته ولا في منفعته كان حق ولي النجانية في العجز مستقر فلا سري الى الولد والارث

حق م  
 ودفعها م  
 خطا م  
 ولدا م  
 في الالة م  
 استقار م

البيع

الغنية نذر الزكوة بعد جاز لان احوال لما كان غير مستقر لا يقع صاحب المال من الفقر فيه لان  
 في منفعته لم يسم ذلك في الولد المستقر من المال الذي وجب فيه الزكوة كذا هو في مال الدين في حق مستقر  
 الالة المدبونة حتى صار المولى ممنوعا من بيعه وهبته فجاء لسري الى الولد وكان كحق النجانية والندبر  
 لما كان حق مستقر في الرقبة سري الى الولد وكذا حق النجانية سري الى الولد لانه حق مستقر  
 العجز حتى صار المالك ممنوعا من سرائه في رقبته وجاز صوغه والركوب على الرقبة ممنوعا  
 من بيعه وبخلاف النقص من حيث لا سري الى الولد لان المستقر في النقص من الرقبة والرقبة والولد ينوله  
 الرقبة لجزء الرقبة ولذا لم يمتحى الولد اذا وجب النقص من رقبته ولو خلاص الدين فانه يتعلق  
 برقبته والولد ينوله من الرقبة فجاء لسري الى الولد ولا يدخل كسبه في النجانية لانه لا يدخل ولد النجانية  
 فكسبه اولى بترك ان النذير سري الى الولد ولا سري الى النكاح فلا سري الى الولد ولا سري  
 الى النكاح بل اذا جاز على احد فاختار المولى لارثه فانه يدفعه كذا سري في حق الولد وسري في حق الارث  
 بدفعه مع الولد كما ان الولد حدث بعد النجانية وهو متعلق عنها حال الدفع فالارث كذلك وهو النوف  
 بينهما وهو لارثه ولان مستقر منها من حيث النجانية وفصل الدين منعت لا معنى لان لارثه  
 خلفت القاتية فيكون قاتيا مقام القاتية ولو كان القاتية قاتيا لاشد ان يمتنع في حق سري لانه قد ا  
 يجب دفعه مع خلو قاتيا الولد فنفسه من سرائه من حصة وهو اما حصة فلا اشكال واسا حصة فلا ان  
 الولد المستقر ليس غلف عما كان مستقرا قبل النكاح بل غلف في ذلك والشي لا يجوز لارثه من خلو  
 نية واذا لم يمتحى سرائه وفصل الدين منعت ولا حتى لم يجب دفعه مع سرائه في حق سري لانه قد ا  
 من سرائه ان لو دفع في بطنها ولد فلا جاز سري الى الولد مع النكاح كالزكوة بعد ما وجب فيه الزكوة  
 اذ لا سري الى الولد ولو قطع سري منها وجب الهدى سري الزكوة في البدن فذلك هذا وحكي  
 عن القاضي الامام جاز الدين الرقبة معني وهو كان خالصا صاحب المحيط رحمة الله ان قال في الحكم  
 الشهيد رحمه الله في المحض ان حكم النجانية سري من ارم الى الولد وان رجع رحمه الله في الباب الثاني  
 من رهن الجاه ان حق المحض في سري الى ولد النجانية ذكره صاحب المحيط في وخيرة والله اعلم  
**الفصل الثاني والعشرون**  
 في ما يملك وما يتعلق به اجمع اجماعا على ان كل طلاق بائن به وروى في سرائه على الله  
 عليه السلام ومن جاز من العجاية رضى الله عنهم وقال ان في منع حتى لا يتبين بعد الطلاق عند  
 وهو قول ابن عباس ولو فقي قاض يكون منقضي قبل ان يتبين وقبل ان يتبين في النفقة في المحض

منفعة م

بها م

ولها م

او وجب العضا  
 ونه بطنها ولرثها  
 الدنر

لان م

يوم م

ملكها م



وكان يلفظ البس والسند الابن عباس منه قول **يقبل** لا وهو طلاق بين بالانكاف **وذكر** بعض خلافي كل موضع  
 عند ختم لفظ الطلاق **وكذا** ذكره الهجره **وذكر** الحاربي **وذكر** من العيا **قال** لا يبيّن **بما** ذكره  
 النكاح **من** جعل الكتابات حتى لا ينعى الطلاق الابنة او بدالة الحال **بمع** فيه بينه الثالث **دون** الاخير كان  
 سائر الكتابات **وان** قال الزوج لم اذكر الطلاق فان النكاح **وليس** فيه معنى تعين احد النوعين فلا  
 ينعى **لان** كان بالانكاف **قال** خالفك على البس **در** هم لم قال **لم** اعني **ب** الطلاق لا يصدق لان احد  
 وطلبه يعين لا يخرج من النكاح **كذا** ذكره الهجره **وفي** الصوري **قال** خالفك على كذا **وهو** ما لم يعلم لا يظن  
 ما لم يقبل **ويصدق** ترك النية **بانه** خاصه **ولو** قال خالفك **دون** الطلاق **فكانت** قبلت **ببطلان**  
 حتى **من** لان الطلاق **وقع** بقوله لا يقول **وذكر** خلع الهجره **اذا** قال **لما** بعثك **لا** ينعى الطلاق **لما**  
**تقبل** **استنبت** **ولو** قال **لما** خالفك **دون** الطلاق **بمع** **لم** **الخلع** **فذكر** **بمع** **لفظ** **الخلع** **وقد** **لم** **يكن** **لفظ**  
 البيع **والسند** **وقد** **لم** **يكن** **بالفارس** **سنة** **فلو** **قال** **لما** **كانت** **سنة** **لامرأة** **سنة** **فوز** **وختم** **لم** **تغلي** **سنة** **فريدم** **هل**  
 ينعى الطلاق **كانت** **واقعة** **الفتوى** **ذكر** **صاحب** **المحيط** **في** **قوايد** **عن** **محمد** **ابن** **الفضل** **قال** **لامرأة**  
**تراض** **وختم** **لم** **يقبل** **هي** **فريدم** **فلما** **لم** **يقول** **فوز** **وختم** **الطلاق** **بمع** **ولا** **لا** **ذكر** **عناق** **لا** **اصل**  
**قال** **لعبد** **وهبت** **لك** **نفسك** **اذا** **بعثت** **نفسك** **بكذا** **لا** **يعتق** **لما** **قبل** **كذا** **اذكر** **قوايد**  
**اما** **لو** **قال** **لامرأة** **سنة** **فوز** **وختم** **بكذا** **امس** **المال** **لا** **ينع** **الطلاق** **بدون** **فبولا** **وان** **ظاهر** **في** **زيادات**  
**العنا** **في** **الخلع** **والطلاق** **على** **المرحبات** **الزوج** **بين** **وتعني** **للطلاق** **بقبولها** **ومر** **جانب** **المرأة**  
**معاضة** **حتى** **يوضع** **امس** **او** **باع** **طلقاتها** **منها** **ثم** **رجع** **او** **قام** **من** **المجلس** **قبل** **فبولا** **لم** **قبلت** **هي** **في**  
**المجلس** **او** **كانت** **غائبة** **فقبلت** **في** **مجلس** **على** **صحة** **لانه** **تعني** **فلا** **يطلق** **لما** **في** **مجلس**  
**وسمى** **على** **وراء** **المجلس** **ففرجه** **وراء** **بمع** **الرجوع** **بمعنى** **معلق** **بشرط** **المقبول** **فاذا** **قبلت** **بمع** **ولو**  
**بدأت** **المرأة** **فكانت** **اختلعت** **منك** **نفسى** **بكذا** **او** **استنبت** **منك** **بكذا** **فقبل** **قبول** **الزوج**  
**رجعت** **او** **قامت** **من** **المجلس** **بطل** **وكذلك** **لو** **كان** **غائبة** **فقبلت** **فقبل** **كان** **بطلا** **لما** **ذكر** **انه**  
**من** **جانبها** **معاضة** **فلا** **يفرجه** **وكان** **هذا** **نظرا** **العقد** **فبمع** **الرجوع** **عنه** **ويطلق** **لما** **من**  
**المجلس** **ولا** **يتوقف** **على** **وراء** **المجلس** **لانه** **اذا** **كان** **الرجوع** **على** **ما** **اذا** **كان** **من** **جانب** **وكل** **حكم**  
**ذكر** **انه** **في** **الخلع** **من** **جانب** **المرأة** **ففي** **البيع** **والنكاح** **والسنة** **من** **الجانب** **من** **الرجوع** **لذلك** **لان** **هذه** **العقود** **معاضة**  
**من** **الرجوع** **والرجوع** **بطل** **بقاها** **من** **المجلس** **وبقي** **انها** **كذا** **اذكر** **العنا** **في** **زيادات**  
**وذكر** **الشيخ** **الاسام** **ابو** **يكر** **بن** **حامد** **سنة** **له** **الزنا** **ان** **الخلع** **والطلاق** **على** **مال** **من** **جانب** **الزوج** **بمعنى** **فعل**

مل  
 عن الزنا ويكوه عن  
 كونه عن كونه  
 وقضاء لانه  
 لم يذكره لا صدق

عن الزنا ويكوه عن  
 كونه عن كونه  
 وقضاء لانه  
 لم يذكره لا صدق

ايضا

سطلان

للطلاق بقبولها فبما فيها احكام البين حتى لو باع طلاقها منها بالف درهم ثم قام وذهب والمرأة جالسة  
 لم تقم ولم تخطه على كونه الطلاق بعد قبالة **وكذلك** **المولى** **اذا** **قال** **لعبد** **بعث** **نفسك** **منك** **الف**  
**درهم** **لا** **يطلق** **حيثما** **العبد** **بقبام** **المولى** **ولم** **يكن** **المولى** **والزوج** **الرجوع** **عنه** **ويكوه** **لانه** **لا** **يطلق**  
**استنبت** **طلقاتي** **منك** **بكذا** **او** **قال** **العبد** **استنبت** **نفسى** **منك** **بكذا** **كان** **لما** **الرجوع**  
**فاذا** **قبل** **قبول** **الزوج** **والمولى** **ويطلق** **الكتاب** **بقبام** **والكتاب** **واحد** **من** **المتعاقدين** **الرجوع** **فاذا** **نكح** **قبل**  
**قبول** **الرجوع** **والبيع** **والسنة** **والنكاح** **ويطلق** **حيثما** **صاحبه** **بقبام** **ولا** **اصل** **هذه** **ان** **من** **الرجوع** **من**  
**خطابه** **فوق** **لا** **يطلق** **خطابه** **بقبام** **درهم** **لا** **رجوع** **له** **لا** **يطلق** **بقبام** **واصل** **ذلك** **فوق** **الرجوع** **لامرأة** **اذا** **كانت** **لا**  
**ادرك** **بيدك** **لما** **لم** **يكن** **له** **الرجوع** **عن** **كلام** **فوق** **لا** **يطلق** **بقبام** **لان** **القبام** **دليل** **لما** **ومن** **خرج** **اعراضها** **اجل**  
**فكيف** **دليل** **وذكر** **الشيخ** **ابو** **جعفر** **في** **زيادات** **الخلع** **والطلاق** **على** **المرحبات** **الزوج** **بين** **على** **المرحبات**  
**كانت** **ان** **قبلت** **فانت** **طالق** **فيعتبر** **ذلك** **على** **المجلس** **لان** **كانت** **خاصة** **وعلى** **مجلس** **العلم** **لان** **كانت** **خاصة**  
**وذكر** **الشيخ** **الاسام** **ابو** **البشر** **باب** **الخلع** **من** **طريق** **اصل** **اذا** **قال** **الرجوع** **لامرأة** **خالعتك** **على** **الف** **درهم**  
**بشرط** **قبولها** **في** **المجلس** **لان** **لا** **يطلق** **منك** **بما** **يطلق** **منها** **فكان** **في** **معنى** **البيع** **وعنا** **لا** **يشترط** **القبول** **في** **المجلس**  
**كذا** **اهنا** **وهذه** **الاراء** **في** **طريق** **بما** **السلام** **وجواب** **السلام** **يطلب** **في** **مجلس** **فان** **قبلت** **في** **المجلس** **مع**  
**الخلع** **والرجوع** **فمن** **بطل** **لا** **يعتبر** **ذلك** **فقبلت** **وكذلك** **المرأة** **لو** **كانت** **لها** **زوج** **اذا** **خلعت** **على** **الف** **درهم** **بشرط**  
**اجواب** **في** **المجلس** **وكذلك** **لو** **كانت** **طلقت** **او** **قال** **الزوج** **طلقتك** **على** **الف** **درهم** **بشرط** **القبول** **في** **المجلس**  
**او** **قال** **الزوج** **خالعتك** **على** **الف** **درهم** **او** **ادرك** **لرجوع** **لا** **يجوز** **لان** **بمعنى** **الطلاق** **معلق** **القبول**  
**والبيع** **لا** **يجوز** **لان** **لا** **يطلق** **بقبام** **عن** **المجلس** **لان** **ما** **اذا** **كانت** **اختلعت** **على** **الف** **درهم** **او** **ادرك**  
**ان** **رجع** **مع** **الرجوع** **ويطلق** **بقبام** **عن** **المجلس** **لان** **الخلع** **في** **جانبها** **فليس** **بمعنى** **بكذا** **اذكر** **الله** **لا** **يطلق**  
**على** **انها** **كانت** **من** **جانبها** **نفسى** **حتى** **لا** **يكن** **الرجوع** **عنه** **ببطلان** **بقبام** **عن** **المجلس** **حتى** **لو** **قبلت** **في**  
**مجلس** **لرجوع** **مع** **الرجوع** **عنه** **ما** **قال** **صدر** **السلام** **انه** **خاطبه** **هذه** **السلام** **وجواب** **الخاطبة** **يطلب** **في**  
**مجلس** **فان** **قبلت** **مع** **ولا** **لا** **يطلق** **الخلع** **من** **جانبها** **تعني** **لطلاق** **ومعنى** **الطلاق** **بشرط** **القبول**  
**في** **المجلس** **كما** **ذكر** **الشيخ** **ابو** **جعفر** **استنبت** **نفسى** **والخاتم** **بطلان** **الخلع** **من** **جانبها** **ببطلان** **بقبام** **دون**  
**قبام** **ومر** **جانبها** **ببطلان** **بقبام** **كل** **واحد** **منها** **عن** **المجلس** **في** **قوايد** **حديث** **بعدها** **سنة** **قال** **سنة** **فريدم**  
**فقام** **الزوج** **ثم** **قال** **فوز** **وختم** **لا** **يعلم** **الخلع** **سنة** **قال** **عنه** **فبمع** **الرجوع** **من** **سنة** **فريدم** **اي** **فلا** **تبرؤ**  
**وسمى** **سرا** **خرك** **فذهب** **فلا** **لا** **يقبل** **لنكح** **الزوج** **رجعت** **عنه** **ذلك** **لا** **يعلم** **الرجوع** **ولا** **الرجوع**

ثم قال

وان شئت فانت طالق

سنة



ما يطلب  
صحة قول الزوج  
من قول غيره

برجوعه حتى اجاز رسول الزوج ما قال اولاً قبل الزوج فقبوله باطل لان الرجوع منها صح من غير علم الرسول  
لانها لم تنقض العقد اليه وانما باسرت بنفسها ونولته امره بالرجوع فصار رجوعه صحيحاً والرجوع صحيح  
يعزل الرسول ولزم به ما كان قال ذلك بحكمه الزوج فلم يسمع الزوج كلامه حتى رجعت عن ذلك  
صح رجوعه لان اخلع من جانبها بسلك بسلك البينة غاب فيه رجوعه قبل قبول الزوج وهذا  
اذا باسرت اخلع بنفسها ثم ارسلت رسولاً بان يجر زوجها فان قال لرجل اخلعني من غيري بالث  
درهم او قال لزوجي اخلعني بالث درهم ثم رجعت عن ذلك او قبل الزوج لا يخلع بوجوبه ثم خالها  
المأهولة كما امرت فذلك جائز عليها لانها لم تقول لا من نفسها ولكنها وكلت غيره وهو ضابط وصار كقول  
الزوج وان بدون علمه لا يعمل بها هذا في ما اخلع والعتق على امر الزوجة بات وتعلق اخلع  
بشرط من جانب الزوج يصح ومن جانبها لا يصح وقد مر ان اخلع اذا كان معلقاً بشرط بان قال ان خلعت  
الدار فقد خلعتك الف وسم بغيره قبله بعد وجوب الدار وكذا لو قال من امره كل امرأة اتوجه  
فقد بعت طلاقاً منك هكذا قال في قوله اياه بعد الزوج حتى لو قبلت بعد الزوج او قالت شريت  
طلاقاً منك الطلاق عليه ولو قبلت قبل الزوج فليس شيء لان هذا الكلام من الزوج يخلع بعد الزوج  
فانما يشترط العتق بعد ولو خالها بشرط المرأة لنفسه خياراً جاز عند أبي حنيفة وقال لا يلحق  
ولو بشرط الزوج الخيار لنفسه لا يلحق بالاجماع والعرف له ما مر من اخلع من جانبها يميناً وانما يخير  
فانما للخيار ومن جانبها مائة وخمسة وانما قال به الخيار وفي فوايد على نظام الدين حاله امرته وقال ان لم  
اؤد اهدل الى اربعة ايام يكون اخلع طلاقاً فصدت المدة ولم يؤد قال هذا بمنزلة اخلع بشرط الخيار  
وقد مر ان ما قبل الشوط من قبل وفي فوايد ايضاً قال كلاماً من شرطه والى اذ اومت بطلاقاً بغيره  
مما اراد كذا في طلاق شو ديان اجاب شيخ الاسلام بربان الدين وهو والله شوداكر سرخند  
وبها ايضاً قالت لزوجها من اذ قد سرتني وباني من سرخند فقال الزوج انك تراضين معي نيت من  
فزوجته من اذ قد سرتني وباني من سرخند فقال الزوج انك تراضين معي نيت من  
اكرام من سرخند خوشتن فريدم فقال الزوج فزوجته من اذ قد سرتني وباني من سرخند فقال الزوج انك تراضين معي نيت من  
ما يوجب ذلك خلف صحابي ولما اراد به التعلق لا يصح ما مر من اخلع الذي سجد ام وفي نفقة  
اخصاف رحمه الله اختلفت على ترك الولد عند الزوج صح اخلع وبطل الشرط لان اخلع  
لا يبطل بغيره وطالبه بغيره ان يكون بغيره اخلع لولد حق الولد فلا يملك كمالاً او ذكر في النوازل  
اختلفت من زوجها بغيره ونفقة غيرها وعلى الزوج ان ينفقها فانك الولد ابنته وانما وارث

كانه  
مطلقة على امرته  
عند الزوج

والا فله  
فانه وقت  
الطلاق  
والا فله  
فانه وقت  
الطلاق  
والا فله  
فانه وقت  
الطلاق

ما يطلب  
صحة قول الزوج  
من قول غيره

بنفسه المدة كان الزوج ان يرجع اليها ببيعة نفقة الولد في الدرة التي لم تترك الولد فيها لانها منعت عن  
ايقار بدل اخلع وكان عليه ببيعة بدل اخلع كالاختلفت على عهد ووارث العبد كان عليه ببيعة العبد  
وفي مجموع النوازل اختلفت بشرط لا يلحق شيئاً من اخلع ففعل الزوج يقول انك لفرجت والمرأة  
تقول لم افرج فاقول قول الزوج وهذا كالاختلفت يقع بينهما في اكلت وذكره العبد المرأة قال في  
هو شين فريدم بآنك يحرم ابدانك سال وخرجته خانه تراقول الزوج فزوجته اكرام باني  
وندا فادسية كله على يكتفي بالعتق المجلس ولو قال اكرام من سرخند بوي يشترط كاداني  
مجلس اخلع واسأل الولد تلك المدة ثم يقع الطلاق بعد معنى المدة وفي ايمان مجموع النوازل سلمه  
ذكر ما في فعل ما يطلب من الشرط وفي منفق فتاب الديار قال سرخند معال بديان شرط  
كدرهم صحت اذا نكح وسيا من رسالته فزوجته ابن زين بعض قاشات وسنايد وبعض في  
قال كذا ما ايج ازان دي است همد نوسا دخله درستي بنوه واسلمه وهذا موافق لقول القاضي  
الاسام المروزي في تلك المسئلة وعلى ما ذكره من الدين في تلك المسئلة بيني للربيع الطلاق فخير  
المرأة على تسليم القاشات وقد مر في ذكره طلاق فتاوى الديار اخلص الزوجان فقالت  
نواز شرمي روي طلاق كن كفت من سرخند بوي فزوجته شوي كفت فزوجته بشرط انك اكر  
دوسا راينام قال من روي طلاق في سنة ازانك شوي خلع را تعين كذا في سنة قبول  
ديكر باينام را اذن بعد از وجوب شرط ولا يجب كذا اذن يافته بوي بعد از وجوب شرط  
الزوج بوي كذا من فريدم طلاق شود بعد از دو ملك كذا ما علمت واسلمه وذكره الدخيز لو قال  
لزوجته بوي طلاق بديان شرط كذا فلا خير بديني طلعت لشرط في المجلس وذكره صدر  
الاسلام ابو البيرة باب اخلع من سرخند اصله رجل قال الامر له ان يطلق من اعطيت الف درهم او  
قال لزوجتي الف درهم فانه يقتصر على المجلس فان جات بالالف في المجلس واوت طلعت وان  
افترقا من المجلس قبل ذلك ثم جات بالالف لا تطلق وهذا ان قول الرجل لرجل امرته لرجلتي الف  
ودرهم او اعطيتني الف درهم فان طلق طلبت عليك كالف عنها بازاء الطلاق وطلب اعطتك كالف  
ولم يوجد دليل يدل على انه يطلب فيما وراد المجلس وهو الطالب الحال يقتصر على المجلس فان جات  
بالالف في المجلس يقع الطلاق وانما لا وهذا اختلف ما اذا قال كذا لامرته لرجلتي الف درهم  
او مني اعطيتني فانه لا يقتصر على المجلس لان معنى جات عن شرطه فكان هذا قوله في اني وفي لوطيني  
سواء وكذا في معنى من عند ما وعند لي صنفه ولسان قد يحى معنى كلمة ان كما ان هنا يخلع

ما يطلب  
صحة قول الزوج  
من قول غيره

فانده

بالالف

انهم

الدرهم



المراة منه الوقت ينصير هي كلمة متى سوا لا لوجعل المراد منه كلمة ان يطل الكلام بالقيام عن المجلس حول  
 بمعنى كلمة متى لا يطل ان يقيم عن المجلس فلا يطل بالشك فاحاصل ان قوله ان اعطيني الف درهم لو انا  
 اعطيني الف فان كنت كذا ارا بضع الطلاق مالم تعط الا ان في قوله ان اعطيني يفتقر على المجلس  
 اعطيت المجلس يقع وكذا لو اقول ان اعطيني الف درهم او متى اعطيني لا يفتقر على المجلس  
 ولو اعطيت في غير ذلك المجلس يقع الطلاق ثم اذا جاز بالالف في المجلس اجمع يجوز ان يقع على القول  
 ومعنى قولنا انه يجوز على القول لئلا يترك في ذلك اذا خلت بينه وبين البذل و يطلق قبل او لم يتبل  
 وهذا عندنا وعند غيرنا لا يجوز على القول قال وهذا بخلاف ما اذا قال للمرأة قلتي فان طلق او ان  
 كنت فلانا فان ذلك لا يفتقر على المجلس لان ذلك يعلق الطلاق بشرط محقق فكان بيتا محققا  
 وفي الايمان لا يطلب تحميل الشرط في المجلس خلاصه ما اذا قال لزوجتي الف فانك لاذانية  
 معاوضة فكذا اذا كان باب الخلع من شرطه فليس فباس هذا المآل لو قال لزوجي استرني  
 منك بكذا فقال لزوجي بعت اذا اعطيني او قال فزوجني فممن جاز في بضع الطلاق مالم  
 يدفع اليه بدل الخلع اما في المجلس او في غير المجلس كما اذا قال له انت كذا اذا اعطيني الف وقد مر ان يعلق  
 الخلع من جانب الزوج صحيح ولو قال استرني نفسي منك بكذا فقال لزوجي فزوجني فممن جاز في بضع الطلاق  
 ممن يرد يعني بدل الخلع ان دفع اليه فذلك الخلع صحيح الخلع ولو قال للمرأة اعطيني الف  
 وتوكل ان البذل مشروطا من جانب الزوج فقالت استرني نفسي منك بكذا اذا اعطيني او  
 قال فزوجني فممن جاز في بضع الطلاق مالم يرد له من رسل الخلع البذل الخلع يفتقر على المجلس  
 فان باب البضع اذا قال فزوجني فممن جاز في بضع الطلاق مالم يرد له من رسل الخلع البذل الخلع يفتقر على المجلس  
 والخلع من جانبها معاوضة وينبغي له بضع ولو لم يرد له ذلك الشيء الخلع لا يفتقر على المجلس لان الخلع  
 من جانبها معاوضة فلا يوقف على ما يرد له من رسل الخلع البذل الخلع يفتقر على المجلس  
 لما انت طالق على ان يعطيني الف درهم فكذا قوله على الف درهم سوا حتى اذا قبلت المجلس بطلق  
 ولا يشترط الاطاعة وبشرط القول في المجلس وبالشروط يقع الطلاق بغيره المالك ولا ينع الطلاق  
 الا بالقول قال ولو كان للمرأة علم الف درهم فيها كتاب لان الف صارت واجبة عليها وان  
 نزلت على ما عطاها والدينان متى كانا من جنس واحد وما حالان بينا فان في قوله اعطيني الف  
 من هذه المتأصلة لان الطلاق معقوب عطاها الف فلا ينع فكذا المتأصلة وكذا في باب  
 ان دس من طلاق اجماع لو قال لا رأت بعد الخلع ان طالق على ما لفت بضع الطلاق كما يقوله ولز

طالق فان

مطلب  
 واما كذا الخلع على الف  
 وكذا كذا الف على الف  
 الف درهم وبيتا صا

او اذا اعطيني

فلا ينع

كان رايد في المال وان قبلت هذه المسئلة استخرج جواب مسلم صارت وانما الفتوى  
 وصورتها مردى راياون خود وبار خريد شده است در عقد خريد و فروخت دوم دن سوي  
 كنت كبد ودينار بخر و تاك طلاق و بخر بدم زن كنت من ده دينار و بخر بدم  
 نوم طلاق و شوي كنت من بدين شرط ادم هل تطلق لنا اجبت نعم تطلق فلما ذكر  
 المال واسه اعلم واذا حالها على ما لم يرد المهر قبلت بفسط المهر عند بل حينه خلافا  
 لما كذا في العيوب والذخيرة وكذا في طهر الدين فنادوا واذا حالها على ما لم يرد المهر  
 المهر قبلت بلزها البذل و اما حكم المهر فان كانت مدخولا بها وقد قبضت مهرها البذل  
 فحب و ما يرجع احد على صاحبه في قولهم جتقوا ولزم يكن مدخولا بها وقد قبضت مهرها فغند  
 له حينه رهاه لا يرجع الزوج عليها الا بالبذل وعند ما يرجع عليها بالبذل وينصف المهر لزوج  
 يكن المهر مقبوضا فغند بل لا ترجع الزوج عليها الا بالبذل وعند ما يرجع المهر  
 عليه ينصف المهر لزوجها فان كانت مدخولا بها وقد قبضت مهرها فلا ترجع المهر  
 صاحبها وان لم يكن مدخولا بها وقد قبضت مهرها وموافاق الزوج بها على المهر استحقا  
 وان لم تكن قبضت يرجع عليها في النكاح بحسب ما في ديني كايستحق بفسط المهر عن الزوج ولا  
 يرجع عليها في هذه الجملة من شرطه وبطهر الدين رهاه وكذا في الصور اذا قال لامرأة  
 خالعنا فقبلت المرأة بضع الطلاق وينبغي الرجوع المهر لزوجها على ما لم يكن عليه مهر فقبلت  
 روماسق اليها من المهر لان المال مذخورا بذرايعه فكذا في ذب الاحكام واحاله الى الجاح  
 في البتة ان اذا قال سرخر بدم وقال فزوجني بفسط بغير المهر البذل على الزوج وبفسط نفقة  
 العدة مان الخلع في العوف هذا اول ان لا يرد ما اطاع المهر لان في عوف زمانا لا ينع  
 اعطاه المهر من بدل الخلع قال كذا في بعضهم وكذا في طلاق العدة لو قال لامرأة  
 حويشني فبدى ارسن قال فزوجني وقال لزوجي فزوجني بفسط بغير المهر البذل على الزوج وبفسط نفقة  
 من المهر لزوجها بفسط بغير المهر البذل على الزوج وبفسط نفقة من المهر البذل على الزوج وبفسط نفقة  
 من المهر لزوجها بفسط بغير المهر البذل على الزوج وبفسط نفقة من المهر البذل على الزوج وبفسط نفقة  
 اعترت بفسط الطلاق على ما قبضت من المهر بيرة البذل على الزوج وبفسط نفقة من المهر البذل على الزوج وبفسط نفقة  
 فنادى بطهر الدين استحق لو قال حويشني فبدى ارسن ولم يذكر المال فقالت فزوجني  
 فزوجني بفسط طلاق باين و بطل يرد المهر في الزوج المختار اما ان قبضت بزوجي لم ينع في الزوج

المراة

كانت كذا طلاق و بخر بدم  
 بفسط المهر عند بل حينه خلافا  
 لما كذا في العيوب والذخيرة

طالق فان

ما يطلب  
 باطلت ثلث تطليقات

من المهر  
 في الزوج عليها مهر  
 وانه لا ينع من المهر  
 بفسط المهر عن الزوج

قبضت  
 من المهر لزوجها  
 بفسط المهر عن الزوج







بغير ما عزمه وان خالعه على مبدع عينه هلك العبد في يد المرأة فعليه قيمته وان كان ميتا  
 وقت الخلع فعليه رد ما اعطاها من المهر قلت يعني اذا لم يعلم الزوج بالموت اما اذا علم  
 فان الخلع جائز ولا شيء له ودكره اصله اذا خالعه على مذهب او عيدين فان كان بعينه جاز  
 الخلع وان كان بغير اعيانها في العبد بحجته وجب له عيد ويطوى في النوب لا بحجته يعني لا يراى من  
 المهر اما الطلاق البائن فينبغ لانه معتق بالنسبة الا يربى انما لو اختلفت على ان يظن جارية هذه  
 فان كان في بطنها ولد يكتن للزوج وليس له طلاق وافي ولا شيء عليه لان الطلاق معتق  
 بالقبول وقد قبلت وهذا بخلاف ما في بطن الجارية معها حب يعي النكاح ولا يعي النسبة  
 وجب مهر المثل في الفناوي اذا خالعه على ما في بدء او ينفق من شيء كان في بدء او ينفق من شيء  
 في تلك ان غنوه وان لم يكن فلا شيء له والطلاق وافي لان الخلع فدية محبة وان كان  
 البذل مومالا لانه ليس بموجود في الحال ان اختلفت على ما ينفق العام من هذا الزوج  
 يجب عليها رد ما قبضت من المهر لان المردوم لا يبيع في شيء من العقود فتنقح وتسميته  
 ما هو مال مستقر وذلك اوجب رد ما قبضت من المهر اذا كان معدوقا وفناوي ظهر  
 الدين اذا خلع امرأته على مال ثم انها زادت في بدل الخلع لا يبيع الزيادة لان الزيادة وقعت  
 والسلمة فالكلمة في موضع لقوة الزيادة في جعل الطلاق بعد وقوعه لا يجوز فدية العدة اذا وقع  
 الخلع يبدل على الزوج اختلف المتأفون فيه قبل لا يجوز وقيل بحجته وهو غير صحيح لان ذلك  
 الفدر مستثنى من المهر لان الخلع يوجب رآة الزوج عن المهر فيجعل كان الزوج خالعه على مهره  
 سوى بدل الخلع المسترد عليه ويجعل في خالعه على جميع حنفية سوى مائة درهم مثلا فنفقها  
 وان لم يكن على الزوج مهر يجعل ذلك الفدر مستثنى عن نفقة عدها وليس كان ذلك يربطها  
 نفقة عدها يجعل ذلك الفدر زيادة في مهرها مستثنى الخلع نفقة الخلع في اسرار الناجي  
 له في بدنة مثله تزوج لراب واجزوا الخطا عن مهر مثله الزوج اذا خالعه امرأته وبذل المهر  
 فان الخلع جائز وبذل المال لا يجوز وفي العدة اذا وكلت رجلا بالخلع ثم رجع من غير علم الوكيل  
 لا يعمل رجوعه ولو رجع من غير علم الزوج بالخلع يعمل رجوعه وقد مر في من قبله ذكر  
 فيها انما خطب الخلع اذا جري بين الزوج والمرأة كان القبول الى المرأة سواء كان البذل  
 مرسلا او مقفيا قال الى المرأة اول اجني ايضا فذلك او صاحب لا يشرط قبول المرأة وقد مر  
 ما يلزم خلع من اجني في القبول وذكره في كتابه فنادى الدينار في اوكل كيعون يكما

الخلع في النوب  
 عن جارية خالعه  
 فله حاقه اذ  
 العبد يجوز

وهو من غير علم الوكيل  
 والرسول

الدينار

كذلك من خلع نحو است كردن پس ازان تواند وكيلا اجبر كنند بخله اجاب في والله اعلم ودي  
 فتاوى قاضي طهر الدين قال لغيره طلق امرأتك خالعه على ما قاله الشيخ انما ان كانت مدخولا بها لا يجوز  
 لانه وكله بطلاق لا يرفع النكاح وقد انى بطلاق يرفع النكاح وان لم يكن مدخولا بها جاز قال  
 فعلى هذا الوكيل الخلع اذا اطلق مطلقا ينفق من المهر لان خالف الى خير وذكر الفدر في الوكيل  
 بالخلع اذا خالعه بغير عوض من لا يجوز وقيل لا يحل ان يخلع بغير عوض وبغير عوض مستأد  
 فيعبر وقيل لا يحل حتى وذكر طهر الدين المهر يعني ان لا يبيع الخلع سواء كانت مدخولا بها او لم يكن  
 لان الخلع نفقة لقوة الطلاق في الفناوي قالت لزوجه خروشن فريدم بقدرت وكامين  
 فقال الزوج لا اقل فزوجته فقال له ذلك الرجل ثم الخلع من الزوج وافي في النوب  
 ويترد او وكيله في خلع واين وكيل خلع كرد بازت موكل بعد ازان معلوم شد كرد وقت خلع  
 ابن يمين مرد ورام بود استدان خلع ودر قدرت اين حرمت افتاد است ابن خلع در سب  
 سند ياني قيل فوايد صاحب المحيطات ان ابى ان يبيع فانه على ما قيل قال الوكيل بالطلاق  
 على ما اذا اطلق واذا كان ثم انما كانت بيانه بسبب الرد وللعدة ان الطلاق وافي من  
 غير عوض لانه لو وقع بغير عوض باقيا والباين لا يلحق الباين فيلغو اذ كمال فيقع الطلاق كما  
 وللان لا يزوج ما وقع اليه هذه المسئلة دليل على ان خلع النوب لا يبيع الخلع لان الخلع  
 ليس ببيع حتى يلغو اذ كمال فيقع الطلاق بخلاف الوكيل بالطلاق على ما هكذا اقر الجواب  
 بعض من ادعى من المتخير في فوايد حيدى اجماعه لو اراد مدعى اسلام عياذ بالله فقال  
 خالعه زوجها لا يبيع الخلع ويسني له بعد هذا الخلع ولا يبيع النكاح وهذه رواية حريجه مثله  
 النوب في فوايد ايضا حلف وقطاعا بدي حرام كفلان كارتكند وكويس ازان كدر قدرت  
 نفقة من سرور نديم شوى كنت بطلاق فزوجته لا يطلن ثلثا وادام الرجل امرأته بالخلع  
 فبذل الرجل الربو اجماعا اول لم ينزل لها خلع نفقة بلف درهم مثلا فخلعت نفسها به وان لم  
 يقل الزوج بعد ذلك اجرت او قبلت على الجواب الحمد لان الواحد يتولى طرفي الخلع اذا كان البذل  
 مستأدا معلوما على الرواية المأخوذة والثاني لم ينزل لها خلع نفقة بلف درهم بقدر المال فكانت  
 خلعت او قال لها خلع نفقة بلف ثلث خلعت نفسي على كذا فني ظاهر الرواية لا يتم  
 الخلع عالم بقول الزوج اجرت لان جهلة البذل منع حرم النكاح في غير ابن سماعة يبيع  
 الخلع به احد بعض ثلثا والثالث لم ينزل خلع ولم يزد على هذا فكانت قد اخلعت

الخلع في النوب  
 عن جارية خالعه  
 فله حاقه اذ  
 العبد يجوز

او طلقها على ما قاله

فمن خلع الوكيل بغير  
 عوض

في باقية  
 عليها

زن

الطلاق

فمن خلع الوكيل بغير  
 عوض



افطمي

بقولها م

نفسک

بسم الله الرحمن الرحيم

مغیر

ازدواج

وَلَوْ كُنْتُمْ فَاعِلِينَ

يقولون على الجولان المحتلة و  
الذين هم قالوا لا مبرأ من فلسطين  
بجانبه و كما بينت فقلت قديم  
فقال الربوب من سفر وضع  
صالح الجولان

مطالعہ دہلی و لوہاں ضلع میں سکھانے کے لئے  
نصفہ عنکبوت خیریت و لم یکن لرج ۱۰

مشافہ

ولا تهم في صحتي

قوله

قوله











ان لا امر على او قال للغايه ان دخلت الدار في طائفة على لسان امرئها فدخلت الدار وقبلت في مجلس الدخول  
 يقع ولا فلا لانه يعبر في ذلك عند الخول ان طائفة ان لا امر على وانه يقتصر على المجلس كما هيها وكذا  
 لو قال لامرأة قرأ طلاق في زمان ينبغي ان يبرأ ذمة الزوج او تراعى المهر حتى يقع الطلاق وذكر في  
 سائل الامر باليد لو جعل امرئ يده وقال في زمان من فاذا وجد السوط فعليه ان يبرأ ذمة الزوج  
 او تراعى نظمي نفسه حتى يقع كذا احباب جدي رحمه الله والصدور الكبر صاحب الحيط قلت فاذا في قوله  
 في زمان من عن جدي رواه بنان كاتري وسئل الشيخ الاسلام برهان الدين ابي القاسم امرأة قالت  
 لزوجي من سر خونس حريمي وتوفرو حتى فقال الزوج فزوج خنم لم يكن القول احباب القول  
 للزوج اما في حق وقوع الطلاق فظاهر وكذا في حق سقوط المهر لان الخلع من جانبها معاوضة  
 فصار كقوله بعث منك ولم يقبل وقال لا فرق بين قول المشتري وقول الزوج سر توفرو خنم  
 وتوخيدي فتلك حريمي قال قول الزوج ايضا وهذا ظاهر كذا احباب السليبي في باب الخلع من  
 سر صدر الاسلام ابي القاسم اذا قال لامرأة طلقك اسير في الف درهم فلم تقبل وقالت كنت  
 قبلت قال قول الزوج مع يمينه بخلاف ما اذا قال بعث منك عدي هذا بالف فلم تقبلي فتلك  
 سائل قبلت قال قول لان الطلاق على كل بلا قبول عقد تام وهو عند يمين واذا كان ما تامل يقول  
 لا يمكن ان يبرأ به اقرار بقبول المرأة فالمرأة تدعى وقوع الطلاق بدعوى القبول والزوج ينكر فيكون  
 القول قوله مع يمينه اما البيع بلا قبول المشتري لم يثبت انما يمكن معناه اذا انعم اليه القبول وان كان  
 اقراره بقبول كمن اقراره بقبول معبر لان غير المعبر ليس بعقد حقيقه فيكون اقراره بالبيع اقرارا بقبول  
 المشتري فاذا قال فلم تقبلي صار منافي في كلامه فلا يقبل قوله ويكون القول قول المشتري وفي اقل  
 دعوى مبسوط الفقير ابي الليث اذا ادعى الزوج انه خلعها وهي منكزه قال قولها والطلاق واقع  
 باقرار الزوج لان اقراره بالطلاق ثم ادعى عليها البذل او سقوط المهر وهي منكزه قال قولها وفي قولها  
 صاحب المحيط ان دعوى كاس ونفقة عدت كذا كذا طلاق وادعى الزوج الخلع وليس لها  
 بينة قال وحق كاي قول قول ان باشد ودر حق نفقة قول قول شوي وفي طلاق فتاوي الديناري  
 شوي دعوى خلع كذا برهان وانكرت هي نفع الطلاق باقراره والدعوى في الحال على حاله ولو كانت  
 الدعية للخلع هي المرأة والزوج ينكر لا يقع الطلاق كيف كان وذكر في العدة اذا قال الزوج باذن  
 خلع كذا او قال حريمي وفروحت كذا والمرأة منكزه يقع الطلاق باقراره وهذا اذا لم يسمي بغيره خلع اصلا  
 فلو سبق خلع فاسد فقال هو ذلك يتأمل لزا الخلع صحيح قال الشيخ الاسلام الايسر ويقع وقال غير الدين

من

شيخ الاسلام برهان الدين

وذلك عند الفقهاء

ي

لا يقع ولو اضاف الي ذلك الخلع فقال بان خلع اربع عند الكل وفي الفصل الثاني من طلاق فتاوي  
 فاضي طهر الدين المبرم اذا صح وقال كنت طلق امرأتك طلقا منه الطلاق في تلك الحالة وانفع  
 اضاف اليه حاله البرسام فليس بما حوذ واما حوذ وكذا لك هذا في حاله النعم وفي كذا في النعيلين من  
 فتاوي فاضي طهر الدين المبرم في كل امرأة تزوجها في طلق فشرط وجوبه في تزوج وهو  
 بالغ فظن صهره ان الطلاق واقع فقال هذا الباطل اري حرام من قالوا هذا اقرار منه بالحرمه فقوم  
 امرأة ابتداء وقال بعضهم لا تحرم امرأة وهو الصحيح لانه ما اقر بالحرمه ابتداء وانما اقر بالسبب الذي تصدق  
 عليه وذلك السبب طلق في فتاوي النبي قال حال صباه ان فعلت كذا فخلع امرأة تزوجها في بني  
 طالق وفعلت حال صباه داخل يمينه ثم تزوج امرأة بعد البلوغ وقال لا توفرون حامي يدان سوكتد  
 قال ابن اقراره بوجوهي ذن يروي ويكون هذا خيرا مستندا ويكون القول قوله انه اراد به الواصف  
 او البتة وفي قوايد صدر الاسلام طاهر بن محمود شوي كنت ابن كبريت وحدث بين ما ثبت شد  
 بيمين لفظه ثم بين ان ذلك اللفظ ليس بكفوح على من يخم الدين النسي انما لا تخم وفي الدرجه جوي بن الرجل  
 والمرأة خلع غير صحيح له جل اذن جددي كذا ديت فقال نعم فهذا اقرار منه بالحرمه واقراره حجة عليه  
 وفي فتاوي فاضي طهر الدين المبرم عن خلع امرأة ثم تزوج بعد ذلك ثم قال توفرون حامي يدان خلع  
 هل تخم عليه قال نعم اخبرنا ائمة عن علي بن عمار بذلك الخلع واذا اقر من قبله باقراره في المسمى هذا  
 النكاح بالغ ما بلغ لانه لا يصدق في حقه وفي طلاق فتاوي فاضي طاهر بن محمود شوي كنت ابن كبريت  
 فقال هي فتاوي طلقا لثنا فقال الزوج توفرون حامي كشتي ما يابود فتفرق ثم اراد الزوج  
 ان يراجعها قالوا يسأل عن يمينه ان قال غيبه التوكيد لطلاق ولم ينو العدة بينه وبعده وهذا  
 ايجوب انما يقع على قولها اما على قولها في حقه قالوا لا يقع في وعده الفتوي وفي سائل تكرار لفظ اقرار  
 من الصوي اذا خلع امرأة فسل عن ذلك فقال هي المرأة الثالثة فزوجها جواب سائله رحمه الله ان الخلع  
 الثالث لم يقع وليس لهذا الرجل ان يزوجها لوجود اقراره منه بالخلع قلت سائل اذا اختلفت الصغيرة  
 زوجها البالغ على ان الطلاق واقع ولا يجب المال لا يسطع العدة ان كان الخلع على العدة  
 لا يملك الطلاق بقبولها المال وقد وجد ولا يجب المال لان هذا يتبعها وانما لا تملك ذلك ولو خلع  
 امرأة لامة على ان يقع الطلاق ولا يلزمها المال للحال ثم خذ بعد العدة ولو قبلت الخلع باذن الزوج واخذ  
 به بعد ان كان لا يملك خلع بغير اذن الزوجي على مهر يقع الطلاق ولا يسطع المهر لانه من مولا فلا  
 يسطع المهر ماء ولو طلق الصبيته باليمين لم يكن رجعا وفي لامة بان لان الطلاق على كل في حق لامة

ان

البرسام  
عنه موقوف  
محتاج

سئل عن الصبي طلاق  
لغيره كمن يشره (وهو)

ذن لفظي كنت

لازم

نفسه

جدا

ط

في المصنف

فان لا يقع ما عدا  
ما لا يملك



۱۰۵۶ م  
 در روز پنجشنبه ۱۵ ذی القعدة ۱۰۵۶ م  
 در روز پنجشنبه ۱۵ ذی القعدة ۱۰۵۶ م

فكرانه يُفقد ويُغير ~~من~~ يقع  
الطلاق بالاتفاق وإن لم  
تقبل الصفرة عند الخلع ~~منهم~~

الادب

الطلال

الطلاق **ب** قبل يتوقف على إجماعه **ف** قيل لا يتوقف فانه لا يابى في التوقف بل يقع الطلاق وحجب كل العدا  
ان كان بعد الدخول والنصفان كان قبله وهو الصحيح **و** باب العتق والزواج من ذوات القبا  
ابي جعفر سألته وسئني اذا خلع ابنة الصغرة على مال من زوجها فان الخلع بحرية كذا قال لا يجب على الصغرة  
واذا امتزج بها المال فانه ينفق ولا يبرج به في مالها وذكر صدر سألته ان طلاق اهلل اذا خلع كآ  
ابنة الصغرة على صداها ولم يدخلها وصدر الصادق بالخلع فالحل جائز ولما نفى العدا وبغير سأل  
وصنف المهر للزوج فان قالوا كيف يقع الخلع على صداها وصداها ملك لها ولا ولاية للاب في ابطال  
مالها وكيف يقع فان سأل الصادق لزوجها وانه يعلم ولا شيء مني بغير سأل نصف الصادق الذي بغير  
الزوج للصغرة للزوج **هـ** في المسئلة من مشكلات المسائل ولما كان اجواب هكذا لانه لا خلع ابنة  
عصاها وصداها ملكها كان هذا الخلع مضائقا لمالك ولو اضاف الخلع الى مال غير ابان خلع ابنة من  
زوج على عبدان يقع كضافه ويصح الخلع لانه لو اضاف السرا الى مال غير ابان استبري بالغير  
يصح السرا لان يقع الخلع والخلع اقرب الى اجواز كان اولي سألني في باب السرا يجب تسليم البدل على  
العاقبة وان عند من غير فان في الخلع لا يجب تسليم البدل لرايهم لان حقوق العدة لا يجب  
يرجع اليها من يقع العدة ولكن اذا امتزج جميع اليه المحضون بحكم الضمان واذا خلع على مهر وصح من  
بدل الخلع وفي الطلاق لان الطلاق معاقب بقبوله فينبغي ان قبله ويجب لما نصف المهر سقط العقد  
روى طلاق قبل الدخول وعلى الزوج ان يودي نصف المهر لبا الصغرة فان سأل اب او ابلي كآ ويجب  
سأل نصف المهر لزوجيه لانه ضمن تسليم جميع المهر اليه ولم يندر على تسليم كله فانه سقط عنه النصف دون  
النصف بغير النصف كما اذا خلع على مال غيرا ولم يندر على تسليمه ولكن الطلاق باق لانه طلاق بعوض  
وان كان بلفظ الطلاق ولا نه قبل الدخول **هـ** اذا لم يوصل فان دخلها جميع المهر وسأل  
بغيره للزوج لانه ضمن تسليم جميع المهر للزوج ولم يندر على تسليم شيء منه بغير تسليمه قال **رحمته**  
هذا احد الوجوه في خلع الصغرة **و** حجة الغوي لانه يحل الزوج الصادق على مهر حتى يزوج ومنه الزوج  
منه ويجب ذلك للصغرة على مهر لان سأل يملك احواله مال الصغير والصغرة على غير مهر عليه اذا كان  
المحال على امل للمحلل الغالب لن يكون كآ امل من الزوجه ولو كان الاحتمال على مثل المحلل المدة  
ينبغي لزوم ايضا هكذا ذكره رحمه الله لو كان المحلح ولما غير مهر وجعله النكاح وصفاً ويجوز هذا  
المحلح ينبغي لزوم ان لا يزوج لزوجي ان قال البتة ايضا هذا الزوج عن سألته وسئني وذكر طه البربر  
احتمل وصوابنا واذا كان المحال على مثل المحلل المدة لا يجوز للزوجي ان يزوج ان البتة لان الجواز

امام العالم ابن الصغور  
على ما في كتابه لا يلزم عليها

صلواته على الأئمة



معلق بشرط ان يكون الثاني املا او كذا ب ما زاد باستيفاء المانع من المانع اذا كان للمعسر  
 عار جدين فاحال ذلك الغريم على رجل آخر ان كان الثاني املا او مثل نعم الموالاة والا فلا ذكر الحكم في سزد  
 حيل اخرى على من يفسد ما يبيع صدقاته ونفعه عنده ثم يطلعه زوجا طلاقا ما يفسد وهذا حكم  
 مختص بالاب بخلاف ما لا يفسد ما يبيع صدقاته ونفعه عنده ثم يطلعه زوجا طلاقا ما يفسد وهذا حكم  
 اقرار غيره به ولو اقرادان بكتب في هذا الحكم بكتب اقرار الزوج بالطلاق البين ويكتب اقرار الاب بفسد صدقاته  
 ونفعه عنده وذكر صاحب المحرر في هذا الحكم ان يكون له ان يفسد ما يبيع صدقاته ونفعه عنده ثم يطلعه زوجا طلاقا ما يفسد وهذا حكم  
 خبر المالكين علم انما لا يحسن العشرة مع فان على قول مالك مع الحكم في قول الصديق من ملكها ويرى الزوج  
 عنه فان بقي من ذلك نفع ففساد ولا يفسد به من ذلك النفع اذ افسد ما يبيع صدقاته ونفعه عنده ثم يطلعه زوجا طلاقا ما يفسد وهذا حكم  
 او كبره في يفسد ما يبيع صدقاته ونفعه عنده ثم يطلعه زوجا طلاقا ما يفسد وهذا حكم فان كانت كبره وكان الحكم  
 باذنها جاز ذلك عليها ولو كان يفسد ما يبيع صدقاته ونفعه عنده ثم يطلعه زوجا طلاقا ما يفسد وهذا حكم  
 وان اجازت برئ الزوج وفي الطلاق ففساد صدقاته ونفعه عنده ثم يطلعه زوجا طلاقا ما يفسد وهذا حكم  
 ولم يفسد لم يفسد هذا ان الحكم فان كانت كبره يفسد ما يبيع صدقاته ونفعه عنده ثم يطلعه زوجا طلاقا ما يفسد وهذا حكم  
 عن المهر وان لم يفسد ما يبيع صدقاته ونفعه عنده ثم يطلعه زوجا طلاقا ما يفسد وهذا حكم  
 واعتبر هذا الحكم معاوضة فيما يفسد الزوج والحكم طلاقا بفساد حق المرأة فبعد ذلك اذا بطلت العبر  
 فاجازت نفعه على وبرئ الزوج من المهر وان لم تجز كان لها ان ترجع على الزوج بعد اقراره بالزواج بوجوب  
 على ارب حكم المهر وبغير نفعه هذه التي كان الحكم فان كان الزوجان بله الجرح واجازت كان البطل  
 عليها وان لم تجز فالبطل على فيما يفسد الزوج من المهر انما يحكم العدة لا يحكم الكفاية وذكر صدر اسلام  
 اذا اخلت ابنة الكبرية عاصداها وصرح فان كان باذن المرأة او لم يكن باذنها فنن بطلها الجرح واجازت فالحكم  
 جازير ويرى الزوج عن المهر سواء كان قبل الرضا او بعده ولم يفسد ما يبيع صدقاته ونفعه عنده ثم يطلعه زوجا طلاقا ما يفسد وهذا حكم  
 فانكلم جازير والطلاق وان كان معلق بقبوله ونسب المهر على الزوج بفساد المهر لم يكن قبل الرضا  
 وبالحكم لم يكن بعده والزواج بوجوب بذلك على ارب حكم المهر وكذا الكراب لو كان لم يكن ما يبيع صدقاته ونفعه عنده ثم يطلعه زوجا طلاقا ما يفسد وهذا حكم  
 لانه ليس بالاب ولا ابنة الحكم فكان لا اجنبي وكذلك في طلاق الاب او اجنبي الزوج على نفعه وهي صيغة  
 او كبره ولكن لم تاذن بذلك ولا اجازت بعد الحكم فانكلم جازير والطلاق وجب النفع على الزوج  
 ثم هو يرجع على ارب ادخل الاجنبي لو كان المحل بمسبب المهر وحال احمد انه ههنا جازير  
 محتمل الى ذكر ما يفسد ما يبيع صدقاته ونفعه عنده ثم يطلعه زوجا طلاقا ما يفسد وهذا حكم

مطلوب  
 من القاطن  
 للصغير  
 ما يفسد ما يبيع  
 صدقاته ونفعه  
 عنده ثم يطلعه  
 زوجا طلاقا ما  
 يفسد وهذا حكم

ان الاب

ذكره

في وقوع الزوج على  
 الزوج

معه

بشرط

بشرط ان يكون الثاني املا او كذا ب ما زاد باستيفاء المانع من المانع اذا كان للمعسر  
 عار جدين فاحال ذلك الغريم على رجل آخر ان كان الثاني املا او مثل نعم الموالاة والا فلا ذكر الحكم في سزد  
 حيل اخرى على من يفسد ما يبيع صدقاته ونفعه عنده ثم يطلعه زوجا طلاقا ما يفسد وهذا حكم  
 مختص بالاب بخلاف ما لا يفسد ما يبيع صدقاته ونفعه عنده ثم يطلعه زوجا طلاقا ما يفسد وهذا حكم  
 اقرار غيره به ولو اقرادان بكتب في هذا الحكم بكتب اقرار الزوج بالطلاق البين ويكتب اقرار الاب بفسد صدقاته  
 ونفعه عنده وذكر صاحب المحرر في هذا الحكم ان يكون له ان يفسد ما يبيع صدقاته ونفعه عنده ثم يطلعه زوجا طلاقا ما يفسد وهذا حكم  
 خبر المالكين علم انما لا يحسن العشرة مع فان على قول مالك مع الحكم في قول الصديق من ملكها ويرى الزوج  
 عنه فان بقي من ذلك نفع ففساد ولا يفسد به من ذلك النفع اذ افسد ما يبيع صدقاته ونفعه عنده ثم يطلعه زوجا طلاقا ما يفسد وهذا حكم  
 او كبره في يفسد ما يبيع صدقاته ونفعه عنده ثم يطلعه زوجا طلاقا ما يفسد وهذا حكم فان كانت كبره وكان الحكم  
 باذنها جاز ذلك عليها ولو كان يفسد ما يبيع صدقاته ونفعه عنده ثم يطلعه زوجا طلاقا ما يفسد وهذا حكم  
 وان اجازت برئ الزوج وفي الطلاق ففساد صدقاته ونفعه عنده ثم يطلعه زوجا طلاقا ما يفسد وهذا حكم  
 ولم يفسد لم يفسد هذا ان الحكم فان كانت كبره يفسد ما يبيع صدقاته ونفعه عنده ثم يطلعه زوجا طلاقا ما يفسد وهذا حكم  
 عن المهر وان لم يفسد ما يبيع صدقاته ونفعه عنده ثم يطلعه زوجا طلاقا ما يفسد وهذا حكم  
 واعتبر هذا الحكم معاوضة فيما يفسد الزوج والحكم طلاقا بفساد حق المرأة فبعد ذلك اذا بطلت العبر  
 فاجازت نفعه على وبرئ الزوج من المهر وان لم تجز كان لها ان ترجع على الزوج بعد اقراره بالزواج بوجوب  
 على ارب حكم المهر وبغير نفعه هذه التي كان الحكم فان كان الزوجان بله الجرح واجازت كان البطل  
 عليها وان لم تجز فالبطل على فيما يفسد الزوج من المهر انما يحكم العدة لا يحكم الكفاية وذكر صدر اسلام  
 اذا اخلت ابنة الكبرية عاصداها وصرح فان كان باذن المرأة او لم يكن باذنها فنن بطلها الجرح واجازت فالحكم  
 جازير ويرى الزوج عن المهر سواء كان قبل الرضا او بعده ولم يفسد ما يبيع صدقاته ونفعه عنده ثم يطلعه زوجا طلاقا ما يفسد وهذا حكم  
 فانكلم جازير والطلاق وان كان معلق بقبوله ونسب المهر على الزوج بفساد المهر لم يكن قبل الرضا  
 وبالحكم لم يكن بعده والزواج بوجوب بذلك على ارب حكم المهر وكذا الكراب لو كان لم يكن ما يبيع صدقاته ونفعه عنده ثم يطلعه زوجا طلاقا ما يفسد وهذا حكم  
 لانه ليس بالاب ولا ابنة الحكم فكان لا اجنبي وكذلك في طلاق الاب او اجنبي الزوج على نفعه وهي صيغة  
 او كبره ولكن لم تاذن بذلك ولا اجازت بعد الحكم فانكلم جازير والطلاق وجب النفع على الزوج  
 ثم هو يرجع على ارب ادخل الاجنبي لو كان المحل بمسبب المهر وحال احمد انه ههنا جازير  
 محتمل الى ذكر ما يفسد ما يبيع صدقاته ونفعه عنده ثم يطلعه زوجا طلاقا ما يفسد وهذا حكم

تأخذ  
 الابنة  
 نطفة  
 من القاطن  
 للصغير  
 ما يفسد ما يبيع  
 صدقاته ونفعه  
 عنده ثم يطلعه  
 زوجا طلاقا ما  
 يفسد وهذا حكم

في وقوع الزوج على  
 الزوج

مطلوب  
 من القاطن  
 للصغير  
 ما يفسد ما يبيع  
 صدقاته ونفعه  
 عنده ثم يطلعه  
 زوجا طلاقا ما  
 يفسد وهذا حكم

في وقوع الزوج على  
 الزوج

قاله







الآتيقن من ان يكون سيد الزوج بعد البراءة بخلاف ما اذا قال جميع ما في يدي مستطيل او كثر لفلان  
ثم ملك ابنا ثم اختلفنا في عدي في يده فقال المهر لم يكن في يدي يوم اقررت وقال المهر لا بل كان في  
يوك فانقول المهر فعل البراءة ويجعل العبد داخل تحت البراءة حتى يثبت بالبيعة انه استغاده بعد البراءة  
وهناك يجعله خلافاً لا اقراراً بنظرنا من هذا ان سادات المحرقة ان تواد اسنادي حرام  
الدين قال لامرأته سر حوزة اذ عذرت وكما في يديهم وقالت المرأة فزوجهم ان نوى الطلاق  
ينقض بغيره والمهر ونفقة العدة واجب لانه ذكر في الفتاوى ان لا يملك امرأته حوزة من ازاوية  
وكما في يديهم وقالت فزوجهم واجاب على ما ذكرنا في هذا الا ان قوله سر حوزة يعني معنى  
واحد لان الراس يذو برأيه جميع البدن وقوله اذ عذرت وكما في يديهم لا يعم عواض لان كل من لا  
تستعمل له وضمة فبقي لفظ في يديهم وفزوجهم وانما من النكاحات يحتاج الى النية والله اعلم

### الكتاب الثالث والعشرون

في ما يتعلق بالبراءة وما يتعلق بالطلاق من افعال الاحكام المعطوفة على بعض فاعاد اوجز الواو  
وتبين في ذلك حكم شروط البراءة اذا كانت معطوفة بهذا المردود التي للعطف كاصل  
في هذه المبادئ ان الزوج ملك ابنته الطلاق بغيره فملك التوفيق لا يغيره ويتوقف عمله  
على العلم ولعلم يرد الزوج بالبراءة فلا فليس يثنى لان يكون في حالة الغضب او في حالة  
مذاكرة الطلاق ولا بعد ذلك الحكم انه لم يرد به الطلاق في الحالين وان ادعت المرأة بنية الطلاق  
او انه كان في غضب او مذاكرة طلاق فانقول قوله مع يمينه ويثبت بيمينته في ابيات حالة الغضب  
ومذاكرة الطلاق ولا يثبت بيمينته في نية الطلاق الا ان يفهم على اقرار الزوج بذلك كذا ذكره في كتاب  
التام في طهر الدين رحمه الله ذكر في حكم في شروط انا في ذكره باب الامر بالبراءة تطلق نفقة متى كانت الاصل  
العلماء وحملوا في الامر واخبروا وقال بعضهم هو كالموكة ينعى مبيته في الامر اذا لم يتعلق بالنسبة ويجوز  
على هذا الذهاب ان يكون للزوج عذر لما عذر فاعلى الطلاق بالنسبة صار بمنزلة الميزان فتمنع  
الاختلاف وذكر الكلوان في شروط ان في تنويع الطلاق للمرأة اختلاف العلماء قال  
بعضهم هو كالموكة لا يملك الزوج عزلها ولا راجع انه لا يملك عزلها وذكره النسمة ولو وكلها بطلاق  
نفسه لا يملك عزلها لان التوكيل بمنزلة قوله طلق نفسك وثم لا يملك عزلها كذا اختلفوا وقال  
لاجنس طلق امرأتي ثم اراد الرجوع صح ولا يقتصر على المجلس لان هذا اللفظ للاجنس يؤكل  
وللمرأة ملكة ولو قال لاجنس طلق امرأتي لم يثبت يقتصر على المجلس ولا يثبت الرجوع فاما صير

قوله

ان قوله

ان قوله طلق نفسك حق المرأة فملك في النسبة اولاً لان معنى المالكية في حقها فقام وهو نفقة لنفسه  
يرفع العبد عن نفسه ومن حق لاجنس لا يرد من ذكر النسبة ليعبر بملكها وكذا لو قال امرأته طلق ما جئت  
بمن توكيل ولا يقتصر على المجلس وبذلك الرجوع كذا في الفتاوى وذكره باب صنع الطلاق من سري  
الطحاوي اذا قال لاجنس امرأتي بيدك كان عليك حتى اقتصر على المجلس ولا يثبت الرجوع عنه  
وذكر في العدة لو قال لرجل طلاق امرأتي بيدك فهو بمنزلة قوله امرأتي بيدك في الدخلة  
اذا جعل الرجل امرأته بيده او غيرها فلها المهر ونفقة ما دامت في مجلسه وانما طلق  
المجلس من اذ اقرت ان قامت منه او اخذت في عمل او خرج للامر من يد لان هذا دليل على ان  
والامر باليد يثبت بيمينته كذا اورد في بعض الكتب ولا يثبت في عمل او جعله ان فعل  
لما كانت فيه بطل الامر وانما حصل ان هذا التملك بواجب من سائر التملكيات من حيث انه  
يقتصر على مجلس العلم اذ لم يكن موقتاً بوقت ويطلق لقيامه عن المجلس ويملك سائر التملكيات  
من حيث انه من سائر الامور والمجلس اذا كانت فاجبة وسائر التملكيات لا يثبت في اوراق المجلس  
وهذا الا ان التملك ينعى معنى التعلق فاقصر على المجلس معنى التملك في كل ما اورد  
المجلس اذا كانت فاجبة ولا يثبت الرجوع لمعنى التعلق بغير التملكين حظه ولو قال لما اضارب  
هو بمنزلة الامر بجميع الاحكام الا في خصلة واحدة وهي انه اذا نوى بالامر باليد فلهما في وفي  
التجسس لا يقع ولا ينعى الا واحدة ولا يثبت في سائر الامور كذا في جميع النوازل ولو جزم امرأته  
او جعل امرأته بيدك فاقصر على امرأته الزوج بيدك او قامها او جاءها طوقاً او كذا في الامر  
من يد ما ذكره انما كانت طلق او اغتسلت او كانت فاعلى فقامت بطل الامر باليد كذا في  
ما اذا كانت فاجبة فتعذر حيث لا يطل وتوكانت فاعلى فقامت بطل الامر باليد كذا في  
له يوسف كذا ذكره الكلواني وذكر السرخسي لغيره روايتين وتوكانت منكبة فاستوف  
بني جباراً وكذا الوكانت محببة فترجعت او على العقب وكذا الولست ثياباً ولم يتم المجلس  
وكذا الوزلت من الدابة وان دكت بطل وكذا الوكانت على اية واقعة او سيرة فارت  
والسكانت واقعة فاجبت ثم ردت او كانت سيرة فاجبت كما سمعت في خطوبتها  
ذلك بان من وكذا ذلك الجواب ان كانت ماسية وان سبقت خطوبتها جواباً لم يثبت منه  
وان كانت الدابة سيرة من فقه بني جباراً وتوكانت في بيت فثبت من جانبها الجانب  
بني جباراً واستفينة كالبيت لا الدابة وفي الحفنة لا فرق بين السفينة وبين الدابة لان المجلس قد يثبت

في ما يتعلق بالبراءة وما يتعلق بالطلاق من افعال الاحكام المعطوفة على بعض فاعاد اوجز الواو







عدت غاب ولم يحضر حتى مضت سنة اسنة قال هذا تزكيل مطلق حتى لا يطلن ان ينام عن المجلس وغيره  
من سابع سمر قد وبخا رب افتوا انه تليك حتى يطلن ان ينام عن المجلس وهو الصحيح **و** رآيت في فتاوى  
النسفي قال نعم الدين عند السؤال عن هذه المسئلة انه تزكيل مطلق لانه وان ذكر الامر باليد فقد  
فسرنا به هو تزكيل محض وهو ان يخلعها فصار احكم للمفسر هكذا قال عند السؤال لانه كتب جواب  
الفتوي هو وغيره من سابع سمر قد وبخا رب انه يطلن ان ينام عن المجلس لانه مخرج بالامر باليد وذكر  
في الاصل قال الامراء امرك بيدك في تلك تطلنات فطلعت نفسك فتميز او واحدة هي رجعة وذكر  
في العدة لو قال الامراء امرك بيدك لمي تطلن نفسك او تطلن نفسك او حتى تطلن نفسك  
فطلعت نفسك هي سنة وتوفان بالامر سنة امرت به دست تو نهادم بيك طلاق فهو رجمي  
كما نوال امرك بيدك في تطلنات وذكر في الدخيرة رجل قال لامراء امرك بيدك هذه السنة  
فاختارت نفسك ثم تزوجها لم يكن لها جاري في باقي السنة لان الامر واحد كرامة عند فاد استوف  
مخرج لا ياتي في نفسه واد قال لاما امرك بيدك اليوم فهذا اعل اليوم كله وتوفان في هذا اليوم كان  
على مجلسه وتوفان امرك بيدك راس الشهر فلما ان تطلن نفسك مرة واحدة في الشهر ولا  
يخرج الامر من يدك في المجلس فيكون التاقيف مفيدا وفي نو ابد جدي امرت به دست تو نهادم  
شئنا واد قال لا يريد في عند تمام سنة اسنة وقد كتب هذه المسائل من سابع سمر قد وبخا رب  
بالسنة طامر هذه الجمع فينظر منه ذكر فامني كان في ايجع الصغير رجل قال لامراء اذا جاز  
راس الشهر فامرك بيدك ثم تطلن واحدة قبل الرضوخ بها ثم تزوجها راس الشهر كان  
لامر يده **و** لو قال امرك بيدك في هذه السنة ثم تطلن واحدة قبل الرضوخ بها ثم تزوجها  
في تلك السنة كان لامر يده عند بن صبيح رجاءه قال لامر له وفي صغيرة امرك بيدك ينوي  
الطلاق فطلعت نفسك في ووقع الطلاق عليها **و** اقصه الفتوي جعل امره في يده وفي  
صغيرة بناني بكن يدي زيان نوب هكا كه خواهد مني غاب عنها فغاب عنها ثم انما ابرأت  
ذمة الزوج عن العدة ان فطلعت نفسك كيف ايكلم ذلك قبل فتميز في طلاق الرجعي  
ولا يثبت امره فيصير كانه قال عند وجود السنة وهو الغيبة انت طالق على كل من المال  
وتبطلت بيع طلاق رجعي ولا يجب المال ذكره الدخيرة قال الامراء من طلاق تزاد ادم فان  
نوب راتبع بيع وان نوب التوقيف لا يبيع لانه مجتهد التوقيف وان لم يكن له يمين يبيع لانه ايقاع ظاهر  
فينصرف اليه ما لم ينوبت له **و** ذكرنا انفسا في ضاراه تد طلاق ايتاع طلاق نرا نوب غير ان طلفت

في تطلنات  
مكرر الرضوخ ومكنا  
مكرر الرضوخ ومكنا  
ارضها لانه فيها  
بيدك

من الصغيرة  
الطلاق

طلاق  
طلاق

الطلاق

في المجلس يبيع وفي المستقي قال لامراء انك الطلاق قال ابو حنيفة ان نوب الطلاق في طالق وان لم يكن  
له يمين فلا يبي عليه وقال ابو يوسف ان نوب الطلاق في طلاق وسما لا امر يده **و** اقصه  
الفتوي قال لامراء ان نوب الطلاق في طلاق وسما لا امر يده **و** اقصه الفتوي قال لامراء ان نوب  
الطلاق في طلاق وسما لا امر يده **و** اقصه الفتوي قال لامراء ان نوب الطلاق في طلاق وسما لا امر يده  
ذكر في مجمع النوازل قال لامراء ان نوب الطلاق في طلاق وسما لا امر يده **و** اقصه الفتوي قال لامراء  
ان نوب الطلاق في طلاق وسما لا امر يده **و** اقصه الفتوي قال لامراء ان نوب الطلاق في طلاق وسما لا امر يده  
دار طلاق من سابع سمر قد وبخا رب انه يطلن ان ينام عن المجلس لانه مخرج بالامر باليد وذكر  
يحتاج الى التوبة وتبطلت بيع غير نية رجل قال ليعز قل لا امراني امرك بيدك لا يبيع راسه  
بيده ما لم ينل المامر لها ذلك لان هذا امر بالتوقيف اليه وبتميز لوفان في امراني ان امره  
بيده يبيع امره في يده قبل لا خبار كذا ذكر النافعي في غير الدين  
فيها ايضا فتقول قال لامراء الفرج جعلت امرك بيدك ففان المرأة قد اخترت نفسي فبلغ ذلك  
الزوج فاجاز ذلك كله لا يبيع الطلاق باختياره ذلك لكن يبيع امره في يده في مجلسه على اجازة  
الزوج لان الفتوى اني ينصرف وهو جعل الامر باليد والمرأة فذات ينصرف كونه اجازة  
نفسه وتصرف الفتوى لم يجز ان كان لان الزوج يملك ذلك لكان فيصرف على اجازة الزوج  
ومجوز باجازه واما تصرف المرأة فليس له مجز حال وجوده لان الزوج لا يملك فانه لو قال  
بعد اجازة اخرت نفسك لا يبيع الطلاق وانا ينصرف من السفرة فان حاله مجز في الحال فلا  
هذه اجازة اصل عند علماء رجاءه على عرف في الزيادة **و** كذلك لو قال لامراء حببت  
امرني واخترت نفسي فاجاز الزوج ذلك كله لا يبيع الطلاق ويبيع امره في يده **و** اقصه  
ما ذكرنا ما لو قال لامراء رجل ان دخلت الدار فانت طالق فدخلت الدار فبلغ الزوج فاجاز  
صحة البين لا يبيع تمام تدخل بعد اجازة لان اجازة بغير البين خاصة لان الزوج يملك  
البين بملكه اجازة ولا يملك دخولها في الدار فلا يملك اجازة الدخول ايضا ولا يبيع الطلاق  
الا اذا دخلت بعد اجازة البين كذا ذكره ايجع **و** لو قال لامراء حببت امرك بيدك وطلعت  
نفسى فاجاز الزوج ذلك يبيع واحدة رجعة في الحال ويبيع امره في يده حتى لو اضررت نفسها  
بيع تطلنات لوي باينة لان كل واحد من السفرة لم يجز ان كان فتوقنا على اجازة وتوق  
قالنا اخرت نفسي فقال الزوج اجرت لا يبيع وان نوب الطلاق وتوقنا لانت نفسي فاجاز  
الزوج يبيع اذا نوب الطلاق وتوقنا لانت نفسي يبيع الطلاق بغير نية اذا اجازة الزوج لان تحريم

صحة الفتوى  
بيد المرأة لغير

لا يبيع في حال

من اور قال  
نفسى لو امنت نفسي

في















غير مروه سواد مروه كذا الكوفة وسواد الرب من الرب قال هذا من حجب العرف **دست** بعض استاذنا عز  
قال لامرأة الكوازين سترى توبدم ام تو بدست تو بناوم باي خور كنده كني هونف كني حواكي  
ابن مروه كو كزارفت و دو سبار و نر با شيد بي زن پاي تواند كند كند كني ياي اجاب في دانم علم  
**واقعه** الفتوي رجل قاب عن امرته بعد انسه مائة مائة آمد از بن مردوي بر آن نامه نينست  
بود كه اكران وقت غيت من دو ماه اس بر آيد و من درين مدت بتو نرسد ياي خور كند كني  
هر كه كذا خاصي و معلوم شد كه ابن مروه اين نامه را بعد از ان نيشته است كه يك ماه پيش رفت  
او نيامد بوده است اما از نيره نامه در راه مرده است و درين صورت اين زن پاي خود تواند  
كند دن ياي چرخ سواد كند شست است و اين زن را علم نبوده است **تيسر** ياي باب ما جعل امر  
امرأة بلا غيره بالوقت في القايان اكل باع انه يصير امره بده فانه قال رجل قال اذا سعى هذا الشهر  
قام امرأتي بيد فلان ففعل هذا الشهر فلان لا يعلم ثم معنى منه لفرم علم المفوض اليه بالتفويض فلم  
يجعل العلم لان المعلق بشرط كالمسئل لرب الشرط وكذا قال عند معنى الشهر امرأتي بيد فلان  
**و** اذا قال كذا لك بتوقف على علمه ان كان الغرض اليه غايه و يقتصر على جعل العلم كذا ههنا  
مخلان ما اذا قال امرأتي بيد فلان من هنا حتى انصرف الى الشهر الذي يليه فاذا معنى شهر مند  
خلف ولم يعلم بالتفويض و علم لا يبي لان المفوض موقتا لا يبي بعد الوقت و اساعلم  
**واقعه** الفتوي رجل جعل امرأته يده في تظليله على انه متى مرق عليه بنفسه  
او كبله او وجهه فتولي امرأة واجاز هو ذلك قول لا ادخلها فلها ان تطلق نفسها متى شئت  
ثم ذهب امرأة نفسها من هذا الغرض بحضرة شاهد بن وقيل هو حتى حارت امرته و قال عني  
في التفويض التلقظ بلفظ التزوج هل يصح حتى ليس للمفوض اليه ان يطلق نفسه **اجاب**  
بعض من تصديق للافتك بآراء و الاراي العوار بالموافقة و تعرض للغوايه بصحة العداء حيث تجاسر  
على هذه المتيمة من غير تمصيل الدلية و الرواية انه يصدق وهذا غلط تحت و خطا محض و اجبت  
الله عيوني انه لا يصح و انه ان يطلق نفسه فليكن لما ذكر في الكتب ان بينه المخصوصة الفعل لا  
يصح لان النقل لا عموم له كيف وقد ذكر في فتاوي سمرقند ان ابنه التخصيص العام في العوبة  
دون الفارسية و موضوع الفتوي بها اعني الفارسية على من الفقيه با حقه قد ذكرنا ما لا راد  
لا يصير حقيقه الفوايه اعلم **ج** ام امرأته يده ان ضربها فامرين ان يضربها فربها هل  
يصير امرأته يده ام لا هذه مثله الحلف على ان يضربها فامرين فربها **ج** و قال بعض الحكماء اذا حلف  
بغير امرأته يده

و قد اخذوا من

بعض الحكماء اذا حلف

بغير ولد و فامرين فربها لا يحلف و ينظر في ايمان الحاكم و لو جاءها و ضربها باليد او فرسها  
او مدسوها او عصبها او حنقها فامرها بغير امر يده لان الضرب اسم لفعل يفعل ما يحق و يحصل له  
اللام قالوا و هذا اذا لم يكن في حاله المزاج اما لو فعل في ذلك حاله المزاج على وجه المازح لا يصير امر  
يده و ان او جوع و كذا اذا اصاب راسه انهم في حاله المزاج فادما لا يحلف هو الصحيح لانه لا يعد  
ضربا **تيسر** الفتوي بين منمن الفقيه ابو الليث قالوا اذا حلف بيمينه بالفارسية لا يحلف بيمينه  
بجدة و ان قيل لا يثبت في الفارسية التي خرجت كذا ذكر القاضي فليكن الدين في فتاواه و شرح الام  
برهان الدين في فتاويه و ذكر في ايمان الحاكم في التناوب حلف لا يضرب امرأة مدسوها او عصبها او  
حنقها حلف في عرقه لا في عرقها و ذكر في طهر في فتاواه و لو نفق في فاصاب وجهها لا يحلف لان  
هذا لا يثبت و فربها و لا يفسده بيمينه و لو رماها بحجارة او فنه و نحو ما ذكرنا النوادر انه لا  
يحلف للزمن و ليس يضرب و كذا ان دفعها ولم يوجعها لا يحلف و لو دفعها في فاصاب  
لا يحلف و كان طهر الدين يبي بانه لا يثبت لان عدم العقد لا يعدم العقد و ذكر في الملقط ان حلف  
من غير قصد في فتاوي الدين في حلف لا يضرب امرته و زن برخواستنست بود خرازده و جوب  
بروي آمد لانفع الطلاق **قال** لا يثبت ان ضربتك بغير جنابة فامرك بيدك فخرجت من البيت  
بغير ذن الزنا و فربها هل يصير امر يده **قال** بعض الحكماء ان اوفاء المجل لا يصير امر يده و ان  
لم يوفها بغيره و كان طهر الدين امره ياي يبي بان لا يصير امر يده بغير تمصيل و لو اوفاه فانه  
ذكر القدر في ليس للزوج ان ينفقه من سعة و الخ في من سعة حتى يوفها جميع المهر و كذا القدر  
ان فوج من البيت بعدما اوفيت المجل جنابة و في فتاويهم كماله برهان الدين امر يديست  
زن بها و كذا و يراي جنابت سترى من زين زن را الفت كمره روزي تر استوري و آدم بخانه  
ارتش و بدين جنابت يديستوري و فتن بزد هل يصير امر يده **اجاب** نعم بغير واسه اعلم  
و في فتاويهم ايضا امر يديست زن بها و كذا في جنابت سترى من زين زن كسي تم فربها خواست  
دا و بدين جنابت بزد من امر يديست زن شود ياي اجاب اكر عادت ابن زن مثل انها ياي  
دستوري سترى بدين جنابت يديست و اكر ابن زن ديد عادت از سترى دستوري خواست جنابت  
بود و اسه اعلم و في فتاويهم مردمان او رديان كفت تاني تم را بكن اندر نه فقره هل يكون هذا  
جنابة **اجاب** نعم و اكران خود در خشم كند قال لا يكون جنابة و لا شوقا و لا يكره كذا قال بكن  
جنابة و اكر و يكره او آرد بكن كند و يرون شوقا و ما شيند هل بكن جنابة قال يختلف باختلاف

فهام

ازان

وقت جنابة

ان

حفظ

لما قال لا يصير امر يده

ما فربها و يديستوري و آدم بخانه

دستوري سترى بدين جنابت يديست و اكر ابن زن ديد عادت از سترى دستوري خواست جنابت



















او يستقيم وانه معنى حتى قال له فقال ليس لك من امرى او يتوب عليهم قال شمس كانه السرحنى  
 هذه الاستعانة معنى العطف فان غاية الشئ يتعمل به كاتعمل العطف بالمعطوف عليه وكل هذا  
 فان الجاء اذا قال له لا دخل هذه الدار اليوم او لا دخل هذه الدار فابى الدارين دخل  
 بترتة بمنته لانه ذكر كل اذن موضع ما يثبت فيمنع في التخيير في شرط البره وتو قال لا دخل  
 هذه الدار او لا دخل هذه الدار فابى الدارين دخل حنت في بمنته لانه ذكر اذن في موضع المنع فكا  
 يحسن وروى قال لا دخل هذه الدار او لا دخل هذه الدار فابى الدارين دخل لا دخل في  
 بمنته وان دخل الثاني او لا يترت بمنته حتى اذا دخل الاولى بعد ذلك لم يحس بمنته قوله لا دخل  
 هذه الدار حتى ادخل هذه الدار فكان دخول الاولى غاية بمنته فاذا دخل انتهى الامر وان لم  
 يدخل حتى دخل الاولى حنت لوجود الشرط في حال تيقن باليمين وانما جعلت هكذا لانه بعدد  
 اعني معنى التخيير بينه لانه في احد الجاهين وبينه عذر ان شئت معنى العطف لعدم المجانسة بين  
 المذكورين فيقول معنى الغاية لان ومة الدخول الثاني باليمين يجعل الامتداد فيلحق به ذكر الغاية كان  
 قوله تعالى ليس لك من امرى او يتوب عليهم فانه لا يمكن حمل الكلمة على العطف اذ الفعل لا يعطف  
 على اسم والمستقبل لا يعطف على الماضي فمضى امرى يجعل الامتداد فيقول او يتوب عليهم معنى  
 الغاية هذا ما ذكره شمس الا انه رحمه الله في اصول اللغة وذكر محمد رحمه الله في الباب كاذب ان الجاء  
 كلمة او اذا دخل بربايات ريني يكون معنى حتى ان امكن ذلك وجه ذلك ان ينظر فان كان  
 الجاء لظاهر كلمة حتى كان قوله يصح النظم ويكون الكلام مستقيما يكون معنى حتى وان كان في التخيير  
 لان في مثل هذا المحل يكون معنى حتى قال له فقال فليس امرى من امرى حتى يا ذن لي ابي اديكم الله لي  
 وقال تعالى لئن لم يردن من لك حتى ينجوا من امرى من امرى او يكون لك حتى ينجوا من امرى حتى يكون  
 وقال تعالى لا عذبة عذبا سديدا او لا عذبة عذبا سديدا او لا عذبة عذبا سديدا او لا عذبة عذبا سديدا  
 اذ لا استطيع نزعها من مودتها او يمنع الكتب في بعض ما صنعها وقال اخبر  
 فهدا من امرى او ادى القار من غيا وقال انما لم يجد في رواية الجاء في هذا الباب فاقال  
 لا افعل كذا او كذا ايتها فعل حنت وتو قال لا افعل كذا او كذا افعل احد ما يروا نركم حتى معنى  
 الوقت حنت وتو قال لا افعل هذه الدار او لا افعل هذه الدار فابى الدارين فان دخل الاولى حنت  
 وان لم يدخل واحدة حتى مضى الوقت حنت وان دخل الاولى برت بمنته قال شمس كانه السرحنى  
 وقد يستعمل كل اللفظ فيكون معنى الواو قال له فقال له لامة الف او يزدون وقال السرحنى

اي يزدون

فلو كان الجاء بربايات يثبت على زياد او عاقب على المرئ اذ مضيا جميعا  
 لكانت الجاء بربايات  
 يريد عناق بدل قوله على المرئ اذ مضيا جميعا اذ افنا هذا فنقول انما يحمل على هذه الاسفارة عند  
 اقتران الدليل بالخلاف ومن الدليل على ذلك ان يكون مذكور في موضع النفي قال الله تعالى ولا نطع منهم  
 آله او نفوترا معناه ولا نفوترا اصل فيه ان التدة في موضع النفي نعم ولا يمكن ان يثبت التخيير الا وان  
 يجعل معنى الواو للعطف ولكن على ان يتناول كل واحد على انفراد لعل الجاء في كل واحد موضع حرف  
 الواو كذا الوو قال لا اكل فلانا او فلانا فانه يحس اذا اكل احدهما بخلاف قوله فلانا و فلانا فانه  
 لا يحس عالم بكماله لكن يتناول كل واحد منهما على انفراد حيث لا يثبت له التخيير وتو كان في  
 الاية بان قال واسلا الفرب هذه او هذه لمعنى المدة بانها حقيقة ذكره شمس كانه السرحنى في اصول  
 اللغة وعلى هذا اصل خبر الكرخ في ان الحق من مثل هذه المسائل فقال  
 لو قال رجل عبدى وان دخل هذه الدار او هذه الدار فابى الدارين دخل حنت وعق  
 العبد وكذلك ان لقوا جواب فقال لى دخلت هذه الدار فابى الدارين دخل حنت وعق  
 اعاد الفعل مع ادخال ان دخلت هذه الدار او دخلت هذه الدار فابى الدارين فادخل عبدى  
 وان دخلت هذه الدار او دخلت هذه الدار فابى الدارين فادخل عبدى فادخل  
 هذه الدار فذلك كما سألته في ابي الدارين دخل حنت ومن العبد اصل هذا ما ذكرناه ان اذا دخل  
 كلمة او في يريد نفي دون اية فانه يريد نفي الفعل وهو الدخول فكان معنى ولا اذا ثبت ان كلمة  
 او اذا دخل فيها يريد نفي دون اية فانه يريد نفي الفعل وهو الدخول فكان معنى ولا اذا ثبت ان كلمة  
 فعل بعد الواو جعل امرى لا يبدى لانه ذكر كلمة او فيها يريد نفي لان المقصود ان لا يغيب عنها ولا يتزوج  
 عليها فثبت دل كل واحد على معنى انه لو وجد احدهما حنت ويرتفع اليمين وكذلك  
 لو قال امرى بربى تو اكرسيكى خورم يا كنى خورم فاذا شرب احدهما يصير الامر مبدى وصار  
 بمنته قوله لا اكل فلانا او فلانا فانه يحس اذا اكل احدهما بخلاف قوله فلانا و فلانا فانه  
 الدار او هذه الدار فابى الدارين دخل حنت ولا تغيب بمنته وذكرنا الباب كاذب ان الجاء ان كلمة  
 او اذا دخل في موضع الايات يكون للتخيير حتى لو قال لا افعل كذا او كذا افعل احد ما يروا نركم حتى معنى  
 قال شمس كانه السرحنى في اصول اللغة وعلى هذا اصل خبر الكرخ في ان الحق من مثل هذه المسائل فقال  
 المذكورين بيانه في قوله تعالى حنا واما نطعن اهلنا او كسوتهم او نحر بر ربة فان الواو في اللسان

كذا  
 لو قال رجل عبدى وان دخل هذه الدار او هذه الدار فابى الدارين دخل حنت وعق  
 العبد وكذلك ان لقوا جواب فقال لى دخلت هذه الدار فابى الدارين دخل حنت وعق

لو قال امرى بربى تو اكرسيكى خورم يا كنى خورم فاذا شرب احدهما يصير الامر مبدى وصار  
 بمنته قوله لا اكل فلانا او فلانا فانه يحس اذا اكل احدهما بخلاف قوله فلانا و فلانا فانه







لانه معق بالشرط وقد وجد احد من فلا بحيث قد مر ما قبل هذا الكس من قبل فلا يفسد ما في  
 غريب الرواية ان دخلت وارفلان وفلان يدخل دارك فان طلق قال لأمراء فدخلت ارفلان  
 وفلان لم يدخل دارا فانها تطلق لا يراد بهذا الجمع وذكرنا اصل اذا حلف لا يجزم فلانا وفلانا فكل واحد  
 لم يحث وقد مر من غير ضرورة ذكر الصدر الشهيد هذه المسئلة في ايام الوافاة في الباب الاول  
 وجعل على نية لوجه اما ان ينوي اكمال ان يحث بسلام كل واحد منهما فيحث بذلك اما  
 ان ينوي ان لا يحث حتى يكلمهما فلا يحث ما لم يكلمهما واما اذا لم يكن له نية ففي هذا الوجه اختلف  
 المتبع رحمه الله والاحتياط في ان لا يحث ما لم يكلمهما وعلى هذا اذا حلف لا يكلم هذا وهذا ولو حلف  
 لا يكلمهما او حلف بالثواب سببا باي من دونهن وكثير من نوي اكمال بسلام واحد منهما لا يصح نية  
 واذا اكلم واحدا منهما لا يحث لان قوله فلانا وفلانا في قوله هذا وهذا امكن فيصح نية باذخا  
 خوف العطف بينهما فيبصر نية المصلحة كانه قال لا يكلم فلانا ولا فلانا وعند ذلك يحث بسلام كل  
 واحد منهما لان كل واحد منهما متقيا على حدة وهذا المعنى لا يثبت تخفيفه فيما اذا قال لا اكلمهما فلا  
 يصح نية كذا ثبت في املاء الكامل في التفسير من المحرر في قوله او اني هي بمعنى التشديد  
 قد تقدم ذكرنا اياه انه قد يحث بمعنى التشديد قال من لا يمتنع السحر في اصوله في باب معاني الروف  
 المستعمل في الفقه فظن بعضهم بجهل ان كلمة او في اصل الوضع للتشديد فان الرجل اذا قال  
 رايت زيدا او عمر او محمدا او غيره من هؤلاء كل واحد منهما عتبا ولو قال بل غير ذلك فحجب ابرؤيه  
 عمر وغيره ولو قال او غير ذلك فحجب ابرؤيه احد من غير عتبا ان في واحد منهما محجوز ان يكون كل  
 رآه ومحجوز ان يكون لغيره لانه ان لا يبدأ بالامر والنهي بعد حمله على التشديد فان ذلك  
 لا يكون عند الناس العلم بالشيء فيجوز على التخيير وقد مر هذا الكلام في تفسيره ثم قال وعندني  
 ان هذا اظهر صحيح لان التشديد لا يرفع حتى يوضع له كلمة اصل الوضع ولكن هذه الكلمة  
 لبيان ان المتناول حد المذنبين كذا ذكرنا لان في ارجاء رفعه لا يشك باغلب رجح الكلام لا  
 باعتبار هذه الكلمة كانه في قوله رايت زيدا او عمر او فلانا في مراتب آت لما تبدل المحل وانعدم  
 المحل الذي لا يجمع في التشديد بانه الكلمة التخييرية في مراتب آت باعتبار اصل  
 الوضع وهو انما يتناول احد المذنبين على انبات صفة لا باحو في كل واحد منهما وعرف هذا  
 قلنا لو قال هذا العبد او هذا المذنب او قوله احد من هؤلاء فثبت ان كل واحد منهما  
 البيان على ان بيانه يكون من وجه كانه آت في شرط لعموم البيان لا في الاصل ومن

صاره

كانه

د

وجهه فحين الواقع ولما قال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله اذا جمع بينه وداينه وقال هذا اخر او هذا  
 لعمري بانه ما لو قال احد من هؤلاء محل ابرؤيه بل ابرؤيه بغيره واذ لم يكن احد العينين محلا  
 صا لا ياب فغير العين من لا يلبس صا وبدون صلاحية المحل لا يصح ابرؤيه باصلاحه بغيره فيقول  
 هذا ابرؤيه بغيره بل احد من غير عينه على احتمال النعيب ابرؤيه انما لو كانا عتبا بغيره فيقول احد من  
 على احتمال النعيب اما بالبيان او بالعدم المزاجي من احد من فصح ان ياب همتا بغيره هذا  
 الجواز هو اصله حتى يبره انه في العمل بالبيان وان تعذر العمل بالحقبة لعدم صلاحية المحل  
 وهذا الجواز خلف عن الحقبة في الحكم فاذ لم يكن المحل صا لا يحكم بغيره على العمل بالبيان  
 وعلى هذا لو قال لثلاث نسوة هذه طالق او هذه وهذا تطلق الثالثة وتخير في الاولين بغيره  
 ما لو جمع بين ثلاث نسوة فقال لثلاث نسوة هذه طالق او هذه وهذا تطلق الثالثة وتخير في الاولين بغيره  
 وفلان انما لا يحث ان كلم اول من مالم يكلم الثاني مع بغيره في قوله لا اكلم احدهما وهذا الجواز  
 يتناول كل من كلم الاول وحده بغيره في كل واحد من احدهما في قوله لا اكلم احدهما لا يشك فيهما بغير  
 الواو والجر اذ لا يرفع له شي كالمواحدة فيقول لا اكلم هذين بغيره كانه قال لا اكلم هذين بغيره  
 الاطلاق فان هذان الجوز المذموم صا لا يثبت اذا جمعت بينهما لانه يقال للشيء طالق مع ان هذان  
 بغيره بغيره لانه كانه كثر واحد فان الحكم فيها لا يختلف سواء في الاول او الثانية  
 وهن الحكم في الثاني يختلف بالاتهام الى الاول او الى الثاني فان كان ضملا ما يلبس اولى في هذا  
 لو قال وكنت بيع هذا العبد هذا الرجل او هذا الرجل بغيره في قوله لا اكلم احدهما في قوله لا اكلم احدهما  
 وكنت احد من ابيس حتى لا يثبت اثنان على البيع بغيره في قوله لا اكلم احدهما في قوله لا اكلم احدهما  
 تنفذ البيع ولم يكن الا في بعد ذلك ان يبيع وان عاد له حكمه وقيل البيع يباح لكل واحد منهما ان يبيعه  
 وكذلك لو قال احد من هذه العبد او هذا الجوز لا يحذر على ان يبيع احدهما بغيره في قوله لا اكلم احدهما  
 قال مع احد من ابيس اذا دخل كلمة او في البيع او التمس بغيره في قوله لا اكلم احدهما في قوله لا اكلم احدهما  
 ومن لا يجاز منه بغيره فاذ كان معلوما جازي لا يبيعه في قوله لا اكلم احدهما في قوله لا اكلم احدهما  
 لانه لا يحذر بعد نفي من لا يجازي لكونه في قوله لا اكلم احدهما في قوله لا اكلم احدهما  
 يبيع جواز العتد فاما في انقضاء امره بغيره في قوله لا اكلم احدهما في قوله لا اكلم احدهما  
 على الف درهم او ما يبيع بغيره في قوله لا اكلم احدهما في قوله لا اكلم احدهما  
 هاتين العتد بغيره ولا يثبت الجواز اذا لم يكن بغيره في قوله لا اكلم احدهما في قوله لا اكلم احدهما

غيره

هذا لا اكلم

الجاه

رواه في ثلاث نسوة  
 منهن طالق وذهن

رواه في امره ووصفه  
 على الف درهم ما لم يبيع بغيره



منها لانه لا فائدة في التخيير بين التلبيس والكتمان جنس واحد وصحة النكاح لا يتوقف على نسبة البدل فوجب المال  
عند التسوية ما معنى لا يتقدم بزيادة لا فائدة بالمال او بالوصية او بالخلع او الصلح عدم العمد على المال  
فان ثبت ما قلناه من سبقنا هذا الحكم يصح ان يكون معنى الصلح عدم العمد بغير ما كان معنى  
النكاح والابو حنيفة يقول بجواز النكاح الى تحكيم مهر المثل لان التخيير الذي هو حكم هذه الحلية يقع كونه  
معلوما قطعا والوجوب كاصلي النكاح من المثل وانما يتيقن ذلك للوجوب عند تسوية معلومة قطعا  
فاذا تقدم ذلك بحرف او وجب الصلح لا الوجوب كاصلي خلاف الحكم والصلح فليس في ذلك العدم وجوب  
اصلي البدل بل هو صحيح من غير بدل بحسب به فلذا اوجبنا التخيير به وما زاد على ذلك  
يبتل كونه مكوكا فيه هذه الجملة مستغنية من اصول الفقه نسراية السرخسي واسم سمي بحكمه

### الفصل الرابع والعشرون

في تصرفات النفوق واحكامها وفيما يتقدم من تصرفات التاخير بالاجازة الملاحقة ذكر نعيم الدين  
السرخسي الفتاوى المختارة في النفوق وفي الطلاق المضاف انه اذا اجاز الحالف بالفعل لا يجت  
وبالقول بجنت حتى لو قال ان تزوجت امرأة لم طالق فليكن ذلك في ذلك لم ينفذ مضمون عند  
النكاح بينهما فيجب به لا يفعل فلا يجت ولو اجازة بالقول بجنت وكاعتما على هذا ما احتج السرخسي  
ابي احمد العياشي بسند في السرخسي امام محمد بن عيسى الضرير المبدئي بخار او هكذا اجابوا في فتوايهم  
استروا شئنا فكتبوا اليها واحكامها معروفة وذكر الحلية في حوزة قال كل امرأة تدخل في نكاحي فهي  
كذا ان النفوق يزوجه امرأة ثم يجزى هو بالفعل ولا يجت بلان في ذلك لا يكون لا لزوج لا لزوج فيكون  
ذكر الحكم ذكر سببه المختص في جبره في التقدير كانه قال ان تزوجها وتزوج النفوق لا يصير تزوجا  
بذلك ما لو قال كل عيب يدخل ملكي فانه يجت بعقد النفوق ههنا لان ملك البين لا يختص **سند**  
بل لا سبب سواه وقال سمسرية السرخسي والشيخ امام البرزوي يجت بنكاح النفوق في هذه  
الصورة كذا ذكر في المحيط وحكي صاحب المحيط عن امام نعيم الدين والفقيه في جبره ان كل جواب  
عرفته في قول كل امرأة تزوجه فهو الجواب في قول كل امرأة تدخل في نكاحي سواء كان الفقيه يجزى  
وذكر السرخسي امام السرخسي لولا ان سمع نكاح اي مع في الفتوى وبفتاها فيما اذا قال كل امرأة تدخل في  
نكاحي في طالق تلك ان يجت اذا عقد النفوق سواء اجازة بالفعل او بالقول وهذا ذكر في المحيط  
وفي المحيط ولو قال كل امرأة تزوجه او تزوجه غيري لا يصح الاجز في كذا لا وجه بجوازه لانه سند  
سنة نفسه وذكر في الدين البين في سنة نفوق الطلاق من المختلفات لو قال لامة ان تزوجت

وقد اورد في كمال سوط المثل

وان دخلت كاهن

او قصر على الزوج في موضع  
أو قصر على الزوج في مكان  
أو قصر على الزوج في مكان  
أو قصر على الزوج في مكان

نكاح

زوجي اما بعقد او بغيره واجازتي فانت طالق فنقل النفوق لا يقع الطلاق ومن الفقيه  
في جبره ان قال كل امرأة تزوجه او تزوجه غيري لا يصح الاجز في كذا لا يكون لا لزوج لا لزوج فيكون  
امر وبغير امر ثم يجزى هو النكاح فيقع الحث قبل اجز المرأة لا الى جبره لعدم الملك ثم تجزى المرأة  
النكاح فاجازتها لا تفعل فيجد ان النكاح بعد هذا ويكن هذا حاشا لان البين انعقدت على نكاح  
واحد كذا في المحيط وهذه الجملة انما كتبت اليها فيما اذا قال كل امرأة تزوجه او تزوجه غيري لا يصح  
واجزها فاما اذا لم ينل واجزها قال نعيم الدين يزوجه النفوق لا يصح في الطلاق ولكن لا تخم  
لوقوعه قبل دخول في ملك الزوج كما يرب ان بعد عقد النفوق لوطها الزوج لما لا تخم على ما ذكرنا  
ان ههنا لا يبتل اجازة لانه صار مردوقا فيعقد النفوق ثانيا لاجله ويجزى هو بالفعل قال  
صاحب المحيط وعندي يشر المرأة الثانية لاجازة لاجز النفوق بل اذا تزوجه بنفسه لا ينقض لان  
البين نحن هذه المرأة انحلت بتمتع النفوق كما يرب ان من قال ان تزوجت فلانة او امرت ان تزوجها  
لي فامر ان تاتى زوجها لم ينفق لان البين لا امر انحلت لا الى جبره وكذا لو قال ان طلق فلانة  
او تزوجها فليكن ذلك في كذا فليكن ذلك في كذا لو قال ان طلق فلانة او تزوجها فليكن ذلك في كذا  
او تزوجها فليكن ذلك في كذا فليكن ذلك في كذا لو قال ان طلق فلانة او تزوجها فليكن ذلك في كذا  
الدين مثل استسرا ونعيم الدين ان في هذه المسئلة يبتل الاجازة بعد ما طلقها قبل الاجازة اما لو  
قال بعد ما تزوج النفوق فانت طالق فهذا اجازة ولو قال انت طالق اليك اجازة ولا يبتل التوقف  
وفي فتاوى صاحب المحيط ان اخية راى صدر الشهيد وامام نعيم الدين السرخسي ان الطلاق في  
النكاح الموقوف ليس اجازة قال عذري اجازة وتبطل هذا الاختلاف في الطلاق الوا  
اما لو طلقها ثم يكره اجازة في الطلاق وتبطل هذا الاختلاف فيما اذا طلقها قبل ان يبتل النكاح  
فاما اذا بلغ النكاح فليكن طلقها بغير اجازة بالارتفاق وفي متفرقات طلاق الذخيرة وفيه شبه  
الباغ امرأة بغير امر فاجزها بغير امر فقال الكوفي فلانة راى من عوانة سند وراسه طلاق  
بغير هذا اجازة للنكاح وينع عليه الملك وفي فتاوى شيخ الاسلام براءان الدين رحمه الله وقول في  
رحلة امرأة ان الزوج حاله معها بغير اجازة ويستقص عد طلاقها واسه لعلم وفي فتاوى صدر الاسلام  
المرحوم راجحوا ما يرسوا من اطلاق نفوق او جهت او عقد كذا وبفعل اجازة كذا وسر باس  
او نهاده لا يجرم عليه وفي آثر كتاب النكاح من واقعات اللامشي سبل امام السرخسي عن عقد  
النفوق قال انما في بعضه لزم كانت اجازة الزوج بالفعل وهذا اذا قال كذا فلا يبرأ من ان يبرأ بعد

صلى الله عليه وسلم  
او تزوجها بغيره لا يصح  
في كذا

في تزوجه النفوق لا يصح  
ولكن لا يجرم بالطلاق  
المثل

ان الطلاق لا يصح  
الموقوف ليس بالاجازة

بالفعل ينفق هو  
الطلاق وكذا  
اجازة بالطلاق



اما اذا قال انك من اندر ايد رابع عند القبول قبل المعنى في العند يكون القول لا بالفعل  
 فلهذا في الاول من الثاني وفي نوادر بعض كايه سبل امام السرخسي عن قال كل امرأة اتزوج  
 بغير تزوج فقول امرأة واجاز بالفعل فطلعت فطلعت وانقضت عدتها ثم تزوجت بغيره هل  
 تطلق قال قبل تطلق وقيل لا تطلق لان البين نخل نخل القبول لانه صار من وجب الما في الحكم  
 وفي بان مجموع النوازل سبل نعم الدين عن امرأة بعد القبول واجاز هو ذلك بنسليم  
 بعض من له امرأة قد به فخلعت بالله ما تزوجت بعد ما عتقت عن فخلعت واراد ان لم يفعل  
 بنسليم هل عتقت قال لا قبل له فان كان حلت به لطلاق بغير اجاب لا والله لم يعلم وفي العند  
 لو قال لا امرأة لتزوجت عليك فامر بك بيدك فزقي امرأة بنك القبول واجاز هو بالفعل  
 لا بغير امر بيده وهذا هو الجواب وقد مر في كتابي لا بغير سبل في زماننا عن قال هو  
 زني كمر ابودو باسند از من بس طلاق فلان كما نكته وكرد وبعد از ان بطريق فقول  
 زني حواست وبفعل اجازت كرد باسرايط وي بعد از ان الكراين برده بنسليم بنسليم بنسليم  
 كند بين نكاح خود سبوت كند باين زن ان طلاق معلق واقع شود باي اجابوا  
 حيث في دانه علم وهذا اظهر وفي نوادر حديثي لو قال هر زني بخوام بنك فقول كند من  
 اجازت كنم از من چنين فزوج القبول فاجاز بالفعل تطلق وفي نوادر السبتي لو قال لا امرأة  
 ان تزوجت فانت كذا نكاح واكرسي ترا برفي كذا وبسند طلاق واكر ترا بقبول  
 برفي كنم ترا طلاق معلق كند بطلعه في نكاح قال شوي عالمي متدين باويع ووند حادته  
 خويز او را معلوم كند اكر دوج بود سكي بند و لم يزد على هذا القدر ولا شك ان يمكنه  
 بس بطلعه في نكاح برفي القبول ابا له وراجازة بالفعل بنسليم بنسليم بنسليم بنسليم  
 حاجت است ولا يامر بالعند فاذا عتده بغير امر اجازة بالفعل فلا يثبت وان شرط العلم  
 لعند مخرج الصحة فان بعض الحكماء عند النكاح نسبه ثم ذهب المرأة من المالك وشرط  
 التبانة لبلاليج ووف فيه وقوله ان من من عند فقول كن فهذا تزوجت وعتقت اذا تزوج اكر  
 فلاه راجحوا هم فلهذا افتتجه طلق وهذا ان تزوجت عن النكاح لا عن الكهنة واكر فلاه  
 راجحوا هم كي كنم او خوار كي كنم فن تزوج لا تطلق لانها عبارة عن الكهنة دون النكاح وفي نوادر  
 حد بقبول زني را عتد كرد ودر مجلس عتد شوب بود وقبول ويك مرد بكر لا بغير النكاح  
 وفيها امره تزوجها فقبول قبلها اجز واما اجازت ومارت حتى جانت لولدها كمنس انهم من

اليهام

وقوله لا بغير امر

وف

وقت الزوج ايتت نسبه منه ام لا اجاب ان اجاز النكاح ثبت واما فلا تم القبول اذا زقي وجلا  
 حلت بالطلاق امرأة لا يجب التمسك بالقول بل سكت وبعثت من المراه لست كنت  
 والي وليها ان كانت صغيرة فاذا وصل ذلك والي وليها فبعد ذلك لا بغير اجازة التمسك بالقول  
 فان قال حين ما بعث اليها من المراه لا ارضي بهذا النكاح ولا اجيزه لم يكن لها ذلك لان  
 النكاح لازم في حصة وان كان موقوف في حصة وقد اجاز بالفعل فتم كذا في الملتقط ون كذب  
 سراحكم في الغبة وفي فتاوى طهر الدين اعني وكان في كذب ابا ان اجازة بالفعل ان يبعث  
 اليها من المراه وصل اليها فان لم ينفق المراه اليها ذلك هل يكون اجازة لا رواه في النكاح  
 وقيل لا يكون اجازة وذكره عن العتقين كاجازة بالفعل نكاح القبول بنسليم بنسليم بنسليم  
 من المراه ولو نقل والمراد منه الوصول اليها كذا ذكره الصدر السبعة اجماع الصغرة كتاب  
 الحج وذكر السنن في وجه الله في فتاواه وانا بعين محيية بعث اليها من المراه ولو نقل لانه محقق بالنكاح  
 فقبول اجازة له اما الهدية والعطية فغير محقق بنكاح بل يمكن بطريق اخر فلا يكون اجازة حتى  
 لو اجاز بالفعل بعد بعث الهدية او العطية بين الطلاق عليها وفي باب النكاح من طلاق  
 سني الطلعي لو قال كل تزوجت امرأة فطلعت كل من تزوجها بين الطلاق ولا تزوجها الف  
 من واكمس بل ان يزوج غيره امرأة فيجب هو بالفعل وهو بعث الهدية وما استشهد به  
 النكاح ولا بين الطلاق فلهذا اتصبع على الاجازة بتحقيق بعث الهدية والله اعلم وفي نوادر  
 صدر اسلام طالع بن محمود وراجازة بالفعل سوف المراه وهل يشترط وصول المراه  
 قال طهر الدين بشرط والمراد من سوف المراه في النكاح الوصول اليها لا غير سوف  
 وقال حواشي العايشي ان المراه بشرط لا لا يخرج بل اجازة بالفعل وقوله اوف الرراهم  
 اليها اجازة بالفعل قال صدر اسلام ولو خلا به هل يكون اجازة قال حواشي بنسليم  
 لان الكهنة مع راجحية حرام وقال بعضهم نقل عن الكهنة لا يكون اجازة فقول قبل في صغرة  
 در جل زوجه اخواتها او وليا او غير لاب واجازة الزوج بالفعل ان يبعث بنت من  
 المراه لا وليها هذا هل يكون اجازة هل قول من بشرط الوصول يكون اجازة وان لم يكن هو لا  
 ولا به بنسليم صدق ان هذا التخيير كاجازة من الزوج بالفعل لا بغير اجازة للزوج هكذا اقر  
 بعض من وقد مر ان علي بن ابي طالب صاحب المصنف والامام في الدين ان الذي الي المصنف كاي  
 والوصول اليه ليس بشرط فلا شك ان هذا اجازة ولو قبلها اولم يسموه بغير اجازة

اليهام

ففي

وقوله

تم النكاح

اليهام

ط

وقوله لا بغير امر



بأنه لم يكن كالمهر بالنعول ولا بغيره قد ذكرنا في كتابنا في فرائد طبه الدين السخري مطلقا عن غير رايه  
 السخري انه ايجاز ولو وقع اليها وقال هذا مهرك يكن ايجازا لقول كذا قال طبر الدين الميرقاني ولو  
 ايجاز بالحكمة ذكره ايمان الجاه في الفتاوي في باب الفلوات اذا اختلف لا يحكم فلا تانرا اقول  
 مع فلان ثبتا فكتب اليه لا يحسن وروي ابن سماعه عن محمد بن عيسى انه **يحب** **تسبيل** **النكاح** **في** **احام**  
 فخر الدين عن زوج ابنة البالغ بغير رضا ثم بلغها الخبر فتأملت اجرت لزوجها في قال ايجازة  
 باطلة لان التعليق يطل ايجازة اعتبارا بما عدا العقد **فصل** **في** **زوج** **ابنة** **البالغ** **امرأة** **بغير** **امره**  
 فذهب لسان لا يثبت الصبر وسكن معهم واذا تسبيل ابن تسكن يتولى بين مهر من هذا ايجازة  
 للنكاح كذا حكى عن شمس الاسلام كذا روي عن **سفيان** **ثوري** **في** **سفر** **باب** **النكاح** **المحيط** **ذكر** **مهر** **الوليدة** **الحام**  
 لمرافق رجل في ابنة البالغ امرأة بغير امره بغير ايجازة قبله او هنا. الناس وقيل التهنئة  
 لا يحسن النكاح بواحد من هذين الوجهين كذا اجاب ابو نصر الدبوسي **فصل** **في** **قبض** **بها** **سبعة** **اشهر**  
 لو قبل التهنئة في نكاح المقبول قبل ايجازة ينفي لايكبر ايجازة ولا يحسن **وذكر** **في** **مجموع** **النوازل**  
 اذا تزوج مقبولا فقال احسن او اصبحت بكنز ايجازة كذا اذا هنا. فقبل التهنئة بكنز ايجازة  
 وكذا في البيع قال القتيبي وبه نأخذ **وقيل** **ان** **زوج** **رجلا** **امرأة** **بغير** **رضا** **فان** **لم** **يجز** **في** **فعل** **او**  
 قالت مراخوش بن عمارين كذا لا يكون رد احدى لورصيت بعد ذلك بغير النكاح وفي نوادر صاحب  
 المحيط لوقال للمقبول بكنز ما صنعت بكنز ايجازة في النكاح والبيع والطلاق وغير ذلك كذا في  
 محرمه انه وفي ظاهر الرواية لا يكون رد اية النكاح **فصل** **في** **صاحب** **المحيط** **عن** **عبد** **عزير**  
 فقال المولى سهل بود قال لا يكون هذا ايجازة قال من لا ينزل قوله ما كان يثبت او قال ياركن  
 انه لا يثبت قال محمد بن سفيان لا يكون ايجازة وقال القتيبي ابو الليث امر ايجازة قبله ويؤخذ وتوكل  
 سهل بود ينبغي ان يثبت على هذا الخلاف ايضا **فصل** **في** **زوج** **رجلا** **امرأة** **بغير** **رضا** **وهي** **ثيب**  
 فسكت ثم طالبت الزوج بالهره هل يكون ايجازة ينفي لايكبر ايجازة فانه ذكره مجموع النوازل اذا اختلف  
 لا يزوج ابنته فلو وكل بذلك **فصل** **في** **زوج** **رجلا** **امرأة** **بغير** **رضا** **وهي** **ثيب**  
 ينبغي العولي مهرها او مهرها بكنز ذلك منه ايجازة للنكاح ولا يحسن في فتاوي قاضي طبر حلف لا يعلق  
 فطوى فصول كذا في الزوج ذلك قوله او فعلا كاجواب فيه نظير الجواب في النكاح وفي نوادر صاحب  
 المحيط وفي طلاق المقبول سوف المراه لا يكون ايجازة لان المهر قبل الطلاق واجب فلا يحال الي الطلاق  
 بخلاف النكاح لان المهر ضميمة مقبول قال المراه العيران دخلت الدار فانت طالق فاجاز الزوج

سوط لا يثبت الا بغيره

سوط لا يثبت الا بغيره

سوط لا يثبت الا بغيره

نذكر

نذكر طلفت وكذا لك الامر بالهر من المقبول ويجوز ثبت حكم مقصورا على ايجازة حتى لا ينع الطلاق  
 الموقوع قبل ايجازة وهذا الخلاف البيع الموقوف على ايجازة المالك فانه اذا ايجازة ثبت المالك من حين  
 العقد حتى يثبت المالك لشري في الولد والزيادة الحادثة فيما بين العقد والاجازة هكذا ذكر في باب  
 الاول من غصب المحض وان رآل الزوج في حب الوكالة من الغنم والقصوي وفي منزلة من مجموع  
 النوازل طلق امرأه بغير علم او خالفها بغير امره ثم ان الزوج قبض منه اجعل من غير لغيره بكنز  
 قال القتيبي ابو الليث رحمه الله يجب ان يكون ايجازة للطلاق كما اذا شاق لها صداها في النكاح بغير  
 امره مقبوضة وقال ابو بكر محمد الفاضل ايجازة الطلاق لا يكون الا باللفظ المقبول في باب النكاح  
 لا يملك في النكاح قبل ايجازة وفي باب البيع يملك في سائر الطحاوي والزوج ان في البيع يلحق  
 العهدة بنبذ لم الرجوع كيلا يتفرق بخلاف النكاح فان المكوف فيه ترجع الى المقبولة وفي الدخلة  
 مقبولة زوج رجلا امرأة بغير اذن الزوج ثم ان الزوج وكل ان يزوجه امرأة فاجاز ذلك النكاح  
 جاز استحقاق فلو لم يجر ذلك ولكن نقضه فولا بعد وكذا الزوج لا يبيع نقضه وفي الجاه الكبير وفي كل  
 رجلا يزوجه امرأة بغيره فزوجها الوكيل منه بغير اذنها بان زوجها ابو موسى بالغه فقبل ان  
 يجزى المرأة نقض الوكيل صح نقضه وكذا الوكيل يبيع نقضه ايضا لانه قائم مقام الموكل والموكل  
 او اذ كان قد عين اذ ائتمن العند الموقوف صح فسخه كذا ذكره ابواب النكاح وذكر قاضي في نكاحه وزوج  
 رجلا امرأة بغير اذنها لم يكن هذا العاقدان يفسخ هذه العند في قول محمد بن علي بن يوسف الاول وقال ابو  
 يوسف آفته ذلك ثم قال رحمه الله والعقدون في النكاح اربعة عاقد لا يملك الفسخ فعلا وهو  
 حتى يزوج رجلا امرأة بغير اذنها ثم قال قبل ايجازة ينفي لايكبر ايجازة وكذا الزوج في مناهض تلك المرأة  
 بنوفت الثاني ولا يكون فسخي للاول **فصل** **في** **قبض** **بها** **سبعة** **اشهر** **فان** **لم** **يجز** **في** **فعل** **او**  
 بعينه اذا اختلفت عن مقبول فان هذا الوكيل يملك الفسخ بالنكاح ولو تزوجت تلك المرأة لا ينفي  
 الاول **فصل** **في** **زوج** **رجلا** **امرأة** **بغير** **رضا** **وهي** **ثيب** **فان** **لم** **يجز** **في** **فعل** **او**  
 ثم ان الرجل وكل ان يزوجه امرأة بعينه فزوجها اخذ تلك المرأة بغير نكاح ولا يوجب ذلك  
 العند بالنكاح يبيع فسخي **فصل** **في** **زوج** **رجلا** **امرأة** **بغير** **رضا** **وهي** **ثيب** **فان** **لم** **يجز** **في** **فعل** **او**  
 خاطب عنها مقبول فان في الوكيل هذا النكاح صح فسخه ولو تزوجت تلك المرأة بغيره فسخه كذا في هذا  
 بظنة نكاح الجاهي **فصل** **في** **زوج** **رجلا** **امرأة** **بغير** **رضا** **وهي** **ثيب** **فان** **لم** **يجز** **في** **فعل** **او**  
 قبل ايجازة ساقط الزوج والمرأة كل واحد منهما يملك فسخ النكاح قبل ايجازة كذا في الزيادة صغرى

سوط لا يثبت الا بغيره

سوط لا يثبت الا بغيره

خان

قلاوه

سوط لا يثبت الا بغيره

بغيره







اجازة استحقاقا ولو لم يثبت المشتري او تصدق عليه بغير اجازة لان العبد قايما وذكرا حاب  
 الاصل في الفسخ ما قبل التوكيل لا قبل طهر الدين المربعين ان يرضى ببيع ان يرضى ببيع ملكا فاجازة لم يعلم  
 مقدار الثمن فلا يلزم رد البيع فالحق اجازة ام دة في قولنا بدها صاحب المحبط في البيع الوفوت اذا اشترى  
 البيع من المشتري قبل اجازة المالك باقل ما يرضى فلا يرد فانه لا يملك المشتري لا للبايع ولا للمالك حتى لو عصى  
 وبايع من اذن في انشاء الغصب من باقل ما يرضى بكم فسخا ومساواة للبيع الاول الزيادة تملك للمالك  
 لا للغصب ولا للمالك وفي رواية اخرى ان المشتري امر رجل ببيع غلامه باية دينار فباعه اثنى عشر بدينار ولم يعلم به  
 للموكل فقال المأمور بعت الغلام فقال الموكل فدا جرت اجازة البيع باية دينار ودرهم وكذا في النكاح وكذا في  
 الامرا جرت ما امرت به لم يحج القبول باية دينار واما المالك بينه على اجازة واراد اخذ الثمن من  
 المشتري لا يملك من ذلك الا اذا ادعى المشتري القبول وكما قبض المشتري فذا ذكر السيد الدين في بيع عبي  
 مال الشرا من فساد ووضعت الشرا في الودع او اذ ياد الودع بعوا فقام الودع بينه على اجازة وفي رواية اخرى  
 باع عبد غنم فافاد العبد في يد المشتري ثم ادعى المالك امره او اجازة ان قال كنت امرته بالبيع بعد  
 وان قال يلغى بايع فاجازة لم تصدق بينه قال فيه وكذا في امره مدركه وجهه ابو داود ومات روجه  
 في بيت تطلب لغيره وادعت امره او اجازة فهو كما وصفت لك وذكرا الدابة ان في بيع القبول  
 لواجب المالك حيوة ولا يعلم حال البيع من قول من يوسد او لا وهو قول محمد بن رجاء ابو يوسف  
 وقال لا يبيع حتى يعلم قيامه عند اجازة لان ان لا وقع في شرط الاجازة فلا يثبت ان لا يبيع  
 عن نظام الدين فلا يثبت حولا تارجه ان يبيعه من هذه المسألة ان يبيع بغير نزل الكرم لا يجره قبل ذلك  
 والحق ان يبيع الكرم في يمينه الغنم فلو باع الكرم وهو مقبول في النصف ثم خضع العبد  
 في النصف الذي كان مقبولا فيه في اجازة باية دينار بغيره في بيع القبول اذا ملك البيع  
 قبل اجازة فانه ينظر هل يملك قبل البيع المشتري بطل العبد في البيع النافذ من هذا بعد القبض  
 فلا يجره بالاجازة ولا يملك لغيره باية دينار واما اجازة تخمينه بغيره لا فسخا لا سبيل له يجره  
 ذلك لان يملك التفسير بغيره فانه اذا حكمه من احد ما لا يقدر ان يملكه بغيره فان اخذ بغيره المشتري بطل  
 البيع لان اخذ الغنم منه كاخذ العبد وليس للمشتري ان يرجع بالنظر في البيع ولا يرجع عليه باخر وان  
 اخذ بغيره البايع فانه ينظر ان كان قبض البايع معتمدا عليه فانه يرجع بالنظر لان سبب حكمه قد تقدم فقدم  
 ولز كان قبضه اما انما صار معتمدا عليه بالنظر بعد البيع لا ينفذ به بالنظر لان سبب ملكه تاجر غير  
 العند ذكره في ظاهر ارايه مطلقا انه يجره البيع بغيره البايع وقبله ما يملك او لا حتى صار معتمدا

قال اجازة

اذا باع مع

او اهلكه مع القبول  
 المبيع والمالك لا يضمن  
 اياه

محمد

على من يملك باعه منه فصار كالمغصوب كذا ذكر في شرح الطحاوي القبول اذا باع الدار فابعد  
 البناء اجازة المالك البيع بغيره لان بقي الدار ببقاء العينة في فتاوى السيد الدين رحمه الله وذكر  
 في قولنا صاحب المحبط فصول باع عبدا ثم هلك الثمن في يد القبول ولم يجر المالك البيع ان علم  
 المشتري انه مقبول وقت ادائه الثمن فانه هلك امانه وان لم يعلم كان معي كذا المسئلة في فتاوى طبر  
 الدين ايضا واحاله الى المشتري وفيما باع مال الغنم بغيره من هذا العرض في يد القبول قبل  
 الاجازة بطل العند ولا يلحقه الاجازة فيرجع البيع على صاحبه ويخسر البايع للمشتري مثل عرضه ان كان  
 شيئا وفيه ان كان غير مثلي لانه قبضه بغيره فاسد وان تعرف البايع في العرض لكان نكرا قبل  
 القبض فنصرف باطل وبعد القبض جاز ان كان قبضه ياد المشتري مريجا او دلالا ولو تعرف المشتري  
 في البيع قبل اجازة لا يجره تعرف سواء قبض المبيع او لم يقبض لعدم اذن كذا ذكر في شرح الطحاوي  
 في البيع قبل اجازة اصل عندنا ان العقود تنوقف على اجازة اذا كان له يجر حاله العقد وان  
 لم يكن له يجر حاله العقد من يتوقف وبطل وقال ان في العند ولا تنوقف بحال بيده الصبي  
 المحجور اذا باع ماله او اشتري او تزوج امرأة او تزوج ابنته او كاتب عبده او عند عقد يجوز عليه الوفاة  
 وليه حال الصغر فاذا فعل الصغر بنفسه يتوقف على اجازة وليه مادام صغيرا ولو بلغ قبل ان  
 يجره الوالي فاجازة بنفسه جاز ولا يجره بنفسه المبلغ من غير اجازة ولو طلق الصبي امرته او خالعه  
 او اعتق عبده مجانا او بعت ماله او بعت ماله او تزوج عبده امرته او باع ماله محاباة  
 فاحسنه او اشتري شيئا بالثمن قيمته قدر ما لا يتجاوز الناس في مثله او عند هذا ما لو فعله وليه  
 حارسه لا يجره عليه يند كذا باطلا وان اجازة الصبي بعد البلوغ لم يجره ولا يجره له وقت العند  
 فلا يتوقف على اجازة ثم اذا كان له في الاجازة بعد البلوغ يصح لا يجره العند فيصير على جهة التبدل  
 لا على جهة الاجازة بخلاف بيوت بعد البلوغ او وقت ذلك الطلاق او العتق فيصير لانه يصح لا يجره  
 وتمام هذا ينظر في بيع شرح الطحاوي والشرع لا يتوقف اذا وجدنا في اعي المشتري حتى لو  
 اشتري قربة باية دينار بغيره كان ما اشتري بغيره اجازة الذي اشتراه له ولم يجره ان لم يجره  
 عليه يتوقف على اجازة من اشتري له كالعبي والعبد المحجور اذا اشتري بغيره فانه يتوقف فان اجاز  
 جازو يجره العند الى المحجور دون العائد وهذا اذا اضاف العند العند الى نفسه فاما اذا اضاف  
 سلا الذي اشتراه له بان قال بع عبدك هذا من فلان وقبلة فانه يتوقف على اجازة من قبله ولو قال  
 اشتريه بكذا لاجل فلان فقال البايع بعت اذ قال البايع بعت منك لاجل فلان فقال المشتري قبلك

مطلوب  
 في الاجازة  
 لا يجره

في الصبي المحجور

المحجور



على نفسه ولا يتوقف وهذا اذا لم يثبت من فلان النكاح ولا امره ولو سبق احدى فاشترى الوكيل نفسه  
 على الموكل وان اضاف الوكيل الشراء الى نفسه ويتصرف العدة اليه لان من اهل الشراء لنفسه ولا يتوقف  
 على الموكل من سائر الطحاوي وذكره الفتاوى في القسول اذا اشترى وادخل العقد فانه على وجه آخر  
 ان يقول البائع لعبد من فلان وقال القسول اشترى به فلان او قبل له فلان او قال اشترى  
 او قبلت لم يقل فلان وفي هذا الوجه يتوقف العقد على اجازة فلان والى ان يقول القسول لصاحب  
 العبد بيع هذا العبد لفلان بكذا فقال البائع بعث وقال لا اشترى فلان او قبلت فلان او لم يقل  
 في هذه الوجه يقف العقد على اجازة فلان ايضا والثالث ان يقول صاحب العبد للقسول بعث  
 منك هذا العبد لاجل فلان فقال القسول اشترى او قبلت او يقول القسول لصاحب العبد اشترى  
 منك هذا العبد لاجل فلان فقال فلان في هذا الوجه يتوقف العقد على الشراء ولا يتوقف على ما  
 للقسول بعث منك هذا العبد بكذا او قال القسول قبلت فلان او اشترى فلان فقال صاحب العبد  
 اني بعث منك لا يصح ان العبد يتوقف ولا يتوقف على القسول وفي ذلك فتاوى قاضي خان رحمه الله  
 اشترى بكذا وشهد انه اشترى لفلان وقال فلان رضى كان الشراء ان يبيع العبد لانه اذا لم  
 يكن وكلاهما مشترى لنفسه فلا يتغير عقده بانه لا اجازة لان اجازة تقول بالتوقف دون التناقد  
 فان دفع المشتري العبد اليه واخذ المثل يبيع بينهما بالعاطي وفي بيع الدرهم في فضل بيع القسول ولو قال  
 صاحب العبد للقسول بعث منك هذا بكذا او قال القسول اشترى به فلان او قال القسول اني اشترى  
 لفلان وقال المالك بعث منك العبد يتوقف ولا يتوقف على القسول وهو الصحيح وذكره في الحال الجامع  
 ان اذا اشترى وهو من اهل ان يتوقف عليه فلا يتوقف على الشراء الى الشراء وهذا افضل  
 فيما تفرق في الدرهم وفي سائر القسول لو طس المشتري والمشتري في ذلك اني اليه بعد التوقف في الشراء  
 اشتراه منه وقبله او حرم ذلك ويجوز ان كان ولا منه باشتراء ولو علم بعد ذلك ان الشراء كان نافذا  
 على المشتري دون المشتري لانه لا يملك الشراء لغيره منه بغير رضا ولو انه احتل فقال المشتري انك  
 امرتك بالشراء لاجل فلان قال المشتري اشترى به فلان بكذا او قال المشتري اشترى به فلان لانه لا يشترى  
 لما افترقه اشتراه بامره **صلح القسول** ذكر الشيخ الامام لاجل طر الدرس المربى ان وجهه في شرط  
 القسول اذا اصاح عن غيب فلا يجوز اما ان كان الدعوى في العبد او في الدين وكل وجه لا يجوز اما ان كان الدعوى على  
 سقرا او مشركا او لا يجوز اما ان كان بغيره او بغيره فان كانت الدعوى في العبد او في الدين بغير امره على  
 فانه لا يجوز من فله او ج اما ان يقول صاحب فلا تامل الف درهم وعمل عليه او قال صاحبك فمروا على

رواها في القسول  
 العقد فانه على وجه

كان

في بيع الدرهم في فضل بيع القسول

لا يجوز من فله او ج

فلان

فلان او قال صاحبك على الف من مالي او قال صاحب فلا تامل الف درهم على اني ضامن وعمل على فلان  
 فان قال صاحب فلا تامل اجازة فلان لانه لم يصف الى نفسه ولا لغيره ولا لغيره ولا لغيره ولا لغيره ولا لغيره  
 على اجازة كان صلح القسول اذا لم يامل لغيره ولا لغيره ولا لغيره ولا لغيره ولا لغيره ولا لغيره ولا لغيره  
 وضع الطلاق وبري الزوج من العداق وان لم تجز لا يبيع المهر في ذمة الزوج كذا هي فان اجاز الدرس  
 على جاز وكان المطالب هو المدعى عليه دون القسول لانه لم يصف الى نفسه حتى يرضى حقوق العقد  
 وان قال صاحبك على الف درهم اختلف المبيع فيقبل ان يقره فلا يصح فينفذ الصلح عليه لانه  
 اضاف الصلح الى نفسه وصار بمنزلة الوكيل يقول اشترى بكذا هو العاقد بهذا اللفظ وقبل  
 ان يقره فلا يصح فلا تامل لانه لم يصف الصلح الى نفسه فينفذ العقد للمدعى عليه لان العقد ان يرضى  
 منفعه فيه والمنفعة للدعي عليه اظهر خلاف قوله صاحبك ولو قال صاحبك على الف من مالي او على  
 اني ضامن فانه ينفذ الصلح ويلزمه المطالب ان يرضى عن المدعي عليه ولا يصير له ما ادعاه المدعي وان اضاف  
 العبد الى نفسه لانه دين لا يحتمل التمسك بهذا اذا كان الصلح بغير امر المدعي عليه فان كان بامر فني قوله  
 صاحب فلا تامل ينفذ المدعى عليه ويجب المال من الوسط ولو قال صاحبك فمروا على بالصلح فيموت  
 المبيع وحماله كاذبا **يقبل** هو بمنزلة قوله صاحب فلا تامل حتى لا يرجع الخوف اليه وقبل هو بمنزلة  
 قوله صاحبك حتى يرجع الخوف اليه ولو قال صاحبك فمروا على المدعى عليه لانه كان بامر ويجب عليه  
 لان اضافة الى نفسه والى مال سواه كما ذكرنا **تشرى** صاحب فلا تامل الف على اني ضامن فمروا على المدعى  
 عليه لانه اضاف الصلح اليه ووجب المال على المدعي عليه وهو كان كقبيل هذا المال **هـ** اذا كان  
 الدين فان كان مقررا بالدين وكان الصلح بغير امر فان قال صاحب فلا تامل يتوقف على اجازة لانه اضاف  
 اليه فان اجاز جاز وان رد بطل **تشرى** صاحبك فمروا على اختلاف المبيع كما ذكرنا **تشرى** صاحبك ينفذ  
 الصلح عليه لانه اضاف الصلح الى نفسه ولا يتوقف على المدعي عليه لانه ليس فيه اسقاط الدين عنه وانما يجز  
 بغير رضا ولا يصير المدعى عليه للقسول ان العبد يجوز سقرا ولو كان في يد غير المالك بخلاف الدين  
 الدين فانه لا يبيع سقرا بغير الدين **تشرى** فان قال على الدين من مالي فكذا العبد لان اضافة للمالك والى مال  
 سواه وان قال على اني ضامن يتوقف على اجازة المدعي عليه بخلاف ما اذا كان سقرا حبس بغير المدعى  
 لانه شبه بالدين فانه لا يملك لانه لا يلزم على اصله فخلط على ضمان العبد فانتهى فانه يعلم ان  
 التنازل ثابت في الظاهر لان الصلح يجوز دون الحق **تشرى** اذا كان المدعى عليه مقرا كان راضيا بغير وجه الظاهر  
 بخلاف ما اذا كان سقرا **هـ** اذا كان مقرا بالدين والصلح بغير امر فان كان بامر وهو مقر بالدين

يقف العقد

يضمن ولم يصفه

الصلح يصفى صح

ورفع المدعى عليه سقرا لفلان  
 ما لو كان المدعى عليه وللمدعى عليه  
 من حالي بغير امر او اذ لا يغير  
 يعتبر ملكا للقسول صح

الصلح يجوز به



لا يجوز ان يحتمل من جهة او جهة اخرى ان قال صاحبه فلا تاتى الصلة المدعى عليه بل لا يرد له  
 ويرجع على امره ذلك اذا قال صاحبه على ان ياتي من مالي لما ذكرنا من اضافة اليه نفسه والى المال سواء وان قال  
 صاحبه فلا تاتى اليه على ان ياتي من مالي فلا تاتي الصلة المدعى عليه بل لا يرد له ان لا ياتي من مالي فلا تاتي الصلة المدعى عليه بل لا يرد له  
 فان صاحبه قد قيل بل يرد له العدة كافي في قوله صاحبه فلا تاتي الصلة المدعى عليه بل لا يرد له  
 ذكرنا كل اذا وقع الصلة عن مواعي الدين كان وقع عن دعوى العبد فذلك اهل وجهه اما ان كان الدين  
 على صفة العبد المدعى او منكر فان كان مترا فلا يخلو اما ان كان الصلة بامر او بغير امر فان كان بامر  
 المدعى عليه فاجوب فيه كاجواب في الصلة عن الدين اذا كان بامر المدعى عليه وكذا الجواب في الصلة عن العبد  
 اذا كان بغير امر المدعى عليه فظهور الجواب في الصلة عن الدين بغير امر ومن يختلف الجواب بينهما في هذين  
 الفصلين **ا** اذا كان المدعى عليه بغير امر المدعى فلا يخلو اما ان صاحبه بامر او بغير امر فان صاحبه  
 بغير امر **ب** لا يجوز ان يحتمل من جهة او جهة اخرى ان قال صاحبه فلا تاتي الصلة المدعى عليه بل لا يرد له  
 لا يمكن ان يتوقف على اجازة المدعى عليه ولا يند على المصالح وان صار مشتريا للعين والسر لا يتوقف  
 لان السر انما لا يتوقف اذا وصفت اعلى العاقل لانه لم يصف السر له بقب ولم يكن يتقيد على  
 المدعى عليه لانه كان بغير امر ويجوز ان يتوقف السر في الجملة كافي في سر المحجور وسر المرند عند  
 له حينئذ وان قال صاحبه فيم اختلاف المصالح كافي في قوله صاحبه حتى يتقيد  
 عليه بغير مشتري بالقب لان المدعى عن الدين وقيل هو بمنزلة قوله صاحبه فلا تاتي الصلة المدعى عليه بل لا يرد له  
 قال صاحبه او قال صاحبه فلا تاتي الصلة المدعى عليه بل لا يرد له بغير مشتري بالقب لان المدعى عن الدين  
 محل البيع وهو اضاف السر الى نفسه لانه نواه للغير فينفذ عليه كقوله ان اشتريته فاعلم ان السر  
 ونوي لفلان ومثل اختلاف الدين لان الدين ليس بملكية لفلان او قال صاحبه فلا تاتي الصلة المدعى عليه بل لا يرد له  
 فانه يتوقف فان اجازة كقوله كافي في الدين فان كان الصلة بامر من قوله صاحبه فلا تاتي  
 تتوقف على المدعى عليه وخرج المصالح من الوسط وفي قوله صاحبه اختلاف المصالح وفي قوله  
 صاحبه او صاحبه فلا تاتي الصلة المدعى عليه بل لا يرد له حتى كان هو الطالب لا يرد له اضافة  
 الى نفسه وما **ان** قال صاحبه فلا تاتي الصلة المدعى عليه بل لا يرد له حتى كان هو الطالب لا يرد له اضافة  
 جري المدعى عليه ويلزم العمان كجمل العدة لانه لم يصف العدة لانه لم يصف العدة لانه لم يصف العدة لانه لم يصف العدة  
 حاله انما اضاف الضمان الى نفسه فلزمه الضمان كجمل العدة **ق** واعلم ان صلة المدعى  
 مع الموقوف لا يخلو من ثلثة او اربعة اما ان صاحبه المدعى مع المشتري على ان معلوم على المشتري المدعى

فانه

هذا الجواب في الصلة عن الدين بغير امر ومن يختلف الجواب بينهما في هذين الفصلين

صار

ان صلة المدعى مع الموقوف لا يخلو من ثلثة او اربعة

المصالح

للمصالح لا للمدعى عليه او صاحبه مع المشتري على ان ياتي من مالي المدعى عليه بل لا يرد له  
 درهم من مال المشتري او على ان ياتي من مالي المدعى عليه بل لا يرد له مع المشتري على ان ياتي من مالي المدعى عليه بل لا يرد له  
 بالث درهم ولم يصف المشتري له حاله ولم يصفه فان صاحبه على ان ياتي من مالي المدعى عليه بل لا يرد له  
 اضاف الى حاله ولم يصف المشتري له حاله ولم يصفه فان صاحبه على ان ياتي من مالي المدعى عليه بل لا يرد له  
 جاز كان للمصالح ان يطالب المدعى بتسليم المدعى لانه مشتري فيطالبه بتسليم البيع فان امكن له  
 تسليم البيع بان اقام البينة او اقر المدعى عليه المدعى عليه اليه وان لم يملكه كان للمصالح ان يبيع الصلة  
 ويرجع بيد الصلة على لانه في المصالح يبيع المصوب من غير ان يبيع الصلة على لانه في المصالح يبيع المصوب من غير ان يبيع الصلة  
 وحكمه ما بين فتد ذكره في البيع ان المولى اذا باع العبد المصوب من رجل والنصف جاز  
 فان البيع موقوف فان امكنه التسليم باقائه ايجز فتد ابيع وراكان للمشتري في البيع كذا هي  
 فان اراد المدعى ان يبيع المدعى عليه ويبيع البينة على ان ياتي من مالي المدعى عليه بل لا يرد له  
 لا يخلو اما ان كان المدعى عليه جازا صحت خصومة مولانا المدعى عليه يدعي البينة فان يتقيد  
 خصمه وان اقر المدعى عليه المدعى بخدمته يدعي له اليه المشتري وان خصمه المشتري فان كان  
 المدعى عليه جازا صحت خصومة لما قلنا انه يدعي البينة فان يتقيد خصمه له وان اقر المدعى  
 لا تسع خصومة المشتري مع مولانا صفة المشتري بذلك في نعم المشتري انه مع المدعى او غاصبه  
 فلا خصومة له مع **و** صاحبه على ان ياتي من مالي المدعى عليه بل لا يرد له عن المدعى في هذه الدار  
 فان اضاف الصلة الى حاله او ضمن بدل الصلة كالوكان الصلة عن الدين وكان المخلو والصلة  
 دم العبد ولا سبيل للمصالح على المدعى ولما سقى نصفه رجع بالصف ولما سقى الذي يديه  
 الدار للمدعى بغير الصلة وذكره ان المدعى بغير المشتري المصالح لانه بمنزلة المشتري له  
 فان وقع الصلة على المشتري المدعى المدعى عليه لانه لما اقر بذلك صار المشتري بغير المشتري  
 عليه والمشتري لغيره وان لا يحجز فاما ما دام جازا لا يملك المشتري باذنه كما كان حاله  
 باذنه اسقاط حق المدعى وان جاز **و** صاحبه على ان ياتي من مالي المدعى عليه بل لا يرد له عن المدعى  
 بالث درهم ولم يصف له حاله ولم يصفه فان صاحبه على ان ياتي من مالي المدعى عليه بل لا يرد له  
 صح ووجب المال عليه وان لم يحجز بطل الصلة ويرجع المدعى لادعواه الا اذا قضى المشتري حاله  
 بدل الصلة في ينفذ الصلة كالاضاف الى ان لم يبتدأ وانما يتوقف هذا الصلة لانه اصل المشتري بغير المشتري  
 بالث المشتري او بالث على المدعى عليه فاذا اطلق جعل اي ياتي من مالي المدعى عليه بل لا يرد له لان المشتري له لا لا ياتي

المدعى

جاز ان يرد له ما اذا اراد ان ياتي من مالي المدعى عليه بل لا يرد له

الا ان ياتي من مالي المدعى عليه بل لا يرد له

هذا الجواب في الصلة عن الدين بغير امر



وصار ينفذ الخلع المقبول اذا خلع مع الزوج بغير اذن المرأة ان اضاف المقتولي الخلع الى  
 او ضمنه لم ينفذ الخلع على المقبول وان لم ينفذ ولم ينفذ خلع الخلع على اذارة المرأة الا ان ينفذ  
 المقبول البذل من حال نفسه قبل ان ينقل المرأة الخلع **فان** كان في حاله كراهية البذل مع زوجها  
 كالاجنبي ثم اذا ضمن لراب او كراحي اضاف الى الخلع وبيع الطلاق والنفقة على  
 اجازتها وبكره هذا الخلع فيما بين الزوج والخالع طلاقا ياتي بغير بدل في حق المرأة بعد ذلك  
 اذا ابلغها بغير اجازت نفقة عليها وبوي الزوج من المهر وان لم يخرج ثرجع بالمهر على زوجها ثم الزوج  
 يرجع على الخالع وبغير نفقة هذا الخلع كان الخالع قال للزوج ان يلقها بغير اجازة فالتدل  
 عليه فان لم ينفذ فالبذل فاجب على الخالع من ان ياتي بحكم العدة لا يحكم الخالع ان ياتي بالمال  
 واجبا على كاهل حتى يحل على الكنف وصاحب كنفه **فان** اذا كانت كبيرة فان كانت صغيرة  
 فان ضمن الخالع العدة او اضاف الى الخلع ووقع الطلاق سواء كان الخالع ابا او اجنبت  
 فاذا بلغت كان لها ان تاحد الزوج بنصف المهر لئلا ينزل قبل الدخول وبالكمل لئلا يكون بعدة الزوج  
 يرجع بذلك على الصبي بحكم العدة **فان** ضمن امه السرحى وترجع كانه على مهر  
 بنصف المهر من الفصل الاول وبكل العدة او الفصل الثاني ولا يرجع على الزوج فاما اذا لم ينفذ  
 الخالع المهر لانه لا يستطع صداقها بهذا الخلع وهل ينفذ البتة ان قبلت الصغيرة عند الخلع  
 وفي اهل النول بان كانت تغفل العدة وتفرغ من بيع الطلاق بالانفاق ولا ينفذ المهر  
 ولزم تقبل الصغيرة عند الخلع هل ينفذ الطلاق ينظر لئلا كان العاقد اجنبتا لا ينفذ بالانفاق  
 وهل يتوقف على بلوغها اختلف فيه **ولزم** كان العاقد ابا ولم ينفذ المهر ولم تقبل الصغيرة عند الخلع  
 فذو حواء زاد ان فيه اختلاف المساجح رحمهم الله **فان** ينفذ الطلاق وتقبل بان لا  
 ينفذ **وذكر** الخواص في وقوع الطلاق رواه ابن وهبه في شروط طهر الدين المربعاني  
 وباقي جنس هذا من سائر الخلع في فصل الخلع **ارث** الله تعالى في سائر الاجماع والكثير المقتولي اذا  
 قال لرب الدين صاحب من ذمتك الذي على فلان على عدي هذا ففصح ثم استخى البذل فانه  
 ليس بالصالح حتى يزوج رب الدين الى اصل حقه ودعواه **فان** ينفذ الخلع فانه اذا  
 قال لرجل اخلع امرأتك فلعل عدي هذا اقول خلعت ينفذ الخلع ويكسب المهر المستحق ان قدر  
 وشبهه فانه او مثله ان لم يقدر عليه بان استخى وهو من ذوات النعم فعليه قيمة او مثله الزكوان  
 من ذوات الاموال والعقد ينظر منه **وذكر** في بقاء زبادات النكاح لئلا يفسد الزوج المقتولي

عليه  
 للزوج  
 على الاربعة  
 ان  
 ياتيك  
 لك

اذ الفرض

اذا اضاف العقد الى نفسه لم ينفذ البذل وان لم ينفذ البذل ولم ينفذ في حال نفسه ولا الى ذمة نفسه  
 وكذلك من اخلع من الغير واستدوا على هذا اذا قال لا فبني طلاق امرأتك ما تبت ما لم  
 ولم ينفذ هذا الخلع يعني طلاق كل واحد منهما بمخيماء فتاوى طلاق هذه دون هذه  
 جاز ولزم المستر بجمعة التي وقع عليها الطلاق **ارث** الله تعالى في سائر الاجماع والكثير المقتولي اذا  
 رجلا بالخلع عنه ففصح او اذ ينفذ الخلع من حال نفسه يرجع به على امره وان لم ينفذ بالخلع  
**وذكر** ان سائر ما يخلع امره بالخلع على هذا التفسير **ولزم** بالكلية لا ينفذ استرا بالخلع حتى ان  
 الوكيل ينفذ اذا ضمن المهر واذي لا يرجع بذلك على الوكيل اذ لم يكن مأمورا بالخلع وتام هذا المهر  
 في آداب الخلع من سائر الخلع **الطحاوي** ما سئل الفرقان البز بالاجازة **اللاحقة** في طاعة  
 برضا بغير اذن الرجل ثم ان الرجل قد ان يزوج امرأته فانه ذلك النكاح جاز استخى في  
 الذخيرة **لا** استروى في ذمتك في نكاح عتيد من الجماع الكبير الوكيل يبيع اذا باع قبل الوكيل  
 او الوكيل ينفذ اذا نكح قبل الوكيل فانه بعد الوكيل لا يجوز في سائر الاجماع والكثير المقتولي  
 زوج رجلا امرأته بغير اذنه ان الزوج وكل رجلا يزوج امرأته فانه الوكيل ينفذ الخلع المقبول  
 هل يجوز اختلف فيه **فيه** في سائر الخلع والوكيل وكل رجلا يبيع عبده فباع الوكيل قبل العلم  
 بالوكالة لا يجوز حتى يخرج الوكيل بعد موافقة بالوكالة وهذا الخلاف الوصاية اذا اوصى الى  
 قايي يبيع جعلا وصيا بعد موافقة مات الموصي ثم باع الوصي شيئا من الميراث قبل علمه بالوصية  
 ولزم فان يبيع جاز استخى ثا ويمن ذلك قبوله للوصاية والملك هو احوال نفسه منها  
**لا** استروى رضي الله عنه رايه موضع لؤوس باع حال غيره بغير اذنه ثم وكل المالك يبيع ذلك  
 المال فجاز الوكيل ذلك يبيع جاز استخى ثا وكذا في الوصاية وفي المختلفات العتيد باع حال غيره  
 ثم وكل المالك يبيع ذلك المال فجاز الوكيل ذلك يبيع جاز ولو ملكا فجاز لا يجوز ثم قال  
 ان هذا غير مسلم على الاطلاق **لا** يرب انه لو زوج امه بغير علمها فان حرم عليه وطه لم يزوج  
 ذلك العدة **في** ثا في الوكيل باع رجل مال يبيع ثم جعله لغيره وصيا للبيعة فجاز ذلك البيع  
 صح استخى ثا وفي دالة ثا في الوكيل باع رجل مال يبيع جاز ولو ملكا فجاز لا يجوز ثم قال  
 دون الوكيل **ارث** الله تعالى في سائر الاجماع والكثير المقتولي اذا ضمن المهر واذي لا يرجع بذلك على الوكيل اذ لم يكن مأمورا بالخلع وتام هذا المهر  
 عن محمد بن يوسف فكل رجلا يزوج امرأته فانه ذلك النكاح جاز استخى في طاعة  
 البيع **وذكر** ان سائر ما يخلع امره بالخلع على هذا التفسير **ولزم** بالكلية لا ينفذ استرا بالخلع حتى ان

الهام  
 من

الا مزايا الصالح او مزايا الصالح  
 ككافة الصالح

الوكيل بالبيع او بالبايع  
 - الوكيل او بالوكيل  
 علم بالوصاية

باع ملك غيره

والوكيل







الراهن اذا باع او اعقق ثم اصابه البيع تنقضي ويبيعه بلا خلاف وكذا المستوفى من الواجب والترك

مستوفى بالدين وفي سائر المطالبات من غير ان يشترط ان يكون المستوفى من الواجب والترك  
البيع باطلا لا فاسدا ولا ناجزا اذا تقدم سبب ملكه على بيعه حتى ان الفاسد اذا ابيع المصوب ثم ضمن  
المالك جاز يبيع اما لو اشترى الفاسد من المالك ودفع له او رثه منه لا ينفذ قبل ذلك لا يرد سبي  
وفي موضع اخر غصب ثوبا وباعه فان ضمنه المالك فيه جاز يبيع وان ضمنه قيمته يوم البيع لا ينفذ  
بيعه وذكر صاحب المحيط ان غصب ثوبا وعصا ثوبا وقبضه فجاز للمالك قبضه بربي  
عن الضمان ولو انتفع به فاسم با حفظ لا يرد عن الضمان ما لم يحوط وفي متفرقات بيع الجيرة  
ولو ادعى مال الغرض جاز للمالك ذلك برباعي الضمان وبها اجازة في العقود تسمى العقود  
دون المصنوع وذكر فيها ايضا اجازة لانها لا تنفذ عند بيعه لغيره لانه عند بيعه لا ينفذ  
حتى لو اشترى الفاسد اذا رد المصوب على اجنبي جاز للمصوب منه قبضه ذلك لا ينفذ عند بيعه  
الفاسد من الضمان وعند بيعه لغيره لانه لا ينفذ الا في الفاسد من المصوب من الجيرة المديون اذا  
بعث بالدين على يد رجل لا الطالب في اداء الرجل لا الطالب واخره ورضي وقال للذي جاء  
به اشترى بها ثوبا فذهب واشترى ببيعها ثوبا وهكذا ابان في قال الفقيه ابو بكر فذيل  
انه يمكن من الطالب قبضه قبل ملكه من الطالب وهو الصحيح لان الرضا بقبضه في كونه بطل  
الاذن بالقبض في ابداء قال رحمه الله وهذه اعم من غيرها لانها لا تنفذ الا في الجيرة المديون

بيعه

برام الغصب

انه

المديون لولا بعد بالدين  
وعلم الطالب في حكمه  
المعقود

الفصل الخامس والعشرون

في اقام النكاحات وكيفية وبيان شرائطها واحكامها احكام ان النكاح في العقود  
الشريعة انواع ثلث ما ثبت في الشرفات التي تحمل الفسخ ولا تثبت في الشرفات التي لا تحمل الفسخ  
ولا تثبت في الشرفات التي تحمل الفسخ اما احكامها ان النكاح لا يثبت فيما لا يحتمل الفسخ  
كالنكاح والطلاق والعنف ثم جاز الشرط اذا تزوج بشرط النكاح او لا احد من الزوجين  
النكاح ويطلق الشرط عند ما وقال ان في شرط النكاح بشرط النكاح وثمرت جازا والروية  
لا يثبت في النكاح لان المرأة ولا في المهر وثمرت جازا والعيب وهو حق الفسخ بسبب العيب عند  
لا يثبت النكاح فلا يرد المرأة بعيب ما وقال ان في ان تزوج المرأة باحد العيوب المحبة  
بالحجور والحجور والبرص والقروح والرتق له لثبوت المرأة وبني النكاح فان رد قبل الدخول  
يسقط كل المهر وان رد بعد الدخول كما قال المهر وتزوجت المرأة زوجها بمجنونا او به جزاء او برص

فلا وجه

في عيوبه  
المروية

قال ابو حنيفة وابو يوسف ليس للنكاح العزف وقال محمد لما ذلك وان وجدت المرأة مهرها جازيا  
تزوجها ليس وبها قال حنيفة وروى ان يكره المهر مجزئا او موزنا فاشترى باليسر والفاحق وان  
وجدت زوجه غيبا او حيا وبها ليس لما حق الفسخ وكان لما حق المطالبة بالاسكن بالمعروف  
والتزوج بناء عليه ولهذا كانت العزف بسبب العيب والعنف طلاقا باثبات في فتاوي فاضل خان وفي  
طلاق النكاح لا يفسد سبيل ابن سلمة عن خيار امرأة العنينة اذا خيراها النكاح بعد مضي السنة امكن  
في المجلس قال نعم واذا قامت به ولم تختر نفسها لزمها النكاح وليس لها ان ترضى منه بعد ذلك وهذا  
ذكره فتاوي الديناوي واما النكاحات التي تتعلق بالنكاح فاربعة خيار النكاح  
وخيار العنينة وخيار الفسخ بعدم النكاح وخيار البتول اما خيار النكاح اذا قال المرأة اختاري  
نفسك او اختاري غيرها الطلاق فلها اختيار في ذلك المجلس وتزول بوقتها او لا وتزول بغيرها  
في المجلس بغير هذا يعني بتلك المجلس وتزول بوقتها او لا وتزول بغيرها في المجلس بغير هذا  
ان يكون له اختيار ابداء اختيارا والروية والعيب والبتول ان ترك بالامر وهذا اختيار النكاح  
المرأة ولا يبطل بكونها بكرا كانت او نكحت وبمجرد النكاح لا اذا ردت او قامت او لم  
او ارضت في كل قول وان اقامها زوجها يبطل خياره لان المجلس قد بطل وتزول بغيرها  
فليكن لا يبطل خياره لان ذلك الفسخ ليس باوحد وكذا لو لم يستنكحها لا يبطل خياره وكذا لو اخرجت  
اباها لم يفسد او سبوا لا يبطل خياره لان هذا يقع في اختيارها في اختياره في اختياره في اختياره  
ذكرنا في النكاحات فهاهنا ما في نكاح طلاقا بسببه وفيه من نفسه وفي قوله امرك بيدك في  
طلب الفسخ وفي كل موضع يبطل النكاح ويبطل من كونه وفي كل موضع لا يبطل النكاح لا يبطل هذه كونه  
والعنف بهذا الظاهر لا يخرج الى الفسخ وينتج طلاقا بانه في نفسه المهر لان قبل الدخول النكاح  
ان كان بعده وفي الجمع اذا سمعت بخبر الزوج اياها لم تعلم انه يثبت لما لا يجزى فقامت عن  
المجلس يبطل خياره وبعض هذه النكاحات في فتاوي فاضل خان رحمه الله واما خيار العنينة اذا كانت  
امه او مديونة او ام ولد فعقدت قبل الدخول او بعده كان لها حق الفسخ وان كان زوجها او جده او قال  
ان في ان كان الزوج في الاخير لهما وكذا النكاح الصغير او الكبير اذا زوجها المولى بغيرها لم يفسد  
بالاداء او اعققت المولى كان لها خيار العنينة عند ما وهذا الخيار بمنزلة خيار النكاح من حيث انه يختص بالمرأة  
دون الزوج يعني بغير خيار العنينة للامتناع من ذلك ووقع الفسخ فيه لا ينفذ في الفسخ ولا يبطل  
بالنكاح وبمجرد لاداء المجلس لا اذا اطلق خياره بغيرها صريحا او لالة بان ثبوت نفسه وما يثبت ذلك

مهر المرأة الزوج

ولا يفسد

بمجلس  
ان اشترى بالامر  
او لا

ولم يفسد  
المروية  
مستوفى

للكوفة

لمستوفى  
المروية



وانما ينفرد هذا الكيف وخيار المحيرة من وجوب احدا ان الفرض بخيار العتق المبكر طلاقا في المحيرة  
 طلاقا لانه ثبت بالنسبة من جهة الزوج وهو اهل الطلاق **السب** في خيار العتق بعد رجوعه  
 بخلاف خيار المحيرة لان كرامة مستغولة بخدمة المولى فلا يتفرغ له ليعلم احكامه ولا كذلك المحيرة وذكر  
 في المحيرة الجمل بخيار العتق عذر حتى لو علمت بالعتق لم يعلم بانها لا يسطر خيارا وان قامت من المجلس  
 ولت علم ان رات الجاهل وهو قول الكوفي في رواية روى عنه ابيه وبنيته كذا وبنت كذا وبالعق حال  
 قيام النكاح فلذا في العدة من طلاق جعي يستوي لكونه كرامة صغيرة او كبيرة غير انما كانت صغيرة  
 او متوسطة بحكم هذا الخيار فسخي او احالة ما لم يبلغ اما فسخي فبان بخياره فاما احالة فبان  
 تخلفا ووجه لان هذا النكاح نرد في النكاح والفرق الصغيرة لا تؤثر لذلك كذا لك وفيه لا يملك التفرع بهذا الخيار  
 لان رتبة ما قام مقامها فاذا بلغت خيرة النكاح في خيار العتق ولا يجرى خيار البلوغ مع ان لها خيارا بالبلوغ  
 وخيار العتق ينظم خيار البلوغ لانه اعم من خيار البلوغ وقام هذا انظر الفصل الثاني عشر  
 نكاح المحيرة **تس** لم يفرق بين هذا الخيار والعتق قبل الدخول لا يجب لها شيء من المهر بل يجب من  
 قبل المهر ولا يترتب بعد الدخول بحكم المهر وانما يكتفي بها بخيار العتق اذا زوجها المولى او تزوجت في  
**اس** اذا تزوجت بدون اذن مولاهم لم اعترف به النكاح ولا خيار له في البسوط وبعض هذا لا يبدل  
 في فتاوى قاضي خان ولو اخذت نفسها بغير علم الزوج بغيره وقبل لا يصح بغير محضر الزوج قبل  
 في ايجاع الصغيرة بعدم الحقة اذا تزوجت المرأة نفسها من غير كونها للاولياء من العصبة حق الفسخ  
 وهذا التدقيق لا يتم الا بالنفقة وقبل النفقة النكاح قائم بجميع احكام من الطلاق والظهار والنوازل  
 وخيار المولى لا يبطل بكونه ولا بالامتناع عن المطالبة بالفسخ بل طال الزمان ما لم يلد ويكن نشأ  
 لا طلاقا حتى لو كان قبل الخلوة بسقط كل المهر ورجوع الخلوة لا يفسد شيئا منه ولا نفقة العدة وان اجاز  
 المولى بطل حقه وكذلك اذا اخذته او اذا زوجها المولى بغيره كونه لم يفسد لفرقة بينهما ثم رجع فتشا  
 من هذا الزوج بغيرها كان له ان يفسد بينهما لان الرضا في عتق لا يدل على الرضا في عتق لزوجها  
 المولى بغيره كونه فطهرها رجعا ثم راجعها لم يكن لهذا المولى ان يفسد بينهما هذه الجملة في فتاوى قاضي  
 خان رحمه الله وذكر في ايضا ولو زوجها احد الاولاد بغيره لم يكن لهذا المولى ولا لغيره حق الفسخ  
 وذكر الاسباب رحمه الله في واقعة اذا تزوجت لغيره بغيره كونه رضى به بعض الاولياء ليس بفسخ من النكاح  
 لان العتق وقع بمصلحة بلهم فلا يجرى الطلاق الا اذا كان اقرب بكنه لحق النكاح والمطالبة بالفسخ وذكر في  
 المحيط للمولى ما بعد ولادة النكاح اذا كان كاذب غايته غيبة منقطعة وقد تزوجت بغيره كونه ثم اذا قام الزوج

خيار العتق المبكر  
 طلاقا وصار المحيرة  
 طلاقا وصار المحيرة

المهر  
 وعلى  
 المهر

لصداق الامام واما الخيار  
 اخذ في المولى بعد  
 الكفاة لا يجرى الا بالنكاح  
 البصيرة

معه  
 المرأة

بينه ان الاقرب زوجا وانتصفت حقا عن اقرب في اقامة البينة لانه ختم ولو تزوجت من غير كونه بغير المهر ولها  
 اجرة كانه رضى لنكاح ولو بغير مهر او لم يجرى من المهر قبل النكاح اجابة وقيل لا يجرى من المهر ما لم يجرى به ووجه  
 زوجة بغيره او في بينة مهره بغيره كونه رضى به ما لم يجرى من المهر ما لم يجرى به ووجه  
 وذكرنا التخييس اذا تزوجت من غير مهره فلها ان تفسخ النكاح ولا يكتفى بالوطى حتى يرضى المولى والعتق  
 في الفتاوى للرجال بغير عتق عند بلوغه خلاقا كذا ذكر قاضي طبر الدين ويحكم في الفتاوى ذوالرحم الحرم  
 منها ذلك بنو العم وكل في لان العار يلحق المولى وهذا اولى كذا في المختار وقد مر في قبيل هذا من  
 فتاوى قاضي خان ان حق المطالبة بالنكاح للاولياء من العصبة واما خيار البلوغ وهو ان يجرى خيارا  
 اذا تزوجت الصغيرة او الصغيرة ثم بلغها فلها الخيار عند بلوغه ومحمد بن شاذان في النكاح وان شاء  
 فسخت وعند بلوغه لا يثبت وروي عن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن ابن عباس عن ابي هريرة عن ابي  
 بن الزبير عن ابي هريرة عن ابي بصير عن ابي هريرة عن ابي بصير عن ابي هريرة عن ابي بصير عن ابي هريرة عن ابي بصير  
 الخيار وكذا اذا تزوجت ام فاعلى الرواية والظاهر هو النكاح اما العتق فانه اذا زوجها اخوها  
 او غيرها لم يملك ان كان لها الخيار كذا في الفتاوى وروي عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
 زوجها انها لا رواية فيه عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
 وعن محمد بن ابي ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
 بكنه لها خيار البلوغ فيه اختلاف وقد مر في خيار العتق ثم خيار البلوغ بخيار العتق  
 في ان ثبت للزوج الثاني دون خيار العتق فانه لا يثبت الا للثاني وايضا اذا ثبت خيار العتق للمبكر  
 لا يبطل بكونه بل يمتد الى آخر المجلس وخيار البلوغ يبطل بكونه المبكر ولا يمتد الى آخر المجلس حتى  
 ان البدر لا يبلغ ولم يفسخ العتق فانه ما يبلغ يبطل خيارا ولو كان للمجلس قابلية بشرط  
 ان يكون عالما ولا بشرط العلم بنسب الخيار وانه اذا اعتدت في كبر ولم يفسخ العتق لا يبطل  
 خيارا وما دام المجلس قابلا هذا هو المذموم في البسوط وذكر الكشاف في اكمل لخيار البلوغ  
 مممدا في آخر المجلس ايضا وهو مذهب بعض العلماء وانه خلاف ما ذكره قاضي خان في خيار العتق في  
 اس في التي بلغت فتاوى قاضي خان اختار في سماع ما بلغت وكان الزوج حاضرا او غائبا فزوت  
 يرتد النكاح اذا اقبلت فسخا الفاسخ وان لم تختر فسخا في تلك الحالة بخيارا ووجه خيار البلوغ للثاني  
 والظاهر يمتد الى آخر المجلس والعقد كذلك ولا يبطل الا بالظهار او بالبدل على الرضا وهذا  
 اختيار ليس في معنى خيار قبول العقد بل هو في معنى خيار كذا رات كذا والرؤية والغيب لا يفسخ

المولى لا بعد  
 اجابة

خيار العتق المبكر

تزوجت الامام البصيرة

لا يجرى الا اذا زوجها

خيار العتق المبكر  
 خيار البلوغ فانه لا يمتد  
 الى آخر المجلس حتى يفسخ

وخيار البلوغ للثاني  
 والظاهر يمتد الى آخر  
 المجلس والعقد كذلك



على المجلس فان قال الفلام نقضت النكاح ونوب به الطلاق ردولي من لبي حنية بكنز طلاقا وان  
 نوب تلك فثقلت ايضا حنينا والبلوغ في ردف جوار العتق ان الفرج بخيار البلوغ لا يثبت  
 حالم ينفق النكاح بينهما في حينا والعتق يثبت بخرد قولها اخرت وعند تقرير النكاح يفسط  
 كل المهر لكون قبل الدخول فان كان بعد ذلك المسمى وانما في غير طلاق سواء كان من اجل  
 او المرأة وتوخلابا بعد البلوغ في شيت هل يبطل حينا في ذلك كما يبطل بالتمكين من الزوج  
 او طلب المهر او طلب فروع النكاح وينبغي ان يبطل في ذكر قباضي غير الدين في قضاواه النبي البالغة  
 اذا زوجها ولها فخلابا زوجها برضا ما هل بكنز اجازة منها قال ابو داود في ربه وعندي اجازة  
 وقد ذكر في معنى ما بل احكام المكنونة وقد مر من قبل النكاح القبول ان المكنونة في ردف النكاح  
 المعروف هل بكنز اجازة او لا يكون واقف به الفتوي صيغة زوجة نفسها من رجل دخل  
 بها بعد البلوغ برضا ما هل بكنز اجازة لا شك ان يكون ولو خلاها برضا ما فعلى نفس المكنونة في نكاح  
 القبول ينبغي ان يكون اجازة بل ما ساد ذكر القاضي طبر الدين رحمه الله وقد ذكر عمام في تحفة  
 احد الزوجين اذا قال كان النكاح في العباد في المكنونة وكون ذلك منه لم يكن بينهما نكاح فلو  
 دخل به الكبير كان رضى واجازة لا ستره سني ورايت في نوآيد بعض الشيخ صيغة زوجها  
 فيسفي عليها زوجها فبطلت عنده في عاها ما لم تر من النكاح امانتها او وراثة لانها صارت نيتا  
 وسكون النبي لا يكون في والرحمن تعالى فيكون رضى والدلالة التكميل من النكاح او طلب النفقة  
 اما لو اكلت من طعامه او خدمته كما كانت على حياها لان هذا ليس من رضى وقول ابو حنيفة  
 البلوغ وخيار العتق في حيا والعتق اذا علمت بالنكاح والعتق لم يعلم بخيار العتق حتى قامت  
 عن المجلس كان لما اكتمل اذا علمت وتغذر بالجمل وقد مر في حيا والبلوغ اذا علمت بالزوج  
 والمهر لم يعلم بالخيار والتغذر بالجمل من النكاح الصيغة اذا بلغت ويكره سكت وقالت لم  
 اعلم بالخيار فلهذا سكت وقال الزوج لابل علمت فانقول قول الزوجه دونها ويبطل حينا وان  
 الطاهر من هذا الزوج فان الصيغة تبلغ الحالة واذا كانت تبلغ الحالة في ردف هذا  
 انه هل لما اكتمل اذا بلغت ام لا فعلم ذلك فالظاهر كذبة الزوج صادق فيكون القول قول  
 الزوج لما ارادته فلا يفتق الحالة حتى في ردف هذه المسئلة فالظاهر انما صادقة في دعوي الجمل  
 فيقبل قوله فان بلغت بكنز جوف اليد ولم تقدر على ستره قال محمد رحمه الله كاد ان الدم  
 نقول اخرت نفي ونقض النكاح فاذا اصبحت تشهد ونقول رأيت الدم النكاح واخرت

لا شك في ان البلوغ في ردف النكاح  
 القاطع فيه ما ر  
 لعموم

في حيا  
 وكذا

بعد

مطل  
 في اشهاد خيار البلوغ

نفي

نفي فيقبل انفس لما ذلك قال نعم لانها لو اخرت انما رأت الدم في اليد واخرت نفسها لا  
 يثبت قوله ويبطل حينا وروى عن محمد انها لو قالت عند اليهود او عند النصارى نقضت النكاح  
 بلغت فيقبل قوله ولست وقتت وقالت بلغت احسن اخرت نفي لا يقبل قوله وتو قالت  
 لم اعلم النكاح ساله ان واخرت نفي فيقبل قوله كذا ذكر قاضي حان رحمه الله وذكر صدر اسلام  
 ابو اليسر بن عاصم لا يصل ينبغي للصغيرة اذا بلغت بكرا او اختارت رد النكاح ان تزده كما بلغت  
 جلا يبطل حينا وانما يكون وشهد على الزوج حيا اذا اصابته الى ابنة فقد روى في ذلك  
 عند اليهود فان بلغت بكنز نفق يقول حصن ان واخرت نفي فاستندوا عليه فان بلغت  
 به لا حيلام او بالسن تقول كما بلغت اخرت نفي فاستندوا الى قبلت اخرت نفي فان قالوا نفي  
 بلغت نقول كما بلغت اخرت نفي لا يزيد على هذا فانها لو قالت بلغت قبل هذا واخرت نفي  
 حين بلغت لا تغدو في حيا صاحب المحيط في فعل الجبر من ادب القاضي في الخبر بخيار البلوغ في  
 حق اختياره نقول بذكر الشفع في حق الشفع فانها كما بلغت بكنز او بالسن فيبلغ الى ان  
 تحارقت كما ان الشفع اذا بلغ الخبر ينبغي له ان يبطل الشفع ويشهد على اختياره نفسه  
 ان كان عند من يشهد ويقبل شهادته وان لم يكن عند من يمكن استداه تخرج الى اباكر  
 واخرت نفي وان لم تحترق بينها حتى فوجت الى الناس يبطل حينا وانما لا يشهد ليس شرط  
 لا حيا وانما نقول بغير استخلاص على طلب الشفع فان قالت القاضي فداخرت نفي حين بلغت  
 او قالت حين بلغت طلبت الزوجه قبل قولها مع البين وان قالت بلغت احسن وطلبت الزوجه  
 لا يقبل بخلاف لا اقامه البينة والجواب في الشفعة هكذا اذا قال الشفع طلبت الشفعة  
 حين علمت فانقول قوله ولو قالت علمت احسن فطلبت كلف اقامه البينة ولا يقبل قوله كذا  
 ذكرنا المحيط في ردف قاضي حان ولو بلغت فقالت احسن اخرت نفي كانت على حياها  
 ولو بلغت مكان منقطع عن الناس فبطلت جارية لثاني كاستنود تشهد على اختياره  
 يبطل حينا لان يكون على الفور وينبغي ان يقول في فور البلوغ اخرت نفي ونقض النكاح  
 فاذا قالت ذلك لا يبطل حيا بل لا خير حتى يوجد التكميل ويحتمل الجبر اذا استنودت  
 فكنتم علمت لرباب زوجها فلا بد من رد ما ولو ثبت للبكر حيا والبلوغ والشفع  
 نقول طلبت احق من نفي وتغذر بالجمل لا خياره وقبل الشفع وقبل طلب الشفع وتبكي  
 صراخا بكنز النكاح بهذه الصيغة لان حيا والبلوغ للنبي لا يبطل النكاح ان قامت عن مجلسها

اذا رأت الدم في اليد  
 وقتت اخرت نفي

او نقول استندوا به

الخبر وكما والبلوغ في ردف النكاح

كانت شرط الاستنود حتى يثبت اختياره بنفسها  
 بالوجه فبطلت البينة عنها وانما خلاف  
 على اختياره نفسه

انه لم يفت في مكان منقطع  
 عن الناس ففقدت جارية  
 لما لا يارثه

رد النكاح مع الاستنود في الشفعة  
 كما بينت في الشفعة رد النكاح لو كانت  
 نيتا تبارا بالشفعة



كما مر من قبل ذكر صدر اسلام ابو اليسر في باب نكاح البكر من شرط الصغر اذا بلغت من بركات  
 رددت كالبنت والزوجه يقول لابل سكت فالتون قول الزوجه وكذا السبع فالتون فالتون  
 كاسكت وقال الشري سكت فالتون قول الشري وهذا اذا وقع الاختلاف بعد نكاح  
 البلوغ وسماع السبع اما لو وقع الاختلاف حال البلوغ فالتون رددت وقال سكت فالتون قولنا وان تالت  
 البكر لم ار من نكاح وقال الزوجه ردت فالتون قول المرأة عندنا وذكرنا في ايجاع الصغر  
 وان اختلف احد من الزوجين بخيار البلوغ ورد النكاح لم يفسد ذلك ردوا ولا يبطل العقد ما لم يتفرقا  
 من نكاح احد من قبل النكاح ورنه لا فرق في خلاف حاله لو كان النكاح بعد البلوغ فرد حيث  
 يبطل به. وفي مختصر المختص حكم الابلاء والظهار والطلاق والنوارت وغير ذلك فاقم بينهما  
 ما لم يفرق بينهما في نكاحها واذا فرق بينهما كانت فرة في خلاف ذلك في النكاح بعد النكاح. وفي  
 بعض نسخ ايجاع الصغر لو بلغت من نيب البلوغ النكاح حالم بطل خيانتها من غير ما يعلم انه رضى من  
 نكاح الزوج وما اسببه ذلك فاما الغلام فلا يلزم ذلك ما لم يبل خيانتها من غير ما يعلم انه رضى من  
 فريان المرأة وتجوز اذ سلم العداق لهما وما اسببه ذلك كذا بخط الاسر وسبني رحمه الله وانما  
 بخط وقع الاستثناء عن صغرة زوجه غير ناب واجد بطلت والزوجه غايب هل لها ان تخار  
 نفسها وهل يفرق القاضي بينهما لا شك انه لا يفرق لانه فضا على الغائب وليس عندهم حاكم ولكن  
 لما لم يخار نفسها حين بلغت كجلا بطل حكمها حتى اذا عرفت الزوج تدعى انفسها اختارت نفسها  
 وتفرق القاضي بينهما وان كانت بنتا فان كانت اختارت نفسها فاذا عرفت الزوج تدعى  
 التفرق وان كانت انتظرت حضور الغائب وايضا بخطه راي في ايجاع الكليه القديم لو كان  
 الزوج كبيرا وذلك خصوصه الحفاة وخيار ادرال وغاب جازت الوكالة وبقية بالتفريق عليه  
 قال وذكر فيه ايضا ولو وجدت المرأة زوجها بحسبها وطلبت الفرة في القاضي يفرق  
 بينهما ولو كان الزوج غائبا فان دخل بخلها بحسبها فبطلت الوكالة وحالم بكن عندهم يفرق  
 بينهما فاما قبل ان في كل موضع يحتاج الى الفرة في القاضي الحجة القضا عند غيبته في  
 خيار الادراك والنزوح من غير تقييد والعرف باللعان والعتة والحب والاباء وما عدا ذلك  
 وفي كل موضع لا يحتاج الى قضاء القاضي به بغيره لا في خيار العتاف وخيار الخيرة ولا سرا بيلد  
 وادخاله ارجل امرأته وسرطت النكاح جاز عند أبي حنيفة وقالا لا يجوز وكسوط الزوج  
 لنفسه اختيار الحجة بالاجماع والتفريق له لسر الخلع من جانبها معاوضة وهي قابلة للخيار من جانبها عين

اولا اختلف في الخيار  
 وللعنف فالتون قول  
 الزوج والمسمى

مطلوع الصغرة والزوجه غايبة

مطلوع  
 2 وجان المرأة ذواتها محبوا

في كل موضع لا يحتاج الى قضاء  
 القاضي في كل موضع لا يحتاج  
 الى قضاء القاضي في كل موضع

فيلزم

فيلزم فاما بالخيار وسيل في نظام الدين عن زوجين اختلفا ففالت المرأة ان لم او بدل الخلع  
 الى اربعة ايام بكن الخلع باطلا لمضت المدة ولم تؤدها صاحب هذا ينزله الخلع وخيار الزوجة لا يثبت  
 في بدل الخلع ولا بد بالعبيل لغيره وبذلك جاز في المدة وقد مر حكم المهر في اول الفصل وذكر  
 صدر اسلام ابو اليسر في باب الخلع من شرط ان لا يملك الزوج على اية فوجده الزوجه  
 نعم انية او ذات زوج لا يرد به لان هذا غيب بغير ولا بد بدل الخلع بالعبيل البكر  
 والمكاتب التي تبت في العفود التي تجمل الفسخ كالبسج والمجان والقسمه والعلم  
 عز حال بال انواع منها خيار الشرط وخيار الزوجه وخيار العيب وخيار العيبين وخيار الزوجين  
 المعقود عليه هذا كل البعض قبل العفود كاستحسان اختيار الشرط ذكره الشاذلي  
 الصوفي في خيار الشرط يثبت في البيع النكاح في ايجاع عتبات بالتمسك ورطل من غير  
 في انه بالخيار فقبضه باذن البائع واعتقه لا يجوز الا اذا اذاعه فاقا وخيار الشرط لا يثبت  
 في العرف والاسلم لوسطه الخيار في العرف والاسلم واحد ما يبطل العتقة المبسوط ويصح شرط  
 الخيار في الاجارة في مختار العفود في البيع في القسمه كاني ابيع لان القسمه مباد له فاشبه البيع  
 في المداية وشرط الطلوي ويصح في العفود حتى لو ادعى رجل على رجل الا فاقا فاقا على درهم واسترط  
 له الخيار ذكره في خيار الشرط الخيار في العفود مثل الشرط في البيع ثم البيع شرط الخيار  
 لا يحددها او لما جاز عندنا وهو موقت بملك ايام او اقل وشرط ان يفسد البيع عند  
 له خيفه رحمه الله كالموسم الخيار ابد او قال ابو يوسف ومحمد وابن ابي ليلى رحمه الله اذا ذكرا  
 وقتا معلوما ثم اوسنة او اقل جاز وقول زفر وان في مثل قول أبي حنيفة ثم استوفى  
 دايت في اصول الفقه لبعض المتقدمين خيار الشرط يصح في ثمانية اسباب في البيع والمجان  
 والقسمه والعلم عز حال بعينه او بغيره وبينه والسكينة والخلع والعنف عامان اذا شرط الخيار  
 من جانب المرأة والعبد يصح عند أبي حنيفة رحمه الله بشرط من جانب الزوج او المولى لم يجوز  
 في فقام وان شرط المهرين للمرأة من خيار ذلك ايام جاز بشرط لم يمتد الى البيع لان له ينقض  
 الرهن متى شاء من غير خيار وان كان ينقض او مان بشرط الخيار للمكحول له او للكفيل  
 جاز ومن استأجر وادارته الكذا اعلى له بالخيار ذلك ايام جاز في البيع فلو فسخ في اليوم الثاني حكم  
 اني رهن عي على المندرج ابو يوسف اني صاحب الحبيط رحمه الله لا يجب رده ما لم يفسد من استأجر  
 بحكم اني رانه لو انتع يبطل خيار في فوايد صاحب الحبيط بشرط الخيار الى البطل او اني فبت

بشرط الخيار  
 لا بد من الخلع ما قبل  
 البكر

في انواع صارت ان التي  
 سبب في الفقه

خيار الشرط يصح  
 في ثمانية اسباب

للمرته

ط















ان البيع خيار الرؤية انما يشترط في فناء ذي فاضل ظهر ثم استردت راب في فناء بعض رايه استفتت  
 اية تجاري رحمه الله ان خيار الرؤية وحيد الغيب هل يثبت في البيع القاسد فاجابوا انها يثبتان وقالوا  
 بحمل ان خيار الرؤية انما سكت عن ذكرها في البيع لظهور ما علم بان خيار الرؤية يثبت في كل  
 عين ملك بعد جعل الفسخ كالبيع والمجان والفسخ والفسخ عن دعوى اموال امانى عند لا  
 يفسخ بالرد كما قلنا والفسخ عن الفسخ وما اسبه ذلك من العفو المردودة فيها  
 مخفوة بنفسه لا يثبت بها فلا يثبت خيار الرؤية فيها كما ذكرنا او ابل يبيع سخر الطاري في التكاوي  
 الصوري وفي فناء ذي فاضل كان يثبت الخيار المبيع للمشتري يثبت للبايع في النسيئة اذا كان  
 عينا والمكيل الموزون اذا كانا فيهما بئزله سائر كعنان وكذا التبر من الذهب والفضة  
 والارواني ولا يثبت خيار الرؤية فيما ملكه ديني في الذمة كالبسم والدرهم والدنانير عينا كان  
 او دينيا والمكيل الموزون اذا لم يكونا عينا بئزله الدرهم والدنانير لا يثبت فيها خيار الرؤية  
 اذا قبضت كذا ذكر قاضي خان في فناء ذي فاضل ان خيار الرؤية اذا فسخ العقد قبل الرؤية في حقه  
 وفي اجماع الصغير ولو فسخ قبل الرؤية في حقه فسخ كالحل في الرضا لا الخيار ولو ارجأ العقد  
 وابطل خيار قبل الرؤية لا يبيع ابطاله حتى لو رآه بعد ذلك له خيار الرؤية وكذا بعد  
 الرؤية اذا سكت او ابطل بالبيع لا يسطرط لم يسل خياره في حقه ذكره الحاكم في شروط واهام  
 في شروط الخفاف وذكر قاضي خان والفسخ بخيار الرؤية يبيع من غير قضاء ولا رضى هو  
 فسخ على كل حال قبل القبض وبعد وفي سخر الطاري والفسخ بخيار الرؤية لا يبيح لبا  
 قضاء ولا رضى لكنه لا يبيع من اجرة الباع عند لي حقه له ومجد وقال ابو يوسف يبيع بغير  
 حصة انما والرضا يبيع بدون حصة بالاجماع وفي فناء ذي فاضل ظهر لو فسخ بخيار الرؤية  
 بغير حصة الباع ولم يعلم به حتى هلك المبيع يتقدر عليه النسي لان الفسخ لم يتم لان تمام الفسخ علم  
 الباع بالفسخ وذكره يبيع الحصة والعدة اذا اشترى محمدا واقر بقبض المسمى قال  
 بعد ذلك لم ارجع المحمدا ولا يتقبل قوله ولا يورث خيار الرؤية لخياره في شروط واهام  
 الغيب يورث ولا يتوقف الرؤية بوقت بل يبقى الى ان يوجد ما يبيح ويسطرط كما يسطرط  
 به خيار الشرط كالتيديو والاجان والرهون والبيع وفي فناء ذي فاضل ظهر المحيط اشترى  
 عالم برة فاجان بعد القبض بطل خياره يجر الاجان فان باع بعد القبض قبل الرؤية ودفعه بغير  
 بيعه او بما عرفت من كل وجه ادبقت الرهن او استغنت الاجان لا تعود خيار الرؤية فهو صحيح

منه في صدر العقود  
 التي كثر العلم بها  
 لا كثر

عيان

فمن استاء لا يثبت  
 فيه خيار الرؤية

اذا فسخ او ارجأ  
 قبل الرؤية ثم رآه  
 بعد ذلك فماذا الروي

سوم

حجب الرؤية في البيع

ولما

ولو باع بعد الرؤية على انه باعها ونكته ايام او وضعت على بيع او ذهب ولم يسل بطل خياره وان  
 فعل شيئا من ذلك قبل الرؤية لا يسطرط خياره وفي فناء ذي فاضل ظهر المبيع باع بخيار الباع  
 لا يسطرط خياره وفي رواية اجماع خيار المشتري يسطرط كذا اذا باع بغير خياره يسطرط  
 خياره وروى عنه وان هلك المبيع عند المشتري بطل خياره لان خيار الرؤية قد بيع تمام الفسخ  
 فاذا فسخ الباع بعد ان اوبى الغيب يسطرط خياره وان فسخه الباع بعد القبض المبيع بعد  
 الرؤية بطل خياره في قول جهم ولم يسطرط في قول ابي يوسف وفي فناء ذي فاضل ظهر ولو فسخ  
 بعضه على البيع او قال رخصت ببيعته بعد ما رآه فلا خيار عند لي يوسف خلافا لجهم  
 ولو اشترى شيئا لم يره فقبضه بعد ما رآه او فسخه بطل خياره وكذا اذا ارسل رويلا  
 بقبضه فقبضه الرسول بطل خياره بغير ما رآه او رسل سولا بقبضه هذه الجملة في فناء ذي  
 فاضل خان اما ذكر هذه العلية ذكرها في فناء ذي فاضل واجمعوا على ان روية الرسول لا يفسخ لا  
 يسطرط خياره والرؤية على المشتري ومعنى هذا انه لم يره المشتري بل ارسل سولا بقبضه في باب  
 انما من العيون اذا اشترى شيئا لم يره رآه فقبضه او فسخه بطل خياره وروى عنه  
 في خيار الغيب وفي باب البراءة عن الغيب من يبيع الزبائن لسرقة ففسخ بعض المبيع  
 مع العلم بالغيب رضى بالغيب ذكر الفوري ان ذلك لا يلزم رضى بالغيب حتى لا يفسخ خياره  
 عبد لي يوسف ولو فسخ وكذا لا يفسخ فسخ الوكيل ففسخ بطل خياره الوكيل وقال في الوكيل  
 بالقبض لا يسطرط خياره الوكيل بقبض الوكيل بعد القبض كالقبض الوكيل قبل القبض ثم استرد  
 خياره الرؤية لموكل لا يسطرط خياره من موكل واجمعوا على ان خيار الغيب لا يسطرط الوكيل بعد العلم  
 بالغيب كذا ذكره قاضي خان رحمه الله وفي مختلف رواية للشيخ لبي عام القامري رحمه الله  
 اجمعوا ان خيار الشرط وخيار الغيب لا يسطرط بالموكل بقبض الوكيل في الحصة والصوري روية  
 الوكيل سخر الرؤية الموكل لا يفسخ اما الرسول باعها فلا يلزم روية الرسول قال  
 الصدر السعيد فاعلى هذا اذا وكل ان او ارسل قبل الشراء حتى يره ثم اشترى الوكيل الوكيل  
 بنفسه يبيح بغير خياره الرؤية قال وقد اقيمت بهذا الوكيل بالرؤية ففسخه وقال  
 يبيع ولا يبيع روية الوكيل حتى لا يشتري لم يره فوكل ان تا بالرؤية وقال ان  
 رضى فخذ لا يبيح الوكيل سخر اذا اشترى شيئا قد رآه الموكل ولم يعلم الوكيل بغير  
 له خيار الرؤية اذا لم يره وهذا كان وقبله بشرأى بغيره فلو كان وكلا بشرأى بغيره

اذا

في فناء ذي فاضل ظهر  
 المبيع باع بخيار الباع  
 لا يسطرط خياره  
 وفي رواية اجماع  
 خيار المشتري يسطرط  
 كذا اذا باع بغير  
 خياره يسطرط  
 خياره وروى عنه  
 وان هلك المبيع  
 عند المشتري  
 بطل خياره لان  
 خيار الرؤية قد  
 بيع تمام الفسخ  
 فاذا فسخ الباع  
 بعد ان اوبى الغيب  
 يسطرط خياره  
 وان فسخه الباع  
 بعد القبض المبيع  
 بعد الرؤية بطل  
 خياره في قول  
 جهم ولم يسطرط  
 في قول ابي يوسف  
 وفي فناء ذي فاضل  
 ظهر ولو فسخ  
 بعضه على البيع  
 او قال رخصت  
 ببيعته بعد ما رآه  
 فلا خيار عند لي  
 يوسف خلافا لجهم  
 ولو اشترى شيئا  
 لم يره فقبضه  
 بعد ما رآه او  
 فسخه بطل خياره  
 وكذا اذا ارسل  
 رويلا بقبضه  
 فقبضه الرسول  
 بطل خياره بغير  
 ما رآه او رسل  
 سولا بقبضه هذه  
 الجملة في فناء  
 ذي فاضل خان  
 اما ذكر هذه  
 العلية ذكرها في  
 فناء ذي فاضل  
 واجمعوا على ان  
 روية الرسول لا  
 يفسخ لا يسطرط  
 خياره والرؤية  
 على المشتري  
 ومعنى هذا انه  
 لم يره المشتري  
 بل ارسل سولا  
 بقبضه في باب  
 انما من العيون  
 اذا اشترى شيئا  
 لم يره رآه  
 فقبضه او فسخه  
 بطل خياره وروى  
 عنه في خيار  
 الغيب وفي باب  
 البراءة عن الغيب  
 من يبيع الزبائن  
 لسرقة ففسخ  
 بعض المبيع مع  
 العلم بالغيب  
 رضى بالغيب  
 ذكر الفوري ان  
 ذلك لا يلزم  
 رضى بالغيب  
 حتى لا يفسخ  
 خياره عبد لي  
 يوسف ولو فسخ  
 وكذا لا يفسخ  
 فسخ الوكيل  
 ففسخ بطل  
 خياره الوكيل  
 وقال في الوكيل  
 بالقبض لا يسطرط  
 خياره الوكيل  
 بقبض الوكيل  
 بعد القبض  
 كالقبض الوكيل  
 قبل القبض  
 ثم استرد  
 خياره الرؤية  
 لموكل لا يسطرط  
 خياره من موكل  
 واجمعوا على ان  
 خيار الغيب لا  
 يسطرط بالموكل  
 بقبض الوكيل  
 في الحصة والصوري  
 روية الوكيل  
 سخر الرؤية  
 الموكل لا يفسخ  
 اما الرسول باعها  
 فلا يلزم روية  
 الرسول قال الصدر  
 السعيد فاعلى  
 هذا اذا وكل ان  
 او ارسل قبل  
 الشراء حتى يره  
 ثم اشترى الوكيل  
 الوكيل بنفسه  
 يبيح بغير خياره  
 الرؤية قال وقد  
 اقيمت بهذا  
 الوكيل بالرؤية  
 ففسخه وقال يبيع  
 ولا يبيع روية  
 الوكيل حتى لا  
 يشتري لم يره  
 فوكل ان تا  
 بالرؤية وقال ان  
 رضى فخذ لا يبيع  
 الوكيل سخر اذا  
 اشترى شيئا قد  
 رآه الموكل ولم  
 يعلم الوكيل بغير  
 له خيار الرؤية  
 اذا لم يره وهذا  
 كان وقبله بشرأى  
 بغيره فلو كان  
 وكلا بشرأى بغيره



آفرم

الرضى

خيار م

فصل في النقص ودر النقص ان ان بود  
خاضع و تابع باشد



ورؤية الظاهر يكون الا ان تلك البطانة مفسدة بان كانت سمور او نحو ذنبه ورؤية احد العينين  
او الخفيف او النعيل لا يكونان فاصلي طبر في قوايد صاحب المحيط في خيار الرؤية اذا كان المستر  
استبان فان كان من العدديات المتفاوتة كالطبع والنياب لا يبطل خيار الرؤية مالم ير الكل  
فان كانت بينهما اوجوا او ما استبره ذلك من العدديات المتفاوتة فان كانت في وقت واحد ورؤية  
البعض كروية الكل اذا كان الباقي على تلك الصفة ولكن كانت في وقت آخر اختلفوا فيه فبطل رؤية  
احدهما كروية الكل وهو قول صاحب الوفاق وهو اصح اذا كان الباقي على تلك الصفة وقار  
منه لا يكون ذكره المستفي لو استبره زفير من التميز او الزيت او الفل او جليس من الفطر  
او كتمان او السجعة او نحو من المحبوب دراي احدهما ورؤية قلبه ان يرد آخر الزمان  
مختلفا للاول في باضهما او يرد في هذا يؤيد قول صاحب الوفاق فان التام في الزمان  
او على الشيء اذا استبره وقرب طبعه من اي بعضها ان كان من نوع واحد كان ذلك كروية الكل  
وان كان من انواع لم يكن كذلك فان بعد احواله لم يكن رؤية البعض كروية الكل لان  
يكن في سريجة ذكر الفاضل امام ظهر الدين ولو كان البصير من نوع واحد من السجدة والوزون  
في وقت واحد او في وقتين فربما البصير يثبت هذا اذا لم يتوقف في العددي للفتاة والفتاة  
بغير رؤية الجميع وتحتل الكفر في ما يتوقف في غيب الكرم بغير سريجة من كل نوع سريجة في الفجر  
نوعا منها وفي الزمان الكامن والكل بغير سريجة في الفجر في الفجر على رؤس الانجار بغير رؤية  
جميعه بخلاف الموضوع على السرا من في زيب الرواية في الجلال والوزون اذا راي النوع في سطر  
حيث ان ذكر فاضل فان ان العدديات المتفاوتة كالجوز والبصير والفتاة ولا جازم والمجرب  
والوزون اذا كان في وقت واحد ولم يكن في وقت واحد بل كان موضوعا على السرا من في وقت واحد  
اذا راي من حصة او الكرم في رؤية الكل اذا كان غير المرئي مثل المرئي اذا كان في جواربه  
فراي احدهما هل يكون رؤية الا في اختلافنا في الصحيح لرؤية احدهما كروية الكل ويكون في واحد  
في حكم الغيب حتى لو وجد في احد الرعاير عينا فان كان مثل البصير لم يكن او رويما وبعد البصير  
يرد الغيب كما لو وجد باحد النور عينا بعد البصير لان خيار الرؤية يمنع تمام الصفة وكان الحال  
في بعد البصير كما في قبله اما خيار الغيب فلا يمنع تمام الصفة هذا اذا كان غير المرئي على صفة  
المرئي فان لم يكن في خيار الرؤية فان قال المستبر لم يجد الباقي على تلك الصفة وقال الباقي  
لا يرد على تلك الصفة كان النور قول الباقي والنية للاستبري ولكن البصير من العدديات المتفاوتة كالطبع

في

او راي سريجة في الفجر  
دول في احد ما

في

بوع

فانما

في

البيان

والمرئى والسفر جل ذلك مالم ير الكل لا يبطل خياره ولو استبره عدا او حادية فراي الوجه ورضي  
ولم يبره بالاعضاء لا يبطل خياره ولو كانت اجارية متعقبة فراي صدره وطرفه وساكنه ولم يبر وجهه  
لا يبطل خياره ذلك لو كان عدا فهو بمنزلة اجارية ولو كان البصير دابة او ابلا روي عن محمد رحمه الله  
انه اذا راي العجز ورؤية بطل خياره وعمره يوجب بطل خياره لا يبطل خياره مالم يبر وجهه وموخره ولو  
كان البصير من نوع واحد من اجس مع الرؤية حتى يبطل خياره لان المقصود هو العلم انه لا يعرف  
الا بالاجس وان كان من قنينة اليد من النظر اليه من غير رؤية صدره ولو كان البصير مستورا  
غير اعين فان كان الشيء من مفسودا كالوجه في المعافز واسنانه ذلك لا يبطل خياره مالم  
يبر وجهه وان لم يكن من مفسودا كالكراس اذا كان راي البعض ورؤية بطل خياره اذا وجد  
غير المرئي مثل المرئي ولو كان ثوبا مختلفا في لونيه باختلف العلم بغير رؤية العلم ايضا لا يبطل  
خياره والرؤية وان كان النوب مطويا فراي موضع البصير ورؤية بطل خياره ولو كان او انافا  
لم يبطل خياره لا يبطل خياره لان النوب من العدديات المتفاوتة وفيه بغير رؤية الكل ولو كان  
البصير عتارا اذ في عامة الروايات انه اذا راي خارج الدار ورؤية يبطل خياره قالوا هذا اذا لم يكن  
في الدار بناء فان كان فيه بناء لم يبر رؤية الداخل او ماضو المقصود منها وعليه الفتوى لان  
داخل الدار بمنزلة الوجه من بني آدم ولو كان في الدار في الحجاب انه اذا راي رؤس الانجار والحجاب ورؤية  
رأس كل شجرة ورؤية لا يبر خياره والرؤية البصير اذا راي خارج الدار ورؤية في سرائر  
الكرم يبطل خياره في غيرهم اما في رؤس الدار فمختلف فلا يثبت برؤية الحجاب والبر رؤس الانجار وذكر  
في الدرر وفي سرائر الدار بغير رؤية ماضو المقصود حتى انه اذا كان في الدار بيتا في شتويان وبينان  
صينيان وبينان طابقين في رؤية الكل في سطر رؤية حتى الزاد ولا يثبت رؤية المرئي بل  
والطبع والعلم في موضع يكون المقصود الكافي بمرقند وبعضه سطر طوار رؤية الكل وهو  
الظاهر في سريجة وفي قوايد بعض السافرين اذا استبره دارا ورؤية بعض رؤس الانجار والرؤية مالم  
ير سطحه في دارا يعني بمرقند عدا انه قال وذكر طبر الدين رضي الله عنه في سطر وطرف في الفايض  
دار غير بيت منه اذا استبره دارا واستثنى منها بيتا معينا لا يبر رؤية المستثنى لا يبطل خيار  
الرؤية فاما بغير رؤية البصير لسقوط الجبر في سطر رؤية المستثنى لان جبره وصف المستثنى  
توجب جبره في المستثنى منه وبغير تمام منه قال رحمه الله وهذا المشقة من خصائص هذه النكاح  
لا يوجد في غير الكتب فان المذكورة عامة الكتب رؤية البصير في سرائر الغيب مالم يبر

او فاسا

او راي في البصير  
مفعول للمرجع

او راي في البصير  
عقار في البصير

من  
منه اجملة في قوايد فاضل خان وذكر  
في جامعة الصغيرة في باب خيار

صدر  
في سرائر الغيب  
عنه لا يوجد



والفجور والسلم ونحو اختلافات المختارين في بيع لم يفسد الكبار بنيت المشتري اذا قل  
 والتعليق في ظاهره ان رواية قال ابو يوسف روية البعض لا يكتفي وعنه انه انما اذا قل  
 ما يتبدل به على الباقي فمضيه لزمه ولو تشا جاقنا لالباع اخي ان قلعت ان لا يرجع وقال  
 المشتري اخي ان قلعت لا يمكن ان لا يرجع فليس من يفسخ البيع وان يفسخ المشتري غلامه فقله فله  
 خيار الرذوية وان نفعه القلق لانه نقصان البيع وقيل لزم في الرد ضرر البائع لا الرد ولا  
 كان الخيب ما كان او يوزن كالنصل والذويزن ونحوها فان كان البائع ينفق قدر ما يخل  
 تحت الحجر والوزن فان رضى المشتري بوضر البائع بقلع الباقي فله الرد هذه احوال في فتاوى قاضي  
 طبرجهم انه وذكر قاضي خان رضي الله عنهما في الفجر اذا قلعت البعض فله رد في كل ما لا يسطر في ان  
 عددي مقارب قال الله وهذا اكل اذا كان الخيب معلوما وجوز في ارض فان  
 باع قبل البت او بعد ما ثبت في ارضه ان لا يردى لهوانا في ارضه لم يرد  
 المحرم ينفق ولو اشترى كرو حزين من احد ما جذا ثم قلعه رافق حوزة معيتا لبرد  
 شيئا من لانه تعيب بالقلع ولكن يرجع بنقصان العيب ولو اشترى حوزة في حوزة فله رد  
 حوزة اطوبى وفي اسفل فبشر اصغر فان العيب لا يتركى بالبيع في الكبر كان غيبا  
 فيرجع بنقصان العيب فله رد في فتاوى قاضي خان رضي الله عنه واما خيار  
 رد العيب بل لزم المرد بدل الخلل وبدل النقصان عدم العيب لا يرد بالبيع البير ويرد بالبيع  
 الفاضل وفي ذلك من العقود بركة بالبيع البير والى حيز حقيق والعيب لا يفسد  
 في المهر كل ما يخرج من المحرم الى الواسط ومن الواسط الى الرداءة والى الرد المهر بالعيب البير  
 اذا لم يكن محلا او موزونا اما ان كان سولا فبشر بالبير ايضا مذكرة فتاوى قاضي طبرجهم  
 في اجراء العدة ان خيار العيب يثبت في ارجاء سواء كان العيب قدما او حدثا بعد العقد  
 وبعد النقصان بخلاف خيار العيب لا يثبت في الرد لا يرد بما صرف بعد البيع والنقصان في الرد اذا  
 خيار العيب ارجاء في ارجاء خيار العيب البيع فانه يفسد بالرد في البيع قبل النقصان وبعد النقصان  
 يفسد بل بشرط الفسخ او الرضى في ارجاء بركة الحسب بالرد بالعيب قبل النقصان وبعد  
 العدة ان خيار العيب وخيار الرذوية يثبتان في البيع البير كما يثبت البيع الكايز وقد مر من قبل  
 وخيار العيب يثبت في القسمة فاذا وجد بعض الشرط في نصيبه بعد القسمة عينا فان كان شيئا واحدا

ان

فوجد

كان

او موزونا

٦

في البيع بالقياس  
 في البيع بالقياس  
 في البيع بالقياس

في البيع بالقياس  
 في البيع بالقياس  
 في البيع بالقياس

في البيع بالقياس  
 في البيع بالقياس  
 في البيع بالقياس

كما كميل ولوزون فلا ان يرد كماله وينقص القسمة سواء كانت بترابها او بنقصها انما في  
 لان القسمة بالرضى بيع ولا حكمه البيع هذا وكذا ان كانت بفساد لان الفاسد من غير بيعه على انه  
 سليم ولم يوجد فلا يرد بشرط تخفيف للمشتري وان كان له عيبا شيئا بان كان عدد اثاره البير  
 او العيب او الجواب او الغنم يرد العيب خاصة كان البيع ويكسر المردود بينه وبينه وبينه وبينه  
 بعينه فيما احسنه كاه لان عوض المردود في جميع اثاره فان كان الخيب وازا فكله  
 بعد ما علم بالعيب لم يكن ذلك في العيب استحقاقا في البيع الشك في ما علم بالعيب دليل الرضى بالعيب  
 قال بعض المتأخرين في شرح الاصول لا يرد بينهما وكل كان رضى بالعيب ثم يكون هو منها وانما اختلف  
 احوال اختلاف الموضوع موضع البيوع لم يكن سائلا فيها وقت البيع ثم احذر في الشك في موضع  
 القسمة ان كان سائلا فمالم على الشك في موضع القسمة الا في رضى الله عنه وقد مر مثله في خيار الرذوية من قبل  
 الاحكام وخيار العيب يثبت في الصلح على المال حتى لو ادعى شيئا وصالح على عهده فاداد الصلح ان  
 يرد بالعيب فله ذلك في الحكم فيه كحكمه البيع اذا رد بالقسمة كان فسخا للصلح وكان للذبح رد  
 عليه لزمه على ما يجره ولورد عليه بغير قضا كان بمنزلة بيع مبتدأ لم يكن له الرد على ما يجره  
 ساول من المبسوط وذكر في العدة من مزارع عينا فباعه المشتري رد عليه بغير قضا فان قبله بفساد  
 القضي فاداد يفسد او باءه بين له ان يرد على ما يجره ما ذلك لانه فسخ من اصل فسخ البيع كان لم  
 يكن غايته لانه انما في العيب لكنه صار ملكا باشرعا بالقسمة ومعنى القسمة بالاقرار انه انكر الاقرار  
 فثبت بالينة وهذا بخلاف الوكيل بالبيع اذا رد عليه بغير عيب بالينة حبس بكون ذلك الوكيل لان  
 البيع هناك واحد الموصوفه هنا ينفذان يفسخ الثاني لانفسه ساول لزمه بغير القسمة ليس له  
 ان يرد لان بيع جديد في حق الثالث لزمه فسخ في حقه واول ثالثة في البيع الصغير ان رد  
 عليه بغير قضا بغير ربح مثله لم يكن له ان يجره الذبح باعوه هذا يثبت له الجواب فيما يجره مثله  
 وفي الاجرة مثله سواء في بعض روايت البيوع ان فيما لا يجره مثله يرجع للبائع فيقيم العيب عند  
 البائع وذكر في شرح الطحاوي وخيار العيب يثبت بشرط ولا يتوقف ولا ينع ويقع اللحل  
 للمشتري بكونه مع وثا فلو وجد العيب قبل النقصان فلا يجره لزمه رضى الله عنه ولا خيار  
 الرد يفسخ بقوله رد وت ولا يجره الى رضى البائع ولا الى فساد الفاسد ولا رضى العيب فله لا  
 يفسخ البير البائع او بفساد الفاسد فان رد به رضى البائع لم يفسخ في حقه ويتعبد بفساد في حق ثالث  
 ساول وان رد بالقسمة يفسخ فلو كان ذلك هذا في كل عقد يفسخ بالرد وبغير المردود مضمونا تابا بقاءه

فيها

دعوى

انه

مطلوب  
 في البيع بالقياس  
 في البيع بالقياس

في البيع بالقياس  
 في البيع بالقياس  
 في البيع بالقياس

بعد النقصان



فانه يرد بالغيث لبيروا الفاضل ولما كل عند لا ينفخ بالرد ويكفر المعقول لا ينفخ بالرد كالمرور بدل الخلع  
والقصر من كمال البر بالغيث البير والفا بر بالغيث الفاضل ثم اعلم بان العيوب على اقسام اول  
ما يكتسبها امعان يراه كل احد كالغور والشكل والضم والخرس والعرج والسن النقص والسوداء  
وان غيرة الاصح الزائدة والشدة والزرع والارض وفي غير الجوارح كالمس في الاذن والخرق  
العقوبة في الباب والنزول في الارض اذ لم يعلم به المشتري وعلم به بعد البيع فلا يرد به اذ  
كان عيبا لا يحدث مثله في تلك المدن لا الردي في البائع البراءة عن العيوب اذ رضى به المشتري وهو  
يتكف بالبرء ما لم يتم البينة على ذلك او يكتف المشتري وتكرار ما يحدث مثله في تلك المدن فالقول  
قول البائع ان العيب لم يكن عنده لانه حادث فيما لم يكن في اوقاف الا اقام المشتري البينة  
انه كان به هذا العيب عند البائع وتكرار ما يكتسب به المشتري فلا يرد به بعهده وسلمت وحياته هذا العيب  
فان فكل رد وغيره من حلف فلا خصوصية بينهما وذكر ما سيجي في ميسر والحوادث لم يكتف به  
لقد سلمت حكم هذا البيع وما به هذا العيب اذ باله ليس له حق الرد عليه بالسبب الذي يدعيه لانه  
لو حلف باله لند بعهده وسلمت وحياته هذا العيب وما به هذا العيب بعد البيع قبل التسليم فحلف صادق  
ويطرح حق المشتري قال في الموضع الذي نكل البائع اذ اقام المشتري البينة على ادعيه عليه امرا  
لو اقرب به يلزم فاذا انكر بخله من والتمس التمس ما لا يعرفه من اطباء كالدق والسر  
واحيى القديمة ومخوفا فعلى الناحي ليرى واحدا منهم من ان كان اذ في بعض الشاغلين قد كر  
بعضهم يريه من غير عدل لانه قول ملزم فلا يرد من العدم كافي السادة فان قالوا لانه العيب  
موجود فيه وانما لا يحدث في مثل هذه المدينة والبائع يتكر كون العيب عنده فعلى المشتري ان يقيم البينة  
او يكتف كالمس ذكره في الاحكام واحدا لا يكتف في ادب الناحي الذي لا يثبت لا يقول اطباء  
لا يثبت في حق سماع الخصومة ما لم ينفق عدلان منهم بخلاف العيب الذي لا يطعم عليه الرجال لا يثبت به  
حق سماع الخصومة يقول امرأه واحدا ولم يكتف في حكم العدة والنسب الثالث ما لا يرد  
الا لثمة وهو ما يكتسب من موضع لا يطعم عليه الرجال فعلى الناحي ليرى قوة عدلان لحوط فان اجرت  
انه لا عيب به فلا خصوصية بينهما لانه لا يرد من ثبوت العيب حتى يزوج في خصوصية حتى وتكرار العيب فلا  
يرد ويجوز قولنا لان قولنا بانفسه ليس يلزم لكن يكتف البائع فان نكل يرد عليه وحلف في خصوصية بينهما  
وتكرار ما يكتسب به المشتري لا يرد من غير عدلان فاما ان قال لانه كالمس كالمس قبل  
التبغين ينفخ العقد يقولنا ولا يرد كالمس بعد التبغين لا ينفخ لان الذي يكتسب البائع وقولنا بانفسه لا ينفخ في ذلك

مادة العيوب  
العيوب على اقسام  
العيوب على اقسام  
العيوب على اقسام  
العيوب على اقسام

العيوب على اقسام  
العيوب على اقسام  
العيوب على اقسام  
العيوب على اقسام

العيوب على اقسام

قولها لانه مع

التمس الى

والتمس الدارج ما لا يعرف الا بالغير كالاباب والشرع ونحوهما فان كان البائع مثالا لا يسمع خصوصية المشتري في ذلك  
ما لم يتم البينة على وجود العيب عند فان اقامه على ذلك ولا يرد عليه وجود ذلك العيب عند البائع  
يكتف باله لند بعهده وسلمت وما سرف وما ابن وما بال بعد البلوغ وفي الجوارح يكتف باله لند باع  
وسلم وما حلق قط فان نكل به عليه وان خلف فلا سرف بينهما فان لم يكن المشتري بينة على العيب يرد  
وطالب بين البائع على العلم يكتف عند الله باله ما نعلم ان هذا العيب حدث عند المشتري هذا ان كان  
سرق او بان الفرس وتعد لي صنفه لا يكتف لان البينة لا ينفخ على الحكم بعد صحة الدعوى وانما البينة  
على العيب شرط لوجبه اخصومة ولم يوجد هذه الجملة في واقعات فاد الدين اللاني رحمه الله وذكر في  
خان رحمه الله ان ما يكتسب باطن من العيوب في الجوارح والحوادث في الغلمان فالتسليم في ذلك الرجوع  
للاهل البصر ان اضر بذلك واحد منك ببيت العيب من اخصومة والدعوى ولست شهد بذلك عدلان  
وسمعت الله فديم كان عند البائع يرد عليه وما كان باطن في الجوارح تعرفه التمس ولا يطر البه الرجال  
كالمس والرتق فاذا اجرت امرأه واحدا بذلك ثبت العيب في حق اخصومة والدعوى في حق الرد  
في هذا الرواية ولو استر في عبد اذ كان ابن اوسر وبائع الفرس عند البائع في كبره لم يفعل عند  
المشتري قال ابو بكر سعيد البجلي له ان يرد وقال ابو بكر لا يرد لان البائع لم يكتف عند المشتري  
وهو الصحيح والعقبة عيب وكذا الحكم ولو استر في عبد اذ كان ابن اوسر وبائع الفرس عند البائع في كبره لم يفعل عند  
يورد والتمس في الجارية والغلام ولو استر في عبد اذ كان ابن اوسر وبائع الفرس عند البائع في كبره لم يفعل عند  
له ليرجع بنقصان العيب ما دام العبد ابق عند لي صنفه رحمه الله ولو استر في دابة فتركت ثم علم بيب  
بها لا يرجع بنقصان العيب وفي نوآيد حدي رحمه الله اذ ابن العبد مزبد المشتري ليس له  
ليرجع البائع بالتمس فيل عود العبد من ٣ ارب وتكرار البائع والمشتري حزين بذلك ولو  
استر في عبد افسر عنده اقل من عشرة دراهم وفد كان سرق عند البائع مثل ذلك كان له  
ان يرد به وكذا الخواص عنده الى ذون سيرة السفر كان له ليرد به لانه يكتسب سارقا وابقا وكذا  
لو كان العبد ثقب البينة ولم يخرج منها منه كان له ليرد به هذه الجملة في فتاوى فاضل خان  
رحمه الله وذكر في اجماع في الفتاوى اذ انقضت رجل عبد فابق من الغائب ورجع لاصولها لا يكتف  
عيب وان لم يرجع الى مولاه وهو يعرف المنزل بكنه عيبا اذ كان يقول الرجوع اليه وذكر في طبر  
فتاواه وما بان في بادون السفر عيب واختلف المشتري رحمه الله انه هل شرط اخر من البلدة  
ككونه عيبا في ارباب وفي اباب البائع من فتاوى التمارين ومن البلدة الى القرية عيب وكذلك

ما سطر  
في نوآيد حدي  
في نوآيد حدي  
في نوآيد حدي

ط

ط



في الآيات في البلدة

في الآيات في البلدة

في الآيات في البلدة

في الآيات في البلدة

في الآيات في البلدة

في الآيات في البلدة

في الآيات في البلدة

في الآيات في البلدة

في الآيات في البلدة

الآيات في البلدة من العرفان وان لم يخرج من البلدة لان العيب ما يقع فيه هذه الآيات وفي موايد  
 صاحب المحيط في معرفة العبد من غير شرط ليعتد بها حتى لو سرق درهمين يكون عيبا وسواء سرق من الدواب  
 او من اجنبيها لو سرق بضعا او بطيحا من الغنم او سرق قلت كانت في النمل او لا يكون عيبا وان  
 سرق من المأكولات لا يكون عيبا ولو سرق من اجنبيها عيبا هو الخنزير ولو سرق من المأكولات لا يكون عيبا  
 يكون عيبا الدواب لا اجنبيها ولو سرق من الدواب عيبا هو الخنزير ولو سرق من المأكولات لا يكون عيبا  
 فوايد دعوى عيب فان محذا رحمه الله ذكر ان خلع السهم عيب من الذابة وقيل لئلا كان هذا من  
 اولادنا لا يكون عيبا ولكن كان ذلك على سبيل الدوام يكون عيبا في زنا العبد وقال بعض الفقهاء  
 ان هذا في الدابة ليس بعيب في العبد عيب ولو سرق من عبيد او من جوارحه من ان كان ذلك  
 ما بعد عيبا كالغار بالنزد والشرط وتحرما فهو عيب ولو سرق من المأكولات لا يكون عيبا  
 ما يجوز والبطيخ يقال بالاناسية كوز باخر مشبه ذون وخرينه زون لا يكون عيبا و  
 لو وجد العبد دبا لم يخره هل يكون عيبا ذكره الحادي عشر في السنين قال ابو حنيفة رحمه الله سرق  
 النبت لا يجر العيب ليس بعيب في الغنم واجارية ولكن عيب في الدواب لا يقع في الدابة والخنزير  
 فيه لاني ذلك من الضر فينقص المالة فيم ذكره اسبغ في بيع الاصل الذي في العبد ليس  
 بعيب لانه نوع فسوق فلا يوجب حلا كونه اكل الحرام او تارك الصلوة قلت لكن انتفت  
 ان كان ذلك من سبيل الغنم او الدواب لا يكون عيبا ولو سرق من الدواب عيبا هو الخنزير ولو سرق من  
 لا يكون عيبا في زناه وهذا لان الخمر حرام وانما الخمرات وشبهه للعقل والمال لا يجره  
 لئلا يثبت على الكمال ولو سرق من زناه فاداهو نيام يعني كما وبوقت كركرون في حبيد  
 يكون عيبا ولو سرق برة فوجدت سرق اللبن من حروقه فهو عيب هذه الجمل في فوايد  
 صاحب المحيط رحمه الله وفي النساب في النارية ١٠ ارفاش وودعيبه والاف حننود  
 عيب وكادوا كوسند يلبس في خورده ارفاشه خورده عيب بود واوره عيبك  
 باد وبار خورده عيب بنود وهجنين تير اركس خورده وفي المتن اذا اشترى بقر فوجد  
 فلبس له الرد به كذا اجاب شمس السلام لا ورحمته وكذا وجد احمار بطي الدواب  
 فليس له الرد به الا اذا اشترى على له عجل ولو كان بعينه كثر فهو عيب ولو كان في امهات  
 فليس بعيب وفي ميوه الاسبغ في الحون عيب ومواك في الذابة عيب ولا في الدابة عيب  
 بل في ذوق فاني حان رحمه الله ولو اشترى حمارا فوجد حرونا وهو الذي يفت في الطريق في بعض المواضع غير

في الآيات في البلدة

في الآيات في البلدة

في الآيات في البلدة

في الآيات في البلدة

في الآيات في البلدة

في الآيات في البلدة

في الآيات في البلدة

في الآيات في البلدة

في الآيات في البلدة

في الآيات في البلدة

في الآيات في البلدة

ما كان له ان يرد به ولو اشترى فرسا فوجد كبر السن هل الرد بذلك كان دافع العيب  
 وقبل ينبغي ان لا يكون له الرد به الا اذا اشتراه على انه صغير السن بناء على امر من شرطه الحمار اذا وجد  
 بطي السير وفي فوايد صاحب المحيط اشترى جارية على انها صغيرة السن فاذا عي كبر السن  
 الرد لان المقصود هو الخدمة والكبرة اقدر على ذلك ولو اشترى جارية في جديها وجع الضرس  
 ياتيه من بعد لغوي فان كان قدما فلا الرد وان كان حديثا فلا ولو اشترى غلاما وبركته  
 ورم فقال الباع انه ورم حديث اصابه ضرب فادرمه وليس بقديم فاشترى المشتري على ذلك  
 لم يظنه انه قديم فليس له ان يرد وكذلك لو اشتراه على انه حديث فوجد قدما وكذا في خيل  
 هذا اذا لم يبين السبب فاما اذا بينه فمظهره كان سبب لغوي الذي بين كان له ان يرد  
 لو اشترى عبدا هو محمول فقال الباع هو عبي هو عبي فاداهو فذلك فلا يرد لان العيب مختلف  
 باختلاف السبب واستثنى طبر الدين المرفعي عن رجل اشترى فرسا وقد ظهر له احد  
 رجله يثقل له بالاناسية فقام قال الباع انه يثقل به الخنثام واشتراه المشتري على ذلك  
 لم يظنه ان كان خنثا فاجاب انه ليس له يرد وقاسه على مثله الورم وقطع به هذا مسئلة  
 العلوي اذا اشترى على الباع لثمة بغير من التمس وظهر انه ملوث بنصف من  
 السن لا خيار للمشتري وذلك اذا اشترى قبضا على انه يتخذ من عشرة اذ من الكلب باس  
 تبين انه يتخذ من اقل من ذلك والمشتري ينظر اليه وقت الشراء لا قبله هذه الجمل في  
 فتاوى طبر الدين رحمه الله وذكر فاني حان ولو اشترى حنظل فوجد ردية لا يرد لان الرداءة ليست  
 بعيب ولو وجد ما سوسه او عفن كان له ان يرد ذلك لو اشترى انا فنية فوجد ردية  
 من فريغ ليرد ولو اشترى جارية فوجد الوجه او سودا الوجه لا يرد ولو كانت تحرقه الوجه  
 لا يستبين الباع ولا الجاهل كان له ان يرد ولو اشترى جارية فوجدت ولدت عيبا لم يعلم  
 به المشتري كان له ان يرد في احد الارواحين عيب الفتي ولو اشترى وقصره ثم قال انها لا  
 تحرق قال محمد بن الفضل لا يبع دعوى المشتري لان يدعي له بيعه المحض سبيل الجاهل ان سبب الرداءة  
 فان ادعى سبب الجاهل سمع منه وبهره المتأخر فان قلنا هي حلي بخلاف الباع ان ذلك لم يكن عيبا  
 وان قلنا ليس بعيب فلا يبع الباع وفي ميوه ذاب في بطيها جرح الى اظفار فوجد في عدة رجله  
 اذا شهد انه قديم وآما الجاهل فيثبت بشهادة المتأخر في حق الخصم ولا يرد به وندى وفي  
 فتاواه ايضا لو اشترى جارية وقصره فلم تحض عند المشتري منه او سحره او دار به او قال



ارتفع الجنب عيت وادناه ستر واحد اذا ارتفع هذا القدر عند المشتري كان له ان يرد اذا  
 اثبت انه كان عند البائع وفي فتاوى الديباني استرى جارية فوجد في جيبه خزانة من  
 ابن عيب اقراره بايع باسديا نكولي اذ ليس وجراين وهي دكرنا سند وذكرنا ادب القاضى  
 نظم الزند وبنى اذا ادعى المشتري عينا باطنية الامة قال ابو يوسف يحلف البائع بانه لعد  
 بعينه وسلمها وما بها هذا العيب وعند لي حنبلي رحمه الله لا يحلف وذكر قاضى خان في الفتاوى  
 اذا استرى جارية وادعى انها لا تحيض واستر بعض النسخة فحلفت قالوا ان كان البائع عطاء  
 بوج العيب على العيب كان له ان يرد منه وذكرنا بيع النوازل استرى جارية وبنى  
 تخفى من جدي فمضى الجنب فمضى قول لي حنبلي رحمه الله يدعى حتى يتبين انما لبيت بكامله قال  
 ابو مطيع يدعى فمضى استره وقال حنبلان التوري يدعى سنتين وقال محمد بن عيسى اربع  
 اشهر وعشرا ولو استرى جارية على انها بكر لم يرد قال لي حنبلي رحمه الله فان كانت  
 بغير بكر فالتول قول البائع والبيع عليه وان قلن هي بنت كان القول قول البائع مع مينة وان وطئها  
 المشتري فعلم بالوطئ فان زالها كالم انما لبيت بكر بلا لبت والانه منه هكذا ذكر ابو القاسم رحمه الله  
 وذكرنا عن لي يوسف رحمه الله انه يرد ما يشاء من فتاوى قاضى خان وذكرنا بيع الكهنة  
 استرى جارية على انها بكر فاذا لم يرد فذلك باقرار البائع كان للمشتري ان يرد  
 فلو اشترى الرد بسبب من الاستناج مع المشتري على البائع بحضرة النجاشي من الفريسيين لم يرد  
 غير بكر فخرج بفعل ما بينهما ولكن من الفريسيين فلو شرط الثابت فوجدتها بكر لم يرد ولا خيار للبائع  
 وفي الزبادات وانما شرط كونها غير بكر باقرار البائع لانه ان علم ذلك بالوطئ فانه يبيع الرد وان  
 خرب يقول النساء فيقولن لا لبيت الرد وفي فتاوى قاضى خان رحمه الله استرى جارية وبنى  
 فوطئها او قبلها بشهوة لم يرد عينا لا يرد ولكن يرجع بنقصان العيب الا اذا رضى البائع  
 ان يأخذها ولا يرد بنقصان العيب وكذا وطئ المشتري ثم علم بالعيب فبأنه بعد العلم او قبلها  
 لا يرجع بنقصان العيب ولو استرى خفين فوجدتهما صنفين لا يرد فبأنه رضى العيب  
 في جليل لا يرد ولشرك لا يرد خلاص العاني رجيلة قال محمد بن الفضل انما لبيت بها له  
 ان يرد وان اشترى انما مطلقا لا يرد وقال القاسم بن ابراهيم على السقدي له ان يرد استرى  
 اللبس او لغير اللبس ان وجد احدهما اضيق من الاخر فان كان خارجا عليه خفاف الناس  
 في العادة ردوا وسرا فلا هذه الجمل في فتاوى قاضى خان ولو كان لا يرد في جليل فقال البائع

من زواله على عيب  
 لعدم الحضر وطريق  
 بقوله

في جليل لا يرد  
 ولو اشترى انما مطلقا  
 لا يرد ولو اشترى  
 جارية وبنى على انها  
 بكر فوجدتها بكر لم يرد

في الزبادات وانما شرط كونها غير بكر باقرار البائع

في جليل لا يرد ولو اشترى انما مطلقا لا يرد

فلا الرد

اذا

ان كان لا يرد

في جليل

در بای تو فراخ شود في هذا المشتري وليس بمالك لم يرد كالت وادعى القوي واجاب  
 بعض الامم انه لا يرد رجل اشترى جارية وبنى فيها وخام البائع في عيب باجارية ثم ترك الحفوة  
 او قام خاصة فقال له البائع اسكنها طول الدهر ما اطلعت على عيب باجارية فقال المشتري لانا  
 اسكنها لانظر هل يرد العيب قال محمد بن الفضل ترك الحفوة لانه لا يكون رضى العيب وله ان يرد  
 يرد على البائع وكذلك لو اراد الرد بالعيب فلم يجد البائع فاطمحه واسكنها ما لم يرد في  
 نعرفه بدل على الرضى ثم وجد البائع فلم يرد قال القاسم بن ابراهيم رحمه الله على هذا ادرت  
 شيخ زمان في فتاوى قاضى طبرستان استرى جارية وبنى فيها ووجد بها عيبا قال ابو حنبل  
 وابو يوسف لا يرد ولا يرجع حتى يرضى المشتري شيئا فوجد به عيبا قبل التبعين قال البائع ردوت  
 عليك بنقصان البيع بينهما قبل البائع اولم يقبل رجل اشترى برة وثا وكان باحد يديه  
 جرح انزل ونبت عليه شعر ولم يعلم المشتري بذلك ثم جاء المشتري بعد ايام بالبرءون وسيل  
 منه الدم قالوا ان مثل هذا العيب لا يرجع بعد البيع كان له ان يرد ولا فلا فالقول قول البائع ان  
 هذا العيب حدث عند المشتري رجلا استرى برة فوجد بها عيبا رضى رضى العيب قال ابو بكر الطحاوي  
 يرد الكل او ياخذ الكل وليس له ان يرد العيب خاصة وان كانت رضى رضى العيب رضى رضى العيب  
 ان كان ذلك قبل التبعين رضى رضى العيب خاصة وان كانت رضى رضى العيب رضى رضى العيب  
 خاصة استرى برة فوجد بها عيبا فذهب به الى البائع ليرده فوطئ الطبرق فانه  
 يملك على المشتري ان اثبت العيب يرجع بنقصانه على البائع هذه الجمل في فتاوى قاضى خان  
 وسيل حرج رحمه الله المشتري اذا اطلع على عيب في الدابة المستراة في الطريق فله عليه حل  
 وبخا لست كذا بقرى كير بار هداك مى شود در حيطان راه بر من دايه كذا است واما من يرد  
 نو اندس از انك دكند اجا في والله اعلم وقال كان بعض الخبيث يفتون بانه يرد ويقولون بان فيه  
 ضرر وبنفسه علم اذا علم عليه الخلف في معا واحد وركبه والفرق بينهما واحدا لان ذلك  
 من ضرر الرد لان بدون الخلف لا يملك الرد ولا ذلك ههنا هذا الفاد وفي واقعات اللامى  
 فلو امكن لربها ان يعلف من غير ان يعلف عليه فلو حل عليه لا يمكن من الرد لانه هل ذلك من غير حاجة وسيل  
 جذب ايضا من ادعى عيب في حماره كره ليرده فلم يقبل من الرد لانه عن اقامه الحجة ثم لم يثبت  
 حق الرد اجاب لا والله اعلم وفي فتاوى رسيده الله ان استرى جارية من رجل وقاب البائع واللعن  
 المشتري على عيب باجارية فرفق الامر الى القاضي واثبت عنده العيب المسترا فاطمحه القاضي ووضعه على يدي

لم

انه

كان

ان المشتري

ما طلع حمارا اذا اشترى جارية وبنى فيها وخام البائع في عيب باجارية ثم ترك الحفوة

ما طلع حمارا اذا اشترى جارية وبنى فيها وخام البائع في عيب باجارية ثم ترك الحفوة

ما طلع حمارا اذا اشترى جارية وبنى فيها وخام البائع في عيب باجارية ثم ترك الحفوة

اذا اطلع على عيب حمار  
 او دكره في اعطام

ما طلع حمارا اذا اشترى جارية وبنى فيها وخام البائع في عيب باجارية ثم ترك الحفوة



عدل فانت في يد. وحضر الباع ليس له شيء من المهر لان الرد على الباع لم يثبت لمكان عيبه  
 فكان المالك على المشتري قال لا ستره وستره قبل يبيع له يبيع له هذا فيما اذا لم يقصر الفاضي بالرد على الباع  
 بل اخذ منه على يدي عدل اما اذا فاض على الباع بالرد يبيع له يبيع له الباع ويستره المشتري  
 النقص لان افعى في الباع من هذا نقض على الغيب. يرد ويبيع له يبيع له الباع من يبيع  
 ما يرد لكن النقض على الغيب ينفذ في اظهره او اظهره عن ابي بن ابي حمزة وجنس من ذلك من يرد  
 الشراء من المشتري ثبوت واجر. ثم اطلع على عيب لم ان ينقض العيب ويورد عيبه كذا في حاله  
 من عيبه فانه يرد بعد النكاح ذكره فاضى فان المشتري يرد فانه يرد بعد النكاح  
 والغلبة فان قال الباع اريد ان يكونا فاما اياه فقال ان يكونا فانه يرد. وكذا اذا افضى  
 ورام يرد فانه يرد. فان افضى فان راجعت عليك وكافرد على فقبل على ذلك فلم يرد فان  
 يرد فانه يرد. اذا قال له الباع اعرض على البيع فان لم يستر منك فردد. على فان لم يستر منه لم  
 يرد له ليرد. وتو استقال الباع فاني ليرد فليس هذا بعرض البيع على البيع وله الرد وتو  
 ساء الباع المشتري وقال هل يبيع مني فقال نعم يبيع حتى في الرد في فاضى فان قال  
 المشتري الباع في يدي والغيب ليرد. اليوم فقد نصبت بالغيب بهذا القول فانه يرد  
 يرد. **السرية** هل ينفع الرد بالغيب اعلم بان الزيادة نوعان منفصلة ومنعها وكل  
 مني على نوعين متولدة وغير متولدة منه فالمنعلة غير المتولدة كالعيب وما استسهل وانما لا تنفع  
 الرد بالغيب لانها سواء قال الباع انا اقبله كذلك او لم يقبل والمنعلة المتولدة من البيع كالسرة  
 والجمال والجملة البياض وانما لا تنفع الرد بالغيب فانه هو الرد وانه كان الباع المشتري الرد واداد الرجوع  
 بالنقصان وقال الباع لا اعطيكه ولكن رد على البيع لانه عليك النقصان فانه ليس له ذلك وقال  
 بطل ذلك والمنعلة المتولدة كالولد والنزوح ما هو في معنى ما لا يرد ولا يستر وانما لا تنفع الرد بالغيب  
 ويرجع بالنقصان وكذا ينفع النقصان بتراسباب النقص فذكر في الدين انما يرد ويستره المشتري  
 والشرط بزيادة الجارية فان ولد او لم يولد لانه لا يرد فانه لا يرد وان لم يمت فانه يرد  
 منفصلة وهي خيار الغيب اذا امتنع الرد بسبب الزيادة لو مات الولد ليس له الرد وتو كانت له فولدت  
 لم يرد بخيار الرد وانه لا يرد بالشرط لما ذكرنا انه زيادة منفصلة وتو مات الولد فلم يرد لان الزيادة  
 لا تنفع في خبر بنت آدم وفي رواية صاحب الحجة استرته على انه يرد او وجا فانه يرد  
 ان يرد فانه يرد فان كان الولد ميتا والبعض فاسد. فهو على خيار الا اذا انقضت بالزيادة فكن

لو ماتت قبل الرد  
 فكانت له المهر  
 المشتري  
 ووضعها

انما هي من البيع  
 بالبيع

في خبره  
 في خبره

الولادة لا تنفع في خيار الرد  
 لان

في خبره  
 في خبره

ولا يرد في كون الولد ما نفع من الرد بين ان يستره حايلا او حايلا فولدت في يد المشتري  
 فتو الباع رجع له اذا استرته ارضا فوجد فيها طريقا يستره الناس كان له ان يرد  
 وتو استرته عينا كان مجموعا عند الباع فاض. انما يرد في كل من يستره لايام ولم يعلم به المشتري وكره  
 المشتري ان له ان يرد وتو كان صار صاحبها يبيع له عند المشتري فانه يبيع له المشتري فانه يبيع له المشتري  
 ولا يرد وكذا لو كان يرد في فاض او كان يرد في فاض او كان يرد في فاض او كان يرد في فاض او كان يرد في فاض  
 من ذلك عند المشتري او كانت يبيع له فاض او كانت يبيع له فاض او كانت يبيع له فاض او كانت يبيع له فاض  
 ثم عند. وقد كان يبيع له فاض او كان يبيع له فاض او كان يبيع له فاض او كان يبيع له فاض او كان يبيع له فاض  
 انما يبيع له المشتري في الوقت الذي كان يبيع له فاض او كان يبيع له فاض او كان يبيع له فاض او كان يبيع له فاض  
 ذلك الوقت لليرد. وتو كان يبيع له فاض او كان يبيع له فاض او كان يبيع له فاض او كان يبيع له فاض  
 له ليرد لان سبب النقصان واحد وهو نقصان الباع في زمانه فانه انما يبيع له فاض او كان يبيع له فاض  
 يبيع له فاض او كان يبيع له فاض او كان يبيع له فاض او كان يبيع له فاض او كان يبيع له فاض او كان يبيع له فاض  
 الغالب الذي جاء من موضع لو فاض المشتري فاض او كان يبيع له فاض او كان يبيع له فاض او كان يبيع له فاض  
 او عيبه لا يرد في فاض او كان يبيع له فاض او كان يبيع له فاض او كان يبيع له فاض او كان يبيع له فاض  
 الا انما يبيع له فاض او كان يبيع له فاض او كان يبيع له فاض او كان يبيع له فاض او كان يبيع له فاض  
 عند المشتري ثم عاد ليس له ليرد وجعل الثاني غير الاول وتو استرته فاض او كان يبيع له فاض او كان يبيع له فاض  
 انما يبيع له فاض او كان يبيع له فاض او كان يبيع له فاض او كان يبيع له فاض او كان يبيع له فاض او كان يبيع له فاض  
 كان انما يبيع له فاض او كان يبيع له فاض او كان يبيع له فاض او كان يبيع له فاض او كان يبيع له فاض  
 القاضى راجع اليك وستره يبيع له فاض او كان يبيع له فاض او كان يبيع له فاض او كان يبيع له فاض  
 فاض او كان يبيع له فاض او كان يبيع له فاض او كان يبيع له فاض او كان يبيع له فاض او كان يبيع له فاض  
 النور حتى يرد من ثمنه فاض او كان يبيع له فاض او كان يبيع له فاض او كان يبيع له فاض او كان يبيع له فاض  
 لانه لا يرد الا بزيادة الجارية فاض او كان يبيع له فاض او كان يبيع له فاض او كان يبيع له فاض او كان يبيع له فاض  
 سبب عيب العوج القديم له ليرد وتو كان يبيع له فاض او كان يبيع له فاض او كان يبيع له فاض او كان يبيع له فاض  
 لم يرد الا بزيادة الجارية فاض او كان يبيع له فاض او كان يبيع له فاض او كان يبيع له فاض او كان يبيع له فاض  
 استرته ورد الكل وتو كان يبيع له فاض او كان يبيع له فاض او كان يبيع له فاض او كان يبيع له فاض او كان يبيع له فاض  
 فاض او كان يبيع له فاض او كان يبيع له فاض او كان يبيع له فاض او كان يبيع له فاض او كان يبيع له فاض

في خبره  
 في خبره

الجواب  
 وسره

في خبره  
 في خبره

في خبره  
 في خبره







فيه معينا لان التلاويح عليه **معتبرا** يجمع على الباع بذكر النذر وان امتنع الرد من جهة الشرب بفعل  
 غير معنوي كان له الرجوع بنقصان الغيب كما اذا كان ابيع جديا فاعتذر او دبره لان العتق ملك الغير  
 غير معنوي **واختلفوا** امر حمله على هذا في سلب **احد** بهما ان ابيع اذا كان ثوبا فلبس حتى خرق  
 ثم اطلع ثا غيب كان له ادطعا ما فاكلم لم يرجع بنقصان غيبه ونقصان ما يرجع ابو حنيفة يقول الرد امتنع  
 من جهة الشرب بفعل معنوي فصا ركا ببيع والعتق واللبس اياه معنوي انه لو حصل ملك الغير بفعل  
 بخلاف العتق ولما ان الرد امتنع **يعتبر** الناس بفعله **هذا** كالعتق ولكن هذا **يشترط** بالبيع فانه مما يعتبر  
 الناس به ذلك يطل حتم ولو اكل بعضه دون البعض عند أبي حنيفة لا يرجع بالنقصان فيما اكل ولا برما  
 بنى كالباع بعضه ثم اطلع على غيب فانه لا يرجع بنقصان ما باع ولا برما بنى كذا هذا **قد** يرد  
 بنقصان ما اكل في الباقي عنه وانما في رواية يرجع بنقصان الغيب فيما بنى ولا برما لان يرد في الباع  
**وقد** روي ان لم يرد ان لم يرد الباع وعندكم بر ما بنى بحصة من الشرب ويرجع بنقصان الغيب فيما اكل  
 هكذا ذكره **الاسلام** **وقال** وهذا القول كان بنى الغيبة ابو حنيفة **كذلك** فامضى في فتاواه ومن اشترى  
 طعاما وباعه ثم علم بعيب كان عند الباع لا يرجع بنقصان الغيب ولو باع بعضه ثم وجوبه عيبا عند أبي  
 حنيفة وهو قول أبي يوسف وبعض الروايات عن محمد رحمه الله لا يرد ما بنى ولا يرجع بنقصان الغيب  
 ولا يرد في **محمد** رحمه الله في روايه انه لا يرجع بنقصان ما باع ويورد للباني بحصة من الشرب **واحد**  
 النقيض ابو الليث وابو جعفر وعليه القوي ولو اكل بعضه ثم اطلع على عيب قال محمد رحمه الله يرد الباني  
 ويرجع بنقصان الغيب فيما اكل يعطى لكل معصم حكم نفسه وعليه القوي **هذا** اذا كان  
 الطعام في عتقه واحد ولم يكرهه وعائير فان كان في دكانين كان في جوارب او ما اسبه ذلك فاكل  
 ما في واحد ما باع ثم علم بعيب كان بكل ذلك عند الباع كان له ليرد الباني بحصة من الشرب فويل  
 جميع لان المكيل او الموزون اذا كان في دكانين كان في حكم اليدين لم يبين **مختار** **والشرب**  
 طعاما في دكانين فومن بعضه على البيع بعد ما وجوبه عيب قال محمد بزيه هذا **الضعف** **الذي** عن  
 البيع وله ليرد الباني لان عند الباع الضعف ثم وجوبه عيب كان له ليرد الباني **الضعف** **الذي** **كذلك**  
 اذا ارضوا عن المكيل للموزون بمنزلة اسبابا مختلفة فكان الحكم بنه ما هو الحكم العبد  
 والشرب **ومحمد** **ذلك** **ذلك** اذا اشترى دقيقا فخر بعضه ثم علم انه كان خرا كان له ان يرد الباني ويرجع  
 بنقصان الغيب فيما خسر **ذلك** **ذلك** لو اشترى سمنا ذاتيا فاكل ثم اخر الباع انه كان قبرا فان ما تنك  
 له ليرجع بنقصان الغيب **الفتاوى** وهو قول أبي يوسف **هذا** كذا لو اشترى طعاما فاكل ثم علم بعيب كان

کان

بصنع م

१५५ श्रीगणेशाय नमः

مفتی

عند ما يرجع بنقصان العيب ولو اشتري ارضا فجعلها مسجدا ثم وجدها عينا لا يرد في قولهم جميعا  
واختلفوا في الرجوع بنقصان العيب والخيار ان يرجع كما لو اشتري ارضا وفتحها لم اطعم على عيب  
فانه يرجع بنقصان ولو اشتري صنيعا مع ما فيها من الغلات ثم وجدها عينا فالوايتنفي لزيردها  
كامل لانه لو جمع الغلات بعد علم او تركها كذلك ينقضي فلا يملكه الرد بعد ذلك ولو اشتري بعيرا  
على اخله اذ له سقط فزجرات ان يامر المشتري وظهر به عيب قديم كان للمشتري ان يرجع  
بنقصان العيب على ما يعندها وبه اخذ الشيخ كما لو اشتري طعنا فاكله هذا اذا علم بعينه بعد الذ  
ن ان علم قبل الذبح ثم ذبح هو او غيره يامر بالرجوع بني ولو اشتري عبدا اعلى له خيارا او طبيا فيحسن  
ذلك فوجده المشتري بخلاف ذلك مات عنه قبل ارد كان له ان يرجع بفضل ما بينه وبين  
له حصة بن رواية للرجوع **شبل** حدي كترك فريد بشرائك نانباست وپیش از آنك معلوم كرتي  
فروخت بهمين شرط معلوم ندك نانباستوه است بخرید اول رد كردی تواند بفرستند  
خرورة كند یا ایجاب تواند وانه اعلم فی نوآید وجعل اشتري جانية فقبضه فوجد  
بها عيب فزاد على البايع يعيب حدث عند المشتري كان للبايع ان يرد على المشتري بالعيب اذا  
سأله مع ارشاد العيب الذي كان عند البايع او بسك الاجابة ولا شيء له اشتري جانية وقبضه  
فوطيه او قبلها ليهو ثم وجدها عيب لا يرد ولكن يرجع بنقصان العيب لا اذا وجب البايع ان  
يأخذها ولا يدفع النقصان ولو وطيه المشتري ثم علم بالعيب فبها بعد العلم بالعيب او قبله  
لا يرجع بالنقصان لان شرط الرجوع بنقصان العيب لشرط البايع برون عليه الا يري انه لو وجب  
به كذلك لاشي علم ولم يتحقق هذا الشرط بعد البيع ولو وطيه غير المشتري بزمانا او ملكا او زوجي  
المشتري لم يملك الزوج ثم وجدها عيبا لم يكن له ان يرد ولكن يرجع بنقصان العيب لان المانع  
قد تحقق الوجوب كلما ولو اشتري نخوة ليتخذ منها بابا او نحو ففطها فوجدها لا يصلح لذلك  
فانه يرجع بنقصان العيب لان شرط الرجوع بنقصان العيب لشرط البايع برون عليه الا يري انه لو وجب  
فوجدها عيب قال ابو حنيفة وابو يوسف لا يرد ولا يرجع بني ذكره بيع الاجماع كاصغر اذا اشترى  
حنطة وفيها فزاد ذهب العنبر وعنه واستغن عن الرجل فانه ليس له ان يرد على البايع بعد  
ذلك وكذلك لو كانت فيها رطوبة فبست قال فلو يبي هذا القياس اذا اشترى حنبا  
وطيا فبست عنه وجعل اشتري دابة فوجدها عيبا فتركها فقال البايع ركنه في حوائجك  
ولم يبن لك الرد وقال المشتري لا بل ركنه لا رد عليك قالون قول المشتري وقول الصوري اشتري

حق م

مطلوبہ از اداسیہ لا خطہ و نیما غبار

ما خطای منانه ادا استری دانه فرجه به عیبا







ان يرد المبيع خاصة بحصة من الثمن وكذلك ليس للمبايع ان يقبل المبيع خاصة الا اذا اذن اختيارا على المبيع  
خاصة واخذ الباقي بحصة من الثمن فلم ذلك لان الصفقة قبل القبض غير ملزمة بل لا بد له لو وجد به عينا  
ينفسخ البيع بنفس الرد من غير قفا ولا رضى ولو قبض بعض الموقوف عليه ولم يقبض البعض لم يرد  
المقبوض عينا او باقى حكم هذا الفصل حكم الفصل الاول في جميع ما ذكرنا لان الصفقة لم تتم بعد سوا  
كان الموقوف عليه شيئا واحدا او شيئا ولو قبض جميع المبيع لم يرد بعضه عينا كان عند العقد او  
صفت بعد العقد قبل القبض فان ينظر لكان المبيع شيئا واحدا كالدابة والكرم والارض والشجر  
او قبليا او زبائني وعاء واحد او جرة واحدة او شئين في الحكم كشيء واحد فالتزيب بالجار  
ان يشترط في كل جمع الثمن وان يشترط في كل واحد ليس له ان يرد البعض دون البعض لانه يمكن  
رد الباقي بزيادة غيب وهو يثبت كاشراك في اعيان وتكون المبيع شئين او شيئا ليس في الحكم  
كشيء واحد كالنسيب والعبيد وغيرهما او قبليا او زبائني او في شئ مختلف فالتزيب بالجار وان  
شترط في رد المبيع جميع الثمن وان شترط رد المبيع خاصة ولم يرد الكل الا اذا اذن اختيارا  
على رد الكل لرد جميع الثمن وليس له ان يرد المبيع لا بقسطه الباقي او رضى من البايع لان الصفقة  
قد تمت وبعد ما جعل التزيب وانما يرد المبيع خاصة بحصة من الثمن غير صحيح لان المبيع  
يصلح البيع سليمان العتيق وتكون في البيع خيار ردونه او خيار شرط فارد ان يرد البعض  
دون البعض فليس ذلك سوا كان قبل قبض الكل او بعد قبض البعض او قبض الكل او خيار شرط  
والردونه بنوعان تمام الصفقة قبل التمام لا يجزئ التفرق ولما قلنا انه يمنع تمام الصفقة لانه يرد  
مقتضى ولا رضى سوا كان قبل القبض او بعد قبض الكل او بعد قبض البعض دون البعض سوا كان  
الموقوف عليه شيئا واحدا او شيئا مختلفا ومتى غرض رد البعض لزم الكل هذا الذي ذكرنا اذا  
وجد بعض المبيع معينا فاما اذا اشترى بعض الموقوف عليه قبل القبض رطل البيع في رد المبيع او المسمى  
بالمبايع في الباقي لشرطه وفي جميعه من الثمن ولو كان استحقاقا استحقاقا استحقاقا استحقاقا  
في الباقي او لا يورث لان الصفقة بالاشتراف تفرق على المسمى قبل التمام فعدم رضاء وكذلك  
اذا كان الاستحقاق بعد قبض البعض دون البعض اشترى الموقوف او غير الموقوف فاجاب على  
ذكرنا ولو قبض الكل ثم اشترى بعضه فان البيع باطل عند المسمى ثم ينظر ان كان استحقاق  
ما اشترى يورث الغيب في الباقي كما اذا كان الموقوف عليه شيئا واحدا ما في بيعه ضرر كالدار  
والارض والكرم والعبيد وغيرها فالتزيب بالجار لشرطه رضى بحصة من الثمن ولو كان كذلك

الاشخاص في  
طلب المبيع  
رد المبيع خاصة  
رد المبيع خاصة

الكل او بعض المبيع دون  
والصفقة

فانه ينظر ان اشترى

في الباقي

اذا كان الموقوف عليه شئين في الحكم كشيء واحد فالتزيب بالجار لشرطه رضى بحصة من الثمن ولو كان كذلك  
ما اشترى لا يورث الغيب في الباقي كما اذا كان الموقوف عليه شيئا واحدا ما في بيعه ضرر كالدار  
او قبليا او زبائني وعاء واحد او جرة واحدة او شئين في الحكم كشيء واحد فالتزيب بالجار  
ان يشترط في كل جمع الثمن وان يشترط في كل واحد ليس له ان يرد البعض دون البعض لانه يمكن  
رد الباقي بزيادة غيب وهو يثبت كاشراك في اعيان وتكون المبيع شئين او شيئا ليس في الحكم  
كشيء واحد كالنسيب والعبيد وغيرهما او قبليا او زبائني او في شئ مختلف فالتزيب بالجار وان  
شترط في رد المبيع جميع الثمن وان شترط رد المبيع خاصة ولم يرد الكل الا اذا اذن اختيارا  
على رد الكل لرد جميع الثمن وليس له ان يرد المبيع لا بقسطه الباقي او رضى من البايع لان الصفقة  
قد تمت وبعد ما جعل التزيب وانما يرد المبيع خاصة بحصة من الثمن غير صحيح لان المبيع  
يصلح البيع سليمان العتيق وتكون في البيع خيار ردونه او خيار شرط فارد ان يرد البعض  
دون البعض فليس ذلك سوا كان قبل قبض الكل او بعد قبض البعض او قبض الكل او خيار شرط  
والردونه بنوعان تمام الصفقة قبل التمام لا يجزئ التفرق ولما قلنا انه يمنع تمام الصفقة لانه يرد  
مقتضى ولا رضى سوا كان قبل القبض او بعد قبض الكل او بعد قبض البعض دون البعض سوا كان  
الموقوف عليه شيئا واحدا او شيئا مختلفا ومتى غرض رد البعض لزم الكل هذا الذي ذكرنا اذا  
وجد بعض المبيع معينا فاما اذا اشترى بعض الموقوف عليه قبل القبض رطل البيع في رد المبيع او المسمى  
بالمبايع في الباقي لشرطه وفي جميعه من الثمن ولو كان استحقاقا استحقاقا استحقاقا استحقاقا  
في الباقي او لا يورث لان الصفقة بالاشتراف تفرق على المسمى قبل التمام فعدم رضاء وكذلك  
اذا كان الاستحقاق بعد قبض البعض دون البعض اشترى الموقوف او غير الموقوف فاجاب على  
ذكرنا ولو قبض الكل ثم اشترى بعضه فان البيع باطل عند المسمى ثم ينظر ان كان استحقاق  
ما اشترى يورث الغيب في الباقي كما اذا كان الموقوف عليه شيئا واحدا ما في بيعه ضرر كالدار  
والارض والكرم والعبيد وغيرها فالتزيب بالجار لشرطه رضى بحصة من الثمن ولو كان كذلك

في اقسام خيار الرد

فيه



في الباب يتبطل لما يضرب المجلد لا ينتق ثم اذا صار سائلا لم يكن المستعني فيه جوار الرزينة  
 كافي سبوا الاسلام وقام هذا في سيرة جواهر زاده رحمه الله وفي نوادر صاحب الحيط طار  
 لفلان على ألف درهم على ان يبيع رافيا ربا طل ورافرا صحيح الن اكير ان في انبات حق  
 النسخ بعد تمام العتد ورافرا بعد تمام الاجمل النسخ كما ينكح خلاف الحكمة فانها قايمة  
 للنسخ وكما ابراه عن الدين على انه يبيع رافيا ربا طل ان رافرا اسقاطا وان قد لا يجمل  
 النسخ وكذلك النسخة صحيحة لينة وبطل النسخ وكذلك اذا قال وكلت على ان يبيع رافيا ربا  
 طل لان له ولاية الرجوع وفي نوادر النسخة اي جعرا اذا وقف ايضا على ان يبيع رافيا ربا طل  
 طلا ولو جعل ارضه سجدا ان يبيع رافيا ربا طل ان يبيع رافيا ربا طل ان يبيع رافيا ربا طل  
 البيع قبل القبض بفعل البائع او بفعل المبيع او بانه سمي بطل البيع ولو كان بفعل اجني تجبر  
 المشتري بشرط دفع البيع وان شاء اجاز واخذ الفهم من المشتري بانه اذا اشتري شيئا  
 فملك بعضه قبل القبض لم يكن الملاك بفعل البائع طر عن المشتري صحة النقصان من الميز  
 سواء كان النقصان قدرا او وصفا والمشتري يجزئ له اخذ حصته من الميز وان شاء  
 ترك وان كان بفعل اجني قبل القبض لم يضره صفاء والمشتري فيه بالخيار بشرط دفعه واخذ الميز  
 ورجع البائع على المشتري بالقيمة وان شاء اجاز البيع وان كان المشتري بالصفاء ولم يترك  
 جميع الميز سواء كان النقصان قدرا او وصفا فان كان بانه سمي بطل البيع فانه ينظر ان  
 كان النقصان نقصان قدرا بطر من المشتري حصته من الميز وله الخيار في الباقي بشرط اخذ  
 حصته من الميز وان شاء ترك نحو ان يبيع شيئا او يتركه او يتركه او يتركه او يتركه او يتركه  
 من القدر وان كان النقصان نقصان وصف قبل القبض بطر عن المشتري في الميز وله  
 الخيار وان شاء اخذ جميع الميز بشرط تركه وقوات الوصف هو ما يدخل في البيع من يتركه  
 كالاخي وابتا في الارض واطراف في الجبل والوادي لان الارض لا  
 قططها من الميز الا اذا ورد عليها اجنية او القنفذ يعني ان يتركه او يتركه او يتركه  
 بخصته من الميز هكذا ذكره سيرة الطحاوي وذكره بيوع غريب الرواية او الباع اذا علم ان  
 فيه خيلا وهي قدوة او لم يسمع او باع واذا علم ان فيها بيتا ولم يكن فيها ذلك فانه يجزئ العتد وخبر  
 المشتري ان شاء اخذ جميع الميز بشرط تركه واصل فيه ما يدخل في العتد من غير شرط  
 اذا شرط وعدمه فان العتد يجزئ وما لا يدخل من غير شرط اذا شرط ولم يوجد الاجرة وجب هذا السائل

وقد ذكر في العلامة  
 على النسخة على ان  
 بالصفاء وهو اذا  
 انما في الميز

المشتري

بني في باب البيع بين اثنين يبيع الميز بينهما في تفرغ الجاه ينظره ذكره في الجامع الاصغر قال  
 ابو العباس الصفاني يبيعني عن محمد بن سنجح البجلي انه قال صفة العيب الناجز ان يرد من صفة  
 الجودة الى الرد او لا ولي منزلة بين المنزلتين فاما ما دام في حق الجودة وان كان قد جاوز الميز  
 غير اجوده منه فلا يرد من عيبه بل قيمته وقال لقون صفة العيب الناجز هو ان يرد  
 من عترة البيع لاجل كونه وقبل ان يقطع رغبة النجار عنه فاما ما كان يبال لا يرد من عيبه  
 فليس به حينئذ قبل يرجع في ذلك الى قولي اهل صناعة عند ابتلاهم فاما اطلق في القول  
 فانه فاحش وما استنعت عليه النافق فلا وقبل ما دخل اجتهاد المجتهد من قولين يبيع حين  
 وعام يدخل فانه فاحش في نوادر صاحب الحيط اذا وجد بالبيع عيبا وصاح على ان يرضى  
 المشتري ثم وجد به عيبا آخرا ان يرد من عيبه من بدل الصلح وان زال ذلك العيب فانه  
 يرد بدل الصلح الذي قبضه لاجل العيب وقبل هذا اذا زال بغير علاج وان زال بعلاج الجورة  
 وذكره النوازل وجعل عيب عبدا وصار في يمينه يرضى فردة على المالك وضربا من يبيع المالك  
 ثم انجلى لبيح من رجع الفاصلة على رب العتد بقبض من ارسل العيب وذكر الصدر الشهيد  
 في واقعة رجل اشترى جارية فوجد بها عيبا فاصطلى على ان يرد احدى من صنفين الدوام  
 فان اصطلى على ان يرد احدى من صنفين جاز لانه صلب العيب وان اصطلى على ان يرد  
 المشتري اجماعا للميز لانه ربا الا اذا ابا بالصلح الميز لاول وقد كان نقد الميز كما في بعض  
 لو اذا اشترى امة فحسب دينار ثم اصطلى على ان يرد فيها البائع وردت دارين ودينارا وان  
 ذلك بعد ما تقبضا فطعن المشتري فيها بعيب فان ابا حنيفة رحمه الله قال ان اشترى البائع  
 ان العيب كان عنده فعليه رد الدينار الباقي وكذلك كل عيب بقره البائع انه قد قال لم يكن  
 عندي اولم يرد لم يترك حل الدينار الباقي وهو قول لي يوسف ومحمد وان كان عيبا لاجل مثل  
 في تلك المدة فعليه رد الدينار الباقي كذا رايه قال كذا سيرة سيرة وروى كتاب البيوع من كتاب  
 الاحكام ادعى عيبا في جارية اشترى وانكر البائع فاصطلى على ان يرد الميز بشرط دفع البائع من  
 ذلك العيب ثم ظهر انه لم يكن يبيع لو كان ولكنه قد زال فالبائع ليس له رد الصلح وقيمة الباقى اشترى  
 عبدا ثم صاح من كل عيب على راع جاز لان الصلح ابطال حق بعضه وابطال الحق بجعز بعضه وغيره  
 ولو لم يبيع ولكن اشترى من العتد لاجل البيع والبيع في خصوصته لان الشراء انكسر وتلك العيب  
 باطل خلاف الصلح لانه قطع الخصومة والبراءة عن الدعوى ولو صاح من العتد كل جاز لا عند ان يرضى

بيوع

بي

قبض بدل الصلح

في رد صوة العيب  
 بما وقع في الميز

ط

مدرسة الفقه  
 ما ظهر في الصلح  
 منه حان



























Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

هر چه واجب است و بعد از اینکه بگویند و در آن جمیع النوازل سبیل نعم الهی بنی علی بن ابی طالب  
 حلالی و اگر در آن آرد و زن بر وی حرام شود و یا بی اجاب چون پیش سوگند یک روز مانند یک روز  
 اید و اسماء علم و در آن ایام طلاق در جوفه قال امراءه ارا ان النون سال کرد تو کردم هر طلاق که بخوام  
 بر تو حرام باز باین زن صحبت کرد قال اگر پیش از که سن هارما از وقت سوگند صحبت کرد باشد  
 حرام علی حکم ایامه لانه مول عند لی حنبه و محمد صهبا اسم المسئلة لرفع نیک فعل امراءه انتر  
 من طانی یعنی علیا عندی خلا قالی بوسه و یا ایضا قال امراءه انت علی حرام الفجر یعنی  
 در آن وقت صاحب المحیط قال اگر فلان گم هزار حلال بر تو حرام یعنی واحد عند و صوم السنه و کوفار  
 انت علی حرام الفجر یعنی واحد و حال هذیلا جمیع النوازل قال صاحب المحیط فی نواید یعنی اتم  
 امراءه فی کلامه فقال حلال الفجر حرام اگر ابن سخن گفته فقال المرأة کتفهم اگر گفته باشد لا تطلقن و اگر بی  
 گفته باشد و تطلقن فشرط البتة و وجه الکلام و شرطا تحت عدم صادر تعذر الکلام کانه قال اگر بی گفته  
 ترا طلاق و فی فتاوی الهندی فیل لرجل فلان کار کرده فقال حلال بر تو حرام اگر در دست زشت  
 طلاق شود این هذیلا یعنی شرط کاین تعلیق شرط کاین تجیز کاذبا قال انت ان کان اتما  
 موفنا و یا ایضا قال امراءه فلان کار کرده فقال نکرده ام فقال اگر کرده تو طلاق قال فی الطلاق  
 با فرار الزوج و ان حلفت انها لم تفعل و فی نواید صاحب المحیط اذ قال امراءه حلال بر تو حرام که  
 ترا در شک نیست فقال هت القول قولها و بین الطلاق کایمیز که اجاب و قال غیر القول قول  
 و لا ینبذ که ایضا که استرداشتی و حکم ایضا رجل قال لک زنا حلال بر من الزنا فعلت که ام فعل یعنی  
 نیت فعلت که اجاب صاحب المحیط و ما یستلزم ایضا فی قول هر زنی که بود  
 و باشد بر وی حرام او قال هر زنی که بود و باشد بر وی بسط طلاق که فلان کار کرده است قال  
 صاحب المحیط کان یثبته و استند و ما یستلزم ایضا هر قدر در جمیع اینها بگویند یعنی بعد از این و اعتقادها  
 و هکذا حکم عرس و بخاری و شیخ یلی غیر اینها یعنی بی یقین لکن لرفع قول بود یعنی علی المرأة الحاکمیه  
 و قول به باشد علی انی یستفید ما ینبذ الطلاق علیها من غیره و بعضهم یقولون لا ینبذ علی الحاکمیه  
 الا بالنبه هکذا و در آن محیط قلت و فی نواید سوال ما حرم الدین العلیا بادی حلف قال  
 هر زنی که بود و باشد فطیم که انی فعل نم تزوج ایضا و علی تطلق قال بعضهم لا یطلق من مد اختیار  
 فاضی خان و العقیب استند لا یستلزم القول و یی اذ قال انت طانی فلما و فلما استند استند استند  
 بین انت عند لی حنبه خلا قاله لان الشان صادر لغوا فلا یجوز الاستدلال فی البتة و قال بعضهم تطلق التزوج

من حرام اگر از نذر تو بابتو  
بگذرد روز **مهر ماه** و چند  
روز در نذر براه گذشت و بی  
توانست بگذرد **ح**

کارم  
ای نازم

بخارا کانوام

کذا فعل م

قوله م

الزاد

2

طالب

۲۱۹

نگرد

لا مزان م

بعد ذلك وهو أحب ربيع الألباء برهان الدين والجواب عن شبهة تلك الطائفة على ما احتج جواب له  
قوله به شذوذ كيد الاول بلفظ اخر وكان يتبعه للاقل فلا يجعل فاصلاً فان قيل هذا الجواب  
انما ينفع اداق الواسع بود اما اذا كانت فاصلة فلا تنفع هذه الحجة بالشك في رادها اما في ايمان  
تتبعي سر وطهاني المستقبل فيصير فاصلاً **قيل** وان سئل الواسع وهو لا يفي ولكن لفظ اداني  
اذا دخل عليه كله الشرط يراو به المستقبل منه دخل عليه كله الشرط وفي قوله هرزي واذا صار  
الحكمة في معنى الاستقبال يكون الثاني تركيبة ابو صحرانه لو اراد به متوحدته انما به تطلق اذا  
بقيت الي وقت وجود الشرط لا لاجماع ولو لم يكن متوحداً للاستقبال لم تطلق هي استند  
بعض هذه العوائد من **قوله** اسد وفي فوايد ايضا حلف وقال هرزي كبر وياست  
بروي حرام كطلاف نواز ككوس برنيا يديم اقراره طلبها لتماهل محل لا تزوج بامرأة اخرى  
قال المان **قوله** انكلم بكلمه يقع به عليه طلاقاً فضاء هذا اقرار وذكره الشيخ صاحب المحيط وقال  
هرزي كبحواهد وبود وياست بروي حرام اگر فلان كار كند او قال هرزي كيكند وخواهد  
وياست بروي كذا لا يعيب العيب ويعبر احد الناطق لغوا فاصلاً بالانف وسئل عن الاسلام لا  
عن حال الزنا يكتال الذين سئم به هرزي كبر بود وياست از من كذا وبعده از سو كند تا كمل  
سال مدين سئم باستادن زن كه حال در شك وديست طلاق شود يا اجاب في دانه اعلم وسئل  
ابن لفظ بود وياست حال اقرار كبر يا استقبال اجاب استقبال او قد اختلف في فيه  
وسئل اذ فقهني كويد اين لفظ بود وياست يكست بمعنى كل لفظ لغو شود وطلاف ينشد بذهب  
اما اعظم ابو حنيفة رحمه الله كذا اذا قال انت ووان تداه ابن جواب **درست** يا في اجاب  
كفته افرد و فوايد **درست** غني آورد است ولكن درست نيك كعبادت مختلف است  
هكذا رايت بخط من التوب واكثر طيانه الاسترويشي رحمه الله واسلافه الكرام **جنس اخر**  
ما يتعلق بمخترم احكام وفي فوايد صاحب المحيط قالت لزوجه من برتو و ام فقال غني دام ك  
حلال يا حرام لا يقع شيء **قيل** قال سريدي احب به هو كذا شمار زن وامت ابن كار كنيد يكي  
آن كار ذكره قبل هذا لا يفتي اقراره باكره وقال صاحب المحيط ابن اوزي اقرار بود بوجوب  
در حكم وسئل عن قال امراؤى زن حرام فقال ليك هل هذا الجواب فمداسته باكره قال نعم وقال  
جذب لك كاتله امرأه مائة وامرأة متوحد فانه ينصرف الى البسائه وان لم يكن ينصرف الى المتوحد  
وقال بعض المتبعين اذا كان موقوفاً بهذا الماهم بين اصح ويدعو به لا يكتفي اقراراً ولا يكتفي اقراراً

فيم بعض الالفاظ  
اللفظ

مست

بكون ۛ نقلت ۛ

قلت ۛ







بكل حال لان الجبر لا يغلب الجبر عند ما لو اوجدنا فيه باختلافه في كل خلاف الوهن والماء  
 ونحوه للتفصيل احدهما عن الآخر اذا ضرب المخلوط فندرب المخلوط على وفي المندوب لا يرب  
 فندرب من ماء ومنه فخلط بماء غلبه وشرب حنث عند مجرانا فلنا وكوئبة في يتر او حوض عظيم له  
 حنث وتوصلت لا يرب هذا الماء العذب فخلط بالماء غلبه وشرب لم يحنث لعدم وصف العذبة  
 بالخلط وكذا لو حلف على شرب لبن ضايف فخلط بلبن مخير بخلط ما لو حلف لا يشرب لبن هذه  
 التة وهي صان فخلط بلبن مع ذلك لان اللبن ههنا وقف على اللبن فلم يتبدل بلبن الضايف  
 وفي الاول بخلاف هذه الجملة فكنهه في الحال املاا وعن هذه المسئلة الاجرة اجبت وانتم التوب  
 سوكنه خورده ان شرب وجفرت ان نادمه كاو خورم ان نادمه كاو ان ياد يكرى يواز بود دروزب  
 ان ويكر شرباين كاو ويا با شرباين كاو ويكر شرباين كاو ويا با شرباين كاو ويكر شرباين كاو  
 حور وحنث والله سبحانه وتعالى اعلم **الفصل الثاني والعشرون**  
 في تعريفات تراب والوصف والتميز والماع من ومنه من الغبن ومن لا يخل  
 ذكره في باب المهرأة من يوع الطحاوي في مال الصغير الى تراب ووصيه ثم لم يوصي وصيه  
 فان مات تراب ولم يوص له احد فلو لا ان الى تراب ثم الى وصيه ثم الى وصيه فان لم يكن  
 فالف في من وصيه النامي للملا كالم ولاية النجاة بالموقوف في مال الصغير والصغير ولم ولاية الاجازة  
 في النفس والمال حنث وفي المنقولات والعقارات حنث فان كان بيعهم بنقل الغنمة او باقل عند دار  
 ما يتفان الناس في مثل جاز ولكن كان قدره ما لا يتفان الناس في مثل الجوز ولا يتوقف على اجازة بعد  
 الادراك لان هذه عند الجوز له حالة العند وكذا ذلك استي ريم للصغير وسراوتم له لركان على العود  
 جاز على الصغير والصغيرة ولكن كان بالكر قدره ما لا يتفان الناس في مثل الجوز ولا يتوقف على اجازة  
 الصغير من الاجازة قبل انفق المدة فان كانت راجعة على النفس في الجوز راضية باطل  
 الاجازة ولست استافا ولست كانت راجعة وفعل على املا فلا جاز له وليس له فسخ البيع الذي  
 نفذ عليه صفة وفي فوايد صاحب الجوز اذا اوج تراب او اوجد النامي الصغير على من ساهل  
 قبل ان يجره اذا كان له اجازة باج انشيل حتى اذا اوج احد من باق من الجوز لا يجره والعيم ان يجره  
 الاجازة ولست كانت باقل من الجوز انشيل قال وذكره في كتاب اوله للاب ليرجع ولد الصغير  
 وليس له ليرجع له قال وما يدل في ذلك ان من يعلم ان في بان دفولا استا وبعلا اكره فيخدم  
 استاده اما اذا كان بخلاف ذلك لا يجره كذا في فوايد وذكره في باب المهرأة من يوع الطحاوي

غلبه

شرب

اب

في عدم البيع  
 في بعض المقود  
 بعد ايراد العبد

ذكره

وشرب

في ان المعينة

واجازتهم

يوع

لتراب والوصي بذلك ان مال البنيمة وهذا ما يحفظ جدا وفي عادية الدخيرة والارباب ان يعبر الصغير  
 وهل ان يعبر حاله اختلفت في فيه قال بعضهم ذلك وقايمهم على انه ليس له ذلك وفي اجازة  
 الدخيرة اذا اوج تراب او اوجد الوصي الصبي على من ساهل الجوز لان لولاء ولاية استمال  
 الصغير من غير عوض بطريق التندب والربا من غير عوض اولى ولا يجره اجازة غير من اذ كان له  
 واحد منهم لانه لا ولاية له على الصغير حال قيام واحد منهم فان لم يكن له احد من هؤلاء فاجز  
 ريم محرم وهو في جاز ولكن كان في محرم ذي ريم محرم منه فاجز لو موافق كالمبي اذا كانت له  
 ام وجمعة وهو في جرحه فاجز انما جاز عند له يوسف خلافا له وللمذي ولي راجان على الصغير  
 ان يبيع الاجرة لانه من حقوق العبد فيعتل بالعاقبة وليس له ينفقه عليه لانه من مال الصغير  
 وليس له ليراب واجد ووصيه ولاية النفقة في مال الصغير فكذا ذلك اذا ذهب للصغير صفة  
 فللا في صفة جرحه ليريقنهم وليس له ليريقنهم عليه لما قلنا ولا تراب واجد ووصيه اجازة  
 عبد الصغير وسائر املاكه وامواله فاما في هؤلاء فمن الصغير جرحه لابل كاجان حال العفارة  
 ليس له ليراب ولاية النفقة في مال الصغير ومنه استحسن ليراب جرحه وكذا ذلك استحسن ان  
 ينفق عليها لانه لا بد منه لان في تاجر ذلك خيرا بالصغير كذا ذكر في الدخيرة وذكره في اوله  
 العداية واللام ووصيه يملك اجازة الصغير وذكره الدخيرة لواج الوصي نفسه للصغير لا يجره ولو استأجر  
 الصغير لنفسه يجره اذا اخذ به لا ينفق ان سببه وكتاب لو استأجر الصغير لنفسه يجره ولو  
 آجر نفسه للصغير ذكره عامة الروايات انه يجره ايضا ولو استأجر الوصي عبد البنيمة لنفسه ليعمل  
 لبنيمة آجره جرحه وهو وصيه لا يجره كاتوباع حال احد الشبهين من كلاهما هذه الجملة اجازات  
 الدخيرة وذكره يوع سرح الطحاوي واما وصي ايام وبنائه والعم فلم يجره ليريقنهم المتول وغير نفقا  
 دين النبي وان في بيعه من مال الصغير ثم يتطاول لكان للصغير اجازة وصي تراب ووصي  
 وصيه او اجد اب كتاب فليس له في كام ولاية النفقة فباعت كتم كام ولست يجره واحد من ذكرنا  
 فلا يحفظ ويبع المتول من الحفظ فلم يبيع المتول وليس له يبيع العتار وليس له ولاية  
 الشرا على سبيل النجاة الا سراه لا يجره للصغير من نفقة او كسوة وما استنفده الصغير  
 من مال غيره ميراث ام فليس له في كام ولاية النفقة فباعت كتم كام او غير متول وكما اصل  
 في هذا ان اضعف الوصيين في اقوى الكاين كاقوى الوصيين في اضعف الكاين واضعف الوصيين  
 ومن كام ولما في اقوى الكاين حال صغر الودنه واقوى الوصيين ومن كام ولا يجره والناهي واضعف الكاين

منه

وليس ليراب ان  
 والذكر ووصيهما ولاية  
 المقرن

في عدم البيع  
 في بعض المقود  
 بعد ايراد العبد

والهم



حال كبر الورثة من ومن ثم في حال صغر الورثة كوصي كبر الورثة اذا كان الوارث غائبا  
 فللموصي ان يبيع المتوفى ولا يبيع العقار كوصي كبر حال كبرهم وذكرنا ما ذوق سنخ الطحاوي  
 وبجهد اذن كراب واجدد وصيتهما واذن الثاني وصيته للصغير في النجاة وعبد الصغير ولا يجوز ان  
 للصغير واجبه وعه وخالف لان مولا ليس له ولاية النكاح في حال فلا يكون له ولاية اذن وذكر في  
 يومه ولا ياب لزوج من مال الصغير والصغير وله ان يزوج حاله مضاربة الى غيره وله ان يزوج  
 وليس يزوج ببيع والسرا والاسبيج واول يزوج حاله وليس يزوج بعهده وبزوجه امته ولا يزوج  
 عهده ولا يبيع مال ولده فباتا في كرابي في ذلك وله ان يزوج من مال الصغير بن الصغير  
 وبدون نفسه ايضا فان هلك بغيره صار مودعا في ذلك دين نفسه وله ان يجعل حاله  
 مضاربة عند نفسه وينبغي ان يشهد على ذلك عند الابداء ولو لم يشهد بحال ذلك فيما بينه وبين  
 اسه حال ولكن انما في الاصل في ذلك اذا كان ذكرا وراسا في اقل من مال الصغير فان اشهد بكنه  
 الزوج على ما شرط فان لم يشهد بحال في شئ اسه حال ولكن انما في الاصل في ذلك في جعل الزوج على قدر راس  
 ما لها كذا في الاصل في الوصي وذكرنا الميسر بغيره في المعنى في الوصي فقال للوصي ان  
 يتجوز مال البنيم والصغير في مضاربة وليس يجعل مضاربة في المضاربة وبذلك واذام يشهد الوصي  
 على نفسه انه يجعل مضاربة كان ما استقر في الورثة لانه يدعي استحقات بعض الزوج من مال الورثة  
 لنفسه ولا ينبغي في ذلك كرابا لانه عذر النجاشي لا يوطى لشي من الزوج وذكرنا سنخ الطحاوي ايضا  
 وليس كراب لزوج عبد الصغير قال بغير مال ولا يزوج مال بغيره ولا يزوج مال بغيره  
 لزوج من مال البنيم الوصي وكذا في ذلك الذي ذكرنا في الجهد وكذا في كراب والوصي الذي لنفسه  
 النجاشي وذكرنا العدة الوصي لا يزوج من مال البنيم ومع هذا الوارث البكر خيانه حتى كراب حتى  
 الولد والثاني يزوج من مال البنيم وشكوا ان كراب وراجه انه يزوج الوصي ان النجاشي يملك كرابا  
 ولا كذا في كراب والوصي في موضع آخر وليس للوصي الذي لنفسه النجاشي لزوج من مال البنيم وان  
 اخر من كان صانعا وكراب لوارث من غيره قالوا لا يجوز لانه يزوج ويبيعهم جوز وادله الزوج لانه  
 يكون دين المستمنع ولو اودع جاز فكذا اذا اقرض بل اولى والتا في ملك لافرض مال البنيم  
 والنايب وذكر طبر الدين في الفضة النجاشي ان يملك لافرض مال البنيم اذا لم يجد ما يشتره بكنه عليه  
 للبنيم فاما اذا وجد فلا يملك لافرض بل يبيع عليه السرا هكذا اروي عن محمد رحمه الله وكذا اذا وجد  
 من دفع اليه مضاربة لانه اتفق للبنيم من اقرض لانه لا يحصل له الزوج وكذا في النجاشي من المال لافرض المتكسب

في البيع من مال الصغير والصغير

قد علم ان الوصي  
 مال البنيم  
 ولا يبيع الاخره

افرض النجاشي مال البنيم شرط  
 بعدم وجود الزوج الا ان  
 من شرطه ان يكون ثمة للبنيم  
 ودينه المال للنفقة

وهذا اذكر ايضا في وصاية المفسر وفي اجار راب نو ايد صاحب المحيط وفاضل خان ليس  
 للمتوفى ان يزوج مال الوصي الا اذا اودع من ماله وكذا لا يزوج من ماله من ماله من ماله  
 المستمنع ايضا وفي فساد طبر الدين استحق البنيم اذا اقرض من مال الصغير فخذ منه كذا وكذا  
 اوز للفقهاء من كراب لا يكون بغيره في وقف العدة واقرض من ماله من ماله الوصي في وصاية  
 التوازل رجوت لزوج في ذلك واستحق المتوفى اذا كان ذلك اوز للفقهاء قلت وصحت  
 من اجاب م الدين العليا بادي عن اسناد امام كراب لاجل محمد الدين كراسه وشي وكان  
 كبير في الفقه والفرقة من تلامذة السيد امام ناصر الدين الشهيد قدس الله روحه انه كان اصحاب  
 على سناجارية زمان تحمله على السيد امام ولم يكن له يد سناجارية فانما استقر من ماله من ماله  
 مسجد من ماله من ماله فلم يقرضه فان في ذلك الى مع السيد الامام لاجل فان في الجوان الاقرضه  
 وقال ان هذا اوز للفقهاء واوله على الوصي في ذلك لم يكن يعلم وعي بغيره جايحة يدك  
 اتيا المتوفى فينصرف الى خلف وكذا استقر من الوصي من مال البنيم من ماله من ماله  
 وكراب يوفى ذلك لا يبيع لافرض العدة وذكرنا العوي لوقي الوصي من ماله من ماله الصغير  
 لا يجوز وكذا في كراب في حال لان فضا كراب من ماله من ماله الصغير من ماله من ماله  
 نفسه وكراب يملك ذلك بمنزلة الفقه والوصي لا يملك الا ان جاز للبنيم وذكرنا وصايا العدة واجهوا  
 على ان الوصي لو اراد ان يوفي دينه من مال البنيم ليس له ذلك وفي نو ايد صاحب المحيط الوصي  
 اذا استقر من مال البنيم هل يبيع ذر سنخ كراسه انه لا يملك ذلك في قول في حقه وذكرنا كراسه  
 ان فيه اختلاف النجاشي وقال بغيره ان الوصي يملك كرابا فلا يزوج له ان لا يملك في كراب وصايا  
 سنخ الطحاوي كراب اذا كان محتاجا للباس في ياكل من مال الصغير على قدر حاجته ولا يملك  
 مضمونا والوصي ليس له ان ياكل منه ولا ياكل محتاجا  
 الا اذا كانت له ليرة في ذلك في كل قدر حاجته وفي نو ايد صاحب المحيط  
 او بغير المشي وانه العلم كراب او الوصي اذا ابا مال الصغير من ماله من ماله كراب لزوج من ماله من ماله  
 نفسه لا يملك النكاح فيما للبنيم في مضمون كراسه وفي جواز الرهن والبيع بدينه  
 فابده لانه لم يبيع محتاج الى الخط اما يده او يبيع غيره في ماله من ماله من ماله البنيم في حال  
 قلت وهذا بعض ما سمعته عن اسناد في اقرض المتوفى الوصي على ما سبق في قوله صاحب  
 المحيط الوصي اذا استقر من مال البنيم وتوفى فيه بدينه ثم اتفق في البنيم من ماله من ماله الوصي

في النكاح

الاجل

اذا

مطلوبه اصيله الا ان يزوج

فادامع ولم يفرق بينه وبين غيره  
 انكسب ايضا واذا اقرض المتوفى في دينه  
 لا يبيع عليه البنيم

الوصي الوصي















حال قيامه واستند على ذلك لبيع سرقه له لانه لا ولاية له على في هذه الاحكام انه اجنبي واذا امتنع بغير  
تركه وكذا في قاضي خان ولو امر الوصي ببيع من مال البنيمن فاستراه الاجنبي مطلقا  
ما اذا اشترى ليقسم ويجعل ما اذا باع مال البنيمن من غير ان يبيع احد بالسر او هكذا ذكر في  
العدة وذكر في العدة ايضا ولو وكل الوصي رجلا بان يشتري مال الصغير للرجل الوصي الاجنبي الا اذا  
كان الوصي خاضعا وفيل كالف في لسان قاضي خان ولو طبع السلطان مال البنيمن  
فاعطاه الوصي شيئا مال البنيمن لم يكن لا يقد على ذلك الظلم من غير اعطاء شيء للبنيمن ولا يقد  
بغيره ولو وضعا النوازل ومن شرط مال البنيمن على جارية وخاف من لم يتر بغيره من يتر  
مال البنيمن لاجل ان عليه ذلك المهراب رجل البنيمن الوصي بالف وحالة ولكن كاول  
انني من اني يبيع من سرقه ذلك لانه استاجر رجل مال البنيمن ثمانية دنانير وبيع بغيره  
وكاول ابلابورج. مر سرقه ذلك من الوصي الوقف فسرار الوصي على البنيمن يدين ادين باطل  
الوصي اذا اصاب من حق الميراث من حق الصغير على رجل فان كان المدعي عليه من ابلابورج  
بينه او كان قضي عليه بذلك لاجنبي صلي الوصي على اقل من الحق ولم يكن له ذلك لاجنبي الوصي  
عن حق يدعي ان من على الميت او على الصغير لم يكن له المدعي عليه على عوا او علم القام بذلك جاز  
الصلي ولم يكن له ذلك لاجنبي وفي مبطو السيد لي نجح اذا كان للصغير دين فضاخر ابو او  
على بعض وحط عنه لكون الدين وجب بغيره لابل او الوصي بغيره كط وبغيره عند لي حصة  
وتقد كاول بجل او ابراهيم الميراث من ان لم يكن معاذرة لبيع لانه يترع بام ولو صاع عن الدين  
على مال لو لم يكن بنبينه او اقل من يدين ان الناس بغيره بغيره وذكر القتيبي ابو النبي صلي الاصل  
اذا ادعى رجل على صبي دار حتى او في حقه دعوى فضاخر لابل فهو على وجهه اما ان يتر للمدعي  
بينه او لم يكن فان كانت جاز صلي لابل ولو بغيره بغيره الدعوى او بزيادة فليد  
ينبغي ان الناس في لانه يتر له البيع ويجوز لابل بغيره الدعوى او بزيادة فليد ولو صاع كل مال  
تسبب بغيره فليد لكان او كبر او لم يكن للمدعي بينه لاجنبي الصلي لابل ولو كان للصبي بين  
على رجل او دعوى فضاخر لابل على كل فان كان لا بينه له كاول سرقه جاز صلي لابل لكون الدين  
ظاهر بالبينه او بالافراز فان صاع على لابل يتفق من الناس في سرقه جاز بغيره البيع والسرط  
سعد او حال بينه بغيره لاجنبي لكون الدين وجب بغيره لابل جاز صلي على لابل وبغيره لابل بغيره  
الدين عند لي حصة ووجهه عند لي بغيره لاجنبي والوصي ما ذكرنا لابل ولو كانت الورثة صفرا

طوبى للسلطان في مال  
البيتم

قاضي خان في بيع البنيمن  
قاضي خان في بيع البنيمن

بجواز

وكذا لو كانت دعواه في دار فضاخر الوصي بغيره بغيره بالناس في بغيره جاز عند ان حصة  
نصيبه حصة وقال لاجنبي الان نصيب الصغر خاصة وهو نظير لاختلاف في البيع ولو كانت الورثة كلهم  
بجواز لاجنبي صلي الوصي في سرقه لاجنبي جاز صلي الوصي في الورثة ولا يجوز في العتار ولو كانت  
الورثة كلهم صفرا فادعى ان في دارهم دعوى فضاخر الوصي من انهم على اني فان لم يكن للمدعي  
بينه لاجنبي الصلي ولو كانت له بينه جاز بغيره بغيره بالناس في قال ولم يذكر في الكتاب ان  
البيتم قامت عند القامي او عند الوصي فلو قامت عند القامي فلا يشترط لبيع الوصي لبيع الوصي  
ذلك لانه ظهر حق المدعي المدعي ولو قامت عند الوصي خاصة تكلم الشيخ بغيره وذكر في سرقه اذن  
حكمه ان كان يقول اذا ادعى رجل على الميت دين او عرف القامي ذلك فترار الميت او شهد به غيره  
شهدوا عليه فان لم يتر بغيره الدين وذكر عن خلف بن ابي توبة ان كان يقول لربيتم عند  
بالافراز فانه يبغي ولو كان بالنسبة فلا يبغي ولو بغيره عيسى بن امان انه قال لا يبغي الوصي  
فقد ذكر في هذه المسئلة لكون اليهود سرقه واعند الوصي خاصة فيخرج على هذه الاختلاف وتكون  
كتاب السخري ما يروى في قول خلف فانه قال اذا اتر رجل عند رجل اني قد اخذت من ابيك شيئا  
فللابن لربيتم منه ذلك الشيء اذا عاين ولو شهدوا عند ان هذا اخذت منك شيئا لاجنبي  
للابن لربيتم منه ما لم يتر القامي وكذا لو كان الوصي رجلا فترار مورثه حله فله ولو شهد عند  
بذلك فهو لاجل قتل ما لم يتر القامي به كذا هذا قال ولا يجوز صلي كرام على الصبي ولو صاع لابل والوصي  
وصي كرام ولا يتر لاجنبي الا في الوصي من الجوز لان وصي الاعم ولا يتر لابل ولا يتر الوصي  
والجوز يستحق الالحظ خلاف العتار واما الجواب لابل فحجب لابل فادام الرب حبا لا ولاية  
له فادامات لابل تحولت لولاية اليه اذا لم يكن للاب وصي وبغيره مقام لابل ويجوز صلي لاجنبي  
صلي لابل لو اصاب الوصي مال البنيمن لم يكن الثاني املا من سرقه جاز لكونه مثل لاجنبي وقدر  
اذا وجب بدو به الميت فان وجب بدو به الوصي بغيره لاجنبي لكونه املا من سرقه لكونه في  
قاضي خان وقد ذكرنا في سابق الكلام عند ذكر خلع الصغر واختلافات فلا يغيب عن النظر  
في الاحكام والرجل يبيع اذا قبل احواله يبيع وبغيره للموكل عند لي حصة ووجهه لانه لكونه ابرار  
موت والكل في كبراء الموت لابل المطلق سواء وبغيره لكونه المختار على املا او اقل على  
الاب والوصي فانما لو قبل احواله على من هو املا لا يغيب شيئا لانه ما مود ان يتر على وجب  
ولا يتر كذا اذ صاحب الميراث في فوايد وصرح المبطو اذا اقر دين البنيمن فان لم يكن الوصي تولى العتد

جائز

مطلب في داره جاز

حق قول الجوز

الوصي







الوصي بالتدبير من سواه من مال الميت واحده هذه الالف للموت جاز ذلك لو نصب القاصد بقدرها  
ثم دفع هذه الالف الى الموصوب من جاز لو قال به على ان ينفذ على ما يشاء اهل الكوفة فتصدق على  
ساكني اهل البصرة جاز ذلك لو قدر ان يتصدق على هذا الغنم فتصدق على فقير في جاز ولو امر  
رجلا وقال تصدق بهذا المال على ساكني اهل الكوفة فتصدق على ما يشاء اهل البصرة لم يرد كان ضامنا  
هذه الاجل في المتن وفي موضع آخر المتن ايضا او في اهل الكوفة بكذا فاعطى اوصي فجز اهل البصرة  
جان عند ابي يوسف وقال محمد بن الوصي في القاصد بملك تاجر دين المضاربة وتأجيله ذلك قاله  
والحواله ولا يرد والخط ويمنح حتى تب للمال ورب المال لو حقه من الغنم شيئا او اقرعه او قبضه فان  
لم يكن فيه من جاز حقه وتأجيله وقبضه ان يملكه ولو كان فيه من جاز قبضه وتأجيله في حقه فقبضه والمضاربة  
بملك هذا كما على كل حال لان هذه الاسماء من اعم النعمان وقد اذن له بان يعمل النعمان وتأجيله بامال لا  
يحميه في عند ابن حبيب وعند محمد بن حاتم نقض هذه الفرض في خلاف في الدين بين اثنين لقرانه  
كانت شرا على عتق فان كان الذئب نولي العتق جاز تأجيله لانه من عمل النعمان ولو امر ابا بكر اقرعه  
كان قال كل واحد منهما لصاحبه اقل من اقل جاز تأجيله ايضا ولو لم ينفذ الجوز عند ابن حبيب لان نصيبه ولا  
في نصيب سريه وعند محمد بن حاتم نصيبه ولا يجوز في نصيب سريه واذا كانت الجارية بين اثنين لهما احدهما  
بذن سريه كان ان احدهما حظه من الميراث او اقرعه فان كان البايع هو الذي خطا اذ اقر جاز في نصيبه  
ونصيب صاحبه الا ان بعض حقه سريه وفي قول ابي يوسف لا يجوز في حقه سريه فاما الذي لم يبيع  
جاز حقه في نصيبه ولا يجوز في نصيبه الا في الجوز في نصيبه ولا في نصيب الا في نصيبه وفي رواية  
يجوز في نصيبه لا في نصيب سريه فصار الجواب في السريه انما هو سريه النعمان واحدا الا في حرق  
واحد وهو لزم سريه النعمان اذا اقر الذي نولي العتق جاز في نصيبه ولا في نصيبه لان الناحية  
من اهل النعمان وقد اذن كل واحد منهما لصاحبه في النعمان واما في السريه انما هو الجازيم بالوكالات  
حكم حكم الوكيل في نصيب سريه والعبد المأذون جاز تأجيله وحواله وحظه من دار العيب وحظه من غير  
غيب الجوز والجوز اقله كما يجوز سريه والمالك المأذون وذكره وكالات الوكيل باسبع اذ باع من لا يقبل  
شهادته لم يكن انما في النعمان يجوز بلا خلاف وتكرار ما قبل من النعمان بغنم فاحس الجوز بالاجماع وان  
كان بغنم سريه لا يجوز عند ابن حبيب وعند محمد بن حاتم كان بمنزلة النعمان بغنم في حقه سريه روايتان في  
رواية يجوز وفي رواية لا يجوز ويباع المضارب وسراؤه ممن لا يقبل شهادته له بغنم سريه لا يجوز عند ابن حبيب  
ويبيع من باكر من بغنم وسراؤه من باكر من بغنم بلا خلاف وبمنزلة النعمان بغنم عند ابن حبيب في حقه سريه

لو نذرنا بقبضه  
على هذا المعنى

لو كانت الى ربه  
لما

الرواية

الرواية عن بيع الوكيل من نفسه او ابن له صغيرا او عبدا بغير يد بوس لا يجوز ولو اشترى الوكيل بالبيع من هو آو او  
اجاز له ما صنع ولو امر باسبع من البويه او من اولاده بالبائع او من زوجته او من وجهه بان كان الوكيل امره  
او ممن لا يقبل شهادته او اجاز له ما صنع ببيع منهم جاز وفي وصايا الحاي مع اصغر وصي ابي ابي اسحق بن  
ابيه او ابنه شيب البنيمن فعند ابن حبيب انما اذا اشترى بالبائع من الناس في مثل ما يجر فله ان يبيع  
بما يشاء في حقه من مال الجوز وفي قوله اذا اشترى بالبائع من الناس في جاز قال الشيخ رحمه الله وهو  
كالصاحب وهو مفيد من الامور ليس يشرى من ابيه او ابنه وفي قوله ما جعل المحبط فيم الوقف اذ باع  
مال الوقف ممن لا يقبل شهادته لا يجوز عند ابن حبيب وكذا اذا جاز منه فقد الوصي وقيل يجوز في الوصي قاله  
وفي موضع آخر من رواية ابن حبيب انما اذا جاز له مال الوقف مقاطعة من ابنيه الكبير او من ابنيه لا يجوز عند ابن حبيب  
الا اذا جاز له من اجر المثل كان بيع الوصي مال البنيمن يقيس من لا يقبل شهادته لم يكن ان بمنزلة النعمان  
جاز عند ابن حبيب ولو كان جاز للبنيمن جاز عند ابن حبيب وكذا اذا جاز له من نفسه اذا كان جاز للوقف جاز  
واذا كان جاز للبنيمن جاز عند ابن حبيب وفي بيع الوصي مال البنيمن من نفسه وعلى الفتوى الوكيل بالبيع والسرا اذا  
اضاف العقد الى الوكيل لا يرجع حقوق الوكيل اذ ذكره من الدفن الجواب رحمه الله في جوابه وفي كالات  
اي مع الاصح قال ابو القاسم العطار رحمه الله رجل اشترى رجلان بغيره فلان بالف درهم فقال صاحب  
العبد بعت عبدي هذا امر فلان الوكيل بالبيع درهم فقال الوكيل قبضت لزم الوكيل لان الوكيل امره ان ينقل  
عن نفسه كي يلزم العبد الوكيل ومنه وهو قبل على الوكيل فصار مخالفا لرواية يبيع العدة اذ باع ارباب مالهم  
الصغير اذ يبيع غنم لا يبيع وذكره في رواية في النعمان هذه اذا اقر قبضه من المثل واستعمل ذلك  
في الصك كما اذا لم يقر قبضه من المثل لم يصد على ذلك او قال بعت ولم اعلم او قال عتقت بالبيع ولم اعلم لزم  
البيع الجوز فلو ادعى بعد ذلك سعيه في موضع آخر اذا حصل بيع ارباب بغنم فاحس في النعمان فيجب  
قبضه عن الصغير حتى يدعي على المشتري وينتدب ملك الصغير والبيع دعوى ارباب فلو ادعى لزم الجوز  
البائع ان والد باع متدا في حال صوفي بغنم فاحس فان كان غنمه يوم باع مائة وقد باع منها مائتين  
وزاد على تلك وقال الميراث على لابل كانت غنمه غنم فانه يحكم الحال اذ لم يكن المدة قد ما يتبدل فيه  
الاسعار ولزم ان كان مائة يتبدل فيه الاسعار قاله قول قول المشتري ولو اقام البينة قاله البينة  
للزادة اذ في ذكره العدة اذ باع مال الصغير لم ينفذ سببا منتهى للجلل استرداده لا سببا  
المنع لولم ينفذ الصغير في باب النعمان في كالات المحقة الوصي بملك لزم بوجوه جاز ما يجوز له ان يبيع  
في امور البنيمن كان بلغ البنيمن قبل لزم بوجوه الوكيل لم ينفذ لزم بوجوه الوصي بوجوه الوكيل وكالات الوصيات

الموتى  
منه

العدو

ط

ط

ط

لو قال هو المولى من نفسه

الوكيل بالبيع والشر اذا اصاب  
العقد في الوكيل من حقوقه

في بيع لا بطلان

بالغنى

فقد انجس

او البنيمن



المواضع لوط

الحليم: افضل الامه  
اذا كان المولود  
مصاباً

فقد صليت احدى ركعتي  
المشوا بالوقوف

لا يتضمن

المغفور

الدنيا

الحكمة

فدھورزا اکستدانه  
لواکامه عذوره

دوقا قالدوردني خان  
مضى الدينر ونقطة الوصل



الغنى يعني على التلف فكان البيع حفظا ولزكان بعض الورق حصة وبعضهم غيبا او واحد منهم  
فأبى فان الوصى بملك بيع نصيب الغائب من العود والربح والمنقول لاجل الحفظ ذكره دهايا  
المتنقى قبل لم يغبه الكبير الذي يجر بيع الوصى عليه المتاع ما في قال حبر: نلته ايام قبل الا ان اذا  
كان ابو غلبا فزوج اخته هل هي على هذا قال لا ولا يشبه هذا بيع متاع الكبير لان هذا اجازة  
اثر حتى تكمن غيبة منقطع وآذا اهلك الوصى بيع نصيب الغائب بملك بيع نصيب الحاضر عند ابي  
حنيفة وعندى لا يملك بيع نصيب الحاضر وهو **وهو** من اربع مسائل احدها هذه  
والثاني ان اذا كان على الميت دين لا يحبط بالترك فان الوصى بملك ابيع بقدر الدين عند الكل  
وهل يملك بيع ما زاد عليه عنده يملك عندى لا يملك **والثالث** ان اذا كان في الترك وصية بال  
درهم فان الوصى بملك ابيع بقدر ما يتغذيه الوصية وهل يملك بيع ما زاد عليه عنده بملك عندى لا يملك  
والرابع اذا كانت الودنة كما اذا وفيهم صغير فان الوصى بملك بيع نصيب الصغير عند الكل وملك  
بيع نصيب الكبير ايضا عندى وعندى لا يملك وكل ما ذكرنا في وصى اربا فذلك في وصى وصية وصى  
اكراب اربا ووصى وصية ووصى الناجي ووصى وصية **وقضى** القاضي بنزل وصى اربا في  
خلفه ووصى الناجي اذا جعل وصيا في بيع كان وصيا في ذلك النوع وارب اذا جعل وصيا  
في نوع كان وصيا  
في وصايا المتنقى رجالات ووصى لابي ان وللميت بنون صفار وجاد فامت بعض التجار ونكر  
ولذا صغرا يجرى في اجد وصيا لم يجر بيع عليهم فيما كان يجر بيع على ابيه فمادون العتار  
وكذا اذا مات الرجل ولم يوص له اجد كان لايه وهو اجد بيع العود والسر الا ان وصى ارب  
لرباع العود من العتار لقتل الدين او لتقيد الوصية جاز اجد اذا باع الزك لقتل الدين  
او لتقيد الوصية ذكر المتعاضد لاجل **وصى** اربا اذا كان عدلا كات لا يبيع للفقير ليرفع له  
ولزكان كات غير عدل بعدل القاضي وينصب غيره ولزكان لا يفر كات لا يفر ولكن يفر اليه كات  
ولو غير كات يفر له ولو كان عدلا كات يفر له ذكر خواهر زاده انه يفر له وذكر النذوب والطاوي  
انه ليس للفقير في ليرجى الوصى من الوصاية ولا الزيد بخل مع غيره فان ظهر منه جناية او كان قابضا  
موقوف او فرغ ونصب غيره ولو كان ثمة الا انه صنف عا فرغ التفراد بخل مع غيره ولم يذكر انه لو فرغ له  
يفر له وقال محمد بن الفضل الوصى اذا فرغ من تنفيذ الوصايا كان للفقير في ليرجى **وهو** في بيع  
فناوب فاضي كان في فصل فقرات اربا والوصى ذكر شيخ الاسلام خواهر زاده في شرح احوال ان

هذا هو البيع

مع الوصى لركة

مرسلة

فرق بين وصى اربا  
وصى للفقير

هذا هو البيع

بالشروط

ق

الوصى

ان الورثة اذا كانوا احياء اوجبوا غيبة فكلما يجوز للوصى مع متغول ان يجر بيعه انما وجب انما اجازة  
الوصى عند الوارث الكبير الغائب ولا يجوز بيعه عتار **وهو** ذكره دهايا اذا كانت الميت وديعة  
عند رجل فامر الوصى ليرفع منها او يبيعها او يملكها فتفعل الوصى ذلك فان الغنى على الوصى  
ولم يفر على الوصى فان لان الوصى لا يملك افر اضنا لا يبيع ولا يملك فلا يملك النوكيل ولا امره واذا  
لم يفر الامر بالوصية ولا اقتراض صار وجهه كالم وعدم يفر فيمكن الغنى على الوصى ولو امر الوصى  
الوصى حتى يدفعها لاجل رجل فدفعا اليه لا يفر لان يملك بغير الوصى بغير بغير يملك بغير الوصى  
بغيره واذا اقتضى ذلك ما كمنه ولو قبض هو لا يفر **وهو** ذكرنا الحاصل من شرح  
الطحاوي ان بيع الاب والوصى والمضارب بغير فاحس بالجوز بالاجماع وبغير يفر بغير  
وقل حاشية اجماع بخط امام جلال الدين راسخوشى تليد على وجدي وكان غطيا في الغنى  
الغنى البير متحمل في بيع الاب والوصى والوكيل شراني بغير غيبة ولا تجمل الغنى ومثلان  
لا يفر فيه البير ولا الفاحس عندى غيبة **وهو** ذكرنا الحاصل من شرح الطحاوي  
ببيع المطلق والوصى الماذون له والعبد الماذون له والمكاتب **وهو** ذكرنا لا يفر فيه البير عندى غيبة  
خلا قاله وصى اذا باع من عبده الماذون الدين بغير يفر عندى غيبة خلا قاله وذكر  
في وكلا الدخلة وانما تجمل الغنى البير من الوكيل شرانا واذا خلا مطلقا بشراني بغير غيبة فمادون وكل  
بشراني بغير غيبة قيل قيل في الغنى البير من الوكيل شرانا وبشراني بغير غيبة وفي البكر  
بشراني بغير غيبة لا فرق بينا اذا كان المير منقضى او لم يكن تجمل من الغنى البير على كل حال  
فمن جلد في ابواب الوكيل من الزيادة و **وهو** ذكره دهايا بعض الكتب ان المير اذا كان منقضى لا تجمل  
من الغنى البير وذكرنا انكم **وهو** ذكرنا في محضه في كات لوفال شراني بغير غيبة ولم يفر المير منقضى  
جائز على امر فان تمى غيبة شراد عليه لم يفر المير وكذا ليرفع من ذلك المير وصف  
له صفه وصى ليرفع فاشترى بملك الصفه باقل من ذلك المير بجمع على امر **وهو** ذكرنا يبيع العفوي  
ان الغنى البير جائز متحمل الا في ست مسائل احدها الوكيل اذا باع من عبده غيبة وخط من  
قيمة بقدر ما يتغىب من الناس فيه او باع من لا يجوز شرادته لان الصفه البيرة لا يجوز ملك  
الحياة و جاز بغير قيمة عندى غيبة وقالت البيهقي لاجل **والثاني** ان رب المال اذا باع مال  
المعادية وخط من بيرة **والثالث** ان اذا قال قيمة الجارية التي غصبها الف واحد ما يكره  
بغير بيع غيبة لم يفر في غيبة الف وداق كان لها جارية اخذ الجارية **والرابع** اذا وصى بملك له

بغير الوصى لركة

الوصى

بغير من الوصى اذا باع مال من غيبة  
او باع مال الغنى بغير غيبة

ان يكون

الغنى البير من الوصى  
الاب والوصى لركة  
وسرود مع الاوصية  
مسألة في المير







واذا ابراه الغمام بعد القصة او اداء الودع من اموال ادي وارث من حاله بشرط ان لا يرجع  
 في التركة او ضمن اجني الدين بشرط ان لا يرجع في اصل القصة او ضمن وارث بهذا  
 الشرط وبشرط ان لا يقع الميت ولا ميراثه جاز في القصة لئلا يخلط ما اذا كان النصفان في اصل  
 القصة حيث لا يجوز ان يقع بهذا الشرط باطل فكذا في القصة في العقود في التركة المستوفى بالدين  
 يطالب الوارث بقضاء الدين واذا بقي من مال آو لا يصير ميراثا بل بقضاء التركة مستوفى بدنه حتى لا  
 يملك الوارث حتى لو مات وترك ابنا وعيضا وعليه دين مستوفى فادى الوارث الدين ثم اذن العبد  
 في النصف او كان له الباقي لم يملكه وانما يملكه اذا ابراه العبد الميت او ادي الوارث من حاله بتره فان قال  
 ذلك وقت الاداء او ادي من حاله نفسه مطلقا يتوجب ذلك في كل البت فيبصر التركة  
 مستوفى بدنه فلا يملكها وفيها ايضا واحالة الى الجاني لئلا يستوفى التركة بدو الوارث اذا كان هو الوارث  
 لا يرجع لا يقع الارث وذكر في حق من ابراه الوارث يطالب بقضاء الدين اذا كانت التركة في يده  
 فان بقي من مال تركة كان له حق الرجوع في التركة وتغير مستوفى بدنه ولكن لم يبق وقت القصة انما بقي  
 الاصح في التركة باب البصر على العلم من ادب النسخ في انبات الدين على الميت بحجره الوارث او  
 الوحي بحجره ولا يمكن ان يدعى من التركة لما في الانبات من التباينة وهو التملك من اخذ مال الميت  
 عند الظهور فان قال الوارث لم يفعل الحق بحجره من مال الميت فان صدق المدعي فلا شيء له ولا تركة له  
 وقال لا بل وصل اليه كذا مال يخلو على انبات فان صدق المدعي فلا شيء له ولا تركة له  
 مات وترك مالا ودينه والتركه الميت في يد الوارث هل يرجع الوارث على بيع التركة لغضاه الدين  
 مع التركة كالت في يده كانت واقف الفتي قال لا ستره حتى رحمه الله ان قيل لا يجوز فلو جره وان  
 قيل يجوز فلو جره لانه خلف عن الميت قائم مقامه قلت وفيه نظر وفي العيوب الوارث لا يملك بيع التركة  
 المستوفى بالدين الا ان يرضى الوفاة حتى لو باع لا يستند وكذلك لو باع في عا العبد الماذون له وعليه دين  
 محبط ليس له ان يرجع العبد ولا ما في يده وانما يرجع النسخ كذا عندا وفي فتاوى وسيد الدين التركة  
 اذا لم تكن مستوفى بالدين والودع انبت الدين على واحد من الودع ببيع احاضر نصيبه ويتبقى ما يخص من  
 الدين وليس له ولا يرجع نصيبه ليقضي الدين لان ذلك ملك الوارث كما في لان التركة غير مستوفى  
 وفي فتاوى فاشي فان في الميراث احد الودع اذا باع الدار بغير اذن الباقي وتفنن الميت بغير اذن جاز  
 البيع في نصيبه اذا لم يكن على الميت دين محبط ما له باع حال بقية فتاوى وسيد الدين اذا لم يكن التركة  
 مستوفى بالدين فدفعت الودع في قمار التركة ابي واحد من الودع ليقضي الدين الذي كان على الميت فاخذ

انما الدين على الميت  
 ولا يلزم له بدنه

الوارث لا يملك بيع التركة  
 المستوفى بالدين  
 بيع عند الماذون

منهم وفي الدين مح وبكون هذا بيننا منهم بحسبهم منه بغير الدين فان الودع لو دفعت تلك الضبيعة  
 الى اجني ليقضي الدين فانه يمكن بيعه كذا عندا وكذا كانت التركة مستوفى بالدين لا يلزم له بدنه والولاية  
 في فتاواه ايضا قلت هذه المسئلة والتي قبلها دليل على ان الدين اذا لم يكن مستوفى فالودع باع  
 الوارث شيئا من التركة قبل قضاء الدين بحجره وذكر الديناري في فتاواه اذا باع الوارث شيئا من التركة  
 وفيها دين مستوفى هل يخلط في موضع رابوذا المروم بكذا وروى في موضع آخر اذا باع الوارث  
 الغريم من اجاب يستند اليه اذا قضى الدين في فتاواه ايضا التركة اذا كانت مستوفى بالدين فيبلغ  
 الوحي التركة غمامي خوا هند بايع وصي را باطل كنه في تواتر جود مثل فبعت تركة بتره باسند ذكره  
 في وصايا فتاواه وذكره فتاوى وسيد الدين اذا كانت التركة مستوفى بالدين فيباع الودع التركة  
 مع التركة فبعتا هلكا في يده المشتري او استهلكه كان للتعاخي ضابط التغيير ان من حق الودع  
 وليس له من المشتري لان قبض التركة معقود عليه ولو لم تكن التركة موجودة وقت الاحتد لكن  
 حيث في يد المشتري لم يهلك في يد المشتري لا يغير لان التركة في اليد في الغنم ولا تستهلك  
 وفي وصايا النوازل لفاو من بوضا وعلم دين فيباع بعضه ويشتري بعضه وتنته وفيه دينه وانفذ  
 وصاياه فابيع فابعد الا ان يبيع بامر التبايني وفيها ايضا ما مات وترك مالا كثيرا وعليه دين يسع  
 للوارث لئلا يكل ويهلك الجارية اذا كان في خبره ما فابا بالدين وفيها ايضا قال غير قال سند اذا باع  
 الوارث شيئا من التركة وقد بقي عليه دين ووصاياه ما ليس للوحي لئلا يبرو ويشتري في يده شي غرضه  
 بسط طبعه ليرجع ويشتري منه الدين والوصاياه وفي وصايا حوا هو راد الوحي اذا باع عتق التركة  
 ليقضي الدين التركة على الميت وفي التركة ما يقضي من الدين جاز ببيع لانه قائم مقام الوحي ليرجع التركة  
 بنفسه فكذا الوحي في العيوب تركة فيها دين بزم مستوفى فبعت في حقه الغريم فابا بخذ  
 من كل واحد منهم ما يخص نصيبه من الدين حتى لو كان له الدين ايتا والتركه لانه لا فبعت منه  
 ثلثه باخذ من كل واحد ثلثه كالف وهذا اذا اخدم حيا عند النسخ اما اذا اظفر باخدم باخذ  
 منه جميع ما في يده وفي فتاوى وسيد الدين اذا كانت التركة مستوفى بالدين فاد الوارث استخلاف  
 التركة ونفذ لئلا يجرى الدين على القبول لان عند استخلاف التركة بالدين وليس كان للملك  
 له ولكن لم حق استخلاف التركة اما لو افسد الوارث شيئا من الدين لا يجوز بيع الدين على البتور ولا  
 ليس له ولاية استخلاف التركة خلاف الودع والدين اذا كان ايتا على التركة فلو رده ولاية  
 استخلاف التركة باو جميع الدين لا يند التركة كالعبد ايتا اذا اذاء الول فداه بارشيه وفي وصايا

غيره

الكبر

لوصيه

او اذع الوارث  
 الميت لو اهدى  
 حقه



والموصي

في التركة  
 او اذع الوارث  
 الميت لو اهدى  
 حقه



٢ البركة المستقر المجمع  
٢ (شقة) الدر الكوارث  
كلتا السور حوّل مع

أشار إلى المصراع  
ولما لم يرد

ادامہ جاری ہو گا  
اس کا نام ہے

تأليف المؤلف الموصوف الموصوف  
في الوارثه فانه يضمن

الوارث لا  
في المعلوم  
مع عبد الحاف

في شحارته الجامع في  
قوله يوم الميعاد افاض  
تبعه امره وبعث اذ قال  
الالف لله اكمل الميعاد  
في يومه فذكره وكتبه  
لن من الميعاد فهو مستقر في  
مكنا و اقصوه و هو في شحارته  
في قتالوه ايضا اذ هو  
قضى من الميعاد افاض و هو في شحارته

(ط) إلى بكروا لهذا آفة الموضع (و) فاقطع من الموضع من مال الموضع بقدر واداة الحاة من ضمن الموضع فثقل الموضع  
 نوع الأول من هذا ثقل فافقه الموضع (و) فاقطع من الموضع لا يقطع (و) الصالح الموضع الثاني ومحمد كذا  
 وفيه في فقه ولا رشيد الموضع لا يثبت الدين على بيت فقه لا يقطع من الموضع أن البيت كذا ومحمد فافقه (و) فافقه الموضع الثاني  
 لا يثبت الدين على البيت فافقه الموضع لا يثبت الدين على بيت فقه لا يقطع من الموضع أن البيت كذا ومحمد فافقه (و) فافقه الموضع الثاني  
 بقدر الموضع فافقه الموضع لا يثبت الدين على بيت فقه لا يقطع من الموضع أن البيت كذا ومحمد فافقه (و) فافقه الموضع الثاني

الب

اذا قضى دين الميت بغير امر وصيته  
غريم الميت

من مال الوديعه



ولولتہ مطالعہ م







فذلك واجب كفي لتسليم هذا فان التفتة لم تكن الزوج بنى بجمع منها عند ارجاء العادة في التفتة  
 والفتنة ذلك القدر والمورد وفيما زاد على ذلك فالقول للمرأة وذكره ايضا قال محسن له رحمه الله في الوحي  
 اذا استعمل ورام الودنه ودرام الوصية ثم دفع من عنده في وصية الميت وانتوى على التفتة قال ارجوا  
 ان يرا منه وهو اثم في فعله والقباس ليس لا يبرأ من الضمان في موضع اخر وصاحب النوازل ومضى  
 مال البنية وهو صغير فبني بنيها فبني على غيرة من مال البنية فبني له لرساء الله ففكر في موضع اخر  
 وصاحب النوازل وصلى عليه من ميت قال عند الوصايا من مال نفسه ويتفق في مال نفسه فيصير  
 نصيبا او يقول انني من مالي لا رجوع في مال البنية فبنيها اذا استوفى للبنيها بحجة شرعية لم  
 يقول للفتنة كان للبنيهم على كذا فان استوفى هذا فبنيهم ففكر في موضع اخر وصاحب النوازل واقفا  
 انطلق لواء الفاني مال بنية في حجره وانفق من وضع مثل الفتيه لايها الا لربك فبنيهم اليه وبني لواءك  
 العبيد فيمنع الوصي فنيا كان الميت جاز ولزك ان لم يبلغ ثمانية لم يجر قبضه بعد ذلك وذكر  
 في وصايا العدة الوصي بعد ما خرج من الوصاية ليرتفع دين البنية ليرتفع بعند الوصي يرجع  
 فيه الخوف على العاقلة لايها المديون وفي فتاوى سيد الدين ان باب الوارث لا يبيع ما لم يعجز  
 جميع موارث ولو ادعى الميراث على لراثة واقام بينة على لمراتب اقرار في البنية لاني اقرار لمراتب  
 اذا ثبت بفت السب في ذمة باب التاسع عشر من فتاوى ذكره الباب الحادي عشر منها ادعى  
 اني وارث فلان لاني ابن اخي لرب دام واقام بينة قال فاني من اليهودي ومي واقيد كولي وارث  
 است فقالوا انبعت من الميراث انه وارثي لا تبطل هذه الشكوة ولا تبطل باقرار الميت كونه وارثا  
 لانه جعل السب على الغير وقام للشك بغيره في آخرة باب انبات السب من ادب الفاني اذا اراد رجل  
 ليرث من ميراثه من ابيه وابوه ميت فان الفاني لا يسمع من شهوده ما ادعى من ان البنية انما  
 تقام على ضمهم ثم انضم في ذلك وارث الميت ادعى لم عليه حق او جعل على الميت حق او موصى له فاذا  
 احضر رجلا ادعى عليه حقا لايها والدعي عليه ذلك الحق فمعه او حاد فله ليرث من ميراثه ويسمع الفاني  
 من شهوده بخبرة ذلك الرجل في باب الوكالة من ادب الفاني وزاد على ما لا ميراثا ميراثا  
 فان اقر لدعي عليه بذلك امر دفع المال اليه ولم يكن ذلك حقا من الفاني على لرب حتى لو جاءه حيا ياخذ  
 المال من الذي كان عليه ثم يرجع هو على كائن ما كان اخذ منه ولم يترك دعواه هل يخلو فبنيها ما يعلم  
 انه ابن فلان ولا لفلان مات روي عن ابينا رحمه الله انه لا يثبت خلافه ولكن لا لاني ام البنية  
 عاقلة ابيك وانك وارثه والحي ان يثبت خلافه على ذلك لو كان فان حلف الابن اقامه البنية على وفاة

الفتنة في ميراث البنية  
 في ميراث البنية  
 في ميراث البنية  
 في ميراث البنية

انما اقام البنية على اقراره  
 اقراره على اقراره

في ميراث البنية

تعلم

ابو

ابو وانك وارثه وان نكل صار ميراثا لسب والموت فعاد كذا لوارثا لسب والموت صرحا وانك المال  
 ولو كان كذلك لا يجعل الفاني ما بين خفي في اقامه البنية على انبات مال لكن يجعله خفيا في حق الخلف  
 على المال واخذ منه فيجعله على المال لكن يحلف البنية ما فلان عليك هذا المال وعلى عوي السب والموت  
 نجعل على العلم وقام هذا بغيره هذا الباب وفي باب الجور من ادب الفاني في باب السب  
 عن ميراثك وسيد الدين ادعى على جميع آبي في اختل وانما ماتت تركتها في ايديكم فادفوا  
 جميعي فادفوا اختي واختي وارثها وانت لم تكن زوجا لها فقال المدعي شيئا برادري خوي ودرت  
 كذا فقال الفاني ياخذ المال من ميراثي ويضعها في ايدي عدل حتى يظهر المسحق فلوان فقال  
 اقام البنية على ميراث الفاني قال الفاني ليس يجمع فكذا امه عولو كان مدعي النكاح حيا  
 لا يثبت ببيتهم ايضا بدون ومن الفاني لانه بقم البنية على النكاح ليرث كونه خفيا وينصب  
 الفاني وصية عن الميت حتى ينفوا البنية على ليرث ميراثا وورث الميت ليرث استحقاقه ولو  
 ان يقولوا ادعوا على اجدان لهذه الميتة عليك كذا من الدين ونحو اخذها لاب ولم وارثها  
 كان للفاني المال ابيهم اذا اقاموا البنية على ادعوا لانه ثبت وراثة عند الفاني وفي لراوان  
 ببيت النكاح امرارة حال موتها لم يكد دعوى النكاح مدعي رجل انه كان لامرأى فلاء بنت فلان  
 عليك كذا ادعى وانما ماتت وبقي الدين في كذا امرأى في لراثة ماتت فلما لم ينجب من الدين فاذا  
 اقام البنية ببيت النكاح وفي نو ايد جدي رضي الله عنه فادعى ميراث كذا وسب خوي  
 كنت مدعي على سب راسك شدد وجواب ما يداد من اقراره في الشك مدعي كوا كذا داند  
 برسب درست بودياني اجاب بود واسه اعلم وذكره فتاوى سيد الدين رحمه الله اذا قال  
 ولدت فلان ثم ادعى انه وارثه وبغير الجمع يسمع لان الفاني قضى السب للسمع حتى الدعي ذكره ايضا  
 المرأة مع سواها فاقسموا الزكوة على السوية ثم ادعى الميت ميراثه لم يثبت زيادة لاجل الميراث لكن  
 لما حق طلب الصداق بعد ذلك لانا اخذت عوقبا في الميراث الموقوف اذا ادعى بعض المقتسم  
 من الوصية دين على الميت واقام بينة فيقبض القسمة ولم يكن القسمة ابراء من الذين يخلاف  
 ما لو ادعى عيب من اعيان الزكوة حب لا يسمع وذكر سيد الدين ولو صالح احد الورثة من الزكوة  
 على من الدراهم وقضى الدراهم ثم ادعى عيب الزكوة ذهب الى حال صحة دينه الى يوم دعواه اذا لم  
 يكن العقار موقوف على ذلك العلم اما اذا صالح غير العترة ثم ادعى عيبه لا يقبل وقسمة الزكوة  
 بين الورثة ولا ان يثبت السوية لايها لا تغير الميراث بكتاب الله تعالى لكن يجرى من الميت ولا يكره ميراثا

انما اذوت الملت لادام  
 ومضى الدين وغايب لا يقبل  
 من البنية لان حراما ووع  
 القاص ومضى الدين في صحيح

ما يطل

في ميراث البنية  
 في ميراث البنية  
 في ميراث البنية  
 في ميراث البنية

ما يطل

دعواه

لم



وفي نوآبد صدر الاسلام طاهر من مجرمين لم يبق له بنون وبنات قالوا انتم سوا تتركوا بينكم بالسوية ومات فقسوا  
 الزكوة بينهم بالسوية وقبض كل واحد منهم نصيبه ثم ارادوا احدهم ان ينقص النسخة فقال ذلك قبل ليس ذلك  
 لان قول الميراث لو دونه اقتسموا تركي بينكم بالسوية ايضا منه لبنات يبعثن ماله والفتنة بين البنين  
 بالسوية اجازة لتلك الوصية فتدنت فلا يكون لواحد منهم بعد ذلك نقصة وفي آخر وصايا سري  
 الطحاوي لو جعلت الزكاة باحد الورثة بغير تركه على الميت ومن مستوفى ميت لان قبضة جعل  
 للوصياء وما كان له في يده ولو لم يكن على الميت دين فميت قبضة لم يجعل للوصياء فحقه سائر الورثة  
 ينقص من ماله الا اذا كان قبضة جميع الزكاة ضرورية نحو ما اذا كانت سائر الورثة صغارا لا يمكنهم حفظ  
 ذلك ونحو هذا الخ بغير قبضة ماله ولا يكون معنى ما عليه هكذا في يمينهم على قدر مواريثهم واذا  
 كان للميت دين على الناس فقال احدهم الورثة يرزقون من تركه اي سائر الورثة يقدرون حقيقة الزكاة  
 لان هذه البراءة عن الغريم بقدر حصة فيهم ولو كانت الزكاة على لا يبع احد الورثة لو قبض شيئا من  
 بقية الورثة ويترك الزكاة في تركه يكون على الناس من تركه في ماله البراءة بقدر حصة من الدين صح فظهر  
 ان مراده تلك حصة من الورثة لا يبع لانه فليكن الدين من غير تركه على الدين كذا ذكره شيخنا الدين محمد بن  
 علي بن موسى لو الوارث اذا قال تركت حتى لا يبطل حقه لان الملك لا يبطل بالترك والحق يبطل بالترك  
 حتى لو اصد من الغريم لو قال قبل النسخة تركت حتى يبطل حقه وكذا الوفاة التي تركت حتى  
 في حصة من الورثة يبطل في طهر الدين الميراثي رحمه الله في شروطه اذا اصاب احد الورثة الباقي من الزكاة  
 وفي الزكاة من وجوبه وعرضه واستحقاقه لا بدري ما يبي ولكن جميع الزكاة بدله في طهر الدين  
 خلافا لما في بعض النسخ ان الباقي من الحقوق المجهول جازر عندنا وعندنا لا يجوز ان كانت الزكاة كجولة  
 لا بدري ما هي لا يجوز العمل على السجل والموزون لما فيه من احتمال البوابان نصيب من الزكاة من جميع  
 من قبل الضم او ان كان في يد من فيكون فليكن الدين من غير تركه على وقال الفقهاء ابو جعفر رحمه الله  
 بجواز هذا العمل لانه احتمال تركه من الزكاة من جميع يد العلم ولا يكون ولو كان من جميع  
 بدل الضم احتمال تركه من الزكاة او اقل فيكون شئنا السببه والافاضة من غير شروط وكذا شروط انما  
 الورثة اذا اصاب احدا من الورثة على ان لم يترك على الميت دين فان كانوا اصحابا الذمعي على مقدار  
 معلوم من ماله واعطوا ذلك من ماله لم يكن للورثة سبيل على الذمعي لان ما في يده ليس حقه  
 الزكاة بل هو غرض يسير باع ايامه فان اعطى من الزكاة كان للغير لم يخذله من يده لان حقه عند علم  
 حق الوارث فام بفعل من الدين حتى لا يكون له سبيل فليخذله من يده وفيهم بينهم وذكرنا دخول

فمنه المذكور والاشارة  
 على السوية ثم وجوههم

اولها بغير يد احد الورثة

لكنه لا

زكاة  
 اقرا  
 ط

فلما ارادوا  
 ان يتركوا

مشموم

فناول

فتناول طهر الدين احق امرأة صاحب من ميراث زوجها على ان لم يترك على الميت دين يتركها بحصة من الزكاة  
 ويؤخذ من بدل الضم لان حقه انما ثبت في الزكاة بعد قبضه الدين ذكرنا المحيط باحد الورثة اذا اصاب  
 من نصيب من الزكاة على شي من طهر من الميت او غير الميت في بدل جعله على يمينه داخل في الضم لا رواية للفقهاء  
 المشهورين قال الفقهاء ابو بكر لقيل للزينة لا يدخل ولا قيل للزينة يدخل وعلى قول هو لا يدخل اذا  
 دخل ما ظهر في الضم ان كان ما ظهر عينه لا يوجب في الضم ولا يترك في الدين مستثنى من  
 الضم قال عليه جازر والامام جازر وفيه قال نعم سالت ابا يوسف عن امرأة ادعت على ورثة زوجها  
 ميراثها فماتوا وهم جازرون انما امرأة الميت على اقل من نصيبه من الميراث والامام جازر قال  
 الضم جازر ولا يطيب للورثة ان يعلموا وان افادت المرأة بعد ذلك بينه انما امرأة اطلقت الضم وذكر  
 فيه ايضا اذا اخذ جميع الزكاة بالتقلب واستهلكها والترك وعرض وجبونات ثم هذا المستهلك صا  
 بقية الورثة على ماله او دناير مؤجلة انه يحجز الضم والعجز من الجواب ليرتفع على قوله لا يجوز لانه  
 يجوز من وجوبه ويترك من وجوبه وعلى قول لم يمسح به لانه يحجز لانه يحجز من وجوبه ويترك من وجوبه  
 وذكرنا انما ابو جعفر لا يترك شيئا من الدين والسماحة عليه من شرطه وانما الجاهل على سبيل  
 الاستسقاء وان الورثة اذا اخذوا احد من الميراث من العين والدين وقبضوا الوثنية انما صاحبها  
 قاتل من الورثة غير الدين كذا وكذا وانما ان نصيبك من الدين بجحده ان انك شركت في الدين  
 وليس لم يترك ركب ركبها الطون وان توب ما على العترة ثم قال رحمه الله هذه الامور  
 لا تحل من تركه اياها ان يقع الضم في العجز او في الدين جميعا او يجعل بعضه في الدين  
 عن الدين والبعض في الدين فان صا في العجز وحده فالضام جازر والضام في الدين  
 والدين جميعا لا يجوز لان فيه تملك الدين من غير تركه على الدين وقبضه من هذا الزكاة لا يبي حق الرجوع بها  
 اذ في احوال ما على الغريم والترك ان الدين مشترك او رده رحمه الله هذه المسئلة استسقاء  
 لمصلحة الغريم ومن لم يترك احد السديك في الدين المشترك اذا حضر نصيب صاحبه لا يجوز وما ادي بحكم  
 هذه النسخان بوجه في خلاف ما ادي نصيب صاحبه من الدين عن الغريم من غير سببه الغريم  
 فانه لا يرجع بالودي وان تولى نصيبه على المدين وتوقف في الدين نصيبا حدهما او تبرع اجنبي يتفاد  
 نصيبا حدهما ويسمى تروا ثم تولى نصيبه على المدين كان له الرجوع وبغيره كان صاحبه المتبرع  
 وذكرنا وصايا المستقيمات وعيد ديون فادى رجل من الميت ما عليه لان لا بد من الوفاة  
 وكذلك اذ ادي وادى الميت او وصية من ماله لا من مال الميت فان في الميت دين او مال في الوفاة

ط  
 تحت

ط  
 في قوله لا يترك

ط  
 ونصيبها من الميراث

ان  
 وقيل

فان اذا اقرضوا اقدم من  
 الميراث ولان الميراث اقدم من

وان صاحب الضم  
 من الدين فانما لا يترك

ط



الوارث بها خرج من مال الميت وذكر الحكم في شروط اذاعات ولم يعل الناس بكون فاد الورث لم ينجحوا كذا وجبه  
 من المراكز ومن الميراث على ان يكون الدين لم دون الزوجه كتب الكتاب ذكر الصلح على وجه الزوجه لم يثبت بعد  
 النكاح من ذلك الصلح قبل الشهاده وقد جعل صورته المسوون يعني الورثه لهذه المرأة نصيبا ومؤكد اخر جمع  
 الدين من اسرارهم غير شرط في هذا الصلح نفي لاسمهم وبنوع ما عن صورته الورثه المسوون في نصيبه ولم  
 يبق لما في هذه الورثه من حق ولا دعوى وبم الكتاب وكذا في هذا في الوصي ولكن هذه امور الاحتياط في جانب  
 الزوج والوصي ولكن ترك الاحتياط في جانب الورثه لان الغايب يورث بهذا النكاح فلا يكون له الورثه في دفعها  
 المال حتى يعلم فان مرفعي بن ابن بن بغير امره لا يكون له الرجوع عليه **فك** ان خفف رده الله ولا وجه لهذا  
 فانهم لو شرطوا عند الدفع لزم بكونه على الغايب لم يرد وكان الرجوع عليه باق فلو ادعى الرجوع عليه لم يرد  
 ان يفرضوا الماخذ ارجعته ويؤكد كالم يقضي حصته من الغايب فيقتضي على وجه المتعينة في فتاوى رشيد  
 الدين ادعى الدين في الزوجه عا واخبر من الورثه فانك الوارث فضا على كل من الزوجه وكذا في ورثه رواد ارشد  
 وارتوا مال كثر اذ تركه ادم نحو اهنته فانما من مع هذا الغايب كالات اذا خال زوج ابنته بالغامه  
 في ان ضام من مع حتى لو اخذت منه المهر من الزوج كان للزوج الرجوع على ما ثبت في محذو ذلك الغايب  
 لم يصير كان راب قال اخذت من ابنتي وصفت مهرها كثر انك ارجان والرضا فبقت منك فانما من  
 في مع هذا امر حيث احكم احتيالا لعمى الغايب وقدر في ايضا ادعى على بعض الورثه في مال الميت فضا بهذا  
 الوارثه بعض الورثه غيب فخر الغايب ولم يزل الصلح فان ثبت المتدعي لبيته وادى هذا الوارثه بل الصلح  
 من الزوجه بامر القاضي صلح الصلح ولا اذ في حال نفسه بامر القاضي لم يرجع عليه لانه وفي بامر القاضي في الحج الشرعي  
 ولا يمكن للغايب نقض ذلك والدين اذا ثبت بالبيته وادى واحضر الورثه من قال نفسه لم يزل فضا من الزوجه  
 ولو دفع من الزوجه فضا القاضي كان للغايب لزم لا يجزى ويسترد حصته وتكون من مال نفسه لا يرجع  
 على الغايب لانه لم يثبت الدين بحججه شرعيه وفي قوله جدي يكي ازورده غايب مستحاض ان زن ميت را  
 تخارج كذا ان كان الخراج على الميراث لم يزل نفسه بها للحاضر من جاز ولو كان على بعض الورثه لم يزل نفسه بها  
 السنه كذا في الكل كذا موقوف على ارجان الغايب او فضا القاضي ذكر الفقيه ابو العيث في باب الصلح عن  
 الدور ولا حيز من الميسره وادى في دور ادعى رجل في دعوى وبعض حاض وبعض غايب فضا اي حضر من  
 جميع الدعوى على كل معلوم جاز الصلح لانه صاع عن نفسه وعرضه وانه جاز فلان هذه الامور استرطال  
 يكون نصيب الميراث فلا يجوز امانه بكونه بالورثه موقوفين بذلك او منكرين فان كانوا موقوفين بذلك جاز الصلح  
 وصار نصيب الميراث الصلح ويجوز ان استر في نفسه من ورثه فان كانوا منكرين يتوم الصلح مقام للميراث فان اقام البيته صار

انما قضى ميراثه  
 بغير امره

في اوقات الورثه فثبت  
 او قال الابن فثبت نصيبه

فلو اراد  
 ان يرد

يتم اذا اقام البيته على حق المدعي وان لم يتم بينه فلم يرجع على المدعي في حصته كذا بيانه صاحب على شرط سلامة  
 نصيبه ولم يزل له ذلك فوجه يبدل الصلح وذكره في وصايا المتقي اوصى رجل لوالده امر ان يبيع عبده  
 هذا ويتصدق بثلثه على المسكين فتعل الوصي في ذلك ثم استحق العبد من يد المشتري ورجع بالثمن على الوصي  
 لم يرجع الوصي في مال الميت بشئ وانما يرجع على المسكين الذين يصدق عليهم وذكر بعد هذه المسئلة ما وراثة  
 رجل مات وعليه دين فباع وصيه رقيقه للغايب وقبض المشتري فضا من عنده ومات الرقيق في يد الوصي قبل  
 ان يسله لا المشتري فان المشتري يرجع بالثمن على الوصي ويرجع على الغايب امر الغايب بالبيع لو لم يامر به  
 به لانه باع ولم ولو باع الوصي وقبض المشتري فضا من ثم استحق العبد رجوع المشتري على الوصي ولا يرجع الوصي  
 بالثمن على الغايب لان يكتفي الغايب امره ببيع بان قالوا له ببيع بعد فلان هذا فانه يرجع بالثمن عليهم انهم ما  
 غرقوا الزوجه بكنز الثمن اكثر من دينه فلا يرجع عليه بالثمن من دينه ولو قالوا له ببيع وقبض فلان واقبضنا لا يرجع  
 بالثمن عليهم ولو لم يكن على الميت دين ولكن الوصي باع الرقيق للورثه الجاهل فبهم في جميع هذا الوجه بمنزلة  
 الوفاة فان كانوا اصغارا لم يرجع عليهم لاسخاف بني امروء بالبيع اول ما عرضوا ولو كان القاي هو الذي  
 باع الرقيق للغايب فضا المشتري من عنده ثم استحق الرقيق رجوع المشتري بالثمن على الغايب سواء امره بالقاي  
 ان يبيع لم ادم باذنه ان القاضي اذا باع فكان الوفاة ولو ابيع بالثمن بهم وذكر بعد هذا ما وراثة ما ثبت عليه  
 الف درهم ولم يترك راعيا ابنا والوصي بجبر امر القاضي وقبض المشتري فضا من ثم استحق العبد قال محمد لا يرجع  
 على الغايب في الوصي به وافضل وان كانا غريب احدا ما غايب وراؤه شاهد فخر ان هذا في الوصي صحيح  
 بالثمن عليه لان يبيع لهما وذكر فيه ايضا او على الوصي هذا الميت ولما لم يغير بامر الوفاة وطلبوا  
 دينهم واستعدوا على الوصي وقضاهم الثمن من دينهم ثم استحق العبد من يد المشتري يرجع المشتري بالثمن  
 على الوصي ويرجع الوصي على الوفاة ولو استعدوا على وضاوه في دينهم على القاضي فخر القاضي فضا  
 العبد لم يدينهم ودفع الثمن اليهم بامر القاضي ثم استحق العبد من يد المشتري يرجع المشتري بالثمن على  
 الوفاة وذكره المتقي ايضا رجل مات وادى لثمن فضا الوصي في الوارثه مبرأه وكل من كان في جبه  
 من تركه ابيه واسمه لابن على نفسه انه يقض منه جميع تركه والبر ولم يبق له من تركه والبر فليل ولا كثر الا  
 استنقاه ثم ادعى بعد ذلك ان اتي به الوصي وقال هذه الزوجه من تركه والبر تركه لم اقبلها ولم اقبضها  
 قال فخر على حجة وافضل بينه وافضى به ابايت لثقال فداستوفيت جميع ما ترك والدني من الدين  
 على الناس فبقت كلام ادعى على ابن ان لا يبيع عليه مالا ثم اقبل بيته عليه وافضى بالدين وذكر فيه  
 ان رجل مات فقام رجل بيته انه وصيه وقدم رجلا الي القاضي وادعى عليه للميت مالا فقال للمدعي علم

ما سئل

الوصي

دين

انما قال الوصي

بغيره

ما سئل

له







لاول اكر السالى  
والصوب العاديه

فلو ان  
البار



فهذه المجلد الثامن من الفصول العادية في كتاب الفصول

**الفصل التاسع والعشرون**  
في النعمان والكسل واحكامها وما يتعلق بذلك وما  
يحتاج اليه في معرفتها مما يقتضيه العلاج والحق  
في كتاب الشريعة واحكامه وفيه  
ثلاثة عشر مجلد في  
الشريعة فيه

**الفصل الحادي والثلاثون**  
في بيع المصنوع والمزبور والمشتق والمزبور في  
وفيه ما يتعلق ببيع الزرع والزرع وما يتعلق بذلك وذلك  
بما يتعلق بغيره من النعمان والحق  
وفي كتاب الشريعة واحكامه وفيه  
ثلاثة عشر مجلد في  
الشريعة فيه

**الفصل الثالث والثلاثون**  
في الاطعام وما يتعلق به من النعمان والحق  
فيما يتعلق بالانسان من النعمان والحق  
وفي كتاب الشريعة واحكامه وفيه  
ثلاثة عشر مجلد في  
الشريعة فيه

**الفصل الخامس والثلاثون**  
في ما يتعلق به من النعمان والحق  
فيما يتعلق بالانسان من النعمان والحق  
وفي كتاب الشريعة واحكامه وفيه  
ثلاثة عشر مجلد في  
الشريعة فيه

**الفصل السابع والثلاثون**  
في ما يتعلق به من النعمان والحق  
فيما يتعلق بالانسان من النعمان والحق  
وفي كتاب الشريعة واحكامه وفيه  
ثلاثة عشر مجلد في  
الشريعة فيه

**الفصل التاسع والثلاثون**  
في ما يتعلق به من النعمان والحق  
فيما يتعلق بالانسان من النعمان والحق  
وفي كتاب الشريعة واحكامه وفيه  
ثلاثة عشر مجلد في  
الشريعة فيه



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
**الفصل التاسع والعشرون**

في النفقات النافذة واحكامها وفيما يكون مضمونا بالقبض والحبس وما لا يكون ذكره في الخبرين  
 واذا وقع النكاح فسادا فزق القاضي بينهما ان لم يكن خطبا فلا مهر لها ولا عدة عليها وان دخل  
 به فلهما اقل من المسمى من المثل كان هناك مسمى وان لم تكن مسمى فلهما المثل  
 بالغا ما بلغ ونحو العدة في مختصر القدر في واذا فزق القاضي بين الزوجين في النكاح  
 الفاسد لا يجوز وفي الخيرة واذا فزق القاضي بين الزوجين بحكم النكاح الفاسد وكان ذلك  
 بعد الدخول فلهما المهر الثاني كاملا وعليها عدة مستقبله عندهما وعند مخرج نصف المهر  
 الثاني بلزمت بقية العدة ما دوي وكذا لو كان النكاح الاول صحيحا وبقي المصلحة جالها  
 لم يغل هذا الخلاف وانما حصل الدخول في النكاح الاول فزق القاضي الثاني اذا حصل الثاني سواء  
 كان الاول صحيحا او فاسدا بشرط ان يكون الثاني صحيحا واجمعوا على ان النكاح الثاني لو كان  
 فاسدا وفزق بينهما قبل الدخول في النكاح الثاني لا يجزى امر الثاني واقعة العدة  
 تزوج امرأة على الف درهم وعى منها ودعت منها خمسة قبل الدخول به ثم دخل في الزوج  
 ثم يتبين بعد ذلك ان النكاح بينهما وقع فاسدا تزوج من الزوج الف درهم التي مهر مثلها  
 ام حسمية اجاب بعض ائمة زماننا والنكاح الفاسد بعد الدخول في حق النسب بمنزلة  
 النكاح الصحيح ويعتبر المذون ذلك منه انه جاز في النكاح عندهما وعند مخرج وقت الدخول  
 وعلية القوي لان النكاح الصحيح انما يقام مقام الوطى لانه داخ اليه مستقرا والنكاح الفاسد  
 ليس يداخ اليه فلا يقام مقامه وفي المبسوط النكاح الفاسد اذا لم يكن فيه مسير او نظر لاعم اتمها  
 ولا ابنتها ولا ينفق من تزوج احدية وفي النكاح الصحيح محرم نكاح ارام محرم ونكاح البنت  
 وذكر ارام الزوجه وبغ المبسوط والنكاح الفاسد لا يثبت حرمه اذ صاهره وله ان يتزوج بآنها  
 وابنتها ولزم بكن فزق بينهما وكذلك جاز للمرأة ان تزوج قبل التزويق وهذا كما قبل الجس  
 وذكره في الخيرة والعدة في النكاح الفاسد بعينه من فزق القاضي بينهما عند علمائنا اثنته عشر  
 وذكره في مجموع النوازل والعدة في النكاح الفاسد من افع الوطيات عند فزق عند أبي يوسف  
 من جرح من او عزم احدية على الفزق او فزق القاضي بينهما وفي الخيرة ولكل واحد من الزوجين  
 منع النكاح الفاسد بغير محرم صاحب عند بعض المشايخ وعند بعضهم لم يدخل في ذلك ولا دخل في

تجدد الدخول فلا مهر لها ولا عدة  
 بعد الفلوة والشرع للطي و  
 قلة ولا نفقة في النكاح الفاسد  
 ولا في العدة من تزوج الفاسد واذا  
 صالح عن النفقة في النكاح الفاسد

حتى وصفت عليها العدة ثم تزوجها  
 في العدة لها ما صح لها في طهرها بعد  
 الدخول بها مع ص

محرم الزام محرم وطاع الله  
 في النكاح الفاسد لا يحرم

بر

ليس له الفسخ الا بغيره كان في البيع الفاسد لكل احد حق الفسخ بغير محرم من اهل قبل القبض وليس  
 له ذلك بعد القبض ما ياتيك من بعد ان شاء الله تعالى كذا ذكره في الخيرة وفي فوايد صاحب  
 المحيط والمرأة تسفخ النكاح الفاسد وان كان عند غيره الزوج بغير محرم من اهل قبل القبض  
 بعد الدخول لا يخفى على كل واحد منهما الا صاحبه وانما يخفى القول بان يقول ترك كبركها خلت  
 سبيلك خلت سبيلها كذا ذكره في الخيرة وفي فوايد صاحب المحيط المتأخر في النكاح الفاسد  
 لا يكون الا بالقول سواء كانت قبل او بعد قال طاهر بن محمود صدر اسلام وكان الف في فسخ  
 الدين كان ربه الله يقول ان كان قبل الدخول يكون بتزويج ابدان وليس كان بعد الدخول  
 يكون بالقول وعلم المرأة بالناكر هل هو شرط اختلاف المشايخ فيه والصحيح انه ليس بشرط في النكاح  
 الصحيح اذا طلق امرأة من غير علمها وذكر في العدة فلو انكر نكاحها وقال لها اذهبي وتزوجي يكون شاذ  
 ولوم بقول اذهبي وتزوجي لا يكون مشاركة بمحرم النكاح وانما طلقها في النكاح الفاسد هل يكون شاذ  
 القاضي امام صدر اسلام في باب نكاح العيب من المبسوط الطلاق في الفاسد متاخر وانما طلق  
 للنكاح ولا يقع موضع الطلاق وذكره في سنن الطحاوي العبد اذا تزوج بغير اذن مولاه فبطلت الزيجة  
 المولى طلقها في مشاركة وفي فوايد صدر اسلام طاهر بن محمود الطلاق في النكاح الفاسد متاخر في  
 ينتص عد الطلاق ولعله اذ ذكره في مجموع النوازل في نكاح فاسد امر بدست زن نهاد في الكر  
 توابنم باي خود كند كن فخرها وطلعت نفسها بحكم اسلام هل يكون شاذ كانت واقعة القوي  
 فلو قيل يكون فله وجه وهو الظاهر ولو قيل لا يصح المتأخر فلا وجه ايضا لان الطلاق في النكاح الفاسد  
 فسخ ومشارك وتعلق الفسخ بالشرط لا بغيره لو قال لها طلقني فطلعت يكون شاذ لان هذا غير  
 متعلق بشرط فيكون وجوبا بالفسخ من جهة اسماها على الطلاق بالاضرب فيكون تعليق الفسخ بشرط  
 وذكره في مجموع النوازل تزوج امرأة نكاحا فاسدا ووطئها فخلت منه ثم ولدت فان فارقتها قبل  
 الولادة انتقضت عدها بالولادة وان فارقتها بعد الولادة فعليه العدة بعد الولادة وفي الخيرة  
 اذا تزوج نكاحا فاسدا وخلها وجأت بولد وانكر الزوج الدخول فعلى جنيته وانما ان  
 في رواية قال بيننا نسب ووجه المهر العدة وفي رواية قال لا يثبت النسب الا بالمهر والعدة  
 وهو قول من هو ان لم يخل بالولادة وفي فوايد صاحب المحيط ربه الله اذا جامع منكوحة نكاحا  
 فاستا في الذبح لا يخل للمهر والحد والعدة وفي رواية اذا وقع امره بالزواج بسبب المصاهرة  
 فانه لا يرتفع النكاح اصله بل ينشئ بينهما بعدة على حد الف حتى لا يخل في تزويج آخر الا بعد التاخير

في نكاح الفاسد  
 كانه جانب الزوج والمشاركة

الدخول

النكاح

احد الزوجين لا يملك النكاح

اذ جامع منكوحة  
 في الذبح







ابى حنيفة وابو يوسف في النجعة يوم النجعة وكذلك المنبوض على سبيل الشراء والغيب في فساد  
 ايضا اشترى واذا اشترا فاسدا ونقصه فخرت عنده فاما فاقح فخاصه البائع انما في نقض  
 عليه الذي يوم النجعة كان للمنفعة لئلا يخذل من المشتري بذلك النجعة وفيه ايضا وفي البيع الذي  
 للبائع ليس يرد البائع ما لم يوجد ما يبطل حق النجعة ولا يبطل حق النجعة بالاجاز ولا يثبت المشتري  
 لان الملك انما يثبت بقتل وارث المشتري ويقوم الوارث مقام المشتري وما وجد الحق البور  
 وفي توكيد جدي رحمه الله في البيع انما اذا مات بين البائع والراية كاسترداد مردية  
 المشتري وكذلك لو مات البائع يثبت لودته وراية الاسترداد منه وفي الدخلة المشتري شراء  
 فاسدا اذا انقضى في المشتري ينقضه ويبطل حق البائع في الاسترداد ولو كان نفعه فاجمل  
 النجعة والنقص بعد بئونة كالبائع والبيع والرهن فاسد لا يجل في فسادا وشبهة الرهانة  
 والشك فانه لا يبطل ان حق البائع في الاسترداد ولو كان البائع في الاسترداد فاسدا  
 اذا اشترى ارتقا اخذ حتى يدرك الزرع لان الاجارة انما تنقضي بالعدول اذ لم يكن حق الغير  
 اما اذا تعاقب حق الغير فلا يكون سبيل من ينقذه ذكره العبد اشترى واذا اشترا فاسدا  
 او حتى فاجد ثم وجد به عيبا له ان يفسخ اجارة ويرد بالعيب وبسبب الفد وورهن  
 وجد به عيب ليس له من يفسخه لان الرهن مالا ينقذه بالاجارة وفي فساد في حق ولد ابي  
 المشتري شراء فاسدا انما يفسخ القارب واقام البينة فله ان لا يبطل بفساد البائع لئلا يرد  
 صدق البائع في ذلك بطل حق النجعة وينقض للبائع وجب هذا في الاجماع في باب البيع الذي ينقص  
 واشترى شراء فاسدا اذا لم يجد ما يبطل حق النجعة ولا يثبت هذا الوارث بريد من المشتري  
 شراء فاسدا اذا مات يرد البائع من وريته ولو مات البائع كان لورثته لئلا يردوا من المشتري  
 وتكون المشتري واذا اشترى به المشتري بطل حق النجعة عند أبي حنيفة وابو يوسف راجع عند محمد  
 لا يبطل ثم في كل موضع تعذر على البائع فسخ البيع واستردا البائع يثبت فاسدا انما يمان ذلك  
 الرهن او رجع في الدية او في الحائز او في بدل الخيانة او رد البيع على المشتري بالعيب بعد النقص  
 كان للبائع حق الاسترداد اذا لم يكن النقص في حق المشتري بالنجعة لان النقص زال في كل  
 وجه في حقهم وفي حق الثالث فلو كان هذه العقود لم تؤخذ حتى لو زال النقص سبب هو عند محمد  
 في حق الثالث ان كان الرد بالعيب بعد النقص ما لم يرضى لا يثبت للبائع حق الاسترداد ويجوز في حق  
 المشتري كانه اشترا فاسدا وهذه احكام لا يفسخ على بالنجعة اما اذا فسخ على بالنجعة لا يثبت للبائع حق الاسترداد

بغية  
 فبصرف سقوط الاسترداد  
 البائع  
 شراء في صدق او قضا ولا يبرأ  
 من غيره كانه لا يبرأ  
 وينقص الاجارة ولو رجع الآخر  
 لم يكن للبائع

بالنقطة  
 فيها

في الوجوه كلها وتوقف المشتري شراء فاسدا او جعله سجد لا يبطل حق النجعة ما لم يبين فاذ انما يجل  
 في قول أبي حنيفة رحمه الله وفرض الاجازة بين البائع والراية وذكر في المحاميل من شرط العاوي والمزاد في البيع  
 انما يفسد النجعة حق النجعة الا زيادة متصلة غير متولدة كالصنع والنجاسة ولست السويق لئلا  
 بالفساد كما البائع والراية ربيع امد عند أبي حنيفة ويجري فيه النجعة لا ينقطع حق البائع كما لو اراد المشتري  
 عن سكره يجرى فيه النجعة بالاجماع وعندنا لا يجرى فيه النجعة للبائع لئلا يفسد الاجازة وذكر  
 في سنج الطوبى الكبير اذا كانت الزيادة متصلة متولدة من اصل كالكبر والجنون والاحمال فانه لا يفسد  
 الرد والنجعة كالعيب كانه متصلة غير متولدة كالصنع ولست السويق او كان فورا فمقطوعا  
 او قطع فخر له او خرا فنجح او امة ففعلت او حطت وطهي انقطع حق البائع ونقصه على البينة وفي  
 قبته يوم النجعة لئلا يرد البائع من وريته البقية والمثل لئلا يرد من وريته كالمثال ولزكات متصلة  
 متولدة من اصل كالبولود والتمور والارز والعسل البائع النجعة ولو كانت هذه الزوايد في المشتري  
 لا يفسد على كروايد العيب ولو اشترى المشتري هذه الزوايد فانه يفسد على المشتري فلو كان البائع  
 والزوايد فانه فلهما يفسد لئلا يرد الزوايد وفيه البيع وقت النجعة كانت متصلة غير متولدة  
 كالقبة والعدو والكتب فلهما يفسد لئلا يرد البائع مع هذه الزوايد ولا يفسد له ولو كانت في المشتري  
 فلا يفسد على كروايد اذا اشترى المشتري هذه الزوايد فانه يفسد على المشتري فلو كان البائع  
 العيب اذا كانت متصلة غير متولدة اذا اشترى المشتري هذه الزوايد فانه يفسد على المشتري فلو كان البائع  
 نفر على المشتري ضمان البائع والزوايد للمشتري بخلاف المتولدة منه كما يفرق في العيب هذا  
 حكم الزيادة واما حكم النقصان فان انقص البائع في يد المشتري بانه سحابة كان للبائع لئلا يرد البائع  
 مع ان النقصان وكذلك كان النقصان بفعل المشتري او بفعل البائع وان كان بفعل البائع  
 صادر من احدى لولا ذلك عند المشتري ولم يوجد منه جبر على البائع هلك على البائع وان كان بفعل  
 الاجنبى فالبائع بالخيار لئلا يفسد المشتري والمشتري جبر على البائع وفرضه انما يبيع الاجنبى  
 وهو لا يبرح على المشتري كالعيب هذه الجملة في بيع سني الطوبى وفي الهدية وليس يبيع  
 في البيع الفاسد لئلا يفسد البائع حتى يرد البائع ان البائع متابع في بيعه محبوس كالهرة فان مات  
 البائع فالمشتري احمق حتى يتوفى الميراث فانه يبيع في حبه فلهذا اعل وروى عنه فانه كالهرة  
 ثم كانت دراهم النجعة فانه يبيعها لئلا يفسد البائع الفاسد وهو لا يفسد في النجعة هو  
 رواية كتاب الصرف وفي رواية لوي لا يبيع في الاجازة البائع ولو كانت مستهلكة اخذ منها

الزوايد في البيع  
 هل يفسد البائع

النقطة 2  
 من البيع

فان المشتراة في البيع  
 كالهرة او الزوايد او الدار



وفي كتاب فاضي خان رجل اشترى من رجل ثوبا فاستأجره فاستأجره فاستأجره فاستأجره  
 ان يحبس البعير لا يستأجره ما كان له عليه ذلك الواجب للدين من رتب الدين اجارة فاستأجره فاستأجره  
 جازوا او لا جازوا جازوا ثم انسخ البعير بغيره بوجه كان للمشتري ان يحبس البعير حتى يمتدح الدين  
 الذي كان له على البائع وثم هذا بطلان باب البعير الفاسد والعقود من بيعه اجماع وخيار  
 المروية والغيب فعل ثبت في البيع الفاسد ذكرنا في كتاب الجارات انما يمتدح دينه  
 فتأدي ظمير الدين اذا اشترى بغيره فاستأجره فاستأجره فاستأجره فاستأجره  
 المشتري بنفسه لم يخرج فذلك المأمور كما لا يلزم انما يمتدح دينه فاستأجره فاستأجره فاستأجره  
 فقد طلب ان يسلط على البعير اذا اذن البائع بامر صا والمشتري فاقبضه فاستأجره فاستأجره  
 لان البائع سلطه فاستأجره فاستأجره فاستأجره فاستأجره فاستأجره فاستأجره  
 ايضا وعلى هذا اذا اشترى بغيره فاستأجره فاستأجره فاستأجره فاستأجره فاستأجره  
 بغيره فاستأجره فاستأجره فاستأجره فاستأجره فاستأجره فاستأجره فاستأجره  
 للبائع قبل البعير اعني على فاعترف البائع عنه كان العتق عن البائع دون المشتري وكذلك لو اشترى  
 حظه فاستأجره فاستأجره فاستأجره فاستأجره فاستأجره فاستأجره فاستأجره  
 فاستأجره فاستأجره فاستأجره فاستأجره فاستأجره فاستأجره فاستأجره  
 ولو اشترى بغيره فاستأجره فاستأجره فاستأجره فاستأجره فاستأجره فاستأجره  
 ولا شيء المشتري لا ينافي البعير فاستأجره فاستأجره فاستأجره فاستأجره فاستأجره  
 فاستأجره فاستأجره فاستأجره فاستأجره فاستأجره فاستأجره فاستأجره  
 ويطلب مثل وفي العدة باع عبده بغيره فاستأجره فاستأجره فاستأجره فاستأجره  
 العتقة ولو كان ابراءه من الغلام فاستأجره فاستأجره فاستأجره فاستأجره  
 هذا البعير فاستأجره فاستأجره فاستأجره فاستأجره فاستأجره فاستأجره فاستأجره  
 الملك وتلك هذه الابرار المصنوع من الفاضل من البعير فاستأجره فاستأجره فاستأجره  
 المصنوع من ذلك فاستأجره فاستأجره فاستأجره فاستأجره فاستأجره فاستأجره  
 المشتري فاستأجره فاستأجره فاستأجره فاستأجره فاستأجره فاستأجره فاستأجره  
 المبدل وكل واحد منهما بملك فاستأجره فاستأجره فاستأجره فاستأجره فاستأجره  
 العتق بشرط منعه من احواله فاستأجره فاستأجره فاستأجره فاستأجره فاستأجره

ضد الرواية واللسان  
 بل ثبوتها في السجلات  
 ملكا لما مورثا لا يملكه الا امر  
 بنفسه

ان يفسخ بحضرة صاحبه وليس للآخر فسخ ودور فاضي خان في فساد في البيع الفاسد قبل القبض كل  
 واحد منهما يتفرع بالفسخ بحضرة صاحبه وبعد القبض لم يكن الفسخ في طلب العتق فلا يتقبل  
 جازوا او لا جازوا جازوا ثم انسخ البعير بغيره بوجه كان للمشتري ان يحبس البعير حتى يمتدح الدين  
 الذي كان له على البائع وثم هذا بطلان باب البعير الفاسد والعقود من بيعه اجماع وخيار  
 المروية والغيب فعل ثبت في البيع الفاسد ذكرنا في كتاب الجارات انما يمتدح دينه  
 فتأدي ظمير الدين اذا اشترى بغيره فاستأجره فاستأجره فاستأجره فاستأجره  
 المشتري بنفسه لم يخرج فذلك المأمور كما لا يلزم انما يمتدح دينه فاستأجره فاستأجره فاستأجره  
 فقد طلب ان يسلط على البعير اذا اذن البائع بامر صا والمشتري فاقبضه فاستأجره فاستأجره  
 لان البائع سلطه فاستأجره فاستأجره فاستأجره فاستأجره فاستأجره فاستأجره  
 ايضا وعلى هذا اذا اشترى بغيره فاستأجره فاستأجره فاستأجره فاستأجره فاستأجره  
 بغيره فاستأجره فاستأجره فاستأجره فاستأجره فاستأجره فاستأجره فاستأجره  
 للبائع قبل البعير اعني على فاعترف البائع عنه كان العتق عن البائع دون المشتري وكذلك لو اشترى  
 حظه فاستأجره فاستأجره فاستأجره فاستأجره فاستأجره فاستأجره فاستأجره  
 فاستأجره فاستأجره فاستأجره فاستأجره فاستأجره فاستأجره فاستأجره  
 ولو اشترى بغيره فاستأجره فاستأجره فاستأجره فاستأجره فاستأجره فاستأجره  
 ولا شيء المشتري لا ينافي البعير فاستأجره فاستأجره فاستأجره فاستأجره فاستأجره  
 فاستأجره فاستأجره فاستأجره فاستأجره فاستأجره فاستأجره فاستأجره  
 ويطلب مثل وفي العدة باع عبده بغيره فاستأجره فاستأجره فاستأجره فاستأجره  
 العتقة ولو كان ابراءه من الغلام فاستأجره فاستأجره فاستأجره فاستأجره  
 هذا البعير فاستأجره فاستأجره فاستأجره فاستأجره فاستأجره فاستأجره فاستأجره  
 الملك وتلك هذه الابرار المصنوع من الفاضل من البعير فاستأجره فاستأجره فاستأجره  
 المصنوع من ذلك فاستأجره فاستأجره فاستأجره فاستأجره فاستأجره فاستأجره  
 المشتري فاستأجره فاستأجره فاستأجره فاستأجره فاستأجره فاستأجره فاستأجره  
 المبدل وكل واحد منهما بملك فاستأجره فاستأجره فاستأجره فاستأجره فاستأجره  
 العتق بشرط منعه من احواله فاستأجره فاستأجره فاستأجره فاستأجره فاستأجره

داني يوسف

عليه

او

قال



فتحت ما لم ينفذ البائع العبد فاذا قبض بغيره فمضى في ثواب قاضي خان اشترى بواحدة فاستأ  
 ونفسه وقطع فبقا ولم يخط حتى اودع البائع فذلك من المشتري نقصان القطع ولا يفر فيه  
 النوب لانه لما اودع البائع فقد رد على البائع فاذا نقصان القطع لان الرد يحكم في العبد  
 منحي فاذا وصل الى البائع باق في وجه وصل بغيره من المحق قبل وهذا يدل على ان البيع يتبع فاستأ  
 اذا استقر بد المشتري لا يبطل حق الرد لانه ذكر في هذه المسألة وفادود بعد القطع ان الرد حكم  
 الف ومضى ولو كان النقصان مائتا عن الرد لا يكون مضي الرد بعد النقصان وفي فتاواه  
 ايضا في فصل ما خرجت عن الضمان في البيع الثاني بد المشتري سراً فاستأ اذا جاء بالمبيع الى  
 بايعه فلم يقبل فاعاد المشتري الى منزله فذلك لا يفر **وذكر** كان وضع يده في البائع او الغائب  
 يترك الغصب منه فلم يقبل فاعاد المشتري الى منزله فذلك كان مائتا في البيع الثاني والعقد  
 بعضهم لمكان في البيع فواتا غير مختلف فاجاب ذلك في كل مكان مختلف فاجاب الى البائع  
 فلم يقبل البائع فاعاد الى منزله فذلك لا يفر من الضمان واما ان يترك في الوجهين اذا وضعت  
 يده فلم يقبل فذهب الى منزله فذلك فانه يكون مائتا لانه صار غاصبا غصبا ابتداء وهذا لان بالوضع  
 يترك في البائع والمغصب منه ثم الرد وان لم يقبل فاعاد فذلك لانه لم يترك غصبا ثانيا  
 بخلاف ما اذا جاء به ولم يضع يده لانه لم يتم درأيب في بعض الكتب ذكرنا الزيادة اذا اشتراها  
 وجعل من غرض اليد بعيد وسم العبد اليه ثم قام المشتري باليد فاضا لئنه يده او صديقه او سراً  
 او ودية او غصب او ما استند ذلك فليس على العبد سبيل لان في دفعه لم ينفذ مني بل يحتمل السرا  
 والحق بجهة يبيع من جميع المحقق وان اوقع الموضع بجهة لغوي في هذه النقص بجهة السرا  
 فلا يكون له على العبد سبيل او رد هذه المسألة ليس للمشتري اذا وصل الى المشتري بغيره وصور  
 بجهة السرا وصل اليه من جميع البائع او من جميع بغيره وما ذكرنا الزيادة بخالف المذكور في الاصل  
 فقد ذكرنا الاصل في مواضع لم ينفذ مني بجهة اذا وصل الى المشتري بجهة لغوي او بغيره او بجهة  
 اذا وصل اليه من جميع المشتري على ما اذا وصل اليه من جميع بغيره فافان قال المشتري سراً فاستأ  
 اذا وهب المشتري البائع او غصبه به بغيره وسم اليه لا يفر البنية للبائع ولو كان باعاً ودهم من غير  
 ثم ان ذلك الرجل وهب من البائع ما اودع في بغيره بجهة لا يفر البنية عن المشتري لم يفر البنية واصل الى  
 البائع باي جهة المسخ لما وصل اليه من جميع لغوي وكذا ذكرنا اصل العبد ان اذا كان غنيا ودهم  
 المرافض الذي لم يملكه قبل ان يرضى لا يرجع عليه شيء ولو كانت دهنه الضمان من رجل وسم اليه من

عند

المشتري لو كان له اذ جاء  
 بالمسوق الى بايعه فاعاد  
 الى منزله فذلك

من يترك في البائع والمغصب منه ثم الرد وان لم يقبل فاعاد فذلك لانه لم يترك غصبا ثانيا

وسم اليه

ذكر

ذلك الرجل وهب من الزوج ثم طلبها قبل الدخول كان للزوج ان يرجع عليها بنصف قيمته العين  
 لم يعتبر العجز واصل اليه باي جهة المسخ اليه بجهة اخي كذا بخط الاستر ويني وفي نوادر صدر الامام ط  
 بن محمود اذا باع بيتاً صحبها ثم البائع باعها ثانياً من المشتري يتبعها سداً بنفسه البيع الاول لان  
 البيع الثاني سداً على الصحيح في حق الاحكام ولو كان الثاني صحباً بنفسه الاول بالثاني كذا قال  
 الصدر الكبير من الدين ونفس هذه المسألة رواية في نسخة واحدة واقعة التوثيق لرجل  
 اذا باع المتاجر من المتاجر يتبعها سداً هل ينفذ ارجان قال رحمه الله ان ينفذ  
 الا ان يترك البيع لو كان صحباً بنفسه ارجان فكذا اذا كان سداً ذكرنا في العلم صدر الامام  
 في باب البيع الثاني سداً من راجل اذا باع الى الكفاد والدباس فيد البيع فلو لم يترك المشتري سقط  
 الاصل قبل بيعه وان الكفاد والدباس انقلب جازاً عند اخلافه لفرجه احد وهو قول ان يني  
 فاجمعوا على انه لو باع عبداً بالف درهم وطل من ربحه ثم ابطلا الخ لا يجوز له ان يترك البيع  
 الثاني من العبد رجل غصب عبداً قيمته الف درهم ثم ازداد قيمته حتى بلغ الفين اشتراه  
 الغاصب يتبعه سداً فان وصل العبد الى الغاصب بعد ان فعله القات وان لم يصل اليه  
 حتى مات فعليه ان يرمي ان الزيادة في الغصب بمنزلة الوديعة وذكرنا يبيع الجاهل في  
 الفتاوى في سائل المشتري اشترى جدياً يتبعه سداً ونفسه ثم لم يترك البائع باع من غير ثم قال البائع  
 للمشتري الثاني بعث منك قبل ان قبض من سداً وقيل من سداً وعقد وقال المشتري الثاني لا  
 بل بعد ذلك قال قول المشتري ولا يفر البائع وقبض المشتري الثاني نقص البيع الاول  
**ذكر** في الهدية ارجان بغيره الشروط كما في البيع الثاني لانه لا يترك البائع  
 قال ونفسه **ذكر** في التجريد البراءة في كل حال تترك في البيع ثانياً ارجان وفي المعتقد  
 سواء كانت اجمالية في ارجاء او في الدرة او في العمل المشهور عليه والتواضع ارجان السادة ارجان  
 لا يجوز به المشتري كذا ذكرنا مختص الغدور **ذكر** قاضي خان والقاضي طبر الدين رحمهما الله في فتاواه  
 من قدرت ارجان في جميع صور ارجان السادة ان كان الف بطلان المسخ لا يجوز له عدم  
 التسمية بحب ارجان بل ما بلغه هذا الواسع واذا اوحا ثانياً درهم على ان يتركها المشتري  
 كان على المشتري ارجان بل ما بلغه ثانياً درهم على المشتري صارت المدة من ارجان بغيره  
 وتكون في الاجارة بحكم شرط فاسيد ونحن مع كثر المشتري معلوماً بحب ارجان لا يجوز  
 به المشتري **ذكر** في العقوب لو استأجر داراً بعين وسكن الدار ولم يدفع الفرض حتى هلك بده

معه

فاوصل

شيء

رجله

سداً

اليه

ممنوع اذا كان الغاصب  
 الى الجاهل بغيره

كل صالة تترك في البيع  
 تترك في الاجارة  
 في مسخ  
 ارجان

سنة

الاجر







والمراد من الحضرة  
العلم لا النفس المحضرة

اذا استأجر شاة فله ربحه من ثمنها  
في العقد شهر واحد

فاطمیہ

كل من له يدان يثبت خياله عند تمام الشهر اذا لم يكن له في الشهر الثاني مجالا حتى لو كانت مجالا بان  
عجل اجرة ثلثة اشهر لا يكون لاحد ما ولا في النسخ بقدر ما يحل ويكثر الاستعمال منه والقبول من صاحبه  
وثلاثة العقد في الشهر الثاني والثالث ان لم يكن من النجاشي قبل مذكورة شروط الحكم فينظر فيه  
في فساد في طهر الدين التجاري اذا سقط الاحتياط من الدرر المستاجرة ان كان بغير استئجار فلان  
النسخ والافلام اذا فسح انما ينسخ محضه آخر دون غبنه وفي فواتر صاحب المحبط اذا بين ان  
الاجارة ونفقت فاسدة بل بغير اجرة بردها فبفساد الحال قال لا يؤمر حتى يفسخ وفي راجارة  
الطوبى له اذا غنم رجل مال راجان بامر راجون من بين لمر راجان ونفقت فاسدة ان في صاحب المحبط  
انه لا يبيع هذه الثمن لانه التزم المال الذي سيجب بعد الفسخ وهنا لا يجب على راجان المال سيب راجارة  
بل يكون راجارة على راجون معقوب لان الغنم من راجان الفاسدة معقوب في يد راجان بالقبض بالعدا  
للقلة ما تناولت هذه المال فلا يبيع هذه الثمن وكذلك البيع الفاسد بل يجب على الغنم عند الدلائل  
وقال التام في الامام في الدين يبيع هذه الثمن لان راجان وان دفعت فاسدة الا انه من التنبيل مال  
الاجارة في هذه راجارة فانفقت الى هذا المال ففسخ وان كانت راجارة صحيحة مع الغنم اذا غنم  
بعد انفس راجان لا قبل انفسه اذ ان ذلك ملك راجارة اجمالا حتى لا يستاجر اذا البراد راجارة على مال راجارة  
قبل انفسه لا يبيع واذا كان ملكا لرجل الثمن به يبيى **دورة** المشتري ان يبيع هذا الثمن ولم ينفق لما بعد  
الانفس **وقد ذكرنا** قبل هذا ان المستاجر اجارة فاسدة حتى جبر المستاجر لاستيفاء راجارة الحجة  
واذا مات راجون احق بثمان من سائر الوفاة **ودورة** لوفاء بالبيع الفاسد والعقد في مبيع اجماع  
فما استاجر عتبا لخدمته منه امانة ورطل مخرج وفض العبد وعجل اجرة ثم نفقت اجرة العبد على العتق  
له ذلك وللمستاجر حتى جبر العبد لاستيفاء راجارة فلو مات العبد في يده يموت امانة لانه بطل الفسخ  
فقد سار به لا ما كان والمستاجر به المستاجر لانه فكذا هذه الوفاة راجون فالتسار احق بالعبد  
حتى يبنو في منه راجون لان له يدا مضمونة على المحقق قال ولو كانت راجارة فاسدة بدين كان للمستاجر  
على راجون وان لم يملك له ليس له حتى اجبر على اكمال جميع الوفاة راجون وهو احق من سائر الوفاة  
**ودورة** الباب ايضا في البيع الفاسد فقال ولو كان رجل على رجل الف درهم فاشترى منه بذلك  
الدين عتبا يتيقفا فاسدا وفضم اليه لم يفسخ البيع ليس له ثبوت بحبس العبد حتى يبنو في ملك  
البايع في الدين لان الدين ما وجب بقبضه العتق وحسب للفسخ بل كان واجبا بسبب الوفاة فلا يكون  
له حتى جبر لاستيفاء الدين فلو مات البايع وبنو دين كثيرة لا يكون المستاجر احق من سائر الوفاة

ولا يكون احدكم مسلماً الى غيره  
فمن كان الغنى كافاً فليعز به



لانه لا اختصص له لان البيع ان كان في يده ومثاله لكنها ليست بيد مستحقه شرعا ولو كان البيع  
جائزا او المثلح لا كان له حق جبر البيع لا استرداد المثلح ولو كانت البايح كان هو الحق في جبر  
الفرق بين البيع العجيج وحصل الفسخ بعد قبض البايح المثلح وكان للمزري حق جبر  
البيع لا استرداد المثلح وفي البيع القاسم حصل الفسخ قبل البايح المثلح فلا يكون ذلك **بيانه**  
هو ان متى باع العبد باطلا من الدين يتعاقب محققا فقد وقع البيع بنيل ذلك الدين لا بعينه والبيع العجيج  
يوجب الملك بنفس العقد فقد ملك البايح في ذمة المزري بنيل الدين على فلتقيا فحقا  
فصا وفاضل للزمن بحكم المفاضة فاما البيع القاسم فلا يملك البايح شيئا في ذمة المزري فلا يعبر  
قايضا للمزني بحكم المفاضة فكذا **كذلك** هذا الباب ايضا بعد **قوله** الرهن فقال ولو ان رجلا اخذ  
رجل رهنا كان رهن من نصف دار سابقا او نصف عبده على ان يفرض هذا الرهن الف درهم ففسخ  
الرهن واعطاه الف فاستهلك الغرم للمال ثم نفقض الرهن الرهن بحكم الف وفسخ من ان يجلس  
حتى يستوفي الدين الذي رهن به لان المثلح انما استنداد بالدين بنيل الدين الذي اقرضه  
فلما كان له حق الجبر استبقا به كافي ابيع وكان الرهن العجيج اذا تعاقب الرهن فلو هلك الرهن بعد  
المثلح بعد الفسخ لا فاقل من قيمته ومن الدين لان بطلان الرهن يطل الفسخ ففاد الامر لما كان والرهون  
كان معقوبا بالاقول من قيمته ومن الدين فكذا هذا وكومات الرهن وعلمه من ثبوت فانه من حق  
به من سائر الفواحق حتى يستوفي دينه لان له على المثلح ما استحقه على ما ذكرنا **قوله** اذا كان  
الرهن القاسم بنيل الدين فلو كان الرهن يدين بغيره كان على الرهن قبل ذلك والمثلح بالدين  
لمزني حتى جبر الرهن حتى يستوفي الدين كافي الرهن الجائز يدين بغيره فلهذا اذا تعاقب الرهن لا يكون  
لمزني حتى الجبر لاستبقا الدين والجماع بينهما انما استنداد فذلك لا بد من بطلان هذا المال فلا يكون  
الجبر استبقا ما وجب بحكمه لغوي **قوله** فان مات الرهن وعلمه دينه كثر كان هو اسوة للفرق لانه  
ليست على المثلح مستحقه على امر **قوله** ودوره بذكر مدبرا او لم ولد كان للرهن من باخذ ذلك  
الرهن في الرهن حيث لان رهنه باطل فلو لم يمتد له فاسد غير باطل وذكره المحسب كل  
حكم الرهن الصحيح هو الحكم الرهن الذي يبدى حكمه اذ كان الجماع وسنجد انه يدين وذكره المحسب  
ان المتبوع بحكم الرهن انما لا يتعلق بالعمان والقبول بحكم الرهن الباطل لا يتعلق بالعمان  
اصلا بالاجماع وفي كذا العدة في بيان الفرق بين الرهن القاسم والرهن العجيج في الاستدراج  
ان ينقضه كاي بيع القاسم ولو كانت يد المثلح انما تدين عند الرهن في الجماع ما يدان انه كاي رهن

قضى

قاسدا

بملكه

لا يكون للرهن من قبل الجبر  
الدين وهذه المثلح

ثبت

بملكه

الجائز

الحاظر المثلح عن اي يوسف رهن من آخر هذا فبما ان كان بالحق على المثلح من قبله للفضل فانه  
رهن فاسد ذكره في لقا الفصل الثالث من رهن المحسب والقاسم من الرهن ما يكون مستقدا  
لكن يوسف الفد كالتاسد من السبع وسرط انعقاد الرهن من يدين الرهن حارا او مقابلا  
بمعقود فحق كل موضع كان الرهن حارا او مقابلا بمعقود كانه فقد بعض شرائط الجواز  
ينعقد الرهن بوجود شرط انعقاد لكن بعض الفد لا ينعقد بشرط الجواز في كل موضع لم  
يكن الرهن حارا او لم يكن المقابل بمعقودا فلهذا اختلف حكم الرهن العجيج حتى يملك الاقل  
من قيمته ومن الدين حتى لو اشترى خلافا ما بالدين رهنه من غير ان يدين او اشترى من مذبح  
واعطاه بالدين رهنه من غير ان يدين فانه يملك معقودا ولو اشترى من غير ان يدين فانه يملك  
ان حارا او استهلك من مذبحه لان رهنه واعطاه بغيره رهنه من غير ان يدين فانه يملك  
فانه يقوم كالف من قيمته الرهن وما رهنه **قوله** ولو اشترى من غير ان يدين فانه يملك  
بملكه مائة **قوله** ومن فداه في فسخه فان **قوله** ولو اشترى من غير ان يدين فانه يملك  
حق الا يفسد الرهن شيئا لانه رهن باطل فاسد في فسخه الدين الذي اقرضه من قبله  
بحر وملك الرهن لا يتعلق بالعمان بملكه وهذا الرهن باطل ويكن امانة عنده ولو لم يمتد له الرهن  
فان هلك لم يكن للحال واحد منهما على الآخر في هذه الحكم اذا كان الرهن مستقدا والرهن حارا فانه  
على الرهن ان يدين وليس للرهن شي ولو كانا كافرين قال يوسف فيهما بينهما ويقتل بغيره  
او يدين من اشترى ويملك باقره لملكه **قوله** ايضا والرهن من اشترى من السلم او ذى او غير  
الحزب باطل **قوله** ايضا لو اشترى شيئا بدينه واعطى به رهنه كان باطلا لانه لا يتعلق بالدين  
ملكه في الذمة والرهن في مضاف الى ما في الذمة ذكرنا في طهر الدين من فداه وذكرنا في السلام فانه  
زاد الرهن بالعمان باطل معقود كانت الامانة او غير معقود **قوله** وان اشترى من السلم او ذى او غير  
بطلان اوجه **قوله** الرهن بغير امانة كالمذبح وكل شيء هو امانة فانه باطل ولو هلك يدين قبل الجبر  
بملك امانة ولو هلك بعد الجبر يدين معقودا **قوله** ايضا الرهن بغير امانة معقود بطلان  
وانه صحيح فان هلك الرهن يدين قبل استرداد البايح من قبله للفضل ويقيم كالف من قيمته وما  
رهنه وسرط الجبر ولو هلك البايح قبل الرد فبالرهن الجبر الرهن بغيره رهنه واذا هلك الرهن  
قبل استبقا العمان صار مستقدا للعمان اذا كان في فسخه **قوله** الثالث الرهن بغير  
في معقود بغيره كاي بيع في يد البايح وانما لا يجوز في ذمة المزني كتاب الفرق بين الرهن العجيج والبيع

قال

رهنه

مضمونا

لا ينعقد الرهن اصلا  
بكذا ذكره المحسب وذكره  
الجماع ولو كانه للرهن المقابلا

ولو اشترى من غير ان يدين  
الرهن فانه يدين في فسخه  
الدين فانه يدين في فسخه

الرهن العجيج لا ينعقد على السلم او ذى

قال



اعطى الله النفس النقي  
وبالدرك ما طهر

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

الحكماء والسياسة  
فانما كنهم

المطلوب ٤

التعليق في العهد العثماني  
في الفاسدة لا

افلا وهب لذي ذمهم وحقهم  
يرجع في الفقه الفاسد دونه  
على كلهما

فمن هذا الكتاب على

اصطلاح مشترک دانشمندان

المال فقير بحدوده كرامة  
البيع بالبحر



انہ

کرباسها یک تن بقیه میسازد و بعضی  
آه دیگه سفری دور و دور  
اصولت می بیند میکند ص ۴۸

قاری ص

من الاول يكون

06

والا فرم



استر كافي المزج الدابة على المزج بينهما نصفان فسد على ذكرنا ومن دفع دابة  
للاخر لبيع على البراء الطعام على المزج بينهما كانت فاسدة بمنزلة الشرط بالعود ومن اذا  
فسدت كان المزج لصاحب البراء الطعام ولصاحب الدابة اجملا ولو اخطى بزر الفلين  
رجلا بقوم عليه وبعثه بالادراف على المزج يحصل بينهما مقام علم بذلك حتى اذن الفلين  
لرب البراء وللهي فقام علم قيمة الادراف واجتمعت على صاحب البراء وعلى هذا اذا دفع البقرة الى  
ابن بالعلف ليكن اكدت بينهما تغليب فاعلم ان صاحب البقرة وذلك اهل منزل  
الغلف الذي علمه واجتمعت فقام علمه وعلى هذا اذا دفع دابة الى ثوب العلف ليكن اكدت  
بينهما تغليب **الحكم** في ذلك ان يبيع نصف البقرة واخرها من ذلك الرجل بمعلوم  
حتى يبيع حصة بينهما فيكون اكدت بينهما على الشرط **قوله** في فساد في طهر الدين  
انه قد ذكر السيد اهل ناصح الدين رحمه الله ولعن قاتله ولعن كل من قتل من قتل في شرطه كما  
في الفوائد عن شيخ الاسلام اني ارجو ان يستغنى اذا دفع بقرته بينهم سود وهو لا يبيع كل  
شيء من البقرة يحصل بينهما تغليب فهذا استبعادا بوجوه في كل صاحب البقرة من البقر  
واجرة اكلها وكل ما حصل من البقرة من العجل واللبن قوله بلا خلاف واساما اخذ من غير  
ادله يدور في كلام شيخ الاسلام بكون ذلك الكافط وعلم لم يزل الذي اخذ منه قال السيد الامام  
رحمه الله وعند من يملك صاحب البقرة لانه اخذ بامرهم في ذكر حصة الجوز كما ذكرنا في فتاوى  
ظهير الدين والشرط بالعود من لا يجوز واذا اراد الشرط بالعود ومن قال بفساد في ذلك لم يبيع كل  
واحد منهما نصفه عن نفسه بنصفه عن صاحبه حتى صار كل واحد منهما ممتلكا بينهما شرط  
ملك ثم يبعد عند الشرط بذلك من شأنا معاوضة وان شأنا غنا فغير العود من رأس الشرط  
والعود من بعد ما صارت حصة من رأس الشرط وكذا اذا كان لاحد من الامرين ولا يجوز  
ينبغي ان يبيع صاحب العود من نصفه بغيره بغيره ام لا فانه يباعان من شتر كان فسادا  
او غنا **قوله** لان لكل واحد منهما طعام على حدة واشترطنا انهما اصدما اجملا  
من اوجه فاشترط في هذا اجابة والشرط بينهما نصفان وذكرنا موضع هو بغيره بينهما على قدر  
الحاجة والردى في فساد ايهما اشترطوا البقرة والفرق في الجاهل والتعالي بالمرمى والكان لا  
لان ما اشترطوا ان لا يبيع مستحقا عليه ولا على احد منهم وعلى هذا لو اشترطوا في كل الشرط لا يجوز  
لان هذا لا يمكن مستحقا عليه ولا على احد منهم قال رحمه الله واخر ايشة تين المسيرة نافية من والدي حسن

استر كافي المزج الدابة على المزج بينهما نصفان فسد على ذكرنا ومن دفع دابة

اعطى  
وبالذ  
من

في انواع الخيل

في الحكماء  
الملك  
فان

قوله

وقعت في زمانه في شرطه في العام صدر اسلام ابو اليسر واشترط على لبيبا لامين  
الاسير او الا على شرطه في العام صدر اسلام ابو اليسر واشترط على لبيبا لامين  
والسؤال اهل في الفوائد وعلم ان يجوز فيه التوكيل لبيع فيه الشرط وكذا لو اشترط على رجل من اهل  
اشترط في حفظ الصبيان وتعليم الفلوس والكتاب المختارة يجوز ذكره في العدة **قوله** شرط جواز  
المضاربة **الحكم** في ذلك ان يكون المال وارثا او ذميا **قوله** في لبيبا لامين  
المال عت لا ياتي **الحكم** في ذلك ان يكون المال معلوما عند العقد حتى لا يبيع في الغارة عند  
انقضاء التيمم والعلم باحد الوجهين اما بالنسبة او بالاشارة **قوله** في لبيبا لامين  
مالي الى المضارب لا يدرب المال فيه ولذا قالوا في شرطه على رب المال في المضاربة  
للمضاربة سواء كان المالك غائبا او غير غائبا اذا اشترط علم مع المضارب لبيع المضاربة وذلك كالا  
او الوصي اذا دفع مال الصغير مضاربة وشرط على الصغير من الاجرة وكذلك اكدت على العتاق اذا  
دفع مال الشرط مضاربة وشرط على شريكه لبيع المضاربة واذا لم يكن العتاق مالكا وشرط على  
مع المضارب فان كان العتاق من اجرة ان باخذ المال مضاربة بنفسه كالا او الوصي اذا دفع  
مال الصغير مضاربة وشرط على نفسه مع المضارب من الاجرة لم يجر المضاربة كالعتاق الماذون به  
المال مضاربة وشرط على مع المضارب **قوله** شرط الماذون على مولا وان لم يكن عليه دين فالمضاربة  
فاسدة وان كان عليه دين جازت المضاربة عند من يدينه **قوله** المضارب اذا دفع المال الى غيره مضارب  
بماذن رب المال وشرط ان يعمل بموعد ورب المال فسد المضاربة **قوله** في لبيبا لامين  
يكون نصيب المضارب من الاجرة معلوما على وجه لا ينقص الشرط ويكفي المزج من قايدهما  
حتى لو شرط لاحد من ادم مسماة من الاجرة يفسد العقد لان شرط ذلك ينقطع الشرط  
بينهما فلعلة لا يبيع الا هذا القدر فيقطع الشرط في الاجرة **قوله** في لبيبا لامين  
جهالة في المزج او عدم قطع الشرط في الاجرة فانه يوجب فساد المضاربة ويغفر ذلك الشرط لا يفسد  
المضاربة ويهمل الشرط كما شرط الوصي على المضارب هذا **قوله** في فتاوى ظهير الدين قد  
ذكرنا قبل هذا ان الشرط في المضاربة بالبيطل بالشرط الفاسد على الاطلاق يهمل  
الشرط ولو وقع ما لا مضاربة على المزج في دار رب المال او دار المضارب كان جائزا ولو شرط  
ان يبيع المضارب دار رب المال او رب المال دار المضارب فانه لا يجوز **قوله** في فتاوى  
لبيبا لامين الشرط في المضاربة كذا ذكرنا في فتاوى ظهير الدين قد

قوله في زمانه في شرطه في العام صدر اسلام ابو اليسر واشترط على لبيبا لامين

شرط جواز المضاربة

في الحكماء



مضاربة وسطر لم يكن حال المضاربة في بدال ذلك كل ليلة فدت المضاربة لان عدم التخلي  
للمضاربة والمضاربة ولو كانت لا تطل في السرة ولكن ليس هذا هو الشرط التي تبق المضاربة  
مع ذكره صحبة مضاربة اصل يحصل له على آف من فاسد ان جعل مضاربة وقال ليعتد  
معك المضاربة بالمال الذي في يدك امر لم يشرى ما به المصنع ويبيع والبرج بينهما  
وقبل ذلك الرجل نفسه فاسد لان الدين الذي على الاربعة راس المال يكون معقنا على وسطر  
المضاربة كون راس المال مائة عند المضارب واما اشتري فوسر ليقب وذلك لان الرب  
المال عند لي جنبه وعندي ما اشتري وباع الرب المال بربك المضارب مائة والمضارب اجر  
العمل لان المضاربة لم يشرى في امر بالشر لا بما له من الدين وذلك باطل عند لي جنبه فيضرب  
لنقب وعندي امر صحيح فيضرب مائة للامر وقد اطع في مائة على شئت ولم يبع فيلزم رب المال  
اجر مثل على ولو كان الذي امر بالشر انه معلون ببيع الشر لا امر بالاجماع وحي مستحب كسب البيع  
وقال رب المال لعل انقبض مالي على فلان ثم اجعل مضاربة بالثمن جار بالاجماع لانه ما عتد  
عقد المضاربة في المال انما عتد بعد قبض المال والحقانية عند كتمل الاضافة لان ضمان في المستقبل  
لان توكيل هكذا ذكرنا اصل ذكرنا في كتابي سبب الدين لو قال لم يبيع او في الدين الذي على عليك  
لا فلان لم يشرى كذا او يبيع على امر محض الرب بيننا لضعاف فخرج مع ذلك مضاربة  
لان فلان لم يبيع فاقبض رب الدين او لا لم يبيع فاقبض بغيره لضعاف فخرج مع ذلك مضاربة  
يفارب من البداية المضارب اذا دفع له عجز مضاربة ولم يؤذن له رب المال في ذلك لم يضر بالبيع  
ولا يعرف المضارب الثاني حتى يربح فاذا ربح ضم المضارب الاول قال ابو يوسف وهو لم يشر  
بغير ربح او لم يربح وانما يضر عند لي جنبه نعم انه اذا ربح لان الدفع قبل العمل ابعده انما في الغفلان  
يملكها المضارب كانه اذا ربح فقد انت له سكر في المال فيضرب كما لو خطب بغيره قال وهذا اذا كانت  
المضاربة صحبة فان كانت فاسدة لا يضر الاول ولا يضر الثاني وبيع لانه اجر فيه ولم يشر فلا يثبت  
الشركاء على المضارب الثاني قبل يبيع لانه لا يضر عند لي جنبه نعم انه اذا ربح على اختلافه  
في موعود المودع وقيل رب المال بما يجرى لشره في الاول والشر الثاني وهذا اظهر عند ذلك  
عند لي جنبه رحمه الله وقول ابو حنيفة رحمه الله به هذا موعود المودع والشر في الهداية ثم  
المال المدفع الى المضارب لانه لا يضر بامر ما لا على وجه البذل والوئبة فاذا عرف هو وكيل اذا  
بيع فهو سكر وانما اذا فدت صارت اجارة فاسدة بتوجب العمل اجره لانه اذا خالف كان غاصبا

عند

رب المال

لام

وقد

وذكرنا من اصل متى فدت المضاربة انقلب اجارة فاسدة حتى لو عمل على ذلك فربح او لم يربح فلا  
اجر مثل على وليس من الربح متى هل يجرى نصف الربح فعمل اختلاف الذي في السنة الفاسدة  
وهذا اذا ربح اما اذا لم يربح يجب بانقضاء بل لا يملك يبيع بنصف الربح المودع وليس من الربح  
في لانه اجره وكسبه من المال الذي على الربح وان ادعى المالك في الضلع فالقول قوله مع يبيع للمالك  
المان في يده حتى لو عمل في المضاربة فلف كما فلا لجره من خلاف العقد والكتاب وذكر الطوبى  
لا اختلاف فيه وقال بان لا يضر عند لي جنبه نعم انه اذا ربح في كافي لاجر الشئ كعند لي افا كان المالك  
بامر يمكن الترخيصة والاصح ان يضمان على قول الكل على هذا انما جاز ان الربح لاجر الشئ كعند لي  
المضارب في المضاربة الفاسدة وذكرنا في الشرح ولو سطر المضاربة على رب المال استعان  
برب المال في العمل او دفع اليه بضاعة فانه يحجز ذلك ويضع المال الرب للمال مضاربة فان لضعاف  
للمانية فاسدة واما ولي صحبة والربح بينهما على السطر الاول وذكرنا اصله لو دفع اليه المال مضاربة  
على ليعمل المضارب وعنده رب المال والربح بينهما يبيعان لرب المال نصفه والمضارب العبد نصفه  
جارى المضاربة لانه اذا ربح لعبد صار ما ذقنا وبدا الماذون يوقف كايضمان فلا يمنع النجاة التي  
في سطر صحة العقد كذا لك ما بينه ادا يبيع او يودع الكلام في ظاهره وذكرنا سطر الربح مع سكر في ضمان  
لرب المال من سكرتهم في المضاربة لان على الشئ لك كجه وذكرنا في باب ما يحجز المضارب من مضاربة  
لا اصل واذا ابيع المضارب في المضاربة الفاسدة حاز ذلك على رب المال لان المضاربة ولو ربح في يدي  
وكيل لاجار والوكيل العام يملك يستعين بغيره ويكسر لضعاف اجر المثل فيما لم يستفيع لان  
عمله موقوف اليه وكل ما حاز للمضارب في المضاربة الصحيح من سكره او يبيع او يضمان او يجرى ذلك فهو حاز  
له في المضاربة الثانية ولا ضمان على المضارب لانه لا يملك ذلك في المضاربة الصحيح لانه موقوف اليه  
الضمان على العموم وفي حق هذه الحكم المضاربة الفاسدة والصحيح لانه موقوف اليه الضمان سواء الاثر  
ذلك سكر في ماله وهذه الاجرة موقوف على المضارب فذلك هذه الاجرة لعموم التوقيف اليه وذكرنا ذلك  
قال له اهل في رأيك جاز انما يجرى في المضاربة الصحيح وفي المضاربة الفاسدة لا تنفع للمضارب مال  
المضاربة في الشئ لانه اجره ذلك المستفيع لانه مبيع كذا في البداية والعناقي وذكرنا في باب سكر  
الدين وفي المضاربة الفاسدة النفقة على لاقى مال المضاربة فانه لكل الطريق من مال المضاربة  
عند لي من اجر المثل وذكرنا في باب المضاربة بالعود من سكره او دفع الى وكيله خطبة مضار  
على الشئ يربح ويبيع على ان ما ربح في الشئ فاقبض من يبيعنا نصفه فانه مضاربة فاسدة فان

وهذا انما يجرى في المضاربة الفاسدة  
فدت المضاربة على رب المال  
المضارب والمضاربة على رب المال

او اجارة

ذكر



اشترى وبيع وورع او وضع فالجرب المال الوضعية على ولا ضمان على الضارب ولم يلج مثل على  
فيما على ذلك لا يجوز المحاربة بغير العود من قبل الجاني وبوزن سوي المرام والدانير القوي  
على قول أبي يوسف ومحمد جواز المزارعة والمعاملة كاجرة من الجور **الثاني**  
اعلم بان جواز المزارعة عند ما يدور على اصول ثلثة وعلى شرائط سبعة اما اصولها فاحد  
لزم المزارعة تنقيد اجارة في كذا ابتداء لانا استيجي والعامل ببعض ما يخرج من الارض من غير  
في لانه ان مقصودنا من هذا العقد الشراكة في الكسب والايحة استيجي الربيع ببعض الكسب  
لان هذا استيجي رايه مجهول فلا يجوز وانما وف جواز ذلك باجازه ولم يرد حد في استيجي الربيع  
ببعض الكسب والاصل الثاني لزم ان يخرج كل يحصل على ملك صاحب البذر لانه قاسم الملكا وصاحب  
الاستيجي بالشرط والاستيجي بالاداء من كل الارض او بارها العائد لا يستحق بالكل او بغيره كالأرض  
منزوع والاصل الثالث لزم البذر اذا كان من قبل صاحب الارض كجلب من بطن البقر  
منه ويجوز ان يكون من قبل العامل لان الوجوه اولها بان يكون متفقا للعامل ليعمل باله رب الارض وذلك  
وفي الوجه الثاني بغير متفقا للعامل لانه تقسم ويكون البقر تابع للعامل لان منفعة من جنس  
منفعة كاللابة للقطا حتى قالوا الم يمتط البقر على كونه ذلك شرط البقر على ان آلة العمل على  
العامل وان كان البذر من قبل العامل ينبغي ان يكون البقر منه ولا يجزى ان يكون البقر من رب الارض لان البقر  
لا يعمل بغير الارض لان منفعة تخالف منفعة الارض في الميسر واذ شرط البقر عارب الارض  
والبذر من جميع العامل لا يجوز المزارعة ودون على يوسف انه يجوز **الثاني** الشرط السابع  
فاحد ما يبان المدة لانه لا تنفذ اجارة على ما يبان كان الوقت من شرائط وهذا جواب الخطاب  
بعد الفتوى اكثر من غيره بل في جميعه جزؤه على اول السنة ووقت المزارعة في بلادنا معلوم فيجوز  
بدون بيان الوقت فالمعانيه الا اننا نقول لا يجوز ان يكون في بلادنا ولا كان دون الاجارة في  
بلادنا لان الزرع الواحد يقدم ويؤخر مستمرا وزيادته خلاف المعاملة **الشرط الثامن** السنة في  
التيه عند حصوله على وجه لا يقطع السنة حتى لو شرط احدنا لقبه اقتصر معلومة او ناجية  
معلومة من حيث هو المزارع لا يجوز ان هذا الوجه القاطع السنة حتى يجزى المزارع اذ ذلك القدر  
**الشرط التاسع** بيان نصيب كل واحد لا بد له ان لا يفتي ذلك سنة وطول ذلك الجوز في الحقيقة  
منه فينبغي ان يكون معلوم **الشرط الرابع** بيان جنس البذر لكان كراي بعض الكسب هو لادام  
جنس كراي جوسرط لان بعضه ارض بالارض فاذا لم يبين البذر لكان من منقار الارض جوف ولز كان من قبل

المعاملة المزارعة  
القاسم

في جنس البذر المزارعة

اعطى  
وبالذ

اعطى  
فان كان

يعلم

في جنس البذر المزارعة

العمل

العامل للبحر الا اذا كان قال على ليزر ما ساء لك او ما بدا لي ولو لم يبين شيئا من ذلك حتى قيل  
المزارعة فاذا وزعها انقلبت جائزه كالواستجر وانه لم يبين ما يحل عليه لا يجوز ان هل عليه شيئا  
انقلبت جائزه كذا هذه **الشرط الخامس** بيان من البذر من قبل لان البذر اذا كان من قبل  
الارض فانه مستقر للعامل ولا يكون من العامل يوزع في ذلك ولز كان الوقت مختلف في  
المزارعة **الشرط السادس** لزم ان يكون الارض قد غرت مثل المزارع في **الشرط السابع** ان يحل  
الارض بينهما وبين المزارع حتى يقدر على المزارع فيحصل ما هو المقصود من المزارعة واعلم  
بان المزارعة تنطلي بالشرط القاسم بخلاف الضاربة والشراكة لان المزارعة تنقيد على طرف  
الاجارة وانما تنطلي في شرط القاسم في كل موضع جازت المزارعة ولم يخرج الارض شيئا لاني  
لواحد مني ما حصله لان عند جواز المزارعة المستحق بعض الكسب فلا يجب ان يكون في المزارعة  
القاسم اذ لم يخرج شيئا فعلى صاحب الارض مثل صاحب الارض كان صاحب الارض رب الارض  
كان عليه ان يعمل في الضاربة القاسم وهذه في جميع صور المزارعة انما من لان الكسب ملك  
صاحب البذر لانه استوفى المنفعة حكم اجارة فاسد فكان على المزارع ان ياجار الضاربة  
ثم يجازي المزارع بالمال المستحق له فيكون البقر تابع للعامل لان منفعة من جنس  
العمل وعلى قايين على يوسف يجزى ان يتقدر ببعض الكسب ولا يزاد على ذلك اذ جفت الارض  
شيئا على ما بين في شرط الاحتياط في وقت المزارعة فيها اذا كان البذر من جميع العامل  
وسرط البقر عارب الارض يجب على العامل ان يعمل على مثل ارض صاحب الارض او على مثل بقره لانه مستجر  
ارض صاحب الارض وبقره ببعض الكسب وقد فسدت يجب له ان يعمل على مثل ارضه والبقر متى فسد  
والبذر من ارضه والعمل لارض من كراي فالحق لصاحب البذر وعلى ارضه العمل لصاحب  
الارض والعمل لارض من وجوب اجارة المزارعة القاسم حديث العدا وبوجه  
موقوف في كتاب المزارعة عن مجاهد قال اشترى اربعة فدرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فقال احدهم من غنبي البذر وقال الآخر من غنبي العمل وقال الثالث من غنبي الغدان وهو  
اسم البقر مع آله وقال الرابع من غنبي الارض فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك لصاحب  
الغدان اجماعا واستاء لصاحب العمل في كل يوم لانه كان له من البذر واخذ من كراي صاحب البذر  
والغني صاحب الارض يريد ان لا يجزى له شيئا من الزرع بسبب ارضه ولم يفتي له من الزرع اجماعا  
لانه لم يكن حاضرا اما لانه يفتي له باجر مثل ارضه وعلى هذا التماس كل امر من هذه اذا فسدت يجب

المعاملة المزارعة  
القاسم

صحة شرط المزارعة  
والقاسم

فصل في  
صحة شرط المزارعة







الزراع البذر واللاخا اجسادا وان لم يخرج من ارض شيئا وهو اما اجسادا من ارض او البذر او العامل ثم ينظر  
الى حال من كان البذر منه فان كان ذلك ربا ارض طاب له ذلك ولزكان للعامل طاب له  
قد بذر من وكر كان البذر من قبل ربا ارض وقال للزراع اعمل بركبك فذرع المزراع الى اقر مزارعة  
فان دفع الى الثاني بالكر من نصيبه لا يحجر دفعه الى الثاني ويبنى المزارعة بين ربا ارض والمزراع  
الاول على السط وان دفع باقل من نصيبه لا يحجر وهذا بخلاف المضاربة فان دفع المضارب الى  
غير مضاربة على لئلا الثاني نلتى ارضه حينئذ لا يحجر ولا ينسب ط لم الكرم نصيبه من الزرع ولا يحجر  
الفاضي الى عام العامي قال ابن ابي عمير ان سالت على الرأى عن الزرع بين المثلثي فقال لربنا  
نفردهم حدها انه ينصفه ما يلى لودع فيها لرجع منها هذه المثلثة وفي المزارعة الجائزة والفاضي  
الغلة اسانه في يد المزراع لئلا هلك لم يضر ولا استملك بغيره كافي بركب السات وكذلك المعاملة  
الجائزة والفاضي كذا ذكره باب الكفاية في المزراع من الميسوط وفي من ايجد ربا ارض في المزراع  
الفاضي اذا فخر المزراع في سقى ارض حتى هلك الزرع لم يضر وفي المزراع العصبية بغير فكر  
صاحب المحبط في مزارعة فتاداه المتفرغ دفعه كرمه معاملة على لرسد الكرم اليه بعد انقضاء  
المدة بوشا بنده هذه المعاملة كمن فاسدة لان هذا شرط لا ينصفه العفو واحد ما في منقذ  
فكنت وهو نظير دفع ارض الى غيره ليزرعها ويبنيه بعد ذلك بان يرد ما كروية عند بعض  
الواق ان منقذ مذكرة باب ارجان الفاسدة من ارجان العصبية وذكره في باب مجموع  
النوازل للمصلح على انكار بعد دعوى فاسدة لا يحجر ولا يبرئ يكون الدعوى صحيحة حتى يكون الصلح  
على انكار صحته لان للدعي يأخذ ما اخذه من نفسه بدراعى بدعي او غير ما بدعي او بعض ما بدعي  
فلا يندفع منه الدعوى حتى كثر ثباتي حقه وذكر الفاضي طبر البرين في منقذ ارجان العصبية جواز  
هذه الاعمال اختلاف المتبع فينظر في باب الفضا منه وذكره في كتاب العدة منه في بيان الوقف  
الفاسدة لئلا الفاعل الفاسد لكل واحد منها وكذا في انقضاء ذكر الفقيه ابو الليث صلي البسوط  
الصالح من معلوم على معلوم جائز وهذا لا يشك من مجهول على مجهول فان كان ذلك امر معلوم على مجهول  
وعر مجهول على معلوم جائز وذلك بان يدعى في طر فعتيا جهرا في فضا على من معلوم جازان  
العلم لقطع المحققة والبراهة من الدعوى البراهة من المجهول جائز هكذا ذكره في باب الكفاية في الدور كذا في منقذ  
وفي صلح فادي الدب ربي الفاضل عن اعيان المجهول على من معلوم لا يحجر على الصلح من المحققة المجهول  
لانما قابلية للاستقاط دون لبيان وذكر طبر البرين المرحباني في علمه في شرط اذا صاع احد الورثة الباشر

في المزارعة الفاسدة  
لا يصح دورا ربي  
الصالح في نصرة ما يبر

في مكان الصالح  
الفاضي

مزارعة

من الزرع ذنبه اعيان معتاد وعرو من وجوبه واشتق المدعى لا بد من سقي وجميعه في يد المدعى عليه جاز  
الصلح عندنا خلافا لث في ربه انه بناء على ان لا يبرأ عن المحققة المجهول جائز عندنا وعندنا  
يحمي وقال ابو القاسم المعتاد لئلا يبرأ عن الدعي المجهول جاز ولما الصلح عن اعيان المجهول  
لا يصح لان فيه معنى البيع وهو يملك نصيبه اياهم والزرع لا يخلو اعرو من فلو جاز هذا ادعي  
بل يملك البرين من غير من قبله وان ارجح ولكن لا يصح لئلا هذا الصلح يحجر واجبه انما كثر مخالفة  
من المحراز اذا كانت مائة من السلم واما قوله لئلا يبرأ عن الدعي من قبله هذا ادم وبه  
لا يثبت الف ولو اعيانهم حاصصة عندنا العالم وذكره في صلح ارجان في الفتوى في ثبيل الوفاق  
اذا ادعى حقا في دار في يد الورثة فصاح احدهم على لئلا يبرأ عن الدعي جاز قال هذا دليل على جواز  
البيع في المجهول بل يفظ الصلح اذا ادعى دارا فانك المدعى على من اصطلح على لئلا يبرأ المدعى كذا  
وبه في المدعى عليه وبهذا لا يبرأ من هذا الصلح ذكره سيد البرين في باب دعوى الصلح  
منقذ وله في موضعين انه يحجر ولو صاع من القرض على نصفه لا يبرأ من كذا طردون كراجل الا في انكار  
كذا ذكره القباي ربه واصل المتوحي عن الوقف او الصلح عن دعوى في الوقف طر في ثبيل  
الوقف من هذا المجموع ذكره في صلح اصله ولو اشترى دارا فدعى الشفع الصلح فصاح على لئلا  
يدفع اليه درهم لئلا يبرأ من الشفع جاز لئلا لا يحجر لئلا يبرأ من هذا الصلح لان قبله الشفع لا يبرأ  
يحجر اخذ المال لئلا يبرأ من لئلا وفي فوايد صاحب المحبط لئلا يبرأ اذا قال لئلا يبرأ بعد دفع الجائزة  
يكره تيار يكره وابطل من حبس فاضد البتار وقال ابطال فان يطل حتى الحبس ولا يبرأ من هذا  
منه البتار لان هذا اصله لا يبرأ من حبس فاضد البتار في معنى الرثوة وهو نظير صلح الكفاية والشفع وخار  
العقود في المارة وخار السط وخار البائع فان في هذه العقول كلها يطل حتى يرجع الراجح  
ياوف وفي باب فسخ السلم من شئ الفدية في التكفل بالقبول اذا صاع على الاستقاط الكفاية  
لا يصح اخذ المال هل يفسد الكفاية فيه روايتان في رواية تفسد وفي رواية لا تفسد ورايت رواية  
المبسوط انه يحجر ولو كان قبلا بالقبول والمال فضا بشرط البراهة من الدعي بالفسخ يبرأ وفي صلح فاضي  
فان طبر البرين ربه انه رجل اخذ رقبتي دار فخرج فاراد ان يدفوني لصاحب السدة بعد الفسخ  
السدة من الدار فصاح على من معلوم حتى كف عنه كان باطلا دعوى لئلا يبرأ وما اخذ من الدار ولو كان  
كان هذا امر صاحب السدة لا يبرأ من الدار على التلويح في لئلا يبرأ من الدار السدة الى ملكها السلام او  
ان يضي اذا صاع من ربا المحققة لئلا يبرأ من ما لا يعفو عنه كرايع الصلح وبر المال على ما يحجر ولو

انما الما ان نفسه فلا تكون مانعة وما غير مانعة لان  
الشرية في اعيانهم فخرج الشفعة عن تسليم

لا يجوز ان لا يبرأ من  
الشفعة

في فضول بوجه الداعي  
بما في

على

دوره ما لا يبرأ  
منه لئلا يبرأ



سقط اليمين من  
اليمين باليمين

لما صالح الروم  
صدا ولا يظفر

تذم امرأته بالزنى حتى وجب العان ثم صارت على لسانه باللعان كان باطلا وعقوب بعد الدخ باطل وقيل  
جانبه ولو قدف محضت او محضت فارد المذنب صاخر القاذف على بل على لم يعرفه دغني  
فالصالح باطل وهل يسطر الحذر كان ذلك بعد ما رفع الى القاضي البسط وان كان قبل البسط وكذلك  
رجل نى بامرأة رجل فعل الزوج بذلك واراد حذرها فصالها مطلقا او مطلقا احد على لم يعرفه كان  
بالهلا وعقوبه باطل سواء كان قبل الرق او بعده وبسط جسد هذه المتبلى بها الصالح والره والعهود  
والبيع الناصر من اصل الاصل وكره السيد لبرنة فمأواه رجل شرب ارا ودمه انتم فقال ليعز  
فيك ابن خاتم بنام منق فادفع الى كذا امر المال لا وقع البك ففعل لا يمكن من استرداد بغير تبا  
الكاذب من هذا المال او بغير معاجلة منه هذا المال مرجح او ملك كان له في هذه الدار وان كان مع الدخ  
وتى وصاها المستغنى رجل اوعى بغا نخل لجلت سبني النخل على من يملكه وليس فيك ثم فكاه صاحب  
الوصية الورثة من وصية على ارام مساهة وقبض من غير علم وصية من هذه الغلة والبرام  
ولم يخرج النخل شيئا تلك السنين التي افرج من الغلة اكثر من الغلة فالصالح باطل فيا لا يملك ما يحسن  
من يجهول لا يعلم ابك من لا ولا يملك استحقاق لاجز الصالح انه هو رجل من وصية على ان هكذا  
ذكر المسئلة في باب الصلح من اصل الاصل في الحجية اذا صالح الورثة الوصية قبل موت  
الموصي الحجري لان ذلك يقع بعد موت الموصي الصلح قبل وقوع ذلك الصلح من الغصب على اكثر من  
جائز عند بي حنيفة ورواه خلافا لرواه ثوريان قبا او مساهة وهو الصحيح وذكر الحكم في سرحا  
اذا صالح من الدواب او الثياب او العقب والكتب يحجز الصلح على ارام اقل من ثوب او اكثر بالابتعاين  
الناس فيه حال او موقبل عند بي حنيفة ورواه نخل وهذا لا يحجزه الصلح بالزنى انما في  
واذا قال المودع صاغت اوديع اوقال روتها فهو محذور في ذلك الحق امضا فان صالح صاحبه  
بعد ذلك صالح له بحنيفة حنيفة ورواه ولي يوسف في الحاصل هذه المسئلة على انه اوج احد  
ان يدعى صاحبه على الاستهلاك وهو ينكر جاز الصلح بالانفاق والكنى ان يبيع المودع الرو  
او الملاك والمودع لا يدعى الاستهلاك بل يكتفي بما يتقرر في الخلاف كاذورا والكاتب لوقا للوق  
لا بل استهلكه ثم صالح في قول لي يوسف اخرا او قول محمد بن ذرارة باب الصلح من المودع  
والغاري يشرع الاصل فلو قال المودع بعد الصلح قد كنت قلت عند الصلح اني روتها ايك وانكر الطالب  
هذه المتقاة عند الصلح لا ينفك الى هذا القول عن محمد بن عبد الله يوسف يسع ذلك اذا قام البينة  
فاذا اقام بي يمين الصلح وان لم يكن له بينة لم يزل خلاف الطالب وانما على الصلح لا يمكن اقرار البينة

على

لا

لا بدعي  
استهلاك

نكر

ان كافر كما يقول الطالب لان الصلح عن الخار صحيح فهو يقول الصلح صحيح ظاهرا او كمن مع هذا الى ان  
اين ان ما اخذت اخذته بغير حق فانا اسرده منك قال وعلى قياس هذا يجب ان يكون الحكم في  
الصلح على التراضي وهكذا ايضا اذا بين معنى يوجب في الصلح بعد ما صالح بيني لم يفسل حنيفة على ذلك  
فكذلك انقلته من حنيفة اسر دني رصاصة والراعي الخاص او الشريك اذا قال انت شاة او  
الكلمة السبع او سرقته فصاخرت الغنم غارام معلوم لا يحجزه على حنيفة بن ليه المودع وقد  
محرجه فاضا كان الراعي او مشتركة ويحجزه لو سفل لكان مشتركا جاز ولا خلاف لا يحجزه وكما  
هذان في باب الصلح من البسوط في صلح الاصل اذا دعي عينا في يدي ابن فقال في ايد هذا  
ووديع فلان او دعيه فصاخر بعد اقامه البينة او قبلها صلح الصلح لانه قبل اقامه البينة حنيفة دفع  
من قبضه وبعد اقامه البينة بدخ المصوم عن غيره ولا يرجع على الصلح من لاه صالح بغير امر ولو  
اسرى رجل شيئا فادعي في ذلك الشيء او مستفصا من رجل فعليه المستوفى من دكاوار او يرجع ذلك  
على بايع لا يغيره لان الاستحقاق لم يثبت وهذا في صلح الرضا فلا يرجع كذا في بسوط السيد  
في سنج رصاصة وذكر فيه ايضا رجل له على عشرة دراهم وعشرين حنيفة حنيفة فصاخر من ذلك  
كل عمل احد عشرة دراهم فادفع قبل النصف فاني بطل العند في فند درهم انما بطل الحنيفة وقد  
حصل فيه اقراران قبل النصف وكان وثبا بدين في فنداي وشهد الدين اذا كان للمدعي دين صالح  
على الجدل وسودون من في المجلس او في البيعة ولا يبطل بالتمام المجلس بغير النصف لان  
يوجب اقراران من يدين وتكون الحيلة المودون بغير بيعة بطل ولا فرق من دين بين  
وذكر المحيط ولو كان لرجل على رجل حنيفة فصاخر من ذلك على عشرة دراهم فان قبض العشرة قبل الاقراران  
جاز وان نفقا قبل النصف بطل ولا يفسد حنيفة وبنى حنيفة فافصح الصلح بطل النصف وقبض  
ايضا اذا كان لرجل على عشرة دراهم وعشرين دراهم فصاخر من ذلك كل عمل حنيفة درهم يحجزه نقد اكل او  
شيء الاصل مال الربوا ان يعرف الجنب لا يجوز فيكون معا كما في عشرة دراهم على خمسة  
درهم وصبر كاع الحنيفة الا في دفع العشرة الدناير لا اسر دني رصاصة في فصول الفقهاء بعض  
المفسرين من اصحابهم رصاصة اذا وجب لرجل على عشرة دراهم فصاخر من ذلك على عشرة دراهم بغير حنيفة ولم يفسد  
حق اقراران بح ذلك الا في قضية دى المرأة اذا ما حن ذوق من نفقة على ارام ثم صالح من  
الدرهم على انما من الدين بغير حنيفة جاز ولا يفسد حنيفة بصلح الصلح والدين من البسوط لو كان  
لرجل على الف درهم فصاخر من ذلك على دناير مساهة ثم اقرار قبل النصف بطل الصلح لانه صرف ولا كان

اذا صالح المتيقن من  
المبيع او لم يقف لا يبرح  
على البياض

في النصف

وراية

لا



في المجلس

تہا حفظ

吃

فخر

منشی

لازم  
فادوم

الْعَبْدَانِ

هشتم از تاریخ ۱۳۰۳



بسمانی

عجل راجل  
قارم

دوم  
الرجوع في كتاب العلاء بن جسر في الزواجر  
والثمن بمائة واثنتين

الحمد لله الذي  
الذي







فكنا فخذ ما له كان الضمان صحيحا والمضيق صحيحا مع هذا جواز الضمان وتنبه القائلين  
كنا في سني الطاري لو قال ما ذاب لك على النار اعل اجبرنا الناس فعل لا يصح بحال المضيق و  
لذلك لو قال ان استهلك مالك احد فانضمرا لا يصح كذا ذكرنا الجاح في القاري وفي العدة لو قال  
ان عصب فلان مالك اود احد من هؤلاء القوم فانضمرا صح ولو قال لعصبك ان  
شئنا فانضمرا لا يصح وكذا لو قال ان لكل انك سبع او اثلث لك سبع فانضمرا لا يصح وفي القاري  
طبر الدين احمى اذا قال لقوم باعناهم هرج ستم اذن فلان بايد بر من لا يبيد الا بعد الضمان وذكر السند  
الاجل ناصر الدين في حاشية الجاح في القاري اصله باب الضمان في المضيق او مضيق  
على سبب مضيق من ذواته والمضيق له المضيق عنه معلوم ان جائز وكذا لو قال هذا كالكفالة  
بالدين وكذا ان المضيق كالعصب والهرج بول الحمل في بد المرأة والهرج بد الزوج وما سبه ذلك  
والكفالة بالبيع في بد الباع للمشتري بعمه مادام قائما فاذا اهلك بطلت الكفالة وكذا الكفالة بتسليم  
الشيء الى امانة جارية مادامت امانة قائما فاذا اهلك بطلت الكفالة اما المضيق على سبب مضيق  
ما اذا قال ما ذاب لك على فلان ففعل او قال ما ذاب لك على فلان من الدين ففعل او قال ما ذاب لك  
او افرضه او ضمرك ما استهلك ما له او قال ما ففعل على فلان هذه الكفالة صحيحة والشرع في الضمان  
ثابت في الحال فغير ما ففعل على فلان بعد هذه الكفالة باخذ به ايمان يعني اذا قال ما ففعل على فلان  
وما يثبت بغيره فلا يباخذ من الكفيل لانه كمثل يوصوف وهو ما يكون بغيره بالضميمة ولو قال ما يثبت  
فلانا ففعل جميع ما يثبت بالمباينة بعد هذه الكفالة باخذ به ايمان يعني اذا قال ما ففعل على فلان  
بعد هذه الكفالة وما يثبت بغيره فلا يباخذ من الكفيل لانه كمثل يوصوف وهو ما يكون بغيره بالضميمة  
ولو قال ما يثبت فلانا ففعل جميع ما يثبت بالمباينة بعد هذه الكفالة باخذ به ايمان وذلك  
لو كان مكان ما الذي ادركه او لو كان مكان ما ان او متى او اذا كان كقوله في المرة الاولى خاصة  
ولا يثبت قبلا لما بعد ذلك في الحق لا قال ما يثبت فلانا ففعل فاسم البه درام في طعام  
او يابف سبعة يثبت فذلك على الكفيل وقوله لا يثبت من ذواته حتى لو قال انك ففعل  
بالحمد ولا يجوز ذلك لكفالة باخذ به بغيره والضميمة بغيره واقام بشرطه  
بغيره جاز اخذ الكفيل ويرجع اذا اخل على اصيله او اخل وقوله المضيق له بغيره معلوم ان قد  
سبق معنا ولو قال ما يثبت لك على هو لا يثبت الكفالة وما يثبت له على احد منهم لست اخذ  
ذلك من اصيله لست من الكفيل ذكر في القاري الطاري به انه وذكرنا في القاري في القاري

هذا هو الصحيح في الضمان  
في القاري في القاري

الكفالة بالبيع

مزايا

جواز الكفالة على الخدم كغير المتكفل به مضيقا على اصيله بحيث يرجع على سببه في هذه الكفالة  
بمزايا ت كايود آج واموال المضاريات والشركات باطله لان هذه الاشياء بغير مضيق لا يثبت ولا  
تسليم واما الكفالة بتسليم الموضع من اخذ مضيقا والكفالة بالعارية باطله واما الكفالة  
بتسليمه ذكر عن ابي الحسن في الكفالة بتسليم العارية باطله وليس هذا بصواب فقد نهر محمد في  
اي ح في الكفالة بتسليم العارية باطله وليس هذا بصواب فقد نهر محمد في الجاح في القاري  
الكفالة صحيحة والكفالة في الموضع للمرضى لا يصح سواء جعلت الكفالة بغير المرض او بغيره متى ففى  
الدين وكذا لك الكفالة عن امر امره للمرضى لا يصح هكذا ذكر الشيخ رحمه الله وذكر انه قد روي عنه انه  
لست الكفالة للمرضى بتسليم المرضى جارية وان هلك سقط الضمان والكفالة بتسليم الكفالة لا يصح  
والكفالة بتسليم نفس ان هلك لم يضره بل لا يصح في نفسه لا يجوز قال من سزايا لست الكفالة المتكفل  
به منه ود التسليم في هذه الكفالة لست من ينزل من رجله وان معلق او كراب ارض معلومة  
واعطاء قبلا بذلك فان كان شرط العمل مطلقا جازت الكفالة ولو كان شرط عمل هذا الرجل  
فان كفل بغير العمل لا يجوز وكفل بتسليم نفس المتكفل جاز وكذلك اذا تكفل بالبلد اخذ  
من الكفيل كقوله فان كان كابل بغير امانة صحمت الكفالة كمثل الجحول او بتسليم كابل ولو كان كابل  
بأمانة صحمت الكفالة بالتسليم ولا يصح بالكل ذلك نفس رجل غائب لا يوفى مكانه لا يصح وذكر  
باب الضمان من متبرقات ابواب الجاح مع رب الضمان اذا اخذ من المتبرق او الغائب  
كقبلا بارو يعرج ويحرج الرح كالاصيل واذا رد يرجع على باو الاصيل لان الكفيل يرجع على اصيله  
ما ادب اذا كفل بامر وسئل عما اوجعه ولم يباخذ قبلا ولم يخذله وجب له ان يباخذ بغيره لا يجوز ان يباخذ بغيره  
لان منبرج خلاف الكفيل لانه انهم بالعقد وانما تع الكفالة بارو لانه كفل بغيره مضيقا المستبعد  
والغاصب ان العارية ولست كانت امانة وقوله مضيقا على المستبعد قد كفل بغيره مضيقا على الكفيل  
انما في رتب الكفالة وذكرنا البداية واذا كفل عن المشتري بالتمس جاز واذا كفل عن البائع بالبيع  
لم يجز لانه مضيق بغيره وهو المشتري والكفالة بالامانة المضيق بغيره جائز كالبيع بغيره فاسد  
والمنفوض سؤم السر والغصب لا يمانا كانت مضيقا بغيره كالبيع والمرمى ولا يمانا كانت امانة  
كاسترجاد الممنوع ومال المضاربة والود بغيره والشركة ولو كفل بغيره البيع الى المشتري لا يثبت  
المرضى لا الرام بعد القبض او بتسليم المستبرق لا استبراق جاز لانه انهم كفلا واحيا وذكرنا في القاري  
وهو انه في جاز به اخذ الكفالة بالامانة باطل واصفا بذلك ايمان جائز وذكرنا في القاري

الكفالة بتسليم

لو كفل

لعله



بالايجز من المختصر والايجز الكفاية بنى من الكتاب ولما سئل بعد ذلك مريد بالبرم القليل بنى  
وكذلك الكفاية بالبرم الكفاية للولي تملوك وموت يتصور او قد انى والكفاية بتسليم الامان اخوة  
جائزة وتوكلت قبل انسلم لا يطل الكفاية وعلى القية او سئل انى سئل بالكتاب الكفاية  
بالامان منه ومن استري عبدا وتقدم بايع واخذ من ابيع كنبلا بالعبد حتى يدفع اليها  
العبد لم يكن على القليل بنى في كفاية الايجز الصغير لم ير من سئل بالبرم الكفاية اذا فعلت  
بالقدم فلان وهو المطلوب ببع ولما كان غير الابع وقبيل ايضا فان لم يرضى بوقت اذا  
خبر به ان ابنه ان مات من ابن او امر له قبل البتة لغريبي الغنان لازم والسند طاهر وقبيل  
ايضا لو قال ان واصلت بك به غدا او ما فعلت المال الابع الكفاية بخلاف قوله ان او اذ كان غدا  
وقبيل ايضا اذا قال المطلوب يطالب ان او اذ كان بنفسه غدا فعل المال الذي تدعى فلم يوافق  
البرم بنى لان لزوم المال من الكفاية بالقبول والكفاية بالقبول لا يكون قبلا بنفسه  
بخلاف ما جنى لانه صحت الكفاية بالقبول بنى باب الكفاية ما لايجز لو فعل بعد جمل ان اقول من  
يولاه او فعلت ما بنى ان افعلت من او بنى من سئل بالبرم الكفاية وقبيل ايضا لو دفع ثوبا  
بالفقر ليقصر ومن لم ير ان هلك ففهمه باطل عند بنى حنيفة وكذا لما اشبه من القصاص وعلى قول من  
يضمن ما هلك فالكفيل ضامن له ولو قال ان افعله فانا ضامن له ببع الكفاية بالاجماع لانه ملحق  
الكفاية ببيع موجب للضمان وكذا لو قال للموعد ان عود الوديع او دفعه او كلفه فانا ضامن  
لبيع الضمان بالاجماع وكذا لو سأل ما بنى بنى بعض العتية اذا فعل المسلم الذي بالبرم الكفاية  
الكفاية ان لا يبع سوا كانت اخرج عند المطلوب بعينه او بغيره بنى وكذا لو اشترى مني حبة من ثيابي  
ان اذا كانت اخرج بعينه عند المطلوب على قيس قول بنى حنيفة ببع الكفاية لانه انتم بالكفاية نقل الحز  
والمسلم يلزم نقل الحز الا يرب ان لو اخرجت نقل الحز بغيره فلهما واسد اعلم القصاص  
الكفاية وكذا كفاية الذخيرة من قال لغيري الذي لك على فلان انا دفع اليك انا ابيع اليك  
افضيه لايبر كنبلا ما لم يحكم بلفظ يدل على التزام نحو قوله كفلت ضفت عني الى هذا ذكر  
في فتاوى النسي وكان ظن الدين ارجح بنى يقول اذا انى سئل كالف طمخا بكنى هان وان انى  
معلق بان قال لرا ابو فلان سالك على فانا اودي فانا دفع بغير كنبلا هو نظير ما ذكرنا من سائر الفتاوى  
ان من قال انا ابيع الابر بنى واذا قال لرا وقلت الدار فانا ابيع يلزم ايج اذا دخل ولو قال ايج  
ترا بر فلان است من جواب كويم ان هذا كفاية وبعض بنى قال لو انى قول لرا فلان است من

قوة  
علاوة

لو كلفه

عنه

لرشد

ماله

فلان

ان هذه كفاية بحكم العرف وكان ظن الدين بنى ان لا يكون كفاية وكذا لك كان بنى في قوله جواب حال تقرب  
من جواب تقرب كويم ان لا يكون كفاية وكان ركن اسلام على السعي بنى اذا قال لرا من فلان واحضر  
تو انم كرد جواب ابن مال بر من ان هذا لا يكون كفاية وذكره العدة لو قال يترقم هذا ضامن صحيح  
ولو قال قبل كرد قد اخلف الشاؤون فيه قبل لا يكون كفاية وقيل لرا ان ادبه الكفاية يكون كفاية وان  
لم يرد بنى بعد الاعتناء وتو قال هرج بر ابردى ايد بر من لا يكون كفاية وقيل لرا لو قال هرج  
ترا بر فلان شكته فهو على الابع وتو قال ضمت مالك على فلان ان افضيه منه وادفع اليك فلهذا البنيان  
وتو قال يترقم فلان را كذا بنى كيم هذه كفاية مطلقة لان قوله يترقم فلان را كفاية باسند  
قوله يترقم فلان كيم لم يدخل الكفاية بخلاف ما لو قال نفس فلان فدا هلكه اذ كرهه اجماع في العدة  
فعل قيس هذه المسئلة لو قال يترقم فلان را كذا هركا طلب كيم بنى كيم كيم كيم كيم كيم كيم كيم  
حتى لو سئل اليه قبل لا يطلبه منه بنى وتو قال هركا طلب كيم فلان را كذا هركا طلب كيم بنى كيم كيم كيم  
يكن قبلا قبل لا يطلبه منه بنى وكذا هذه وافقه القوي بنى فتاوى الدين بنى اكر مال يترقم فلان  
من وروى من جواب كويم لا يكون كفاية وتو قال اكر فلان تايين وقت حال تو كذا من جواب كويم  
او قال يترقم فلان من من جواب كويم الابع الكفاية وتو قال عبد بن بر من لا يكون كفاية قال  
را كذا عبد بن جيز من معلوم بنى ومنى او كذا بنى ذكره الدخيرة ولو كذا بنى ركن الى الطالب  
وبرى من فلازم الطالب المطلوب قال القليل وعمر وانا على كفاية من برمان يترقم ادي ام ففعل  
فقد لازم وهو كنبيل بنفسه لوجوه القبول منه وهو ركن الملازمة وتو لم يترك الطالب فبنى لا يكون كفاية  
لان الكفاية لا يبع به من قبول الطالب ولم يوجد ولا كفاية الوفاق على ان انشئت حتى وتو قال حل  
سبيد على لرا ان فيك بيبكون كفاية بالقبول سخي وتو قال على ان او فيك بيبكون كفاية وكذا  
لو قال على لرا ان فيك بيبكون كفاية بيبكون كفاية بيبكون كفاية بيبكون كفاية بيبكون كفاية بيبكون  
تو بر من كيم كيم بنى وتو قال اشناست لا يكون كفاية وتو قال اشناست لا يكون كفاية بيبكون كفاية بيبكون  
او جعفر بن كنبلا وهذا اذ سئل في سئل وقال القية ابو اللب لا يكون كفاية وبه اخذ الصر  
السعيد كذا في الدخيرة ذكره الفتاوى الصغرى لو قال فلان اشناست او اشناست ضمت صار كنبلا  
عنا ومن وعد بنى بان بوي دينه بان قال بدم لايجب كفاية الوكيل لا تناف او قضى الدين من الايجز  
وفي الدخيرة لو قال الطالب ضمت لك ما على فلا بد على لرا افضيه منه وادفع اليك فلهذا البنيان هذا  
على ان المال يدفع من عند انا هذا على ان يتقاضاه ويدفع اليه وكل هذا معاني كلام الناس وعصب

كفتم

كانت







اوغایا

عليه

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written on aged paper.

الفقيه

الغصم

يوم القبض وقال محمد بن علي

کان م



او دود بعد له عند فحاشا ليس له بكم الشرا بعد ما حاشا انما اوجع الوديع فقال ان في الماء ففعل  
بكون فافقوا والملاك على المشتري والبيع لان في الفرض والدين والسم لا يرفع على غيره وفي الشرا والوديع  
ليس له ذلك **ويأتي** من اجناس هذه المسئلة في فعل المتفرقات **في** فادوي فاضي خاا اذا قال المستعرض  
وجدت الفرض زبونا او غيره **و** كان ذلك بعد ما استهلك لا يرجع على المقرض شيئا ولكنه يرد منها  
**ولو** اقرض من صبينا محجورا او معتوقا فاستهلكه العتيق او المعتوق لا يفسد عندهما وعند لي يفسد رده الله  
يفرض **وان** اقرض عبدا محجورا فانكته لا يواحدية قبل العتق عندهما **وهو** الوديع **سواء** ذكر  
انما سبيل الظاهرة الفقه ولو باع من صبي محجورا ما لا يفسد اليه واستهلكه العتيق او المعتوق يفسد  
حينئذ رده الله وعند لي يفسد **بعض** هذا الخلاف اذا اقرضه او اودع فانكته او الوديع  
**ذكر** في اصل اذا كان له قبل عبده على قيمته لم يجر كانه عند احداية فاسد لان الحاية النابذة  
ما يكثر الواجب فيه القيمة فان ادي القيمة بعين لان الحاية النابذة في الاصل كالحاية  
الاجازة فانما شرطه ووجه **وان** الناس في العتق ما يكثر مشروعه ووجه **دون** وجه  
ومنى افضل التليم بالعتق انما يقوم مقام الشرح في ابيات **سواء** كان البيع القاسد  
اذا اتصل التليم وهذا التليم قد وجد فان الكتاب يقع فيه بفسد الحاية **وفي** قراره  
شرح الطحاوي وفي الحاية انما سبب رافض من فقه الكتاب ومن الحاية حتى اذا كانت الحاية  
للمقرض القيمة لا يعتق ابا ولا الحاية ثم يترد الفضل على القيمة **و** كانت القيمة التي يعتق  
باوابة الحاية ويعوم تام فبمنه **و** اذا كانت على فبمنه لم يفسد حية لا يفسد الحاية اصلا لان لا يكثر  
يجب التوب لفق حية **و** اذا ادي ثوبا لا يعتق لان الحاية لا يعتق لا يفسد مشروعه  
لا يبدل وهذا الخلاف البيع فانه يباع عبدا بغير البيع فاسد او لا يكون باطلا حتى لو سلم  
ايه العبد لا المشتري على ان لا يملك النفع بانفع والبيع وهو لا ينفذ بانفع **بنيته** نفس العبد  
لان البيع لا يعتبر فيه من شرطه بل يعتبر فيه المعنى فافكر النفع بانفع والعتق بالقيمة ذهنا لا  
بكل النفع بانفع **و** عند الحاية فان حله فعلى العتق باوالبال فلا يكثر لان ينفذ العتق باوالبال القيمة  
**وام** هذا في باب ما لا يجر من الحاية **سواء** كان عبدا كانه فاسد ثم مات المولي فاقول  
بدل الحاية الى ورثته حتى استحق ما في شخصه الفدوي **و** اذا كان المولى عبدا على غير ارضه ولو  
لو قيمة بغيره فاسد فان ادي الحرة عتق ولو لم يفسد في قيمته ولا يفسد في المعنى **ويروى**  
على **وفي** اصل ولو كان عبدا او ابي كفا ولو ابي الدباس جاز استحقاقه ولو عمل ابي الدباس

او دود بعد له عند فحاشا ليس له بكم الشرا بعد ما حاشا انما اوجع الوديع فقال ان في الماء ففعل

سواء الذكر

في الفرض

العبء

منه

الرهنة

ان قيل ولو كانت كتبت على الف درهم واشترى لنفسه او لها جاز ذلك لانها معاوضة ثبتت فيها الجواز  
كان في البيع وما دام الحية ثوبا لا يثبت حكم الحاية كافي البيع وحكم الحاية النابذة لا يكون  
للمولي حق في الحاية والعادة الى الفرض من غير رضا العبد وللعبد لفسخ في الاجازة والناسد بغير  
رضي المولي ما يكثر معقوبا بالقبض والجس **وما** لا يكون المقبوض بالبيع الباطل في يد المولي يكون امانة  
عند بعضهم لان العتق غير معتبر في قبض المالك وعند البعض يكون معتقنا كذا ذكره الداية  
**وذكر** الطحاوي في بيع الجاهل ان عند لي حينة رده الله لا يكون معتقا وعند غيرهم يكون معتقا في قوايد  
صاحب المحيط **لان** المقبوض في يد البائع بالبيع الباطل العتق **ان** معتق المقبوض بالبيع القاسد  
معتق بالقيمة فيما لا يملكه وبما يملك فيها موزونات الامثال **لان** معتق المقبوض كالمعتق كذا ذكر  
في شرح الطحاوي والمقبوض على يوم الشراء معتق بالقيمة اذا كان الفرض مفسد في ذات القيمة وبما يملك  
في ذوات الامثال **وهو** المقبوض بالبيع القاسد والمعتق كذا نقل عن القاضي طهر الدين رده الله المقبوض  
بحكم الفرض القاسد معتق بالقيمة وبغيره للمالك المقبوض كالمقبوض بالبيع القاسد وقد مر من تمام  
من قبل المقبوض بحكم الفرض القاسد لا يتعلق به المقبوض **ع** حكم الرهن الباطل لا يتعلق به الفرض **لا** جماع  
وبيان الرهن القاسد الباطل من غير قبيل والمقبوض على يوم الشراء معتق بالقيمة **لا** فبمنه ومن  
الدين كذا ذكره الشيخ في كتابه **و** في كتاب الشراء كذا شرح القاضي في كتابه امام ابي  
البيرة **انما** المنة **لان** المقبوض من جهة الرهن معتق بالقيمة كالمقبوض من جهة البيع **وذكر** العدة  
اذا رهن عبد البقرة **انما** هذا قبل ان يفسد قبل ان يفسد لان المقبوض بحكم الرهن رهن الرهن **و** كذا  
اقرضني هذا الرهن ولم يفسد الرهن فاخذ الرهن **و** معلق في يده فبمنه قيمه الرهن قبل تحرقه الطحاوي  
**و** المقبوض في يد المهرين بعد فسخ الرهن معتق بالقيمة **لان** الرهن لا يفسد بالفسخ  
قبل الرهن حتى يجري على حكم الرهن قبل الرهن **و** كذا ذكره القاضي في كتابه امام ابي  
في رهن شرح الطحاوي **وفي** قوايد صاحب المحيط اذا اخذ ربا بسم بالبيع فبمنه فبمنه  
الرهن **سواء** ربا بسم مستوفيا **و** كذا ذكره القاضي في كتابه امام ابي  
فانه يملك بالطعام فعلى رب السلم ان يرد طعاما مثل طعامه وبخذا راسه **لان** حقه راس المال بعد  
فسخ السلم **وفي** رهن مخفف **انما** حكمه على رهن الطعام او اقرضه بالطعام رهنه **انما** استثنى عليه الطعام  
بالدراهم **والدراهم** هلك الرهن الذي رهنه بالطعام كان على المهرين ليرد ذلك الطعام على الرهن  
المقبوض في يد بعد اتيه الدين معتق حتى لو رهن الرهن من الدين لا ياتي بمهلك الرهن في

معتق بالقيمة فيما لا يملكه وبما يملك فيها موزونات الامثال لان معتق المقبوض كالمعتق كذا ذكر

الرهن











يستطع سريكم لتزجج له نصيبه فيها فتدوخل على ضرر وينقطع نصيبه فكلت مختلفان ولو كان  
بينهما ارض وتخل باع احدهما نصف تخلف نصيبه باصلها من رجل لم يجر في قول لي حبيته وهذا كالميت  
الذي وصفت ولو باع احدهما نصف لارض واستثنى نصف التخل باصلها فان هذا اصل في تلك فيقال  
قول لي حبيته بعد اياه **وكذلك** لو باع نصف الارض ثلثا الباقي معلوما منها لم يدخل في البيع قال ابو  
يوسف انا اقول كل هذا اجازة الا انقص منها من اجل قسمته لا يدري ابايهم ام لا ولا يدري لعلمنا اذا  
كانت لا بد من الفسنة ضرر من فساد البيع في المجرط ايضا وفي سريكم الطي والي اصدوا لولا  
باع شيئا من ارضه نظر لرباع نصيبه من كل شيء المشوي يعلم نصيبه بحجة ولو باع شيئا من ارضه  
لانه يجهل ان لا يقع هذا في نصيبه قال صاحب المصباح والمعنى قول لا يحجر البيع في كل ذلك اني  
اما في نصيبه فيجوز هذه الجملة قد ذكرت في فصل من فساد كتاب البيع من المجرط وقد ثبتنا  
انما في لفر نوع في البيع نوع في كل مشترك من الفصل الذي في باحجته بينه وبينها لا يحجر من سريكم  
وايه اعلم باهو الصواب من هذه الروايات وذكره في بيع الفنا والي العرفي يجهل او موزون  
مشرك بين اثنين باع احدهما نصيبه سريكم بحجة ومن لا يحجر لا يحجر وذكره في احوال كذا في النوع  
ان الشريك في المال اذا كانت بسبب الخلط منها باع من ارضه او بالاختلاف من غير احب واحجته  
بيع احدهما نصيبه سريكم ولا يحجر من سريكم باذن سريكم وان كانت الشراكة بسبب الخلط  
او الجعنة او الاستيلاء لا يحجر بيع احدهما نصيبه سريكم ومن لا يحجر لا يحجر اذن سريكم ولا يملك  
التفرغ نصيب سريكم الا باذنه قال وذكره سريكم خواهر زاده رحمه الله المال المشترك بين  
اثنين اذا باع احدهما نصيبه سريكم بحجة كيف ما كان ولا يملك من غير الشريك نصيبه بغير اذن  
سريكم ينظر لرباع الشراكة بسبب الاختلاف بين المال من غير خلط او بسبب خلط لا يحجر  
وذكره في سبب البينة او كرايت او الصدقة او الشرا او ما يجر هذا الحجر جاز وفي سفيته خواهر  
زاده في باب العوض اذا باع نصف البنية نصف لارض جاز سواء باع من اجنبي او من سريكم  
ولنفسع الشفعة واذا باع نصف البنية بدون لارض من اجنبي او من سريكم لا يحجر قالوا وهذا  
اذا كان البنية بحق انا اذا كان بغير حق جاز بيع نصف من اجنبي او من سريكم لان البنية اذا كان بغير  
حق كان الفل مستحقا وسحق الفل كالمفروع ولو كان متعلقا بحبيته جاز بيع النصف من اجنبي او من  
الشريك فلو كان بمنزله مالو باع نصف الموضع بدون لارض وهو مفيد في الزاوية فانه يحجر البيع وفي  
الدخلة وفي سريكم البنية انما اذا كان لا بد من لارض من مرفق ويؤثر من الشريك بثلث البنية والى كبط وفي

غيره

والفرد

واقعت لي العباس الطبري ذكره في شفعة اصيل دارين رجل باع احدهما نصيبه من رجل فان  
انصرف البيع الى نصيبه ولو باع ذلك اجنبي بغير امرها انصرف الى نصيبها فان اجاز احدهما حوت  
لا اجاز في نصيب المجنونة هو النصف في قول لي يوسف وقال محمد ورفق جاز البيع في ربهما وفي  
وكالة فتاوى قاضي خان رحمه الله رجلان وكل واحد باع عبد لهما فباع الرجل نصفه وقال هو نصف  
فلان فهو جاز وان لم يميز عند البيع اي النصف يبيع جاز يبيع في نصيبه سابع الامر من غيبيات  
قول لي حبيته ولا يحجر في قول صاحب المصباح وفي فتاوى قاضي خان لا يميز رجلان لرب سريكم في  
الاستيلاء قال احدهما لبا حبة لغد وكلتكم يبيع نصيب من هذا الغلام فباع الماخر نصف هذا  
الغلام بعد هذا القول ولم يميز اي النصفين هو ثم مات الجيد بعد التسليم فقال ابيع بعد الموت  
قد بعث نصيبه فانقول قوله في العرفي المرفق رجل قال ابيع منك نصيب من هذه  
الدار بكذا وعلم المشتري نصيبه ولم يعلم البائع جاز البيع بعد تسليم البائع انه كان كما قال المشتري  
وان لم يعلم المشتري قال ابو حنيفة لا يحجر علم البائع او لم يعلم وهو قول محمد وقال ابو يوسف لا يحجر علم  
البائع او لم يعلم هذا رواية عصام وفي لفر شفعة سريكم الشاكي ذكر قول محمد معلى يوسف وفي مجموع  
المختلف لا يميز مرفق وفي قال ابو حنيفة ومحمد هما انه رجل قال ابيع منك نصيب من هذه الدار ومند  
ولا يعلم المشتري كم نصيب منها فان البيع فاسد علم البائع او لم يعلم وقال ابو يوسف البيع جاز  
وللمشتري اختيار اذا علم ان المشتري اذا كان يعلم مقدار نصيب البائع جاز البيع علم البائع  
او لم يعلم قال وذكره في كتاب الفسنة جاءه ورثا ما لا وكان في حله ما ورثوا فاشترى من دار فاشترى  
للمال واشترطوا الشفعة لاحد ولا يعلم مقدار الشفعة باطله ولا كان الذي شرط  
له الشفعة جازت الفسنة عندهم ولا كان لا يعلم فاعلى الخلاف وذكره في كتاب المضاربة ان رب  
المال يوسرط للمضارب من الربح مثل شرط فلان المضاربة جازت الاضاربة ولا يعلم فاعلى الخلاف  
قال وذكره في كتاب الهبة اذا هب رجل من عبده ولم يعلم مقدار لا يحجر ولو علم الوهب نصيبه  
جاز قال وذكره في كتاب البيعة اذا قال لبيك ابيع باقام على اذ قال لعبد منك مائة باردة  
ولا يعلم الولي كم قام عليه لا يحجر ولا يعلم المشتري جاز قال وفيه بطلان هذا المايل اذا علم المشتري لشرط  
الشفعة للمضارب والوهوب له والمشتري مائة باردة اذا علم وصدقة آخرة ذلك وفي فتاوى قاضي  
خان رجلان بينهما دار فباع احدهما نصيبا فباع من ثلث الدار وذكره في الشفعة ان لا  
يحجر في قول لي حبيته لان سريكم ينظر بذلك عند الفسنة وكذا لو باع بيتا معينا من ثلث الدار

محمد

لم يشرع

البيع النصيب ولو باع ذلك نصيبه  
بغير امرها انصرف

ولا يعلم المشتري كم قام عليه لا يحجر ولا يعلم المشتري جاز قال وفيه بطلان هذا المايل اذا علم المشتري لشرط  
الشفعة للمضارب والوهوب له والمشتري مائة باردة اذا علم وصدقة آخرة ذلك وفي فتاوى قاضي

براع



لا يجوز دفعه ولو كان بينهما امر دخل فباع احدهما نصف ثم مر رجل لا يجوز ولو كانت الدار  
رجل باع احدهما فطعم بعينه من رجل قبل القصة لا يجوز في نصيب واحد منها وكذلك لو كانت  
الدار رجل فباع من رجل نصف بنائه من رجل لا يجوز في بيع المسح لو كتب باع سهم واحد  
سابق مجرد وهذا المسمى في الدين المسمى كان مباحا بمقتضى ما في قوله تعالى بوجوب البيع  
لا بدوهم الا ان كان فاعلم فيكون له الدار والدار لا يجوز في البيع عني ان لا يوجب الفداء  
في المحاضر المردودة **واما** اجارة المسح فلا فرق عندنا بين ما يحل القسمة وبين ما لا  
يحلها والى جواب المسألة احدهم العيني اذا كان بين اثنين فان باع احدهما نصيبه من غيره جاز  
بالاجماع في ظاهره او ايتى عن حنيفة وروى عنه انه لا يجوز ان يباع من غيره نصيبه من غيره او بعضه  
ولو كان العيني بينهما فباع احدهما نصيبه من اجنبى اخلف المسح على قول ابي حنيفة حتى يوطأه الدار  
عنه ان يجوز وحكي عنه انه لا يجوز واليه مال حماد بن الربيع والشيخ امام اهل بيت الدين ولو كان  
العيني لرجل فباع النصف من اجنبى فعند ابي حنيفة لا يجوز وعندنا يجوز اخلف المسح على قول  
ابي حنيفة رحمه الله لا يمنع حتى لا يباع او اصلا او قبل فيعندنا ما احسن في بيعه المثل  
العصم **وكذا** كان الكل فباع الكل من اثنين فان اهل وقال اهل الدار من جاز بالانفاق فان  
قال ثلثه منك وثلثه منك وفي هذا الوجه يجب ان يكون المثل على قول ابي حنيفة رحمه الله  
لا اختلاف الذي ذكرنا فيما اذا كان الكل بينهما فباع النصف احدهما من اجنبى فعلى ما قل  
عنه اوطأه بنسبتي لا يجوز وعلمنا ان ابي حنيفة يبيح لرجل لا يجوز والشيخ الطائفي لا يبيح  
في ظاهره او ايتى عن ابي حنيفة وروى خالد بن صبيح عنه انه يبيحها هذه الجملة في كتاب الشيوخ  
النسب الى الصدة رحمه الله وفي مختلف القصة في البيت لو استأجر دارا من اثنين ثم مات احد  
الآخر من انتقص الاجازة في حصة البيت يعني حصة ابي كذلك لو استأجر رجلان فان احدهما  
مضى حصة البيت يبطل وفي حصة ابي يبقى وعندنا يبطل الكل **واما** في موضع لو اوجز او اذا مر  
رجل او استأجر منها جاز ولو مات احدهما بطل العدة وحصة دون كافر وروى ايضا انه يبطل  
منها وروى الوارث وهو كبريى يكنى الاجازة في بيعه المسمى هو جاز وهذا اهل الرواية  
الى جعل الشيوخ الطائفي حصة العدة في اجازة ما سيجي في آية من رجل جاز ان  
العقد وقع جاز حتى لو تفرق احدهما بالهول لا يفسد ولو لم **من** رجل جاز لان العقد وقع  
البناء دون كافر لا يجوز وكذا لو كان البناء ملكا والعقد وقتا فباع البناء لا يفسد ولو اوجز الدار وفيه

عنه

عنه

الشبهة

الاجازة

بالاجازة

في اجازة العرجات الاجازة فيها واد البيت **وكذا** في اية اكلوا في كتاب الجمل اذا كان البناء  
لرجل والعقد لآخر فباع صاحب البناء لا يفسد العدة **اخلف** المسح في بيعه والفتوى  
ان يجوز ولو لم يفسد العدة لا اشكال ان يجوز ولو استأجر العدة دون البناء لا يجوز ولا يفسد  
في جواز اجازة المسح لغير الحق به فاعلم فاقض او يعقد في الكل ثم يفسد في البعض كذا **الاجازة**  
في الفتاوى **وكذا** باب الوكال بالاجازة من كمال ما حصل اذا كانت الارض من رجل فباعه فكل احدهم  
وكذا بالاجازة نصيبه فاجر من جميعهم ولو لم يفسد العدة من اجنبى فبطلت اجازة بائنه  
الوكل نصيبه وهكذا رتب بخط بعض المشايخ ان الدار اذا كانت بين اثنين او احدهم من نصيبه  
احدهما لا يجوز واحال المسألة الى كتاب الزهر **واما** اعان المسح ذكرنا العدة في بيع المسح  
واعاد جاز **وكذا** كتاب الشيوخ اذا اعاد ان يبيع في الوجوه كلها ذكر الصدر الشهيد  
في كتاب الشيوخ وذكر القاضي طبري في اول ديبعة فتاواه لاجازة المسح جاز بالاجماع  
وفي بعض المختلف لمضاربة المسح لا يجوز ذكر في مشايخنا **واما** ما بين  
المسح فيها لا يجوز القسمة يجوز من الشريك من اجنبى وفيها لا يجوز لغير الشريك  
والمر اجنبى والشيوخ الطائفي لا يفسد العدة بالانفاق ولو ذهب الكل من اثنين فان اهل الدار  
قال هبت نصيبه منك ونصيبه منك فمضى هذا الاختلاف ايضا ذكر ابن سحابة في نوادر  
وان كان المتعبد بالانفاق فعند ابي حنيفة وروى يوسف لا يجوز وعندنا يجوز هكذا ذكر الصدر الشهيد  
في كتاب الشيوخ **وكذا** العدة اذا ذهب اثنان من رجلان جاز لانها سئل بالاجماع وهو يفسد جاز  
فلا يفسد **وكذا** ذهب احدهم من اثنين لم يفسد عند ابي حنيفة وقال ابي حنيفة لا يفسد العدة لان  
الملك واحد فلا يخفى الشيوخ كذا في ادهم من رجلين ولا يفسد لغيره هذه هي النصف من كل واحد  
منها فلهذا لو كانت في ابي حنيفة فبطل احدهما ولان الملك بنت لكل واحد في النصف فبطل الملك  
لذلك لا حكم على هذا الا بغير ريختي الشيوخ بخلاف ادهم لان حكمه اجازة بنت لكل واحد  
منها فلا يفسد في هذه الوضعية من احدهما لا يفسد **وكذا** في الشيوخ **وكذا** في الشيوخ  
قال نصيبه لك نصيبه لك او ثلثه لك او ثلثه لك لم يفسد عند ابي حنيفة رحمه الله في يوسف وفي التصف  
روايتان **وكذا** في الشيوخ **وكذا** في الشيوخ **وكذا** في الشيوخ **وكذا** في الشيوخ  
شعنا في قوله فان قسمه وسلم جاز لان تمام بالبيع وعندنا لا يفسد وفي فتاوى  
فان في طبري لرجل ذهب لكاهن الدار لغيره نصيبه لغيره نصيبه جاز ولو قال لغيره ذهب لك

جاز

لا

في الشيوخ

لا

نحوه

جاز

وكذا في اجازة المسح

منه

فان كان المتعبد بالانفاق فعند ابي حنيفة وروى يوسف لا يجوز وعندنا يجوز هكذا ذكر الصدر الشهيد في كتاب الشيوخ



نصفه ولذا انصفه لا يجوز قال ولو ذهب رجل من درهمين الى حجة وذهب المشاع اذا قدمت  
لا يقيد الملك وان قبض الحامل مروي ذلك عن علي بن الحسين وهو الصحيح ولو ذهب نصف في حجة  
او ذهبت في سبعم او ستماني لم يلزم للجحيزون الوهب معدوم ولذا اذا لولا استخراج الفاص  
يملك والمعدوم لا يكون قابلا للملكية ولو طهر وسلم لم يخرج حلالا اذا ذهب تمام قسمه وسلم  
لان المشاع محل للملكية اذا اختلف البعض وقد تحقق بعد الفسدة وبخلاف ما اذا ذهب لثنا  
في ضرع او صوف على ظهره او غنم او مالا او زرع في ارض او ثمر في ثلج او ارضاء في ثلج  
وزرع دونها حيث لا يجوز ثم لو قطع او جلب جاز لان امتنع الجواز لا اتصال ذلك مع البعض  
كان آية فاذا زال ذلك بالانصاف بجرحه بخلاف ما اذا ذهب دارا او ظرفا او غيره من الواهب  
لان امتنع الجواز لقيامه بالواهب بالاشغال لكن اختلف البعض في صحة التفرغ بقرينة  
الدين في الضرع وميزه في الولد في البطن فانها لا يجوز بالنسبة بعد الولادة في الصحيح والفقهاء يمكن  
الوقوف على البعض في الضرع بالكلية لانه في دسم ولا يملك في الولد لانه ليس في دسم فيكون بمنزلة تعلية بالخط  
وما دلل كانه بهذه الحكمة الهداية **واما** اذا انصرف بالبايع فذهب اربعة المشاع في جميع  
ما ذكرنا سواء الا انه خصه واحد من اهل اذ اذهب الكل من اربعة المشاع لا يجوز الفسدة وسلم اليها  
لا يجوز عند علي بن الحسين رواية واحدة من غير اختلاف على قوله وفي الصدقة اختلف المشاع رحمه الله على  
قوله منهم من قال لا يجوز الصدقة ايضا ومنهم من قال في المأزواني على رواية اصله على رواية  
البايع الصغير اذا انصرف بعينه دراهم على مناجرة يجوز كذلك لو ذهب له درهمين او قالوا  
يجوز لعين ايضا بقرينة الصدقة في الحكم وفي اصله سمي فقال ذلك الصدقة لان السبع  
ما في في الفعلية لوقوفه على البعض وجه الفرق على هذه الرواية ان الصدقة يراد بها وجه الله تعالى وهو  
واحد لا سبعة بل فلا سبعة يراد بها وجه الغني وما انفق وقيل هذا هو الصحيح والرواية المذكورة  
الاصل الصدقة على غيرة وفي فتاوى فاضل علمه في الاطهر ان في المسألة روايتين وذكرنا الخبر وقيل يجوز الصدقة  
على الغني لانه محل صدقة البطن وذكرنا الملقط ولو ذهب لغيره على وجه الصدقة ما يجوز الصدقة  
وما لا يجوز يجوز وفي الغني الصدقة والهبة جميعا لا يجوز وتكدر في يوسف بشرط المساواة وعند  
محمد بن جعفر الحاكبي **واما** اذا دفع المشاع فذهب منه لا يجوز وتكدر في يوسف بن جعفر ذكرنا في  
كتاب السبع وذكرنا الملقط وقف المشاع بجرحه ويكدر في يوسف بن جعفر ذكرنا في  
واذا وقف نصف تمام جاز لانه لا يجوز الصدقة ولو وقف ارضا فيها انما رواه استثنى لا يجوز لا يجوز عند

لا يجوز

والهبة  
في الصدقة  
في الصدقة  
في الصدقة

لا يجوز وقف المشاع وفي واقعات الناطقي رجل وقف تمام حجة قول محمد بن يحيى فان دفع الى الناطقي فقي  
الجواز جاز عند الكل فلو طلب بعضهم الفسدة قال ابو حنيفة لا يقسم فيها يقول **وقال** ابو يوسف بنهم  
واجمعوا على ان الكل اذا كان موقفا على ما رباب فارادوا الفسدة لا يجوز وذكرنا النواز ارض  
بشرط يمكن وقف احد على غيبة شافا جاز عند علي بن يوسف وفيه اختلاف في دفع درهمه ثم  
فزع على قوله فقال اذا انقضا فزع نصيب الواقف في موضع لا يجوز له الوقف ثانيا لان الفسدة  
تعين للوقوف وان اراد التوزيع على خلاف توقف المفسوم ثانيا هذا اذا كانت الارض  
كلها لم تقف بعضهم اراد الفسدة بنفسه ليس ذلك لان الفسدة لا يتولاها رجل واحد  
فكثير من كماله الى الناطقي حتى نصب للوقف فيما يقسم هو وقم الناطقي فبين نصيبه ونصيب الواقف  
ثم يتولى الوقف بعد ذلك هو او يبيع ما كان ملكا له هذه الرواية من ان من يقسم الشيء  
بعد ذلك لان الفسدة منها جرت بشرطه ولو كانت ارض من رجل فنصفها بغيره  
موقوفة على المساكين او على جوه البني التي يجوز الوقف عليها وسلمها اليه فم كان جاز لان عند  
محمد المانع من الجواز هو السبع وقف البعض لا وقف العبد ولم يوجد ذلك وقف البعض لانه  
سما جاز وعند علي بن يوسف يجوز من يقبض بغيره من مفسوم ايضا تمام هذا في فتاوى فاضل  
خات وفيه صور من الصدقة من قال علي بن يوسف وجعل على جواز ما ابو يوسف فيمن  
جواز وقف المشاع على الصدقة المتقدمة مكانه على هذه الصورة فتاوى فاضل علمه في السبع  
يمنع البعض حقيقة فجاز وقف المشاع فانما يجوز لانه لا يجوز البعض شرطه وهو قول علي بن يوسف  
وهذا وذكر ابو البيرة كتاب الوقف السبع بقرينة الشك وهو رفع الواقف عن البعض  
والسبع فيما لا يجوز الصدقة لا يمنع صحة الوقف بخلاف وفي الهداية في المشاع فيما يجوز  
الفسدة **صحة الوقف بخلاف** لا يجوز عند محمد بن جعفر انه فيما لا يجوز الصدقة لان السبع  
والقبلة فانه لا يتم مع السبع فيما لا يجوز الصدقة ايضا عند علي بن يوسف لان بقا السبع يمنع الخوض  
سما قال في رد المحتار لم يستحق جرحه بطل الوقف في ابناء عند محمد لان السبع يعترف  
الربيع وقد ذهب ووقف في مرضه وفي المال ضيق لان السبع في ذلك طلب ولا استحق جرحه ويعينه  
لم يطل الباني لعدم السبع ولذا جاز في ما ابتدأه وعلى هذا البنية والصدقة الملوكة ذكرنا في دفع الهدية  
وذكرنا هبة الصغرى للسبع الطاري في اتحاد السجدة كالقارن والماهر المشاع فلا يجوز الاخر  
الشريك لا يفرغ فيما يجوز الصدقة وفيما لا يجوز والسبع الطاري والقارن فيه سواء والسبع الطاري

شكرنا فان كانت الارض

جوز  
في الصدقة  
في الصدقة











الغاصب من المالك وهو من ادخله لا ينفذ بيعه قبل ذلك لان الغصب سبب الملك عند الفهم  
التالي سبب البيع او العتة او كذا في حق السيد وهو البيع والموت من اثار متاخر البيع الاستدراك  
وراء في بعض النوازل من غصب عبدا او باع فان ضمن المالك قيمته يوم الغصب جازيعة وان ضمن  
فيتم يوم البيع لا ينفذ قلت وهو في رهن الجاهل في النوازل قال وفيه لو غصب عبدا اصابه  
فان ضمن المالك قيمته يوم الغصب جازيعة والبيع فيتم يوم الدفع لا يجوز البيع لان الغاصب انما  
ملكه يوم الدفع فلم يجز بيعه وفي قوايد صاحب المحيط غصب عبدا وباع فان ضمن المالك جازيعة بل  
استراه من المالك لا ينفذ بيعه لان هذا ملك بات طرا على ملك موقوف فيبطله ولم يفعل فيتم  
قيمة وهكذا ذكر في عامة النوازل ذكر في الميراث والبيع على الميراث بايجاز في الميراث  
او باع ثم لم يبيع لم ينفذ بالاجماع وكذا المشتري من المالك قال الغاصب اذا باع او اعقن ثم حضر  
القيمة نقد ينفذ دون عتته بلا خلاف والمشتري من الميراث اذا باع او اعقن ثم حضر الميراث ينفذ به  
وعتته بلا خلاف وكذا المشتري من الميراث اذا باع او اعقن ثم حضر الميراث ينفذ به وعتته  
بلا خلاف وكذا المشتري من الميراث اذا باع او اعقن ثم حضر الميراث ينفذ به وعتته  
ثم احراز المالك لا ينفذ عتته قيات وهو قول محمد وحده في حقه واي يروى في سند اسحق كان  
المشتري من الغاصب باع ثم احراز المالك يبيع الاول لم ينفذ بيع المشتري بلا خلاف كما ذكر  
نجم الدين هذه المسئلة وكذا العداية وفي الداء المبسوط اذا باع الغاصب الغصب من رجل ثم باع  
المشتري من الرجل حتى تداولته لم يردى ثم لم يرد المالك احراز عتته العتة خاصة لان العتة كلها  
موقوفة على ارجائه فاذا احراز عتته استباح ذلك العتة خاصة وفي قوايد صاحب المحيط  
غصب عبدا وباع من ان لم ينفذ المشتري باع من اخر ثم لم ينفذ المالك من الغاصب فانه ينفذ البيع  
لما دل بطلان بيع المشتري لان ملكه كاذب ملك الثاني موقوف وقار بعقوبته ينفذ البيع الثاني  
والثالث لان لما مضى الغاصب بعبر ملكه من وقت الغصب صار كاي باع ملك نفسه ثم وثم فجعده  
الكل ولو غصب عبدا واجر ثم استراه من المالك فارجاه في ياقية بخلاف البيع قال ولو غصب  
جارية وزوجه ثم استراه من المالك لم يدخل الزوجه بها ينفذ النكاح ولم يدخل بها لان هذا اجل  
باعت وموصل المشتري طاهر من موقوف ومحل الزوجه وتو ادى الفهم هل ينفذ النكاح لادبائه  
في هذا قال وينبغي ان لا ينفذ لان ملك الفهم ملك ضروري فلا يملك في ذلك الجواز النكاح كما اذا غصب  
عبدا واعقن ثم ضمن المولى قيمته لا ينفذ كملك المالك اذا اقر العبد الغصب من الغاصب ببيع المولى

بيعه

البيع

جاز ذكر العتة

عتقه

الغاصب

والغاصب بعد ايقاف قال صاحب المحيط يجوز لا لا يجزى لا فقه من جديد لان بعض الغصب بنوب  
عن بعض الشراة وقال قاضي خان لا يجوز لانه ليس ببدن وهكذا اجاب جدب رحمه الله لا يجوز مدكم  
في قوايد وفي قوايد قاضي طبر غصب عبدا وباعه من غيره ثم اقر العبد من المشتري ثم احراز المالك  
البيع جاز عند لي يوسف خلافا لغيره وفي قوايد صاحب المحيط ولو غصب دابة وباعها من ابي  
ثم ان الغاصب اشترى هذه الدابة باقل ما باع بكنه فصح وساركة للبيع لاول الزيادة لكن  
للمشتري لا للغاصب ولا للمالك قد مرنا احكام البيع انفسا وفي قوايد ايضا استاجر رجلا ليعمل  
هذا السكن بكذا فاعل اقر ومعت من ثم ظران هذا السكن كان ملك الغير هل يجب ارجاء  
ينبغي ان لا يجب لوجوه في ذكره الدخول اذا اقر الغاصب ثم احراز المالك انما الدرة فغند لي يوسف  
الاجرة في معنى وفيما بين المالك عند جهره الله اقر ما معنى قبل احراز الغاصب لانه هو العاقد  
وفيما بين المالك لانه فصول في المالك من هذا الخلاف اذا اقر ثم استخفى في الدرة واجاز السفق  
الاجرة وفي العفر اذا اقر الغاصب سنين ومعت سنون ثم ادعى المالك اني كنت ارجت عتده  
لا ينبل قوله لا يمينه وتو قال كنت امرته بتبيل كالبالغ زوجه ايو قال كنت ارجت عتده  
لا تعقد الا بيمينه لو قال كان بامرهم قبل قوله ولما الميراث وفيه على المشتري غصب ارضه وارجاه  
نقل المالك آجوتها بامرهم وقال الدرة غصبتها منك وارجوتها فنقول كلب من دية الغاصب ملك  
غيره وهناك الميراث في بد الشدب نقل المالك لشارة بالبيع بتبيل قوله غير يمينه وارجاه  
حين بلغني ان باع لا يصدق لا يمينه وفي دعوى المشتري ايضا الغاصب اذا باع في ارض الغصوبة بناء  
آجوتها بيمينه فقال رب لا يرثك لغيري ونور وقال لا يرثك غصبتك وبنيت وارجوت  
قال بنيت ارجوت على فتمت ارض دون البنا وعلى البنا فاعطى البنا هو للغاصب حاله صاحب  
الارض هو لرب الارض وفي اجارات العفر الرتبة غصبت اذا ارجوت من غير ثم استراه من  
صاحبه قال ارجاه في الاول حاشية لوجه سراطه ومن استقبله هو افضل وفيه ايضا لو ان الغاصب  
اذا دفع لارض لا غير مزارعي ثم اجاز رب الارض المزارعي فان كان الزرع قد سبيل في الميراث هو للمالك  
ولا في الغاصب من الزرع ولا في غير مقتضات الارض في سمن الزرع وانتم لم يحمية ارجاه في الزرع  
للمغاصب ويتصدق به ويعتقتان لانه من هذا اذكر في اجارات العتة وفي قتايبي سيد الدين  
غاصب الغاصب اذا باع الغصب واخذ الثمن لا يملك للغاصب لاول من باعته لانه ليس بالملك  
وليس ارجاه في ذلك البيع والغصب منه بايجاز لغيره من الغاصب ورجاه في الغاصب الغاصب ذكر

الغاصب

فات الاب

كنت

الغنم



في الباب الرابع عند من بيع غاصب الغاصب اذا رد على الغاصب كادول يكره ذلك  
 المفصولة يد الغاصب فادى القبيح الى الغاصب كادول يكره ايضا حتى لا يكون للمالك الرجوع  
 غاصب الغاصب لان القبيح فاية من الغاصب في العجز الحكم هكذا فكذا في ابدل ذكره العدة  
 بيع المرهون والمستاجر والذي في مزارعة الغير يتوقف على ايجان المهن والمستاجر والمزارع ولو  
 تن سحر ايجان والمزارعة وادى الدين لزمنه لم يفسد البيع المستجر وفي العوض يني بان بيع  
 المرهون غير نافذ حتى المهن وليس للراهن الرجوع حتى الفسخ بين البيع المستاجر وذكر البردوي  
 رحمه الله في بيع المستاجر والمرهون اذا كان المشتري عالما بخير كالم يمكن على عند لي حصة بكم  
 اما عند لي يوسف بن حالة العلم وعدم فرق فانه يجعل المرهون واجازة بمنزلة الغيب سحر الجيب  
 مع العلم بالغيب يمنع نوبت الخيارات للمشتري وفي بعض الروايات من ان لا يفسد العلم بالاستخفاف  
 لا يفسد الرجوع عند الاستخفاف ولكن ظاهر الرواية قوله وذكره الدجزة وفي فتاوى فاضي حاش  
 الراهن اذ ابيع المرهون واذا ابيع المستاجر يوقف ذلك على ايجان المهن والمستاجر في اجماع الروايات  
 الا ان المهن يملك نفس البصر ايضا وظاهر الرواية انه لا يملك رددي عربي يوسف بن المستاجر لا يملك  
 التمسك ولا ايجان هكذا ذكره شيخ الطحاوي وفي اجازات مختلف الرواية للقاضي ابي عامر وفي  
 ما دون مجر ابا حنيفة لا يجوز اذا باع المستاجر فليس مردود في ظاهر الرواية ان المستاجر حتى ايطر رد  
 وهو لا يفسد كافي في المرهون رددي مخرج من حصة ان للمستاجر لنفسه وله الرجوع رددي اجماع  
 العالي عن ابي يوسف في المستاجر للتمسك بنفس البيع ويكره المشتري ما يكره الدجزة فاضي  
 حاش ثم اقام بوجاهة المستاجر حتى انفسخ ايجان بينهما ففسد البيع ان يني وليس للراهن ولا هو حق  
 التمسك اطلاقا فان ايجان المستاجر البيع ففسد لا يني من يد حتى يصير اليه ما ذكره الفصلا الخامس  
 عند اجازات الذخيرة تراجم اذا باع المستاجر بغير اذن المستاجر ففسد البيع حتى ابيع به المشتري  
 ولا يفسد في حق المستاجر حتى يوسط في المستاجر يقول ذلك البيع في حق البائع ولا يجازي الى التحريم  
 وهو الصحيح فان ايجان المستاجر البيع ففسد في الكل ولا يني العجز من يد المستاجر لا يصير اليه ماله  
 وان رضى بالبائع اخبره ماله بالبائع ففسد الاجازة لاللائق من يد ويكره بعض من يني ان كادول اذا باع  
 المستاجر بغير رضى المستاجر وسلم ايجان المستاجر البيع والتيم بطل حصة الجبس في ايجان البيع دون التيم  
 لا يطل حصة الجبس وتواراد المستاجر ففسد البيع فاذ ذكر الصدر الشهيد في العوضي لمره ذلك ظاهر الرواية  
 وفي رواية الطحاوي ليس له ذلك واصله الى المرهون اجماع وموافقا لرسن الالة لكونه في النفي مما دام لا يبيح في

في بيع المرهون والمستاجر  
 اذا كان المشتري عالما بخير  
 كالم يمكن على عند لي حصة بكم

في بيع المرهون والمستاجر  
 اذا كان المشتري عالما بخير  
 كالم يمكن على عند لي حصة بكم

ومن

ومن سحر السخى وهكذا ذكره الدين النسي في شرح الن في السيد امام ابو نوح في رهن الجاهل  
 وذكر شيخ الاسلام خواهر زاده ان فيه روايتين القوي على انه ليس له ذلك وذكره اجازات شرح  
 الطحاوي اذا باع الدار المستجرة في اثناء المدة فليس جازي فيما بين البائع والمشتري حتى المدة لو انقضت  
 كان البيع لان المشتري وليس له الرجوع عن اخذها اذا طالب المشتري البائع بالنيل قبل انقضاء  
 مدة الاجارة فلم يكره ذلك وفسخ الفسخ في البيع بينهم فانه لا يعود جازي ما بين المدة والارهاق اذ ابيع المرهون  
 من غير المهن ثم باع المرهون فاجاز المهن البيع الثاني او الاول ففسد ايجان وارجو لو باع المستاجر من رجل ثم  
 باع المرهون فاجاز المستاجر البيع الثاني يفسد الاول اباب الاول من رهن الجاهل ولو اقر بالدار المستجرة  
 لغيره فان اقران بيع في حق نفسه ولا يبيع في حق المستاجر فاذ افسدت المدة بغيره ففسد ايجان  
 من ان يني ثم ارجو من ارجو توقف العقد على ايجان المستاجر كادول فان ابطله بطل خلافت البيع فانه  
 اذا ابطله لا يطل لان عند ايجان يقع على المنفعة وانما ملك المستاجر فان جاز ما ملكها جاز في البيع  
 يبيع على العجز وليس يملك له الرجوع حقا فان زال حق العجز ففسد البيع وكذا ايجان المستاجر الاول  
 ايجان الثاني من تحت الثانية وارجو الاول ولا يكره لصاحب الدار خلاف البيع فانه اذا ايجان المستاجر  
 يبدله وبيع رددي على ما هو ملك الا جاز فيلزم بدله وبالايجان الثانية لا يفسد عقد المستاجر كادول ثم افسد  
 مدة الثانية فاذ افسدت حينئذ تنقضي للثمن جميعا لكانت مدة واحدة وفي كل من الثانية اقل  
 من مدة الاول فلما اذول لم يفسد الدار حتى تتم المدة وكذلك لو رهنها كراج قبل انقضاء مدة ايجان فالفقد  
 جازي بينه وبين المهن ولكن المستاجر لا يجس الدار الى تنقضي اذنه وتوهم داره من رجل وفيه  
 للمهن ثم باعها الراهن من ايجان او فليس جازي فيما بين البائع والمشتري وفي حق المهن لا يجوز وكان له الرجوع بها  
 الى ان يني في ماله فاذ افسدت الراهن سلم الى المشتري كاذكره ايجان انا ان هت اذا ايجان المهن  
 البيع جازي ويستم الدار الى المشتري والنز يمكن هت كان الدار لان له حق حسن العجز ما دام قائما  
 فله ان يني في بدله هذه اجماع في اجازات شرح الطحاوي وذكره في رهنه وليس للمشتري الرجوع المرهون  
 بغير اذن الراهن فان باع بغير اذن توقف على ايجان صاحبه فان ايجان جازي ويكره النسي رهنه وان لم يجر  
 لا يفسد البيع وان ابطله بعبده رهنه وتوهمه في بدله المشتري قبل الرجوع الراهن فلا يجوز ايجان  
 بعد ذلك ولا اهر ان يني ابي ش فان من المهن جازي البيع وان لم يكره النسي رهنه وقبل النسي  
 البيع بغير رضى المهن اذا سلم المهن الى المشتري او لزم باع منه ايعاذا باع ثم سلم بعد البيع لا يفسد بيعه ويرجع  
 ما خسر في المشتري لان سيد ملكا فاذ عر البيع الاول كذلك هت انا ظاهر الرواية فان يني البيع بغير رضى المهن

كان الدار كادول المستاجر  
 ولو اقر بالدار المستجرة  
 فاذ افسدت المدة بغيره

فصار كادول المستاجر  
 ثم اشر من صاحبه لا يفسد البيع



ولم ينص على ان اختار الراهن بغير المشتري بطل البيع ولكن العكس وهذا يرجح المشتري على البائع للمشتري  
وكذلك اذا باع الراهن الراهن باذن الممنوع او باع احد ما ايجاز كما في البيع ويكنى المشتري هذا خلا  
الايجاز فان بطل الراهن ليس له بل لا يوجب سبيل ذكره في هذا حال واذا باع الراهن او الممنوع الراهن  
باذن الاخر يخرج من تحت يده ويكنى المشتري هذا كان الغرض بنفسه المشتري او لم يقبضه وفي  
الاجماع الباب الاول من كتاب الراهن اذا باع الموهون واجاز الممنوع البيع بكنى الممنوع وهذا يستوي  
من الممنوع حق وما يقع في الراهن سواء شرط في هذا الراهن ان يبيع بدينه او لم يشرط وروى ابو حازم عن  
ابن يوسف انه انما يكنى الممنوع اذا كان الراهن شرط ان يبيع بدينه لما لا يمكن خلافه العجيب هو الاول  
وكذا في العدل الراهن يخرج من تحت يده ويكنى هذا ويغير الممنوع هذا كان لاول موقوفه كان انما يغيره  
وذكرنا اجازات العدة اذا قال الممنوع للراهن بعهده من فلان فلان بعهده من فلان لا يجوز وكذا في المساجد  
للاجر بعهده من فلان فبها من غير ان يجرى ذكره في سائر المطالبات وليس للمشتري ان يجرى ذكره في سائر المطالبات  
غير اذن الراهن وسلك على المساجد فان ملكه المساجد فالراهن يملكه في سائر المطالبات غير اذن  
المسلم على المساجد ويكنى هذا مكانه في سائر المطالبات غير اذن الممنوع لا يرجع بما مضى على  
المساجد ومن يرجع على باعته ما استوفى من المساجد الى وقت الملك بكنى الممنوع ولا يوجب له من اجنبه  
يرجع بما مضى على الممنوع في غير ذلك ولا يملكه الاجره وكذا في سائر المطالبات غير اذن الممنوع  
اذا حالته الوديعه ثم عاد الى الوفاق عادت ودعيه كما كانت في هذا الاجرة لا تطبق كذا في  
اذا اجر الراهن بغير اذن الممنوع لا يجوز والمشتري لا يملك الاجره باذن الراهن او الراهن باذن  
الممنوع او اجره احدى بغير اذن صاحبه ثم اجازت لآخره من الاجازة وبطل الراهن في الاجرة والراهن في الاجرة  
فيجب للعاقبة ولا يعود وهذا اذا انقضت من الاجازة لهما بالاشهاد في ذلك اذا استوفى الممنوع  
ممن الاجازة وبطل الراهن اذا جدد البعوض للاجره وكذا في سائر المطالبات غير اذن الممنوع او بعد  
انقضائها ولم يجرى عن الراهن هذا امانه ولا يذهب بملكه من الراهن ويكنى الممنوع في سائر المطالبات غير اذن  
بغير اذن الراهن كان لاول الممنوع الراهن الثاني وبعده لاي يملكه الاجره في سائر المطالبات غير اذن  
لاني لا يملكه لاول الراهن لاني لا يملكه في سائر المطالبات غير اذن الممنوع في سائر المطالبات غير اذن  
وهذا وملك الممنوع لاول الباعين وصار كانه رهن ملك نفسه وهذا يد الممنوع الثاني بالدين وان ضمن الممنوع  
الثاني بكنى الباعين وهذا عند الممنوع لاول ويطل الراهن عند الثاني ويرجع الممنوع الثاني على لاول ما مضى  
وبدينه ولو رهن الممنوع لاول عند الثاني باذن الراهن لاول صرح الراهن الثاني وبطل الراهن لاول وصار كانه الممنوع

الراهن  
اليه

فاضي

للاجره

للاجره

الاول استنفذ مال الراهن لاول الممنوع فزهره هذه اجماع في سائر المطالبات وفي الباب الاول من سائر  
الاجماع ولو باع الراهن رهن عند لاول او اجره او وهب وسلم فاجاز الممنوع لاول الممنوع الثاني والراجح  
او الهبة وسلم الى الموهوب له او الى الممنوع الثاني او المساجد فكذا في البيع وبطل ما سواه وسئل فاضي عن  
عمره وان المساجد بغير اذن الممنوع فلا يملك الاجره لاني لا اجد في المساجد لاني لا اجد في المساجد  
عند الاجازة هل ينقد ذلك البيع قال ينقد كذا اذا باع المساجد من المساجد بغير اذن الممنوع  
ينفسخ عند الاجازة لم يجد البيع انما صاحب الحجة انه بنفسه اذا جدد البعوض فبطل الممنوع لا  
ينفسخ وقد مر في احكام البيع القابض وذكرنا اجازات العدة اذا قال الممنوع للاجره مال اجازت  
بيده فقال هلا بدينه بنفسه العدة وان لم يعرف ذلك بكنى الممنوع افاق الممنوع للمشتري للمشتري  
بأذنه فقال الباع بدينه بنفسه البيع اليه استوفى رهنه استوفى الباع من الزيادة وانما  
هذا اذا قال الممنوع للاجره من اجازة الطولية حال اجازت بدينه فقال روبا بدينه بنفسه لاجازة  
وكذا في المساجد الى كذا فقال بدينه بنفسه استوفى رهنه استوفى الباع من الزيادة وانما  
الراهن على نفسي لا بنفسه كذا قال ولو اخذ مال الاجازة من غير بيعه الطلب لاجازة الكل بنفسه لاجازة  
وان اخذ البعوض دون البعوض قال بغيره من لاجازة بنفسه العدة ولا اخذ الاقل لا  
ينفسخ فيه كان بنى العدة الشهيد وقال بغيره لا بنفسه العدة باخذ البعوض من غير قبضه وقال  
بغيره بنفسه العدة بقدر ما اخذ وقال بغيره لاجازة البعوض بغيره في الفسخ او بدله انما نزل على الفسخ  
بنفسه العدة الحكم في كل ما اخذ الاقل وكذا في سائر المطالبات غير اذن الممنوع لا بنفسه حال  
يخذ الكل ولا كان بنى طبر الدين الممنوع في هذا اذرة الرجعة وفي نوابه صاحبه المساجد اذا طلب  
مال الاجازة فهذا دليل الفسخ حتى لو قال كذا في الفسخ لاجازة وكذا في زمانه يجب لغيره  
وكذا في بعض مال الاجازة من غير سائر المطالبات حتى في بعض المطالبات في بعض المطالبات وكذا في المساجد  
مال الاجازة خود بكنى هذا بغيره لاجازة اذا قال هذا بعد طلب المساجد وفي الفسخ كذا في  
جلال الدين واني الفاضي في الدين لاني لا بنفسه بخلاف طلب المساجد والمساجد اذا قال لاجازة ابن خاتم  
بمنى فزهره فقال كذا في الفسخ لاجازة بخلاف مال الفسخ كذا في المساجد ابن خاتم واني لا  
في فزهره فقال كذا في الفسخ لاجازة بغيره لاجازة في هذه العدة لا يملك من بيعه عند  
غيره المساجد فلا يملكه الرضا وفي المساجد لاني لا بنفسه لاجازة لاني لا اجد في المساجد لاني لا اجد  
مساجد واخذ وشره في لاني لا بنفسه ما لم يبيع المساجد اذا قال المساجد لاجازة لاجازة بدينه فقال في رهنه فاني لا اجد

في سائر المطالبات

الاخر

كالاجر

والقرن وهو



بانه ينسخ وكذا قال يارم او قال رواه سنداه ينسخ في هذه الغفول وتكون طلبكم الربا  
بدم لا ينسخ **آجر** اذا قال للمساخر مال اجارته خود بكم مرا في في شود فقال المساجر وتواني  
قال بعض الفقهاء ينسخ ان يوب الفسخ وسافلا وتواني **آجر** المساجر مال اجارته في كرى قال  
في كرم الكرم او اذني كبرى بكم يست ينسخ سود ورافلا هذه **اجارة** في الغوايد السموية من صاحب المحبط  
والفهم في الدين خان وفي قوايد حسب الشرى شر **اجارة** اذا قال للبايع زمين بتو مانه خوام  
كرد كن وخوام فزوش ترا زمان وادم هل ينسخ البيع **اجارة** ينسخ من كرم كادوي رابره  
داو تا بفرسه ووام وي بكر ارد هل ينسخ هذا مادام في يد الراس قبل البيع وهل للمشتري ان يبرده  
منه كانت المسئلة هذه واقعة القوي وفيها خلاف **المسألة** في الباب **الاول** من البسوط والذكر  
نعم ولو قبض المشتري من الراس لم يلزم على بيعه من بيع الراس فيه **اجارة** لانه لم يبرده  
وكان محجرا عن بيعه كخبر في اطلافة وهذا اذا سلم على بيعه وهو في يد المشتري **اجارة** اذا دفعه الى الراهن  
وسلط على بيعه قال بعضهم لا يصح لانه يبيعه في هذا لانه يبيعه في امانة ولا يراه  
الراهن من الراس لا يبرده الراهن ولكن مطلقا حتى لو عكس الراس في هذه الحالة لا يذهب الدين لا  
نفت من يد المشتري **دكر** في بيع العدة وفي ابيع الوقوف لوقا لا اجرة بكون رد البيع بخلاف  
الستو اذا قال لا اجرة **آجر** ثم اجاز هذه المسئلة دليل على ان المشتري اذا قال لا اجرة بيع  
الراهن يبرده البيع وفي بيع فتاب في اجارة اذا باع ثم جاز او ان الفسخ يتدبر عند  
الزنا **المسألة** وكان للمساخر حق الحبس لاسنفا **مارة** المحبط وفي قوايد صاحب المحبط وهذا  
خلاف ما اذا **آجر** من غير في اجارة الطوبى لم يبرده او ان الفسخ لا ينسخ **اجارة** لان **اجارة** الثانية  
وقفت على اجارة المساجر بخلاف البيع وفي اجارات فتاب في حق قال لغير اجرة في هذه  
فما يدرم ثم **آجر** اليوم من غير ثمة ايام جاء العذر واد المساجر **الاول** ينسخ **اجارة** الثانية وفيه روايات  
عن اصحاب القوي على انه ليس له ينسخ الثانية هذا اذا كانت **الاول** مضافا الى العدم لم يبر من غير  
اجارة بخلافه لو كانت **اجارة** مضافا ثم باع من غير **آجر** روايات في رد اية ليس للآجر لبيع قبل محج  
الوقت في رواية قال اذا باع او وهب قبل محج الوقت جاز ما صنع والقوي على انه ينسخ البيع ويطلب  
الاجارة المضاف ثم اذا تقديس فان رد على بهيت مضاف او رجع في البية قبل محج الوقت عادت **اجارة**  
على حالها وقر عادت اليه بملك مستقبل للفقود **اجارة** واد **آجر** من غير **اجارة** باجزة لم يبر من غير  
لا تتبع **اجارة** الثانية في حق **آجر** حتى لو **آجر** مع المساجر **الاول** افانفا **اجارة** لا يجب على ان يبر

في م

يد امانة

منه المحبط في  
قوايد صاحب  
الاجارة

الطوبى م

واسا علم م

الآجر م

الى الله م

في الثاني **فصل** البيع اذا افسخ البيع بما هو من كل وجه كان على **آجر** **المسألة** **الاول** لو باع من  
آخر لم يبر البيع من حق **آجر** فاذا انكر بيعه كان له ينسخ **الاجارة** ولو باع من رجل ثم **آجر** من غير وبيع  
جاء **الاول** واراد ينسخه البيعة على **اجارة** فان كان **آجر** حاضرا كان وينسخ بيعة ولا يكون هو مقرا  
باجارة **المسألة** لان اقراره **الاول** لا يبره في حق الثاني **دكر** ان **آجر** غائبا لا ينسخ بيعة **الاول** على الثاني  
لان يد الثاني فلا يبره خصال كل من يد على حق في ذلك **العير** كذا **الودهر** عبدان في عينا و سلم  
اليه ثم انزع من يده بغير اذنه و باع وسلم ثم جاز **المشتري** وادعى **الره** واراد ينسخه **المشتري**  
واقام البيعة على **الره** قبلت بيعة ولا كان **الره** غائبا وموضع **العير** يد **المشتري** ويسلم الى  
**المشتري** **دكر** ان بعض النسخ اذا باع المساجر ورعى **المشتري** يكون مستقرا اذا خاف ان ينسخه على ثرا  
ولا ينفعه **المشتري** **اجارة** ثم ينسخه **المشتري** فلا يصح له ينسخ **المشتري** **المسألة** بالبيع اليه قبل مضي المدة  
واذا لم يكن **المشتري** حتى قبض هذه السلعة هل للبايع ان ينسخ **المشتري** بالبيع قالوا لا بكون له حق  
للمطالبة فان لم يجعل المعتود على محج التسليم وكذا اذا اشترى غائبا بكون للبايع ان ينسخ **المشتري** بالبيع  
ما لم يجعل البيع ميثا للتسليم **دكر** في حق في بيع فتاب اذا دفع ارضه من ارضه من معلومة على ان  
يكون البذر من قبل العامل فيزرعه العامل ولم يزرعه فباع صاحب الارض ارضه بتوقف على اجارة **المسألة**  
**دكر** في بيع الارض اذا باع الارض وهي عند مزارعة لوقا نفس كايه **المسألة** في المزارع اولى فعدة  
من ايتها كان البذر فان اجاز المزارع البيع فلا **آجر** **المسألة** في محج المزارع اذا اجاز المزارع بكونه لا يفسخ  
للمشتري بريد اذا كان في الارض غلة ولم يزرع **المسألة** **الاول** **دكر** اني الكرم سوا ظهري الكرم اولى بظهور  
وقيل **المسألة** في سكر الارض على التفصيل لان البذر من المزارع لا يحج في حق **المسألة** في سكر الارض  
وقد اتى البذر لا يحج **المسألة** في سكر الارض فانما يحج **المسألة** **الاول** **دكر** اني الكرم سوا ظهري الكرم اولى بظهور  
ظهوره من المزارع **المسألة** في سكر الارض فانما يحج **المسألة** **الاول** **دكر** اني الكرم سوا ظهري الكرم اولى بظهور  
لان الارض مستورة **المسألة** **الاول** **دكر** اني الكرم سوا ظهري الكرم اولى بظهور  
المالك ولكن المزارع منزع ولم ينسخ حتى باع الارض لا ينسخ بيعه لانه صار متعلقا بمحج وان لم يزرع  
ولكن **المسألة** في سكر الارض فانما يحج **المسألة** **الاول** **دكر** اني الكرم سوا ظهري الكرم اولى بظهور  
الحباب **المسألة** في سكر الارض فانما يحج **المسألة** **الاول** **دكر** اني الكرم سوا ظهري الكرم اولى بظهور  
**دكر** في بيع العدة اذا باع ارضه في مزارع الغير كان البذر من قبل المزارع لا يحج بدون اجارة  
قبل التقابل البذر وبعد فان كان **المسألة** في سكر الارض فانما يحج **المسألة** **الاول** **دكر** اني الكرم سوا ظهري الكرم اولى بظهور

بند م

في م

على **المسألة** **الاول** **دكر** اني الكرم سوا ظهري الكرم اولى بظهور  
قلت ينسخ **المسألة** **الاول** **دكر** اني الكرم سوا ظهري الكرم اولى بظهور  
المشتري يد على الثالث كان خصا

البيع م

الارض م



اجازة في كل من قبل ظهور الفرجة وهذا اني الكرم بخالف المذكور فزاد صاحب المحيط فان باع مع نصيب  
من الزرع برعى المزارع والبذر من ريب سار من ولم يثبت لاني المزارع من ان كان البذر من المزارع  
ولم يثبت فللمزارع حصة البذر فتمت بهذا في الارض في الكرم والنخل لم يخرج منه شي فلابد للعامل  
منه ولو باع مع نصيب من الزرع وقد ثبت او خرج الفرجة فاجاز المزارع البيع جاز ونصيب  
الزرع فيه قائم ولم يثبت الزرع ولم يخرج البذر من ريب سار من لاني المزارع ولزنا في هذا  
كل بغير من المزارع لكان بعد ذلك في كل من بغير عذر فللمزارع لسيطة البيع كذا ذكر في  
العدة وذكر طبر الدين اخرج فناداه ولود في ارضه مزارعة فخرج الكرم باع رب الارض فخرج  
فلاجلوا ما لا يباع برعى المزارع او بغير رضا ولم يكن ثبت والبذر من ريب سار من فلا في المزارع من  
الفرق ان ثبت له من بعد النبات لانه لم يكن البذر من قبل المزارع لكنه لم يثبت وباع بغير  
فللمزارع حصة فيه بذر مزارع في الارض لان ذلك ملكه فاذا كان باع الزرع ثابته فان اجاز المزارع  
بجوزة ونصيب المزارع فيه قائم سواء كان البذر من ريب سار من او من ريب سار من رب الارض ولزنا في بغير  
رضا فللمزارع في هذه الصورة لسيطة البيع وذكر سبب الدين فناداه اذا باع الارض بعد  
ما ثبت الزرع لا يجوز بغير رضى المزارع فان قبضه با بعد النبات قبل ان يخرج البيع قبل النبات  
عكس لا رده اسوة فذكرنا من قبل ان يخرج موقوف على اجاز المزارع ولم يثبت وذكر  
في اجاز مع في انتدائي اذا باع الارض وفيه زرع والزرع لم يثبت البذر من ريب سار من رب الارض سار من  
للمزارع فلا في المزارع من الفرجة ولزنا كان البذر من قبل المزارع فللمزارع حصة البذر فتمت بهذا في  
في الارض واما الكرم والنخل فان لم يكن خرج منه شي فلا في للعامل ان لا يثبت عليه ويسل في ملك المزارع  
مع نصيب نفسه من الزرع وقد ثبت وخرج الزرع واجاز المزارع فابى جازة ونصيب المزارع في  
قائم ولزنا في بغير اذنه في هذا كله فللمزارع لسيطة البيع وذكرنا في كتاب المزارع من ريب اذ ايت  
اذا دفع ارضه مزارعة فزرعها لم يباع واجاز المزارع البيع فانه يجرى ولو اجاز على ريبه في الارض  
على المزارع فخذ اناس يدعون ان ريب ارضه قد ذكرنا هذا انه اذا اجاز المزارع بجوزة ونصيب المزارع  
في قائم سواء كان البذر من ريب سار من او من ريب سار من رب الارض وذكرنا في بيع ريب ارضه اذا اشترى ارضها  
زرع للبايع والمزارع فاشترى سار من مع نصيب البايع فان طلب تسليم الارض فابى فبطلت ارضه  
انما ملك حتى يستعمل الزرع بجوزة ولو اجاز المزارع بيع سار من جاز ولو اجاز على ريبه في الارض  
على المزارع فانه لا يجوز والبس لو وقع على هذا لا يجوز في بيع البيع الفاسد من قبل فاقى كان

هذا هو الوجه في بيع المزارع بالبذر من ريب سار من رب الارض

رجل في ارضه مزارعة ثم باع الارض بزرعه والزرع قبل ذكره المشتري المزارع ان اجاز فوجاز فان اجاز  
المزارع على ان لا يثبت نصيبه في الارض على المزارعة فناداه وفي ما قبل الى ان باع الارض مع نصيب  
الزرع لا يجوز وفي فناداه ان باع ارضه في مزارعة بزرعه وبغير ريب سار من رب الارض لا يجوز  
وفي فناداه ان باع ارضه في مزارعة بزرعه وبغير ريب سار من رب الارض لا يجوز  
البيع فيد البيع في كل انما ملك حتى تم اجاز فوجاز ولا يستعمل المزارع في بيع المزارع  
لانه نادى ارضه وكذلك لو باع دارا او مزارعة فقال المشتري انما ملك حتى تم اجاز فوجاز  
جاز ولا يطلب تسليم في كل فناداه ان باع ارضه في مزارعة بزرعه وبغير ريب سار من رب الارض لا يجوز  
في مزارعة باع احد الشريكين نصيبه من المزارعة والزرع اذ من سار من رب الارض قال الشافعي لا ذكرنا في  
الاصل ولا ينبغي لغيره لان المشتري قام مقام البايع في جميع ذلك فلا يضر به الشريك هذه اذ اورد  
الشاهد وقال لان المشتري لا يجرى على الفرجة لانه قام مقام البايع في النخل والزرع والزرع وذكر  
شيخ الاسلام حواضر زاده في كتاب السعة الا ان كان مزارعة مزارعة باع احد من نصيب  
من الزرع من سار من رب الارض لا يجوز اذا لم يكن مدركا لانه جاز في الفرجة بالشرط فيما ليس  
بموقوف على ان اجاز باع بالشرط بالبيع لغيره ارضه وعلى هذا النظر وسار من رب الارض اذا كان  
مشتريا في المزارعة باع احد من نصيبه بغير ريب سار من رب الارض فاما اذا باع نصف الزرع مع نصف الارض  
من سار من رب الارض او من سار من رب الارض بغير ريب سار من رب الارض وذكرنا في فناداه ان باع  
الاخرى مع الارض ببيع نصف الزرع مع سار من رب الارض ويثبت في بعض النسخ ان باع ارضه في مزارعة  
الكرم بعد ما كان في المزارع فخرج المزارع بغير ريب سار من رب الارض فناداه ان باع الارض فناداه  
بجوزة بغيره ولا في للعامل سحر في فناداه هذا اذا لم يكن في مزارعة فان كان فيه زرع يكون موقوف على  
اجاز المزارع بغير ارضه او لم يثبت وذكرنا في النوازل سبيل نوح الدين عن اشترى ريبا في مزارعة  
او ركب غلة مع الغلة وقبضه وفيه الارض المشتري لا كار حصة هل ذلك قال لا ريب في انكار  
بايع واجاز صارت الغلة كلها للمشتري لانه باع في الكل ولم يجر هذا البيع لان حصة في  
ما نفع جواز البيع وذكرنا في اصله ولو باع رب سار من ريبه والزرع قبل ولم يجر المزارع كان البيع  
موقوف على اجاز المزارع لانه مستوجب لارضه فان اجاز ففقد ريبه وابطل حصة المزارع  
ينفخ البيع ولكن يكون هو اوصى ويخير المشتري بين الرضا والفسخ لغير البايع عن تسليم البايع في كل  
اجاز المزارع جاز لبيع ولم يذكر في الكتاب ما حكم الزرع منهم من قال بغير ريب سار من رب الارض

لم يجره











مجلس تاسیس و تدریس در روز ۱۴۰۱/۰۹/۰۱

٥٠٠

مجلس اول

امروز:

456

تداول







الحمد

2 البهمن م

یا فی م

البيع

كما لو قال يا رب تبارك  
 كل واحد من القطع كل شاة  
 في الحقل القوي على  
 ما هو عليه

فقير



احباب بود قبل له جون انكوه سبب من آمد. با سدر درين صورت تواند كه جهاد صد من انكوه  
 رايه باز خواهد احباب تواند دري المنقط و اما بجزه سزا العيب من انكوه اذا لم يبق طر كذا الوار  
 و اما ذكر الكواره و سطر المستند من تقدير القبة فان سطر كذا الوار و سطر كذا الوار و اجتمع  
 سطر ابط النجم بخود وان لم يجمع سطر ابط لا يجمع و يكمن على المشتبه من انكوه ما انكف و لا يني  
 عليه من انكوه و اذا كان الجايز ما لا يطر فيه الكواره و عدد ما فاذا و حذوا فساد زايلا لا يني  
 لا حذر على انكوه استر به فخذ هذا الجايز من غير تقدير و سجي الكلام فيه على غاية الاستقصاء  
 في فصل سطر ابط فدر المبيع و صفة من بعد ان تاسه فاعل مبطل في سطر كذا الوار و نصيب  
 من انكوه بر من سطر كذا الوار لان في فلو من انكوه غير البايح و لان في لا يجر على فلو العذر و لان  
 كان رعي به هكذا في الخميس و ذكره فلو في خان باع بغيره من المبيع المستر ان كان بغيره  
 القيل لم يجر المبيع و نصيب البايح يكون المبيع مالم ينقص المبيع و لو كان المبيع الذي لم يبيع  
 المبيع فلو لا يجر في بعد ما جاز لان في فلو من انكوه و لان في لا يجر على فلو العذر و ذكره الخميس  
 رعي في سطر ابط و سطر ابط في سطر ابط و اخذ من هذا المنقط اس حيازا و استوز و حتم بجزه  
 لان المبيع ينقص على فلو المبيع و من ما يجر من المبيع لم يجر من المبيع يكون المبيع لان في  
 ملكه و ذكره ايضا و اذا اراد ان يستر في سطر ابط و جرح المبيع المبيع في سطر ابط المبيع  
 و استر المبيع سطر المبيع و سطر المبيع و سطر المبيع و سطر المبيع و سطر المبيع و سطر المبيع  
 المبيع سطر المبيع و سطر المبيع و سطر المبيع و سطر المبيع و سطر المبيع و سطر المبيع  
 ذكر في المنقط و في فلو في خان و يتقدم بيع المبيع و يجر المبيع و فان قدم المبيع لا يجر  
 لان المبيع سطر المبيع و سطر المبيع و سطر المبيع و سطر المبيع و سطر المبيع و سطر المبيع  
 من المبيع التي في فلو من المبيع و سطر المبيع و سطر المبيع و سطر المبيع و سطر المبيع و سطر المبيع  
 في سطر المبيع و سطر المبيع و سطر المبيع و سطر المبيع و سطر المبيع و سطر المبيع  
 و لكان المبيع سطر المبيع و سطر المبيع و سطر المبيع و سطر المبيع و سطر المبيع و سطر المبيع  
 كذا هرج درين خبار و از سبب بتوز و حتم جكره و در ايد باير كه و سطر ابط و سطر ابط و سطر ابط  
 يجر و ايد في العيب بعين هذه المبيع هو على المبيع اذا كان في المبيع و سطر ابط و سطر ابط  
 و المبيع و لو قال بعين هذا المبيع ينقص على المبيع فان كان في المبيع و سطر ابط و سطر ابط  
 للمبيع هو على المبيع و لو كان في المبيع و سطر ابط و سطر ابط و سطر ابط و سطر ابط و سطر ابط

اسلم

احد

بدر

بدين الف درهم و الخيل و بدين عشرة آلاف اربعة على الخيل و الارض و المزرعة و المزرعة و المزرعة  
 مزرعة في المزرعة و بدين الف درهم و الخيل و بدين عشرة آلاف اربعة على الخيل و الارض و المزرعة و المزرعة  
 رجله فطره و ارمن فدر ادرن بعضه فقال العيز بعث منك ما يني من فطر هذه الارض بكذا و ادرنا  
 قال بغير سطر كان لا يجر مزرعة و ادرنا فلو كان في المزرعة و سطر ابط و سطر ابط و سطر ابط  
 المزرعة و سطر ابط و سطر ابط و سطر ابط و سطر ابط و سطر ابط و سطر ابط و سطر ابط  
 هذا المزرعة و العيب و المزرعة و المزرعة و المزرعة و المزرعة و المزرعة و المزرعة و المزرعة  
 في بيع يجر و زنة و فطر المزرعة و المزرعة و المزرعة و المزرعة و المزرعة و المزرعة و المزرعة و المزرعة  
 و جميع ما على المزرعة و سطر ابط و سطر ابط و سطر ابط و سطر ابط و سطر ابط و سطر ابط و سطر ابط  
 ارضه استر به و اذا دخلت المزرعة فلو في المزرعة و سطر ابط و سطر ابط و سطر ابط و سطر ابط  
 و التي و اخذ من في سطر ابط و سطر ابط و سطر ابط و سطر ابط و سطر ابط و سطر ابط و سطر ابط  
 له المزرعة المزرعة و سطر ابط و سطر ابط و سطر ابط و سطر ابط و سطر ابط و سطر ابط و سطر ابط  
 في المزرعة و يدخل في المزرعة و سطر ابط و سطر ابط و سطر ابط و سطر ابط و سطر ابط و سطر ابط  
 العينة و سطر ابط و سطر ابط و سطر ابط و سطر ابط و سطر ابط و سطر ابط و سطر ابط و سطر ابط  
 المبيع و سطر ابط و سطر ابط و سطر ابط و سطر ابط و سطر ابط و سطر ابط و سطر ابط و سطر ابط  
 عر المزرعة و يدخل في المزرعة و سطر ابط و سطر ابط و سطر ابط و سطر ابط و سطر ابط و سطر ابط  
 في المزرعة و لا يدخل في المزرعة و سطر ابط و سطر ابط و سطر ابط و سطر ابط و سطر ابط و سطر ابط  
 و هذه الذي ذكرنا في سطر ابط و سطر ابط و سطر ابط و سطر ابط و سطر ابط و سطر ابط و سطر ابط  
 الاجل طر المزرعة و سطر ابط و سطر ابط و سطر ابط و سطر ابط و سطر ابط و سطر ابط و سطر ابط  
 قال بعضهم لا تدخل و قال بعضهم تدخل و قال بعضهم لا تدخل و قال بعضهم لا تدخل و قال بعضهم لا تدخل  
 لما ان لها من معلومة و قال بعضهم يدخل و قال بعضهم لا يدخل و قال بعضهم لا يدخل و قال بعضهم لا يدخل  
 لان ليس من سطر ابط و سطر ابط و سطر ابط و سطر ابط و سطر ابط و سطر ابط و سطر ابط و سطر ابط  
 و لو دوا و لا يجر و سطر ابط و سطر ابط و سطر ابط و سطر ابط و سطر ابط و سطر ابط و سطر ابط  
 مزرعة معلومة و سطر ابط و سطر ابط و سطر ابط و سطر ابط و سطر ابط و سطر ابط و سطر ابط و سطر ابط  
 ذكر و اما اصوله فبعضه يدخل و سطر ابط و سطر ابط و سطر ابط و سطر ابط و سطر ابط و سطر ابط  
 الارض هو من المزرعة و سطر ابط و سطر ابط و سطر ابط و سطر ابط و سطر ابط و سطر ابط و سطر ابط

ذكره

منه

انواع الرطوبات

كان



يدخل الشجر وكذلك جميع الرطب على هذا والجوز والشحم والمصل لئلا يورث كان للمبايع ما لم يذكر  
الظاهر منه والمخيب سواء فان لم يذكر كان للمشتري وأما الزعفران فلا شك انه للمبايع ما لم يذكر  
وفي اصل الزعفران من جرد ايتان والحبوب كلها كالمشمس والباقل والعدس فهو بمنزلة الزرع والذرة  
والحنان والذرة كذلك هذه الجملة في ستر وظاهر الدين العربي وفي بعض طريق بعض المباح  
اوراق الغرصاد لا يدخل في بيع الشجر ما بالذكر وكذا لا يدخل في بيع الارض ولا يدخل في بيع الشجر ولا يدخل  
بصل كل شجر يفرس للتبديد حتى لو كان في شاة ينقل وتحول لا يدخل في بيع الارض بل بالثبوت في المباح  
الاصل اذا باع ورق النوت قبل الشجر لا يدخل في بيع الشجر ولكن في بيع الارض لقطعهم اذن في تركها  
حتى لو خرج الورق جازوا الورق لم يتبعه وفي بعض لو كان الغصن الشجر يدخل في البيع لانه لا ينفك  
بيعه على ما تقرر فليكن تنبها للاصل وكان الشيخ اسمعيل بن محمد بن علي يزيد من تفتي القضاة  
فانه يحكم ببيع من غرس لاصل الشجر كان يزرع لاصل لا يحكم بخراده من اصل الشجر في ثبوت في  
كان رجل في ارضه حشيش يابوس كان الحشيش ينف بائنا بان سقاها لاصل الحشيش جاز يبيع  
كالاخذ سمكة والثاني في الماء يبيعها ويؤخذ على ارضه حشيش يابوس في ثبوت يبيع  
يبيع لانه ليس بمملوك بل هو مباح يجوز لغيره لئلا يخذل ورايت في بعض شيوخ محققا لاصل لا يحكم  
بيع الرجل كالأرض في ارضه ولا يفرق بين ارضه لغيره على ارضه الناس شرعا في التملك والتخلل والتنازل  
فان كان من ثمره لم يكن ابايع اولى من المشتري ولانه على اصل الا باع فان غرسه لا يحكم ببيع كالعبيد  
في ارضه وكذلك الحكم في الارض لا يحكم ببيعها مملوكة ويجوز ان يكون ملكا على اصل الا باع لا يملك  
الا باع بانه اذا ساق الماء الى ارضه من كنفه مؤنه حتى خرج من الخلا لا يحكم ببيع لان سوق الماء ليس  
بمبايع للكل بفتح على اصل الا باع وهذا خلاف ما ذكر في بعض في التنازل وانه اعلم بالصواب  
**الفصل الثاني والثلاثون** في انواع العتبات الواجبة في بيعها وفي ثبوتها  
الامر في ذكره الصوري اذا امر ان تبايع ارض مال الغر فان كان على ارضه لاني لم يبيع وفي كل موضع  
لا يبيع الامر لا يبيع العتبات على الامر وان كان له ارضه مال الغر هل يجب العتبات على الامر  
ذكر في اول دعوى الجوز وجل ادعى على رجل انه امر فلا تا فاض منه كذا امر لان كان المدعى على الامر  
سلطانا فالمدعى عليه مسوءة ومن كان من سلطان فلا ان امر السلطان اذ لا ان الامر يعلم  
انه لو لم يثبت امره بعبارة هذه هو عادة السلطان ولا يهدد السلطان بالعقوبة على ان ياخذ  
مال الغر او يتلفه فتعلق كان العتبات على السلطان دون المأمور فكذلك الامر بذلك لم يحدده واذا

وموطرته لبعض الناس

ماؤه

وكذلك

كان

كان العتبات في هذه العتبات على السلطان كانت الدعوى على حجة بان امره على السلطان فليس بالاراء لانه لا ينفك  
المأمور لو لم يثبت فكان مجزأ امره لم يبيع فخرج الامر من ابي بن النعل فتصوّر على المأمور في العتبات  
يلزم دون الامر قال فان ادعى العتبات على المأمور بان ادعى على رجل لئلا تا امر ان فاضت من مالي كذا  
وكذا فان كان الامر على السلطان فالمدعى على المأمور لا يبيع ومن لم يزل سلطانا فدعوى العتبات على حجة لما  
قلنا قال وذكره في السبر الكبير لئلا يبيع امره ما دام اذا كان المأمور لا ينفك منه اذ لم يأت بامره وذكره  
ايضا ومن الناس من جعل مجزأ امر السلطان اكرامه وليس كان المأمور لا ينفك من ماله لم يفعل فعلم  
ان هذه الفصل مجتهد فيه وذكره غضب العتبات على الغر خوف ثوب فلا ان العتبات على الذي عرف  
اعلى الامر والذي يعرف بالامر السلطان او الولي اذا امر عبده وفي قول آخر صدره السلام طاهر بر حجة  
امر رجلا بفتح هذه العتبات وكان يملك في غير ذلك ان لم يزل في العتبات لئلا يكون له المباح  
على الامر ولم يزل يعلم حسن ظن صواب امره يرجع عليه في بعض المقتضى رجل قال لا في ارضه فان هذا  
الما يبط فاذا الما يبط لغيره يغيب كما فروا يرجع به على الامر فان قال احفره هذا الما يبط فاذا الما يبط لغيره  
يغيب كما فروا يرجع به على الامر فان قال احفره هذا الما يبط فاذا الما يبط لغيره  
او استجره على الحفر رجوع بالعتبات على الامر في مردى راكنت ابن خلك ابن حارة يرون ان ارضه فاني  
الرجل التراب لم يحفره في المرأة فقال الى ما صنعت كذا ذهبت في ذلك التراب فلو كنت ارضه  
فعلت مع حجب العتبات كانت وافق العتبات وقد اجيب برب يرون ان ارضه وانه اعلم اجابته  
الدين والد الامام محمد بن الحسن رضي الله عنه في ذكره التنازل الصوري الجاني اذا امر امره بالخذ  
ففيه نظر باعتبار الطاهر لا يجب على الجاني العتبات انما يجب على الاخذ ولكن باعتبار السعي يجب على الجاني  
ففيه نظر ذلك عند العتبات قال القاضي الامام محمد بن الحسن رضي الله عنه في ذكره التنازل الصوري الجاني اذا امر امره بالخذ  
حال لم فعل يرجع بذلك على الامر لئلا كان وفيه بطل الامر يرجع فان هلك عند ادا استهلكه لا يرجع  
وان التفتة حايه لئلا يامر من هو بمنزلة المأمور بالانتفاء من ماله نفسه في حايه الامر قال يعظم بوجوب  
الرجوع افا استنفا الرجوع فان يعظم بوجوب الرجوع من غير استنفا الرجوع وهو راجع وذكره الحارث  
في حاشية الجاني واختاره لاجب العتبات على الجاني وان الجاني لئلا يرضى العتبات بيت صاحب  
الملك ولم يامر بني او الشريك ادى العتبات بيت الشريك حتى اذا امان او اخذ من بيته رقت  
بما ان الذي طوبى به لرجل ملكا وضيع الدهر فاستدرك الجاني لا ينفك بلا شبهة والخلام في هذا الفصل  
اظهر لا يوجد منه امر ولا جعل وفي العتبات من يطره فاما في السلطان فيعرف في وفيه قاضي طبرستان

بفتح

فمنه

كافه

المأخوذ







צ"ל

عليه م

b



فانضم غوم العبي في ماله وان لم يكن له مال يكون ثباته بوجده اذا ايسر ذكر السيد  
 في كتاب خلاص المني لوجبت غلاما صغيرا يغرا من اهل الجاه فادفع في نوب بينك وبين  
 ودفع فان يغرب في غريب اذ لو غصبه او اضيقه في الاذمان فاما اذا عرف او احزن  
 او قتل فانل صر في النوازل قال ابو بكر لودي صبي سميا فاصاب عينا امرأة لاهنا على والده  
 وانما يجب في ماله وليس له مال فخطرة الى سيرة قال وانا او حبي في ماله لا يرب للغير فله  
 وهو يتون العاقلة للعب لانم بنما حردون وفي العيون ولو ادخل صيدا او ثوبا او معي غلبة  
 دان فخط البنت قال محمد بن غفر الجني والعمي علي ولا يغرب في النائم وفي فوايد جدي تار سيد  
 ستوريكي ابراند ستوري ديكر دهمان اين ستور اهللك كره هل يغرب العبي لاهاب  
 نعم والله اعلم **العقب** من السكر والنائم والرد عليه في فتاوي الديناري بني  
 درواه افتاده استيكي دستا رش برد استا نكاه دارد هلاك سند لاهمان عله وفي  
 فوايد طاهر بن محمود سكر ذاهب العند وقع فوي في الطريق فاضد النوب رجل ليجرظ فله  
 في بده لم يغرب ولو كان النوب تحت رأسه والمسد يدي لا يغرب ولو كانت الدراهم كثر فزفعها والمسد  
 في لاهمان في العند لو اخذ رجل خاتم رجل من اصبعه وهو نائم ثم اعاده في اصبعه في  
 ذلك النوم برى وفي نوم لو لا يبرأ يعني اذا استيقظ ثم نام ودركه الجنبيل ولو اخذ الخاتم  
 من اصبع النائم ثم اعاده المستيقظ لا يبرأ بالرد الى النائم وفي فوايد ابي جعفر في خاتم  
 اصبح نائم فلم يبع من مكان حتى رده عليه فله الخاتم قال بطرس وضع في كفه او سبانه او  
 غيرهما من اصابع سعي الخمر يبرأ لان الناس لا يجعلون خواتمهم في اصابعهم ولا يجعلون  
 في غير اصابعهم فاذا جعلها في اصبع النائم لا يبرأ من النائم لانم يضع موضع الخمر قال وكذا  
 في اصبر رجلا يحفظ خاتمة فوضع المأمورة في عنقه يغرب ولو وضع في غير ذلك لا يصح لا يغرب ولو اخذ  
 الدراهم من النائم ثم اعادها في كفه فهو براء الخاتم وكذا الخمر في العيون وفي فوايد صاحب المحيط  
 عصب سبنا من القاصي ثم رده عليه وهو سكر ليس براء وهو كالمصاحي خلاص ماله واخذ وهو بظن  
 ثم رده عليه وهو نائم فانه لا يبرأ ولو اخذ منه وهو نائم ثم رده عليه وهو بظن ليس براء ولو اخذ منه وهو نائم  
 ثم اعاده لم يمسكه وهو نائم فابو يوسف اعبر النومة الاول ومحمد اعبر المجلس حتى لو اعاد الخاتم  
 قبل ان يغرب من مكانه يبرأ ولو تحول الى مكان اخر على صاحبه والله اعلم في المسبب ومنهم من  
 نفس فاندنم من ذلك منل جان لا يغرب في غير سعة وفي العيون لو ضرب رجلا فخط الخمر وب

٦٩٣

في فوايد ابي جعفر في خاتم اصبح نائم فلم يبع من مكان حتى رده عليه فله الخاتم قال بطرس وضع في كفه او سبانه او غيرهما من اصابع سعي الخمر يبرأ لان الناس لا يجعلون خواتمهم في اصابعهم ولا يجعلون في غير اصابعهم فاذا جعلها في اصبع النائم لا يبرأ من النائم لانم يضع موضع الخمر قال وكذا في اصبر رجلا يحفظ خاتمة فوضع المأمورة في عنقه يغرب ولو وضع في غير ذلك لا يصح لا يغرب ولو اخذ الدراهم من النائم ثم اعادها في كفه فهو براء الخاتم وكذا الخمر في العيون وفي فوايد صاحب المحيط عصب سبنا من القاصي ثم رده عليه وهو سكر ليس براء وهو كالمصاحي خلاص ماله واخذ وهو بظن ثم رده عليه وهو نائم فانه لا يبرأ ولو اخذ منه وهو نائم ثم رده عليه وهو بظن ليس براء ولو اخذ منه وهو نائم ثم اعاده لم يمسكه وهو نائم فابو يوسف اعبر النومة الاول ومحمد اعبر المجلس حتى لو اعاد الخاتم قبل ان يغرب من مكانه يبرأ ولو تحول الى مكان اخر على صاحبه والله اعلم في المسبب ومنهم من نفس فاندنم من ذلك منل جان لا يغرب في غير سعة وفي العيون لو ضرب رجلا فخط الخمر وب

صحة

الغيبه

منه

والدراهم من النائم ثم اعاده لم يمسكه وهو نائم فابو يوسف اعبر النومة الاول ومحمد اعبر المجلس حتى لو اعاد الخاتم قبل ان يغرب من مكانه يبرأ ولو تحول الى مكان اخر على صاحبه والله اعلم في المسبب ومنهم من نفس فاندنم من ذلك منل جان لا يغرب في غير سعة وفي العيون لو ضرب رجلا فخط الخمر وب

لانه

مغشيا عليه وسقط منه شيء وتولى قال محمد بن غفر الضارب المال الذي مع المضروب لانه هو المستند  
 وكذا يغرب ثيابه التي على لونه في فتاوي قاضي طبر ولو ضرب رجلا حتى مات ومعه مال فتوب  
 المان قال محمد بن غفر الضارب ذلك المان وكذا يغرب ثيابه التي على يده وكذا اول جنابات الكرستغني ولو  
 اخذ رجلا والقاء في الحوض او النهر وفي جيب هذا الرجل او في كيسه دراهم سقطت في الحوض  
 قال لسقطت عند القاية في الماء يغرب لانه سقطت بفعله ولم تسقط عنه وقت  
 فوجه عن الماء لا يغرب لانه ضاعت بفعله صاحبه وفي فتاوي رجب الدين رحمه الله رجل من  
 ظالم فاضد ان حتى اذكر الظالم واخذه واوجره او طلب ظالم رجلا ليقبض منه خاية فذله رجل  
 عليه فاضد منه ما لا في جيبه يغرب لاخذ له والدال على لانه سب لاضد ماله والفتوي على قول  
 انه لا يغرب وكذا لو تخلى رجل عن رجل اخر فذهب المظلم الى الوالي فاضد لا يغرب  
 المظلم لا يطلب الغوث وفي فتاوي الديناري اكرانه سلطان كسي ثيابه في كسيت كسي مديرا  
 كرت يا خبير داد كذا لان جاني است ناويرا كرتند ونيان كرتند اين كسي را بر غايند ويكرين  
 حتى رجوع بناسد بظاهر ودايت واكر اسفان كند برقياس قول مسبح در سعابت دوزبانند  
 وفي فتاواه بنو ديك الى الظالم كرت كمد بر حق مني عهد سلطان ويرا نر يان كرت بر صاحب  
 حتى جيزي واجب نياد ودام دارا اذ دست رت دين بستند وام د اكر بخت لاهمان عله وكذا  
 يعوز الامم كسي اذ ظلم دار خطي ستانند بد دينار ديكر لخطرا ابد زديد بايد را ندر بران فزدين  
 يد دورايند كرت دينار واجب في باشد وفي الفتوي لو حرق هلك غيرة يغرب في القتل مخوبا  
 وكذا في دفتر الحبيب مربي در سفر برسد وراعي رسيد ديكر اوراقت كمد بر ياد وكذا ابن  
 راه اين است فاستقبل للصوم في هذا الطريق واخذ واماله ومعلوم شد ان كسر انسه  
 بود است ونداه فتوي كرت بد بين مخن تاوان دار شود هده اكله في فتاوي الديناري  
 وفي فوايد ظهير الدين المرحوم في ولو قال لغير اسلك هذا الطريق فانه امر فله اخذ اللص  
 لا يغرب ولو قال له لكان محوفا واخذ مالك فانا صامر وباني المسلك لا يغرب وصار الاصلان  
 الغرور انا يرجع على الغار اذا حصل الغرور فانه عند العاوضه او ضمن القاصي سلامة للغرور  
 نصا ولو قال لاهمان لصاحب الخطر اجعل الخطر في الدلو فخطه في الدلو فذهب طاك في الدلو  
 والاهمان كان غاما يغرب لانه صار غارا في خطر العند بخلاف المسلك الاول لان ما من سلامة  
 بحكم العند همتا العند بفتي السلامة فيصير غورا فيغرب وسبنا الظاهر تاني بعد هذا الرأى السفر

واضح

قوله

مروي

من ثقبه



والأفصحن م

و ابو یوسف

مقدم

في ذلك شيء واحد فاذ الشمس البصر والعصا كالأول ان من طبع السبلات ليس يسيل فاذا وقف  
ثم سال هل كان معنى آفوا حبيب فوجد مثل آفوا الشمس اذ وقف على بني في آفاما اذا سال من ساعته فلكانه  
الامه هذه. اجماع من المختلفات القليلة في فتاوى كبر قنديان ولو ثبت حايط ان بن بغير اذن  
ثم غاب الثاقب فدخل ان من ذلك الغيب وسرق شيئا لا تخاف على الثاقب لانه ميبك ان  
بناشر وكان ابو نصر الديوبى يقول بغير الثاقب وكذا الغنوي في مسائله في باب الغنص على طار  
الطير فلكانه اخذ يقول محمد والغنوي في الثاقب بعدم الغنائم وكذا جاب الى قطار ابرو حل منها بعضها  
لا بغير لان لم يغصب البلاد فيها وفي الغنم فربما رجل فان لم يأخذ لا بغير ولا اخذه ثم ترك ان كان للمالك  
حاضر الا ان كان على ان كان غائبا بغير وكذا اذا راى ما وقف من كرم ان بن فتاوى في باب الدين البصري  
رحم الله حان فيه بيوت واموال في ان ان لبلا وبني ابياب مفتوحا جاب الى وسرق شيئا لا  
بغير فتاوى باب لا مطلق في نوابه صاحب الحبيب شق في ان بن وفيه سمن حان فتاوى باب  
الشمس في باب لا بغير وهذا اذا لم يندلم موضع اما اذا اندام موضع كرم في الجاب في الغنم اذا  
كانت دابة رجل لم يربط ففتاوى ان الباب فذهب قال محمد هو ضار لما قال ابو الفغل وهذا  
خلاف جاب لاصل ولكن كانت حشود ووالباب مغلق فحله ان وفيه الباب او قاله ان  
على فاية الباب وكذا لك الغنم وكذا قيد عبده واغلق على الباب وباني ان لا يحال الا ان لا حد لان  
بني آدم عزية ولا عزية للبهائم ايضا واما ابو حنيفة رحمه الله فلم يربط للبهائم ايضا في سرب الدخيرة  
التي شربت في غنم طاحونة فانها اذ الى الطاحونة فحرب قال لركان النهر لا يجاب الى ذلك  
لا بغير ولو كان يحتاج البصر قال وينبغي لربنا ان يستنز في الملة كان ان نام ذهب لا ضمان  
على كل حال لان ذلها بعد ذلك لا يكتف مضاعفا ان الخلفي فلما كنز مضاعفا لى الماء ولذا اسم الكثرة في الشرع  
منه اذا ارسل ابنه فاحسان شيئا وجهه ذلك من صاحبها ولو وقفت ثم سارت لا بغير ومما  
اذا فطر رجل رجلا والفا في البحر وتركه حتى مات فان وقف من ساعته بغير دينه وكذا سمن ساعته  
ثم وقف لم يكن على بني في نوابه بعض التلف بخط خلفه جلال الدين كاستروشي استغنى ابو الفغل  
الكرمان عن ربح الحشيش عن رأس المجد حتى ذاب اجماع هل بغير اجاب لا بغير في السمن الحبيب  
وقال ابو كاستروشي وكانوا يفتون بانه بغير لانه سيب للتلف وكذا اجاب ابو الفغل  
لانه جعل التلف لا ينعم في نوابه بعضهم مدي سوز في ميوه خانه كى كاشم ما آمد وميوه فاسره  
هل بغير اجاب ان كان البرد غابت تحت حجر الثمار اذ انتم الغنم معنى على ذلك زمان ولم يعلم رب البيت

الى ص

ساعة م







مسك الدابة في ان موضع تذهب مادام في موضع وباطن جندان كدر اذى وسن هست وكذا دنف  
وانه على الطريق لم يشدها فارت عن ذلك المكان وانكثت شيئا لا يعرف لانه لم يكن من ذلك  
فصارت بمنزلة دابة منفردة في كتاب فتاوي الديباري يكي بره يكي همان رفت وخرابر در رست  
بهرت ديكرى آمد واندربن در خور ودر ها كرد ابن فرست ده مدين وسته اجمعه كرد قال  
الكريني دستوري جدا ندر زرد مكرده است خداوند فرستاده تاوان دار باشد وفي العيون  
عظم دخلت مبتدئا فافدنه وصاحبها مع بسوقها بغير ما افدت واذ لم يكن لها لاجان على  
وكذا النور واهجار وفي نصبت فتاوي العنابي اذا قاد انزعج حبل لوت تاذل في الراعي قريبا  
النوع وذكر في النوازل الراعي اذا وجد دابة في سرج لغيره فله ان يذبحها وخرجت من سرجه لا يغير  
لما روي عن جابر بن عبد الله الجعفي رضي الله عنه ان ارجح سرجه ذاب فيه بقرة لغيره فطرد وقال لا يدي  
الضالة الا الضال وقوله ارجح سرجه ان ذهب به الى منزله وواجب في العدة ومن وجد في ذنبه  
او كرمه دابة وقد افدت النزع فحبسها فملكه فلو اخرجها المختارة ان اخرجها وساقها فملك  
بغير ولز اخرجها ولم يسبقه لا يغير وكذا الواخرج دابة لغيره من رزق الغير في التجنب ولو ساقها الى  
مكان يامن منها على رزقه لا يغير كان اخرجها عن ذنبه وقال ابو نصر وقال الزمخشري بنماه لا يغير وعل  
الفتوي وفي نصبت جوامع العنابي وجد دابة في زريقه فحمل عليها فاسرعت ضمها صابته كذا اذا  
نبحه كثيرا بعد ما اخرجها وذهب ضرر ان اخرجها اجنبيا قال ابو نصر ارجح ان لا يغير وكره ان يسلمه انه  
بغير وفي منقبات فتاوي صاحب المحيط رجل بعث بفرس لا يبقا على بدي رجل في الدار الى  
البقا وقال ان فلانا بعث ببقرة اليك فقال اليك واذهب بها الى ما لك فاني لا اقبلها وقد  
بها فملكك قال بقرا ضامر لانه اذا جابها الى البقا فقد انتهى الامر فيبصر البقا وليس له من  
يودع في العدة واذا دخل نفرا بغيره بالزمن في السبع فخرجه منقلا لا يغير صاحب اكثر مست  
خارج يكي در آورد فاحاب البعير صاحب الدار ان ادخله بغير اذن رب الدار بغير اذن ادخله باذن لا يغير  
والبعير المغنم وغير المغنم والغنم هو الذي سكرن فرط شهوة وكذا الوحش دابة ابن فالت اركب  
فات نزلون باذن اركب البعير الناصر ولا يركب بغير اذنه يركب الدابة ولا يركب الناصر فان  
ندمه هدد ولا يصيب رجلا بالذنب او كيف ما اصابته ان نطحها باذن اركبها لغيره عليها  
في نصبت الاخرة سبل غير كرام او زنديع اصطبل مشترك بين الكلب واحد منها بغيره  
دخل احداهما اصطبل وسد بقره صاحب في لا يغير بقره فتوكت البقرة وتحنق باكلها واما

خوم

الراعي

ما نطل

بها

سواء

أفوم

بها  
كنه  
ور  
بها

عليه اذا لم يتقبله من مكان لا مكان آخر في توأيد الاستغنى سبل امام ابو النعمان الغفاري عن رجل عار  
غيره سبل الى موضع بغير اذن صاحبه وقد توأيد طه كمار نشو الورم صاحب الحار فانتقص ذلك من  
فانه ينظر لاندمل من غير نقصان لاجان على احد ولا انتقص الحار لكان انتقصان من  
النق فلا ضمان ولا انتقص من الورم على اكل الضمان ولا اختلغا فقول قول الذي انما  
مع بينه وذكر السيد الامام ابو النعمان رحمه الله في كتاب خلاص المفتي مما يجزىه الفقيه اذا سبل عن  
اخر حمار غيره بغير اذنه واستعمله ورد الى الموضع الذي اخذه وكان معجس فاكما الذي هل يضر  
والا استعماله ان كان خاصة جوابه ان لم ينوع المحسن بني بان ساق ارام فان المحسن مع  
ذاهبا وجائز لم يغير وان كان ساق ارامات ساق المحسن بها ايضا فخر في الدخلة برك  
دابة غيره بدون اذنه فملك من ساقها اذ لم يسبقها في ظاهر الرواية وفي رواية المحسن بغير اذنه  
ساقها في فتاوي فاضي طبرستان لو وضع ثوبا في دار رجل فزها صاحب الدار فافدنه  
منه وبطل لو ادخله ابنه في دار غيره واخرجها صاحب الدار لا يغير ولا يملك من الدابة  
في الدار لغيرها فله ان يذبح الضرع بالاخراج اما النوب في الدار فلا يغيره فكان ارجح ان لا  
ولو وجد دابة في مربط فخرجها فملك بغير وفي الجاهل اصغر غضب من بقاء سدي دوابه  
فخرجها مالك المربط صار ضامرا في توأيد الى الجاهل الاستغنى غضب محمولا واستهلكه  
وييسر لمن آت بغير الغائب بنية العجول ونقصان لانه لم يفعل الغائب كرام فعلا  
لكان التسبب في تجريد صاحب المحيط اذا ربطه حمار على موضع فربط افرحان على ذلك  
الموضع ايضا فعرض احد الحمارين لآخر لاجب الضمان اذا كان المربط في موضع لما وروية الربط  
على ذلك الموضع وذكر في الجاهل في النوازل ولو ربط حمارا على رية حمارا فربط حمارا على تلك  
ان رية فعرض احد الحمارين لآخر ان لم يكن الموضع طريقا ولا ملكا لاحد فلا ضمان على صاحب  
الحمار بعد ان يكون في المكان سعة لانه لو وضع حمارا في الربط والربط ليس بحماية ذكر هذا التعليل  
فاضي طبرستان كان ذلك في طريق السبل او موضع لم يكن له الربط فيه حمارا فربط حمارا على  
حمار لان ربطه حماية فاق له من منته التعليل من القاضي وفي فتاواه ولو ارسل ابنه في امرعي  
الباح حمارا فربطه حمارا بغير اذنه فعقت الثانية لراوي ليعقبتها على الفور فربط حمارا على ذلك  
منه مربط لاحد من الضمان على صاحب المربط مما يجب بالحماية على الدواب وذكر في غير ذلك  
نية النقصان وفي غير بغير الحمار غير جرمه مع الفينة وكذا اعترض الحمار والبغل والفرس وذكرني

ط

ط

ط

ط

في العدة



مطلوع افق الدابة

اصطلاحاً: عرنا

۷  
بور  
کنز  
ور  
نخان

Handwritten text in a cursive script, likely a signature or a note, written diagonally across the page.

والنفس

این

ضمن

من م

دلا از وطن علی بن ابی طالب و فدا گشتن  
و کویید به کجا بود است که خوشتر  
و لوم

ولوم

فہم

سائل



شبہاء م



التي زالت عن موضعها لما ذكرنا وان دوجت الزرع ونحوها من مكانها فقطبت بها لا يغفر صاحب الجرة  
الدرجية في خلاف ما لو تدفرت بقية ما في فنوا انما رجل وضع جرة على طرفي فجاء لحو  
ووضع جرة اخرى تدفرت احدهما فانكسرت رافعي ذكره كاصل انما ضمان على الذي تدفرت  
جرة ان جنابته تدفرت وبقي عن الضمان وان انكسرت التي تدفرت كان ضمانها على صاحب  
الجرة التي لم تدفرت لانه كان مستعدا في الوضع ولم يزل ثم جنابته ودركه الزبادات وضع جرة  
على حائط فسطط على رجل فانكسرت لم يغفر لانه قد انقطع اثر فعله بوضع على الحائط وهو بهذا الوضع  
غير مستعد حينئذ فلا يضاف اليه التلف وقيل ايضا من رجل في الطريق في موضع منقوع على ان  
فانكسرت لم يغفر لانه ما دون بوصف التلف ومن وضع شيئا على الطريق فتفوت منه دابة وهلك  
الضمان على الواضئ سالم بعينه ذلك الذي لو وقع في الطريق للبيح فتكلف به على ليقعد بادن السلطان  
لا يغفر وان فقد بغير اذنه يغفر في سرج الخياري وفي جنابته الرستغني لوالتي تقسمه ارباب  
او البطيخ على قارعة الطريق فزلفت به دابة انكسرت فلتغفر لانه غير ماذون له في هذا الفعل  
ومن فعل فعلا غير ماذون فيه في تولد منه يكون معصية في الفتاوى من رجل طعن السيل فغلق  
نوبه بفعل حذوف رجل قال ابو القاسم العطار كان الفعل ملكا لا يغفر ذلك في غير ملكه  
وهنا في آخر اذا غلق نوبه بذلك فخر نوبه فتوفى بحره لا يغفر صاحب الفعل لانه اذا جاز النوب  
هو الذي ذوق اذا جلس على نوب غير مقام ونحو ما يحصل من الفتاوى اذا جلس على  
نوب ابنين وهو لا يعلم حتى قام صاحب فاشق نوبه من جلوسه من المتقاع ذلك ان الجواب  
في المكعب اذا ذوق من وضع رجل غير صاحبه وصاحبه لم يعلم ولو غفر رجل يد اذ ذوق يد من  
في العاص فلكسنا العاصر وسوط من كج هدا في ذوق يد لا يجب موجب السن لانه مضط  
في نزع اليد ويجب على العاصر ان يدركه جان ودوي ان رجلا غص ذراع رجل فاشق يد من  
فيه فاشقعت ثلثته فبطلت رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال بعض اصحابكم احاء عقص الفعل وهذا  
بخلاف ما افاض نوب ابنين فاخذ صاحب النوب نوبه فجاءه باخوف النوب من غير الراف  
نصف قيمة النوب لانه اصله على العاصر فيكون مضطرا في اتى يد وهما لاصير اذ ذوق فزرك  
ثم يرفق الى الناقص ويسد منه ان اوق حصل بفعله فينصف القيمة وتوكان صاحب النوب  
يحفظ نوبه فذات نوب حتى تحرق من قيمته كما لو ذوق فزاد صدر الاسلام طاهر من محو رده  
ولذلك لما كان اذ فعل لان النوب فاراد ملكه اخذ منه ولي كما يكسره في حق صاحب الاثر فخذ

فيما اذا كان النوب على رجلين  
فانكسرت احداهما لم يغفر  
لانه كان مستعدا في الوضع  
ولم يزل ثم جنابته ودركه  
الزبادات وضع جرة على حائط  
فسطط على رجل فانكسرت لم يغفر  
لانه قد انقطع اثر فعله بوضع  
على الحائط وهو بهذا الوضع  
غير مستعد حينئذ فلا يضاف  
اليه التلف وقيل ايضا من رجل  
في الطريق في موضع منقوع على  
ان فانكسرت لم يغفر لانه ما دون  
بوصف التلف ومن وضع شيئا على  
الطريق فتفوت منه دابة وهلك  
الضمان على الواضئ سالم بعينه  
ذلك الذي لو وقع في الطريق  
للبيح فتكلف به على ليقعد بادن  
السلطان لا يغفر وان فقد بغير  
اذنه يغفر في سرج الخياري وفي  
جنابته الرستغني لوالتي تقسمه  
ارباب او البطيخ على قارعة  
الطريق فزلفت به دابة انكسرت  
فلتغفر لانه غير ماذون له في  
هذا الفعل ومن فعل فعلا غير  
ماذون فيه في تولد منه يكون  
معصية في الفتاوى من رجل طعن  
السيل فغلق نوبه بفعل حذوف  
رجل قال ابو القاسم العطار كان  
الفعل ملكا لا يغفر ذلك في غير  
ملكه وهنا في آخر اذا غلق نوبه  
بذلك فخر نوبه فتوفى بحره لا  
يغفر صاحب الفعل لانه اذا جاز  
النوب هو الذي ذوق اذا جلس على  
نوب غير مقام ونحو ما يحصل من  
الفتاوى اذا جلس على نوب ابنين  
وهو لا يعلم حتى قام صاحب  
فاشق نوبه من جلوسه من المتقاع  
ذلك ان الجواب في المكعب اذا  
ذوق من وضع رجل غير صاحبه  
وصاحبه لم يعلم ولو غفر رجل يد  
اذ ذوق يد من في العاص فلكسنا  
العاصر وسوط من كج هدا في ذوق  
يد لا يجب موجب السن لانه مضط  
في نزع اليد ويجب على العاصر  
ان يدركه جان ودوي ان رجلا غص  
ذراع رجل فاشق يد من فيه فاشقعت  
ثلثته فبطلت رسول الله صلى الله  
عليه وسلم وقال بعض اصحابكم  
احاء عقص الفعل وهذا بخلاف ما  
افاض نوب ابنين فاخذ صاحب  
النوب نوبه فجاءه باخوف النوب  
من غير الراف نصف قيمة النوب  
لانه اصله على العاصر فيكون مضطرا  
في اتى يد وهما لاصير اذ ذوق  
فزرك ثم يرفق الى الناقص ويسد  
منه ان اوق حصل بفعله فينصف  
القيمة وتوكان صاحب النوب يحفظ  
نوبه فذات نوب حتى تحرق من  
قيمه كما لو ذوق فزاد صدر  
الاسلام طاهر من محو رده ولذلك  
لما كان اذ فعل لان النوب فاراد  
ملكه اخذ منه ولي كما يكسره في  
حق صاحب الاثر فخذ

صاحب النوب

صاحب النوب النوب فوق من يد صاحبه لا يغفر الا ان يكون شيئا ولا خوف من يد صاحبه الا ان يكون نصفه النقص  
ولو اخذ يد رجل فخذ ذلك اصل يده فتلف لراخذ يده لاجل الخبة لا لاجل الضمان وان اخذ اصل العصر  
مجبوبه اليه على الاخذ لانه مضطرا مدبه وفي الجاه في الفتاوى فثبت نوب رجل فخذ النوب  
من يد صاحبه حتى خوف بعض عام القيمة فان حذبه صاحبه من يد المتثبت فغفر نصف القيمة  
وفي كتاب العلل من المصنوع غضب نوب ابنين ولبسه فجاء صاحب النوب فذوقه الغاصب  
لا يعلم انه صاحب النوب فتوفى النوب لانه ضمان على الغاصب لا خوف من مدبه وتوكان صاحب النوب  
اذ غلق نوبه لم يغفر فذوقه الا ليد من سنده فتوفى لانه ضمان على الغاصب ايضا لانه يزل السكين  
جاءه في ذوقه ولو وجد كاحدا الناس عادة فتوفى من غير الغاصب نصف القيمة لانه من جنابته ان انكسر  
ومن نوب غير جنابته يربده لرا كاسك ولزم بوضع اليد ولكن بعد ما طلب صاحبه الرد على منفعه صار  
قاصدا باللبس المذوق فيكون تالفا بعد ما وتوكان النوب ملكا لم يلبسه فذوقه ان من مد الا يلبسه  
او يد منه فتوفى فعلى المادة جميع القيمة لان الخوف يضاف الى مد له بسبب مدته تحرق فاصير  
الاسلام ابو البرد هذه المسئلة من خواص هذه الكتاب • لانه في الفتاوى في كتاب النبي سئل  
عمر اذ قد اثاره حاكم غيرة فجاءه فتعقد الى كدس حنظل او شي من اموال فاحرقه هل يغفر قال  
لا ولو حرق شيئا في المكان الذي اذ ذوقه من قال وقرق اصابنا بين الله والنار قالوا لو اوقد  
النار في ارض يقيم فتعقدت الى ارض غير فاحرقه هل لا يغفر وتوكان الماء الى ارض يقيم قال  
لا ارض غير والتلف شيئا يغفر لان طبع النار الخوف والتقوى ان يكون بفعل الزرع ولم يغفر لا فعل الوعد  
فلم يغفر من طبع الماء السبلان لا تلف يغفر الى فعله ومن من بجوارم فعل الجواب لرا ذوق  
النار في يوم الزرع وهو يعلم ان اربع هبت به الى ارض غير فيتلذذ من ذلك اسال الله الى ارض يقيم وهو  
يعلم ان ارضه محل ذلك لا يغفر لكن اصحاب اطلقوا الجواب كما ذوقه في الجوز يد البراني اذ قد ثارا  
فاحرق ذراع جاره لا يغفر ان اذ ذوقه من حنظل هذه اذ ذوقه من اسلام وذكور من ارضه السجوي  
اذا لا يغفر مطلقا سئل صاحب الحنظل عن من اذ ذوقه من ارضه الملك في يوم الزرع فاحرق  
احد من سرب النار الى كداس فاحرقه هل يغفر الجواب نعم ان كان وقت لا يبا دريما  
بذهب مثله ملك النار الى ذلك كداس يغفر والله اعلم ان في فتاوى تخطي ظهر رجل اذ ذوقه من ثور فان  
والتي فيه من الخطب ما لا يجنبه التنوير فاحرقه بيمه وتعدت الى دار ابي رفا فاحرقه بعض صاحب  
السنور وتوكان نارية ملكا اذ في حاكم غيرة منوقت شرارة منها على نوب ابنين فاحرقه قال محمد بن الفضل

مثل

المتثبت

في كتاب

آخر

دخوه

في كتابه

ناراه

يخبره



2 الطريق م  
حانوته م

برای حفظ و تدبیر امور  
و برای حفظ و تدبیر امور

في ارضه

مجلس اول

لا يضمن

و لودى اقله شفاى فوقه **موتى** دوى ريشه الدب  
على الارش لانا اقله شفاى فوقه **موتى** دوى ريشه الدب

کتابخانه شخصی حضرت مولانا  
محمد رفیع خان صاحب  
بیت القرآن

لا ادرى عليك ان اوقفها م  
عفا عنكم من السنة ولولم جاريك  
١٧







دخول

二

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله  
والحمد لله رب العالمين

احمد

الغريب

الغصوب اذا كان قائم في يد الغاصب فالغصوب به باخذ مثليا كان الغصوب او غير مثلي في الوجه  
 كله الا اذا كانت قيمته في بلده اخصونه اقل من قيمته في بلد آخر فحينئذ ينبت للغصوب منه خيارا  
 ثلاث لرسالة الخط ولرسالة رضى به ولرسالة اذ فيه الغصوب مكان الغصب يوم اخصونه وفي  
 الثاني الجواب على انفصل لرسالة في القيمة في البدن يطالبه بدو المال ولرسالة القيمة في بلد الغصب  
 المراد من ذلك خياران ثلاث لرسالة رضى به بالمثل ولرسالة طالبه بغيره في بلد الغصب يوم اخصونه  
 ولرسالة انتظار وان كانت قيمته في بلد الغصب او في مكان الغصب اقل من الغاصب بالحجب لرسالة الخط  
 لرسالة ولرسالة لوطا القيمة في بلد الغصب او في مكان الغصب يوم اخصونه الا اذا رضى المالك بالتأخير  
 ويكون له ذلك وهذه اذ كان المسلم في محلات المحيط وغصب قبل هذا ينبغي لرسالة في دعوى غصب الكل  
 والوزن سوى الدرهم والدنانير مكان الغصب حتى يباع هل له دابة للمطالبة ام لا وهكذا ذكرني  
 الدرعية لو ادعى ان غصب منه كذا اقمير خطه ويترتب له اربط لا بد من ذلك مكان الغصب وذكرني عن  
 الغنيين اذا ادعى لو دعي لا بد من ذكر موضع الايداع ان في ابي هريرة كان له حمار ومائة درهم وكنت في محله  
 الغصب اذ لم يكن له حمار ومائة درهم لا بد من ذكر موضع الغصب وفي دعوى فرض المالك والوزن ينبغي لرسالة  
 بشرط ذكر البايان في غصب غير المثل واستهلاك ينبغي لرسالة في غصب في ظاهر الدابة وفي رواية  
 بخبر المالك بين ان غصبه يوم الغصب او يوم الاستهلاك ولا بد من بيان القيمة اية الجوز  
 غصب النسيج كجب قيمته يوم الغصب او يوم الاستهلاك وذكر العدة غصب منقول فاعليه بالمر  
 كان مثلي ولرسالة من ذوات النعم فعليه يوم الغصب وفي غصب فتاوى طبر الدين غصب  
 فسمت في بدنه ثم فيها من قيمته يوم الغصب لا يوم النسيج وفي تحلف الى الدين غصبه في قيمته  
 عشرة فزاد حتى في عشرين فذبح الغاصب والكلما يغفر عشرة في قول لحيينة وعندهما  
 يغفر عشرة في ذلك هلك من غير استهلاك فعليه فيها عشرة وفي غصب خواهر زاده غصب جارية في  
 الفار ذات زبادة منعد حتى صارت في دي الفار وباع الغاصب وسلم قال مالك في كذا لرسالة  
 في الغاصب فيها يوم الغصب وذلك الف ورسالة من الشري فيها يوم غصبه وتلك الفان وليس لرسالة  
 يغفر الباع فيها الفير عند علي من غير خلا فالي ذكره صدر الاسلام ابو البركات غصب الاصل كذا خواهر زاده قال  
 وعنده الرضا اختلاف ذكره اختلاف في غصب من غصبه اية قيمته عشرة في ذات حتى صارت  
 فيها اربعة ثم انكسر الغاصب فعند لحيينة ليس لصاحب الدابة لرسالة في غصب الا عشرة فيها يوم  
 الغصب وعنده لرسالة ضمنه قيمة الدابة يوم الغصب او يوم الاستهلاك او يوم البيع والتسلم قال لحيينة

الف

6







تبرکات و نیکوکاران و خیرین و ...

حیات م

۱۱۱

فصلی

۱۵۷۱

او حفر افعمه آتیه و هذا عندنا و قال ان في لا ينقطع حق المالك و هو الخيار في الدين نزلت و ترك علم خصمه  
منه صنفه و نزلت اخذ الدين و منه النقصان و هكذا رد كل الى يوسف الا ان اذا اخذ الدين لا ينقص  
النقصان لانه يرد الى الربوا فعلى هذا اذا غصب عبث نعمه و اسمها نقصه او حنطه فزرها  
فادرك الزرع او بيضه فخصه و دجا ج. فافرحف او قطعنا فغزله و نسج او غزله في الاصغر او غزله فانبج  
او نوبيا فقطع و خاط او صوقا فلبده او حوضا فجعله زنبلا او ناله فخرسه او دقيقا فخره  
او نربا فلبته او جعله آتیه و للزرب قيمه فان لم يكن له مال فالحاقب بغيري و في الغنم و في حياض  
من ارض خصه من الزراب المصعب لا سبيل له على النقص لانه لو نقص صار نوبيا كما كان و في الحياض  
الاصغر و حياض حياض في زم غزير بغير ارض من زراب صاحب المزم فان كان الزراب لا ينقصه فانما يبط  
لصاحب المزم و الباني من مزرع و من كان للزراب قيمه فانما يبط للباني و عليه قيمه الزراب و لو غصب ثوبا  
فقط فلان لا ينقصه بغيره و اذا غصب شي من احمول فبكره عند و رادف قيمه او غصب  
عبه ارجي فداواه حتى راد او غصب ارضه بزرع او غنم فبني و انتقل على لانه ما احدث فيه  
منقول انما اظهر اصله او ملكه و لو غصب ثوبا فقطع فلان لكل ثوبا بضاعه و اذا غصب مخرجه جزوا  
لا تنزير الا ارجاد و لو غصب ذنبا او فخذ فضره و ارم او دنابره او آتیه لم ينزل ملكها عنها هذا  
اجل في المدايه و ذكرنا العدة و لو غصب كباث و خاط بقيت مخرجه و لو غصب بدافه  
انا او سينا او سكتا ملكا و اذا غصب ارجاد فادخله في بناء ملكه بالقيمه و لو غصب كباث فبني  
مرفق ملكه و على المثل و الالبه على اختلاف و لو غصب ثوبا فضره و جعله اربا اربا ملكه و عليه قيمته  
حيه و لو غصب حرا او بغلا و قطع يده او رجلا ملكه و عليه قيمته صحيه و لو غصب حيا فبده في الارض ملكه  
و اذا غصب غصبرا فضا و عنه و خرا و ذكرنا الفصل الثاني من غصب اذ جزه من كل موضع ينقطع حق  
المالك في المصعب منه الحق بذلك التي من ابر الوفا من السنون حه فان طاع ذلك طاع من الغائب  
و لا ينقص هذا الميزان و هذا ذكرنا المستحق و اما الوجه الثاني لا ينقطع حق المالك من الغنم  
و كثر من اخذ و نصيبه فانما اذا غصب ثوبا و دجا و سلح او قطع نوب بغيره او غصب قلبه و كثر  
او نقر فسبكه او ضره او نوبيا فبني و ادهب ارج بنبوب ان ين فالفه من صنع النجر او غصب عبه  
فابق منه او غزله فادخله او قطعنا فخلجه او دقيقا او صوقا فلبه من ارضه او غزله فادخله او غزله فادخله  
فقطه حيفه او جزا فزده او دجا فجعله اربا اربا او ارم او دنابره فبكره و قد غزله الوحو لا ينقطع حق المالك  
بده المخرجات و ذكرنا محققه القدر و في مزرع غصب حه فخره فيها او بني قبله اقله البه و الوحو فان كان

المشقة

والخليفة بن محمد بن الحسين  
الفاضل ومواليه  
يخبرني ان  
بابه















بشد يافى اجاب وانه علم وى جوابه يكي ديكر را عني داو كه بخندني كركرد و زنجار اندك كاله  
داد و باز خداوند زربوى داد و وي وام كركرد و كروي باز گرفت و در خانه نهاد و در و باز  
بشد يافى و انه علم وى جوابه يكي ديكر را عني مال يكي را دادند كه بفلان كس چون خطبتي بدهي انگي  
خطا ناستانده داد و هل بغير اجاب نعم واقع الفتوي يكي عني بديكري داد كه بزد يك فلان كس  
بامانت بنه اين سامور اين عني را در خانه خود نهاده و بزد يك فلان كس بزد حتى هلك هل بغير در  
عني بدهي الغنم بالغنم من الميسر و من الميسر على انه لا يغير فانه قال اذا اعطى رجلا ثوبا  
فمنه وقال له مني عند فلان بعشرة وني الغنم عندون فاسمك الميسر عنده فاعطاه عن  
درام و قال له مني و لم يفل عندك فم هلك الغنم عنده فان تصاد فاعطى لك من الغنم  
وكان في الغنم ان الرهن من نفسه لا يحنق فله امير امر له يودع عندك فلم يفعل و امر  
لن يبيع فلم يبع فلا يصير مخالفا ضامنا ورجع عليه بالعشرة لانه اقرضه وهو مقر به وى جوابه صاحب  
المحيط ذكره واقعات الشافعي حلقا لا فربعت عندك دمي بنسك بالفسق قبله و آخره و نسك  
فانه يجب النقصان و قال اقلني فقبله لا قصاص على محب الدين في مال لانه اطلاق فاقا و نسك وى  
الحسن عني حنينه نعم انه قال وكن اسلام ابو الفضل الكرماني لا يجب الدين في امر الرواين عز  
له حنينه نعم انه بخلاف ما لو قال افطع يدي او رجلي او اقل عيني ففعل الاشع على الاصح ان كل طرف  
سلك به ملك الاموال فم كاسر و قد فقت بجري و افطع رجل قال ارم اثم الى حني اخذ  
فزمي اليه بامر فاصاب عينه فذهب قال الشافعي كاسم في الدين خان لا يغير و هذا اني بعق  
رحمهم انه و قال سوا على سلم النقصان قال افطع يدي او رجلي و فذمرت قال كاسم الشافعي فكذا  
كا قال احسن عني على لاني عليه و قال صاحب المحيط رحمه الله الكلام في وجوب النقصان اما لا  
شك انه يجب الدين في مال لانه ذكره الكتاب اذا انفاربا بالوكيل قال له بالنار سبعة مثاقير و ففقت  
عبر احد منكم بيمين النقصان اذا امكن لانه عمد و اذا قال كل واحد منكم مثاقير و فذمه و ذكره كذا بارز اني خانقا  
على وجه التعليم او على وجه الملاعبة فاصابت احسنة عبر احد منكم و ففقت فانه يجب النقصان  
اذا امكن في كذا كتاب الوكيل من كتاب الدعاوي و البينات لصاحب المحيط سبيل نعم الدين عندك و  
سبيل دلال يبيع و م صاحب الحنفية شمس معلوم و قال اصف صاحب النوب حتى اعطيه النوب فذهب  
بعد دعوى فلم يوجد النوب في الكا فت يقول انما اخذته و ذهب به و هو يقول اخذته بل تركته  
عندك بغير الدلال ام صاحب الحنفية قال انقول قول الدلال مع يمينه لانه امير و ان صاحب الحنفية

باشد

اجاب في م

ايمان

انه لا شيء عليه

و صاحب الحنفية

الشافعي

ان افطع على انه اخذته وى جوابه يكي ديكر را عني داو كه بخندني كركرد و زنجار اندك كاله  
داد و باز خداوند زربوى داد و وي وام كركرد و كروي باز گرفت و در خانه نهاد و در و باز  
بشد يافى و انه علم وى جوابه يكي ديكر را عني مال يكي را دادند كه بفلان كس چون خطبتي بدهي انگي  
خطا ناستانده داد و هل بغير اجاب نعم واقع الفتوي يكي عني بديكري داد كه بزد يك فلان كس  
بامانت بنه اين سامور اين عني را در خانه خود نهاده و بزد يك فلان كس بزد حتى هلك هل بغير در  
عني بدهي الغنم بالغنم من الميسر و من الميسر على انه لا يغير فانه قال اذا اعطى رجلا ثوبا  
فمنه وقال له مني عند فلان بعشرة وني الغنم عندون فاسمك الميسر عنده فاعطاه عن  
درام و قال له مني و لم يفل عندك فم هلك الغنم عنده فان تصاد فاعطى لك من الغنم  
وكان في الغنم ان الرهن من نفسه لا يحنق فله امير امر له يودع عندك فلم يفعل و امر  
لن يبيع فلم يبع فلا يصير مخالفا ضامنا ورجع عليه بالعشرة لانه اقرضه وهو مقر به وى جوابه صاحب  
المحيط ذكره واقعات الشافعي حلقا لا فربعت عندك دمي بنسك بالفسق قبله و آخره و نسك  
فانه يجب النقصان و قال اقلني فقبله لا قصاص على محب الدين في مال لانه اطلاق فاقا و نسك وى  
الحسن عني حنينه نعم انه قال وكن اسلام ابو الفضل الكرماني لا يجب الدين في امر الرواين عز  
له حنينه نعم انه بخلاف ما لو قال افطع يدي او رجلي او اقل عيني ففعل الاشع على الاصح ان كل طرف  
سلك به ملك الاموال فم كاسر و قد فقت بجري و افطع رجل قال ارم اثم الى حني اخذ  
فزمي اليه بامر فاصاب عينه فذهب قال الشافعي كاسم في الدين خان لا يغير و هذا اني بعق  
رحمهم انه و قال سوا على سلم النقصان قال افطع يدي او رجلي و فذمرت قال كاسم الشافعي فكذا  
كا قال احسن عني على لاني عليه و قال صاحب المحيط رحمه الله الكلام في وجوب النقصان اما لا  
شك انه يجب الدين في مال لانه ذكره الكتاب اذا انفاربا بالوكيل قال له بالنار سبعة مثاقير و ففقت  
عبر احد منكم بيمين النقصان اذا امكن لانه عمد و اذا قال كل واحد منكم مثاقير و فذمه و ذكره كذا بارز اني خانقا  
على وجه التعليم او على وجه الملاعبة فاصابت احسنة عبر احد منكم و ففقت فانه يجب النقصان  
اذا امكن في كذا كتاب الوكيل من كتاب الدعاوي و البينات لصاحب المحيط سبيل نعم الدين عندك و  
سبيل دلال يبيع و م صاحب الحنفية شمس معلوم و قال اصف صاحب النوب حتى اعطيه النوب فذهب  
بعد دعوى فلم يوجد النوب في الكا فت يقول انما اخذته و ذهب به و هو يقول اخذته بل تركته  
عندك بغير الدلال ام صاحب الحنفية قال انقول قول الدلال مع يمينه لانه امير و ان صاحب الحنفية

بمنع المالك من بيعه

الشافعي

فلا

او



پانچویں

[illegible]

الوكيل لا يبره امام

وفار

نیم

ارض م

فوصلا

وقع

ولا تخبنا في هذا البيت

والله اعلم بالصواب الذي بين ايدينا  
في هذه المسألة



[illegible]

فہم

ولا يجزيها من  
موسم

شيخ الاسلام ابي بكر رحمه الله اذ قال للمودع احفظه في هذا الموضع فليكن له مال  
 يفي بواجبه فانما اذا اصاب الى نخل العيال اولم يكن له مال لا يفي وقال هذا اذا عجز عليه  
 كان احفظ فان لم يفي كان قال احفظ هذا المال ولم ينفذ كان كذا فان فيها فان كان الطريق  
 نحو قايض بالاجماع وقر هذا قلت لكتاب ادا اومى ادا سا فرما بالبعي والطريق مخوف  
 يفي وان لم يكن نحو قايض لا يفي ادا سا فردها اكل اذا كانت الوديعه لاصل لها ورامونه اما  
 اذا كان لها محل وموتة وفقدارها كحفظ مطلق فان فيها فان كان لا بد له من المال فزاد  
 عجزه حفظه في الموضع الذي اودعه لا يفي بالاجماع ولن كان سؤاله منه فلهذا فلهذا عندك  
 فربما كان او بعيدا وعن لي يوسف يفي لن كان بعيدا ولن كان قريبا لا يفي وعن محمد بن  
 في احوال في بعض المودع بالبيع اليه ومن لا يفي ذكره العدة للمودع لن يدفع الوديعه  
 بل امره بها بخلافه وولده والديه واجره والمراد منه اجره منه او شيء دونها  
 وهل لن عيال لا يفي عنه عياله ذكر خواصه زاده في كتاب السفة لن ذلك في كتابه  
 صاحب المحيط المودع اذا اودعه عند مبيع المودع لا يفي كما اورد عند مفعول عياله  
 عليه اجماع المصنفين في خان المودع اذا دفع الوديعه لغيره عياله صاحب ذكر الفذري  
 يفي وذكر اجماع الصغيره لا يفي في كتابي قاضي طبرستان مفعول عياله لن كن معه  
 سواء كان في نفقة او لم يكن ولا ير الصغيره اذا لم يكن عياله فذفع اليه لا يفي لكن بسبب طر كمن لا يفي  
 فادعى الموطأ في حق الزوج لا يفي في النفقة يجوز الدفع اليه وذكر في نفقة وكان  
في حق هذا الحكم بنزله ابن الصغير وذكر ففعل المرأة الوديعه لغيره عياله لا يفي ولن يفي  
 الزوج في عياله والعجز في هذا المأكله في حق الزوج والولد الصغير والعبد ولو كان له امرتان  
 ولكل واحدة ابن مريض يكن معها ومما في عياله لا يفي في المال وذكر العدة للزوجين كالاجبي  
 حتى يشوطا كونهما في عياله ولا يفي في النفقة في حق الزوج في حق الزوج في حق الزوج  
ولا يفي في حق الزوج في حق الزوج في حق الزوج في حق الزوج في حق الزوج  
 بنزله الذي في ماله فلو دفع اليه يفي في حق الزوج في حق الزوج في حق الزوج  
 كان في نفقة ولم يكن في حق الزوج في حق الزوج في حق الزوج في حق الزوج  
 اذ دفع الوديعه لغيره عياله في حق الزوج في حق الزوج في حق الزوج في حق الزوج  
وذكر العدة لن علم انه في حق الزوج في حق الزوج في حق الزوج في حق الزوج

درام

۱۱۶۸

قد

المودع م

سنن طه الدين

إذا قال المودع وبعض المودع لانه افر بوجوب الضمان ثم يدعي البراءة فلا يصدق لا البينة بينهم بل ما ارجى  
 وحسبنا لا يفتى لا البينة بالبراءة ارفع سبب وجوب الضمان وكذلك لو قال بعثت بك اليك  
 يد ارجى اجنبي المودع ينكر ذلك قال قول المودع وكذلك اذا دفعه الى رسول المودع قال المودع  
 اني اراه خلف المودع والقول قول المودع ولم يرجع على المودع لصدقه انه رسول المودع ولم يفتى  
 الدرك من الزبائن المدفوع فيما يرجع ولو قال ردته اليك على يد ارجى يد من عيالي وكذب المودع  
 قال قول المودع مع يمينه لان حاصل الاختلاف في وجوب الضمان وهو ينكر فيكون القول قوله  
بجملته ما لو قال بعثت بك على يد اجنبي لانه افر بوجوب الضمان ثم ادعى البراءة فلا كذلك هيئته قال  
 وكذلك لو افر المودع انه استعملهم ثم رد ما لا مكان فملك لا يصدق في الرجاء لا يثبت بالبينة ذلك  
 لانه افر بوجوب الضمان ثم ادعى البراءة فلا يصدق لا بالبينة فالحاصل ان المودع اذا خالف في الوديع  
 ثم عاد الى الوفاق لما يدعي الضمان اذا صدق المالك في العود فان كذب راى ان المودع البينة على  
 العود الى الوفاق وهكذا اذكر شيخ الاسلام ابو بكر بن سنيح كتاب الوديع ورأيت من مذهبنا اذا  
 خالف ثم عاد الى الوفاق فقله المودع قال قول المودع كان اهر المودع اذا خالف ثم عاد الى  
 الوفاق يبرئ الضمان بخلاف ما اذا وجد الوديع او منهم ثم اعترف فانه لا يبرئ ابا بار وعل المالك  
 وكذا المرئى المتجاوز والمسيء اذا خالف ثم عاد الى الوفاق لا يبرئ والوكيل ليس اذا خالف فان استعمل  
 العبد ثم عاد الى الوفاق باع جاز فقله الوكيل با حفظ الوكيل با جاز وكذا سيجار والاصحاب  
 والمنبذ اذا خالف ودفع المال ليعتق في حاجته ثم عاد الى الوفاق عاد مضافا ومنبذ مضافا  
 مساجد الدابة اذا نوب الخلاف او المسعير ثم ندم وترك فلك البينة لكان سائر اعذار البينة فعلى الضمان  
 اذا هلك الدابة اما اذا كان واقفا اذا ترك بينه الخلاف عاد امينا والسر يكسر عتبات او  
 مغاوضة اذا خالف ثم عاد الى الوفاق عاد امينا هذه الجملة في وديعة عدة الغنم ودكر صدر الاسلام  
 ابو اليسر في كتاب العارية على وجه الاستشهاد فلو كان ماعوا با حفظ شهرته لم يستعمل الوديع  
 ثم ترك الاستعمال عاد الى الحفظ لا يبرئ المودع لانه عاد الى الوفاق ولا يبرئ فانه لم يبرئ فانه لم يبرئ  
 طرأ اليك الموعظة في غير سبب ثوب الوديع ودخل المشرع ليخوض الماء فيعز الزوب ووضع على الوفاق  
 المشرعة فلما انقضى سرف الزوب قال لا يبرئ لانه لم يبرئ فانه لم يبرئ فانه لم يبرئ فانه لم يبرئ  
 بدليل من الموعظة اذا لبس الثوب المحيط ثم نزع ثم لبس ثوبا لم يبرئ على قصد اللبس بخلاف  
 لانه اذا كان على هذه القصد فانه دام على ذلك اللبس ودكر في جمع فتاواه المودع اذا لبس قميص الوديع

المجموع

فرضی

او دونهي عند الاجنبي ثم روي علي فملكته عني  
والودع بكذب في ذلك الموضع

و ان زعموا على هذا الفصل بعد الجواب  
قد استغنى ان لا يبين في هذا الفصل  
م



بغير ان الموضع فتزعم بالليل للنوم فنسب القبح بالليل فان كان من هذه ليس القبح من الغدا لليلة  
هذا اثر الخلاف والعوامل الوفاي وان كان من هذه ليس القبح من الغدا كان هذا اثر  
الخلاف حتى لا يفرق وانما سئل عن القبح في احد ما لم يفرق عن الزك في دونه فتاوا  
چادر شب وديعه را بر بام برد وستر بها ثبت يري فلما دناها الى المكان الذي كان فيه من البيت  
هل يترك عن الغمان وقت هذه الواقعة بخلافه واختلف فيها بينه اتفق بعضهم بالبراءة عن  
الغمان لرواها العذر والوقوع في بعضه لا يبرأ وظاهر ما قد مر ذكره في الاصل انه لم يوجد من الغدا  
بما ترك التعبد **ن** ما لم يفرق بينه الموضع وما لا يفرق **ا** قال الموضع سقطت الوديعه او  
قال بالقداسه بينت اذ من لا يفرق **و** قال سقطت او قال بينك **م** ذكر القبح ابو الليث  
في فتاواه وطلعنا او قالوا جردا اسقطت ليس سبب للغمان لا يري انه لو اسقطت لم يفرق اذ لم  
يسبقه في ذلك المكان حتى جعلت لا يفرق منها لا يفرق بل بشرط ان ذلك لا يفرق  
اسقطت وتركت وذهبت او سفلت سقطت الماء او ما سفلت ذلك **و** قال ان سقطت بيني وبين  
بغير اننا سقطت لتغير من جهة اما في السد او جعله في محل لا يحتملها فيكون كما قال هذا ذكره وديعه  
الجزء **و** في فتاوي القاضي طبر الدين اذا قال الموضع اسقطت الوديعه او بينك **م** بيني وبين لا يفرق  
بجرح هذا القول لان العامة لا يفرق بين موضع بينك وبينك **م** ذكره القاضي الموضع اذا قال  
دفنت الوديعه في مكان كذا فثبت ان كان دارا او كذا وله باب لا يفرق **و** في فتاوي القاضي  
طبر الدين لو قال وصفت الوديعه بغيري وقت منبته فتعنت بغيري **و** قال وصفت بغيري  
يدني في داري والمثل كما قال ان كانت الوديعه مالا لا ينفق في داره او عروجه للدار  
لانها حرام كره الذهب ونحو ذلك **و** قال لا ادري اصنافا لم تقع لا يفرق **و** قال  
ذهبت ولا ادري كيف ذهبت القول قوله **و** قال ابتداء لا ادري كيف ذهبت **م** ان لا يفرق  
**و** قال لا ادري وصفت الوديعه في داري او في موضع لو بغيري **هـ** الجمل في العدة **و** ذكر في الجزء  
لو قال دفنت الوديعه في مكان حمير فثبت الموضع ذكرنا بعض العرافه اختلاف المشايخ **و** قال  
بعضهم بغيره جعل اسماء فهو بمنزلة الموقوفات محله **و** قال بعضهم لا يفرق كالوقار ذهبت ولا ادري كيف  
ذهبت **و** قال القبح ابو الليث اذا قال دفنت في موضع لو ادري داري دفنت داري او في موضع  
لو بغيري **و** لو كان الدفن كذا قال سرفت الوديعه من المكان المدفون فيه لا يفرق **و** في العدة  
الموضع اذا دفن الوديعه في الارض لم يفرق ان علامه لا يفرق **و** في الفتاوى بغير جعله مكان علامه ان لم يفرق

وإذا دفن الوديعه في الارض لم يفرق ان علامه لا يفرق  
وإذا دفن الوديعه في الارض لم يفرق ان علامه لا يفرق  
وإذا دفن الوديعه في الارض لم يفرق ان علامه لا يفرق

الوديعه

لو دفنت في الارض ان كان حصيا بان كان له باب يعلق لا يفرق **و** لو دفنتها لم يدفن ان وضعها في موضع  
لا يدخل فيه الحكم الاستبدان لم يفرق **فان** توجهت للصوم نحو الموضع في الفتاوى دفنت الوديعه  
كلا بوضعه لئلا يحوف فلما رجع لم يفرق بالمكان الذي دفنت فيه لئلا يكون بركة لئلا يجعل هناك  
علامه فلم يفعل **و** ذكر ان امكنه العود في ارضه **و** قال بعد انقطع الخوف فلم يعد ثم جاورم  
بجوار الوديعه بغير ايقاع **فان** كان رب الوديعه معه بذهبان جله فلما توجهت للصوم قال له ما لك  
او فنته فذنته ثم لما ذهب للصوم لم يوجد لئلا يفرق **هـ** هذه الفتاوى لان الدرر من باذن  
الملك كذا ذكره العدة **و** في فتاوي القاضي طبر الدين امره بان الموضع اذا وضع الوديعه في بيت  
خواب في زمان الفتنة **فان** وضعه على الارض بغير جعله تحت راب لا يفرق **و** لو نام ووضع الوديعه  
تحت راسه او جنبه فصاعف لا يفرق **و** كذلك اذا وضعه بين يديه وبوالصحيح واليه حال امام  
البرخي **و** لو اوى لم يحس الغمان في الفعل الثاني اذا نام قاعدا اما اذا نام مضطجعا بغير هذه  
اذا كان في الحفر اما اذا كان في القبر فلا ضمان **فان** نام قاعدا او مضطجعا كذا ذكره الجزء **و** ذكر في  
العدة ولو نام واضعا جنبه على الارض فصاعف الوديعه بغير وان نام قاعدا لا يفرق **و** في السير  
لا يفرق **و** لو جعل باب الوديعه تحت جنبه ان اراد به الترفق وان اراد به اعطى  
لا يفرق **و** لو جعل الكس تحت جنبه لا يفرق **م** في فتاوي القاضي طبر اذا جعل الوديعه في  
خفيه ان وضعه في الخف لم يفرق **فان** في الايسر لا يفرق لانه اذا كانت الوديعه في الخف كانت على  
شرف الغطاء عند الركوب وقد قيل لا يفرق على كل حال **و** ذكره اذا ربط الدرهم في طرفه اذ في طرف  
عامة **و** ذكره الوشد الدرهم في منديل ثم وضعه في كفه فسقط لا ضمان به **و** ذكره الشرح في  
دخول مجلس الفتى سرفت منه فلا يفرق **هـ** في العدة **م** قال درام وديعت دابة مع بوجيد  
لا يفرق **و** لو وضعها في اكم تامل عند الفتوى **و** في فتاوي بعض الامة وديعت رادر آستين نهاد  
بغير لو هلكت هي حبيبتك **ا** كدر في موزه نهاد وهلك بغير **و** في فتاوي الديباني ديعت  
رادر آستين نهاد يادر جيب نهاد وهلك لا يفرق **ا** كدر دران موزه نهاد بغير **و** لو وضعها  
في كفه او شد في التكة فصاعف بيني وبين لا يفرق **و** في الفتاوى الموضع اذا وضع طبق الوديعه  
على اسنانية لكان فيها شيء من بطنه **و** في راسه كالماء والدين ونحو ذلك بغير لو هلك الطبق  
لانه استعمال صيانة لما فيه **و** لم يفرق في راسه **و** في النوب على العجير بغير لئلا يستعمل  
**و** لو وضع الطشت على راس الفتنة بينه فوقه على شيء فانكسر فاجاب على التعليل بوضع نقطة

كان م  
و في فتاوي طبر  
ديعه  
ولو وضع الوديعه  
في راسه او جنبه  
عليه م  
بغير م



للمتور بغير وان وضعه كما يوضع في العادة لا لاجل التعظية لا بغير لان في الوجه كاد استعمل في الثاني  
في الدخلة الوديعه اذا افسدها الغان وقد اطلع الوديع على نيب الثاني لئلا يجزى صحتها لئلا ينفذ الثاني  
لايمان على ذلك لم يخرج بعد ما اطلع على لم يدر في العدة اذا كانت الوديعه سبقت من العوف  
ورب الوديعه غايه وخاف الوديع على الفساده برفعها الى القاضي حتى يبيعها ولم يرفع ولم يحتمل  
لرفع ذلك لا بغير في كتابه الذي يري على يديك ديكرى اخرى امانت تامة است ديكرى امانت  
وي برد وسوى من يند ويحيزي كويدها وان دارسودجون المكان من بامنه وتلكه وهكذا ذكر  
في نوادر طهر الدين النوادي وفي ديدع الكايع اراهنه اذا كانت عند رجل ودعيه في الو ورفها  
ولم ينع الوديع من رفعها فان كان بمكة الوديع فلم يرفع من ذلك لان الوديع لما انه يخاف من  
دعائه وضربه لا بغير في النوازل الوديع اذا خرج من ذلك ابواب مفتوحة من الوديع لم يرفع  
بذلك انه اراد ولم يكن الوديع في موضع يسمع حشر الداخل في العدة دفع ختمه لما حلف به على  
ونزله صانوه لئلا يفسد لئلا كان في الكايت حافظا او حارسا في السوق لا بغير في اخره وذكر  
في الدخلة وكان طهر الدين الرضائي يفتي بعدم الغان ولم يرفع من حافظه او حارسه في قبل بغير  
العوف لئلا كان العوف فيما بين الناس انهم يرفعون كذا في الحواشي من غير حارس في السوق  
ولا حافظ فلا ضمان على ذلك لئلا يكون بخلاف بغير وكذلك لا يترك بابل له او باب الكايت  
مفتوحا لئلا كان ذلك موضع عرفهم وعادتهم كذلك لا ضمان ولا يعلق سبيله او يعلق على باب الكايت  
وذهب في اليوم ليس بتضييع بخاري وفي الليل بتضييع وفي حوائط البيل الدار ليس بتضييع قال  
حاجب الدخلة والرواية محفوظة فيما اذا ترك الكايت النوب الذي فيه بعضه قالوا في بيت الطرار  
ولم يكن هناك حافظ ولا حارس في السوق انه لا بغير الكايت مودع بطريق باب قيطونه  
يجوز ولم يغفل فيضاح في هذه الامه اغتالا وادها لا يماير الناس من غير نوب في ذلك  
الوضع لا بغير والعقيدون بيت بوضع فيه الامنع والسلم الوديع اذا ربط الزايف على باب  
وانه في ذلك داخل الدار لئلا كان بحيث يراها فلا ضمان ولا يرفعها بغير لئلا كان في البحر  
ولكن في القري لا بغير وان ربطها في الكرم او على رأس البطح وذهب قبل لئلا كان من  
بغير بغير وقبل بغير العوف في هذا واجاب في فتاوي قاضي طبرستان في العدة ولو جمع في الكرم  
فضاع لئلا كان حافظ الكرم بحيث لا يري امان في الكرم لا بغير اذا علق ابوابه ولا بغير في فتاوي  
قاضي طبرستان في حانوته الى الصلح وفي حانوته الوديع فضاع في حانوته على رده بغير مضيق

في م

بضم م

في السوف

منه

فضاعت م

لاني حانوته لان حيرانه بحفظونه الا ان يكون هذا ابداعا من المودع لئلا يغيره لئلا يفسد المودع  
غيره لكن هذا مودع لم يفسح وهكذا ذكر في العدة والدخلة وقال في الدخلة وذكر الصدر السعدي في الباب  
الاخر من غصب واقعة ما يدل على الغان فيسأل عن الغان في فتاوي قاضي طبرستان في العدة في العدة  
ونزله باب الكايت مفتوحا واجلس على باب الكايت ابنا صديقه له فقصت الوديعه ان كان  
الصغير يغفل بحفظ الوديع في البيت وذكر في فتاوي قاضي طبرستان في العدة في العدة في العدة في العدة  
يقول في بغير على كل حال راء نيك الوديعه في الحوز فلا يكون مضيقا في الفتاوي رجل قام من المجلس  
ونزله كذا في دهب القوم ايضا ونزله كذا في فضاع ان قام واحد بعد واحد من آخر فان قاموا جميعا  
ضموا وذكر في الدخلة رجل جاء بنوب الى غيرة وقال له هذه ديدع عندك ولم يزل لا يرفعها ولا يتركها  
ثم قال صاحب النوب ثم غاب آخر بعده ونزله النوب هناك فضاع ضم لانه وجد منه النوب في  
دلو وضع النوب ولم يزل شيئا وسكت ثم غاب نوب آخر بعده ونزله النوب وضع ضم ايضا  
لانه اودع وثقا ورا في قبل غافا ولو قال من قبل الوديعه وباني المشلة بحالها لا بغير لان النوب  
موقوف لا يثبت عند ارد صرحا ولو قال من قبل حتى لم يرفع من غافه ذلك نزل الملك النوب فذهب  
ثم ان الذي لم يثبت دفع المتاع وادخل في بئنه فضاع من غير صنعه هل بغير راقه الفتوي وبني في  
بغير لانه اذا لم يثبت ابداع بابا يه صارغا صبا بالدفع عن ذلك المكان فيمنع امره  
عزلت باب الناس ووضعت الباب على سطحه لئلا يرفع لئلا كان للسطح حصر لا بغير وقيل ان  
لم يكن الحصن مرتفعا بغير مودع غاب عن منزله فقال له اجني لي في منزلك في واخذ منه  
المتاع فلي رجع المودع الى بيته لم يجد الوديعه لا ضمان عليه قبل المجرى الفضل دفع المتاع  
لما اجني لا يصير حارسا على البيت بما قال في فتاوي قاضي طبرستان في فتاوي ابى البيت رجل  
غاب وخلف امرأته في منزله وفي المنزل وادبع الناس ثم رجع فطلب الوديعه فلم يجد فان كانت  
المرأة امينة فلا ضمان على الزوج ولزكت بغير امينه وعلم الزوج بذلك مع هذا ترك الوديعه  
سواء في حانوته في صاحب الدخلة وعرفه المشلة استخاضا جواب من له صارت واقعة  
الفتوي وصورتها يتم بان يتم راي غلام حزين مائد ورفق فذهب الغلام بوايع الناس فانفتحت  
احياء القسيسين كمن بان ضامن شود لعل غلامه سارق وليس في المودع اذا بعث الحار او البقر  
للا يروج بغير فيه العرف والعادة وما في بعد هذا في من يملك ضمان المزارع بخار او دج ذنيل  
الآن ثم ادعى انه كان فيه قدم وقد ذهب منه وقال المودع لا ادري ما كان فيه قال القنينة ابي جعفر الايمان

كانت م

في م

الايمه

عند غيره م



ولا يبر عليه حتى يبرىءه فلو اذنته فان خلف برى ولزكضه وكذا الواو عذرا فكت فيه  
ورام ولم يبره عليه ثم ادعى الزيادة لا ضمان عليه حتى يبرىءه او التمس ذكره في الدفعة اصاب  
دابة الود بعة في العود هل يفر اذا تلفت لار دابة لما في الكتب وقال بعض الفقهاء لا يبره كذا همت  
بجلاف ما لو ضاعت او اكلها الذئب حيث يفر لانه ضيع وقال صاحب المحيط بغير لانه لا يبره  
والنسب صا رضانا سبل فافى حان وهذا هو الموضع دخول الحام ووضع درام الود بغيره بيا  
يسرى في النسيب فضا عتال وجب لغيره لانه ليس للودع بالاياء النصب وسبل فافى حان فخر  
دخول الحام وفي ثيا به خام وهو هل يفر من فخر لانه لا يبره لانه لا يبره في العتال وضع الود بغيره  
من ثيا به خام وهو هل يفر من فخر لانه لا يبره لانه لا يبره في العتال وضع الود بغيره  
اذا دفع الود بغيره الى امرائه ثم طلقها وانقضت عتالها فلم يبره منها حتى هلكت بدها هل يفر قال  
بعض المشافين بغير لانه لا يبره على الاسر داذ كذا ذكره في ود بغيره لا اصل اذا دفع الى يوفى دار الود بغيره  
الود بغيره الى الاجني لا يفر فلو فرغ من ذلك ولم يبره حتى هلكت بدها اجني بغيره كذا في مسئلة  
ولان لم يبره اعقد لانه لم يفر فلو كان لبيت به حكم به بدها وهكذا اجاب صاحب المحيط رحمه الله وقال فافى  
حان لا يفر لان الودع اما بغيره بالدفع وجب دفعه بغيره من عتالها بغيره بعد ذلك وفي فتاوى فافى فلو اذا  
وقع في دار الودع حين فان امكنه ان يهرب منها فلو لم يبره فلو اجنبيا ضيعه وذكره العدة اذا دفع  
الود بغيره لما جاره لفرضه بان احضره بيته لا يفر قال في محسنة الكواكب نعم الله عليه هذا اذا لم يجد بدا من  
الدفع الى اجني اما اذا ملكه الدفع الى من عتاله فذهبها الى اجني قال شيخ الاسلام خواجه زاد هذا  
اذا كان الحق محبطا بمنزل الودع اما اذا لم يفر بغيره بالدفع الى اجني دهم ايضا امره حقه في الوفاة  
فدفع الود بغيره الى جاره فلو هلك الود بغيره لم يبره بغيره وفاته احد من عتاله وفي غضب صحيح الزوار  
المودع اذا اودع عند غير فافى بغيره اذا وضعه عند غير ونكره عنده وقال فافى اذا كان حاضرا مع  
حتى هلكت بدها الثاني لا يفر طلق الود بغيره ورد في العدة المودع اذا ارد الود بغيره الى منزل الودع  
اول من عتاله المودع فضا عتال لا يفر في العتال وذكر في الحام وفي التجريد بغيره بخلاف العتال وهو رواية  
الغدري والفتي على ما دللنا في هذا اذا دفع الى المرأة الخط اما اذا اخذت لتفوق نفسها ومودع اليها  
فخر في فتاوى فافى حان اذا دفع الود بغيره فضا عتال المودع ذكر القدر في ابو الليث والبرقي  
وهو انه بغيره وقال في حرم النسل رحمه الله لا يفر لان ارد الود بغيره عتال المالك بغيره داهل المالك فخر  
وجوه النعمان لم يبره راجيا واراد على هذا الوجه رد مبيع فلا يبره لانه لا يبره في الدخول المودع اذا دفع  
الود بغيره الى ابن الودع او عبده او الى احد من عتاله او الى مال الود بغيره ووضع في منزله بغيره اذا ضاعف لانه لا يبره

عليه

فمن لانه اودع

الدين المودع

اخر

المودع  
كفت وبجانه خوشر اندر اورد ودهلك عند الودع المودع لاول وفي نوآبد صاحب المحيط اذا سبب  
دابة الود بعة في العود هل يفر اذا تلفت لار دابة لما في الكتب وقال بعض الفقهاء لا يبره كذا همت  
بجلاف ما لو ضاعت او اكلها الذئب حيث يفر لانه ضيع وقال صاحب المحيط بغير لانه لا يبره  
والنسب صا رضانا سبل فافى حان وهذا هو الموضع دخول الحام ووضع درام الود بغيره بيا  
يسرى في النسيب فضا عتال وجب لغيره لانه ليس للودع بالاياء النصب وسبل فافى حان فخر  
دخول الحام وفي ثيا به خام وهو هل يفر من فخر لانه لا يبره لانه لا يبره في العتال وضع الود بغيره  
من ثيا به خام وهو هل يفر من فخر لانه لا يبره لانه لا يبره في العتال وضع الود بغيره  
اذا دفع الود بغيره الى امرائه ثم طلقها وانقضت عتالها فلم يبره منها حتى هلكت بدها هل يفر قال  
بعض المشافين بغير لانه لا يبره على الاسر داذ كذا ذكره في ود بغيره لا اصل اذا دفع الى يوفى دار الود بغيره  
الود بغيره الى الاجني لا يفر فلو فرغ من ذلك ولم يبره حتى هلكت بدها اجني بغيره كذا في مسئلة  
ولان لم يبره اعقد لانه لم يفر فلو كان لبيت به حكم به بدها وهكذا اجاب صاحب المحيط رحمه الله وقال فافى  
حان لا يفر لان الودع اما بغيره بالدفع وجب دفعه بغيره من عتالها بغيره بعد ذلك وفي فتاوى فافى فلو اذا  
وقع في دار الودع حين فان امكنه ان يهرب منها فلو لم يبره فلو اجنبيا ضيعه وذكره العدة اذا دفع  
الود بغيره لما جاره لفرضه بان احضره بيته لا يفر قال في محسنة الكواكب نعم الله عليه هذا اذا لم يجد بدا من  
الدفع الى اجني اما اذا ملكه الدفع الى من عتاله فذهبها الى اجني قال شيخ الاسلام خواجه زاد هذا  
اذا كان الحق محبطا بمنزل الودع اما اذا لم يفر بغيره بالدفع الى اجني دهم ايضا امره حقه في الوفاة  
فدفع الود بغيره الى جاره فلو هلك الود بغيره لم يبره بغيره وفاته احد من عتاله وفي غضب صحيح الزوار  
المودع اذا اودع عند غير فافى بغيره اذا وضعه عند غير ونكره عنده وقال فافى اذا كان حاضرا مع  
حتى هلكت بدها الثاني لا يفر طلق الود بغيره ورد في العدة المودع اذا ارد الود بغيره الى منزل الودع  
اول من عتاله المودع فضا عتال لا يفر في العتال وذكر في الحام وفي التجريد بغيره بخلاف العتال وهو رواية  
الغدري والفتي على ما دللنا في هذا اذا دفع الى المرأة الخط اما اذا اخذت لتفوق نفسها ومودع اليها  
فخر في فتاوى فافى حان اذا دفع الود بغيره فضا عتال المودع ذكر القدر في ابو الليث والبرقي  
وهو انه بغيره وقال في حرم النسل رحمه الله لا يفر لان ارد الود بغيره عتال المالك بغيره داهل المالك فخر  
وجوه النعمان لم يبره راجيا واراد على هذا الوجه رد مبيع فلا يبره لانه لا يبره في الدخول المودع اذا دفع  
الود بغيره الى ابن الودع او عبده او الى احد من عتاله او الى مال الود بغيره ووضع في منزله بغيره اذا ضاعف لانه لا يبره

المودع

لا يبره لانه لا يبره على الاسر داذ كذا ذكره في ود بغيره لا اصل اذا دفع الى يوفى دار الود بغيره

المودع  
بغيره

فلا يبره لانه لا يبره على الاسر داذ كذا ذكره في ود بغيره لا اصل اذا دفع الى يوفى دار الود بغيره







ذکر

دین م

73

41

الوارث

أولها الوديع

نار

०५७

ان المنوع

۱۰۰

دفعی

اذا جعل الودعة المدونة ثم توها فتملكها  
لم يرضها الا اذا تولى الذخيرة م

اوم

اقم



۱۲۰۰

سنہ ۱۰

ما علكه المستعير

يردع فان قلت انه اذا اوجاد اعد فقد اودع لان كل واحد من كاريين ايداع فلما ارباع في ذلك ثبت  
 ثبت ونبغ لافصدا ونصرتنا لان الاجابة او كاعان اذا حمت نصنت معنى ارباع على وجه البيع لاعل  
 وجه التصد واصل الظاهر المشهور اصحابنا انه قد ثبت بتعديما يطل فعدا وثبت نصيبنا  
 يطل نصرتنا لا يجب انه لو باع محل الكنية وصد لم يجر ولو باع جارية حبلى جاز ودخل الكل البعس ببقا لافصدا  
 ولهذا في كتب اصحابنا نظير كثير فاما اذا لم يجر ولم يجر فعدا فبدا ارباع وهو لم يودع بالارباع فعدا  
 وابتداه فعدا الجملة في الجمع اراصف وذكرك في سنج الطحاوي المستعبر لربوع عند فخر فان فخر  
 رحمه الله قال العبد اذا وجد المستعبر في يد رجل فاراد اخذه فقال ذوالبداد في النبي اعتر منه البكر  
 ذوالبد خفي كالف م من المستعبر المستعبر فان قبل قال محمد رحمه الله لو رد العارية فليد  
 اجني مضاعف من معلن قال لانه صار مودعا عند ارجني فلما انعم لان العارية اتممت  
 بالتمتع من اتممت فلا يملك ما يباع لانه صار مودعا بعد النزاع ذكر في سنج الاسلام عماد الدين اللالك  
 في واقعة ليس المستعبر لربوع عند فخر لاننا امانه في يده كالوديعه وقال بعض في ذلك  
 لان في امانه ايداعا وزيادة والمستعبر لربوع فجار لا ينفذ في الناس من اتممت به قال امام  
 البرقي ولكن اذا راجع لان امانه تصرف في المنفعة والمستعبر يملك ذلك فبذلك فليست  
 لربوع لا ينفذ الا بغير العجز فليكن في علم العجز من دراب صحة الصرف في المنفعة اما ارباع  
 فهو تصرف في العجز مقصور ايا تسليم وهو لا يملك ذلك قال رحمه الله وذكر امام علي بن ابي طالب  
 في ان المستعبر له لربوع لم يجر في قول البعض وقال النعماني امام علي السجاني في سنج الجمع  
 العارية المطلقة لا توجر وتودع وتعار والوديعه النودع ولا توجر والمستعبر يودع ويوجر ويعار  
 وذكر بعض المشافين من اصحابنا في سنج الجمع الصغير المستعبر لربوع عند فخر في العواف وقال  
 بعضهم لا يودع وبالاول اخذ الفقيه ابو الليث رحمه الله والشيخ امام محمد بن الفضل في التوبة فعدا الجملة  
 في واقعات الا في كتاب الوديعه وذكرك في العارية الرجعية المستعبر له يملك ارباعا من اجني اخذ  
 الشيخ فينه قال بعضهم ليس له لربوع وهو احيى ومث في العواف وبه كان يفتي الفقيه ابو الليث  
 وهاين الفضل كان ظهير الدين المرقيني يقول وجدت الرواية منصوصة لربوع المستعبر له يملك ارباعا  
 ومثل لربوع لربوع في العواف عطفه له لربوع رواه اكان لربوعا وثابت في الناس من اتممت به  
 او لا ينفذ في حق من استعبر رواية للركب لم يبين الركاب اذا استعبره باللبس ولم يبين اللباس  
 فلما ان للركب واللبس وكان الناس ينفذون في الركوب واللبس ولكن انما يجر لغيره اذا لم يركب ادم ينفذ

الوديع في

پرفی















العدة و

وانقسم

فہرست

المختار

ان م

الفعل

بشی م

الا ان الوديعه اذا سلكت لا يعرف المودع  
شيئا والرمس اذا سلك سيقط الدين  
بقدر قيمته **وهو** كل ما يضع لوفيل المودع  
بالوديعه يعنى فكله المرمس اذا فحل  
ذكر بالرمس يعنى **هو**















الاجارة م

فقال اذ كان في الحمار  
يطبق من تلك البذر  
لأنه علم ولما كان  
لا يطبق فنفذ من البذر  
لأنه لم يعلم

القَبَضُ م

مکار یا م

بعضی

مالو







استخرجت قبلة لليلة وضعت في بيته حتى مضى اليوم فعلموا انهم لا يفلحون ولا يفلحون ولا يفلحون  
داية ليلته الى مكان معلوم فابى في منزله في المعبر لا يجزى الا بغيره لو ملكه ووضعت النوب  
اليوم فلا بد من ان الضياء حال بينه وبين النوب فلو كان في وقت النوب  
فلا ضمان عليه بخلاف الاجر المشترك اذا سرف من يد بغيره عند ما لم يرفق النوب من يده  
فلا ضمان عليه وان جعل الملاك بجنايته بدلا بخلاف الاجر المشترك اذا جعل المالك من جنابه يد بغيره  
ولو استخرجت قبلة معلومة الى الليل بدل معلوم لتلك الليلة من اليوم وليلة فمضت غاصبة  
فانوا هذه اذا جسته بعد الطلب جسته مستحقة اما اذا جسته للفظ لا تغير غاصبة  
قبل الطلب في ذلك لان العجز يقع امانة في بداهة فلا جرم معنى الالباب استعماله او يامس بعد الطلب  
كالود بغيره بخلاف المستعرا اذا سلك النوب المستعرا بعد معنى امانة لا جاز ان لم يوجد  
الطلب لا من حيث الاحتية ولا من حيث الحكم فلم يوجد استعماله الا في النوب فلا ضمان ولا جرم  
الفصل في بيان ما سلك للفظ وبما سلك للاستعمال اذا سلك العجز موضع يسر الاستعمال  
فيه هو استعماله في مكانه في موضع لا يسر فيه للاستعمال هو حفظه فعلى هذا اذا توردت بالتحليل  
او بالتحليل لسلو او نعيم بالتمتع او وضع العامة على العاقبة فهذا كله حفظ وليس استعمال فان  
غيره في ذلك اليوم صحت يعني في مكان الاجاز ان الناس يتفاوتون في ذلك النوب  
نوبا بلبس نوبا الى الليل فواجب ان يلبس في ذلك النوب فان البس غير البس في ذلك النوب  
فلا اذ يلبس في ذلك النوب حتى جاء الليل فعلموا انهم لا يفلحون ولا يفلحون ولا يفلحون  
اضيف اليه العند في فتاوى قاضي طبرستان نوبا بلبس وذهب الى موضع كذا فلبس في بيته ولم  
يذهب قال الفقيه ابو بكر البجلي لا يجزى لانه مخالف مما مر وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله عني  
عليه السلام ولا يجوز مخالفا لان الاجر مقابل للبس لا باله اب فرق بين هذا وبين الاجاز والى ما اذا  
داية ليلته الى موضع كذا في ذلك النوب لم يذهب في ذلك النوب فمخالفة مخالف ولا يجوز لان  
اجاز ان الالباس بيان مكان الركوب بشرط لعمري الاجاز لان الركوب يختلف باختلاف الاماكن باعتبار  
حشونتها وسهولتها واما في اجاز النوب فلا يشترط بيان مكان اللبس بشرط بيان  
الوقت لان اللبس في بعض الاوقات قد يكون اذ كان في فتاواه وعلى ما اثنان الفقيه ابو الليث  
لو استخرجت نوبا بلبس في بيته وسور فلا كس رود في خواتم كس يد يرفق بينه وبين ليلته ولا يفلح  
وانها كانت واقعة النوب وقد ورد الاستفتاء عن امراء استخرجت قبلة لليلة في المعبر

استخرجت قبلة لليلة

العين

يويا

ط

ط

دوران

دوران رفت هل يغفر ذكرا في سائر العاوية من الخير انه اذا استغفر ربه او نوب في المعبر  
حتى وقع الاستعمال في المعبر خرج به من المعبر فان استعماله نوب من المعبر لم يستعمله في  
النوب لا يغفر في الالباس بغيره في الميسر استباح حصة ليلته في ذلك النوب  
في داره في قبلة ليلته من هذه المعبر فله اجر ولا ضمان عليه لو هلك لانه لا يتفاوت  
اذا اخرج من المعبر فمضت غاصبة او لم يفلح اوله لم يفلح عليه الفان لانه خالف امره  
حب اخرج من المعبر لان في ليلته من غير ان على صاحبه لان مائة الرمن باب الاجازة  
بما هو في غير ربه ذكر في الخير استباح قبلة ليلته في ذلك النوب لم يفلح عليه الفان لانه  
به المستخرج فوز به وانكره فان كان مثل ذلك اكل يوزن مثل ذلك البان العيب فلا ضمان لانه  
لم يوجد من سبب تلفه وان كان بخلافه فمضت غاصبة لان في فتاوى ابو الليث قال صاحب الضرورة  
وينبغي ان يعلم اذا لم يعلم الاجازة بالغير فقد اذن له ان يركب به العذر الذي يوزن به  
بدون ذلك العيب فاذا اذن ذلك العذر لا يجزى على الفان ولو استباح في فتاوى صاحب الاجازة  
ليقول في دفع اليه الناس فذهب به الاجر فتد اخلف الشيخ في بعضهم قالوا ليلته في فتاواه  
صار مخالفا بالذات اليه وبعضهم قالوا ان استباح الاجازة لا يغفر ولا يستباح الناس الا بغيره  
ينبغي ان يعلم ان كان الناس يتفاوتون في استعمال الناس فلا بد لعمري الاجازة من غير استعمال  
الناس كما لو استباح دابة للركوب بشرط لعمري الاجازة تعين الركاب لان الناس يتفاوتون في ذلك النوب  
فان حق نفسه صحت الاجازة بغير مخالفا بالذات بالاجازة اذا لم يفلح في ذلك النوب  
فان استعمال الناس لا ينفذ في دفعه الى الاجر بغيره عند بعض الشيخ لانه يغير استعماله وصار  
عقب عند العند في دفعه الى الاجر بغيره عند بعض الشيخ لانه يغير استعماله فليس مخالفا  
لان استعمال الناس بالذات بعد ذلك بنفسه على يغيره في ذلك النوب في ذلك النوب  
كان في العاوية فان من استغفر دابة للركوب ولم يغير نفسه اذا استغفر نوبا بلبس ولم يغير نفسه  
فركب بنفسه او بغيره فليس يغير بعد ذلك من يغيره في ذلك النوب في ذلك النوب  
في نفسه وكذلك لو البس غير اوله او اركب غير اوله فليس يغير نفسه بعد ذلك في ذلك النوب  
في نفسه فمخالفة مخالفا في ذلك النوب لان الناس لا يفلحون في استعمال الناس  
ولا جاز حجة غير استعماله ولا ضمان عليه اذا دفعه الى الاجر سواء دفعه اليه قبل  
استعماله بنفسه او بعد استعماله في فتاوى قاضي طبرستان وجعل في الطين صرفه

ويركب

ولو استباح

ط

ط

ط



عن الطير لم يبرح مكانه ودعى اجبره ثم نظر الى المير فلم يجد قلوبا كان يحول وجهه عن الغز قبله لا بعد  
ذلك نصيب عند الناس من يغير ولا كان طوبى لا بعد تصنيفا عند الناس من يغير ولا كان طوبى  
من اجل جوارق ليكل فيه شيئا واخذ الجوارق فاحذره السلطان ليكله فلا فذ صلب الكمال  
واستغل باجره السلطان فصرف الجوارق ان لم يجد اكل يدا من لم يستغل بالامر به  
السلطان وخاف على نفسه العقوبة ترك ذلك لانه مضطر فلا يجد حيلة الجوارق هذه  
الحالة ولما كان يجد يدا من ان يستغل بذلك اكل صار ضايقا بترك الحفظ **فان** اجازة  
العقار وجوب الغياب فيها على المستاجر اذا او بقت ولم يسم الذي يريد اجازة اجازة  
وله ان يستغل ويكن فيها من شي لان الناس لا ينفذون الشك في المصلحة فيها متاعا لانه من  
جهد الشك وله ان يربط في دابة قالوا اذ كان موضع متعة ربط الدواب ما اذا لم يكن فليس  
لذلك وله ان يربط فيها ما يد له لا يغير بالبناء ولا يربطه نحو الوضوء وغسل النيات لما اذا  
كان قلا يغير بالبناء وبوصفة نحو الرعي والنعان فليس له ذلك كاربضا صاحبه وبعضه يمتنع  
قالوا انما بالرجوع الى المير لا رعي البعد **وتعقيم** قالوا ان كان رعي البعد نظرا ببناء يمنع عنه ولا كان لا  
يغير البعد عنه ويغير التوبى **واما** كرا كطب فيها فتدرك بعضه ببناء لا يمنع من السحابة  
لان من البني **وتعقيم** قالوا منع وبوامر بالسر ضايق الدار لانه يوشى في ف والبناء لا يملأ فلو انه  
انعد فيه **فتدرك** او حاد او او على يتبع ذلك فانه من شي من البني فمنع ذلك البني لانه اثر  
فعل يهدم شي من البني **واما** ذلك العمل لا يجب راد فبات وحيد اسحق تا وتواست جودا  
على ان يكتفى في فلم يكن فيها ولكنه جعل في طعنا جنت او سيرا او بغير ذلك لم يمنع لانه  
يخرب الدار لانه ذلك لان وضع هذه البنية من اجل الشك فلا يمنع من ذلك لا يمنع  
من الشك وتواست جودا او حفر في بئر الماء والوضوء فخطب فيها ان ينظر لغيره بغير  
اذن وب البنا بغير لان سعة في الكفر بغير اذنه والكفر بغير في الرقي وبذلك يعرف المستنفذ  
وتواست جودا من رجل وحاو تا من لغ فخطب احدى الى طريقا فير تفوق بذلك فانه يغير  
ما افد من الحياطة ويغير ليعا فو بغير تمام وادربط المستاجر دابة على بانه ار استاجر بغير  
ان تاف او همت حايطة لايمان على لان ربط الدابة على باب الدار من مرائق الدار وتواست  
صاحب الدابة في الدار المستاجر او دبط على بابها فوطات است تافوضا من كرا اذا فعل ذلك  
اذن المستاجر وتواست الدار بغيره والى بى لا يغير لان بعد كتمان يبق للغير دابة ربط الدابة

لا يضمن

فيها

من العمل

والحدادة

وتعقيم قالوا منع  
عن الكرا

وان لم

فلا يغير

فلا يضمن مستعد بان ذلك وادبني المستاجر نورا اذ كان في الدار المستجرة واحرق بعض بيت الجيران  
او احرق بعض الدار لايمان بغير فعل ذلك اذن رب الدار او بغير اذنه لان هذا الخنع بظاهر الدار  
على وجه البعير هيئة ابن في البنا النقصان بخلاف الكفر لانه تعرف في ربة الدار بخلاف البناء لانه يجب  
تغير هيئة الباني لا نقصان فان صنع المستاجر في نصب التور شي لا يصنع الناس من ترك كاحياط  
في وضعه او اذ نادى الا بوقد من في التور كان صانها هذه الجملة في الدخيرة وفي نوادر صدر الاسلام  
طاهر من محرم دجاس مستاجر آسيما مستاجر راضع مائة دنانير دنانير بعض زادات آسيما رابو دند  
يحيا لظن على المستاجر وادبني المستاجر **فان** اجبر المستجر والخاص او اجبر المستجر ان  
الاجبر الى من غير ضامن لما هلك يده من غير صنع بالاجماع وكذلك ما هلك من علمه المادون فيه  
فلا ضمان عليه فيه بالاجماع ولا ينقص من اجبره ولا اجبر ضامرا لاجتبه يده بالاجماع وكذلك ما هلك  
من يده لا يصنع عندى وقال ابو حنيفة وزفر واخيه دجاس مستاجر وان قاس حاد هلك بامر بغير التور  
عنه كاسر في الغصب او بامر لا يكر التور عنه كاسر في الغالب والغالب الغالبة والمكسرة وقالان  
هلك بامر لا يكر التور فلا ضمان وتقول ابو حنيفة قول على رعي اسه عنى وقوله قول رعي اسه عنى  
والاجل اختلاف الصبي رعي اسه عنى اخذوا الضامرون القوي بالضم على الضيف لاذن شمس رايته  
السجني من رعي في ظم وفي قبل التضرر من اجازات قنا واد ان القوي على قول لي  
حنيفة دجاس مستاجر اذا هلك العينة بغيره وذكر في العدة اذا هلك البعير عن اجبر نحو العقار  
والنبي بعد النزاع من العمل لا اجله لانه يعلم العمل والبعير التوب عند لي حنيفة كاسر وعن يدي بغير  
حيث انه لا مال الناس وهذا امر مذهب على رعي اسه عنى ومذهب لي حنيفة مذهب طاهر  
ومما من الجار التابو **وتعقيم** العلماء اخذوا بقول لي يوسف ومما احتش ما لقول رعي اسه  
عنى **وتعقيم** اخذوا بالضم فلا بالقول من شمس الاسلام اذ حنيفة دابة فربا على هذا  
وتعقيم الاسلام عن الدين الكندي دابة سمفند كاسر بقتوس بالضم والبني داسم ظهر الدين بن ابي  
بني يقول لي حنيفة قال صاحب العدة فقلته بوقامر قال من بالضم هل عيا جارا انهم لو  
امنع قال كنت افنى بالضم بالبحر كاسر دابة فربعت لاذن كان الضامر امام في الدين بني يقول  
لي حنيفة وفي نوادر صاحب الحياطة وقول الضامر امام جلال الدين الربيعي في خالي انه يسطر  
ان كان اجبر مصلحا لا يجي الضمان ولا كان بخلافه الضمان كاهو مذهبهم وكان مستور الحال  
يؤثر بالضم عند ما لست ضمة مفقودة واعطاء الاجر وليس حنيفة غير مفقود الاجر هكذا

المشترك

المشترك

ط

ط

ط







في موضع فخطت واحدة منها او هلك باء نحو العوف في الآفة وانما السبع والعوف من العلة وما استعمله ذلك  
وقال رب الغنم انما شرطت عليك لترعى في موضع كذا وكذا غير موضع آخر غير هذا الموضع وقال  
الرابع بل شرطت على الراعي مطلقا في الموضع الذي رعيته فالقول قول رب الغنم بالاجماع حتى يفر الراعي  
لان اذا ن استغنى من جهة والبيئة بينت الراعي حتى لا يفر عند بيئته لانه لو لم يفر لانه بيئته  
ما ليس ثابت وكذا اذا كان الراعي اجبر صار واجبا على نحو ما بينا فالقول قول رب الغنم كذا وكذا وذكر  
في اجابات فتاوى صاحب المحيط الراعي اذا رعى في مكان لم يودق له بالربي فخطت الغنم او ما سبه  
ذلك صار الراعي ضامنا لما عطف ولا اجر له وان سلف يجب ارجاء كونه تارة اذ رعى في الدخيرة  
واذا خالف الراعي ورعا في غير المكان الذي امر فخطت من الراعي ولا اجر له فان سلف يجب ارجاء  
استحقاق الراعي المالك اذا توفيقه من فروع الوه في غنم فوات يفر لان التوفيق لم يدخل  
تحت اذن ولا فاعل اذن صاحب الركة لا يفر سواء كان اجبر ام تركه اذا شرط على  
الرابع ضمان ملمات بعد العقد السراعي اذا خط الغنم فخطت يفر فان كان بقدر على التمييز  
لا يفر ويكفر القول قوله في تعيين الدواب انه لفلان وتركه خلط اليك التمييز بكنه ضامنا فيهم  
والقول مقدار الغنم قول الراعي وتعيين قيمة الاغنام يوم الخط فان وقع غنم رجل لا يفر صاحبها  
فانه سلفه المدفوع البعد ان الراعي بذلك من الراعي والاعمال على المدفوع اليه ولا يثبت قول الراعي على  
المدفوع اليه لان الراعي افروقت المدفوع انما المدفوع اليه ولو نذرت بقرة من الباقية وترك الراعي  
اتباعا فخطت من ذلك لا ضمان عليه فيما نذر بالاجماع لان الراعي ضامنا وان كان مستورا  
فذلك عند بيئته وعند بيئته وانما لا يفر عند بيئته لانه لو نذر بقرته وان كان مستورا لان كذا  
انما يفر بترك الاحتفاظ اذا ترك من غير عذر اما اذا ترك بعذر فانه لا يفر كذا في قوله الوديع على اجنبى  
حاله ان يترك فانه لا يفر ولا يترك الاحتفاظ لانه ترك بعذر وانما ترك الاحتفاظ بعذر كمالا يفسح اليه في التردد  
بغير لانه ترك الاحتفاظ بعذر يمكن كراهة راعيه قال صاحب الدخيرة ورأيت في بعض النسخ لغيره عليه  
فيما نذر اذا لم يجد من ينسبه ليرد او يبعه ليخبر صاحبها بذلك كذا في قوله قد رعى على ابناء الكل  
فاتباع البعض وترك البعض لا يفر لانه ترك الاحتفاظ البعض بعذر وعندي يفر لانه ترك الاحتفاظ بعذر  
يمكن كراهة راعيه هذه الجملة من الدخيرة وذكر في المسقط راعي يفر بترك غنم فلم يردك وها  
في البقية الضمان لا يفر بترك العدة بترك لاهل قرية ولم يردك لانه لا يفر بالبيعة النظر في كل  
بقرة فخطت بغيره لا يفر ولو رعت بقرة على منطبة فخطت بغيره فان ثبت او دخل ما يثبت

لام

في الدخيرة

تفرقت

اليه

والبقرة

والبقرة لا يعلم فلم يفر اذا امكنه سوف في الدخيرة اهل موضع جوف عادن ان البقرة اذا دخل السبع  
في السكك يرسل كل بقرة في سكة واحدة فتعد الراعي كذا في ذلك فخطت بغيره او شاة قبل ان يفر  
على صاحبها لا ضمان عليه لان العوف كالمسوط كذا قال ابو نصر البوسني قال بعفم اذا لم يفر ذلك  
خلا فلا ضمان عليه ولو لم يفر في البقرة ليرعى في البقرة او رعى في البقرة او دخل في البقرة  
وطبقه صاحبها فلم يجد شاة واحدة بعد ايام قد نعت في الجبانة قالوا المزرعان العوف فيما بينهم  
ان البقرة ياتي بالبقرة الى قربته ولم يكله ولو لم يفر في البقرة الى منزل صاحبها فالقول  
قول البقرة اني جئت بالبقرة الى البقرة مع بيئته ولا ضمان عليه اذا خطت في البقرة فخطت في البقرة  
قال وذكر في المتن ان البقرة اذا شرطت مع اصحاب البقرة اني ادخلت البقرة الى موضع كذا فانا  
بري منها فان شرط جاز وموثر في البقرة يفر رجل المالك للموضع ولم يفر مع ذلك الرجل  
بالسوط الذي كان بين الراعي وبين اهل البقرة لم يفر البقرة حتى يرد عليه ولو كان قد سمع السوط  
فان شرط جاز على استحقاقه قال وذكر في النوازل امره بعنت بقرته الى البقرة لانه لا يفر البقرة  
دفع خاله الى غيره بغير اذن ثم لا يرجع البقرة على الرسول لانه يعلم ان لها مع ذلك دفع اليه  
وان لم يفر عليه ذلك بوجه لانه مغرور في فواته صاحب المحيط رضى بغيره  
على البقرة على يد رجل في البقرة الى البقرة بهذه البقرة وقال لولا انما بعنت اليك بهذه البقرة فقال  
البقرة اذهب بها فاني لا اقبلها فذهب بها فلذلك فالبقرة حاضر لانه اذا جاءها الى البقرة فقد  
انتهى امره في البقرة فامسكها لم يفر في البقرة في غنم الدخيرة الراعي اذا وجد في باد البقرة  
لغيره فخطت بغيره ما يخرج ياد كذا لا يفر ولا يتركها بعذر ذلك بغيره في الدخيرة اهل مدينة  
يرعون دوابهم بالبقرة فذهب منها بقرته في نوبة احدهم قال ابو بصير بن يوسف موصلة قوله  
من يفر من البقرة قال ابو الوليد وعندنا انه لا يفر في قوله جوف لان كل واحد منهم مفرق  
وعليه لا اجبر لانه لو جعل اجبر لكان ذلك بطلان منفعه من جنسها وذلك لا يجوز فكل من سبها الاجرا  
والمعبر لا يفر ولو كان نوبة احدهم فلم يذهب هو ولكن استأجر رجلا ليحفظها فافترق اهل البقرة  
على الثمان ثم رعى الى الكلب يعني الاجرة ثم عاد وذهب بقرته منها في نظر ضامنا بعد ما رعى الاجرة في الكل  
فلا ضمان على احد فان ضاعت قبل ذلك من الاجرة دون صاحب النوبة لان لا يفر في البقرة باجره هذا  
اذا لم يفر بعد الاحتفاظ ببقرة اما اذا شرط على الاحتفاظ ببقرة يفر بالبقرة الى البقرة قالوا انما يفر الاجرة  
في هذه المسئلة اذا لم يترك مع الدواب احدا اما اذا نذر مع الدواب صاحبها فخطت اهل الدواب في البقرة كذا

قدم

في الدخيرة

من

منه

بيلام

نرم

البعور

ثم جاء الرسول قال اني انا ضامن وكنتم تدينون  
فان كانت البقرة في البقرة فانا  
سبع على البقرة

منفعة

عليه



في الدخيرة وذكر العذر في الصوري اذا شرط على العمل لشيء فليس له ان يستعمل غيره ولا يطلق  
له العمل لغيره من بعد وهكذا ذكر في اجازات الدخيرة وقال صاحب الدخيرة فلي حاذر العذر في  
اذا كان الاجر اجرا اول انا لا يغفر الاول بالدفع اليه اذا لم يشرط على الاول العمل بنفسه اما اذا شرط  
عليه العمل بنفسه يغفر بالدفع بل يغفر ولو كان الاجر اجرا اول وذكر في الدخيرة وللمرعي لشيء  
بالاغتنام على يد غيره فلام او اجير او ولد له الكبر الذي في عماله لان الرد من الاحتفاظ له الاحتفاظ بيد  
في عماله فكان له الرد بيد غيره في عماله كالودع فان هلك من يده في حال الرد فان كان ارابي مشركا  
فلا ضمان عليه عند لي حصة على كل حال **وعندنا** لشيء هلك يمكن التوزيع بغير كالمورد بنفسه وهلك  
من يده في حال الرد ولو كان ارابي اجير خاص فلا ضمان عليه على كل حال كالمورد بنفسه وهلك من يده  
في حال الرد وسرط لشيء كمن اراد كبريل بقدر على الاحتفاظ لانه متى كان صغيرا لا يندبر على الاحتفاظ  
بغير هذه الضيق منه والاجر بغير التضييع عندهم جميعا وسرط لشيء كمن اراد كبريل في يد ارابي لم يكره  
**في عماله** لانه متى لم يكن في عماله كان الرد بيده وبدا اجير سواه وليس له الرد بيد اجير فكذا ابيد لم يكره  
في عماله وذكر الشيخ امام احمد الطواوي في رد الله لشيء لا جبر المشرك لشيء يرد بيد من ليس في  
عماله وليس الخاص ذلك والحاكم مروي به واما سوي يده وقال ليس لما ذلك قلنا  
وذكر عنهما في التجديد فقال اذا لم يكن الاجر والولد في عماله فان بعته بيده قال امام الطواوي  
ان كان البقر اجيرا مشركا بغيره ولو كان خاصا لا يغفر والحاكم مروي به قال بغير الخاص  
والمشرك وفي قوايد صاحب المحيط البقر اذا ترك ابا قور على يد اجير ليعطيه هل يكون  
ضامتا قال لشيء كمن يسهل لشيء لشيء او ياكل او يوشى او يخرج ذلك البقر لان هذه العذر  
عنود في قوايد الدخيرة ياد بان ياد واما ما نسبت به من كمن ذكر كوسا خور دست ضامن  
بود ياني قال في حقون بدست عماله او خويش مانه باسد والافير وفي قوايد حديث ياد بان ياد  
واضاح ما يند وضاير رفت ورف را فرستاد زن منكا داشت تا شيا نكاه كاوي غايب است  
وحي دانند كچه وقت غايب شده است اجاب نعم بغير البقر او ارابي اذا نام حتى ضاع  
ان نام مضطج كان ضامتا وان نام جات لشيء البقر بغيره كان ضامتا ولا فلا ذكر في قوايد  
قاضي خان وهكذا ذكر في الدخيرة وقال قد ذكرنا في الوديع الذي في النعم مصطفي في النعم جات  
في غير الفرد سويها بينهما فقلت لا ضمان في عماله على كل حال فلهذا ذكر في قوايد قاضي خان رد الله  
البقر اذا ترك ابا قور في اجازة وقاب عنها فوقع ابا قور في نزع رجل فان في نزع البقر البقر

اباه  
على شانه

باصره

سل بعضه

في السفر

الان

البقر والاربعون البقر ارسل ابا قور في النزع او اخرج الباقور من القرية وهو يذهب معه  
وقعت ابا قور في النزع او اختلف حال ان في شئها فبغير البقر وفي قوايد البقر في اجاز  
رحه بزي بد كان رواس ورامد راعي در آمد تا يرون راند جهما شكست خراي لا يشي  
وليس للمرعي البقر را نزع النحل على اناث وليس فعل كان ضامتا لما عطي من ذلك ولو نزا  
النحل الذي فيه على بعضه من غير ان يركب البقر عند لي حصة رد الله كذا ذكر في القناري وفي النحل  
اذا خاف المرعي منها الملاك فذبحه فهو ضامن فبغيره لان الذبح ليس عمل المرعي شي فلا يدخل  
تحت المعند قال شيخنا في اجازة هذه اذا كان يرعي حيوانا بالان نخل الحار يرعي حيوانا  
وموتها لما اذا اتفق بموتها فلا ضمان عليه لان الامر بالمرعي امر بالاحتفاظ الممكن حال البقر  
بالموت النزع فبغيره ما عدا بالذبح في هذه الاحكام وذكر الصدر الشهيد في واقعة ان من ذبح  
شاة ان يربح حيوانا بغيره و**البقر** والمرعي لا يضمن في مثل ذوق ما اجير والمرعي والبقر  
والقناري ابواليث سوي يدهم وقال مرعي اجير كالا بغيره الراعي والبقر ولو جره لاذن بالدفع  
دراله في حق النكاح هذه الاحكام وهو الصحيح وكذلك الجواب في البقر لان الذبح في مثل هذه الموضع  
لا صلاح الحكم فاما في الجاه فلا يذبح وكذلك البقر لان الذبح لا يصلح فيها وفي النذر ايضا لا يذبح عند  
لي حصة رد الله تعالى لان الصحيح من هذه لشيء النذر مكره كراه تحريم كذا ذكر في الدخيرة وقد  
ذكرنا هذه المسئلة باجاسه في ادايله الفصل وكسرط على الراعي لشيء ما خيف عليه الملاك  
من الغنم وصار بعضه كذلك فلم يذبح الراعي هل يغفر بغيره لشيء لا يغفر لان في هذا الشئ اذ الغنم  
فيما اذا مات حقت ابيه ونم لا ضمان عليه بالان وف واستراط الغنم على كرامين باطل كذا قاله  
الاسردي في قوايد وعند ي انه بغير هذه المسئلة للمرعي الذبح في هذه الاحكام من جهة الاحتفاظ  
وانه معذور الراعي مضار كان استراط على غنم في سحر من الاحتفاظ فيجوز واذا لم يذبح حبيذ فقد  
فقر الاحتفاظ المسئلة وعلى المذود فيضف وخرج عن هذا جواب ما ذكر انه استراط الغنم على  
الغنم والله اعلم وفي قوايد صاحب المحيط اختلف ارابي مع المالك فقال الراعي ذبحه ويمنه  
وقال المالك ذبحه ويمنه فالتقول قول الراعي في صيد النوازل اما اجير اذا قال ذبح  
شاة كمن يذبح هل يكون مثل الراعي قال بغيره لشيء كمن يذبح من ابي بكر القول قول من يذبح  
وهكذا قال بعض الفقهاء لان في اجازة شاة بخلاف ما اذا قال ذبح شاة كذا في ذلك وانكر المالك  
راذن حين يذبح القول قول المالك لانه ان يذبح الغنم وهو الذبح بخلاف ما في غير ذلك ان يذبح

ملاك الراعي

في يوم ذبحها

شاه

العلم  
منه بجملة

بعضه



بينه وتكون الراجح دمجها لانه من رتبة وقال صاحبها من قول قول رب انى وبغير الراجح  
لانه ان سبب الضمان هكذا افاد صاحب المحيط ولو شرط رب الغنم على الراجح لربى سببه  
ما هلك من الغنم لايح هذا الشرط ويكثر القول قول الراجح في الملكا وكثير ما يات بالسنة  
في فتاوي قاضي خان **ثم** ان كان من اجل استناده كمنطوق خان فمرفوعا  
شي لا ضمان على الراجح لايح باب اما السؤال في الربا في البيوت وروى عن محمد بن محمد  
القاضي حارس من احوال في السوق فنقب خائف وسرف منه انه ضامن لان في معنى  
الاجير المشترك لان لكل واحد خانة على حدة فصار بينه وبين غيره في الكل ان ينفق ونحو  
ذلك وقال الفقيه ابو جعفر والفقيه ابو بكر رحمهما الله ان كان من اجل شرط الربا في البيوت  
فيقول نفسه في منعه او لم يكن له ذلك فلا ينفق الا في البيوت لان السؤال في  
في البيوت في يد ملائكة وهو الصحيح وعلم الفتوى هكذا ذكر في الخبر في الفتاوى في نواب  
صاحب المحيط ثم بان اجير مشترك حتى لو ضاع في منعه بغير عنده وهذا اذا ضاع من خاد  
الحجة فان ضاع من داخل الحجة بان نقب النقص لا ينفق وقال بغيره في الاول وهو ان كان من  
السوق على هذا الخلاف واختر الفقيه ابو جعفر انه ينفق ما كان خانة في السوق ولا ينفق ما  
كان داخل السوق وذكر في التجريد الدلال والناس اجير مشترك وكذا اتم بان حتى لو ضاع من  
هو لا ينفق من غير ضمان عليه عند اجير مشترك وهو من قبل ضمان الاجير المشترك  
**ثم** ان اكل الخبز في الاصل ولو استاجر خالا ليجل له ان ينفق في كل يوم وانكر  
او سقط من راسه فانكر بغيره لانه نوله من غيره وهو الضار والرفق وهذا اذا انكره الطريق  
اما اذا سقط من راسه او ذلق رجلا بعد ما انتهى الى المكان المستوطن انكره لانه في الاجر  
والضمان على هذا اقل من النامي اليه ابو جعفر لانه حين انتهى الى المكان المستوطن لم يبق  
اكل معقونا عليه فانه وجب له جميع الاجر مقدما راجعا الى صاحب اكله حتى لا يفتق الجبس  
في المنولة من غير ضمان لا ينفق من حق **ب** خلاف الفقهاء اذا فطر النوب وهكذا عند الفقيه السني  
ولا ينفق من الاجر لان عمل النقيب لا ينفق لصاحب النوب اذا سلم النوب اليه ولم يوجد له ذلك الحال  
اذا هلك الدار في يده بعد اكله ان اكله وقع في الاضمار والى الملك جسي لا او وكذا انكر  
في وسط الطريق من غير ضمان بان اكله من مكان او في غير حايطة او كسره رجل وهو على راسه  
فلا ضمان على عند الفقيه وعندنا بغير اذا هلك من غير ضمان من راسه او من غير ضمان في الطريق الفقيه

بطلان

الامام مساعد

ومذا

مرتفع

ذكره

ضمير  
ولو

وسط

في المال المختلف بيننا وبينه من ردها اذ استاجر رجلا ليجل له طعاما لكان منى بدم خمر  
اليه من دواي الكان الذي علم منه يسقط الرب الطعام اذا انتهى الى ذلك المكان فاذا رده صادقا  
كما لو سلم اليه حبة ثم اخذ منه ونقص ذكره الاخير لو حمل ساقا على حمار صاحب المتاع بغيره  
فغير الحال وسقط المتاع وفقد هو ضامن لانه من جنابه يده كذا ذكره المستفي ولو استاجر خالا ليجل  
له زقا من خمر صاحبه واكله ليضعه على رأسه اكل فوقع وتحرق الزق لا ينفق اكله لانه لم  
يسلم اليه المتاع فان اكله بغيره بعد ولا ضمان على اكله بدون التسليم كذا روي عن علي بن يوسف  
وهكذا روي عن ابن سماعه في نوازل عن محمد بن بريك الزق من فداء بضعائه فوقع وتحرق فاكله ضامن  
لانه من جنابه حين حمله ولم يزل منه بعد لانه لم يسلمه ليا صاحبه فان حمله ودني بين صاحبه انزله  
اكله صاحب الزق من رأسه اكل فوقع من اكله في فاه ضامن عند الفقيه وهو قول محمد بن اذ لم  
يجزعه وقال لا ينفق لان الزق وصل اليه صاحبه قال الفقيه ابو الليث الفاسي لا ينفق اكله الضيف  
لان الزق وقع من فعله وكثير ما يفتوا في ذلك الجيزة اذا سرف المتاع من راس الكار ورب  
المتاع من غير ضمان لان يد صاحب المتاع فاقم على المتاع بعد قيام يده يقع التسليم لا ينفق كذا روي  
عن علي بن يوسف ولزم من صاحبه مع الاضمان ان ينفق خلافا لما قال محمد بن اهل اذا انتقل  
جمل اكله سقط اكله لا ينفق لانه لا ينفق بجملة اكله فانه لا ينفق لانه لا ينفق بجملة اكله  
من جنابه يده وان شئت احببتة بغيره فوقع ما فيه قال الفقيه ابو بكر رحمه الله من اكله اذا  
انتقل جملته قال الفقيه ابو الليث في قياس قول الفقيه لا ينفق في سببه هذا انتقل اكله لان  
التفرقة بينه كان من قبل اكله من جنابه يده فوقع ما فيه قال الفقيه ابو بكر رحمه الله من اكله اذا  
حب جعله في جنابه لا ينفق حايته وبه فخذ وعلم الفتوى في فتاوي ابي الليث اكله  
اذا نزل في مكانه وتبناه وانتقال فلم ينفق حتى ينفق المتاع بسره او مظهر هو ضامن وتناديه  
اذا كانت بسره في الطريق فانه لا ينفق لانه حينئذ يكون مضطرا وذكره الواقيت **ب** خالا ليجل له طعاما في طريق  
كذا فخذ في طريقه ان ينفق الناس فذلك المتاع فلا ضمان به فخذ اذ ذكره الجاهل الصغير فلو اكله اذا كان  
الطريقين متقاربين لانه حينئذ لا ينفق لعدم القايمة ولما اذا كان بينهما تفاوت ظاهر من حيث  
الطول والقصر والسهولة والصعوبة فمن الاجر وهو رواية عن محمد بن محمد رحمه الله عن ابي الطاهر  
لان النظر بغيره اذا كان يسلكه الناس فلا يقع التفاوت بينهما حتى لو حلت في الطريق ولو كان يمشي  
الناس لما كان بينهما تفاوت فاحذر من ان ينفق في الاضمار فلو كان يمشي في الطريق فلو كان يمشي في الطريق

استاجر

وبغيره

الاجير اذا اكل من ردها اذ استاجر رجلا ليجل له طعاما لكان منى بدم خمر  
اليه من دواي الكان الذي علم منه يسقط الرب الطعام اذا انتهى الى ذلك المكان فاذا رده صادقا  
كما لو سلم اليه حبة ثم اخذ منه ونقص ذكره الاخير لو حمل ساقا على حمار صاحب المتاع بغيره  
فغير الحال وسقط المتاع وفقد هو ضامن لانه من جنابه يده كذا ذكره المستفي ولو استاجر خالا ليجل  
له زقا من خمر صاحبه واكله ليضعه على رأسه اكل فوقع وتحرق الزق لا ينفق اكله لانه لم  
يسلم اليه المتاع فان اكله بغيره بعد ولا ضمان على اكله بدون التسليم كذا روي عن علي بن يوسف  
وهكذا روي عن ابن سماعه في نوازل عن محمد بن بريك الزق من فداء بضعائه فوقع وتحرق فاكله ضامن  
لانه من جنابه حين حمله ولم يزل منه بعد لانه لم يسلمه ليا صاحبه فان حمله ودني بين صاحبه انزله  
اكله صاحب الزق من رأسه اكل فوقع من اكله في فاه ضامن عند الفقيه وهو قول محمد بن اذ لم  
يجزعه وقال لا ينفق لان الزق وصل اليه صاحبه قال الفقيه ابو الليث الفاسي لا ينفق اكله الضيف  
لان الزق وقع من فعله وكثير ما يفتوا في ذلك الجيزة اذا سرف المتاع من راس الكار ورب  
المتاع من غير ضمان لان يد صاحب المتاع فاقم على المتاع بعد قيام يده يقع التسليم لا ينفق كذا روي  
عن علي بن يوسف ولزم من صاحبه مع الاضمان ان ينفق خلافا لما قال محمد بن اهل اذا انتقل  
جمل اكله سقط اكله لا ينفق لانه لا ينفق بجملة اكله فانه لا ينفق لانه لا ينفق بجملة اكله  
من جنابه يده وان شئت احببتة بغيره فوقع ما فيه قال الفقيه ابو بكر رحمه الله من اكله اذا  
انتقل جملته قال الفقيه ابو الليث في قياس قول الفقيه لا ينفق في سببه هذا انتقل اكله لان  
التفرقة بينه كان من قبل اكله من جنابه يده فوقع ما فيه قال الفقيه ابو بكر رحمه الله من اكله اذا  
حب جعله في جنابه لا ينفق حايته وبه فخذ وعلم الفتوى في فتاوي ابي الليث اكله  
اذا نزل في مكانه وتبناه وانتقال فلم ينفق حتى ينفق المتاع بسره او مظهر هو ضامن وتناديه  
اذا كانت بسره في الطريق فانه لا ينفق لانه حينئذ يكون مضطرا وذكره الواقيت **ب** خالا ليجل له طعاما في طريق  
كذا فخذ في طريقه ان ينفق الناس فذلك المتاع فلا ضمان به فخذ اذ ذكره الجاهل الصغير فلو اكله اذا كان  
الطريقين متقاربين لانه حينئذ لا ينفق لعدم القايمة ولما اذا كان بينهما تفاوت ظاهر من حيث  
الطول والقصر والسهولة والصعوبة فمن الاجر وهو رواية عن محمد بن محمد رحمه الله عن ابي الطاهر  
لان النظر بغيره اذا كان يسلكه الناس فلا يقع التفاوت بينهما حتى لو حلت في الطريق ولو كان يمشي  
الناس لما كان بينهما تفاوت فاحذر من ان ينفق في الاضمار فلو كان يمشي في الطريق فلو كان يمشي في الطريق

ذكره في نوازل عن محمد بن بريك الزق من فداء بضعائه فوقع وتحرق فاكله ضامن  
لانه من جنابه حين حمله ولم يزل منه بعد لانه لم يسلمه ليا صاحبه فان حمله ودني بين صاحبه انزله  
اكله صاحب الزق من رأسه اكل فوقع من اكله في فاه ضامن عند الفقيه وهو قول محمد بن اذ لم  
يجزعه وقال لا ينفق لان الزق وصل اليه صاحبه قال الفقيه ابو الليث الفاسي لا ينفق اكله الضيف  
لان الزق وقع من فعله وكثير ما يفتوا في ذلك الجيزة اذا سرف المتاع من راس الكار ورب  
المتاع من غير ضمان لان يد صاحب المتاع فاقم على المتاع بعد قيام يده يقع التسليم لا ينفق كذا روي  
عن علي بن يوسف ولزم من صاحبه مع الاضمان ان ينفق خلافا لما قال محمد بن اهل اذا انتقل  
جمل اكله سقط اكله لا ينفق لانه لا ينفق بجملة اكله فانه لا ينفق لانه لا ينفق بجملة اكله  
من جنابه يده وان شئت احببتة بغيره فوقع ما فيه قال الفقيه ابو بكر رحمه الله من اكله اذا  
انتقل جملته قال الفقيه ابو الليث في قياس قول الفقيه لا ينفق في سببه هذا انتقل اكله لان  
التفرقة بينه كان من قبل اكله من جنابه يده فوقع ما فيه قال الفقيه ابو بكر رحمه الله من اكله اذا  
حب جعله في جنابه لا ينفق حايته وبه فخذ وعلم الفتوى في فتاوي ابي الليث اكله  
اذا نزل في مكانه وتبناه وانتقال فلم ينفق حتى ينفق المتاع بسره او مظهر هو ضامن وتناديه  
اذا كانت بسره في الطريق فانه لا ينفق لانه حينئذ يكون مضطرا وذكره الواقيت **ب** خالا ليجل له طعاما في طريق  
كذا فخذ في طريقه ان ينفق الناس فذلك المتاع فلا ضمان به فخذ اذ ذكره الجاهل الصغير فلو اكله اذا كان  
الطريقين متقاربين لانه حينئذ لا ينفق لعدم القايمة ولما اذا كان بينهما تفاوت ظاهر من حيث  
الطول والقصر والسهولة والصعوبة فمن الاجر وهو رواية عن محمد بن محمد رحمه الله عن ابي الطاهر  
لان النظر بغيره اذا كان يسلكه الناس فلا يقع التفاوت بينهما حتى لو حلت في الطريق ولو كان يمشي  
الناس لما كان بينهما تفاوت فاحذر من ان ينفق في الاضمار فلو كان يمشي في الطريق فلو كان يمشي في الطريق







والله في النوازل ان عندى يفر لكل لان عندى ما ارجو المشرك يفر ما هلك عندى وكن كان من  
غير صنو او سينا او سينا مع الخد ليعلم المصحف او السيف او الكبر فصرف فان هذا يفر  
المصحف والسيف والسيف عندى دون الغلاف والقد لا تنفع له غنى ولو دفع ليعلم  
الغلاف دون المصحف يفر المصحف اما بالاحكام دفع فتر لا تنفع له يفر فخر اى يفر الغزل  
وخلف على ذلك ثم افر جاءه صنو كما كان عمل قبل المحمود فله الا وهو لم يفر بعد المحمود فالنوب  
للتفج وهو صنو المالك فتر لا تنفع لان بالبحرود صار غاصبا للغزل فغصبه لا ولن يفر  
يطلع من المالك فتر مثل الغزل لان الغزل من ذوات الامثال ولا يولد له عمل لنفسه هكذا  
في صنو قاتل الفضل الى سحر العنبر من الذخيرة وباني جنس هذه في ضمان القمار والصيد  
اذ قال للتفج اذهب بالنوب الى منزلك حتى اذ احبنا من اجمع فمرت الى منزلي وادق عليك  
اوجك فاختلس النوب من يد ابيك في الزينة قال النبي ابو بكر البجلي لكان ابيك في النوب  
لا صاحب او امك من اخذتم دفع صاحب الى ابيك لم يفر ارجو ان يكون النوب وهذا فاذا هلك  
بلكنا لا ارجو ولا كان صاحب النوب دفع النوب ليعمل دهر الود بغير ابيك لا ارجو بيل  
الذي اختلف العلماء رضى الله عنهم فان اطلق على كل من كان حشا كذا ذكر في فتاوى قاضي خن  
وقد ثبت في آخر التفرقات انما في ما لا يكون مضيقا بالقبض والقبض وما لا يكون الحائك  
والقمار والعبيد وكل من صانع لعل انما هو احب ما استوجر واعل العلف حتى ياخذوا لاجره  
ولو لم يكن يدر بعد القبض لا يفر عندى جنينه ولا ارجو له لئلا له العنود على قبل السليم وذكره الذخيرة  
واحاله الى المستحق حاك على ثوبه رجل فتعلق بآجره ياخذ ولى ابيك لم يفر حتى ياخذ لاجره  
فتخوف من صاحب لاهن على ابيك ولا يفر من مدين على ابيك لغف الضمان اذا خالف ابيك  
في اللقيح بان امره ان يبيع له ثوبا سبعة في اربع فتبيع ثمانية في اربع او سبعة في اربع او امره ان يبيع ثوبا  
فتبيع ضعيف او عمل العكس في الفضول كلها صاحب الغزل ياخذ لاجره ترك النوب على  
النسج وختمه غزير مثل غزير ترك النوب ولطاه لاجره المستحق لا يزداد على لاجره في الزيادة  
ويقتصر المقتصر لانه مبرع في الزيادة وفي نقصان يقتصر بعض العمل هذه اذ ذكره فتاوى قاضي  
خان وذكره الذخيرة هذه المسئلة هكذا قال اختلف الشيخ انه يعطى المستحق ام ارجو لئلا قال  
بعضهم ما يعطى له لئلا يفر كل حال وقال بعضهم يعطى ما سمي اذا اخذ ورمى بالغيب ولا اخذ  
النوب ولم يرم بالغيب يعطى له لئلا يفر لاجره وما سمي ولى هذا اذ ذهب ابو بكر الغش وذهب له وجهه

كان

بافق

فيه

في هذا الزمان

منسوخ

انما العبد

والمنسوخ مع غلبه على ما كان في النوازل  
خلاف ما كان في النوازل  
مقتضى ما كان في النوازل

ابو البقية النوازل ان عندى يفر لكل لان عندى ما ارجو المشرك يفر ما هلك عندى وكن كان من  
غير صنو او سينا او سينا مع الخد ليعلم المصحف او السيف او الكبر فصرف فان هذا يفر  
المصحف والسيف والسيف عندى دون الغلاف والقد لا تنفع له غنى ولو دفع ليعلم  
الغلاف دون المصحف يفر المصحف اما بالاحكام دفع فتر لا تنفع له يفر فخر اى يفر الغزل  
وخلف على ذلك ثم افر جاءه صنو كما كان عمل قبل المحمود فله الا وهو لم يفر بعد المحمود فالنوب  
للتفج وهو صنو المالك فتر لا تنفع لان بالبحرود صار غاصبا للغزل فغصبه لا ولن يفر  
يطلع من المالك فتر مثل الغزل لان الغزل من ذوات الامثال ولا يولد له عمل لنفسه هكذا  
في صنو قاتل الفضل الى سحر العنبر من الذخيرة وباني جنس هذه في ضمان القمار والصيد  
اذ قال للتفج اذهب بالنوب الى منزلك حتى اذ احبنا من اجمع فمرت الى منزلي وادق عليك  
اوجك فاختلس النوب من يد ابيك في الزينة قال النبي ابو بكر البجلي لكان ابيك في النوب  
لا صاحب او امك من اخذتم دفع صاحب الى ابيك لم يفر ارجو ان يكون النوب وهذا فاذا هلك  
بلكنا لا ارجو ولا كان صاحب النوب دفع النوب ليعمل دهر الود بغير ابيك لا ارجو بيل  
الذي اختلف العلماء رضى الله عنهم فان اطلق على كل من كان حشا كذا ذكر في فتاوى قاضي خن  
وقد ثبت في آخر التفرقات انما في ما لا يكون مضيقا بالقبض والقبض وما لا يكون الحائك  
والقمار والعبيد وكل من صانع لعل انما هو احب ما استوجر واعل العلف حتى ياخذوا لاجره  
ولو لم يكن يدر بعد القبض لا يفر عندى جنينه ولا ارجو له لئلا له العنود على قبل السليم وذكره الذخيرة  
واحاله الى المستحق حاك على ثوبه رجل فتعلق بآجره ياخذ ولى ابيك لم يفر حتى ياخذ لاجره  
فتخوف من صاحب لاهن على ابيك ولا يفر من مدين على ابيك لغف الضمان اذا خالف ابيك  
في اللقيح بان امره ان يبيع له ثوبا سبعة في اربع فتبيع ثمانية في اربع او سبعة في اربع او امره ان يبيع ثوبا  
فتبيع ضعيف او عمل العكس في الفضول كلها صاحب الغزل ياخذ لاجره ترك النوب على  
النسج وختمه غزير مثل غزير ترك النوب ولطاه لاجره المستحق لا يزداد على لاجره في الزيادة  
ويقتصر المقتصر لانه مبرع في الزيادة وفي نقصان يقتصر بعض العمل هذه اذ ذكره فتاوى قاضي  
خان وذكره الذخيرة هذه المسئلة هكذا قال اختلف الشيخ انه يعطى المستحق ام ارجو لئلا قال  
بعضهم ما يعطى له لئلا يفر كل حال وقال بعضهم يعطى ما سمي اذا اخذ ورمى بالغيب ولا اخذ  
النوب ولم يرم بالغيب يعطى له لئلا يفر لاجره وما سمي ولى هذا اذ ذهب ابو بكر الغش وذهب له وجهه

ذكره

صاحب الزيرة

شئ منه

فكون ارجو على صاحب النوب على ما  
وكونه على ما كان

ان

لا يما وزنه ما كان















هذا هو النوب الذي هو في القصر...

غضب غدا فنجي بكنز النوب له وفي القصر صاحب النوب باختيار... فيه لان له عيناً قاتماً به وهو الصبح بخلاف القصر...

الوجه م

الدخيرة م

هذا هو النوب الذي هو في القصر...

اذن

آمن ٢٠

فرغ م

سك م

اذن مالك ولم يكن النوب اجبر ولا يلبذه بغير مالك... اما الثاني فان سوف بعد تمام العمل لا يفرق...

هذا هو النوب الذي هو في القصر...



206

بای طریق اخذ م

ضمیمہ

سَمَاءٌ

كبر الحار و ما يتعلق به في اول هذا الفصل فلا يفعله هنا **ص** ان الفضاة ومنه **ص**  
 في دوي فامي ظهير لسط الفضاة والحجم والبراق عمان السراية اذا لم ينقطعوا باذخل النذر الموعود  
 المادون فيه من سراط على هو لا العمل السليم دون ان رب لا يع الشراط لا ليس في سيم ذلك ولو  
 سراط على الفضاة والعل على ان لا يسرب يصح لانه في سوطه على فواخر زاد في باب ما يفرح لاجل رب  
 فزائد صاحب المصط اذا سراط على الحجم والبراق والفضاة والكمائن الاله على وجه لا يسرب الاله هذا  
 الشراط حتى لو لم يكن لا ضمان عليهم لانه ليس في سيم ذلك **هـ** اذا فعل فعلا معناه ان لم يتقصد ذلك العمل  
 به بل بالغا رغبة برتست وان مصلحتك ان كان يكون تمام كذا اما اذا فعل بخلاف ذلك فغيره  
 بزرع او حجام حجم محمد الملك فلا ضمان عليهم بالايجل فرق علما ونايز هذا اذ الفضاة اذا قد فخر  
 الثوب من ذنوبه والذوق ان لا يكر الخزع السراية **ج** تبني على قوة الطيبا وضعه في تحمل كالم فلا يكر  
 التقييد بالمصالح من العمل ولا ذلك الذوق ونحوه لان قوة الثوب درقته يعرف بالاجتهاد وسبل صاحب  
 المصط على فضاة البه غلام وقال انصدي في نفسه فضاة مستاة وانف من ذلك السب قال يعز  
 فبه العبد ويكر على عاقلة الفضاة **د** وسبل رحمه الله عز وجل فقد نالما فتر كحيات من ميلان اليوم  
 قال يعز على الفضاة **ص** ان الحامي واليب **ج** ذكره اجازات الذخيرة وجعل وحل الحام  
 وقال لصاحب الحام اصفظ النياب فلما فرغ لم يجد ثيابه فان اقر صاحب الحام لسيفه يرفعوه وهو  
 يراهم ويظن انه يرفع ثيابه لخواصه لان ترك الحفظ لم يمنع التاصد وهو يراهم ولا افر الى رايته  
 رضى بيا بك الا اني طنت لزرارهم انت فلا ضمان عليه لانه لم يعرفه بالحفظ لا طر الى الرافع وهو لا يعرف  
 ومو لا يعلم فلا ضمان عليه لم يذهب عن ذلك الموضع ولم يفتنع وهذا قول الكل لان صاحب الحام  
 مودع في حق النياب اذا لم يتطالع به اذ حفظ النياب شيئا اما اذا سراط له باذ حفظ النياب اذ  
 وقال له لاجره بزرار الانفلاخ بالحام والحفظ في كونه **ح** اذ كان في النياب ال جاءه ارفع لاعتلا  
 الا ضمان عليه فيما سرف عند ي حسنة له لسه خلا قاله لانه اجبر فترك وفي فتاوى العقلي امره دخلت  
 الحام ودفع ثيابه الى المرأة التي تنكر النياب فلما خرجت فلم تجد عند ما نوبت ثيابه قال محمد الفصل  
 تركت هذه المرأة دخلت اولها في هذا الحام ودفع ثيابه الى التي فسد النياب فلا ضمان على النيبانية  
 في قولهم اذا لم تعلم انها تحفظ النياب باجرائها اذا دخلت اول مرض لم تعلم بذلك ولم تستطع لها ارجل  
 الحفظ كان ذلك ايداعا والموضع لا يفر عند الكل الا بالتضييع **ز** تركت هذه المرأة فدخلت الحام ولا  
 تترك ثيابه الى منعه **ح** ونعطيه لاجل على حفظ النياب فلا ضمان عليها عند ي حسنة خلا قاله

والتبرع

ح

...

لا اله الا الله  
و لا اله الا الله

امراء

قل من المرأة



رجل م

الوجه

57

من الفتاوى

باربدین ص

دارم

خطی  
عالمی ادارہ صحت







وذهب بالنزاع المرو فان كان الثمان واحدا لا يفر لانه يكثر ربحا بالبيع ههنا لعدم الضرر وحصول  
 الغرض ان لم يكن الثمان واحدا يفر منه المتاع لان البيع والتسلم صار قاصبا بغير قبح الغرض للمالك  
 وذهب المتشرقي اذا اهلك المتاع الطريق هذه الكلمة في فتاواه وفي قبال الضاربة من فتايل  
 الدين ربي به اللفظ يكي ديكري واضعفت اذكر ان بردي بكاشغور برد در راه هلال سند  
 تادان دار شود چون راه افر شود لانه موجع ولو باج بكاشغور بكن ضامنا وفي دونه كتاب  
 الاحكام ينيل نعم الدين الشيرازي رجل اذ ان يخر من كستان الى سمرقند فابصر رجلا لا  
 يشترى له شئ فذهب واشترى لم يتهب له الرجوع عرسه فبعث حال البضاعة مع بعض  
 اموال على يد رجل لانه كستان ليوصله الى دب البضاعة فلما نزل بلدة في الطريق اخذوا في  
 تلك البلدة هذا اطلق منه رجل فصر المستضع اجاب ربه انه نوع ذكره فتاوى صاحب المحیط المتفرقة  
 دفع الى رجل الف درهم وبعث الى صاحب تلك الطريق لا يفر المعروف اليه ولو لم ينل صاحب  
 البضاعة ان يرضاه ثانيا في المسئلة بما يفر من المتاع الشري بمحضه من الذوق من المستضع  
 وجعل فوض اليه الراي والتدبير فلا يفر بالذوق الى آخر ذكره في جواب المسئلة الود بغيره وذكره العيون  
 عن هذه المسئلة قال محمد رحمه الله استحقاق في البضاعة ليرجعلها بقره المضاربة وذكره وكالنه  
 فتاوى كل صاحب نزاع البضاعة يجوز في المضاربة بقر المضارب بقر بيع ما اشترى والمستضع لا يملك  
 ذكره فيها ايضا المستضع لا يملك الا براءه ورا بضاعه وفي دونه فتاوى قاضي خان رحمه الله المستضع  
 لا يملك الا براءه ولا ابيع فذلك فرب المال لا يفر من شئ وان لم يفر من الرزق كان كالمركب الى الابد  
 ولو دفع الف درهم بضاعه ليشترى له ثوبا او رقبة فاشترى ببعضه ذلك وانفق بعضه في النفقة  
 على ابنته ولو كان اكثر ابيلا ولو استقرى بالكل وانفق من ماله كان مقطوعا وكذا المتضارب  
 ولو اشترى المستضع ببعض المال شئ ثم مات المستضع ثم اشترى بالباقي او انفق الباقي في  
 الكراو النفقة مني الشرايفر علم بقر المستضع او لم يعلم وفي الاثنان لم يعلم بقر المستضع فذلك ذلك  
 قيات ولا يفر استحقاقا ولو كان مضاربا مكان المستضع فلم يشتر حتى مات رب المال وليس له ان  
 يشترى بالمال شئ ولم يعلم بموته كالمستضع هذه الكلمة في وكالنه الفتاوى الصغرى وذكره  
 ب البضاعة صاحب البضاعة من اصل رجل استهلك البضاعة عند المستضع فباع المستضع من  
 قيمته على شئ جاز الضمان ما حكم على البضاعة او الرزق حط عنه شئ من قولهم جئت وليس كالمستضع اذ  
 حط من الشئ عند جئ منه وجره له فصار المستضع كالمستضع البضاعة اذا حط شئ لا يجوز ولو كان

المال  
 المستضع  
 فان ابيع

المستضع

المستضع من حط شئ فلا خلاف في الخلاف في الوكيل بالبيع عند ما يجوز وعند لي يوسف لا يجوز وفي فتاوى  
 وسيد الدين رحمه الله ولو اخذ بضاعة من رجل باع واشترى بتمه شئ فقال رب المال امرتك بالبيع  
 لا بائرا وفي المستضع لا يملك الشئ بامرته لا جلتك قال قول صاحب البضاعة مع البضاعة لا انكره  
 ولو اخذ المال بغيره لم يملكه لانه قال لي بيع واشترى بتمه كذا الا يستد ابيع لانه علم انه امر ببيع  
 فتاوان اطلق له بان قال بغيره لم يبيع بالتد والنسبة . **ممن** ان النحاس  
 في الخبر يد النحاس جبر من ترك ذكره الدلال وكذا اتيه بان حتى لو ضاع في من يد هو لا يفر من قيمته  
 مما ان عليه عند لي جئ في فوايد صدر له اسباب طاهر محمود بغير جارية النحاس بغير اذن موافق ما طلبت  
 ابيع ثم ذهب ولا يدري بغيره فبعت فقال النحاس رددها عليك قال قول النحاس لا ضمان عليه  
 ومعنى ذلك ان النحاس لم يملك الجارية ومعنى الرد ان يفر من ماله لا يملك النحاس الا اذا اذن النحاس ان يريه  
 من الطريق اذهب به من منزل موافق بغير اذنه لا بعدد . **في** من ان الجبني  
 في الا ياداب رجل اشترى من آخر جارية وبقيها ثم لم يشترى وطها وجعل من ثم في الجارية  
 ضربت بطرفها متعده اي متعده اسقاط الجبني والفتنة جئت مبتا اشترى من الدواها  
 يرب سوط الولد ويمنه او وصفت في قبل ما يوصي ذلك اسقط الجبني مبتا ثم استحقه رجل  
 بلبنة وفي الفتاوى التي لم اشك فقلت له ٤ دانه ولله الرجل وان لا يفر من المودر وله المودر  
 ورو الجبني المحرمون بالقره فانك انتك اذها بقره الجبني احذر انما شرط محمد رحمه الله الخمر  
 في قضاء ربه وفيه من المستضع اسقاط الجبني لغير متعده في السبب لانه ليس بمسألة لالا  
 بل هي مسئلة الى فتاوى السبب انما يجب الضمان اذا كان بوصف التعدي على طرف وعلى هذا  
 احو لا اقله لا يفر من كانه على عاقلته الغرة ويشرط ان يكون متعده في فعله لما ذكرنا وهذا  
 اذا فعل بغير اذن الزوج فاذا فعلت ذلك بذن زوجها فلا ضمان فقلت وهذه الجواب  
 بخلاف جواب الزباديات وفي فتاوى السبب في شئ من مغلغة ذي حامل اختلفت اسقاط  
 العدة باسقاط الولد قال اذا اسقطت بغيره وجب عليه غرة ويكفي ذلك للزوج وفي المحیط  
 سبل ابو القاسم عن امرأة اشترت الدواها لفت حبيبتا متتا قال الاغرة عليها وتاويلها اذا اشترت  
 دواها اوجب سقوط الولد او كان يوجبها لانه لا يتعد ذلك في الفتنة ابو بكر في هذه الصفة  
 انها اذا اسقطت سقطت ليس عليها الا التوبة وكما استغفر ولها ان حبيبتا فعلها في بغير اذنه  
 اسقاط وفي فتاوى لي اللب لمرأة اشترت دواها وحلت محلها بغيره لانه حبيبتا متتا كان على عاقلته

فتاوى امارة النحاس في حط شئ  
 النحاس في حط شئ  
 النحاس في حط شئ

الجارية وبغيره

مبتا  
 او عاقلته







من زوج المهر فكتبت عن ذلك بغير اذنتها بقبضه الاربعين والقبضه فاذا ايجز القبض عليها ولا يبرأ الزوج  
 ومهرها سكوت الصغيرة اذا بلغت بكر او غيرها ويطلق خيار بلوغها ولا يملك ثبوتها لا بغير رضا  
 ايجز الصغيرة في حقها بغير حلف من الزوج لا تزوج نسائها فلا يزوجها ابوها قبلها فكتبت  
 فانها لا تحلف والتمس الملام اذا لم تاتوا لا تحلف لانها لا تاذن اما جاز النكاح عليها بالسنة ولو حلف  
 لا يزوج ابنته الصغيرة فزوجها رجل من اهلها وزيوت ابها حاضر ساكت فقال بعد ما وقعت عند  
 النكاح وهو في ذلك المجلس اجز النكاح فزوج محمد بن محمد له لانه لا يحلف لان الذي زوج غيره واجاز  
 هو ولو حلف لا يبرأ منه فكتبت فلم يبرأ ولكن سكت عن الحفوة فيها حتى بطلت شفعته فانه  
 لا يحلف ولو حلف لا يبرأ من فلاح حقه الذي يملكه من فلاح فلاح فلاح فلاح فلاح فلاح فلاح فلاح  
 حتى معنى السنة فانه لا يحلف فكتبت ايجز سنة بأكلف بالنكاح بغير حلف فكتبت ومهرها اذا  
 نفرد على ان يكتسب المتصدق بغير عت الصدقة ولا يحتاج الى الرضا المتصدق بغير عت اذا  
 البينة لا تقع ما لم يلق الزوج له قبلت ومهرها قبض البينة والصدقة بغير المالك وهو ساكت  
 كان اقامته بالقبض ومهرها اذا ابرأ الدارين مدونة فكتبت بين ولورد يرتد بغيره ومهرها  
 الاقرار اذا استلحق له في الاقرار ويرتد بغيره ومهرها الوكالة اذا وكل رجلا بغيره فكتبت الوكالة  
 ذلك المتصل ويرتد بغيره حتى لو وكل رجلا بغيره فلم يبرأ ولم يرد فذهب وباع جاز يكون بغيره  
 للوكالة وكذلك لو اوصى له رجل فلم يبرأ ولم يرد في حصة الوصي فله ما في الوصي بغير شاع  
 الوصي او شاع في دينه فهو قبول للوصاية فكتبت ايجز في سنة وطالب الدين امره بغيره ومهرها  
 الامر باليه اذا استلحق من اليه صح ويرتد بغيره ومهرها الوكيل اذا وكل رجلا بغيره فكتبت  
 بغيره ولو رد بغيره لم يبرأ من الاصل الا ان يبرأ من الاصل فكتبت اذا اوصى رجلا بغيره  
 على تلخيصه قال احدى لصاحبه فذبح بالي لرجل بغيره فكتبت الا في ثمانية فان البيع  
 كان صحيحا وليس لك ان تبيط البيع بعد ما سمع قول صاحبه ومهرها اذا اوصى رجلا بغيره  
 لم يرد في الغنيمة وقسم ومولا اذ كان حاضر فكتبت بطل حقه في اخذ العبد ومهرها  
 اذا كان ابي والمشتري ثلثة ايام فزاي العبد يبيع وبشرى فكتبت له البيع وبطل حقه  
 وان كان ابي والبيع لا يبطل حقه ومهرها اذا ابيع مائة فله ما في حقه حتى يبيع في الشهر  
 فلو قبض المشتري والبيع يبرأ فكتبت ان كان اذ تامة في قبض البيع الصحيح وانما يبرأ  
 سوا ذلك رواية الطحاوي وقيل رواية غيره هذا الحكم بخفض البيع انما يبرأ في البيع الصحيح

من زوج المهر فكتبت عن ذلك بغير اذنتها بقبضه الاربعين والقبضه فاذا ايجز القبض عليها ولا يبرأ الزوج  
 ومهرها سكوت الصغيرة اذا بلغت بكر او غيرها ويطلق خيار بلوغها ولا يملك ثبوتها لا بغير رضا  
 ايجز الصغيرة في حقها بغير حلف من الزوج لا تزوج نسائها فلا يزوجها ابوها قبلها فكتبت  
 فانها لا تحلف والتمس الملام اذا لم تاتوا لا تحلف لانها لا تاذن اما جاز النكاح عليها بالسنة ولو حلف  
 لا يزوج ابنته الصغيرة فزوجها رجل من اهلها وزيوت ابها حاضر ساكت فقال بعد ما وقعت عند  
 النكاح وهو في ذلك المجلس اجز النكاح فزوج محمد بن محمد له لانه لا يحلف لان الذي زوج غيره واجاز  
 هو ولو حلف لا يبرأ منه فكتبت فلم يبرأ ولكن سكت عن الحفوة فيها حتى بطلت شفعته فانه  
 لا يحلف ولو حلف لا يبرأ من فلاح حقه الذي يملكه من فلاح فلاح فلاح فلاح فلاح فلاح فلاح فلاح  
 حتى معنى السنة فانه لا يحلف فكتبت ايجز سنة بأكلف بالنكاح بغير حلف فكتبت ومهرها اذا  
 نفرد على ان يكتسب المتصدق بغير عت الصدقة ولا يحتاج الى الرضا المتصدق بغير عت اذا  
 البينة لا تقع ما لم يلق الزوج له قبلت ومهرها قبض البينة والصدقة بغير المالك وهو ساكت  
 كان اقامته بالقبض ومهرها اذا ابرأ الدارين مدونة فكتبت بين ولورد يرتد بغيره ومهرها  
 الاقرار اذا استلحق له في الاقرار ويرتد بغيره ومهرها الوكالة اذا وكل رجلا بغيره فكتبت الوكالة  
 ذلك المتصل ويرتد بغيره حتى لو وكل رجلا بغيره فلم يبرأ ولم يرد فذهب وباع جاز يكون بغيره  
 للوكالة وكذلك لو اوصى له رجل فلم يبرأ ولم يرد في حصة الوصي فله ما في الوصي بغير شاع  
 الوصي او شاع في دينه فهو قبول للوصاية فكتبت ايجز في سنة وطالب الدين امره بغيره ومهرها  
 الامر باليه اذا استلحق من اليه صح ويرتد بغيره ومهرها الوكيل اذا وكل رجلا بغيره فكتبت  
 بغيره ولو رد بغيره لم يبرأ من الاصل الا ان يبرأ من الاصل فكتبت اذا اوصى رجلا بغيره  
 على تلخيصه قال احدى لصاحبه فذبح بالي لرجل بغيره فكتبت الا في ثمانية فان البيع  
 كان صحيحا وليس لك ان تبيط البيع بعد ما سمع قول صاحبه ومهرها اذا اوصى رجلا بغيره  
 لم يرد في الغنيمة وقسم ومولا اذ كان حاضر فكتبت بطل حقه في اخذ العبد ومهرها  
 اذا كان ابي والمشتري ثلثة ايام فزاي العبد يبيع وبشرى فكتبت له البيع وبطل حقه  
 وان كان ابي والبيع لا يبطل حقه ومهرها اذا ابيع مائة فله ما في حقه حتى يبيع في الشهر  
 فلو قبض المشتري والبيع يبرأ فكتبت ان كان اذ تامة في قبض البيع الصحيح وانما يبرأ  
 سوا ذلك رواية الطحاوي وقيل رواية غيره هذا الحكم بخفض البيع انما يبرأ في البيع الصحيح

بيع



معنی و

**ما يحفظ**

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
الذي كنا لنهتدي لاهله  
**ما يحفظ**

الحمد لله الذي هدانا لهذا  
الذي كنا لنهتدي لاهله  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
الذي كنا لنهتدي لاهله

۱۳۳۳

انما صار ولم ينزل في شيا لم يزل سكونه رضى بالعتد وشرى العنان اذا قال لا فراني  
اشترى هذه الجارية لتبقى خاصة فكت الشريك فاستزها لا يكون له مال ينزل شريك  
نعم وتوال الوكيل بشرأجارية بعينها للموكل اني اريد ان اشترى هذه الجارية لتبقى ملك  
الموكل في استزها بكنه وادانته وجب امره بغير كونه فكيف الوكيل المطالبة بالتصرف ليس  
برضى ولا شرط ذلك ولا اخضوع لان في الواج نكرة كذا ذكره شيخنا رحمه الله  
ولذلك سكت امرأة العين ليس من ولز اقامت مع سبنين **وتمت** سكت في الصغير  
العقل اذا اراد الصغير بيع وبني للعبيز فاء فكل الحرف فاشترى لانه اكلوا في سكره اصل  
**وتمت** سكت من راي غيره سكر في فكت حتى لا ينافيه لم يفرق **وتمت** سكت  
من حلت لا بخدم فلا تا بعني ملوك كم جعل ثلاث خدم من غير امره ويكره ولا ينهيه **تمت**  
**احكام** الامانة **تمت** في يد رجل فقبل هذا انك فادى برأسه اي نعم بينت **تمت**  
قيل له اعتق هذا العبد فادى برأسه اي نعم لا بعني وليس النيب كالعق لان النيب بخلاف في امانة  
الابري انه بينت من غير عوة ولا لذلك العتق ذكر في غنائم النوازل وفي فنادى فامى طبر نعل  
**تمت** فادى برأسه العتق لوقيل لرجل طلع امر انك فادى برأسه اي نعم بينت **تمت**  
وكانت وادى الفتوى فكت وذكره متفرقات وصاحب الدرر لوقيل لرجل فادى برأسه الكلم **تمت**  
بكت فادى برأسه اي نعم لا يجوز ولوقيل اعتق عبدك فادى برأسه اي نعم لا بعني العبد ذكره الاطلاق  
قال رحمه الله مثله العتق في غنائم النوازل **تمت** الاطلاق على مثله العتق **تمت**  
طلاق لا فراس يقع بالاشارة ويوم اشارة مقام العادة للفرق وفي لغو الجاح الصغير فراس  
قرئ على كتاب وصيته فقبل لشهد عليك فاني هذا الكتاب فادى برأسه اي نعم لا بعني فادى  
من ذلك ما يعرف انه امره فاجاب **تمت** اصولك **تمت** من طريقه الشافعي في عام العتق اذا  
اعتقل من المبيع فقبل او ضمت بكت فادى برأسه اي نعم لا بعني وصيته الا ان يقول على الاعتقار  
في غير غنائم الا فراس وقيل الحسن بن زياد عن حنيفة بن نفل لدة العتق وفي واقعات الشافعي  
اذا اصاير فاليه فذهب لانه امرض فلم يقتر على الكلام فاشترى لوكنت في تقدم وطال اراد بندق  
سنة او بندق لا فراس بنوم اشارة مقام عبادته وفي الصوري يرضى فادى برأسه اي نعم لا بعني  
لهذا بكت فادى برأسه اي نعم لا بعني الوصية وكذا اذا قيل لرجل لشهد عليك بكت فادى برأسه  
سلامه ليعرف ان يقول شيئا ويرد ما جاء به غير حيا كاس ان تقوم مقام العيان وان قدر

یہ کتاب

كنه  
 نعم لا يكون اولا و فوق بين ما بين المسلمين  
 وبين المشركين اذا سئل عن سلكه فاجاب نعم يعني  
 نعم كذا اني بعد بقوله وان كان المرعاه لا يندرج  
 الحكم فاراد ان يوصي فابوي برسم



بذلك

فانظر

قضا، م  
کذا م

64

اوفيل اجيد مذاق وى براس

اما اذا سئل عن مخطوطه

علیہ انبیاء علیہ السلام



خلافت

خط

سکرانہ







ففي الميت وبتأدي العتق للميت استوفاه حال حيوة وانكر الوصي ذلك هل يستحق على العلم اجبت انه لا يستحق لما قلنا من عدم النية ويدفع الدين الى الوصي فتادى السيد الدين ولو ادعى ارضا في يد رجل يحكم الوكالة انما ملكه وكل اقام البينة فقال ذرا البند انما ملكي وان موكلك اقر بانها ملكي فان لم يكن يضمنه كان له ان يحلف الموكل دون الوكيل فان كان الموكل غائبا كان للقاضي ان ينفق على ذلك الموكل بدعي الوكيل فان احضر الموكل وجعل ما اقر له بقبي النفا على حاله ولو نكل بطل النفا فرفق **بمن هذا** او **بمن هذا** اذا اشتد شكاؤه فوجد عينا فوكل وكيله بالبيع قال الشيخ ان المشتري قد رضى بهذا الغيب واراد ان يحلف المشتري انه قد رضى ان لا يحلف وليس له ان يحلف الوكيل فان كان المشتري غائبا لا ينفق البند بالبيع بدعي الوكيل لانه لو نفق ياد بفتح العتق بفتح الوهم المشتري ويحلف المشتري لان الفسخ صح ظاهره باطنا بنفا القاضي وفي املاك الميراث بنفا ظاهره ابا طه ولو ادعى عينا في يدي رجل فقال للمدعي خذ مني حتى يقيم البينة على الشراء او لا يفي بترك في يدي ثلث ايام ووجد منه قبيل حتى يقيم البينة على الشراء والوجه كاول قياسه وان كان يفي بغيره المرفق **وقر هذا** الميراث اذا ادعى كالبينة يؤمر بالنفا ثم يثبت لالبينة في وكالة الوكيل بطلان الاداء وقبض العتق اذا ادعى بعض السلطان له عمل الاجرة للموكل اقام البينة فوقف امره لا ينفق القاضي بقبض الاجرة حتى يحضر الغائب **ذكر** الى ما في الفتاوى اذا ادعى الوكالة بقبض العتق او الدين او الميراث على علم المالك انكر الوكالة فطلب المدعي بيمينه لانيك عند يمينه لانه ليس بيمينه عند يمينه يوسف ذلك ذكر الحافظ ويطرأ ادب القاضي وذكره الاخضر في فصول ايات الوكالة ان في تحليف الوكيل للمدعي اختلاف الشيخ قال نعم هذا اجواب لكل من انكر الحلف صرح قول الشيخ يوسف وهو بالذلة لم يحفظ قول الشيخ الى حنبلة قال في قوله يحلف قوله والى هذا ما في نسخة لانه اكلوا في قبيهم من قال ما ذكره الحافظ فقل انما قول الشيخ يوسف ان يميني ان لا يحلف وصي لي ابي رجل قال في فتاوى عنك لذا درهما وانا وكيل في قبضه ومعه في المال وكذا في الوكالة وقال لست بوجاهة فيفكر لم يزل للمدعي يحلف على الوكالة ان يذبح في هذه اذنة ففصل ما ينفق البينة من دعوى له جرة ذكره له في هذه اية وحاشا ان يدعي الغائب بغير دينة الميراث بيمينه البينة اقر على يمينه لان ما ينفق خالصه فان حضر الغائب فصدقه والادب الغرم الدين اليه ثابت ورجع على الوكيل ان كان باقيا في يده لان غرضه من الميراث براءة دينة منه ولم يحلف فلان

ذو البند اشتريه من هذا

37

وهذا الميراث

فصدقة الغرم

بمنه



بوجوب الصيام فكذا امر وكذا كذا اورده الله **وتسمى** ادعى انه وحى فلان الميت وطلب الدين فصد  
 القديم فانه لا يؤخر بالتسليم اليه هكذا ارشدني مختلفات قد بينه **وتوفى** بين الوكيل والوصي من  
 وجه آخر **احد** ما ان النفاذ ولاية نصيب الوصي فاذا قضى بوجوب التسليم اليه يكون اقرار  
 مؤديا الى حق العزم ومبرأة ذمته بالدفع اليه بخلاف الوكالة فان النفاذ لا يملك نصيب الوكيل  
 والثاني وهو انه لو فسخ بوجوب التسليم اليه يصير وصيا في جميع المال ولا لذلك الوكالة وهكذا  
 ذكر المسئلة في باب الرجل يدين يكتب وصيته والشهادة على من ادب النفاذ **وتوفى** بين  
 الوصاية والوكالة رجل ادعى عند ابن الف درهم وقال لا فاني امرت فلانا ان يتقبض  
 الف الذي عند فلان فلم يبلغ ذلك **للتسليم** بالتسليم حتى فسخ وصايت من يده فرب المال لم  
 شاء فخر القايض **وتوفى** من الدافع ولو علم الدافع بالتسليم لم يعلم النفاذ فهو جازم لا ضمان  
 على احد منهما لان المستودع كان له التسليم كذا ذكر في اول الخبر وفي وكالة غيب الرواية الوكيل  
 يتقبض الدين اذ اصدقه المدين في الوكالة فقال **للدن** انما اقم البيعة عليك فاني اضاف التسليم  
 عندي فيقبضني صاحبه له ذلك اذا وكل رجلا يتقبض الوديعة في اليوم فلم يتقبض عنده ولو وكل  
 لغيره يتقبض عنده ليس له ان يتقبض اليوم لان ذكر اليوم للتسليم فانه قال انت وكلي القرض الساعة  
 فاذا بنيت الوكالة انما في دامت ضرورة وليس في يوف وكالته عند التسليم وفي اليوم انما في  
 ولا لالة وكذا الوكيل اتقبضه انما عند التسليم بعد الساعة ولو قال اتقبضه من فلان  
 فتقبضه وهو يفرج جازم وكذا الوكيل اتقبضه بشئ وكان له ان يتقبضه بغير شئ بخلاف ما  
 لو قال لا يتقبضه الا بمحض فلان في باب الوكالة يتقبض الوديعة من الميسر ولو في ثوابي  
 سمع قديان ولو وكلت رجلا بوجه من فلان يوم الجمعة فزوجها يوم الخميس لا يحسن لان  
 التقويض بينا ولا من انما مخصوصا وفي الضمري لو قال مع غدي يوم اطلق امرائي اليوم  
 فتعلق لك في عيد جازم ويكفي في اليوم وفيما بعد ولا يكون وكلاهما قبل ذلك وكل رجلا  
 يتقبض دين لم يعل فقبضه هو وديعة عند الوكيل وان سخره لم يفرج ولو استودعه  
 غير ضمير ولو خلع في اهل لم يفرج ولو وضع عند امه او خادمه او بعض عياله لم يفرج كذا ذكر في العيون  
 والوكيل بالبيع اذا سافر ما لم يبيع بغيره كذا ذكر في مختلفات النفاذ في عليم العمري ولو وكل ان يتقبض  
 وديعة ففعل الذي كانت في يده فدد مفعها الى الوكيل ادالي وكذا في القول قوله وهو مصدق بمرأه  
 نفسه كذا ذكر في باب الوكالة يتقبض الوديعة من وكاله اصيل ولو وكل ان يتقبض وديعة او عارية ففعل

فرق بين الوكيل  
 والوصي

في باب الوكيل  
 في باب الوكيل

الوكيل

الوكيل ففد فخرج الوكيل من الوكالة فان قال الوكيل ففعلت قبضتها في حبوه ووفعتها الى الوكيل  
 بعد ففعلت ذلك واني للمسئلة من بعد **وتسمى** ادعى انه وحى فلان الميت وطلب الدين فصد  
 وديعة وجعل له ففعل ذلك او استنى على له باخذها وباتية بها جازم ولو كان دينه لم يجر ان  
 يوفى له وقتا الوكيل يتقبض الدين اذا وكل من عياله بالتسليم مع الوكيل حتى لو ملك في يده النفاذ  
 يملك على رب الدين في الضمري ولو وكل من ليس له عياله ذكر في باب الوكالة بالتسليم  
 قبض الغلة من الميسر الميسر الوكيل يتقبض الغلة او الوكيل يتقبض الاجرة اذا وكل رجلا ليس له عياله يتقبض  
 ذلك جازم **المسئلة** والمشاركة بينان لان حق القبض للوكيل فيكون يتقبضه لا غير ذلك الوكيل  
 صانرا لان هلك المتبوض به وكذا قبل له جعل له الوكيل اذ لم يزل له ما لو قبضه بنفسه  
 لم يدفع له من ليس له عياله **وتسمى** ادعى انه وحى فلان الميت وطلب الدين فصد  
 غير بالتسليم لان الناس يتفاوتون في القبض بخلاف الوكيل بالبيع اذا باع كل من ليس له  
 عياله يتقبض التسليم له ذلك فان وكل الوكيل يتقبض الدين مع ذلك وقبض الثاني من الدين  
 فان وصل الى الاول يبرأ المطلوب من الدين ولو لم يصل لم يبرأ لان الثاني في عياله اذ لم يزل  
 يكره لا يبرأ وفي الخبر الوكيل يتقبض الدين اذا قال قبضت الدين من العديم وصاحبه في او قال  
 دفع الى الطالب مع اقراره وبري الغريم بخلاف ما اذا اقر يتقبض الطالب وهكذا ذكر في باب  
 ايات الوكالة من ادب النفاذ **وتسمى** ادعى انه وحى فلان الميت وطلب الدين فصد  
 الشريك مع اقراره ويبرأ المشتري من المثل كالواقر يتقبض نفسه قال صاحب الخبر ففعل  
 هذا فباس هذه المسئلة ينبغي ان يفرج اقر كسر قبض الطالب مثلا الوكيل يتقبض الدين الوكيل  
 يتقبض الوديعة اذا قال المودع دفعها اليك والوكيل يبرأ صدق في حق من اقر من نفسه لا في  
 الزام القيمان عن نفسه لان الزام القيمان على الوكيل كسب من خصا به اصيل وكذا اصيل  
 التوكيل النفاذ والقبض جازم سواء كان المطلوب حاضرا غائبا محجبا كان او لم يضا بخلاف التوكيل  
 بالخصوص عند لي صيته فان مات المطلوب فالوكيل له وكالته في نفاذ ذلك من مال الميت ولو كان  
 الوكيل هو الميت بطلب الوكالة فان قال ففعلت قبضتها في حبوه ووفعتها اليه لم يصدق  
 ذلك لانه اجزأ لا يملك ان يكون مستمرا في اقراره وقد انزل بوث الوكيل وكذا حال المال  
 اقراره بكن للوكيل لا يتقبض منه فان قوي على الخصال عليه وجعل على الاول رجعت الوكالة ولو اخذ  
 الطالب منه قبلا لم يكن للوكيل ان يتقاضى الكفيل ولو وكلت في الخط لم يعل فقبضه منه فخذ

الوكيل يتقبض الدين  
 من عياله

الدين

الوكيل اذا قال صدق

ولو لم يمت الطالب الموكل



ما عتقد في هذه النواحي لانه ينشأ من قبض حرقان لم يكن فيه غير ذلك استباحه من اجل ان  
 امره فان كان في المصالح كذا على كذا استحقاقا لانه اذا كان في المصالح فظاهر ان  
 الامر بالقبض استباحه من اجل ان المصالح فلو كانت في قبضه فلا يكون من قبض امره باكل  
 اليه فلا يكون كذا على كذا مل فلو كانت متطوعا وعلى هذا ولو وكل قبض الرقيق والدواب فانفق  
 من دعي الدواب وكسوة الرقيق وطعامهم كان متطوعا الوكيل قبض الدين من الغريم اذا ابراه  
 عنه او اخره او اخذ به وهذا لا يجوز لانه يعرف غير امره ولا حصل له الوكيل قبض انما يملك  
 القبض وجعل لا يكون للوكيل من قبضه انما اذا عرض على المطلوب فليس له قبض بل قبض ذلك  
 كالسرا بالدين ولا يستبدل ولو اخذ كقبلا بالمال جاز ولو لم يرض اياه شاة لان الكفالة  
 بالمال تؤقت ولو قال الوكيل قبض برقي اليه او فاقته عليه بينه بين الغول من الغريم  
 لان هذا اللفظ اقرار بالقبض والوكيل بالقبض اقرار في برآء الغريم ولو وكل قبض دينه  
 من فلان داهم لم لا يقبضه لاجتنب قبضه كل ادرى انما يجزئ قبضه على يوم للطلاب ليرجع  
 جميع حقه وكذا اوقال لا يقبضه وربما دون درهم معناه لا يقبضه متفرقا فان قبض شيئا دون  
 في لم يبرأ الغريم من في هذه الجملة في وكالة الميسرة وكذا وكالة المختص ولو وكل قبض  
 الوديع قبض قبض بعضها جاز فان كان امره ليرى لا يقبضه لاجتنب قبضه بعضها هو ضامن  
 ولا يجوز القبض فان قبض ما بقي قبل ان يملك كذا اول جاز القبض على الموكل وكذا وكالة الصوري  
 الوكيل بالقبض او قبض له من اذ قال مجلس القضاة قبضت ودفع على الموكل من اقراره  
 المسكين جاز ولو اقره مجلس القضاة قبض الطالب والموكل قد استثنى اقراره لاي اقرار ولو  
 وكلما يدعي عبده الى فلان ودفعه فاقا وقال ليرى فلانا اسود على هذا فقبله ثم رده على الوكيل  
 فذلك عند فلو لم يبرأ من قبضه لانه لم يؤمر بالرد فيمصر كارد الى لاجتنب قبض هذا على كذا  
 في موعود المودع لا يقبض القاضى عند لي جنبه وقيل هذا على الاطلاق لان الرقة فسخ وهو لا يملك الفسخ  
 فلو قال الوكيل قد ابرك فلان ان تتخذه او تدفع الى فلان فتعطل فذلك العبد لا يقبض الوكيل شيئا  
 ولئن كان قد كذب ولكن المودع يقبض وقال لا يقبض الوكيل لان متفرقا فقبض هذا يقبض بالعقد ولو قلنا  
 العقد وانما يمكن في العقد ولم يكن بينه عند حتى يعبر به من ذراعه جهنم فاجزى الوكيل ولا يجوز  
 ذكر القضية ابو الليث في وكالة النوازل والسيد اهل ابراهيم في وكالة الاخلاص عن ابن عباس  
 لو قال لغيره اعقب عبدي هذا او ذبح عبدي هذا اذ يعقب عبدي هذا من فلان او هب هذا العبد

لا يجوز ان يقبض العبد من قبل  
 الوكيل من قبضه لانه يعرف  
 غير امره ولا حصل له  
 القبض

يعني

ان

فلان

فلان اطلق امره او كاتب عبدي هذا او دفع هذا النوب الى فلان فقبله وعقب الموكل لا يجزى  
 الوكيل من قبضه ذلك لانه اوقع النوب اليه فلك القضية وجه اسلامه بخلاف النوب ليجب  
 دفعه اليه وفي رواية اخرى الذي اختصه احكام الجليل ابو الفضل المروزي رحمه الله ان مائة  
 رد العصب والغارية على الغاصب والمنفعة وهذا ظاهر فلو وكل الغاصب ادا المستعير رجلا  
 ليرد ذلك على مالكه جاز استعان او غصبه ثم غاب الموكل لا يجزى الوكيل على جمل ذلك السلب  
 وانما على من يدعي اليه حيث وجده ذكر شيخنا اسمعيل بن عمار الدين رحمه الله في باب القضاة من  
 الجاهل رب المصالح اذا اخذ من المستعير والغاصب كقبلا بالرد ويحرم الره كالاصيل واذا رده  
 رجع يرجع على الاصيل وعلى ان الكفيل يرجع على الاصيل قبل ما اذنب ومن على انه لا يرجع له ما اخذ  
 كقبلا ولكنه اخذ منه وجعل ذلك فانه يدفع اليه حيث وجده لا يجزى على حمله اليه وانما وعد ذلك  
 من منعه والمنع لا يجزى الا على منعه فان الوكيل يبيع لا يجزى على البيع وكذا المأمور بقضاء الدين من قبل  
 نفسه لا يجزى في متفرقات كقالة الدخيلة اذا قبل من اذاف او قبضه الدين من حال نفسه ثم ابي  
 لا يجزى يريده اذا وكله بقضاء الدين وقبل الوكالة وفي رهن العدة العدل اذا كان مأمورا ببيع  
 الرهن والراعي قايما يجزى على بيعه كالموكل بالقبض يطلب المدعي اذا غاب الموكل بغير الوكيل  
 على الخصومة وفي فتاوي قاضي طهر العدل يجزى على بيع الرهن بقضاء الدين فان لم يبيعوا الثاني عند  
 علمنا بالثالثة وهكذا اذ كان ادب القاضى من الصوري في احواله الى الزايدات وفي المداينة ولو لم يكن  
 التوكيل ببيع من روطا في عقد الرهن وانما شرط بعده هل يجزى للعدل في البيع قبل الاجرة قبل  
 يجزى وهذا هو وعند لي يوسف اكواف الغصيلة واحدي من المداينة وكذا ادب القاضى  
 من الصوري ثم قال وكذا الوكيل بالقبض اذا غاب الموكل فامنع الوكيل من الخصومة هل يجزى  
 في هذا وفي وكالة النوازل باع مال غيره بوكالة في بدو فبني لاجب الوكيل على اقره الى ذلك المدة  
 لا يقبض من مال الناس ولكن يجزى على من يوكل رب المال على احد وجهين اما شهود عدول يخرجون  
 الى ذلك المدة او باخذ كتاب القاضى الى قاضي تلك البلدة قال ولو وكل وكالة غانة وكنت  
 في آخرة ابي حامد ثم لم يبرأ من قبضه عن اقاموا بينة ليعلم على الموكل حاله فانه لا يجزى الوكيل ان لم  
 ينظم هذه الوكالة امره بالاداء والتمان ولو قال ليرى فلانا اذ في ذلك لم يثبت لم يجب بعد  
 القضية ولم يكن على وجه القضية كان لسان من غام في ذلك اذا كان من مال والوكالة لا يقبض لانه  
 فقام مقامه في القبض وكذا في حاله فتاواه رجل الكري حاتم الى بله وحمل الجملات على الجاهل

فيمنه

قال  
 لا يجوز ان يقبض العبد من قبل  
 الوكيل من قبضه لانه يعرف  
 غير امره ولا حصل له  
 القبض



داموا كل بنبلهم اكوريات الى دجله يبلغ وينبسط الكرامة نجاء اكلان كلاب الى الوكيل يبلغ فقبل الوكيل  
 احوالات واقى بعض الكرامة من اداء الباني فكلوا الزكوات لعاصم اكوريات ومن على الوكيل  
 وهو يقر بالدين والامر بحجر على دفع الباني من الكرامة لئلا يتركها لغيره فكلوا الزكوات لعاصم  
 اكوريات امره بالنفس والدين من لا يحسن الفسخ لا يجره هذه المسئلة دليل على ان الوكيل  
 بنفسه الدين من حال الموكل لا يجبر على اداء الدين اذ لم يكن الموكل في الوكيل من المسئلة كانت  
 واقعة القنوب وفي ذلك فناداه ايضا رجل وكل رجله بنفس كل حق له على الناس ومنهم  
 ومنهم وفي ابراهيم ونفسه ما حدث له بالاف سبعة مائة وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا  
 منه اذ اولى ذلك وتنب له في ذلك فناداه وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا  
 حالا والموكل غاب فانفرد الوكيل عند الفسخ انه وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا  
 لا يمكن له ان يحسب الوكيل لان احبس حركه الظلم ولم يظهر ظلمه لولا ان هذه المسئلة امره اداء المال  
 ولا ضمان الوكيل على حركه فاذام يحسب الوكيل اداء المال من مال الموكل باسمه موكدا بالانتماء من حركه  
 لا يمكن الوكيل طائفا لا من اداء المال فلا يحسب هذه المسئلة تدل على ان الامر بنفسه الدين  
 من حال الامر بحجر على فساد الدين وكذا وكذا فاب الهادي والبنيت اذا سمعوا ذلك وكان  
 رجل على الوكيل يحسب الوكيل فان كان رجل الطالب والمطلب يدعى الوكيل والوكيل يحسب  
 البطل هذه المسئلة وان كان رجل الطالب يدعى الوكيل والوكيل يحسب هذه  
 المسئلة فدفع كل حجر على الخصومة مع الطالب ولم يمسحوا على التبول الجرح احكام  
 الصيانات ونسب فانه وفيه معرفة البطل ان الزكوة لا يجب في مال البطل عند ان يفي بحكم  
 يجب على البطل ولا خلاف لزم البطل لا يحسب على البطل ولكن اذا ابل بعه اسلام ومعه ان يفي  
 لا يبع ولا خلاف انه لا يجب عليه الصلاة والصوم والحج والى ذلك ولا خلاف ان نفقة زوجته ووالديه  
 وماله لا يجب عليه في ماله ولا خلاف انه اذا كان للبعي ارض عشر او خراج يجب على البطل الخراج  
 التي يمان في الارض الزكوة يجب في الذمة واما صدقة الفطر قال ابو حنيفة وابو يوسف وان يفي  
 يجب على البطل لا على الباطل اذا كان للبعي مال ولم يكن له مال يجب على الباطل بالانفاق هذه المسئلة  
 في حال البطل الى جعفر استرد شيئا فكل يجب سرقه من مال الصغير قبل نفقته ابو اوصيه  
 من مال عند لي حنيفة نعمه ولي يوسف فعند زفر وهو نفقته من مال نفسه ولا يفي من مال الصغير والكل  
 من هذه الخلافات صدقة الفطر وقبل لا يجزى من مال الصغير والصغير لا يمكن له ان يبيع كل ايجاد

ان من سئل ان يطرد وكله بالضرورة مع الطالب  
 وقدر الوكيل له بحجر على الخصومة مع الطالب

في حال البطل الى جعفر استرد شيئا

منار

يقال نفقته وبكل منه ما يمكن وما ينبغي بنقله ما ينبغي بعينه ولزم ان يكون للصغير مال هل يجب على اب  
 لنفقته عنه فيه روايتان عن النبي حنيفة وظاهر الرواية انه لا يجب خلاف صدقة الفطر لان السبب  
 من مال ابن يوفى وعلى علم والموت والى ذلك يوجب له من الصغير فساد نفقته اما هذه فريبة  
 محضه واصلها ان الزكوات لا يجب على الغير بسبب الغير لهذا لا يبيع عنه ولزم ان يجب  
 على صدقة الفطر والمنفعة لزمه في النظر الى السبب لم يفت بالنظر الى الذات لان حركه  
 تلكه وما فرادى فثبت الاستحباب دون الوجوب وهل نفقته عن ابن ابنه فريضة واثان  
 كافي صدقة الفطر هذه المسئلة في المحل في احمه الهداية وفي المحل في النفقة لم يفسد وجهه اقرض العني  
 المادون واستقرضه جارية ومولا كان في هذا وكذا كان يجوز ان يبيع فريضة ولا يستقرضه  
 فان اقرضه لغيره فادام عليه باقيا كان لعاصم المال لم يرد على ثوب لي حنيفة ولي يوسف  
 ومهرهم له فقال اما اذا نفق البطل او انفق فلا ضمان عليه عند لي حنيفة وعند لي يوسف اذا انفق  
 او انفق كان له ان يرجع عليه بغير ذلك اما اذا هلك بنفسه فلا ضمان عليه بل خلاف بينهم وكذا  
 البطل الجور اذا انفق الودعة التي عند البطل لا يفي عنها خلا قال لي يوسف ولو استهلك حال  
 الغير من غير سببه لا يبيع او لا يرضى بغيره بالاجل واجمعوا الوكيل الوكيل يوفى وليه واستهلكه  
 بغيره وفي ثوابه لي بغيره الفضل اذا غصب من حصى شيئا من ذره على ان كان اهلا للخصم وادرا  
 فلا تر استهلكه ثم دفع القيمة اليه لزم ان كان ما ذكرا في ان لا يوفى الا ان دفع القيمة بغير معنى التملك  
 وقدره من مال الغصب من هذه المجموع وفي عبارة الصوفي صحت استيفاء من حصى شيئا كالفار  
 والقدوم ونحو ذلك فاطمأ واستقر لغير الدافع بملك يد البطل لزم ان كان الدافع ما ذكرا في ان لا يفي  
 على المستغير انما يجب ضمانه على الدافع لانه اذا كان ما ذكرا في حقه من الدافع فكان الدافع حاصلا  
 لا ينفذ بطله وان كان الدافع محجرا بغيره هو بالدفع والثاني لا يخذله لان كادول غاصب  
 والثاني غاصب الغاصب وفي ديبغ الصغير العتي الذي في عيال الوكيل لو استهلك  
 الودعة او خلعها بغير وهو من اشكاله ايداع البطل جارية دفعت جارية اخرى فذهب  
 عندها قال محمد على الدافع صدق منه قال بلغنا عن عمر بن الخطاب عن جارية بغيره فذهب  
 عنده اصدبه بغيره ارض صدق منه في منققات الحيط وفي النوازل من جلال اوصيته او امره  
 مقتلا فدمه هدر اذا لم يستطع دفعه لا بالتبطل لبعض بل جارية البطل تدثر في انواع الغنائم  
 فلا نفقته والعتي اذا اطلق امره او انفق عنه او ذهب ماله لا يبيع سواه اذن له ابوه في ذلك

الصغير

انه

هذه المسئلة في حال البطل  
 اذا باع من حصى شيئا كالفار  
 عليه فريضة ولا يستقرضه

في حال البطل

جاريات

في حال البطل الى جعفر استرد شيئا



اذ لم ياذن وفي مختصر الفقه والصبني والمجنون لا يصح عقوده وما ذكره اقرار فيما لا يطلع اليه فان  
 انك شيئا لزمها صفة وجبة ومن ذهب لصبي شيئا فقبضه العيني بنفسه جاز وفي كلام الوجيز  
 الصغير والصغير اذا تزوجا بغير اذن لم اجاز الوالي العقد جاز ولما اكملوا اذا بلغا اذا  
 كان المجنن غير راب واجد وفي اي موضع لو تزوج العيني ثم بلغ او بلغ شيئا لم يبلغ الا بعد اذ  
 بعد البلوغ ولا ينفذ بالبلوغ وقد مر هذا اجابته في فصل تصرفات القصول وعلق العجز والصغير  
 من غير ما بل الخلق ايضا وذكر شيخ الاسلام على البردوني في باب راسخ العجز من اصول الفقه  
 اسلام المجنون للصبح واسلام المعتوه العاقل والعيني العاقل نعم وتوكلت امرأة المجنون  
 يوم من اسلام على ولية دفع للظلم بقدر ما كان ويجوز ان يتقرب اليه ويؤذي به وكذا يجوز ان يتكلم  
 قال رحمه الله العيني في اول حاله مثل المجنون اذا كان عديم العقل والتمييز فاما اذا عقل فهو والمعتوه  
 سواء في الاحكام بغير تمييز العيني والمجنون فترقا وهو المجنون اذا سلمت امره يوم من اسلام  
 على ابيه في الحال لا يزوج العيني بغير اذنه ولا يحدود فوجب ما جاز في العاقل المعتوه  
 كالعيني العاقل وذكر صدر اسلام ابو ابيس في كتاب اهل الذمة صبيان زوجهما وبما قام  
 احدهما هو بفعله اسلام بغير اسلام عنه خلافا لثاني في ثم لم يكن الا بفعله اسلام  
 يوم من اسلام فان اسلام يتركان على التمسك ولا يزوج بينهما القامى هذه اذا سلم الزوج  
 والراة بحسبته فان كانت كتابية يقيان على التمسك ثم اذا تزوج القامى بينهما بسبب لا باع  
 اسلام اهل يكره في بطلان قال بعضهم يكره بطلان في ان يزوج الكبير عند بلوغه صبيته لغيره وقال  
 بعضهم لا يكره في بطلان بخلاف الزوج الكبير وذكر القاضي ابو زيد في كسر الرق في حله تزوج  
 غير راب واجد لمزامل المجنون اذا سلمت يوم من اسلام على اب المجنون فان اب او اقر  
 بينهما وامرا العيني الذي لا يفعله اذا سلمت لا يزوج كاسلام عاب العيني لان العبد غايه ذكر الامام  
 على البردوني في باب اهلية الادب اصرار في الفقه ان اراد العيني العاقل حصة عند بلوغه  
 غيرة لا يقتل لان القتل يجب بالمجادة لا بغير البردة ولم توجد فاسمه هذه المرأة وفي جواز البردية  
 روي الحسن بن زعفران ابن عيسى ان اذ ارادتم ربي صيدا او ذئبا او بواكلا او لا يفر منه ويقتل في يوسف  
 لا يملك قال الحسن بن احمد بن يوسف الى قول زعفران ذكروا اني الحسن بن يوسف بن علي بن جابر بن  
 اسلام اسلام رويته من تكملة ردة قال وهذا خلاف الظاهر وذكرنا التناوي فيمنحه العيني العاقل  
 حلالا اذا كان يضبط وهو كالبائع في الذبح وفي كماله الذخيرة ولو وكل صبيته ان يبيع عبدا او بان بغير

يعني  
 كلام  
 وانه

دين

له شيئا بغير اذ استنوب جاز اذا كان بعقل ذلك ولا يحد على العيني الركيل وانما العهد  
 في امره ذلك الوكيل صبيته بالحضرة جاز اذا كان بعقل ما يقول ما ينال ذلك له على وجه  
 ان وكل صبيته او صبي غيره فان وكل صبيته جاز ولا يحد امر احد او لشركان صبي غيره ان كان  
 ما ذكرنا في النجاشي لا يحد لوليه ولا لغيره من ثمن فان اذن له ولية جاز له بغير اذنه  
 المسئلة رواه ابن ابي اسير بغيره لوليه وقد اتفق على المسئلة في بيعه لغيره بغيره المتأخر  
 قالوا ذلك وعاسم على انه ليس له ذلك وقد مر ما مر من هذا في ما بل تصرفات راب والعيني  
 والتجني ثم انما لا يلزمه العهد لان فيه صفة رابا بالصغير هذا اذا كان العيني محجورا فان كان مادونا  
 له في النجاشي فان كان وبقلا بالسر لا يزوج لوليه العهد فبالتسليم انما بل يملك العهد  
 على امره حتى لا يحد بطلبه بل يحد دون العيني بل كان وبقلا بالسر انما حال يلزمه العهد استحقاقا  
 كذا في الذخيرة وفي البداية وعرفي يوسف ان المشرك اذا لم يعلم بحال ابنته لم يعلم ان صبيته او محجور  
 له في الفقه لان المشرك دخل في العقد على حصة من ثمنه لوليه فلو قد فاداه في حله في حقه اذا  
 عثر على عيب في قوله الذخيرة اذا كان لرجل قبل رجلا فادخل المطلوب اليه في كماله ذلك المال  
 وقد راق ولم يملك كذا في ذلك بطلان لا ينفذ على احسان الصغير اذا بلغ لانه محجور حال وقوله  
 فان بلغ واقرب بالحق قبل البلوغ فافراس بطلان اخر بطلان بطلان حله وحده الكفاية  
 بعد البلوغ صححت الكفاية هذا اذا كان دين راب ولز كان الدين بن العيني ان استنوب  
 راب او الوصي شيئا للعيني فبطلان واقر العيني حتى خسر المال لصاحب الدين او ضم من غير  
 الوصي ففهم بطلان جاز وضمان بنفس راب او الوصي بطلان اما ضمانه بطلان فبطلان التزم مش  
 كان يلزم قبل الفهم واما ضمانه بنفس راب او الوصي فبطلان التزم مش لا يلزم ذلك قبل الفهم  
 وهو ضمانه بما يحبس الحكم ولو وكل يتقرب من رجل عيني لم كان العيني تاجر اصبحت الكفاية ولز  
 كان محجورا عليه لخطيب عنه ولية وقبل صححت الكفاية ولز خطيب عنه اجني وقبل عنه توقفت  
 على اجازة ولية ولز انما خطيب اجني ولوليه وانا خطيب العيني عند بلوغه صبيته ومحمد رابع الكفاية  
 وعند بلوغه يوسف نعم واذا اقل صلح عيني بنفسه او باع باذن ولية او بغير اذنه صح  
 الكفاية سواء كان العيني مادونا في النجاشي او محجورا عليه لانه كذا في معنى رابا صبيته او اذا اخذ  
 الكفاية حصار العيني فان كفل باذن ولية بمحجور العيني على لغيره من اذن من يملك على الصغير  
 الكفاية جابر لان اذن بالحق له امر بغيره بما عاين من الدين وارب الوصي يملك من امر بغيره الدين

وليه

ان يبلغ ولديه ما كلفه  
 قبل البلوغ هو ما يملك  
 الدين  
 الاب

معه



عن الصخر قبل كان الامر بالثلاثة **و** قيل غير امر من لم يكن له شركان بنو امر الهني لا يجبر ايضا ولو  
كان بامر لشركان الهني مادونا يجبر **ك**ذا اذا اقبل عنه بال بامر وادي يرجع عبد لان اذن  
العبي المازدون في الكفالة بنفسه ويما علم من المال معتبر شرعا ولشركان لا يجبر كفالته غير الغير  
لانه تبرع وهو ليس من اهل التبرع **و** اذا كان غيرنا فطلب ابو من رجل ليربضه فضمنه  
كان جائزا واحديه الكفيل وكذلك وصية اوجه اذا كان الاب ميتا وكذلك الثاني اذا لم يكن  
له وصي ولا جده فان تعيب الغلام واخذ الكفيل ليا الغلام وقال انت امرتني ليربضه فلهضي  
فان كان اب يوصد بذلك حتى يحضر ابنه لان الصبي يده وقبضته وتديره ولما قالوا ان  
العبي المازدون اذا اعطى كفيل بنفسه ثم تعيب الصبي فان الاب يطلب باحضار **و** هذا اخلا  
ما اذا قال جل الكفيل بنفس فلان من فلان قلقل وغاب المطلوب فان اراد الكفالة لا يطلب  
بأحضار المطلوب لانه لم يكن يده وتديره بخلاف الاب مع ابنه **ف**عند فقه جند  
البلوغ واقرار به وما يتعلق بذلك **ك**ذا في الصوفي البلوغ فان يكون بالسن وتارة يكون بالعدا  
والعلامه في الجارية الحيف والاختلام والحيض وادنى المدة تسع سنين هو المختار والعلامه  
في الغلام الاختلام وادنى المدة اثنا عشر سنة واما السن في الغلام اذا دخل الثامنة  
عشر في الجارية اذا دخلت في الثانية عشر وفي بعض الروايات عشر في يوسف انه اعترفت  
الشعر وهو قول مالك ذكره شمس التايمه السرخسي وذكر صدر اسلام ابو في باب العدة مخرج  
طلاق اصل قال ابو حنيفة بلوغ الغلام بالسن ثمان عشرة سنة وبلوغ الجارية سبع عشر  
سنة **و** قال ابو يوسف ومهرهما الله تعالى بلوغها بالسن خمس عشرة سنة **و** روي عن ابي  
حنيفة في رواية انه قدر في الغلام تسع عشر سنة والمراد بكل الروايات واحد فان  
المراد من الرواية التي قدر ثمان عشرة سنة لسنين ذلك وطرفة العاشرة عشر فلم يكن  
بين الروايتين اختلاف حقيقة **ف**ان هذا ليس باختلاف في الحقيقة **و** لا كما قيل في الفقه في زمان  
له يوسف ومهرهما الله تعالى اذا بلغ خمس عشرة سنة يظهر بها علامة البلوغ فقد رآه به  
ابو حنيفة رحمه الله احتياط زيادة لاحضا طولنا قدر في الجارية بالسن لان في العادة لسنين في الشهر  
القوة **و** قال صدر اسلام والتوقيف زمانا يجب لسنين على قلة لم يضر لهما اهل زمانا وفي  
فتاوي سمع قديان هاشم سالني عن غلام هو ابن اقل من خمس عشرة سنة او جارية هي بنت  
اقل من خمس عشرة سنة في من خلق تام وهو قد اخضر شارب وبنت عاتمة قال قد اختلفت قالوا

قالوا اصدف ثمانية **و** ذكر في العيون انه قيل قولهم فيه **و** في المتن رواية مجوزة انه نعت في الجارية ولا  
الغلام **و** في فتاوي قاضي خان رجل له امرأة ابنة اربع عشر سنة وغلام ابن اربع عشر سنة  
ابنهما قال للمرأة اذا حلفت فانت طائفي وقال للغلام اذا اختلفت فانت **و** قالت قد حلفت  
وقال قد اختلفت قال تصدق المرأة ولا تصدق الغلام **و** في قسمه فتاوي الفقيه صبي اقرت له  
بالنوع وقاسم الوصي فان كان مراهما جازت قسمته ولم يقبل قوله بعد ان كان غير بالغ ولم يكن  
مراهما وتعلم ان مثله لا يجزم لم يخرج قسمته ولم يقبل قوله انه بالغ **ق**ال العدة السبعه في واقعة  
وهذه المسئلة بين ليربضه ثمان عشرة سنة بغير طرفة العاشرة لانه لا يقر بالبلوغ وهو لا  
يكون كما لا يجزم مثله بل يكون كما لا يجزم مثله **و** في فتاوي طبرستان في هذه المسئلة لم يكن مراهما  
بان كان لا يجزم مثله مادة لا يقر ان بالبلوغ وقيل ثمان عشرة سنة لا يقر ان بالبلوغ  
البنت وبعد ثمان عشرة سنة لشركان مثله بخلاف عادة **ب**ع **و** في المدابة اذا ادهن الغلام او الجارية  
واستحل امره في البلوغ فقال قد بلغت قال قولوا واحكامه احكام البالغ لانه معنى لا يعرف  
من جهته **ف** اذا اجزا ولم يكديها الظاهر قبل فلهما كما يقبل قول المرأة في الحبس **و** في غاف المحبط  
اذا اشتمل امر الغلام في راضلته فقال قد اختلفت تصدق فيها وفيما عليه كما تصدق الجارية في الحبس  
فعلى هذا اذا قال لغلام اذا اختلفت فانت **و** فقال اختلفت عن ذكره في المتن **و** في فتاوي قاضي  
خان اسراء ذهب مهر امره زوجي وقالت انما مذكركم قالت لم يكن مذكركم وكنت بنت فيما قلت  
قالوا ان كانت بنت ثمة المذكرات في ذلك الوقت او كانت ما علامه المذكرات لا بعد في انها  
لم تكن مذكركم ولزم لم يكن كذلك كان القول قولها **و** في اقرار فتاوي السني سئل عن قوم اصطفا  
وفيهم مراهن على شيء واقر الراهن عند الفلانة بالغ ثم قال بعض الودع بعد ذلك انه لم يكن بالغ ولم  
يعم هذا الصلح قال القول قول الصبي بالبلوغ بشرط ان يبلغ ابن ثمانية عشر سنة لان اقل من ذلك  
ماورقاشية لم يحل عن القاضي محمد والسمقندي ليربضه اقر في مجلسه بالبلوغ في دعوي كانت له  
او على فقال القاضي بما اذا بلغت فكنت فقال لا بد من ابيان فقال بالاختلام فقال القاضي وما  
ذرايت بعد ما استيقظت فقال الماء فقال ابي ما فان الماء يختلف فقال للتي فقال ما بالتي فقال  
اب مرذان كقوله نذرتي فقال على من اختلفت على ابن او بنت بنت او على امان فقال على ابن واخي  
الغلام فقال القاضي لا بد من الاستقصاء قد يلقن الغلام الاقرار بالبلوغ من غير حقيقة وحدت منه  
ومن غير ليربضه لم علم حقيقة فقال شيخ اسلام وهذا اقرار باب الاحتياط ولنا يقبل قول القيد وكذلك

شود

في نسخة غلام الكزير  
البلوغ  
في نسخة غلام الكزير  
البلوغ







اذا قال المشتري للمبايع انه قام على شرط ففعل فبعض المشتري لا يتنقض البيع  
 لان كماله بمنزلة البيع والبيع لا يتنقض الا بالايحاط والقبول فان كان بالفعل  
 وهو النفاط لا بد من التسليم والقبض من المحايض فكذا قاله وكهذه المسئلة دليل على صحة  
 النفاط لا يتنقض بقبض المشتري كاختار صاحب المحيط على من قبل في فوايد المستوعمة  
 منه وفي فوايد صاحب المحيط لا يتنقض النفاط بالنفاط على حتى لو قال امرأة لرجل زوجت  
 نفسي منك بدينار فخرج الدينار اليه في المجلس ولم يتنقل بك شيئا لا يتنقض النفاط ولا كان  
 بحضرة الشهود بخلاف البيع فانه يتنقض بهذا العدد وذكر محمد بن الفضل رحمه الله رجل قال لرجل  
 الصغرة تزوجت ابنك بكذا فقال لا يا ابي اذهب به حيث شئت ودفعه اليه في المجلس فانه  
 لا يتنقض ولو كان هذا في البيع يتنقض وانما حصل النفاط لا يتنقض بالنفاط على كونه هذا  
 بوقت يتوقف على الشهود بخلاف البيع وذكر في الفصل الاول من اجابات الدجيزه ويتنقض ايجان  
 بالنفاط على سبيله فيما ذكر محمد رحمه الله في اجابات لاصل في باب اجابات الثياب اذا استخرج قودرا  
 بغير ايمانها لا يجوز للتفاوت بين القدر وبين القدر في اجابات العدة لاجان الطوبى  
 الكراهة لاجاز ويجوز هذا اجارة بتدابة بالنفاط في اجابات العدة لاجان الطوبى  
 لا يتنقض بالنفاط وبغير الطوبى يتنقض **احكام الدلال ما يتعلق به**  
 اذا امر سائل المشتري له الكرايس او امر دلال لا يبيع له هذه الاواب بدرهم لا يجوز هذه  
 لاجاز لان البيع لا يتم بالدلال وانما يتم بالمشتري ولا بد من تحي المشتري فان ذكر له ذلك وقتا  
 لذكر الوقت او لزمان قال لا سائر ذلك اليوم بدرهم على كذا المخرج ثم اذا فدت اجارة وانما  
 العمل يجب له ان يتنقل على حسب العرف وذكر في خان في فتاواه ايجان له في جواز استبعاد  
 الدلال ما ذكر محمد رحمه الله فقال لا يرام بشرأى معلوم او يسير ولا يذكر له ان يواسيه بني لما  
 هبة او جارة لعله يخرج ذلك لاساس المحايض كما جاز دخول الاحكام باجر غير حذر ذكر في الصغرى  
 دلال ياع فوايد اخذ الدال لم استحق البيع او رد بعيب بقبض او بغيره لا يتم الدلالة ولا التمسك  
 البيع لم يظهر للمشتري لم يكن فلا يبطل على وفي فوايد صاحب المحيط ولو تميز لشر البيع كان حوا او  
 وقتا يرد لان العدة غير متعند وفي فوايد الدلال اذا باع العجز يتنقض باذن صاحب  
 العجز ثم اراد ان يخرجه المشتري له الدال ليس له ذلك لانه هو العاقلة حثية ويجب على المبيع الدال لية  
 لانه فعل من المبيع هذه اجاب رحمه الله قال لا يوسغ الدال بينهما وبيع الدالك يتنقض بقبض على

الرجل

كذا

الواو

الوقت لكانت الدلالة على المبيع فعليه وان كانت على المشتري فعليه وان كانت على المبيع فعليه  
 ابو القاسم قال للدلال ارض ضيعتي على البيع وبعها ولك اجرة افوض ولم يتم البيع على يد يثم  
 ان دبره ارجع قال للدلال ارض بقدره فله وفتاوى قال الفقيه ابو الليث هذه اقباس وفي  
 الاستحسان لا لانه ان اجاز المشتري بوجه اهل النجاس ومن لا يعرفون لهذا الامر ارجع او به فاحذر الدلالة  
 في النفاط على كذا لانه ان اجاز المشتري في اجابات مدمات النفاط فيجب له ان يتنقل على البيع  
 وهذه اختاره فاقى خان وذكر في اجابات الدجيزه ان محمد بن الفضل كان يفتي بعدم وجوب اجاز المشتري  
 للدلالة في النفاط وبغيره من شرط زمانه فانما يفتون بوجوب اجاز المشتري وبني واما مصادره فالعجز  
 فيه الوقت كذا اذا صاحب المحيط في فوايد **احكام اجرة كذا في فوايد** وما يتعلق  
 بذلك وذكر اجارات النوازل سبل شيخ كرام ابو الحسن عطاء بن حزم السغداني في النفاط  
 بخذ لاجرة على كسبه السجلات والمحاضر وبغيره من الوثايق هل يعمل ذلك قال نعم لان ذلك عذر واجب  
 على الدال الواجب به هو النفاط وايضا الحق المشتري يجب له ان يتنقل على كذا اذا اخذ  
 مقدار ما يجوز اخذه لغيره والتقدير في ذلك لشر الوثيقة اذا كانت بايل يبلغ النفاط فيها فحرام  
 وفي كالف عنة وفي ثلثة اراف عنة عشر ذلك لاجل عشرة آلاف حتى يعبره خبره عشرة آلاف  
 ثم ما زاد في كل الف درهم يغم اليه عشرين الواجب في عشرة آلاف ولا في كل الف يتطهر ان  
 لحق من المشقة قدر ما يلحقه في ثبته الف درهم فغيره من درهم ولا في كل الف ضعة فعدة ولا في  
 كان نعمه قدر عيان ونصف وفي الزيادة والتقصان على المشقة ذلك قال لاذكر لنا السيد  
 الامام ابو شيخي وقال كان مروى عن علي بن حنيفة رحمه الله او بعض اصحابه لست قد روي المشتري  
 ويحتمل للتأخي لشر ما ذكره ابو علي كسبه السجلات والمحاضر والوثايق ياخذ قدر ما يجوز اخذه لغيره  
 وما قبله كل الف حتى درهم لا يتقبله ولا يلحق ذلك بغيره اصحابه واني من في الكسبة كثر النفاط  
 وانا ابو مسلم بقدر مشقة ويقتدر على ما صنعت كما يستاجر الاحكام والثقاب باجر كثير في مشقة  
 فليد واما اجرة السجل على من يجب قبل على الدال لانه اجازة وكان تنوع راجع اليه وقال صاحب المحيط  
 على الدال لانه هو الذي باخذ السجل وقال القاضي الامام في الدين حاشه له علم من استاجر السجل  
 ولا يرام احد او امر النفاط على من باخذ السجل فله هذا الاجرة الصك على من باخذ الصك وقتا  
 قال صاحب المحيط العبرة بهذه العرف وعلى هذا الواجب على المشتري لوجه الصك على من باخذ الصك  
 فيملك حصة بعد دفقة الدين والى هذا استرشد الدين الوفاة الباب الثاني من فتاواه قال

الاجرة

آخر

مجموع

ايضا

قال محمد بن الفضل لا يملك المشتري الدال  
 انما يتنقل العدة ولا يتنقل بها

ما يتعلق

مسئلة



المدعي عليه اذا خط اقران فان كان موقعا بالمال منه وبأخذ الخط منه ولزكان ملك المدعي وليس  
 كان منكرا بغير البينة على من خط في يده فان نكل بحج على دفع الخط كذا ذكره اقران العربي  
 اذا قضى الدين واراد لم يرد خطك الا فرار من المقر له ولا يدفع اليه المقر له لا يحجب عنك في اول  
 كتاب الشفعة وتقام المسئلة بنظر في اقرار التناوب الصوري والجر على المستكتب في وقت  
 وكذا الخط على صاحب النوب في وقت وآل ذلك ان اقر واراد ان يخط على صاحب المراسم وقتا  
 اجرة احيى على الزرع او على المرأة لم يكن تغفل من احيائه فعل الزرع ولم يكن تغفل من احيائه  
 فعليه وكذا في كل شيء حواضره ان في كتاب الصم لم يكن في اقراره لا يحجب عن الزرع بل  
 يجب عليه وعلى بعض من يخط له في وقت كغفل على الشفعة لانه لا بد للمقر ذلك وان  
 كثر الشرب وانما اجازة فقد اجماعا في نوادر صاحب المحيط **احكام** استثناء  
 ما يعمل في دماء افعال فوايد صاحب المحيط اذا قال لا اقر عن عبدك لسانه قال  
 بعد موته في امر ولم يبع الاستثناء لان ذكر الاستثناء في اقراره بطلان في اقراره امام المنصب  
 لا اسبغ وبذا هذه الاستثناء تعطيل فلا يعمل على محله في مالوف اقراره بغيره في وقت  
 حين يبع لانه نكيد الاستثناء بغير التملك كذا وكذا في وقت لسانه قال اذا دخلت الكلام رفع  
 حكمه ان تعرف كان كذا ذكر في نوادر صاحب المحيط فعلى هذا القول لا امرأة تطلق في وقت لسانه  
 او قال لا جني امرائي يدك لسانه يبع الاستثناء لانه نكيد وقال رحمه الله في نوادر  
 وفي القديس استثناء في لسانه استثناء بغيره كذا اقراره قال في ذكره لو قال غفرت عبدك  
 لسانه قال بطل الاستثناء حتى لا يقر اقراره في وقت خلافه بغيره في وقت لسانه  
 المحيط ذكره اجماع لو قال تطلق امرائي لسانه استثناء لانه نكيد وقال رحمه الله في نوادر  
 المسئلة دليل على كل الاستثناء اذا دخلت في اقراره بغيره في وقت لسانه استثناء  
 بل بغيره كذا اقراره في خلافه قال بغيره في وقت لسانه استثناء لسانه في وقت لسانه  
 لسانه قال كانت بينه وبينه حتى لو صار عذرا به جازا استثناء في وقت لسانه في وقت لسانه  
 التوفيق ذكره جيل الدرر اذا اراد الرجل ان يخط لمرأته في وقت لسانه استثناء لسانه في وقت لسانه  
 موصوفا في موقوفات ان الغفر لا يجر ذلك الا بغيره في وقت لسانه استثناء لسانه في وقت لسانه  
 ليس بشرط وانما الشرط صحيح في وقت لسانه استثناء لسانه في وقت لسانه استثناء لسانه في وقت لسانه  
 الندوى والى والى موقوفات في كتاب الطلاق في فصل من الطلاق والعتاق اقران

في وقت لسانه استثناء لسانه في وقت لسانه استثناء لسانه في وقت لسانه

في وقت لسانه استثناء لسانه في وقت لسانه استثناء لسانه في وقت لسانه

في وقت لسانه استثناء لسانه في وقت لسانه استثناء لسانه في وقت لسانه

في وقت لسانه استثناء لسانه في وقت لسانه استثناء لسانه في وقت لسانه

الاستثناء

الاستثناء هل يتصرف الشخص بكونه موقعا مع انه لم يثبت الوقع حتى من حلف وقال لسانه لاطلق  
 اليوم امرائي فطلبه واحدة او ثلثا فقال لاني اليوم انت طالق ثلثا لسانه قال او  
 قال لاني طالق ثلثا على الف فتاكت المرأة لا اقبل كان هذا الرجل اذا لا يجنب في يمينه  
 وهو احب ومن يخط له رحمه الله وهكذا اروي عن النبي **احكام** حنفية في ما ورد له النبي يقولون  
 لا يتصرف بكونه موقعا في طاهر الرواية ولا بصير زاني يمينه في لسانه التي تقدمت في طاهر  
 الرواية وفي وقت في طاهر رجل كتب لامرأته اسجد فان طالق لسانه موصوفا في وقت لسانه  
 لا يطلق وليس بكون موصوفا في وقت لان الكتاب الالف كالموقوف ولو كتب الطلاق واستثنى  
 بلسان اطلق واستثنى في وقت لسانه في وقت لسانه في وقت لسانه في وقت لسانه  
 من نوادر صاحب المحيط رجل كتب الى امرأته كذا وكذا في وقت لسانه في وقت لسانه في وقت لسانه  
 بلسان لسانه موصوفا في وقت لسانه في وقت لسانه في وقت لسانه في وقت لسانه  
 من الحاضر وكذا اذا قال لامرأته انت طالق وكنت على كذا عند مصدرا في وقت لسانه في وقت لسانه  
 لسانه في وقت لسانه في وقت لسانه في وقت لسانه في وقت لسانه في وقت لسانه  
 طالق لسانه في وقت لسانه في وقت لسانه في وقت لسانه في وقت لسانه في وقت لسانه  
 لان هذا اجماع في وقت لسانه في وقت لسانه في وقت لسانه في وقت لسانه في وقت لسانه  
 او اقر النكاح بالشرط في الطلاق ومنه السهو على الكلام والطلاق بغير استثناء بغيره في وقت لسانه  
 وينبغي في كل الطلاق والطلاق لسانه في وقت لسانه في وقت لسانه في وقت لسانه  
 بينهما وبين القول ذلك قول الزرع في فعله في وقت لسانه في وقت لسانه في وقت لسانه  
 وبعضه بلسان استثناء في وقت لسانه في وقت لسانه في وقت لسانه في وقت لسانه  
 الدين والتابعين ذكره في نوادر السهو من صاحب المحيط الموصوفا في وقت لسانه في وقت لسانه  
 وارث الموصوفا في وقت لسانه في وقت لسانه في وقت لسانه في وقت لسانه في وقت لسانه  
 والعارية بطلان في وقت لسانه في وقت لسانه في وقت لسانه في وقت لسانه في وقت لسانه  
 واصغر النفقة رأت في المنقضي اذا صار مستهلكا في وقت لسانه في وقت لسانه في وقت لسانه  
 نجمة كل من لم اراد الرجوع فلا ذلك ذكره في وقت لسانه في وقت لسانه في وقت لسانه  
 بدل المستهلك صحيح سو كان المستهلك راسا او ذائبا او غير ذلك وقال في وقت لسانه في وقت لسانه  
 في حصة ما جيل الموصوفا في وقت لسانه في وقت لسانه في وقت لسانه في وقت لسانه في وقت لسانه

طلاق

بلسان

وكنت

افراد على الزوج ما كسبته  
 وشهد الشهود بلا اشتداد

اقال الزوجة

والجمل في ما يصل  
 الوقف







صدر اسلام طاهر محمود لو قال امرأة من اجل كرم فقال كرم اليراع المهر وذكر العدة  
 في كتاب لا تله ولو جعلت في جهنم خيل من المهر كما اذا ابرأت عاها اذا كان هناك  
 سابعة وكو قالت لزوجها من ابيات اذ توتيا تم بكن اقرار منها بنقض ولو قالت ابرأت جميع  
 عاها لا يبع لابرأت قال القاضي رحمه الله تعالى وعندي بيع دني دعوى الجيرة ادعى محدودا  
 في يدي رجل ثم قال المدعي من ابر مدعا ابردين صاحب بدار زاني واشتم ادعاه بعد ذلك  
 لا يبيع ادعوى صاحب الدين بعد ذلك في ذلك المقدار **هـ** الدين وما ينصل بذلك  
 ذكره الصوفي في كتاب البينة **هـ** الدين من غير بيع الدين ربيع الا اذا وهبه واذن  
 بالنفس فقبضه جاز وذكر العدة ولو لم يسم بالنفس لا يحكم **و** البينة من امر ان امراته لو كانت  
 بالنفس جاز وفي بعض كتب الفقه الموقوف على هبة الدين من غير بيع الدين ربيعة الا اذا بطل  
 على جوار او زرع غير صحيح وسقط على حصاد وكذا الشراء والبيع في ان في  
 رواية يحكم في هذه المسئلة اذا سلط على الحلب فخلت في رواية لا يحكم وفي العدة لو باع  
 الدين من غير بيع الدين لا يحكم اذا سلط ولو باع من الدين او هبه جاز في هبة الدين فممن عليه  
 هل ينقض القبول ذكره بعض الكتب انه ينقض عندنا وعند زفر لا ينقض وفي بعض الكتب خلاف  
 على هذا وهذا المذكور اكثر الكتب السرية لقول القبول ليس شرط عندنا وهو الصحيح وينظر  
 هبة الصوفي في بيعه ام ابراد المدعي عن الدين وهبته بيع من غير قبوله ولكن يرد بالرد وتلك  
 ينقض لعمري الرد محسب لا يبرأ اخلاف المسألة في رد كوفال ابرال مالك من قبله فقل  
 ابرأتك فقال لا قبل فخر يري دني بعض النسخ هبة الدين ممن عليه لان لا قبله ولا ابرأتم  
 لكن المدعي حق الرد قبل موته لشرع وفي الصوفي وغيره الميت اذا هب الدين من الوارث  
 صح منه وهبه ممن عليه معنى وتورد الوارث في البينة يرد عندنا في يده خلافا لما قبل لاضلا  
 في هذا وانما الخلاف فيما لو وهبه من الميت فزاد الوارث واذا كان الدين من غير بيع فذهب  
 احد ما من الدين صح في اجازات النوازل ولزم ذهب نصف الدين مطلقا فينفذ في  
 الربع وينتفع الربع كالمو وهب نصف العبد المشترك وينظر في هبة الصوفي **الشيخ**  
 بقضاء الدين وغيره وما ينصل بذلك وذكره حواله الصوفي اذا تبرع ان تنصف الدين بغير  
 رضي عليه الدين صح وكذا لو قبل ان الكو لا في غير المجلد صح وذكرها اذا تبرع ان تنصف  
 دين غير جاز ولو لم تنصف ذلك بوجه من الوجوه يعود الى ملك النافي لا ينقطع بقضاء دينه ويثبت

ولو كان الدين من غير بيع الدين ربيعة الا اذا بطل  
 بالنفس جاز وفي بعض كتب الفقه الموقوف على هبة الدين من غير بيع الدين ربيعة الا اذا بطل

دني

لو قضى بدين يعود الى ملك من عليه الدين وعليه النافي منه ولو تبرع بقضاء المهر ثم فرج من لزم  
 كيف مهر ابرء الى المرأة او فرج رضى من لم يكن من الاطلاق قبل الدخول يرجع الى الملك  
 الزوج وكذا المهرع بالمرء اذا التمس البيع رجع بالنفس **هـ** الدين في كماله الصوفي دني بيع الجاه  
 في باب ما يامر الرجل بغير لزم ينفق دينه من نفقته بغير امره بغيره من نفقته السبب  
 يعود النفي الى ملك النافي ولو قضى بالامر يعود بارتفاع السبب الى ملك النفي منه وفي نفق  
 الصوفي لو كفر البت متبرعا فانفسه السبع او جعل السبع حصلا بربا فخر السبع يعود  
 النفي الى ملك النفي عندنا في نفقته وله مهر وكذا شري حصارا حنيف او قنديل للمسلم  
 وقع استغناء عنه عاد الى ملكه لكان حيا والى ورثته لكان ميتا وكل قول له يوسف بن دهم  
 لا يحل له السبع ولو استغنى الناس عن هذا السبع يفرق الى ماله ولو فرقه فوايه صاحب المخط  
 المحلل اذا تبرع باء الدين لا الخائن فانه يحل له القبول وكذلك البسم لو اذى المبلغ اليه  
 لا يبرأ البسم قبل اجل فانه يحل له القبول وكذلك لو كان كتيلا بالنفس لا ينقض قبل الشهر  
 فانه يحل له القبول ومن فرغ من غير بغير امره نافي بدين الدين لا ينقض ذلك لان النافي  
 ليس بمحتمل فوايه صاحب المخط في نكاح العدة كانه اذا تبرع بمهر ما لم يجر ما لم يجر  
 حتى ارتفع النكاح يعود المهر الى ملك الاب وكذا في سكر الدين اذا تبرع انسان بقضاء الدين  
 لغير ثم طهره لادى يعود الدين الى ملك المشرع **هـ** ما يكون قبضا للدين مالا يكون  
 ذكره في عقب فتاوي فاضي طبر قال بغيره انه كانوا يقولون في الغصب والوديعه اذا وضع  
 بين يدي المالك يري وفي الدين لا يبرأ حتى يضع في حجره او يده فان رماه في حجره فمديري في  
 غصب التجنب القاصب والمودع اذا وضع الغرض بين يدي المالك يبرأ ولو لم يوجد حقيقة  
 القبض خلافت ما اذا استهلك المعصوب او الوديعه فانه لا يبرأ بالقيمة ووضعها بين يدي المالك  
 لا يبرأ ما لم يوجد حقيقة القبض وقدمت هذه المسائل في سائل برائة القاصب من انواع الغصا  
 وفي فتاوي فاضي خان استقر من اجل درام فانه المقرض يبرأ فقال له المستقر من الذهب  
 في اللب قال لا المقرض قال محمد لا على المقرض ولكن المالك على المقرض وهذه اذكرة يبيع  
 غريب الرواية وقار وكذلك الدين والبسم ولو كان هذا في كرمين من طعام سبي الشراو كان  
 وديعه عنده في البسم اليه يحكم الشرا بعد ما صح الشرا او يحكم الوديعه فقال له الفقه  
 المالك لا يبرأ من قرضه والملك على المشتري والمودع للقرض والدين والبسم له لزم على غير



في السواد الوديع ليس له ذلك مرت المسئلة في مآل الفرض في ذلك التناول المدبر اذا بعث  
الدين على يد رجل المطالب واخبره فرضي به وقال استرني ثوبا فذهب ليشتري ثوبا فذهب  
في يده قبل ان يمشي الى المطالب وقبل من مال الطالب لانه لما امره بالثوب انما كان امره  
بالثوب في ثوب الغصب والرضان من الوافان رجل له عمل لودين دنانير فخرج اليه  
المدبرين فطلبوا امره بان يتقدم في ثوبه فذهب الى المطالب والدين على حاله لان  
الطالب وكل من سقى لا يتقدم في ثوبه فذهب الى المطالب وادخل الطالب ثم دفعه الى  
المطالب لينتقم فذهب به هلك من المطالب لان المطالب وكل الطالب وفي فتاوي الوثاق  
المبيحة اذا قبض الثمن المستر في رده على فذلك لان الرد على سبيل نسخ النقص  
من مال المستر وادخل على سبيل نسخ النقص فيقول خذني حتى انقص هذا انقص المدبرين  
فذلك انما ينتقم النقص ان يوفي كذا اني سائر المدبرين ولو اختلف فقال الدين ردوت  
بجهم القس النقص ان يوفي قال المدبرين لا بل دفع ودفع فالفول قول المدبرين لانها انفق  
على قبض الدين فبعد ذلك رب الدين يدعي نسخ النقص وهو ينكر فيقول قول المدبرين  
الدين واجبا على ما كان القول به قول المالك مرجعه التمسك بما يعمل به ذلك ذكرني  
فتاوي ربيعة الدين اذا كان له رجل على ابن دينان من جنس واحد فادى المدبرين شيئا من المال  
فالفول قول الدافع انه دفع باي جهم فيسقط ذلك الدين عن رخصة وتوكلنا من حسن بان  
كان احدهما من الذهب والآخرة الغنية او احدهما من البنية والآخرة السعير فادى  
الفضة وقال ادبت عوضا عن الذهب لا يمكن عوضا عن الذهب لان العاوضة لا تتم الا بالذهب  
ولا كذا في ثوبا ثم لا يشتري دفع عشرة دراهم الى الدلال ويقول دفعتم من الثوب وقال  
الدلال دفع الدال فالفول قول الدافع جهم لانه المالك رجل دفع الى ابنه حلالا ثم اراد الاسترداد  
كان القول قوله انه دفع فرضي لان المالك رجل ادعى على ثوباني افرضت لانيك الف درهم  
وانه قد مات ولم يعرف الي ثوبا فقام وارثه بيمينه لثوب اعطاه الف درهم فقبل هذه البيعة  
ويكون القول قول الواهب لثوب اعطاه بيمينه الدين كان الثابت فقام المدبرين فيقول  
القول قوله في جهم التمسك هذه الجاهل في فتاوي ربيعة الدين ذكر في العدة اذا كان على الف كذا  
والف من مبيع حيا بالف وقال ابي هذام التمسك وقال الطالب لا اخذ ما لا يبيع  
ما لم يكن له ذلك وحصل من النقص عن الدال ويرجع ما بين على المالك عنه ولا يقض له ينكر

قدم  
في السواد الوديع  
في ثوبه

في ثوبه لانه لما امره بالثوب انما كان امره بالثوب في ثوب الغصب والرضان من الوافان رجل له عمل لودين دنانير فخرج اليه  
المدبرين فطلبوا امره بان يتقدم في ثوبه فذهب الى المطالب والدين على حاله لان  
الطالب وكل من سقى لا يتقدم في ثوبه فذهب الى المطالب وادخل الطالب ثم دفعه الى  
المطالب لينتقم فذهب به هلك من المطالب لان المطالب وكل الطالب وفي فتاوي الوثاق  
المبيحة اذا قبض الثمن المستر في رده على فذلك لان الرد على سبيل نسخ النقص  
من مال المستر وادخل على سبيل نسخ النقص فيقول خذني حتى انقص هذا انقص المدبرين  
فذلك انما ينتقم النقص ان يوفي كذا اني سائر المدبرين ولو اختلف فقال الدين ردوت  
بجهم القس النقص ان يوفي قال المدبرين لا بل دفع ودفع فالفول قول المدبرين لانها انفق  
على قبض الدين فبعد ذلك رب الدين يدعي نسخ النقص وهو ينكر فيقول قول المدبرين  
الدين واجبا على ما كان القول به قول المالك مرجعه التمسك بما يعمل به ذلك ذكرني  
فتاوي ربيعة الدين اذا كان له رجل على ابن دينان من جنس واحد فادى المدبرين شيئا من المال  
فالفول قول الدافع انه دفع باي جهم فيسقط ذلك الدين عن رخصة وتوكلنا من حسن بان  
كان احدهما من الذهب والآخرة الغنية او احدهما من البنية والآخرة السعير فادى  
الفضة وقال ادبت عوضا عن الذهب لا يمكن عوضا عن الذهب لان العاوضة لا تتم الا بالذهب  
ولا كذا في ثوبا ثم لا يشتري دفع عشرة دراهم الى الدلال ويقول دفعتم من الثوب وقال  
الدلال دفع الدال فالفول قول الدافع جهم لانه المالك رجل دفع الى ابنه حلالا ثم اراد الاسترداد  
كان القول قوله انه دفع فرضي لان المالك رجل ادعى على ثوباني افرضت لانيك الف درهم  
وانه قد مات ولم يعرف الي ثوبا فقام وارثه بيمينه لثوب اعطاه الف درهم فقبل هذه البيعة  
ويكون القول قول الواهب لثوب اعطاه بيمينه الدين كان الثابت فقام المدبرين فيقول  
القول قوله في جهم التمسك هذه الجاهل في فتاوي ربيعة الدين ذكر في العدة اذا كان على الف كذا  
والف من مبيع حيا بالف وقال ابي هذام التمسك وقال الطالب لا اخذ ما لا يبيع  
ما لم يكن له ذلك وحصل من النقص عن الدال ويرجع ما بين على المالك عنه ولا يقض له ينكر

في ثوبه

في ثوبه

في ثوبه

في ثوبه

في ثوبه

في ثوبه







انہما

بعض الارض

م

بسم الله الرحمن الرحيم

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

قُلُوم

امراء و

کان م

کعلی قاسم امان علیہ السلام  
لا یرجع علی آقا جو من غیر خدا را بوجهی

بنی م  
ما استقام فلعنوا فاعزازه يكون لصاحب الحرام  
بعضهم البنا يكون ملكا وول بني باذنه رب الارباب  
واستلوا بما ذكره في هذه التعليل  
يكون م

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.



كذلك ان رزاعارت كن سكني مرقا بود شوب برن در راعارت كرو بدر چهر سید  
چیزی بهزار درم بخیرید این زن مرقورث می گویند و زما ذر حاست این مرد تواند  
فیمت کنی از این طلب کند اجاب تواند و اگر فیمت ندهند سکنی بر دارد و باقی میراث گشت  
و اگر مواضع نکرده باشد منتهی بود در عارت و در صدر اسلام ابوالبیرون سنی کما  
العابیه اذا استغفار ارضا لبني فيها و كن تبا له على ان لا يخرج فالبنا لصاحب كارض هذا فاب  
لان هذا في الحقیقة استیجار ارض البنا الذي يبنى ذلك البناء معدوم و مجهول و اعلام آجر  
سقط جوار اجارة فطالت ارجان فاسدة و اذا بنی و سكن فيه فعليه ارج البنا و البنا لصاحب  
البنا و هو المستاجر و لصاحب كارض لا ينقض بناءه و في باب الضاربة بالعرض من مضاربة  
لا اصل و اذا وقع له رجل الضاربين على لبنی فيها كذا وكذا ابتداء على طوله و عرضها و كذا وكذا و جرح  
على لبنی فيها ذلك هو بينهما و على اصل الدار بينهما ففان في كذا شرط هو فاستد جمع  
ذلك لرب الارض و لبنی على رب الارض قيمة ما بناءه يوم بنی و لو مثل فيما عدا هي مسئلة الاسكن  
الذکور في كتاب الاجارة و المزارعة انه استاجر له اياه ليعمل في ارضه بالآب من عند فیکون اجارة  
لا انما فسد لكان جهالة الشروط او لعدم اياه جعل نصف كارض البنية لواله و هو معدوم او مجهول و انما  
تحقیقها اجارة لان كارض الارض هو كارض قد عمل على محل مملوك له بارض فیمت عمل الامر و قد اتفق  
في منابله نفع لنفسه فمضرا اجارة و احکم من مثل هذه ارجان لبنی فيها فبنة الآلات و قيمة  
العمل ما عرفت في اجارة فالب لودف اليه ارضا على لبنی فيها و سكن و يوجر و على لبن  
ما عرفت الله تعالى في كونه بنی نصف فبناها كارض و لو فاصاب بالآج ذلك لبنی  
و البنا و لرب كارض ارج مثل ارض على البانی و للبنانی لبنی فبها من ارضه و في المسئلة ادلی  
جعل البنا لرب كارض لان من بولاله احوال وقتا انه اراد به العمل لصاحب كارض حسب شرط نصف  
البنا له و نصف البنا انفسه و لانه یعیر سرتا لانه بنصف كارض شرطه فاستاد و صار فیمت باقتلا  
بالارض فوقع عمل كلی محل مملوك للامر و فیمت فيه لم یتم دلالة العمل للامر فیمت ففان انفسه بالبنا في  
ارض غیره غیر لبنی و رب كارض من شرط انفسه شيئا صار كانه ارضه لبنی فيها و لو لوجرها اجارة  
صحيحة لبنی يكون الآلات و البنا كماله للبنانی و كاجرة لواجد لبنی و على ارض مثل كارض رب كارض  
و لو كان شرط مع ذلك لبنی كارض و البنا بينهما ففان كان ذلك كله لوجر لرب كارض و لبنانی  
قيمة ما بنی يوم بنی فیمت لم آت و لو عمل فیمت لادكر انی المسئلة سمار و اسه سمار و فم عمل

یعنی

ن

فيمت الجبس فيما يتعلق بالعان في اوقاف ذكرنا العدة المنوي اذا بنی عرصه الوقف لكان  
من مال الوقف بكون الوقف و كذا الوحي من مال نفسه بكون الوقف و ان بنی لنفسه من مال ان اشهد  
كان لذلك وان لم يذكر شيئ كان للوقف بخلاف اجنبي اذا بنی في ملك الغير لم يذكر شيئا  
حيث بكون البنا له لبنی من مال على امره و في فوايد طبر الدين المرقين في مرده المسماة  
اذا بنی ارض الوقف على لبنی جمع في العدة فلا الرجوع و ان بنی بعض الفنا و في جانب  
موقوف بنی فيه سائر غير ارض المنوي و قال النفق فيه انه ان رفعه لارض البنا القدر بم  
رفع و هو لفت كن فيه و هو ما لا يملك الا بغيره و الذي وضع مال فليكن بعض لبنی تخلصه من مال منحت  
البنا بم ياخذ و لا يملك لبنی المسماة في ما نفق من حصة ارجان من غير لبنی و لا يملك لبنی  
حيث لم يملك رفعه فان اصله على لبنی و لبنی في الوقف يري و راقب البنين من غير  
او من غير لبنی و ان كان لبنی من لبنی على لبنی جمع في غلة الوقف فالبنا للوقف و لا الرجوع بما  
انفق العانة و يذره و وقف الجبس و في فوايد قاضي طبر دره اسه و في فوايد قاضي نظام الدين  
و مرده اسه سبل مو لا ناره اسه منوي حركي و ارضه باسرها و كد يمشي ازاداي ارجه و مرده  
عامل ارجه و ارضه وقف طلبه باسرها منوي اجاب ربه اسه ان تركه منوي وقف طلبه و في وقف  
العدة قيم الوقف اذا ادخل جد فاني دار الوقف لجمع في غلة له ذلك لان الوحي اذا انفق  
من مال على لبنی لجمع له ذلك و كما يجب لجمع من لبنی بستره لاجل الوقف و ان بنی من  
اخره الوقف اذا انفق في عانة الوقف من مال فان اشهد ان انفق لجمع فارجع و ان افلا عدا  
الوحي اذا اشترى للبنين او دفعي دين البنا او نقد و صبيته فانه من لبنی مستطوعا شرط الرجوع  
ام لا و الوارث كالمومي و في فوايد رسيه الدين المنوي اذا اقرت الى العانة من خشب مملوك  
و دفع قيمة من مال الوقف كان له لانه يملك المعاوضة من مال نفسه كالمومي ملكه صرف  
النوب المملوك الى اجني و دفع من مال البني و ذكره هذا الجملة في الملتقط في مصنف  
ذكرنا موضع قيم الوقف اذا انفق على الوقف من مال نفسه و شرط الرجوع له الرجوع و كذا اذا ذكر  
من موضع قيم الوقف اذا انفق من مال على الوقف لجمع في غلة فلا الرجوع و كذا الوحي و لكر الوادي  
لا يملك النول قوله و هذا اب و لانه لو انفق لجمع الرجوع في مال الوقف و البنين من غير لبنی  
يرعى عند ان بنی اما لو ادعى عند الفنا في مال النفق من مال كذا في الوقف و مصلح البنين و كبر النول  
قوله و ذكرنا الباب ان دس من ادب النام في الوادي او الفيم انه انفق من مال نفسه و اراد

الرجوع



على مال اليتيم والوقف بكنه ذلك لانه يدعى ببناء على اليتيم والوقف فلا يصح مجرد الدعوى  
وهذا اذا ادعى التنازع في مال نفسه ان ادعى التنازع في مال اليتيم او وقف ما يتفق  
على مثله انى تلك المدة يقبل قوله ونحن نفقه في ما قبل الوقف جفت على حدة متخاضا من التنازع  
لست اراه نقول **دفع** رحمه الله في باب التنازع من الشراة الكبر الملتقط اذا التفت على التفت  
بامر القاضي فاما ما ذكره فقال لاخذ انفتت عليه كذا وكذا او ذلك نفقه منه وكذا رب الذلة  
ومحمد لست بكنه انفق على فالتقول قوله مع يسهل على العلم لان الواحد يدعى بكنه دينا وموينا  
فيكون القول قوله بخلاف الرجعي اذا قال انفتت من مالي على العيني نفقه منه فالتقول قوله  
الوصي مع العيني لا من لا يدعى دينا وانصرف الى ما نزل به موضعها لكن مع العيني فوايد  
عنى نظام الدين سبيل مودنا رحمه الله فاضى على رادى كرد ورامورثا سيد وراى وهى  
مالهاى ارسيد واربوي نفقه كرد وليس ازان ديكره كرم وديوى نفقه كرد ارضى بعد ان يلوغ  
تواند طلب كرد ياى اجاب الله في ذلك لاسب اذا استقر من انفق على حصة  
لا يرجع عليه بعد بلوغه وفي وصايا المنفق رجل اوصى لرجل ثم لرجل سوي الوصي انفق  
على بعض الورثة نفقه فقال لا انفق انفتت بهما الوصي واقر الوصي به ولا يعلم ذلك لا بقول الوصي  
بعد ما انفق فالتقول قوله الوصي اذا كان النوارث الذي انفق عليه صغيرا ومن  
يتصل بهذا السبيل امر بالانفاق وفضاء الدين وما يتخطى هذا السبيل وصايا المنفق  
وصى قال رجل اضرب على فلان الميت نفقه ذلك رجل امر الوصي او امره بوجبه ما ادى مال  
الميت باخذ الوصي حتى يؤديه اليه من مال الميت ولا يرجع على الوصي في حاله الا من غرض الميت لا من  
الوصي لان الوصي يحجز امره في مال الميت بحسب حفظ هذه المسئلة وكذا في فدايى قاضي  
خان والجزيرة وغيره رجل امر رجلا بلدي ذكوة ماله من مال ينفق فادى للمامور فانه  
لا يرجع على الامر مالم بشرط الرجوع وكذا الوفاى له هب لفلان درهما اذ قال الموهوب له  
رجل عوض الواعى من هبة من مالك ففعل لا يرجع من غير شرط الرجوع ولو قال انفق على او  
على اولادى او على عيالى امر داري فانفق قال امام السرخسى رحمه الله يرجع ولن بشرط الرجوع  
قال جواهر زاد لا يرجع ولو امره بفضاء دينه نفقى يرجع على الامر بغير شرط وفي الجنايات  
والعنون المالية اذا امره بفضاء دينه نفقى يرجع على الامر بغير شرط كذا قال في حاشية  
على الزدوي وكذا انى كان عطلبا به حتم رجوع العباد وكاسير اذا قال لعينه خلعتى او قال

في حاشية جواهر زاد لا يرجع على الامر بغير شرط كذا قال في حاشية

الذي اخذ السلطان لبيصادى يارجل خلعتى فذبح المامور الا وخلصته قال السرخسى **ج**  
في المسئلة وقال صاحب المحيط لا يرجع وهو اصح وعلى التوبة وفي فتاوى رجب الدين رجل  
قال رجعتى ولم يكن بينهما خط او ف الى فلان الف درهم فذبح لا يرجع بادفع على امره ويرجع بها  
في المامور ولو امر لست بغيره عند بعثه درهم ففعل لا يرجع على امره لست بغيره خطه لانه  
ادعى رجلا لوفضة فانه لم قال لرجل ادفع الى المدعى ففعل خطه من مالك فذبح لا يملك  
الرجوع لان لم ينفذ او دفع لرجل على ويجوز الدعوى لم يصدر دينا عليه لغير هذه الامور بغيره منه  
كذا ذكره سيد الدين رحمه الله وذكره كفاية الخيرة اذا قال ادفع الى فلان الف درهم ففعل  
ولم ينفذ على او قال انفق فلان الف درهم ولم ينفذ على او قال ادفع الى فلان الف درهم ففعل  
فذبح المامور لا فلان فان المامور شربها للامر وخطبها له يرجع على امره نقب والخطب لست  
يكون الاميرة النوق بينهما اخذ واعطاه وبينهما مواضع على انه من جازى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
او يفرض حصة فانه يرجع على امره بالاجماع لان الضمان بين الخطيب مشروط وقالان الوقف  
فيما بين الناس اذا كان بين اثنين شريك واحد واعطاه اذا امر احدهما صاحبه بدفع ماله الى  
غيره فانما امره ليكن من ذبح على امره المعروف بالمشروط وكذا اذا كان للمامور بقول الامر يرجع  
على امره بالاجماع وان لم ينفذ على امره لست بشرط الرجوع فان لم يوجد في من هذه  
الثلمة وى اما الخطب او الضمان او شرط الرجوع فالامور لا يرجع على الامر عندنا خلافاً لما  
لا يوجب يوسف قال بعض من مستقبل الحمل والطاحونة لست بخطيب لان اخذ واعطاه  
بينهما من احد الجانبين الا من كل جانب ولو قال انفق على اولادى فانفق يرجع من غير شرط  
الرجوع والضمان وقال طبر الدين المرعشي سلمى بالانفاق واداء الخراج والعهد فاقب  
الواجبه لا بوجب الرجوع من غير شرط الارواية عن علي بن يوسف كذا ذكرني الجزدي  
روايات المبسوط اذا امره بغيره بالفضاء او الضمان ولم ينفذ ففعل نفقى وضرب لا يرجع  
على الاولاد لان شربها او خطبها ولو امره بغيره من حرم منه يرجع عليه اذا كان في عياله وهو ينفذ له  
الخطيب والمرأة اذا امرت زوجها او زوجها امره او كانا في عياله ليه امر اباه او امر  
اجبره فم ينفذ له الخطيب والشريك ذكره كفاية الخيرة وفي ادب القاضى من العدة بطل  
قال كافر اوف الى فلان الف درهم على انى ضامرها والدفع اليه حاضر ففعل هذه المسئلة  
فذبح فالمرأة ترضى للدفع على امره لست بغيره وكما في قبض لست بغيره ففعل هذه المسئلة

كانه

او وكيله

في حاشية جواهر زاد لا يرجع على الامر بغير شرط كذا قال في حاشية

او على

في حاشية















علی م

بسم

م

تک

قاضی

فقره ۵

٥٠







قال ابن الجوزي لما كان نكاحا فشرع يعني يتبع لما ذكره ان ياتي ان كان اذا اقام بعد الزوال ان ياتي  
لم ينكح الا بغيره والناس صبا ومومنين فقد شربوا لا يحسن بالاستنجاء ولا بغيره  
ان نكح ما هو مستنجب شرقا واجب وقوله ان ياتي فطاهر ذكره هذا القادة فاضي طهر رحمه الله  
تعارف شرح الحاشي الصغير ولو نذر صوم رجب فأتى قبله فلا شيء عليه ولو حن او مرض قبله  
حتى مضى الشهر ثم اصابه فاضي عند لي حنينه وكذلك اذا ادرك بعضه فاكل حزينه اكلها كل يوم  
يومه وفي فاضي طهر اذا مرض المعتكف اعتكف فاضي ولا يطعم فالتباس لمنه فاضي كذا لو اضر  
ولكن ينفي كذا احوام ذكره فاضي طهر رحمه الله وذكره في بيان الصغير انما به ~~طاهر~~ او المجنونة اذا اجامها  
زوجها وهي صابنة فسد صومها ذكره فاضي طهر رحمه الله اما في الصوم اشارة فطاهر لان الصوم  
لا ينافي الصوم والعذر جائز قبله وهو النوم ولما الكلام في المجنونة قال الامام الزاهد ابو  
اسحق البرهمي بن اسمعيل رحمه الله والجواب في المجنونة لا يباح ويصح ثم قال وذكر جدي الامام ابو  
نضر الصفار عن النعماني اجاب احمد البجلي في الفاضي له طاهر عن النعماني لي جازم عن علي بن بكير  
الثقي وهلال الرقي عن عيسى بن ابيان انه قال لم يهره هذه المجنونة فقال لا بل المجنون يعني المذكور  
فقلت لا تجعله مجنون فقال لي ثم قال كيف وقد سارت بها الرجا من دعوى المبريط او لما فر  
ادانوبه رمضان عز واجب او كان صوم من ما نوي عند لي حنينه وهذا ما يكثر من رمضان وان  
نوي التطوع في رمضان يعني في حنينه روايتان في رواية عن النعماني وفي رواية عن رمضان  
مرويين اوفى لم يوافقوا الصوم من البذل في رمضان ثم نوي بعد طلوع النحر قال ابو يوسف  
وبه اشد الحسن رحمه الله كان ~~الحج~~ ~~موسرا~~ ~~ابو~~ ~~جواب~~  
سلامة البدن عن الامراض والعلل قول لي حنينه رحمه الله فلا يجب على المعتكف والمعتكفة والزمن  
وان ملك له زاد والراحه وقال صاحب سلامه البدن ليس شرطه عند ما يجب له الحج على  
هو كذا ولا يخرج وابان فيهم وعنده لاي الحج والاعمال اذا ملك له زاد والراحه ان لم يجد قايلا  
لا بد من الحج بنيت في قدامه فليج الحج بالمال عند لي حنينه لاي وعندهما يجب فان وجد  
قاية الحج بنيت كالا يجب على الحج وعندهما صبيبه في روايتان مما في فاضل اصيل الروايتين  
بين الحج والحج فقال وجوب القايدي الحج ليس بواجب بل هو غالب فيلزم الحج ولا كذا القايدي  
لا الحج القصد او الرضا الزيد عن الحج اذا امر رجلا في حج عنه لم يات قبله ليراجز ذلك في  
قولم وليس كان عليه اعادة الحج عند قال ان على الحج المحرم الرضا اذا انطبق للندوي

بها

فعلية الله رات شدة ومن اخذ بوقفات ومومنين على ادانام اجزاء عن الوقوف وان حدث  
به ذلك قبل الاحوام فاضل عنه اصحابه جازي في قول لي حنينه وقال لا يجوز وكوامر اصحابه قبل النوم واما  
لنوع مواعنه اذا نام او اغي عليه فاقدموا على جازي في قولم حنينه حتى لو اصاب اوله مستنجب من سبابه  
فان يافضل الحج جازي لاقوم بالحج ثم اغي عليه فطاهر في قولم حنينه حتى لو اصاب اوله مستنجب من سبابه  
ووضعوا الايدي يده ورواها وسعوا به بين الصفا والرد جازي في الحج ثم اغي عليه ثم اغي عليه  
به تشبه بالمستنجب ومنه لورني عنه بالا حن ولم يحل للموضع الرمي جازي ولا ضل ليرمي الكبار  
بيده ولا يجوز ليربط عنه حتى كل في المطاف وبطاف به وذكر الوقوف بعرفة هذه الاجل في فتاوى  
فاضي طهر رحمه الله ثم اذا اغي عليه الطريق فاقوم عنه اصحابه المجنونة ذلك عند لي حنينه لانه لو امره بغيره  
جازي ليرحم مواعنه فكله ذلك اذا وجد دلالة لانه انما قلنا انه وجد دلالة لانه لو امره بغيره  
عند الرفقة وغروم عليه ان لا يجرى في المنيات لا يحتمل صا كان امره به واستحق منهم كذا اعلل  
النعماني ابو عامر في مختلفه ثم قال فان لم يسلو اذا امره بغيره حتى يجرى مواعنه فيقول كذا جاز  
لاب ليرحم على ولده الصغير بالولاية جاز ان يعفد العزير لا يرد ليله عند النكاح والبع ٥  
ثم يذكر ههنا الاما حكم التي ثبت فيها راذن درلة ولم يوجد اذن صريحا  
بها مسئله الحج التي مرت ومنها فضا سري شاة جاز ان يذبح فان اضل القصد بسو  
جمل للمنع لا يفيض الا في رجله بغيره وفتى اذا في اصحية الغير غير اذ في ايام الاحية  
جاز استقام ولا يفيض اليه حتى لا يمانع من صا المالك مستنجبا ذرمة لاصحية في اصل  
وفي سائر الكتب مطلقه وقيد ان طيننا اذا اصحبه للمنع وفتى اذا وضع القدر على كونه جعل  
الهم فيه ووضع الخطب تحتها لجا ان من واود النار وطبع لا يفيض وفتى اذا جعل خطه لنفسه  
في الزورف وربط الحار لجا ان من وسق الحار حتى طمخه لا يفيض وفتى اذا استطاع حل ان في  
طريقه لجا ان من وحل بغير اذن المالك فذلك لانه لا يفيض وفتى اذا رزق جرة نفسه والماله  
بلا نقيب ولما ان من على الرفق فانكسرت فباين ذلك لا يفيض لان راذن ثابت في هذه المواضع  
ولا هذه المسئلة ان يلبس عصب الصوف المسئلة الحج ومنها اذا اشد النوع ليس في زرع  
فتى رجل فوهية لارض فبسط لا يفيض وفتى ان رزق لارض بغير رزق لارض لم يثبت حتى  
سقاها رزق لارض بغير امره ونبت وادرك فاني به بينهما على السط لانه لما هي في اللحية والشي صار  
مستنجب من كل مقام به ولكن اذا ناسه ليله ذلك دلالة وله ذلك لو كان ان في غزير رزق لارض والماله لجا



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
الذي كنا لنهتدي لہ  
انما اصابنا قضاء الله ورسوله  
والصبر الجميل

印心經

بہار

فصل ۲۰  
عن ابی حنیفہ ر ۲۱ م

الماء

کان م

عربی علیها اعلیٰ و شریف و فاضل  
زینا تموضت موضا



لا يمكنها م

Handwritten text in a cursive script, likely a signature or a note, written diagonally across the page.

والايمان

ولا يثبت في رافل وهو نظير ما قلنا جميعا في طلاقها بوالداني مرض الميت وحاصل التناوب بينهما  
إذا انقضت العدة وبشرطها إذا لم تنقض في ما بعد النكاح العدة لا ينظر إلى قدر حق الزرع  
في المرات وأما ينظر إلى النكاح فيلزم للزوج قدر النكاح من بدل النكاح فان كان ذلك أكثر من  
حقه في المرات وقبل انقضاء العدة لا ينظر إلى النكاح وأما ينظر إلى قدر حق الزرع في المرات فيلزم  
له قدر حق الزرع من بدل النكاح دون تلك المال إذا كان النكاح أكثر من قبل من المحبط و  
لو كان الزرع ابن حم فإن كان له يرث منه فإن كان له عمة أو أخت منه فهو وراجعي سواء  
ولكن يرث منه بحق القرابة فان كان بدل النكاح قدر ميراثه منها لا يملك له إلا ما جاز به الوالد  
هذا إذا كانت مدخولا به وقد اختلفت من زوجه مهر فإن النصف يعود إلى الزرع  
بحكم الطلاق قبل الدخول لا بحكم الوصية وفي النصف آخر ينظر إلى أن الزرع اجنبيا فهو  
منه فيقسم النكاح وإن كان الزرع ابن حم ولا يرث منها فلا رافل من ميراثه منها ومن نصف  
المهر هذا إذا كانت في ذلك المرض فان برأت منه سلم للزوج جميع ما سئمت له بمنزله ماله  
وغيره شيئا له وبرت مرضها ولا ميراث بينهما يعني ميراث الزوجية سواء كانت في العدة  
أو بعد أو لوجود الرعي منها بطلاق أو هذا إذا كانت المرأة مريضة فلو اختلفت من زوجه  
وفي صحيحه والزرع مريض فالنكاح جائز ما سئمت قبل أو أكثر ولا يرث بينهما سواء كانت قبل  
انقضاء العدة أو بعد أو لو ضلها اجنبي من الزرع بالرضع عنه الزرع وكان ذلك من راجعي  
في مرض موت راجعي فالنكاح جائز والطلاق واقع ويغير بدل النكاح من ثلث المال من ثلث  
مال راجعي فان كان الزرع مريضا من رجع لاجنبي باطلا فلا ميراث لزوجات الزرع من  
مرضه ذلك وهي العدة لأنها لم ترض بهذا الطلاق ويغير الزرع فأزادها إلى محبط  
ولو أطلق الرجل امرأة طلاقا رجعيًا ثم مات وهي العدة وثبت كان الطلاق في الصحيح أدنى من  
الموت فكذلك لو ماتت المرأة في العدة ورثها الزوج ولو كان الزرع امرأة إن ماتت في الصحيح ثم مرض  
ومات وهي العدة لم يرث ولو ماتت في المرض لزوجها لا يرث أبوها ولو ماتت في المرض لزوجها لا يرث أبوها  
ثم مات وهي العدة ورثته عندنا ولو ماتت بعد انقضاء العدة لم يرث وقال ذلك وابن أبي بدي  
كان لما الميراث ولو أصل الزرع من الزوج إذا باشر المرأة بعد ما تعلق حق آخرها به ورثه آخره ولما يتعلق  
أحق إذا أصابها كان الغالب من حاله الملاك لمرض أو غيره لا بأصل المرض بل أن سادتي ميراث لم يرض  
وليس كل من يغنيها الملاك لا بد من حد فباطل قالوا الميراث كان المرض قبل انقضاء المرض حتى

مجلس اول

1912

و از اهل علم و ادب و ذکاوت که انکار  
و انزاد و عداوت که در میان آنها  
نماند و سخن در میان آنها



ما صاحب فراش وعجز عن القيام بمصاحبه الحارصه ويترك كل يوم مرضه يتعلق حتى لا يفلح لان  
 من حاله المداك فاذا اطلق امراته في هذه الحاله يكون قاطن كات المرأة مريضه قال بعض لكانت  
 لا تتدبر لشئ قايه ولا تذهب الى الحج من غير معين كانت صاحب فراش وتغير جانبها الحج  
 عن المصاحبه الداخليه في جانب الحارصه اما الذي يذهب ويجي في جوارح ويحم كل فهو كالصحيح وكذلك  
 صاحب المنعده المنعده الذي لا يزداد مرضه فهو كالصحيح وكذلك صاحب الحج والوجه الذي  
 لم يجعله صاحب فراش فهو كالصحيح في قايه قاضي خان وذكره او ابل هذا الفصل ايضا  
 من قايه المسلول اذا اطلق امراته وقد طال ولم يفضله كان بمنزله الصحيح واما المنعده والمنعده  
 قال الكتاب ان لم يكن قد بدا هو بمنزله المريض ولزكان قد بدا هو بمنزله الصحيح لان هذه  
 علامه من مريضه وليست نفاذ وذكره العدة كذلك وقال اذا تغير حاله في بعض  
 النكاح وتكلم الشئ وحجمه فقال فيه قايه ان كان يزداد مرضه بالذواب فهو بمنزله  
 الصحيح فهو بمنزله الصحيح في بعض المنعده ويتركه او يتركه من بعد ذلك سنة فهو كالصحيح  
 ولزكان قبل سنة فهو كالصحيح وقوي ابو نصر العزاني عن اصحابه انه ينظر لكان يصل  
 قايه ان يكون كالصحيح في لكان يصل مضطجعا فهو كالصحيح وتكلموا ايضا في الرجل اذا اخرج عن انبساط  
 طابع البيت وهو يتدبر على القيام بمصاحبه داخل البيت قال شئ به اذا قد روي القيام بمصاحبه  
 وحوايج سواء كان في البيت او خارج فهو بمنزله الصحيح قال شئ به ان روي القيام بمصاحبه  
 طابع البيت بعجز مريضه وقد ذكر هذه الحاله في قايه قاضي خان في كتابه وصاحب الحج مع العجز  
 المنعده والمنعده والمسلول اذا اطلق ذلك وصاحب الحج لا يفت منه الموت فمريضه من جميع المسلول  
 في بعض الحواشي بخط مؤلف هذه المسئلة لم يترك الكتاب حد السطاول وبعض قد روي ان بعض  
 لم يتركه واذا ذلك في غير الوف والفاة لكان في الوف والفاة بعد نظاوه وهو منطاول والفاة  
 فلتك وذكر ابو العباس الصفاني في احكامه لاصحابه قد روي ان بعض قد روي ان بعض قد روي  
 المنعده او المنعده اذا ذهب في اول اصحابه ثم مات في ايام قليلة يكون التبريد انك لان العلة  
 لم تفر عاده وذكر قاضي خان في الحج الصغير صاحب السلول والدف قبل بعينه صاحب فراش  
 لا يكون حكم المريض لان كان في كل ما يحد من قبل مرضه فادام يحج في حوايج ثبته لا يحد  
 مريضه عند الناس في قايه قاضي خان في بعض المسئلة في امرأة يفرها الطلق قال في قوله  
 المريض لانه اسرف على المداك لانه قد باعده الوجه ثم يسكن ذلك وباعه رولك الوجه البعير

في رجل مريض لا يستطيع القيام بمصاحبه الحارصه ويترك كل يوم مرضه يتعلق حتى لا يفلح لان من حاله المداك فاذا اطلق امراته في هذه الحاله يكون قاطن كات المرأة مريضه قال بعض لكانت لا تتدبر لشئ قايه ولا تذهب الى الحج من غير معين كانت صاحب فراش وتغير جانبها الحج عن المصاحبه الداخليه في جانب الحارصه اما الذي يذهب ويجي في جوارح ويحم كل فهو كالصحيح وكذلك صاحب المنعده المنعده الذي لا يزداد مرضه فهو كالصحيح وكذلك صاحب الحج والوجه الذي لم يجعله صاحب فراش فهو كالصحيح في قايه قاضي خان وذكره او ابل هذا الفصل ايضا من قايه المسلول اذا اطلق امراته وقد طال ولم يفضله كان بمنزله الصحيح واما المنعده والمنعده قال الكتاب ان لم يكن قد بدا هو بمنزله المريض ولزكان قد بدا هو بمنزله الصحيح لان هذه علامه من مريضه وليست نفاذ وذكره العدة كذلك وقال اذا تغير حاله في بعض النكاح وتكلم الشئ وحجمه فقال فيه قايه ان كان يزداد مرضه بالذواب فهو بمنزله الصحيح فهو بمنزله الصحيح في بعض المنعده ويتركه او يتركه من بعد ذلك سنة فهو كالصحيح ولزكان قبل سنة فهو كالصحيح وقوي ابو نصر العزاني عن اصحابه انه ينظر لكان يصل قايه ان يكون كالصحيح في لكان يصل مضطجعا فهو كالصحيح وتكلموا ايضا في الرجل اذا اخرج عن انبساط طابع البيت وهو يتدبر على القيام بمصاحبه داخل البيت قال شئ به اذا قد روي القيام بمصاحبه وحوايج سواء كان في البيت او خارج فهو بمنزله الصحيح قال شئ به ان روي القيام بمصاحبه طابع البيت بعجز مريضه وقد ذكر هذه الحاله في قايه قاضي خان في كتابه وصاحب الحج مع العجز المنعده والمنعده والمسلول اذا اطلق ذلك وصاحب الحج لا يفت منه الموت فمريضه من جميع المسلول في بعض الحواشي بخط مؤلف هذه المسئلة لم يترك الكتاب حد السطاول وبعض قد روي ان بعض قد روي ان بعض قد روي ان بعض لم يتركه واذا ذلك في غير الوف والفاة لكان في الوف والفاة بعد نظاوه وهو منطاول والفاة فلتك وذكر ابو العباس الصفاني في احكامه لاصحابه قد روي ان بعض قد روي ان بعض قد روي المنعده او المنعده اذا ذهب في اول اصحابه ثم مات في ايام قليلة يكون التبريد انك لان العلة لم تفر عاده وذكر قاضي خان في الحج الصغير صاحب السلول والدف قبل بعينه صاحب فراش لا يكون حكم المريض لان كان في كل ما يحد من قبل مرضه فادام يحج في حوايج ثبته لا يحد مريضه عند الناس في قايه قاضي خان في بعض المسئلة في امرأة يفرها الطلق قال في قوله المريض لانه اسرف على المداك لانه قد باعده الوجه ثم يسكن ذلك وباعه رولك الوجه البعير

البرقاع

البقيات كما لم يفضله بمنزله مرضه بعقبه برة واما نصير مريضه اذا اخذ بالوجه الذي يكن آخره انفسا  
 الولد عنها وسلامتها به وموتها لان المعبر من الموت وهو ما يملك الموت وقال صاحب الجرحه وذكره  
 في اصله بل نزل على لشرط خوف المداك على طريق الغلبة لا يكونه صاحب فراش في قوله قال اذا  
 اخرج الرجل للنفسه او للرجل فهو بمنزله المريض وكذا اذا رز وخج عن الصف ولو كان بمحضه او محبوس  
 في جوارحه من اوقات في صف الفشل فهو بمنزله الصحيح والمرأة في حاله الطلق في حكم المريض ولزكان  
 يكن صاحب فراش واذا نزل في مسعى او ركب سفينة فهو كالصحيح واذا اخذ السبع فهو او انكرت  
 السفينة وبني على لوح واحد فهو كالصحيح ولو طلق بعد اصرار السفينة قبل انك لا يكون في اذ قاضي خان  
 هكذا او ذكر قاضي طبرستان صاحب الاموال ونلاحظت وجبت الغرف فهو بمنزله المريض قال صاحب  
 الجرحه في الحج الصغير ايضا ما يدل على الشرط خوف المداك على طريق الغلبة فانه قال في المسلول  
 والمنعده ما دام يزداد ما به فهو بمنزله المريض ولزكان يزداد وهو بمنزله الصحيح وكذا في الدقوف  
 على هذا او اخذ بعض الشئ به كان بني الصدر الكبير من الدين والصدرا الشهد عام الدين في  
 الشئ من قال اذا اخرج للرجل فهو بمنزله المريض واذا اخرج للنفسه فهو في حكم الصحيح وفي المتن في  
 في حقيقه بعد له ان المبارز طلاقه كطلاق الصحيح وهذا خلاف ما ذكرنا في ما قبل اصله قال الشافعي  
 الامام طبرستان وقد شكك بعض المشافعيين وقالوا اذا كان يجب بمخاطبته خطرت من غير استعين  
 باحد فهو في حكم الصحيح في الفقرات وهذا ضعيف فالمرضى جدا بعجزه هذا النذر اذا انكسر وكان المعبر  
 ما دلنا في كل موضع صادر في حكم المريض وطلتها ومات وهي العدة ورثت هذه الجملة او جملة اخرى  
 هكذا اذ كان الحج الصغير وهذا قال في اصل المريض الذي صاحب فراش اذا اطلق امراته ثلاثا ثم  
 قبل ان تترك طعن عبي امان فقال لا ميراث لالان من الموت ما يكون سببا للموت ولم يوجد  
 ولكن نقول قد اتصل الموت بمرضه حين لم يصح حتى مات وقد يكون الموت سبب فلا يثبت بهذا ان  
 مرضه لم يكن من الموت ولزكان لم يكن ثابتا في ماله اذ كان قاضي طبرستان كان صاحب فراش فطلق ثم  
 صح ثم مرض ومات وهي العدة لا يكون فاما ولو وكل الرجل رجلا في حجة بطلاق امراته تلك مرضه ولم  
 يستطع عزله حتى طلقها تلك في مرضه لم توف ولو قد عزلته ورثته والمسئلة في المتن في ذكر في  
 الجرحه ولو طلقها تلك وهو مريض وما لا يثبت بها ثم صاها بنوار بنان لم يثبت احد مما ديفت  
 ففتى او كانت المرأة ثمانية فاسلت لم ترضه وتوارثت عده ثم اسلت لم ترضه وتوارثت عده  
 لم ترضه او كانت طالق فلم يفعل حتى مات ورثته لكان دخل في الوفاة هي ورثته وتو قال

لا

قال



اذا مرضت فانت طالق ثلثا ثم مرضت فانت منه ورثة وكان ابو القاسم الصغير يقول ينبغي ان لا يترث  
 اذا ارادت المرأة وهي مريضة ثم ماتت في العدة فكل زوج الميراث وان اردت وهي مريضة لم يرثها واذا  
 الرجع ورثت ما دامت في العدة ولو لم يكن الرجوع صحيحا واذا آل منها وهو صحيح ثم ماتت بما لا وهو مريض  
 لم يرث واذا كان لا يملك في الموضع رثت لبا سبب الطلاق وتوفاها لامرته في مرضه فذلك  
 طلقك ثلثا في صحي او قال كما معتم ام امراني او ابنته امراني او قال تزوجتها بغير مهر او كان  
 بيننا وضاح قبل الشك او قال تزوجتها في العدة وانكرت المرأة ذلك بانت منه ولما الميراث فان  
 صدقة فلا ميراث لها ذكر في الصغير وذكر في ابنته في فصل العدة اذ قيل لامرأة طلقك في  
 صحي وانقضت عدتك فصدقة كان للمهر تنقذ في اى باب طلاق الميراث من اصل  
 واذا مات الرجل فماتت فد كان طلق ثلثا في مرض مئة وانما في العدة ولما الميراث وفات الورثة  
 طلقك في صحي ولا ميراث لك قالوا قولك وتوفاها موأبينة ووفتوا وقتا ومنهت بينة الورثة  
 ان كان صحيحا في ذلك الوقت اخذ بينة الورثة بخلاف ما لو قالت امراته وهي مسلمة بعد موت  
 وفاتت من قبل يهودية او نصرانية اسلمت قبل مئة وقالت الورثة بعد مئة قالوا قول الورثة  
 واذا طلق امرأة ثلثا في مرض مئة وماتت وهي تقول لم تنقض عدتي قبل قولها مع البير ولو  
 طلقها في المدة ولم تنقض فلا ميراث لها كما لو اقرت بانقض العدة ثم انكرت لا تنقض وتقول  
 شئت ولكنها نصت بزوجه لقرني من تنقض في تلك العدة ثم قلت لم تنقض عدتي من اقول فانها لا  
 تصدق على الثاني ولا ميراث لها من ساول وجعل الله على الزوج اخرازا منها بانقض عدتها  
 ولو لم ينزق ولكنها قالت آتيت من الحيض راحة ثلثة اشهر ثم مات الزوج وجعل الميراث  
 ثم تزوجت بعد ذلك بزوجه وصارت بوله او صارت فلها الميراث من ساول وانما قال  
 اذا وقع الطلاق بين الماني مرض مئة او وقع الزرع بمعنى من قبلها فلا ميراث لها وقد مرث الملة  
 وكذا في العينة اذا ارادت نفسها في مرض مئة فلا ميراث لها وانما قال ابن الميراث مكرهه  
 لم يترث قال في اصل كالزيج كالبير بذلك فيقتل فعول ابن الميراث من القرية  
 فكانا منه بنين فيصير فرا وتوفاها في مرضها في مرضها او في حال طلاقها بودة ورث  
 الزوج منها في اى (الصغير اذا قل للمهر طلقك ثلثا في صحي وانقضت عدتك وصدقة المرأة ثم اقرها  
 بدين او ادعى لها بوضعية فلها ساول في ذلك من الميراث من الوصية في قول طائفة وقال زفر نعم  
 لما لا يرد الوصية ولما لا يكره الاقل منها عند الميراث من الزوج وفي العدة اما اذا مات بعد انقضائها فلها

طلاق

وإذا

وعلى امرأة انكأه

امراة م

لها م

في الم

جميع ما هنا نعت على في اى باب الاقرار في المرض بالدين للمرأة واذا اعلن الرجوع طلاقا لم يفعل  
 نفسه فتعطل ذلك الفعل وهو مريض فهو نكاحا كان النكاح في الحي والشرط في المرض او كان النكاح  
 والشرط في المرض يستوي لئلا يقع فعلا للرجوع عنه بد كذا حول الذي اراد لا يولد كالصالح والكلام  
 مع ساجين وما اشبههما فان حصل النكاح بفعل اجنبي وبسائر الشرط في مرض الزوج ورثت  
 وحصل النكاح في حال الصحة لا يترث كذا الكول اذا حصل النكاح بفعل الزوج كان فعلا لما  
 منه بد فانها لا تترث على كل حال وتكون فعلا لا بد لانه لا يكون النكاح في حالة المرض لا يترث  
 بالاجماع وتكون النكاح في حالة الصحة والشرط في حالة المرض فانها في قول لي حنيفة ولي يونس متهما  
 بهما وقال محمد لا يترث كذا الجوز في المحيط وفي فتاوى قاضي خان اذا وقع الرجوع في الزوج  
 في مرض الموت فعليه ثم ماتت في العدة رثت لفرقة طلاقا كالفرقة الواقعة باختياره بسبب  
 ايجد والعينة واللحان في قول لي حنيفة رجلا لا يترث في الرجوع طلاقا كالفرقة الواقعة باختيار  
 البير من الصغيرة وخيار العتق وروية المرأة وزوجها ان رجلا قال لزوجي الميراث طلقني  
 فقال انت طالق ثلثا ثم ماتت ومع العدة ورثت لانه ما حنيفة فلا يطل عنها في الميراث  
 كما لو قالت طلقني تطليقة رجعية فانها ميراث قال لامرأة اذا اعتقت فانت طالق ثلثا  
 فاعتقت مولا ثم ماتت الزوج ومع العدة كان لها الميراث وتوفاها لامرته لانه است طالق ثلثا  
 غذا وقال لامرأة انت حرة غذا وقال زوجها انت طالق ثلثا بعد عدل على الزوج بكلام الولي  
 بكني فذا وساولا رجل اعنى امه وهي تزوج ثم طلقها الزوج ثلثا في مرضه وهو يعلم بعينه  
 او لا يعلم بكني فاذا قال اليك الميراث لانه الحاية اذا اسلمت فانت طالق ثلثا فاسلمت ثم  
 الزوج كان فذا اسراة ادعت على زوجها الميراث ان طلقها ثلثا فخذ وحلوه اليك فخلت ثم صدقة  
 المرأة وماتت لم يصبها لا تصدق بغير قبل الموت كان لها الميراث ولم يصبها الى تصديق بعد  
 موتها لا يصح تصديقها وحل قال لامرأة في صحة اذا استبناها وفلان فانت طالق ثلثا في مرضها  
 الزوج ولا يجزي الطلاق ما ادعت الزوج ثم اجنبي ثم مات لا يترث وانما سراجي في الرجوع  
 ورثت واذا كانت المطلقة في المرض مستحاضة وكان حنيفة مختلف في الميراث بحد ساول لان الملة  
 لا يترث بالشرط وان كان حنيفة معان فانقطع الدم عنها وكان لها ما اقل من عشرة فان مات  
 قبل ان يغسل يغسل بذهب دفن الصالح تترث وكذا في الغسل في حقها لم يغسل في حقها لم يغسل  
 صاحب المحيط في اى باب في الميراث في مرضه بوزن واطلاق واذا جاب طلاق في شدة

اقره

فعل ما دعى في الرجوع في الرجوع  
 واذا حصل النكاح

توت

الزوج م

طلق امرأته ثم قلت تزوجها لا تترث  
 او بيا بالولي ثم الزوج فادخلت الملة  
 وانما لا يترث المرأة ولو قال في حقها

ط

البه م

واقع م



مردی زن خود را در حال اقامت طلاق داد و دیوانه شد و در حال دیوانگی در عورت مراجع  
کرد و بگوید یا بنور صفت درست باشد یا بی جواب بی واسه اهل و احباب قاضی خان در سبب  
و سبیل امرای طلق نفی می فرمودند و خبر فاجار و مومری می فرمودند که من سات از و  
قال نعم تربد لا بکرمه امثل لطلعه بوالله لان لم ترض بعمل البطل لان قولها طلق  
بقی لم یکن مطلقا بل يتوقف على اجازته فاذا اجاز في مرضه فلكانه ان الطلاق ابتداءً فيغير  
فاذا وسئل عن اكره على ان يظن امرأة طلاقاً في مرضه من سات هل يصير فارقاً لا يصير حتى  
یرث منه لان الاكره يؤثر في الطلاق بل و في طلاق المکره ولا ريب ان له اني الكتب قال  
وقال بعض الفقهاء ينفى لغيره فارقاً لكونه مجبوراً في ذلك فانه ذكره في عمام اذا  
اكره على قتل مورثه فقتله لا يجرم من الميراث طرکان المکره و انما يجرم وان لم يوجد منه القتل قال  
صاحب المحیط بعد ذلك لا يصير فارقاً في وجوبه مثله في الفرائض بل على انه لا يصير فارقاً  
في نوازل صاحب المحیط اذا امكن عند المحن او معتوقها من طرکان لا يجرم ولا يجرى بغيره  
يجوز اذا اعتقه في حال اقامته و ان يرضى من الموت لا يجرى ولا يجرى من وجوبه و ان يرضى  
يجوز انی من امرأه و مومری لا بقه على احيى كان فيه بالليل من عدنا بان بنور نبش اليه  
فان قال بطل نه ثم برأ في لاربعة بطل ذلك التي لا بکرمه في لاربعة و هذا اذا كان لا يلا  
مطلقاً مطلقاً فاذا كان معلقاً بالشرط فانه يغير المرض حتى جواز الی بالليل و عدمه  
وقت وجوب الشرط لا وقت وجوده و لا يلا حتى قال المهرله و هو صحيح لغيره و من نوا  
لا افریک فلم يترفع حتى مرض مرضاً لا يستطيع احيى و ما ثم يترفع و هو مريض ففارق اليه  
بل نه كان فيته صحیحاً و العشر في اقرار الفی بالليل هو العجز ايجبی و در العجز  
ايجبی و قد العجز ايجبی فقال لریکن الزیج مريضاً لا يستطيع احيى اذا كانت مريضه  
او صغیر لا يستطيع احيى او كانت غایبه حقه لا یتردد على فطهر في مدة لا يلا فذا  
ذكره احيى و العجز ايجبی لریکن احد ما حقه و لو كان محبوساً لم یلحق بالعجز ايجبی  
سواء و ان احيى و نقل رواية التدری بلحق بالعجز ايجبی حتى یعبر فيه الفی بالليل ثم لما یعبر  
الفی بالليل في حق المريض حال قيام الزوجه بعد البتونه حتى لا المرضی اذا الی امرأه  
ومضاه یعبر و لم یبق الی حتى بات منه بتطليعه ثم قال اليه بطل نه بعد ذلك لا یبطل ما یلا  
حتى لو تزوجها و مومری عا لاربعة اربعه اسهر و لم یبق الی بات بتطليعه لفری ففان الفی احيى

الاشهر

نکاح

نکاح بغير حال قيام الزوجه بغير بعد البتونه حتى لا الصحيح اذا الی امرأه ومضاه اربعه  
اسهر و بات منه بتطليعه ثم جاعه بعد ذلك لا یبطل الا بکرمه حتى لو تزوجها بعد ذلك ومضاه اربعه  
اسهر لفری من غیره لا یصح علیه طلاق الفی و المرضی بالليل ولا یعبر الفی بالليل  
و مومری ثم مرضت امرأه قبل ان یبرأ هو ثم یرث و یغنی مريضه بالليل انقضت المدة فان  
قیته باحيى عندا وعند مريضه بالليل انقضت سبب الرخصه لان كلا المرضی یؤ  
جواز الفی بالليل و اختلاف اسباب الرخصه مع الاحتیاب بالرخصه لا بدی على الثابت و  
نفسه لا بدی كان لم یکن کلک ثم اذا یتیم لعدم الامم مرضی من غیره یصح له الیتیم بانقضاء كذا لك هه  
مرض المرأة یصح الفی بالليل مطلقاً بل لا بدی حکم على مرضی الزوج ثم قام هذا في مختلف الفی  
لج عام في طلاق باب زفره الله تعالى و المریض المولی اذا جامع امرأه فيما دون الزوج لا یکن  
منه فب و لفری فی الحقیق بل یؤثر و یبطل طلق امرأه في المرض فان تزوج بعد انقضاء  
العدة كان المکمل منک الیتیم لوارث الزوج لانها صارت اجنبیه بانقضاء العدة و لم یکن  
ید طرقات قبل انقضاء العدة كان المکمل للمریض عند لی حقیقه و ان ترث فلم یکن اجنبیه  
فكان هذه البتونه حال الوفاة قبل الطلاق و من یجبل العیون منه اذا مرض احد ما مرضاً لا  
یستطیع احيى مع من مجرداً لا یجیب السهر و ما دون السهر بحسب السنة و هو اصح ما  
فیله هذه المسئلة البتونه و المتوفی فیها زفری یلزم بها الاکراه و هو اجنبی عن الطی و الخجل  
والدهن و من الطی و انما یلزم بها اجنبی عن هذه المسئلة حاله راخیا راما حاله لا اضطرار  
بن استنکد راسه او عینه و صبت علیه المهر فی حق و جفا یلزم لولم یبطل فلا یس به  
اذا كان الغالب هو المولی كما  
معلوم من مدکان مرابند مهلت یبغی لمرأه ان یعتنق فی فناء و ی قاضی خان المرضی اذا قال  
لریکن مریض فانت فقبل العبد لا یعتنق و لو قال لریکن فی مرضی یعتنق فی نوا صاحب المحیط  
رصل زفره بعد ثم ذهب فعلا فالسیر عا حاله و الفرف لریکن یصل سخی التعلیق والتعلیق  
لا یبطل بانحسار و لیه الیطل الرجوع و لا لذلك الوصیه و لیه اجاز تدبیر المکره و لا یجرى وصیه فی فناء و ی  
قاضی ظفر و یقی انی اقر لایه فی مرضه بالليل و لم یس له وارث سواء ثم مات ولم یبع ما لا کما  
ملوکه هو لایه لایه و یقی المملوک مثل الدین قال محمد له یعتنق المملوک لان کافر ارضه و یقی  
ولو کان کافر انی العی لا یعتنق لانه لم یکن المملوک لاحاطه الدین بالمرکة و یقی ان من الوارث لریکن یبع

الزوج

او انقضت لاجل المصلحة فلا بأس به  
و ان لا یقتضيه الزیج و قد كان الفی و لا یکن  
وان كان ذلک یمنع من الوصیه بخلاف اذا مرضی  
بقیه فان لم یکن ثم مات حقیقاً یبطل الوصیه



اذا كان سؤلوا

ظہیر الدین ص

عبد

الحرفان

النفقات التي لا تخمل النسخ بعد انقضاء بنوف ونبطرة وصالها الصوفي **بشر** قد صاحب طوبه  
 من **ابن** اذا قال لوارثه اعتق عبد لرسالة الله تعالى بعد موتي صح الامر ولم يعم الاستثناء لان ذكر  
 الاستثناء في الاول امر باطلاق وقال القاضي المنبئ لا استيجاب بعد الله وكذا اهداني كل امر  
 نحو قوله مع غيبه لرسالة الله او قال طلق امرائي لرسالة الله قال لا يعم الاستثناء لانه استثناء بوقيل  
 فلا يخلو على خلاف قوله امرئ يترك لرسالة الله حيث يعم لانه فليكن انه يعزل انما يملك قال  
 صاحب المحيط وفي العدة وفي الشئ الى لرسالة الله يعزل الاول امر ووقال غيب عندك امر  
 لرسالة الله تعالى فعل الاستثناء حتى لا يعم الاثر بالعبث وقبله بطلان خبري بوسن  
 ومحمد ربه الله وفي بعض اصول الفقه الاستثناء هل يعزل الاول امر بنية خلاق قال بعضهم يعزل  
 وقال بعضهم لا يعزل الله اعلم **كتاب** **الوقف** عمر بن بكر بن قال  
 لرسالة من مرضي هذا فقد وقف ارضي ثم بامر مرضه لرسالة الله ولذا لرسالة الله لانه علفه  
 باعطية قال الفقيه ابو الليث رحمه الله لو قال اذ مات جفوت ارضي هذا وفقا لا يجوز كالا  
 قال لرسالة دخلت الله ارض فقد جفوت ارضي وفقا لا يجوز ولو قال كرسالة دخلت الله ارض فقد جفوت  
 ارضي وفقا جازي وقف النوازل ذكر في وقف الصغيب بن علي بن ابي وقف لرسالة جازي وفي وقف  
 العدة لو قال مع مرضه جفوت كرسالة وقف او قال جفوت غلامي وقف في الكرم ثم بامر لرسالة  
 وقف كرسالة بامر من التملك وفي وقف النوازل قال ابو بكر بن قال مع مرضه ارضي ارضي  
 وارثي هذه بعد موتي اذا كانت النوازل ابنة محتاجة وان وقف صبيغ على الفرس لرسالة  
 في العدة جازي الفرس اليه والى اولاده المحتاجين ولرسالة وقف في المرض لا يجوز الفرس اليه ويصرف الاولاد  
 في آخر وقف النوازل ذكر القاضي خان قال النبي الامام ابو بكر بن الفضل الوقف على الله واجب  
 اما ان يكون العدة ارضي او وقف بعد الموت قال كان في صحنه فالتبصير واذا كان يكون  
 لصحة لانه وصية لانه يعتبر من الثلث ما كان في طاعة المرض في حكم الوقف العدة ولكن لا يعتبر  
 من الثلث كالبقية في المرض يعتبر من الثلث وبشرط ان يكون ما يشرط في البقية من التبصير واذا كان  
 لرسالة الوقف في المرض وذكر الطحاوي لرسالة الوقف المستند في المرض كالمصنف الى ما بعد الموت  
 لان تصرف المريض من الميت في حكمه بطلان المضاف الى ما بعد الموت حتى يعتبر من الثلث وذكر  
 نحو رواية البرقي الصحيح لرسالة وقف المريض من الموت بطلان المضاف في الامه حتى لا ينعكس  
 في قول من جفوت ربه الله ولا ينعكس في المذموم كالعامة كالرسالة بطلان حياته وبعد وفاته في جفوت يكون لرسالة

نورم

اوله كن بصيركم مدد فدا بشو ان كان خدا  
لا انظر في تعب و فدا بوقت لكم م  
كل شهر بخته در ايم غدا و فدا الهيا كن  
و من الدار بصير فدا كنند و فدا دري م  
د  
كاله و ما كان بعد الموت انبض  
والا فدا ريس خبر طهونه م



منا

صدقه نیم اوصی زبکیت بعبیر الحجاب  
مکالمات حق و کان ما اعطی  
مستفید

وقت ۵



بلغ تمام القيمة ولم يثبت فافسخ البيع وان لم يكن عياري يجوز اذا كانت المحاباة بقدر الثلث المربى للدين  
اذ ابيع من اجنبي جاني لا يجوز البيع ولم يثبت وقد ذكرنا دونه بعدد فانه يثبت له قضاء ديون  
وجاني فيه قدر ما ينفق من الثمن فيه صح بيعه قال في اجماع وهذا من عجيب ابطال المال لا يملك  
المحابة ومن قام مقامه يملك ولو كان هذا مع الوارث لا يجوز بيعه عند لي حصة اصلا لا يرضى الورثة  
ولم يكن يملك القيمة وعندهما يجوز ان اذا كان في عين المحابة بغير بيع الفسخ وان اقام قلت المحابة  
او ذرت وكذا ارضي البت اذ ابيع من الوارث لم يعمل هذا الخلاف وكذلك الوارث الصحيح اذ ابيع من  
موت المربى لم يعمل هذا الخلاف عند لي حصة ولا يجوز له ان يبيع المثل القيمة وعندهما يجوز ان  
الدين في ثلثي فاني ظن في فتاوي رشيد الدين رحمه الله مشاهير بوجوب جميع المال  
لكن في طائفة من اجنبي اهل الوارث اذ ابيع من الوارث لا يبيع في بعض الفتاوي ذكره الزبادات  
لنفس البيع من الوارث لا يبيع من غير اجازة باقي الورثة وكذا المحابة مع الوارث لا يبيع الا باجارة  
باقي الورثة وذكر شيخ الاسلام في باب من اراد المربى على سبيل سلفة ولا يري للمربى  
لو اشترى شيئا من وارثه بمعاينة الشهود واعطاه المخرج اذ لم يكن فيه محابة كما لو اشترى  
من اجنبي وقال الوارث مخالف اجنبي في اقراره فاسما بنت معاينة فالوارث وما اجني حوله ولم  
ذكر خلافا في هذا بل على جوارش الوارث من الوارث عند الكل وذكر في بيع الصفوف للمحابة مع  
الوارث لا يجوز اجازة الورثة او لم يجوزوا ويبلغ تمام القيمة وهذا مشكل اذا جعل على المربى  
الدين المربى اذ ابيع الفاسخ مما يبيع من اجنبي ولا مال له سواء صار حيا بمعاينة فبند المحابة  
بقدر الثلث لم يفل للشوي اما ان يبلغ الثلث لا يبيع ولا يرضى من البيع شيئا والى المربى يبيع وليس  
لغيره شيئا من البيع بخلاف الواهب حيث لا يجوز بيع الصفوف ووضاها مريض  
باع من وارثه شيئا واقر باستيفائه المخر قال ابو بكر محمد الفضل لكان القالب على الفناء ولزم  
الفناء لكان فيما من تكلف منه بسبب المرض لا يجوز بيعه عند لي حصة ذكره فاني خان  
به وصاحب فتاوى المربى يملك ايجال من الوارث من موصى له لا يذوقه انما باب مزارعة المربى  
مزارعة اصيل اشترى عبد في حقه بغير فسخ له بائنا دونه ايامه جاز او سكنت في حقه ابدية  
فالمحابة من الثلث وصاحب الصغير كما  
القبلي ابو مريق دار به دون لو ابيع لا يغير من الثلث لانه لو ابيع بالحق في لو كان يبيع المربى  
يملك بغير جميع المال الصفوف مريض استأجر اجرة او فقه لا يورث للموت له لرب ركنه ولو اشترى

هذا هو المذهب في مزارعة المربى  
في الثلث من المثل

فتد المثل ليس للموت له لرب ركنه موضع هذه المسئلة وسطه رد العيون ووسطه باب مزارعة  
المربى من مزارعة موصى له هذا الماعرف المربى انما يجوز ان يعرف فيها بعتق من عن الوفاء والورثة  
وحق الوفاء انما يتعلق بامان امواله لا بامان امواله لانما ما لا يثبت بعد الموت حتى يصير المثل  
عند ذلك لم يستند كما في الاموال فلا يظهر فيه حكم المثلين وانما الاجرة التي غلبت له وقد غلبت ما حق  
الوفاء في ركنه في خلاف ما اذا ابيع عيب من اعيان ماله بدرام او اشترى عيبا بدرام وسلم فانه  
يملك للبيع الدرهم والبيع للمثل وليس في البيع ابطال من الوفاء بل في نقل حقه من محل الى محل  
مقارن ماله الاجرة نظير مثله السكك في تزويج امرأة في مومن مائة بدرام وسلم فانه لا يملك لها  
مطلوع من اسوة للوفاء كذا ههنا وذكر في استأجر هذا الباب ان يطلان حق الورثة عن صون المال في  
الانبي المربى يملك من بيع جميع ماله بل بدرام والذناير والى ابطال صفهم عن صون المال  
كما لو كان التوكيل بالوصية من غير رعي الحكم لا يلزم عند لي حصة ولا يرضى  
خلافا لما اختلفت المذاهب على قوله بعضهم فالوارث الحكم ليس له حصة التوكيل عند وارضه ان يرضى  
غير لازم ان يرضى التوكيل من قبله او على مبرة سلفه بلزم والحد في منزلة هو المختار واختار  
الفقيه ابو المثل قوله ولم يغير في حكم الكذب قدر ارض الكذب بوجوب رد التوكيل من غير رعي الحكم  
عند لي حصة له لم يرضى في قوله بعضهم ان كان كمال الوفاء لا يرضى ان يرضى الناس بزيادة  
ضعفه بلزم توكيل وقال بعضهم فالوارث لكان لا يملك له حصة بيق وبك بركوب الدابة واكمل على  
ايرب ان من يرضى من التوكيل بغير رعي الحكم وركن لا يزداد مرضه بالركوب واكمل وهو الصحيح وكما ان  
فتاوي فاضي ظهر له انه كما لو كان المربى حصة الوفاء فقال للورثة فلا  
على كذا امر المال فافتموا له عنى فتعلوا عند لي يوسف يجره فبات وعندهما حجة استحيى تالان منذ  
الكتلة للفتاب لا يبيع لاصح في حال صحة وهذا هو قولنا ان الوارث يطالب بالدين بغير ضمان فغند  
الرضان اولى وتوافق لك لا اجنبي ثم رضي به الطالب بعد معة فلا راية فيه وقد اختلفت المذاهب  
منهم من قال يبيع كالورثة ومنهم من قال لا يبيع في خاتمة اجماع في الفتاوي ولو كذا المربى من  
وارثه ادوارته فضا باطل من كونه كاصل المربى من مرض الموت اذا ان الكتلة في المرض بعته  
من الثلث ولو اقره مرضه بان كفل من فلان في العي بغير جميع المال كذا في اجماع الصغير  
للعتا في القرباب من القصار واداره الرجل في مرضه الدم لا يملك له سلفه في ذلك  
مزي فويست بصفه في المصاب وفيه القام مات رتب كالبث مرضه ولو مثل العتار

المربى

لا يلزم

كتاب



ما شرطه من الري في العمل وعلى رب المال ومن يجره باله فالضارب نصف الري يده قبل دين الري  
لانه دفع يوم دفع المضارب ولم يكمل الرب المال فطو ولا ينسب الزرع الشرطي ولو دفع ارضا وبذر  
في مزرعة لم يزرع عنة بالنصف ولو مثل على اقل من ذلك على دين فانه لا يملك الماسرطه  
والفرق ظاهر بين المزارعة والمضاربة في هذه الصفة لانه بالشرط الزيادة مستبعدة  
ماله لان الزرع ليس بمثل ماله ولكن لا يحصل له مال ولا اجر من الزرع ينفع ماله  
لان حق الزرع والورثة لا يتعلق بالنصف ولذا لو ارضى الربى المزرعة بدين يوم اذا صح الشرطي  
المضاربة سلم النصف له وهو حق من المزرعة لانه كما حصل له مال وحق الزرع متعلق بال  
الري في مال غيره ولو لم يكن للمضارب ربحا متعلقا كان له المثل بربح الزرع لان حصة  
وجب دينه غير ان حصة الرب لا تنسب له بغيره من مال الزرع وذلك لان المضاربة فاسدة  
وجب فيها اجرة ولو دفع الصحيح المزرعة مضاربة لم يزرع مال المضارب من الزرع فعمله  
الفا واجبه حصة من حصة مزرعة ذلك على دين كبر فالمضارب عند الزرع لا يزرع بل هو انظر  
من اجبه مثل على لانه مستبعد ينفعه نفسه ولا اجر من ذلك موضع هذه المسألة وسطا بستر  
المضارب ويبيع مزرعة اصل المضارب اذا اقتدى برضيه انه دفع الفان مات من غير بيان  
لا ضمان على لانه لم يزرع بوصول المالك لبدء وان اقره دفع الفان وصلت اليه بوجوه من تركه  
لانه مات بمجمل لانه في مضاربة فسادى فاحي طهر ليعلم له تعالى

كما ان المزارعة اذا دفع الري ارضه مزارعة على المزرعة المزارع  
ببذر على المزارع بنسبة ارضه ولرب ارض عشرة فزرعه المزارع وخرج الزرع جاز  
المزارعة وهو على ما شرط سواء كان له المثل اقل او اكثر لان الري اصطنع المعروف بالمال  
والري اذا اصطنع المعروف بالمال فانه يستهلك ارضه المنفعة لا يجلب الفان بديل الري  
لو اعار ارضه فاستعمله المزارع فزرعه فالزرع كله الرب لارض  
ولا ضمان على هذا اذا دفع المزرعة بعد ارضه فان اقام الري فخاص المزرعة  
ينبغي للمزارع ان يزرع بنسبة حصة وان يزرع الزرع بنسبة النصف المدة ومدة مزارعة  
الري بنسبة ذات مزرعة وتتم في مزارعة الري مزارعة لاصل وفي هذه الايام يزرع  
الري ايضا في ارضه الى ذلك فليطلب هناك كما هو المصلحة اذا ذهب الري شيئا  
لا يخرج من الثلث برد الوهب له ما زاد على الثلث من غير خيار حتى البيع غير المثل وقد ذهب الري

حصوله  
في مزارعة

بابه

في مزارعة

ولم يملك حتى يبطل الوهب او يبيع من الزيادة وفي اقل الزيادة الموقوف اذا ذهب  
ولا مال له غير من مات وقد باع الوهب له لا ينقص تصرف الوهب له بل يفرق بينه على العبد  
لو رزق من رقيق وهب من رجل سلمه اليه مات ولا مال له غير هذه المدة ولم يجز له  
ونقصت المصلحة في الثلث لم يبطل الوهب في الدار بعده المسألة بين استخفاف الورثة وبين  
ملكهم في مقتضى حال الموت لا يستدل اهل الارض ولو استدل بين الوهب وجبت  
وتلك الدار ملك الورثة وصار الري من اهل تلك الدار متعاد ذلك لا يجزى لغيره من الري  
دارا وهو شفعه ولما شفع لغيره لم يملك المثل من الري من ان يزرع من الري  
راواخذ نصف المزارعة لربان شفع بطلت المصلحة لانه لم يزرع من الري من ان يزرع من الري  
بحق سابق فخره في الري وقد روي عن موسى بن جابر روى صاحب كتاب كبر والمصلحة في كتابه  
سريع وهب جارية رجل سلمه اليه فوطى الوهب له الجارية ثم مات الوهب ولا مال له فبطلت  
ولم ير الورثة اليه حتى نقصت المصلحة كان على الوهب ثلثا مائة اجارية وهذا يوجب له الري  
يستند ولا ينقص حال الموت قال القاضي كرام طبر الدين رحمه الله اذكر ان روي جواب  
هذه المسألة لو كان ما ذكره حتى يبطل المصلحة في الثلث لانه لا اصل له ولا اتحاد  
بمع لانه يخالف كتب اصحابنا وفي سائر كتبهم الري من الورثة وملكهم لا يستدل بغيره فان العقد  
لا يذكرون في هذه فتاواه وذكر السيد امامنا صاحب كتاب في هذه الجمع في الفتاوى من  
ومب جارية رجل فوطى بها ثم مات الري فبطلت المصلحة اذا وطى الجارية قبل التفرقة عنها  
حتى هلكت عند طاعن في المصلحة قال الفقيه ابو الليث وكان الفقيه ابو جعفر يقول في  
العقود ما خلا لانا مضمون على بالية وذكره شرح ابي مع الصيغة كتاب البية اذا رجع في نصف  
لوهب جارية سواء كان الرجوع بغيره او بغيره فانه شمس لانه لا يخرج من الري  
ولم يزرع الرجوع في البية بغيره فانه الرجوع ليس بامتناع او كان بغيره لانه  
هبة اذ كان فيما شرطه في القسمة وانه لا يجزى قال رحمه الله في هذه المسألة انما هو من  
الرجوع لو كان فسخ البية من اصل وجب لرب البية في البان لان على هذا التقدير بغيره  
وهب نصف المزارعة من مزارعة وتطير على الشفعة التي ذكرنا اننا فانه ذكرنا تلك  
المسألة في الزيادة لرب الري اذا اخذ نصفها بالشفعة بطلت البية في النصف الباقى من الري  
الشفعة عند ذللك انما يبيع قبل ثبوت الثلث للمثري بنسبة الشفعة من الري والزيادة

جوابه

في مزارعة

في مزارعة

ط



نحوه

من ذلك لم يهتبه الشاع فيما يقسم فيبطل البنية وفي المتن جل وهب عبد الرزق ثم رجع فيها بغير  
 حلم جنة الرزق قال بحسنه النثر وكور جمع فيها بفضاء جاز ولا في لورنه الوهب له وهذا الان  
 الرزق في البنية على رواية الجاهل مع نسخ عند محمد سواد كان بفضاء او بغير فضاء وكذا في رواية كراصل  
 في رواية لي حفص بن رواحة لم يمسح اذا كان بفضاء ولا كان بفضاء فهو عند جندب وعكر  
 قول لي يوسف هو في كل حال وما ذكر من الجواب في هذه المسئلة في كل وجه وانه يوافق  
 رواية حفص بن محمد انه وذكر فاضي طبرستان في رواية ايضا مرسى وهب عبد الرزق وعبد  
 بن عبيط بقبته ولا قال له غير العبد فاعتبه الوهب له قبل موت الواهب جده ولو اعتقه  
 بعد موته لا يجوز ابن سملع عن علي بن يوسف رجل وهب عبد الرزق من ولا قال له غير فاضي طبرستان  
 له قبل موت الواهب وهو معتق فاعتقه فاذا مات الواهب بعد ذلك فلا حاجة على العبد  
 وفي رواية لي الليث مرسى وهب جارية لرجل فوطيها الوهب له وبيد يونس بن شبيب في رواية  
 وحسنه الوهب له العتق في الجاهل في النكاح مرسى وهب غلاما لامرأة فقنعت واعتقه  
 ثم مات الميراث فاعتق فاعتقه لان التملك في اليد ابرم ولكن انقلب صبه بعد ذلك  
 قال الصدر الشهيد وهو في واقعة وهو المختار مرسى وهب لم ير عبد الله الباقعة  
 وليس لواحد منها قال غير ثم مات الواهب ثم مات الموهوب فان العبد في ماله في لورنه  
 الواهب ويسعى في تلك البنية لورنه الوهب له مرسى وهب عبد الله ثمانية لرجل من  
 بعوضه عبد الله ثمانية وثلاثمائة ثم مات الميراث من ذلك الميراث لورنه الوهب له في لورنه  
 لم يجز واما من الواهب كان له موهوب على لورنه مرسى وهب قال الموهوب ان يذبح العوض  
 بقدر الزيادة من المجابة على التملك لم يكن ذلك مرسى وهب عبد الله ثمانية لرجل من  
 ولا مال لم ير مرسى وهب على لورنه بعوضه الصحيح عبد الله ثمانية لرجل من ماله ثم مات الميراث  
 فان الموهوب له يرد على لورنه ملك العبد وتلك لورنه مرسى وهب عبد الله ثمانية لرجل من  
 دارا له ثمانية لرجل من ماله ثم مات الميراث من ذلك الميراث لورنه الوهب له في لورنه  
 العبد تجوز او بغير حكم ثم مات الميراث من ذلك الميراث لورنه الوهب له في لورنه  
 احده ولان كانت البنية بغير شرط فلا غنى فيها وروى الوهب له ثلث لورنه لورنه مع العبد  
 ولان نقص البنية في الجاهل وكور وهب الميراث من ثمانية لرجل من ماله ثم مات الميراث  
 مرسى وهب ثم مات الميراث فان الموهوب له نقص البنية لورنه الوهب له في لورنه

في نسخة اخرى

المسألة

المسألة اذا فوجاهت البنية باب قبل الباب مالا يارب ابواب اذا اصلوا فقال الرزق وهب المرأة للمهر  
 في صحتها ورواها لابل وهب مرسى وهب قال لورنه الرزق كذا العبد مرسى وهب لابل مرسى وهب  
 قال السيد الامام ناصر الدين وفيه نظره هذه المسئلة في لورنه البنية من الجاهل في النكاح وبسند  
 صاحب المحرط مرسى وهب لابل ورواها في رواية قال لا يحسنه ولو قال لم يكن عليه حتى مات جازا لورنه  
 في النكاح ولا يحسنه في البنية ورواها في رواية قال مرسى وهب لابل مرسى وهب لابل مرسى وهب لابل  
 لان ما هو السيد لوجوده انما هو السيد لوجوده في النكاح في لورنه البنية لابل مرسى وهب لابل  
 دين وفي جليله عظام اذا قال المحرط لم يرحم في لورنه حتى لو مات ليس للورنه على فلان  
 سيد قال صاحب المحرط هذا اذا كان الجاهل اجنبيا فان كان وارثا لابل مرسى وهب لابل مرسى وهب لابل  
 لورنه في موضع لورنه بقبته وهب مرسى وهب لابل مرسى وهب لابل مرسى وهب لابل مرسى وهب لابل  
 تقوم كما جاز في مرسى وهب لابل مرسى وهب لابل مرسى وهب لابل مرسى وهب لابل مرسى وهب لابل  
 في النكاح وحسنه الميراث من الميراث في ماله لابل مرسى وهب لابل مرسى وهب لابل مرسى وهب لابل  
 الميراث لابل مرسى وهب لابل مرسى وهب لابل مرسى وهب لابل مرسى وهب لابل مرسى وهب لابل  
 لان البنية لان العتق لابل مرسى وهب لابل مرسى وهب لابل مرسى وهب لابل مرسى وهب لابل  
 فتدعي قاضي خان رجه انه في ماله مرسى وهب لابل مرسى وهب لابل مرسى وهب لابل مرسى وهب لابل  
 من مرسى وهب لابل مرسى وهب لابل مرسى وهب لابل مرسى وهب لابل مرسى وهب لابل مرسى وهب لابل  
 لم يرد ان مات فانما في ماله مرسى وهب لابل مرسى وهب لابل مرسى وهب لابل مرسى وهب لابل  
 هذا في ماله مرسى وهب لابل مرسى وهب لابل مرسى وهب لابل مرسى وهب لابل مرسى وهب لابل  
 هذه في ماله مرسى وهب لابل مرسى وهب لابل مرسى وهب لابل مرسى وهب لابل مرسى وهب لابل  
 او قال بعد از مرسى وهب لابل مرسى وهب لابل مرسى وهب لابل مرسى وهب لابل مرسى وهب لابل  
 وصية قال في الرزق اذا كانت مرسى وهب لابل مرسى وهب لابل مرسى وهب لابل مرسى وهب لابل  
 ميتة وسلمها اليها ثم تزوجها وذلك كما في مرسى وهب لابل مرسى وهب لابل مرسى وهب لابل  
 ثم تزوجها ثم مات في ماله مرسى وهب لابل مرسى وهب لابل مرسى وهب لابل مرسى وهب لابل  
 الاوقات روي عن ابن سملع عن محمد بن الليث انما في ماله مرسى وهب لابل مرسى وهب لابل  
 بقدر الكلام ثم مات في ماله مرسى وهب لابل مرسى وهب لابل مرسى وهب لابل مرسى وهب لابل  
 اراد به سند وكذا صاحب البنية اذا في ماله مرسى وهب لابل مرسى وهب لابل مرسى وهب لابل

ط







كان القول قول من يدعي ما قرأ في الرض فان اقام البينة جيتا فيدعي المقلد اولى وان لم يدر المقلد بينه  
داراد استخلاف الورثة كان له ذلك سريضا لا جيتا ثم مات الرض ووارث لا جيتا  
المقلد من دونه المربع لا يجوز ذلك ما قرأ في قول لبي يوسف لا دل على جاز في قوله لا وهو قول جاز  
اخر المربع بجدي في يده انه لفلان لا جيتا وقال مولف ان وارث المربع لم يدر فيه حق في قول لبي يوسف لا دل  
واخر المربع باطل وعمل قوله لا لا جيتا واذا قرأ الرض لانه لا جيتا يدين فافتراف باطل تعا في الشركة  
او نكاحا وقال محمد اقران لا جيتا بقدر نصيبه جاز اذا نكاحا في الشركة وانكر لا جيتا لشركة في مودعة  
في الحامض ولا جيتا في العود في امر زاده اذ الله سبحانه اولاد المقلد الشركة ومدة ما جيتا لبيد  
محمد الله هذا الفصل في جيتا لبيد في اختلف في ذلك الصحيح في نفي راء لا يجوز على قول محمد  
كا هو مدعيه هذه اجملة في قتال في قاضي ظلم الشركة اقران في لوارث او لغير وارث ثم يراعي  
دين وجب باقراره في حصة فالذي اقر في الرض واجب على ان الرض اذا اعتبه بركة كان له حكم المقلد  
ما قرأ في جيتا في مثل هذا الرض لو اقر المربع لوارثه يدين او ادعى بوصية ثم يراعي لوارثه بطلت الوصية  
اذا اقر المربع لارثته وهو عديم عتق ثم مات الاب جاز ما قرأ في لوارثه المولى دون العبد خلاف ما اذا ادعى  
لارثته وهو عديم عتق ثم مات الاب فانه يطل الوصية لانه جيتا في لوارثه لا جيتا له ابن ثم مات  
سابقين فوارثه لارثته لارثته لا يبرئ بالقرابة في كونه موجودا يوم ما قرأ في هذه اختلاف ما اذا  
اقر لارثته اجنبيه في مرضه ثم تزوجها ثم مات جيتا يطل الوصية لانه تنفذ عند الموت وعند جيتا داره  
واقر المربع لوارثه يدين على يمينه يع ذرا سبح السلام في شهره الاصل من مرضه سبح ويدين  
ايام اذ يرضى بوجده يوم فاق لارثته يدين فان فعل ذلك في مرضه بعد جاز ما صنع ولا يفعله  
مرض الزم الفرائض وانما جيتا في التوازن ولا جيتا في شهره الاصل من مرضه سبح اقران  
المريض لوارثه لانه اعني كون المقلد وارثا او غير وارث يوم ما قرأ في لوارثه المقلد سبح في المقلد  
فانما دفت اقران وقد دوت المقلد وارثا لغير يوم ما قرأ في بان كان سبب الودان في المقلد والمقلد فابا  
دفت مرفار وقد دوت المقلد بالسبب التبع بينهما وقت ما قرأ في لوارثه المقلد فلاب  
اذا كان المربع مريضا ولم يبرئ في السبب التبع وقت ما قرأ في لوارثه المقلد فلاب  
لن الرض اذا اقر في مرضه بالبنوة الثانية يوم ما قرأ في بان مات قبل موت اقران قبل موت المقلد يع  
لا اقران ذكره الباب الرابع من اقرار ابي اقرار المربع للوارث لا يجوز حكاية ولا ابتداء اقرار المربع  
يجوز حكاية جميع ما رواه ابنه اقراره في اقراره بالارث لو اقر المربع لوارثه يدين لا يجوز وبوجه

اقراره

وارثه

بينهما  
المقلد

مسند

مسندة بجوز ذكره الباب الثالث من اقرار ابي اقرار المربع لوارثه المقلد يع الف درهم في مرض  
الاب ادعى حصة بمعية الشهود فلما حضر الموت اقر باسندة له صدق على ذلك لانه سكت جيتا في موت ولا  
يدين ما صنع بالودعة كانت في لوارثه اقراره باسندة له صدق على ذلك لانه سكت جيتا في موت ولا  
فمنكر ابو بكر في لوارثه في ابي ومارك في مبال اقراره باسندة له صدق على ذلك لانه سكت جيتا في موت ولا  
الموت اذا اقران استوفى الدين من غيره فان كان الدين وحسب له على ما جيتا في حال العي فافتراف جاز  
باسندة له ولا جيتا في مودعة مودعة او وجب الدين الذي اقر باسندة له يدين هو مال كونه او جيتا لا  
عالمين كيد الصلح عن مودعة المودعة ولا جيتا في الذي اقر باسندة له جيتا في مرضه قبله دين  
موقوف او دين وجب في مرضه بمعية الشهود لكان الذي اقر باسندة له يدين هو مال كونه او جيتا لا  
لا يبرأ اقراره باسندة له ولا جيتا في مودعة مودعة او وجب الدين الذي اقر باسندة له يدين هو مال كونه او جيتا لا  
جاز ولا جيتا في مودعة مودعة او وجب الدين الذي اقر باسندة له يدين هو مال كونه او جيتا لا  
قد رضى المربع بغير مرضه استوفاه ثم مات فانه يصدق ولا جيتا في حاله الرض لافترافه مودعة ثم مات  
وليس حال غيره ويدين وجب في مرضه الموت واقر باسندة له في هذا المرض فان لم يكن عليه دين يصدق  
ولا جيتا في مودعة مودعة او وجب الدين الذي اقر باسندة له يدين هو مال كونه او جيتا لا  
فجيتا في مودعة مودعة او وجب الدين الذي اقر باسندة له يدين هو مال كونه او جيتا لا  
على اقراره يدين يدين يدين في الودعة كانت دافعة القتل في اقراره فتدعي العتابة بديل على الجواب  
فانه قال لو اقر المربع بغير مرضه لوارثه باسندة له لم يصدق لانه اقراره بالدين للوارث كالز  
يدعي المقلد لانه يدين في شركته فان قال قبيض المقلد سكتك لم يفر المستحب واذا اذني لم يفر  
ولا جيتا في مودعة مودعة او وجب الدين الذي اقر باسندة له يدين هو مال كونه او جيتا لا  
الشهيد في رواية ابي اقراره باسندة له يدين هو مال كونه او جيتا لا  
او خطا ياد مودعة ما اسندة ذلك فافتراف باسندة له صدق على البراءة ولم يصدق في لوارثه جيتا  
او في مودعة مودعة او وجب الدين الذي اقر باسندة له يدين هو مال كونه او جيتا لا  
لم يصدق على استيفاءه فان كان الغصب العتق ثم مات العبد او اقر في مرضه ففعل على يمينه فافتراف باسندة له  
صدق لم يطله العبد لكان ولا جيتا في النكاح بالبنوة في العي صدق باسندة له باطل العبد اول يظهر فهو عتق  
واذا باع في مرضه شيئا باكر من قيمته اقر باسندة له المثل لم يصدق وقبل المثل من لورثه او افسد  
اليه واقر في قول لبي يوسف في قول محمد يدين مودعة التبع او ينفق البسوق واقر المربع ببيع عتق جيتا

دينه  
ومات

لوه

الموت

اوه

ولا جيتا في مودعة مودعة او وجب الدين الذي اقر باسندة له يدين هو مال كونه او جيتا لا  
بقيض المثل في مودعة مودعة او وجب الدين الذي اقر باسندة له يدين هو مال كونه او جيتا لا



















اندوین بهار و کوز

بیتاں لپو چنیزاں دیاں  
 رستہ نواز ہوا جابجوسوں کا  
 قندہ

احتمل

بسم الله الرحمن الرحيم

الموت  
في دار القبر  
والسنة ثمان مائة  
والسنة ثمان مائة  
والسنة ثمان مائة

فان ارقى كـ

فمنه

مرموم

صدا



دلیل جلی

الفصل ٣

عن

بابی م

لم يسلم عنكم ظنهم وودواؤهم  
والله سبحانه وتعالى الذي  
قد كان يبرأ غيرهم فيما مضى  
واضل يا بني اذا حل التلف

[illegible]

البقرة







عامة في غير جليل  
عامة في غير جليل

في وجهه في الخاب في العيون لولم دار غير مفسوم من جليل غاب احدهم مع الحاضر  
لن يكتفي بقدر حصته فيكون الدار كلها وكذا خادم يفتي جليل غاب احدهم فلكي حذر من خدم الخادم  
حصته وفي الدابة لا يتركها الحاضر لان الناس يتفادون في الركوب فاحذر ان يفتدوا في الركوب  
فيمنظر الغائب بركوب الدابة ولا يتضرر بالسكنى ولا استخدام وفي اجابات النوازل من غير محرمات  
وجو الحاضر لن يكتفي الدار قدر نصيبه ولا يفتدوا في الركوب فاحذر ان يفتدوا في الركوب  
اجاب لن يكتفي بركوب ابن لك على يوسف عن لي حنبه وهو انه ليس له حصته من الارض  
لن يكتفي بقدر حصته وفي الدار لن يكتفي وفي نوادرهم لن يكتفي في ذلك الوجه فلو لم يكن احد  
السري في الدار المستزكة بغيبوبة صاحبها في الغائب طلب من الذي سكن به حصته ليس  
له ذلك ولن كانت الدار معدة للاستقلال يجب لن يعلم لن الدار المستزكة في حق السكنى وما  
كان من خرج ابع السكنى يجعل كالموكة لكل واحد من السريين على سبيل الحال اذ لو جعل ذلك منع  
كل واحد من الدار والقعود ووضع امره فبطلت عليهم ملكهم وانه لا يجوز اذا جعلنا  
هكذا اصار الحاضر في ملك نفسه فليفتدوا في الركوب فاحذر ان يفتدوا في الركوب  
فان يفتدوا في الركوب فاحذر ان يفتدوا في الركوب فاحذر ان يفتدوا في الركوب  
فيه وتذاقلي قول لي حنبه ليس ذلك لا يفتدوا في الركوب فاحذر ان يفتدوا في الركوب  
ذلك اذ لم يفتدوا في الركوب فاحذر ان يفتدوا في الركوب فاحذر ان يفتدوا في الركوب  
اي حنبه لن يفتدوا في الركوب فاحذر ان يفتدوا في الركوب فاحذر ان يفتدوا في الركوب  
بعض صاحب البغل كان ذلك اذ لم يفتدوا في الركوب فاحذر ان يفتدوا في الركوب  
القسمه اختلفت في حكم البغل والبغل في الركوب فاحذر ان يفتدوا في الركوب  
في حنبه في ملك البغل والبغل في الركوب فاحذر ان يفتدوا في الركوب  
التعرف في الركوب فاحذر ان يفتدوا في الركوب فاحذر ان يفتدوا في الركوب  
بالبغل وقسمهم من قال لا يفتدوا في الركوب فاحذر ان يفتدوا في الركوب  
وتذكر ان كتاب القسمه على شليل لا يفتدوا في الركوب فاحذر ان يفتدوا في الركوب  
العلو والبغل في الركوب فاحذر ان يفتدوا في الركوب فاحذر ان يفتدوا في الركوب  
الاعلان وقال المصدر الشهد انما اذا استكمل التعرف صاحب العلو هل يفتدوا في الركوب  
بالقسمه ساحة لا يفتدوا في الركوب فاحذر ان يفتدوا في الركوب فاحذر ان يفتدوا في الركوب

لم يفتدوا

في الركوب فاحذر ان يفتدوا في الركوب فاحذر ان يفتدوا في الركوب

دون

في الركوب فاحذر ان يفتدوا في الركوب فاحذر ان يفتدوا في الركوب

دبرغ بناء قال صاحب البناء انك تدعى الربح والشمس فلا ادعك لترفع بناءك لصاحب البناء يفتدوا في الركوب  
ذلك الوجه لظاهر الرواية لن صاحب البناء كان يفتدوا في الركوب فاحذر ان يفتدوا في الركوب  
ان حنه اذ اسد العوايب البناء فانه يفتدوا في الركوب فاحذر ان يفتدوا في الركوب  
كالوكان لرجل يفتدوا في الركوب فاحذر ان يفتدوا في الركوب فاحذر ان يفتدوا في الركوب  
بافتدوا في الركوب فاحذر ان يفتدوا في الركوب فاحذر ان يفتدوا في الركوب  
دوحانه است دوكر امر يكتي شنبه يك خانه وارون نبت طاقهاست بروي بام خانه فيكون  
خادنه خانه ويكر خانه حن يفتدوا في الركوب فاحذر ان يفتدوا في الركوب فاحذر ان يفتدوا في الركوب  
بشي شوهل ذلك يفتدوا في الركوب فاحذر ان يفتدوا في الركوب فاحذر ان يفتدوا في الركوب  
بيته اذا سقبت من صاحب الطاقى تفتدوا في الركوب فاحذر ان يفتدوا في الركوب فاحذر ان يفتدوا في الركوب  
وذكر الصغرى المرتبة اذ كان البيات في القيد يفتدوا في الركوب فاحذر ان يفتدوا في الركوب  
ولما كان في القيد يفتدوا في الركوب فاحذر ان يفتدوا في الركوب فاحذر ان يفتدوا في الركوب  
كيف كان يجعل افعى الوقت الذي يفتدوا في الركوب فاحذر ان يفتدوا في الركوب فاحذر ان يفتدوا في الركوب  
يحيى الى الذوق المسكن والفرد في البيت الذي يريد البناء يفتدوا في الركوب  
الصغرى والقصر احوال ماصليه وفي ملكه اصيل يفتدوا في الركوب فاحذر ان يفتدوا في الركوب  
وذكر ان لصاحب ان حنه لن يفتدوا في الركوب فاحذر ان يفتدوا في الركوب فاحذر ان يفتدوا في الركوب  
بانتقائه فلاحذر ان يفتدوا في الركوب فاحذر ان يفتدوا في الركوب فاحذر ان يفتدوا في الركوب  
فقال احفونه دارك يفتدوا في الركوب فاحذر ان يفتدوا في الركوب فاحذر ان يفتدوا في الركوب  
لم يامران في يفتدوا في الركوب فاحذر ان يفتدوا في الركوب فاحذر ان يفتدوا في الركوب  
عن في سكر غفارة واجبر لن يفتدوا في الركوب فاحذر ان يفتدوا في الركوب فاحذر ان يفتدوا في الركوب  
وفي الدخيرة حكي عن بعض من يفتدوا في الركوب فاحذر ان يفتدوا في الركوب فاحذر ان يفتدوا في الركوب  
لن يفتدوا في الركوب فاحذر ان يفتدوا في الركوب فاحذر ان يفتدوا في الركوب فاحذر ان يفتدوا في الركوب  
فاحق وقوله يفتدوا في الركوب فاحذر ان يفتدوا في الركوب فاحذر ان يفتدوا في الركوب  
سند خان ايجل وقيل كان ابو عبد الله الغيري اذا استغنى عن اراد لن يفتدوا في الركوب  
لخبره وسط الزاين فانه كان يفتدوا في الركوب فاحذر ان يفتدوا في الركوب فاحذر ان يفتدوا في الركوب  
سنة يفتدوا في الركوب فاحذر ان يفتدوا في الركوب فاحذر ان يفتدوا في الركوب فاحذر ان يفتدوا في الركوب

من ذكره

ففتل

داره

عن م

يكون م

دورانه م

قد القيد

ط

وقه حياه







مزدان ليه اسكه فانه لا يكون لاهل السكه ليرتفعوه من ذلك رضى عليه كتاب الفقه والقرن  
ان اذا فتح للبيت بابا في هذه السكه بغير طريق السكه طريقا لاهل البيت لان الدخول الى البيت يجعل  
من طريق السكه في ذلك ضرر على اهل السكه لان صاحب الدار متى باع هذا البيت يحتمل  
يدخل هذا الطريق في البيع ويرداد شريك لغرض طريق هذه السكه وفي زيادة الشراكه  
في الطريق ضرر على اصحاب الطريق اكمال في المال اكمال في المال فلان الطريق يتفق  
بكثره المانع واما في المال فلا ريبا يستتبعه مقدار ما يقابل في الطريق متى طال العهد  
اذا احتج ليه فتمت الطريق بنفسه على عدد الدروس فتعبر عن طريق البيت عن طريق الطريق  
متفق بذلك القدر على اهل السكه فاما اذا فتح للبيت بابا في دار في طريق السكه لا يغير طريق  
البيت من طريق السكه انا يدخل من دار بحكم الملك لا بحكم الطريق فلا يغير طريق الدار  
طريقا للبيت فلا يدخل في بيع البيت من بيع البيت بحقوقه فلا يرد اد الشريك في الطريق ببيع  
البيت اثنان فرق بينهما المسئلة ذكرها في كتاب الشرب ليرتفعوا في ارضها بحقوق  
وشرب لارض المستراه من جانب لغو فارد ليرتفعوا في ارض القديمة الى ارض الشراة  
ليس ذلك فلهذا ان سوف الماء اذ لا في ظاهر ملكه كالهناء يدخل داره او لا يدخل البيت  
وهو في مسلة الشرب يتأبى في ارض المستراه كما هو مستعمل ارض القديمة مستعمل  
محب الماء لانه متصل اوله بآخره وليس له استعمال محرم الماء المشترك بسوق الماء الى ارض  
شربا من غير لغو امكنها حال ما يدخل البيت من الدار غير مستعمل طريق السكه لان استعمال  
الطريق بغير رغبة وقد انقطع المرور بالدخول في الدار فيمس مسلة الدار من مسلة الشرب  
ان لو جمع الماء في ارض المستراه وهناك لا يبيع من ذلك لانه في هذه الحالة غير مستعمل للحرب  
فان كان صاحب الدار والبيت لغير البيت الشرب من رجل وترك الدار لغيره فلهذا لم  
ارد ليرتفع للبيت بابا في داره ليدخل المستاجر من طريق السكه في الدار ويدخل الدار  
في البيت المستاجر من غير ذلك ولا لغير البيت والدار من رجل واحد واد اثنان وان يبيع في  
في الدار ليدخل من طريق السكه الدار ويدخل في البيت لا يبيع من ذلك لان المستاجر في عام  
سما لا اقل الذي هو صاحب الدار والبيت ولم يبق الا طريق فيكون للدرا واحد الا ان يزيد الشريك  
وكذا كانت حيرتا يفرق في سكة غير نافذة فاقسموها فيما بينهما على طريق كل واحد منهم في نفسه  
بابا كان لم ذلك ولا لاهل السكه فرق بينهما هذا اذ كان لاهل السكه ليرتفعوا في ارضها بحقوق

من طريق السكه  
بغير طريق

حارم

الدار

واقسم

واقسم ورثته لاراضي السكه ليرتفع كل واحد منهم لارضه كوة من النهر ليس له ذلك والفرق في الارض  
تأبى في مقام الميت والميت حال حياته لو اراد ليرتفع لاهل السكه ليرتفعوا في ارضه كوة من النهر ليس له ذلك  
لان يرد ليرتفعه ياف على قدر حقه لان له قدره من ارض الشرب ويرتفع كوة لغوي ربا يرد اذ الماء  
على ما كان لان دخول الماء يتفاوت القوة فكذلك لا يكون لاهل السكه ذلك والميت حال حياته لو اراد ليرتفع  
يرتفع بابا الى السكه كان له ذلك لانه لا يغير هذا الكثر حقه لان مروء في طريق السكه من باب  
واحد ومن عشرة ابواب على النواحي في كتاب القسمة من كاصيل واد باع الرجل دارا  
بابا في سكة نافذة وقد كان باب تلك الدار في القديمة في سكة غير نافذة واراد الشريك ليرتفع  
بابا الى تلك السكه ومنعوا ليرتفع عن ذلك ينظر لاهل السكه بذلك الباب فليترتفع  
ويترتفع لانه قديم مقام البيع وكان للبيت ليرتفع ذلك الباب فكذا المستقام مقامه وترتفع اهل  
السكه ذلك الباب فالقول قولهم العجز اذ لم يكن للشرب منته واذ اطلقوا واحدا بعد واحد  
ان حلف الاول سقط كالمات لان قايده العجز انكول وتوكلوا ليس له ليرتفع ويرتفع  
لان الاول لم ينفذ لما حلف لانه لا طريق له ولا سكة اول فليترتفع لغيره ثم ولم كان تكلموا  
كان لاهل السكه ليرتفع الباب لانه لا يغير المسئلة من قايده لاهل البيت ليرتفع لاهل السكه اذا اشركي  
الرجل حجة في سكة غير نافذة واراد ليرتفع طريقا كاحجته ولغير السكه نافذة قال الغني ابو القاسم  
يرفع اهل السكه ليرتفعوا في ارضه بحقوقه ليرتفعوا في ارضه بحقوقه فان كان حرا فافا حال بينه وبين  
ذلك ولم يكن حاجت واستوفى من ذلك الباب ما يدفع العجز ويقوم مقام الحليط لم يبيع من  
ذلك لاهل السكه ليرتفعوا في ارضه بحقوقه ليرتفعوا في ارضه بحقوقه فان كان حرا فافا حال بينه وبين  
طريق نافذة فارد ليرتفعه ويجعله طريقا نافذا ليس له ذلك وتركان اتخذوا نائير  
الناس فيه وجعلوا في السكة طريقا من باب وليس له ليرتفعه وطريقا من باب ليس له  
السكه اذا ارادوا ان يبيعوا اهل السكه ليرتفعوا في ارضه بحقوقه ليرتفعوا في ارضه بحقوقه فان كان حرا فافا حال بينه وبين  
هذه السكه ليرتفعوا في ارضه بحقوقه ليرتفعوا في ارضه بحقوقه فان كان حرا فافا حال بينه وبين  
كان لم ليرتفعوا في ارضه بحقوقه ليرتفعوا في ارضه بحقوقه فان كان حرا فافا حال بينه وبين  
ليس لاهل السكه ليرتفعوا في ارضه بحقوقه ليرتفعوا في ارضه بحقوقه فان كان حرا فافا حال بينه وبين  
ليرتفعوا في ارضه بحقوقه ليرتفعوا في ارضه بحقوقه فان كان حرا فافا حال بينه وبين  
هذه السكه ليرتفعوا في ارضه بحقوقه ليرتفعوا في ارضه بحقوقه فان كان حرا فافا حال بينه وبين

ينافون

حق

ظهوره







فَارِ

شبانه

قدم

٧٢

تعا مدرم

للعارس

٦



[illegible]

۱  
 ۲  
 ۳  
 ۴  
 ۵  
 ۶  
 ۷  
 ۸  
 ۹  
 ۱۰  
 ۱۱  
 ۱۲  
 ۱۳  
 ۱۴  
 ۱۵  
 ۱۶  
 ۱۷  
 ۱۸  
 ۱۹  
 ۲۰  
 ۲۱  
 ۲۲  
 ۲۳  
 ۲۴  
 ۲۵  
 ۲۶  
 ۲۷  
 ۲۸  
 ۲۹  
 ۳۰  
 ۳۱  
 ۳۲  
 ۳۳  
 ۳۴  
 ۳۵  
 ۳۶  
 ۳۷  
 ۳۸  
 ۳۹  
 ۴۰  
 ۴۱  
 ۴۲  
 ۴۳  
 ۴۴  
 ۴۵  
 ۴۶  
 ۴۷  
 ۴۸  
 ۴۹  
 ۵۰  
 ۵۱  
 ۵۲  
 ۵۳  
 ۵۴  
 ۵۵  
 ۵۶  
 ۵۷  
 ۵۸  
 ۵۹  
 ۶۰  
 ۶۱  
 ۶۲  
 ۶۳  
 ۶۴  
 ۶۵  
 ۶۶  
 ۶۷  
 ۶۸  
 ۶۹  
 ۷۰  
 ۷۱  
 ۷۲  
 ۷۳  
 ۷۴  
 ۷۵  
 ۷۶  
 ۷۷  
 ۷۸  
 ۷۹  
 ۸۰  
 ۸۱  
 ۸۲  
 ۸۳  
 ۸۴  
 ۸۵  
 ۸۶  
 ۸۷  
 ۸۸  
 ۸۹  
 ۹۰  
 ۹۱  
 ۹۲  
 ۹۳  
 ۹۴  
 ۹۵  
 ۹۶  
 ۹۷  
 ۹۸  
 ۹۹  
 ۱۰۰

لزمیخند:

اولان لاصدم عليه اوى دوى  
الآخر اوكان لاصدم عليه قد فرغ

فوتنها م

10

عامہ

151

شماره



لا بد من ان يكون النسخ او كان الجواب قد  
اورد في ان يكون النسخ او كان الجواب قد

كون في ايديهم الا انه ينبغي بينهم هذا كذا اذا دعا رجلا من كل واحد منهم يدعي انه ملكه في يد فان لم  
ام يعرف الثاني ايديهم فجعلنا ايديهم لانه لا ينفق في بينهم ولا يعرف الثاني ايديهم بنفي  
بينهم ففقدوا ترك كذا اهنا وكذلك لو كان لاحد من هراي ابوي في ولاي لا اقر على بنفي بينهم  
لان بوضع الهراي لا يثبت على كذا بطل استعمال لان اي بطل ايديهم للتسليم وذلك بوضع  
الكيد على بوضع الهراي واليواري لان التسليم عليهم بدون الكيد لا يمكن فانما يوضع  
الهراي واليواري للاستقلال والحايط لا يثبت للاستقلال وهو نظير ما لو كان لاحد من  
على ثوب مسوط ولاشي للاقر وهناك بنفي كذا بطل بينهم ففقدوا لان صاحب الثوب غير مستعمل  
لحايط بالظن في الذي ذلك كذا اهنا وكذلك لو كان لاحد من هراي على كذا فانه بنفي به  
لصاحب الكيد لانه مستعمل ولا اقر بغيره فلا استعمال فيكون صاحب اليد المستعمل اولى كذا  
تتبع فيها انساب احدهما كذا وكذا اخذنا في ما كان اولى في كذا بنفي في انساب احدهما  
لا يثبت وكذا في متعلق بطل لان الاستعمال في ما ذكرنا فله اهنا ففقدوا استعمال في جيب  
اذا استوفينا ايديهم لان استعمال باء دليل على الصدق ليس من جيب اليد ففقدوا مرجح  
كذا في ايديهم دعوى النسخ والاستعمال فان بينه في ايديهم في ما يثبت لان اليد دليل زائد  
على الصدق وانما خلاف جيب اليدين ففقدوا مرجح احدهما اليدين لان الظاهر استعمال  
انما يكون في كذا الظاهر في ايديهم لان كذا لا يجوز وان لم يكن من جيب ايديهم لان استعمال  
النسخ بعد بنفي اليد فان كان جيب كذا في ايديهم ففقدوا مرجح وكذا كذلك لان لا اقر على هراي  
لما يثبت لالهراي ليس باستعمال كذا بطل ففقدوا مرجح ووجوده سواء اذا كان لاحد من هراي  
جديد ولا اقر على هراي او اقر على كذا فله بنفي لصاحب الكيد الواحد بذكر هذه في ظاهر  
الرواية وقد قبل بنفي لان كذا بطل لا يثبت لوضع جديد واحد وكذا اذا كان له هراي وروي  
ابن سماء في حجة ومما انه قال لصاحب جميع الواجد وهذا لان صاحب الجميع مع ايديهم استعمال  
لان وضع الجميع استعمال كذا بطل حتى ففقدوا مرجح صاحب الكيد ففقدوا مرجح واحد استعمال  
لحايط بطل وليس للاقر ذلك فيكون صاحب الكيد الواحد للاقر اذا كان للاقر هراي ويواري  
بنفي انه بنفي كذا بطل بوضع جديد واحد اذا كان اليدين صغيرا هذا اذا لم يكن اي بطل للتنازع فيه  
منفصل بينهما فاما اذا كان منفصلا بينهما استعمال التنازع او استعمال ملاقة فانه بنفي بينهم ففقدوا  
لانما استوفينا في الدعوى استعمال ولا يثبت جميعا ذلك لان استعمال احدهما استعمال التنازع وكذا استعمال

لا بد من ان يكون النسخ او كان الجواب قد  
اورد في ان يكون النسخ او كان الجواب قد

وضع

لا

لا بد من ان يكون النسخ او كان الجواب قد  
اورد في ان يكون النسخ او كان الجواب قد

ملازم

لا بد من ان يكون النسخ او كان الجواب قد  
اورد في ان يكون النسخ او كان الجواب قد

ملازم فالذي هو صاحب استعمال التنازع اولى لانه يستعمل كذا بطل التنازع في ان قوام حايط بغير  
التنازع كذا بطل الذي تارك فيه واخراجه انصاف لبر كذا بطل الذي هو مستعمل وانصاف لبر  
النسخ في فيه داخل في التنازع فيه ولا يكون احد من صاحب التنازع في التنازع في احد من هراي  
في هراي اما اذا بنفي واحد من التنازع يتبعه اذا كان في التنازع هراي كان لصاحب التنازع  
في استعمال بوضع استعمال ولا اقر بغيره استعمال ففقدوا مرجح استعمال استعمال استعمال  
اولي ففقدوا بنفي اراي على الهراي والمتعلق باليد وكذا كذا بطل منفصلا بينهما احدهما استعمال  
ملازم او التنازع وليس للاقر استعمال لانه بطل جديد فانه بنفي لصاحب استعمال استعمال استعمال  
فلا استعان ولا استعمال ملازم فله ذلك لانما استوفينا في حق استعمال لالهراي كذا ولا حجة  
زائدة استعمال من خلاف الجيب اول وهو استعمال باء ففقدوا مرجح على كذا فله ذلك اذا كان منفصلا  
بينه احدهما ولا اقر على هراي بنفي لصاحب استعمال لان الهراي وجوده ووجوده سواء ولو كان  
لاحدهما استعمال التنازع ولا اقر جديد فان كان استعمال في طرقي كذا بطل التنازع في ففقدوا صاحب استعمال  
اولي في عامة المسألة فله اروي في بنفي في كمال ففقدوا مرجح صاحب استعمال استعمال استعمال  
ولا يكون لكل واحد منهما على كذا بطل استعمال لان استعمال التنازع استعمال استعمال استعمال  
لان التنازع يكون حال البناء وابتا يكون استعمال استعمال استعمال استعمال استعمال  
اولي هذا لان لا يرجع جديد كذا ففقدوا مرجح صاحب التنازع بنفي على كذا بطل فانه  
يرجع جديد كذا ففقدوا مرجح وبنفي ايديهم ففقدوا مرجح ففقدوا مرجح استعمال استعمال استعمال  
على الغير لا يثبت استعمال التنازع باليد كذا بطل ففقدوا مرجح استعمال استعمال استعمال استعمال  
التنازع بنوع ظاهر والملك التنازع بنات بوضع ظاهر والظاهر بطل ففقدوا مرجح استعمال استعمال استعمال  
الا يثبت الملك التنازع لان استعمال بطل ففقدوا مرجح استعمال استعمال استعمال استعمال  
واحد ذكر شيخ الاسلام صاحب استعمال ادبي وياخذ الطحاوي والغني عبد الله المحدث  
وذكر في نسخة السخري لصاحب الجديد اولى ولا يكون في كذا بطل التنازع في عموم مرجح  
على عموم ففقدوا حايط احدهما خاصة وكذا بطل جديد ففقدوا مرجح استعمال استعمال استعمال استعمال  
استعمال ملازم ولا اقر بغيره ففقدوا مرجح استعمال استعمال استعمال استعمال استعمال  
جديد استعمال اذا كان لاحدهما على كذا بطل غير ضابط ولا اقر على كذا بطل ففقدوا مرجح استعمال  
بينهم بنفي لانما استعمال التنازع في كذا بطل لالهراي كذا بطل بنفي استعمال ففقدوا مرجح

لا بد من ان يكون النسخ او كان الجواب قد  
اورد في ان يكون النسخ او كان الجواب قد

لا بد من ان يكون النسخ او كان الجواب قد  
اورد في ان يكون النسخ او كان الجواب قد

لا بد من ان يكون النسخ او كان الجواب قد  
اورد في ان يكون النسخ او كان الجواب قد

لا بد من ان يكون النسخ او كان الجواب قد  
اورد في ان يكون النسخ او كان الجواب قد











فيه قبل لا يرجع بكل حال وهو المذكور في كتاب الفقهية وذكره القليل ابو الليث في النوازل عن اصحاب  
رجلهم الله وقيل في كتابه عروة الحائط عروة على الوجه الذي بينا لا يرجع لانه من مصلحته  
وفي واقعة الناطق في دعوى امارة حائطه رجلهم الله فلاحا لا يرجع ان يمنع من البناء  
ان شئنا قاسم ارض الحائط نصفه ولا يني احدنا ليرى ليرجع على شريكه لانه لم يزل  
للمرء باخذ بالبناء الوجه الثاني في عروة العروة فالحواب فيه انه لا ينقسم عروة الحائط الا  
عروة من ماله ولا يني احدنا على التفسير الذي قلنا لان حق كل واحد منهما ثلثي عروة  
وهو وضع الحائط على جميع الحائط فلو قسمت عروة الحائط من غير رض احدنا بفسطاطة  
حصل لشریکه من غير رضه وان لا يجوز فاذا اراد احدنا البناء الى آخرة ذلك بعض شائنا  
ذكر لغير عروة الحائط اذا كانت عروة لا يجزئ على البناء وذكر شيخنا لا يرجع لانه لا يجزئ من غير  
تفصيل وذكر شيخنا السجاني لا يجزئ من غير تفصيل ولا يتقوى لان في عدم ايجار تقطيل حق  
صاحبه فان لاحق وضع الحائط على جميع الحائط او اذني احدنا من غير اذن شريكه فيلزم ان كانت  
عروة عروة كما ذكرنا لا يرجع الباني على شريكه ويكسر متوطنا وهكذا ذكر الحنفية في تقاطع  
وقيل لا يكسر متوطنا واليه ان في كتاب الفقهية وهذا روي ابن سماع عن محمد بن ابي  
نوادير وهو الصحيح لان الباني حق وضع الحائط على جميع الحائط ولا يتوسل اليه البناء  
الحائط فكان مضطرا في البناء فلا يفسد متوطنا كما لو كان ارض الحائط لا ينقسم بناء احدنا  
وفي دعوى امارة حائطه رجلهم الله فلاحا لا يرجع ان يمنع من البناء  
لا يجزئ من غير رضه ولا يني احدنا على حائطه فلاحا لا يرجع ان يمنع من البناء  
او قسمه من ارض الحائط بغير رضه فلاحا لا يرجع ان يمنع من البناء  
كان احدنا على حائطه وطلب هو القسم ولي لا يجزئ اذ كانت العروة عروة على اذنا  
من التفسير هو الصحيح وجه القوي واذا اراد الذي لا يعمل البناء ولي آخرة ذلك بعض شائنا  
لا يجزئ من غير رضه ولا يني احدنا على حائطه فلاحا لا يرجع ان يمنع من البناء  
اجبا حق في وضع الحائط على جميع الحائط فلاحا لا يرجع ان يمنع من البناء  
على هذه التفسير الذي قلنا لان مضطرا في البناء ولا يني احدنا على حائطه فلاحا لا يرجع ان يمنع من البناء  
لم يزل الباني متوطنا كما ذكرنا لانه على حائطه كان الباني لا يني احدنا على حائطه فلاحا لا يرجع ان يمنع من البناء  
او قسمه البناء على حسب ما اختلفوا فيه على الباني بيانه ان شاء الله تعالى فان قال صاحبه لا اني باني هل يرجع

قار

في دعوى امارة حائطه رجلهم الله فلاحا لا يرجع ان يمنع من البناء

في دعوى امارة حائطه رجلهم الله فلاحا لا يرجع ان يمنع من البناء

البناء

الباني عليه اختلف فيه قيل لا يرجع واليه مال القاضي ابو عبد الله الدماغي رحمه الله في شرحه كتاب  
وسيجد في كلام العرف نحو هذا في شرحه كتاب المزارعة في مثله السفل العلوي وقيل ان  
صاحب العلوي يرجع على مالك السفل بقية السفل مبنيا لا بما انتق وهكذا ذكر الشيخ كاسام  
في شرحه كتاب المزارعة وذكر في فتاوى الفضلي الحائط المنزلة انه يرجع بنصفه انتق  
في العلوي والسفل يرجع على رب السفل انتق السفل انتق بنصفه انتق  
بما روي القاضي رحمه الله في انتق وفي شرحه كتاب الحيطان انه اذا بني بغير امر القاضي رحمه الله انتق بنصفه  
البناء بخلاف الذي روي في امر القاضي رحمه الله بانيات فطلب من جان لمن بني في جارة لا يجزئ  
واحد منهما ولا اراد ان يني فملك بقية فعلى قال الفقيه ابو الليث رحمه الله هذا هو القياس  
وهو قول علانيات وقال بعضهم لا يني شريكه بناءه ولا يني بناءه لانه لا يجزئ  
لانهم كانوا في نفس الصلح اما في زماننا فلا بد من حاجر بينهم وفي اجارات الحائط كاصغر حدار  
ينكر من لجزل انهم فاستعدى احدنا الى السلطان لما في صاحبه ليربي فامر السلطان  
ببناءه حتى المستعدى ان يني الحدار على البناء ليربي منه جنته باني كان له بناءه اذ  
من صاحب الكمين وقال ابو بكر بن حيدر بن حيدر انهم واحدنا قاي بني الحاضر حدار في حكمة  
من خشيته في موضع الحائط الى حكمة ليس ذلك وان اراد ان يني حائطه على الغلط الذي  
كان الحائط ساول او يني ارضه في ذلك في وسط الأرض ويبيع الفضل على حكمة فله ذلك وقيل  
في حدار بن حيدر والحل واحد منهما حوله فوقي الحائط فاد احدنا ان يرفعه ليربي واني  
ينبغي يقول الذي اراد ما اصلا لصاحبه ارفع حوله بك باسطوا يدي وهدموا بغير رضه  
في وقت كذا واشهد على ذلك فان فعل ذلك ورافله ليربي اذ رولر سقط حوله فلا  
صالح عليه وفي فتاوى الفضلي حائط بن حيدر وهي ولا يني من ضرر سقوطه فاد احدنا على  
البناء يجزئ من فضله وفي فتاواه ايضا لو هدم حدار ابناءه لم انتع احدنا عن البناء يجزئ عليه  
ولو انتع لا يجزئ ولكنه يني راحته بمنع عن الانتع بحسب مستوي نصف ما انتق انتق باني  
القاضي وينصف بقية البناء ان انتق بغير امر القاضي وفي شروط النوازل قال ابو بكر بن حيدر  
ينبغي حائطه وينصف احدنا السفل وينصف الاخر اعلى وقد روي في ارضه فانه لم يقل الا على السفل  
الاسفل ان الى حدار ابنى بنين جميعا ليس له ذلك كل بناء جميع من اسفل البناء قال  
الفقيه ابو الليث ولا يني احدنا اسفل ربيع اربع او حتى ذلك مقدار ما يملك ليرتفع بيت

من مزارعة

في دعوى امارة حائطه رجلهم الله فلاحا لا يرجع ان يمنع من البناء

في دعوى امارة حائطه رجلهم الله فلاحا لا يرجع ان يمنع من البناء

في دعوى امارة حائطه رجلهم الله فلاحا لا يرجع ان يمنع من البناء

صاحب







على آلا يعلو المراج منها وحسب العمل والعلو ما يطلق النصف وبما ينسب في كل نصف متعذر فعلنا  
 في كل نصف النصف بخاصة فكل ما كان في نصف النصف صاحب قو غيرا على كابر من حظها بقدر  
 الامكان بخلاف الجاهل من الدارين حيث لا ينسب كل واحد منهما من النصف في دارين سواء اقر  
 له احد او لم يقر لان ملك كل واحد منهما من ملك الآخرة لا حق لاحد في ملك الآخر بخلاف  
 ما نحن فيه وبخلاف الدارين فان ينسب من النصف في الموضع بالمرئ او لم يقر بان اراد  
 ان يقر في الدارين جنة او غيره كونه قد اجتمع فيه ما يطلق النصف وهو الملك وما ينسب  
 الحق لان ما ينسب هنا راجع على ما يطلق النصف لا لوجوهنا الزاهية من النصف بسبب حق آخر  
 حتى في النصف لان لا ينسب الى من ينسب اليه من النصف من اطلاق النصف في الموضع اصله  
 الساجد هو من لا يطلق بخلاف ما نحن فيه وادعى من يقر له ان يقر له ما ينسب راجع على ما يطلق  
 فيكون العبرة للمالك لا المطلق كما في الرهن وهذا لان خسر الاطلاق في وقت ضرر المنة وذلك لان المنة  
 المالك من النصف في ملكه فانما يثبت عن مخرج من مخرج ملكه فلا يثبت ومن اطلقنا  
 له النصف بدو العدة من صاحب الحق العبر والمنع حتى فاقا تزج ما ينسب كانت العبرة كما  
 في الرهن ولما اراد صاحب السبل ان ينسب في يمينه لانه لا يقر بالعلو فله ذلك من غير حق صاحب  
 العلو ولما كان يقر به فله ذلك عند لي حصة له ان لا يقر له صاحب العلو حتى يقر به السبل  
 فصار كما كان بينه وبينه ليس له ذلك الا في صاحب العلو لان صاحب العلو حتى يقر به السبل  
 وقوام السبل لا يتعمد فصار البنية حتى صاحب العلو وهذا الوجه بخلاف الجاهل من الدارين  
 في مسألة العلو على الوجه الذي كتبنا في حقها كاصل وقعة الجاهل الصغير ودع كتاب  
 القسمة في مسألة المسألة قوله في حصة رده له وقال هذا بين له العلو وبسبب الآخرة اراد صاحب  
 العلو ان يقر من غير رضا صاحب السبل كان له ذلك اذ لم يقر به صاحب السبل قال في  
 السلام في شئ بعضه حتى قالوا في مسألة السبل العلو عن لي حصة رده له رواه ابنان في رواية  
 الجاهل الصغير وكتاب الدعوى اليك النصف لايقر في صاحب السبل ان لم يقر به بالسبل وفي  
 رواية فاب القسمة يملك اذ لم يقر به فعمم قالوا لا يملك مسألة السبل العلو اليك صاحب العلو  
 والنصف في العلو عند لي حصة رده له كابر في صاحب السبل روية واحدة وقا ذكر من استشهد  
 في كتاب القسمة اراد به قوله يعني جوبس لي حصة في المسألة كما في في مسألة السبل العلو وقد  
 من غير هذا في ما بل ما ينسب كالتن عن في نوع نقرات كالتن في ملكه في غير رده جاز فاعدا

حقه

ط

السبل

فانه

فانه ستهوا في الاصل على البردوي في سند الجاهل الصغير اخلاف المشايخ فيه منهم من قال قوله في  
 لقوله المذكور فكلما فعل قول هذا القابل للاختلاف ان يملك اذ لم يقر واذا استعمل لا يملك اذ لم يقر  
 بملك رواية واحدة عند البعض عند بعضهم لصاحب الرواية وقد ذكرنا ان المختار ان اذا استعمل  
 لا يملك اذ لم يقر بملك له اسلم الثالث اذا هدم صاحب السبل بناه وهدم صاحب العلو  
 علوه اذ هدم جالس السبل بناه السبل لا يثبت عليه حصة الحق بملك يملك حتى يملكه كالوقوف عليه  
 ملكا الرابع اذا هدم السبل من غير هدم صاحبه وهما لا يجزئ البناء لانه لو احسب  
 ان يجزئ كونه او يكتسب السبل العلو لا وجه له كمال الثاني لان صاحب العلو في القوارفات  
 من غير نعمة فهدم صاحب السبل لا يجزئ له الرقعة كالوكان مكان الحق ملكا له فاذا  
 ام جرح البناء فقال لصاحب العلو ليس لك الجوز ان يملك في العلو طريق يجرى لربني  
 السبل فيك في رتبته فان كان بناء من يملكه واراد صاحب السبل ان يملك في هدم صاحب العلو  
 ان يملك حتى يجرى في البناء الى صاحب العلو لان البناء ملك الباني لا يجرى لغيره فيكون البناء ملكا  
 له كان الغائب الثالث الغائب منبوعة البناء فلا يجزئ له من يملك صاحب الارض لا يملك بارض اما  
 صاحب العلو غير منبوعة البناء لانه مضطرة اليه اعيانه حتى فكلان له من يملك صاحب السبل من  
 الاستنقاع بارضه حتى يجرى في البناء ثم اذا اذى اليه فيتم بناءه ملك البناء عليه وكان له الاستنقاع بارضه  
 وانما جاز له ملك البناء على الثاني بغير رضاه لانه لا سبل له اليه نفس هذا البناء فالتالي غير منبوعة  
 فيه فبعد هذا المال يملك صاحب البناء كارض او صاحب الارض البناء فملك البناء اهور لان البناء تابع  
 والارض اصل فلهذا يملك البناء بالقيمة فدا وجب على صاحب السبل في البناء فانه جواب ظاهر  
 الرواية وذكر اعضاف في نفقته هذه المسألة واجيب على صاحب السبل ان يقر صاحب العلو  
 في بناء السبل وهكذا اذ اذكر الطحاوي في مختصره وقد مر بان هذا في اذ اقر الوجه الثاني من فرق الما يثبت  
 المستثناة اذا اهدم وقد ذكرنا هناك صاحب السبل لو استنقاع من استنقاع بناءه وادى النية  
 لا يجزئ له فرق من هذا اذ ليس ما اذا استنقاع من لقر ببناءه من جديده يجزئ المستنقاع اداء الدين  
 البعير والفرق في اخذ القيمة في باب البناء من صاحب السبل لان البناء ملك الباني القيمة ملك صاحب  
 السبل فكلان بايع البناء منه بالقيمة فيكون صاحب السبل شرا ببناءه بما يورث واحد لا يجزئ السدا  
 وانما في باب الرهن ما اخذ ملكا وجب له في ذمة المستنقاع واخذ السبل في باب ادب بغير الواجب  
 حكمه وليس شرا ولذا جاز اخذ بغيره في الدارين من يملك بغيره جاز اذا كان بغيره جاز اذ ايجاز ذلك

عنه

منه

بما يملك

وقال شيخنا في النصف ملك في قول البعض لا يملك  
 وقال شيخنا في النصف ملك في قول البعض لا يملك

حقه

منه

ورسنه



١٠  
 من كتابه في بيان  
 الحروف والكلمات  
 والمقابلة  
 في بيان الحروف والكلمات  
 والمقابلة

ولا فرغ على العلوم

فجيرة

لامعجنتہ ۴

مجلس  
الام  
مجلس  
مجلس

کل  
منہ

علم

مصاحف

٥٤

نقص

عليه

42

21











پس

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, written diagonally across the page.

۱۲

في العامة

عن

۵۳

عادة لانفع على الاواني والسمك  
الاسلام على السعدى ومنحج الاستاذ المرحوم  
بجوهر زاده ح فانما علما المسلمة  
وقال الان اسم المناع م











لانیہ

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, with a red ink mark below it.

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

عليه

فلا عسى

[illegible]

چند روزی

کان

४३

خف

2



وہ

فاحفظ







Handwritten text in Devanagari script, likely a signature or name, written diagonally across the page.

ومن

اولاد م

و من کان با او

الوارث

منہم

22

بنی  
لغزیه من قدامی و صاحب از بنی الامم و کلام  
نعمه لغزیه من قبل سید و انست







ابقا عندهما ثم اخشى الشكر برث اقل النصيبين وذهب البنت عندكما الصالحة رضي الله عنهما الا ان يكره اسواؤ  
حالة الابوين وقال الشعبي يعتبر احوال حالة الذميمة وحالة الميمنة **بيات** ان اذهلت الرجل من ابن  
ولد خني قال ابو حنيفة رحمه الله لهذا المال للابن والثلث للحنثي واختلف ابو يوسف وجهه على قول  
الشعبي رضي الله عنه قال محمد الحنثي حنث من اتى في عشرة ولا ابن المبتن سبعة وقال ابو يوسف  
الحنثي ثلثة من سبعة ولا ابن المبتن اربعة والله اعلم ويجوز كل منهم وجهان وطريق موزن ما هو  
الاقل اعطاء ابو يوسف ومحمد رضي الله عنهما لسبعة **التي** يعطيه ابو يوسف في كائني عشرة مخرج ما يعطيه  
منه **محو** والحنثي **التي** يعطيه منها محمد في سبعة مخرج ما يعطيه منه ابو يوسف ثمانية عشر مائة وثلث  
والثاني **حنث** وثلثين وستة وثلثون ثلاث مرات اثناعشر يعطيه محمد من كل اثني عشر فصلا جه  
ما يعطيه محمد **حنث** عشرة وستة وثلثين وثمانية وثلثون خمس مرات سبعة يعطيه ابو يوسف  
من كل سبعة ثلثة وعشرين ثلاث مرات خمس عشرة يعطيه ابو يوسف **حنث** عشرة وستة وثلثين ومحمد  
من ستة وثلثين وثمانية عشر من **حنث** وثلثين اكثر منها **من ستة** وثلثين هكذا ابرهنا ذلك كتبتم في  
هذا نوع يعتبر تكبير وراعه واسلم لرسول فاضرب مخرج ما يعطيه منه ابو يوسف وذلك سبعة  
في مخرج ما يعطيه منه محمد وذلك اثناعشر ابرهنا بعد الضرب اربعة وثلثين فاعط من هذا المبلغ  
بعد الطريق الذي ذكرنا في المسامحة اربعة ارباعا اثنى عشر ثلثة واضرب فيما ضربت السبعة في ذلك  
اثناعشر وثلثة في اثناعشر ستة وثلثون هذا هو الذي يعطيه ابو يوسف من اربعة وثلثين ثم اضرب  
**حنث** في السبعة التي ضربت كائني عشرة في ثمانية وثلثين هذا هو الذي يعطيه محمد رحمه الله  
هذا النوع يعرف فكل من هب له وبقي له وهو الذي لكل عير ثم اقول نعم النصيب

الثلاثه م

الفريق م

بِقَلْبِهِ

عن سبل بن ابي لهب قال: الكفر على الدين مع علمه انما كفر ومن غير علمه انى اعطاه في ذلك في حديث النبي صلى الله عليه وسلم  
والحق به وما يتصل بذلك ذكرها الرجعة لتفصيلهم فيه تبيان للناس وبينان خصالهم من مذهب اهل السنة  
واجماعهم من اهل السنة والسنن رحمهم الله في ذلك تعابيف ومختصر لتفصيل ما امرني الله تعالى به قبله  
وما هنا عن النبي عنه "فاذا اعتقد ذلك واقر به لم يزل ان كان اياه صحيحا وكان موثقا بالكتاب والسنن  
واذا قال الرجل لا ادري اصحح اياي ام لا هذا اعطاه" كما اذا اراد به نفي انك كافر بنفي نفسه لا  
ادري ايرغب فيه اصرام لا ومن شك في اياه او قال انا مؤمن في شيء من ذلك الا اذا قلنا قال ما ادري  
انزع من الدنيا مؤمن لا يفتقر كذا وقد صرح عن كثير من السلف انهم كانوا يستفتون اياهم وانما كان ذلك

۱۱

[illegible]

خُذْ

ابو حفص م

سُئِلَ

اصبر و رتبه عظمی  
 و علی و من لیسط  
 الا و ارباب  
 لایقین من زوهار  
 هذا



७७७

عَلَى عَكْسِهِ

کان م

على الكفر

والله

[illegible]

• ۱۰۰۰

فقد

مخازن:

ان



مارم

قولہ

6

ما  
از تو هم

نیت

۴۶

عقد

و اکثر نما لاخاف الله على حقیقہ الخوف

ارادہ

١

فَعَالَتِ لَام







الخام  
فيساهم

والغيب

کام

31

مہربان

وكان

عن نفوس

قبري و

الحسن

لبیض



اوقفت شاربکی

[illegible]

لازم

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or a note, written diagonally across the page.

الزمن

[illegible]

9

۴۴



153

کتاب



Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الشيخ" (the scholar) and "المرجع" (the reference).

مواک م

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

بالنعمه

پس برخلاف آنکه آن سخنان را که از آن تعلیم بالغول میشد و لو فاعل آن خروام گفته باشند این معنی است  
 ترجمون آنها خروام قال ابو یوسف اهریه واهناه واهله بذلك ولكن لا یکنز کافرا فی اول المثنی من مذمه بیان  
 الذاهب و لو فاعل صدمه الخ و انب بصر الفلز کذا **اسخلاف** الجمع فی الجحفن فصره فی حاله که سبزه  
 بدعه و ضلال الکفر و **قرص** بر صیغه یم و **لم** اسخلف من ذل الشیء انما یسخر من تحریف الیکفر و لو اسخلف مع اعتقاد  
 الشیء من بعد احره کذا و **تحت** لایع السرجی حال الاستغفر من غیر تفصیل و **تکذ** اذکره التوازل عن ابن  
 رستم و **فی** قولها ان الفد و رب بنی یوسف رصمها لسه من خلعت لا یطارد امرأته و طبخا و انما غطی امرأته  
 ای بغض الدلی ظاهر منها لم یحت الی السربوب ذلک و ذکره الدرر رایت بغض الکلب من اسخلاف جمع  
 ای بغض بسبب کفر الاثر بلسان الزیج الشابی لو وضع فی حاله الجحفن یجلبها علی الزرع **اول** **جاء** **هل**  
 قال لیه که علم می آموزند دستاهاست کمی اموزند او قال بادست آغ می گویند او قال تزد و برایت  
 من علم جلد را خنکرم **هنا** **کلمه** **کر** **جبل** **رصع** **من** مجلس العلم فان امرأه اذکت لید کوف **هل**  
**جاء** من مجلس العلم **فقال** **من** **یتدر** **عل** **الایمان** **یا** **یتولز** **او** **قال** **مر** **با** **مجلس** **علم** **چه** **را** **و** **قال** **علیها** **در**  
**کایه** **بزید** **متولز** **کرد** **هنا** **کلمه** **کر** **و** **قال** **مر** **با** **مجلس** **علم** **چه** **را** **و** **فر** **زند** **هت** **که** **مجلس** **علنی**  
**رسم** **هنا** **احاطه** **عظیمة** **لتر** **اراد** **یه** **انها** **دن** **بالعلم** **و** **قال** **مر** **با** **ید** **علم** **چه** **را** **اید** **بکفر** **مجموع** **التوازل**  
**و** **لو** **فان** **لعلکم** **رو** **علم** **را** **جاء** **ان** **لشکن** **کفر** **و** **اذا** **کان** **الغیبه** **یدرس** **شیء** **من** **العلم** **او** **یروی** **حدیثا** **حقیقا**  
**فقال** **لقرآن** **صیغ** **معتد** **در** **و** **او** **قال** **ابن** **حنبل** **که** **را** **اید** **در** **م** **ایده** **که** **امرد** **رحمت** **در** **م** **را** **است**  
**علم** **بجاری** **ایده** **هنا** **کلمه** **کر** **و** **من** **ابعض** **مقال** **او** **فقیه** **ما** **من** **غیب** **سبب** **ظاهر** **حقیق** **علی** **الکفر** **اذا** **قال** **و**  
**کردن** **به** **از** **دا** **شمند** **کردن** **کفر** **امراه** **فالت** **لغیبه** **شیء** **بدا** **شمند** **باد** **کوت** **لانا** **اسخلف** **بالعلم**  
**رجل** **قال** **لعلکم** **ابرا** **حار** **فی** **است** **علکم** **لتر** **اراد** **یه** **علم** **الذین** **یکفر** **و** **هل** **قال** **فعلا** **وا** **شمند** **فان**  
**و** **علکم** **کفر** **بما** **یکفر** **و** **بما** **هذا** **اذا** **اراد** **یر** **جمع** **الافعال** **فیکفر** **نوی** **یا** **حجت** **و** **ای** **طلو** **و** **حکم** **فقیه** **فی**  
**حادثه** **و** **بما** **الغیبه** **له** **بما** **شرفی** **فقال** **فی** **ذلک** **الحاکم** **دا** **شمند** **به** **او** **قال** **دا** **شمند** **من** **که** **ما** **من**  
**بیشتر** **و** **د** **بجاف** **علم** **الکفر** **و** **مر** **قال** **ای** **دا** **شمند** **او** **قال** **علی** **علو** **مکان** **لا** **یکفر** **لتر** **یک** **من**  
**مقصود** **که** **اسخلف** **بالدین** **حک** **لتر** **فقیه** **وضع** **قائمانی** **دکات** **رجل** **و** **ذهب** **م** **من** **عل** **ذلک** **الذکر** **فقال**  
**صاحب** **له** **کان** **دستور** **فر** **موش** **کردن** **فقال** **الغیبه** **مر** **آید** **کان** **تو** **کاتب** **دستور** **فی** **فقال** **صاحب**  
**الذکر** **در** **هوک** **د** **دستور** **جوب** **بی** **بر** **و** **شما** **بجانب** **خلق** **م** **سان** **فی** **برید** **فقال** **الغیبه** **الی** **الشیء** **العلم**  
**ابو** **بکر** **محمد** **بن** **الفضل** **قام** **یقینا** **ذلک** **الرجل** **و** **هل** **بجلس** **علی** **مکان** **من** **منیع** **و** **یتنبه** **بما** **لک** **زین** **من** **جماعة**

انہ فارم

کے

الفصل

قال  
بذلك

7

فما يتعلق بالعلماء

امير فقير الميرزا











بعد افرج الى  
السرور.

وفیہ

مدرسه

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

۲۵

والخاق م  
كفو م  
اذا وقع الزمان الابلح البدر  
الحوادث اجل الذي تقدم  
من احوال وفوق حال الامام  
ابوعبدالله م  
علم م

بارم  
مجموعه



ان







عن

وحیاتکم

قلم مزارم

مجلس اول در بیان احوال و حال

رَبِّهِمْ

الفصل التاسع والثلاثون  
في اقرار احد الورثة بالدين اذ بالوصية او بوارث آخره او اذ اتى الرجل فاضى اثنان على حقا او شيئا حالاً في  
يده ممن دارا وضيمع او غلام او عروس او ادعى عليه ثانياً فافر الوارث بذلك لم يمت ذلك في حصته حتى يستوفى  
جميع حصته لانه اقر بما ينفق والورثة الباقون على حقوقهم لانه لا يصح اقراره عليهم هكذا ذكره في المثل  
الصدر الشهيد رحمه الله في باب ابحاث الدين واكتشف على البيعة ارب الف الف درهم وزاد خمس الف الف الف درهم  
رحمه الله فيه زيادة بمائة الف درهم ولم يشرط في شيء من الكتب سوا ذلك فيبقى الف الف درهم على هذا الوارث  
ولما ظهر هذا ثبت في ذكره في الزيارات وفي احد الورثة اقراره بالدين ثم شهد هو ورجل آخر  
للمدين كان عالماً بالدين فانه قبل من هذا الف الف درهم فلو كان الدين محل نصيبه لمجرد اقراره لكان لا ينبل  
شكاً في ثمانية دفع الموعود في دينه فيسقط هذه الزيادة فان فيه فائدة عظيمة ذكرها في كتاب  
رحمه الله في باب البيعة في دفع الموعود ورجل مات فاحضر ابنه رجل ادعى انه كان له على ابيه الف درهم  
وفوتى قبل نصيبه اليه فيسقط للمدين في ارضه الف درهم على ابيه الف درهم فان قال نعم فيسقط بالدين  
الدين فان اقر الوارث على مودعة اقراره فان كذب ببقية الورثة ذكرنا الخ باب انه يخذ كل الدين نصيباً  
المزول انكر هذه الوارث الدين على ابيه واقام المدين ببقية الدين ويستوفى من جميع اقره الا ان نصيب  
هذا الوارث وحده لان النقص بالبيعة على الوارث يكون فضاء على الكل والقرآن في هذه الوارث بالدين  
وكذا يثبت بالورثة فلم يبق الف الف درهم حتى يقران حتى شهد الوارث واجبي بالدين على البيعة جازت ما دنا  
ويبقى بالدين ثمانية دفع الموعود على جميع الورثة وشهد بعد ما بقي الف الف درهم على ابيه لا ينبل ما دنا  
بم المدين البيعة وانكر هذه الوارث حتى ظهر الرواية يستوفى هذه الدين من نصيب هذا الوارث وقال  
الفتية ابو الوليد عندي اني يستوفى منه قدر نصيبه ولو ان الوارث لم يقر بالدين في مودعة وجر المدين  
اقامة البيعة فانه يجلب الوارث على العلم فان حلف ان دفع الخصومة عنه ان كان يستوفى الدين من نصيبه

بأمره لا يجرده الحاجل الدين في نفسه  
بمكة مكية الحاج علي هذا الوارث



وذكر في دعوى فتاواه الوجه بظاهر الرواية فقال ان الذي صدق المدعي بترك الدين مقدم على الميراث ثم قال  
وقال الفقهاء ابو القليل وعندي ما خذ من الصدق والناكل ما يخفى من الدين وهو قول الشعبي والحنبل في دعوى  
وساكن ابن ابي بلقيس وهذا القول احسن واعبر العذر في حكمة بعض الشيخ في احد الورث اذا اقر بالدين  
في حقه جميع الدين نصيبه عندنا ولو انبت الدين على واحد من الورث لا يستوفى الا ما جمعه بالجمع وذكر في موضع ولو  
كانت الزكاة في حقه نصيبه من الدين من كل واحد منهم لما كان في يده لو طهره من حقه  
عندنا في ما اذا طهر واحد من يده في حقه جميع ما في يده وفي خلافه البلق في احد الورث اذا اقر بالدين  
وبعض الورث فاقب ادعيت بعض الزكاة فاصب بوجه جميع الدين نصيبه للزكاة بالجمع وذكر في ريب الدين  
في فتاواه الزكاة اذا كانت غير مستغرة بالدين والغريم انبت الدين على احدى الورث يبيع الحاقه نصيبه  
ويبقى بالحصة وليس له ولا يبيع نصيب غيره ليقضي الدين لان ذلك ملك الوارث الا لو كانت الزكاة مستغرة  
لا يملك الوارث يبيع ما رضى الغرماء حتى لو باع لا يند اذا اذني بعض الورث دينه على مورثه وصدقه البعير  
وانكر البعض فانه ياخذ الدين من نصيب من صدقه بعد ان يطهر نصيب المذبح من ذلك الدين المشقة  
في دعوى الصوفي في فتاوي فاق في حقه ان ذكرا باب انبات الحنفون على الميت من اوصافه في لو ادعى ذكرا  
سجل الميت وقدم وارثا فاق الوارث حقه فاد الطالب لنفسه بينه على حقه بغير حقه في جميع الورث وبلغ ذلك  
جميع الورث لزمه ذلك وبقي بينه علمه وحكمه في جميع مال الميت بدونه ذلك فادرك ذلك على كل الورث  
لزمه ذلك وبقي بينه علمه وحكمه في جميع مال الميت بدونه ذلك فادرك ذلك على كل الورث  
وقد ذكرنا هذه المسئلة في فصل من فصل خضا العجز وكذلك لوصي له اذا اقر بوجوبه وارث واحد  
او جميع الورث بقيل بينه قال خمس لاية اكلوا في وجهه لم يسمع البينة كاذبة في الوكيل ينقض العبر  
اذا اقر الذي كان العجز به انه لا يكيل ينقض العجز فان اقر ان لا يكيل في كل الوكيل اقامة البينة على انبات  
الوكيل حتى يكم له فيضمن ذلك كذا البينة وفي فتاوي سيد الدين اذا كانت الورثة كذا وصفا فافتر  
الكل بالدين على ارباب يحتاج العند الى اقامة البينة لبينة بين من العجز لان اقراره لا يجعل  
في حق العجز وفي باب انبات الدين على الميت من اوصافه في لو كان العجز من الورث غيبا والارث  
الصغير حاضر يجعل له الغريم في دية لجام المدعي فاذا فقه في الوكيل في حقه جميع الورث قال خمس  
لاية اكلوا في غير الزكاة في مستوفى من نصيبه الصغير الذي هو حاضر اذا لم يبقه على نصيب العجز اذا حضر  
العجز فانه يجمع الصغير عليهم لان الدين مقدم على الميراث ولا يجوز اقرار الوصي بدين على الميت لا حذر الغرماء  
ولا يجوز اقرار من يتركه الدين ان هذا اقراره للعجز وانما هو سداد الفرد لا يجوز جمع هذا اقراره

بالينة م

على المنة

الار

الارث يكون الوصي وارثا فانه بذلك جازا فان في حقه خاصة دون سائر الورث لانه وصي في باب انبات الحنفون  
على الميت من اوصافه في ذكره في مختلفات القديمة فان ترك انبت في حقه ارباعا في قول من  
ياخذ منه نصف ما في يده وفي قول علمنا ياخذ منه ثلث ما في يده لست انه اقر ارباعا لا في حقه نصف  
ما في يده ونصف ما في يده من يده فان اقر ارباعا على نفسه فبما كان اقراره على نفسه لا يقبل فيقال له لم  
اليه ثلث ما في يده وبها ايضا احد الورث اذا اقر بالوصية بوجه منه ما يخفى بالانصاف قال وادامات وترك  
ثلث بغير ثلثه كاف درهم فاخذ كل ابن ثلثا فادعى رجل من الميت اوصي له بثلث ماله وصدقه احد البينين  
انه بوجه منه ثلثه اقر ما في يده وهو قول من يرضى به وفي كذا في حقه بوجه منه ثلث ما في يده وهو قول علمنا  
رحم الله لست لست لست اقراره بالف شيخ في الكل ثلث ذلك في يده وثلثه في يدي شريكه فان اقر ارباعا  
في يده او ما كان اقراره يدعيه لا يقبل فوجه من يرضى به له ثلث ما في يده اذ املت وترك اخوين فاق واحد  
ياخذ وانكر الاخر كان المقر يعطى الاخر المقر نصف ما في يده في قول اصحابنا رحمهم الله وعند ابن ابي بلقيس  
ثلث ما في يده في الصوف وفي فتاوي فاق في حقه وفي مختلفات النسخ لي حاكم البينة في باب خلاف البينة افا  
اقر باخ ثالث وكذا الباقون لم يثبت النسب بالانصاف وبوجه منه نصف ما اصابه من ميراثه الى  
المقر له عندنا في حقه لا بوجه منه في ورثته على من استحقه من الورث وهذا الاثر باخ حبيب  
محمدا لم اكل خلافة وهو ملك ايجب ذلك الحق لغيره فوجب لغيره اقراره بالبايع لان ذلك بغيره  
المقر له اقراره في حق الشفع وقولنا اقراره باخ حبيب في الميراث حبيب محمدا لم اكل  
ابنا لست حتى لا يلزم معرف النسب ولا يلزم لو كان ارباب معنوا لاعتد احب لا بنت القرية والاية استنفذ  
الفصل من لانه لا يملك ارباب لغيره وذكرنا ما يوافقهم ايا حبيب رحمه الله وخالفه ابو يوسف الوارث اذا  
كان واحدا فاقه بان لو الميت لا يثبت منبه من الميت خلافا لابي يوسف وان في حقه الله واجهوا  
انه في الميراث لانه لم يجر تحت النسب على العجز فلا يقبل الا اقراره في حقه او اقراره في حقه او اقراره  
في الورث غير وفي باب نبوت النسب من فتاوي سيد الدين في اوله اذا قال احد هذين العيسين اني عجز  
على البين فان مات قبل البين فان قال واحد من ورثته هذا ابن الميت ذكره في حقه في فتاوي في  
فصل ما يتعلق بالنكاح من الميراث والولد جعل في يده مال ورثته اذ ورثته حرة كانت له ونحو ذلك اقراره  
هو اقراره في ملك الميراث فقال الميراث انا اخوه لست انت بوجه لهما قال ابو يوسف يلقى المال بينهما  
للزوجه والنصف للاخر الميراث قال في الميراث كذا لانه لا يرث من البينة انه كان زوجها له وها ثلث  
سائل احدهما هذا النكاح يحول النسب به مال فقال ورثته مني وهو فلان ثم اقر بعد ذلك في لا يقيم

حد ما بالين

الميراث م

حتى لا يلزم اذا كان ثلثه لا يورثه وقد  
لم يتركه خلافة لان النسب لم يثبت في غير

على النسب على العبر

دعوى م

رواها في الامم  
ليني بكر على السام

بينة من اوصافه في حقه لا بوجه منه في ورثته على من استحقه من الورث وهذا الاثر باخ حبيب



الماء

نظر

الفرار والرجوع طائر  
ماربعة

شلا نه اش، م

2  
 3  
 4  
 5  
 6  
 7  
 8  
 9  
 10  
 11  
 12  
 13  
 14  
 15  
 16  
 17  
 18  
 19  
 20  
 21  
 22  
 23  
 24  
 25  
 26  
 27  
 28  
 29  
 30  
 31  
 32  
 33  
 34  
 35  
 36  
 37  
 38  
 39  
 40  
 41  
 42  
 43  
 44  
 45  
 46  
 47  
 48  
 49  
 50  
 51  
 52  
 53  
 54  
 55  
 56  
 57  
 58  
 59  
 60  
 61  
 62  
 63  
 64  
 65  
 66  
 67  
 68  
 69  
 70  
 71  
 72  
 73  
 74  
 75  
 76  
 77  
 78  
 79  
 80  
 81  
 82  
 83  
 84  
 85  
 86  
 87  
 88  
 89  
 90  
 91  
 92  
 93  
 94  
 95  
 96  
 97  
 98  
 99  
 100  
 101  
 102  
 103  
 104  
 105  
 106  
 107  
 108  
 109  
 110  
 111  
 112  
 113  
 114  
 115  
 116  
 117  
 118  
 119  
 120  
 121  
 122  
 123  
 124  
 125  
 126  
 127  
 128  
 129  
 130  
 131  
 132  
 133  
 134  
 135  
 136  
 137  
 138  
 139  
 140  
 141  
 142  
 143  
 144  
 145  
 146  
 147  
 148  
 149  
 150  
 151  
 152  
 153  
 154  
 155  
 156  
 157  
 158  
 159  
 160  
 161  
 162  
 163  
 164  
 165  
 166  
 167  
 168  
 169  
 170  
 171  
 172  
 173  
 174  
 175  
 176  
 177  
 178  
 179  
 180  
 181  
 182  
 183  
 184  
 185  
 186  
 187  
 188  
 189  
 190  
 191  
 192  
 193  
 194  
 195  
 196  
 197  
 198  
 199  
 200  
 201  
 202  
 203  
 204  
 205  
 206  
 207  
 208  
 209  
 210  
 211  
 212  
 213  
 214  
 215  
 216  
 217  
 218  
 219  
 220  
 221  
 222  
 223  
 224  
 225  
 226  
 227  
 228  
 229  
 230  
 231  
 232  
 233  
 234  
 235  
 236  
 237  
 238  
 239  
 240  
 241  
 242  
 243  
 244  
 245  
 246  
 247  
 248  
 249  
 250  
 251  
 252  
 253  
 254  
 255  
 256  
 257  
 258  
 259  
 260  
 261  
 262  
 263  
 264  
 265  
 266  
 267  
 268  
 269  
 270  
 271  
 272  
 273  
 274  
 275  
 276  
 277  
 278  
 279  
 280  
 281  
 282  
 283  
 284  
 285  
 286  
 287  
 288  
 289  
 290  
 291  
 292  
 293  
 294  
 295  
 296  
 297  
 298  
 299  
 300  
 301  
 302  
 303  
 304  
 305  
 306  
 307  
 308  
 309  
 310  
 311  
 312  
 313  
 314  
 315  
 316  
 317  
 318  
 319  
 320  
 321  
 322  
 323  
 324  
 325  
 326  
 327  
 328  
 329  
 330  
 331  
 332  
 333  
 334  
 335  
 336  
 337  
 338  
 339  
 340  
 341  
 342  
 343  
 344  
 345  
 346  
 347  
 348  
 349  
 350  
 351  
 352  
 353  
 354  
 355  
 356  
 357  
 358  
 359  
 360  
 361  
 362  
 363  
 364  
 365  
 366  
 367  
 368  
 369  
 370  
 371  
 372  
 373  
 374  
 375  
 376  
 377  
 378  
 379  
 380  
 381  
 382  
 383  
 384  
 385  
 386  
 387  
 388  
 389  
 390  
 391  
 392  
 393  
 394  
 395  
 396  
 397  
 398  
 399  
 400  
 401  
 402  
 403  
 404  
 405  
 406  
 407  
 408  
 409  
 410  
 411  
 412  
 413  
 414  
 415  
 416  
 417  
 418  
 419  
 420  
 421  
 422  
 423  
 424  
 425  
 426  
 427  
 428  
 429  
 430  
 431  
 432  
 433  
 434  
 435  
 436  
 437  
 438  
 439  
 440  
 441  
 442  
 443  
 444  
 445  
 446  
 447  
 448  
 449  
 450  
 451  
 452  
 453  
 454  
 455  
 456  
 457  
 458  
 459  
 460  
 461  
 462  
 463  
 464  
 465  
 466  
 467  
 468  
 469  
 470  
 471  
 472  
 473  
 474  
 475  
 476  
 477  
 478  
 479  
 480  
 481  
 482  
 483  
 484  
 485  
 486  
 487  
 488  
 489  
 490  
 491  
 492  
 493  
 494  
 495  
 496  
 497  
 498  
 499  
 500  
 501  
 502  
 503  
 504  
 505  
 506  
 507  
 508  
 509  
 510  
 511  
 512  
 513  
 514  
 515  
 516  
 517  
 518  
 519  
 520  
 521  
 522  
 523  
 524  
 525  
 526

۱۲

44

اقرأ للمراء  
عائز سلمة نوري

فنن خ

لا في الاضيق  
لله كرمه  
وفضله  
مستقيم

اذا الروح والروح  
اذا الروح والروح

ممنه

...







سید احمد علی

الأمم

ذکر

ما ملأ الله من كنوزنا ابدا وما ملأنا من كنوزنا ابدا

ما اطل من كون العبد مضمكاً يرون دعوى العبد

فقارم



Handwritten text in Arabic script, likely a signature or title, located at the bottom of the page.

المبتغى

عائز



١٢١

۵۴

افصم

فالبسم

சென்னை, 19.12.2019

مولانا الحال لہو  
علم صدقہ المقالہ

بسم الله الرحمن الرحيم



رب الارض كانت مشغولة من روعة قال جبر بن الفضل القول قول صاحب السرايا من خلاف المتابع اذا  
 اخلف في الصلوات دجكم الشوط في القول قول جبر بن الفضل وقال القاضي امام علي السعدي حكم  
 الحال لمن كانت فارغة فان القول قول جبر بن الفضل وقال القاضي امام علي السعدي حكم  
 رب الارض كانا اخلف في جبران حاد الطاحونة وانقطاع وقال القاضي امام علي السعدي حكم  
 رحمه الله ينبغي ان يكون القول قول جبر بن الفضل وقال القاضي امام علي السعدي حكم  
 ما يقول حال هذه الحال بالانفسه وكان هذه المسائل ما بينه ابو الفتح ابي بكر  
 بن عبد الجليل المرغيناني حنبلية والسر قندي منسوبة بعد تقديم الجمل لوليه والاصل على  
 نبيه والثناء عليه وعلى آله صباح كل يوم وعشيه وقد خداه نفع لم يكن يعلم اعتراجه  
 وبالفضل اعتضاده وبها يحليني داود ابي ولها امرائي وانما وعلى التفتة تعولي  
 وفيه تحولي واليه اعنة صميت مصروفه وعلمه وقد خاطي موقوفه على من انه هو الركن للمير  
 به يومئذ من والطب للاسلام اهدار والعدا للامم بكاه يحسن اثاره من الدروس  
 والعقد للسنه في زمان انجم من الطموس وبه يدق رسوم البدع وقواها ونيل  
 العوي ووعايتها ويهداير الفقيه بخارها ويعقد شوك الشدود ويطي سزارها فقلت  
 دأبا اطالع كتب الفقه ملتقطا فريده مرتبط بالحق في ابداء على ما قبل العلم صيد  
 والحق في قيد وتقدت في هذا المجموع اوابد وعلقت به سوارده من اعم ما يكره في توكي  
 اصل الهمم واهم ما يقصر عنه دعوى ابتداء العصر فزعم الله امر انظر فيه بعد الرضا و  
 السخا ووعده بمجلد من نيف الف لاهر السقط فجز البغض بين كل عيب وعبر  
 الحب لا يجد العيوبيا وخضع من ضوانه من اعدب بنبذ ما غر عليه من ظلال الفلم  
 العاثر وخطا الخط الصغيف الخائر نخرت كائنه في اول شعبان سنة احدى وخمسين  
 وسماية هـ بالمدرسة الميمونة سراسر بر ارجلية القرية عماد الملكة ضياء الدين البنية براسوان  
 سرور على احد محال ابلدة الفافر سمرقند لازالت معونة وبها هرب من اول العلم موفورة ثغور  
 ويوغم الله عبدا قال آمينا امس بعد فان ما يلهو الكتاب اخبر من الوجوه الحان  
 واخر من اللآل والرجاء فانما من مولف لما استخرج على فقه القبول مستند كان بركاتها  
 البير واليك وما نظر اياه عيون المفايد غير من المروزي الطرار المعزول عن التمكن ولا تارة  
 قصد اهل الغضا لادطار على غرة كاشفاره وعنده لا يفار والبر وان زلت بكاه في حكم الامكار

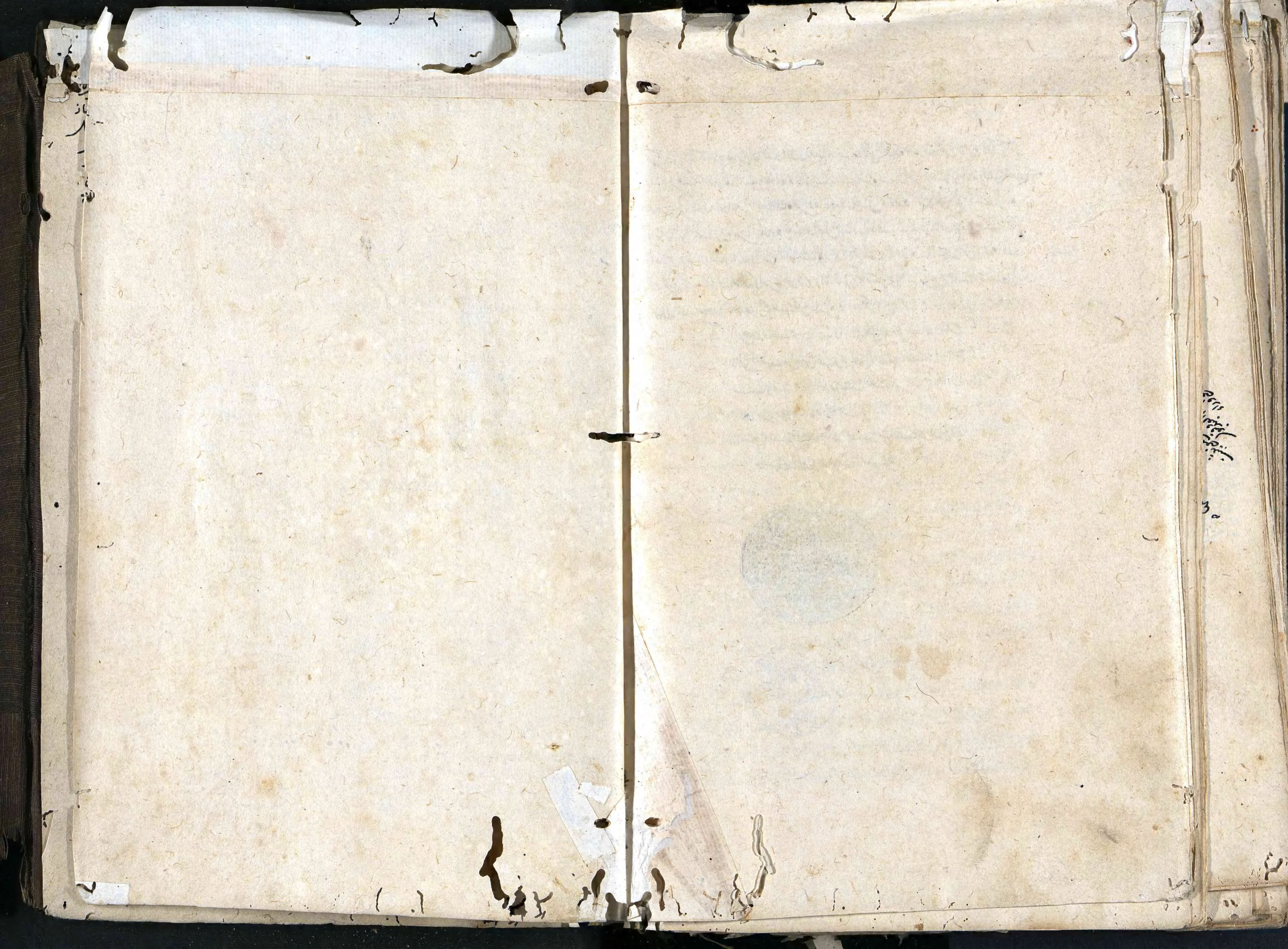
ابن خليله

نسخة بخطه

قاله  
 راجع الى الخبرات  
 ابي حنيفة







بسم الله الرحمن الرحيم

3



وصدري م

وَأَسْأَلُ النَّافِثَ عَنِ الْحُجُوسِ بِعَدَمِهَا فَإِنْ تَمَنَّى صَاحِبُ الدِّينِ غَايِبًا فَإِنَّ النَّافِثَ يَأْخُذُ  
مِنْهُ كَيْلًا ثُمَّ يَخْرِجُهُ عَنِ الْحُجُوسِ فَأُجِبُهُ عَنِ مَا بَدَأَ أَسْأَلُ

كَلْبُهَا النَّفْسُ اَوْ اَمِنْ كَلْبُهَا رُوحٌ عَلَى السَّانِ كَانَتْ الْكَلْبُ حَالَةً كَانَتْ اِنْ يَمْنَعُ صَوْتِي مَجْرِبِهِ  
عَنِ صَدْرِهِ الْكَلْبُ اِنْ كَانَ كَانَتْ الْكَلْبُ مَوْطِئَةً لِيَسْرُدَ اِنْ يَمْنَعُ مِنْ اَحَدٍ وَجْهٌ قَبْلَ طَوَاتِ الْاَجْرِ  
كَأَنَّهُ قَانَةٌ اَوْ كَيْسٌ بِالْكَفَالَةِ

ولما منع البراءة عن منعه العبد فأنسخه والمباراة والطلاق عال الامة شرط في قولهم  
ولا تمنع البراءة عن منعه الولد والرضاع من غير شرط وان شرط البراءة عن منعه فذكر  
فان وقت لذكره وقتا جازوا لا خلا فانه حين ذاك بالطلاق عال من كتاب الطلاق

أجرت الطلاق وقال الزوج كنت قلت لها انت طالق ان شاء الله وكنت متبرئة  
في الاشياء وذكرها الروايات الطاهرة ان العول في الزوج وعمل بعض المتأخرين  
لا يكون العول في الزوج الا بيمينه فصح ما في 206 ما لم يمين في الطلاق

الرجل والعاض باليد فقل او قلني بدوا لهما او قلني دارا لهما  
ورثته امراة وان ارثت امة ثم كانت طقت  
ان كانت الردة في العدة لايها وجهان فان كانت في العدة  
او اسحق فانما هي في العدة في العدة



ووجد في الان ن زان واد اقد ثان ولتنته اوان يجي فيه دية الانسان قيا على حاله  
محمطه في باب يجب بازائه التسم من باب اديات



Süleyman ve H. Kömürhanesi  
Kış AMCA ZADE  
Yeni HÜSEYİN PAŞA  
E. KAYIT NO 218



